

الْبَهَائِيُّ وَالْأَهْمِيَّةُ
فِي شَرْحِ مَثَلِ الشَّاطِئِيَّةِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّاهِمِ ضَمَيْسِ

ضبط ومراجعة
د/محمد مصطفى علوة

دار المكنان

الطبعة الثانية

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

حقوق الطبع محفوظة لدار المنار

دار المنار

للطببع والنشر والتوزيع

٩ شارع حسن العدوى - الحسين

ص . ب : ٦١ هليوبولس - تليفون : ٢٥٩١٥٠٤٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريظ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء، وسيد المرسلين:
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وقال:
«إن لله تعالى أهلين من الناس: أهل القرآن، هم أهل الله وخاصته».

وقد اهتم المسلمون - منذ فجر الإسلام - بالقرآن الكريم: فحفظوه في صدورهم، وسجلوه في السطور، ورعوا جميع قراءاته ورواياته التي نزل بها الأمين جبريل عليه السلام، على رسول الله ﷺ حتى لا يضيع منه حرف، ولا تهمل منه رواية، مما استقر في العرصة الأخير تحقيقاً لوعده الله تعالى، في قوله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ولما كان القرآن الكريم آخر كتب الله تعالى المنزلة على أنبيائه ورسله لهداية البشرية جميعاً إلى صراط الله المستقيم، يسر الله تعالى حفظه على الأمة، وأنزله على سبعة أحرف تشمل أفصح لهجات شبه الجزيرة العربية.

ورى البخارى، ومسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه».

فالعرب الذين أنزل إليهم القرآن كانوا مختلفي اللهجات، متعددى اللغات، متنوعى الألسن، فأنزل الله تعالى كتابه مشتملاً على أفصح لغات العرب ولهجاتهم، ليتمكنوا من قراءته، وينتفعوا بما فيه من أحكام وتشريعات... وكان رسول الله ﷺ يقرأه عليهم بهذه اللهجات المختلفة كما علمه جبريل عليه السلام.

وتحقيقاً لوعده الله تعالى بحفظ كتابه؛ قيض له من الصحابة أئمة ثقات تلقوه

عن النبي ﷺ وحَفَظُوهُ فِي صُدُورِهِمْ بِجَمِيعِ قِرَاءَاتِهِ وَرَوَايَاتِهِ، ثُمَّ نَقَلُوهُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، وَالتَّابِعُونَ نَقَلُوهُ - كَذَلِكَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، وَهَكَذَا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا بِنَقْلِ الْخَلْفِ عَنِ السَّلَفِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ وَالتَّلَقَى عَنِ الشُّيُوخِ، حَتَّى يَسْتَمِرَّ الْحِفْظُ لِهَذَا الْكِتَابِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وقد اعتنى جماعة من العلماء بجمع القراءات في مؤلفات خاصة، ميزوا فيها بين ما تواتر نقله عن رسول الله ﷺ ووافق رسم المصحف العثماني، ووجهاً من وجوه اللغة العربية، وبين ما خرج عن هذه الضوابط والتي تُعرفُ بالقراءات الشاذة.

ومن أشهر الكتب التي أُلِّفَتْ فِي قِرَاءَاتِ الْأُئِمَّةِ السَّبْعَةِ: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةٌ، وَالْكَسَائِيُّ، كِتَابُ «حَرَزِ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهِ التَّهَانِيِّ» لِلْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ الْمَتُوفِيِّ سَنَةَ ٥٩٠ هـ.

وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب، فوضعوا عليه الشروحَ المفيدةَ التي تساعد على فهم عباراته، حيث إنه نظم يشير إلى القراءات وَمَنْ نَقَلَهَا بِرُمُوزٍ مُعَيَّنَةٍ. وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى هَذِهِ الرُّمُوزِ.

وقد شرفت بمطالعة كتاب «النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية» لأخي فضيلة الأستاذ الشيخ محمد بن عبدالدايم خميس. أستاذ القراءات والتجويد بالأزهر الشريف، وعضو لجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية - فوجدته قد حوى كثيراً من الفضائل حيث جمع بين أصالة المتقدمين ووضوح المتأخرين في عبارة رقيقة وافية تجعل القارئ يصل إلى المعنى المقصود بدون عناء أو مشقة.

ومما زاد من أهمية هذا الكتاب ضبطه لكلمات الناظم بما يتفق وقواعد اللغة العربية.

وإني لأتوجه إلى الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يُثِيبَ مُؤَلِّفَهُ ثَوَابَ الْمُخْلِصِينَ، وَأَنْ يَنْفَعُ بِهِذَا الْكِتَابِ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

د. شعبان محمد إسماعيل

١٦ رمضان ١٤١٤ هـ

رئيس قسم الشريعة الإسلامية

٢٦ فبراير ١٩٩٤ م

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذى نور قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويراً، وكسا جوههم من إشراق ضياء بهجته نوراً؛ لأنه جعلهم من خاصة أحبائه تكريماً لهم وتوقيراً، وجعل صدورهم أوعية كتابه ووقفهم لتلاوته آناء الليل وأطراف النهار ليعظم لهم بذلك أجوراً؛ فترى وجوههم كالأقمار تتلألأ من الإشراق وتبتهج سروراً؛ وقد أخبر عنهم الصادق المصدوق ممثلاً: بأنهم كجراب مملوء مسكاً، وأعظم بذلك فخراً وتنشيراً، فيالها من نعمة طهروا بها تطهيراً. وحازوا بها عزاً ومهابةً وتحبيراً، فهم أعلى الناس درجات فى الجنان تخدمهم فيها الملائكة الكرام عشياً وبكوراً، ويقال لهم فى الجنة تهنئة لهم وتبشيراً.

﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيَكُمْ مَشْكُورًا﴾، أحمدُهُ سبحانه وتعالى حمدً من قام بواجب تجويد كلامه، ومعرفة حروفه ووجود إعرابه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تنفعنا يوم حشره وحسابه، وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله الذى أخبرنا بفضل الله وإكرامه «أما بعد»:

فإن أولى ما أفنى فيه المكلف عمره، وعلق به خاطره وأعمل فيه فكره، تحصيل العلوم النافعة الشرعية واستعمالها فى الأعمال المرضية، وأهم ذلك علم كتاب الله تعالى الذى تولى سبحانه حفظه بفضله، وأعجز الخلائق أن يأتوا بمثله، ثم العلوم المتعلقة به كثيرة، وفوائد كل علم منها غزيرة.

لكن الأهم أولاً إتقان حفظه، وتقويم لفظه، ولا يحصل على ذلك إلا بعد الإحاطة بما صح من قراءاته، وثبت من رواياته، ليعلم بأى لفظ يُقرأ وعلى أى وجه يروى.

والقرآن كلاً الله منقول نقل التواتر عن رسول الله ﷺ، وقد تولى الله تعالى

حفظه حيث قال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ فلهذا قد وجه قلوب عباده الحفاظ لتعليم القرآن الكريم، وكانوا منتشرين في جميع البلاد ومن هؤلاء: جماعة أعقبت أخرى قد تطوعوا بذلك بالمسجد الأحمدى بطنطا وكان أكثرهم يقوم بتعليم علم القراءات. وحين أتمت حفظ القرآن اتصلت بالقائمين بتعليم القراءات هناك فتلقيت عن بعضهم علم القراءات وكان هذا في أول الأربعينيات بعد التسعمائة والألف، ولالزلت أتردد على هؤلاء لأعرض عليهم ما غمض على فهمه وتعسر جمعه؛ لما لهذا العلم من ميزة خاصة عن غيره من العلوم، من توقف العقل عند الالتباس من فهم قاعدة من قواعده أو تطبيق من تطبيقاته، وذلك لوقوفه على التلقى بالمشاهدة أو السماع من شيخ موثوق به مشهور بالصدق والأمانة عند أهل زمانه. وفي أول السبعينيات كاد أن ينقرض هؤلاء الحفاظ ويذهب علم القراءات لقله معلّميه وانفصاضهم لشيء ما؛ إلا أن الله قد وجه من يفتح معهد القراءات بطنطا في أواخر السبعينيات ووجهت للتدريس في هذا المعهد، وطلب مني كثير من الطلبة أن أضع لهم شرحاً لمتن الشاطبية فترددت كثيراً لقصر الباع وقلة الاطلاع، ولأنى لست أهلاً للخوض في هذا العلم الذى هو أصل كل علم شاع أو ضاع.

ولما كثر على إلحاح أبنائى الطلبة، عرضت الأمر على أخ فاضل ممن لهم فى هذا العلم الوفير ومن العلماء الأجلاء - قل الزمان أن وجود بمثله - فقال لى: توكل على ربك واذكر وجه كل قراءة لتتم الفائدة؛ فاستخرت الله تعالى ملبياً ما طلب منى، مستعيناً بالله ذى العزة والجلال أن يشرح لى صدرى وييسر لى أمرى فى إتمام مقصودهم لهذا الشرح. فشرعت فيه مستمداً من الشروح والمراجع المؤلفة فى هذا العلم للائمة الذين وفقهم الله لهذا وسميته: «النفحات الإلهية فى شرح متن الشاطبية»، والله أسأل أن يجعله تذكرة لنفسى فى حياتى، وأثرالى بعد وفاتى، وأن ينفع به فى الحال والمآل كل من أطلع عليه بقلب خالص لله المتعال. فىا أخى لا تكن ممن إذا رأى صواباً غطاه، وإذا وجد سهواً نادى عليه وأبداه.

يا من غدا ناظر فيما كتبت ومن أضحي يردد فيما قلته النظرا
سألتك الله إن عانيت لى خطأ فاستر على فخير الناس من ستر

فال موفق تكفيه الإشارة ولا ينفع الحسود تطول العبارة، وعلى الله اعتمادى فى

«ترجمة الناظم»

هو الإمام التقى ولى الله القاسمُ بن فيرهُ بكسر الفاء بعدها ياءٌ مثناةٌ تحتيةٌ ساكنةٌ ثم راءٌ مشددةٌ مضمومةٌ بعدها هاءٌ ومعناه بلغة أعاجم الأندلس: «الحديد» ابن خلف ابن أحمد أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرعيني الضرير - أحد الأعلام الكبار المشتهرين في الأقطار.

ولد في أواخر سنة ٥٣٨هـ بشاطبة قرية من قرى الأندلس، وقرأ بها القراءات وأتقنها على الإمام أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النفرى، ثم رحل إلى «بلنسية» بالقرب من «شاطبة» فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات على الإمام بن هذيل وسمع منه الحديث، وروى عنه وعن أبي عبدالله محمد بن أبي يوسف بن سعادة صاحب أبي على الحسين بن سكرة الصدفى، وعن الشيخ أبي محمد عاشر بن محمد ابن عاشر صاحب أبي محمد البطليوسى، وعن أبي محمد عبدالله بن أبي جعفر المرسى، وعن أبي العباس بن طراز ميل، وعن أبي الحسن عليم بن هانى العمرى، وأبى عبدالله محمد بن حميد أخذ عنه كتاب سيبويه، والكامل للمبرد، وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها، وعن أبي عبدالله محمد بن عبدالرحيم وأبى الحسن بن النعمة صاحب «رى الظمان فى تفسير القرآن»، وعن أبي القاسم حبيش صاحب عبدالحق بن عطيه صاحب التفسير المشهور ورواه عنه، ثم رحل للحج فسمع من أبى طاهر السلفى بالإسكندرية وغيره.

ولما دخل «مصر» أكره القاضى الفاضل، وعرفَ مقداره، وأنزله بمدرسته التى بناها بدرب الملوخيا داخل القاهرة، وجعله شيخها وعظمه تعظيماً كثيراً، فجلس بها للإقراء وقصده الطلابُ والمريدون من جميع الأقطار، وبها أتم نظم هذا المتن المبارك، ونظم أيضاً قصيدته الرائية المسماة: «عقيلة أتراب القصائد فى أسنى المقاصد» فى علم الرسم، وقصيدة أخرى تسمى: «ناظمة الزهر» فى علم عدد الآى «وقصيدة

دالية» خمسمائة بيت لخص فيها كتاب التمهيد لابن عبد البر، ثم إنه لما فتح الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب «بيت المقدس» توجه لزيارته سنة ٥٨٩هـ ثم رجع فأقام بالمدرسة الفاضلية يقرئ الناس حتى توفي - رضوان الله عليه - سنة ٥٩٠هـ وكان - رحمه الله تعالى - آيةً في الذكاء والحفظ، وغايةً في فنون القراءات حافظاً للحديث وبصيراً بالعربية، إماماً في اللغة، رأساً في الأدب مع الزهد، والولاية والعبادة والانقطاع والكشف، شافعي المذهب مواظباً على السنة. بلغنا أنه ولد أعمى، ولقد حكى عنه أصحابه ومن كان يجتمع به عجائب كثيرة فعظموه تعظيماً بالغاً، حتى أنشده الإمام الحافظ أبو شامة الدمشقي - رحمه الله - ومن نظمه في ذلك:

رأيت جماعة فضلاء فازوا برؤية شيخ مصر الشاطبي

وكلهم يعظمه ويثنى: كتعظيم الصحابة للنبي.

وذكر بعضهم: أن الشاطبي كان يصلي الصبح بالفاضلية ثم يجلس للإقراء فكان الناس يتسابقون إليه وكان إذا قعد لا يزيد على قوله: من جاء أولاً فليقرء ثم يأخذ على الأسبق فالأسبق، فاتفق في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولاً فلما استوى الشيخ قاعداً قال: من جاء ثانياً فليقرء، فشرع الثاني في القراءة وبقى الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكر ما وقع منه بعد مفارقة الشيخ من ذنب أوجب حرمان الشيخ له، ففطن أنه أجنب تلك الليلة ونسى ذلك، فلما انتبه الرجل بادر إلى حمام بجوار المدرسة فاغتسل فيه ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد على حاله وكان ضريباً، فلما فرغ الثاني قال الشيخ: من جاء أولاً فليقرء فقرأ.

وهذا من أحسن ما نعلمه وقع لشيوخ هذه الطائفة، وذكر الشيخ على القاريء أن من كراماته:

أنه كان يسمع الأذان من غير المؤذن، وكان لا يظهر منه لذكائه وفطنته ما يظهر من الأعمى في حركاته، وكان لا يتكلم إلا بما تدعو الضرورة إليه، وكان يمنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة وفي هيئة حسنة وخضوع واستكانة، وكان يعتل العلة الشديدة ولا يشتكى ولا يتأوه، وإذا سئل عن حاله قال: العافية لا يزيد على ذلك أهد.

وَمَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ هَذَا النَّظْمَ الْمُبَارَكَ وَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْقَرَاءَاتِ : الْإِمَامَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ السَّخَاوِيَّ ، وَهُوَ أَجَلُّ أَصْحَابِهِ ، وَالْإِمَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِ الْقُرْطُبِيِّ ، وَالسَّدِيدَ عَيْسَى بْنَ مَكِّي ، وَمُرْتَضَى بْنَ جَمَاعَةَ ، وَالْكَمَالَ عَلِيَّ بْنَ شَجَاعِ الضَّرِيرِ ؛ وَهُوَ صَهْرُهُ ، وَالزَّيْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِ الْكُرْدِيَّ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ سَعِيدِ الشَّافِعِيِّ ، وَعَيْسَى بْنَ يَوْسُفَ بْنِ إِسْمَاعِيلِ الْمَقْدِسِيِّ ، وَعَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى التَّجِيْبِيِّ ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ إِسْمَاعِيلِ التُّونِسِيِّ ، وَمَنْ سَمِعَهُ عَلَيْهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِ بَعْضَ الْقَرَاءَاتِ : الْإِمَامَ أَبُو عَمْرٍ وَعِثْمَانَ بْنَ عَمْرِ بْنِ الْحَاجِبِ ، وَالشَّيْخَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيَّ بْنَ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ الْجَمِيْزِيِّ ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ وَضَّاحِ اللَّخْمِيِّ ، وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ الْأَزْرَقِ وَهُوَ آخِرُ أَصْحَابِهِ مَوْتًا . وَقَدْ بَارَكَ اللَّهُ فِي تَصْنِيفِهِ لِأَسِيْمَا هَذَا النَّظْمِ الْمُبَارَكِ فَلَقَدْ رُزِقَ الْقَبُولَ وَالشَّهْرَةَ مَا لَا نَعْلَمُهُ لِكِتَابِ غَيْرِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ حَتَّى صَارَتْ جَمِيعُ بِلَادِ الْإِسْلَامِ لَا تَخْلُو مِنْهُ .

وَلَقَدْ شَرَحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَثْمَةِ الْمَعْتَبَرِينَ مِنْهُمْ : بَرَهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عَمْرِ الْجَعْبَرِيَّ ، وَشَمْسَ الدِّينِ الْكُوَارَانِيَّ ، وَشَمْسَ الدِّينِ الْفَنَارِيَّ ، وَعَلِمَ الدِّينِ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ السَّخَاوِيَّ الْمَصْرِيَّ ، وَأَبُو شَامَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ النَّحْوِيِّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْمَعْرُوفَ بِشَعْلَةَ الْمُوصَلِيِّ ، وَعَلَاءُ الدِّينِ عَلِيَّ بْنَ عِثْمَانَ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الْقَاصِحِ الْبَغْدَادِيَّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الْفَاسِيَّ ، وَعَمَادُ الدِّينِ عَلِيَّ بْنَ يَعْقُوبَ الْمُوصَلِيِّ ، وَجَمَالَ الدِّينِ بْنِ عَلِيَّ الْحَصْنِيِّ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ الْقَسْطَلَانِيِّ الْمَصْرِيَّ ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيَّ الْمُوصَلِيِّ ، وَتَقَى الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَاسِطِيِّ ، وَتَقَى الدِّينِ يَعْقُوبَ بْنَ بَدْرَانَ الْجَرَايْدِيَّ ، وَشَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ يَوْسُفَ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ ، وَشَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ جِبَارَةَ الْمَقْدِسِيِّ ، وَشَمْسَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ الْأَنْدَلُسِيِّ ، وَمُحِبُّ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدِ ابْنِ النَّجَّارِ الْبَغْدَادِيَّ ، وَأَبُو بَكْرٍ أَيْدَغْدِيَّ الشَّهْرِيَّ بِابْنِ الْجَنْدِيِّ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ ابْنَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَارَزِيَّ ، وَيَوْسُفَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ الْخَطِيبِ ، وَعَلِمَ الدِّينِ قَاسِمَ بْنَ أَحْمَدَ اللَّوْدُقِيِّ ، وَبَدْرَ الدِّينِ الْمَعْرُوفَ بِابْنِ أُمِّ قَاسِمِ الْمَرَادِيِّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَغْرِبِيِّ النَّحْوِيِّ ، وَالسَّيِّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَسِينِيِّ ، وَجَلَالَ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي

بكر السيوطي، ونور الدين علي بن سلطان القارى، ومنتخب الدين الهمداني، وشهاب الدين أحمد بن عبدالحق السنباطي، وفريد عصره وزمانه الشيخ علي بن محمد الضباع، والعالم التقى الهمام الشيخ عبدالفتاح القاضي، والأخ الدكتور محمد محمد محمد سالم محيسن ومن وفقه الله الرب الأنيس محمد بن عبدالدايم بن خميس؛ فحمداً لله رب العالمين أن جعلني من زمرة خادمي القرآن الكريم، وقد نقل الإمام القرطبي: أن الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - لما فرغ من هذا التصنيف طاف به حول الكعبة مراراً عديدة وكلما جاء في أماكن الدعاء قال: اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم انفع بها كل من قرأها، وروى عنه أيضاً أنه رأى النبي ﷺ في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم هذه القصيدة إليه وقال: يا سيدى يا رسول الله انظر هذه القصيدة فتناولها النبي ﷺ بيده المباركة وقال: هي مباركة من حفظها دخل الجنة، زاد القرطبي بل من مات وهى فى بيته دخل الجنة أهـ.

وتوفى الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى - يوم الأحد بعد صلاة العصر وهو اليوم الثامن والعشرون من جمادى الآخر سنة ٥٩٠ هـ ودفن يوم الاثنين بمقبرة القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني بالقرافة الصغرى بالقرب من سفح جبل المقطم بمصر، وقبره مشهور معروف لازال يقصد للزيارة.

* * *

« ذكرُ سندِ الشيخ الضبَّاع وطريقه إلى الإمام الشاطبي »

قال الشيخ علي بن محمد الضباع: تلقيت هذا النظم المبارك عن الأستاذين: الشيخ حسن بن يحيى الكتبي المعروف بصهر المتولى، والشيخ عبدالرحمن بن حسين الخطيب الشعار، أخبرني أنهما تلقياه عن خاتمة القراء المحققين: شمس الدين والملة الشيخ محمد بن أحمد المتولى شيخ قراء ومقارىء، « مصر » الأسبق، وهو عن شيخه المحقق العمدة المدقق السيد أحمد الشهير بالتهامى، وهو عن شيخ قراء وقته العالم

العامل الشيخ أحمد بن محمد المعروف بسلمونه، وهو عن شيخه المحقق المدقق السيد إبراهيم العبيدي، وهو عن الأستاذ الكبير العلم الشهير سبط القطب الخضيرى الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن عمر الأجهورى وهو عن العالم العلامة الإمام الفاضل المسن الشيخ أحمد البقرى المعروف بأبى السماح وهو عن الأستاذ العالم العلامة شيخ قراء مصر فى وقته شمس الدين محمد بن قاسم البقرى وهو عن شيخ قراء وقته أيضاً الشيخ عبدالرحمن اليمنى، وهو عن والده الذى اشتهر صيته فى جميع الآفاق الشيخ شحادة اليمنى، وهو عن شيخ أهل زمانه العلامة ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوى، وهو عن شيخ الإسلام والمسلمين أبى يحيى زكريا الأنصارى، وهو عن شيخ شيوخ وقته أبى النعيم رضوان بن محمد العقبى، وهو عن شيخ القراء والمحدثين شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزرى، وهو عن شيخ إقراء مصر فى وقته الشيخ الإمام أبى محمد عبدالرحمن بن أحمد بن أحمد بن على بن المبارك بن معالى البغدادى الواسطى ثم المصرى، وهو عن شيخ إقراء مصر أيضاً الشيخ الإمام أبى عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصرى المعروف بالصائغ، وهو عن شيخ إقراء مصر أيضاً الإمام العالم الحسينى النسيب أبى الحسن على بن شجاع بن سالم بن على بن موسى العباسى المصرى المعروف بالكمال الضرير وبصهر الشاطبى، وهو عن الناظم -
تغمده الله الجميع برحمته ورضوانه وأسكنهم فسيح جناته آمين.

* * *

ترجمة المؤلف

هو: محمد بن عبدالدايم خميس الشافعى مذهباً، الصناديدى بلداً ومولداً؛ وهى قرية من قرى «مصر» ولد فيها وتربى بين أهلها وحفظ القرآن الكريم على والده، ثم تلقى القراءات السبع بعد حفظه لمتن الشاطبية على شيخه: الشيخ محمود محمد عمارة الصناديدى بلداً ومولداً، والذى وصل نسبه إلى الشيخ سليمان الشهداوى. ثم حفظ متن الدرّة المتممة للقراءات المسماة: بالعشر الصغرى، على شيخه: الشيخ إبراهيم متولى الطليلهى، والمولود بطبلوها منوفية، والمتوفى بطنطا؛ وكان معلماً

بالمسجد الأحمدي بطنطا، وقد وصل نسبه إلى الشيخ سليمان الشهداوى، ثم حفظ متن «طيبة النشر فى القراءات العشر» المسماة بالعشر الكبرى وتلقاها أداء وشرحاً لها وأصلها على شيخه الشيخ على محمد الديب التلاوى، منوفية بلداً ومولداً، والذي وصل نسبه إلى الشيخ على صقر الجوهري، وكلا الشيخين: الشيخ سليمان الشهداوى، والشيخ على صقر تلقيا على الإمام سيدى مصطفى الميهي، وهو على والده الشيخ على الميهي، ثم انتسب إلى معهد قراءات القاهرة الفريد فى زمانه، حتى حصل على مؤهلاته العلمية: «إحازة التجويد» «عالية القراءات» «تخصص القراءات» وكان ترتيبه «الأول» فى جميع المراحل نقلاً وشهادات، ثم وظف مدرساً بالأزهر للتجويد والقراءات، وأثناء عمله حصل على «الإجازة العالية» من كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدرجة «جيد» أول دفعة تخرجت لهذه الكلية ثم ترقى فى عمله حتى كان موجهاً أولاً لشئون القرآن الكريم بمنطقة «طنطا» الأزهرية، وكان قائماً بالتدريس لهذا العلم بمعهد قراءات طنطا ولا يزال ينتدب للتدريس بالمعهد وبكلية القرآن الكريم بطنطا، وذلك لتحقيق الثقة من إخلاصه فى تدريس هذا العلم المحيط، كما انتدب عضواً بلجنة مراجعة المصاحف بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، بقرار رقم سنة «٨١٠» سنة ١٩٩٠م.

* * *

«الاصطلاحات»

أضع علامات ثلاث، الأولى: أضع فى أول السطر حرف «صاد» دلالة على ابتداء كلام المصنف، وبعد الانتهاء منه أضع فى أول السطر التالى حرف «شين» دلالة على ابتداء شرح أبيات المصنف، وعند الانتهاء من هذا أضع فى أول السطر التالى حرف «جيم» دلالة على توجيه ما شرح أو بيان علة أو سبب إن وجد.

* * *

«ابتداء المقدمة للناظم - رحمه الله تعالى -»

(ص) **بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئَلَا**
(ش) ابتداء الناظم نظمه ببسم الله، اقتداءً بالكتاب العزيز أولاً، ويحدث رسول الله ﷺ ثانياً، بقوله: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتَرُ أو أجذم أو أقطع»، وفي رواية: لا يبدأ فيه بذكر الله إلخ لشمول الذكر بالبسملة والحمدلة وغيرهما، ثم أكمل البيت بصفتين لله جليلتين وخصهما بالذكر عن غيرهما من الصفات لفوائد:

«الأولى»: أنهما إتمام للبسملة التي أقرها القراء باتفاقهم على إثباتها في أول كل سورة مبتدأة.

«الثانية»: أن بعض المذاهب جعل البسملة مع اشتمالها لهاتين الصفتين من الفاتحة، كالشافعية.

«الثالثة»: ذكرهما في الفاتحة وعداً آية.

«الرابعة»: إشارة العاصين ليرجعوا إلى ربهم؛ لأن رحمته وسعت كل شيء، وقوله «تبارك» أي: (تنزه عن صفات الحوادث)؛ لأنه رحمان ورحيم وإليه المرجع والملاذ في الدنيا والآخرة.

(ص) **وَتَنَيْتُ صَلَّى اللَّهُ رَبِّيَ عَلَيَّ الرَّضَى مُحَمَّدَ الْمُهْدَى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلًا**
وَعَتَرْتَهُ ثُمَّ الصَّحَابَةَ ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ عَلَى الْإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وَبُلَاً

(ش) ثم تئى بطلب الصلاة من الله على سيدنا محمد ﷺ، الذي أعطاه الله حتى رضى لذلك قال: «ولسوف يعطيك ربك فترضى»، ثم أخبر بطلب الصلاة لعتره الرسول، وعترته هم: أهل بيت النبوة لقوله: «عترتى أهل بيتى»، وقال مالك ابن أنس: هم أهله الأدنون وعشيرته الأقربون، ثم طلب الصلاة للصحابة أى الذين صحبوا الرسول ومن تبعهم على طريق الإحسان وعمل الخير، وقوله: «وبلأ» أى: المطر الغزير، إشارة إلى عمل السابقين من الخير الذى هم من بعدهم كمثّل المطر الكثير الذى يعمل جميع المخلوقات عند نزوله.

(ص) وَتَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ دَائِمًا وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا
 (ش) اعلم بأنه ذكر البسملة في البيت الأول وثني بالصلاة على سيدنا محمد وآله
 وصحابته وأتباعهم في الثاني والثالث، ثم قال: وثلثت، فقد ثلث بالحمد في البيت
 الرابع، فالعدد سائر على ما يبدأ به الكلام لا لعد الأبيات، ثم قال: وما ليس مبدوءاً
 إلخ إشارة إلى الحديث الذي يقول « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم »
 ويروى: « كل كلام » ويروى: « بذكر الله » ويروى: « فهو أقطع » وعن ابن عباس فيه
 رضى الله عنهما: كل كلام لم يبدأ فيه بيسم الله جاء معكوساً، فإن قيل: كيف بدأ
 الناظم بالبسملة وثلث بالحمدلة؟ قلت أولاً: إن المقصود لم يشرع فيه فلم يزل في
 البدء، وإن قيل: كيف وسط الصلاة على النبي ﷺ بين البسملة والحمدلة؟ قلت: لأن
 المولى تعهد حفظ كتابه، وعصمة رسوله من الناس؛ لذلك جعله بين البسملة
 والحمدلة فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾، « والله يعصمك من
 الناس ».

* * *

« بعض صفات القرآن العظيم »

(ص) وَبَعْدُ: فَحَبِلُ اللَّهُ فِينَا كِتَابُهُ فَجَاهِدُ بِهِ حَبِلَ الْعَدَا مُتَحَبِّلاً
 (ش) فحبل الله فينا أى: (بيننا) كتابه أى: (القرآن) وسماه « حبلًا » على المجاز؛ لأنه
 ينجى المتمسك به من العقاب كما ينجى الحبل المتمسك به من الجب ونحوه، أخذاً
 من حديث « كتابُ الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض »، وقوله تعالى: ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ جاء في تفسيره أنه: هو القرآن، فجاهد أيها القارئُ
 بذلك الكتاب أى: بحججه وأدلته وبراهينه حبل بكسر الحاء أى: (مكائد العدا)
 بكسر العين والقر أى: الخصوم حال كونك متحَبِّلاً بالقرآن جاعله شبكة تصيدهم بها
 إلى الحق.

(ص) وَأَخْلِقُ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً جَدِيداً مُوَالِيَهُ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلًا
 (ش) أى: ما أولى القرآن بالمجاهدة بأدلته وبراهينه؛ لأنه لا يبلى بالرد أى: لا تبلى
 جدته لعظمته ورفعته، لحديث: « إن هذا القرآن لا تنقضى عجائبه ولا يخلق على
 كثرة الرد » وكل من والاه ولازمه بالقراءة والعمل بما فيه حاصل على الحق.

«صفة قارئ القرآن الذى يعمل بما فيه»

(ص) وَقَارْتُهُ الْمُرْضِيُّ قَرِ مِثَالُهُ كَالأُتْرَجِ حَالِيهِ مُرِيحًا وَمُوكِلًا
هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمُهُ ظِلُّ الرِّزَانَةِ قَنَقَلًا
هُوَ الْحَرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيُّ حَوَارِيًّا لَهُ بِتَحْرِيهِ إِلَى أَنْ تَنْبَلًا

(ش) أخبر أن قارئ القرآن العامل به السائر على نهجه المرضى أخلاقه مثاله كالأترج ريحه طيبٌ وطعمه طيبٌ، الحديث: «مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل: الأترجة ريحها طيبٌ وطعمها طيبٌ»، ثم وصفه بصفة ثانية: الذى يرتضى الاقتداء به والانتفاع بعلمه بشرطين:

- الأول: أن يكون أمة أى: جامعاً للخير.

- الثانى: أن يكون راجح العقل مع السكينة والوقار، المعبر عنها بقوله: «ظل الرزانة قنقلاً»؛ فأشار إلى وفور العقل بظل الرزانة، وإلى السكينة والوقار بقنقلاً: وهو الكثيب من الرمل.

ثم وصفه بصفة ثالثة فأخبر بأنه: الذى لم يستعبده الهوى ولم تسترقه الدنيا، إذا كان خليقاً جديراً بالتحرى فى القرآن والاستعداد لحفظه واستظهاره والسير على طريقته، حال كونه مخلصاً له نيته موجهاً إليه جميع حواسه وشعوره إلى أن ينبغ فى العلم أو إلى أن يموت، الحديث قال ﷺ: «من جمع القرآن متع الله بعقله حتى يموت»، وعن عبد الملك بن عمير قال: «كان يقال: إن أبقى الناس عقولاً قراء القرآن».

* * *

«منزلة قارئ القرآن وأهله»

(ص) وَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَوَثْقُ شَافِعٍ
وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يَمَلُ حَدِيثُهُ
وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ
هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلًا وَرَوْضَةً
يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ
وَأَغْنَى غَنَاءٍ وَأَهْبَأُ مُتَفَضِّلًا
وَتَرْدَادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلاً
مِنَ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلًا
وَمِنَ أَجَلِهِ فِي ذُرُوءِ الْعَزِيزِ جَتْلًا
وَأَجْدِرُ بِهِ سُؤلاً إِلَيْهِ مُوَصِّلاً

(ش) أخبر أن كتاب الله أقوى شافع؛ لأن شفاعته لا ترد ومانعة من وقوع المشفع له في العذاب، أما شفاعته غيره مخرجة له من العذاب بعد وقوعه فيه، وقال عليه الصلاة والسلام: «من شفع له القرآن يوم القيامة نجا»، وأن كفاية القرآن أتم كفاية، الحديث: «القرآن غني لا فقر معه ولا غنى دونه» ثم أخبر بأنه خير جليس؛ لأنه أحسن الحديث وأفضل أنيس، لا تسأم مجاورته، ولا تمل مكالمته، وترداد قارئ القرآن يزيده حسناً وجمالاً وكمالاً، ويجوز أن يكون ترداده أي: القرآن يزيد القارئ رونقاً وبهاءً ونوراً وسناءً في الدنيا وثواباً جزيلاً في الدار الآخرة، ثم أخبر أنه: إذا كان المرء خائفاً وفزعاً من ظلمات القبر بسبب أعماله السيئة فإن القرآن يلقاه مشرفاً بأشّ الوجه فيأمن به، ويتبدل خوفه أمناً وطمأنينة، ثم أخبر أنه بعد مقابلة القرآن له يهنئه حال كون القبر يصير كموضع القيلولة التي تجعل للاستراحة في وسط النهار؛ فهذا يصير روضة من رياض الجنة، وذلك من أجل اشتغاله في دنياه بتلاوة القرآن، ويكون في رفعة وعز دائم إكراماً للقرآن، الحديث: «القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار»، ثم أخبر بأن القرآن يسأل الله أن يعطى قارئه ما يرضى به القرآن، الحديث: «يقول القرآن يوم القيامة: يا ربّ رضيتني لحبيبي»، وما أحق الإرضاء المطلوب بالوصول إلى القارئ أو القرآن.

* * *

«وصايا المصنف للقارئ»

(ص) فَيَا أَيُّهَا الْقَارِئُ بِهِ مُتَمَسِّكًا	مُجَلِّلاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجَّلًا
هَنِيئًا مَرِيئًا وَالذَّاكَّ عَلَيْهِمَا	مَلَابِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحَلَاءِ
فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ	أَوْلَيْكَ أَهْلُ اللَّهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَأَ
أَوْلُو الْبِرِّ وَالْإِحْسَانَ وَالصَّبْرَ وَالتَّقَى	حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرْآنُ مُفْصَلًا
عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُنَافِسًا	وَبِعَ نَفْسِكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَا

(ش) ينادى قارئ القرآن المتصف بالصفات المذكورة فيقول: يا قارئ القرآن حال كونك معتصماً به أي: عاملاً بما فيه مُجَلِّلاً له في الأحوال - هنيئاً مريئاً

لك هذا الإكرام الذى سيحصل لك يوم القيامة؛ فإن والديك فى الجنة عليهما ملابسُ من التاج وغيره من الحلل مخلوقةٌ من النور، الحديث: « من قرأ القرآن وعمل بما فيه ألبس والداه تاجاً يوم القيامة ضوءه أحسن من ضوء الشمس فى بيوت الدنيا إذا كانت فيكم » فما ظنكم بالذى عمل بهذا؟ أولئك أى: (النجل) المذكور هم أهل الله المقربون وصفوته الخالصون الأشراف الأكرمون، الحديث: « أهل القرآن هم أهل الله وخاصته »، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾، ثم أخبر أن هؤلاء هم أولو البر، أى: الخير والصلاح والإحسان أى: فعل الحسن والصبر أى: على الطاعات، والتقوى أى: الورع عن المعاصى، حُلاهم أى: صفاتهم وردَّ بها القرآن مفصلاً موضعاً مبيناً، ثم يقول: أيها القارئ عليك الالتزام، والمداومة على هذه الصفات مدة حياتك حال كونك منافساً أى: مزاحماً غيرك فيها، وبع: أبدل نفسك الدنيا أى: الخسيسة بأنفاسها أى: أرواحها العُلا بضم العين جمع عليها، أو مصدر بمعنى اسم الفاعل فيكتب على الأول بالياء، وعلى الثانى بها وبالالف.

* * *

«دعاء لكل من اجتهد فى نقل القرآن بالتواتر»

(ص) جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ عْنَا أُنْمَةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا
(ش) أخبر بانه: يدعو لكل من نقل القرآن من رسول الله ﷺ بدون نقص منه ولا زيادة فيه، حتى وصل إلينا رواية صافية طيبة خالصة من التحريف والتبديل أن يجزيهم الله عنا بالخيرات، على حد قول الرسول ﷺ: « من أولى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له »، واعلم بأن الله قد تعهد حفظ القرآن الكريم؛ فلهذا يُعدّ له رجالاً فى كل زمان ومكان أعمدة له « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .
فائدة: إن لفظ الجزاء إذا أطلق دل على الشر والخير وعلى الشر أكثر؛ لذلك خصه بالخير. فإن الأسلوب أو السياق يدل عليه.

* * *

«دعاء لكل من اجتهد في نقل القرآن بالتواتر»

(ص) جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أُنْمَةً لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْبًا وَسَلْسَلًا
(ش) أخبر بأنه: يدعو لكل من نقل القرآن من رسول الله ﷺ بدون نقص منه ولا زيادة فيه، حتى وصل إلينا رواية صافية طيبة خالصة من التحريف والتبديل أن يجزيهم الله عنا بالخيرات، على حد قول الرسول ﷺ: «من أولى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له»، واعلم بأنه الله قد تعهد حفظ القرآن الكريم؛ فلهذا يُعدّ له رجالاً في كل زمان ومكان أعمدة له «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» .
فائدة: إن لفظ الجزاء إذا أطلق دل على الشر والخير وعلى الشر أكثر؛ لذلك خصه بالخير. فإن الأسلوب أو السياق يدل .

* * *

(علامات من اشتهر بنقل القرآن متواتراً)

(ص) فَمِنْهُمْ بَدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلَ زُهْرًا وَكُمَلًا
لَهَا شُهْبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ سَوَادَ الدُّجَى حَتَّى تَفَرَّقَ وَأَنْجَلَا

(ش) أخبر أن من هؤلاء الأئمة الناقلين للقرآن: سبعة رجال اشتهروا في نقلهم للقرآن، وانتفاع الناس بهم كانتفاع المخلوقات بالبدر الذي توسط في السماء، مع تمام نوره، وعدم ما يستره ثم أخبر بأن للأئمة السبعة رواية نقلوا عنهم الروايات وعلموها الناس حافظين سبلها فأماطت عنهم ظلمة الجهل وألبستهم أنوار العلم فكانوا في الهدايا كالكوكب التي بنورها فرقت ظلام الليل الحالك .

(ص) وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلًا
تَخَيَّرَهُمْ نُقَادُهُمْ كُلُّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَى قُرْآنِهِ مُتَأَكَّلًا

(ش) أخبر أنه: سيوضح البدر السبعة إماماً بعد إمام، ثم يذكر مع كل إمام راويين قد

ذاعت روايتهما عنه واشتهرت، ثم أخبر أن النقاد من العلماء قد اختاروا من ناقلِي القرآن الأئمة السبعة لبراعتهم وإفاحتهم على أقرانهم وليس أحد منهم قد جعل القرآن تعلمًا وتعليمًا سببًا للرزق وموردًا لكسبه عملاً بالحديث: « لا تأكلوا بالقرآن » .

* * *

(تراجم الأئمة السبعة ورواتهم)

(ص) فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرْفِيُّ الطَّيِّبُ نَافِعٌ فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
(ش) أخبر: أن الإمام الأول هو: اسمه نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم؛ مولى جَعُونَةَ ابن شُعُوب اللَيْثِي، وكنيته: أَبُو رُوَيْمٍ، أو أَبُو الْحَسَنِ، أو أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

صفاته: أسود اللون عالماً بوجوه القراءات واللغة العربية، وإماماً لدار الهجرة في القراءة بعد أبي جعفر، وكان إذا تكلم يُشَمُّ من فيه رائحةً المسك فقليل له: أَتَطَّيَّبُ كلما جلست تقرأء الناس يا أبا الحسن؟

فقال: لا أمس طيباً، ولكنني رأيتُ النبيَّ ﷺ في المنام يقرأ في في؛ فمن ذلك الوقت توجد فيه هذه الرائحة المعبرُّ عنها بقوله: الكريم السرفي الطيب.

شيوخه: فقد قرأ على سبعين من التابعين: منهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح.

بلدته «أصفهان» أي: (أصفهاني الأصل) وقد اختار مدينة رسول الله ﷺ مأوى حتى توفي بها سنة ١٦٩ مائة وتسع وستين من الهجرة. ولد في عام سبعين هـ فيكون قد عُمر تسعة وتسعين عاماً تقريباً.

تعليمه: فإذا قيل لماذا ابتداء بالإمام نافع دون غيره؟

قلت: لأمر؛ للشرف الذي لحقه من الرسول وهو قراءته في فيه، ولسكنه دار الهجرة، ولما في روايته من الموافقة لأكثر الأئمة، وحين العرض للأوجه فليس في تقديمه وجوب، بل يجوز الابتداء بأي إمام من الأئمة.

(ص) وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشَهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا

(ش) واعلم بأن الإمام نافعاً قد روى كثيرٌ من الرواة عنه، لكن اشتهر منهم راويان فأخبر أن الأول: اسمه عيسى بن مينا.

ولقبه: «قالون» والذي لقبه بقالون شيخه نافع؛ لجودة قراءته وهي كلمة رومية يقال للشيء الجيد، كنيته «أبو موسى».

صفاته: إنه كان أصمّ فلا يسمع البوق، وإذا قُرئ عليه القرآن سمعه.

بلدته: «المدينة» وُلد بها عامَ مائة وعشرين من الهجرة، وتوفى بها عام مائتين وخمسة - وقيل غير ذلك بالنسبة لوفاته - فعلى هذا يكون قد عمّر خمسة وثمانين عاماً.

الراوى الثانى: اسمه عثمان بن سعيد المصرى، لقبه: «ورش» والذي لقبه بورش شيخه نافع؛ لشدة بياضه، كنيته: «أبو سعيد».

وُلد فى «مصر» عام مائة وعشرة، ثم رحل إلى نافع فقرأ عليه عدة ختمات، ثم رجع إلى مصر وأقرأ الناس مدةً طويلة. ثم توفى بها عام مائة وسبع وتسعين فيكون قد عمّر سبعة وثمانين عاماً وهما - اللذان تأثلا أى: جمعا الشرف والمجد الرفيع؛ ببركة صحبتهما لنافع، وقراءتهما عليه.

(ص) وَمَكَّةُ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلًا (ش) أخبر بأن الإمام الثانى اسمه: عبدُ الله بن كثير بن المطلب، كنيته: «أبو معبد»، لقبه «المكى» أو القرشى أو المطلب.

صفاته: أسمر أشهل يخضب بالحناء، طويلاً جسيماً عليه السكينة والوقار، وكان فصيحاً بليغاً أمّ الناس بمكة فلم ينازعه فيها منازع؛ وُلد بمكة عام خمسة وأربعين.

شيوخه: عبدُ الله بن السائب المخزومى الصحابى وقرأ على أبى، ومجاهد بن جبير ودرباس وقرأ على عبد الله بن عباس على أبى زيد بن ثابت على النبى ﷺ فعلى هذا يكون تابعياً؛ لأنه تلقى على الصحابة كما لقي بعض الصحابة كأبى أيوب الأنصارى وأنس بن مالك وغيرهما، وتوفى عام مائة وعشرين من الهجرة، فقد عمر خمسة وسبعين عاماً.

(ص) رَوَى أَحْمَدُ الْبَزْزِيُّ لَهُ وَمُحَمَّدٌ عَلَ سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلْقَبُ قُنْبُلًا

(ش) اعلم أن ابن كثير قد روى عنه كثير من الرواة لكن الذى اشتهر منهم راويان فأخبر أن الأول اسمه: أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة وإليه نسب، ولقبه: «البزى» والبزة: هى الشدة، كنيته: «أبو الحسن».

صفاته: إنه أستاذ ضابط محقق مقرئ «مكة» ومؤذن المسجد الحرام، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة مولى لبني مخزوم وُلد بمكة عام مائة وسبعين من الهجرة وتُوفى عام مائتين وخمسة وخمسين - وقيل غير ذلك - فعلى هذا يكون قد عُمِرَ خمسة وثمانين عاما.

الثانى: اسمه محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المكى الخزومى لقبه: «قنبل» لشدته، كنيته: «أبو عمر»، من صفاته أنه ولى الشرطة بمكة، انتهت إليه مشيخة «الحجاز».

ولد بمكة سنة مائة وخمس وتسعين، وتوفى سنة مائتين وإحدى وتسعين، فقد عمر ستا وتسعين سنة. «فائدة»: إن روايتى البزى وقنبل عن ابن كثير بسند فقد روى البزى عن جماعة: منهم عكرمة بن سليمان وقرأ عكرمة على إسماعيل بن عبد الله القسطنطى وعلى شبل بن عباد وكلاهما عن ابن كثير، وروى قنبل على أحمد القواس على أبى الأخریط وهب بن واضح المكى على إسماعيل على شبل ومعروف على ابن كثير.

(ص) وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ

(ش) أخبر أن الإمام الثالث اختلف فى اسمه فقيل: كنيته أبو عمرو وقيل: زبآن بن العلاء بن عمار بن عريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث بن جلهمة بن حُجر بن خزاعى بن مازن، لقبه ابن العلاء أو فتى العلاء أو ولد العلاء أو البصرى أو المازنى منها نسب لوالده ومنها لبلدته والأخير لقبيلته. كنيته: أبو عمرو، صفاته: إنه كان أسمر طويلاً ثقة عدلاً زاهداً من أئمة القراءة والنحو وأعرف الناس بالشعر، صريح النسب أكثر الأئمة شيوخاً؛ لأنه قرأ على جماعة من التابعين بالحجاز والعراق منهم: ابن كثير،

ومجاهد وسعيد بن جبير على ابن عباس على أبى على النبي ﷺ . وُلد بمكة عام ثمان وستين ونشأ بالبصرة وتوفى بالكوفة سنة مائة وأربع وخمسين فى خلافة المنصور فيكون قد عمر ستاً وثمانين سنة .

(ص) أفاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيَّ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّلاً
أَبُو عُمَرَ الدَّوْرِيَّ وَصَالِحَهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبُّلاً

(ش) اعلم بأن أبا عمرو قد روى عنه الكثير لكن أضبظهم للرواية هو « يحيى اليزيدى » فلحرصه على تعلم العلم وإجلاله لأستاذه؛ قد نفعه الله بعلم أستاذه فأفرغ عليه العلم كما قيل فى هذا: « إن المتعلم لا ينال من علم أستاذه إلا بقدر تبجيله وتعظيمه إياه »، لذلك أصبح يحيى رياناً من العلم الغزير النافع .

واسمه يحيى المبارك العدوى التميمى . لقبه : « اليزيدى »؛ لأنه كان منقطعاً إلى يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده فُنسب إليه، كنيته : « أبو محمد » .

صفاته : كان ضابطاً لرواية أستاذه قام بالقراءة كثيراً بعد أبى عمرو، وكان يأتيه الخليل وينظر الكسائى .

ولد عام مائة وثمانية وعشرين وتُوفى عام مائتين واثنين بخراسان فيكون قد عمّر أربعة وسبعين عاماً، وقد صرح المصنف أنه الواسطة بين أبى عمرو وراوييه .

فالأول اسمه : حفص بن عمر بن عبدالعزیز الأزدي الضرير . كنيته : « أبو عمر »، لقبه : « الدورى » وقد نسب إلى هذا؛ لأنه ولد بموضع قرب « بغداد » يسمى بالدور .

صفاته : أنه أول من جمع القراءات وُلد فى « الدور » عام مائة واثنين وخمسين، توفى عام مائتين وستة وأربعين فيكون قد عمر أربعة وتسعين عاماً .

الثانى اسمه : صالح بن زياد عبدالله كنيته : « أبو شعيب »، لقبه : « السوسى » نسبة إلى « السوس » موضع بالأهواز .

صفاته : كان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة من أجل أصحاب اليزيدى، وأكبرهم توفى عام مائتين وإحدى وستين وقد قارب التسعين فهما قد رويَا عن أبى عمرو بواسطة يحيى اليزيدى .

(ص) وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللَّهِ طَابَتْ مُحَلَّلًا

(ش) أَخْبَرَ أَنَّ الْإِمَامَ الرَّابِعَ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمِ بْنِ رَبِيعَةَ الْيَحْصَبِيِّ، لَقَبَهُ: «الشَّامِيُّ» أَوْ الدَّمَشْقِيُّ أَوْ الْيَحْصَبِيُّ. كُنْيَتُهُ: «أَبُو عَمْرَانَ».

صفاته: عربي الأصل كان إماماً كبيراً تابعياً جليلاً وعالمًا شهيراً، أمّ المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبدالعزيز وقبله وبعده، فكان ياتم به، وجمع بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق. وهي حينئذ دار الخلافة.

شيوخه: قرأ على المغيرة بن أبي شهاب الذي أرسله عثمان مع المصحف الشامي عن عثمان وعلى أبي الدراء عن النبي ﷺ وقيل: قرأ على عثمان بلا واسطة. وُلد قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين بقرية يقال لها «رحاب» عام واحد وعشرين من الهجرة أو ثمانية، ثم انتقل إلى «دمشق» بعد فتحها، وتوفى بها في يوم عاشوراء من المحرم عام مائة وثمانية عشر في أيام هشام بن عبد الملك.

(ص) هِشَامٌ وَعَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ أَنْتِسَابُهُ لِدُكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنْقَلًا

(ش) اعلم بأن ابن عامر قد روى عنه عديد من الرواة لكن اشتهر منهم راويان، فأخبر أن الراوي الأول اسمه: هشام بن عمار بن نصر السلمى، كنيته: «أبو الوليد».

صفاته: كان خطيباً بدمشق أحد المكثرين الثقات، وُلد في عام مائة وثلاثة وخمسين، وتوفى عام مائتين وخمسة وأربعين فيكون قد عاش اثنين وتسعين عاماً.

الثاني اسمه: عبدالله بن أحمد بن بشر، لقبه: «ابن ذكوان» أو القرشي الفهري كنيته: «أبو عمرو».

صفاته: كان شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع الأموي، انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم.

ولد في يوم عاشوراء عام مائة وثلاثة وسبعين من الهجرة. ثم توفى في شوال عام مائتين واثنين على الصواب - وقيل توفي عام مائتين واثنين وأربعين - وفي قوله تنقلاً إشارة إلى راويه عن شيخهما ابن عامر نقلاً متواتراً بالسند فقد قرأ هشام وابن ذكوان بالمشافهة على أيوب بن تميم على يحيى بن الحارث الذماري على ابن عامر.

(ص) وَيَاكَوْفَةَ الْغُرَاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ أَدَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذًا وَمَرْنَفُلًا

(ش) الغراء: البيضاء وُصفت الكوفة بذلك؛ لما فيها من كثرة العلماء، أذاعوا نشر العلم بين الناس، ضاعت: فاحت رائحة العلم بها. والشذا: العود أو المسك والقرنفل: معروف؛ والمعنى: أن في الكوفة المشهورة ثلاثة من الأئمة السبعة بثوا علمهم فيها فتعطر بها ذكرهم ورفع من شأنهم علمهم.

(ص) فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ فَشَعْبَةٌ رَأَوِيهِ الْمَبْرُزُ أَفْضَلًا

وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرِ الرَّضِيِّ وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفْضَلًا

(ش) أخبر أن الإمام الخامس وهو الأول من أئمة الكوفة اسمه: عاصم بن أبي النجود - بفتح النون ابن بهدلة الأسدي مولا هم الكوفي. كنيته: «أبو بكر».

صفاته: كان شيخاً للإقراء في «الكوفة» بعد أبي عبد الرحمن السلمى، وقد جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد، أحسن الناس صوتاً بالقرآن وهو من التابعين.

شيوخه: قرأ على عبدالله بن حبيب السلمى وعلى زر بن حبيش وعلى سعد الشيبانى وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبدالله بن مسعود وقرأ السلمى وزر أيضاً على عثمان ابن عفان وعلى بن أبى طالب وقرأ السلمى أيضاً على أبى بن كعب وزيد بن ثابت وقرأ بن مسعود وعثمان وعلى وأبى وزيد على رسول الله ﷺ.

توفى بالكوفة أو «السماء» عام مائة وثمان وعشرين من الهجرة أيام مروان الأخير ولم أعثر على عام مولده.

وقد روى عنه كثير من الرواة لكن الذى اشتهر من هؤلاء راويان.

الأول اسمه: شعبة بن عياش بن سالم، لقبه: «ابن عياش» كنيته: «أبو بكر». صفاته: كان إماماً عالماً كبيراً عالماً عاملاً حجة من كبار أئمة السنة.

ولد في عام خمسة وتسعين من الهجرة وتوفى عام مائة وثلاث وتسعين فيكون قد عاش ثمانية وتسعين عاماً.

الثانى اسمه: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضرى البزاز - بزيين - أى بائع البز، لقبه: «البزاز الكوفي» كنيته: «أبو عمر».

صفاته: كان المتقدمون يعدون حفصاً في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأه على عاصم حتى قال بعضهم: أبو عمر حفص البزاز أصح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق من البزاز. فهذا ما أشار إليه الشاطبي بقوله: وبالإتقان كان مفضلاً، يعنى بإتقان حرف عاصم لا فى رواية الحديث. وحفص كان ابن زوجة عاصم. ولد فى عام تسعين من الهجرة وتوفى عام مائة وثمانين فىكون قد عاش تسعين عاماً.

(ص) وَحَمْزَةٌ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا
رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَالِدٌ الَّذِى رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَقَنًا وَمَحْصَلًا

(ش) أخبر أن الإمام السادس: ثانى أئمة «الكوفة» اسمه: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفى الفرضى التيمى. لقبه: «الزيات الكوفى»، كنيته: «أبو عمارة».

صفاته: كان إمام الناس فى القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش وكان ثقة كبيراً حجة رضىاً قيماً بكتاب الله عارفاً بالفرائض والعربية حافظاً للحديث لم يكن له نظير يومئذ، وكان يجلب الزيت من «العراق» إلى «حلوان»، ويجلب الجبن والجوز منها إلى «الكوفة».

شيوخه: قرأ على كثير من التابعين منهم: جعفر الصادق؛ على محمد الباقر، على أبيه زين العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة الحسين على أبيه سيدنا على ابن أبى طالب على رسول الله ﷺ.

وُلد عام ثمانين وتوفى عام مائة وست وخمسين، فىكون قد عاش ستة وسبعين عاماً. واعلم بأنه قد روى عنه عدد كبير اشتهر من بينهم راويان.

الأول اسمه: خَلْفُ بن هشام البزار بسزى ثم راء لقبه «البزار» كنيته: «أبو محمد».

صفاته: كان ثقة كبيراً عالماً عابداً زاهداً، وُلد عام مائة وخمسين من الهجرة، وتوفى ببغداد عام مائتين وتسعة وعشرين.

الثانى اسمه : خلاد بن خالد الشيبانى الكوفى الصيرفى ، لقبه : الشيبانى كنيته « أبو عيسى » .

صفاته : كان إماماً فى القراءة ثقة ، عارفاً محققاً مجوداً أستاذاً ضابطاً متقناً ، ولد عام مائة وتسعة وعشرين . وتوفى عام مائتين وعشرين وقد أخذ القراءة كل من خلف وخلاد عن حمزة بواسطة سليم ما أخذه عن حمزة فترجمة سليم هو : سليم بن عيسى ابن سليم بن عامر بن غالب الحنفى ، كنيته : « أبو عيسى » .

صفاته : كان إماماً فى القراءة ضابطاً لها محرراً حاذقاً وكان أخص أصحاب حمزة وأضبظهم وأقومهم لحروف حمزة لذلك خلفه فى القيام بالقراءة وُلد فى عام مائة وتسعة عشر ، وتوفى عام مائة وتسعة وثمانين من الهجرة بالكوفة .

(ص) وَأَمَّا عَلِيُّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ لَمَّا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِبَلًا رَوَى لِيَتَّهَمَ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرُّضِيُّ وَحَفْصٌ هُوَ الدُّوْرِيُّ وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا (ش) أَخْبِرَ أَنَّ الْإِمَامَ السَّابِعَ ثَالِثَ أُمَّةِ الْكُوفَةِ اسْمُهُ : عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ بَهْمَنْ بْنِ فَيْرُوزِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ ، لَقَبَهُ : « الْكَسَائِيُّ النَّحْوِيُّ » ، كُنِيَتُهُ : « أَبُو الْحَسَنِ » .

صفاته : كان إمام الناس فى القراءة فى زمانه وأعلمهم بالقراءة ، قال أبو بكر بن الأنبارى : « اجتمعت فى الكسائى أمور ، منها : كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم فى الغرب ، وكان أوحد الناس فى القرآن فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم فى مجلس واحد ويجلس على كرسى ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ » ، وقال ابن معين : « ما رأيت بعينى هاتين أحذق لهجة من الكسائى » ، وأما تلقيبه بالكسائى ؛ فقد روى أنه سئل عن تلقيبه به فقال : لأنى أحرمت فى كساء ، وقيل : لأنه فى صغره كان يبيع الأكسية ، وقيل : إنه كان من قرية من قرى السواد يقال لها « باكسايا » ، وقيل : كان يتشع بكساء ويجلس فى مجلس حمزة فكان حمزة يقول : اعرضوا على صاحب الكساء ، قال الأهوازى : وهذا القول أشبه بالصواب عندى .

شيوخه : قرأ على كثير منهم : حمزة الزيات وعلى عيسى بن عمر على طلحة بن مصرف على النخعى على علقمة على ابن مسعود على النبى ﷺ .

وُلد عام مائة وتسعة عشر وتوفى برنبوية قرية من قرى «الري» أثناء توجهه مع الرشيد إلى «خراسان» عام مائة وتسعة وثمانين كأنه عاش سبعين عاماً. وقد روى عنه كثير من الرواة لكن الذى اشتهر منهم راويان .

الأول اسمه : الليثُ بن خالد البغدادي لقبه : «البغدادي»، كنيته : «أبو الحارث» .

صفاته : كان ثقة قيماً بالقراءة لها محققاً، وتوفى ببغداد عام مائتين وأربعين من الهجرة .

الثانى اسمه : حفصُ بن عمر الدورى الذى تقدمت ترجمته مع السوسى عن اليزيدى عن أبى عمرو فلهذا قال : وفى الذكر قد خلا .

● «فوائد» الأولى : قد علم مما تقدم بأن الأئمة سبعة ولكل إمام روايتان فتكون الروايات أربع عشرة، وأما الرواة فثلاثة عشر؛ لأن حفصاً الدورى المذكور آنفاً قد روى روايتين إحداهما عن أبى عمرو والأخرى عن الكسائى .

الثانية : بعض الأئمة تابعىَّ وهم : ابن كثير وابن عامر وعاصم وغيرهم من تابعى التابعين .

الثالثة : حالة الرواة مع أئمتهم ثلاث الأولى : من تلقى وروى على إمامه مشافهة مباشرة عينية، وهم : رواة نافع وعاصم والكسائى، الثانية : من كان بينه وبين الإمام فرد واحد تسمى التلقى للرواية بالواسطة وهم رواة أبى عمرو وحمزة .

الثالثة : من كان بينه وبين الإمام أكثر من فرد واحد فتسمى تلقى الرواية بالسند أو الإسناد، وهم رواة ابن كثير وابن عامر وعلم ذلك من النظم فإذا كان التلقى بالواسطة عينه الناظم كـيحيى وسليم وإذا كان التلقى بالسند أو الإسناد تلفظ بأحدهما وإذا كان بالمشافهة لم يذكر شيئاً؛ لأنه الأصل .

(ص) أَبُو عَمْرِوهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا (ش) اليحصبى نسبة إلى يحصب جد ابن عامر أو إلى قبيلة من اليمن وتثالث الصاد، أخبر أن : العلماء اختلفوا فى نسب الأئمة فالأكثر على : أن أبا عمرو وابن عامر خالصا

النسب من ولادة العجم فهما من صميم العرب، ومنهم من زعم: أن ابن عامر ليس كذلك، ومنهم من زعم: أن ابن كثير وحمزة من العرب أيضاً، ولم يختلف في نافع وعاصم والكسائي أنهم ليسوا من العرب، وقال الإمام أبو شامة: «وغلِبَ على ذرية العجم لفظ الموالي يقال فلان من العزب وفلان من الموالي». فهذا الذى ينبغى أن يحمل عليه ما أشار إليه بقوله أحاط به الولا يعنى ولادة العجم ولا يستقيم أن يراد به ولاء العتاقة فإن ذلك لم يتحقق فيهم أنفسهم ولا فى أصول جميعهم، ولا يستقيم أن يراد به ولاء الحلف فإن العربية لا تنافى ذلك، فإن قيل: ألم يكن ذكر هذا عيب أو غيبة من الناظم فى حق الأئمة على حدّما وقع من أحد الصحابة فى حق صحابى آخر بقوله: يا ابن السوداء أمام الرسول فزجره الرسول ﷺ بقوله: إنك امرؤ فيك جاهلية؟ قلت: ليس مراد الناظم ما ذكر لكنه أراد أن يبصرنا بأن عطاء الله ليس مقصوراً على العرب فيحرم منه العجم أو على السادة فيحرم منه المسود أو على الأولياء فيحرم منه الموالي بقصره على من اتقى، واتقوا الله ويعلمكم الله، ومن قول الرسول: «لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

(ص) لَهُمْ طُرُقٌ يُهْتَدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَى بِهَا مُتَمَحِّلًا (ش) أخبر أن لأولئك الرواة فى روايتهم عن مشايخهم؛ طرقاً تنسب للآخذين عنهم، كما تنسب الرواية لهم والقراءة للأئمة مشايخهم؛ فيقال مثلاً: البسملة بين السورتين قراءة نافع رواية قالون طريق أبى نسيط. وقوله: يُهْتَدَى بِهَا كُلُّ طَارِقٍ أَى: يَهْتَدَى بِهَا فى نفسه كلُّ من طرق هذا العلم أو يرشد المسترشدين والمعنى: أن كل من اطلع وطرق أبواب هذا العلم اهتدى به فى نفسه فيصير عالماً يهتدى من طلب معرفتها، وحيث اتضحت هذه الطرق والمذاهب لأهل العلم فلا مدخل لمضلل أو مدلس يضل الناس بمكره، طارق الأول: العالم وطارق الثانى: المضللُ بمكره وحيله أهـ.

تنبيه: قد أشار الناظم إلى طريق نظمه إجمالاً وأهمل تفصيلها؛ اعتماد على ذكر التيسير لها أما تفصيلها فهو:

أن «قالون» من طريق أبى نسيط محمد بن هارون. «ورش» من طريق أبى يعقوب يوسف الأزرق.

«الجزى» من طريق أبي ربيعة محمد بن إسحاق، «قنبل» من طريق أبي بكر أحمد بن مجاهد «الدورى» من طريق أبي الزعراء عبدالرحمن بن عبدوس، «السوسى» من طريق أبي بكر عمران موسى بن جرير. «هشام» من طريق أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلوانى، «ابن ذكوان» من طريق أبي عبدالله هارون بن موسى الأخفش. «شعبة» من طريق أبي يحيى ابن آدم الصلحى، «حفص» من طريق أبي محمد عبيد بن الصباح النهشلى.

«خلف» من طريق أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري «خلاد» ومن طريق «الليث» من طريق أبي عبدالله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير، «الدورى» عن طريق أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبى. ومتى خرج الناظم عن هذه الطرق فهو على سبيل الحكاية وتتميم الفاقدة.

(ص) وَهَنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُوَاتِي نَصَبْتُهَا مَنَا صِبَ فَأَنْصَبُ فِي نَصَابِكَ مُفَضَّلَا
(ش) يقول: الطرق المذكورة هن اللواتى جمع التى للمواتى بضم الميم مهموز، وخفف ليطابق اللواتى أى: الموافق، نصبتها مناصب أى معالم أى آثاراً يستدل بها على مذهب أولئك الرواة.

فانصب أى: أتعب نفسك أيها الطالب واجتهد فى تحصيل هذه الطرق حالة كونك فى نصابك مفضلاً، أى: محسناً فى أصلك أى: نيتك؛ لأنها أصل العمل؛ ونصاب الشيء أصله، أى قاصداً بعلمك وجه الله تعالى.

(ص) وَهَأَنْذَا أَسْعَى لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلَا
(ش) أخبر أنه ينبه المخاطب أنى أسعى واجتهد فى نظم تلك القراءات؛ لعل حروفهم أى: (رموزهم الدالة عليهم) أو قراءاتهم المختلفة أو كليهما يطوع أى: ينقاد ويسمحُ بها أى يجمعها نظم القوافى وهى: الحروف التى تبنى عليها القصيدة مسهلاً أى ميسراً غير صعب.

* * *

(فصل فى الاصطلاحات)

(ص) جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلًا أَوْلاً
(ش) اعلم أن الناظم قد اصطلح على وضع إشارات فى نظمه أى: (رموزاً) تدل على
القراء وروايتهم وهذه الرموز قسمان: حرفية وكلمية.

فالحرفية هى: حروف المعجم المعروفة بحروف الهجاء، وقد جمعت عند الحساب
فى ثمانى كلمات هى: «أبجد هوز حطى كلمن سعض قرشت تخذ ضظغ»، لكن
الناظم اعتبرها كلمات فترتها وفق اصطلاحه هى «أبج دهب حطى كلم نضع فضق
رست تخذ ظغش» وجعل كلاً منها رمزاً وإشارة، إلا الواو فهى إشارة فقط لدلالاتها
وإشارتها على الفصل بين الترجمتين، وما كان رمزاً للدلالة فهو نوعان:

الأول ما دل على قارىءٍ أو راوٍ؛ وهى أحرف الكلمات السبع الأولى نحو:
وإضجاعك التوراة ما رده حسنه.

الثانى: ما كان رمزاً فى دلالته على أكثر من قارىءٍ وراوٍ وهما كلمتا: «تخذ،
وظغش» فابتدأ المصنف بذكر القسم الأول فأخبر أن الكلمة الأولى وهى «أبج» تكون
رمزاً ودليلاً على القارىء الأول، وهو نافع ومعه راويه فعلى هذا تكون الهمزة أو الألف
لنافع، والباء القالون والجيم لورش، وكذا توزع كلمة «دهز» لابن كثير وراويه
والكلمة الثالثة للإمام الثالث إلخ كلمة «رست فالراء للكسائى والسين لليث والتاء
لحفص الدورى، فعلم مما ذكر بأن: الحرف الأول دليل على الإمام، والحرف الثانى من
الكلمة دليل على الراوى الأول، والحرف الثالث دليل على الراوى الثانى.

(ص) وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمَى رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيُصَلِّا
سِوَى أَحْرَفٍ لِأَرْبِئَةٍ فِى اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا
(ش) المراد بالحرف: الكلمة القرآنية المختلف فيها، أسمى رجاله: أى أذكر قراءة
وأسماء أو رموزاً، تنقضى: تنتهى، فَيُصَلِّا: فاصلة، اعلم أن كل ترجمة مشتملة على
أشياء ثلاثة: محكوم عليه، والحكم، والمحكوم له، فأخبر بأنه يذكر الكلمة القرآنية
المختلفة فيها أولاً وهذا هو المحكوم عليه، ثم يبين الحكم مقيداً أو مطلقاً، ثم يذكر من

له هذا الوجه وهم المحكوم لهم . ثم أخبر أنه عند استيفاء أركان الترجمة يأتي بواو فاصلة بين الترجمة السابقة واللاحقة نحو : ومالك يوم الدين راويه ناصرٌ وعند، فهذه ترجمة استوفت أركانها الثلاثة وشرطيها .

فالركن الأول : المحكوم عليه هي : « مالك يوم الدين » .

الركن الثاني : الحكم من إطلاق اللفظ، حيث نطق بإثبات ألف مالك .

الركن الثالث : تسمية المحكوم له في الإشارة عنهما بالراء والنون من راويه ناصر .

أما الشرطان، فالأول : اشتراط تأخير الرمز الفردي عن الحرف، الشرط الثاني : الإتيان بالواو لزوال اللبس بالفصل بها نحو : « وما يخذعون الفتح قبل من ساكن وبعد ذكا » فهذه الترجمة كالسابقة غير أن الحكم في الأول متلفظ به وفي الأخرى مقيد، ثم قال : سوى أحرف لا ريبة في اتصالها أخبر أن اشتراط الإتيان بالواو الفاصلة بين الترجمتين عند تحقق اللبس باختلاط المعاني، فإذا أمن اللبس باتصال الترجمتين فلا حاجة لوجود الواو للفصل بينهما نحو : « وغيبك في الثاني إلى صفوه دلا . خطيئته » ؛ فإن لفظ خطيئته دل على انقضاء الكلام السابق وأمن اللبس بين الترجمتين، وأما قوله : وباللفظ إلخ هذا يخص أحد أركان الترجمة وهو الحكم؛ والمعنى : أن الحكم له صفتان : التقييد، والإطلاق فإذا أطلق وانكشف المطلوب من اللفظ فلا حاجة للقيود للاستغناء عنه بوضوح المطلوب من اللفظ نحو : « ومالك يوم الدين » وقوله : « وخالصة أصل » فقد اتضح إثبات ألف مالك من اللفظ كما اتضح رفع تاء خالصة من اللفظ . الريبة : الشك، أستغنى : أكتفى، القيد : التقييد، جلا : كشف ووضح .

(ص) وَرَبُّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفُ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلاً
(ش) أخبر أنه قد يوجد ما يوهم اللبس من تكرار رمز قبل الواو الفاصلة لأمر عارض اقتضى ذلك، كتزيين لفظ أو تميم قافية وذلك نوعان :

الأول : أن يكون الرمز لمفرد مكرراً بعينه نحو : حلا حلا وعلا علا .

الثانى : أن يكون الرمز لجماعة، ثم يرمز لواحد منهم نحو: سما العلاء، ذا أسوة تلا. فإن قيل: فما الرمز فيها؟ فالظاهر هو: الأول إذا كان مفرداً، أما إذا كان فى جماعة فهو الذى فى الجماعة. فهذا الامر ليس يودى إلى التهويل والفرع بل هو هين سهل فلا صعوبة فيه ولا لبس. وأيضاً قد يحصل تكرير الواو. الفاصلة نحو قوله: «قاصداً ولا، ومع جزمه» و«لم يخشوا هناك مضللاً، وأن تقبل» فلا لبس فى نحو ذلك من تكرير الرمز، أو الواو الفاصلة ولا صعوبة.

(ص) وَمِنْهُمْ لِلْكَوْفِيِّ ثَاءٌ مُسْتَلْتٌ وَسَتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلًا
عَنِتُّ الْأَلْيَ أَتْبَتْهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ وَكَوْفٍ وَشَامٍ ذَالَهُمْ لَيْسَ مُغْفَلًا
وَكَوْفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَمًا وَكَوْفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلًا
وَذُو النَّقْطِ شَيْنٌ لِلْكَسَائِيِّ وَحَمْزَةٌ

(ش) قوله: ومنهن أى من حروف أبى جاد بقى كلمتان مجموع حروفهما ستة وهما: (تخذ، وطغش) وهى الخاصة بالنوع الثانى من الرمز الحرفى؛ الذى يدل كل حرف منها على أكثر من قارىء وراو. فأخبر بأن الثاء ذات النقط الثلاث رمز لجنس الكوفى إذا اتفقوا على قراءة وهم ثلاثة: عاصم وحمزة والكسائى نحو قوله: «وفى درجات النون مع يوسف ثوى» فالثاء من ثوى: رمز للثلاثة، ثم أخبر بأن الخاء المنقوطة رمز لستة أئمة إذا اجتمعوا على قراءة ثم بين القراء الستة بقوله: عنيت الألى أى: قصدت الذين ذكرتهم فى النظم بعد ذكرنا نافعاً وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائى نحو قوله: «... والصابئون خذ» فالخاء رمز لهم. ثم أخبر أن الذال المنقوطة رمز للكوفيين والشامى، وهو: ابن عامر؛ اجمعوا على قراءة نحو: «وما يخذعون الفتح من قبل ساكن وبعد ذكا» فالذال لهم. ثم أخبر أن الظاء المعجمة رمز للكوفيين والمكى، وهو: ابن كثير إذا اجتمعوا على قراءة كقوله: «وفى الطور فى الثانى ظهير» فالظاء رمز لهم. ثم أخبر أن الغين المنقوطة رمز للكوفيين والبصرى، وهو أبو عمرو إذا اجتمعوا على قراءة نحو قوله: «وقيل يقول الواو غصن» فالغين رمز لهم. ثم أخبر أن الشين ذات النقط رمز للكسائى وحمزة إذا اتفقا على قراءة نحو: «وقل حسنا شكرا» فالشين رمز لهما.

تهميشة: اعلم بان الأغفل والمغفل والمهمل: الخالي من النقط أما المعجم فهو:

المنقوط.

(ص) وَقُلْ فِيهِمَا مَعَ شُعْبَةَ «صُحْبَةُ» تَلَا

صِحَابٌ هُمَا مَعَ حَفْصِهِمْ عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٍ سَمًا فِي نَافِعٍ وَقَتَى الْعَلَاءُ

وَمَكَ وَحَقُّ فِيهِ وَأَبْنِ الْعَلَاءِ قُلْ وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْضُبِيُّ نَفْرٌ حَلَا

وَحَرَمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ وَحَصْنٌ عَنِ الْكُوفِيِّ وَنَافِعِهِمْ عَلَا

(ش) لما فرغ من الكلام على الرمز الحرفي بنوعيه شرع في ذكر الرمز الكلمي الذي

اصطلح عليه وهو ثمانى كلمات: «صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حرمة،

حصن»، ودلالة كل منها على أكثر من فرد، فأخبر أن كلمة «صحبة»: رمز لشعبة

وحمزة والكسائي؛ الذين عاد الضمير عليهما إذا اتفقا على قراءة نحو: «وصحبة

يصرف»، ثم أخبر أن كلمة «صحاب»: رمز لحفص وحمزة والكسائي، الذين عاد

الضمير عليهما أيضا إذا اجتمعوا على قراءة نحو: «وقل زكريا دون همز جميعه

صحاب». ثم أخبر أن كلمة «عم»: رمز لنافع وابن عامر إذا اتفقا على قراءة نحو: «بما

كسبت لافاء عم». ثم أخبر أن كلمة «سما»: رمز لنافع وأبي عمرو وابن كثير، إذا

اجتمعوا على قراءة نحو: «ويغشى سماخفا». ثم أخبر أن كلمة «حق»: رمز لأبي

عمرو وابن كثير، الذي عاد إليه الضمير إذا اتفقا على قراءة نحو: «وحق رهان ضم

كسر وفتحة وقصر». ثم أخبر أن كلمة «نفر»: رمز لابن عامر وابن كثير وأبي عمرو،

والذين عاد الضمير عليهما إذا اجتمعوا على قراءة نحو: «وعى نفر أرجئه»، ثم أخبر

أن كلمة «حرمة»: رمز لابن كثير ونافع، إذا اتفقا على قراءة نحو: «وحرمةهم

ملئت». ثم أخبر أن كلمة «حصن»: رمز للكوفيين ونافع، إذا اجتمعوا على قراءة

نحو: «وفى المخلصين الكل حصن تجملا»، وإليك الجدول الآتى:

الرمز الكمي		الرمز الحرفي					
مادل على أكثر من قارئ		الثاني، مادل على أكثر من فرد			الأول، مادل على فرد قارئ أو راو		
شعبة. وحمزة. والكسائي	صحبة	للكوفيين، عاصم، وحمزة. والكسائي	ث	ثخذ	نافع قالون ورش	أ ب ج	أبج
حفص، وحمزة. والكسائي	صحاب	للأنمة السبعة ماعد نافعاً ابن عامر،	خ		ابن كثير البيزى قنبل	د هـ ز	دهز
نافع، وابن عامر	عم	والكوفيون ابن كثير والكوفيون	ذ	طعش	أبو عمرو الدورى	ح ط	حطى
نافع. وابن كثير. وأبى عمرو	سما	أبو عمرو. والكوفيون حمزة. والكسائي	ظ غ ش		السوسى ابن عامر هشام	ى ك ل	كلم
ابن كثير. وأبى عمرو	حق				ابن ذكوان عاصم	م ن	نصع
ابن كثير، وأبى عمرو. وابن عامر	نضر				شعبة حفص حمزة	ص ع ف	فضق
نافع وابن كثير	حزمى				خلف خلاد	ض ق	
نافع والكوفيون	حصن				الكسائي الليث حفص الدورى	ر س ت	رست

• تنبيهات: الأول: اعلم بان الحروف التى أتى بها للإشارة على فرد أو أكثر فلا يرمز بها مستقلة، بل تأتي فى أول كلمة وقد يكون لهذه الكلمة معنى صحيح مفيد فى الجملة كثناء على قراءة أو قارئ أو غير ذلك نحو قوله: «راويه ناصر». فإن قيل: حيث عبر المصنف بكلمة؛ فيكون التعبير باسم القارئ أو الراوى أولى. قلت: إن التعبير بالاختصار على أسماء القراء أو الرواة وألقابهم فيه تقييد - وفى الغالب لا يتفق ذكر الأسماء - لذلك عدل إلى اختيار إشارات لكل منهم ليسهل النظم.

الثانى: إن قيل كيف الرمز الحرفى لنافع أهزمة أم الف؟ قلت يجوز التعبير بكل منهما؛ فيحمل التعبير: بأن رمزه الهمزة على اللفظ ويحمل التعبير: بأن رمزه الألف على صورة الهمزة، والأولى التعبير بالهمزة إذا كانت المعبر بها همزة قطع نحو: «ورابرق افتح آمنة» والتعبير بالألف إذا كان المعبر بها همزة وصل نحو: «له الرحب».

الثالثة: فإن قيل: لم خُصَّت الواو من حروف الهجاء بالفصل بين الترجمتين دون غيرها؟ قلت: لمزايا فيها: منها:

أولاً: إن النحويين اختاروها للعطف العام وقد خُصَّت بميزات عن غيرها من حروف العطف.

ثانياً: إن حروف هجائها كلها حروف علة؛ لذلك خُفَّ لفظها.

ثالثاً: أخف حروف الشفتين فى النطق.

رابعاً: إن لفظ «ولد» هى أول حروفه؛ لذلك كان خفيفاً فى أموره غالباً فيؤتى به لحسم النزاع؛ لذلك أتى بالواو ليفصل بها بين الترجمتين.

(ص) وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ أَوْ بَعْدُ كَلِمَةً فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَأَقْضِ بِالْوَاوِ فَيَصِلَا (ش) يقول: إن هذه الكلمات التى وضعتها رمزاً، تارة أستعملها مجردة عن الرمز الحرفى الذى تقدم ذكره، وتارة يجتمعان؛ فإذا اجتمعا لم ألتزم ترتيباً بينهما، فتارة يتقدم الكلمى على الحرفى نحو: «وَعَمَّ فْتِي»، و«صحبة كهف» وتارة يتقدم الحرفى على الكلمى نحو: «نعم عم»، «كف صحبة»، وتارة يتوسط الكلمى بين الحرفى نحو: «صفو حرميه رضى» «يبشركم سما نعم» فأعلم أن مدلول كل واحد من الحرفى والكلمى باق على حاله لا يتغير بالاجتماع، فهذا معنى «فكن عند شرطى» أى: على ما اشترطه وأصطلحت عليه من إبقاء كل منهما على ما وضع له من الدلالة على القراء أو الرواة، ثم أمر بالإتيان بالواو الفاصلة عند انهماك كل مسألة كما سبق عهده بذلك فإن قيل: قد تكرر ذكر الفصل الواو؟.

قلت: ليتحقق الإتيان بها مع الرمز الكبير كالصغير وعدم الفرق، وأما معنى البيت إجمالياً فيحتمل المراد: مهما أتت من قبل الرمز الحرفى أو من بعده كلمة من الكلمات الثمانى، أو المراد: مهما أتت من قبل هذه الكلمات الثمانى أو بعدها كلمة بدئت بحرف رمز ودل على مفرد كالألف، والطاء أو بقسميها كالشين والذال المعجمتين.

فصلٌ في بيان أنواع الأحكام

(ص) وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضْدِهِ غَنَى فَرَاحِمٌ بِالذِّكَاءِ لَتَفْضُلًا
كَمَدٌ وَإِثْبَاتٌ وَقَفْحٌ وَمُدْغَمٌ وَهَمْزٌ وَنَقْلٌ وَأَخْتِلَاسٌ تَحْصُلًا
وَجَزْمٌ وَتَذْكَيرٌ وَغَيْبٌ وَخَفَّةٌ وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَحْرِيكٌ اِعْمَالًا

(ش) لما فرغ من الكلام على الترجمة أركاناً وشروطاً وتوزيع الرموز بقسميها على أصحابها؛ شرع في بيان أنواع الأحكام التي في الكلمات القرآنية المختلف فيها، فظهر من كلام المصنف أن هذه الأحكام قسمان: عقلي، واصطلاحى. فالعقلى: ما يعلم ضده بديهياً، أى، من جهة العقل. والاصطلاحى: ما يعلم ضده من اصطلاح الناظم؛ فشرع في أنواع:

الأول: فقال: كَمَدٌ مبتدئاً بالعقلية، فالأول المد وضده القصر وهو متعين؛ أى: لا ضدً للمد غيره وكلاهما مستعمل نحو: «وفى حاذرون المدُّ، وقل لابئين القصر».

الثانى: الإثبات وضده الحذف، وكلاهما مستعمل وما فى معناهما نحو: «وتثبت فى الحالين»، «واحذف الواو دخلاً»، «والواو زد بعد مفسدين»، «وما الواو دع كفى»، «وزد ألفاً من قبله فتكملاً»، «وعدنا جميعاً دون ما ألف حلاً»، «وقبل يقول الواو»، «وأسقط الأولى فى اتفاهما».

الثالث: الفتح فلم يكن له حاجة إلى ذكره؛ لأنه سيدكر فيما بعد أنه آخى بين الفتح والكسر فصارا ضدين بالاصطلاح وإن كان أراد به أنه ضد الإمامة، كما ذكره الشيخ فى شرحه، فهو قليل الفائدة؛ لأنه لم يستعمل إلا فى قوله فى يوسف: «والفتح عنه تفضلاً» وفى باب الإمامة «ولكن رءوس الآى قد قلَّت فتحتها» وإنما الذى يستعمله كثيراً الإمامة، وضدها: ترك الإمامة ويعبر الناظم عنها بالإضجاع نحو «واضجاعك التوراة مارء حسنه».

الرابع: المدغم، وضده المظهر، وكلاهما مستعمل، «وأدغم باقيهم»، «وأظهر لءى واع».

الخامس: الهمزة، وضده: ترك الهمزة، وكلاهما مستعمل، وترك الهمز قد يكون بحذفه إذا لم تكن له صورة في الرسم: «وفي الصابين الهمزة»، أو يكون بإبداله بالحرف الذى صور به الهمز نحو: «وحيث ضياء وافق الهمزة قنبلا»، «ويأجوج مأجوج أهمز الكل ناصراً». «ويهمز ضيزى»، وفي ضد ذلك نحو «وورش ليلا والنسيب بيائه»، ويجوز أن يقال: الهمز، وتركه من باب الإثبات والحذف فيستغنى بهما عنهما.

السادس: النقل وهو عبارة عن تحويل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة، ف ضد ذلك: إبقاء الهمزة والساكن على حالهما، ولم يقع للتقييد فى القصيدة إلا بالنقل لا بضده نحو: «ونقل رداً عن نافع»، ونقل قرآن والقرآن»، وفى معنى النقل لفظاً التسهيل والإبدال نحو: «لأعنتكم بالخلف أحمد سهلاً»، «وسهل أخا حمد وكم مبدل»، وضد ذلك كله: تحقيق الهمزة وقد استعمله نحو قوله: «وحققها فى فصلت»، «آلة كوف يحقق ثانياً».

السابع: الاختلاس وضده: إكمال الحركة؛ لأن معناه خطف الحركة والإسراع بها وضده: ترك ذلك وهو التؤدة فى النطق بها تامة كاملة، والاختلاس كالنقل فى أنه لم يقع التقييد إلا به دون ضده وهو قليل الاستعمال نحو: «وكم جليل عن الدرى مختلساً»؛ وقد عبر عنه بالإخفاء كثيراً نحو: «وإخفاء كسر العين»، «وأخف حلوبير». الثامن: الجزم وضده: الرفع، ولا ينعكس، فإذا كانت القراءة دائرة بين الجزم والرفع فإذا ذكر الجزم وأطلقه كان الرفع ضد نحو: «وحرفا يرث بالجزم»، وإذا ذكر الرفع قيده بالجزم. إذا كانت القراءة للمسكوت بالجزم نحو: «يضاعف ويخلد رفع جزم».

التاسع: التذكير وضده: التأنيث، وكلاهما مستعمل نحو: «وذكر تسقى عاصم»، «وأنت يكن عن دارم» ولا يتوقف على ذكرىاء، أو تاء اللتين من حروف: أنيت الخاصة بالفعل المضارع، بل يأتيان فى الماضى نحو: «وذكر فناداه»، «وذكر مضجعاً توفاه».

العاشر: الغيب وضده: الخطاب، وكلاهما مستعمل نحو: «ولا يعبدون

الغيب». «وخاطب تروا شرعا»، والتحقيق: أن ضد الغيب: الحضور، والحضور ينقسم إلى: خطاب وتكلم؛ فلما تردد وكثر خلاف القراء بين الغيب والخطاب اقتصر على ضدية الخطاب للغيب. أما إذا وقع الغيبُ والتكلمُ عبر عنهما من باب آخر كالحذف والإثبات نحو: «وأنجي بحذف الياء والنون كفلا» فقراءة ابن عامر بالغيب والباقون بالتكلم.

الحادى عشر: الخفة وضدها: الثقل، وكلاهما قد جاء نحو: «وخف قدرنا دار»، «وثقل غساقاً» معاً، ومثله «وشدد حفص منزل وابن عامر».

الثانى عشر: الجمع وضده: التوحيد أو الإفراد، والكل مستعمل كقوله: «وجمع رسالاتى»، «رسالات فردا»، «ووجد حق مسجد الله»، «خطيئته التوحيد» لكنه إذا ذكر لفظ الجمع كان ضده معلوماً وهو التوحيد والإفراد، أما إذا ذكر أحدهما فضده الجمع إلا أن الجمع على قسمين: جمع سلامة، وتكسير. فإن تلفظ بالجمع زال الإشكال نحو: «رسالات فردا»، وأما إن تلفظ بالإفراد نحو: «خطيئته التوحيد» فالأولى أن يكون المراد جمع السلامة غالباً؛ لأنه الأصل فى الجمع لبقاء سلامة مفردة ولا يخرج عن ذلك إلا ما اتفق على جمعه أهل اللغة نحو قوله: «ووجد حق مسجد الله الأولا».

الثالث عشر: التنوين وضده: ترك التنوين، ويرد ذلك للصرف وعدمه أو لقطع الإضافة أو وجودها، وكلاهما مستعمل بهذا اللفظ أو بما يؤدي معناه كقوله: ونونوا عزيزاً رضا نص»، «ثمود مع الفرقان والعنكبوت لم ينون»، «خالصة أصف»، وقد يعبر عن التنوين بالنون نفيًا وإثباتًا نحو «شهاب بنون»، «معاً سبأ افتح دون نون».

الرابع عشر: التحريك وضده: الإسكان سواء كان التحريك مقيداً أو مطلقاً، وكلاهما مستعمل نحو: «معاً قدر حرك»، «وحرك عين الرعب ضما»، «وسكن معاً شنان»، «وأرنا وأرنى ساكننا الكسر».

وهنا تمت الأنواع العقلية، وجميعها مطردة منعكسة ومعنى مطردة: أنها تنقاس فى كل موضع ذكر فيه بمعنى شمول للنظير، وأما العكس فكل منهما يدل على الآخر

حيث يذكر، ما عدا الجزم الذى ضدّه الرفع؛ فإنه مطرد غير منعكس نحو: «وحرفا يرث بالجزم»؛ فإنه دل على قراءة المسكوت عنهم ولا ينعكس؛ بحيث إذا ذكر الرفع فإنه يدل على النصب لا على الجزم؛ بخلاف غيره من الأضداد العقلية فكل منهما يدل على الآخر، فالمد يدل على القصر نحو: «ومالك يوم الدين»، والقصر يدل على المد نحو: «وقل لا بئين القصر»، ويجوز المثالان للضدين الحذف والإثبات إلى آخر الأضداد المتقدمة. فإن قيل: إن الجزم وضدّه ليس من الأضداد العقلية فلم ذكره معها؟ قلت: لما كان اصطلاحاً وحيداً من الاصطلاحات النحوية أضافه إلى الأضداد العقلية؛ باعتبار أن من أطلع على هذا الفن ملماً بالمبادئ النحوية فبهذا أشبه العقلى مساواة سرعة الإدراك فى كل منها، وإلى طريق هذا الأضداد أشار الناظم بقوله: «فزاحم بالذكاء» أى بعقلك لتعد من العلماء الأفاضل.

(ص) وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مَقْيَدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ أَخَاهُ مَنْزِلًا
(ش) لما فرغ من الأضداد العقلية شرع فى الأضداد الاصطلاحية، غير أن التحريك ذو وجهين: وجه مع القسم العقلى، والآخر مع الاصطلاحى.

فأما العقلى: فهو المذكور آنفاً المطرد المنعكس فلما كان ذا وجهين وصفتين ختم العقلى بالصفة العقلية ثم شرع فى الأضداد الاصطلاحية فابتدأها بالصفة الثانية للتحريك فأخبر أن صفة التحريك الاصطلاحية لها طرفان: الإطلاق والتقييد؛ فإن أطلق فحركته فتح نحو: «معاً قدرُ حرك»، وإن قيد فبالحركة المقيدة فبالضم إن قيد بها نحو: «وحرك عين الرعب ضماً». وبالكسر أو النصب إن قيد بأحدهما نحو: «وحمزة وليحكّم بكسر ونصبه يحركه» وعلى كلا طرفى الإطلاق والتقييد فضده الإسكان كما سلف.

وأما قوله: والإسكان أخاه؛ فليس بتكرار بل المراد لفائدة أخرى أنه: إذا ذكر الإسكان وأطلق، فضده: التحريك المطلق الذى تكون حركته الفتح نحو: «ويطهرن فى الطاء السكون» فضده الفتح اقتصاراً وإذا أردت تطويلاً فارجع إلى ما ذكر آنفاً وكأنه قال: إذا أطلق السكون فضده الفتح؛ كالتحريك إذا أطلق فحركته فتح وإذا قيد الإسكان فحركته المقيدة فالضم نحو: «وفى سبلنا فى الضم الإسكان»، والكسر نحو: «وأرنا وأرنى ساكنا الكسر» بهذا يكون قد آخا التحريك إطلاقاً وتقييداً.

* تنبيه: إن التحريك أطلق أو قيد للمذكورين فيكون السكون لغيرهم، وأما الإسكان أطلق أو قيد للمذكورين، أما غيرهم أى: المسكوت عنهم فعند إطلاقه فلهم الفتح، وإذا قيد بحركة فهي للمسكوت عنهم أيضاً وتقدم أمثله كل منها.

فعلم مما تقدم بأن التحريك والإسكان لهما حكمان: عقلي وهو: التضاد بينهما مع الاطراد والانعكاس، واصطلاحى: وهو التماثل والاتفاق تقييداً وإطلاقاً.

(ص) وَأَخِيْتُ بَيْنَ النَّوْنِ وَالْيَاءِ وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا
(ش) شروع فى ذكر الأحكام الاصلحية الخالصة وهى قسمان:

ما يطرد وينعكس، وما يطرد ولا ينعكس؛ فشرع فى القسم الأول فأخبر أنه: آخى بين النون والياء، وبين الفتح والكسر، وبين النصب والخفض. ومعنى المؤاخاة: أن كل واحد منهما يدل على صاحبة؛ فمتى دار خلاف القراء بين الياء، النون بحيث إذا ذكر الياء نصاً للمذكورين نحو: «وياء يكفر عن كرام» تعين للمسكوت عنهم النون، وإذا ذكر النون أيضاً للمذكورين تعينت الياء للمسكوت عنهم نحو: «وحيث يشاء نون دار»، وكذلك الحال بين الفتح والكسر، بحيث ذكر الفتح نحو: «إن الدين بالفتح رفا» - تعين الكسر للمسكوت عنهم وحيث ذكر الكسر نحو «عسيتم بكسر السين حيث أتى انجلا» - تعين الفتح للمسكوت عنهم، وكذلك بين النصب والخفض فإذا ذكر النصب تعين الخفض للمسكوت عنهم نحو: «وغير أولى بالنصب»، وإذا ذكر الخفض نحو: «والأرحام بالخفض» تعين للمسكوت عنهم النصب. فهذه أحكام اصطلاحية مطردة منعكسة. واعلم بأن التعبير بحركتى البناء، والإعراب لا يتذوقها إلا من وجهه الله إليها ووجهها إليه، ويقرب تذوقها لمن له مبادئ باللغة فى نحو: «والوتر بالكسر شائع»، إذ يعلم من التعبير بالكسر حركة الواو لا حركة الراء «منزلاً أى: منزلاً كل شىء من ذلك منزلته».

(ص) وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا
(ش) شروع فى بيان القسم الثانى الذى يطرد ولا ينعكس؛ بمعنى: أنه إذا ذكر الضم وسكت عن قراءة الباقيين كانت بالفتح نحو: «وفى إذ يرون الياء بالضم كللا»؛ فالضم

للمذكورين لسكوته عن الضد، والفتح للمسكوت عنهم، وإذا ذكر الرفع بدون قيد الضد فالنصب للمسكوت عنهم نحو: «وحتى يقول الرفع في اللام أولاً»، ولا عكس في الحكمين، أما إذ كان ضد كل من الضم والرفع غير ما سكت عنه هنا فلا بد من تقييده، وما قيد بأحدهما فهو قراءة المسكوت عنهم فمثال الضم المقيد بالسكون أو الكسر نحو: «وجزاءً وجزءاً ضم الإسكان صف»، «ورضوان اضمم غير ثاني العقود كسره»، وأما مثال الرفع المقيد بجزم أو خفض نحو: «يضاعف ويخلد رفع جزم»، «وخضر برفع الخفض»، ونحو ذلك.

(ص) وفي الرُّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مِمَّنْ قَيَّدَ الْعُلَا (ش) أخبر أن في القصيدة جملة مواضع من الرفع والتذكير والغيب؛ أطلقت على لفظها من غير تقييد، فيعلم من إطلاق الرفع أنه المراد للمذكورين نحو: «وأربع أولاً صحاب»؛ وال ضد للمسكوت عنهم وهو النصب، ويعلم من إطلاق التذكير أنه المراد للمذكورين نحو: «وبل يوثرون حز» وال ضد للمسكوت عنهم وهو الخطاب، وقد جاءت الثلاثة مجتمعين في بيت واحد بالأعراف قال: «وخالصة أصل ولا يعلمون قل لشعبة في الثاني ويفتح شمللاً» وأطلقت هذه الأحكام. وخصت بذلك؛ لكثرة وجودها في القصيدة بخلاف غيرها؛ وتعد من قاعدة: «وباللفظ أستغنى عن القيد» وقوله: «من قيد العُلا» أي لا يحصل هذه الدقائق إلا من حاز المراتب الرفيعة في هذا العلم.

(ص) وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتَى بِكُلِّ مَا رَمَزَتْ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا (ش) اعلم أن المصنف - رحمه الله تعالى - ذكر في الكلام على الرموز أبياتاً ثلاثة متفرقة؛ فأوضح معنى كل موجز كي لا يظن ظان أن النظم فيه تكرار بدون فائدة.

فالأول قوله: «ومن بعد ذكر الحرف أسمى رجاله متى تنقضى آتيك بالواو فيصل»؛ فالمعنى أن موضع الرمز الحرفي بعد الكلمة القرآنية المختلف فيها سواء كان الرمز لفردٍ أو لجمع فما دل على فرد نحو: «وإضجاعك التوراة ما رد حسنه»، وما دل على جمع نحو: «وترون الغيب خص».

وأما الثاني: فقولهُ «ومهُما أنت من قبل أو بعد كلمة فكن عند شرطى واقض بالواود فيصلا» فالمعنى: حكم اجتماع نوعى الرمز أى الحرفى مع الكلمى، فأخبر أنه لا يلزم الترتيب بينهما فالرمز الحرفى لا يؤتى به مفرداً بل فى أوائل كلمات متضمنة تلك الكلمات معانى صحيحة؛ من ثناء على قراءة أو قارىء أو تعليل مفيد، فهذه الكلمات التى دل أوائلها على رموز الأئمة أو الرواة إذا اجتمع أحدها أو أكثر مع كلمة من كلمات الثمانى التى اصطلح على رمزيتها فلا يلزم تقديم أحدها على الآخر؛ أى فلا ترتيب نحو: «نعم عم فى الشورى»، و«ثقل نشرت شريعة حق» هذا هو التقديم الحرفى. أما تأخيره فنحو: «وحرمى نصر»، «سما العلا شذا»، ثم أكد على الإتيان بالواو التى تدل على الفصل بين الجملتين الذى دل على شرطيتها البيتُ الأولُ لذا قال: «فكن عند شرطى» إلخ.

وأما البيت الثالث فهو الذى معنا: اعلم أن المراد من الحرف: الكلمة القرآنية المختلف فيها ورمز الجمع الكلمات الثمانى المصطلح على رمزيتها فأخبر أن الرمز الكلمى لا يلتزم موضعاً معيناً بل يجوز الإتيان به قبل الكلمة القرآنية المختلف فيها وبعدها بخلاف ما تقدم من تعيين موضع الرمز الحرفى نحو: «وصحبة يصرف»، «رمى صحبة»، فليس ذلك بمشكل؛ لأن وجوده يوجد الأمن ويزيل الإلتباس، وإذا اجتمع معه الحرفى فيدور معه تقدماً وتأخيراً، وأمثله تقدمت، ولما اختيرت حروف الهجاء والكلمات الثمانى المعلومة للدلالة على القراء ورواتهم كالإشارات سُمى الكل رموزاً.

(ص) وَسَوْفَ أَسْمَى حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مَوْضِعًا جَيِّدًا مَعْمًا وَمُخَوَّلًا
(ش) اعلم أن هذا البيت إجابة لسائل يقول: قد علم مما تقدم أنه يرمز للأئمة ورواتهم بما تقدم من الرموز الحرفية وغيرها فهل يجوز أن يذكر اسم القارىء أو الراوى؟ فأخبر بجواز التصريح باسم القارىء أو الراوى إذا سمح النظم وسهل، والمراد من اسم القارىء: ما يشمل الاسم والكنية والنسبة والضمير، فالاسم نحو: «لحمزة فاضم»، «ولا كذابا بتخفيف الكسائى». والكنية نحو: «وقطبه أبو عمرو»، والنسبة نحو: «وكوفيهم تساءلون»، والضمير نحو: «وبصروهم أدرى»، ولا يجوز الجمع بين الرمز والاسم الصريح لقارىء أو راوٍ فى ترجمة واحدة هذا فى القراءة الواحدة؛ أو الوجه

الواحد، لكنه يجوز أن يجمع بين الرمز والاسم الصريح في ترجمتين؛ فإنه قد يرمز بقراءة القارىء في الحرف الواحد ويصرح فيه بالقراءة الأخرى لغيره، كما قال: « يلهث له دار جهلا » « وقالون ذو خلف ». وكذلك قد يرمز للقراء ويستثنى بالصريح كقوله: « وإضجاع راكل الفواخ ذكره حمى غير حفص »، وقوله: « ليقضوا سوى بزبهم نفرجلا »، وقوله: « غلبوا سوى شعبة »، ثم التصريح إما بالاسم أو غيره نحو: « وبكسره لتتوينه قال ابن ذكوان »، بعد قوله « كسره فى ندحلا »، وكذا يصرح إذا استثنى من رمز نحو قوله: « وإضجاع راكل الفواخ ذكره حمى غير حفص »، « ليقضوا سوى بزبهم نفرجلا »، وأما حرمى وإن كان نسبة إلا أنه جعله رمزاً فيجىء الرمز معه نحو: « وإستبرق حرمى نصر ». ثم اعلم بأنه إذا صرح باسم القارىء أو الراوى فلا يتعين له موضع بل يعامل معاملة الرمز الكلمى فى جواز مجيئه قبل الحرف وبعده، وعلم ذلك من عدة أوجه: الاستقراء، والإطلاق، وذكره عقب الكلمات الثمانى، ووجود التصريح يزول الإشكال واللبس، وقوله: موضحاً إلخ أى أذكر القارىء باسمه الصريح حال كونى كاشفاً المسألة كشافاً ومحسناً تحسیناً يشبهه جيد كريم الأعمام والأخوال فى وضوح المزين به فى جيده.

(ص) وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُسَمَّى فَيُدْرَى وَيُعْقَلَا
(ش) اعلم بأن المصنف قد جوز التصريح باسم القارىء أو الراوى إذا سمح به النظم وسهل، كما تقدم شرحه إلا فى مسألة قد أوجب فيها التصريح باسم القارىء أو الراوى وهذه المسألة فى حكم الاستثناء هى: أن القارىء أو الراوى الذى انفرد بمذهب مطرد وبُوبَ لهذا المذهب بابٌ فى الأصول فلا بد من أن يسمى القارىء أو الراوى ولا يرمز له نحو قوله: « وحرك لورش كل ساكن »، « وقطبه أبو عمرو »، « وحمزة عند الوقف »، « ورقق ورش » فإن وافقه غيره فى شىء أو عرض له فيه مذهب يناسبه فربما سمي ذلك الغير وربما ذكره برمزه نحو: باب النقل وباب الإمالة وقد تمت الرموز والاصطلاحات.

* تنبيه: إذا أطلق الكلام ولم يعين أحداً من الأئمة أو الرواة فى باب من الأصول

أو في قاعدة في باب فيكون الحكم عاماً لكل القراء نحو: هاء الكناية، باب الوقف على أواخر الكلم، والقاعدة نحو: «وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر» إلخ.

* * *

فصل في تسمية القصيدة وأصلها والثناء عليها

(ص) أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَائِبَهَا وَصُعْتُ بِهَا مَسَاغٌ عَذْبًا مُسَلْسَلًا

(ش) أخبر بأن القصيدة قد نادت لباب المعاني أي: (خالصها وخيارها) فلبتتها وأجابتها، وبينت فيها من الفوائد والمسائل ما طاب ولذ، حال كونه عذباً مسلسلاً.

(ص) وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا

(ش) أقول: لما خلق الله الإنسان وعلمه البيان جعل عنده القدرة على التعبير بما يجيش في صدره فمن هذا يعلم أن لكل مسبب سبباً، وأن لكل فرع أصلاً فمتن الشاطبية تدل على معاني كتاب يسمى بـ: التيسير في القراءات السبع، من الطرق التي تقدم ذكرها تأليف الإمام «عثمان بن سعيد» الملقب بالداني المكنى بأبي عمرو، أصله من «قرطبة» وهو مقرئ محدث مات بدانية عام أربع مائة وأربعين هجرية، وكتاب «التيسير» من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قلب وتلوت ما فيه على «ابن هذيل» بالأندلس.

(ص) وَأَلْفَا فَهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تَفْضُلًا

(ش) أخبر أن القصيدة زادت على أصلها بفوائد ليست فيه، كزيادة أحكام أشار إليها «ابن القاصح» في مواضعها فيقول: وهذا من زيادات القصيدة على أصلها وهو: التيسير أو إشارة لتعليل، ومن الزيادة نحو: باب مخارج الحروف، لهذا غطت وجهها وسترته بالرمز هي أو ناظمها من تفضلها عليه. وهذا من باب أدب الصغير مع الكبير، ولو كان الصغير فائقاً، وتواضع الفرع مع الأصل والمتأخر مع المتقدم الذي له فضل سبق وتواضع التلميذ مع أستاذه.

(ص) وَسَمَّيْتُهَا (حِرْزَ الْأَمَانِي) تَيْمَنًا (وَوَجْهَ التَّهَانِي) فَاهْنِهِ مُتَقَبِلًا

(ش) أخبر بأنه سمي هذه القصيدة «حرز الأمانى ووجه التهاني» تبركاً وتفاؤلاً لها بجمع المعاني الكثيرة فى الألفاظ القليلة كى تتحقق فيه أمانى طلبة هذا العلم، فأعط أيها الطالب هذا النظم كل عنايتك وكن مقبلاً عليه مع إخلاص النية لتحرز ما تضمنه من فوائد وأحكام.

* * *

(نداء ورجاء)

(ص) وَنَادَيْتُ اللّٰهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِدْنِي مِنَ التَّسْمِيْعِ قَوْلًا وَمَفْعَلًا (ش) لما أشاد المصنف بتصنيفه هذه الإشادة خشى أن يكون قد دخله الرياء؛ فالتجأ إلى المولى بالدعاء والنداء بقوله: يا الله يا خير سامع للدعوات اعصمنى من طلب السمعة والرياء فى القول والعمل حتى لا يحبط عملى.

(ص) إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْيَادِي تَمُدُّهَا أَجْرِنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرٍ فَأَخْطَلَا (ش) يقول: الأيادى الفائضة من حضرتك حملتنى على مديدى إليك فى طلب المسئول، وبغية المأمول، وإلا لم أجتريء على ذلك، ولم أكن هنالك لما فرط منى من الذنوب واجتمع فى من العيوب، اعصمنى من الجور واحرسنى من الجور بعد الكور فلا أرتكب جوراً ولا ذلاً فيورثنى فى القول فساداً أو خطلاً.

(ص) أَمِينٌ وَأَمْنًا لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا وَإِنْ عَثَرْتُ فَهَوَ الْأَمُونُ تَحْمَلًا (ش) يقول اللهم استجب دعائى، وهب أمناً لمن كان ميناً وحفظ هذه القصيدة، ووعاها، وعمل على نشر فوائدها وإذاعة أحكامها بين أهل العلم، وإن زل المصنف زلة فعلى هذا الأمين أن يحتمل زلله، ويقيه عثرته كما تتحمل الناقة القوية الأعباء الثقيلة، ويصبر على ما وقع من هفوات لناظمها ويتلمس المعاذير له، ويتذكر أن كل إنسان مهما أوتى من نباهة شأن، وعلو قدر، فهو عرضة للهفوات والعثرات.

(ص) أَقُولُ حُرّاً وَالْمُرُوَّةُ مَرْرُهَا لِإِخْوَتِهِ الْمَرْأَةُ ذُو النُّورِ مَكْحَلًا

(ش) شروع فى النصائح والآدب فأخبر بأن المرء الحر الذى لم يستعبده هواه ولم تسترقه دنياه فعلامته: أن يكون حريصاً على الأعمال الصالحة نافعاً لإخوانه المؤمنين، كنفع المرأة لهم فيدلهم على عيوبهم ليعملوا على تلافيتها كما تدل المرأة الناظر فيها على عيوبه، وهو ذو النور أى الإيمان يشفى من الدواء بنوره كما تشفى للعين المريضة بما يفعله المكحل فيها، وفى البيت إشارة لقول الرسول ﷺ: «المؤمنُ مرآةٌ لأخيه المؤمن» أخرجه أبو داود.

(ص) أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بَبَابِهِ يُنَادَى عَلَيْهِ كَأَسَدِ السُّوقِ أَجْمَلًا (ش) ينادى ويقول: يا أخى فى الدين المجتاز لنظمى؛ أى يا من تعبر نظمى بمطالعتة أو تسمع به اصنع الجميل به بأن تظهر محاسنه، وتغمض عن مطاعنه حالة عرضه على الطلبة ونشره لهم.

(ص) وَظَنَّ بِهِ خَيْرًا وَسَامِحٌ نَسِيجَهُ بِالْإِعْضَاءِ وَالْحُسْنَى وَإِنْ كَانَ هَلْهَلًا (ش) أمر بأن تحسن الظن بهذا النظم أو بناظمه وسامح نسيجه أى: أبياته الشبيهة بالمنسوج، بالإعضاء، والحسنى أى بالتغافل عن معايبه وغض الطرف عن هفواته، وإن كان ذلك النظم هلهاً أى: (ركيك الألفاظ)، وإنما قال الإمام ذلك تواضعاً وإلا فنظمه فى غاية من المثانة.

(ص) وَسَلَّمَ لِإِحْدَى الْحُسْنِيِّينَ إِصَابَةً وَالْأُخْرَى اجْتِهَادًا رَامَ صَوْبًا فَأَمَحَلًا (ش) يقول: سلم الناظم عن المطاعن؛ لأجل إحدى الحسنين المذكورتين فى قوله - عليه الصلاة والسلام: «من اجتهد وأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر» إذ الحال لا يخلو من الخطأ والصواب كما أخبر عنه بقوله: إصابة أى وصول إلى الصواب وهذه الحسنى الأولى، والحسنى الأخرى: اجتهد رأى بذل الجهد فى طلب المقصود فلم يدركه، فيكون كمن رام أى طلب صوباً أى مطراً فأمحلا أى وقع فى المحل أى انقطع المظر ويبس الأرض ولم يتحصل على المرام فلم ييأس عن نيل أجر واحد على سعيه.

(ص) وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَأَدْرِكُهُ بِفَضْلَةٍ مِنْ الْحِلْمِ وَلِيُصْلِحَهُ مَنْ جَادَ مَقُولًا (ش) يقول: إن وجدت خطأ فى نظمى يعيبه فتداركه بفضلة وسعة من حلمك،

وليصلح هذا العيب من ذرب لسانه، وكان متضلعا من علوم العربية، واسع الاطلاع فى علوم القراءات .

(ص) وَقُلْ صَادِقًا لَوْلَا الْوِثَامُ وَرُوحُهُ لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقَلَا
(ش) الوثام: الوفاق، الروح: الحياة، لطاح: لهلك، الأنام: الإنس والجن أو كل ما فيه روح، القلى: البغض. أي: أمر بالقول الصدق؛ لأن فى الصدق الوثام أى الوفاق بين الناس وفى الوفاق وجود الحياة الهنيئة. أما الاختلاف والتباغض فسبب فى الهلاك والدمار. وفى المثل السائر: «لولا الوثام لهلك الأنام» .

(ص) وَعِشْ سَالِمًا صَدْرًا وَعَنْ غَيْبَةٍ فَعِيبُ تَحَضَّرَ حِطَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغَسَّلًا
(ش) أمر الطالب أن يعيش سليم الصدر، نظيف القلب عن الغش والغل وسائر الأمراض المعنوية، ولا يحضر مواطن الغيبة، ولا يشارك المغتابين إن حضر مجالسهم ليحضره الله - سبحانه - حظار القدس فى الجنة مع عباده الأطهار، منقى من الذنوب والعيوب والأوزار.

(ص) وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِأَلْتِي كَقَبْضِ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَاءِ
(ش) أخبر بأن زماننا هذا زمان الصبر؛ لأنه قد أودى فيه الحق، وأكرم فيه المبطل وأصبح فيه المنكر معروفاً والمعروف منكراً، فمن يسمح لك بالحالة التى لزومها فى الشدة كالقبض على النار الموقدة! وفى ذلك إشارة لقوله ﷺ: «يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر» (أخرجه الترمذى) فمن اتصف بهذه الصفة نجا من بلاء الدنيا وعذاب الآخرة .

(ص) وَلَوْ أَنَّ عَيْنًا سَاعَدَتْ لَتَوَكَّفَتْ سَحَائِبُهَا بِالْدَمْعِ دِيمًا وَمُهْطَلًا
وَلَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ فَحَطَّهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبْهَلًا
(ش) أخبر بأن العين لو ساعدت صاحبها على البكاء على التقصير فى طاعة الله تعالى لهطلت مدامعها بالدمع ولم ينقطع بكاها أبداً، ولكن قلة بكائها صادر عن قسوة القلب؛ بسبب الغفلة عن ذكر الله سبحانه وتعالى -، فأحذروا أن تمر أعماركم فى اللهو واللعب وما لا يعود عليكم بالنفع فى الحال والمآل .

(ص) بِنَفْسِي مَن اسْتَهْدَى إِلَى اللَّهِ وَحَدَهُ وَكَانَ لَهُ الْقُرْآنُ شَرِبًا وَمَغْسَلًا
وُطِيبَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفْتَقَتْ بِكُلِّ عَبِيرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلًا

(ش) أخبر بان يجعل الطالب فداءً من كل مكروه لمن توجه في طلب الهداية من الله وحده، وكان له القرآنُ بملازمة وتلاوته والعمل بما فيه شرباً، أى: (نصيبةً) إذا اقتسم الناسُ حظوظهم فيكون القرآنُ حظَّهُ يتروى به ومغسلاً يتطهر به من الذنوب، وطابت له الأرض التي تحملها لما عنده من الانشراح؛ بسبب صلاح حاله مع الله تعالى، فتفتقت الأرض وذكت وكثر خيرها حين أصبح مُخْضَلًا أى مبتلاً بما أفاض الله عليه من رحمته.

(ص) فَطُوبَى لَهُ وَالشُّوقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَنْدُ الْأَسَى يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعَلًا
(ش) أخبر أن العيش الطيب له، والشوق إلى ثواب الله والنظر إلى وجه تعالى يثير همه في طاعة الله الموصلة إلى ذلك. وزند الأسف والحزن على ضيعة العمر ينبعث ويلتهب كل ساعة في قلبه على ما ضاع منه غير مصروف إلى طاعة الله تعالى.

(ص) هُوَ الْمُجْتَبَى يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ قَرِيبًا غَرِيبًا مُسْتَمَالًا مُؤَمَّلًا
(ش) أخبر أن المستهدى: وهو المختار عند الله تعالى، يمر على الناس كلهم قريباً إليهم لتواضعه، غريباً عنهم لغرابة طريقته وقلة أمثاله؛ تستميله الناس بالمودة ويرجونه عند نزول الشدائد لتكشاف بدعوته.

(ص) يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلَى لَأَنَّهُمْ عَلَى مَا قَضَاهُ اللَّهُ يُجْرُونَ أَفْعَلًا
(ش) المعنى يعد: أى يعتقد أن كل واحد من الناس مولى أى (عبداً لله) مأموراً مقهوراً لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فلا يرجو ولا يخافهم؛ لأن أفعالهم تجرى على ما سبق به القضاء والقدر، أو يكون أراد: بمولى سيداً فلا يحتقر أحداً منهم بل يتواضع لكبيرهم وصغيرهم؛ لاحتمال أن يكون خيراً منه.

(ص) يَرَى نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَى لَأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا
(ش) أخبر أن المستهدى لا يشغل نفسه بعيب الناس وذمهم ويرى ذمَّه لنفسه أولى؛ لأنه يعلم منها ما لا يعلمه من غيرها؛ لأنها لم تتحمل المشاق والمكاره ولم تتناول مر

المذاق، فى تحصيل رفعة القدر وسمو المنزلة عند الله، والألا: شجر حسن المنظر مر الطعم، وقيل هو نبت يشبه الشيح فى الريح والطعم أهد.

(ص) وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتَلِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَدِّلاً
(ش) أخبر بهذا عن قول قيل فى الزمان الماضى: «كن مثل الكلب الذى هو أخص الحيوانات فى طريق الوفاء والثبات، يبعده أهله ويضربونه وما يترك نصحهم باذلاً جهده، والأصل فيه وصية الراهب لرجل «انصح لله حتى تكون كنصح الكلب لأهله فإنهم يجيعونه ويضربونه ويأبى إلا أن يحيط بهم نصحاً»، والمطلوب: لا يحملك ما ترى من تقصير الناس على ترك نصيحتهم المعتادة، ولا يحملك ما ترى من الفقر والبؤس على ترك الطاعة لله تعالى والعبادة.

* * *

(دعاء ورجاء من الله لمن سار على هدى القرآن)

(ص) لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقْبَلُ جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَلاً
وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلُ

(ش) المعنى: إن الناظم يرجو من الله - جلت قدرته - إن قبلنا هذه الوصايا، وعملنا بها - أن يحفظنا الله - سبحانه وتعالى - من البلايا والمحن فى الدنيا والآخرة، ويجعلنا ممن يفوز بشفاعته القرآن العظيم يوم القيامة إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «القرآن شافع مشفع وما حلّ مُصدّق من شفّع له القرآن يوم القيامة نجاً، ومن محلّ به القرآن يوم القيامة أكبه الله فى النار على وجهه»، وفى الدعاء: ولا تجعل القرآن بنا ماحلاً، يقال محلّ به إذا سعى به إلى سلطان أو نحوه وبلغ أفعاله القبيحة فهذا معنى فيمحلا.

(ص) وباللّهِ حَوْلِي وَأَعْتَصَمِي وَقُوَّتِي وَمَا لِي إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلاً
(ش) أخبر يقول: إن تحول من المعصية إلى الطاعة وامتناعى من كل ما يشيننى، وقوتى على ما يرضى الله عنى - كل ذلك بيد الله وحده لا يحصل إلا بمعونته وتوفيقه،

وفى الحديث الصحيح « لا حول ولا قوة إلا بالله كُنْزٌ من كنوز الجنة »، قال ابن مسعود - رضى الله تعالى عنه - فى تفسيرها: لا تحول عن معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله؛ ثم قال: وما لى إلا إله أى: ما لى إلا ما جللنى به من ستره فى الدنيا وأرجو مثل ذلك فى الآخرة ومتجللاً أى متغطياً به.

(ص) **فَيَارِبُ أَنْتَ اللَّهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلاً .**
(ش) يقول: يا الله يا سيدى، ويا مدبر أمرى، أنت كفى فى كل مهمة، وعدتى فى كل ملمة، وعليك لا على غيرك اعتمادى، وإليك استنادى، حال كونى متضرعاً إليك، ذليلاً بين يديك متوكلاً عليك، مفوضاً جميع أمورى إليك والله تعالى أعلم.

* * *

(باب: الاستعاذة)

اعلم بأن الكلام فيها على مباحث:

الأول: «حكّمها» قد اتفق العلماء على أن القارىء مطلوبٌ منه فى أول قراءته أن يتعوذ؛ واستدلوا بقول الله تعالى: «فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم» واختلف العلماء فى جهة المطلوب من الآية، هل هو على سبيل الندب أو الوجود؟ فذهب الجمهور إلى: الأول وحملوا الأمر فى الآية على الندب، فعلى هذا لا ياتم تاركها، وذهب البعض إلى: الثانى فأبقوا الأمر على الأصل على الوجود، فعلى هذا ياتم تاركها. قال ابن سيرين: «إن تعوذَ القارىءُ مرةً فى عمره كفى فى إسقاط الواجب».

* تنبيه: من ذهب إلى الحكم بأنها سنةٌ فإنها سنة عين لا سنة كفاية، فلو ابتدأ جماعة القراءة بالمطلوب من كل فرد الاستعاذة؛ لأن المقصود اعتصام القارىء والتجاؤهُ بالله تعالى عن شر الشيطان فلا يكون تعوذٌ واحدٌ كافياً عن الآخرين. وقد ذكر المصنف بقية المباحث.

(ص) **إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجَلًا**

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْرًا وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتُ مُجَهَّلًا
(ش) أخير الناظم في البيتين عن مباحث ثلاثة؛ فأول الثلاثة: الثاني عدأ دلت عليه
الشطرة الأولى بقوله:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعدّ المسمى .

« محلها » ابتداء قراءة القرآن سواء كان الابتداء بأول سورة أو أثنائها بإجماع،
ولا يصح قولٌ بخلافه عن أحد ممن يُعتبر قوله: بأن الاستعاذة بعد الفراغ من القراءة
مستدلاً بظاهر الآية لا يصح ولا يلتفت لقوله، لكن المعنى الذي دل على أن الاستعاذة
قبل القراءة أى إذا أردت قراءة القرآن فاستعدّ على حد قوله تعالى: « إذا قمتم رلى
الصلاة فاغسلوا » أى إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا، وحذفت الإرادة للعلم بها
لكن قد ذكرها « الشاطبي » ليزول اللبس فقال: إذا ما أردت إلخ ولم يقل إذا ما قرأت
الدهر إثبات وإظهار لما حذف من آية الاستعاذة .

المبحث الثالث: كيفية النطق بها؛ فأخبر عنه بقوله: جهاراً من الشيطان بالله
مسجلاً بقية البيت الأول، واعلم أن كيفية النطق على أقوال ثلاثة للعلماء:

الأول: الجهرُ بها لكل القراء في جميع القرآن أول السورة أو أثنائها وهذا ما دل
عليه قوله: جهاراً من الشيطان بالله مسجلاً .

الثاني: الجهرُ في جميع القرآن أيضاً لكل القراء ما عدا نافعاً وحمزة . وقد دل
عليه ما في البيت الأخير عند من جعل فيه الفاء والهمزة من: « فصلٌ أباه » رمزين .

الثالث: مذهب التفصيل الذي قاله الإمام « أبو شامة » وهو: أن الجهر والإخفاء
لكليهما مواطن فأما مواطن الإخفاء .

١ - إذا كانت القراءة سرّاً، سواء أكان القارئ منفرداً أم في جماعة .

٢ - إذا كان خالياً سواء أقرأ سرّاً أم جهراً .

٣ - إذا كان في الصلاة سرية أو جهرية .

٤ - إذا كان في جماعة يتدارسون القرآن كالمقراءة ولم يكن هو المبتدئ، وأما
الجهر فيستحب فيما عدا هذه المواطن، وقد قال الإمام أبو شامة: بأن الجهر بحضرة من

يستمع قراءته، أما من قرأ خالياً أو في الصلاة فالإخفاء أولى؛ لأن السبب الذي استحب فيه الجهر مفقودٌ وهو: الإنصات وقد أشار صاحبُ «تحاف البرية» إلى هذا المذهب بقوله:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعد وبالجهر عند الكل في الكل مسجلاً
بشرط استماعٍ وابتداءٍ دراسةٍ ولا مخفياً أو في الصلاة ففصلاً

المبحث الرابع: صيغتها وقد أخبر عنه المصنف بقوله: على ما أتى في النحل يسراً إلخ في آية النحل دليلاً ولفظاً وهو قوله تعالى: «فإذا قرأت القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم» فاللفظ الموافق لهذا «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» قال صاحب «النشر»: هي الصيغة المختارة لجميع القراء من حيث الرواية، وقال أبو شامة: إن هذا اللفظ أدنى الكمال في الخروج عن عهدة الأمر بذلك، ولو نقص منه بأن قال: أعوذ بالله من الشيطان، ولم يقل الرجيم كان مستعيذاً، ولم يكن آتياً باللفظ الكامل في ذلك وقوله «يسراً» فيه إشارة إلى اختياره لسهولته لقلة كلماته فهو أيسر لفظاً من غيره، وقوله: وإن تزد إلخ أى إن أردت أن تزيد لفظ الاستعاذة بذكر صفة من صفاته تعالى للتنزيه والثناء لله سواء أكانت الصفة سلبية أم ثبوتية نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم، أو أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، فلا مانع، إذا كان من الصيغ الواردة؛ لذا قال في النشر: قال «الجعبرى» فى شرح قول الشاطبى: «وإن تزد لربك تنزيهاً فلست مجتهداً، هذه الزيادة وإن أطلقها وخصتها فهى مقيدة بالرواية وعمامة فى غير التنزيه، ولست منسوبة إلى الجهل بالزيادة المروية؛ لأن ذلك كله صواب مروى، وليس فى الكتاب ولا فى السنة الثابتة ما يرد ذلك.

(ص) وقد ذكروا لفظ الرسول فلم يزد ولو صح هذا النقل لم يبق مجتملاً

(ش) أخبر أن جماعة من المصنفين - فى علم القراءات - عارضوا القائلين بجواز الزيادة فى صيغة الاستعاذة لتنزيه الله - سبحانه وتعالى - بمنع تلك الزيادة، على ما أتى فى سورة النحل؛ مستدلين بأخبار عن رسول الله ﷺ أن عبد الله بن مسعود قرأ على النبى ﷺ فقال: أعوذ بالله السميع العليم فقال: قل أعوذ بالله من الشيطان

الرجيم، وعن جبير بن مطعم قال كان رسول الله ﷺ يقول أعوذ بالله من الشيطان فهذا معنى قوله: «وقد ذكروا لفظ الرسول فلم يزد». فرد عليهم المحوزون لهذه الزيادة بأن كلا الحديثين اللذين استدلتتم بهما ضعيف؛ فالأول لا أصل له في كتب أهل الحديث، والثاني: أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة وهو: «أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفته وهمزه»، ثم يعارض كل واحد منهما بما هو أصح منهما أخرجه (أبو داود، والترمذى) عن أبي سعيد الخدرى قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخه ونفته، قال الترمذى: هو أشهر حديث في هذا الباب وأشار الشاطبى إلى عدم صحة قول المعارضين من الأحاديث بقوله: ولو صح هذا النقل لم يبق مجملاً أى إجمالاً فى الآية، ففيها إطلاق عبر عنه بالإجمال وكلاهما قريب، فلما ضعفت الأحاديث التى نقلها المانعون بقيت الآية مجملة أى: مطلقة تحتل أن يزداد عليها أو ينقص كما تقدم ذلك.

(ص) وفيه مقال في الأصول فروعُه فلا تعدُّ منها بأسقاً ومُظلاًلاً
(ش) أخبر أن فى التعوذ قولاً كثيراً، وكلاماً طويل الذيل ممتد النسق، انتشرت فروعُه فى أصول الفقه وأصول الحديث، وأصول القراءات، فأما أصول الفقه فيبحث فيها عن التعوذ من حيث: إن الأمر به فى الآية هل هو للوجود أو للندب؟، وهل الآية واضحة الدلالة فيتعين لفظها، أم مجملة فيصلح كل لفظ يدل على التعوذ؟. وأما أصول الحديث فيبحث فيها عن درجة الأحاديث الدالة على التعوذ وعن سندها وحال روايتها، وأما أصول القراءات؛ والمراد بها أمهات الكتب المؤلفة فى هذا الشأن كالكمال للإمام النهذلى، والإيضاح للأهوازى، وجامع البيان للدانى فيبحث فيها عن التعوذ من حيث: أجهر به أو الإخفاء، ومن حيث الوقف عليه أو وصله بما بعده. ثم أخبر عند الإطلاع والرجوع إلى هذه الأصول وإمعان النظر فيها فلا يتجاوز القول المشهور الذى تعضده الأدلة وتوازره البراهين.

(ص) وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا وكم من فتى كالمهدوى فيه أعملاً
(ش) اعلم بأن الشراح اختلفوا هل فى هذا البيت رمز أم لا؟ فذهب كثير من الشراح

على أن الفاء من « فصل » رمز لحمزة وأن الهمزة من « أباه » رمز لنافع، وعلى هذا يكون لهما الإخفاء في الاستعاذة على هذا القول، زيادة على أن الجهر للجميع كما تقدم، ومن أخذ بالإخفاء لحمزة مطلقاً في جميع القرآن الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدي، المقرئ المفسر، وقد روى « المسيبي » عن نافع: أنه كان يخفي التعوذ في جميع القرآن وعلى هذا يكون قول الناظم: « وإخفاؤه فصل » في قوة الاستثناء من عموم قوله فاستعد جهراً، ولكن الصحيح أنه ليس في البيت رمز وأن قوله: وإخفاؤه فصل معناه: الفرق بين القرآن وغيره والمعنى: إخفاء الاستعاذة؛ لأنها ليست قرآناً فتخفي ويجهر بالقرآن أو أن الإخفاء حكم من أحكامه أو كيفية من كفياته، لكن علماءنا الحفاظ ردوه ولم يأخذوا به بل أخذوا بالجهر به في جميع القرآن ولكل القراء كما أفاد ذلك عموم قوله: « فاستعد جهراً من الشيطان بالله مسجلاً » لما للجهر من فوائد منها:

أولاً: إظهاراً لشعار القراءة كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد .

ثانياً: أن السامع له ينصت للقراءة فلا يفوته منها شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين الصفتين خارج الصلاة، أما في الصلاة فإن المختار فيها الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة .

المبحث الخامس: حالتها مع ما بعدها من القراءة اثنتان: قطعها عما بعدها، أو وصلها به، فأما ما بعدها إما أن يكون أول سورة وإما في أثناء السورة، فإن كان أول السورة فلا بد من وجود « البسمة »؛ لأن الحالة حالة ابتداء القراءة فيجتمع أمور ثلاثة، الاستعاذة، البسمة، أول السورة، ويترتب على اجتماع ذلك أربعة أوجه:

الأول: الوقف على الاستعاذة، ثم الوقف على البسمة، ثم الابتداء بأول السورة، ويسمى: قطع الجميع وهو أحسنها وأفضلها .

الثاني: الوقف على الاستعاذة، ثم وصل البسمة بأول السورة، ويسمى: قطع الأول ووصل الثاني بالثالث .

الثالث: وصل الاستعاذة بالبسمة مع الوقف عليها والبدء بأول السورة، ويسمى: وصل الأول بالثاني مع الوقف عليه، والبدء بالثالث .

الرابع: وصل الاستعاذة بالبسملة، والبسملة بأول السورة ويسمى: وصل الجميع وقد عبر بعضهم عن الأربعة بقوله: قف وقف، قف وصل، صل وقف، وصل الجميع، وأشار إليها وإلى حكم الاستعاذة صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

ووقف عليه ثم وصل بأربع لهم واستعدذ ندباً أو أجب ووصلا

ومحل جواز هذه الأوجه عند الابتداء بأول السورة، ما عدا براءة ففيها وجهان: قطع الاستعاذة أو وصلها بأول التوبة لامتناع البسملة في أولها باتفاق، وأما إذا كان ما بعدها غير افتتاح السورة ولو الآية الثانية المعبر عن ذلك بالأثناء ففيها يجوز الإتيان بالبسملة وتركها، فإذا أتى بها ففيها الأوجه الأربعة السالفة، وأما إن تركت البسملة ففيها وجهان، الأول: قطع الاستعاذة، الثاني: وصلها.

* تنبيه: (أ) لو عرض للقارئ ما يقطع قراءته من الأمور الضرورية أو القهرية كسعال أو ضيق نفس لمرض أو غيره كعطاس أو تنحنج لمصلحة القراءة أو شيء أفرعه، كلام يتعلق بالقراءة إذا لم يطل الفصل عرفاً كمن اشتبه عليه في قراءته فتوسل باطلاع أو سؤال لتزول الشبهة أو الشك أو النسيان فلا يعيد الاستعاذة.

(ب) أما إذا كان الكلام أجنبيّاً قال المحقق وغيره ولو رد السلام أو قطعها بنية الإعراض عن القراءة فيستأنف الاستعاذة.

(ج) أجمع العلماء أنها ليست من القرآن، وإنما أتى بها لأمرين: الدعاء بطلب الاستجارة والاتجاء إلى الله للحفظ من كيد الشيطان. الثاني: امتثال القارئ لأمر الله تعالى ولتلا يفوت السامع شيء من القراءة والله أعلم.

* * *

(باب: البسملة)

قد ذكر باب البسملة عقب باب الاستعاذة لمناسبة تقدمها على القراءة، والبسملة: مصدر بسمّل إذا قال «بسم الله»، والكلام فيها لحالاتها الثلاث؛ أول السورة مبتدأة، أثناء السورة، بين السورتين؛ فابتدأ المصنف بالآخر؛ لأن اختلاف الأئمة فيه أكثر والحاجة إلى معرفته أمسّ فقال:

(ص) وَيَسْمَلُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةِ رَجَالٍ نَمَوْهَا دَرِيَّةً وَتَحَمُّلاً
 وَوَصَلُّكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةً وَوَصَلَ وَأَسَكْتَنَ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصْلاً
 وَلَا نَصْرًا كَلَّا حُبَّ وَجْهَ ذَكَرْتَهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَأَضْحَ الطَّلَا

(ش) أخبر أن يُقرأ بإثبات بالبسملة بين السورتين للمشار إليهم بالباء والراء والنون والبدال، في قوله: «بسنة رجال نموها درية»، وهم: قالون والكسائي وعاصم وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بترك البسملة أى: بحذفها؛ لأن هذا من الإثبات والحذف؛ وقد مدح المذكورين بالرجولة؛ لتحملهم نقل السنة عن الصحابة والتابعين دراية ورواية، وللإجابة عن سؤال يقال فيه: قد علمنا أن الحذف للباقيين فكيف تكون قراءتهم؟ أسكتنا أم وصلاً؟! فاجاب المصنف بقوله: ووصلك إلخ فأخبر أن يُقرأ بالوصل بين السورتين للمشار إليه بفاء «فصاحة» وهو حمزة، ثم أمر أن يُقرأ بالوصل والسكت بينهما للمشار إليهم بالكاف والجيم والحاء في قوله: «كل جلاياه حصلاً» وهم: ابن عامر وورش وأبو عمرو. وقد جرى عمل الشيوخ بتقديم السكت على الوصل لأمرٍ منها:

الأول: أنه مؤذن بانقضاء سورة وابتداء أخرى.

الثاني: اتصاله بنون التوكيد فيه دلالة على كثرة القائلين به.

الثالث: وصفه المصنف بقوله: «وسكتهم المُختار»، وفي قوله: «فصاحة»، إشارة لما فى الوصل بين السورتين من بيان حال حركة آخر السور ومعرفة ما يحذف وما يكسر منه، وأحكام أول السور من همزة وصل أو قطع وخلافه، نحو: «الحاكمين، اقرأ»، «الأبتر، قل»، وآخر النجم والمائدة وأول القارعة والتكاثر»، ثم قال:

وَلَا نَصْرًا كَلَّا حُبَّ وَجْهَ ذَكَرْتَهُ وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَأَضْحَ الطَّلَا

اختلف الشراح فى هذا البيت هل فيه رمز أم لا؟ فأكثرهم على أن الكاف والحاء من (كلا حب) رمز وكذلك الجيم من (جيده) رمز؛ فلما أشار إلى الثلاثة أولاً بجواز الوصل والسكت عنهم جميعاً فصلّ ثانياً فقال: عندما علم لهم ترك البسملة فبعض أهل الأداء استحب لهم الوصل والبعض الآخر استحب السكت؛ لأنه لم يرد نص عن

ابن عامر وأبى عمرو فى السكت ليمتنع الوصل ولا فى الوصل ليمتنع السكت، فأخذ النقلة لهما بالتخير بين السكت والوصل، وهذا معنى قوله: «كَلَّا حُبَّ وَجَهْ ذَكَرْتُهُ»، ثم قال: «وفيهما خلافٌ جيد» أى: وفى «البسملة» خلاف عن المشار إليه بجيم جيده وهو: ورش وذلك؛ لأن أبا غانم كان يأخذ له بالبسملة بين السورتين: وأن المصريين أخذوا له بتركها، فعل هذا يكون لورش أوجه ثلاثة: إثبات البسملة، ثم حذفها مع السكت والوصل، وأما ابن عامر وأبو عمرو فلهما حذفها مع السكت والوصل، وقيل: لا رمز فى هذا البيت لأحد فعل هذا قوله: وفيها خلافٌ يعود إلى هؤلاء الثلاثة المشار إليهم آنفاً فى قوله: «كَلُّ جَلَايَاهُ حَصْلاً»، والمعنى: أن البسملة تكون جائزة للثلاثة من زيادات القصيد ويؤيد هذا قول الإمام أبى شامة: ولم نجعل فى هذا البيت رمزاً لأحد كما ذكر غيرنا، فإننا إذا قلنا: إن «كَلَّا حُبَّ» رمز ابن عامر وأبى عمرو لزم من مفهوم ذلك أن يكون ورش عنه نص فى التخيير، وليس كذلك بل لم يرد عنه نص فى ذلك، وإن قلنا: إن (جيده) رمز ورش لزم أن يكون ابن عامر وأبو عمرو، ولم يرد عنهما خلاف فى البسملة وهو خلاف المنقول فلهذا قلنا: لا رمز فى البيت أصلاً والله أعلم أ. هـ.

فحاصل ما ذكر فيما عضده الإمام أبو شامة بعدم وجود رمز فى البيت، يكون لكل من ابن عامر وورش وأبى عمرو وجهان إجمالاً، هما: إثبات البسملة وحذفها، وخمسة تفصيلاً، أوجه البسملة الثلاثة ثم حذفها مع السكت والوصل.

وهذا الحكم عام بين كل سورتين مرتبتين أو غير مرتبتين فلو وصل آخر البقرة بأول آل عمران أو آخر النساء بأول يوسف جازت البسملة وعدمها بالسكت أو الوصل. فعلى هذا إن كانت السورتان على غير ترتيب المصحف نحو: وصل آخر الأنبياء بأول إبراهيم فلا سكت ولا وصل بدون بسملة وتتعين البسملة، وكذلك لو وصلت آخر السورة بأولها كأن كررت مثلاً كما تكرر سورة الإخلاص فالبسملة متعينة للجميع، وكذلك تتعين البسملة لكل ولو وصلت آخر الناس بأول الفاتحة. وإلا بين الأنفال والتوبة فلا بسملة فى أول التوبة بالإجماع، ويترتب على هذا أوجه ثلاثة بينها وبين الأنفال: الوقف بينهما كالوقف بين آيتين، ثم السكت بينهما، ثم الوصل. قال الإمام «المتولى»:

وعن كلهم قف صل عليهم براءة أو اسكت وبين الناس والحمد بسملاً
وقال «الخليجي» :

وبين الأنفـال وتوبة بلا بسملة لكل قف واسكت صلا

والدليل للمواضع التي يمتنع فيها السكت والوصل بين السورتين وتتعين
البسملة قال صاحب «مختصر الكنز» :

وبسمل وزد سكتاً ووصلاً بدونها لبصريهم واليحصى كورشنا
وسكتهمو والوصل من دونها فدع لدى وصل قل بالحمد يا صاح مدعنا
كذلك إن كررت أو كنت صاعداً

* تنبيه : الأوجه الثلاثة الجائزة بين الأنفال والتوبة تجوز بين التوبة وبين آخر أى
سورة قبلها فى التلاوة، أما إذا كانت السورة بعد التوبة ترتيباً تعين الوقف وامتنع
السكت والوصل، وكذلك إذا وصل آخر التوبة بأولها أهـ. «القاضى» .

واعلم أن ترتيب السور توقيفى؛ فمن جرى مع الترتيب جاز الأوجه له، أما من
جرى على غير ترتيب المصحف فقد خالف الترتيب التوقيفى وخالف الإجماع، لذلك
تعينت البسملة اتباعاً لرسم المصحف، والخلاصة : أن الأئمة على مذاهب ثلاثة بين
السورتين غالباً :

الأول : وجوب إثبات البسملة لقالون ومن معه .

الثانى : وجوب حذفها مع وصل الطرفين لحمزة .

الثالث : جواز إثباتها وحذفها مع التفريع المتقدم لورش ومن معه، ومعلوم أن
الحذف يتفرع عليه السكت : وهو عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة
من غير تنفس، وحقيقته كما عبر عنها بعضهم : بأنه وقفة يسيرة وقيل : وقفة خفيفة،
وقال «الدانى» سكتة لطيفة، وقد عبر بها الشاطبى : فى الكهف، أما الوصل فلا حاجة
لتعريفه؛ لأنه الأصل .

(ص) وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ
وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرُ بِسْمَلًا
لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ
لِحَمْزَةٍ فَأَفْهَمَهُمْ وَلَيْسَ مُخَذَّلًا

(ش) قد علم مما تقدم: أن أهل الأداء عن ابن عامر وورش وأبى عمرو فرقتان:
إحداهما اختارت لهن إنبات البسملة.

والأخرى اختارت الحذف ثم افتقرت الأخرى إلى طائفتين:
فإحداهما اختارت السكت لهن.

والأخرى اختارت الوصل لهن، كلاهما مع الحذف وكل ذلك فيما بين
السورتين، فأخبر أن السكت الذي اختير لا بد أن يكون بدون تنفس، ثم أخبر أن
الطائفتين الذين اختاروا عن هؤلاء المذكورين السكت والوصل قد افتقرت كل طائفة
منهما إلى جماعتين:

الجماعة الأولى: من الساكتين والواصلين ظلوا في جميع القرآن فيما بين
السورتين على طريقة واحدة؛ بمعنى أن الذي اختار السكت بين السورتين قراءة في
جميع القرآن ولم يفرق وكذلك من اختار الوصل بين السورتين قراءة في جميع القرآن
ولم يفرق وتسمى: طريقة «التسوية».

وأما الجماعة الأخرى: ففرقوا بين بعض السور، فالساكتون سكتوا بين السورتين
في جميع القرآن ما عدا ما بين المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطيف، وبين الفجر
والبلد، وبين العصر والهمزة، فبسملوا في المواضع الأربعة؛ لأنهم استقبحوا الفصل بين
السورتين في المواضع الأربعة بدون بسملة. وأما الواصلون فقد وصلوا بين السورتين في
جميع القرآن ما عدا ما بين هذه المواضع فقرأوا بالسكت فيها؛ لأنهم استقبحوا الوصل
فيها بدون ما يؤذن بانقضاء السورة فكان السكت لتوسطه بين الحالتين ولما فيه من
الإذن وتسمى: طريقة «التفرقة» ويترتب عليها حالتان إذا اجتمعت إحداها مع سورة
قبلها أو بعدها:

فالأولى: لو قرأت مثلاً من آخر المزمّل إلى أول القيامة فالبسمل بين السورتين على
حاله، والساكت بين المزمّل والمدثر يبسمّل بين آخر المدثر وأول القيامة ثم يسكت
بينهما، والواصل بين المزمّل والمدثر له بين المدثر والقيامة السكت والوصل فهذه تسعة
أوجه، وكذلك لو تقدمت سورة من سور الزهر وهي الثانية فلو قرأت من آخر المدثر إلى

أول الإنسان فالمبسمل بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان البسملة، والسكت بلا بسملة مع كل وجه من أوجه البسملة الثلاثة، والساكت بين المدثر والقيامة له بين القيامة والإنسان السكت والوصل والواصل له الوصل فقط، وقد أشار صاحب «إتحاف البرية» إلى الخاليتين فقال:

وبسمل بزهر إن تبسمل بغيرها وإن تسكت
 وإن تصلن فاسكت بها ثم صل وإن بدأت
 فبسمل كذا اسكت ثم إن تسكتن بها
 اسكت بعد ما أن تبسمل
 بها بسمل وبماتلا
 ففي غيرها اسكت صل وإن تصلن صلا

وقد علمت الطريقتان من قوله: «وبعضهم في الأربع الزهر إلخ» والمعنى أن جماعة من الساكتين الذين اختاروا السكت فيما بين السورتين لابن عامر وورش وأبى عمرو اختاروا البسملة في أوائل سور الزهر الأربع لهم. وأخبر أن هذه الجماعة اختاروا السكت فيهن لحمزة، فافهم أى: فاعلم أن هذا المذهب منصور وليس مخذولاً، إشارة إلى قوة هذا المذهب فإن قيل: علمت البسملة في السور الأربع للساكت من الذكر فمن أين يعلم السكت لمن وصل، لابن عامر وورش وأبى عمرو؟ قلت: لما ذكر استحباب السكت فيهن لحمزة، الذى قد وجب له الوصل فيحمل على هذا جواز السكت لمن لهم جواز الوصل وهم: ابن عامر وورش وأبو عمرو أهـ.

(ص) وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسِّمًا

(ش) اعلم أنه قد ظهر أن هذا البيت مستثنى من حالتي بين السورتين والبدء، فأخبر أن سورة براءة إذا وصل أولها بآخر أى سورة ما تقدمتها أو تأخرت كآخر الأنفال أو النساء أو بعدها كآخر الكهف أو ابتدئت براءة فلا تاتى البسملة فى أولها؛ لأنها لم ترسم فى جميع المصاحف العثمانية وهذا للإجماع، ثم ذكر العلة التى أدت إلى عدم رسمها فى المصاحف فأخبر أنها نزلت بالسيف، أى: ملتبسة بالسيف كنى بذلك عما اشتملت عليه السورة من الأمر بالقتل، والأخذ، والحصر، ونبد العهد، وفيها الآية التى يسميها المفسرون: «آية السيف» قال ابن عباس: سألت علياً رضى الله عنه لم لم تكتب فى أول براءة «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ فقال: لأن «بسم الله» أمان، وبراءة ليس فيها أمان؛ ولأنها نزلت بالسيف، ولا مناسبة بين الأمان والسيف.

وأما حكم الإتيان بها فاختلف العلماء فى ذلك فذهب ابن حجر والخطيب إلى :
أن البسمة « تحرم » فى أولها « وتكره » فى أثنائها، وذهب الرملى ومشايعوه إلى : أنها
تكره « فى أولها و » تجوز « فى أثنائها .

* تنبيه : إن الضمير فى لفظ : « تصلها »، يعود على كلمة براءة والمعنى : أى
منهما تصل أول براءة بآخر أى سورة أو ابتدائها فلا بسمة .

(ص) (ولأبد منها فى ابتدائك سورة سواها وفى الأجزاء خير من تلا)
(ش) لما فرغ من حكم البسمة بين السورتين وما تعلق به، ذكر حكمى الابتداء بأول
السورة أو بأثنائها، فأخبر أنه لا بد أى : لا فرار من إثبات البسمة عند الابتداء بأول أى
سورة من سور القرآن - سوى براءة - وذلك لاتفاق الأئمة وعدم اختلافهم على إثبات
البسمة عند الابتداء بأول السورة سوى أول براءة فلا، سواء كان الابتداء عن قطع
أو وقف، ربما يظن بعضهم أن الابتداء لا يكون إلا بعد قطع فقط فليس كذلك وإن
كان بينهما فرق فى التعريف؛ فالقطع عند المحققين : ترك القراءة رأساً بأن تكون نية
القارئ ترك القراءة والانتقال منها لأمر آخر، وأما الوقف فهو : قطع الصوت عن الكلمة
زماً يتنفس فيه القارئ عادة بنية استئناف القراءة، بخلاف الفاتحة بالبسمة تتعين
فى أولها مبتدأ بها أو اتصل آخر غيرها بأولها فإنها وإن وصلت لفظاً فمبتدأة حكماً
كما سبق، ثم ذكر حكم الابتداء بأثناء السور وليس مقصوداً على الأجزاء أو الأحزاب
بل يعم نحوهما من الأرباع، والأثمان، والأعشار حتى لو بعد أول السورة بآية
أو بكلمة فأخبر أن القارئ مخير بين الإتيان بالبسمة وتركها؛ فاتفق جميع أئمة
القراءة على التخيير واختلفوا فى المختار فذهب جمهور الغرقيين إلى : إثباتها، وجمهور
المغاربة إلى : تركها، وفصل بعضهم : فىأتى بها لمن له البسمة بين السورتين كقالون،
ويتركها لمن لم يبسم كحمزة، واختلف المتأخرون فى أجزاء براءة هل هى كأجزاء
سائر السور أم لا؟ فقال « السخاوى » : هى كهى وجوز البسمة فيها، وجنح
« الجعبرى » : إلى المنع، وقال « المحقق » : الصواب أن يقال : إن من ذهب إلى ترك
البسمة فى أواسط غير براءة فلا إشكال فى تركها عنده فى وسط براءة، وكذلك لا
إشكال فى تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، وأما من ذهب إلى البسمة فى

الأجزاء مطلقاً فإن اعتبر بقاء أثر العلة هي نزولها بالسيف حَذَفَ البسملة، وإن لم يعتبر بقاء أثرها فلم يعتدَّ بها بسمل .

(ص) وَمَهْمَا تَصَلَّيْهَا مَعَ أَوْ آخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا (ش) اعلم أن هذا البيت متعلق بحالة ما بين السورتين لمن مذهبه البسملة، فعند إثبات البسملة يجتمع أمور ثلاثة هي: آخر السورة ثم البسملة ثم أول السورة فتقتضى القسمة العقلية أربعة أوجه الجائزة مع الاستعاذة المشار إليها بقول بعضهم: قف وقف، قف وصل، صل وقف، وصل الجميع، لكن أهل الدراية وعلماء الرواية قد أهملوا الوجه الثالث المسمى: بصل وقف أى (صل آخر السورة بالبسملة وقف عليها) وقالوا بعدم جوازه أى بمنعه، وقد أشار إلى منعه الناظم فأخبر أن المبسمل بين السورتين إذا وصل آخر السورة بالبسملة فلا يقف عليها كان الناظم يقول: ومهما تصل البسملة بآخر سورة فامنع الوقف على البسملة منعا أبدياً؛ ثم ذكر علة منعه وعدم جوازه وهى: إحساس أهل العلم بثقله؛ لأنه مؤذن بأن البسملة لآخر السورة وهذا يخالف ما شرعت له وهو مجيئها لأوائل السور لا لآواخرها وغير هذا فجائز، وهى الثلاثة الباقية .

الأول: الوقف على آخر السورة وعلى البسملة .

الثانى: الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول السورة قال الجعبرى: وهو أحسنها لإشعاره بالمراد .

الثالث: وصل الجميع أى وصل آخر السورة بالبسملة بأول السورة وهو الأصل .

واعلم أن الضمير فى تصلُّها - هنا - عائد على البسملة وكذا الضمير فيها هى بمعنى: عليها .

* تنبيه: إن مَنْ مذهبه البسملة بين السورتين له وجه واحد إجمالى يتفرع منه أوجه البسملة الثلاثة السالفة كقالون ومن معه، وأما من كان مذهبه حَذَفَ البسملة مع تعيين الوصل بين السورتين كحمزة فله وجه واحد ولا فرع له، وأما من كان مذهبه الجوازَ بين إثبات البسملة وحذفها كورش ومن معه فلهم وجهان، إجمالاً: إثبات

البسملة وحذفها؛ يتفرع عليهما خمسة فمع الإثبات ثلاثة البسملة، ومع الحذف السكت والوصل، وإذا نظر للعارض الموقوف عليه فيتفرع من الوجه الواحد وجوه كثيرة، ولكنى أوضح ما يوصل إلى كل فأقول: إن وجوه البسملة قريبة الحصول عليها لسهولة حذفها وقد ذكرها «غيث النفع» أكثر من مرة، وأما ترك البسملة مع السكت والوصل فذكرها صاحب الغيث أيضاً، غير أنى أريد أن أذكر موجزاً يقرب ما فى وجهى السكت والوصل فأقول: أما الوصل فلا يتفرع عنه شىء، وأما السكت فالحرف المسكوت عليه إما أن يكون قبله حرف مدّ ولين، أو لين فقط، وإما قبله غيرهما.

● **القسم الأول:** هو حرف المد أو اللين قبل فالحرف المسكوت عليه لا يكون إلا محرّكاً، فإن كانت حركته فتحة نحو: آخر الفاتحة والبقرة فيجوز فيه: أوجه عارض السكون الثلاثة، هى: القصر والتوسط والمدّ مع السكون، مثل: سكون الوقف، وإن كانت حركة المسكون عليه خفضاً نحو: آخر الرعد وإبراهيم، فيجوز فيه أربعة أوجه: ثلاثة السكون المحض، ثم الروم مع القصر، وكذا إذا كان قبله لين فقط؛ ولم يقع إلا آخر قريش ففيه الأربعة، وإن كانت حركته رفعاً نحو: آخر النساء والمائدة والأنعام ففيه سبعة أوجه: ثلاثة مع السكون المحض، وكذا مع الإشمام ثم الروم مع القصر.

● **القسم الثانى:** ما كان قبل المسكوت عليه حركة أو سكون، فما قبله حركة وهو ساكن نحو: آخر القتال والضحى والانشراح والعلق، أو كان محرّكاً بالفتح نحو: آخر الفلق، وهو «إذا حسد» ولم أجد غيره ففيهما وجه وهو: السكون المحض، وإن كانت حركته خفضاً نحو: آخر القمر، والقدر ففيه وجهان: السكون والروم، وإذا كانت حركته رفعاً نحو: آخر الكوثر والبلد ففيه أوجه ثلاثة: السكون والروم والإشمام.

(ج): اتفق الأئمة على إثبات البسملة فى ابتداء السورة؛ لأمر منها: اتفاق المصاحف على رسمها فى ابتداء كل سورة ما عدا براءة، ومنها: اتباع الآثار الواردة فى ذلك كحديث أم سلمة المروى فى البيهقى وصحيح ابن خزيمة «أن رسول الله قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فى أول الفاتحة فى الصلاة وعدّها آية»، ومنها: ما جاء من علم الفواصل أن علماء هذا الفن عدوها آية عن بعض أئمة القراءة كابن كثير، ومنها ما

روى عن عائشة قالت: «اقرأوا ما فى المصحف»، وما جاء عن ابن عمر قال: «فلم كتبت فى المصحف، إن لم تقرأ»؛ ومنها: اتفاق العلماء والأئمة على رسمها فى المصاحف. وأما اختلاف الأئمة والمفسرين فى عددها آية أو إسقاطها من العدد، ولم يقل أحد من يعتمد قوله بإسقاطها قراءة، ومنهم: من عددها آية من أول الفاتحة كالشافعى وعددها بعض المفسرين أنها آية من أول السور، وكذلك من أثبتتها بين السورتين، أما من حذفها بينهما فهى عنده كهمزة الوصل تثبت ابتداء وتحذف وصلًا، ولبيان حال آخر السورة من إعراب أو بناء، وما فى أول السورة التالية من همزات قطع أو وصل ونحو ذلك. وعلى قول بعض القائلين من الأئمة والمفسرين: ليست آية من أول الفاتحة كنافع، واعترض عليهم بما سبق فقالوا: إنها رسمت فى المصاحف ليعلم ابتداء سورة وانتهاء أخرى، وللتبرك، وأما السكت فقد راعى الخاليتين:

الأول: قول بعضهم: إنها ليست آية.

الثانية: رسمها فى المصاحف؛ فحذفها للأولى أما الثانية فقد جىء بالسكت؛ ليدل على المعنى الذى تشعر به البسملة، وهو: ابتداء سورة وإنهاء أخرى، وأما من أثبتتها فى الأثناء فنظر العموم ابتداء ومن حذفها فلحذفها رسمًا فى الأثناء وهو الأصل.

* * *

(سُورَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ)

سميت الفاتحة «أم القرآن»؛ لأنها أول القرآن؛ ولأن سور القرآن تتبعتها كما يتبع الجيش أمه وهى الراية، ولها أسماء كثيرة منها: احمد، وفاتحة الكتاب، والكلام فيها مقصور على كلمتين هما «مالك يوم الدين، وصراط» وقاعدتين: ضم الهاء فى ألفاظ معدودة، وحكم ميم الجمع.

(ص) وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَأُوِيَهُ نَاصِرٌ
وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسَّرَاطُ ل قُنْبُلًا
بِحَيْثُ أَتَى وَالصَّادُ زَايَا أَشْمَهَا
لَدَى خَلْفٍ وَأَشْمٌ لِحِلَادِ الْأَوَّلَا

(ش) أخبر أن يقرأ مالك: بإثبات الألف، من لفظه للمشار إليهما بالراء والنون في قوله: «رواية ناصر» وهما الكسائي وعاصم فتعين للباقيين القراءة بحذف الألف، ويوم الدين: قيدٌ، وهذا أول موضع استغنى فيه باللفظ عن القيد فلم يحتج أن يقول ومالك بالمد.

(ج) من قرأ مالك: بإثبات الألف فعلى أنه اسم فاعل؛ ومن قرأ: بحذف الألف فعلى أنه صفة مشبهة. ثم أخبر أن يقرأ لقبيل لفظ «سراط» المجرد من أل؛ والسراط المحلى بها السين حيث وقعا، وسراط يقع منكرًا نحو: إلى سراط مستقيم، سراطًا مستقيمًا، ومعرفًا بالإضافة: وهذا سراط ريك، سراطي مستقيمًا، والمحلى بآل نحو: اهدنا الصراط، وهذه اللام المفردة هي: فعل أمر من قولك: وكى هذا يليه إذا جاء بعده أى: اتبع قنبلاً فاقراً قراءته بالسين فى هذا اللفظ حيث أتى. ثم أمر أن يقرأ بإشمام الصاد زائياً فى الصراط وسراط حيث وقع لخلف، وبإشمام الحرف الأول للخلاد وهو: الأول من الفاتحة فتعين للباقيين القراءة بالصاد الخالصة.

(ج) من قرأ بالسين فعلى الأصل، ومن قرأ بالصاد الخالصة فلا تباع خط المصحف، وأما علة اختيار الصاد على غيرها؛ أنه لما كانت السين حرفاً مهموساً مستغلاً بعدها حرف مطبق مجهور مستعل، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستقل المهموس فيه تكلف وصعوبة - لهذا أبدل من السين صاداً لمؤاخرتها الطاء فى الإطباق والتصعد، ومن قرأه بين الصاد والزاي المعبر عنه بالإشمام: أنه لما رأى الصاد حرفاً مهموساً والطاء حرفاً مجهوراً فأشتم الصاد لفظ الزاي؛ لأنها مجهورة فصار قبل الطاء حرف يشابهها فى الإطباق، وفى الجهر؛ اللذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك، لأن الزاي من مخرج السين والصاد واشتراكهن فى صفة الصفير.

* تنبيه: اعلم بأن «الإشمام» قسمان: خلطٌ، وإشارة، فالخلط: نوعان، الأول: خلط حرف بحرف، الثانى: خلط حركة بحركة.

تعريف الأول: هو خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولازاي فلا ينطق بأحدهما خالصاً بل يكون نطقه كما ينطق العوام بالطاء، نحو: الصراط وأصدق ومصيطر، موطنه: ما عدا طرف الكلمة، ويأتى مع

الحركة والسكون، وفي الوصل والوقف وأنه يأتي لبعض القراء فيكون حكمه العام الجواز لاختصاصه ببعض القراء.

تعريف الثاني: هو خلط حركة بحركة بمعنى: أن ينحى بكسر أوائلها نحو الضمة وبالياء بعدها نحو الواو فهى حركة مركبة من حركتين كسر وضم وجزء الضمة مقدم وهو قليل، ويليه جزء الكسرة وهو كثير نحو: الإشمام فى «قيل وغيض» وأشباههما.

تعريف الثاني: «الإشارة إلى حركة مضمومة».

كيفية: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا نطقت بحرف مضموم عقب السكون، ويأتى توضيحه من أمثله وتعريفه ومحلّه فى باب الوقف على أواخر الكلم. واعلم بأن الإشمام فى لفظ «تأمنّا» بيوسف من هذا النوع، فهو وإن لم يتطرف الحرف المشم رسماً فمتطرف حكماً وإن شاء الله سنذكر ما لم يذكر من الفوائد فى أى نوع فى محلها.

بيان بعض الصفات التى اتفق فيها وبعض ما افترق أحدهما مع الآخر، فقد اتفق الجميع فى لقب الإشمام، وأما الافتراق فالأولان يسمعان ويأتیان مع الحركة، بخلاف الأخير فلا يسمع ويكون عقب السكون، والأولان موطنهما غير الطرف فى الوصل والوقف، ولبعض القراء بخلاف الأخير، فموطنه الطرف والوقف، وجوازهما للجميع القراء ووجوب العمل بهما لمن نسبإ إليه من القراء، بخلاف الأخير فجائز، والفرق بين الأول والثانى أن الأول مشترك بين الحركة والسكون، والثانى مع الحركة فقط.

(ص) عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمَزَةٌ وَلَدَيْهِمْ جَمِيعًا بِضَمِّ الْهَاءِ وَقَفًا وَمَوْصِلًا (ش) أخبر أن يقرأ لحمزة بضم الهاء فى ثلاث كلمات: «عليهم، إليهم، لديهم»، حيث جاءت فى الوقف والوصل فتعين للباقيين القراءة بكسر هاء الكلمات الثلاث من اللفظ إذ نطق بكسر هاءاتها أو أن الخلاف دائر فى هذا الباب بين كسر الهاء وضمها ومن هذا قوله بعد: «كسر الهاء بالضم شمللا»، وقف لكل بالكسر مكملًا».

(ج) من ضم الهاء فعلى الأصل؛ لأن الأصل فى هاء الضمير الضم؛ مراعاة

للألف قبل قبلها فى : عَلَى وَإِلَى وَلَدَى، ومن كسرهاءاتها، فإنه غَضَّ النظر عن الأصل وراعى اللفظ، أى الباء المنقلبة عن الألف . والخلاصة : أن من راعى الأصل ضم، ومن راعى اللفظ كسر .

(ص) وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحْرَكٍ دَرَاكًا وَقَالُونَ بِتَحْيِيرِهِ جَلًّا
وَمَنْ قَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لِرُوشِهِمْ وَأَسْكَنْهَا الْبَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلًا

(ش) اعلم بأن ميم الجمع قسمان، تحرك ما بعدها أو سكن، فالأول بعده نوعان أن يتصل بها ضمير أولاً، فإن اتصل بالميم هاء ضمير وجب إظهار صلتها وأوأ مديّة لفظاً، وترسم للجميع نحو: (فإذا دخلتموه، فاتخذتموهم، فأسقيناكموه، أنلزمكموها، وإذا يريكموهم) . وإذا امتنع هذا الضمير نحو: « عليهم غير، أنذرتهم أم»، فأمر بضم الميم موصولة للمشار إليه بدال « دراكًا » وهو: ابن كثير ثم ذكر أن قالون له التخيير بين ضم الميم موصولة كابن كثير إن شاء وبالإسكان فى الميم كالباقين .

ثم أمر أن يقرأ بضم ميم الجمع موصولة إذا وقع بعدها همزة قطع لورش وفاقاً لابن كثير وقالون فى وجه نحو: « عليهم أنذرتهم أم»، وتصير من قبيل المد المنفصل لوقوع همز القطع بعده ويجرى كل وفق مذهبه . ولما لم يمكن أخذ قراءة الباقين من الضد قال: « وأسكنها الباقون»؛ أخبر بأن الباقين وهم المسكوت عنهم أسكنوا ميم الجميع وذلك لتكمل وجوه القراءات فى ميم الجمع قبل المتحرك، ويكون الوجه الثانى لقالون ثم لورش فى غير ما بعده همزة قطع . فإن قيل: الظاهر بأن المذكور فى ميم الجمع حكم الوصل فكيف علم الوقف؟ قلت: إن من جاء عنهم إسكانها فى الوصل وهو الأصل فالأولى وجود السكون فى الفرع وهو الوقف؛ وهو حسن؛ لأن السكون أصله . وأما الذين قرءوا بالضم والصلة وصلأ فعند الوقف تحذف الصلة لعدم رسمها فى المصحف كصلة هاء الضمير فى نحو: إنه، فتبقى الحركة فى كل من الميم وهاء الضمير والوقف يطلب سكون الحركة .

وأما علامة ميم الجمع اثنان الأول: أن تكون الميم والحرف الذى قبلها ليستا من أصول الكلمة، الثانى: أن يكون الحرف الذى قبلها أحد أحرف ثلاثة: هاء الضمير أو كافه أو التاء نحو: « عليهم، عليكم، كنتم» قال شيخنا « الميهى »:

وميم جمع بعد هاء كاف

والتاء فقط خذه بفهم صافى

(ص) وَمِنْ دُونَ وَصَلٍ ضُمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلِّ وَبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَاءِ
مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَاءِ أَوْ الْيَاءِ سَاكِنًا وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلًا
كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْ

(ش) لما فرغ من الكلام على ميم الجمع الواقعة قبل الحركة، شرع فيما وقعت

قبل الساكن، فعلى وفق ما وقع قبلها أنواع ثلاثة: قبلها كاف نحو: «عليكم الصيام»، أو تاء، «أنتم الأعلون»، أو هاء نحو: «عليهم الذلة» فأمر أن يقرأ بضم الميم وحذف صلتها في جميع الأنواع وصلًا لجميع القراء، وخص النوع الأخير بالحكم فاخبر أن يقرأ بكسر الميم التي بعد الهاء إذا كان قبل الهاء كسر أو ياء ساكنة، لفتى العلاء، وهو أبو عمرو وصلًا، وأخبر أن يقرأ بضم كسر الهاء للمشار إليهما بشين «شملا»، وهما: حمزة والكسائي عند وجود أحد الشرطين قبل الهاء؛ وقد مثل لكل شرط بمثال فقال: «بهم الأسباب»، «عليهم القتال» ونحوهما «فى قلوبهم العجل»، «إليهم اثنين» فتعين للباقيين القراءة بكسر الهاء، وكل ذلك فى حالة الوصل ولما قيد ذلك بالوصل، بين حالة الوقف فأمر أن يقرأ بكسر الهاء إذا وقف على الكلمة التى فيها الهاء، لجميع القراء إلا ما سبق من ضم الهاء وصلًا ووقفًا لحمزة فى الكلمات الثلاث فقط وهى: (عليهم، إليهم، لديهم)؛ لأن هذه قاعدة عامة أما هذه فخاصة بحالة الوقف. والخلاصة أن أبا عمرو كسر الهاء، والميم، وأما حمزة والكسائي فضمّاهما، وأما الباقون فكسروا الهاء وضموا الميم إلا ما تقدم لحمزة.

* تنبيه: «لفظ آمين» ليست من القرآن وقد أتى بها فى ختام الفاتحة استحباباً لتأكيد الدعاء.

(ج) من ضم الميم فللتنبيه على أن أصل حركتها الضم، وأما صلتها فهى للدلالة على واو الجماعة؛ والتأكيد معنى الميم. وتحذف هذه الصلة إذا لقيت ساكنًا؛ لأنها ساكنة، ومن كسرها فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، وأما من سکنها فللتخفيف؛ لكثرة دورانها، وقيل: إن تسكينها لغةً فصيحة وفاشية، وأما من ضم

الهاء فعلى الأصل لحركتها أو لاتباع ضم الميم، ومن كسرهما فلِمَا سبقها من كسر أو ياء ساكنة.

● تنبيهات: منها حكم اجتماع الساكنين فقد اتفق علماء اللغة على أن اجتماعهما جائز واختلفوا فى حده أى: تعريفه على أن فيه قولين مما فهم من «غيث النفع» للسفاقسى عند توضيحه لإدغام «شهر رمضان» للسوسى.

فالقول الأول: أن يكون الساكنُ الأولُ حرفَ مدولين.

والثانى: ساكنًا صحيحًا لازمًا مدغمًا أو غير مدغم، أو ساكنًا صحيحًا عارضًا مدغمًا أو غير مدغم.

فأما الأول: الذى هو حرف مدولين فقد تفرع عليه فى الثانى ما يأتى: فإما أن يكون ساكنًا صحيحًا لازمًا مدغمًا وغير مدغم، فالمدغم من كلمة نحو: «دابة» ويلحق به نحو: «ولا تعاونوا»، «عنه تلهى» عند البزى، ومن كلمتين: «قالوا اتخذ» فقد اجتمعا خطأ وحذف الأول لفظًا ووصلًا للساكنين.

وأما الثانى: الساكن الصحيح اللازم غير المدغم من كلمة نحو «آلثن» موضعا يونس، ويلحق به نحو «آذرتهم» فى وجه من له ابدال الهمز حرف مد، ومن كلمتين: «وقالا الحمد لله»، «قالوا آلثن».

فقد اجتمعا خطأ وحذف الأول وصلًا. وأما الثانى الساكن الصحيح العارض المدغم نحو: «فيه هدى» للسوسى، «الذين»، «هاتين» عند من شدد النون أما «اللذان»، «هذان»، «فذانك» عند من مدها فمن النوع الأول وهو المد اللازم المثقل، وأما الساكن الصحيح العارض غير المدغم إذا وقف على نحو «نستعين» وأما الحد الثانى وهو القول الثانى: أن يكون الساكن الأول ساكنًا صحيحًا، ويتفرع عليه فى الثانى فإما أن يكون ساكنًا صحيحًا مدغمًا نحو: «نعمًا»، «لا تعدوا» عند من سكن العين فيهما وشدد الحرف الذى بعدها ومنه «هل تربصون» ونحوه للبزى وإن كان من كلمتين فلا يظهر فيه اجتماع الساكنين إلا وصلت الكلمتان، ويأتى من كلمتين نحو: «أم اتخذوا، بل أدراك».

وإما أن يكون الثاني ساكناً صحيحاً غير المدغم من كلمة، ويقع هذا الساكن الثاني في اسم مبدوء بال نحو: «الأرض، الروح» من قوله: «لمن الأرض»، «قل الروح»، أو اسم من الأسماء السماعية نحو: ابنت، اثنين، أول فعل نحو: اضرب استغفروا، أو الأسماء القياسية نحو: «استكباراً» فكل هذا في حاجة إلى اجتلاب همزة وصل عند البدء بأي كلمة منها فيجتمع ساكنان أول الكلمة وهمزة الوصل التي أتى بها ليتوصل إلى النطق بالساكن بعدها وهي ساكنة فتتحرك لاجتماع الساكنين.

الساكن الأول	الساكن الثاني	موقعه	المثال	الحكم وما ترتب عليه
١ - حرف مد	صحيح مدغم	من كلمة	دابة	جواز اجتماعهما ويمد مدأ طويلاً للكل للزومه
٢ - حرف مد	صحيح مدغم	من كلمة	قالوا آتخذ	اجتماعهما خطأ وحذف الأول لفظاً ووصلاً للكل
٣ - حرف مد	صحيح غير مدغم	من كلمة	عائنان بيونس	جواز اجتماعهما ويمد مدأ مشبهاً للزومه للكل
٤ - حرف مد	صحيح غير مدغم	من كلمتين	وقالا الحمد	جواز اجتماعهما خطأ وحذف الأول لفظاً ووصلاً
٥ - حرف مد	صحيح عارض مدغم	من كلمتين	فيه هدى	جواز اجتماعهما للسوس وجواز قصره وتوسطه ومدّه وصلًا
٦ - حرف مد	صحيح عارض غير مدغم	من كلمة	نستعين	جواز اجتماعهما للكل وجواز قصره وتوسطه ومدّه وقفًا
٧ - ساكن صحيح	صحيح مدغم	من كلمة	نعما	جواز اجتماعهما عند من سكن العين
٨ - ساكن صحيح	صحيح غير مدغم	من كلمتين	بل ادراك	جواز اجتماعهما خطأ ويتحرك الأول وصلًا للساكنين
٩ - ساكن صحيح	صحيح غير مدغم	من كلمة وكلمتين	اضرب أن اضرب	جواز اجتماعهما تقديراً ويتحرك الأول لفظاً بدأ في المثال الأول. ويتحرك الأول في المثال الثاني وصلًا
١٠ - ساكن صحيح	صحيح عارض مدغم	من كلمتين	شهر رمضان	جواز اجتماعهما للمدغم وهو السوسي
١١ - ساكن صحيح	صحيح عارض مدغم	من كلمة	والفجر والعصر	جواز اجتماعهما إذا وقف على نحو: الفجر، عشر، والشمس، والعصر

ومن الأدلة على أن أصلها ساكنة: أنها تحرك وفق مطلوب ما دخلت عليه؛ فإن كانت من آل فتحت وإن ضم ثالث الفعل ضمّاً لازماً ضمت، وتكسر فيما عدا ذلك فو كانت حركتها أصلية لما تأثرت بما دخلت عليه، ويقع هذا النوع من كلمتين إذا وصلت هذه الكلمات بكلمة قبلها آخرها ساكن نحو: «لمن الأرض، وقطعناهم اثنتي، أن اضرب، وأن استغفرو، نفوراً استكباراً، خيراً اهبطوا» فيجب تحرك الساكن الأول ولا حاجة لجلب همزة الوصل للاستغناء عنها بالكلمة التي مكانها، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر ولا يحدد عنها إلا بسبب، نحو التحرك بالضم في ميم الجمع أو واو الجماعة للمساعدة على تقريب معناهما ومناسبتها للواو، ولأصالتها للميم، وكانت فتحة في بعض الكلمات كمن الجارة ومع الظرفية نحو «فمن الله»، «مع الصابرين» وذلك لأسباب يفتح الله بابها ويعلمها لمن يشاء - جعلنا الله ممن رزقه الله بتعليم من عنده، ومن أهله الخواص آمين - ويكسر الأول أيضاً لو كان شبيهها بالصحيح نحو: «طرفي النهار، وأن لو استقاموا» ومن ذلك: «يومئذ حينئذ» لأن الذال من إذ لما دخل عليها التنوين وهو ساكن فحركت الذال بالكسر على الأصل في حركة التقاء الساكنين، وإذا كان ثالث الفعل من الكلمة الثانية مضموماً ضمّاً لازماً نحو: «أن أعبدو، أن اغدو» كان في حركته خلاف بين القراء في كسرها أو ضمها يذكر في محله، وأما الثاني إذا كان ساكنه عارضاً مدغماً فنحو: «شهر رمضان» وأما العارض غير المدغم فنحو إذا وقف على «والفجر، والشمس».

وقد علم من الجدول السالف حكم ما تقدم ذكره من جواز اجتماع الساكنين ومعرفة حده على القولين، وما تفرغ عن كل منها. وقد ذكرت كل نوع ومثاله إلا مثال واو الجماعة وميم الجمع التي تكون محرركة عند من قرأ بتحريكها بالضم والصلة، فمثال كل منها نحو: «ولا تنسوا الفضل، عليكم الصيام».

* تنبيه: اعلم كما جاز اجتماع الساكنين بين كلمتين وفي كلمة يجوز اجتماعهما في الحرف؛ وذلك في بعض الحروف الهجائية المتقطعة الواقعة في أوائل السور التي يجمعها قول بعضهم: نقص عسلكم فمن أدغم نحو اللام: من «الم» والسين: من «طسم»، فمن النوع الأول نحو «دآبة»، أما ما لم يدغم فهو من النوع الثالث: «آلتن» بيونس، كما يعلم من علم التجويد مفصلاً.

اصطلاحات

اعلم أن هذا النظم قد اشتمل على قواعد (اصطلاحات) تيسر ما أراده الناظم فى هذا العلم؛ لأن بالنظم كثيراً من القواعد التى لا يتذوقها إلا صاحب الذوق والفهم الدقيق ولا يحصل عليها إلا من رزق من الله التوفيق فأخلص لطريق العلم قلبه الرقيق، وإنى أحمد الله وأشكره على فضله فقد أحسن إلى فوفقنى على قدر فهمى وسعتى فى هذا العلم الدقيق، وأفهمنى بعض هذه الاصطلاحات .

فأقول بتبعمى هذا النظم قد استنبطت بعض القواعد (الاصطلاحات) زيادة على ما سبق فى الخطبة من الاصطلاحات فالأول منها: إن الحكم عام إذا ذكر فى الأصول؛ ما لم يقيد بما يخصه . والتخصيص نوعان: تخصيص حكم براوى أو قارىء أو أكثر نحو: «ويبدل للسوسى كل مسكن من الهمز»، «وحرك لورش كل ساكن آخر»، ونحو: «وحمزة عند الوقف سهل همزه»، «وحمزة منهم والكسائى بعده»، الثانى: قصر الحكم العام على كلمة أو أكثر نحو: «وخلفهم فى الناس»، «ضعافاً» وقوله: «وفى الكافرون عابدون وعابد»، «واضجاع أنصارى تميم» إلخ . أو موضع من نوع نحو: «فرحزح عن النار الذى حاه مدغم»، وأما إن ذكر الحكم فى الفرش فخاص إن لم يقرن بقرينة عموم أو معية؛ فأما قرينة العموم لفظية وغيرها، فاللفظية: ما دل على عموم كلفظ كل وجميع، وما أدى معنى أحدهما نحو: «حيث أتى» و«مستقبلاً» نحو قوله: «وفى الكل فافتح يا مبينة»، «وعدنا جميعاً»، «وحيث أتى خطوات»، «ويحسب كسر السين مستقبلاً» .

وأما غير اللفظية فكثير منها: النسبية وهى على أنواع، الأول: اشتراك كلمات متنوعة فى سور آخر متعددة فى حكم؛ مع كلمة فى سورتها مثل: «قيل»، دل على عموم الألفاظ والمواضع نحو قوله: «وقيل وغيض ثم جىء» إلخ . ومنه قوله: «وها هو بعد الواو والفا» إلخ . النوع الثانى: اتحاد النطق يدل على عموم مواضع اللفظ نحو: «ورءوف قصر» وقوله: «ولا ألف فى ها أنتم» أما إذا اختلف اتحاد النطق فلا عموم، كما اختص الحكم بموضع: «يكذبون» فى البقرة فى قوله: «وخفف كوف يكذبون» فخص بها الحكم ولم يعم ما فى التوبة والانشقاق، ولهذا اتفقوا على تخفيف الأول وتشديد الثانى .

ومنها: ما اختص بالحكم دون غيره ثم إذا تعدد موضع الخلاف فى اتحاد اللفظ وأراد واحداً، فقد عين المراد بذكره بين ما قبله وما بعده؛ وذلك إذا لم يتمكن من تقييدهم عدداً نحو: «ولا يعلمون قل لشعبة فى الثانى» .

ومنها: إذا دار الخلاف فى كلمة بين قراءتين فقد يذكر فى ترجمة قراءة المذكورين نحو: «ولا تقتلوهم بعده يقتلوكم، فإن قتلوكم قصرها شاع وانجلا»، وأهمل ذكر قراءة المسكوت عنهم مطلقاً؛ حملاً على ما وضع للقراءتين لفظاً فى ترجمة أخرى نحو: «وفى يقتلون الثان قال يقاتلون حمزة»، ومنه ما حمل المجمل على المفصل، فى قوله: «وأنجيتكم واعدتكم ما رزقتكم شفا»، فقد حمل المجمل على المفصل السالف فى قوله: «وقل خلقت خلقنا شاع» .

* تنبيه: قد أشار بقوله: «شاع» فى البيتين إشارة إلى أن حمل المجمل على المفصل أمر شائع وواضح؛ لشهرته عند العلماء .

ومنها: أنه إذا دار الخلاف فى موضع به قراءتان إحداهما لها نظير مشهور متفق عليه، والأخرى لا نظير لها ألزم المصنف نفسه التلفظ بما لا نظير له؛ نحو قوله: «وفى الصعقة اقصر مسكن العين» وأهمل قراءة الباقيين حملاً لها نطقاً على النظر المتفق عليه نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْكُمْ الصَّاعِقَةُ ﴾ ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ ﴾ .

ومنها: ترجمة التخفيف وضده، واعلم أن الحرف الذى دار فيه الخلاف بين التخفيف وضده ثقيلاً أو تشديداً إما أن يكون ثانى الكلمة أو ثالثها فأكثر، فإن كان ثالثاً فإن خفف لزم سكون ما قبله وإن شدد فتح ما قبل نحو: «منزل من»، ثم ننجى « ويبقى على حركته، فإن تطرف يسكن نحو: إن ولكن، وإن زاد على الثالث فله حالات:

الأولى: بقاء الحرف على حركته تخفيفاً وتشديداً إذا كان قبله حرف مد نحو «أتحاجونى، فبم تبشرون، تشاقون فيهم» .

الثانية: إذا تغير ضبط بعض حركة ما قبله لزم سكون نحو قوله: «يضركم بكسر الضاد مع جزم رائه» .

الثالثة: إذا تغير بعض الحروف الذى قبله وضبط البعض تتوالى الحركات مع التشديد ولا تتولى مع التخفيف، نحو: «يتفطرن» ويبقى الحرف على حركته، وكذا إذا كان فى الحروف التى قبله نقص أو زيادة نحو قوله: «مع القصر شدد ياء قاسية» وكذا نحو: «يضاعف»، «تصاعر»، «وزاكية».

الرابعة: عند عدم وجود شرط من الشروط المذكورة فهو كالحرف الثالث، ويزاد سكونه عند الوقف إذا الحرف تطرف نحو: «فلا تسألن».

أما إذا كان ثانياً فإن كان صحيحاً أصلياً بقيت حركته تخفيفاً وتشديداً، نحو «سكرت، كفلها، عقدتم»، وكذا إذا كان الثانى صحيحاً عدداً بعده ساكن مد أو غير نحو: «تطوع، تشقق، تظاهرا»، ويلحق بذلك نحو: «ربما، وأنا اخترتك، لما» وقوله «لتخذت عليه»، وأما إذا كان معتلاً سكن مع التخفيف نحو: «ميت، والميت، ضيقاً»، أو كان صحيحاً بعده حركة نحو: «ولا يتبعوكم خف مع فتح بائه، ويتبعهم فى الظلة» وقوله: «فاتبع خفف فى الثلاثة».

ومنها: أن الضدين إذا لم يصرح المصنف بهما فيلزم نفسه ذكر أحدهما تارة والآخر تارة - كما وقع فى باب ياءات الإضافة - وذكر الفتح تارة والإسكان تارة فقال: «وثنتان مع خمسين مع كسر همزة بفتح»، «وأمى وأجرى سكوناً»، وكذا باب الإمالة والراءات ونحو ذلك.

* * *

(باب: الإدغام الكبير)

تعريفه لغة: إدخال الشيء فى الشيء، واصطلاحاً: التقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان عنه ارتفاعاً واحدة، أو النطق بالحرفين حرفاً واحداً كالثانى مشدداً.

فائدته: التخفيف، أى: سهولة النطق وخفته. أسبابه: التماثل والتجانس والتقارب، شرطه: اثنان:

الأول: التقاء المدغم والمدغم فيه خطأ.

الثاني: أن يكون المدغم فيه بعده حرف أو أكثر رداً كان الإدغام في كلمة واحدة؛ ليعم نحو: خلقكم، ويخرج نحو: نرزقك وخلقك.

وأقسامه: كبير وصغير، فالصغير سيأتي تفصيله، وأما الكبير فنحن بصدده، فإن قيل لم سمى كبيراً؟.

قيل: إما لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، أو لشموله الأنواع الثلاثة، أو لكثرة وقوعه. إذ الحركة أكثر وقوعاً من السكون في القرآن^(١).

(ص) وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا
(ش) أمر الناظم بأخذ الإدغام الكبير عن أبي عمرو البصرى، وقد نُقل عن جماعة كالحسن وابن محيصن والأعمش إلا أن أبا عمرو كان مداراً أمر الإدغام عليه؛ فهو الذى احتفل به واهتم بشأن ونقله وضبط حروفه واحتج له، فاشتهر عنه، وإليه أسند. لذا قال: وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو.

* تشبيهه: يفهم من النظم أن الإدغام عام لأبى عمرو من الروايتين إلا أن العمل والذى يؤخذ به أن الإظهار للدورى والإدغام للسوسى؛ للدلالة الآتية:

الأول: قول الإمام السخاوى تلميذ الإمام الشاطبى فى شرحه للشاطبية: وكان أبو القاسم الشاطبى يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسى؛ لأنه كذا قرأ انتهى.

الثانى: قياسى، إن الناظم قد خص السوسى بإبدال الهمز الساكن من الهمزة المفرد، وفائدة كل من الإدغام والإبدال التخفيف.

الثالث: قول صاحب «إتحاف البرية» «والإدغام بالسوسى خص».

(ص) فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلًا
(ش) بدأ الناظم فيما يقع فيه الإدغام فتبين أن له موقعين، كلمة وكلمتين؛ فأخبر أن المثلين إذا وقعا فى كلمة فالمنقول عن أبى عمرو من رواية السوسى إدغام الكاف فى

(١) أو لكثرة العمل فيه على ما سيأتى فى آخر هذا الباب.

الكاف في كلمتين فقط، هما: «فإذا قضيتن مناسككم»، «وما سلككم في سقر» أما باقى الباب مع اجتماع مثلين فى كلمة، نحو: «بأعيننا، جباههم، بشركم» فإنه وإن روى عن أبى عمرو إدغامه، ولكنه متروك لا يعولُ عليه، فليس فيه إلا الإظهار من روايتى أبى عمرو.

(ص) وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا فَلأَبْدَ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلَى كَيْعَلُمْ مَا فِيهِ هُدًى وَطَبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأَمْرَ تَمَثُّلاً

(ش) ذكر الموقع الثانى وهو: التقاء المثلين فى كلمتين، المتحركين سكن ما قبل أو تحرك فأخبر: أنه لافرار من إدغام الأول عند استيفاء الشرط من التقائهما خطأ وانتفاء الموانع الآتى ذكرها. وقد مثل بأربعة تحت أنواع ثلاثة عليها مدار الباب.

الأول: أن يكون قبل الحرف المدغم حركة؛ نحو: يعلم ما، طبع على.

الثانى: أن يكون قبله حرف مدولين نحو: فيه هدى.

الثالث: أن يكون قبله حرف ساكن صحيح نحو: العفو وأمر.

(ص) إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ الْمُكْتَسَى تَنْوِينُهُ أَوْ مُثَقَّلًا كَكُنْتَ تُرَابًا أَنْتَ تُكْرَهُ وَأَسْعُ عَلِيمٌ وَأَيْعُضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثَلًّا

(ش) ثم ذكر الموانع وتسمى: المبطلات وهى قسمان: عامة، وخاصة، أخبر عن العامة وهى أربعة.

الأول: إذا كان الحرف المدغم تاء مخبر، أى: تاء المتكلم نحو: «كنت ترابا».

الثانى: إذا كان تاء مخاطب نحو: «أفانت تكره».

الثالث: إذا كان مكتسباً بالتنوين نحو: «واسع عليم» وأشار بذلك إلى أن

التنوين كالحلية والزينة.

الرابع: إذا كان مثقلاً، وهو المشدد نحو: «فتمَّ مِيقَاتُ»، «وخرَّ رَاكِعًا» وخرج

من هذا: «أنا نذير»، «أنا لكم» ونحوهما؛ لتخلف شرط التقاء الخط، فمتى وجد أحد الأربعة تَعَيَّنَ الإظهار.

(ص) وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ إِذِ النَّونُ تُخْفَى قَبْلَهَا لِتَجَمُّلاً

(ش) ثم ذكر المانع والمبطل الخاص وهو: الإخفاء، فأخبر بأن رواية الإدغام عن السوسى قد أظهروا كاف « يحزنك » ولم يدغموها فى كاف « كفره » فى : لقمان، ثم ذكر علة الإظهار فأخبر بأن النون أخفيت عند الكاف، ويصاحب الإخفاء غنة ومخرجها الخيشوم؛ فيصعب التشديد بعدها، فامتنع إدغامها، أو يقال: إن النون لما أخفيت والإخفاء قريب من الإدغام؛ لأن كليهما تصحبه الغنة فصارت كاف كأنها مدغمة وصارت كالحرف المشدد، ومعلوم أن المشدد من الموانع؛ لذلك امتنع إدغامها ووجب إظهارها، وسمى مانعاً خاصاً لاختصاصه بموضع واحد وكلمة واحدة.

(ص) وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلاً
كَيْبَتِغٍ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمِ طَيْبِ الْخَلَا

(ش) لما فرغ من ذكر ما وجب إدغامه وما امتنع، شرع فيما اختلف فيه وهو نوعان:

الأول: ما تساوى فيه الإظهار والإدغام عن السوسى .

والثانى: ما رجع أحدهما على الآخر فأخبر عن الأول وهو: ما تساوى فيه الطرفان وهو فى كلمات ثلاث: « ومن يبتغ غير » فالأصل فيها يبتغى بالياء فلما دخل عليها الجازم حذَقَهَا . الثانية: « وإن يك كاذباً » فالأصل فيها يكون، فلما دخل عليها الجازم جزمت النون بالسكون فالتقى ساكنان « الواو والنون » فحذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت النون تخفيفاً، فهذه الكلمة حذفت منها حرفان . الثالثة: « يخل لكم » والأصل: يخلو لكم، فلما وقعت فى جواب الأمر حذفت الواو، فبعض الرواة عن السوسى روى الإظهار نظراً للأصل، وبعضهم روى الإدغام نظراً للفظ، فهذه المواضع سميت معللة؛ للأمر الذى اقتضى الحذف من كل . والعالم هو: السوسى طيب الخلا أى: حسن الحديث غزير فى علمه .

(ص) وَيَا قَوْمِ مَالِي ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلَا خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَا شَكَّ أُرْسِلًا

(ش) أخبر أنه لا خلاف عن السوسى: فى إدغام الميم من « ويا قوم مالى أدعوكم إلى، ويا قوم من ينصرنى » وقوله أرسلا أى: أطلقاً؛ على الإدغام بلا شك فى ذلك وفائدة

ذكرهما؛ رفع من توهم من يعتقد أنهما من قبيل بيتغى، وليسا منه؛ لأن «قوم» لم يحذف منه شيء، فأصوله باقية فلا يسمى معتلاً وإنما الياء المحذوفة ياء الإضافة وهي: كلمة مستقلة، واللغة الفصيحة حذفتها.

فائدة: «قال الإمام أبو شامة: إن الناظم أورد هذا البيت في صورة الاحتجاج على ترجيح الإدغام في المعتل؛ لأنهم قد أجمعوا على هذا فيرجح ذلك».

(ص) وَإِظْهَارُ قَوْمٍ آلَ لَوْطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مِنْ تَنْبَلًا بِإِدْغَامِ لِكَ كَيْدًا وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لِأَعْتَلًا (ش) النوع الثاني: الذي اختلف فيه مع ترجيح أحد الطرفين، فأخبر أن جماعة ممن رووا الإدغام عن السوسى قد أظهروا لام آل لوط في الحجر، والنمل، والقمر؛ محتجين بقلة حروف كلمة آل فرد ذلك الإظهار بإبطال حجة القائلين به من رسخت قدمه فيه وارتقت فيه منزلته كالدانى وغيره، بأن المدغمين قد أجمعوا على إدغام «لك كيداً» وهو أقل حروفاً من آل؛ لأنه على حرفين باعتبار الاتصال، وعلى حرف باعتبار الانفصال، ومع هذا فقد اتفق على إدغامه، فلو كانت قلة الحروف مانعة لا تمتنع في هذا بطريق الأولى.

ثانياً: لإبطال حجة القائلين بالإظهار في آل، قد انعقد الإجماع على إدغام «قال لهم» ولا فرق بين آل وقال؛ لمائلتهما في الوزن.

ثم قال: ولو حج مظهر إلخ؛ أى: لو احتج من أظهر آل لوط بأن ثانى حروفه قد أعل مرة بعد مرة، والإدغام: تغيير آخر فلم يدغم حذراً من أن يجتمع في كلمة تغييرات لغلب بالحجة. لكن ينتقض بدليلين الأول: قياسى وهو: إدغام «وإن يك كاذباً» مع توارد التغييرات عليه بحذف حرفين منه وحركه، الثانى: نقلى وهو: قول الدانى أبى عمرو قال فى غير التيسير «لا أعلم الإظهار فيه من طريق اليزيدى» وهذا معنى: إذا صح - أى لعدم صحته نقلاً وقياساً - ومعنى: اعتلا أى: ارتفع وغلب لكنه لم يصح نقلاً وقياساً كما ذكر.

(ص) فَيُأْبَدَلُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَارٍ أَبْدَلَا

(ش) هذا بيان لما طرأ على آل من تغيير، فأخبر الناظم بمذهبين:

الأول: أن أصل تلك الهمزة المبدلة ألفها هاء، على أن الأصل فيها أهل، فأبدلت الهاء همزة ثم خففت الهمزة كما في آدم، وضعف هذا القول؛ لأن عادة العرب أن تبدل الحرف الأخف من الأثقل وها هنا بالعكس مع أنهم لو أبدلو الهاء ألفاً لقل التغيير.

الثاني: أن بعض الناس كأبي الحسن بن شنبوذ يقول: «إن ألف آل مبدل من الواو» فأصله أول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلت ألفا كما في: قال، فيكون مشتقاً من آل يؤول؛ لأن آل الرجل يرجعون إليه. واعلم بأن الشاطبي لم يذكر هذا تقويةً لحجة الإظهار، وإنما مراده في ذكر هذا بياناً لاختلاف العلماء في هذه الكلمة، وأن مذهبه فيها الإدغام. وقال الداني في التيسير: وبه قرأت. انتهى والإظهار: حكاية مذهب الغير.

(ص) وَوَأُوهُوَ الْمَضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ فَأُدْغِمُ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبَا مَدَّ عَلَّاءَ وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوا وَتَحَوُّهُ وَلَا فَرَقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمُدَّعَوْلَا

(ش) اختلف أهل الأداء، عن السوسى بين الإظهار والإدغام فى «واو هو» المضموم هاء فى مثلها، نحو: «لا يعلمها إلا هو ويعلم»، «كانه هو وأوتينا العلم» فذهب الجمهور إلى الإدغام طرداً للباب؛ لتحقق الحرفين المتماثلين، ولذلك أمر الناظم بالإدغام.

وذهب البعض: إلى إظهارها؛ معللين الإظهار بان الإدغام يترتب عليه محذور: وهو إدغام حرف المد، ذلك أنه إذا أريد إدغام الواو فلا بد من إسكانها، فإذا سكنت وقبلها ضمة تصير حرف مد وحرف المد لا يدغم بالإجماع؛ لأن إدغامه يفضى إلى حذفه مثل: «قالوا وهم، آمنوا وكانوا» ونحو: «فى يوم، الذى يوسوس»، وحرف المد لا يحذف. ثم نقض الناظم علة المظهرين وبين فسادهما بأن هؤلاء المظهرين قد أدغموا الياء فى مثلها، نحو: «يأتى يوم، نودى يا موسى» ولا شك أنه يترتب على إدغام: «يأتى يوم» ونحوه من المحذور ما يترتب على إدغام هو المضموم الهاء. فالعلة الموجبة للإظهار فى واو هو متحققة فى ياء يأتى، إذ المد المقدر فى الواو موجود فى الياء فلا

فارق بينهما، فإدغام أحد المتساويين وإظهار الثاني تحكم لا مبرر له، على أن هناك فرقاً بين حرف المد في هو المضموم الهاء، وحرف المد في نحو «آمنوا وكانوا» فإن الأول: تقديري ملاحظ في الذهن فقط لا ثبوت له في الخارج، والثاني: محقق في الخارج، فقياس الأول على الثاني خطأ.

إذ لا يلزم من منع الإدغام في المد المحقق منعه في المد المقدر، واعلم بأن رواية الناظم فيها الإدغام ولهذا قال: فادغم، وقال الداني في «التيسير»: وبه قرأت ولكن المصنف حكى مذهب الغير؛ ليبين فساد تعليقه، وقوله: «وواو هو» احتراز من الواو الواقعة في غير لفظ هو نحو: «العفو وأمر» وقوله: «المضموم هاء» احتراز به عن ساكنها وهو في ثلاثة مواضع: «وهو وليهم» بالأنعام. «فهو وليهم» بالنحل، «وهو واقع» بهم بالشورى.

(ص) وَقَبْلَ يَسْنَنِ الْيَاءِ فِي اللَّأْيِ عَارِضٌ سَكُونًا أَوْ أَصْلًا فَهَوَّ يُظْهِرُ مُسَهَّلًا (ش) اعلم أن كلمة اللآئي في مواضعها المعلومة الأربعة، الأصل فيها بياء ساكنة بعد الهمزة كقراءة ابن عامر وغيره، ويجوز حذف الياء لتطرفها إثر كسرة، كقراءة قالون وغيره. ومع حذف الياء يجوز تحقيق الهمزة وتسهيله ويجوز إبدالها ياء ساكنة على غير قياس، لثقلها فيجتمع ساكنان أولهما حرف مد فيلزم مدّها مدّاً مشبّعاً وقفاً ووصلًا؛ فإن وصلها بلفظ: يئسن التقى مثلان صغير فالإدغام لسكون أولهما، وإليه ذهب جماعة من أهل الأداء؛ طرداً لقاعدة الإدغام الصغير وحسن الاعتداد بالعارض.

ووجه آخر: قال أبو عمرو بن العلاء: إنها لغة قريش، فعلى هذا يكون سكون الياء أصلياً فيلزم الإدغام بلا نظر؛ وإنما لم تدغم في قراءة ابن عامر؛ لأنها حرف مد، وذهب جماعة منهم الداني والشاطبي والصفراوي إلى الإظهار؛ محتجين بما لحقه من الإعلال من همزته ياء وإسكان حركتها فلا يعمل ثالثاً بالإدغام ولم يذكر الشاطبي غير فقال: «وقبل يئسن إلخ أخبر الشاطبي عن اختياره للإظهار لوجود علتين إحداهما: كون سكون الياء عارضاً؛ لحلولة مكان الحركة. الثانية: إن الياء في ذاتها عارضة؛ لأن أصلها همزة كما تقدم فلا تعمل بالإدغام ثالثاً، فجنح إلى الإظهار؛ لسهولته ويسرته، ولا يمنع ذلك من جواز الإدغام فيه؛ لأنه مروى عن أئمة من أهل الأداء، وكل من

الوجهين صحيح مقروء به إلا من أخذ بطريق التيسير ونظمه فيقرأ بالإظهار فقط مع اعتقاد صحة الإدغام، ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بها وذلك ليس خاصاً بالسوسى لكنه لكل من كانت قراءته بتسكين الياء، وهما: البزى وأبو عمرو لذا قال صاحب «إتحاف البرية»: وأظهرن مع السكت أو ادغم لياء اللاء تأصلاً لأحمد والبصرى. فإن قيل: إن محل هذه الكلمة الصغير لسكون أول المثلين، أجيّب بأن: وجه ذكرها هنا قلبها عن متحرك.

● تنبيهات: لا يتحقق الإظهار إلا بالسكت اليسير بين الياءين بدون تنفس؛ كسكت حمزة على الساكن قبل الهمز. الثانى: الوسيلة إلى الإدغام إذا التقى الحرفان على أى صفة من ثلاث: «تماثل، تجانس، تقارب» فإن تماثل الحرفان وسكن الأول نحو: اضرب بعصاك؛ ففيه عمل واحد هو: الإدغام، وإن تحرك الحرفان ففي حاجة إلى عمليّن: إسكان الأول ثم إدغامه، وإن تجانسا أو تقاربا وسكن أولهما ففي حاجة إلى عمليّن: قلب الأول مثل الثانى، ثم الإدغام، وإن تحرك الحرفان احتاج إلى أعمال ثلاثة: إسكان، وقلب، وإدغام؛ فالساكن أقل عملاً من المتحرك، ومن هذا سُمى إدغاماً صغيراً، وإدغام المتحرك بعد إسكانه إدغاماً كبيراً.

فائدة: إن الحروف التى مع الكبير لا تتلاقى من كلمتين لتوصف بالتماثل فى الخط وهى عشرة «الجيم والحاء المعجمة والذال والذال والزاي والشين المعجمة والصاد والضاد والطاء والظاء» وأما الألف فلا يتأتى إدغامها وأما الهمزة فمذهب السوسى معلوم.

* * *

باب: إدغام الحرفين المتقاربين فى كلمة وفى كلمتين

لما فرغ من الكلام على السبب الأول: وهو التماثل شرع فى بيان السببين الأخيرين وهما: التجانس، والتقارب.

فإن قيل: كيف ذكر المصنف التقارب وأهمل ذكر التجانس؟ قلت: من وجهين:
الأول: لكثرة وقوع الإدغام بين الحرفين المتقاربين.

الثاني: حيث جاز الإدغام بين المتقاربين فمن الأولى جوازه بين المتجانسين، ثم اعلم أن للإدغام: ركنين الحرف الأول وهو المدغم والحرف الثاني وهو المدغم فيه ونتيجته أو علامته: التشديد، ويشترط ألا يبقى للحرف الأول أثر من مخرج أو صفة إلا ما كان به صفة إطباق أو غنة فتبقى للدلالة على الحرف المطبق أو المغن، فمثال ما بقيت فيه صفة الإطباق: اتفاهم على بقائها في طاء: «بسطت، وأحطت، ما فرطتم» وما جاء لابن محيصن من بقاء صفة الإطباق في ظاء «أوعظت» ودل على هذا قول الإمام محمد المتولي في «الفوائد المعتبرة» في باب الإدغام الكبير: «وزد وعظت مع إطباق» وعلى هذا فيقاس عليه إدغام الضاد في الشين في قوله «لبعض شأنهم» لمن أدغمها بإبقاء صفة الإطباق في الضاد، لوجوه:

الأول: اتحاد الصفة وهي الإطباق في الخاص والعام.

الثاني: وجودها فيما وجب فيه الإدغام فيلزم بقاؤها فيما كان جائزاً.

الثالث: إجماع الأئمة على بقاء صفة الإطباق مع المتجانسين فمن باب أولى، بقاؤها مع المتقاربين.

الرابع: اتفاهم على بقاء هذه الصفة في كلمة واحدة، من: «فرطت» فالأولى بقاؤها مع كلمتين منفصلتين كنحو: «لبعض شأنهم».

الخامس: في بقائها دلالة على معنى الكلمة وحفاظاً على اللفظ؛ أي: المبنى وعدم اللبس وفي عدمها لبسٌ وضياحٌ للمعنى الأصلي، فعند زوالها يلتبس على السامع، هل المدغم ضاد فيكون من البعضية أو المدغم دال فيكون من البعدية؟ أي في زوال صفة إطباق الضاد لبس في المعنى والمبنى، أما بقاء صفة الغنة فمذكورة في التجويد.

(ص) وَإِنْ كَلِمَةٌ حَرَفَانِ فِيهَا تَقَارِبًا
وَهَذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَّحَرِّكٌ
كَيَرْزُقُكُمْ وَآتَقُكُمْ وَخَلَقُكُمْ
فَادْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلًا
مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تُخَلَّلًا
وَمِثَاقُكُمْ أَظْهَرَ وَنَزَّزُكُمْ أَنْجَلًا

(ش) لما فرغ من بيان أركان الإدغام وأثره شرع فى بيان محله فى المتقاربين والمتجانسين، ومحلّه اثنان: كلمة وكلمتان؛ فأخبر بأنه إذا التقى حرفان متقاربان خطأ فى كلمة فلا يدغم السوسى منه إلا القاف فى الكاف، باجتماع شرطين: أن يحرك ما قبل القاف، وبعد الكاف ميم؛ وقد مثل لما استوفى الشرطين فقال: «كيرزقكم، واثقكم، خلقكم» ومثل لما فقد أحد الشرطين بـ «مياثقكم، نرزقك» فقد الحركة قبل القاف فى الأول والميم فى الثانى، لذلك أمر بالإظهار فيهما مجتلى: (مكشوف)؛ لاشتهاره، مبين: ظاهر، انجلا: (انكشف) الحكم وظهر الضمير فى إدغامه للسوسى.

(ص) وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكَنْ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا (ش) لما كانت قاعدة إدغام القاف فى الكاف متوقفة على شرطيهما بين ما وصل فى صاحبة التحريم وهى «طلقكن»، فأخبر بأن إدغام طلقكن أحق وأولى، وإن فقد شرطاً، فذكر علة الأحقية فقال: وبالتأنيث والجمع أثقلا، أخبر أن أحقية الإدغام فى «طلقكن» استحققتها للتأنيث والجمع؛ وترتب على هذا بأن للفظ «أحق» معنيين:

الأول: أن إدغامه أولى من إدغام نحو: «يرزقكم وخلقكم»؛ لأن الإدغام أريد به تخفيف اللفظ فهو وإن فقد الميم لكن قام مقامها أثقل منها وهو النون، فلتحركها مع التشديد ودالاتها على التأنيث ثقل اللفظ عما فيه ميم ساكنة دالة على التذكير، فناسب الإدغام فيها وصار أحق من إدغام ما وجدت فيه الميم نحو: «خلقكم».

الثانى: إن إدغامه أحق وأولى من إظهاره؛ لأن اللفظ ثقيل بالتأنيث والجمع فلا يزداد ثقلاً بالإظهار حيث يتوالى أربع متحركات معه فناسب الإدغام للتخفيف، ولا يمنع ما ذكر من جواز الإظهار فيها فراراً من اجتماع شدات ثلاث متواليات مع الإدغام. والحاصل: أن السوسى له على المعنى الأول الإدغام فقط، وأما على المعنى الثانى فيجوز له الوجهان. واعلم بأن الإظهار من زيادات القصيد ولم يذكر فى التيسير غير الإدغام.

(ص) وَمَهُمَا يَكُونَا كَلِمَتَيْنِ فَمُدْغَمٌ أَوَائِلَ كَلِمِ الْبَيْتِ بَعْدَ عَلَى الْوَلَا شِفَا لَمْ تُضَقْ نَفْسًا بِهَا رَمٌ دَوَاضِنٍ ثَوَا كَانَ ذَاخَسْنِ سَاى مِنْهُ قَدْ جَلَا (ش) لما فرغ من حكم المتقاربين فى كلمة شرع فيما وقع بين كلمتين، بحيث يكون

أولهما آخر الكلمة الأولى، وثانيهما أول الكلمة الثانية. فأخبر أنه مهما أى (على أى حال) وجد الحرفان المتقاربان أو المتجانسان المتحركان، فلا يُدغمُ السوسى أولهما إلا بشرطين: أن يكون خالياً من الموانع الآتية، وأن يكون أحد الحروف الستة عشر الواقعة فى أوائل كلم البيت الذى أوله: شفا لم تضق إلخ؛ وهى: «الشين المعجمة واللام والتاء المثناة فوق والنون والباء الموحدة من أسفل والراء والذال المهملة والضاد المنقوطة والتاء المثناة والكاف، والذال المعجمة والحاء والسين المهملتان والميم والقاف والجيم».

(ص) إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَمَا لَيْسَ مَجْزُومًا وَلَا مُتَشَقَّلًا (ش) شروع فى بيان الموانع العامة وهى أربعة، فأخبر أن الأول منها: ألا يكون الحرف الأول منوناً نحو «نذير لكم، ظلمات ثلاث». الثانى: ألا يكون الأول تاء مخاطب، نحو: «كنت ناوياً، فلبثت سنين، خلقت طيناً، دخلت جنتك»، ولم يقع فى القرآن تاء مخبر أى متكلم عند مقارب لها أو مجانس فلها هذا أهمل ذكره. الثالث: ألا يكون الأول مجزوماً وهو «ولم يؤت سعة» وليس فى القرآن غيره. الرابع: ألا يكون الأول مثقلاً أى مشدداً نحو «أشد ذكراً، لا يضل ربي» فإذا وجد مانع مما ذكر امتنع الإدغام. أما المانع الخاص: فإنه يذكر بقييد أو تخصيص مع قاعدة الحرف المدغم. نحو: «تخصيص فزحزح عن النار الذى حاه مدغم». وأما التقييد ففى القواعد نحو «ولم تدغم مفتوحة بعد ساكن بحرف بغير التاء» والنون تدغم فيهما على أثر تحريك». فإن قيل: لم اختلف فى المجزوم من المثلين دون المتقاربين فقد تعين إظهاره؟ قلت: إن فى اجتماع المثلين ثقل من اجتماع المتجانسين واجتماع المتجانسين أثقل من اجتماع المتقاربين.

(ص) فزحزح عن النار الذى حاه مدغم وفي الكاف قاف وهو فى القاف أدخلاً خلق كل شئ لك قصوراً وأظهراً إذا سكن الحرف الذى قبل أقبلاً (ش) قد تبين من إطلاق إدغام الحروف الستة عشر أن يدغم كل حرف فيما يقاربه إذا أتى بعده مستوفياً للشروط، لكن لما كان إدغامها متوقفاً على الرواية والنص فذكر كل حرف وفق مجئ الرواية والنص.

وقد ذكرها على غير ترتيب البيت بل بما سمح له النظم، ومع هذا قد رعى ترتيب مخرجها غالباً، لذلك بدأ بالحاء فأخبر أنها تدغم فى العين، فى موضع واحد فقال: «فحزح عن النار الذى حاه مدغم» وما عداه فمظهر نحو: «وما ذبح على، المسيح عيسى»، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام القاف فى الكاف والعكس بأن تدغم الكاف فى القاف؛ ومثل لكلٍ بمثال فالقاف: «خلق كل شىء» والكاف: «لك قصوراً» وذلك بشرط تحرك ما قبلهما، أما إذا سكن ما قبل كل منهما تعين الإظهار فالقاف نحو: «وفوق كل»، والكاف: «وتركوك قائماً» ونحوه.

● تنبيه: اعلم أن إدغام القاف فى هذا الباب إدغام محض لا تبقى معه صفة استعلاء القاف بلا خلاف، وأما إدغام القاف فى الكاف فى «ألم نخلقكم» فبعض أهل الأداء قد أبقي صفة استعلاء القاف، ومنهم من حذفها وهذا هو المشهور.
(ج) الفرق: أن الفرق بينهما كبير وصغير والله أعلم.

(ص) وفى ذى المعارج تعرج الجيم مدغمٌ ومن قبل أخرج شطأه قد ثقلاً
(ش) أخبر أن الجيم تدغم فى حرفين: «التاء والشين» كل منها فى موضع، فالتاء فى قوله تعالى: «المعارج تعرج»، وأما الشين: «أخرج شطأه» فى الفتح وقوله: ومن قبل أى أن سورة الفتح قبل المعارج فى التنزيل.

(ص) وعند سبيلاً شين ذى العرش مدغمٌ وضاد لبعض شأنهم مدغماً تلاً
(ش) أخبر أن الشين تدغم فى السين فى موضع واحد هو: قوله تعالى «ذى العرش سبيلاً»، وأخبر أن الضاد تدغم فى الشين فى موضع واحد وهو قوله تعالى: «لبعض شأنهم» مع بقاء صفة الإطباق فى الضاد، وتقدم التفصيل فى هذا أول الباب.

(ص) وفى زوجت سين النفوس ومدغمٌ له الرأس شيباً باختلاف توصلاً
(ش) أخبر أن تدغم السين المهملة فى حرفين الزاى والشين المعجمة، فالزاى فى قوله تعالى: «وإذا النفوس زوجت» لا غير، والشين فى قوله تعالى: «الرأس شيباً» بخلف عن السوسى بين الإظهار والإدغام؛ فالإدغام عن المعدل عن ابن جرير عنه والإظهار عن المطوعى عنه وهذا معنى توصلاً وأجمع على الإظهار فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ لخفة الفتحة.

(ص) وللدال كلم تُربُ سهلٍ ذكاً شذاً ضفاً ثم زهدٌ صدقه ظاهراً جلاً
ولم تدغم مفتوحة بعد ساكنٍ بحرفٍ بغير التاء فاعلمه وأعملاً

(ش) أخبر بأن الدال تدغم في عشرة أحرف مجموعة بعدها في أوائل كلم البيت وهي: «التاء والسين والدال والشين والضاد والتاء والزاي والصاد والظاء والجيم» فالأمثلة نحو: «المساجد تلك، عدد سنين، القلائد ذلك، شهد شاهد، من بعد ضراء، يريد ثواب، تريد زينة، نفقد صواع، من بعد ظلمه، داود جالوت، الخلد جزء»، ثم أخبر أن هذه الدال يشترط في إدغامها في حرف من هذه الأحرف ألا تكون مفتوحة بعد ساكن؛ فإن فتحت بعد ساكن امتنع الإدغام، وتعين الإظهار نحو: «لداود سليمان»، «بعد ذلك زعيم» أي: لا بد من وجود طرفي الشرط، فإذا تخلف أحدهما بأن كانت الدال مفتوحة بعد كسر نحو «شهد شاهد» أو تحركت بأي حركة غير الفتحة وسكن ما قبلها أو تحرك نحو: «نفقد صواع، من بعد ظلمه» فعلى القاعدة العامة بالإدغام. ثم استثنى من هذا الشرط إذا وقع بعد الدال التاء، فإنها تدغم فيها، ولو كانت مفتوحة بعد ساكن ووقع ذلك في موضعين فقط «كاد يزيغ» في التوبة، «بعد توكيدها» في النحل وذلك لما بين الدال والتاء من قوة التجانس. قوله «فاعلمه واعملاً» فيه إشارة إلى ثمرة العلم والعمل ولما في هذا من شبه استثناء من استثناء.

(ص) وفي عشرها والطاء تدغم تاؤها وفي أحرف وجهان عنه تهلاً
فمَع حُمَلُوا التَّوراةُ ثم الزكاة قل وقل آت ذا ال ولتأت طائفة علاً
وفي جئت شيئاً أظهر وأخطابه ونقصانه والكسر الأذغام سهلاً

(ش) أخبر أن التاء تدغم في حروف الدال العشرة والطاء فيكون مجموع ما تدغم فيه فيه التاء أحد عشر حرفاً، يستثنى منها «التاء»؛ لأنها من قبيل المثليين؛ والعشرة من قبيل المتجانسين والمتقاربين. والأمثلة نحو: «الشوكة تكون، الصالحات سندخلهم، والذاريات ذروا. بأربعة شهداء، والعاديات ضبحا - ولا ثاني لها في القرآن، النبوة ثم اللجنة زمراً، والملائكة صفاء، والملائكة ظالمى، مائة جلدة، الملائكة طيبين».

ولم يشترط الناظم مع التاء ما اشترطه مع الدال ولم يذكر معها أى شرط؛ لأن

التاء لم تقع مفتوحةً بعد ساكن إلا وهى حرف خطاب، وقد علم أن الخطاب من الموانع العامة نحو: «قد أوتيت سؤلك» إلا مواضع وقعت مفتوحة بعد ألف، فهى على قسمين:

منها موضع واحد لا خلاف فى إدغامه وهو قوله تعالى: «وأقم الصلاة طرفى النهار» لاتفاق التاء والطاء فى المخرج فهو كاستثناء التاء مع الدال.

وأما القسم الثانى فقد نقل فيه الخلاف بين الإظهار والإدغام وهو فى أربعة ألفاظ:

الأول: «حَمَلُوا التَّوَارَةَ ثُمَّ» فى الجمعة.

الثانى: «الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ» بالبقرة.

الثالث: «آتِ ذَا الْقُرْبَى» فى الإسراء والروم، وهى المرادة من قوله: «آتِ ذَا آلِ» أى (ذا المصاحبة لآل).

الرابعة: «وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ» بالنساء. وموضع خامس لم يكن بعد ألف، قوله تعالى: «جئت شيئاً فريباً» ففيه الإظهار والإدغام. فلما كان الحرف الأول منه وهو المدغم حرف خطاب ذكر علة كل وجه فأخبر أن علة إظهاره للخطاب ونقصانه بحذف عينه، وعلة إدغامه الكسر فى التاء فلتقل الكسر خفف بالإدغام، فقوله: «والكسر» فيه إشارة أن مفتوح التاء لا خلاف فى إظهاره وهو موضع الكهف.

(ص) وَفِي خَمْسَةٍ وَهِيَ الْأَوَائِلُ تَأْوُهَا وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السَّيْنِ ذَالٌ تَدْخُلَا (ش) أخبر أن التاء المثلثة تدغم فى الخمسة الأوائل من حروف الدال التى هى أوائل كلمات: «ترب سهل ذكا شذا ضفا» التى هى: «التاء والسين والذال والشين والضاد». والأمثلة نحو: «حيث تؤمرون، وورث سليمان، والحرف ذلك، وليس غيره، حيث شئتم، حديث ضيف، وليس غيره»، ثم أخبر أن الذال المعجمة تدغم فى حرفين: «الصاد والسين»، فالسين فى قوله تعالى: «فاتخذ سبيله، واتخذ سبيله» موضعى الكهف، والصاد فى قوله «ما اتخذ صاحبة» فى الجن ولا ثانى له.

(ص) وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهِيَ فِي الرَّأِ وَأُظْهِرَا إِذَا أَنْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسْكَنِ مُنْزَلًا سَوَى قَالَ ثُمَّ النَّونُ تَدْغَمُ فِيهِمَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ سَوَى نَحْنُ مُسْجَلًا

(ش) أخبر أن الراء تدغم في اللام وعكسه؛ أى: بإدغام اللام فى الراء نحو: «أظهر لكم، النهار آيات، كمثل ربح، رسول ربك» ويشترط فى الأول منهما أى المدغم: ألا يكون مفتوحاً بعد ساكن، نحو: «والحمير لتركبوها، فعصوا رسول ربهم» فلا يدغم لاجتماع طرفى الشرط، فإن تخلف أحد الطرفين بأن انفتح أحدهما بعد الحركة نحو: «وسخر لكم»، أو تحرك بغير الفتح بعد السكون نحو: «المصير لا يكلف، بالذكر لما» إلخ، فيعود إليه الإدغام. ثم استثنى من هذا الشرط: لفظ «قال»، فيدغم لأمرها إذا وقعت راء بعدها، وإن فتحت بعد ساكن نحو: «قال رجلان»، ثم أخبر أن النون تدغم فى كل من الراء واللام بشرط: أن يتحرك ما قبلها، وهو معنى قوله: «على إثر تحريك» نحو: «وإذا تاذن ربك، خزائن رحمة، لن نؤمن لك»، فإن وقع قبل النون ساكن تعين الإظهار نحو: «يخافون ربهم، بإذن ربهم»، ثم استثنى من هذا المانع وهو السكون قبل النون لفظ: «نحن» حيث وقع، وهذا معنى «مسجلاً» نحو: «ونحن له مسلمون، وما نحن لكما» ولم يقع بعدها إلا اللام.

(ص) وَتُسْكُنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلاً (ش) أخبر بأن تسكن الميم إذا وقعت قبل الباء، عن السوسى بشرط: تحرك ما قبل الميم فيصير إخفاء شفوياً وتصحبه غنةً نحو: «آدم بالحق، أعلم بالشاكرين»، فإن تخلف هذا الشرط بسكون ما قبلها بقيت على حركتها، وامتنع الإخفاء نحو: «إبراهيم بنيه، اليوم بجالوت»، فإن قيل: كيف خص هذا الحرف بالتسكين دون غيره مما سبق من أول الباب؟ قلت: لأن جميع ما فى الباب من الحروف تحت حكم واحد وهو: الإدغام، والباب معقود له، أما هذا الحكم لما كان مختصاً بحكم خارج عن حكم الباب العام احتاج إلى تخصيصه بذكر خواصه وهو: الإسكان ثم الإخفاء، ولا قلب معه لذلك، قال: «تنزلاً» أى: عند تسكين الميم قبل الباء يصل القارئ إلى منزلة الإخفاء.

(ص) وَفِي مَنْ يَشَاءُ بَا يَعْذَبُ حَيْثُ مَا أَتَى مُدْغَمٌ فَادِرِ الْأُصُولِ لِتَأْصُلًا (ش) أخبر بإدغام باء «يعذب» فى ميم «من يشاء» للسوسى حيث جاء وهو فى خمسة مواضع: الأول: بآل عمران، واثنان: بالعقود، الرابع: بالعنكبوت، الخامس:

بالفتح، وهناك موضع سادس بالبقرة، فإن السوسى يقرؤه بجزمه بالسكون فيصبح من قبيل الصغير. ويفهم من تخصيص باء « يعذب » فى ميم « من » إظهار ما لم يجتمع فيه الطرفان؛ فإن كلمة تخلفت منهما أو تخلف الكلمتان فلا إدغام نحو « ضرب مثلاً، سنكتب ما قالوا ».

ولما فرغ من الكلام على بيان الحروف الستة عشر وما تعلق بها من تخصيص أو تقييد ونحوها قال: « فادر الأصول لتأصلاً » أى: فتعلم القواعد ما كان عاماً أو خاصاً منها لتكون أصلاً ومرجعاً فى هذا العلم الغزير يرجع إليك.

(ص) وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَنْقِلَاً (ش) لما فرغ الناظم من بيان الحروف التى تدغم فى غيرها فى باب المتقاربين ذكر بعد ذلك ثلاث قواعد تتعلق بالإدغام الكبير؛ سواء كان من باب المثليين أو المتقاربين، وقد تضمن هذا البيت القاعدة الأولى وحاصله إجمالاً: أخبر أن الإدغام لعروضه لا يمنع ما أميل بسبب كسرة قد سكنت للإدغام، وأما تفصيل هذا، ففى نحو: « مع الأبرار ربنا، كتاب الأبرار لفى » قد اجتمع سببان لحكمين فالكسر فى الرء سبب لإمالة الألف قبلها، والتقاء المثليين خطأ أو المتقاربين سبب لإدغام الرء فيما بعدها، وإن كلاً من الحكمين يتطلب صفة تضاد صفة الحكم الآخر والصفتان منصبتان على الرء؛ فالإمالة تتطلب كسر الرء والإدغام يتطلب سكونها ولا يجمع بين الحركة والسكون معاً.

فأخبر الناظم بأن حقيقة الإدغام عارضة؛ فيكون ما يتطلبه وهو السكون عارض والعارض لا يعتد به. فكان الكسرة موجودة؛ لأنها مرادة منوية فتوجد الإمالة؛ لذلك جاز اجتماعهما، ولأن الإمالة واجبة فلا تمنع بما حكمه الجواز، وقد مثل الناظم بمثاليين الأول: لبيان إدغام المتقاربين، والثانى: لبيان إدغام المثليين؛ لتعم القاعدة النوعين. وقوله: « أنقلا أى: أن المراد بالثقل: التشديد الحاصل بالإدغام المحض بالسكون احترازاً من الوقف بالروم فإنه لا تمنع الإمالة معه لوجود الكسرة.

(ص) وَأَشْمَمٌ وَرَمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاً (ش) القاعدة الثانية: فقد أمر الناظم بأمرين مع التخيير أى: جواز كل من الإشمام

والروم فى جميع الحروف المدغمة؛ سواء من المثلىن أو المتقاربين إلا فى أربع صور هى :
التقاء الباء مع الباء، أو الميم، نحو: « نصيب برحمتنا، يعذب من »، أو التقاء الميم مع
الميم أو الباء نحو « يعلم ما، أعلم بكم » وبعض أهل الأداء استثنى الفاء بعد الفاء نحو:
« تعرف فى »؛ فتكون الصور عندهم خمسة، أما علة منع الإشمام والروم فى هذه
الصور فقد ذكرها صاحب « التيسير » بقوله :

« لأن الإشارة تتعذر فى ذلك من انطباق الشفتين، أى تتعسر؛ لأن الإشارة
بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة وكذا الفاء، والإشارة غير النطق بالحرف فيتعذر
فعلهما معاً فى الإدغام؛ لأنه وصل ولا يتعذران فى الوقف؛ لأن الإشمام فيه ضم
الشفتين بعد سكون الحرف فلا يقعان معاً ويتجه هذا القول على مذهب الإشمام
لقوله: إن الإشارة تتعذر فى ذلك من أجل إطباق الشفتين، فإن الروم لا يتعذر؛ لأنه
نطق ببعض الحركة للحرف فهى تابعة لمخرجه فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما،
كذلك ينطق بهما ببعض حركتهما. ولهذا فقد أجاز المحققون: الروم فى الصور
الخمس، ومنعوا فيهن الإشمام، وبعض أهل الأداء لم يستثن شيئاً وقيل: إن علة
المانعين للإشمام، بأن الحروف تخرج من الشفة والإشارة أيضاً بالشفة فأغنى مخرجها
عن الإشارة وبعضهم جعل الروم مذهباً غير الإدغام والإظهار، وأما وجه دخول الإشمام
والروم فى الحروف المدغمة وهما من أحكام الوقف: أن الحرف المدغم يسكن للإدغام
فشابه إسكانه إسكان الوقف؛ لهذا أجزت أحكام الوقف فيه، والإشمام لا يقع إلا فى
الحروف المضمومة فإن قيل: ما الفرق بين الإشمام فى الحالتين؟ قيل: إن الإشمام فى
الوقف بعد السكون، أما فى حالة الإدغام فيقارن سكونه إلا إذا صاحبت المدغم غنةً
فيكون الإشمام فى نهاية الغنة نحو: « ونحن نسبح »، وأما الروم فيجربى فى الحرف
المضموم والمكسور، وهو هنا عبارة: عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة؛ لذلك عده
بعضهم مذهباً ثالثاً للإدغام والإظهار.

ومن لم يعده وجعله مع الإدغام عبّر عنه بقوله: « الإدغام المجازى » أى غير
الخالص أو غير المحض، أمّا مع السكون فيعبّر عنه: بالإدغام المحض أو الخالص أو الحقيقى
وأظن الناظم - رحمه الله تعالى - أشار إلى هذه الأشياء ونحوها بقوله: « وكن متأملاً لما

بِحِثِّهِ وَأَثْبَتَهُ الْمَحْرُورُونَ الْمُحَقِّقُونَ فِي ذَلِكَ بِفَهْمِكَ، وَتَدَبَّرَهُ بِعَقْلِكَ وَعِلْمِكَ، وَنَزَلَ كُلُّ شَيْءٍ فِي مَنْزِلَتِهِ، وَلَا تُزَلُّهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ. وَيَتَرْتَبُ عَلَى جَوَازِ الْإِشْمَامِ وَالرُّومِ وَفِي حَرَكَةِ الْحَرْفِ أَوْجُهُ تَذَكَّرْ.

فَفِي الْمَفْتُوحِ نَحْوُ: «شَهَدَ شَاهِدٌ» الْإِدْغَامُ الْحَقِيقِيُّ فَقَطْ. وَفِي الْمَكْسُورِ نَحْوُ: «مَنْ بَعْدَ ظَلْمِهِ» الْإِدْغَامُ الْخَاصُّ، ثُمَّ الْإِدْغَامُ غَيْرُ الْخَالِصِ مَعَ الرَّومِ، وَفِي الْمَضْمُومِ نَحْوُ: «سَيَغْفِرُ لَنَا» الْإِدْغَامُ الْخَاصُّ بِلا إِشَارَةٍ ثُمَّ الْخَالِصُ مَعَ الْإِشْمَامِ ثُمَّ غَيْرُ الْخَالِصِ مَعَ الرَّومِ. وَإِذَا كَانَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ حَرْفٌ مَدْوَلَيْنِ أَوْ لَيْنٍ فَقَطْ نَحْوُ: «قَالَ لَهُ، الرَّحِيمُ مَلِكٌ، يَقُولُ رَبَّنَا» فَفِي الْأَوَّلِ: ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ مَعَ السَّكُونِ الْمُحْضِ لِلْإِدْغَامِ وَفِي الثَّالِثِ: سَبْعَةٌ أَوْجُهُ الْقَصْرُ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالمُدْغَمُ السَّكُونِ الْمُحْضِ لِلْإِدْغَامِ، ثُمَّ الثَّلَاثَةُ مَعَ الْإِشْمَامِ ثُمَّ الْقَصْرُ مَعَ الْإِدْغَامِ غَيْرِ الْمُحْضِ مَعَ الرَّومِ، وَفِي الثَّانِي: أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ مَعَ السَّكُونِ الْمُحْضِ، ثُمَّ الْقَصْرُ مَعَ الْإِدْغَامِ غَيْرِ الْخَالِصِ مَعَ الرَّومِ، وَيُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ لَيْنٍ نَحْوُ: «قَوْمٌ مُوسَى، كَيْفَ فَعَلَ».

(ص) وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصَلًا
خَذَ الْعَفْوَ وَأَمْرٌ ثُمَّ بَعْدَ ظَلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمَلًا

(ش) الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ. اعْلَمْ بِأَنَّ الْمَصْنِفَ قَدْ أَشَارَ إِلَى صِفَاتِ مَا وَقَعَ قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ فِي قَوْلِهِ: «كَيْعَلِمَ مَا، فِيهِ هَدَى، وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَالْعَفْوَ وَأَمْرٌ، تَمَثَّلًا» فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ عَلَى قِسْمَيْنِ مَا تَحْرُكُ قَبْلَهُ، وَمَا لَمْ يَتَحْرُكْ، وَالْأَخِيرُ نَوْعَانِ: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ حَرْفٌ مَدٌّ أَوْ سَاكِنٌ صَحِيحٌ، فَاتَّفَقَ أَهْلُ الْأَدَاءِ عَنِ السُّوسِيِّ عَلَى: إِدْغَامِ مَا تَحْرُكُ قَبْلَهُ أَوْ كَانَ حَرْفٌ مَدْوَلَيْنِ أَوْ لَيْنٍ. وَخْتَلَفُوا فِي النَّوْعِ الَّذِي قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَفِيهِ مَذْهَبَانِ الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ وَهُوَ: الْإِدْغَامُ الْخَالِصُ مِنَ الْإِشَارَةِ؛ وَحِجَّتُهُمْ وَفَقًّا لِقَاعِدَةِ الْإِدْغَامِ الْعَامَةِ لِلسُّوسِيِّ وَالنَّقْلَ وَالْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ لِبَعْضِ الْأَثْمَةِ فِي: «نَعْمًا، وَلَا تَعْدُوا» حَيْثُ سَكَنُوا الْعَيْنَ وَشَدَّدُوا الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهَا، وَأَيْضًا قِرَاءَةً مِنْ سَكَّنَ هَاءَ «يَهْدِي» وَخَاءَ «يَخْصُمُونَ»، وَشَدَّدُوا الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهُمَا إِنْ أَدَّى إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، فَقَدْ جَوَّزَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الثَّانِي فَلِلْمُتَأَخِّرِينَ بِالْإِخْفَاءِ أَيْ: اخْتِلَاسِ حَرَكَتِهِ؛ وَذَلِكَ فِرَارًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَذَلِكَ

الذى أخبر به المصنف هنا بأنه أمر وسط : وأما معنى البيت أن المصنف يقول : إن إدغام الحرف الذى قبله ساكن صحيح عسير فى النطق لالتقاء الساكنين وهذا مذهب من تقدم من أهل الأداء وتقدمت أدلتهم، ثم قال : «وبالإخفاء» أى وقد أخذ به المتأخرون من أهل الأداء. وقوله : «طَبَقَ مَفْصِلاً» أن القائل بالإخفاء أتى بأمر وسط حيث نظر لما قرأ به المتقدمون من تواتره ولمن أجازاه من علماء اللغة، ونظر لمن قالوا بعدم جوازه على المشهور أتى بالإخفاء ليكون قد أتى بالفصل بين المتنازعين؛ وقد مثل بخمسة أمثلة شاملة للنوعين فأتى للمثلين : «خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ»، فيه فاء ساكنة قبل الواو. «ومن العِلْمِ مَالِكٌ» فيه لام ساكنة قبل الميم، وللمتقاربين : «من بعد ظُلْمِهِ» فيه عين ساكنة قبل الدال. «فى المَهْدِ صَبِيًّا» فيه هاء ساكنة قبل الدال، «الْحُلْدِ جَزَاءً» فيه لام ساكنة قبل الدال، ولما خاف أن يتوهم متوهم قصر هذا الحكم على هذه الأمثلة وعدم الشمول قال : فاشملا.

* * *

باب هاء الكناية

اعلم بأن الكوفيين يسمونها : هاء الكناية؛ لما يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب، وأن البصريين يسمونها : هاء الضمير؛ والمراد بها : الإيجاز والاختصار، وهو : اسم مبنى لشبه الحرف وضعاً وافتقاراً إلى حركة وكانت ضمة تقوية لها إلا أن يقع قبلها كسر أو ياء ساكنة فحينئذ تكسر مع جواز الضم على الأصل، كما قرئ فى «عليه الله». وما عداها فحروف جىء بها معنى فى غيرها أو من أصل الكلمة، فلا دخل لما ذكر فى هذا الباب، فأما الأصلية فنحو الهاء من : «تنته، نطقه، وجه، الوجوه» وأما الحروف التى ليست من أصل الكلمة فنحو : هاء التانيث من «نعمة ورحمة»، وهاء السكت جىء بها لبيان حركة الآخر نحو : «كتابية وحسابية، ماهية» وما لحقت آخر الأسماء عند بعض الأئمة.

ثم نعود إلى ما عقد لها الباب. أولاً : محلّها : تأتي مع أنواع الكلمة متصلة؛

فالأسم نحو « أهله » والحرف نحو: « عليه »، والفعل: « نولّه، ونُصِّلَه »، ولما وضعت على حرف واحد وهى من حروف الخفاء فعروضوها بجعل الضمة أصلاً لها حركة. وأما حالاتها فأربع:

الأول: أن تقع بعد متحرك، وقبل ساكن نحو: « له الملك ».

الثانى: أن تقع بين ساكنين نحو: « منه اسمه، يعلمه الله ».

الثالثة: أن تقع بين متحركين نحو: « أماته فأقبره ثم ».

الرابعة: أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك نحو: « فيه هدى، اجتباه وهداه ».

(ص) وَلَمْ يَصْلُوهَا مُضْمَرٌ قَبْلَ سَاكِنٍ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكَوْنِ وَصَلًا
وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَانًا مَعَهُ حَفْصٌ أَخُو لَأ

(ش) اعلم بأن أحكام هاء الضمير مقيدة بما بعدها أو بما قبلها؛ فأما البعدية فأخبر أن جميع القراء اتفقوا على: حذف صلة هاء الضمير إذا وقع بعدها ساكنٌ تحرك ما قبلها أو سكن نحو: « يعلمه الكتاب، يعلمه الله »؛ وهذا الحكم قد دخل تحته الحالتان الأوليان بقى ما بعدها حركة تحرك ما قبلها أو سكن فوزعها على حكين فقال: وما قبله التحريك للكل وصلًا أخبر أن هاء الضمير الواقعة قبل حركة إذا تحرك ما قبلها وجب إثبات صلتها نحو: « إنه هو » وهذا الحكم خاص بالحالة الثالثة ثم قال: « وما قبله التسكين لابن كثيرهم » أخبر أن هاء الضمير الواقعة قبل حركة إذا سكن ما قبلها فتوصل لابن كثير نحو « عَقَلُوهُ » ووافق حَفْص عن عاصم فى إثبات صلة « فيه مهانًا » فقط والباقون بحذف الصلة فى جميع القرآن ومعهم حَفْص فى غير ما ذكر له، وهذا هو الحكم الثالث وهو خاص بالحالة الرابعة.

« تهميشة »: المراد بالصلة: إشباع الضمة حتى يتولد منها واو مدية وإشباع الكسرة حتى يتولد منها ياء مدية مدأ طبيعياً ما لم يكن بعدها همزة، وإلا فتكون من قبيل المد المنفصل وأن هذه الصلة تثبت وصلًا وتحذف وفقاً. وأما حذف الصلة أو تركها فإن النطق يكون بحركة أى: حركة لا مد معها. واعلم بأن ما ذكر إنما هى القاعدة العامة لها الضمير وقد خرج عن هذه القاعدة عشر كلمات فابتدأ فى بيانها فقال:

(ص) وَسَكَنَ يُؤَدُّهُ مَعَ نُؤْلِهِ وَنُصْلِهِ
وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقَهُ وَيَتَّقَهُ
وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ
وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ
وَنُؤْتُهُ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِيًا حَلًّا
حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلًا
وَيَأْتُهُ لَدَى طَهَ بِالْأَسْكَانِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بَوَجْهَيْنِ بُجَلَا

(ش) أمر أن يقرأ بإسكان هاء كلمات أربع هي: «يؤده» موضعان في آل عمران، «نوله ما تولى ونصله» في النساء «ونؤته» موضعان في آل عمران وموضع في الشورى للمشار إليهم الفاء والصاد والحاء في قوله: «فاعتبر صافياً حلاً»، وهم: حمزة وشعبة وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ عنهم أى عن المشار إليهم بالفاء والصاد والحاء وهم حمزة وشعبة وأبو عمرو، وعن حفص بإسكان هاء «فألقه» بالنمل، ثم أخبر أن يقرأ «ويتقّه فأولئك» بإسكان هاءه للمشار إليهم بالحاء والصاد والقاف في قوله «حمى صفوه قوم بخلف» وهم: أبو عمرو وشعبة وخلاد بخلف عنه، ثم أمر بإسكان قاف «ويتقّه» وقصر هاءه لحفص ثم أخبر أن يقرأ ومن «يأته مؤمن» بإسكان هاءه للمشار إليه بياء «يجتلا» وهو: السوسى فتعين لمن لم يذكر في ترجمة من تلك التراجم - القراءة بالتحريك في الهاء، وأن التحريك هنا مقيد بالحركة المختصة بها وهى ضم أو كسر فيضم من هذه الكلمات العشر «يرضه وبيره» وغيرهما مكسور إلا «أرجئه» ففيها الوجهان .

ثم ذكر كيفية حركة الهاء في الكلمات السبع لمن يقرأ بها فأخبر أن يقرأ بقصر حركة الهاء في الكلمات السبع أى بحذف صلتها للمشار إليهما بالباء واللام في قوله: «بان لسانه يخلف» وهما: قالون وهشام، بخلف عنه بين القصر والصلة في السبع ثم أخبر أن يقرأ: «يأته» بظه بالوجهين أى الصلة، وتركها للمشار إليه بياء «بجلا»، وهو: قالون فتعين للباقيين القراءة بالصلة في الكلمات السبع هذا ما يؤخذ من النظم ولكن المحققين على أن هشاماً ليس له من طريق النظم وأصله إلا الإشباع في لفظ «يأته» بظه فينبغى الاقتصار له عليه ولذا قال صاحب إتحاف البرية: «ويأته أتمن فقط عن هشام فادره لتجملًا» والحاصل مما ذكر: بأن هشاماً له الوجهان في الكل ما عدا

« يآته » فى طه فله فىها الصلة فقط، وأن قالون له القصر فى الكل ما عدا موضع طه فله الوجهان؛ الصلة وتركها، والباقون بالصلة فى كل .

(ص) وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يَمْنَهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرُ فَادْكُرْهُ نَوْفَلًا
لَهُ الرَّحْبُ وَالزَّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهُ بِهَا وَشَرَّابِرَهُ حَرْقِيهِ سَكَنٌ لَيْسَهُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان هاء « يرضه » بالزمر للمشار إليهم بالياء واللام والطاء فى قوله: « يمينه لبس طيب بخلفهما »، وهم: السوسى وهشام والدورى، بخلاف عن الراويين الأخيرين فتعين للباقيين القراءة بالتحريك . ثم أخبر أن يقرأ بقصر هاء « يرضه لكم » للمشار إليهم بالفاء والنون واللام والألف فى قوله: « فادكره نوفلا له الرحب » وهم: حمزة وعاصم وهشام ونافع، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى: بإثبات الصلة، ثم أمر بإسكان هاء « يره » من « خيرأبراه، وشرايره » موضعى الزلزلة للمشار إليه بلام « ليسهلا » وهو: هشام، فتعين للباقيين القراءة بالتحريك بالضم مع الصلة وفق القاعدة العامة فى هاء الضمير .

(ص) وَعَى نَفْرٌ أَرْجِنُهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنًا وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٌ دَعَوَاهُ حَرْمَلًا
وَأَسْكِنٌ نَصِيرًا فَازَ وَأَكْسِرُ لَغَيْرِهِمْ وَصَلِيهَا جَوَادًا دُونَ رَبِّبٍ لَتُوصَلًا

(ش) وَعَى أى: (حفظ) بمعنى أثبت، أى أخبر أن يقرأ « أرجئه » بإثبات همزة ساكنة بعد الجيم؛ كما لفظ به فى موضعها للمشار إليهم « بنفري » وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر . فتعين للباقيين القراءة بحذف الهمزة، ثم أخبر أن يقرأ بضم « هاء » أرجئه للمشار إليهم باللام والذال والحاء فى قوله: « لف دعواه حرملاً » وهم: هشام وابن كثير وأبو عمرو، ثم أمر بإسكان هاءه للمشار إليهما بالنون والفاء فى قوله: « نصيراً فاز » وهما: عاصم وحمزة . فتعين للباقيين القراءة بالتحريك كل وفق ما قيد له، ثم أمر أن يقرأ بكسر الهاء فيه لغير الذين ضموا والذين سکنواوهم: نافع وابن ذكوان . والكسائى، ثم أمر أن يقرأ بصلة هاءه للمشار إليهم بالجيم والذال والراء واللام فى قوله: « جواداً دون ريب لتوصلاً » وهم: ورش، وابن كثير، والكسائى، وهشام . فتعين للباقيين القراءة بترك الصلة، وملخص ما فيها من القراءات ست؛ ثلاث مع الهمزة هى،

« أُرْجئه » بضم الهاء والصلة لابن كثير وهشام، الثانية « أُرْجئه » بضم الهاء مع القصر لأبي عمرو. الثالثة: « أُرْجئه » بكسر الهاء مع القصر لابن ذكوان على أن بعض العرب يكسرون الهاء إذا انكسر ما قبل السكون نحو: « منهم ». وثلاث لتاركي الهمز هي: « أُرْجئه » بسكون الهاء لعاصم وحمزة. الثانية: « أُرْجيهي » بالكسر في الهاء وصلتها لورش والكسائي. الثالثة: « أُرْجه » بكسر الهاء مع القصر لقالون وقد جمعها أبو شامة في بيت فقال:

وأُرْجئه مل والضم حز صله دع لنا فراغ بين الشطرين وأُرْجه ف نل صل جى
رضى قصره بلا (ج) هاء الضمير فى نحو: « به، فيه، إنه»، هى اسم على حرف واحد
خفى ضعيف لهذا اختاروا لها حركة الضمة أصلاً ثم قووها بوصل ضميتها فيتولد منها
واو إلا إذا أتى قبلها كسر أو ياء ساكنة فتكسر الهاء لمناسبة ما قبلها ثم تقلب الواو ياء
إذ ليس فى كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة البتة، وحجة من وصلها بين حركتين:
أنه أتى بالتقوية على أصلها إذا لا علة توجب حذف ما بعد الهاء، وأما حجة من
حذف الصلة إذا وقع بعدها ساكن؛ لأن فى إثباتها جمعاً بين الساكنين فتبقى على
حركتها ضمة كانت أو كسرة وتحذف صلتها، وأما نحو: « فيه هدى » الذى وقع قبله
ساكن وتحرك ما بعده فحجة من وصله: جرى على الأصل للتقوية، وحجة من حذفها
فعلى وجه.

الأول: كراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفى ليس بحاجز حصين.

الثانى: تحذف الصلة تخفيفاً وبقيت حركة الهاء تدل عليها.

الثالث: تحذف الصلة لحذفها خطأ.

وأما الكلمات التى جَوَزَ فيها السكون والحركة نحو: « يؤده » فمن سكن هاءها

فعلى وجوه:

الأول: تشبيه هاء الضمير بألفه وواوه ويائه فسكنت.

الثانى: استثقلت الصلة فسكنت كما فعل فى ميم الجمع.

الثالث: وصلها ساكنة بنية الوقف.

الرابع: سكنت للتنبية على الحرف المحذوف قبلها للجازم.

الخامس: سكنت لوقوعها فى محله وهذان الأخيران يختصان بالفعل المجزوم،

أما الثلاثة الأوّل فعامّة.

وأما من حركه من غير صلة فقد راعى الحرف المحذوف قبل الهاء للجازم؛ لأن حذفه عارض فكأن المحذوف موجود.

وأما من أثبت الصلة فلحركة الحرف الذى قبل الهاء ولا اعتداد بالمحذوف ويجرى هذا التوجيه فى لفظ أرجئه إلا وجه ابن ذكوان فقد سبق التنبيه على ما حمل عليه من كلام بعض العرب.

* * *

باب المد والقصر

فالمد لغة: الزيادة، واصطلاحاً: إطالة صوت الحرف الممدود بحرف من حروف المد عند ملاقة همز أو سكون، ويقال فى اللين: إطالة الصوت بحرف اللين عند ملاقة همز أو سكون على تفصيل بين القراء فى اللين، وأما القصر لغة: الحبس، واصطلاحاً: إثبات حرف المد واللين أو حرف اللين بدون زيادة عليه، وهذا المعنى المراد من ذكر هذا الباب ولكل من المد والقصر استعمال بمعنى آخر قد ذكر كثيراً فى فرش الحروف فاستعمل المد بإثبات حرف المد بدون زيادة عليه، واستعمل القصر بحذف حرف المد المذكور واستعمل لحرف الألف كثيراً، منها: «ومد أنا فى الوصل»، «وفى حاذرون المد» وأيضاً: «وفى فأزل اللام» إلى قوله: «وزد ألفاً» وما عداها فالتعبير بالمد عن الواو أو الياء قليل، نحو قوله: «ودرى اكسر ضمه حجة رضا وفى مده»، «ولتربوا خطاب ضم والواو ساكن»، «وأكون بواو» ونحو: «ومد بخلف ماج» فى اقتده، وأما القصر فنحو: «وقصر أتيتم من ربا»، «أتاكم فاقصر» ونحو: «ورءوف قصر». واعلم أن الكلام فى هذا الباب على مبحثين «أولها» ما تعلق بحروف المد الثلاثة «ثانيها» ما تعلق بحرف اللين فابتدأ بالأول فقال:

(ص) إِذَا أَلْفٌ أَوْ يَأُؤُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ
فِي أَنْ يَنْفَصِلَ فَالْقَصْرُ بَادِرُهُ طَالِبًا
كَجِيءٍ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتَّصَالُهُ
أَوْ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِيَ الِهِمَزَ طُولًا
بِخَلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرًا وَمُخْضَلًا
وَمَفْصُولُهُ فِي أَمِّهَا أَمْرُهُ إِلَى

(ش) فالذى تعلق بحروف المد: الهمزة أو السكون، أما تعلقه بالهمزة فعلى أنواع ثلاثة تفرعت عن سبق الهمزة عليها أو تأخره، وقد ذكر ما تأخر الهمزة عن حرف المد وهو نوعان هما: المتصل والمنفصل؛ فقال «إذا ألفت» إلخ أخبر أن الألف المدية التى تكون ساكنة مفتوح ما قبلها أبداً أو ياء الألف أى المدية التى تكون ساكنة بعد كسرة، أو الواو التى تشارك الألف فى المدية بأن تكون ساكنة بعد ضم لقى الهمزة أحدها أى استقبله فى كلمة فهو المتصل، نحو: «الملائكة، السماء» أو فى كلمتين وهو المنفصل، نحو: «بما أنزل، فى أنفسكم»، زيد فى مده زيادة على المد الطبيعى كل وفق مذهبه المفصل بعد، فيكون المراد من قوله: «طوياً»، الزيادة على المد الطبيعى فى النوعين، وذلك باتفاق أهل الأداء عن أئمة القراءة، على الزيادة فى المتصل، وعن أكثرهم فى المنفصل، وقد ذكر الناظم من ورد عنهم فى المنفصل فقال: «فإن ينفصل» إلخ أى أخبر أن يقرأ بقصر المد المنفصل للمشار إليهما بالياء والطاء فى قوله: «بادرهُ طالباً بخُلْفهما» وهما: قالون والدورى يخلف عنهما بين المد والقصر، وأن المشار إليهما بالياء والذال فى قوله «يرويك ذراً»، وهما: السوسى وابن كثير بالقصر فقط، وعلى هذا يكون البيت الأخير فى مقام المستثنى من البيت الأول، واعلم بأن الكثير من الشراح قد خصوا البيت الأول بالمتصل والثانى بالمنفصل فأخبر عن قصره وتعين للباقيين مده وفق مذاهبهم. ثم أخبر أنه ذكر للنوعين خمس أمثلة؛ للمتصل ثلاثة مختلفة فقد مثل للياء بقوله: «جىء»، وللواو فى «تعفوا عن سوء»، وللألف «شاء الله».

ومثالين للمنفصل فللياء «فى أمها رسولا»، وللواو «وأمره إلى الله»، واعلم بأن التمثيل فى هذا بواو الصلة التى لا صورة لها رسماً به دلالة على شمول الحكم لما رسم وما لم يرسم نحو: «قالوا آمنا، فى أنفسكم، بما أنزل»، وما لا رسم له نحو: «ها أنتم، يا آدم» وهاء الضمير الذى مثل بها وميم الجمع عند من وصلها نحو: «ومنهم أميون» ولم يتمكن الناظم من التمثيل للألف من القرآن، أو لأنه حاصل من جمع طرفى المثالين فى قوله «أمها، أمره»؛ لأن الغرض تصوير مثال ما، كما ورد مثال بعيد عن القرآن فى آخر باب الهمز المفرد فمثل بقوله: أو هلاً فهو من كلام العرب يقال: أو هل فلان لكذا أى جعل أهلاً له.

وقد اختلف أهل الأداء عن أئمة القراءة في تفاوتهم في مقدار المدَّين المتصل والمنفصل على مذهبين فذهب جماعة: إلى أن مراتب التفاضل أربع: الأولى: أنهما يمدان قدر ثلاث ألفات مقدار الألف حركتان؛ فتكون الحركات ستا لورش وحمزة.

الثانية: يمدان قدر ألفين ونصف فتكون الحركات خمساً لعاصم.

الثالثة: يمدان قدر ألفين فتكون الحركات أربعاً لابن عامر والكسائي.

الرابعة: يمدان قدر ألف ونصف لقالون والدورى، وهذا المذهب لم يذكر في التيسير غيره، ويزاد لقالون والدورى قصر المنفصل وهو من زيادات القصيد للدورى ومن هذا المذهب بقى ابن كثير والسوسى؛ فإنهما في المرتبة الرابعة مع قالون والدورى في المد المتصل فقط فيمدانه ثلاثاً، وأما المنفصل فليس لهما فيه إلا القصر، وذهب آخرون على أنه مرتبتان:

الأولى: أنهما يمدان ثلاث ألفات فالحركات ست لورش وحمزة.

الثانية: يمدان مداً متوسطاً قدر ألفين فالحركات أربع للباقيين معهم ابن كثير والسوسى في المتصل أما المنفصل فليس لهما فيه إلا القصر كما سبق وإليك الجدول لبيان ما ورد لكل من المذهبين.

الذي نسب إليه المذهب	ما ورد من المراتب الأربع	في المتصل	في المنفصل	ما ورد من المرتبتين	المتصل	المنفصل
ورش وحمزة	منها	ست حركات	ست حركات	منها	ست حركات	ست حركات
عاصم	منها	خمس حركات	خمس حركات	منها	أربع حركات	أربع حركات
ابن عامر والكسائي	منها	أربع حركات	أربع حركات	منها	أربع حركات	أربع حركات
قالون والدورى	منها	ثلاث حركات	ثلاث حركات	منها	أربع حركات	أربع حركات
عن أبي عمرو	منها	ثلاث حركات	ثلاث حركات	منها	أربع حركات	أربع حركات
ابن كثير والسوسى	منها	ثلاث حركات	قصر	منها	أربع حركات	قصر

ويزاد لقالون والدورى عن أبي عمرو قصر المنفصل، وتفصيل جوازه لهما أن بعض رواة مد المتصل لهما أربعاً، قَصَرَ المنفصل، وبعض من مد المتصل ثلاثاً، قصر

المنفصل، ويترتب على هذا مراتب ست تفرعت مما تقدم هي قصر المنفصل، ومد المتصل ثلاثاً وأربعاً. ومدهما معاً ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً هذا إذا تقدم المنفصل وتأخر المتصل. فإن تقدم المتصل وتأخر المنفصل فالمراتب ست أيضاً وهي: أنك إذا مددت المتصل ثلاثاً أتيت في المنفصل بالقصر وبثلاث، وإذا مددت المتصل أربعاً أتيت في المنفصل بالقصر وبالأربع، وإذا مددت المتصل خمساً تعين مد المنفصل كذلك. وكذا يتعين مده ستاً إذا مددت المتصل ستاً، وإلى ذلك كله أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

ومنفصلاً أشبع لورش وحمزة	كمتصل والشام مع عاصم تلا وعن
بأربعة ثم الكسائي كذا اجعلن	عاصم خمس وذا فيهما كلا
ومنفصلاً فاقصر وثلث ووسطن	لقالون والدورى كموصول انقلا
ولكن بلا قصر وعن صالح ومك	لمتصل ثلث ووسط تفضلا
مع القصر فى الموصول صاح	وثلثن ووسط لموصول على القصر تجملا
وثلث على التثليث وامدده أربعاً	على مثلها خمس بخمس تسبلا
وفى ذى اتصال حيث ثلثت فاقصرن	لمنفصل وامدد ثلاثاً لتعدلا
وفى أربع قصر أتى مع أربع	وفى الخمس خمس ذى المراتب جملا

وهذه المراتب قد تفرعت عن جماعة المذهب الأول صاحب المراتب الأربع، أما المذهب الثانى صاحب المرتبتين فهو الذى استقر عليه رأى الأئمة قديماً قال بعضهم: وهو الذى ينبغى أن يؤخذ به ولا يمكن أن يتحقق غيره ويستوى فى معرفته أكثر الناس ولذا صدر به فى الطيبة وبه كان يقرئ الشاطبى كما حكاه عنه السخاوى.

● تنبيه: إن المد المتصل محل اتفاق وخلاف؛ فانفاق لاتفاق الأئمة على مده ولم يقصره أحد كما قال المحقق: تنبعت قصر المتصل فلم أجد أحداً قال به، وأما الخلاف فيه فهو التفاضل بين المراتب والتفاوت ومنه تولدت المراتب.

(ص) وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِبُورَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَأَمَّنَ هَوْلًا ءَالِهَةٌ آتَى لِلإِيمَانِ مُثَلًّا

(ش) لما فرغ من القسم الذى تقدم فيه حرف المد على الهمز شرع فى الكلام فى عكسه؛ أى فيما تقدم فيه الهمز على حرف المد وهو: البدل. فأخبر أن يقرأ بقصر حرف المد الواقع بعد الهمزة الذى يسمى بالبدل سواء كان هذا الهمز ثابتاً أى محققاً أى لم يلحقه تغيير، أو لحقه هذا التغيير من نقل أو إبدال أو تسهيل، فيقصر لجميع القراء ورش أو غيره.

● تنبيه: إن تغيير الهمز لا يخرججه عن نوعيته؛ لأن التغيير عارض فلم يعتد به ورعى الأصل، وهو التحقيق.

ثم أخبر أن أهل الأداء عن ورش اختلفوا فرقتين. فجماعة منهم رووا عنه مده طويلاً بمقدار ست حركات، والجماعة الأخرى رووا عنه المد المتوسط بمقدار أربع حركات. وتقدم التنبيه بأن له القصر حركتان مع جميع الأئمة فقد رواه البعض من أهل الأداء وهم: البغداديون، فيصير لورش أوجه ثلاثة فى البدل محققاً كان أو مغيراً هى: القصر، والمتوسط، والمد. ثم مثل لكل نوع بمثالين فللثابت: «آمن، آتى»، وللمغير، «هؤلاء آله، للإيمان» أما المغير بالتسهيل فلم يتمكن الناظم من التمثيل له وهو «آلهتنا» ونحوه.

(ص) سَوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولًا أَسْأَلًا
وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيْتِ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ آلَانَ مُسْتَفْهِمًا تَلَا
وَعَادًا الْأَوْلَى وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوْلًا

(ش) أخبر أن من ذهب إلى توسط البدل أو مده عن ورش اختلفوا على استثناء أربع كلمات وقاعدتين مطردتين؛ فأما الكلمات منهما كلمتان متفق على استثنائهما على القصرهما: «الياء» من لفظ «إسرائيل» حيث وقع، الثانية: لفظ «يؤاخذ» حيث وقع أيضاً نحو: «لا يؤاخذكم، لا تؤاخذنا، ولو يؤاخذ» وقد قال المحقق: لا خلاف فى استثناء يؤاخذ؛ لأن رواية المد جميعاً مجمعون على استثنائه، وقال الإمام الدانى فى إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين الألف فى قول الله تعالى: «لا يؤاخذكم الله» وبابه. قال: وكان ذلك عندهم من «واخذت» غير مهموز، وقال فى المفردات: وكلهم لم يزد فى تمكين الألف فى لفظ يؤاخذ وبابه.

وكذلك استثنائها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافاً، أما الإمام الشاطبي فقد اعتمد ما ذكره الداني في التيسير؛ لعدم استثنائه له. فإن قلت لم لم يستثنه الداني في التيسير فيما استثنائها وهذا ما اعتمده الشاطبي؟ قلت: عدم استثنائه في التيسير إما لكونه يرى أن ورشاً لما قرأه بالواو فهو عنده من لغة من يقول: واخذ، وقد صرح بذلك في الإيجاز كما تقدم فلا دخل له في باب المهموز فلم يحتج إلى استثنائه، أو لأنه ملازم البديل كلزوم النقل في يرى فلا حاجة إلى استثنائه أيضاً؛ أو لأنه اتكل على نصه عليه في غير التيسير فإنها صريحة في استثنائه، والله أعلم، ولو أصر الإمام لفظ بعضهم وقدم يؤاخذكم عليها لزال هذا الإشكال فيقول:

وما بعد همز الوصل إيت يؤاخذكم وبعضهم كالآن مستفهماً تلا
وأما الكلمتان المختلف فيهما فأخر الكلام عليهما لما تعلق بهما، وأما
القاعدتان:

فالأولى منهما: حرف المد واللين بعد الهمز المسمى بدلاً الواقع بعد ساكن صحيح متصل نحو: «قرآن الفجر، إن هذا القرآن، مسئولاً، مذءوماً، الظمان» في القصر لحذف صورة الهمزة، فإذا تخلف شرط مما ذكر جاز له الأوجه الثلاثة بأن تحرك ما قبل الهمز نحو: «سأوى، مآرب»، أو كان الساكن غير صحيح بأن كان حرفاً للعلة سواء كان حرف مدولين أولين فقط نحو: «النيئين، السوآى، سوآت، المؤودة» أو كان منفصلاً نحو: «من آمن، فقد أوتى».

الثانية: حرف المد العارض المسمى بالبديل العارض وهو الذى يعرض مجيئه بعد همز الوصل المبدوء بها، والمبديل من التنوين بعد همزة.

فأولهما: حرف المد الواقع بعد همزة الوصل في الابتداء بها ففيه القصر، نحو «إيت بقرآن، ايذن لى، أو تمن».

ثانيهما: حرف المد المبدل ألفاً وفقاً من تنوين الهمز نحو: «ماء، دعاء، ملجأ» المنون المنصوب، «خطأ»، فلا يجوز فيه إلا القصر كسابقه. فإذا نظرنا إلى علة هذين النوعين وهى عروضهما فهما تحت القاعدة الثانية، ولا اعتراض على الناظم، أما إذا

نظرنا إلى حقيقة كل منهما فكل منهما قاعدة بنفسها فتكون هذه قاعدة ثالثة، ولم يذكرها المصنف؛ لاتفاقهما في العلة وقد أشار صاحب «إتحاف البرية» إلى استثناء كلمة «يؤاخذ» والقاعدة الثالثة وهي: الألف المبدلة من التنوين فقال:

يؤاخذكم فاقصر فقط عند ورشهم ولا مد أيضاً حيث تنويناً أبديلاً

وأشار أبو شامة باستثناء حرف المد الواقع بعد همز الوصل مبدوءاً بها، وكلمة «يؤاخذ» وزاد بعضهم استثناء اللام من الآن فقال:

وما بعد همز الوصل بدءاً كايّ مع يؤاخذ زاد البعض الآن قصرلاً

بخلاف ما كان ثابتاً أصلياً فلجوب حذفه عند التقاء الساكنين منع الجائز وهي الأوجه الثلاثة فإذا زال الساكن بالوقف رجع ثبوت حرف المد بعد الهمز فتجوز الأوجه الثلاثة نحو: «رأى القمر، تراء، تبوءوا»، أما الكلمتان المختلف فيهما أولاهما «آلثن» المستفهم وهو موضعاً يونس. ثانيهما: «الأولى» المسبوقه بلفظ عادداً فهي التي في «والنجم» فقيّد الآن بالاستفهام لإخراج ما عدها نحو: «قالوا آلثن، آلثن خفف، آلثن حصص» فيبقى هذا ونحوه على القاعدة العامة من جواز الأوجه الثلاثة، وقيد الأولى بعداً لإخراج غيرها نحو: «سيرتها الأولى، خير لك من الأولى» ففي هذا ونحوه جواز الأوجه الثلاثة، أما الآن المستفهم، والأولى المسبوق بعداً فقد اختلف أهل الأداء فيها؛ فبعضهم لم يجز فيها إلا القصر، والبعض الآخر فقد أجرى فيهما الأوجه الثلاثة، ولم يستثنها، والمراد في الآن الألف الأخيرة أي التي بعد اللام، أما الألف الأولى فليست من هذا الباب؛ لأن مدها لأجل السكون اللازم المقدر، ولكون هذا السكون مقدراً يجوز في الألف التي قبله لمن نقل وجهان:

المد المشيع اعتداداً بالأصل والقصر اعتداداً بحركة اللام العارضة.

واعلم أنه يترتب عدة وجوه في كل من «آلثن والأولى» على ما وقع فيهما من اختلاف بين أهل الأداء فأما آلثن موضعاً يونس ففيها همزة وصل وقعت بين اللام وهمزة الاستفهام؛ فيجوز فيا عند جميع الأئمة إبدال همزة الوصل ألفاً فتمد للجميع مدداً مشبعاً ثم تسهل بين الهمزة والألف فيكون للجميع وجهان الإبدال مع المد الطويل

ثم التسهيل مع القصر؛ ويتفرع لمن نقل وحرك اللازم بحركة الهمز بعدها وجهان مع الإبدال .

الأول : المد المشبع مراعاة للأصل ، وهو السكون المقدر المنوى .

الثاني : الإبدال مع القصر بحركتين مراعاة للفظ واعتداداً بالحركة العارضة ، فيكون لمن نقل أوجه ثلاثة ، الإبدال مع المد والقصر ثم التسهيل ، ولورش خاصة الخلاف في البديل أى فى المد الذى بعد اللام فلورش فى كلمة «ألتن» .

خمس حالات : أولاً : قد تنفرد عن بدل وقد تجتمع معه ، فإذا انفردت فلها حالتان إذا ابتدئ بها ووقف عليها ففيها تسعة أوجه وإذا وصلت ففيها سبعة تفصيلها :

إبدال همزة الوصل مع المدو القصر ، ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث ثلاثة اللام فى الحالين وعلى الثانى قصرها وصلأً وتثليثها وقفأً .

وأما اجتماعها ببديل فقد يسبقها أو يتأخر عنها فإن سبقها ووقف عليها ففيها سبعة وعشرون وجهاً وإن وصلت ففيها ثلاثة عشر بالتفصيل : قصر آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ، ثم تسهيلها واللام مقصورة فى الثلاثة وصلأً مثلثة مع كل وجه وقفأً ، ثم توسط «آمنتم» وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث توسط اللام وقصرها وصلأً وتثليثها وقفأً ، وعلى الثانى قصرها وصلأً وتثليثها وقفأً ، ثم مد «آمنتم» وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث مد اللام وقصرها وصلأً ، وتثليثها وقفأً وعلى الثانى قصرها وصلأً وتثليثها وقفأً ، فهاتان حالتان وهما الثالثة والرابعة ، أما الخامسة فهى إذا اجتمع معها بدل متأخر عنها ففيها الثلاثة عشر المتقدمة مع سبق البديل عليها هذه كتلك عدداً وكيفية ، غير أنه اختلف الترتيب للتقديم والتأخير بين اللفظين «فالتفصيل إذا وصلت ببديل بعدها نحو «ويستنبئونك» ، وآية فالأول إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث قصر اللام مع ثلاثة ويستنبئونك أو آية ثم توسط اللام ويستنبئونك أو آية ثم مدهما .

وعلى الثانى : قصر اللام مع ثلاثة ويستنبئونك أو آية، وقد نظم ذلك العلامة

المتولى فقال :

وصليتُ تعظيماً على خيرٍ من هدى
وآل وأصحاب ومن بهم اقتدى
لورش على القول الذى لن يفندا
وفى اللام ثلث فيهما اقصر لترشدا
وإن ركبت آمنتم فالذى بلوا
وكل على تثلث آمنتم غندا
وزد مدّها مع وجه مدّ تنل هدى
فتلك ثلاث بعد عشرة أعددا
على ما مضى فى الحالتين لتسعدا
وتلك بها تسع فخذه مؤيدا
على المد والتسهيل فلترو فى الأدا
كذا فيهما وسط كذا فيهما أمدا
وفى بدل ثلث وربك فاحمدا
على المصطفى والآل والصحب سرمدا

بدأت بحمد الله والشكر سرمدا
وسلمتُ تسليمًا يليق بقدره
وبعد، ففى آلان سبعة أوجـ
فأبدل لهمز الوصل مدًا وأشبعنا
ومع وجه تسهيل ففى اللام ثلثن
ثلاثة همز الوصل مع قصر لامها
وتوسيط لام زده عند توسط
على المد والتسهيل فى أول هما
وإن تفقن فى اللام تثلثًا اعتبر
ففى هذه عشرون مع سبعة أتت
وإن تبتدىء منها ووافيت آية
مع القصر فى لام ثلاثة ما يلى
وأما على قصر ففى اللام فاقصرن
وأزكى صلاة مع أجل تحية

وأما قالون فله فيها ثلاثة أوجه وصلًا وتسعة وفقًا: وبيانها: إبدال همزة الوصل مع المد والقصر، ثم تسهيلها وعلى كل قصر اللام وصلًا وتثلثتها وفقًا، وأما حمزة فله فيها وصلًا الإبدال مع المد الطويل ثم مع التسهيل مع السكت على آل، ويزاد للخلاد معهما ترك السكت فيكون لخلق وصلًا وجهان، وللخلاد أربعة. أما إذا وقف عليها لهما فقد اتفقا على الأوجه الآتية وهى خمسة عشر وجهًا بيانها: إبدال همز الوصل مع المد الطويل مع النقل والسكت، ثم الإبدال مع القصر مع النقل فقط، ثم تسهيل

الهمزة مع النقل والسكت . فهذه أوجه خمسة؛ لأن النقل أتى مع ثلاثة، الإبدال في الهمزة مع المد والقصر ثم مع تسهيلها، والسكت أتى مع وجهين: الإبدال مع المد ومع التسهيل، وعلى كل من هذه الخمسة ثلاثة في اللام؛ قصرها وتوسطها ومدّها. وأما باقى الأئمة فلهم الإبدال فى الهمزة حرف مدّ مع المد المشبع ثم تسهيلها فى الحالتين، والإبدال أولى وأحق مع صحة التسهيل .

وأما الكلمة الثانية وهى الأولى المقترنة بعادا فى قوله تعالى : « وأنه أهلك عاداً الأولى » فى « والنجم »؛ فقد اختلف فيها أهل الأداء أيضاً فبعضهم أجراها مجرى القاعدة العامة لورش بجواز الأوجه الثلاثة فى البديل وبعضهم اقتصر فيه على القصر، فإذا أُفردتْ وأتى فيها بالقصر فعلى المذهبين وإن أتى فيها بالتوسط والمد فعلى المذهب الذى جاء بالتسوية بينها وبين غيرها فإذا اجتمع معها بدل تأخر عنها ففيها خمسة أوجه: القصر فى عاداً الأولى عليه الأوجه الثلاثة فى آلاء . ثم توسطها ثم مدهما وإلى ذلك أشار صاحب « إتحاف البرية » بقوله:

وعادا الأولى فاقصرنه وثلثن لهما ووسط وامدد الكل محفلا

ويقاس عليه حالة تقدم البديل عليه نحو: « أساءوا بما عملوا » ففيه الخمسة أيضاً قصر البديل السابق عليه قصر عاداً الأولى فقط، ثم توسط الأول عليه التوسط والقصر فى عادا الأولى، ثم مد الأول عليه فى عاداً الأولى؛ المد والقصر. ثم قال: وابن غلبون طاهر إلخ هو: الإمام الحجة الثبت أبو الحسن طاهر بن العلامة الإمام عبد المنعم بن غلبون؛ وطاهر وأبوّه من علماء القراءات المبرزين فيها الذين لهم التصانيف القوية المفيدة فى علوم القرآن؛ وهما من حلب ونزلا بمصر وأقاما بها ونفع الله بعملهما من لا يحصى كثرة، وماتا بمصر.

فمن مصنفات الوالد كتاب « الإرشاد » ومن تلاميذه الإمام « مكى بن أبى طالب » .

ومن مصنفات الابن كتاب « التذكرة »، ومن تلاميذه الإمام « أبو عمرو الدانى » مؤلف كتاب « التيسير » .

وقول الناظم: «بقصر جميع» إلخ أى أن الأمام طاهر بن عبد المنعم قال بقصر جميع الباب لكل ما كان حرف مد بعد همز ثابت أو مغير فأخذ به وأقرأ الناس به وقوله: «وقولاً» أى قول ورش بذلك أى جعله هو المذهب له، وما سواه غلطاً ووهماً، ويصح أن يكون معنى: «وقولاً»؛ أى: أن ابن غلبون قول أى نسب التقول والافتراء والوهم إلى من نقل التوسط والمدعن ورش فى هذا النوع، وإنما اعتمد ذلك على رواية البغداديين فأما المصريون فإنهم رَووا التمكين عن ورش.

(ص) وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا
وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاحِشِ مُشْبَعًا وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا
وَفِي نَحْوِهِ الْقَصْرِ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلْفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٌّ فِيمُطَّلًا

(ش) لما فرغ من الكلام على ما تعلق بالهمز من حكم المد، شرع فيما تعلق بالسكون وهو قسمان: سكون لازم، وسكون عارض؛ اللازم هو: أن يأتى بعد حرف المد سكون ثابت وصلًا ووقفًا. فأخبر عن اللازم أنه يمد مدًا مشبعًا لجميع القراء بحيث كان الساكن بعد حرف المد فى كلمة أو فى حرف، فالساكن الواقع فى كلمة قد يدغم فى غيره نحو: «دآبة، أتجاجونى، الذكّرين» وكذا ما قرىء به عن بعض الأئمة أو الرواة نحو: «ولا تعاونوا» للببى، ونحو: تاء الصافات وأخواتها لحمزة؛ وقد لا يدغم الساكن فى غيره نحو: «آآن» موضعى يونس على وجه الإبدال وكذا ما قرىء عن بعضهم نحو: «واللاى، محياى» عند من سكن الياء، وكذا نحو: «آآذرتهم» على وجه الإبدال لورش، «وشا أنشره» عند إبداله، والساكن بعد حرف المد الواقع فى حرف هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطه حرف مدولين ثالثها ساكن قد يدغم ساكنه فى غيره اللازم من «آلم». وقد لا يدغم ساكنه نحو الميم من «الم، وطسم، وحم، ونون». فهذه الأقسام تمد مدًا طويلًا باتفاق أهل الأداء، وهذه الحروف التى لزم مداها لم تقع إلا فى أوائل السور الذى عبر عنه بالفواخى فقال: «ومدله عند الفواخى مشبعًا» وعددها: سبعة أحرف جمعتها فى أحد القولين من قولى: «من قص سلك أو لسنك مقص» ولما بقيت الحروف الواقعة فى الفواخى قد تعلق حكمها بهذا الباب فاستطرد ذكر البقية وأحكامها فقال: «وفى عين الوجهان» إلخ فأمر بأن من حروف الفواخى العين من فاتحتى

مریم والشوری؛ فيجوز فيها وجهان: التوسط، والمد؛ وهو الأفضل للتوافق ومجاورة الممدود، ويجرى هذان الوجهان في كل ما كان الممدود فيه حرف لين نحو: «هاتين» بالقصص «وأرنا اللذين» في فصلت على قراءة ابن كثير؛ إذ يشدد النون فيهما فيقرأ له كما قرئ للأئمة في عين من فاتحتي مریم والشوری من التوسط والمدمع ترجيح المد، وقد أشار صاحب «إتحاف البرية» إلى مشاركتهما العين في الحكم بقوله:

وفي عين الوجهان والطول فضلاً وللمك هاتين اللذين كذا اجعلا
وفضل الطول عند المكى فيهما؛ لما فيه من الفصل بين الساكنين وذلك وصلأ له
أما وفقاً فمع باقى الأئمة فى جواز الوجوه الثلاثة.

ثم قال: «وفى نحو طه القصر إذ ليس ساكن»؛ أخبر أن من حروف فواتح السور ما هو هجاؤه على حرفين فقط فبالتتابع للفواتح نجد أنه لم يقع فيها مما هجاؤه على حرفين إلا خمسة مجموعة فى قول بعضهم: «حى طهر» فالحاء فى الحواميم، والياء فى أول مریم وياسين، والطاء من طه وغيرها، والهاء فى أولى مریم وطه الذى مثل به، والراء من السور الست؛ التى أولها يونس فليس فيها إلا القصر أى تمد مداً طبيعياً إذ لا وجود لساكن بعد حرف المد فيها.

ثم قال: وما فى ألف من حرف مد فِيمَطَلًا؛ أى أخبر أن من فواتح السور: الألف وقد أتت كثيراً منها «الر، الم» فلا يدخلها مد لخلو حروفها الهجائية من حروف المد ولتحرك وسطها. واعلم بأنه قد لمح الناظم لبعض حروف الفواتح وذكر البعض فكان مجموع ما أشار إليه وما ذكره سبعة أحرف، فمن تتبع الوصول إلى الوقوف إلى عد الحروف الواقعة فى فواتح السور تبين أنها أربعة عشر، الذى بينها صاحب التحفة بقوله: «ويجمع الفواتح الأربع عشر صله سحيراً من قطعك»، فيخرج ما أشار إليه الناظم وما ذكره تبقى السبعة فذكر حكمها دون بيان حروفها اعتماداً على أنها التى تبقى بعد انتهاء الكلام عليها، وحاصل ما ذكر: أن حروف الفواتح على أربعة أقسام:

الأول: ما يمد مداً لازماً وهى حروف سبعة جمعتها فى أحد القولين «لسنك مقص» إلا إذا طرأ تحركه وصلأ لالتقاء الساكنين كما فى وصل «آلم الله» أول آل عمران

جاز قصره مع مده للجميع، وكذا أول العنكبوت لورش فالمد نظراً للأصل وعدم الاعتداد بالعارض، والقصر اعتداداً بالعارض، وإلى ذلك أشار الجمزورى فى « كنهه » بقوله:

ومد له عند الفواتح مشبعا وإن طرا التحريك فاقصر وطولا
لكل وذا فى آل عمران قد أتى وورش فى العنكبوت له كلا

واعلم بأن هجاء هذه الأحرف السبعة على ثلاثة أحرف وسطها حرف مُد ولين .
الثانى: ما كان هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطها محرك وهى: الألف، فلا مد فيها حتى لا تصل إلى المد الطبيعى، بل أقل من المد الطبيعى، وما كان أقل من الطبيعى فلا يعد ممدوداً ولا مدأ وذلك؛ لخلوه من حروف المد .

الثالث: ما كان هجاؤه على ثلاثة أحرف وسطها حرف لين فقط وهو العين ولذلك جاز فيه مع المد التوسط مع أولوية المد .

الرابع: ما كان هجاؤه على حرفين وهى خمسة مجموعة فى: « حى طهر » وحكمها: أن تمد مدأ طبيعياً لوجود حرف المد فيها .

وأما القسم الثانى: وهو السكون العارض للوقف فإذا وقع قبله حرف من حروف المد نحو: « العالمين، ونستعين»، وكان الحرف الموقوف عليه محركاً فى الوصل . فأخبر عند الوقف عليه بالسكون بجواز وجهين هما: المد الطويل، والتوسط، ولم يصرح بهما الناظم لشهرتهما ولهذه الشهرة جعلاً أصلاً يعتمد عليه، وقد أشار بذلك التأصل إلى أن هنالك وجهاً ثالثاً لم يؤصل ولم يصل إلى شهرة الوجهين السابقين وهو: الاقتصاد على ما فى حرف المد فى المد وهو المسمى: بالقصر؛ وهو رأى جماعة من المتأخرين على جواز التقاء الساكنين فيكون مجموع الأوجه الجائزة ثلاثة: المد المشيع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض . الثانى: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضاً . الثالث: القصر لعروض السكون فلا يعتد به وقد اختاره بعض العلماء فى سكون الوقف وقال: ما يوقف عليه مما قبله ساكن صحيح نحو: « والعصر، وخسر، والصبر » فما الظن بما قبله حرف المد؟ أى فمن الأولى .

قال الناظم: «وعند سكون الوقف» مجرداً من الإشمام أو مصاحباً له احتراز من روم الوقف؛ فإنه كالوصل، وتجاوز هذه الأوجه في المد الذي بعده سكون عارض للإدغام كما في الإدغام الكبير للسوسى عن أبي عمرو نحو: «الرحيم ملك، يقول ربنا، كيف فعل، حيث شئتم» وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن وفي الوقف كالإدغام ثلث لتجملاً

● تنبيهات: الأول: لا فرق في حرف المد بين أن يكون مرسوماً نحو «قال» أو غير مرسوم نحو «الرحمن» أو يكون أصلاً كما ذكر أو يكون عارضاً كالمبدل من الهمز، ولو وقفاً نحو: «الذئب، ويؤت، الرأس»؛ لأن العبرة باللفظ «الثاني»: فإن قيل كيف يؤخذ اجتماع حرف المد والسكون في كلمة واحدة؟ قلت: من ذكر النوع الذي بعده؛ لأن العارض لا يوجد مع شرطه إلا في كلمة، وإن قيل: إنه أطلق المد فيه فمن أين يؤخذ إشباعه؟ قلت: لما كان الكلمى والحرفى مشتركين فى العلة وهى السكون، حمل إشباعه على ما ذكر فى الحرفى، وإن قيل: إن الأصل فى التحرك؛ لالتقاء الساكنين الكسر فكيف فتحت الميم من «الم الله» أول آل عمران عند وصلها بلفظ الجلالة؟ قيل: لخفته ومراعاة لتفخيم لفظ الجلالة. وأظن أن هذا كان سبباً لاتفاق الأئمة على فتحها والله أعلم.

(ص) وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَابِينَ فَتَحِ وَهَمْزَةٌ
بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصَلٍ وَرَشٍ وَوَقْفِهِ
وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرَشُهُمْ
بِكَلِمَةٍ أَوْ أَوْ فَوْجَهَا ن جُمَلًا
وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا
يُؤَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزٌ مُدْخَلًا

(ش) لما فرغ من المبحث الأول الخاص بما تعلق بحروف المد شرع فى بيان المبحث الثانى الخاص بما تعلق بحرفى اللين؛ فتعريف اللين: الواو أو الياء الساكنتان المفتوح قبلهما، وأحرفه اثنان نحو: «سوءة، السوء، لا تياسوا، شىء» ونحو «البيت، خوف» وقد تعلق بما ذكر قسمان الأول مع الهمز. الثانى: مع سكون الوقف، ذكر الأول معبراً عنه بقوله: «وإن تسكن اليابين فتح وهمزة» إلخ أخبر أنه إذا سكنت الياء أو الواو وسبقهما فتح وتأخر عنهما همزة فى كلمة واحدة نحو: «هيئة، شىء، سواتكم، السوء»

فلورش وجهان حسنان جيدان؛ هما: الطول والتوسط في الوصل والوقف. وهذان مذهبان عن أهل الأداء لورش سواء كانت الهمزة في وسط الكلمة أو في آخرها كما في الأمثلة، وقوله: بكلمة احترازاً من وقوع اللين في كلمة والهمز أول الكلمة الأخرى نحو «ابنى آدم، ولو آمن».

فمذهب ورش فيه نقل حركة الهمز إلى حرفي اللين مع حذف الهمز، فإن قيل: كيف عبر بالقصر عن التوسط؟ قلت: لما عبر عن الإشباع بال طول وأعقبه بالقصر، فيكون المراد القصر الأقرب والمناسب للطول فيكون التوسط، أما لو أراد القصر الشائع بأنه حركتان لقال في تعبير بمد وقصر، يعضد هذا بأن المراد من ذكر القصر: التوسط تعبيره بعد بلفظ: «سقوط المد» بأن لفظ القصر المذكور آنفاً هو التوسط فكأنه بمثابة التأكيد ثم الدليل المؤكد للمعنى المراد، قول الحصرى في قصيدته.

ومدعين ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس: مده متوسط وقال أناس: مفرط وبه أقرى

ثم ذكر القسم الثاني فقال: «وعند سكون الوقف» إلخ أخبر أن يقرأ بهذين الوجهين هما: الإشباع والتوسط لجميع القراء إذا أتى بعد اللين حرف سكن للوقف همزاً كان أو غير نحو: شيء، السوء البيت، خوف» ثم قال: «وعنهم سقوط المد» في هذا إشارة إلى جواز وجه ثالث للقراء هو: القصر المعبر عنه بسقوط المد أى بتركه فعلى هذا يكون للقراء في هذا القسم أوجه ثلاثة هي القصر والتوسط والمد ثم قال: «وورشهم يوافقهم» إلخ أخبر أن ورشاً يوافق جميع القراء في الثلاثة أوجه فيما لم يكن آخره همزاً نحو: «الصيف اليوم».

والخلاصة: أن الحرف الموقوف عليه بعد اللين همز أو غيره، فإن كان همزاً ففيه لورش: التوسط والمد الطويل في الحالتين، ولغيره الأوجه الثلاثة وفقاً وليس لهم شيء وصلاً، وإن كان غير همز فالأوجه الثلاثة للكل وفقاً وليس لهم شيء وصلاً.

تعميشة: يؤخذ من تعبير الناظم بكلمة «سقوط المد فيه» إشارة إلى قاعدتين في حقيقة معرفة اللين.

الأولى: أنه لا مد في اللين أصلاً، فلسقوطه وحذفه في الوصل وهو الأصل، فالأولى سقوطه وحذفه في الفرع وهو الوقف؛ لأن الفرع يتبع الأصل غالباً، فإذا وصل وجد به حركة واحدة فكذلك إذا وقع قبل سكون الوقف فيطلق عليه القصر وقدره حركة واحدة فرقاً بينه وبين حرف المد فإن قصره حركتان، وهذا القصر فيه حركة، وعلى هذا يكون قصره بحركة ومد خمس حركات والتوسط ثلاثة.

الثانية: أى أن المراد من سقوط المد في اللين؛ أى ترك الزيادة العى تشمل التوسط والطول، فلا يبقى إلا القصر الذى يقدر بحركتين على تقدير بأن السكون الأول قائم مقام حركة ثم أتى بحركة فاصلة بين الساكنين، أو بحمله على ما فيه حرف المد، لا تفاقهما فى صفة اللين فتساويا فى القصر حركتين والتوسط أربع والمد ست.

(ص) وَفِي وَوِ سَوَاتٍ خِلَافٍ لِرِوَايَتِهِمْ وَعَنْ كُلِّ الْمَوَدَّةِ أَقْصَرَ وَمَوْثِلًا (ش) علم مما تقدم بأن ورشاً له مذهبان فى اللين عن أهل الأداء فبعضهم روى عنه الإشباع، وبعضهم روى التوسط، وقد استثنى ثلاث كلمات، كلمة مختلف فيها؛ ومتفق بين الرواة على الأخيرتين، فأخبر أن الكلمة المختلف فيها لفظ «سوات» كيف وقع؟ فالمحققون قد تتبعوا أهل المذهبين فوقفوا على إجماع من لهم الإشباع فى اللين على استثناء واو «سوات» بالقصر فعلى هذا يكون فيه القصر فى مذهب القائلين بالإشباع، أما التوسط فعلى مذهب من وسط.

قال المحقق ابن الجزرى: وينبغى أن يكون الخلاف دائراً بين التوسط والقصر فإنى لا أعلم أحداً روى الإشباع فى هذا الباب إلا ويستثنى سوات. وإلى ذلك أشار «صاحب إتحاف البرية» فقال:

ومن مد شيئاً واو سوات قد قصر فلا مد فيها عند ورش فتجملاً وذلك عند انفراد اللين، أما إذا اجتمع مع البدل ففيه أربعة أوجه، تقدم البدل أو تأخر؛ فى الأولى: قصر البدل، وتوسط اللين ثم توسطهما.

ثم تمد البدل عليه توسط اللين ومدته نحو: «أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً». الحالة الثانية: توسط اللين عليه ثلاثة البدل ثم مدهما نحو «ولا يحيطون بشيء من

علمه « الآية، ثم اعلم أن لفظ «سوات» فى المواقع الأربعة ثلاثة فى الأعراف، وموضع فى طه؛ فإنها من الحالة الثانية؛ لأنها قد اجتمع فيها اللين والبدل، والظاهر: أنها تدخل مع قاعدة اجتماع اللين السابق على البدل فى جواز الأوجه التى أجازوها فى القاعدة العامة. إلا أن المحققين خصوها بقاعدة خاصة لاستثناء واوها بقاعدة خاصة هى: قصر الواو مع ثلاثة البدل ثم توسطهما؛ لأن مذهب من وسط الواو ليس له فى البدل إلا التوسط، وقد نظمها ابن الجوزى فقال:

وسوات قصر الواو والهمز ثلثا ووسطهما فالكل أربعة فادر
تتمة: قد أشار إلى القاعدة العامة للين مع البدل صاحب «إتحاف البرية» بقوله:
وفى بدل أجر الثلاثة عندما توسط لينا وامتدداً إن تطولا
وهذا يجرى فيما عدا كلمة سوات السالفة.

ثم قال « وعن كل الموءودة اقصر وموثلاً » أخير أن أهل الأداء قد اتفقوا على قصر واو « موثلاً » بالكهف، والواو الأولى من « الموءودة » بالتكوير؛ وهما الكلمتان اللتان اتفق على قصر اللين الواقع فيهما.

وأعلم بأن المراد من قصر الواو فى «سوات» وواو «الموءودة» وواو «موثلاً»: إذهاب المد بالكلية والنطق بواو ساكنة مجردة عن المد، كالنطق بواو «فوقكم» والأوجه الثلاثة لا تخفى فى همزة الموءودة.

(ج) ما وجه المد إن كان بعده همز؟ فيزداد المد فى حروف المد الخفائها وضعفها لمجاورتها قوياً به صعوبة فى اللفظ وهو الهمز، اتصل أو انفصل، وإن كان بعده سكون، فإما لازماً أو عارضاً فلما زيد فى حروف المد للملاقاتها همزاً متحركاً فتكون أكثر زيادة عند ملاقاتها بعضها سكوناً؛ لأن فى التقاء الساكنين صعوبة أكثر من ملاقاتها همز متحرك، فلذلك زيد فى مد مالاقى السكون عن غيره اتفاقاً بخلاف ما بعده همز، فقد تفاوتوا فى مده على خلاف بين الأئمة، وأما من قصر المنفصل فحماً على الوقف على الكلمة الأولى فلا منفصل، وأما من مد البدل فقد نظر فى الجملة إلى اجتماع همزة مع حرف مد بغض النظر عن التقديم أو التأخير قياساً على المد المتصل، وأما من قصر

فقد راعى تقديم القوى على الضعيف، وأما من مد اللين فقد حمّله على حروف المد واللين ومن قصرها راعى الأصل.

فائدة: فإن قيل كيف لزم المد للساكنين في كلمة نحو: «دابة» وحذفه إذا اجتمع في كلمتين نحو «إذا السماء، وإذا الجبال»؟ قلت: لما كان حرف المد في الكلمة واقعاً في وسطها لزم بقاؤه فلزم إثباته بمدّه ويحذف إذا كان آخر الكلمة؛ لأن حذف الأواخر مشهور وحيث حذف فلا مد.

* * *

(باب: الهمزتين من كلمة)

اعلم بأن الكلام في الهمز على طريقة مذاهب القراء يأتي في خمسة أبواب، سوى ما تأخر ذكره في فرش الحروف كالاستفهام المكرر في الرعد، و«أشهدوا خلقهم» في الزخرف. والهمز إما مفرد وإما منضم إلى مثله، فالمفرد سيأتي ذكره في ثلاثة أبواب متتالية بعد، وأما المنضم إلى همز آخر فينقسم إلى قسمين:

الأول: ما هو في كلمة.

الثاني: ما هو في كلمتين، ولكل قسم باب خاص. واعلم أن ما كان من كلمة هو: ما اجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة متلاصقتان، وكل همزة منهما لها صفة تمييز بها، فالأولى للاستفهام غالباً، منفصلة تقديراً غير لفظ «أئمة»، وأن حركة الأولى فتح دائماً محققة لا يتعلق بها حكم التغيير إلا ما تعلق لبعض الرواة في الهمزة الأولى في لفظ «أأمنتم» في الملك «وأمنتم» بالأعراف، وأما ما تعلق من صفات الهمزة الثانية فهي إما أن تكون ساكنة أو متحركة بأى حركة وقد تعلق الحكم بها هنا؛ فإن سكنت وجب إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً من نحو: «آدم»؛ لأن أصلها «أدم» بسكون الهمزة الثانية، وتبدل ياء نحو: «إيماناً»؛ لأن أصلها «إئمان» بسكون الهمزة الثانية أيضاً، وتبدل واو نحو «أؤتى»؛ لأن أصلها «أؤتى» بسكون الهمزة الثانية كذلك، فهذه قاعدة صرفية لكن الناظم لحاجة الطالب إليها ذكرها في باب الهمزة المفرد بقوله:

وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عزم كآدم أوهلا

وكان ينبغي ذكرها بعد قوله: وأئمة بالخلف؛ إلخ لأن همزة أئمة ونحو: آدم فاء فعل أصلها السكون، وأما إذا تحركت الهمزة الثانية فهي نوعان: إما أن تكون همزة قطع، وهي الغالب، والأكثر، وإما همزة وصل، ثم ابتداءً بهمزة القطع فقال:

(ص) **وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلًا**
وَقُلُّ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لُورْشٍ وَفِي بَغْدَادٍ يُرَوَى مُسَهَّلًا

(ش) اعلم بأن التخفيف في إحدى الهمزتين عند اجتماعهما لغة من لغات العرب؛ لذلك قرأ به بعض أئمة القراءة، والتخفيف على أنواع ثلاثة: الإبدال، والنقل، جعلها بين بين وهو: (التسهيل)، وتجتمع هذه الثلاثة في باب: وقف حمزة وهشام، ثم اختص كل باب بما يناسبه فاخص الإبدال بباب الهمز المفرد، والنقل اختص ببابه أما التسهيل فاخص ببابى الهمزتين إلا ما يذكر فيه من البديل أو الإبدال، فالتسهيل: هو النطق بالهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فينطق بالفتوحة بين الهمزة والألف نحو: «أأنذرتهم»، وبالمكسورة بين الهمزة والياء نحو: «أثفكأ»، وبالمضمومة بين الهمزة والواو نحو: «أؤنزل»، فأخبر أن يقرأ بتسهيل الهمزة الأخيرة؛ أى الثانية من الهمزتين المتلاصقتين فى كلمة تحركت بأى حركة للمشار إليهم «بسما» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ فى النوع المفتوح منها بالخلاف بين التسهيل والتحقيق للمشار إليه بلام «لتجُملا» وهو: «هشام»، ثم أخبر أن الرواة عن ورش اختلفوا فى المفتوحة فروى عنه أهل «مصر» إبدال الهمزة الأخيرة منها حرف مد وهو: الألف، وروى عنه «البغداديون» تسهيلها فتعين للباقيين القراءةً بالتحقيق فى الهمزة الثانية كالأولى، ويترتب لورش على إبدال الثانية ألفاً فى المفتوحة المد الطويل فيها، إذا وقع بعدها ساكن نحو: «أأشفقتم» ويكون من قبيل المد اللازم، أما إذا تحرك ما بعدها فيمد مداً طبيعياً، ولا يجوز إلحاقها بالبديل فى جواز أوجهه؛ نظراً لعروض حرف المد بسبب الإبدال وقد أتى هذا فى القرآن فى موضعين هما «أألد» فى هود، «أأمنت من» فى الملك، ولا يجوز فيها أوجه البديل؛ لعروضه قياساً على عروضه فى المبدل من التنوين نحو: «ماء» أو الواقع بعد همز الوصل نحو: «أأذن لى»، وقد استثنى الجمهور

من أهل الأداء من الإبدال: الذى وقع بعده ساكن ووقف على الحرف الذى بعد الساكن فاتفقوا على التسهيل ومنعوا الإبدال؛ فراراً من اجتماع ثلاث سواكن «أنت، وأرأيت» وقد أجاز بعضهم الإبدال مع المد الطويل مع توسط الياء التحتية فى أرأيت قال صاحب «إتحاف البرية» .

أنت فسهل مع أریت بوقفه ويمنع إبدال سواكنه الولا
 (ص) وَحَقَّقَهَا فِي فَصَلَتْ صُحْبَةً أَعْدَ جَمِيَّ وَالْأُولَى أَسْقَطْنَ لِتَسْهَلَا
 (ش) لما فرغ من القاعدة العامة استثنى منها خمس كلمات مقيدة كل كلمة مع رجالها هي: «أعجمى» فأخبر أن يقرأ بتحقيق الهمزة الأخير من «أعجمى وعربى» فى: «فصلت»، للمشار إليهم «بصحبة» وهم: شعبة وحمزة والكسائى، ثم أمر بإسقاط همزة أعجمى الأولى للمشار إليه بلام ليسهلا وهو هشام، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الأولى وتسهيل الثانية، وقيده فى فصلت ليخرج «أعجمى وهذا بالنحل؛ فإنه بالإخبار للجميع أى: بهمزة واحدة.

(ص) وَهَمْزَةٌ أَذْهَبْتُمْ فِي الْأَحْقَافِ شَفَّعَتْ بِأُخْرَى كَمَا دَامَتْ وَصَالًا مُوَصَّلًا
 (ش) أخبر أن يقرأ «أذهبتم طيباتكم» بتشفيع همزة أذهبتم أى بزيادة همزة قبلها؛ ولا تكون إلا مفتوحة للمشار إليهما بالكاف والdal فى قوله: «كما دامت»، وهما: ابن عامر وابن كثير فتعين للباقيين القراءة بالوتر؛ أى بهمزة واحدة كما نطق به وكل على وفق القاعدة العامة.

(ص) وَفِي نُونٍ فِي أَنْ كَانَ شَفَّعَ حَمَزَةً وَشُعْبَةً أَيْضًا وَالدمشقى مُسْهَلًا
 (ش) أخبر أن يقرأ بتشفيع همزة «أن كان» فى «نون والقلم» لحمزة وشعبة وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالوتر؛ أى بهمزة واحدة كلفظه، وأخبر أن يقرأ للدمشقى بتسهيل الهمزة الثانية من «أن كان» فتعين للباقيين القراءة بالتحقيق.

(ص) وَفِي آلِ عِمْرَانَ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفِّعُ أَنْ يُؤْتَى إِلَى مَا تَسْهَلَا
 (ش) أخبر أن يقرأ «أن يؤتى أحد» بآل عمران بتشفيع همزة أن؛ أى بزيادة همزة أخرى على همزة أن يؤتى لابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالوتر؛ أى بهمزة واحدة كما نطق به.

(ص) وَطَهْ وَفِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعْرَاءِ بِهَا ءَأَمَنْتُمْ لِلْكَوْلِ ثَالِثًا أَبْدَلًا
وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً وَلَقُنْبِلٍ بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بَطَهْ تُقْبَلًا
وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلٌ قُنْبِلٌ فِي الْأَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوُ وَالْمَلِكُ مُوَصَّلًا

(ش) «أأمنتكم» آخر الكلمات التي خرجت عن القاعدة العامة ووقعت في مواضع ثلاثة: في الأعراف، وطه، والشعراء، اجتمع فيها ثلاث همزات، فالأصل فيها «أمنتكم» بزنة «فعلتكم»، دخلت عليها همزة التعدية فوجب إسكان الهمزة الثانية التي هي فاء الكلمة فصارت «أأمنتكم» بزنة أكرمتم، فلما اجتمع همزتان متلاصقتان وسكنت ثانيتهما وجب إبدال الثانية حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها وفقاً للقاعدة الصرفية فصارت «أأمنتكم» بوزن أفعلتكم، فدخلت همزة الاستفهام وحركتها الفتح، أما ترتيبها اللفظي هي: أن الأولى للاستفهام، والثانية للتعدية، والثالثة فاء الفعل، وقد جرى كلام الناظم على ذلك فأمر بإبدال الهمزة الثالثة لكل القراء، ثم أخبر بتحقيق الهمزة الثانية للمشار إليهم «بصحبة» وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتسهيلها، ثم أخبر أن يقرأ بإسقاط الهمزة الأولى «لقنبل» في «طه» فقط وإسقاط الأولى في المواضع الثلاثة «لحفص» فتعين للباقيين القراءة بإثبات الهمزة الأولى «وقنبل» معهم في غير طه. ثم أخبر أن يقرأ بإبدال الهمزة الأولى من: موضع الأعراف والأولى من: موضع «الملك» وأوأ حالة وصلها بما قبلها «لقنبل»؛ فإذا وقف على «فرعون» في الأعراف وعلى «النشور» في الملك، وابتدأ بلفظ «أأمنتكم» في الأعراف «وأأمنتكم» في الملك حقق الهمزة الأولى، لزوال الضم قبلها في الوقف.

فائدة: إن لفظ «أأمنتكم» في مواضعها الثلاثة «وآلهتنا» في الزخرف اجتمع فيهما الهمزات الثلاث، ومذهب ورش فيها: تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فهل يجرى فيها ما يجرى في نحو: «أنذرتهم»؛ لاتفاق كل في تحقيق الأولى وتسهيل الثانية من تسهيل الهمزة الثانية وإبدالها ألفاً في هذا وذاك أم لا؟ قال الجعبري وغيره: إن من أبدل لورش الهمزة الثانية ألفاً في نحو: «أنذرتهم» أبدلها في الهمزات الثلاث ألفاً كذلك، فيجتمع ألفان ألف عن الهمزة الثانية وألف عن الثالثة فتحذف إحداهما؛ للقاء الساكنين ويعذر النطق باجتماعهما فتصير قراءة ورش بوزن قراءة حفص؛ لأنه

يسقط الهمزة الأولى ويتحد لفظهما وإن اختلف مأخذهما، ولا تصير قراءة ورش بوزن قراءة حفص إلا إذا قصر فإذا وسط أو مد فيخالفه وذلك مردود للنص والنظر؛ فالنظر: فحسبك أن فيه تغيير اللفظ والمعنى، وأما اللفظ فظاهر وهو مصرح به في كلام القائل بجواز البدل إلخ، وأما المعنى: فإن الاستفهام قد التبس بالخبر، وأما النص: فقد قال المحقق وغيره: «اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيل الهمزة الثانية من ذوات الهمز الثالثة بين بين، ويجوز معه القصر والتوسط والمد» قال ابن الباذش في «الإقناع»: ومن أخذ لورش في نحو: «أنذرتهم بالبدل لم يأخذنا إلا بالتسهيل بين بين ولم يذكر كثير من الأئمة غيره في هذا النوع، وأشار إلى ذلك «صاحب الكنز» بقوله:

وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش سوى آمنتهم ليس مبدلاً
وذاك ثلاثاً مع آلهة فلا تبدله أيضاً بل له الكل سهلاً

● تنبيه: من أسقط الأولى تعين له تحقيق الثانية أ. هـ.

(ص) وَإِنْ هَمَزُ وَصَلَ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَامْدُودَةٌ مُبْدَلَةٌ
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَالْآنَ مَثَلًا
وَلَا مَدَّ بَيْنَ الْمَمْرَتَيْنِ هُنَا - وَلَا بَحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنْزُلًا

(ش) لما فرغ من الكلام على همزة القطع انتقل إلى همزة الوصل، فأخبر أن همزة الوصل إذا توسطت بين همزة الاستفهام سبقتها، ولام ساكن بعدها ففيها مذهبان:
الأول: إبدالها ألفاً فيجتمع ساكنان فتمد مداً طويلاً للساكن بعدها وهو الأولى والأفضل.

الثاني: تسهيلها مع القصر، وهذان الوجهان جائزان لكل القراء مع أحقية الإبدال.

وقد مثل بلفظ «آلان»، والواقع في القرآن منه أربع كلمات: ثلاث باتفاق الأئمة على جواز الوجهين، والكلمات هي: «الذكريين» موضعان في الأنعام و«آلان» موضعان في يونس و«الله أذن» في يونس، و«الله خير» في النمل والرابع فإنه خاص بأبي عمرو وهو قوله تعالى: «به السحر» في يونس فتكون المواضع سبعة في أربع

كلمات . ثم قال : « ويقصره الذى يسهل عن كل » : أى أن من مذهبه التسهيل فى هذا فلا يثبت ألفاً مع التسهيل بل يقصر . ثم أخبر أن يقرأ لمن مذهبه التسهيل بالقصر وبعدم الإدخال ألفاً بين الهمزتين هنا أى فى هذا النوع ولا يقرأ بالإدخال لمن مذهبه الإدخال فيما اجتمع فى همزات ثلاث فى «آلهتنا، وآمنتهم» فى مواضعها فلا يقاس هذان النوعان على نحو : «أنذرتهم» ؛ لوضوح الفرق . واعلم بأن التحذير يمنع المد له وجهتان ونوعان، الأول : منع المد فى ذات الهمزة مع النطق بتسهيلها . والثانى : منع المد بين الهمزتين لمن مذهبه الإدخال بينهما .

تعميشة : قد علم مما تقدم شرحه بأن أهل الأداء اتفقوا على تغيير همزة الوصل، واختلفوا فى كيفية التغيير على مذهبين : إبدالها ألفاً من جنس حركة ما قبلها فتمد مدّاً طويلاً للساكن بعدها، إلا إذا طرأ تحريك الساكن بالنقل نحو «آلن» موضعى يونس عند من نقل، فحينئذ يجوز المد والقصر اعتداداً بالأصل والعارض؛ وإلى ذلك أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله :

وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام فامدده مبدلاً
فللكل ذا أولى ولكن إذا طرأ تحركه فالمد والقصر أعمالاً

واتفاق الأئمة على التغيير؛ للفرق بين همزة القطع والوصل، وإن قيل : ما سبب اختلافهم فى كيفية النطق؟ قلت : لما أشبهت الساكن فى الوصل وفتح ما قبلها أبدلت ألفاً، وأما تسهيلها فحمل الوصل على البدء بحركة الفتح، فإن قيل : لم فضل الإبدال على التسهيل؟ قلت : لأن التسهيل تحريك همزة الوصل، ولا وجه لتحريكها درجاً، ولكون الأصل وهو : الوصل حمل على الفرع وهو البدء، وإن قيل : إن همزة الوصل عادة تسقط فى الدرج فكيف ظهرت فى هذا؟ قلت : لمشاركتها همزة الاستفهام فى حركة الفتح عند البدء بها؛ فلو سقطت لالتبس الاستفهام بالخبر بخلاف همزة الوصل المتحركة بحركة غير الفتح فيجب إسقاطها لأمن اللبس، نحو : «جديد أفترى، أستكبرت، أستغفرت، أصطفى البنات، أتخذناهم» عند من قطع الهمزة فى الأخيرتين .

(ص) وَأَضْرَبُ جَمْعُ الهمزتينِ ثَلَاثَةٌ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَنْنَا أُنزِلَا

(ش) لما فرغ من الحكم المتعلق بذات الهمز وحقيقة النطق بها، شرع يبين حكم ما بين الهمزتين من فصل وعدمه، فاحتاج إلى ذكر أنواعها ليبنى عليه حكم الفصل بينهما وعدمه، فأخبر أن أضرب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة واحدة، ثلاثة أضرب أى أنواع: فالأولى مفتوحة في الأنواع الثلاثة، وأما الثانية: فمفتوحة نحو «أنذرتهم، ألدو أنا عجوز»، أو مكسورة نحو: «أنا لتاركوا» «أثفكاً الهة»، أو مضمومة وهى فى مواضعها الثلاث منها: «أُنزل عليه» الذى مثل به بصاد، الثانى: «أولقى» بالقمر، الثالث: «أؤنبئكم» بآل عمران.

(ص) ومدك قبل الفتح والكسر حجةٌ بها لذ وقيل الكسر خلف له ولا وفى سبعة لا خلف عنه بمریم وفى حرقى الأعراف والشعرا العلاء أئنك آئفكاً معاً فوق صادها وفى فصلت حرف وبأخلف سهلاً (ش) شرع فى بيان حكم ما بين الهمزتين من الإدخال، وعدمه المعبر عنه بالمد؛ ومقداره حركتان فقط، ولا يلتفت لمن شذ، وأعطاه حكم المد المتصل؛ لأنها ألف عارضة جىء بها للفصل بين الهمزتين للفصل. فأخبر أن يقرأ بالمد أى: بألف فاصلة قبل فتح الهمزة الثانية وقبل كسرها للمشار إليهم: بالحاء والباء واللام فى قوله: «حجة بها لذوهم: أبو عمرو وقالون وهشام؛ ثم أخبر أن يقرأ بالخلاف بين الإدخال وعدمه قبل الهمزة المكسورة للمشار إليه بلام له وهو: هشام؛ ثم أخبر أن يقرأ من غير خلاف عن هشام أى بالإدخال قولاً واحداً فى سبعة مواضع: «أئذا ما مت» بمریم، «أئنكم لتأتون، أئن لنا لأجراً» كلاهما بالأعراف، «أئن لنا لأجراً» بالشعراء، «أئنك لمن المصدقين، أئفكاً الهة» كلاهما فى «والصافات» المعبر عنها بفوق صادها، «قل أئنكم» فى فصلت ثم خص لفظ: «فصلت» فأخبر أن يقرأ فيه بالتسهيل والتحقيق لهشام بالخلاف السالف مع الإدخال فقط، واعلم أنه ليس لهشام تسهيل فى الهمزة المكسورة إلا فى هذا الموضع وتعين للباقيين القراءة بترك الفصل، وقوله: «العلاء» صفة السور المتقدمة فى الترتيب والنظم.

(ص) وأئمةً بأخلف قد مد وحده وسهلاً سماً وصفاً وفى النحو أبداً

(ش) لما فرغ من الكلمات التي بدئت بهمزة الاستفهام شرع فيما بدئ بغيرها، وهي كلمة واحدة: «أئمة» وقعت في خمسة مواضع، ولذلك خصها بحكمها، فأخبر أن يقرأ بالخلاف بين إدخال ألف وعدمها بين همزتي «أئمة» لمن عاد إليه الضمير في «وحدّه» وهو: هشام فتعين للباقيين القراءة بحذف الألف ثم أمر أن يقرأ بتسهيل الهمزة الثانية منه للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر بجواز إبدال الثانية ياء خالصة في مذهب النحويين، فليس من طريق الشاطبية ولا من أصلها؛ وإن أجازها صاحب «النشر» لهؤلاء وإليه أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

وأئمة سهل أو ابدل لنافع ومك وبصرى ففي النشر عولا

(ص) وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ بَخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصَلَا
وَفِي آلِ عِمْرَانَ رَوَّأَ لِهَشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَأَعْتَلَا

(ش) لما فرغ من حكم الفصل قبل المفتوحة والمكسورة، شرع في حكم الفصل قبل المضمومة؛ وهي قد وقعت في ثلاثة مواضع: «قل أؤنبئكم» بال عمران، «أؤنزل عليه الذكر» بص، «ألقى الذكر عليه» بالقمر، فأخبر أن يقرأ بالمد؛ أي بإثبات ألف قبل الهمزة المضمومة للمشار إليهم: باللام والحاء والباء في قوله: «لسى حبيبه بخلفهما برًّا» وهم: هشام وأبو عمرو بخلاف عنهما وقالون بغير خلاف وقوله: ليفصلا إشارة بأن المد الذي يؤتى به قبل ضم الهمز المتلاصق إنما جئ به للفصل بين الهمزتين وقدره حركتان ولا عبرة لمن شد، وجعلها من قبيل المتصل؛ لأنه لم يلاحظ عروضها، ثم أخبر أن هشاماً روى عنه بعض أهل الأداء بتحقيق الهمزتين من غير فصل بينهما في قل أؤنبئكم» بآل عمران كقراءة حفص عن عاصم، وقرأ عنه في الموضعين الأخيرين بالمد بين الهمزتين وتسهيل الثانية: كقراءة قالون.

والحاصل في بيان القاعدة العامة في مذاهب القراء ورواتهم في هذا الباب: أن مذهب قالون الفصل بين الهمزتين مع تسهيل الثانية في أنواعها الثلاثة، وأما ورش فله وجهان: تسهيل الهمزة الثانية مع عدم الفصل بين الهمزتين في أنواعها الثلاثة، ثم إبدال الثانية المفتوحة ألفاً، مع إشباع مداها إذا سكن ما بعدها نحو: «أأعجمي»

أو قصرها حركتان إذا تحرك ما بعدها نحو: «أألد»، وأما ابن كثير: فله تسهيل الثانية بدون إدخال في كل أنواعها، وأما أبو عمرو: فله تسهيل الهمزة الثانية في الأنواع الثلاثة مع الفصل في الجميع إلا المضمومة فيزاد فيها عدم الفصل له، وأما هشام فمذهبه في المفتوحة: التسهيل والتحقيق مع الإدخال، ومذهبه في المكسورة: التحقيق مع الإدخال وعدمه إلا المواضع السبعة فله فيها الإدخال مع التحقيق وإلا موضع «فصلت» ففيه: التسهيل والتحقيق مع الإدخال فقط، وأما المضمومة فله فيها مذاهب ثلاثة، الأول: تحقيق الهمزتين مع الإدخال «الثاني»: تحقيق الهمزتين من غير إدخال، وهذا الوجه من زيادات القصيد فعلم أن الناقلين اتفقوا على تحقيق الهمزتين لكن الخلاف بينهم إنما في الفصل وتركه «المذهب الثالث»: التفصيل بين المذهبين وهو: تحقيق الموضع الأول، وترك الفصل كقراءة حفص الأسدي عن عاصم ثم التسهيل بالفصل بين الهمزتين كرواية قالون عن نافع في الموضعين الأخيرين.

فخلاصة ما ورد لهشام من الأوجه والمذاهب:

الأول: التحقيق في الجميع مع الفصل وهو: طريق أبي الفتح.

الثاني: تحقيق الموضع الأول مع ترك الفصل ثم التسهيل في الموضعين الأخيرين مع الفصل وهو: طريق طاهر بن غلبون.

الثالث: تحقيق الكل مع ترك الفصل وهو من زيادات القصيدة، وأما الباقيون وهم: ابن ذكوان والكوفيون بالتحقيق، وترك الفصل في الأنواع الثلاثة.

* * *

(باب: الهمزتين من كلمتين)

لما فرغ من الكلام لشرح القسم الأول وهو: اجتماع الهمزتين من كلمة، شرع في بيان القسم الثاني وهو: الهمزتان المتلاصقتان المتحركتان من كلمتين وصلًا، والمحتزات ثلاثة، أخرج بالتلاصق نحو: «السوآى» أن الفصل بالألف المدية كهذا أو غيره نحو: «من نبيء» إلا عند من أهمز، ثم أخرج بالوصل: ما إذا وقف على

الأولى مبتدئاً بالثانية حتى الموقوف عليها والمبتدأ بها، ثم أخرج بالحركة فيهما ما إذا سكنت الثانية، لكونها همزة وصل فليس لها حركة وصلًا، فإن الحكم في الأولين البقاء على أصلهما في التحقيق، أما الأخير فتسقط الهمزة الثانية وتبقى الأولى نحو: «فمن شاء اتخذ» وآخر الباب قد أتى التنبيه على بعض ما ذكر، والهمزتان على ضربين: «الأول»: الاتفاق في الحركة و«الثاني»: الاختلاف فيها، فبدأ بالاتفاق فقال: (ص) وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعًا إِذَا كَانَتَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَاءِ كَجَا أَمْرُنَا مِنَ السَّمَاءِ إِنْ أَوْلِيَا أَوْلَيْكَ أَنْوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمُّلاً (ش) اعلم أن الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين: أن تكون الهمزة الأولى في آخر الكلمة الأولى، والهمزة الثانية في أول الكلمة الثانية متحركتين؛ ويتفرع من هذه الحركة نوعان:

الأول: ما اتفقت حركته، و«الثاني»: ما اختلفت حركته؛ فابتدأ بما اتفقت فيه الحركة، فأخبر أن يقرأ بإسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المتلاصقتين من كلمتين «لفتى العلاء» وهو: أبو عمرو؛ وهذا القسم أنواع ثلاثة:

الأول: مفتوحتان في الحركة.

الثاني: مكسورتان.

الثالث: مضمومتان، وقد أتى المصنف لكل بمثال فقال: «كجا أمرنا» إلخ «فجاء أمرنا مثال للمفتوحتين ونحوه: «جاء أحد» ومثل للمكسورتين بقوله: «من السماء إن في ذلك» ونحوه: «هؤلاء إن» ومثل للمضمومتين بقوله: «أولياء أولئك» في الأحقاف ولا نظير له، والأمثلة جاءت على قراءة أبي عمرو بالحذف واختلف العلماء من أهل الأداء في الهمز المحذوف أهى الأولى أم الثانية؟ فذهب الجمهور إلى أنها هي: الأولى؛ بحجة أنها في الطرف، وأن الطرف والآخر محل للتغيير غالباً؛ ولذلك لم يذكر الشاطبي غيره؛ لأنه مذهبه فيكون مع الجمهور، وقد ذهب بعضهم إلى أن المحذوف هي الهمزة الثانية بحجة أن الثقل قد حصل بها.

● تنبيه: فائدة هذا الخلاف عند تطبيق القراءة - ولو علمياً - فمن راعى الرأى

الأول فالمد يكون من قبيل المنفصل فيترتب على هذا: القصّر والمدّ المتوسط، ومن نظر إلى الرأى الأخير يكون المد فيه من قبيل المد المتصل؛ فيجب مده مداً متوسطاً ويمتنع قصره؛ وإلى ذلك دل صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

أسقط الأوى فى اتفاقهما معا وقيل بل الأخرى فخذ عن فتحى العلا

(ص) وَقَالُونَ وَالْبَزَىٰ فِي الْفَتْحِ وَأَفْقًا وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا
وَبِالسُّوِّ إِلَّا أَبَدَلًا ثُمَّ أَدْعَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لقالون والبزى بإسقاط الهمزة من الهمزتين المفتوحتين وفاقاً لأبى عمرو أما غير المفتوحتين فالتسهيل؛ أى فيسهلان الأولى من المكسورتين كالياء أى بين الهمزة والياء نحو: «هؤلاء إن» ويسهلان الأولى من المضمومتين كالواو أى بين الهمزة والواو وهو: «أولياء أولئك» لا غيره، ثم أخبر أن قالون والبزى استثنيا موضع «بالسوء إلا» بيوسف فأبدلا الهمزة الأولى واوا، ثم أدعما الواو الساكنة قبلها فيها فيصير النطق بواو مشددة مكسورة بعدها همزة محققة وهى همزة إلا. ثم أخبر بأن هذا الموضع فيه خلاف، إشارة إلى وجه آخر وهو: تسهيلها على قاعدتها العامة وهو من زيادات القصيد على «التيسير» ثم وصف هذا الخلاف، والمقصود وجه التسهيل ليس مقفلاً أى ليس ممنوعاً لا يوصل إليه؛ بل هو مشهور ومعروف وإن لم يذكر فى التيسير.

(ص) وَالْأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً
وَفِي هَؤُلَاءِ إِنْ وَالْبَغَا إِنْ لَوْرْشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَاً

(ش) لما فرغ من حكم الهمزة الأولى من المتفتحتين لبعض أهل «سما» شرع فى بيان حكم الهمزة الثانية منهما للباقي من أهل «سما»، فأخبر أن تقرأ الهمزة الثانية كمدً أى بتسهيلها بين بين؛ أى بينها وبين الحرف المجانس لحركتها فتسهل المفتوحة بين الهمزة والألف فتكون مثل الألف، وتسهل المكسورة بينها وبين الياء فتكون مثل الياء الساكنة، وتسهل المضمومة بينها وبين الواو فتكون مثل الواو الساكنة؛ وهذا معنى قوله: «كمدً»؛ لأنها حال التسهيل تصير مثل حرف المد لورش وقنبل، وهذا هو المذكور فى التيسير فقط، وروى عنهما فيها إبدالها حرفاً مدّاً مجانساً لحركة الهمزة

الأولى فتبدل ألفاً إن كانت الأولى مفتوحة، وياء إن كانت مكسورة، وواو إن كانت مضمومة، وهذا معنى قوله: «وقد قيل محض المد عنها تبدلاً» أى: تبدل المد المحض عن الهمزة أى جعل بدلاً عنها، ويسمى هذا الوجه: بالبدل والوجه الأول يسمى: بالتسهيل وهو: القياس وكلاهما جائزان عن ورش وقنبل؛ ويترتب على وجه الإبدال لهما ما يأتى بعد الحرف المبدل فإما أن يكون بعده حركة؛ أو غير حركة فإن كان بعده متحرك فيمد مداً طبيعياً قدره حركتان نحو: «جاء أحد»، «أولياء أولئك» ولا يعتبر لورش من باب البدل؛ لعروض السبب وهو إبدال الهمزة، وإن سكن ما بعده تعين المد المشبع لأجل الساكنين نحو: «من السماء إن» فإن تحرك هذا الساكن لعارض جاز مده مداً طويلاً نظراً للأصل، وقصره نظراً للحركة العارضة، وورد ذلك فى كلمات: الأولى: ما كانت الحركة فيه عارضة للتخلص من الساكنين، وهو موضع واحد: «النساء إن اتقيت» لورش وقنبل، وما كانت حركته العارضة للنقل وهو فى موضعين: «البغاء إن، للنبي إن أراد» لورش فقط، فعلى هذا يكون لورش فى جميعها أوجه ثلاثة: تسهيل الهمزة الثانية، ثم إبدالها مع المد، والقصر. وأما قنبل فله الثلاثة: فى الأولى كورش، ووجهان فى الثانية، ولا شئ له فى الأخيرة.

وأما إذا وقع بعده غير الحركة فمنها الألف بعد الهمزة الثانية نحو: «جاء آل بالحجر والقمر ففيها وجهان إجمالاً لكل من ورش وقنبل والوجهان هما: تسهيل الثانية، وإبدالها حرف مد؛ فالإبدال يتفرع عنه وجهان هما: القصر والمد. وتفصيلهما أنه عند إبدال الهمزة الثانية ألفاً يجتمع ألفان: المبدلة من الهمزة المتحركة لقاعدة ورش وقنبل. ثم المبدلة من الهمزة الساكنة للقاعدة العامة للصرفيين وأئمة القراءة، فإما أن تحذف إحدى الألفين تخلصاً من اجتماع الساكنين، فيتعين القصر بحركتين، ويجوز إبقاء الألفين فتزاد بينهما ألف للفصل بين الساكنين، فيتعين المد الطويل. فعلى هذا يكون لورش خمسة أوجه: وجهها الإبدال، وثلاثة مع التسهيل، ولقنبل ثلاثة: وجهها الإبدال ثم التسهيل، كما لا يجوز لأحدهما توسط حالة الإبدال على إبقاء الألفين من غير زيادة ألف ثلاثة؛ لأنه لم يقل به أحد من أئمة القراءة وإلى ذلك أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله:

وقد قيل محض المد عنها تبديلاً ومد إذا السكون بعينه
 وإن طرأ التحريك فالقصر وطولاً وجاء آل أبدلن عند ورشهم
 بقصر ومد فيه قل ولقنبلاً

ثم قال: « وفي هؤلاء إن » إلخ أخبر أن بعض أهل الأداء روى عن ورش القراءة بإبدال الهمزة الثانية ياء خفيفة الكسر في موضعين هما: « هؤلاء إن » بالبقرة، « البغاء إن » بالنور؛ ومعنى خفيفة الكسر: مختلصة تبعاً للأصل، وهو التيسير من قراءة مؤلفه على ابن خاقان عنه، وقال: إنه المشهور عنه في الأداء، لكن عبر عن ذلك في جامعته بياء مكسورة محضة الكسر، وأكثر من روى عنه هذا الوجه على إطلاق الياء المكسورة من غير تقييد بالخفيفة الكسر أو بالاختلاس كما يفهم من النشر؛ ولذا أطلقه في طبيته، واقتصر في الشاطبية على الأول تبعاً للداني في بعض كتبه.

واعلم بأن من لم يذكر في ترجمة سبقت فله تحقيق الهمزتين وهم غير أهل « سما »، فإن قيل: من أين يعلم وجه التسهيل المعبر عنه كمد؟ قلت: كون التسهيل شبيه بالمد في خفة اللفظ وسهولته فذكر المشبه به وهو: المد، ليعلم المشبه وهو: التسهيل فقال: « كمد »، وإن قيل: من أين علم الإبدال حرف مد في الوجه الثاني؟ قلت: من قوله « محض المد »؛ أي المد المحض الخالص فيكون المصنف عبر عن الوجه الأول بما أشبه المد وعبر عن الثاني بذات المد.

(ص) وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزُّ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا
 (ش) ذكر رحمه الله تعالى قاعدة كلية لكل القراء فأخبر أن حرف المد إذا وقع قبل همز مغير بالتسهيل أو بالحذف ففيه وجهان: أحدهما القصر، والثاني المد، ورجحه على القصر نظراً إلى الأصل، والتحقيق في أرجحية المد على القصر: إذا كان أثر الهمز المغير باقياً، وذلك في حالة تسهيل الأولى في رواية قالون والبري من نحو: « هؤلاء إن »، وفي قراءة أبي عمرو « ها أنتم » وعند وقف حمزة على نحو « إسرائيل، والملائكة »، وأما في حالة الإسقاط فالأفضل القصر لعدم وجود أثر للهمز، وذلك على مذهب حذف الأولى وإلى ذلك أشار الحسيني في إتحاف البرية بقوله:

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا
 إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً
 واعلم بأن هذا التغيير قسمان :

القسم الأول : عدم بقاء الأثر، ويشتمل على نوعين « أولهما » : إسقاط الهمز وصفته كإسقاط أبي عمرو في الهمزتين من كلمتين، « ثانيهما » : إسقاط الهمز دون صفته كما في قراءة النقل لمن نقل كورش وحمزة نحو : « الأرض » فإن الهمز تحذف دون حركتها ويسمى الأول : إسقاطاً كلياً؛ لعدم بقاء الأثر، ويسمى الثاني : إسقاطاً جزئياً أو ناقصاً؛ لبقاء صفته وهي : الحركة .

القسم الثاني : هو بقاء الأثر وتحت نوعان، أولهما : التسهيل بين أي : جعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف، والمكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو؛ ويسمى : « بقاء الأثر الكامل » أو الكلي، ثانيهما : نوع الإبدال ويشتمل على الإبدال حرف مد إذا سكن الهمز نحو : « يؤمنون وتألون » والإبدال حرف محرك إذا كان الهمز محركاً نحو : « من السماء آية » ونحو : « هؤلاء إن » إن أبدل ياء محرقة فمن الإبدال الثاني وإن أبدل حرف مد فمن الإبدال الأول ويسمى هذا النوع : « بقاء الأثر الناقص »؛ لحلول حرف مكان الهمز : وكذا يقاس كل نوع على ما شابهه لكل القراءة حتى ما وقف عليه حمزة، فإن قيل : إلى أي نوع يضاف إليه الهمز المتطرف الموقوف عليه لحمزة وهشام نحو « العلماء، ومن السماء »؟ قلت : إن سهلت همزته مع الروم فهو مما بقي أثره كاملاً وكلياً، وإذا أبدلت حرف مد فيجتمع الفان : الألف المدية، والألف المبدلة من الهمز، فإما أن يقدر حذف إحدهما أو يقدر بقاؤهما، فإن قدر حذف الألف الأولى فتكون الألف الثانية هي المبدلة كاملاً، فيجوز المد والقصر وهو أولى، أما الحذف للأولى فليس معها إلا القصر، وإن قدر بقاؤهما فما بقي أثره؛ لذلك تزداد ألفا ثالثة للفصل بين الساكنين، ولا يجوز مع هذا إلا المد المشبع، ويترتب على ذلك إذا اجتمع منفصل محقق ومتصل مغير نحو : « هؤلاء إن » عند من قرأ بإسقاط الأولى أو بتسهيلها فللمسقط وجهان : قصر المنفصل عليه قصر المتصل المغير ومدّه ثم مد المنفصل عليه مد المتصل فقط، وللمسهل من سهل الهمزة الأولى فإذا

قصر المنفصل عليه قصر ومد فى المتصل المغير، وكذلك إذا مد المنفصل فتكون ثلاثة أوجه للمسقط وأربعة للمسهل وهذه الأوجه الأربعة جائزة بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه فى «أولاء إن»، أما ما ورد عن النشر من تضعيف قصر أولاء على مداها لا يقدر فى جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم، وإلا لامتنع قصر المد اللازم الذى هو أقوى المدود عند تغير سببه نحو: «آلم الله» مع مد المنفصل مع أنه لم يقل أحد به فى ذلك؛ وإلى ذلك يشير قول «إتحاف البرية».

وفى هؤلاء إن مداها مع قصر ما تلاه امنع مسقطاً لا مسهلاً

وإليك الجدول: جدول تقديم المنفصل على المد المتصل المغير:

عدد تفصيلي	العلة	الأئمة أو الرواة	المثال	متصل	ينفرض	منفصل	عدد إجمالي
١	اعتداد بالعارض	قالون وأبو عمرو والبيزى	نحو هؤلاء إن	القصر	عليه	قصر	١
٢	نظراً للأصل	قالون وأبو عمرو والبيزى	نحو هؤلاء إن	المد	عليه	قصر	٢
٢	نظراً للأصل	قالون والدورى	نحو هؤلاء إن	مد	عليه	مد	٢
٤	اعتداد بالعارض	قالون فقط لأنه مسهل	نحو هؤلاء إن	قصر	عليه	مد	٤

جدول تقديم المتصل المغير على المنفصل المحقق نحو: «من وراء إسحاق» إلى

قوله: «يا ويلتى ألد»

عدد تفصيلي	العلة	الأئمة أو الرواة	المثال	متصل	ينفرض	منفصل	عدد إجمالي
١	نظراً للأصل	لقالون والبيزى وأبو عمرو	من وراء إسحاق	المد	عليه	القصر	١
٢	نظراً للأصل	لقالون والدورى فقط	إلى قوله: يا ويلتى ألد	المد	عليه	المد	٢
٢	اعتداد بالعارض	لقالون والبيزى وأبو عمرو	من وراء إسحاق	القصر	عليه	القصر	٢
٤	اعتداد بالعارض	لقالون فقط لأنه مسهل	إلى قوله: يا ويلتى ألد	مد	عليه	القصر	٤

جدول اجتماع منفصلين أحدهما: مغير وهو المقدم والثاني: محقق تأخر

ع ج	منفصل مغير	منفصل محقق	المثال	العلّة	الأئمة	ع ف
١	القصر	مع المد	ها أنتم هؤلاء	قوة المحقق	لقالون والدورى	١
٢	القصر	مع القصر	ها أنتم هؤلاء	المساواة	لقالون وأبو عمرو	٢
٢	المد	مع المد	ها أنتم هؤلاء	المساواة	لقالون والدورى	٢

(ص) وَتَسْهِيلُ الْأُخْرَى فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمًا
نَشَاءُ أَصْبَنَا وَالسَّمَاءُ أَوَانْتَنَا
وَنَوْعَانِ مِنْهَا أَبْدَلًا مِنْهُمَا وَقُلْ
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تَبَدُّلٌ وَأَوْهَا

تَفِيءٌ إِلَى مَعَ جَاءَ أُمَّةٌ أَنْزَلَا
فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهْلًا
يَشَاءُ إِلَى كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدَلًا
وَكُلُّ بِهِمْزِ الْكُلِّ يَبْدَأُ مَفْصَلًا

(ش) لما فرغ من حكم الهمزتين المتفقتين وما تعلق بأنواعها الثلاثة، شرع فى بيان حكم الهمزتين المختلفتين إذا التقتا فى كلمتين متحركتين وأنواعها على ما تقتضيه القسمة العقلية ستة؛ لكن الواقع منها فى القرآن خمسة هى: مفتوح بعده مكسور أو مضموم نحو: «شهداء إذا، جاء أمة»، أو مضموم بعده مفتوح أو مكسور نحو: «ويا سماء أقلعى» «الشهداء إذا»، أو مكسور بعده مفتوح أو مضموم بنحو: «من الماء أو ميمًا» أما الأخير وهو السادس فلا مثال له فى القرآن ومثاله: خلق الله من الماء أممًا» وهو المضموم بعد المكسور، وقد مثل المصنف لما وقع فى القرآن فالأول: المفتوح بعده مكسور «تَفِيءٌ إِلَى» والثانى: المفتوح بعده مضموم «جاء أمة»، ولا نظير له فى القرآن، والثالث المضموم بعده مفتوح «نشأ أصبنا» «الرابع» المكسور بعده مفتوح «السماء أو أنتنا»، الخامس المضموم بعده مكسور «يشأ إلى». واعلم أن جميع الأئمة اتفقوا على تحقيق الهمزة الأولى من هذا القسم واختلفوا فى الثانية فأخبر أن يقرأ بتسهيل الهمزة الأخرى أى الأخيرة وهى الثانية للمشار إليهم «بسمًا» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، والمراد بالتسهيل: مطلق التغيير؛ ولذلك يسمى: بالدليل العام أو الإجمالى، ثم فصل على وفق الأنواع فأخبر أن يقرأ فى النوعين الأولين أى الأول

والثانى بالتسهيل بين بين فتسهل المكسورة من قوله « تفىء إلى » كالياء أى بين الهمزة والياء، وتسهل المضمومة من قوله: « جاء أمة » كالواو أى بين الهمزة والواو، ثم أخبر أن يقرأ فى النوعين الأخيرين بالإبدال كل بما يناسبه من الحروف فناسب إبدال الهمزة المفتوحة بعد الضم واواً فى نحو: « نشاء أصبناهم » وناسب إبدال المفتوحة بعد الكسر ياء نحو: « من السماء آية » ثم اعلم بأن الضمير فى « منها » يعود على الأنواع الأربعة، والضمير فى « أبدياً » يعود على الواو والياء، والضمير فى « منهما » راجع إلى الهمزتين المبدلتين أى أن نوعين من الأربعة أبداً الواو والياء من همزتهما. ولو تأملت وجدت مقابلة بين النوعين الأولين والأخيرين فى الحركات؛ لذلك كان الحكم فى الأولين: التسهيل وفى الآخرين: الإبدال بالحرف المحض، ثم قال: « وقل يشاء إلى كالياء » إلخ أخبر عن الخامس الذى يكون مكسوراً قبله ضم نحو « يشاء إلى » بأنه يجوز فيه وجهان؛ الأول: تسهيل المكسور كالياء أى بين الهمزة والياء، وهذا مذهب جماعة من أهل الأداء؛ لما فيه من ملاءمة القياس، ولما رأوا من عدوله إلى التسهيل بين بين أقيس من عدوله إلى البديل وغيره، الثانى: إبدالها واواً خالصة محضة: مذهب الجمهور من قراء أهل الأداء، وهو المشهور عنهم، والباقون: بتحقيق الهمزتين فى الأنواع الخمسة فإن قيل: ما حكم النوع السادس لو فرض وجوده؟ قلت تسهيل الهمزة الثانية كالواو وإبدالها ياء خالصة على مذهب الأخفش، وهذا الحكم متعلق بالتقائهما حالة الوصل الذى أدى إلى الثقل باجتماعهما، ثم أخبر أنه إذا وقف على الأولى وابتدئ بالثانية تعين تحقيق الهمزتين لكل القراءة؛ لزوال الثقل الذى أدى إليه الوصل سواء اتفقتا أو اختلفتا، فإن قيل: كيف ذكر البدء وأهمل الوقف؟ قلت: لما كان أكثر التغيير فى الأخيرة لمن غير وهى التى يبدأ بها فحذرا أن يبدأ بتغييرها كما وصلها فمن الأولى تحقيق الموقوف عليها إلا ما يعرف من مذهب حمزة وهشام؛ واعلم أن من غير إحدى الهمزتين متعين له تحقيق الأخرى على الأصل.

(ص) وَالْإِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَالًا

(ش) لما استعمل المصنف لفظى الإبدال والتسهيل كثيراً، كان فى حاجة إلى بيان حقيقتهما؛ فأخبر أن الإبدال محض أى خالص بمعنى: أن تبدل الهمزة ألفاً أو ياء أو واواً ساكنين أو متحركين بحيث لا يبقى مع الحرف المبدل شائبة من لفظ الهمز، فإن

كان المبدل حرف مد كان خالصاً في النطق حرف امتداد بعيداً عن لفظ الهمز، فالألف نحو: الألف المبدلة عند وجه الإبدال لورش في: «أنذرتهم» «وجاء أحدكم» في وجه إبداله، والياء عند وجه إبدال الهمزة ياء مدية في نحو: «هؤلاء إن»، والواو في وجه إبدال همزة «أولياء أولئك» الثانية وإن كان الحرف المبدل حرفاً متحركاً ولا يكون إلا ياء أو واو؛ فيكون النطق به محضاً خالصاً من اختلاط لفظ الهمز، فالواو عند من أبدل الهمز الثانية من نحو: «نشأ أصبناهم» والياء من نحو: «النساء أو»، وأما التسهيل: فهو عبارة عن جعل الهمزة المحققة بين الهمز وبين الحرف الذي تولدت منه حركتها، فتسهل الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف؛ لأن الفتحة مأخوذة من الألف وتسهل المكسورة بين الهمزة والياء؛ لأن الكسرة مأخوذة من الياء، وتسهل المضمومة بين الهمزة والواو؛ لأن الضمة مأخوذة من الواو، فعلى هذا تكون الحروف الثلاثة أصلاً للحركات الثلاث، والحركات فرعاً عنها، والحروف أمماً للحركات؛ لأنها تتولد منها، فإن قيل: إن الحركة إذا أشبعت تولد منها حرف كذا بمعنى أن الفتحة إذا أشبعت تولد منها الألف، وإذا أشبعت الكسرة تولد منها الياء، وإذا أشبعت الضمة تولد منها الواو. فعلى هذا تكون الحركات أصلاً للحروف قلت: إن التعبير في هذه الجملة خطأ وأما صحته فنقول إذا أشبعت الحركة دلت على أصلها الذي تولدت منه، فمثلاً إذا أشبعت الفتحة دلت على أصلها وهي الألف إلخ؛ لأن الحركة فرع عن الحرف، والفرع يدل على أصله، ولأن الحرف تبني منه الكلمة، والحركات زينة للحرف وليست ركناً منه بل هي صفات وهيئات للحروف، ثم اعلم بأن الإبدال نوعان: إبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، وإبدال حرف متحرك من جنس الحركة التي قبله أيضاً، فالمصنف إذا أراد الأول أطلق غالباً، وإذا أراد الثاني ذكر الياء أو الواو فمثال الأول: «وقد قيل محض المد» أي حرف من حروفه، والثاني قوله «بياء خفيف الكسر»، فإن قيل: ما العلة في كون التسهيل من جنس حركة الهمزة بخلاف الإبدال؟ قلت: لما كان التسهيل في حقيقة الهمزة فآثر في حركتها فكان بها خفيفاً، فاستحقت أن يكون التسهيل من جنس حركتها، وأما الإبدال لما كان حرفاً غير الهمز وحل محلها استحق أن تكون بينه الصلة والمناسبة لما قبله؛ لذلك كان الذي يراعى في الإبدال من جنس حركة ما قبله،

والإبدال يشمل ما أطلق عليه إبدال سواء كان مبدلاً حرف مد من همز ساكن أو متحرك نحو: « يؤمنون، واطماننتم، وأنذرتهم - عند ورش - أو كان مبدلاً حرف محرك نحو: « يؤيد » وغير ذلك، فهذه قاعدة تشمل هذين في جميع القصيدة ولأى إمام أو راو، واعلم بأن الهمز المتحرك الذى تحرك ما قبله إذا أبدل منه حرف متحرك نحو: « يؤلف، وفئة » كان سماعياً غالباً؛ لذا كان قليلاً، وقوله: « يسمع بعد الكسر » أنه عبر بذلك اللفظ كى يكون فى ذلك إشارة؛ لأن هذا لا يكون إلا بالسماع غالباً.

(ج) من حقق الهمزتين من كلمة؛ حجته أنه حقق كما يحقق ما هو من كلمتين؛ لأنه لما رأى الأولى فى تقدير الانفصال من الثانية ورآها داخله على الثانية قبل أن لم تكن، حقق وحسّن ذلك عنده؛ لأنه الأصل، وأما حجة من خفف الثانية هى: استثقال الهمزة المفردة فتكريرها أعظم استثقلاً، وعليه أكثر العرب وأن كل القراء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة استقلالاً فكان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى؛ لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل، وأما حجة من خفف الثانية من كلمة وأدخل بين الهمزتين ألفاً هى: أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قُدِّرَ بقاء الاستثقال على حاله فى التخفيف، فأدخل ألفاً بينهما ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع من اجتماعهما، والعلة فى اجتماع الهمزتين المتفتحتين فى الحركة من كلمة كالمختلفتين، وحجة من حقق الهمزتين المتفتحتين من كلمتين هى: تقدير انفصال الأولى من الثانية، وأن الوقف يفصل بينهما، وأن تخفيف الثانية فى الوزن كالتحقيق فقرأه على الأصل وهو التحقيق، وأما حجة من خفف الثانية كالحجة المقدمة فى تخفيف الثانية فيما هو من كلمة نحو: « أنذرتهم » وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى؛ لأن الثانية تقع للتكرير، وبها يقع الاستثقال، وفخففها؛ لأنها أولى بالتخفيف من الأولى، وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن فى أكثر هذا الفصل فلو خففها لقرب اللفظ من الجمع بين ساكنين فآثر تخفيف الثانية لذلك إذ قبلها متحرك، وأما حجة من خفف الأولى هى: أنه لما رأى الثانية لأبد لها من التحقيق فى الابتداء، أجرى الوصل على ذلك فخففها، فوجب تخفيف الأولى إذ قد حصل التحقيق للثانية لما ذكرنا، وأيضاً فإنه لما كان بالثانية يقع التكرير والاستثقال خفف الأولى ليزول لفظ التكرير والاستثقال من

الثانية، وأما حجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين، هي أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها، ويترتب المد والقصر على حذف الأولى فوجه المد؛ لأن الحذف عارض، لأن الثانية تقوم مقام الأولى، ووجه القصر: أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد، وحجة من حقق الهمزتين المختلفتين الحركة من كلمتين هي: أن الأولى منفصلة من الثانية، وأنه الأصل، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالتحقيق فيهما للجمع فأجر الوصل مجرى الوقف، وخف عليه اجتماعهما، إذ هما من كلمتين، وإذا انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدر منوى.

(ج) فإن قيل: لم لم يدغم أبو عمرو المثلين من الهمزة كقاعده العامة؟ قلت: لما كان ثقیلاً وفي اجتماعه أثقل، والمراد تخفيف الثقيل، فلو أدغم في هذا فيبقى على ثقله بل يزداد ثقلاً على ثقله - فخفف بما يلائمه وهو: الحذف، والله أعلم.

* * *

(باب: الهمز المفرد)

لما فرغ من الكلام على ما اجتمع فيه همزتان شرع في بيان الهمز المفرد؛ فذكر حكمه في ثلاثة أبواب متوالية بهذا أولها؛ وتخفيف الهمز يقع على ثلاثة أضرب: نقل، وإبدال، وبين بين. فالذي مضى في البابين التخفيف العام فيهما بين إقليل فيالابدال أو الإسقاط، والذي في هذا الباب كله إبدال، والذي في الباب بعده كله نقل. أما الأخير فهو باب وقف حمزة وهشام على الهمز، فيشمل جميع الأنواع. مهمة: لا يحكم النطق بالتسهيل إلا بالمشافهة والتلقى من متقن ورع أهد.

(ص) إِذَا سَكَنْتَ فَاءَ مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةً فَوَرَشَ يُرِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ مُبَدَلًا
سِوَى جُمْلَةِ الْإِيوَاءِ وَالْوَاوِ عَنْهُ إِنَّ تَفْتَحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلًا

(ش) اعلم بأن الهمز في هذا الباب نوعان: ساكن ومتحرك، وحكم كل منها الإبدال. فأخبر أن ورشاً يبدل كل همز بوجوب شرطين، الأول: أن تكون ساكنة، الثاني: أن تكون فاء الفعل؛ بمعنى: أن الهمزة تكون مقابلة لفاء الكلمة سواء أكانت أسماً أم

فعلاً نحو: «مؤمن، ويؤمن» والضابط لمعرفة فاء الكلمة لهذه الهمزة: أن تقع ساكنة بعد واحد من أشياء ثلاثة: إذا وقعت بعد همزة الوصل نحو: «أنت، وأمر، وائتمن»، أو إذا وقع ساكناً بعد ميم في: اسم الفاعل أو المفعول نحو: «المؤمنون، مأكول»، أو وقع بعد حرف المضارعة نحو: «يؤمن، يألون»، وقد وضع لها ضابطاً بعض العلماء أقرب من هذا هو: أن تسبق بحرف من أحرف سبعة؛ همزة الوصل وستة جمعها هؤلاء في أوائل كلمات الشطر الثاني من قوله:

يبدل ورش بعد ست تسبق تب فزودم يأتيك نور مشرق

وجمعها بعضهم مع همز الوصل بقوله «فيتمنوا» نحو: «إيدن لى، تألون، فاتوا، وائتمروا، يؤتى، تؤمن، المؤمنون» وأضيف شرطاً ثانياً هو: أن تكون هذه الهمزة الساكنة ثاني حرف من الكلمة، فيبدل ورش ما ذكر بشرطيه حرف مد من جنس حركة ما قبلها فتكون ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسر وواواً بعد الضمة ساكنتين مديتين، ومعنى يريك: يعلمك أيها الطالب بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد عند استيفائها شرطيهما، ثم أخبرنا باستثناء ما اشتق من الإيواء وهي سبعة ألفاظ: «مأواه، مأويهم، مأويكم، فأووا، وتؤوى، تؤويه، المأوى» فلا يبدله، ثم أخبر أن يقرأ لمن عاد إليه ضمير «عنه» وهو ورش بإبدال الهمز المتحرك بالفتح وواواً بشرطين: أولهما: أن تكون الهمزة مفتوحة وقبلها ضم في كلمة واحدة.

الثاني: أن تكون فاء للكلمة سواء كانت اسماً أو فعلاً نحو: «مؤذن، تؤدوا».

(ص) وَيُبَدَلُ لِلْسُّوسِيِّ كُلِّ مُسْكِنٍ مِنْ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْرُومٍ مَجْرُومٍ اِهْمَلًا
(ش) أخبر أن يقرأ للوسوسى بإبدال كل همز مسكن أى: ساكن حرف مد من جنس حركة ما قبله، سواء كان الهمز المبدل فاء للكلمة نحو: «فائذن لمن»، أو عيناً نحو: «بنس، والرأس»، أو لاماً نحو: «شئتم فاداراتم»، ثم أخبر أن الوسوسى استثنى قاعدتين وأربع كلمات من الإبدال قد أبقى همزاتها محققةً للقاعدتان هما الأولى: ما كان السكون علامة للجزم، الثانية: ما كان السكون للبناء، أما الكلمات فهي: الأول: ما كان همزه أخف من إبداله.

الثانى : ما إبداله يلبسه ويخلطه بغيره .

الثالث : ما يخرج الإبدال من لغة إلى لغة أخرى .

الرابع : ما كان سكون عارضاً، فلا يعتد به عند الجمهور . ثم ابتداء يخبر عن

كلمات القاعدتين ومواقعها والكلمات الأربع على هذا الترتيب فقال :

(ض) تَسُوُّ وَنَشَأُ سِتُّ وَعَشْرُ يَشَأُ وَمَعُ يَهْيِيءُ وَنَسَأُهَا يُنْبَأُ تَكْمَلًا

(ش) أخبر عن كلمات القاعدة الأولى وهى ست : الأولى : « تسؤ » فى ثلاثة مواضع

« بآل عمران، والمائدة، والتوبة »، الثانية : «نشأ» أيضاً فى ثلاثة « بالشعراء وسبأ

ويسر »، الثالثة : « يشأ » بالياء فى عشرة مواضع : « بالنساء وإبراهيم وفاطر » وفى :

« الأنعام » ثلاث، وفى : « سبحان » ثنتان، وفى « الشورى » ثنتان . الرابعة : « ويهيئ

لكم » بالكهف، الخامسة : أو « نساها » بالبقرة، السادسة : « أم لم ينبأ » فى والنجم .

تمت المواضع تسعة عشر .

● تنبيه : إن جميع الكلم سكونُ مواضعها محققٌ فى الحالتين إلا سكون « يشأ

الله » فى الأنعام والشورى فإنه يحرك بالكسر فى الوصل للساكنين، محقق فى الوقف

على أصله . وقوله : « ست » مجموع مواضع تسؤ ونشأ الخ .

(ص) وَهَيَّيْءُ وَأَنْبِئُهُمْ وَنَبِيءُ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِيءُ مَعَاً وَأَقْرَأُ ثَلَاثًا فَحَصْلًا

(ش) أخبر عن كلمات القاعدة الثانية وهى خمس، أولهما : « وهىء لنا » بالكهف،

ثانيها : « يا آدم أنبئهم » بالبقرة، ثالثها : « نبيء » فى أربعة مواضع « نبئنا » بيوسف،

« نبيء عبدي » بالحجر، « ونبيئهم » بالحجر والقمر، رابعها : « أرجئه » فى الأعراف

والشعراء، خامسها : « اقرأ » فى ثلاثة مواضع « اقرأ كتابك » « بالإسراء »، والثانى،

والثالث : « بالعلق » قوله : « فحصلاً » مواضع هذه الكلمات، وعدد مواضعها أحد عشر

موضعاً، بهذا تكون من أهل العلم والدراية والله الموفق .

(ص) وَتَوَوَّى وَتَوَوَّىهِ أَخْفُ بِهَمْزِهِ وَرَثِيًّا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الْإِمْتِلَاءَ

(ش) ابتداء فى الكلمات وبيان أسبابها وعللها، فأخبر عن الأولى وهو : ما كان همزه

أخف من إبداله، وهو كلمة فى موضعين « تَوَوَّى إِلَيْكَ » بالأحزاب، « التى تَوَوَّىهِ »

بالمعارج، وعلّة استثنائه من الإبدال وبقائه مهموزاً؛ لأن إبداله يؤدي إلى اجتماع واوين فيزداد ثقلًا، ثم أخبر عن الثاني وهو لفظ في موضع واحد: «أحسن أثنًا ورثياً» بمريم، وقد أشار إلى علّة استثنائه وبقائه مهموزاً؛ فأخبر أن في إبداله احتمال معنيين: حسن صورة الإنسان وهيئته، أو «الرى» المراد به: الامتلاء من الماء وفي بقاءه على تحقيق همزه دل على حسن صورة الإنسان وهو: المطلوب والمراد.

(ص) وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدَتْ يُشْبِهُ كُلَّهُ تَخْيِيرُهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلًا (ش) أخبر عن الثالث، وهو لفظ في موضعين: «مؤصدة» بالبلد والهمزة، وقد اختلف العلماء في اشتقاق هذه الكلمة، فذهبت طائفة - ومنهم أبو عمرو - إلى أن هذه الكلمة مشتقة من «أصدت» والأصل «أصدت» مهموز الفاء، وذهب آخرون إلى: أنها من «أوصدت» فليس لها أصل في الهمز عند هؤلاء بل فاؤها واوية معتلة الفاء من نوع المثال الصرفي، فلما كان في إبداله دلالة على لغة غير لغة أبي عمرو عدل السوسى عن إبداله إلى التحقيق؛ للدلالة على لغة إمامه، وهذا معنى قوله: «وموصدة أوصدت يشبه»، فكأنه يقول «وموصدة» بترك الهمز، أى بالإبدال يشبه أوصدت المعتل فاؤها بالواو، وليست هذه لغة إمامه، فعدل عنها إلى التحقيق وفاقاً للغة إمامه، ولما أشرف على نهاية المستثنى ذكر حقيقته، فقال: «كله تخيره أهل الأداء معللاً»، أخبر أن أهل الأداء اختلفوا في حقيقة المستثنى على أقوال ثلاثة، فذهب المشايخ وأهل الأداء إلى: اختياره، وهذا معنى قوله «كله تخيره أهل الأداء معللاً» أى معللين بالعلل المذكورة، وقيل: إن ابن مجاهد اختار ذلك، وروى عن أبي عمرو بعضه، وقاس الباقي عليه وقيل: الجميع مروى عن أبي عمرو.

(ص) وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالِ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونَ بِيَاءٍ تَبَدُّلاً (ش) أخبر عن الرابع: ما كان سكونه عارضاً وهو لفظ «بارئكم» موضعي البقرة؛ فهو من جملة المستثنى من إبدال الهمز، وهذا ما ذهب إليه الجمهور؛ لعروض سكونه؛ لأنه جرى به للتخفيف فكان الحركة موجودة، ثم أخبر أن الإمام أبا الحسن طاهر بن غلبون قال: إبدال همز بارئكم ياء، لكن الأئمة للمحققين لعلوم القرآن والقراءات لم يعولوا على هذا «الإبدال» وتعقبه صاحب «النشر» فقال: ذلك غير مرض؛ لأن الإسكان

عارض، ولا يعتد به، أما قوله: حال سكونه كأنه قال: واستثنى له بارئكم حال كونه ساكناً في قراءته، قال في «مختصر الكنز»: «ودع إبدال بارئ لسوسنا للشيخ الهلالي».

(ص) وَوَالَاهُ فِي بَعْرِ وَفِي بَيْسٍ وَرَشُهُمْ وَفِي الذُّبِّ وَرَشٌ وَالْكَسَائِي فَأَبْدَلَا
 وَفِي لَوْلُؤٍ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةً وَيَأَلْتِكُمُ الدُّورِي وَالْأَبْدَالُ يُجْتَلَا

(ش) لما فرغ من قاعدة السوسى في إبدال الهمز الساكن وما استثنى له ذكر من يوافقه في إبدال بعض الألفاظ، فأخبر أن ورشاً يتابعه أى يوافقه في إبدال همزة «وبئر معطلة» في الحج وإبدال همزة «بئس» حيث وقع اتصل بآخره ما، أو فى أوله فاء أو واو أو لام أو تجرد عن ذلك نحو: «لبئسما، فيئسما، فلبئس، لبئس، بئس»، ثم أخبر أن ورشاً أيضاً والكسائى يوافقان السوسى في إبدال همزة «الذُّب» فى مواضعها الثلاثة بيوسف، ثم أخبر أن شعبة يوافق السوسى فى إبدال همزة «لؤلؤ» الأولى معرفاً باللام نحو: «يخرج منهما اللؤلؤ» أو منكرأ نحو: «من ذهب ولؤلؤ»، «حسبتهم لؤلؤاً»، ثم قال: «ويألتكم الدورى والإبدال يجتلا»؛ يؤخذ من هذه الترجمة أن أبا عمرو قرأ «يألتكم» بزيادة همزة ساكنة بعد الياء التحتية كما لفظ به، ثم أخبر أن الدورى حقق همزه كلفظه، وأن المشار إليه بياء «يجتلا» وهو السوسى بالإبدال، فتعين للباقيين القراءة بحذف همزة «يلتكم».

(ج) الإبدال فى الكلمات الأربع؛ لغات إلا الإبدال فى «يلتكم»، فعلى قراءة أبى عمرو من: «ألت» يألت بمعنى: نقص، وأما قراءة غيره فهو من: لات يليت وهو بمعنى الأول أى النقص، لكم كل منها من باب.

(ص) وَوَرَشٌ لَيْلًا وَالنَّسِيءُ بِيَانِهِ وَأَدْعَمُ فِي يَاءِ النَّسِيءِ فَشَقَّلَا

(ش) أخبر أن يقرأ لورش بإبدال همزة «لئلاً» ياءً مفتوحة فى مواضعها الثلاثة فى: «البقرة، والنساء، والحديد»، وأبدل الهمزة ياء فى «إنما النسئ» فى التوبة، ثم أخبر بإدغام الياء التى قبلها فيها لورش، فيصير النطق فيها بياء مشددة مرفوعة، فتعين للباقيين القراءة بهمزة مفتوحة بين لام «لئلاً»، وأما النسئ فبياء ساكنة مدية خفيفة بعدها همزة مرفوعة ويصير عندهم من قبيل المد المتصل، كل وفق مذهبه.

(ص) وَإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزتين لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَأَدَمَ أَوْ هَلًا (ش) أخبر رحمه الله تعالى عن قاعدة كلية لجميع القراء، وهى من قواعد الصرف، ولم يذكرها «التييسير»، وهى: إذا اجتمع همزتان متلاصقتان فى كلمة وسكنت الهمزة الثانية وجب إبدال الثانية حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإن فتح ما قبلها أبدلت ألفاً نحو: «آدم، وآزر، وآتى»، وأصل آدم «أدم» أبدلت الثانية ألفاً لفتح ما قبلها، وإن كسر ما قبلها أبدلت ياء نحو: «إيمان» والأصل فيها إيمان أبدلت الهمزة الثانية ياءً لمجانسة ما قبلها، وإن ضم ما قبلها أبدلت واواً نحو: «وأوذوا» أصلها «أوذوا» فأبدلت الثانية واواً لتجانس ما قبلها، ولا يشترط فى الهمزة الأولى القطع بل يحتمل القطع والوصل، فيدخل تحت هذه القاعدة ما كان أول همزته همزة وصل عند الابتداء بها نحو: «أئذنى لى، أئت بقرآن، ائتونى بكتاب»، فتبدل بعدها الهمزة الثانية كما تبدل بعد همز القطع. غاية الأمر: أن همزة الوصل عند البدء فقط لاختصاص ظهورها عنده، وقوله: «عزم» أى واجب إبداله، وأن المصنف قد أتى بمثالين مثال لما قبله فتح، ومثال لما قبلها مضموم ليس من القرآن لكنه من كلام العرب، وهو: «أوهل» يقال: فلان أو هل لكذا، أى جعل أهلاً له، وتقدم مثاله من القرآن وأيضاً «أوذينا، ائتمن» عند البدء بهمزتها.

واعلم بأنى قد أشرت تبعاً للشرح أن هذه القاعدة كان ينبغى ذكرها فى باب الهمزتين من كلمة، وأقول لعل الشراح نظروا إلى اجتماع همزتين فى الأصل ولعل المصنف ذكره هنا لوجوه: الأول منها: إن اللفظ فيه همزة واحدة، وما بعدها فهى مدة لا همزة، الثانى: إن الكلام فى الهمزتين من كلمة فى الهمز المتحرك، وحكمه: التسهيل غالباً، أما هنا ففى الهمزة الساكن غالباً، والحكم الغالب الإبدال، فناسب ذكره هنا لما ذكره.

(ج) لما كانت الهمزة حرفاً بعيد المخرج جلدأً صعباً على الالفاظ، فاستثقلها العرب واستعملوا فيها لثقلها من تحقيق وتخفيف ما لم يستعملوا فى غيرها من الحروف، فعلى هذا من حققها نظر إلى الأصل فأظهرها محققة، ومن خففها نظر إلى ثقل لفظها، والتخفيف لغة أهل الحجاز.

* * *

(باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها)

اختص هذا الباب بمن مذهبه النقل، وقد أدرج فيه مذهب حمزة في السكت، وأما كتاب «التيسير» لأبي عمرو الداني فقد خص السكت بباب وكذا صاحب «الطبية» .

(ص) وَحَرَكْ لُورْسِ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَأَحْذِفْهُ مُسَهَلًا (ش) اعلم بأنه إذا التقى حرف ساكن بهمز محرك فقد أمر أن يقرأ لورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم حذف الهمزة، ويشترط في النقل شرطان: الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه الحركة آخر الكلمة، والهمزة أول الكلمة التي تليه الثاني: أن يكون ساكن الحرف صحيحاً .

واعلم أنه أطلق آخر الكلمة ليكون المراد: السكون في اللفظ ليشمل المرسوم وغيره: والمرسوم إما أن يكون آخرًا حقيقيًا أو حكميًا، وأن المراد من السكون: الصحيح المحتمل لشبه الساكن الصحيح، وهو حرفا اللين أو هو ما يقبل الحركة؛ مثال السكون الآخر المستوفى للشروط نحو: «قد أفلح، الأرض، الإيمان»؛ لأن أل منفصلة حكمًا، وإن اتصلت رسمًا، وشبه الساكن الصحيح نحو: «ابنى آدم، خلّوا إلى»، ويدخل ما كان ساكن لفظيًا كالتنوين نحو: «كفؤًا أحد» ونحو: «ألم أحسب» ويترتب على نقله: قصر الميم لعروض حركة النقل، والمد للدلالة على أن الأصل السكون فيها، ويدخل مع ذلك تاء التانيث الساكنة من نحو: «وقالت أولاهم»؛ لأنها آخر كلمة رسمًا، وقوله: واحذفه أى بعد نقل حركة الهمزة إلى ما سكن قبلها ليتبين نتيجة النقل من خفة اللفظ وسهولته .

واعلم بأن ميم الجمع نحو: «عليهم أنذرتهم أم» قد استوفت شروط النقل، لكنها لما سبق الحكم فيها بضمها وصلتها بواو وأصبحت في حكم المستثنى المتقدم على المستثنى منه، وقد أشار إلى استثنائها حقيقةً صاحب «الكنز» بقوله:

وحرك لورش كل ساكن آخر صحيح بشكل الهمز واحذفه مسهلا
وعن حمزة في الوقف خلّف ولم يكن تحرك ميم الجمع بالنقل عن كلا

وأيضاً قال الطيبي :

وانقل لكل ساكن صحيح لا ميم جميع ذا على الصحيح

وقد أشار صاحب «إتحاف البرية» إلى : المراد من الساكن الصحيح ؛ ليحمل شبهه عليه بقوله : وحرك لورش كل ساكن آخر سوى حرف مد واحذف الهمزة مسهلاً .

● تنبيه : إن الحرف المنقول إليه يحرك بحركة الهمز حتماً ضمّاً كان أو فتحاً أو كسراً، وإن لم تُستوفَ الشروطُ فلا، كتتحرك ما قبل الهمز نحو : «الكتاب أفلا» وكذا إذا كان الساكن حرفاً من حروف المد نحو : «قالوا آمنا، في أنفسكم»، ويدخل مع هذا «ميم الجمع» ؛ لأنها تُضمُّ وتوصل بحرف من حروفه، فلا تنقل الحركة إلى حرف المد الذي تولد من صلتها؛ لأن المد بمنزلة الحركة والحرف الممدود بمنزلة الحرف المتحرك .

● تنبيه : إن المصنف لفظ بالساكن الصحيح هنا، وفي باب المد والقصر لكن بينهما في الدلالة فرق، فالمراد هنا ليس الساكن حرف مد نحو : «في أنفسهم، قالوا آمنا» فلا نقل فيه؛ لأن حرف المد بمنزلة الحركة، ولا تنقل الحركة إلى الحركة فكان الساكن الصحيح هنا ما يشمل شبهه وهو اللين نحو : «ابني آدم، واخلوا إلى» ففيهما النقل بخلاف دلالة هناك في باب المد والقصر. فإن المراد منه : ما ليس بحرف علة، إذا دللته هناك على حقيقة الساكن الصحيح فعلى هذا يكون مقصوداً عليه، نحو : «الظمآن، ومسئولاً»، فما عدا هذا ليس مستثنى فإذا وجد حرف مد ولين قبله أو لين فقط، نحو : «وجاءوا النبيئين، وإذا الموءودة» ونحو : «سوأتمكم» أجاز أهل الأداء ما أجازوه في غيره من التوسط والمد، فما الفرق بين اتحاد اللفظ واختلاف الدلالة؟ قلت : إن المصنف غالباً يجعل التمثيل قيداً؛ ولهذا مثل بأكثر من مثال في باب المد والقصر؛ ليدل على حقيقة الساكن الصحيح لما مثل له بقوله : كقرآن ومسئولاً، فكان التمثيل قيداً، ولذلك قال في ختام البيت : أسألاً، أما هنا، فعم الشبيه للإطلاق فظهر الفرق من كلام المصنف - رحمه الله تعالى - فلاحاجة بالاستدلال من كلام غيره من المحققين الذين تعرضوا لبيان نحو هذا كالبیت السالف ذكره آنفاً لصاحب «إتحاف البرية» بقوله :

وحرك لورش كل ساكن آخر سوى حرف مد، واحذف الهمز مسهلاً
 إلا إذا كان زائدة في التوضيح، فجزى الله عنا الجميع بالخيرات مادامت الأرض
 والسموات .

(ص) وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلْفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلًا
 وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضَهُمْ لَدَى الْأَلَامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا
 وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعِ لَدَى يُونُسَ آلَانَ بِالنَّقْلِ نُقَلَّا

(ش) اعلم بأن للهمز في هذا الباب وما بعده مواضع ثلاثة هي : أول الكلمة ووسطها
 وطرفها؛ وقد تعلق بكل منها حكم لحمزة فاخص الباب الآتي بحكم الوسط والطرف
 بشرطهما الآتي بيانه، وأما أول الكلمة ففي هذا الباب، فلحمزة فيه حالتان : إما أن
 يقف على كلمة أولها همزة قطع، وسكن آخر الكلمة التي قبلها، وإما أن يصل
 الكلمتين بما بعدهما . فلما كانت الحالتان لم تتجاوزا قاعدة ورش فيما نقله ذكرهما
 عقبها مبتدئاً بحالة الوقف، فأخبر أن يقرأ لحمزة بالخلاف بين النقل وتركه فيما نقله
 ورش، مما كان همزه أول كلمة وقف عليها، وسكن آخر الكلمة التي قبلها وسواء أكان
 الساكن الآخر من الكلمة الأولي منفصلاً حقيقة نحو : « من آمن، عذاب أليم، خلوا
 إلى » أم حكماً وهو المتصل رسماً، المنفصل حكماً نحو : « الإنسان، الإيمان »، فاختلف
 الرواة عن حمزة وقفاً؛ فروى بعضهم النقل فيما نقله ورش، ولو لم ترسم له صورة
 ووجد في اللفظ كالنقل إلى الميم، فاتحة العنكبوت وهو « ألم أحسب » .

وروى البعض الآخر ترك النقل وهو : تحقيق الهمز؛ والمراد من التحقيق : الذي
 يقترب بالسكت أو لا، فتعبر عنه إذا سكت بالتحقيق مع السكت، وإذا أهملت
 السكت عبرت عنه بالتحقيق بلا سكت .

هذا إذا لم يكن الساكن ميم جمع فإذا كان ميم جمع فلا نقل فيها لأحد .
 وتقدم بعض الأدلة لمنع النقل فيها لحمزة، وقد أشار إليه صاحب « إتحاف البرية » فقال :

ولا نقل في ميم الجميع لحمزة بل الوقف حكم الوصل فيما تنقلا

ثم انتقل إلي ذكر الحالة الثانية، وهي : حالة الوصل فقال : « وعنده روى خلف »
 إلخ؛ أخبر أن خلفاً روى عن سليم عن حمزة عند الساكن الآخر الذي نقلت حركة

الهمزة إليه لورش أن يسكت عليه سكتة يسيرة أى قصيرة بدون تنفس حالة وصل الكلمة الأولى بالثانية. سواء وقفت على الثانية أم وصلتها، وليس المراد وصل الكلمة التى أولها همزة وحدها بما بعدها، بل المراد وصل الكلمة التى آخرها الساكن بالكلمة التى أولها الهمزة، وقد أضاف إلي ما تقدم لفظ: «شئ» حيث وقع فى القرآن، سواء أكان مرفوعاً أم مجروراً أم منصوباً فيسكت على الساكن فيها قبل الهمز وصلأ، أما خلاد فقد روى عنه عدم السكت فى ذلك كله، وهذا مذهب أبى الفتح فارس عنهما. ثم قال: وبعضهم إلخ، أخبر أن بعض أهل الأداء وهو: أبو الحسن طاهر بن غلبون قد روى عن حمزة من روايته: السكت على لام التعريف، ولفظ شئ كيف وقع دون ماعدهما وكلا المذهبين صحيح معمول به عن حمزة، ونظمها العلامة المتولى فقال:

روى أبو الفتح كل السكت عن خلف وعند خلاد ترك السكت قد أترا
وطاهر نجل غلبون روى لهما بالسكت فى أل وشئ خذه مبتدرا
«قاعدة» تقرب ما لخلف وخلاد فى الوصل وهى: أنه علم مما ذكر بان المسكوت عليه نوعان:

الأول: أل، وشئ، ثم المفصول ويسمى السكت العام.
الثانى: السكت على أل، وشئ ويسمى: السكت الخاص، فالأول لخلف وهو مذهب أبى الفتح. «الثانى»: الحمزة وهو مذهب طاهر، وأما عدم السكت فى الجميع فلخلاد وهو مذهب أبى الفتح عنه، وقد نظم بعضهم هذا فقال:

وشئ وأل بالسكت عن خلف بلا خلاف وفى المفصول خلف تقبلا
وخلادهم بالخلف فى أل وشئيه ولا سكت فى المفصول عنه فحصولا
وإليك جدول تصويرى للراويين.

الراوى	أل وشئ	المذهب	المعزوليه	المفصول	المذهب	المعزوليه
خلف ١	السكت	الأول	فارس	السكت	الأول	أبو الفتح فارس
خلف ٢	السكت	الثانى	طاهر	ترك السكت	الثانى	طاهر أبو الحسن
خلاد ١	السكت	الثانى	طاهر	ترك السكت	الثانى	طاهر أبو الحسن
خلاد ٢	ترك السكت	الأول	أبو الفتح	ترك السكت	الأول	أبو الفتح

«قاعدة أخرى»: يترتب على ما تقدم عند الوقف، أن من روى السكت على آل وشيء وصلأ؛ يجوز له في الوقف على نحو: «الآخرة، والأرض»: النقل والسكت. ومن روى ترك السكت فيهما وصلأ فليس له في ذلك وقفاً؛ إلا النقل. وإلى ذلك أشار صاحب «إتحاف البريه» بقوله:

وفى آل بنقل قف وسكت لساكت عليها وعند التاركين له انقلا

أما شيء فسيأتي حكم الوقف عليه بعد، وأما الساكن المفصول فمن روى فيه السكت وصلأ له فيه وقفاً النقل والتحقيق مع السكت، ومن روى ترك السكت وصلأ له فيه وقفاً، النقل والتحقيق بلا سكت. فعلى هذا يكون لخلف أوجه ثلاثة: النقل والسكت وتركهما، ولخلاف وجهان النقل وتركه بلا سكت. وإلى ذلك أشار العلامة المتولى بقوله:

وفى ذى انفصال فانقل اسكت لساكت وعن غيره نقل وتحقيق اعمالا

تهميشة: اعلم بأن لام آل التي للتعريف دخلت هنا وتدخل مع المتوسط بزائد في الباب الآتي؛ فمن نظر لانفصالها حكماً أى تقديرًا فتكون مبتدأة فدخلت هنا ومن نظر لاتصالها رسماً فتكون متوسطة بزائد فدخلت في القاعدة هناك والله أعلم.

(ص) وَلِنَافِعٍ لَدِيُونَسِ الْآنَ بِالنَّقْلِ نُقْلًا
(ش) لما فرغ من قاعدة السكت لراويي حمزة وقفاً وصلأ فيما نقله ورش، رد إلى ما عقد له الباب وهو: النقل؛ لاستيفاء ذكر بعض الأئمة الذين وافقوا ورشاً في كلمتين، فأخبر أن يقرأ لنافع بنقل حركة الهمزة إلى اللام في لفظ: «آلثن» موضعى يونس، فطراً تغيير على سبب المد اللازم بحركة النقل إليها؛ فيترتب على هذا وجهان فالمد؛ لمراعاة الأصل، والقصر؛ اعتداداً بالعارض لكل من: قالون وورش وحمزة عند الوقف، في وجه نقله فالأوجه لكل واحد ثلاثة: المد والقصر مع الإبدال والتسهيل كما تقدم هذا في باب المد والقصر.

(ص) وَقُلْ عَاداً الْأُولَى بِإِسْكَانِ لَامِهِ وَتَنوِينِهِ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَلًا
وَأَدْغَمَ بَاقِيَهُمْ وَبِالنَّقْلِ وَصَلُّهُمْ وَبَدَّوْهُمْ وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فَضْلًا

لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتَهْمَزُ وَأَوْهُ لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءًا وَمَوْصِلًا

(ش) اعلم أن لفظ الأولى المسبوق بعباداً بسورة النجم له حالتان:

الأولى: وصلها بلفظ «عاداً» قبلها.

الثانية: الابتداء بها؛ فأمر أن يقرأ بإسكان لام التعريف وكسر تنوين عاداً للتخلص من الساكنين للمشار إليهم في قوله: «كاسيه ظلال» وهم: ابن عامر وابن كثير والكوفيون، ثم ذكر قراءة من بقى وهما: نافع وأبو عمرو؛ فأخبر أن يقرأ لهما بنقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ويلزم حذف همزه، ثم أدغما تنوين عاداً في اللام المنقول الحركة إليها، وليس النص على الإدغام بلازم بل زيادة في الإيضاح لفهم ذلك من علم التجويد، ثم أخبر أن يقرأ لمن بقى بالنقل فيها مطلقاً أى وصلأ وبدءاً بها.

ثم أخبر بجواز البدء بها بالأصل أى: بترك النقل وإبقاء الهمزة مع ترجيحه على النقل لقالون والبصري فيصير لهما عند البدء: النقلُ وعدمه؛ وهو الأولى لهما، أما ورش فلم يزل على قاعدته العامة وهو: النقل وصلأ وابتداء؛ لأن مذهبه النقلُ. ثم أخبر أن يقرأ بهمزة ساكنة على الواو وبين اللامين بشرط النقل فيها سواء ابتدئت أو وصلت بما قبلها لقالون.

(ص) وَتَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا

(ش) اعلم بأن المصنف قد ذكر هذا البيت لوضع قاعدة عامة لكل من نقل حركة همزة القطع إلى لام التعريف الداخلة عليها، وأردت الابتداء بهذه الكلمة، فأمر أن يقرأ بالابتداء بإثبات همز الوصل في كل ما نقل إلى لام التعريف سواء الأولى المذكورة آنفاً أو غيرها؛ نحو: «الإنسان، الإيمان»، وكذا كل من نقل إليها، وهذا الوجه هو: المختار؛ لدلالته على الأصل، ثم أخبر أن يقرأ بالابتداء بلام التعريف أي بحركتها إذا أنزلت منزلة الحركة الأصلية، أي يبتدأ بحركة اللام؛ اعتداداً بالعارض المنزل منزلة الأصل إذاً فلا حاجة لهمز الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون اللام، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة المنزلة الحركة الأصلية فاستغنى عنها فتقول: لإنسان لايمان، فهذان مذهبان معمول بهما لكل من نقل وفيما نقل إليه من لام التعريف.

واعلم بأن الهمزة المنقول حركتها في هذا نوعان : إما أن يصحبها بدل نحو : « الآخرة الإيمان » ، وإما غير بدل نحو : « الأرض الإنسان » فإن لم يصحبها بدل فهي على ما فهم من القاعدة العامة آنفاً ، وأما إذا صحبها بدل فيترتب في بدلها مع وجهي البدء ما يأتي فإذا ابتدئ بهمز الوصل جاز الأوجه الثلاثة في البديل ، وإذا ابتدئ بعارض النقل ، فالقصر في البديل فقط وإلى ذلك أشار صاحب « إتحاف البرية » بقوله :

وفي نحو لان ابدأ بهمز مثلثاً فإن تبتدىء باللام فالقصر أعملاً

« فائدة » : قد علم أن هذه القاعدة عامة في كل همزة قطع نقلت حركتها إلى لام التعريف قبلها ، إلا كلمتين كل منهما في حاجة إلى زيادة توضيح أولاهما : لفظ الأولى المسبوق بعاداً ، وقد تقدم شرحها إجمالاً . أما تفصيلها : فابن كثير وابن عامر والكوفيون قرءوا « عاداً الأولى » : بكسر التنوين وسكون لام التعريف في حالة الوصل بعاداً ، فإذا وقفوا على عادا وابتدءوا بالأولى أتوا بهمزة الوصل مفتوحة وأسكنوا اللام وبعدها همزة مضمومة بعدها واو ساكنة مدية ، وأما نافع وأبو عمرو فيقرآن بنقل حركة همزة الأولى ، إلى اللام قبلها وحذف الهمزة مع إدغام تنوين عاداً في لام الأولى إلا أن قالون يزداد له حال النقل همزة ساكنة على الواو الواقعة بين اللامين ولا واو مدية وكل ما ذكر إنما حال وصل الأولى بعاداً ، فإذا وقف على عاداً وابتدىء بالأولى فلقالون ثلاثة أوجه : ألؤلئى : بهمزة الوصل بعدها لام مضمومة ، وبعده اللام همزة ساكنة . الثانى : لؤلئى : يترك همزة الوصل ، ثم الابتداء بضم اللام بعدها همزة ساكنة بدلا من الواو . الثالث : مثل وجه ابن كثير ومن معه ، وأما ورش فله عند البدء وجهان ، الأول : ألؤلئى بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعده اللام واو ساكنة مدية ، الثانى : كالأول ولكن مع حذف همز الوصل ، وأما أبو عمرو فله أوجه ثلاثة : الأول والثانى : كوجهي ورش ، والثالث مثل وجه ابن كثير ، ومن معه ، أما الثانية « بئس الاسم » فانفق كل القراء على تحريك لام التعريف فيها بالكسر وحذف همزة اسم فصورته صورة النقل ويسمى : « شبيه بالنقل » ؛ ولهذا يجوز في همزة وصله ابتداء إثباتها أو حذفها كالمنقول إليه من لامات التعريف وفق القاعدة العامة فيه فنقول « الاسم ، لاسم » فإن

قيل : لم سمي بالشبيه للنقل أو بالملحق بالنقل؟ قلت : لم يكن نقلاً حقيقة، وكان شبيهاً به؛ لأن لقاعدة النقل أركاناً هي : همزة قطع قبلها سكون أما هذه فقد فقد ركن منها وهو : همزتها همزة وصل، وإن قيل : إن لفظها ولفظ المنقول إليه متحد، قلت : إن الحقيقة بأن لفظ اسم دخل عليه أل فالتقى ساكنان اللام والسين، فحركت اللازم بالكسر لالتقاء الساكنين، فحركتها حركة للساكنين، وليست حركة نقل؛ لذلك شبه بالنقل، ولم يكن نقلاً حقيقة، وقد قال الجعبري : إذا ابتدأت الاسم فالهمزة التي بعد اللام على حذفها للكل، وأما الأولى فيجري الحكم فيها من إثباتها وحذفها، وهو الأولى لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق لكن صاحب «النشر» قال : والوجهان جائزان؛ ولذا أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله :

وفى بنس الاسم ابدأ أو بلاميه فقد صحح الوجهين فى النشر للملاً
(ص) وَنَقْلُ رِدَاً عَنِ نَافِعٍ وَكِتَابِيهِ بِالْإِسْكَانِ عَنِ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا
(ش) هاتان كلمتان خولفت فيهما القاعدة العامة للنقل؛ فالأولى : «ردء» بالقصص حيث اجتمع السكون والهمز في كلمة واحدة فأخبر أن يقرأ فيها بالنقل لنافع، أي بنقل حركة همزها إلى الدال قبلها فتكون الدال منونةً وصلًا مبدل من تنوينها ألفًا وقفًا. الثانية : هاء السكت من «كتابه إني» بالحاقة؛ فقد تمت شروط النقل فيها لكنه جاء فيها الخلاف عن ورش بين النقل وتركه؛ وتركه المعبر عنه بالإسكان أرجح من النقل، وفي قوله : أصح إشارة إلى : أن نقل حركة الهمزة إلى الهاء فيها صحيح مقروء به الورش فيكون الوجهان جائزين عنه .

(ج) مَنْ مَذْهَبَهُ الْإِسْكَانُ أَيْ عَدَمُ النِّقْلِ حِجَّتْ أَنَّهَا هَاءُ السَّكْتِ وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى السَّكُونِ وَلا حِظٌّ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ إِلا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَأَمَّا حِجَّةُ مَنْ مَذْهَبُهُ النِّقْلُ، فَقَدْ رَاعَى الْقَاعِدَةَ الْعَامَةَ لِلنِّقْلِ حَيْثُ اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ .

فائدة : مما يعلم من باب الإظهار والإدغام قاعدة اجتماع المثلين بوجوب الإدغام إذا سكن الأول، إلا إذا كان أولهما «هاء سكت» . فاختلف أهل الأداء فبعضهم قال بإظهارها وبعضهم قال : بإدغامها ولم يوجد مثلاً أولهما هاء سكت إلا فى «ماليه

هلك» وهذان الوجهان لجميع القراء فإذا جمع بينها وبين الخلاف المذكور آنفاً في «كتابه إني» عن ورش فالقسمة العقلية تجوز أربعة أوجه، لكن المقروء الذي حققه المحققون من الأئمة أن مذهب من نقل في «كتابه إني» الإدغام في «ماليه هلك»، ومن مذهب الإسكان أي عدم النقل في «كتابه إني»، الإظهار في هاء «ماليه هلك»، ولذلك أشار صاحب «إتحاف البرية» بقوله: بعد أن ذكر بيت الناظم هذا، قال:

وأدغمها ماليه عند نقله وأظهر بسكت مسكناً يا أخا العلاء
 والمراد بالإظهار في الهاء هو: أن يسكت القارئ على هاء «ماليه» سكتة خفيفة من غير تنفس في حال وصلها بكلمة: «هلك».

والمراد بجواز الوجهين في هاء «ماليه» عند وصلها بهلك، وذلك لمن أثبت الهاء وتعين لمن لم يذكر في ترجمة في هذا الباب القراءة بترك النقل وبقاء الهمز مضبوطاً بحركته إلى استحقتها.

* * *

(باب وقف حمزة وهشام على الهمز)

اعلم باني قدمت الإشارة في الباب السالف بأن مواطن الهمز ثلاثة، أول الكلمة وسبق حكمها تحت شرح قوله: «وعن حمزة في الوقف خُلف» الخ، أما الثاني والثالث: فهما وسط الكلمة وطرفها فعقد لهما هذا الباب بتفصيل أحكامهما، ثم ذكر المتوسط بزائد، وأضيف حكمه على المتوسط الحقيقي وحمل عليه، ثم اعلم بأن التخفيف في هذا الباب على مذهبين، الأول: التصريفي المسمى بالقياسي وهو الأشهر، الثاني: السماعي المسمى بالرسمي وإليه ذهب بعض أهل الأداء، ومنهم:

الإمام الداني وجماعة، وقد ذكر المصنف النوعين هنا مقدماً الأول فقال:

(ص) وَحَمَزَةٌ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهْلٌ هَمَزَةٌ إِذَا كَانَ وَسَطًا أَوْ تَطَرَّفَ مَنزِلًا

(ش) أخبر أنه إذا وقف على كلمة بها همزة تطرفت هذه الهمزة أو توسطت فحمزة

يسهلها وفق التفصيل الذى يذكر بعد؛ لأن هذا البيت دليل عام أو إجمالى للتسهيل، وأن التسهيل هو: مطلق التغيير الذى يشمل التسهيل بين بين والإبدال، والنقل والحذف فهذه أربعة أنواع.

● تنبيهات: اعلم أن النقل يلزمه الحذف فلا نقل بلا حذف، فيقال: كل نقل يقتربن بالحذف، ولا عكس، وعلى هذا فيأتى الحذف منفرداً. ثانياً: أن المسهل محرك، وأما النقل يكون إلى ساكن فيحرك المنقول إليه بعد سكونه، وأما الإبدال وكذا الحذف يأتيان مع الحركة والسكون؛ فأما التسهيل فمنه الأنواع المعلومه من قوله: «وفى غير هذا بين بين»، وأما النقل فنحو قوله: «وحرك به ما قبله» إلخ، وما سبق فى باب النقل، وأما الإبدال فمن الساكن فنحو قوله: «فأبدله عنه حرف مد مسكناً»، ومع الحركة «ويسمع بعد الكسر والضم» إلخ، وأما الحذف فمع الحركة نحو: «ومستهزءون الحذف فيه» ومع السكون نحو الذى تطرف همزه فى وجه الإبدال والحذف من نحو: «السماء» يعلم ذلك من الجداول الآتية والله أعلم.

(ص) فأبدله عنه حرف مد مسكناً ومن قبله تحريكه قد تنزلاً
 (ش) اعلم أن الهمز المغير بجميع أنواعه المذكورة آنفاً قد ذكرها إجمالاً بلفظ التسهيل، ثم ابتداء بيان كل نوع وشرطه وصفته، وهذه الصفة تنقسم إلى قسمين: الأول: الساكن، الثانى: المتحرك؛ فابتداءً بالقسم الأول وهو: الساكن؛ لاتحاد حكمه وقلة البحث فيه، فأمر بإبدال الهمز عن حمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله، فإذا انفتح ما قبله أبدل ألفاً، وإذا كسر أبدل ياء، وإذا ضم ما قبله أبدل واواً؛ وذلك عند اجتماع شرطين، الأول: أن يكون الهمز ساكناً، الثانى: أن يكون ما قبل الهمز متحركاً وسوء أكان السكون أصلياً أم عارضاً؛ فالأصلى يأتى فى وسط الكلمة وطرفها نحو: «الضأن، بوأنا، بئس، نؤمن، مأكول، والمؤمنين، تأثيماً، اقرأ، نبىء، هيبى، ينبأ» وليس فى القرآن مثالاً للهمز المتطرف سكونها أصلى قبلها ضم، وأما العارض فلا يكون إلا فى الآخر نحو: «بدأ، وأنشأ، تفتؤا، بيدىء، إن امرؤ»، واعلم بأن الشرط الأخير وهو: تحريك ما قبل الهمز خاص بالعارض؛ لأن ما سكونه أصلى لا يكون ما قبله إلا متحركاً، واعلم أنه احتراز بقيد الحركة قبل الهمز الساكن العارض؛ ليخرج ما سكن

قبل نحو: «الخبء والمرء، ويجثرون» وما قام مقام الساكن نحو: «الملائكة، السماء، قروء، المسىء».

تنبيه: اعلم أن قول الناظم: مسكناً يحتمل كسر الكاف على أنه اسم فاعل وفتحها على أنه اسم مفعول، والكسر أولى؛ لتكون المعنى مسكناً أنت للهمز سواء كان الهمز ساكناً قبل النطق وهو: الأصلي أم سكتته للوقف وهو العارض.

(ص) وَحَرَكُ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِنًا وَأَسْقَطَهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلًا (ش) لما فرغ من حكم الهمز الساكن، شرع في المتحرك فهو إما أن يتحرك ما قبله أولاً، فإن كان قبله غير الحركة فعلى قسمين، أولهما: ما يقبل الحركة، وما لا يقبل، فالذي يقبل الحركة على أنواع ثلاثة: الساكن الصحيح، وحرفا اللين وهما: الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، أو إذا كانتا حَرْفِي حَرْفِي مَدُّ وَلِينٍ بمعنى: الياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها الأصليتين أى إذا كانتا من أصول الكلمة وكل نوع من هذه الأنواع يقع متوسطاً ومتطرفاً فالساكن الصحيح: «يسثمون، مئذوماً، أفئدتهم، دفء، الخبء، المرء» وأما حرفا اللين نحو: «سوءة، موثلاً، الموءودة، استياس، شيئاً، شىء، مَثَلُ السَّوِّءِ»، وأما حرف المد واللين نحو: «لتنوء، أن تبوء، بالسوء، المسىء، وجىء»، فأمر بنقل حركة الهمز إلى ما قبله من الساكن أو شبهه فيحرك بحركة الهمز فتحاً إن كان مفتوحاً وضمماً إن كان مضموماً وكسراً إن كان مكسوراً، ثم أمر بإسقاط الهمز أى بحذفه؛ لتتم فائدة النقل وهو: سهولة اللفظ.

فائدة: أن المتطرف مما ذكر نحو: «دفء، الخبء، المرء، شىء، والسَّوِّء، لتنوء، والمسىء» ونحوه مما تطرف عند نقل حركة الهمز إلى الساكن قبله، ثم حذف الهمز صار الحرف الذى قبله محركاً بحركة الهمز المحذوف فتصير هذه الحركة على أصلاتها كما كانت على الهمز فبالوقف عليها قد عرض لها سكون الوقف؛ لأن هذا الحرف صار فى الطرف بعد حذف الهمز ونقل حركته إليه فلعرض السكون على هذا الحرف جاز فيه: الروم والإشمام فى المرفوع والروم فى المجرور؛ لأنَّ هذا السكون غير السكون الذى يكون فى الوصل فى هذا الحرف قبل النقل إليه.

(ص) سَوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلْفٌ جَرَى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلًا
وَيُبَدِّلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلًا

(ش) لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني، وهو: الذي لا يقبل الحركة ويقع قبله الألف أو ما يشبهها وهما: الياء والواو الزائدتان، أما الألف وشبهها وإن كانا لا يقبلان الحركة لكنها قامت هي وشبهها مقام الحركة؛ لهذا استثنى ما وقع بعدهما من النقل؛ لاختصاصه بحكم غيره، ويقع الهمز بعد الألف متوسطاً أو متطرفاً، وكلٌّ منهما له حكم خاص، فأخبر أن حمزةً يسهل الهمز المتحرك المتوسط الواقع بعد ألف من جنس حركته، فإن فتح سهل بين الهمز والألف، وإن ضم سهل بين الهمز والواو، وإن كسر سهل بين الهمز والياء نحو: «جاءهم، وآباؤكم، بأسمائهم» وسواء كان توسط رسماً كما تقدم أم لفظاً فيشمل نحو: «دعاء، ونداء، وغشاء»؛ لأن الهمز في هذا متوسط لأجل لزوم الألف التي هي عِوَضٌ من التنوين وسواء كانت الألف التي قبلها أصلية أو زائدة مرسومة أو غير مرسومة، فالعبارة دائرة على اللفظ نحو: «الملائكة، وعلى هذا يجوز في الألف التي قبل الهمز: المدُّ والقصر؛ لأن الألف معلوم أنها هي التي تقع حرف مد قبل همز مغير، فيجوز قصرها عملاً بقول المصنف:

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعذلاً

وأما إن تطرف الهمز بعد الألف، فأخبر أن حمزةً يبذل الهمز المتطرف بعد الألف ألفاً مثلها، وتفصيل الكلام فيها أن هذا الهمز متطرف بعد الألف فوقف عليها فسكنت للوقف وموجود ألف قبلها، وقبل الألف فتح قلب هذا الهمز ألفاً للفتح؛ لأن الألف التي بينهما ليست حاجزاً أو لمناسبة الألف قبله قلبت ألفاً فاجتمع ألفان فيجوز وجهان، إما حذف أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين، وإما إبقاؤهما على حدّ من أجاز الجمع بين الساكنين وقفاً، فيتفرع على الأول وهو: حذف أحدهما تقديران، فإن قدر حذف الأولى وهو: القياس تعين القصر؛ لأن الألف الباقية هي الثانية المبدلة من الهمز؛ لذلك تعين فيها القصر كالإبدال في نحو: «تأمرون»، وإن قدر حذف الثانية جاز المد والقصر في الأولى الباقية؛ لأنها وقعت قبل همز مغير بالإبدال ثم بالحذف، الثاني: إن القائلين بإبقاءهما اتفقوا على بقاءهما، واختلفوا في

الزيادة وعدمها فبعضهم زاد ألفاً ثلاثة للفصل بها بين الألفين، فلهذا يمد مدأ مشبعاً ست حركات؛ لأن مقدار الألف حركتان نظراً للأصل في اجتماع الساكنين، والبعض الآخر اقتصر على إثبات الألفين على حدّ جمع الساكنين بدون زيادة عليهما فعلى هذا يمد مدأ متوسطاً قدره أربع حركات مراعاةً للتخفيف؛ لمناسبة الوقف فيكون قد اجتمع فيه أوجه العارض الثلاثة عند الوقف؛ لأنه من أفراده ومصدر عموم الوقف قوله: «وعند سكون الوقف وجهان أصلاً»، وهذه الأوجه الثلاثة التي هي: القصر والتوسط والمد تسمى "أوجه الإبدال بالنسبة لهذا النوع، وبعضهم أجاز في المجرور والمرفوع منها التسهيل بروم مع المد والقصر، فهذه أوجه خمسة تسمى: خمسة القياس أو أوجه القياس، ويقتصر على ثلاثة: الإبدال في المفتوح فمثال المرفوع: «سيقول السفهاء» ونحوه، والمجرور نحو: «من السماء»، والمفتوح نحو: «جاء، شاء وإن قيل: ما أوجه القياس؟ قيل خمسة، وإن قيل: ما هي؟ قيل: ثلاثة الإبدال، والتسهيل بروم قصرًا ومدًا وإليك الجدول:

الإجمالي	التفصيلي	العلة	توضيح العلة وتفصيلها
الإبدال	قصر	الحذف	على تقدير حذف الأولى أو الثانية
حرف مد وهو	توسط	الإثبات	إبقاء الألفين بدون زيادة لجواز التقاء الساكنين تخفيفاً للوقف
الألف مع	مد	نظراً لحالتي	ها الحذف على احتمال حذف الثانية فيجوز المد في الألف قبلها.
الحركات الثلاث		الحذف	وأما الإثبات فعلى إبقاء الألفين مع زيادة ألف الثالثة للفصل بين
		والإثبات	الألفين فيمد طويلاً ونظراً للأصل عند اجتماعهما
التسهيل بروم مع	المد	نظراً للأصل	نظراً للأصل ويقدم لبقاء الأثر
الجر والرفع	القصر	نظراً للتغيير	تغير سببه بالتسهيل يجوزه ثم يؤخر لرجاحة الأصل

فإن قيل: لِمَ لَمْ يكتف بالتسهيل في هذا النوع؟ قلت: لما كان المحل فيه دلالة على الهدوء والذوق، وكان الوقف للاستراحة جئ بما يوافق التسهيل بنوع من أنواع الوقف يلائم التسهيل، ولأن التسهيل لا يأتي إلا مع الحركة، والروم فيه بعض حركة فتلاءماً وتقابلاً بالموافقة.

(ص) وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مُبَدَلًا إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلِ حَتَّى يُفْصَلَا

(ش) شروع في ذكر حكم النوع الثاني من القسم الذي لا يقبل الحركة وهو: الواو والياء الزائدتان الشبيهتان بالالف، فأخبر أن حمزة يبدل الهمزة الواقع بعد الواو الزائدة وأو، ويدغم الواو الزائدة في الواو المبدلة، ويبدل الهمزة الواقع بعد الياء الزائدة ياء ثم يدغم الياء الزائدة في الياء المبدلة سواء كانت الهمزة وسطاً أو طرفاً نحو: «قروء» ولم يقع في القرآن همزة متوسطة قبلها واو زائدة، وأما الياء نحو: «خطيئته، هنيئاً، مريئاً، النسيء، برىء» ثم قال: «حتى يفصلاً» فيه إشارة ليتحقق الطالب من معرفة الزائد من الأصل، ولا يتحقق ذلك إلا بالميزان الصرفي؛ فإن الزائد ما كان زائداً عن أصول الكلمة ولا يتغير كالأمثلة التي ذكرت فإن زنة «قروء»: فعول، «خطيئة»: فعلية، «هنيئاً مريئاً»: فعيلاً، «النسيء، برىء»: فعيل، فليس الزائد فاء الكلمة ولا عينها ولا مئها، أما الأصلي فإن همزه من أصول الكلمة فتحو: «شيء» بوزن فَعْل، «المسيء»: المُفْعِل، «لتنوء»: كَتَفَعْلُ، «سيئت»: فَعِلْتُ وهكذا، وأما حكمه: فالإدغام في الهمز بعد إبدالها حرفاً مماثلاً لما قبله، وأيضاً تقدم حكم الأصلي: بأنه تنقل الحركة إليه، وبعض أهل الأداء أجراه مجرى الزائد بالإدغام بعد إبداله من جنس ما قبله، وهذا في قوله:

«وما واو أصلى تسكن قبله أو الياء فعن بعض بالإدغام حملاً»

فعلى هذا يكون الزائد فيه وجه واحد وهو: الإدغام، ويكون الأصلي فيه وجهان، النقل والإدغام ويترتب على هذا نظراً للنقل لما توسط أو تطرف من النوعين ما يأتي: فالزائد إذا توسط، ففيه وجه واحد وهو: الإدغام نحو: «خطيئة، بريئون، هنيئاً مريئاً»، أما إذا تطرف وكان مجروراً ففيه وجهان: الإدغام مع السكون المحض والروم نحو: «قروء»، وإن كان مرفوعاً نحو: «النسيء» «وبريء»، ففيه ثلاثة: الإدغام مع السكون الخالص والروم والإشمام، ولم أعثر على مخفوض قبله ياءً زائدة، ولم أر مثلاً للزائد من حرفي اللين بل كلها حروف مد ولين، وأما الأصلي إذا توسط الحرف مدياً كان أو ليناً فقط نحو: «سيئت، السوآى، هيئة، شيئاً، سوءة» ففيه وجهان: النقل والإدغام، وأما إذا تطرف فإن كان مفتوحاً قبله مد نحو: «تبوء، سىء» ففيه وجهان: النقل والإدغام مع السكون الخالص، ولم أعثر على مثال للين بعده همزة مفتوحة

متطرفة وإن كان مجروراً قبله مد نحو: «بالسوء» أو قبله لين فقط نحو: «شىء، ظنَّ السَّوء» ففيه أربعة أوجه: النقل والإدغام مع السكون المحض، ثم هما مع الروم، ولم أعثر على مثال لهزمة مجرورة قبلها حرف مد ياء، وإن كان مرفوعاً قبله مد نحو: «المسيء، لتنوء»، أو قبله لين فقط نحو: «شىء» المرفوع ففيه ستة أوجه: النقل والإدغام مع السكون المحض ثم الإشمام مع كليهما وكذلك الروم. ولم أعثر على مثال للواو اللينة بعدها همزة متطرفة مرفوعة، وقد أشار إلى هذه الأوجه مع بيان حالة الموقوف عليه العلامة ابن أم قاسم المعروف: بالمرادى فى شرح هذا الباب فقال:

نقل وإدغام بغير منازع	فى شىء المرفوع ستة أوجه
والحذف مندرج فليس بسابع	وكلاهما معه ثلاثة أوجه
إشمامه فامنع لأمر مانع	ويجوز فى مجروره هذا سوى
لا غير فافهم ذاك غير مدافع	والنقل والإدغام فى منصوبه

أهـ.

(ص) وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكُسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزُهُ لَدَى فَتْحِهِ يَاءٌ وَوَاوًا مُحَوَّلًا
وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنٍ وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَّرَفَ مُسْهِلًا

(ش) لما فرغ من حكم الهمز المتحرك بعد أنواع الساكن وشبهه، شرع فى تفصيل حكم الهمز المتحرك بعد الحركة وهى تسعة أنواع: ذلك أن الهمز يحرك بالحركات الثلاثة وما قبله كذلك فتضرب حركات الهمز فى حركات ما قبله فيصير المجموع تسعة: فالفتوح بعد الحركات الثلاث نحو: «سالتهم، خاطئة، يؤيد»، والمكسور بعد الثلاثة نحو: «خاطئين، بئس، سئلوا»، والمضموم بعد الحركات نحو: «رءوسكم، رءوف، مالثون»، وقد اختص الإبدال بنوعى المفتوحة بعد الكسر والضّم، أما الأنواع السبعة الباقية فمع التسهيل فأخبر أن حمزة يسمع الناس همزة المفتوح بعد الكسر ياء، وبعد الضم وأو أى يقرأ بإبدال الهمز المفتوح بعد الكسر ياء ويقرأ بإبدال الهمز المفتوح بعد الضم وأو نحو: «مائة، فئتين، يؤيد، مؤذن» ثم أخبر أن حمزة يسمع الناس التسهيل فيما عدا النوعين المذكورين أى أنه يقرأ بالتسهيل بين الهمزة، وبين

الحرف الذى منه حركتها فتجعل الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف نحو: «سأل» وأما الهمز المكسور فبين الهمزة والياء نحو: «يومئذ، خاسئين، سئلوا» وأما المضمومة فتسهل بين الهمزة والواو نحو: «برءوسكم، رءوف، مالثون»، وعبر بقوله: ويسمع؛ لشهرة الإبدال فى النوعين الموضحين، ولشهرة التسهيل فى السبعة الباقية؛ لأن المسموع هو المشهور، ثم أخبر أن هشاماً يقول أى يقرأ مثل قراءة حمزة فى الهمز المتطرف وفقاً فى جميع أنواعه مما سبق توضيحه بمعنى أن ما جاز لحمزة وفقاً فى كل أنواع الهمز المتطرف جاز لهشام فإن قيل: لم لم يذكر هشام مع حمزة فى أول الباب؟ قلت: لما كان الباب معقوداً لنوعى التوسط والطرف، ذكر حمزة؛ لأن مذهبه يشملهما وآخر هشاماً لذلك وإن قيل: لم لم يؤخذ ذكر هشام آخر الباب ليشمّل القياسى والرسمى؟ قلت: لما كان مذهب القياسى مشهوراً فى الأداء، ذكر هشاماً أثره، وإطلاق موافقة هشام لحمزة يشمل ما لحمزة قياساً ورسماً هو لهشام فى الطرف.

(ص) وَرِثِيًّا عَلِيٍّ إِظْهَارُهُ وَأَدْغَامِهِ وَبَعْضُ بَيْتِهِمْ وَبَعْضُ بَيْتِهِمْ
 كَقَوْلِكَ أَنْبِئُهُمْ وَتَبِّئُهُمْ

(ش) قد ذكر مسألتين تفرعتا عن الساكن المبدل فى قوله: «فأبدله عنه حرف مد مسكناً» الأولى: تعلقت بلفظ رثياً فى قوله: «أحسن أثنائاً ورثياً» بمرم، فأخبر بأن أهل الأداء اختلفوا عن حمزة فى لفظ «رثياً» بين الإظهار والإدغام، فذهب جماعة إلى الإظهار والمراد بالإظهار: إبدال الهمز ياء مدية على القاعدة العامة فيصير النطق بياءين الأولى مدية هى المبدلة من الهمز والثانية متحركة بفتحة خفيفة، وذهب جماعة إلى الإدغام والمراد به: إدغام الياء الأولى المبدلة من الهمز فى الياء الثانية فيصير اللفظ بياء واحدة مشددة فإن قيل: لم سمي إظهاراً وقد أبدل الهمز معه؟ قلت: المراد كون الياءين مفصلتين أى غير مدغمتين.

(ج) فأما حجة المظهرين أن الإبدال عارض ولا يعتد بالعارض وكان الهمز موجود، ثانياً: مراعاة للقاعدة العامة للهمز الساكن عند حمزة وهو القياس، وأما حجة المدغمين فلاجتماع المثليين الساكن أولهما، ثانياً: رسمها بياء واحدة، واعلم بأن هذا الحكم يجرى فى موضعى «تؤوى» فى الأحزاب و«تؤويه» بالمعارج، وفى لفظ «رؤيا» كيف وقع بجواز الوجهين، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

ورئياً على إظهار وادغامه كذلك رؤياً ثم تؤوى فحصولاً

«المسألة الثانية»: تتعلق بكلمتي «أنبئهم ونبئهم» من قوله تعالى: «يا آدم أنبئهم» بالبقرة و«نبئهم» بالحجر والقمر، فاختلف أهل الأداء عن حمزة عند الوقوف على إحدى الكلمتين في حركة الهاء، فذهب بعضهم إلى: كسر الهاء مراعاة للفظ، وذهب الجمهور إلى: ضمها وحجته عروض إبدالها ثانياً: أن الضم به دلالة على أصل حركتها.

● تنبيه: إن الإظهار أولى وأقيس في لفظ رؤياً؛ لأن عليه أكثر أهل الأداء وهو الذي في الشاطبية وأصلها.

(ص) وَقَدْ رَوُوا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهَّلًا
فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمَهُ
وَالْأَخْفَشِ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلًا
بَيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ
حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلًا

(ش) لما فرغ من بيان أحكام الهمز المتوسط والمتطرف من الكلمة على مذهب القياس، شرع في بيان أحكامه على مذهب السماع؛ لأنه متوقف على رسم المصاحف العثمانية، فأخبر أن بعض أهل الأداء من المغاربة كمكي بن أبي طالب، وفارس بن أحمد، والحافظ أبي عمرو الداني، والإمام الشاطبي، وبعض المتأخرين نقلوا عن حمزة بطريق الرواية أنه كان يسهل الهمز عند الوقف على كلمة بها همز توسط أو تطرف وفق رسم المصاحف العثمانية التي دونت في عهد سيدنا عثمان بن عفان، فما كانت صورته ياء أبدله ياء، وما كانت صورته واواً أبدله واواً، وما لم ترسم له صورة حذفه مع حركته، وهذا معنى قوله: «وقد رروا» إلى قوله «ففي اليايلى والواو والحذف رسمه» أى يتبع رسم المصحف، فإن قيل: لم ذكر المرسوم بالياء والواو ولم يذكر ما رسم بالألف؟ قيل: لأن التغيير في الألف على القياس لا يخالف الرسم؛ لأنها إن سهلت بين الهمز والألف نحو: «سأل» أو أبدلت ألفاً نحو: «ملجأ» فلا مخالفة للرسم سهلت حركتها أو أبدل سكونها لوجود الألف.

● تنبيه: اعلم أنه ليس المراد من إطلاق الناظم المفهوم منه: عموم تسهيل ما

وقف عليه أى تغيير الهمز بكل ما صور به بمعنى أن ما صور بياء يبدل ياء نحو: « من نسائكم »، وما صور بو او يبدل واو نحو: « آباؤكم وأبناؤكم »، وما لم يصور له صورة حذف ومعه حركته، بل المراد والمقصود: الوقف بما ذكر على ما قيده وأثبتته الأئمة المحققون فى اتباع ما رووه عن أسانذتهم المختارين؛ لأنهم عينوا كلمات نقلوها معدودة وضبطوها فى نظمهم واحدة واحدة، والمقصود بسردها وعدّها عدّم تجاوز طالب هذا العلم ما نقل وثبت عن الأئمة من الكلمات، ولهذا سُمى هذا المذهب سماعياً؛ لأن القراءة سنة متبعة فلا يجوز الابتداع مع الاتباع فالركن الأهم اتباع ما روى عن الأئمة المحققين، وإن كان فى ذلك مخالفة للرسم، وقد تأتى الرواية موافقة للقياس من وجه وموافقة للرسم من وجه فمما جاء فيه ذلك « رءيا » بمرم فإنها رسمت بياء واحدة وحذفت صورة الهمزة كراهة اجتماع المثلين، فأبدلت همزتها ياء وفق القاعدة القياسية، فإما أن تبقى على أنها ياء مديه فحكمها الإظهار، وإما أن تدخل الياء الساكنة بعدها ويكون حكمها الإدغام المشار إليهما بقوله: « ورئياً على إظهاره وإدغامه » وكذلك: « تؤوى وتؤويه » ولفظ « رؤياً » مضموم الراء اكتفى فى رسمهما بو او وياء واحدة فعوملاً معاملة « رئياً » بمرم بالإظهار والإدغام، وتقدم آنفاً شرح ذلك كله، وأيضاً من ذلك لفظ: « النشأة » فى مواضعها الثلاثة فرسمت بالالف وكذا « يسألون عن » بالأحزاب قد ثبتت ألفها فى أكثر المصاحف فإنه يجوز فى « النشأة » وجهان: نقل حركة الهمزة وحذفها وحذف الألف أيضاً وهو القياس، الثانى: إثبات الألف على لغة من ألقى حركة الهمزة على ما سكن قبلها وأبقى الهمزة ساكنة فأبدلها ألفاً كما قالوا: كماه، وقيل: إنهم أبدلو الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها. قال صاحب النشر فى وجه إثبات الألف: إنه قوى مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء الهمداني، وقال صاحب التيسير: ووقف حمزة على وجهين فى ذلك أحدهما: أن يلقى حركة الهمزة على الشين، ثم يسقطها طرداً للقياس، الثانى: أن يفتح الشين ويبدل الهمزة ألفاً اتباعاً للخط، ومثله قد سُمع وأن المتولى أشار إلى الوجهين فى توضيح المقام فقال:

من بعد شين النشأة الألف اثبتن وسين أتى فى يسألون عن اعتلا
فبالحذف والإثبات يوقف فيهما ولا بد من نقل لديه لما خلا

قد علم بأن الشين محرك بالفتح مع الوجهين فلا خلاف فى حركتها أنها حركة الهمزة المنقولة إليها فى وجه القياس، أما حركتها مع وجه الرسم بالإنبات للألف، فالمتولى قال: إنها حركة الهمزة يؤخذ من قوله: «ولابد من نقل لديه لما خلا»، أما الدانى فأطلق حركتها وفيه ميول إلى أنها حركة الهمزة، أما الكلام الذى قبله فذكر فى إنبات الألف توجيهاً، الأول: فيه دلالة على أن الحركة حركة الهمزة والتقدير الثانى يقول: إنهم أبدلوا الهمزة، فلزم انفتاح ما قبلها هذا صريح للرسم، وأضيف إليه حيث أريد وجه الرسم فثبتت الألف ويلزم فتح ما قبلها بعد حذف الهمز حتى تتم الصراحة الدالة على الرسم، والله أعلم.

تنبيه: إن ألف «النشأة» صورة للمد فى قراءة أبى عمرو ومن وافقه، وصورة للهمزة فى قراءة حمزة، ويلاحظ بأن الوجهين جائزان فى لفظ «يسألون» فى الأحزاب عند ملاحظة إنبات ألفها، فإن لوحظ حذفها فى بعض المصاحف، فليس فيها إلا وجه القياس وهو: النقل مع حذف الهمز؛ لأن النقل من لوازمه حذف الهمز، أما إذا نقلت حركتها، ثم أبدلت منها ألف كما فهم مما تقدم اجتمع ألفان المبدلة من الهمز والألف الثابتة فى الرسم فكيف يكون النطق بهما معاً أو بحذف أحدهما فلا يكون التوجيه إلا أنه إنبات الألف اتباع للرسم، ويلزم فتح ما قبلها قياساً على وجه ضم «مستهزءون» وحذف همزها، وما جاء فيه الرسم مخالفاً للقاعدة العامة للرسم لكن الرواية جاءت بموافقة الوجهتين: القاعدة العامة للرسم، ثم الرسم الذى جاء برسم خاص مخالفاً للقاعدة العامة، وهى: كل همزة متطرف متحرك رسم على واو أو ياء سواء أقبلها حركة مباشرة أم فصل بينها وبين الحركة التى قبلها. وإليك الجدول الآتى بأنواعها:

النوع	حركة الهمز	حركة ما قبلها	كيفية رسمها	المثال	عدد ما عليها	عدد ما تتفق عليه	عدد ما يختلف فيه
الأول	مضمومة	قبلها فتح	بالواو	تفتؤا	إحدى عشر	عشر كلمات	واحدة
الثانى	مضمومة	فتح مضمول	بالواو	البلأؤا	ثمانى كلمات		
الثالث	مضمومة	قبلها كسر	بالياء	يستهمزىء	لم يوقف على حصرها		

النوع	حركة الهمز	حركة ما قبلها	كيفية رسمها	المثال	عددتها العام	عددتها المتفق عليه	عددتها المختلف فيه
الرابع	مضمومة	قبلها ضم	بالواو	إِن امروا هلك ولولؤالمرفو	ست كلمات	لم يوقف على حصرها	اثنان
الخامس	مكسورة	فتح مضمول بألف	بالياء	وإيتاي بالتحل		أربع كلمات	
السادس	مكسورة	قبلها كسر	بالياء	شاطي الواد لكل امري		لم يوقف على حصرها واحدة فقط	
السابع	مكسورة	قبلها فتح مباشر	بالياء	من نبأى المرسلين		لم يوقف على حصرها	
الثامن	مكسورة	قبلها ضم	بالواو	تؤلؤ المخضوض		لم يوقف على حصرها	
التاسع	مفتوحة	قبلها كسر	بالياء	قرئ		لم يوقف على حصرها	
العاشر	مفتوحة	قبلها فتح	بالألف	بدأ		لم يوقف على حصرها	
الحادي عشر	مفتوحة	قبلها مضموم		لم أعثر عليه		لا توجد في الطرف	

أما تفصيل الأوجه فكل نوع يفصل على حدة

فأما النوع الأول وهو: كل همز تطرف مضموم بعد فتح مباشر لها ففيه خمسة أوجه: اثنان على مذهب القياس، هما الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبلها، تم التسهيل بروم وعلى الرسم ثلاثة هي: إبدال همزه وأوا محضة مضمومة بحركة الهمز المبدل منه، ثم تسكن للوقف، ثم الإشمام، ثم الروم، وقد وقع في عشر كلمات هي: (يبدؤا حيث وقع، تفتؤا في يوسف، يتفئؤا في النحل، وأتوكؤا، (لا تظمئوا) بظه، ويدرؤا بالنور، وما يعبؤا بكم بالفرقان)، لفظ «الملؤا» الأول بالمؤمنين، وثلاثة بالنمل، «يَنشؤا» في الزخرف، «نبؤا» في غير التوبة، وهو بإبراهيم والتغابن «نبؤا الذين» وبص «نبؤا عظيم»، «نبؤا الخصم».

والأخير فيه خلاف بين المصاحف، وكذا «ينبؤا الإنسان» بالقيامة، ثم أشار إلى هذه الكلمات وما فيها من الأوجه صاحب توضيح المقام فقال:

وتفتتوا بجد أبدلن أو بواوه وأسكن ورمها اشمم ورومه مسهلا
 كيبدوا مع يعبوا ويدرو الملوأ ثلاث بنمل مع قد أفلح أولا
 كذا يتفيا مع نبوا بتغابن وصاد وإبراهيم لا التوبة اعقلا
 كذا أتوكرا ثم نظموا بعده ينشوا أيضا مع ينبوا حرف لا

وأما النوع الثاني وهو: الهمز المضموم قبله فتح فصل بينهما بالألف ففيه اثنا عشر وجهاً: خمسة القياس وهي: ثلاثة الإبدال أى إبدال الهمز ألفاً مع القصر والتوسط والمد، ثم التسهيل بروم مع المد والقصر، وسبعة الرسم وهي: إبدال الهمز واواً مضمومة، ثم تسكن للوقف مع ثلاثة العارض وهي: القصر والتوسط والمد، ثم الإشمام مع الثلاثة، ثم الروم مع القصر، وكلماتها ثمان هي: «شركاؤا» بالأنعام والشورى، «ما نشاؤا» بهود «الضعفاؤا» بإبراهيم وغافر، «شفعاؤا» بالروم، «ما دعاؤا الكافرين» بالرعد، «البلاؤا» فى الصافات، «بلاؤا» فى الدخان، «إنا براءؤا» فى المتحنة «جزاؤا الظالمين»، «إنما جزاؤا» الأولان بالعقود، «جزاؤا سيئة» بالشورى، «جزاؤا الظالمين» بالحشر، «علماؤابنى» بالشعراء، «من عباده العلماؤا»، «بفاطر» «أنباؤا» بالأنعام والشعراء، واختلفت المصاحف فى «جزاؤا المحسنين» بالزمر «جزاؤا من تزكى» بظه.

وقد أشار إلى ما فيها من الأوجه الجائزة وكلماتها المعدودة هذه صاحب توضيح المقام فقال:

وفى أحرف وجهان مع عشرة أتت فخمس كما فى من يشاء تأملا
 وسبع بواو ثلثن مسكنا كذا مشمأ وروم عند قصر ك حصلا
 جزاؤا قبيل الظالمين وإنما جزاؤهما عند العقود تنزلا
 وحرف بظه الحشر شورى مع الزمر وأنباؤا فى الأنعام مع ظلة تلا
 ومع شركا الشورى الذى بعد فيكم كذا شفعاؤا روم نشا هود والبلا
 بذبح دخان مع دعاؤا بغافر وفيها وتحت الرعد قل ضعفاؤا انجلا
 كذا علماؤا فى بفاطر مع فاطر وقل براءؤا الهمز الأول مسهلا

وأما النوع الثالث وهو: الهمز المضموم المكسور ما قبله نحو: « يستهزئ »،
ففيه خمسة أوجه أربعة لفظية، والخامس تقديري، ويقال للفظي العملي وللتقديري
العلمي اثنان على القياس هما: الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ثم
التسهيل بروم وثلاثة على الرسم هي: إبدال الهمزة ياء مضمومة، ثم تسكن للوقف
فتصير ياء مدية فيتحد هذا مع الأول لفظاً وإن اختلفا تقديراً وَعِلْماً، ثم إشمائها، ثم
رومها قال صاحب الأرجوزة:

«وبعد كسر حيث ضم يا أبداً وأسكن ورم وأشمن مسهلاً»

وأما النوع الرابع وهو: الهمز المضموم بعد ضم نحو: « لؤلؤ مكنون » « إن
امرؤا » ففيه ونحوه خمسة أوجه: أربعة عملية، والخامس علمياً اثنان على مذهب
القياس هما: الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم، وثلاثة
على الرسم هي: إبدال الهمزة واو مضمومة، ثم تسكن للوقف فتصير مدية، فيتحد
مع الوجه الأول لفظاً، وإن اختلفا تقديراً، ثم إشمائها ثم رومها، وقد أشار صاحب
الأرجوزة السعيدة فقال:

«وإن يضم بعد ضم أبداً واوا اسكن رم وأشمن مسهلاً»

برومه وإليك جدول الهمز المضموم المتطرف بعد الحركة أو الألف التي
خالفت القياس في رسمها ياءاً أو واواً لبيان الأوجه الجائزة:

نوع ما قبلها	المثال	كيفية رسمها	ما يجوز على مذهب		ألقاب الأوجه		الجملة
			القياس	الرسم	لفظي	تقديري	
مفتوح مباشر	تفتؤا ونحوه	بالواو	وجهان، إبدالها مداً من جنس حركة ما قبلها، التسهيل بروم.	ثلاثة، إبدال الهمزة واواً خالصة مضمومة ثم تسكن للوقف ثم إشمائها ثم رومها.	الخمسة لاشيء	لا شيء	٥
مفتوح فصل بينهما بالألف	العلماء ونحوه	بالواو	خمسة القياس وهي ثلاثة الإبدال ثم التسهيل بروم مع المد والقصر	سبعة الرسم وهي: إبدال الهمزة واواً مضمومة ثم تسكن للوقف مع ثلاثة العارض، القصر والتوسط والمد. ثم الثلاثة أيضاً مع الإشمام. ثم الروم مع القصر فقط	جميع الأوجه لفظية	لا شيء	١٢

الجملة	ألقاب الأوجه		ما يجوز على مذهب		المثال	نوع ما قبلها
	تقليري	لفظي	الرسم	القياس		
هـ	وجه واحد تقديري أو علمي	أربعة لفظية	ثلاثة: إبدال الهمزة ياء خالصة مضمومة، ثم تسكن للوقف فتصير مدية فيتحد مع وجه القياس الأول لفظاً وإن اختلفا تقديراً، ثم إشمامها ثم رومها.	وجهان هما: إبدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله ثم التسهيل بروم.	بالياء	مكسور ما قبلها
هـ	وجه واحد تقديري أو علمي	أربعة عملية	ثلاثة أوجه: إبدال الهمزة واواً خالصة مضمومة، ثم تسكن للوقف فتصير مدية فيتحد مع وجه القياس وهو الإبدال حرف مد اتحاداً لفظياً وإن اختلفا في التقدير، ثم إشمامها، ثم رومها.	وجهان هما: إبدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله ثم التسهيل بروم	بالواو	مضموم ما قبلها

وأما المكسورة فأنواعها أربعة:

النوع الأول: قبلها فتح مباشر، وهو موضع واحد: «من نبأى المرسلين» بالأنعام، ففيه أربعة أوجه كلها لفظية، فوجهان على مذهب القياس هما: الإبدال حرف من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم ووجهان على مذهب الرسم هما: الإبدال ياء خالصة مكسورة، ثم تسكن للوقف فيصير لفظها حرف لين فقط، فتقول: «نبأى»، ثم رومها وإلى ذلك أشار الإمام المتولي في توضيح المقام فقال:

ومن نبأى الأنعام بالمد أبدلن فمكسور يا أسكن رم وبالروم سهلا

أما النوع الثاني: ما قبلها مفتوح فصل بينهما بألف ففيه تسعة أوجه، خمسة القياس، وهي: ثلاثة الإبدال، والتسهيل بروم مع المد والقصر، وأربعة على الرسم وهي: إبدال الهمزة ياء خالصة مكسورة، ثم تسكن للوقف مع ثلاثة العارض، ثم رومها مع القصر وكلماتها أربع صورت فيها الهمز على ياء بعد الألف بلا خلاف هي: «تلقياى نفسى» بيونس، و«إيتياى ذى القربى» بالنحل، و«من آتياى الليل» بطه، أو «من وراى حجاب» بالشورى، واختلف فى موضعين هما «بلقياى ربهم»، و«لقياى الآخرة» كلاهما بالروم وإلى ذلك أشار المتولى فى توضيح المقام فقال:

وتلقاي نفسي قل بتسع تجملا فخمس قياس، ثم أربعة بيا

بالإسكان ثلث رم مع القصر تعدلا

كحرف في لقاي رومها مع وراي شوري ومن آناي طه الذي علا

وأما النوع الثالث : وهو ما قبله كسر فيه أربعة أوجه : ثلاثة عملية أى لفظية، والرابع علمى أى تقديرى، فعلى القياس وجهان هما : إبدال الهمز حرف مد من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم، وعلى الرسم وجهان هما : إبدال الهمزة ياء خالصة مكسورة، ثم تسكن للوقف فتصير مدية فيتحد مع وجه القياس الأول لفظاً، وإن اختلفا تقديراً، ثم الروم نحو امرى، شاطي.

وإلى ذلك أشار صاحب الأرجوزة السعيدة فقال :

ومع هذين فرم مسهلا ذا الكسر بعد الكسر حيث أندلا

والإشارة إلى ما تقدم فى لفظ : « نباي » الأنعام فى قوله : « زد إبدال يا، وأسكن ورم على ما روبا »، فالإشارة إلى وجهي الرسم فى هذين، ثم ذكر التسهيل بالروم، وأهمل ذكر الإبدال حرف مد لكونه وجهاً معلوماً.

النوع الرابع هو : ما قبله ضم نحو « لؤلؤ » المحفوض ففيه أربعة أوجه منها ثلاثة لفظية، فائنان على القياس هما : الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبلها، ثم التسهيل بروم، واثنان على الرسم : الإبدال وأوا خالصة مكسورة، ثم تسكن للوقف فتصير مدية، فيتحد مع وجه القياس وهو الإبدال حرف مد لفظاً، ثم الروم، وإلى ذلك أشار صاحب الأرجوزة فقال :

« وبعد ضم أو كسر دع وجه إشمام وغيره اعتبر »

وإليك جدول الهمز المتطرف المكسور بعد الحركة فى بيان ما فيها :

الجملة	ألقاب الأوجه		ما يجوز على مذهب		المثال	نوع ما قبلها
	لفظية	تقليدى	الرسم	القياس		
٩	كلها لفظية أى عملية		أربعة أوجه إبدال الهمزة ياء خالصة فتسكن للوقف مع ثلاثة العارض. ثم رومها مع القصر فقط.	خمسة القياس هى : ثلاثة الإبدال. ثم التسهيل بروم مع المد والقصر.	من وراى حجاب	مكسور وقبله أنف

الجملة	ألقاب الأوجه		ما يجوز على مذهب		المثال	نوع ما قبلها
	تفصيلي	لفظي	الرسم	القياس		
٤	وجه واحد علمي أى تقديري	منها لفظي ثلاثة أى علمي	وجهان، إبدال الهمزياء خالصة فتسكن للوقف فيتحد مع وجه القياس الأول لفظاً، ثم رومها.	وجهان، إبدال الهمز حرف من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم.	شاطي	مكسور قبله كسر
٤	واحد فقط	منها ثلاثة	وجهان الإبدال وأواً خالصة مكسورة فتسكن للوقف، فيتحد مع الوجه الأول للقياس لفظاً، ثم رومها.	وجهان إبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم	لؤلؤ الخضوض	مكسور قبله ضم
٤	لا شيء	كلها لفظية	وجهان إبدال الهمزياء خالصة مكسورة فتسكن للوقف فتصير حرف لين فقط، ثم الروم على حركتها.	وجهان، إبداله حرف مد من جنس حركة ما قبله، ثم التسهيل بروم.	من نياي المرسلين	فتح قبله مباشر

وأما المفتوحة فعلى القاعدة العامة، وقد تأتي بعد الحركات الثلاث، لكني لم أعثر إلا على نوعين المفتوح قبله فتح نحو: بدأ وأنشأ، والمفتوح بعد كسر نحو: «وإذا قرىء، استهزىء»، أما المفتوح بعد ضم فلم أعثر عليه، فأما الذي بعد الفتح نحو: «بدأ» ففيه وجه واحد وهو: الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، وأما الذي بعد الكسر ففيه وجهان، أولهما: الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله، ثم الإبدال ياء خالصة مفتوحة فتسكن للوقف فتصير مديّة، فيتحد مع وجه القياس لفظاً، وإن اختلفا تقديراً أى كل منهما له وجه، ولم أعثر على النوع الثالث هو أن يفتح ويضم ما قبله وإليك جدول الهمز المتطرف المفتوح بعد الحركة:

الجملة	ألقاب الأوجه		ما يجوز على مذهب		المثال	نوع ما قبلها
	تفصيلي	لفظية	الرسم	القياس		
٢	١	١	وجه واحد هو: الإبدال للهمزياء خالصة مفتوحة فتسكن للوقف فيتحد مع وجه القياس لفظاً.	وجه واحد وهو: الإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله	قريء	مكسور ما قبله

الجملة	ألقاب الأوجه		ما يجوز على مذهب		المثال	نوع ما قبلها
	لفظية	تقديري	الرسم	القياس		
١	١			بالإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله	بدأ	مفتوح قبله
			لم أعر على مثال لهمز متطرف لهذا.			مضموم قبله

لما كان مذهب الرسم قوياً ومسموعاً، أشار الناظم بإشارة لطيفة بأن بعض أكابر علماء اللغة قد عنوا باتباع هذا المذهب والعمل به ومنهم الإمام الأخفش النحوي وهو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الذي ذكر في سورة الأنعام، وهو غير الذي ذكر في سورة النحل، ومما جاء عن أبي الحسن في اتباع الرسم والعمل به، قد أخبر الناظم عنه أنه أبدل الهمز المضموم ياء خالصة إذا وقع بعد كسر نحو: «سنقرئك»، وأنه أبدل الهمز المكسور واواً خالصة بعد ضم: «سئلوا»، وهذا معنى قوله:
والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبداً بياء وعنه الراوي في عكسه

والحاصل في الهمز المتحرك بعد الحركة قد اتفق الإمامان سيبويه والأخفش على إبدال نوعي المفتوحة بعد الكسر ياء، وبعد الضم واواً، وخالف الأخفش سيبويه في المضمومة بعد الكسر فأبدلها ياء وفي عكسها أي المكسورة بعد الضم، فأبدلها واواً وسهلها سيبويه واتفقا على تسهيل الأنواع الخمس الباقية فالأنواع تسعة، فأما المبدلة منها عند سيبويه اثنان، أربعة عند الأخفش، وأما المسهلة فسبعة عند سيبويه خمسة عند الأخفش، ثم قال: «ومن حكى فيهما كاليا» ألخ، أخبر أن من حكى عن الأخفش أنه جعل الهمز في النوع الأول أي في الهمز المضموم بعد الكسر بين الهمز والياء من جنس حركة ما قبلها، وفي النوع الثاني بين الهمز والواو من جنس حركة ما قبلها نحو: «سنقرئك لأول» سئلوا» للثاني فقد أتى بأمر معضل أي شاق؛ لأنه لا يهتدى لوجهه عربية، ولعدم صحته رواية، فلا يصح العمل به ولا يعول عليه، وعلم مما ذكر بأن هذين النوعين فيهما مذاهب ثلاثة: تسهيلهما من جنس حركتهما أي بين

الهمز والحرف الذى من جنس حركته على مذهب سيبويه، وإبدالهما من جنس حركة ما قبلهما، وهذا مذهب الأخفش، وتسهيلهما من جنس حركة ما قبلهما أى بين الهمز وبين الحرف المجانس للحركة قبله، وهو المذهب المعضل المحكى عن الأخفش النحوى، أما الذى ذكر فى النحل فهو الأخفش الدمشقى أبو عبد الله هارون بن موسى من طرق ابن ذكوان .

(ص) وَمُسْتَهْزِءُونَ الحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلَ قَيْلٍ وَأَخْمِلًا

(ش) اعلم أن هذه قاعدة متفرعة من الحذف لما لا صورة له فى الرسم وهى : كل همز مضموم لا صورة له قبله كسر بعدها واو ساكنة مديه نحو: «فمالؤن، استهزءوا، ليطفؤا، ويستنبؤنك» فأخبر أن يقرأ بحذف كل همز لا صورة له فى الرسم، وقبله مكسور بعده واو ساكنة مدية نحو: يستهزءون، ثم قال: «وضم وكسر قبل قيل وأخملا» أراد أن يبين حركة ما قبل الهمز بعد حذفها، وفى ذلك معنيان، الأول: أن الألف فى أخملا، للمذهبين المذكورين، أى ضم الزاى أو كسرها على تقدير أن حركة الهمز ألقيت على متحرك، وفى الوجه الأخير اجتمع فى اللفظ واو ساكنة مدية قبلها كسر وليس ذلك فى العربية، والصواب أن يقال: إن الضم قبل الواو وجه جيد؛ لأن عند حذف الهمز مع حركته بقيت الواو الساكنة المدية تطلب ما يناسبها قبل، فالضم جىء به؛ لمناسبته الواو وليس نقلاً من حركة الهمز، والدليل على جودته ما عليه أكثر الأئمة فى لفظ: «يضاهون» بالتوبة، وقراءة نافع فى: «الصابون» وما جاء فى القياس فى جمع قاضٍ وداعٍ تقول: قاضون، وداعون، وعلى هذا فلا إخمال فى الوجه الأول، وهو مراد الناظم؛ لأنه لو أراد إخمال الوجهين لقال: قَيْلًا وَأَخْمِلًا ولا يختل وزن البيت، وأن الإخمال منصب على الوجه الأخير؛ لأنه لا نظير له فى العربية كما سبق، وعلى هذا تكون الألف فى أخملا للإطلاق أو القافية، وليست للتثنية، وقد اجتمع فى: «يستهزءون» ونحوه وجه ما بين مستعمل ومتروك فالمستعمل وهو الصحيح منها ثلاثة: «أحدها»: التسهيل بين الهمز وبين الواو أى من جنس حركتها، وهو مذهب سيبويه «الثانى»: إبدال الهمزة ياء مضمومة خالصة، وهذا مذهب الأخفش «الثالث»: حذف الهمزة بحركتها، ثم تحريك ما قبل الهمز بحركة تناسب الواو الساكنة المدية .

أما المتروك وهو غير الصحيح لضعف أو عدم صحة روايته أو لا نظير له في اللغة، فثلاثة: أحدها تسهيلها بين الهمز والياء من جنس حركة ما قبلها، وهو الوجه المحكى بأنه المعضل «الثاني» حذف الهمز بحركته مع إبقاء ما قبله على حاله من الكسر، وهو الوجه الخامل أى الساقط لضعفه، وعدم صحة روايته وعريته.

واعلم بأن نحو هذا مما اتفق على رسمه بواو واحدة، واختلف في الرسومة، فيحتمل أنها صورة للهمز فتكون الواو الثانية محذوفة، أو أن صورة الهمز حذفت، والصورة للواو الثانية فإن قدر أنها صورة للهمز احتتمل وجه ثالث عند الوقف على الكلمة، وهو: إبدالها واوًا مضمومة على الرسم، وأما إن قدر أن الصورة للواو الأخيرة فلا وجه ثالث لانتفاء ما يبنى عليه، وهو عدم الصورة لها.

وقد أشار المتولى فى توضيح المقام إلى الأوجه الجائزة فقال:

وقد ورد التسهيل كالرسم فاحذفن بضم كمستهزءون ما لون مسجلا

وقد مر تسهيل وإبداله بيا ثلاث بهذا الباب صحت تنقلا

أما المكسور الذى لا صورة له بعد كسر أو المضموم، ولم ترسم له صورة بعده واو ساكنة مدية قبله ضم أو فتح فالأول نحو «خاسين»، الثانى «رؤسكم»، الثالث: «ليؤس، يؤسًا»، ففى كل وجهان: التسهيل بين بين أى بين الهمز وبين الحرف الذى من جنس حركته، وهذا مذهب القياس، الثانى: وجه الرسم، وهو: الحذف فى الجميع غير أن حرف المدباق فى الأولين، أما الأخير فصار حرف لين فقط.

وقد أشار المتولى إلى الأولين فى توضيح المقام فقال:

وخاطئين مستهزئين فاحذف ومتك ثين خاسين والصابين روس وسهلا

ويقاس الثالث نحو: يؤسًا على ما ذكر.

(ص) وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَأَسْطًا بَزَوَائِدِ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَعْمَلًا

كَمَا هَاوِيًا وَاللَّامُ وَالْبَاءُ وَنَحْوَهَا وَلَا مَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلًا

(ش) لما فرغ من بيان حكم الهمز المتوسط والمتطرف، شرع فى بقية حكم الهمز الذى وقع فى أول الكلمة وهو قسمان: ما يسبق بكلمة، وما يسبق بحرف، فاما المسبوق

بكلمة نحو: «من آمن، عذاب أليم»، فقد تقدم تحت قوله: «وعن حمزة في الوقف خلف»، وأما المسبوق بحرف من أحرف عشرة ذكر منها المصنف خمسة، وذكر الباقي صاحب الإتحاف بقوله:

كما هاويا واللام والباء ونحوها من الهمز سين كاف فاواو وانقلا

«فهاء التنبيه» نحو: «هؤلاء، ها أنتم» و«ياء النداء» نحو: «يا أيها، يا أخت، يا إبراهيم»، فالتخفيف فيهما بالتسهيل بين بين مع المد والقصر عملاً بقاعدة:

«وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره»، واللام نحو: «لأنتم، لأبويه، لإلى الله»، والباء نحو: «بأنهم، فبأى، لبإمام» والهمز نحو: «آنذرتهم، ألقى، أئنكم» والسين نحو: «سأصرف» والكاف نحو: «كأنهم، فكأين» والفاء نحو: «فأتوهن، أفأمن»، والواو نحو: «أدهى وأمر» فالتخفيف في الكل بالتسهيل بين بين ماعدا المضمومة بعد الكسر نحو: «لأخراهم» فيزاد مع تسهيلها إبدالها ياء مضمومة، وإلا المفتوحة بعد الكسر نحو: «لأبويه»، فنوع تغييرها الإبدال فيها ياء مفتوحة فقط، وكل هذا حملاً على ما تقدم فيما توسط حقيقياً، ولهذا أجاز في الجميع التحقيق، وهذا مذهب طاهر بن غلبون، وتخفيفه مذهب أبى الفتح فارس، فيترتب في نحو: «لأولهم» أوجه ثلاثة: التحقيق، والتسهيل بين بين، والإبدال ياء مضمومة خالصة، وفي: «ولأبويه» اثنان هما: التحقيق، وإبدالها ياء مفتوحة خالصة، وبقية الأنواع يجرى فيه الوجهان: التحقيق والتسهيل.

وأما الحرف العاشر المتمم للزوائد هو: أل المسمى بلام التعريف نحو: الإنسان، الآخرة، فالتغيير فيها بالنقل كما تقدم في يابه، ولما جاء خلاف أهل الأداء في الهمز المتوسط بحرف زائد أخبر أن كل كلمة وقف عليها أولها همز قطع توسطت بدخول حرف زائد عليها من الزوائد العشرة، قد وقع فيها الخلاف بين أهل الأداء على جواز التغيير فيها بالتحقيق والتخفيف فيها حملاً لها على ما تقدم في المتوسط الحقيقي، وقد ذكر الأمثلة وأنواعها وبيان كل بما يخصه من الأوجه، وينقسم المتوسط بزائد على قسمين: إما أن يتحرك، وهو المذكور بأمثله وأنواعه آنفاً، وإما أن يكون ساكناً، وهو نوعان: فالأول: قد اتفق أهل الأداء على تخفيفه بالإبدال حرفاً من جنس حركة

ما قبله، وهو: ما اختل معناه المطلوب بحذف الزائد نحو: «يؤمن، المؤمن، مأكول، مأتياً، مأمته»، فإذا حذفت الياء من الأول ضاع المعنى المطلوب، وهو: المضارعة، وإن أدى إلى معنى آخر، وأيضاً إذا حذفت الميم مما بقى ضاع المعنى المطلوب، وهو اسم الفاعل من الثانى، واسم المفعول من الثالث والرابع، واسم المكان من الأخير، فلما كان فى إبقائه للمعنى المطلوب عوامل معاملة الحرف الأصلي المتفق على إبداله حرف مد نحو: «جئتم، فاداراتهم»، فأبدل فى ذلك حفاظاً للمعنى المراد من نحو: «يؤمن، ومأكول» «الثانى» ما بقى معناه المطلوب بعد حذف الحرف الزائد نحو: «فأتوا، وأمر، فأووا»، فاختلف أهل الأداء فيه، فأكثرهم على تخفيفه بالإبدال حرف مد من جنس حركة ما قبله وهو الأشهر اعتداداً بالرسم وعملاً بالقاعدة التى تقول: لا يبدأ ساكن، والساكن شديد الحاجة إلى الحركة ليتمكن النطق بالساكن فشدة الحاجة إلى الحرف المحرك قبله جعلته فى مقام الحرف الأصلي وعدم انفصال الزائد رسماً.

وأما البعض فمذهبهم: التحقيق فيه، وذلك اعتداداً بأولية الهمز واعتبار إلغاء الزائد، وقد ألحق بهذا الحكم الأخير: كل همز ساكن فى أول الكلمة سبقت بكلمة، أى صارت متوسطة بكلمة نحو: «الذى أئتمن، يا صالح ائتنا، إلى الهدى ائتنا، يقول ائذن لى، لقاءنا ائت، السموات ائتوني»؛ لإمكان الوقف على الكلمة التى قبل الهمز. تنبيهات: الأول: إن كل ما توسط صورة بدخول حرف من الزوائد التى ذكرت عليه، وتقدمت أمثلتها يحمل حكمها على المتوسط حقيقة وفق القواعد السالفة، فكل يرجع إلى أصله مثلاً المبدل من الحقيقى، نحو: «شئتم» يحمل عليه المتوسط صورة نحو: «يؤمن، وأمر» على الأشهر فى الأخير، وحمل المنقول نحو: «الإنسان، الآخرة» على نحو: «القرآن، والظمان» ونحو: «ها أنتم» حمل على نحو: «الملائكة»، وحمل «فبأى» على نحو: «فئة»، وحمل «لأخراهم» على المسهل، والمبدل، وحمل الباقى على ما سهل.

الثانى: أن لفظ: هاؤم من قوله: «هاؤم اقرءوا» بالحافة: اسم فعل أمر بمعنى: خذوا، و«ها» فيه ليست للتنبية بل هى جزء من الكلمة فتكون من قبيل المتوسط بنفسه «كالملائكة» مع جواز الوجهين المد والقصر عملاً بالقاعدة العامة، وهى: «وإن حرف مد قبل» إلخ.

الثالث: قد ذكرت لام التعريف هنا نصاً وفي باب النقل ضمناً فمن نظر إلى انفصالها حكماً أدخلها في باب النقل، ومن نظر إلى اتصالها رسماً ودخولها على همزة أول كلمة كأخواتها ذكرها هنا لذا قال: «لن تأملا» حقيقة أل أنها حرف، وهي من هذا النوع فيكون التغيير فيها أولى من غيره.

(ص) وَأَشْمِمُ وَرُمَّ فِيمَا سِوَى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مُحْفَلًا (ش) لما كان الهمز المتطرف على قسمين قبله حركة أو غيرها، فما قبله حركة نحو: «أنشأ، يبدىء، لؤلؤ»، وأما غيرها إما أن يكون قبله ساكن صحيح أو غيره، فالساكن الصحيح نحو: «الخبء، ملء، المرء»، وأما غير الساكن الصحيح، فالألف أو غيرها فالألف نحو: «يشاء، من السماء»، وأما غير الألف، فالياء والواو الأصليتان مديتين نحو: «يضىء، بالسوء»، فهذه أنواع ستة ويجمعها قسمان ما قبله حركة، أو ما قام مقام الحركة وهي الألف. الثاني: ما يقبل الحركة أو معناها كالساكن الصحيح، الياء والواو الأصليتان مديتين أو لينتين أو الزائدتان، وهذه الأنواع قد تعلق ببعضها جواز الإشمام والروم دون البعض الآخر، فأخبر المصنف بجواز الإشمام والروم في كل همز تغير في الطرف ماعدا الذى تغير بالإبدال حرف مد ابتداء فلا يدخله روم ولا إشمام، فعلى هذا يكون المبدل حرف مد هما نوعا القسم الأول أى: ما قبله حركة أو قبله ألف.

وقلت: ابتداء احترازاً من نحو: «يضىء» فإنه مما يجوز فيه الروم والإشمام؛ لأنه في الابتداء كانت ياء خالصة منقولاً إليها الحركة، ثم سكنت، ثم يكون القسم الثانى بكل أنواعه هو الذى يدخله الروم والإشمام بالشرط فى كل.

واعلم بأن ما جاء فيه التخفيف بالإبدال وأو خالصة أو ياء خالصة، وسكنت للوقف نحو: «يا أيها الملؤا، والبلؤا، ويبدىء»، مما جاز فيه الروم والإشمام، وقد أشار صاحب التيسير إلى الضابطين بقوله: والروم والإشمام جائزان فى الحرف المتحرك بحركة الهمز، وفى المبدل منه غير الألف، ولما كانت هذه القاعدة قد تعلقت بالبعض دون الآخر أمر المصنف المشتغل بهذا العلم أن يبحث، وينقب حتى يتعرف على قواعد هذا الباب الإجمالية ليتوصل بمعرفتها إلى القدرة على تطبيقها وتنسيق مسائله

التفصيلية، وهذا المعنى المراد من قوله: «واعرف الباب محفلاً»، ومحفّل القوم مجتمعهم.

(ص) وَمَا وَأَوْ أَصْلِي تُسَكِّنَ قَبْلَهُ أَوِالِيَا فَعَنْ بَعْضِ بِالِادْغَامِ حُمَلًا
(ش) قد علم مما تقدم أن الواو والياء الساكنتين قبل الهمز المتحرك نوعان هما:
الأصليتان والزائدتان، وقد سبق حكم كل منها وهو: أن الهمز بعد الزائد يبدل واوًا
في نحو: «قروء»، وياء في نحو: «النسيء»، ثم يدعم الزائد في الحرف المبدل في
الهمز فيصير اللفظ واوًا واحدة مشددة أو ياء واحدة كذلك، أما الأصلي فتنتقل حركة
الهمز إليه، ثم يحذف وقد أخبر هنا أن بعض أهل الأداء قد أجرى الأصلي مجرى
الزائد، فأبدل الهمز واوًا في نحو: «السوآى، لتنوء»، وياء في نحو: «سيئت، جيء»
ثم أدغم الواو أو الياء الأصليتين في المبدل من الهمز سواء كانتا مديتين أو لينتين
توسط الهمز أو تطرف نحو: «سيئت، السوآى، استيأس، سوآة، جيء، لتنوء، شىء،
ظن السوء»، وذلك حملاً للأصلى على الزائد، ويترتب على ما ذكر، جواز الوجهين
في الأصلى هما: النقل مما تقدم والإدغام من هنا، أما الزائد فليس فيه إلا الإدغام مما
تقدم.

(ص) وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلْفٌ مُحَرَّرٌ رَكًّا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بِالرُّومِ سَهْلًا
وَمَنْ لَمْ يَرْمُ وَاعْتَدَّ مَحْضًا سَكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا فَقَدْ شَدَّ مُوْغِلًا
(ش) قد علم أن الهمز المتحرك المتطرف قسمان، أولهما: قبله حركة، أو ما قام مقام
الحركة وهو الألف. ثانيهما: ما قبله غير ذلك، ويسمى بالساكن الصحيح، وشبهه، أو
هو: ما يقبل الحركة، وقد تقدم حكم القسمين على كل مذهب قياساً ورسماً في حالة
السكون، أما حالتا الإشمام والروم، فقد أخبر بجوازهما في أنواع القسم الثانى
وإهمالهما فى نوعى القسم الأول تحت قول: «وأشمم ورم البيت». أما هنا فأخبر
بجواز الروم وعدمه فى القسم الأول على أقوال ثلاثة:

المذهب الأول: إجازة الروم مصاحباً للتسهيل فى الضم والكسر دون الفتح،
وحجته جواز الروم فىهما عند أئمة القراءة، وهو الوجه المختار، ولذا قدم فى الذكر وإليه
أشار، فقال:

وما قبله التحريك أو ألف محرر كما طرفا فالبعض بالروم سهلا
ولم يذكر غيره صاحب التيسير.

المذهب الثاني: اقتصر على الإبدال حرف مد بعد تقدير إسكانه سكوناً محضاً في جميع الحركات وردّ وجه التسهيل بروم، ولم يعمل بحجة أن الهمزة إذا سهلت بين بين قربت من الساكن، وإذا قربت من الساكن كان حكمها حكم الساكن فلا يدخلها الروم، كما لا يدخل الساكن، فلم يرم المفتوحة ولا المكسورة ولا المضمومة مقتصرأ على الإبدال حرف مد وإليه أشار الناظم بقوله: «ومن لم يرم واعتد محضاً سكونه».

المذهب الثالث: هو جواز التسهيل مع الروم في الحركات الثلاث، وحجته: أن الهمزة المسهلة بين بين، وإن قربت من الساكن فإنه بزنة المتحرك، بدليل قيامه مقامه في الشعر، وإذا كان بزنة المتحرك جاز رومه واعتذر عن روم المفتوح؛ لأنه دعت الحاجة إليه عند إرادة التسهيل مع جوازه في العربية، وهنا قد ألحق المفتوح بالمضموم والمكسور في الروم، وأشار إليه المصنف بقوله: «وألحق مفتوحاً» على حذف مقدر، ومن ألحق مفتوحاً بمضموم ومكسور في الروم، ولم يذكر هذان المذهبان الأخيران في التيسير، وقد أشار المصنف إلى شذوذهما بقوله: «فقد شذ موعلاً» أي: أن من قال بهما أو بأحدهما فقد غلا في الشذوذ أي البعد عن الطرق التي صحت وتواترت عن أئمة القراءة، وقد يكون هذان المذهبان من مذاهب أهل الصرف والنحو، ولم ترد روايتها عن أئمة القراءة لذا أعقبها بقوله:

(ص) وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نَحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ كُلَّمَا أَسْوَدَّ أَلْيَالاً

(ش) أخبر الناظم رحمه الله تعالى: أن الهمز قد روى في تخفيفه أنحاء أي طرق متعددة ومذاهب متنوعة، لكن المصنف قد ذكر أشهرها نقلاً، وأقواها قياساً، فأخبر أن الهمز عند علماء النحو والصرف تتضح معالمة، وتتجلى مسالكه، وتبين سبله؛ لأنهم الذين ذلّلوا صعابه، ومهدوا طرائقه، وأنقنوا أحكامه، واستوعبوا أنواعه، وضبطوا قوانينه: وكلما ظهرت فيه مشكلات عند غيرهم، فكانت في شدة غموضها كالليل الأسود شديد الظلمة، كانت عندهم في وضوحها وبهائها كالشمس المشرقة في رابعة النهار.

«تنبهات» الأول: إن قيل: لم خصَّ حمزةُ الهمزةُ بالتخفيف دون غيرها من حروف الهجاء؟ قلت: إن حروف الهجاء تسمى بحروف البناء؛ لأنها أساس الكلمات والألفاظ التي تتكون منها الجمل التي تدل على المعاني المتغايرة والمختلفة، وأن بعض الحروف قوى وبعضها ضعيف ومتوسط وفق ما يوصف من الصفات، فلما كانت الهمزة توصف ببعض صفات القوة، وقد بعد مخرجها عن الجميع، فقصد تخفيف الكلمة التي أتت بها همزة ثقلها بما ذكر آنفاً، وإن قيل لم خص الوقف بالتخفيف؟ قلت: لأنه محل استراحة القارىء، فيطلب تخفيف الثقل، وإن قيل: لم يبدل الهمز من جنس حركة ما قبله، ويسهل من جنس حركته؟ قلت: أبدل من جنس حركة ما قبله؛ لأن حركة ما قبله ملازمة للبناء وما لازم البناء لا يتغير بخلاف حركة ما بعده، فتكون إعراباً غالباً، وأن السابق يكون ما بعده لاحقاً وتابعاً له عادة، وأن الحركة السابقة أقرب مما بعد ولكون، الحرف المبدل من الهمز قريباً عنها، فلا بد أن يكون بينه وبين الحركة قبله مؤانسة ومناسبة وقُرب، أما التسهيل كان من حركتها؛ لأنه واقع على الحركة نفسها، فهي الحركة إلا أنها تكون لينة مع التسهيل جامدة مع التحقيق.

* * *

(باب الإظهار والإدغام)

اعلم أن مجاورة الحروف الهجائية واجتماعها وتلاصق بعضها ببعض عند النطق بالكلمات القرآنية يؤدي إلى أحكام يجب معرفتها، وهذه الأحكام لا تتجاوز الإظهار والإدغام، وهي ثلاثة: «١» ما اتفق على إظهاره «٢» ما اتفق على إدغامه «٣» ما اختلف فيه بين أئمة القراءة، ثم ابتداءً بالمختلف فيه فقال: باب الإظهار والإدغام، وقد زاد صاحب التيسير للحروف السواكن، وهذه زيادة حسنة؛ لإخراج الإدغام الكبير، ومن المصنفين من يسمى هذا: الإدغام الصغير، لأنه يختص ببعض الحروف بخلاف الكبير، وقدم الإظهار عليه؛ لأنه الأصل في الحروف، ولأن الإظهار كثير، وعدم توقفه على سبب أو شرط أو علة، وضابط هذا الباب «أنه إذهاب أو أنه إدغام حرف ساكن في مقاربه المتحرك».

(ص) سَأَذْكَرُ أَلْفَاظًا تَلِيهَا حُرُوفُهَا بِالْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرَوَّى وَتُجْتَلَى

(ش) اعلم بأنه لما كانت فصول هذا الباب تتطلب اصطلاحات خاصة زيادة على الاصطلاحات العامة اقتضى للمصنف أن يذكرها، فأخبر أنه تعهد بذكر ألفاظ اختلف بين الأئمة في إظهار أو آخرها أو إدغامها عند التقائها بحروفها الخاصة بها فالألفاظ هي: «إذ، وقد، وتاء التأنيث الساكنة، وهل، وبل»، وكل يذكر وحروفه بعده في أوائل كلم البيت في نفس بيتها، ثم يأتي بالتفصيل فيها إظهاراً وإدغاماً على وفق ما يروى عن الأئمة، فتكشف الأحكام في كل، ويظهر المراد.

(ص) فَدُونِكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفِهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدَّةً مُدَلَّلًا

(ش) لما كان الكلام في البيت الأول مجملًا ففصله هنا فقال: «فدونك» هو: اسم فعل أمر بمعنى أخذ، أى خذ من هذه الألفاظ لفظ: «إذ» في بيت، ثم أخذ حروفها في أوائل الكلمات التي بعد ذكر إذ أى الحروف التي تدغم فيها الذال من إذ أو تظهر وفق مذاهب الأئمة والرواة، ثم أخبر بأن تراعى الاصطلاحات العامة مع ملاحظة الاصطلاحات الخاصة بما هنا بمعنى أنه إذا أخبر أو أمر بإظهار كذا للمشار إليهم رموزاً أو تصريحاً يكون الباقي بوضده، وهو: الإدغام فلا صعوبة في ذلك.

(ص) سَأَسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفٌ مِّنْ تَسْمَى عَلَى سِيمًا تَرُوقُ مُقْبَلًا

(ش) اعلم أن الترجمة العامة ذكر الكلمة التي فيها خلاف، ثم بيان ما نسبت إليهم من الأئمة والرواة إلا أن الاصطلاح هنا فيه بعض التقديم، والتأخير، فأخبر أنه سيذكر القراء أولاً، إما بأسمائهم الصريحة، وإما بالرموز الدالة عليهم، ثم يأتي بعد الرمز بواو فاصلة تفصل بين الحروف الدالة على القراء أو الرواة والحروف التي يدغم فيها أو يظهر عندها لمن رمز له أو صرح باسمه نحو: «وأدغم ورش ضرظمان»، «وأدغم مرو واكف ضير ذابل»، ومحل الإتيان بالواو للفصل مع الرمز لإزالة اللبس أما مع التصريح بالاسم، فلا حاجة لها لعدم اللبس نحو: «وأدغم ورش ضر»، أما الرمز نحو: «وأظهر كهف وافر سيب جودة» إلخ.

(ص) وَفِي دَالٍ قَدْ أَيْضًا وَتَاءٍ مُؤنثٍ وَفِي هَلٍ وَبَلٍ فَاحْتَلْ بِدِهْنِكَ أَحْيَلًا

(ش) أَخْبِرْ أَنْ كُلَّ مَا جَرَى مِنَ الْأَصْطِلَاحِ فِي ذَالٍ: «إِذ» يَجْرَى مَعَ دَالٍ: «قَدْ»، «وَتَاءِ التَّانِيثِ»، «وَهَلْ وَبَلٍ»، ثُمَّ أَمْرُ الْقَارِئِ أَنْ يَجْمَعَ فِكْرَهُ بِالْحَيْلِ، وَذَهَنَهُ فِي فَهْمِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَتَطْبِيقِ الْأَصْطِلَاحِ الْخَاصِّ بِهَذَا الْبَابِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَا لِكُلِّ قَارِئٍ فِيْمَا يَذْكَرُ.

«تَنْبِيهِ»: بِالْتَتْبِيعِ لِلنَّظْمِ عِلْمٌ بِأَنَّ كُلَّ تَرْجُمَةٍ فِي حَاجَةٍ إِلَى ذِكْرِ وَابْنِ دَالِيْنِ عَلِيٍّ الْفَصْلِ.

فَالْأَوَّلَى: لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَدُلُّ تَارَةً عَلَيَّ الرَّمُوزِ، وَتَارَةً تَدُلُّ عَلَيَّ الْحُرُوفِ الْمُدْغَمَةِ أَوْ الْمَظْهَرَةِ.

وَالثَّانِيَّةُ: الْفَاصِلَةُ بَيْنَ التَّرْجُمَتَيْنِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا صَرَّحَ فِيهِ بِالْأَسْمِ أَمَا مَعَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَّا لِلْفَاصِلَةِ بَيْنَ التَّرْجُمَتَيْنِ وَفَقِ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ.

* * *

(ذَكَرَ ذَالٍ إِذٍ)

(ص) نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دَلُّهَا سَمِيَّ جَمَالَ وَاصِلًا مِنْ تَوْصَلًا (ش) كَانَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدَّرَ مُسْتَدْعِيًّا اسْتَدْعَى مِنْهُ الْوَفَاءَ بِمَا وَعَدَهُ فِي قَوْلِهِ: «سَاذْكَرُ الْفَاطِمَةَ»، فَقَالَ مُجِيبًا لَهُ: «نَعَمْ» إِخ، ثُمَّ أَتَى بِلَفْظِ «إِذٍ» وَحُرُوفِهَا السِّتَةَ فِي بَيْتٍ عَلَيَّ مَا وَعَدَ بِهِ، وَحُرُوفِ إِذٍ سِتَةٌ هِيَ أَوَائِلُ الْكَلِمِ السِّتِ الَّتِي تَلِي إِذٍ، وَهِيَ: التَّاءُ مِنْ «تَمَشَّتْ»، وَالزَّايُ: مِنْ «زَيْنَبٍ»، وَالصَّادُ: مِنْ «صَالَ»، وَالذَّالُ: مِنْ «دَلُّهَا»، وَالسِّينُ مِنْ «سَمِيَّ»، وَالْجِيمُ: مِنْ «جَمَالَ»، وَأَمَثَلَتْهَا عَلَيَّ التَّرْتِيبِ، فَالتَّاءُ نَحْوُ: «إِذٍ تَبْرَأُ»، وَالزَّايُ: «إِذٍ زَيْنُ، إِذٍ زَاغَتْ»، لَيْسَ غَيْرَهُمَا، وَالصَّادُ: «وَإِذٍ صَرَفْنَا»، وَلَا ثَانِي لَهَا، وَالذَّالُ: «وَإِذٍ دَخَلُوا» بِالْحِجْرِ وَصِ وَالذَّارِيَّاتِ، وَكَذَا: «وَإِذٍ دَخَلْتُ»، لَيْسَ غَيْرَهَا، وَالسِّينُ: «لَوْلَا إِذٍ سَمِعْتُمُوهُ» مَوْضِعِي النُّورِ وَلَيْسَ غَيْرَهُمَا، وَالْجِيمُ نَحْوُ: «وَإِذٍ جَعَلْنَا».

(ص) فإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلُهُ وَأَصْفٌ جَلًّا وَأَدْغَمَ ضَنْكًا وَأَصَلَ تُوْمَ دُرِّهِ وَأَدْغَمَ مَوْتِي وَجُدَّهُ دَائِمٌ وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإظهار ذال إذ عند حروفها الستة للمشار إليهم: بالهمز والبدال والنون في قوله: «أجرى دوام نسيمها» وهم: نافع وابن كثير وعاصم، وأخبر أن يقرأ بإظهار ذال إذ عند حرف الجيم فقط للمشار إليهما بالراء والقاف في قوله: «ريا قوله» وهما: الكسائي وخلاد فتعين لهما الإدغام في الأحرف الباقية الخمسة، وأخبر أن يقرأ بإدغام ذال إذا في التاء والبدال للمشار إليه بضاد: «ضنكاً»، وهو: خلف فتعين له الإظهار عند الحروف الأربعة الباقية، وأخبر أن يقرأ بإدغام ذال إذ في الـدال فقط للمشار إليه بميم «مولى»، وهو: ابن ذكوان، فتعين له الإظهار عند الحروف الخمسة الباقية، وتعين لمن لم يذكر في إحدى التراجم السالفة القراءة بإدغام ذال إذا في حروفها الستة وهما: أبو عمرو وهشام.

والخلاصة: في ذال إذ أن الأئمة على مذاهب ثلاثة منهم من أظهرها عند حروفها الستة، وهم: نافع وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها في الستة، وهما: أبو عمرو وهشام، ومنهم من أظهر عند بعضها وأدغمها في البعض الآخر، وهم: الكسائي ورواوي حمزة وابن ذكوان، فأما الكسائي وخلاد، فأظهرها عند الجيم، وأدغماها فيما بقي، وأما خلف فأدغمها في التاء والبدال وأظهرها عند البواقي، وأما ابن ذكوان فأدغمها في الـدال، وأظهرها عند البواقي في الحروف.

* * *

(ذكر دال قد)

(ص) وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلًا ضَفًّا ظَلَّ زَرْبٌ جَلَّتْهُ صَبَاهُ شَائِقًا وَمُعَلَّلًا (ش) اعلم بأن ما جرى مع ذال: «إذ» يجرى مع دال: «قد»، وتاء التانيث، وهل وبلى «من حيث جمع كل منها مع حروفها في بيت واحد كما وعد فجمع دال «قد» وحروفها، فأخبر عنها، ثم بحروفها في أوائل الكلم التي وليتها وهي: السين من «سَحَبَتْ»، وذال «ذَيْلًا» وضاد «ضَفًّا»، وطاء «ظَلَّ»، وزاى «زَرْبٌ»، وجيم «جَلَّتْهُ»، وصاد «صَبَاهُ»، والشين من «شَائِقًا»، وأمثلتها: فالسين نحو: «قد سألتها»،

والذال: «ولقد ذرأنا»، ليس غيره، والضاد نحو: «فقد ضل»، والطاء نحو: «فقد ظلم»، والزاي: «ولقد زينا»، ليس غيره، والجيم نحو: «قد جمعوا»، والصاد نحو: «ولقد صرفنا»، والشين: «قد شغفها»، ولا نظير له، وعلة: أى سقاه المرة بعد الأخرى.

(ص) فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَأَ دَلٌّ وَأَضِحَا وَأَدْعَمَ وَرَشٌ ضَرَّظْمَانٌ وَأَمْتَلَا
(ش) أخبرنا أن يقرأ بإظهار دال: «قد» عند حروفها الثمانية للمشار إليهم: بالنون والباء والذال فى قوله: «نجم بدأ دل» وهم: عاصم وقالون وابن كثير، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام دال قد فى الضاد والطاء لورش، فتعين له الإظهار عند باقى الحروف.

(ص) وَأَدْعَمَ مُرَوِّ وَكَفُّ ضَيَّرَ ذَابِلٌ زَوَى ظَلَّهُ وَغَرَّ تَسْدَاهُ كُلِّكَلَا
وَفِي حَرْفٍ زَيْنًا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفُهُ مُتَحَمُّلاً
(ش) أخبر أن يقرأ للمشار إليهم بميم «مرو» وهو: ابن ذكوان بالإدغام فى: الضاد والذال والزاي والطاء فتعين له الإظهار عند الأربعة الباقية، وأخبر أن يقرأ له بالخلاف بين الإظهار والإدغام فى: «ولقد زينا»، ثم أخبر أن يقرأ بإظهار حرف: «ص» فقط، وهو: «لقد ظلمك» لهشام فتعين له الإدغام فى الطاء، فيما عدا هذا الموضع وفى الأحرف السبعة الباقية، وتعين لمن لم يذكر، والإدغام فى الحروف الثمانية، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائى.

والخلاصة: أن الأئمة على مراتب ثلاثة: منهم من أظهرها عند حروفها الثمانية، وهم: قالون وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها فى حروفها الثمانية، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائى، ومنهم من أظهرها عند بعضها، أو دغمها فى البعض وهم: ورش وابن ذكوان وهشام، فأما ورش فأدغمها فى الضاد والطاء، وأظهرها عند الستة الباقية، وأما ابن ذكوان فإن الحروف الثمانية على أقسام ثلاثة فأربعة منها: أظهر عندها، هى السين والصاد والجيم والشين، وثلاثة أدغم فيها هى: الضاد والطاء والذال، وحرف واحد بخلاف عنه بالوجهين، أى الإظهار والإدغام وهو الزاي، وأما هشام فقد أظهرها عند موضع واحد فقط، وهو موضع: «ص» «لقد ظلمك» وأدغمها فى بقية مواضع الطاء وفى السبعة الباقية.

ذكر تاء التانيث

(ص) وَأَبَدَتْ سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ جَمَعْنَ وَرُودًا بَارِدًا عَطِرَ الطَّلَا
 (ش) أخبر أن لفظ أبدت به تاء التانيث الساكنة التي أتت وحروفها الستة في بيت
 هي: السين من «سنا»، والثاء من «ثغر»، والصاد من «صفت»، والزاي من «زُرُق»،
 والطاء من «ظلمه»، والجيم من «جمعن»، وأمثلتها فالسين نحو: «أنبتت سبع» والثاء
 نحو: «كذبت ثمود»، والصاد: «حصرت صدورهم، لهدمت صوامع»، ليس غيرما،
 والزاي: «كلما خبت زدناهم»، لا غير والطاء نحو: «وأنعام حُرِّمَتْ ظهورها»،
 والجيم: «نضجت جلودهم، وجبت جنوبها»، ليس غيرهما.

(ص) فإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمَتْهُ بُدُورُهُ وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ظَافِرًا وَمُخَوَّلًا
 (ش) أخبر أن يقرأ بإظهار تاء التانيث الساكنة عند حروفها الستة للمشار إليهم
 بالدال والنون والباء في قوله: «در نمته بُدُورُهُ» وهم: ابن كثير وعاصم وقالون، ثم أخبر
 أن يقرأ بإدغام تاء التانيث في الطاء لورش فتعين له الإظهار عند باقى الحروف.

(ص) وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَأَفْرَسَيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِي عَصْرَةٍ وَمُحَلَّلًا
 وَأَظْهَرَ رَأْيِيهِ هِشَامٌ لَهْدَمَتْ وَفِي وَجِبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلًا
 (ش) أخبر أن يقرأ بإظهار تاء التانيث الساكنة عند السين والجيم والزاي للمشار إليه
 بكاف «كهف» وهو: ابن عامر، ثم أخبر أن الراوى الأول عن ابن عامر وهو: هشام قد
 أظهر موضع «لهدمت صوامع» زيادة على ما تقدم.

ثم أخبر أن الراوى الثانى عن ابن عامر، وهو ابن ذكوان له خُلْفُ فى موضع:
 «وجبت جنوبها» بين الإظهار والإدغام، وتعقب ذلك المحقق ابن الجزرى بأن الأظهار هو
 المشهور، وأن الإدغام ليس من طريق النظم، ولم يذكر فى التيسير غير الإظهار، وقد
 أشهار إلى هذا صاحب إتحاف البرية فقال: «وفى وجبت عند ابن ذكوان أظهار» وتعين
 الإدغام فى الثلاثة الباقية لابن عامر إلا لهدمت فإظهارها هشام كما تقدم، ويتخلص مما
 ذكر:

أن الأئمة على أقسام ثلاثة فى تاء التانيث الساكنة، وحروفها الستة: فمنهم من

أظهرها عند جميع حروفها، وهم: قالون وابن كثير وعاصم، ومنهم من أدغمها في جميع حروفها، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي لعدم ذكرهم، ومنهم من أظهرها عند البعض، وأدغمها في البعض وهما: ورش وابن عامر، فأما ورش فأدغمها في الظاء وأظهرها عند الخمسة الباقية، وأما ابن عامر فأظهرها عند السين والجيم والزاي وزاد هشام إظهار: «لهدمت صوامع» وأدغمها ابن عامر في الثلاثة الباقية إلا أنه جاء الخلاف عن ابن ذكوان في: «وجبت جنوبها» بين الظهار والإدغام، والإظهار هو المشهور عنه، ولم يذكر غيره في التيسير وتعقب ابن الجزري هذا الخلاف بأن الإدغام ليس من طريق النظم وأصله فيقتصر له على الإظهار، ولذا أشار صاحب إتخاف البرية بقوله: «وفى وجبت عند ابن ذكوان أظهر».

* * *

(ذكر لام هل وبل)

فإن قيل: لم قدم هل على بل في بدء الترجمة، وعكس ذلك في البيت؟ قيل: لاختصاص الفصل بهما فيعطى كل واحدة منها حظها من التقديم والتأخير، وقلت: قدم «بل» في البيت لإدغامها في أكثر الحروف، وأيضاً لاختصاصها بالأكثر، فإنها تدغم في الكل ماعدا التاء، فاختصت بها «هل»، وتختص بل بخمسة هي: الضاد والطاء والظاء والزاي والسين واشتركتا في حرفين هما النون والتاء.

وقد أشار بعضهم ببيان اختصاص كل منها واشتراكهما، فأحسن وقال:

ألا بل وهل تروى نوى هل ثوى وبل سرى ظل ضر زائد طال وابتلا

واعلم بأن ظاهر النظم إدغام كل من هل وبل في الحروف الثمانية لكن ما ذكر خص كل واحدة منها بمالها من اختصاص أو اشتراك.

(ص) ألا بل وهل تروى ثنا ظعن زينب سمير نواها طلح ضر ومبتلا
(ش) قد وقى المصنف بوعده حيث ذكر هل وبل هما وحروفهما في بيت وهي ثمانية هي: التاء من «تروى»، والتاء من «ثنا»، والطاء من «ظعن»، والزاي من «زينب»،

والسين من «سمير»، والنون من «نواها»، والطاء من «طلح»، والضاد من «ضر»، وأمثلتها فعند التاء نحو: «بل تأتيهم، هل تنقمون»، والثاء: «هل ثوب الكفار»، وليس غيره، والطاء: «بل ظنتم»، لا غير، والزاي: «بل زين، بل زعمتم»، ليس غيرهما، والسين: «بل سولت» موضعان بيوسف ليس غيرهما، والنون نحو: «بل نحن، هل نحن منظرّون»، والطاء «بل طبع»، والضاد: «بل ضلوا»، وليس غيرهما.

(ص) فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلُّ وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَ تَيْمًا وَقَدْ حَلَا
وَبَلٌ فِي النَّسَا خَلَادُهُمْ بِخِلَافِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامُ حُبَّ وَحَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإدغام لام بل ولام هل فيما وقع بعد كل منها من الحروف الثمانية للمشار إليه براء «راو»، وهو: الكسائي، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام لام كل منهما فيما وقع بعد من أحرف ثلاثة: الثاء والسين والتاء للمشار إليه بفاء فاضل، وهو: حمزة، ثم أخبر أن يقرأ «بل طبع» في النساء خلاد بخلف عنه بين الإظهار والإدغام، واعلم بأن هذا الخلاف مفرع، فالإدغام من طريق أبي الفتح فارس، والإظهار من طريق أبي الحسن طاهر بن غلبون، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام لام هل في تاء ترى خاصة للمشار إليه بحاء حب، وهو: أبو عمرو، وهل ترى موضعان في الملك والحافة.

(ص) وَأَظْهَرَ لَدَى وَأَعِ نَبِيلِ ضَمَانُهُ وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَأَسْتَوْفٍ لَأَزْجِرًا

أمر أن يقرأ بإظهار لام «هل» أو «بل» عند ملاقاته حرف من حرفين هما: النون أو الضاد للمشار إليه بلام «لدى» وهو: هشام، ثم أخبر أن يقرأ له بإظهار لام هل عند تاء «تستوى الظلمات» في الرعد، فيتعين له الإدغام في الأحرف الستة الباقية، وأيضاً تعين الإظهار عند الأحرف الثمانية لمن لم يذكر في ترجمة من التراجم، وهم: نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، وأما قوله: «واستوف» إلخ أى استكمل فهم ما قلته لك بغير كلفة ولا عناء؛ لأنى فصلته غاية التفصيل.

والخلاصة: فى لام هل وبل أن الأئمة على أقسام ثلاثة منهم من أدغمها فى جميع حروفها وهو: الكسائي، ومنهم من أظهرها عند الكل وهم: نافع، وابن كثير وابن ذكوان وعاصم، ومنهم من أدغم فى بعض حروفها، وأظهر عند البعض الآخر

وهم: أبو عمرو وهشام وحمزة، فأما أبو عمرو، فأدغم موضعي «هل ترى» خاصة وأظهرها عند البواقى، وأما هشام فقد أظهرها عند حرفى النون والضاد وموضع «هل تستوى الظلمات» فى الرعد وأدغمها فيما بقى من الحروف المعلومة، وأما حمزة فأدغمها فى التاء المثلثة والسين المهملة والتاء المثناة فوق وله الخلاف من رواية خلاد بين الإظهار والإدغام فى لام «بل» فى طاء «طبع» بالنساء، وقد فرغ من الكلام على المختلف فيه بين الأئمة وحكمه الجواز بالنظر لعامة القراء، أما عند اختصاص فرد، فالجواب فى الإظهار أو الإدغام إذ لم يشتركا فإن اشتركا فى الكلمة، فالجواز نحو جواز الوجهين فى «بل طبع» لخلاد.

* * *

(باب اتفاهم فى إدغام إذ وقد وتاء التائىث وهل وبل)

(ص) وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذْ ذَلَّ ظَالِمٌ وَقَدْ تَيَّمَتْ دَعْدٌ وَسِيمًا تَبْتَلًا
وَقَامَتْ تَرْبِهِ دُمِيَّةٌ طَيْبٌ وَصَفَهَا وَقُلْ بَلْ وَهَلْ رَأَاهَا لَبِيْتُ وَيَعْقِلًا

(ش) شروع فى المتفق عليه فاعلم أن الألفظ التى دار الخلاف بين الأئمة على إظهار أو آخرها وإدغامه عند ملاقاتها بما بعدها محصورة فى قسمين، مجمع عليه، ومختلف فيه وكل منها نوعان:

الأول: فالمختلف فيه ما كثر دوره وهو: «إذ وقد وتاء التائىث الساكنة، وهل وبل والنون الساكنة والتنوين».

الثانى: ما قل دوره وهو حروف قربت مخرجها وتقدم ذكر الغالب من النوع الأول، وأخرى بعضه مع النوع الثانى موسطاً بينها ذكر المجمع عليه، وهو أيضاً نوعان:

النوع الأول: ما أجمع على إدغامه، ثانيهما: ما أجمع على إظهاره، فنظم المدغم لقلته، فأخبر بإجماع الأئمة واتفاهم على إدغام ذال إذ فى الحرفين المذكورين أو الكلمتين اللتين بعد وهما: الذال والطاء من قوله: «ذل ظالم» نحو: «إذ ذهب»، «إذ ظلموا»، واتفقوا أيضاً على إدغام دال قد فى الحرفين المذكورين أول الكلمتين

بعدها وهما: التاء والذال من قوله: « تيمت دعد »: نحو « قد تبين »، ويحسن إن وقعتا في كلمة نحو: « حصدم، وعدتكم »، وفي الذال نحو: « وقد دخلوا »، ثم أخبر عن اتفاقهم على إدغام تاء التانيث الساكنة في الأحرف الثلاثة المذكورة بعدها، وهى: التاء والذال والطاء من قوله: « تريه دمية طيب » نحو: « ربحت تجارتهم »، « أجيبت دعوتكما »، « فأمنت طائفة »، وكما اتفقوا على ادغام اللام من: قل وبل وهل فى الحرفين المذكورين أول الكلمتين بعدها، وهما: الراء واللام من قوله: « راها لبيب » نحو: « قل ربى، قل لكم ميعاد، بل رفعه، بل لا تكرمون، هل لكم »، ولم تقع الراء بعد هل فى القرآن الكريم؛ لذا أشار الشاطبى بقوله « راها لبيب ويعقلا ».

النوع الثانى: من المجمع عليه وهو المتفق على إظهاره، وضابطه: كل كلمة أتى بعد حرفها الأخير حرف ليس من الحروف المذكورة مع المتفق عليه، ولا من الحروف المذكورة مع المختلف فيه، أو اختل منه شرط أو تم الشروط لكن الإجماع منعه، فمثال: ما اختل منه الشرط نحو: « ننسخ، شققنا، يظللن »، ومثال ما تمت شروطه لكنه مجمع على إظهاره نحو: « إذ قال، وإذا آتينا، وإذ بوأنا، وإذ فرقنا، وإذ نجيناكم »، وبعد قد نحو: « ولقد آتينا، قد بينا، قد قالها، لقد كفر، قد نعلم »، وبعد تاء التانيث نحو: « صرفت أبصارهم، سمعت بمكرهن، وأعدت لهن، وآتت كل، قالت فذلكن »، وبعد لام قل أو هل أو بل نحو: « قل بلى، قل تعالوا، قل نعم، هل آمنتكم، هل علمتم، هل ينصرونكم، هل من خالق، بل بدالهم، بل جاءهم، بل قالوا »، وعلم إظهاره من ذكر المجمع على إدغامه، وكذا مثل هذا مظهر على الأصل إلا ما يأتى النص عليه، فإن قيل: لم أدغم « هل ترى »، و« بل تأتيهم » ولم يدغم « قل تعالوا »؟ قيل: لأن قل فعل قد أعلّ بحذف عينه، فلم يجمع إلى ذلك حذف لامة بالإدغام من غير ضرورة أما بل، وهل كلمتان لم يحذف منها شىء فأدغم لاهما، فإن قيل: فقد أجمعوا على إدغام قل ربى؟ قيل: أدغم هذا لشدة القرب بين اللام والراء وبعد اللام من التاء والله أعلم انتهى عن أبى شامة

(ص) وَمَا أَوَّلُ الْمُثَلِّينَ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلًا
(ش) إن أسباب الإدغام: التماثل، والتجانس، والتقارب، فقد اختص المختلف فيه

بالتقارب، وأما المجمع على إدغامه فقد جمع ما تماثل وتجانس مع ذال «إذ» ودال «قد» و«تاء التانيث» ولام «قل، وهل، وبيل» وفقاً للعنوان في قوله: باب اتفاهم فى إدغام ذال إلخ، فلما كان هذا خاصاً أعقبه بقاعدة عامة للتماثل سواء ما تماثل مع ما تقدم أو غيره، فأخبر بوجود إدغام الحرف الأول الساكن من المتماثلين عند التقائهما سواء اجتماعهما من كلمة نحو: «يوجهه، يدرككم» أو من كلمتين نحو: «اضرب بعصاك، بكم من نعمة، فلا يسرف فى القتل»، ويستثنى من هذه القاعدة إذا كان الأول حرف مد أو هاء سكت، فإن كان حرف مد وجب إظهاره محافظة على المد نحو: «قالوا وهم فيها، فى يتامى، فى يومين»، وفى قوله متمثلاً إشارة إلى ذلك بالآ يكون هوائياً أى خيالياً بل يكون مشخفاً كما مثل، ومن المدغم نحو: «آوو ونصروا»، وأما إذا كان هاء سكت وهو فى قوله: «مالیه هلك» بالحقاقه ففیه الوجهان حالة الوصل عند من أثبتها وهما: الإظهار والإدغام، والإظهار لا يكون إلا مع السكت سكتة لطيفة.

وقد فضل الإظهار لما فيه من الدلالة على أصل ما وضعت له هاء السكت، فلاحظ فى الإدغام لها، وقد انفصلت عما بعدها فى الخط والإظهار عبارة: أن تقف على الهاء من ماله وقفة لطيفة حال الوصل من غير قطع نفس، ويقال إن من أدغم نظر إلى القاعدة العامة التى تشير إلى اجتماع حرفين فى اللفظ، وأما من أظهر، فنظر إلى الأصل فى الهاء ولذا أشار صاحب: «كنز المعانى» مقيداً قول الناظم:

وما أول المثلين فيه مسكن فلايد من إدغامه متمثلاً
لدى الكل إلا حرف مد فأظهروا كقالوا وهم فى يوم وامتده مسجلاً
لكل وإلا هاء سكت بماليه فففيه لهم خلف والإظهار فضلاً

فإن قيل: لماذا عمم وجوب إدغام أول المثلين الصغير دون المتجانسين؟

قلت: اقتصر من وجهين: الأول: أن تعميم المتجانسين يعلم من علم التجويد، الثانى: إنما ذكر هنا ما يقع كثيراً وهو التماثل بخلاف التجانس، ولم يذكر مثلاً لما كان من كلمة فهو مدغم بطريق الأولى نحو: «حصدتم، كدت، بسطت، فرطتم، وأحطت، وفرطت، ألم نخلقكم»، واعلم بأن القاعدة العامة للإدغام إسقاط المدغم

مخرجاً وصفة، وبهذا يكون الإدغام تاماً هذا إذا كان المدغم مساوياً للمدغم فيه أو زاد أحدهما عن الآخر زيادة قريبة أما إذا زاد المدغم واتصف بصفات قوية متعددة زالت جميع الصفات ماعداً ثلاث صفات اثنتان يلزم بقاؤهما: الإطباق والغنة من نحو: أحطت، من نعمة ويكون الإدغام ناقصاً، وقد تقدمت الأدلة على هذا في أول باب إدغام الحرفين المتقاربين. أما الصفة الثالثة: فهي الاستعلاء، فاختلف في بقائها وحذفها في قوله تعالى: ﴿ألم نخلقكم﴾ فمن نظر إلى مخرج القاف والكاف أنهما من أقصى اللسان مطلقاً أسقطها، ويسمى: الإدغام المحض والتام وهو الأصح رواية والأوجه في القياس، وقد حكى الدانى الإجماع عليه وذهب مكى إلى إبقاء صفة الاستعلاء؛ لأنه نظر إلى فوقية القاف وتحتية الكاف وإلى ما اتصفت به القاف من الصفات القوية، ويسمى: الإدغام الناقص.

* * *

(باب ذكر حروف قربت مخارجها)

لما فرغ من الكلام على القسم الأول الذى كثر دوره؛ لأنه إدغام حرف فى حروف متعددة شرع فيما قل دوره؛ لأنه إدغام فى حرف واحد كاللام فى الذال الخ.

(ص) وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجُزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْرَسًا حَمِيدًا وَخَيْرٌ فِي يَتْبُ قَاصِدًا وَلَا (ش) اعلم بأن المصنف وزع ما وقع فى هذا الباب بين الإظهار والإدغام فبدأ بترجمة الإدغام وعطف ما يتبعها، فأخبر أن يقرأ بإدغام الباء المجزومة فى الفاء بعدها للمشار إليهم بالقاف والراء والحاء فى قوله: «قد رسا حميداً»، وهم: خلاد والكسائى وأبو عمرو ووقع ذلك فى خمسة مواضع، «أو يغلب فسوف» بالنساء، «وإن تعجب فعجب» بالرعدي، «قال إذهب فمن» بالإسراء، «قال فاذهب فإن» فى طه، «ومن لم يتب فأولئك» بالحجرات ثم أمر بالتحخير بين الإظهار والإدغام فى لفظ «يتب» فقط للمشار إليه بقاف «قاصداً» وهو: خلاد، فتعين لمن لم يذكر القراءة بالإظهار فى كل المواضع.

(ص) وَمَعَ جَزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَمُوا وَنَخَسِفُ بِهِمْ رَاعُوا وَشَدًّا تَثَقَّلَا
 (ش) أخبر أن يقرأ بإدغام لام « يفعل » المجزوم في ذال ذلك للمشار إليه بسين « سلموا »
 وهو: أبو الحارث، وقد وقع في ستة مواضع: « ومن يفعل ذلك » بالبقرة وآل عمران
 وبالنساء موضعان، ثم بالفرقان موضع، وكذا بالمنافقين وتعين للباقيين الإظهار في
 مواضعه، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام الفاء في الباء من: « نخسف بهم » في سبأ للمشار
 إليه براء « راعوا » وهو: « الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالإظهار، وقوله: « راعوا » إلخ،
 قد أكمل البيت بإشارة خفية فارقة بين وجهتى القراءة والنحاة فقوله: « راعوا » أى بأن
 الكسائي وهو من أئمة النحاة قد راعى المنقول عن الأئمة بالإدغام فى « يفعل،
 ويخسف »؛ لأن ألف عادت عليهما لأنها للثنية فقرأ فيهما بالإدغام؛ لأن القراءة سنة
 متبعة، وإن كانت شاذة عند النحويين تنقلا.

● تنبيه: إن الشاذ عند أئمة القراءة ما لم يتواتر نقلاً، وأما الشاذ عند النحاة ما
 خرج عن القياس أو ندر وهذان تواترا وماتواتر فهو فوق القياس.

(ص) وَعَدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأُرْتُمُوا حَلًّا
 لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَا مِهَا كَوَاصِرُ حُكْمٍ طَالَ بِالْخُلْفِ يَذْبَلًا
 (ش) أخبر أن يقرأ بإدغام الذال فى التاء فى كلمتين، الأول: « عدت » موضعان فى
 غافر والدخان، الثانية: « فنبدتها » فى طه للمشار إليهم بالشين والحاء فى قوله:
 « شواهد حماد » وهم: حمزة والكسائي وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالإظهار
 فيها، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام التاء فى التاء فى « أورتتموا » فى: « الأعراف والزخرف
 للمشار إليهم بالحاء واللام والشين فى قوله « حلاله شرعه »، وهم: أبو عمرو وهشام
 وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالإظهار، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام الراء الساكنة
 للجزم فى اللام حيث وقع للمشار إليهما بالطاء والياء فى قوله: « طال بالخلف يذبل »:
 الدورى يخلف عنه والسوسى بلا خلاف نحو « واغفر لنا، أن اشكر لى » فتعين للباقيين
 الإظهار، وقوله « يذبل » اسم جبل معروف.

(ص) وَيَسَ أَظْهَرَ عَنْ فَتَى حَقُّهُ بَدَا وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ

(ش) لما فرغ من القسم الدال على الإدغام شرع في قسم الإظهار، وما حمل عليه إلى آخر الباب، فأخبر أن يقرأ بإظهار النون من هجاء «يس» عند واو «والقرآن» وبإظهار النون الأخيرة من هجاء «نون» عند واو «والقلم» للمشار إليهم بالعين والفاء وحقه والباء في قوله «عن فتى حقه بدا» وهم: حفص وحمزة وابن كثير وأبو عمرو وقالون، ثم أخبر أن يقرأ لورش بالخلاف بين الإظهار والإدغام في نون والقلم والأول أشهر وعليه الأكثر، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام.

(ص) وَحَرَمِي نَصْرِي صَادَ مَرِيْمَ مِنْ يُرْدُ ثَوَابَ لَبِثْتَ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَلَا (ش) أخبر أن يقرأ بإظهار الدال من هجاء صاد من «كهيصص» عند ذال: «ذِكْرُ» للمشار إليهم «بحرمي» والنون في قوله «حرمي نصر» وهم: نافع وابن كثير وعاصم وأظهروا أيضاً الدال عند التاء في قوله: «يرد ثواب» حيث وقع وأظهروا أيضاً التاء عند التاء المثناة من لفظ: «لبثت» حيث وقع مفرداً أو جمعاً نحو: «كم لبثت»، «قال كم لبثتم» وتعين للباقيين القراءة بالإدغام في الجميع.

(ص) وَطَسَ عِنْدَ الْمِيمِ فَازَ اتَّخَذْتُمْ أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغْفَلًا (ش) أخبر أن يقرأ بإظهار النون من هجاء السين عند الميم من «طسم» أول الشعراء، والقصص للمشار إليه بفاء فاز، وهو حمزة، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام، ثم أخبر أن يقرأ بإظهار الذال عند التاء فيما كان مسنداً إلى ضمير الجمع من لفظ: «اتخذ» أو الإفراد نحو: «وأخذتم على، لئن اتخذت إلهاً، لتخذت عليه» للمشار إليه بالعين والدال في قوله: «عاشر دغفلا» وهما: حفص وابن كثير ولفظ بصيغة الجمع وصرح بالإفراد، فتعين الإدغام لغيرهما.

(ص) وَفِي أَرْكَبٍ هُدَى بَرٍ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثُ لَهُ دَارُ جُهَلًا وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقْرَةِ فَقْلٌ يَعَذَّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْدًا وَمُوبِلًا (ش) أخبر أن يقرأ بإظهار باء «اركب» عند ميم «معنا» للمشار إليهم بالهاء والباء والقاف في قوله «هدى بر قريب بخلفهم» وهم: البزى وقالون وخلاد بخلف عنهم بين الإظهار والإدغام وأن يقرأ بالإظهار قولاً واحداً للمشار إليهم بالكاف والضاد والجيم

فى قوله: « كما ضاع جا » وهم: ابن عامر وخلف وورش، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام، ثم « أخبر أن يقرأ بإظهار ثاء » يلهث » عند ذال « ذلك » للمشار إليهم باللام والبدال والجيم قوله « له دار جهلاً » وهم: هشام وابن كثير وورش، ثم أخبر أن قالون له الخلاف فيها بين الإظهار والإدغام، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام، ثم أمر أن يقرأ بإظهار باء: « يعذب » عند ميم من « يشاء » فى البقرة للمشار إليهم بالبدال والجيم فى قوله: « دنا بالخلف جوداً » وهما: ابن كثير بخلاف عنه بين الإظهار والإدغام وورش بالإظهار بلا خلاف هذا صريح النظم لكن التحقيق بأن الإدغام عن ابن كثير ليس من طريق الشاطبى وأصله، ونبه على هذا صاحب النشر فقال: وينبغى الاقتصاد له على الإظهار، وأشار إلى ذلك شيخنا رحمه الله فقال: لابن كثير أظهر قبيل من، وهو يعذب الذى فى البقرة وقال صاحب الكنز:

يعذب دنا بالخلف جوداً وموبلاً ولا خلف إذ الإظهار فى النشر أعمالاً
وتعين للباقيين الذين قرءوا بالجزم الإدغام.

* * *

(باب أحكام النون الساكنة والتنوين)

اعلم بأن النون الساكنة والتنوين من القسم الأول الذى كثر دوره، وأخرت لزيادتها على ما تقدم فى الأحكام بالقلب والإخفاء، فإن قيل: لم لم يقتصر على ذكر النون؟ قلت: جمع بينهما فى الذكر أى بين النون والتنوين؛ لأن التنوين اسم لنون ساكنة مخصوصة وهى: التى تلحق آخر الكلمة بعد كمال لفظها لا للتأكيد ولا ثبات لها فى الوقف ولا فى الخط، ثم اعلم أن مسائل هذا الباب إجماعية، ولم يختلف إلا فى بعضها وهى: حذف الغنة لخلف عند الياء والواو وإثباتها عند غيره، وقد قسم المصنف أحكامه كأكثر الأئمة إلى أربعة أحكام هى: إدغام، إظهار، قلب، إخفاء، فابتدأ بالأول قائلاً:

(ص) وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا بِلَا غَنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِيَجْمَلَا

وَكُلُّ بَيْنَمُو أَدْغَمُوا مَعَ غَنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَهَا خَلْفٌ تَلَا
وَعِنْدَهُمَا لِلْكَوْلِ أَظْهَرَ بِكَلِمَةٍ مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلًا

(ش) أخبر أن الأئمة السبعة اتفقوا على إدغام التنوين والنون الساكنة المتطرفة في اللام والراء من غير غنة نحو: «هدى للمتقين، ثمرة رزقاً، ولكن لا يعلمون، من ربهم»، ثم أخبر بأنهم اتفقوا على إدغام التنوين والنون الساكنة أيضاً في حروف «ينمو» الأربعة وهي: الياء والنون والميم والواو نحو: «ومن يعمل، صدقة يتبعها، من نعمة، يومئذ ناعمة، من مال، قول معروف، من ولي ولا نصير»، واختلفوا في الغنة فحذفها خلف عند ملاقاتهما الياء أو الواو وأثبتها الباقون عند حروف: «ينمو»، ثم أمر أن يقرأ بإظهار النون الساكنة لكل القراء عند ملاقاتها بياء، أو واو في كلمة واحدة، ولم يقع في القرآن من ذلك إلا أربع كلمات: «الدنيا، بنيان» حيث وقعا، «صنوان» في موضعيهما، «قنوان» موضع واحد، ويسمى: الإظهار المطلق ولا مدخل للتنوين لاختصاصه بالآخر، ثم ذكر علة انتقاله من حكم إلى حكم فقال: «مخافة إشباه» ألخ المعنى أن إدغام النون الساكنة في الواو أو الياء من كلمة يؤدي إلى التباس المعنى المطلوب بغيره، فوجب تغيير الحكم العام وانتفاؤه وإثبات حكم خاص حفاظاً على المعنى المطلوب وتصوير ذلك أنك إذا أدغمت ما ذكر في نحو «الدنيا فتقلب النون مثل ما بعدها، ثم تدغم فتصير ياء مشددة في نحو: «الدنيا» فيختلط على السامع المطلوب بغيره؛ لأنه يتبين من الإدغام في نحو: «الدنيا» فلا يعرف السامع هل من الدنو، أو من الدوى وكذا يقال في بقية الأمثلة فيعلم من البيت الأخير أن الإدغام لا يقع إلا من كلمتين.

(ص) وعند حروف الحلق لكل أظهرَ أَلَا هَاجَ حُكْمَ عَمَّ خَالِيهِ غُفْلًا

أخبرنا أن يقرأ بإظهار التنوين والنون الساكنة لكل الأئمة السبعة إذا وقع بعدهما حرف من حروف الحلق الستة المجموعة في أوائل كلمات الشطر الأخير، فالهمزة من «ألا»، والهاء من «هاج»، والحاء من «حكم»، والعين من «عم»، والحاء من «خاليه»، والغين من «غفلا»، وسواء وقعت مع النون من كلمة أو كلمتين نحو: «ينأون، من آمن، كل آمن، منها، من هاجر، جرف هارٍ، وانحر، من حاد، نار حامية، أنعم، ومن

عاقب، بكم عمى، والمنختقة، من خالق، يومئذ خاشعة، فسينغضون، من غل، قولاً غير»، وما أشبه.

(ص) وَقَلْبُهُمَا مِيماً لَدَ الْبَاءِ وَأَخْفِيَا عَلَى غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِيَكْمُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بقلب التنوين والنون الساكنة ميماً إذا وقع بعدهما الباء لجميع الأئمة والمراد من الإقلاب قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً خفيفة عند وقوع الباء بعدهما ليتمكن القارئ من إخراج غنتهما من الخيشوم لوجوبها مع هذا القلب نحو: «أنبئوني، من بعد، بصير بما»، ثم أخبر أن يقرأ بإخفاء التنوين والنون الساكنة مع بقاء غنتهما عند باقى الحروف المعجمة أى الهجائية بعد إخراج حروف الأحكام السالفة، فيكون مجموع الأحرف الباقية خمسة عشر حرفاً، اختص بها الحكم الرابع، وهو الإخفاء الحقيقي، وقد جمعها ابن القاصح فى أوائل كلم البيت الآتى:

تلا ثم جا در ذكا زاد سل شذا صفا ضاع طاب ظل فى قرب كملأ

وهذا بيت حسن لمجيئه على ترتيب الحروف الهجائية، ويجوز وجوده من كلمة، ومن كلمتين مع النون، ثم مع التنوين ولا يكون إلا من كلمتين لاختصاصه بالأواخر فعلى هذا يكون لكل حرف أمثلة ثلاثة، فالتاء نحو: «ينتھون، من تحتها، جنات تجرى» والتاء نحو: «منثوراً، من ثمرة، جمعياً ثم»، إلى آخرها تكمل الأمثلة لجميع أحرف الإخفاء خمسة وأربعين مثلاً. والله أعلم.

* * *

(باب الفتح والإمالة وبين اللفظين)

المراتب التى بين حركتى الفتح والكسر وحكمها

ع.م	النوع	حكم العلماء والقراء
١	الفتح الشديد	ليس من لغة العرب فيحرم استعماله فى القرآن لذلك اعتزله القراء.
٢	الفتح المتوسط	فهو الذى استعمله القراء فى القرآن واختاروه وغيرهم من العلماء.

ع.م	النوع	حكم العلماء والقراء
٣	الفتح المغلظ	يستعمل عند القراءة في حروف الاستعلاء وفي بعض الحروف كالراء واللام بشروط وهو المفخم.
٤	الترقيق	يوصف به حروف الاستفال إلا الراء ففيها التفصيل في علم التجويد ومذهب ورش فيها في كتب القراءات.
٥	التقليل	يستعمل لبعض القراء وفق النص ومذاهبهم.
٦	الإمالة	تستعمل للبعض وفق النص لهم في كتب القراءات وفق مذاهبهم.
٧	الكسر	الحركة المعروفة التي هي ضد الفتح المتوسط وهما من الحركات العامة.

اعلم أن في هذا الباب ثلاث لغات: الفتح، ثم الإمالة، ثم التقليل، فالفتح ضد الإمالة بنوعيتها وهو عبارة عن فتح القارئ فاه بلفظ الحرف أى الألف إذ الألف لا تقبل الحركة لا فتح الحرف وهو قسمان: فتح شديد، وفتح متوسط، فالشديد هو نهاية فتح الفم بالحرف، والقراء يعدلون عنه ولا يستعملونه فبعضهم حرم التلظظ به في القرآن وبعضهم قال: إنه مكروه معيب، وهو قول أبي عمرو الداني في كتاب: «الموضح» قال: والفتح المتوسط هو: ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذى يستعمله أصحاب الفتح من القراء، وهو لغة الحجازيين، وقدمه؛ لأنه الأصل، والإمالة فرع عنه؛ لأنها تتوقف على سبب بخلاف الفتح، ولأن كل ما يمال يجوز فتحه ولا عكس، وأما الإمالة لغة: التعويج أو الانحناء من أمال فلان ظهره إذا أحناه واصطلاحاً: تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه، وهى ضربان: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقراء يستعملونهما.

وأما الإمالة المتوسطة: عبارة عن النطق بالألف بحالة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة ويعبر عنها «بالإمالة الصغرى، وبين بين، وبالتقليل، وبين اللفظين، والتلطيف».

وأما الإمالة الشديدة: حقها أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من

غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، ويعبر عنها «بالإمالة الكبرى، والمحضة، والإضجاع»، والإمالة بنوعيتها لغة أهل نجد من بنى أسد وتميم وقيس، وأما مواطنها فثلاثة هي: الألف والهاء والراء، وهذا الباب خاص بالألف، وأنواع ما وقع فيه ثلاثة أصول مطردة، وحروف منفردة، وآخر من ذلك قليلاً، فذكره في مواضعه من السور تبعاً لصاحب التيسير «كالتوراة، وناداه» في آل عمران «توفاه واستهواه»، «ورأى» في الأنعام «ورا، وطاوها، ويا، وحا» في فوائح السور ونحو ذلك، ولها أسباب مجتمعة ومفصلة فالإجمالي اثنان: الياء والكسرة، فأما الياء يتفرع عليها ستة:

فالأول: وجود الياء رسماً ولفظاً نحو: لا ضير فترقق للكل إذا وقف عليها وعند ورش مطلقاً، ويطلق عليه الإمالة.

الثاني: ترسم ياء وتقلب ألفاً في اللفظ نحو: «رمى والهدى» فهي الأصلية.

الثالث: ما حمل على الأصلية لشبهه بها وهي ألف التانيث، وأشبهت الأصلية في اتحادهما رسماً ولفظاً وتثنى مثلها نحو: «زلفى، نجوى، ضيزى، كسالى، يتامى».

الرابع: ما حمل على ألف التانيث وهو ألفاظ ثلاثة: «موسى، يحيى -

الاسم - ، عيسى».

الخامس: ما جاوره إمالة، وتسمى إمالة لأجل إمالة أو الإمالة التبعية؛ لأنها تتبع ما بعدها نحو: إمالة الراء من «تراء» الجمعان، والنون من «نفا» في موضعها، فإن قيل: تمال الراء من تراء وصلأ ووقفاً فاتباعها لما بعدها إمالة وقفاً فظاهر وتزول المتبوعة وصلأ فكيف تمال الراء وصلأ؟ قلت: أجرى الوصل مجرى الوقف، وذلك حاصل فى أشياء كثيرة.

السادس: نوعان، أولهما: ما رسم بالياء فى اللفظ ألف أصله الواو نحو:

«ضحى، ولا تضحى، القوى». ثانيهما: ما رسم بالياء وألف فى اللفظ مجهول أصلها نحو: «أنى» الاستفهامية، «متى، بلى، يا ويلتى، يا أسفى، يا حسرتى»، وأما الكسر فيفرع عنه نوعان، أولهما: وجود الكسر حقيقة قبل الألف أو بعدها نحو: «كلاهما، مشكاة، الربا»، ونحو: «الناس، النار». ثانيهما: وجود الكسر ضمناً أى فى بعض

أحوال تصاريف الكلمة نحو: « جاء، زاد، ران، خاف » فإن نحو: « جاء، زاد، ران » قد يوجد الكسر فيها إذا اتصل بها الضمير المرفوع، فتقول: جئت، زدت أو لأن ألفها منقلبة عن ياء تظهر في مضارعة أو بنائها للمجهول نحو: يجيء، يزيد، يرين ونحو: جىء، زيد، رين، فكل أخواتها منقلبة عن ياء إلا خاف فالفه منقلبة عن واو مكسورة وأميلت لكسر واوها، والأولى أن يسمى هذا النوع نوع مشترك بين السببين العامين أى الكسر والياء لوجود الكسر مرة في بعض تصاريفه والياء والكسر مرة في البعض الآخر.

(ج) وجوه وإشعار وإشارات تعلم من هذه الأسباب، وذلك على أقسام ثلاثة:

الأول: ما دل على الأصل، وهى الألف المنقلبة عن أصل واو أو ياء.

الثانى: ما دل على ما يحصل ويوجد من كسر أو ياء فى بعض التصاريف نحو: « طاب ».

الثالث: ما حمل على غيره لشبه بينهما نحو: ألف التانيث والملحق بها، ثم اعلم بأن القراء فيها على مذاهب، فمنهم من لم يمل شيئاً وهم: ابن كثير، وكذا أبو جعفر، ومنهم من أمال وهم على صفتين مقلّ وهم: قالون وابن عامر وعاصم وكذا يعقوب، ومكثروهم: ورش وأبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذا خلف، وأصل ورش الإمالة الصغرى، وأما أصل حمزة والكسائي وكذا خلف الإمالة الكبرى، وما أماله ابن عامر وعاصم وكذا يعقوب إمالة كبرى، وأما قالون وأبو عمرو فمترددان بين الصغرى والكبرى، ثم شرع فى بيان من مذهبه الإمالة فقال:

(ص) وَحَمْزَةٌ مِنْهُمْ وَالْكَسَائِيُّ بَعْدَهُ
 أَمَا لَا ذَوَاتُ الْيَاءِ حَيْثُ تَأَصَّلًا
 وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ
 رَدَّدَتْ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَنَهَلًا
 هَدَى وَأَشْتَرَاهُ وَالْهُوَى وَهَدَاهُمْ

(ش) أخير أن حمزة من القراء والكسائي بعده أى بعد حمزة اتفقا على إمالة الألفات المنقلبة عن الياء سواء كانت فى اسم أو فعل حيث كانت أصلاً لهذه الألف، ثم قام بوضع قاعدة نحوية لكل من الأسماء والأفعال تكشف وتوضح ما أصله ياء أو واو، فأخبر أن قاعدة الأسماء: التثنية، وأن قاعدة الفعل: أن ترده إلى نفسك بمعنى: أن

تسندته إلى ضمير رفع بارز متصل، وقد مثل للفعل بمثالين: «هدى، واشتره» وللإسم بمثالين هما: «الهوى، وهدهم»، فتقول فيهما هويان، هديان، وكذا «مولى، ومأوى»: موليان، ومأويان، وأما الفعل فتقول: هديت، اشتريت، وفي نحو: «رمى، وسعى» رميت، وسعيت ولا فرق فيما أصله الياء من هذا حيث رسم في المصحف بالياء كما تقدم من الأمثلة أو رسم بالألف، وهي تسع كلمات منها سبع رسمت بالألف اتفاقاً هي: «الأقصا» في الإسراء «أقصا المدينة» بالقصص ويس، و«من تولاه» بالحج، و«ومن عصاني» بإبراهيم و«سيماهم» بالفتح.. «طغا الماء» بالحاقة «السادسة والسابعة من ألف التانيث هما: «الدنيا والعليا»، وأما الثامنة: وهي «الحياة» حيث وقع لم تمل وإن كانت ألفها منقلبة عن ياء عند قوم؛ لأن ألفها رسمت وأوأ في المصحف، ولأن الخلاف قد وقع في أصل ألفها، فوقع الشك في سبب الإمالة فتركت، وعدل إلى الفتح فإنه الأصل، التاسعة: قد أضاف بعضهم «مناة» إلى الحياة، وهنا قاعدة تختص بتوضيح أصل الفعل لفظ مضارعة، فتقول في «هدى»: يهدى وفي «رمى»: يرمى إلخ.

وهناك قاعدة توضح الاسم والفعل، وهو: المصدر كالرعى، والسعى، والعفو، والعلو وقوله: حيث تأصلاً احتراز مما أصله واو فلا تمال إذا رسمت ألفاً فالأسماء الواوية المرسومة ألفاً هي: «عصاي، عصاك، عصاه، شفا جرف، إن الصفا، أبا أحد، سنا برقه»، ومن الأفعال: «ما زكى منكم، وإذا خلا بعضهم، لعلا بعضهم، علا في الأرض، عفا الله، نجا منهما، بداهم، ثم دنا، فدعا ربه» وضبطها العلامة المتولى بقوله: عصاه شفا إن الصفا وأبا أحد، ثم سنا ما زكى منكم خلا وعلا وردء عفا ونجا قل مع بدا ودنا دعا، جميعاً بواو لا تمال لدى أحد، أما ما رسم بالياء فسيأتى حكمه، فتقول في الأسماء: عصوان، شفوان، صفوان، أبوان، سنوان، وفي الفعل تقول: عفوت، زكوت، نجوت، خلوت، دعوت، علوت، دنوت، يدنو، فإن قيل: لم لم يبين الناظم مكان الحرف الذي يمال وسطاً أو طرفاً قيل: يعلم أن مراد المصنف الطرف من دليلين: الأول: صرفى عقلى، أن الطرف محل التغيير غالباً والإمالة تغيير؛ لأنها إزالة للألف عن استقامتها وتحريف لها عن مخرجها إلى جهة مخرج الياء أو لفظها. أما الثانى

اللفظي: فقد يعلم من التمثيل ومن ذكر القاعدة لكل من الفعل والاسم فلا إمالة فيما توسط إلا ما جاء فيه نص عن بعض الأئمة كما في نحو: «زاد وشاء» وأخواتهما.

فائدة: إن الألف عند إِمالتها يلزم انحناء الحرف الذي قبلها بحركتها نحو الكسرة ليتمكن النطق السليم للإمالة، وهذا معنى تعريفها الذي يقول: أن تقرب الفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة والألف الممالاة نحو الياء وهذا السبب الأول جرت.

(ص) وَفِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْكُلِّ مِيلاً
وَكَيْفَ جَرَتْ فَعَلِيَّ فِيهَا وَجُودُهَا وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحَ فَعَالِيَّ فَحَصْلاً

(ش) أخبر أن يقرأ للمشار إليهما بألف ميلاوهما: حمزة والكسائي بإمالة ألف التانِيث كلها، ثم أخبر أن لها موطنين هما: فَعَلِيَّ ساكن العين كيف جرت بضم الفاء أو فتحها أو كسرها نحو: الدنيا، الأنثى، السوآى، التقوى، النجوى، إحدى، سيما وألحق بها موسى، ويحيى الاسم، وعيسى، وأما الموطن الثاني فَعَالِيَّ مفتوح الفاء ومضمومها نحو: يتامى، النصارى، كسالى، أسارى، واعلم بأن هذا السبب الثاني وهى التى أشبهت الأصلية الثالث، الأسماء الثلاثة الملحقه بألف التانِيث وهى: موسى وعيسى ويحيى الاسم أما يحيى التى معناه الفعل فوزنها يفعل نحو: ويحيى من حى.

(ص) وَفِي اسْمِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَنِّي وَفِي مَتَى مَعًا وَعَسَى أَيْضًا أَمَالًا وَقُلْ بَلَى

(ش) لما كانت هذه الكلمات فى ألفاتها خلاف بين العلماء خصت بالذكر ليتحقق انتساب كل منها إلى نوع من أسباب الإمالة، فأخبر أن يقرأ بإمالة لفظ «أنى» الدال على الاستفهام، ولهذه الدلالة علامتان: لفظية ومعنوية، فالمعنوية: صلاحية كيف أو أين أو متى مكانها، والاستنباطية: هى اللفظية وقوع أنى قبل حرف من خمسة أحرف مجموعة فى لفظ: «شليته» نحو: «أنى شئتم، أنى لك، أنى يؤفكون، قلتى أنى هذا»، ثم قال: «وفى متى» إلخ أى أن من عاد إليهما ضمير التثنية فى أمالا وهما حمزة والكسائي قرآ بإمالة ألف «أنى» الاستفهامية وألف «متى، وعسى، وبلى» حيث وقعت فى القرآن نحو: «متى هذا الوعد، عسى ربكم، بلى من كسب، بلى قادر».

أما مذاهب العلماء فى ألفاتها: فنص أبى شامة أنه قال: وفى متى أى أوقعا

الإمالة أيضاً فى متى، و«معاً» حال من حمزة والكسائى أى أوقعا معاً الإمالة فى ذلك، أو حال من أنى ومتى بمعنى أنهما اصطحبا فى الإمالة والاستفهام، وقال الشيخ مراده: أن ألف التانيث أيضاً فى اسم استعمل فى الإستفهام وهو: أنى ومتى، فأما أنى فكان ابن مجاهد يختار أن يكون فعلى فقال الدانى وزنها: فعلى وهو كقولهم: قوم تلى أى صرعى وليلة غمى إذا كان على السماء غيم، وألف متى مجهول فأشبهت ألف التانيث فى ذلك «فأميلت» ونص النحاة على أنه لو سمي بها وببلى لثنيا بالياء، وهذا صحيح، ولكن من أين يلزم إذا كانت ألفها مجهولة أن تكون للتانيث وإنما وزنها فعلى والألف لام الكلمة على أن الحروف وما تضمن معناها من الأسماء لا يتصرف فيها بوزن ولا ينظر فى ألفتها فمتى كإلى وبلى فى ذلك، ثم قال: وأمالا عسى وبلى، أما عسى ففعل تقول فيه: عسيت فالألف منقلبة عن ياء فهو داخل فيما تقدم فلم يكن له حاجة رلى إفراده بالذكر، ولكنه تبع صاحب التيسير فى ذلك، فإنه قال بعد أنى وكذلك: متى وبلى وعسى حيث وقع، ولعله أفرده بالذكر؛ لأنه لا يتصرف، وقيل: إن بعض النحاة زعم أنها حرف وأما بلى فلما كفت فى الجواب ضارعت بذلك الاسم والفعل فأميلت ألفها وقيل: إن ألف بلى أيضاً للتانيث، وهو حرف لحقه ألف التانيث كما ألحقت تاء التانيث ثم ورُبُّ؛ لأن أصلها بل فيجوز على هذا أن يقال: ألف أنى كذلك وأصلها أن ثم خرج هذان الحرفان عن معناهما المعروف بإلحاق ألف التانيث لهما إلى معنى آخر فصار أنى على وزن شتى، وإلحاق الألف فى شىء من ذلك بألف التانيث بعيد بل هى قسم برأسها فكأنه قال: أمالا ذوات الياء الأصلية وغير الأصلية مما رسمت ألفه ياء وغير الأصلية على ضربين ألف التانيث وملحق بها ولو قال عوض هذا البيت

وموسى عسى عيسى ويحيى وفى متى وأنى للاستفهام تأتى وفى بلا

لكان أحسن وأجمع للغرض وخلصنا من جزفة العبارة وخلصنا أقوال المذاهب فى كل فقى أنى مذهبان إما ألفهما للتانيث بوزن شتى وإما ملحقة بها، وأمامتى وبلى ففيهما مذاهب إما ألفهما أصلية أو للتانيث أو ملحق بها ويزاد رابع فى متى هو أن ألفهما مجهولة فعلى هذا ترد كل منها إلى النوع الذى يدل عليه اللفظ فمن نظر إلى

لفظ الأصلية فهو معه ومن نظر إلى التأنيث فهو معه أو إلى الملحق بها فهو معه ومن نظر إلى المجهول فيرد إلى النوع العام وهو ما رسم بالياء وأما عسى فهو مع الأصلية لأنها منها وإنما ذكره مفردا بما أصله الياء إما لأنه لا يتصرف أو ردا على من زعم أنها حرف .

(ص) وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا زَكَّى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

(ش) ذكر قاعدة عامة في هذا البيت فأخبر بإمالة كل ما رسم بالياء لهما ويحتمل المرسوم بالياء معنيين «الأول»: أنه عام في كل ما رسم بالياء سواء كان أصله الياء أو للتأنيث أو للإلحاق به، أو أصله الواو أو مجهولة الأصل التي يعبر عنها بالزائدة أى ما كانت الألف المنقلبة عن الياء زائدة عن أصول الكلمة وليست شبيهة لكن ما سبق ذكره إنما هو للاهتمام وللدلالة على الأولوية «الثاني»: أنه خاص بما أصله الواو وبمجهولة الأصل فما أصله واو نحو: «القوى، الربا، والضحى، وسجى، وضحى» فى الأعراف وطه «وضحاها، وتلاها، وطحاها»، ولا تظهر فائدة فى ضحى فى الأعراف إلا إذا وقف عليه، على قول من يقول: إن الألف الموجودة عند الوقف هى الأصلية لا المبدلة من التنوين وأما مجهولة الأصل نحو «يا ويلتى، يا أسفى، يا حسرتى» فآلفاتها مع كونها مرسومة بالياء منقلبة عن ياء الإضافة فقويت الإمالة فيها وكذا «أنى، ومتى، وبلى» فى قول بعضهم: إن آلفاتها مجهولة الأصل فيترتب على ما ذكر هنا وقيل فى «أنى ومتى وبلى»: نظرتان فمن نظر إلى حقيقة كل منها ردها إلى ما نسبت إليه مما تقدم ذكره، ومن نظر إلى رسم اللفظ ردها إلى الرسم ثم استثنى مما رسم خمسة ألفاظ فلم تمل هى اسم وفعل وثلاثة حروف فالاسم: «لدى الخناجر» قد رسمت بالياء فى أكثر المصاحف وبألف فى بعضها ولم يعلم أصل ألفها المنقلبة عن يائها فامتنتع الإمالة، وأما: لدا الباب» فى يوسف فمرسوم بالألف فى جميع المصاحف، وأما الفعل فهو: «ما زكى منكم» بالنور فلم يمل؛ لأنه من ذوات الواو وإنما رسمت بالياء ليشاكل ما بعده «ولكن الله يزكى» لرسمه بالياء، وأما الحروف فهى «إلى، حتى، على»، فلم تمل؛ لأن ألفها مجهولة الأصل والحروف لاحظ لها فى الإمالة لجمودها ولم يؤثر رسمها بالياء وإنما رسمت بها للتلفظ بالياء الساكنة فى «إليك وعليك» وتُحمَلُ حتى على إلى لما فيها من معنى إلى وهى الغاية ولا يمال من الحروف إلا بلى لما تقدم من اختلاف العلماء فيها .

(ص) وَكُلُّ ثَلَاثِي يَزِيدُ فَـإِنَّهُ مُمَالٌ كَزَكَّاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

(ش) اعلم بأن كل لفظ ثلاثي لامه ألف منقلبة عن واو قد جمعها الإمام المتولي في بيتين سبق ذكرهما ومضمون الكلم هي: «شفا، الصفا، أبا أحد، سنابرقه، خلا، عفا، نجأ، بدا، دنا، دعا»، فهذه الكلمات لا تمال لأحد؛ لأن ألفها منقلبة عن واو ورسمت ألفاً وكذا: عصا الاسم نحو: عصاه، عصاك، عصاي، لذا عبر بالمضاف إلى الضمير أما الفعلية ففيها الإمالة لمن اختص بإمالتها نحو: «ومن عصاني، وعصى آدم» فإنها وإن رسمت في: عصاني بالألف غير أنها منقلبة عن الياء فتقول فيهما: عصيت، وأما «علا» فلا تمال سواء أكانت فعلية أم حرفية نحو: «إن فرعون علا في الأرض، ولعلا بعضهم» وكذا نحو: «إنا جعلنا ما على الأرض، وعلى الله قصد»، وكذا «ما زكى»، لا تمال للدلالة على أن أصل ألفها المنقلبة عن واو ورسمت ياء لمشاكلتها «ولكن الله يزكى» وأن هذا الحكم في الجميع حيث جردت من الزيادة أما إذا زيدت بحرف أو أكثر فأخبر أنه إن زيد في كلمة من هذه حرف أو أكثر فإنه بهذه الزيادة يعرضه على القاعدة والمعيار لأصول الكلم يصير يائياً، وهذا الزائد على أنواع: إما بالتضعيف لعين الفعل، أو بحرف المضارعة، أو همزة التعدية، أو بهمزة الوصل مع التاء، أو معهما والسين، أو بالتضعيف والزيادة ويأتي ذلك في الأسماء والأفعال فمما جاء من الأسماء: «أدنى، أربي، أزكى، أعلى»؛ لأن لفظ الماضي في ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير فتقول: أدنيت، أربيت، أزكيت، أعليت، وأما الأفعال: فإما أن يكون فعلاً مضارعاً نحو: «يرضى، يدعى، ويزكى، يتزكى» فتظهر الياء عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين فتقول: هما يرضيان، ويدعيان، والآيتان تتليان، وهما يزكيان ويتزكيان وأما الماضي فنحو: «استعلى، اعتدى، ابتلى، استغنى، فتعالى، تجلى، تزكى، وأنجى، زكها ونجينا» فتقول فما ذكر ونحوه: استعليت، اعتديت، ابتليت، استغنيت، فتعاليت، تجلّيت، تزكيت، أنجبت، زكيت، نجيت، وتظهر الياء أيضاً في ماضى ما بنى للمجهول نحو: «تتلى، تدعى» تقول: تليت، دعيت فكل ذلك يمال لانتقاله بالزيادة إلى ذوات الياء فإن قيل: إن الناظم لم يمثل للفعل المضارع ولا للاسم فكيف يؤخذ العموم في ذلك؟ قيل: من لفظ وكل ثلاثي

يزيد إلخ فإنه يشمل الماضي والمضارع والاسم فإن قيل: قد يكون التمثيل بالماضى قيدها باختصاص الحكم به قيل: الأصل العمل بالعموم في كل الأصول ولا يكون التمثيل قيدها إلا عند اللبس، ولا لیس هنا، وقد يكون التمثيل قيدها في معنى دون الآخر فهو هنا قيد ليدل على أن الحرف الممال يكون طرفاً أي لام الكلمة كما ذكرت أو للاحتراز مما لم يكن طرفاً وليس لأمّاً للكلمة، فلا إمالة نحو: «فأثابهم الله»؛ لظهور الياء عند بناء للمجهول فتقول: أثيب وهذه الياء عين الكلمة فليست طرفاً والخلاصة العامة فيما أميل أن نقول: إن الألف تمال إما لانقلابها عن الياء وإن لم ترسم ياء في المصاحف ويعرف ذلك بوقوع الياء مكانها في أي تصريف من تصاريف الكلمة، وإما لكونها دالة على التأنيث، وذلك في فعلى مثلث الفاء وفعال بضم الفاء وفتحها وإن لم يرسم ياء في المصاحف مثل: الحوآيا، وإما برسمها ياء في المصاحف، ولو كانت مجهولة الأصل أو منقلبة عن واو.

(ص) وَلَكِنْ أَحْيَا عَنْهُمَا بَعْدَ وَأَوْه
وَرُؤْيَايَ وَالرُّؤْيَا وَمَرْضَاتٍ كَيْفَمَا
وَمَحْيَاهُمْ أَيْضًا وَحَقُّ تَقَاتِهِ
وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَانِي وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ
وَفِيهَا وَفِي طَسِ آتَانِي الَّذِي
وَحَرْفُ تَلَاهَا مَعَ طَحَاهَا وَفِي سَجِي
وَفِيمَا سِوَاهُ لِلْكَسَائِي مُيَّالًا
أَتَى وَخَطَايَا مِثْلَهُ مُتَقَبَّلًا
وَفِي قَدْ هَدَانِ لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكَلًا
عَصَانِي وَأَوْصَانِي بِمَرِيمٍ يُجْتَلًا
أَذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضْوَعُ مَنَدَلًا
وَحَرْفُ دَحَاهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلًا

(ش) استدرك من عموم ما قبله فأخبر أن يقرأ لفظ «أحيا» المسبوق بواو بالإمالة لمن عاد إليهما الضمير في عنهما وهما: حمزة والكسائي وهو: «أمات وأحيا»، وأن يقرأ بإمالة ما عداه من لفظ «أحيا» كالمسبوق بفاء أو بضم أو مجرد منهما نحو: «فأحياكم، ثم أحياهم، ومن أحياها» للكسائي فقط ثم أخبر أن الكسائي انفرد بإمالة ستة عشر لفظاً «الأول»: «رؤياي» المضاف إلى ياء المتكلم وهو موضعان بيوسف «الثاني»: «الرؤيا» المعروف باللام وهو بيوسف والصفات والفتح وموضع الإسراء عند الوقوف عليه الثالث: «مرضات» كيف وقع «الرابع»: إمالة الألف الثانية التي بعد الياء من لفظ

«خطايا» حيث جاء سواء وقع بعد ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم نحو: «خطاياكم، خطاياهم، خطايانا»، وأما «مرضات» فنحو: «مرضاتي تُسرُّون، ابتغاء مرضات الله» «الخامس»: «محياهم» في الشريعة «السادس»: «حق تقاته»، في آل عمران وقيده بحق لإخراج ما اتفق عليه حمزة والكسائي وهو: «منهم تقاة» «السابع»: «وقد هدان» في الأنعام وقيده بقدر لإخراج المجرد منها وهو: «قل إنني هداني، لو أن الله هداني» فإنهما متفق عليه إمالتهما لحمزة والكسائي «الثامن»: «وما أنسانيه» بالكهف «التاسع»: «ومن عصاني» بإبراهيم «العاشر»: «وأوصاني» بمریم «الحادى عشر»: «آتاني الكتاب» بمریم «الثاني عشر»: «فما آتاني الله» بالنمل «الثالث عشر والرابع عشر»: «تلاها، وطحاها» في الشمس «الخامس عشر»: «سجى» في الضحى، «السادس عشر»: «دحاها» في النازعات وإنما حسن إمالة ذوات الواو منها الواقع رأساً للآية للكسائي لمشاكلتها أخواتها من ذوات الياء وألحقت بها في الرسم فدونت بالياء لتشاكل ما كان أصله هكذا فأمليت للكسائي من هذا الوجه أيضاً والله أعلم.

(ص) وَأَمَّا ضَحَاها وَالضُّحَى وَالرَّبَّاءَ مَعَ الْـ سَقُوى فَأَمَّالاًها وَبِالْوَاوِ تُخْتَلَا (ش) ولما كان ما انفرد به الكسائي بعضه من ذوات الواو وهن خمس كلمات أربع ذكرت في البيت الأخير بدوؤه، وحرف تلاها إلى قوله وهي بالواو تبتلا، والخامسة مرضات والبواقي من ذوات الياء ولعلا تشبه هذه الكلمات الأربع بما اختص به الكسائي خصها بالذكر؛ ليعلم اتفاق الأمامين على إمالتها، فأخبر أن يقرأ بإمالة «ضحها» في: والشمس وضحاها، والضحى والليل، والربا معرفاً كان أو منكرأ ليشمل «من رباً» عند الوقف عليها بالروم، وكذا «القوى» من قوله: «شديد القوى» بالنجم، ثم قال: «وبالواو تختلا» تنبيه على أنها من ذوات الواو.

(ص) وَرُؤْيَاكَ مَعَ مَثْوَاىَ عَنْهُ لِحَفْصِهِمْ وَمَحْيَاىَ مِشْكَاةِ هُدَاىَ قَدْ اِنْجَلَا (ش) أخبر أن حفصاً بن عمر الدورى عن الكسائي اختص بإمالة ألفات خمس كلمات هي: «رؤياك» المضاف إلى كاف الخطاب، وهو أول يوسف وألف «مثواى» المضاف إلى ياء المتكلم بيوسف أيضاً، وألف «محيाय» المضاف إلى ياء المتكلم

بالإنعام، وألف «مشكاة» فى النور، وألف «هداى» فى البقرة وطه المضاف إلى ياء المتكلم، ثم قال: وانجلا إشارة إلى وضوح أصل كل منها فإن الأولى من فعلى ومشكاة من ذوات الواو والباقيات من ذوات الياء «فائدة» بعض الكلمات الممالة قد يكون السبب متقدماً أو متأخراً، وقد يجتمع التقديم، والتأخير نحو: «الربا ومشكاة» فإن الربا تقدم السبب وهو الكسرة، وأما الأخرى فإن السبب اكتنف الألف قبلاً وبعداً.

(ص) وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيِ مَا بَطَّهْ وَآيِ النَّجْمِ كَى تَتَعَدَّلَا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى وَفِي أَقْرَأُ وَفِي وَالنَّازِعَاتِ تَمِيلَا
وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ ثُمَّ فِي الْ سَمْعَارِجِ يَا مِنْهَالُ أَفْلَحْتَ مِنْهَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ لمن عاد إليهما ضمير التثنية فى أمالاه وهما: حمزة والكسائى بإمالة ألفات فواصل الآى المتطرفة تحقيقاً أو تقديرأ واوية أو يائية أصلية أو زائدة فى الأسماء أو الأفعال فى إحدى عشرة سورة هى: طه والنجم، والشمس، والأعلى أى سبح اسم ربك، والليل، والضحى، والعلق، والنازعات، وعبس المعبر عنها بتحتها، والقيامة، وسورة المعارج إلا ما تقدم اختصاصه بالكسائى وإلا المبدلة من تنوين اسم صحيح نحو: «هَمْسًا، ضَنْكًا» بخلاف المنقوص نحو: هدى ففیه ما يأتى فى آخر الباب من التفصيل وفق مذاهب العلماء، وقوله كى تعدلا: يتساوى ما كان أصلياً بما كان زائداً، وما كان أصله الياء وأصله الواو، واعلم بأنه لا تظهر فائدة مما ذكر بالنسبة لحمزة والكسائى لاندراج ذلك فى أصولهما المتقدمة، وإنما تظهر الفائدة الكبرى بالنسبة لمذهب ورش، وأبى عمرو حيث يميلان فيها ما لا يميلانه فى غيرها، واعلم بأنه إذا نظر إلى تحقق شروط الفاصلة الممالة وجدنا فواصل هذه السور على قسمين: الأول: ما عمت الإمالة جميع فواصلها، وهى ثلاث: الأعلى، والشمس، والليل، الثانى: ما أميل منها ما استوفى شروط الإمالة، وفتح منها ما عداه وهى الثمانية الباقية.

(ص) رَمَى صُحْبَةً أَعْمَى فِي الْإِسْرَاءِ ثَانِيًا سُوَى وَسُدَى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسْبَلَا
(ش) اعلم بأنه من عادة المصنف إذا وضع قاعدة عامة لبعض الأئمة فإذا وافق أصحاب هذه القاعدة واحد آخر ذكره مع ذكر أصحاب القاعدة، ونحن بصدد ذلك، فأخبر أن

يقراً بإمالة ألف «رمى» من: «ولكن الله رمى»، وألف «أعمى» الثانى، وهو قوله: «فى الآخرة أعمى وأضل» بالإسراء، وألفى «سوى» فى طه، «سدى» فى القيامة عند الوقف على الأخيرين لتنوينهما وصلأ للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائى، قوله تَسْبِلًا أى أبيع.

(ص) وَرَأُ تَرَاءً فَزَا فِي شُعْرَائِهِ وَأَعْمَى فِي الْإِسْرَا حُكْمُ صُحْبَةِ أَوْلَا (ش) أخبر أن يقراً بإمالة راء تراء الجمعان فى الشعراء مطلقاً أى وصلأ ووقفاً للمشار إليه بفاء فاز، وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءةُ بفتحها مطلقاً أيضاً هذا فى الوصل، أما حالة الوقف على لفظ «تراء» ففيه تفصيل فبالوقف عليها تحقق وجود ألف منقلبة عن ياء فى الطرف، فترتب الإمالة فيها لمن مذهبه الإمالة والفتح لمن مذهبه الفتح فعلى هذا تكون الإمالة للكسائى فى الألف المنقلبة عن ياء، وفى الهمزة التى قبلها تبعاً لها، وأما ورش فقد اجتمع له فيها بدل وذات ياء ففيها من الأوجه العقلية ستة تضرب أوجه البدل فى وجهى ذات الياء، أما الصحيح منها فأربعة فقط هى: قصر البدل مع فتح الياء، ثم توسط البدل مع تقليل ذات الياء، ثم مد البدل مع الفتح والتقليل فى ذات الياء، وأما حمزة فله فيها إمالتان إجمالاً وأربع تفصيلاً فالإجمالى هما: إمالة الراء والهمزة والتفصيلى أربع، إمالة الراء والألف بعدها، وإمالة الهمزة والألف بعدها مع التسهيل فى الهمزة مع المد والقصر، وإمالة الراء والألف بعدها تابعة لإمالة الهمزة وما بعدها وتسمى بالإمالة التبعية، وتعد سبباً من أسباب الإمالة، فإن قيل: حيث كانت تبعية فتكون فرعاً عنها فكيف يزول الأصل حال الوصل ويبقى الفرع؟ قلت: فى بقائها مسبب عن أمور: الأول: إجراء للوصل مجرى الوقف الثانى: اتباع النص والنقل، الثالث: إن للراء فى الإمالة ما ليس لغيرها من الحروف من التمكن والاستحقاق، الرابع: ما ورد ممالاً لحمزة فى الراء دون الهمز قبل الساكن حال الوصل نحو: «رأى القمر، رأى الشمس»، الخامس: إن المصنف قد عبر بإمالة الراء، وهى تابعة لإمالة الألف بعدها فى الإمالة وليست الألف تابعة لها فالإمالة حقيقة للألفات، ثم يتبعها فى الإمالة ما قبلها سواء كانت راء أو غيرها فلعله عبر بإمالة الراء للدلالة عن بقائها فى الحالتين أما بقية القراءة فبالفتح فى الراء والهمز وما بعدهما وقوله: فى شعرائه

تقييد احتراز من : « تراءت الفعتان » بالأنفال فإن الرء فيها لا تمال لأحد، ثم قال : « وأعمى فى الإسراء حكم صحبة أولاً » أخبر أن يقرأ بإمالة ألف « أعمى » الموضع الأول من الإسراء : « وهو فى هذه أعمى » للمشار إليهم الحاء وصحبة فى قوله : حكم صحبة وهم : أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائى .

(ص) وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُودٍ أَنْزِلًا (ش) اعلم أن ما تقدم من أسباب الإمالة من الألف المنقلبة عن ياء أصلية وما ألحق بها فإن ذلك قسمان ما يقع بعد راء أو أى حرف غير الرء نحو : « نرى، الهدى، ذكرى، نجوى، سكارى، كسالى »، فعلم إمالة كل هذا لحمزة والكسائى لكن لما وافقهما بعض الأئمة فى ما وقع بعد الرء فذكره معهما، فالمصاحب للراء كالمستثنى، فأخبر أن يقرأ بإمالة الألف المنقلبة عن ياء أو ما ألحق بها الواقعة بعد حرف الرء للمشار إليهم بالشين والحاء فى قوله : « شاع حكماً » وهم : حمزة والكسائى وأبو عمرو، اعلم بأن ذكر الإمالة للتنبية بأن أبا عمرو له الإمالة فيما بعد الرء نحو : « نرى »، أما غير الرء نحو : « الهدى » فلحمزة والكسائى مما تقدم، ثم أخبر أن حفصاً بن سليمان الأسدى الكوفى يوالى من مذهبه إمالة الألف المنقلبة عن ياء بعد راء فى لفظ : « مجراها » فقط الواقع فى هود وليس له إمالة غيرها .

● تنبيه : إن هؤلاء المذكورين اختصوا بإمالة الألفات المنقلبة عن الياء الواقعة بعد الرء مطلقاً فى جميع الألفاظ إلا لفظاً واحداً هو : « تترأ » فى المؤمنين فقد اختلفوا فيه لما وقع فيه من خلاف بينهم فى قراءته فإن كل إمام يجرى على مذهبه من فتح أو إمالة أو تقليل ماعدا أبا عمرو وذلك لعدم تنوينه فى قراءتهم فالفه للتأنيث عندهم « كذكرى، ودعوى »، وأما مذهب أبى عمرو فإن وصل فلا خلاف فى فتحه؛ لأنه منون عنده، وأما إذا وقف ففيه الفتح والإمالة فإن من فتح نظر إلى أنها مصدر فالفها مبدلة من التنوين كالف « أمّتا، وهمساً » ولا إمالة فى الألف المبدلة من التنوين، ومن أمالها نظر إلى إلحاقها بالتأنيث كالف أرطى ومعزى، ولكن الفتح أكثر وأشهر قال الدانى فى كتاب الإمالة : وعليه القراء وعامة أهل الأداء وبه قرأت وبه آخذ، وجنح إليه المحقق وقال : ونصوص أكثر الأئمة تقتضى فتحها لأبى عمرو، قال القيسى :

ولابن العلاء فى الوقف تترأ فأضجعا إذا قلت للإلحاق وافتحه مصدرا

(ص) نَأَى شَرَعُ يَمْنٍ بِإِخْتِلَافٍ وَشُعْبَةٌ فِي الْإِسْرَاءِ وَهُمْ وَالنُّونُ ضَوْءٌ سَنَاتِلًا (ش) أخبر أن يقرأ بإمالة الألف المنقلبة عن ياء من: «ونأى بجانبه» في فصلت للمشار إليهم بالشين والياء في قوله: شرع يمن وهم: حمزة والكسائي والسوسى بخلف عنه بين الفتح والإمالة الكبرى، ثم أخبر أن يقرأ بإمالة ألف ونأى التى فى الاسراء لمن عاد إليهم الضمير وهم: حمزة والكسائي والسوسى بخلف عنه ومعهم شعبة، ثم أخبر أن يقرأ بإمالة النون من: ونأى فى الموضوعين للمشار إليهم بالضاد والسين والتاء فى قوله: ضوء سنا تلاوهم: خلف، وأبو الحارث وحفص الدورى راويا الكسائى، واعلم بأن الخلاف الذى ذكره الناظم فى إمالة الهمزة فى السورتين من نأى للسوسى لا يقرأ به كما نبه عليه المحقق ابن الجزرى فى نشره؛ لأنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الدانى، وتبعه الدانى والناظم على ذلك ولا يخفى أن كل ما انفرد به بعض النقلة لا يقرأ به لعدم تواتره وجميع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح لا يعلم بينهم فى ذلك خلاف، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وحرفى رأى للسوسى فافتح لساكن ورا غيره كالهمز فى ونأى كلا

فإن قلت: حيث ذكره الدانى والناظم فلا انفرد، فالجواب: إن ذكر الدانى له فى تيسيره حكاية لا رواية ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير السوسى بصيغة الجزم إذ قال: أمال الكسائى وخلف فتحة النون والهمزة فى السورتين، وأمال خلال فتحة الهمزة فيهما فقط، ثم قال: وقد روى عن أبى شعيب مثل ذلك بصيغة التمريض ويدل لذلك أيضاً أنه لم يذكره فى المفردات ولا أشار إليه.

(ص) إِنْأَهُ لَهُ شَافٍ وَقُلُّ أَوْ كِلَاهُمَا شَفَاً وَلِكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمَيَّلًا (ش) أخبر أن يقرأ بإمالة ألف «إناه» فى الأحزاب للمشار إليهم باللام والشين فى قوله: له شاف وهم: هشام وحمزة والكسائى، ثم أمر أن يقرأ بإمالة الألف الاولى من «كلاهما» بالإسراء للمشار إليهما بشين شفاوهُمَا: حمزة والكسائى ولما كان بين العلماء خلاف فى ألفها واوية أو يائية فعلى كل تجب الإمالة فيها ولذا أخبر بإمالتها

لكسر ما قبلها إن قلنا إن ألفه منقلبة عن واو، وأما إن قلنا إن ألفه منقلبة عن ياء فظاهر ولهذا الخلاف خصها الإمام الشاطبي بالذكر لثلا يتوهم عدم اندراجها مع الممال لرسمها بالألف .

تنبيه: إن اللام ليست حاجزاً بين كسر الكاف والألف الممالة «فائدة» إن ما تقدم ذكره من أول الباب إلى هنا قسمان الأول: يسمى ذوات الياء، وهو كل ألف أميلت أصلية أو في حكمها ووقعت بعد حرف من حروف الهجاء غير الراء نحو: «هدى، تقوى، يتامى، أنى، يا أسفى، بلى، القوى، تتلى» الثانى: ويسمى ذوات الراء، ولم أعر على أمثلة له إلا من الألف المنقلبة عن الياء الأصلية، وألف التانيث نحو: «ترى، اشترى، يا بشرى، ذكرى، نصارى»، وتعين لمن لم يذكر فى قاعدة أو ترجمة القراءة بالفتح .

(ص) وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَفِي أَرَا كَهُمْ وَذَوَاتِ الْيَاءِ الْخَلْفُ جُمْلًا
وَلَكِنْ رِءُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحُّهَا لَهُ غَيْرُ مَا هَا فِيهِ فَاحْضَرُ مُكْمَلًا

(ش) قد علم مما ذكر آنفاً أن الممال قسمان ذوات الياء، وذوات الراء، وما ألحق بهما وسبق تعريف كل منهما، وقد تعلق بهما حكمان الإمالة الكبرى والإمالة الصغرى، فلما فرغ من بيان ما تعلق بالحكم الأول شرع فى الثانى .

فأخبر أن يقرأ لورش بإمالة صغرى المعبر عنها بين بين فى الألفات الواقعة بعد الراء سواء أكانت هذه الألفات منقلبة عن ياء أصلية أم ملحقة بها وسواء أكانت من رءوس الآى أم لم تكن نحو: «نرى، ذكرى، ذكراها» وليس من هذا راء تراء الجمعان؛ لأن المراد الراء التى بعدها ألف متطرفة، ويعلم شرط التطرف من الأمثلة فى المتن، ثم أخبر أن يقرأ لورش أيضا بالخلاف له بين الفتح والإمالة الصغرى فى لفظ: «ولو أراكهم» من ذوات الراء وفى كل ألف منقلبة عن ياء أو ملحقة بها أو رسم ياء مطلقاً لعموم ما جاء عن ورش فى الإمالة فيما اتفق فيه حمزة مع الكسائى أو الكسائى وحده أو انفرد به الدورى عنه أو وافقهما غيرهما نحو: «رمى» إلخ وقد نص على ذلك كله الدانى فى كتاب الإمالة مفرقاً فى أبوابه وكشفت الأبواب التى فيها ذوات الواو مما جاز

إمالة لحمزة والكسائي أو الكسائي وحده فوجدته لم يذكر لورش بين بين أى التقليل فى: «مشكاة ولا مرضات ولا كلاهما» ونص أيضاً فى كتاب «إيجاز البيان» عدم إمالة لفظ «الربا» فقد عدها من الكلمات الواوية فيه بذلك صارت الكلمات المستثنيات لورش أربعاًهن: «مرضات، الربا - وكذا - ربا وكلاهما، ومشكاة».

وقد أشار إلى ما ذكر قول بعض الأئمة

ممال على وحده، أو حمزة أمله لورش لا تراعى مـذلاً

سوى أربع وهى الربا، وكلاهما ومرضات مشكاة وإذا حيث أنزلاً

ثم اعلم بأن رأس الأى لما كانت جامعة لنوعى ذات الراء وذات الياء وما ألحق بهما وغيره وكان فيها تفصيل خاص بها استدرك هذا التفصيل بقوله: ولكن رءوس الآى قد قل إلخ ويفهم من قوله: قد قل فتحها معنيان الأول: أن الأكثر من أهل الأداء قرءوا عن ورش بالفتح القليل فى رءوس الآى قد قل فتحها أى فتحها فتحاً قليلاً وهو: التقليل وهو المشهور واستثنى بعضهم ما اتصل به هاء المؤنث فقرأه عن ورش بالفتح نحو: فواصل والنازعات إلا ما وقع بعد الراء ففيه التقليل فقط اتفاقاً وهو موضع واحد هو: «من ذكراها» المعنى الثانى: ينسب إلى القائل، فالمعنى أن من ذهب إلى فتح رأس الآى قليل بل انفراداً انفرد بها صاحب التجريد فقد روى الفتح فى ذوات الياء مطلقاً، رءوساً للآى وغيرها وخالف فيه رواية الأزرق لذلك لا يعتد بها ولا يقرأ بها ولم يعرج عليها ابن الجزرى فى الطيبة والخلاصة فيما ذكر، التقليل فى ذوات الراء فقط وقد استثنى منها موضع واحد هو: ولو أراكمهم ففيها الفتح والتقليل، فالتقليل طرد للباب وبه قرأ الدانى على ابن خاقان وابن غلبون وقطع به فى التيسير، وأما الفتح فلبعد ألفه عن الطرف لكثرة الحروف المتصلة بها بعدها وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس بن أحمد، وأما ذوات الياء ففيها مذاهب أربعة:

الأول: التقليل مطلقاً، رءوس الآى وغيرها سواء أكان فيها ما اتصل به ضمير

المؤنثة أم لم يكن، وهذا مذهب أبى الفتح وابن خاقان.

الثانى: التقليل فى رأس الآى فقط سوى ما فيه ضمير المؤنثة فالفتح فيه كما لم

يكن رأس آية وهو مذهب أبى الحسن ابن غلبون.

الثالث: التقليل مطلقاً، رءوس الآى وغيرها إلا أن يكون رأس آية اتصل به ضمير المؤنثة وهو مذهب الدانى فى التيسير وهو مركب من مذهبي شيوخه كما نبه عليه المحقق وهذه المذاهب الثلاثة هى المعتد بها والمشهور عند غالب أهل الأداء وقد أشار إلى ذلك أبو شامة فضبط بيّتين « فقال »:

وذو الرء ورش بين بين وفى رءوس الآى سوى اللاتى بها ها تحصلا
بها ولو أراكهم وذى اليا خلافهم كلا والربا مرضاة مشكاة أهمل

فذكر أولاً ما يميله بلا خلاف ثم ما فيه وجهان، ثم ما امتنعت إمالته . الرابع: الفتح مطلقاً فى ذوات الياء سواء أكانت رءوساً للآى أم غيرها إلا أن هذا المذهب مهمل ومتروك لانفراد قائله وهو صاحب التجريد المشار إليه آنفاً .

فائدة: المراد أنه إذا ألحق نوع بآخر فيشترك معه فى الحكم ويكتفى فى اشتراك الحكم ولو بصفة واحدة لظهور ياء التثنية فى كل مما أصله الياء أو ألف التانيث وإن لم يرسم بالياء كعليا والدنيا .

(ص) وَكَيْفَ أَتَتْ فُعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلْبَصْرِى سِوَى رَاهُمَا اِعْتِلَاً
(ش) أخبر أن يقرأ للبصرى وهو: أبو عمرو بالتقليل أى بين بين فى نوعين:

أولهما: ألف التانيث المقصورة التى بوزن فعلى مثلثة الفاء ضمها « كدنيا وأنثى » أو فتحها « كتقوى ونجوى » أو كسرهما « كسيما وإحدى » .

ثانيهما: ألفات فواصل آى السور الإحدى عشرة السالف ذكرها سواء اتصل به ها ضمير المؤنث أولاً، واوياً كان أو يائياً، وأخبر باستثناء الألف الواقعة بعد الرء من النوعين أى فعلى وألفات فواصل السور نحو: « مآرب أخرى، وما تحت الثرى » فلا تمال إمالة صغرى بل فى نحو هذا الإمالة الكبرى من القاعدة السالفة فى قوله وما بعد راء شاع حكماً لذا أشار الشاطبى بقوله: اعتلا أى ارتفع إلى الحكم سالف الذكر والضمير فى راهما يعود على فعلى وآخر رءوس أى السور التى سلف ذكرها ويعلم التقليل من العطف على ترجمة ورش أو من قوله: سوى راهما اعتلا .

واعلم أن بعض الأئمة قد حصر عد فعلى بأنواعها وخص كل نوع فحصر

مضموم الفاء عشرين كلمة هي: «أنثى، دنيا، قربي، وسطي، قصوى، العزى، وثقى، حسنى، أولى، عقبي، سفلى، عليا، رؤيا، طوبي، مثلى، سوآى، زلفى، سقيا، رجعى» وتماها «موسى» وأما التى بفتح الفاء فإحدى عشرة كلمة هي «سلوى، موتى، تقوى، قتلى، مرضى، نجوى، دعوى، شتى، صرعى، طفوى» وتماها «يحيى» الاسمىة أى المسمى بها سيدنا «يحيى» بن زكريا وأما التى بكسر الفاء فأربع هي: «سيما، إحدى، ضيزى» وتماها «عيسى»، وقد نظمها العلامة المتولى فقال:

وفعلى سوى ذى الرءاء عشرون عدها
وهاتيك موسى ثم قربي فحصولا
ودنيا مع الأنثى ووسطى كما رووا
ووثقى مع الحسنى وأولى تقبلا
وقصوى مع السفلى وعليا بتوبة
ورؤيا وعقبي ثم طوبي قد انجلا
وزلفى مع المثلى وسوآى برومها
وعزى مع الرجعى وسقيا تكملا
وفعلى هي السلوى وتقوى كما أتى
ودعوى ونجوى ثم قتلى تمثلا
ومرضى وشتى ثم صرعى كأنهم
وموتى وطفواها ويحيى فحصولا
وفعلى فقل إحدى وسيماهم رووا
وضيزى وعيسى ثم فاعلمه واعملا

واعلم بأن «موسى ويحيى وعيسى» أسماء ألحقت بفعلى وزنا فالحقت بها فى الحكم؛ لأن هذه أسماء، وفعلى صفات، وقد اختلف أهل الأداء فى لفظ: «كلتا» من قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ فالجمهور على أن ألفه للتثنية وذهب جماعة إلى أنها

للتأنيث ومعلوم أن ألفه تحذف وصلاً فإذا وقف عليها فتفتح للجميع على الأول، وإذا اعتبر الثاني فتمال لحمزة والكسائي، وتقلل لأبي عمرو وورش بخلفه، قال صاحب النشر: والوجهان جيدان ولكنني إلى الفتح أجنح، ونظمه المنصوري فقال:

كلتا ممال عندهم أو بفتح الجزرى قال لفتح أجنح

والباقون بالفتح، وقد علم مذاهب الأئمة في الفواصل من فتحها للكل ما عدا حمزة والكسائي فبالإمالة الكبرى وأبو عمرو وورش بالتقليل وقد بقى حكم حقيقة الفواصل في السور الإحدى عشرة فيتناسب ذكر الوقوف على معرفة الفواصل المختلف فيها بين العادين ومعرفة المذهب المعتد عند كل إمام فإن حمزة والكسائي اعتبرا العدد الكوفى واختلف عن أبي عمرو وورش فالأرجح أن البصرى اعتبر العدد البصرى واعتبر ورش عدد المدنى الأخير، وذكر الدانى وتبعه الجعبرى بأن ورشاً وأبا عمرو اعتبرا عد المدنى الأول وسأذكر الفواصل المختلف فيها بين العادين فى هذا الجدول.

الآية	بيان العادين أو التاركين	حكمها		الفاصلة	السورة	رقم مسلسل
		ت	ع			
أول السورة	الكوفيون		عدها	طه	سورة طه	الأولى
ولقد أوحينا إلى موسى	الشامى		عدها	موسى	سورة طه	الثانية
واله موسى	المدنى الأول والمكى		عدها	موسى	سورة طه	الثالثة
هدى فمن اتبع	الكوفيون	تركها		هدى	سورة طه	الرابعة
زهرة الحياة الدنيا	الكوفيون	تركها		الدنيا	سورة طه	الخامسة
فأعرض عن تولى	الشامى		عدها	تولى	النجم	السادسة
الحياة الدنيا ذلك	الشامى	تركها		الدنيا	النجم	السابعة
فأما من طغى وأثر	المدنيان والمكى	تركها		طغى	والنازعات	الثامنة
ينهى عبداً إذا	الشامى	تركها		ينهى	العلق	التاسعة

واعلم أن ثمرة هذا الخلاف تظهر فى كلمتين هما: «موسى» من قوله تعالى: « وإله موسى » بطه، « وطغى » من قوله تعالى: « فأما من طغى » فى والنازعات وقد زيلت بهذه الفائدة كلام ابن غازى فقلت:

وثمره الخلاف ليست تظهر إلا بموسى مع إله يذكر

كذلك قوله فأما من طغى بالنازعات خاب سعى من بغى

(ص) وَيَا وَيَلْتِي أَنِّي وَيَا حَسْرَتِي طَوْرًا وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَهَا وَيَا أَسْفَى الْعَلَا
(ش) أخبر أن يقرأ للمشار إليه بطاء طووا وهو: الدورى عن أبى عمرو بتقليل الألف
من أربع كلمات هي: «يا ويلتى، وأنى» الاستفهامية حيث وقعتا، «يا حسرتى» فى
الزمر، «يا أسفى» على يوسف وقد أخرج فى الذكر بفاصل بينه وبين إخوته للإشارة بأنه
اختلف فيه عند أهل الأداء بين الفتح والتقليل فيه، وكلاهما ثابت صحيح إلا أن الفتح
أصح؛ لأنه مذهب الجمهور من أهل الأداء، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وهو المأخوذ
به من التيسير؛ لأنه لم يذكره فى الألفاظ المقللة للدورى فيؤخذ منه أنه بالفتح
فالتقليل يكون زيادة على التيسير ولعل الذى حمل الناظم على ذكر التقليل فيه
واختياره له ما فيه من موافقة يا ويلتى ويا حسرتى لاتحاد الثلاثة فى الإضافة إلى ياء
المتكلم، ثم أمر أن تقرأ هذه الكلمات لغير الدورى كل وفق مذهبه فتكون مماله لحمزة
والكسائى لرسمها بالياء ولورش بالفتح والتقليل والباقون بالفتح قوله: العلاء لشهرة
الخلاف فى يا أسفى عن الدورى.

(ص) وَكَيْفَ الثَّلَاثِي غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِي أَمَلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتَجَمَّلَا
وَحَاقَ وَزَاعُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فَزَ وَجَاءَ ابْنُ ذُكْوَانَ وَفِي شَاءَ مَيْلًا
فَزَادَهُمُ الْأَوْلَى وَفِي الْغَيْرِ خَلْفُهُ وَقُلْ ضُحْبَةٌ بَلْ رَانَ وَأَصْحَبَ مُعَدَّلًا
(ش) لما فرغ مما يمال فى الطرف شرع فيما يمال فى الوسط فأمر أن يقرأ للمشار إليه بفاء
فز وهو: حمزة بإمالة هذه الألفاظ هي: «خاب، خافوا، طاب، ضاقت، حاق، زاغوا،
جاء، شاء، زاد» بشرط أن تكون أفعالاً ماضية ثلاثية سواء تجرد آخره من الاتصال
بشيء نحو: «خاب، وطاب»، أو اتصل آخر بضمير نحو: «خافوا عليهم». أو ألحق به
تاء التانيث «ضاقت، خافت من»، واستثنى مما ألحقت به تاء التانيث موضعى
«زاغت» فى الأحزاب وصاد، ثم أخبر أن يقرأ بإمالة ألفى: «جاء، وشاء» لابن ذكوان
وفاقاً لحمزة ثم أخبر أن يقرأ لابن ذكوان أيضاً بإمالة ألف: «فزادهم الله» الموضع الأول
من غير خلاف وما عداه فله الخلاف فيه بين الفتح والإمالة، ثم أمر أن يقرأ بإمالة ألف
«ران» فى المطففين للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائى، واشترط

الفعلية احتراز من الاسم نحو: «خائبون، ضائق، خائفون، والماضى احتراز من المضارع والأمر نحو « يخافون، أن يخافا، تشاءون، وخافون إن»: كما اشترط الثلاثية أى على أحرف ثلاثة أى المجرد من حروف الزيادة نحو: «فأجاءها، وأزاع الله» فامتنتع الإمالة فى كل ما اختل منه شرط من ذلك.

واعلم أنه أمال «خافوا، وضائق» ولم يمل «أزاع» ونحوه، وإن كانت عدة الحروف فى كل أربعة فإن الزيادة فى الأول كالهزمة مقومة للفظ الفعل بخلاف التاء والواو؛ لأن أصله خوف لكنه أميل لأجل كسرة الواو أو أن الخاء تكسر عند بنائها للمفعول كبقية الألفاظ فتقول: «خيف، جئ زيد أو لأن الألف تقلب ياء مع هذا البناء أو لأن الخاء تكسر كغيرها إذا أسند إلى ضمير متصل نحو: «خفت، جئت، طببت» ولهذا يجعل سبب هذه الإمالة مشتركاً بين الكسر والياء فإذا نظرنا إلى إسناد كلمة منها إلى الضمير المرفوع المتصل كسر الحرف الذى قبل الألف، وإذا نظرنا إلى ما بنى للمفعول وجد الياء والكسر ففى أحد التصريفين وجد الكسر أما الآخر فوجد فيه الكسر والياء معاً لذلك كان السبب مشتركاً بين الكسر والياء لوجود الكسر فى أحد تصاريف الكلمة وفى الآخر وجد الكسر والياء معاً قوله: «واصحب معدلاً» أمرك إذا أردت الصحبة فاصحب رجلاً مقوم الخلق يرشدك إلى الحق ويهديك إلى الصراط السوى.

(ص) وفى أَلْفَاتٍ قَبْلَ رَأْطَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرِ أَمَلٍ تُدْعَى حَمِيداً وَتَقْبَلُ
كَأَبْصَارِهِمْ وَالِدَارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعَ حِمَارِكَ وَالْكَفَّارِ وَأَقْتَسَ لِنَتْنُضُلَا
وَمَعَ كَافِرِينَ الْكَافِرِينَ بِيَانِهِ وَهَارٍ رَوَى مُرُوبِ يَخْلُفُ صَدْحَلَا
بِدَارٍ وَجَبَّارِينَ وَالْجَارِ تَمَمُوا وَوَرَشَ جَمِيعَ الْبَابِ كَانَ مُقْلَلَا
وَهَذَانِ عَنْهُ بِاخْتِلَافٍ وَمَعَهُ فِي الْ سَبَوَارِ وَفِي الْقَهَّارِ حَمَزَةٌ قَلَّلَا

(ش) لما فرغ مما كان سببه الياء وما حمل عليها شرع فيما سببه الكسر ويكون قبلاً أو بعداً أو قبلاً وبعداً فما كان قبل نحو: «المحراب» غير المجرور، وما كان قبلاً وبعداً بان اكتنف الكسر الحرف الممال نحو: «مشكاة، إكراهين، الإكرام، المحراب» المجرور. بقى

ما كان بعداً فقال: وفي ألفات قبل راطرف ألخ فأخبر أن يقرأ بإمالة كل ألف متوسطة قبل راء متطرفة مكسورة للمشار إليها بالتاء والحاء في قوله: تدعى حميداً وهما: الدورى عن الكسائى وأبو عمرو، وأن المراد بالطرف حقيقة بأن تكون الراء لام الكلمة ولو توسطت في الرسم وقد مثل المصنف للنوعين: الأول ما تطرف رسماً ب: «الدار والحمار والكفار» ونحوه الثانى: ما توسط رسماً ب: «أبصارهم، حمارك» فوزنها أفعال وفعال وأما الدار بوزن فعل والحمار فعال والكفار فقال واحترز مما كانت الراء فيه عين الكلمة أو المتوسط حقيقة نحو: «نمارق، والحواريين، والطارق» فلا إمالة فى نحو ما ذكر لأحد وأما «فلا تمار» فلا إمالة من طريق الشاطبية لمراعاة الأصل فيها لحذف يائها للجازم، ويزاد فى الألف الممالة اتصالها بالراء فإن فصل فلا إمالة نحو: «ولا طائرٍ، غير مضار» فأصلها مضارر فصارت الراء الأولى فاصلةً فلا إمالة ولا يعتد باتصالها خطأ ثم قال: «واقسس لتنضلاً» أى اقتسس على هذه الأمثلة ما شابهها لتغلب خصمك بالحجة ثم قال: «ومع كافرين الكافرين بيائه» أى أمر الناظم أن يقرأ بإمالة ألف كافرين المنكر والكافرين المعرف بأل بشرط مصاحبته الياء للمشار إليهما آناً بالتاء والحاء فى: تدعى حميداً وهما: حفص الدورى عن الكسائى وأبو عمرو واحترز عما كان بالواو نحوك ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، أو بدونهما نحو: «أَوَّلَ كَافِرٍ»؛ فلا إمالة فى نحو ذلك، ثم أخبر أن يقرأ بإمالة ألف «هارٍ» فى التوبة للمشار إليهم بالراء والميم والصاد والحاء والباء فى قوله: روى مُرُوٍ بخلف صد حلا بدار وهم: الكسائى وابن ذكوان وشعبة وأبو عمرو وقالون بخلف عن ابن ذكوان فقط؛ لأن الخلاف مذكور بعد رمزه ثم أخبر أن يقرأ للمشار إليه بتاء «تمموا» بإمالة ألف «جبارين» بالمائدة والشعراء، وألف «الجار» موضعين فى النساء فاخص بإمالة اللفظين الدورى وفتحهما أبو عمرو والفرق بينهما أن الدورى نظر إلى أصل «جبارين» واللفظ فى «الجار»، أما أبو عمرو فالعكس «جبارين» شبيهة بالمتوسطة فى اللفظ، ثم أخبر أن يقرأ لورش بتقليل ألفات جميع هذا الباب المشتمل على قاعدة الراء المتطرفة المكسورة، ولفظ «كافرين» المنكر والمحلى بال، ولفظ «هارٍ» إلا أنه اختلف عنه فى «الجار وجبارين» بين الفتح والتقليل لورش أيضاً، وهذا معنى قوله: «وهذان عنه باختلاف» ثم أخبر أن يقرأ بتقليل ألفى

«البوار» بإبراهيم، «والقهار» حيث وقع لحمزة موافقة لورش في اللفظين، واعلم بأن الخلاف عن ورش في «جبارين، والجار» مضرع فقد قرأ الداني بالتقليل فيهما على أبي الفتح وابن خاقان، وقرأ بالفتح فيهما على أبي الحسن طاهر بن غلبون وقد نقل عن أهل الأداء عنه في قوله تعالى: «وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار» ثلاث طرق «الأول: فتح ذى الياء مع فتح الجار، ثم تقليلهما معا، الثانية فتح ذى الياء مع فتح الجار وتقليله، ثم تقليل الياء والجار الثالثة: فتح ذى الياء وتقليله على كل منهما فتح في الجار وتقليله فإن روى اللين مع الياء «والجار» ففيها ثلاثة طرق كلها صحيحة عن أهل الأداء «الأول»: فتح ذى الياء والجار معا ثم تقليلها على كل من توسط اللين ومدته فهذه أربعة أوجه وقد نقلها الشيخ سلطان عن ابن الجزرى «الثانى»: طريق الضرب أى أن تضرب وجهى ذى الياء فى وجهى الجار بأربعة على كل من توسط اللين ومدته فتكون جملة الأوجه ثمانية واعتمدها أكثر المحررين وهذان يسميان: طريق التسوية إلا أن الأول أقل عدداً وأما طريق التفرقة وهو الثالث: وهو أن توسط اللين مع فتح الياء والجار، ثم تقليل الجار فقط، ثم تقليل الياء والجار، وإن مددت اللين فافتحهما ثم فتح الياء، وتقليل الجار ثم العكس تقليل الياء وفتح الجار فالمجموع أوجه ستة، وقد استفيدت هذه الطرق باختصار مما قاله الشيخ الخليلي صاحب حل المشكلات فى أوجه القراءات «والجار مع لين وذوات الياء، سوءاً واضربها بلا مرء أو امنعا تقليل ذى الياء دون جار على توسط لشيء لا تضار، ومع مدته امنعا فيهما، تقليل أزرق ثلاثة تنتمى، وأما اجتماع جبارين مع موسى ففيها طريقان «الأول» فتح موسى وجبارين معا ثم تقليلهما معا «الثانى»: فتح جبارين وتقليله على كل من الفتح والتقليل فى موسى بأربعة وقد نظم العلامة المتولى فقال:

وفى الجار مع ذى الياء فافتحهما معا	وقللهما أو قل بأربعة علا
وعن بعض الوجهين فى الجار فاعتبر	على فتح ذى الياء ثم قللهما على
توسط لين ثم مع مدته افتحهما	الجار قلل وحده ثم قللا
لذى الياء دون الجار والأولين قل	بموسى وجبارين كن متأملا

(ص) وَإِضْجَاعُ ذِي رَأْيَيْنِ حَجَّ رُوَاتُهُ كَالْأَبْرَارِ وَالْتَقْلِيلُ جَادِلٌ فَيَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بالإمالة الكبرى فى الألف المتوسطة بين رءيين ثانيتهما مكسورة

متطرفة للمشار إليهما بالحاء والراء فى قوله: حج رواته وهما: أبو عمرو والكسائى وأخبر بتقليلها للمشار إليهما بالجيم والفاء فى قوله: جادل فيصلًا وهما: ورش وحمزة، وقد وقع ذلك فى القرآن فى كلمات ثلاث: «الأبرار» المجرورة حيث وقع، «من الأشرار» لا غيره فهما معرفان ولم يقع منها منكرًا أما الثالث، فهو «القرار» المعروف موضع واحد، «دار القرار» بغافر «وقرار» المجرور وقع فى أربعة مواضع أحدها بإبراهيم واثنان بالمؤمنين والرابع بالمرسلات:

فائدة: إن التعبير بالمعرف ليس قيدًا؛ لشمول الحكم للمعرف والمنكر كما مثل:

(ص) وإِضْجَاعُ أَنْصَارِي تَمِيمٌ وَسَارِعُوا نُسَارِعُ وَالْبَارِي وَبَارئِكُمْ تَلَا
وَأَذَانِهِمْ طَغْيَانِهِمْ وَيُسَارِعُوا نَ أَذَانِنَا عَنْهُ الْجَوَارِي تَمَثَّلَا
يُوَارِي أُوَارِي فِي الْعُقُودِ بِخَلْفِهِ ضِعَافًا وَحَرْفًا التَّمَلُّ آتِيكَ قَوْلًا
بِخَلْفٍ ضَمَمْنَاهُ مَشَارِبُ لَامِعٌ وَأَنِيَّةٌ فِي هَلْ أَتَاكَ لِأَعْدَلَا
وَفِي الْكَافِرُونَ عَابِدُونَ وَعَابِدٌ وَخَلْفُهُمْ فِي النَّاسِ فِي الْجُرِّ حُصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإمالة الألف من الألفاظ الآتية: «أنصارى إلى الله» بآل عمران والصف، «وسارعوا إلى مغفرة» بآل عمران لا غيرها وكذا «نسارع لهم» فى المؤمنون وكذا «البارى» فى الحشر، وألف «بارئكم» موضعى البقرة، كذا ألف «آذانهم» المجرور وهو فى سبعة مواضع، وكذا «طغيانهم» فى خمسة مواضع؛ كذا «يسارعون» فى سبعة مواضع، كذا «آذاننا» فى فصلت، كذا «الجوار» فى الشورى والرحمن والتكوير للمشار إليه ببناء تميم وهو: حفص الدورى عن الكسائى، وأخبر أن يقرأ له أى لحفص الدورى بالخلاف بين الفتح والإمالة فى ألف «كيف يوارى» وألف «فاوارى» فى المائدة ولكن الصحيح والمعول عليه الفتح؛ لأنه طريق النظم وأصله، وقد نبه على ذلك المحقق ابن الجزرى فى النشْرِ ولذا قال صاحب إتخاف البرية:

يوارى أوارى فى العقود بخلفه وليس له الاضجاع فى الحرز فانقلًا

فائدة: إن المال من «آذانهم وآذاننا» الألف الثانية وأنه قيد لفظى «يوارى فاوارى» بالعقود احتراز مما فى الأعراف؛ لأنه لا خلاف فى فتحه من طريق الحرز ثم إن التعبير بلفظ تميم فيه إشارة بان الإمالة فى هذه الألفاظ لغة بنى تميم كما تقدم أول

الباب ثم أخبر أن يقرأ بإمالة أَلْف «ذرية ضعافاً»، وألف «آتيك» به موضعي النمل للمشار إليهما في قوله: قولاً يخلف ضممناه وهما: خلاد وخلف راويا حمزة بخلف عن خلاد في المواضع الثلاثة بين الفتح والإمالة، ثم أخبر أن يقرأ بإمالة أَلْف «مشارب» في ياسين وألف «آنية» في الغاشية وألف «عابدون» في موضعيتها وألف «عابد» في الكافرون للمشار إليه بلامى لامع ولأعدلاً وهو: هشام، وفي هذا إشارة أن في الحكم عدالة بين مواضع متعددة من مادة واحدة وقيداً بسورها احتراز مما وقع في غيرها فقد اتفق على فتحه كما قيد آنية بالغاشية احتراز مما وقع في غيرها كالتى في سورة الإنسان فوزن الأولى فاعلة، وأما الأخيرة فوزنها أفعلة؛ لأنها جمع إناء ولعله السبب في عدم إمالة أَلْفها نظراً لكونها مبدلة من الهمزة ثم أخبر أن يقرأ بإمالة أَلْف «الناس» المجرور حيث وقع نحو: «ومن الناس، برب الناس» للمشار إليه بحاء حصلاً وهو: أبو عمرو بخلاف عنه فيكون لكل من الدورى والسوسى الوجهان، أى الفتح والإمالة، فهذا ظاهر المتن، لكن الأئمة المحققين قد نقلوا هذا الخلاف عن أبى عمرو مرتباً فخصصوا الإمالة بالدور والفتح بالسوسى ولذا أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفي الناس للدور أضجع وصالح له افتح ودع يا صاحبي خلف حصلاً

وقوله حصلاً، فيه إشارة إلى معرفة هذا حتى تحصل وتعلم بأن الخلاف مرتب وموزع، وأما قوله: لامع، فيه إشارة من وجهين إشارة خاصة باللفظ أى أن لفظ مشارب ظاهر لمعانه لعدم النظير في القرآن كالمرء الذى اختص بصفة فى قومه «الثانى»: قد تكون من جهة الراوى وهو: هشام بأنه قد ظهر ولمع بإمالة هذه الألفاظ واختصاصه بها.

(ص) حَمَارِكُ وَالْمَحْرَابُ إِكْرَاهِيَهُنَّ وَالْحَمَارُ وَالْإِكْرَامُ عَمْرَانُ مَثَلًا
وَكُلُّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجْرُ مِنَ الْمَحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإمالة الألف فى الألفاظ الستة: «إلى حمارك» فى البقرة، «الحمار يحمل» فى الجمعة، «إكراههن» فى النور، «والإكرام» موضعان فى الرحمن، «المحراب، عمران» حيث وقعا لابن ذكوان بخلاف عنه بين الفتح والإمالة الكبرى فى الجميع إلا لفظ المحراب المجرور فالإمالة فيه لا غير وهو موضعان: «يصلى فى المحراب» بآل عمران، «من المحراب» بمریم، قوله: فاعلم الخ أى فاعلم أيها المتعلم وحصل ما ذكرت لك لتعمل به لا لتجعله وسيلة إلى المفاخرة والمجادلة.

(ص) وَلَا يَمْنَعُ الْإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِيمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيَالًا
(ش) لما فرغ من تفصيل أسباب الإمالة وشروط كل وقد علم مما تقدم أن أصول هذه
الأسباب اثنان: هما الياء والكسرة شرع بذكر ما تعلق بهما فقد تعلق بكل منها قاعدة
فذكر أولا القاعدة التي تعلقت بالكسر فأخبر أن الألف التي أميلت لأجل كسر بعدها
متطرف حالة الوصل فإن طرأ عليها السكون للوقف فإن هذا السكون لا يمنع إمالة
الألف لأنه عارض للوقف ولأن الحرف الممال سبقه نحو «ومن الناس»، «القهار،
الأبرار» وكان الكسر موجود لأنه منوى، هذا حالة الوقف بالسكون، أما من ذهب إلى
منع الإمالة لزوال الموجب فقد راعى اللفظ وليس هذا من طريق الناظم ولم يذكر في
التسير غير الأول، وأما إذا وقف بالروم فلا خلاف في وجود الإمالة.

(ص) وَقَبِلَ سُكُونٌ قِفَ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الْخَلْفُ فِي الْوَصْلِ يُجْتَلَا
كَمُوسَى الْهَدَى عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَالْقُرَى الـ سِتَّى مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَفَهُمْ مُحْصَلًا
(ش) لما فرغ من القاعدة الأولى شرع في الثانية وهي التي تتعلق بالألف المنقلبة عن
الياء وما شابهها من ألف التانيث وما رسم بالياء، وهذه الألف إما أن تتوسط لفظاً وإما
أن تتطرف فالمتطرفة إما بعدها متحرك أو ساكن والساكن إما أن يكون في كلمتها
أو في أول الكلمة التي تليها فالمتوسطة نحو: «فبهدهم، لهداكم، هداانا الله»
والمتطرفة بعدها حركة نحو «الهدى آمنة» تجرى أصول القراء في ذلك في الحالتين فمن
كان مذهبه الإمالة أمال ومن كان مذهبه التقليل قلل، ومن مذهبه الفتح فتح، ثم أخبر
الناظم بإجراء أصول القراء ومذاهبهم في المتطرفة قبل الساكن حالة الوقف عليها أى
كالحكم السابق نحو: «هدى الله، عيسى بن مريم، القرى التي، ذكرى الدار» إذا وقف
على هدى وعلى عيسى وعلى القرى وعلى ذكرى فإذا وصل وجب حذف الألف
لالتقاء الساكنين فلا إمالة، إلا أنه أخبر بالخلاف بين الفتح والإمالة في الألف المنقلبة
أو شبيهها من ذوات الراء نحو: «فترى الذين، ذكرى الدار» حالة الوصل للمشار إليه
بياء يجتلا وهو: السوسى فروى عنه صاحب التيسير الإمالة من قراءته على أبى الفتح
وذكر في غير التيسير الفتح وبه قرأ على أبى الحسن بن غلبون وأخذ الناظم بالوجهين
وصححهما صاحب النشر.

ويقع بعد الراء هذه لفظ الجلالة وغيره، فإن كان غيره نحو «النصارى المسيح»، فالوجهان، أما إذا وقع بعده لفظ الجلالة ففيها الوجهان أيضاً ويتفرع وجه ثالث على الإمالة، وتفصيلها فتح الراء مع تفخيم لفظ الجلالة ثم إمالة الراء مع التفخيم والترقيق فى لفظ الجلالة نحو: «وسيرى الله» فالتفخيم لعدم وجود الكسر الخالص، والترقيق لعدم الفتح الخالص وشرط ما يميله السوسى من هذا الباب ألا يكون الساكن تنويناً فإن كان تنويناً لم يمل بلا خلاف نحو: «قرى، مفترى» فإن قيل: جاز الخلاف فى الراء قبل الساكن غير المنون وكيف لم يجز مع المنون؟ قلت: لوجوه ثبوت الألف رسماً وإن حذف وصلأ، وإجراء للوصل مجرى الوقف وفصل الحرف الممال عن الساكن إذ كل منهما فى كلمة وحملها على إمالة نحو: «رأى القمر» بخلاف المنون فإن التنوين قد وقع على الحرف الممال ذاته وعدم الانفصال.

«فائدة»: لفظ «ذكرى الدار» ونحوه يوقف عليه بالتقليل لورش ويوصل له بالترقيق لبقاء سبب الترقيق وسبقه وهو الكسر واعلم بأن التقليل والترقيق وإن تقاربا لفظاً فقد اختلفا عند الأداء أما من عبر عن الإمالة بالترقيق ففيه توسع أى تجوز لا حقيقة؛ لأنه لو كان الترقيق إمالة حقيقة لجاز معه الترقيق والتفخيم فى لفظ الجلالة لورش فى نحو: «قل أغير الله» كما جاز ذلك عن السوسى فى نحو: «نرى الله» وقوله: فافهم محصلاً تعميم ما وقع تحت القيد نحو الكبرى اذهب فليس ما مثل به قيده أهـ.

(ص) وَقَدْ فَحَمُوا التَّنْوِينَ وَقَفًا وَرَقَّقُوا وَتَفَخَّمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
مُسَمَّى وَمَوْلَى رَفَعَهُ مَعَ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزَى وَتَتْرَأُ تَزْيِلًا

(ش) لما فرغ من الأنواع الثلاثة ذكر النوع الرابع وهو: الألف المنقلبة عن ياء أو شبهها المتطرفة التى وقع بعدها ساكن فى كلمتها ولم يكن إلا تنويناً وقد ورد فى خمس عشرة كلمة: «مفترى، قرى، هدى، مسمى، سوى، سدى، فتى، ضحى، عمى، غزى، أذى، مصفى، مثوى، مصلى، مولى» وألحقوا بها «طوى، وربا، وكذا تترى» فى قراءة البصرى، وقد أفرد هذا بالذكر لما فيه من الخلاف بين أهل الأداء فقد اختلفوا فيه على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: الوقف عليه بالفتح مطلقاً أى سواء كانت الكلمة مرفوعة نحو: «وأجل مسمى، يوم لا يغنى مولى»، أو منصوبة نحو: «أو كانوا غزى، إبراهيم مصلى»، أو مجرورة نحو: «إلى أجل مسمى، عن مولى».

المذهب الثانى: الإمالة مطلقاً فى الأحوال الثلاثة.

المذهب الثالث: التفصيل وهو فتح المنصوب وإمالة المرفوع والمجرور، وقد ذكر المصنف الثلاثة فأخبر عن الأول فقال: وقد فخموا التنوين وقتاً فعبر بالتفخيم عن الفتح وأخبر عن الثانى فقال: ورفقوا فعبر بالترقيق عن الإمالة ثم أشار إلى الثالث فقال: وتفخيمهم فى النصب أى عبر بالتفخيم عن الفتح وقوله: أجمع أشملاً أى أن المنصوب صار مفخماً على مذهبين ومملاً على مذهب واحد فهو فى التفخيم أجمع أشملاً وأما المرفوع والمجرور صاروا مفخمين على مذهب واحد مرققين على مذهبين فهما فى الترفيق أجمع أشملاً أما ترتيب هذه المذاهب حسب النقل والاختيار الأول مذهب الإمالة مطلقاً ثم مذهب التفصيل ثم مذهب الفتح وهو أضعفها وأصحها الأول والأقوى؛ لأنه داخل تحت قول الناظم.

«وقبل سكون قف بما أصولهم» وصاحب التيسير لم يذكر غيره وجعل للمنون ولما سبق ذكره حكماً واحداً فقال: كلما امتنعت الإمالة فيه فى حال الوصل من أجل ساكن لقيه تنوين أو غيره نحو: «هدى، مصفى، مصلى، مسمى، ضحى، غزى، مولى، ربا، مفترى، الأقصا الذى، طغا الماء، النصارى المسيح، وجنى الجنيتين» وشبهه فالإمالة فيه سائغة فى الوقف لعدم ذلك الساكن فيؤخذ مما ذكره صاحب التيسير أن الألف التى يقع عليها التنوين تمال وفقاً لمن مذهبه الإمالة ويكون حكمها مثل الساكن السابق الذى وقع بعد الألف فى كلمة أخرى وهو الحق الذى لا محيص عنه، ولا يصح الأخذ بغيره فإن قيل: قد ظهر مما ذكر بأن يقتصر على أحد الأوجه فما فائدة ذكر الباقي؟ قلت: للوقوف على معرفة القوى من الضعيف وعلى ما اختلف فيه بين أهل الأداء، وسبب اختلافهم فى هذا مبنى على احتمال أن الألف التى تظهر عند الوقف على جميع الأسماء المقصورة المنونة هل هى الأصلية رجعت لما سقط الموجب لحذفها وهو التنوين فهذا وجه الإمالة العامة؟ أو يقال هى مبدلة من التنوين إذا كانت منصوبة

بالنصب المقدرة وهي الأصلية في الرفع والجر؛ لأن هذا الوجه قد أُلِف من اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن وهذا وجه من قال بالتفصيل، وقيل: إنها تبدل ألفاً من التنوين في جميع أحوالها الثلاثة نصباً أو رفعاً أو جراً؛ لأن التنوين إنما يبدل ألفاً في النصب لانفتاح ما قبله، والانفتاح موجود في الأحوال كلها في الأسماء المعتلة المقصورة بخلاف الصحيحة، وهذا اعتمد عليه من جعل الفتح مطلقاً في هذا وهو أضعفها كما سبق وتعقب ابن الجزرى كلام الشاطبي في هذا النوع بقوله: إن قول الشاطبي: وقد فخموا التنوين الخ إنما هو خلاف نحوى لا تعلق له بالقراءة، ثم ذكر الأمثلة لهذا النوع فأخبر أن هذه الأمثلة منها ما يأتي مرفوعاً ومجروراً وهما: «مسى، ومولى» فالمرفوع منهما: «وأجل مسمى، يوم لا يغنى مولى»، والمجرور منها نحو: «إلى أجل مسمى، عن مولى»، ومنها بالآتي إلا منصوباً نحو: «أو كانوا غزى، رسلنا تترأ»، والتمثيل «بتترا» إنما يصح على قراءة أبي عمرو فهو من المنوين له، أما حمزة والكسائي فلا ينونانه فيما لهما؛ لأنه أُلِف عندهما للتأنيث «كذكرى، ودعوى» وتقدم عليها الكلام وقفًا ووصلًا لأبي عمرو وغيره تحت قوله: وما بعد راء شاع حكماً.

(ج) من قال بفتح المنون المنصوب نظر إلى الألف المبدلة من التنوين ثم حمل المرفوع والمجرور على المنصوب أو اتحاد الفتح قبل الجميع، ومن أمال نظر لعود الألف الأصلية التي حذفت للتنوين وعند زواله رجعت وإن أُلِف التنوين عارضة والألف الأولى أصلية فبقاء الأصلية أولى من بقاء العارضة، وأما من فصل ففتح المنصوب وأمالي غيره فقد راعى القاعدة الأغلبية للتنوين وهي: إبداله ألفاً حال النصب وقفًا وحذفه فيما عداه وبحذفه تثبت الألف الأصلية، واعلم أن من لم يذكر في قاعدة أو كلمة مما ذكر في هذا الباب تعين له الفتح فيما لم يذكر فيه.

* * *

باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف

لما كان في إمالة هاء التأنيث خلاف بين أهل الأداء عن الكسائي عقد لها هذا

الباب.

تعريفها: هي التي تكون في الوصل تاء وقي الوقف هاء سواء أرسمت في المصاحف بالهاء أم بالتاء؛ لأن مذهب الكسائي الوقفُ عليها بالهاء مطلقاً.

والسبب في إِمالتها شبه الهاء بالألف لخفائهما واتحاد مخرجهما ووقوع الانقلاب على كل منهما فالألف منقلبة عن ياء، والهاء منقلبة عن تاء، وقد أشبهت ألف التانيث في أمور، منها: زيادة كل منها عن الاسم وكذا اشتراكهما في الدلالة على التانيث وأن ما قبلها مفتوح أو ألفٌ.

«المحترزات» احترز بهاء التانيث عن الأصلية وعن هاء الضمير، وهاء السكت، وهاء هذه، فالتفصيل، أما الأصلية نحو: ولما توجه، فلا تقع الإمالة فيها، وإن وقعت في الألف الأصلية؛ لأن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك.

وأما هاء الضمير نحو: «أوتى كتابه»، فليقع الفرق بين هاء التانيث وغيرها، وأما هاء هذه فلا تحتاج إلى إمالة؛ لأن قبلها كسر وليست تاء في الوصل بل هي هاء في الحالتين، وأما هاء السكت نحو: كتابيه فلا تمال؛ لأن من ضرورة إِمالتها كسر ما قبلها وهي إنما أتى بها بياناً للفتحة قبلها ففي إِمالتها مخالفة للحكمة التي اجتلبت من أجلها، قال الداني في كتاب الإمالة: والنص عن الكسائي والسماع من العرب إنما ورد في هاء التانيث خاصة.

ويدخل تحت قوله هاء تانيث ما جاء على لفظها وإن لم يكن المقصود بها الدلالة على التانيث بأن دل على معنى آخر نحو: «كاشفة، بصيرة، وهمزة، لمزة»، ولهذا قال صاحب التيسير: إن الكسائي كان يقف على هاء التانيث وماضارعها في اللفظ بالإمالة فإن قيل: لما ذكر في الباب المتقدم إمالة الألفات، ولم ينص على إمالة ما قبلها ونص هنا قيل: لأن الألف الممالة لم يستثن من الحروف قبلها شيء أو يقال إن الألف ساكنة في الحالتين. وإن قيل: ما حقيقة الممال هنا؟ قيل: إن الإمالة لا تكون إلا في الحرف الذي قبل هاء التانيث؛ لأن هاء التانيث لا تأتي فيها الإمالة لسكونها عند الوقف والساكن لا تتأني فيه الإمالة ولا الفتح وهذا ما عليه الجمهور من أهل الأداء، وذهب جماعة كالداني والمهدوي وكذا الشاطبي وغيرهم إلى أن هاء التانيث مماله مع ما قبلها، وهذا أقيس، والأول أبين في اللفظ وأظهر في الصورة، وجمع المحقق بين

القولين فقال: ولا يمكن أن يكون بين القولين خلاف فباعتماد حد الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة والألف من الياء، فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن معه.

وأما باعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بد أن يصحبها في صورتها حال من الضعف خفي يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال فيسمى ذلك المقدار إمالة وهذا ممالا يخالف فيه الجمهور فعاد النزاع في هذا لفظياً، ولم يذكر الشاطبي إلا مذهب الداني فقال:

(ص) وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِي غَيْرَ عَشْرِ لِيَعْدَلَا
وَيَجْمَعُهَا حَقُّ ضَغَاطُ عَصِ خَطَا وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مَيْلَا
أَوْ الْكَسْرُ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ وَيَضْعَفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلَا
لَعِبْرَةَ مَائِهِ وَجِهَهُ وَلَيْكَهُ وَبَعْضُهُمْ سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِي مَيْلَا

(ش) أخبر أن يقرأ للكسائي بإمالة هاء التانيث مع ما قبلها من الحروف الهجائية حالة الوقف على كل كلمة ختمت بهاء التانيث إلا إذا وقع قبلها حرف من أربعة عشر حرفاً منها عشرة لا إمالة معها يجمعها: «حق ضغاط عص خطا»، وأربعة لا تمال معها إلا بشروط تذكر بعد يجمعها قوله «أكهر»، فأما الحروف التي تمال مع هاء التانيث فهي الباقية بعد المذكور وهي خمسة عشر حرفاً جمعها بعضهم في قوله: «فجثت زينب لذود شمس» فالفاء نحو: «خليفة»، والجيم: «درجة»، والشاء: «مبثوثة»، والتاء: «الميتة»، والزاي: «العزة»، والياء: «خشية»، والنون: «جنة»، والياء: «حبة»، واللام: «ليلة»، والذال: «لذة»، والواو: «عشاوة»، والذال: «واحدة»، والشين: «فاحشة»، والميم: «رحمة»، والسين: «خمسة».

وأما الحروف العشرة التي لا تمال معها المذكورة آنفاً، فالحاء نحو: «النطيحة»، والقاف: «الحاقة»، والضاد: «بعوضة»، والغين: «بالغة»: والألف: «الصلاة»، والطاء: «بسطة»، والعين: «القارعة»، والصاد: «خالصة»، والحاء: «الصاخة»، والظاء: «غلظة»، وأما حروف «أكهر» الأربعة فتمال مع هاء التانيث إذا تقدم هذه الأحرف ياء ساكنة مدية أو لينة أو كسر متصل أو منفصل فالهمزة بعد الياء الساكنة نحو:

«خطيئة، كهيئة»، وبعد الكسر المتصل: «مائة، فئة، خاطئة»، والكاف بعد الياء: «الأيكة»، وبعد الكسر المتصل: «الملائكة»، ولم أعثر على مثال للكسر المنفصل للهمز، والكاف، وأما الهاء بعد الكسر المباشر: «فاكهة»، وغير المباشر: «وجهه» ولم أعثر على مثال للياء الساكنة قبل الهاء، وأما الراء فبعد الياء: «لكبيرة»، وبعد الكسر المتصل أو المنفصل: «تبصرة، الآخرة، عبرة، وسدرة»، وقد اختلف عنه في لفظ: «فطرت»، فروى الوجهان الفتح لكون الفصل حرف استعلاء والإمالة وذهب إليها الجمهور طرداً للقاعدة، وهذا مذهب الشاطبي؛ لهذا لم يتعرض لذكر الخلاف فيه، ثم أخبر أن حروف «أكهر» يضعف تحملها الإمالة إذا وقعت بعد فتح أو ضم أو ألف فمثال الهمزة بعد الفتح: «امرأة»، وبعد الألف: «براءة»، أما الفصل غير الألف ففيه خلاف: «سواة، النشأة»، ولم أعثر على مثال للهمزة بعد الضم، وأما الكاف فبعد الفتح متصلاً أو منفصلاً نحو: «بيكة، مكة، مباركة، شوكة» وبعد الضم: «التهلكة»، وأما الهاء، فلم يعثر لها إلا على مثال واحد في القرآن وهو بعد الفتح المنفصل بالألف: «سفاهة»، لا غيره، وأما الراء فبعد الفتح متصلاً أو منفصلاً نحو: «شجرة، ثمرة، سيارة، نضرة»، وبعد الضم مع الحاجز نحو: «العسرة، محشورة»، ثم أخبر ببعض الأمثلة خاصة بحروف أكهر لما فيها من الخلاف عن غيرها من المجموعتين، ثم أخبر عن مذهب آخر هو: الإمالة للكسائي في هاء التانيث مع أي حرف قبلها بدون شرط إلا إذا وقع قبلها ألف فلا إمالة ويتعين الفتح نحو «الصلاة، الزكاة، مناة، والنجاة»، وخلاصة الكلام في هذا الباب أن للكسائي مذهبين:

المذهب الأول: الحروف، وزعت معه على أقسام ثلاثة: الأول: ما يمال مع هاء التانيث بدون شرط وهي الخمسة عشر المجموعة في قوله: «فجئت زينب لذود شمس»، الثاني: ما يفتح بدون شرط وهي الحروف العشرة المجموعة في قوله: «حق ضغاط عص خطأ»، الثالث: ما يمال عند وجود الشرط ويفتح عند عدمه وهي: حروف «أكهر» الأربعة، وهو المختار عند الناظم كصاحب التيسير، وبه قرأ على أبي الحسن طاهر بن غلبون.

وأما المذهب الثاني: فالإمالة في هاء التانيث مع أي حرف وقع قبلها من حروف

الهاء ما عدا إذا وقع قبلها ألف فيتعين الفتح وقوله: ليس بحاجز أى ليس الإسكان
بمانع للكسرة من عملها .

«فائدة»: إذا وقف على لفظ: «فرقة» فى آخر التوبة فله فيها الفتح والإمالة فى
هاء التأنيث على كل من ترقيق الراء وتفخيمها لكن التحقيق والمعتمد هو إذا فخم فتح
وأمال وإذا رقق فالإمالة فقط .

قال المحقق: القياس إجراء الترقيق والتفخيم لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيه
نصاً بل أراد قياسه على فرق بالتفخيم .

* * *

باب الراءات

لما فرغ من الكلام على الإمالة فى الألفات والهاءات بقيت الراءات فعبر عن
الإمالة هنا بالترقيق تنبيهاً على أنه إمالة بين اللفظين، وقد عبر عنه الدانى فى التيسير
بالإمالة؛ لأن الترقيق من أسماء الإمالة فلهذا قال الشاطبى آنفاً:

«وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا» فعبر عن الإمالة بالترقيق، وتقدم ذكر إمالة
ورش لذوات الراء بين وبين وهذا تنمة لمذهبه فى إمالة الراء حيث لا يميلها غيره، والترقيق
هو: التنعيف أى إنحاف ذات الحرف عند النطق به ويقابله التفخيم وهو: تغليظ
الحرف وتسمينه عند النطق به .

وقد دار خلاف القراء فى هذا الباب بين الترقيق والتفخيم .

ويقال: إن التفخيم والتسمين والتغليظ ألفاظ مترادفة المعنى، وضدها الترقيق،
واختار أهل الأداء التفخيم للراءات، والتغليظ للامات، والأصل فيها الترقيق بخلاف
الراءات فالأصل فيها التفخيم .

ولما كان هذا الباب خاصاً بها وجب الوقوف على معرفة أقسامها التى تعرض
الناظم لبيانها . فهى إما أن تكون متحركة بإحدى الحركات الثلاث أو تكون ساكنة
فاشتركت المفتوحة والمضمومة بحكم، وحُصت الساكنة بحكم، والمكسورة بحكم،
والمتطرفة بحكم وقفاً .

(ص) وَرَفَّقَ وَرَشُّ كُلِّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلًا
 وَلَمْ يَرَفَّصًا سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوَى حَرْفِ الْاسْتِعْلَاءِ سِوَى الْخَافِكَمَلَا
 (ش) ابتداء الحكم الاول فاخبر أن يقرأ لورش بترقيق الراء المفتوحة والمضمومة توسطت
 أو تطرفت موصولة بوجود شرط من شرطين:

«أولهما»: أن تسبق بياء ساكنة مدية أو لينة متصلة في كلمتها نحو: «ولله ميراث، فيهن خيرات، فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ، ذلك خير»، وقولى: متصلة في كلمتها احتراز مما انفصلت عنها نحو: «فى ريب، مُقْنَعِي رِءُوسِهِمْ»، واحتراز بالياء الساكنة لتخرج المتحركة نحو: «الخيرة، يردون»، فتفخم فى هذا ونحوه.

«ثانيهما»: إذا كانت بعد كسر لازم فى كلمتها نحو: «قِرْدَةٌ، مِرَاءٌ ظَاهِرًا، يبشرهم»، حتى لو فصل بين الراء والكسر بحرف ساكن ليس طاء أو صاد أو قافًا فلا يعتد به ولا يمنع التريق نحو: «وَزُرْكَ، ذِكْرُ رَحْمَتِ، والحراب، سدره، إخراجهم».

وقد عبر الناظم أن الحرف الفاصل والحاجز من التريق حرف من حروف الاستعلاء مستثنياً منها حرف الخاء وأخبر الشراح لهذا النظم أنهم يتتبعهم للقرآن فلم يجدوا من حروف الاستعلاء ساكنًا توسط بين الكسر والراء إلا أحرفًا أربعة هى الطاء والصاد، والقاف، والحاء مستثنياً الخاء منها بقى الثلاثة فاقتصرت على ذكر المانع والحاجز الواقع فى القران من حروف الاستعلاء هى الطاء والصاد والقاف فإذا توسط واحد منها ساكنًا بين الكسر والراء وجب التفخيم لورش نحو: «عليه قطراً، فطرت الله، اهبطوا بصراً، إصراً كما، إصْرهم، ادخلوا مصر، مُلْكُ مصر، فالحاملات وقرأ»، وكذا يجب فيها التفخيم إذا فصل الكسر منها أو كان عارضاً نحو: «إليه راجعون»، هذا المفصول حقيقة ويحمل عليه المفصول حكماً نحو: «لِرُقِيكَ، برحمتك»، والمنفصل بساكن نحو: «ابوك امرأ» وكذا العارض نحو الابتداء بنحو: «امرات»، ويجتمع المانعان أى الانفصال والعارض فى نحو: «وإن امرأة»، فكل ذلك مفخم أما الخاء إذا سكنت متوسطة بين الكسر والراء نحو: «عليكم إخراجهم، إخراج فإن، على إخراجكم، ويخرجكم إخراجاً» فترقق معها لاستثنائها من الاستعلاء.

(ص) وَفَخَمَّهَا فِي الْأَعْجَمِيِّ وَفِي إِرْمٍ وَتَكَرَّرِيهَا حَتَّى يُرَى مُتَعَدِّلاً

(ش) ما في هذا البيت وما بعده مستثنى من القاعدة العامة التي سلفت، فأخبر أن يقرأ لورش بتفخيم الرء في قاعدتين وكلمة.

«القاعدة الأولى»: ما وقع في الاسم الأعجمي، وهي ألفاظ ثلاثة: «إبراهيم،

إسرائيل، عمران»، حيث أتت.

«القاعدة الثانية»: التكرار بمعنى إذا وقعت الرء وسبقها سبب الترقيق وكررت

الرء بمثال الها وجب تفخيم الأولى للثقل الذي يعتر اللسان لانتقاله من ترقيق إلى تفخيم في حرف واحد مكرر، فيتناسب المائل ويعتدل اللفظ ووقع هذا في خمس كلمات هي: «ضرار» بالتوبة، «منهم فراراً» بالكهف، «الفرار إن» في الأحزاب، «إسراً فقلت» في نوح، «مدراراً» فيها وهود وأما الكلمة فهي «إرم ذات» في والفجر، فطريق الشاطبي وأصله التفخيم، فإن قيل: لِمَ أفردتها بالذكر؟ قيل: لاختلاف أهل اللغة فيها بين لغتي العربية والأعجمية هل هي كلمة عربية أو أعجمية على خلاف فيها.

(ص) وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحَلًا

(ش) انتقل إلى ذكر ما يجوز فيه الوجهان، فأخبر أن ما كان على وزن فعلاً منونة رآه بينها وبين الكسر ساكن غير استعلاء، قد اختلف فيه بين أهل الأداء عن ورش على مذهبين:

أولهما: التفخيم وعليه الجمهور المعبر عنهم بالجلة، وقرأ به الداني عن أبي

الفتح فارس وأبي القاسم بين خاقان، والترقيق وبه قال بعضهم وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون وهو من زيادات النظم على أصله، ووقع ذلك في ست كلمات، «ذكراً، سترًا، إمرًا، وزراً، حجرًا، صهرًا»، وقد صح الوجهان، والأول مقدم لشهرته فإن أدغم الساكن في الرء للتماثل نحو: «سراً، مستقراً» فيرقق بلا خلاف، لأن الكسرة كأنها وليت الرء.

تنبيه: إذا اجتمع بدل مع كلمة من هذه الكلمات الست نحو قوله تعالى:

﴿ كذركم آباءكم أو أشد ذكراً ﴾ جاز أوجه خمسة: التفخيم مع ثلاثة البدل، والترقيق مع مده وقصره، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفي باب ذكر أ فخم مثلثاً لهمز ورقق قاصراً ومطولاً

وقال العلامة المتولى: ومنع الشيخ سلطان وتابعوه الترقيق على التوسط، ولا أدري ما علتة، ويقاس على هذا نظائره نحو: ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء وذكراً ففيها سبعة أوجه: قصر البدل، وفتح موسى مع وجهى ذكراً، ثم التوسط والتقليل مع التفخيم فقط، ثم المد مع وجهى الياء على كل وجهان ذكراً.

(ص) وفي شَرَرٍ عَنْهُ يَرَقُّ كُلُّهُمْ وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضٌ تَقْبِلاً (ش) أخبر أن أهل الأداء اتفقوا على ترقيق الراء الأولى من لفظ: «بشر» في الحالين من أجل كسرة الراء الثانية، ولو زال كسرهما وقفاً لعروض السكون، قال الإمام الداني: لا خلاف عن ورش في إمالتها، وإن وقف عليها، وإلى ذلك أشار صاحب الإتحاف:

وفي شرر عنه يرقق كلهم وفي الوقف أيضا رققنها لتعدلا

وعلى هذا تكون استثناء من القاعدة العامة لترقيقها للكسر بعدها.

تهميشة: الراء الأولى والثانية مرققتان لورش وصلاً ووقفاً، فأما ترقيق الأولى فظاهر، وأما ترقيق الثانية وصلاً فلكسرها، وأما وقفاً فلترقيق ما قبلها، ويسمى مع كليهما: ترقيق لترقيق أو ترقيق تابع لترقيق؛ لأن ترقيق الأولى لترقيق الثانية، وترقيق الثانية في الوقف لترقيق الأولى، أما في الوصل فللكسر والباقون بتفخيم الأولى في الحالين، وأما الثانية فعلى القاعدة العامة بالترقيق وصلاً، والتفخيم وقفاً هذا إذا وقف بالسكون المحض، أما الوقف بالروم، فترقق كالوصل، ثم أخبر أن أهل الأداء اختلفوا عن ورش في لفظ: «حيران» فذهب بعضهم إلى تفخيم رائه وبه قطع الداني في التيسير وقرأ به على أبي القاسم خلف بن خاقان والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

(ص) وفي الراءِ عن ورشٍ سوى ما ذكرته مَذَاهِبٌ شَدَّتْ فِي الأَدَاءِ تَوْقُلًا

(ش) أخبر أنه ورد عن ورش مذاهب كثيرة في الراء في رتبة الضعف والشذوذ منها ما كان ترقيقها لأجل ياء ساكنة بعدها أو كسر نحو: «البحرين، لبشرين، رَدَفَ،

رضياً»، ونص المصنف على ضعف ما ذكر بقوله:

وما بعده كسر أو اليا فما لهم بترقيقه، نص وثيق فيمثلا

وقد يكون وضع هذا البيت عقب البيت السالف إشارة على أن ترقيق راء شرر لا شذوذ فيه، وإن خالف القاعدة العامة، وذلك لصحة نقله والنص المتواتر.

(ص) وَلَا بُدَّ مِنْ تَرْقِيقِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ إِذَا سَكَنْتَ يَا صَاحِبَ السَّبْعَةِ الْمَلَأَ (ش) لما فرغ مما اختص به ورش مع الرء المتحركة بالفتح أو الضم شرع فيما هو عام لجميع القراء، فأخبر أن جميع الأئمة اتفقوا على لزوم ترقيق الرء الساكنة سكوناً أصلياً أو عارضاً توسطت أو تطرفت، وذلك عند استيفاء شرطين، أحدهما: وجودى، والآخر: عدمى، فالوجودى أن يعقب الرء كسرًا لازم فى كلمتها، وأما عدمى ألا يكون بعدها حرف من حروف الاستعلاء متصلًا للجميع أو مفصولاً بألف فى كلمتها، ولا يوجد إلا فى قاعدة ورش وحده ولا تعد فاصلة وممانعة من تسلط ما قبلها على ما بعد، ثم ذكر محترزات الشرطين، فقال:

(ص) وَمَا حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ بَعْدَ فَرَاؤُهُ لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلُّلًا وَيَجْمَعُهَا قَطْ خُصَّ ضَغَطٌ وَخُلْفُهُمْ بِفَرْقٍ جَرَى بَيْنَ الْمَشَايخِ سَلْسَلًا

(ش) أخبر عن محترز الشرط البعدى، وهو عدم وجود استعلاء بعد الرء نحو: «فرعون»، فإن وجد بعدها حرف منها لزم تفخيمها للكل، وأخبر عن حروف الاستعلاء، فقال: «ويجمعها قط خص ضغط» فهى سبعة أحرف ولا يقع منها للقراء إلا أربعة هى: الطاء والقاف والصاد والضاد، فالطاء والقاف تقعان للقراء أو لورش وحده، فللقراء ورش وغيره نحو: «قرطاس» بالأنعام، «فرقة» بالتوبة، ولورش «صراط» حيث وقع معرفاً أو منكرًا، «فراق والفراق»، وأما الصاد فتقع فى قاعدة القراء جميعاً نحو: «إرصاداً»، ولا تقع بعدية عند ورش وحده، وأما الضاد المعجمة فتقع فى قاعدة ورش وحده: «أو إعراضاً بالنساء»، «إعراضهم إن» بالأنعام فعند وجود حرف الاستعلاء لزم التفخيم عند الكل كما تبين فى هذه الأمثلة، وقد ظهرت أمثلة فيما ذكر ووقعت حروف الاستعلاء بعد الرء: مفصولة بألف لورش، فلم تؤثر فى منع التفخيم، ثم أخبر أن يقرأ فى راء «كل فرق» فى الشعراء بالتفخيم والترقيق لكل القراء

إلا أن التفخيم على القياس، وأما الترقيق فنظراً لكسر حرف الاستعلاء المعضد للكسر الذى قبلها والوجهان صحيحان، ويقاس عليها: «بالعشى والإشراق» عند ورش فيجوز فيها الوجهان له إلا أن الإمام الدانى، قد اختار التفخيم؛ لأنه قرأه على أبى الفتح، وابن خاقان وهو القياس لوجود حرف الاستعلاء، وقد قال بالترقيق صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء المعضد للكسر الذى قبل الراء، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون، ويجرى هذا القياس للكسائى إذا وقف له على «فرقة» فى التوبة بالإمالة، واحترز بقوله فى كلمتها مما وقع بعدها فى أول الكلمة الثانية فتبقى الراء مرققة، ولا تأثير لحرف الاستعلاء لانفصاله نحو: «لتنذر قوما، الذكر صفحا» لورش، «فاصبر صبراً، ولا تصعر خدك» لجميع الأئمة، وقد أثر الفصل فى الحكم خطأ بخلاف الفصل بالألف فى أصل ورش نحو «فراق» لوجود الاستعلاء فى كلمتها، ولكن ذلك لضعف الفاصل وهو الألف.

(ص) وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مُفْصَلٍ فَفَخَمَ فَهَذَا حُكْمُهُ مُتَبَدِّلاً
 (ش) محترزات الشرط الثانى الذى قبلها المسمى بالوجودى، وهو كسر لازم قبل الراء فى كلمتها، وكان هذا البيت والبيتان قبله شروطاً أو أركاناً ذكرها عقب حكم الراء، فأخبر أن يقرأ بتفخيم الراء للجميع إذا كان الكسر قبلها عارضاً أو منفصلاً والعارض نوعان: متصل ومنفصل، فالمتصل للكل نحو الابتداء بهمزة الوصل من لفظ «ارتابوا، ارتضى»، وعند ورش نحو: «امراتان، امرؤ»، وأما المنفصل عند الكل وصل هذه الكلمات السالفة بما قبلها، فتقول: «أم ارتابوا، لمن ارتضى» وعند ورش، «إن امرؤ قالت امرأت»، وأما الكسر المنفصل اللازم فنوعان: حقيقى وحكمى، فأما الحقيقى للكل نحو: «رب ارجعون»، ولورش نحو: «بمحمد ربك، أبوك امرأ»، وأما الحكمى نحو: مرفقا عند من كسر الميم، وذات الميم زائدة لهذا قال بعضهم: بتفخيم الراء لزيادة الميم والصواب ترقيق الراء لشبهه الزائد بالأصلى للدلالة على المعنى المراد فى بقائه، وأما عند ورش فنحو: «برشيد، لرجل، برازقين»، فالكسر فى هذا وإن اتصل رسماً لكنها منفصلة حكماً؛ لأنها حرف جار.

(ص) وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ آيَا فَمَا لَهُمْ
 وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخُلٌ
 بِتَرْقِيْقِهِ نَصٌّ وَثَبِيْقٌ فَيَمْثُلَا
 فَدُونِكَ مَا فِيهِ الرُّضَا مُتَكَفَّلَا

(ش) قد علم أن القاعدة العامة لترقيق الراء لورش وقوعها بعد كسرة أو ياء ساكنة مدية أو لينة، لكن بعض أهل الأداء من الرواة، قد خالفوا القاعدة العامة فرققوا الراء التي وقع بعدها ياء ساكنة أو كسر نحو: «لبشرين، البحرين، ردف، رزقنا» وعند الجميع نحو: «شرقية ولا غربية، مريم، قرية»، وذلك قياس منهم على الراء التي سبقت بما يوجب ترقيقها، وعلى أن الترقيق إمالة، ومعلوم أن الإمالة قد يتقدم سببها أو يتأخر، فأجاب المصنف بدليلين، الأول: هو الإخبار بإبطال مذهب من رقق الراء التي تأخر سبب ترقيقها من كسر أو ياء ساكنة فلا يعول عليه لعدم النص الصريح والنقل الصحيح الذي يؤيد مذهبهم، ولا إسناد قوى يعتمد عليه عن أئمة ثقات، فيظهر ويذاع، ويشتهر بين الأئمة الأعلام، الثاني: إن هذا قياس، والقياس لا مدخل ولا مجال له مع السماع، هذا بالنسبة لكلام البشر فمن الأولى بالقداسة وعلو المنزلة كلام الله القديم خاصة منزلة القرآن العظيم ووجوه القراءات التي نزل بها، وقد تواتر ذلك السماع بالآثار والأخبار الصحيحة عن الأئمة الثقات في كل زمن اختارهم الله تعالى واصطفاهم لنقل القرآن فتواترت جماعة عن جماعة إلى التابعين الذين أخذوه عن الصحابة الذين تلقوه عن الرسول ﷺ خمسا خمسا وعشرا عشرا، وتلقاه الرسول عن الأمين جبريل عن اللوح المحفوظ عن رب العزة جل وعلا، خاصة وأن المولى سبحانه وتعالى قد تعهد بحفظه، ومن ذلك تيسيره على مرید حفظه، وأخبرنا بأنه «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأنه تنزّل من حكيم حميد»، ولهذا لم يطرأ عليه خلل ولا تغيير ولا تبديل، ولذلك فقد منع القياس الكلي معه، فإن قيل: لم منع القياس هنا مع جوازه في باب إمالة الألفات التي قبل الراء المتطرفة المكسورة، فقال: واقتس لتنضلا؟ قيل: إن القياس هنا قاعدة كلية عن قاعدة كلية أخرى، فلا يجوز، أما في باب الإمالة فالقياس جزئيين أي قياس مثال على مثال أو أمثلة على أمثلة، فيجوز؛ لأنه قياس جزئي على جزئي.

(ص) وَتَرَقِيْهَا مَكْسُوْرَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا
أَوْ الْيَاءِ تَأْتِي بِالسُّكُوْنِ وَرُوْمُهُمْ
وَتَفْخِيْمُهَا فِي الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا
تُرْفِقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمِيْلًا
كَمَا وَصَلِهِمْ فَابِلُ الذِّكَاءِ مُصَقَّلًا

(ش) لما فرغ من حكم الراء الساكنة وشروطها شرع في حكم الراء المكسورة الواقعة أول الكلمة أو وسطها نحو: «رجال، والغارمين، والفارقات»، فلا بد من الترقيق كما يعلم ذلك من علم التجويد لذلك قد ذكر المتطرفة فقال: وترقيقها مكسورة عند وصلهم، فأخبر أن يقرأ بترقيق المكسورة عند وصلها، أما إذا وقف عليها، فاختلف أهل الأداء بين ترقيقها وتفخيمها، وأكثر أهل الأداء على تفخيمها، ومن أثر هذا الخلاف صار للراء حالتان هما: التفخيم والترقيق، والتفخيم أصل فيها فيكون الترقيق فرعاً، فلما كان الفرع في حاجة إلى بيان ما توقف عليه من أسباب أو شروط استدرك بيان شروط الترقيق، فقال: «ولكنها في وقفهم مع غيرها ترقق» إلخ، والمعنى: أن الراء المكسورة إذا وقف عليها القراء أو وقف على الراء المتطرفة غير المكسورة وهي المفتوحة والمضمومة فالمعنى المراد أن الراء المتطرفة التي تحركت بأى حركة إذا وقف عليها بالسكون المحض لزم ترقيقها لجميع القراء إذا وجد أحد الشروط الآتى بيانها، أولها: أن يكون قبلها ياء ساكنة مديّة أو لينّة نحو: «من بشير ولا نذير، من خير»، وأمثلة المفتوحة والمضمومة نحو: «لا ضير، العير التي، فهو خير، والله قدير»، ثانيها: يدل عليه قوله: «أو ما تميلاً» أى ما أميل، فإنه يشمل مراديين أى معنيين، الأول: أن تكون الإمالة واقعة على الحرف الذى قبل الراء نحو: «البوار، مع الأبرار»، الثانى: أن تكون الإمالة واقعة على نفس الراء نحو «راكوكباً، وتراهم» فى مذهب من له الإمالة، ومنها ترقيق راء «بشرر»، الثانية: لورش لترقيق الأولى عنده؛ لأن الترقيق من نوع الإمالة لهذا قد عبر الشاطبى به عن الإمالة آنفاً قال: «وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا»، وقد يكون فى تعبير الناظم بلفظ تميّلاً لفظاً مضارعاً إشارة إلى ما ذكر جميعاً، ولهذا أيضاً اشتمل على الإمالة بنوعيتها صغرى وكبرى، ثالثها: أن يكون قبلها كسر متصل أو منفصل أى فصل بين الراء والكسر بحرف ساكن ليس من حروف الاستعلاء، فالكسر المباشر المتصل نحو: «مذكر، منهمر، فانتصر»، والمنفصل نحو: «ذى الذكر، من السحّر» هذه المكسورة، وأما أمثلة المفتوحة فالكسر المتصل نحو: «من أساور، ازْدَجِر»، والمنفصل نحو: «وما علمناه الشعر، وأنزلنا الذكر»، وأما المضمومة نحو: «مستمر، منتشر، وهذا ذكر»، واعلم بأنه جاء عن أهل الأداء فى الراء المتطرفة المذكورة آنفاً

الموقوف عليها بالسكون المحض أو مع الإشمام اتفاق على ترقيقها إذا سبقها شرط مما تقدم ذكره من الشروط الثلاثة، واتفقوا على تفخيمها إذا تخلفت هذه الشروط، واختلفوا عند الوقف على الرء المكسورة، فالأكثر على تفخيمها على القاعدة العامة وهذا معنى قوله: «وتفخيمها في الوقف أجمع أشملاً»، والبعض رققها مراعاة للكسرة وصلأ وعدم الاعتداد بعارض السكون منهم مكى وأبو الحسن الحصرى، وقد أشار إلى هذا فى قصيدته فقال:

وما أنت بالترقيق واصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر

هذا فيما كانت حركة رائه حركة إعراب نحو: «بقدر، بالبصر، والفجر، ودُسُر، فى الزبر، مع العسر»، وأما إذ كانت حركة الرء حركة بناء فالترقيق أفضل نحو: «ولم أدر، إذا يسر» عند من حذف ياء «فاسر» عند من قطع همزته أو وصلها، وكذا: «أن اسر» فترقق فقط، لذا أشار بعضهم بقوله: فالأحسن الترقيق فى را «يسر»، والأحسن التفخيم فى و«الفجر»، ومما جاء فيه الخلاف إذا كان الفاصل فيه حرف استعلاء كلمتان: «مصر» غير المنون، «عين القطر» ففيهما التفخيم والترقيق لكن صاحب النشر اختار التفخيم فى راء «مصر» والترقيق فى راء، «والقطر» نظراً للوصل وعملاً بالأصل وهو الوصل، وقد أشار المتولى إلى هذا بقوله:

ومصر فيه اختار أن يفخما وعكسه فى القطر عنه فاعلما

واعلم أن بعض شراح كتب التجويد قد فضل ترقيق راء: «ونذر» فى مواضعها الستة وفقاً قياساً لها على كلمة: «إذا يسر» فى حذف الياء، ولكن بين الياءين فرق ظاهر من اللغة، فلا يقاس عليها، ثم بحثت ونقبت فى أمهات كتب علم التجويد، فلم أر أحداً قد تعرض لذكرها خاصة فالأولى حملها وجعلها تسير على القاعدة العامة من جواز الوجهين فيها كغيرها مع تفضيل التفخيم، ثم قال: «ورومهم كما وصلهم»، لما فرغ من حكم الرء مع السكون المحض أو الإشمام شرع فى حكمها إذا وقف عليها بالروم، فأخبر أن الوقف عليها بالروم كحكم الوصل، فإن كانت مرققة لكسرها وقف عليها بالروم مفخمة إلا إذا وجد سبب لترقيقها عند ورش فترقق إذا أتى قبلها كسر أو ياء ساكنة نحو: «هو القادر، وهو حسير»؛ لأنها مرققة وصلأ عنده، فكذلك له وفقاً

بالروم، ثم قال: «فأبُلُ الذكاء مصقلاً» إشارة إلى أمر هام، وهو التنبيه على أن الوقف عليها بالروم ينظر إلى حركتها، أما إذا وقف بالسكون فإلى حركة ما قبل.

(ص) وَفِيْمَا عَدَا هَذَا الَّذِي قَدْ وَصَفْتُهُ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّفْخِيمِ كُنْ مُتَعَمِّلاً
(ش) أمر بالسير والعمل بموجب الأسباب وتفصيل هذا أى كن عاملاً على الأصل الذى هو التفخيم فيما سوى ما ذكرته لك فى هذا الباب من الأسباب الموجبة للترقيق؛ لأن الترقيق خلاف الأصل فإذا فقد سببه رجع إلى الأصل وهو التفخيم، وأما خلاصة القول فى الرء فهى: إما أن تسكن أو تحرك وتقع كل منهما فى أول الكلمة وفى وسطها وفى طرفها، فإن كانت ساكنة فيدور حكمها نظراً لحركة ما قبلها فإن كسر ما قبلها تعين ترقيقها للجميع بشرطين، شرط قبلها وشرط بعدها، فالذى قبلها أن تقع بعد كسر لازم فى كلمتها والذى بعدها ألا يكون بعدها حرف استعلاء غير مكسور فى كلمتها نحو: «فرعون، شزيمة، فاصبر صبراً»، فإن تخلف ركن من أحد الشرطين تعين التفخيم بأن فتح ما قبلها أو ضم نحو: «قرية، كرسية، فلا تنهر، فاهجر»، أو كسر عارض كالابتداء بهمزة الوصل من نحو: «ارتابوا» أو فى غير كلمتها نحو: وصل ارتابوا بأم قبلها، أو وقع بعدها حرف استعلاء فى كلمتها غير مكسور نحو: «قرطاس، وإرصاداً» فإن كسر حرف الاستعلاء وهو فى: «فرق» بالشعراء، فيجوز فيه الترقيق والتفخيم لوجود حرف الاستعلاء، وهو القياس، وأما الترقيق فلحرف الاستعلاء وللحرف قبل الرء؛ لأنها ضعفت لوقوعها بين كسرتين، ولو سكن وقفاً لعروض السكون ويقاس ما لورش من قواعده التى وقع فيها ذلك نحو: «الإشراق» بجواز الوجهين لكسر حرف الاستعلاء أو لزوم التفخيم بوجود حرف استعلاء بعدها نحو: «هذا فراق، إعراضاً»، وكذا «صراط» تحركت بأى حركة، ولم يقس المكسور منها على: «فرق» فى جواز الوجهين بل تعين تفخيمها لما فى الطاء من القوة وتقدم أمثلة الكسر العارض، أو الانفصال نحو: «وإن امرأة» وصلها أو الابتداء بهمزة وصلها، ونحو: «بأن ربك»، وغير ذلك.

وأما إذا تحركت الرء فإن حركت بالفتح أو الضم تعين للكل التفخيم فى مواطنها الثلاث ابتداء نحو: «رزقناكم، رزقوا»، أو وسطاً نحو: «قرآنه، ثرى، يعرج،

القرون»، وكذا المتطرفة وصلأ نحو: «أكثر الذى، فهو خير لكم»، إلا ما تمت فيه شروط ترفيقها لورث فترقق وفق قاعدته العامة، أما المكسورة فالترقيق عند الكل سواء كانت الكسرة لازمة أو عارضة تامة أو مبعضة أو مماله أو مماله ما قبلها أولاً أو وسطاً أو طرفاً منونة سكن ما قبلها أو تحرك بأى حركة بعدها حرف مستعل أو مستفل فى الاسم أو فى الفعل نحو: «رزقاً، الغارمين، الرقاب، والفجر، أرنا، وأنذر الناس، وانحر إن»، عند من نقل «رآ كوكباً، بشرى، مع الإبرار» عند من أمال، وأما إذا وقف على المتطرفة بالسكون أو الإشمام فيما يسوغ فيه تحركت بأى حركة تعين ترفيقها بعد الباء الساكنة نحو: «فهو خير، لا خير، قدير، من بشير، بغير الحق»، أو كسر ما قبلها مباشر نحو: «منهمر، وازدجر، منتشر» أو سكن حرف ليس من حروف الاستعلاء بين الكسر والراء نحو: «لذى حجر» فإذا كان من حروف الاستعلاء فوقع فى «مصر» غير المنون «وعين القطر» وسلف الحكم، الصورة الثالثة: أن يكون قبلها إمالة نحو: «مع الأبرار»، أو وقعت عليها الإمالة نحو: «فترى، رآ»، وذلك عند من أمال، ولفظ «شرر» من ذلك؛ لأن بعضهم عبر عن الإمالة بالترقيق والإمالة سواء كانت صغرى أو كبرى وماعدا ذلك ففيها التفخيم إلا إذا كانت مكسورة ففيها الوجهان مع تفضيل التفخيم غالباً، وإليك الجدول:

الراء المكسورة		الراء المضبوطة		الراء المفتوحة	
ملاحظات	الحكم	المثال	نوع ما قبلها	رقم مسلسل	رقم مسلسل
الترقيق والتضخيم وهو الأحسن الترقيق والتضخيم وهو الأحسن	الوجهان	بالبصر	فتح مباشر	١	١
صعد من فتح جواز الوجهين والأفضل التضخيم ومن أمال قلته الترقيق فقط	الوجهان	والنجر	فتح فصل	٢	٢
	الوجهان	في النهار	بساكن	٣	٣
	الوجهان	بغير حق	فتح فصل	٤	٤
	الوجهان	وسعر	بياء بيئة	٥	٥
	الوجهان	لنض	ضه فصل	٦	٦
	الوجهان	خسر	بساكن	٧	٧
	الوجهان	من	ضه فصل	٨	٨
	الوجهان	فطور	بواو	٩	٩
	الوجهان	منهمر	كسر مباشر	١٠	١٠
	الوجهان	لئلي	كسر فصل		
	الوجهان	حجر	بساكن		
	الوجهان	من يبشر	كسر فصل		
	الوجهان	من يبشر	بياء مديية		
	الحكم	المثال	حالة ما قبلها	رقم مسلسل	رقم مسلسل
ملاحظات	الحكم	المثال	حالة ما قبلها	رقم مسلسل	رقم مسلسل
	التضخيم	الضمير	فتح مباشر	١	١
	التضخيم	وما	فتح فصل	٢	٢
	التضخيم	النصر	بساكن	٣	٣
	التضخيم	والنهار	فتح فصل	٤	٤
	الترقيق	فهو خير	بألفاً	٥	٥
	التضخيم	الضمير	فتح فصل	٦	٦
	التضخيم	خضر	ضه مباشر	٧	٧
	التضخيم	وهو	ضه فصل	٨	٨
	التضخيم	الفتور	بواو	٩	٩
	الترقيق	منشر	كسر مباشر	١٠	١٠
	الترقيق	سحر	كسر فصل		
	الترقيق	فصلت	بساكن		
	الترقيق	العيبر	كسر فصل		
	الترقيق	شكر	بساكن		
	التضخيم	إن نصر	فتح مضمول		
	التضخيم	منه	بساكن		
	التضخيم	النهار	فتح مضمول		
	الترقيق	لا خير	بألف		
	التضخيم	الدير	فتح مضمول		
	التضخيم	بكم	بياء بيئة		
	التضخيم	يسر	ضه مباشر		
	التضخيم	من ثبور	ضه مضمول		
	التضخيم	وإذا جر	بواو		
	التضخيم	الشعر	كسر مباشر		
	التضخيم	الشعر	كسر فصل		
	التضخيم	فيها	بساكن		
	التضخيم	والعيبر	كسر مضمول		
	التضخيم	بساكن	بياء مديية		
	التضخيم	وهو			
	التضخيم	والأفضل			

اعلم بأنه قد تقدم الفرق بين ما كانت حركته حركة إعراب وبين ما كانت للبناء على أن المشهور فيما كانت للإعراب التفخيمُ نحو: « والفجر وليالٍ عشرٍ، والعصر، لقي خسراً » وأن المشهور فيما كانت للبناء الترقيقُ نحو: « إذا يسرٍ وفأسر، أن أسرٍ » إن الراء في « أن أسر » حركتها حركة بناء فمن قطع همزها فله فيها الترقيق والتفخيم وقفاً ومن وصلها فله الترقيق وقفاً فقط، وقد قاس بعضهم راء لفظ: « ونذر » في مواضعها الست على نحو: « يسر » فقال بتفصيل الترقيق مثلها محتجاً ببياء الإضافة المحذوفة منها ولكن الذي أجنح إليه أن يجري فيها الوجهان مع تفضيل التفخيم وفق القاعدة العامة « تنبيه » قاعدة خصها بالروم بأنه كالوصل وتفصيلها يأتي في باب الوقف على أواخر الكلم بأنها عامة .

* * *

باب اللامات

(ص) وَعَلَّظَ وَرَشٌّ فَتَحَ لَامٌ لَصَادَهَا أَوْ الطَّاءُ أَوْ لِلطَّاءِ قَبْلُ تَنْزَلًا
 إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلَاتِهِمْ وَمَطَّلَعٌ أَيْضًا ثُمَّ ظَلٌّ وَيُوصَلًا

(ش) اعلم بأن التفخيم والتغليظ لفظان مترادفان على معنى واحد حتى فسره بعضهم بقوله التفخيم: هو تغليظ الحرف وتسمينه عند النطق به غير أن التفخيم غلب استعماله في باب، الراءات وغلب استعمال التغليظ في باب اللامات وقد عبر بهما في هذا الباب، وضدهما الترقيق ثم ذكر ما نحن بصدده من اللامات فأخبر أن ورشاً يغلظ اللام بشروط: أولاً: يشترط في نفس اللام وجود شرطين أولها: أن تكون مفتوحة سواء كانت مخففة أم مشددة توسطت أو تطرفت وثانيها: أن يقع قبلها حرف من ثلاثة هي: الصاد أو الطاء المهملتين أو الطاء « ثانياً »: وجود شرط من شرطين في الحرف الواقع قبلها بأن يكون مفتوحاً أو ساكناً ثم مثل الناظم بأمثلة جمعت الشروط هي: « صلاتهم، مطلع، ظل »، ونحوه « مُصَلَّى، صلبوه »، أمّا لم يستوف الشروط فيرقق لورش والباقون بالترقيق في الجميع .

« تنبيه لا تفخم اللام بعد الضاد من نحو: « الضلالة »، لبعده المخرجين .

(ص) وَفِي طَالٍ خَلْفٌ مَعَ فَصَالًا وَعِنْدَمَا يُسْكَنُ وَقَفًا وَالْمَفْخَمُ فَضْلًا
وَحَكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهَذِهِ وَعِنْدَ رُءُوسِ الْآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتِلًا

(ش) لما فرغ من القاعدة العامة في شروط تغليظ اللام لورش ذكر ما فيه الخلاف فأخبر أن لورش الخلاف في نوعين، الأول: إذا توسطت الألف بين اللام والحرف الذي قبلها ووقع في ثلاثة ألفاظ، « طال » في مواضعها الثلاثة، « فصالاً » بالبقرة، « يصلحاً » بالنساء فالخلاف دائري بين التفخيم والترقيق فمن فخم نظر لضعف الفاصل، وعموم القاعدة وهو الأفضل ومن رقق نظر إلى الفاصل « النوع الثاني »: سكون الوقف نحو: « يوصل، وبطل، ظل » فيه حالة الوقف الوجهان فمن فخم نظر إلى عروض السكون وهو الأفضل لعموم القاعدة وسبق السبب ومن رقق نظر إلى سكون الحرف عاماً بغض النظر عن عروضه، ثم أخبر أن يجري هذا الخلاف في اللام إذا تم فيها شروط تفخيمها وأتى بعدها ألف منقلبة عن ياء وهذا إما أن يقع رأس آية أولاً، فما لم يكن رأس آية ففيه الخلاف بين تفخيم اللام وترقيقها وقد سبق أن ذوات الياء فيها الخلاف بين الفتح والتقليل له فعلى الظاهر أن فيها أربعة أوجه لكن عند النظر القليل وأدنى تأمل يعلم التنافر بين التفخيم مع الإمالة فلا يجتمعان وكذا عدم اجتماع الترقيق مع الفتح للتنافر فلم يبق إلا التفخيم مع الفتح، والترقيق مع الإمالة للتناسب، ويقع ذلك في مواضع ستة: « مصلى » بالبقرة حال الوقف عليها ففيها الوجهان أما حالة الوصل فليس له إلا التفخيم كالموقوف عليه من نحو: « يوصل » ثم « يصلها » بالإسراء « ويصلى » بالانشقاق والغاشية « لا يصلها » بالليل، « سيصلى ناراً » في اللهب وأما إن كان رأس آية وهو في مواضع ثلاثة: « فلا صدق ولا صلّى » في القيامة، « ربه فصلّى » بالأعلى، « إذا صلى » بالعلق فقد سبق أن المشهور في رءوس الآي هو التقليل وهو الذي يعتد به فيترتب معه مع يناسبه ولا يناسب التقليل إلا الترقيق فيكون وجهاً واحداً، ولذا أشار إليه صاحب إتحاف البرية بقوله « وحكم ذوات الياء منها كهذه، ففخم بفتح ثم رقق مقللاً » وقد أشار إلى رفعة هذا الوجه الناظم بقوله: « ترقيقها اعتلى »، أما من جنح إلى فتحها ولا يكون إلا مع التفخيم فهو انفراد لا يعتد به ولا يعول عليه، ولذا لم يعرج

عليه صاحب الطيبة، تنبيه. إن وجه التفخيم أفضل في الأنواع الثلاثة أما رأس الآي فليس فيها إلا التريق مع الإمالة وله فيما سكن وقفاً نحو: «ظل» الوجهان وقفاً، أما وصلًا فليس فيها إلا التفخيم وكذا «مُصَلَّى» وكذا ذات الياء التي بعدها ساكن نحو: «يصلى النار».

(ص) وَكُلُّ لَدَى اسْمِ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ كَسْرَةٍ يُرْقِقُهَا حَتَّى يَرُوقَ مُرْتَلًا
كَمَا فَخْمُوهُ بَعْدَ فَتْحٍ وَضَمَّةٍ فَتَمَّ نِظَامُ الشَّمْلِ وَصَلًا وَفَيْصَلًا

(ش) لما فرغ مما اختص به ورش ذكر ما اتفق عليه فأخبر أن جميع أئمة القراءة انفقوا على تريق اللام من: لفظ الجلالة إذا وقع بعد كسرة متصلة أو منفصلة لازمة أو عارضة نحو: «الله، بسم الله، بالله، قل الله» فيحسن تريق لفظ الجلالة بعد الكسر للتناسب كما اتفق أئمة القراءة أيضاً على تفخيم لام لفظ الجلالة بعد الفتح أو الضم نحو: «قال الله، وإذ قالوا اللهم، إني عبد الله»، وكذا إذا بدئ بها؛ لأن همزتها تفتح لذا قال الناظم وصلًا أى موصلًا بما قبله وفيصلًا إذا ابتدئء بكلمتها.

● تنبيه: إذا وقع لفظ الجلالة بعد الراء المرققة نحو: «أفغير الله، قل أغير الله» فباق على تفخيمه؛ لأن التريق لا يغير الحركة بخلاف ما يمال للسوسى نحو: «وسيرى الله»، وتقدم تفصيله، ثم إلى الإمالة دون التريق أشار صاحب إتخاف البرية بقوله:

وكل لدى اسم الله من بعد كسرة يرققها حتى يروق مرتلا
وعن صالح بعد المال ففخما ورقق فهذا حكمه متبذلا

* * *

باب الوقف على أواخر الكلم

اعلم أن أغلب الأبواب السالفة تنبئ عن وصل كلمات القرآن بعضها ببعض لكن هذا الباب والذي بعده جئ بهما لبيان معرفة كيفية أفراد الكلمات وهيئة كل كلمة وصورتها في الرسم كى يتمكن القارئ من فصل الكلمة من غيرها وغاية كل

كلمة وقفاً وابتداءً وفق الرسم العثماني للمصاحف، وللوقف أمور: تعريفه (حده) مواطنه، حالاته، فأما حده لغة: الكف، يقال: وقفت عن كذا إذا تركته وانتقلت عنه إلى غيره، واصطلاحاً: قطع الصوت على الكلمة زمنياً يمكن التنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة بما يلي الحرف الموقوف على أو بما قبله لا بنية الإعراض والترك للقراءة، وأما المواطن: فهي أواخر الكلم التي عنون بها الباب، وأما حالاته فثلاث: السكون، الروم، الإشمام، والأصل السكون وما سواه فرع عنه ثم ابتداء بالحالة الأصلية فقال:

(ص) وَالْإِسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ وَهُوَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ الْوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزُّلاً (ش) قد ذكر أن الحالة الأولى للوقف، هو الإسكان ووصفه بأنه أساس لهذا الباب لأمر أخبر عن بعضها بأنه أصل وما عداه فرع عنه وهو أصل لأسباب منها: التناسب بينه وبين الوقف؛ لأنه أخف والوقف موضع تخفيف فكان أقل كلفة، ومنها: أنه عام في جميع أنواع الموقوف عليه، ومنها: أن الوقف ضد الابتداء ثبتت له الحركة فيثبت ضدها للوقف وهو السكون ثم قال وهو اشتقاقه إلخ أى اشتقاق الوقف وماخذه من الانعزال عن الحركة والتجرد عنها.

(ص) وَعِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَكُوفِيهِمْ بِهِ مِنَ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ سَمَتْ تَجْمَلًا وَأَكْثَرَ أَعْلَامِ الْقُرْآنِ يَرَاهُمَا لَسَائِرِهِمْ أَوْلَى الْعَلَائِقِ مَطْوَلًا (ش) لما فرغ من الحالة الأصلية شرع فيما تفرع عنها فأخبر أن من حالات الوقف الفرعية: الروم والإشمام فقد ورد نصاً عن أبي عمرو والكوفيين، أى بالوقف لهم بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراباً أو بناءً والإشارة تكون روماً أو إشماماً وسيأتى تعريفهما، أما الباقيون من القراء فلم يأت عنهم فى ذلك شىء لكن أكثر أعلام أهل الأداء استحباب الإشارة بالروم أو بالإشمام لسائر الأئمة وذلك أولى؛ لأنه طريق حسن ومقصد جميل لما فيه من البيان مع جواز الإسكان عن الجميع.

تنبيه: أن جواز الروم والإشمام لأبى عمرو والكوفيين نص من أهل الأداء لهم وأما جوازهما عن نافع وابن كثير وابن عامر فاستحباب لهم من أهل الأداء وليس منصوصاً عنهم ويؤخذ من قوله: «وأكثر أعلام» أن البعض سكت عن هذا الاستحباب أهد.

(ص) وَرَوَمَكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرِّكَ وَأَقِفاً بِصَوْتِ خَفِيٍّ كُلِّ دَانَ تَنَوَّلاً

(ش) يذكر ما للروم من حقيقة ومواطن وصفة فأخبر أن تسمع كل قريب منك مصغٍ لقراءة تلك حركة الحرف المحرك في الوصل بصوت خفي احتراز من الساكن في الوصل نحو: «لم يلد ولم يولد» فلا إشارة فيه، ومن هذا تؤخذ حقيقته.

قال صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه، وقال بعضهم هو: إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فيسمع لها صوت خفي يسمعه القريب المصغى دون البعيد؛ لأنها غير تامة والمراد بالبعد الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل الأعم دون البعيد؛ لأنها غير تامة، والمراد بالبعد الأعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل الأعم والقريب إذا لم يكن مصغياً، وقال السخاوي: هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي.

وقال الجوهري: هو حركة مختلصة مخففة بضرب من التخفيف، قوله: «دان» أي قريب و«تنولا» إشارة إلى قصد السماع أي منصت ومصغٍ لقراءة تلك، وأما مواطنه فاثنتان: هما الخفض والرفع أو الكسر والضم كما سيأتى، وأما صفته: فإنه حالة من حالات الوقف وقد يتبع الوصل في صفة ما وهي مراعاته لما قبله مداً وقصراً وحذفاً بالقدر المنطوق به حالة الوصل كالراءات المتطرفة نحو: «هو خير»، فينظر لما قبلها فترقق لمن مذهبه الترقيق وتفخم لمن مذهبه التفخيم وكذا الحرف الذي قبله حرف مد نحو «الدين، يشاء، جان»، لا يزيد عما ثبت في الوصل لوجود الحركة بعده، لأن الزيادة تقتضى السكون ولا سكون فلا زيادة، فلا يزيد في نحو: «الدين» على حركتين ولا يزيد في نحو: «يشاء» على ما قدر في الوصل فمن يمده وصللاً أربعاً وقف بأربع، ومن مده في الوصل خمساً وقف عليه بخمس، ومن مده ستاً في الوصل فهكذا في الوقف، ولا يجوز نقص أي نحو مما ذكر عما قدر له في الوصل كما إذا وقف على المتصل فلا يقصره على حركتين مراعاة للعارض؛ لأنه لا يجوز قصره بل يجب مده وإن تفاوتت المذاهب في قدره ففي كل ممدود، وما كان فيه حذفٌ حَذَفَهُ نحو: إذا وقف على «الملك» أو «الحمد» من قوله تعالى: «له الملك وله الحمد»، وأما كون الروم من

حالات الوقف لاتباعه فى كثير من الصفات منها اتفاق الروم مع أصل الوقف فى قطع الكلمة التى وقف عليها عما بعدها، وقربه من السكون بتضعيف صوت حركة الحرف حتى صارت قريبة من سكون، فإن قيل: لم قدرت حركته بالثلث؟ قلت: لما كان فرعاً عن السكون وجب أن يكون الذاهب معظم الحركة والباقى أقلها ليكون قريباً من أصله وإن قيل: هل تبقى معه حركة التنوين مع الحركة الأصلية للحرف؟ قلت: بل تحذف فإن قيل: وكيف حذفت؟ قلت: لما كان الروم تضعيف صوت حركة الحرف المحرك أى الحركة الأصلية فحيث ضعفت الحركة الأصلية ببقاء القليل منها وذهاب معظمها فذهاب الحركة الفرعية من باب أولى فعلى هذا لا يكون لحركة التنوين أثر وأن التعبير بالقول عند الوقف على كلمة منونة نحو: «قديراً» وقف لضعف حركة الحرف وحذف حركة التنوين.

(ص) وَالْإِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بَعِيدَمَا يُسَكَّنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلَا (ش) ثم يذكر ما للإشمام من حقيقة ومواطن ونوع، فأخبر أن حقيقة الإشمام: أن تطبق شفتيك على صورتها إذا نطقت بالحرف المضموم بدون صوت فهذا يحصل انفراج بين الشفتين فيخرج منه النفس إذا كان الحرف الموقوف عليه من حروف الهمس.

وقال صاحب التيسير: الإشمام ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، وقال الشيخ السخاوى: هو الإشارة إلى الحركة بدون تصويت، وقال فى موضع آخر حقيقته: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا نطقت بالضممة، وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، وإنما يراه البصير دون الأعمى اللهم إذا وضع يده على فم القارئ فيكون مدركاً له بحاسة اللمس ولا يحكم الروم والإشمام ولا يضبطان إلا بالتلقى والأخذ من أفواه الشيوخ المهرة المتقنين، وأما فائدتها: الإشارة إلى بيان حركة الحرف الذى عرض له سكون الوقف ليتبين للسامع كيفية ما وقف عليه من الكلمات ولذا يستحسن الوقف بهما إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته وأكد فى مقام التعليم.

«تنبيه»: إن إشمام تأمناً فى يوسف يدرك بالسمع لتوسطه فى الكلمة.

(ص) وَفَعَلُهُمَا فِي الضَّمِّ وَالرَّفْعِ وَارِدٌ
وَرَوْمُكَ عِنْدَ الْكَسْرِ وَالْجُرِّ وَصَلًا
وَلَمْ يَرَهُ فِي الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِيٌّ
وَعِنْدَ إِمَامِ النَّيْحَوِيِّ فِي الْكُلِّ أَعْمَلًا

(ش) قد ذكر مواطن الروم والإشمام أى مواقعهما، فأخبر أنه قد ورد فعل الروم والإشمام فى حركتى الضم والرفع، ثم أخبر أنه نقل فعل الروم عن أئمة القراءة حتى وصل إلينا فى حركتى الكسر والجر، ثم أخبر أن الروم لم يجزه أحد من أئمة القراءة فى حركتى الفتح والنصب ثم أخبر أن إمام النحو استعمل الروم فى الحركات الثلاث فلا فرق عنده بين حركتى الفتح والنصب ولا بين غيرهما من الحركات فى جوار الإشارة بالروم، وقوله: «إمام النحو» يطلق على جنس أى إمام من أئمة النحو المشهورين أو كل من أشتهر فى علم النحو أو يراد به الإمام المشهور من بينهم والمقتدى به وهو: سيبويه.

(ص) وَمَا نَوْعَ التَّحْرِيكِ إِلَّا لِلْأَزْمِ
بِنَاءً وَإِعْرَابًا غَدًا مُتَنَقِّلًا

(ش) اعلم بأن الحركات ثلاث، لكن الناظم قد ذكره ستاً أكثر من مرة فأراد أن يوضح علة عددها ستاً فأخبر عن ذلك قائلاً وما نوعت التحريك وقسمته هذه الأقسام إلا لأنص على ألقاب البناء التى هى: الضم والفتح والكسر، وعلى ألقاب الإعراب التى هى: الرفع والنصب والخفض أو الجر ليعلم أن حكمهما واحد ومتحد فى دخول الروم والإشمام وفى المنع منهما أو من أحدهما، إذ لو اقتضرت على ذكر نوع منهما لتوهم أن الذى لم يذكر بعيداً عن الحكم وليس من أفراده، وأن الحكم خاص بالمنصوص عليه، وصفوة القول أن المصنف عبر بالنوعين لينص على شمول الحكم للكل وعدم التفرقة، ولم يذكر الجزم ولا السكون وإن كانا من ألقاب الإعراب والبناء لتعلق الروم والإشمام بالحركة، وقد وصفت حركة البناء باللزوم؛ لأنها لا تتغير لعدم تأثرها بالعوامل، ووصفت حركة الإعراب بأنها تصير متنقلة من رفع إلى نصب إلى خفض وفق ما يقتضيه العامل فأمثلة أنواع البناء، الضم نحو: «من حيث، ومن قبل، ومن بعد» والفتح نحو: «أنت، ومن عاد، لا حجة»، والكسر نحو: «هؤلاء»، وأمثلة أنواع الإعراب، فالرفع ونحو: «رجل مؤمن» والنصب، «أقتلون رجلاً» والجر، نحو: «إلى رجل من آل».

(ص) وَفِي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمٍ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضٍ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا (ش) لما فرغ من حالات الوقف وما أتبع كلاً منها من حقيقة وغيرها ابتداءً في ذكر موانع بعض الحالات، فأخبر أن الروم والإشمام لا يجوزان بل يمنعان من مواضع ثلاثة اتفاقاً وموضع رابع فيه خلاف بين أهل الأداء، فالأول من المتفق على منعهما فيه هاء التانيث التي تكون تاء في الوصل هاء في الوقف نحو: «وتلك نعمة، الشوكة»، لأن الحرف الذي وجد وصللاً غير الذي وجد وقفاً وإن كان هذا بدلاً من الأول، أما التي رسمت بالتاء المفتوحة فمن وقف عليها بالهاء فلا روم فيها ولا إشمام كالسالفة ومن وقف عليها بالتاء فيدخلها الروم والإشمام نحو: «ورحمت ربك، معصيت» بالمجادلة، «وشجرت الزقوم»، وأخواتها، الثاني: المتفق على منعهما فيه، ميم الجمع عند مَنْ مَذْهَبُهُ سَكُونُهَا وَوَقْفًا نَحْوُ: «عليهم أنذرتهم» وكذا من سكنها وقفاً وضمها ووصلها بواو فعلى كلا الحالتين لا يأتي فيها روم ولا إشمام.

فإن قيل: هل لميم الجمع حركة أصلية وما هي؟ قلت: إن حركتها الضم أصل فيها لأمر، منها: اتفاق أهل اللغة وإجماعهم على ضمها وإثبات واو بعدها رسماً إذا اتصل بالميم ضمير غائب متصل ووروده في التنزيل أكثر من لفظ نحو: فإذا دخلتموه، فاتخذتموهم، فأسقيناكموه، أنزلمكموها، حيث وجدتموهم، حيث ثقفتموهم، وإذا يريكموهم، ومنها: أنه إذا أشع وضمها يتولد منه واو وبهذه الواو إشارة إلى الجمع ومنها: إن ضم الحرف الذي قبلها غالباً كالكاف دليل للضم المقدر فيها حين سكونها وقفاً للجمع ووصللاً لمن مذهبه السكون فهذا السكون وإن صار لغة فاشية فيها، واتفاق أكثر الأئمة عليه فلا يمنع من أن الأصل فيها الضم وإن قيل: لم ضم ما قبل هذه الميم مثل الكاف والتاء وكسر من نحو: «إليهم وفيهم»؟ قلت: ضمت الكاف من نحو: «عليكم» للضم المقدر في الميم وكسر الهاء في «عليهم، وفيهم» لمناسبة الياء قبلها فإن الياء سبب ظاهر سابق فإن قيل: إن الكاف قبلها ياء كالهاء في: «عليهم» قلت: أثر في الهاء؛ لأنها حرف ضعيف بخلاف الكاف.

وإن قيل: حيث رجعت إلى الميم حركتها الأصلية يجوز فيها الروم والإشمام قلت: لما كانت حركة الميم الأصلية التي هي الضم لا تدل على المعنى المراد إلا إذا

اقتترنت بالصلة وهي الجماعة فلما كانت في حاجة إلى الصلة لإتمام المعنى المراد منها وهي الجماعة أو الجمع أشبهت الحركة العارضة لذلك امتنع الروم والإشمام فيها وأيضاً خصها فأفردتها بالذكر، وجعلها موضعاً خاصاً كعارض الشكل، أما السكون فجيء به للتخفيف لكثرة دورانها وصار لغة فاشية لكثرة القائلين به ومع هذا كله لا يمنع أن يكون الأصل فيها من الحركات الضم.

● تنبيه: قد ذهب مكى إلى جواز الروم والإشمام في هاء التانيث عامة وميم الجمع قياساً منه على هاء الضمير نحو: «خلقته، ورزقه»، وهو قياس لا يعتد به؛ لأنه غير صحيح «الثالث»: الذي يمتنع منه الروم والإشمام عارض الشكل وله سببان:

الأول: هو أن تكون حركته حركة نقل واقع بين كلمتين نحو: «قل أوحى، من إسترق»، عند ورش بخلاف ما وقع فيه من كلمة نحو: «ملى، المرء، جزء، وشىء، والمسىء» عند وقف حمزة وهشام.

الثاني: أن تكون الحركة الالتقاء الساكنين نحو: «قل اللهم، قم الليل، ولا تنسوا الفضل، وأنتم الأعلون»؛ لأنه الأصل في ذلك كله السكون ثم حرك في الوصل لعل طرأت فعند زوالها بالوقف يرجع السكون الأصلي فلا دخل للروم ولا للإشمام معه ومنه «يومئذ وحينئذ»؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند إلحاق التنوين فإذا زال التنوين وقفاً رجع السكون إلى الذال؛ لأنه أصل فيها بخلاف «غواش» و«كل» فيدخل فيهما الروم والإشمام؛ لأن التنوين دخل فيهما على متحرك وأيضاً الحرف المدغم فيه نحو: «الحق، ويشاق» مما دام سببه وصللاً ووقفاً فيجوزان فيه؛ لأنه أدغم وحرك فبقيت حركته وصللاً وعرض لها السكون وقفاً.

(ص) وَفِي الْهَاءِ لِلْإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبُوهُمَا وَمَنْ قَبْلَهُ ضَمٌّ أَوْ الْكَسْرُ مُثَلًّا
أَوْ أُمَّهُمَا وَأَوْ وَيَاءٌ وَبَعْضُهُمْ يَرَى لَهُمَا فِي كُلِّ حَالٍ مُحَلَّلًا

(ش) اعلم بأن هاء الضمير قد عقد لها باب معنون بهاء الكناية، فالذي ذكر في الباب بيان لحال الوصل، وما ذكر هنا لبيان حال الوقف عليها، وهي بالنظر لما وقع قبلها سبعة أنواع:

الأول: أن يضم ما قبلها نحو: «آثم قلبه».

الثانى : أن يكون ما قبلها أم الضم وهى : الواو الساكنة مدية أو لينة نحو : « وما قتلوه ، وشرّوه » .

الثالث : أن يكسر ما قبلها نحو : « من ربه ، بين المرء وقلبه » .

الرابع : أن يكون ما قبلها أم الكسر وهى الياء الساكنة مدية أو لينة نحو : « فيه ، لوالديه » .

الخامس : أن يفتح ما قبلها نحو : « مأمنه ، لن تُخلّفه » .

السادس : أن يكون قبلها أم الفتح ، وهى الألف نحو : « اجتباه وهداه » .

السابع : أن يكون قبلها حرف ساكن صحيح نحو : « فليصمّه ، فأهلكته » ، وقد تبين بأن أهل الأداء فى هذه الأنواع على مذاهب ثلاثة عند الوقف عليها ، فأخبر عن المذهب الأول بأن جماعة من أهل الأداء أبوا أى منعوا الروم والإشمام فى هاء الضمير إذا كان قبلها ضم أو كسر أو كان قبلها أم الضم وهى الواو أو أم الكسر ، وهى الياء مديتان أو لينتتان ، وذلك هى الأنواع الأربعة الأولى ، وأجازوهما فى الأنواع الثلاثة الباقية ، وهذا المذهب المسمى بمذهب التفصيل ، وقد اختاره صاحب النشر ، وقال : وهو أعدل المذاهب عندى ولذا قدمه الشاطبى ، ثم أخبر عن المذهب الثانى بأن كثيراً من أهل الأداء أجازوا الروم والإشمام فى هاء الضمير مطلقاً فى أنواعها السبعة بدون توقف على شرط ، وهو الذى فى التيسير فهذا منطوق الإخبار ، وأما مفهومه فيؤخذ منه المذهب الثالث وهو أن جماعة من أهل الأداء غير الجماعتين السابقتين ذهبوا إلى منع الروم والإشمام فى هاء الضمير مطلقاً فى كل الأنواع ، وهذا وفقاً للدانى فى غير التيسير .

وخلاصة القول فيما منع فيه الروم والإشمام باتفاق أئمة القراءة فى خمسة أنواع ، أولها : ما كان ساكناً فى الوصل نحو : « لم يلد ولم يولد ، فلا تنهر » ، ثانيها : ما كان فى الوصل متحركاً بالفتح غير منون ولم تكن حركته منقولة نحو : « لا ريب ، إن الله ، يؤمنون » ، ثالثها : الهاء التى تلحق الأسماء فى الوقف بدلاً من تاء التانيث نحو : « الجنة ، الملائكة ، لعبرة ، مرة » ، رابعها : ميم الجمع فى قراءة مَنْ حَرَكَهُ فى الوصل ووصله بالإشباع ، وأيضاً فى قراءة من لم يحرك وسكّنه نحو : « عليهم ، قلوبهم ، سمعهم » ، وقد شد مكى ، فأجاز الروم ، والإشمام فى ميم الجمع لمن وصلها قياساً على

هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبلها الصلة بخلاف الميم، خامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة إما للنقل نحو: «وَأَنْحَرُّنَ، فَقَدْ أَوْتَى، خَلَوْا إِلَيَّ، ذَوَاتِي أُكُلُ»، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو (قم الليل، وأنذر الناس، ولقد استهزىء، لم يكن الذين، اشتروا الضلالة، ومنه يومئذ، وحينئذ)؛ لأن كسر الذال، إنما عرضت عند إلحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة «هؤلاء»، وضمة (من قبل ومن بعد) فإن هذه الحركة، وإن كانت لالتقاء الساكنين لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف؛ لأنه من نفس الكلمة، وقد ذكرت هذه العلة آنفاً وكررتها لأهميتها.

واعلم أنه يترتب على هذا نظرتان، الأولى: إلى صفة الحرف الموقوف عليه، الثانية: إلى صفة الحرف الذي قبل الموقوف عليه فإن الموقوف عليه إما ساكناً وصلماً وإما متحركاً وصلماً فإن كان ساكناً نحو: «قل، لم يلد ولم يولد» لم يزد عليه شيء، وأما إن كان الموقوف عليه متحركاً فما قبله إما أن يكون متحركاً أو غير متحرك، وغير المتحرك قد يكون ساكناً صحيحاً أو غير صحيح فإن كان ما قبله متحركاً نحو: «سبح من، كل، يسبح»، أو قبله ساكن صحيح نحو: «الأرض، مُلْكُ»، فالمفتوح فيه السكون المجرد فقط، والمكسور فيه السكون، ثم الروم، والمضموم فيه السكون، ثم الروم، ثم الإشمام، فهذا روعى فيه حركة الأخير، وبقي ماعدا هذين، ويحتمل ما كان قبله حرف مد ولين أو لين فقط، فيراعى في هذا الحرفان الأخير وما قبله، فالمفتوح: «لا ريب، العالمين»، والمنصوب نحو: «المستقيم»، فيه ثلاثة: القصر، والتوسط، والمد مع السكون والمكسور والمجرور نحو: «الدين، البيت، تكذبان، اثنين». فيه أربعة ثلاثة مع السكون المحض والروم مع القصر، وأما المرفوع نحو: «نستعين، غيب»، والمضموم نحو: «ومن حيث، يا جبال»، ففيه سبعة أوجه ثلاثة مع السكون الخالص، ثم الثلاثة مع الإشمام، ثم الروم مع القصر هذا إذا لم يكن الآخر همزاً فإن كان همزاً، وكان مفتوحاً نحو: «شاء» فلورش فيه الإشباع مع الإسكان المجرد فقط، ولمن مذهبه التوسط، التوسط، ثم الإشباع، ولمن مذهبه خمس يمدده خمساً وستاً كل ذلك مع الإسكان الخالص، وكذلك إذا كان منصوباً نحو: «فراشاً والسماء»، وأما إن كان مخفوضاً نحو:

« من السماء »، أو مكسوراً نحو: « هؤلاء » ففيه لورش وجهان . المد الطويل مع السكون الخالص، ثم مع الروم ولأصحاب التوسط ثلاثة التوسط مع الإسكان، ثم مع الروم، ثم الإشباع مع السكون المحض وثلاثة أيضاً لمن مذهبه خمس، فالخمس مع السكون والروم، ثم مده ستا لأجل الوقف مع السكون المجرد، وأما إذا كان مرفوعاً نحو: « منه الماء » ففيه لورش أوجه ثلاثة: وهى المد المشبع مع الإسكان المحض ومع الإشمام وكذا مع الروم ولأصحاب التوسط خمسة: هى المد المتوسط مع الإسكان الخالص، ثم مع الإشمام، والروم، ثم الإشباع مع الإسكان المحض ومع الإشمام وخمسة لمن مذهبه خمس فيمد خمسا مع الإسكان المحض، ثم مع الإشمام والروم، ثم الإشباع مع السكون، ثم مع الإشمام.

● تنبيه: قال المحقق متى اجتمع سببان عمل بأقواهما، وألغى الأضعف إجماعاً من أى نوع ما: من ذلك الممدود أولاً: إن مد البدل قد اجتمع مع الكل، فأما اجتماعه مع اللازم نحو: « آمين » ومع المتصل: « براء أو آمنكم »، ومع العارض كـ « المآب » عند الوقف عليها بالسكون، ومع المنفصل نحو: « رأى أيديهم » وصلاً، ثانياً: قد اجتمع العارض مع اللازم نحو: « جان، مضار، صواف »، ومع المتصل نحو: « الدعاء، ويشاء »، وقفاً بدون روم ولذا قد أشار إليه صاحب « لآلىء البيان » بقوله:

وسبباً مد إذا ما وجدا . فإن أقوى السببين انفراد

وقد نظم ترتيب هذه المراتب شيخ شيوخنا رحمه الله تعالى فقال:

أقواه ساكن يليه المتصل فعارض السكون، ثم

المنفصل أقواه ثم كآمنوا . وذا أضعفها قاعدة يفز بها متقنها

ومن ذلك اجتماع الترقيق والتقليل فى نحو: « ذكرى » لورش فيلغى الترقيق ويبقى العمل بالتقليل هذا فيما أميل وصلاً ووقفاً لوجود الحركة بعده، أما إذا أتى ساكن نحو « ذكرى الدار » فإن التقليل يثبت فى الوقف ويزول الترقيق حكماً لا لفظاً وإذا وصل زال التقليل لزوال سببه بالساكن وثبت الترقيق لبقاء سببه وهو الكسر قبل، وكذلك كل ما اجتمع فيه سببان تلاقياً فى اللفظ لا يتمكن النطق بهما معاً يجرى فيه إلغاء أضعف السببين والعمل بالقوى منهما.

(باب الوقف على مرسوم الخط)

اعلم أن الباب المتقدم في كيفية الوقف وأحواله، وهذا في بيان الحروف الموقوف عليها من حيث حقيقة رسمها في المصاحف وفق ما قام به الصحابة رضی الله عنهم من وضع وتدوين لها في زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان وأنفذها إلى الأمصار، وأمر بإحراق ما عداها، وقد يقال: إن الباب السالف جاء بحكم الوقف وهذا البيان كيفية المحكوم عليه وهيئته، والرسم في اللغة: هو الأثر وفي وضع الصحابة له وتدوينه، كان في مواضع على خلاف ما وضعه الناس، فلقد أسسته التي حازها من شرف القرآن، ومن تدوين الصحابة له الذين أخذوه مشافهة عن المعصوم الذي لا يستدل بغيره عليه بل يستدل به على غيره، ومن المواضع التي خالف فيها ما وضعه علم البشر كحذف الواو في أربع كلمات: «ويدع الإنسان بالإسراء، يوم يدع بالقمر، سندع الزبانية بالعلق، ويمح الله بالشورى»، وكذا الياء من نحو يوم «يأت لا تكلم» بهود، وحذفها في «إذا يسر» في والفجر.

(ص) وَكُوفِيَهُمْ وَالْمَازِنِي وَنَافِعٌ
عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْأَيْتِلَاءِ
وَأَبْنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَى وَأَبْنِ عَامِرٍ
وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرًّا أَنْ يُفْصَلًا

(ش) اعلم أن من الواجب على قارئ القرآن الكريم معرفة رسم المصحف حذفاً وإثباتاً، اتصالاً وانفصالاً، وغير ذلك مما ذكر في كتب علم الرسم ليتحقق القارئ من الكلمة التي وقف عليها ابتلاء أي اختباراً، أو ما في معناه من الاضطرار بضيق نفس أو نسيان أو غلبة عطاس أو بكاء أو نحو ذلك فيسهل عليه اتباع رسم المصحف، فما رسم بالتاء وقف عليه بالتاء نحو: «رحمت»، وما رسم بالهاء وقف عليه بالهاء نحو: «الملائكة»، وكذا المتصل رسماً وقف على الكلمة الأخيرة نحو: الميم من: «عما قليل»، وما انفصل جاز الوقف على إحدى الكلمتين نحو: «عن مانها»، وكذا ما حذف، وقف عليه بالحذف نحو: «ويمح» بالشورى، وما ثبت، وقف عليه بالإثبات

نحو: «يمحوا» بالرعد إلا ما جاء فيه نص يخالف الرسم فيتبع ، وهو ما ذكر هنا كقوله: «إذا كتبت بالتاء هاء مؤنث» إلخ، فاعلم أن المتفق عليه كثير كالمتفق على حذف الواو في الكلمات الأربع السابقة رسماً ووقفاً، أو اتفق على إثباته رسماً ووقفاً نحو: «يمحوا» بالرعد، وكذا ما اتفق على انفصاله، وما اتفق على اتصاله، فالمتفق على انفصاله عن من ما، في قوله «عن مأثها»، وكذا إن من ما في قوله: «إن ما نرينك» بالرعد، وما عداهما متفق على اتصاله نحو: «عما قليل، عما يشركون، فإما تشقنهم، وإما تخافن»، فلما كان هذا المتفق عليه كثيراً بين المصنف قاعدة بمذهب القراء بالوقف على الحرف الأخير من الكلمة اختصاراً، وما في معناه من الاضطرار على ما صور ورسم في المصاحف، فأخبر أن الرواية ثبتت نصاً عن الكوفيين والمازني أبي عمرو ونافع باعنائهم اتباع خط المصحف عند الوقف على الحرف الأخير من الكلمة، وقد احترزت بالحرف الأخير نحو: التاء من «معصيت» من الحروف الذي قبله، فليست مرادة نحو: «الصلاة» فلا يوقف فيها بالواو ونحو: «سليمان والرحمن»، فلا يوقف عليهما بالحذف بل يوقف في الجميع بالألف، وأن ابن كثير وابن عامر استحب لهما شيوخ من أهل الأداء اتباع ما رسم في المصحف عند الوقف على آخر كلمة اختصاراً، وما في معناه وارتضوه لهما ، واستحسنوه قال صاحب التيسير: اعلم أن الرواية ثبتت لدينا عن نافع وأبي عمرو والكوفيين أنهم كانوا يقفون على المرسوم وليس في ذلك عندنا شيء عن ابن كثير وابن عامر، واختيار أئمتنا أن يوقف لهما على المرسوم كالذين روى عنهم ذلك فإن قيل: كيف الشاهد على أن المراد الحرف الأخير؟ قلت: من وجهتين، الأولى: أن من العنوان الوقف ولفظ الوقف لا يسمى وقفاً، إلا وقف على الحرف الأخير، الثانية: كل ما ذكر من المختلف فيه في الحرف الأخير من الكلمة نحو: إذا كتبت بالتاء هاء إلخ.

(ص) إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤنَّثَةٌ فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رِضًا وَمُعَوَّلًا

(ش) لما فرغ من بيان مذاهب أئمة القراءة في المتفق عليه، شرع في ذكر المختلف فيه بين الأئمة وهذا الاختلاف على أنواع: الأول: ما دار بين البدل والمبدل منه كهاء التانيث؛ لأن الهاء وقفاً بدل من التاء وصلأ، الثاني: ما دار فيه بين الانفصال والاتصال

نحو: «ومالٍ وويكأن»، الثالث: ما دار بين الحذف والإثبات نحو: «ويا أيها فوق، وفيهم، ومم» وهو كلمات قليلة لذا ذكرها واحدة واحدة لتحقيق الفائدة، فأخبر أن الأول منها هاء التأنيث التي رسمت بالتاء المفتوحة فأمر أن يوقف عليها بالهاء للمشار إليهم بحق والراء في قوله: «حقاً رضا» وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي فتعين للباقيين الوقف عليها بالتاء نحو: «رحمت، ومعصيت، وسنت»، وقد جمعها العلامة المتولى في لؤلؤه، فقال:

يرجون رحمت ، وذكر رحمت	رحمت الله قريب فاثبت
ورحمت الله بهود مع إلى	آثار رحمت كزخرف كلا
ونعمت الله عليكم في البقرة	كفاطر وآل عمران اشتهرت
والثاني في العقود مع حرفين	جاءا بإبراهيم آخرين
ثم ثلاثة بنحل أخبرت	وموضع الطور ولقمان ثبت
وامرات مع زوجها قد ذكرت	فهاؤها بالتاء رسما وردت
سنت فاطر وفي الأنفال	حرف كذا في غافر ذوبال
لعتت في عمران وهو الأول	وموضع النور وليس يشكل
معصيت الرسول ثم فطرت	قُرت عين وبقيت ابنت
شجرت الزقوم ثم كلمت	الأعراف جنت التي في وقعت

هذه اتفق على أفرادها، ورسمت بالتاء، ويلحق بها في هذا الحكم ما اختلف في أفراده وجمعه، وقد وقع في اثني عشر موضعاً جمعها العلامة المتولى في اللؤلؤ المنظوم أيضاً بقوله:

وكل ما فيه الخلاف يجرى	جمعاً وفرداً فبتاء فادر
وذا جمالات وآيات أتى	في يوسف والعنكبوت يافتى
وكلمات وهو في الطول معاً	أنعامه ثم بيونس معاً
ذو الغرفات في سبا وبينت	في فاطر وثمرات فصلت
غيابات الجب وخلف ثاني	يونس والطول مع المعاني

اه، فمن قرأ بالجمع فى كلمة من هذه فيقف بالتاء ومن قرأ بالإفراد فيراعى مذهب كل قارئ، فمن كان مذهبه الوقف عليها بالتاء كابن كثير، ومن وافقه وقف بالتاء ومن مذهبه الوقف عليها بالتاء وقف بالتاء؛ لأنها رسمت بالتاء على القراءتين، وقد أشار إلى ذلك المتولى بقوله:

وقف الكسائى الملك والبصرى بها إلا الذى بالجمع قال: انتبها

واحترز بما رسم بالتاء مما رسم بالتاء، فاتفق الجميع بالوقف عليها بالتاء نحو: «الملائكة، الساهرة، رابية»، وهذا من نوع الإبدال وكذا ما فى البيتين بعد.

(ص) وفي اللات مع مرضات مع ذات بهجة ولات رضاء هيهات هاديه رُفلاً

(ش) ثم ذكر بقية الألفاظ فأمر بالوقف بالتاء للمشار إليه براء رضاء وهو: الكسائى فى أربع كلمات هى: «اللات» بالنجم، «مرضات» كيف وقع، «ذات» المقرون «ببهجة» فى النمل، «لات حين مناص» فى صن، ثم أخبر أن يوقف بالتاء فى موضعى «هيهات» للمشار إليهما بالتاء والراء فى قوله: «هاديه رُفلاً» وهما: البرى والكسائى، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة وفقاً بالتاء.

تنبيه: لفظ بهجة قيد لما قبله، أما هى فالوقف عليها للجميع بالتاء كالرسم.

(ج) من وقف بالتاء المفتوحة اتبع الرسم ومن وقف بالتاء اتبع الأصل والنص.

(ص) وقف يا أبه كفوذا دنا وكأين الـ ووقوف بنون وهو بالياء حصلاً

(ش) أمر أن يوقف بالتاء على «يا أبت» كما نطق به حيث وقع نحو: «يا أبت إنى، يا أبت افعل» للمشار إليهما بالكاف والذال فى قوله: «كفوذا دنا» وهما: ابن عامر وابن كثير، فتعين للباقيين الوقف بالتاء وبانقضاء ترجمه «يا أبت» انقضى حكم الوقف على هاء التانيث، ثم أخبر أن يوقف بالنون من لفظ «كأين» حيث وقع للقراء جميعاً ما عدا أبا عمرو فيقف على الياء وهو المشار إليه بحاء حصلاً.

(ج) من وقف بالنون على «كأين» اتبع الرسم، ومن وقف على الياء فعلى

الأصل؛ لأن أصلها أى بالتنوين، فدخل عليها كاف التشبيه، فأصبحت أى مجرورة بها كعلى، وهذا من نوع الحذف والإثبات.

(ص) وَمَالٍ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنُّسَا وَسَالَ عَلَيَّ مَا حَجَّ وَالْخَلْفَ رُتْلًا

(ش) أخبر أن يوقف على «ما» من لفظ: «مال» في أربعة مواضع: مالهذا في الفرقان والكهف، «فمال هؤلاء» بالنساء، «فمال الذين» في المعارج للمشار إليه بحاء حج وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين الوقف على اللام، ثم أخبر بالخلاف بين الوقف على ما أو على اللام للمشار إليه براء رتلا وهو: الكسائي، وقد صوب صاحب النشر جواز الوقف بالوجهين أي بالوقف على ما أو على اللام لكل القراء في المواضع الأربعة، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

ومال وأيا أو بما فيهما فقف لكل على التحقيق في وقف الابتلا

تنبيه: يجب أن يعلم أن الوقف على ما أو على اللام، إنما هو وقف اختباري بالباء الموحدة كما أخبر عنه أول الباب، ويحمل عليه ما في معناه من الاضطراب بضيق نفس وغيره فلا يصح البدء باللام أو بما بعدها، فإذا وقف على ما أو على اللام اختياراً أو اضطراراً لزمه الابتداء بلفظ مال هذا أو فمال إلخ.

(ص) وَيَا أَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيُّهَا لَدَى النُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَافِقْنَ حُمْلًا
وَفِي آلِهَاتِ عَلَى الْإِتْبَاعِ ضَمَّ ابْنَ عَامِرٍ لَدَى الْوَصْلِ وَالْمَرْسُومِ فِيهِنَّ أُخْيَلًا

(ش) أخبر أن يوقف بإثبات الألف بعد الهاء وقفاً في مواضع ثلاثة: «يا أياه الساحر» في الزخرف المعبر عنها بفوق الدخان، «أياه المؤمنون» في النور، «أياه الثقلان» في الرحمن للمشار إليهما بالراء والحاء في قوله «رافقن حملاً» وهما: الكسائي، وأبو عمرو، فتعين للباقيين الوقف بحذف الألف فيلزم من حذفها إسكان الهاء هذا الحكم وقفاً، وأما الحكم وصلأ، فأخبر أن يقرأ بضم الهاء لابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهاء، ثم اعلم بأن إثبات الألف علم من اللفظ فأما من أثبتها وقفاً فاتبع الأصل فيها؛ لأنها هاء التنبيه، وأما حذفها وصلأ إما لالتقاء الساكنين أو اتباع لرسمها حيث رسمت في مواضعها الثلاثة بالحذف، وأما من حذفها وصلأ ووقفاً فاتبع للرسم ولالتقاء الساكنين وصلأ فهي محذوفة وصلأ للجميع، وأما من ضم الهاء فعلى اتباع حركة الياء قبلها، وللنقل والنص وهي لغة بني أسد كما نقل القراء، وأما

من فتحها، فللدلالة على الألف المحذوفة، وقوله: والمرسوم فيهم أخيلًا يعنى: أن لفظ «يا أيها» رسم في جميع القرآن بالألف بعد الهاء إلا في هذه المواضع الثلاثة، فرسمت بحذف الألف، وأخيل: من أخيلت السماء أظهرت المطر وهذا من نوع الحذف والإثبات.

(ص) وَقِفْ وَيَكَّأْنُهُ وَيَكَّأْنُ بِرَسْمِهِ وَيَأْيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَيَاكَافِ حُلًّا

(ش) أقول: إن هذا البيت يحتمل معنيين، أولهما: أمر أن يوقف على كلمتي: «ويكأنه، ويكأن» من قوله تعالى: «ويكأنه لا يفلح، ويكأن الله» كما رسمتا، فيوقف في الأول على الهاء، وفي الثاني على النون لكل القراء ما عدا ما أشار إليه بعد، فقد أمر أن يوقف على الياء فيهما للمشار إليه براء رفقًا، وهو: الكسائي كما أمر أن يوقف على الكاف فيهما للمشار إليه بحاء حلالًا، وهو: أبو عمرو وعليه أكثر الشراح، المعنى الثاني: أمر أن يوقف على الهاء في الأول، وعلى النون في الثاني، وذلك لجميع أئمة القراءة، ثم أمر أن يوقف على الياء فيهما للمشار إليه براء رفقًا وهو الكسائي، وأن يوقف على الكاف فيهما للمشار إليه بحاء حلالًا وهو: أبو عمرو ويؤيد هذا الأخير صاحب إتخاف البرية بقوله:

وَقِفْ وَيَكَّأْنُهُ بِرَسْمِهِ لِكُلِّ وَيَأْيَارِضَ وَيَاكَافِ حُلًّا

وخلاصة القول: أن أبا عمرو والكسائي لهما على المذهب الأول الفصل فقط، ولهما على المذهب الثاني الفصل والوصل وللجماعة الباقين الوصل على كلا المذهبين. تنبيه: قد ذكر أكثر شراح هذا التصنيف جواز الابتداء بالكاف عند من وقف على الياء والابتداء بهمزة أن عند من وقف على الكاف وبعضهم منع ذلك، وقالوا بامتناع الابتداء بالكاف، أو بالهمزة عند من وقف على قبل كل منهما، وأنا أجنح إلى هذا الرأي الأخير، ويجمع بينهما بأن يحمل الأول على الاختبار بالياء الموحدة، وأما الآخر فيحمل على غير هذا بأن كان مختارًا، وهذا من نوع ما وقع فيه الانفصال والاتصال.

(ص) وَأَيًّا بِأَيًّا مَا شَفَا وَسَوَاهُمَا بِمَا وَيَوَادِ النَّمْلِ بِأَيَّاسْتَا تَلَا

(ش) أخبر أن يوقف على «أَيَّا» من «أَيَّا ما تدعوا» بالإسراء، ويلزم من الوقف

عليها إبدال تنوينها ألفاً للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي، ثم قال: وسواهما بما أى أخبر أن يوقف للباقيين سوى حمزة والكسائي على «ما» فالباء بمعنى: على يقال: وقفت به أى عليه، هذا ما اعتمده الناظم تبعاً للدانى، لكن ابن الجزرى قال فى النشر: والأرجح والأقرب للصواب جواز الوقف على كل من «أيا» وعلى «ما» لجميع القراء اتباعاً للرسم حيث رسمتا كلمتين منفصلتين، وقد أشار إلى ذلك صاحب إتخاف البرية بقوله وتقدم تدوينه آنفاً تحت شرح قوله: ومال لدى الفرقان إلخ.

تنبيه: اعلم بأن هذا الباب معقود للوقف الاختبارى بالباء الموحدة أى الابتلاء فعلى هذا لا يجوز الابتداء بما لکن وقف على أيا، وكذا لا يجوز الابتداء بتدعوا المن وقف على «ما» بل يلزم ويتعين الابتداء بأيا ما لجميع القراء من وصل ومن فصل، ثم أخبر أن يوقف بياء بعد الدال إذا وقف على وادٍ من: «واد النمل» للمشار إليهما بالسین والتاء فى قوله «سنا تلا» وهما: أبو الحارث وحفص الدورى راويا الكسائى، فتعين للباقيين الوقف بحذف الياء.

(ص) وَفِيْمَهْ وَمِمَّهْ قِفْ وَعَمَّهْ لِمَهْ بِمَهْ بِخُلْفِ عَنِ الْبِزْيِ وَأَدْفَعْ مُجْهَلًا

(ش) أمر أن يوقف بهاء السكت على «ما الاستفهامية» عوضاً عن ألفها المحذوفة لدخول حرف الجر عليها للبزي بخلاف، وقد سبقت بحرف من حروف الجر فى خمسة ألفاظ، وإن تعدد مواضع بعض ألفاظها هى: «فيم أنت من ذكراها»، «م خلق»، «عم يتساءلون»، «لم تقولون»، «بم يرجع المرسلون»، فتعين للباقيين الوقف بترك الهاء فى كل الألفاظ وهو الوجه الثانى للبزي وقوله: «وادفع مجهلاً» أى ادفع رد من ينكر الوقف بالهاء محتجاً لمخالفة الرسم، وقال: إن الرسم جاء بترك الهاء كان على نية الوصل لا الوقف.

تنبيه: إن من إعجاز القرآن العظيم إشارات فى رسمه تفوق العقول البشرية وقواعد اللغة العربية منها ما حذف من حروف العلة وما ثبت فى بعض الكلمات كحذف الياء من «يقض الحق»، إذا يسر، فما تغن النذر»، والواو فى «سندع» وأخواتها وحذف الألف كثيراً كما فى الرسم وإثبات الألف وحذفها بعد واو الجماعة فى كلمة واحدة وهى «سعو» ثابتة فى الحجج محذوفة فى سبأ وحذفها فى «يا أيه الساحر»، وإن أردت زيادة فراجع علم الرسم.

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة

اعلم أن الياءات الواقعة في القرآن قسمان: ثابت في الرسم، ومحذوف،
فالمحذوف، قد عقد له باب بعد، والثابت، عقد له هذا.

تعريفها: هي الدالة على المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف ولها حالتان:
الجر مع الاسم والحرف نحو: «سبيلي، ولي فيهما»، النصب مع الحرف والفعل نحو:
«ليحزنني، إني أرى»، وتسمى: ياء الإضافة تجوزاً، أو أنها لما دخل عليها الاسم وهو
من نوعها قد أعطى كل منهما أخاه بحيث قد أعمل الأول الجر في الثاني، والثاني: قد
أكسبه تخصيصاً أو تعريفاً، ويغلب دخولها على الإسم وكانهما لفظ واحد؛ لذلك لا
يفصل بينهما بنون الوقاية، فعلى هذا تكون تسميتها بالإضافة حقيقة مع الاسم
مجازاً مع الفعل والحرف، وجملة ما وقع في القرآن منها، ثمانمائة وست وسبعون ياء
وهي قسمان: متفق عليه، مختلف فيه، وجملة المتفق عليه، ستمائة وأربع وستون ياء
وهو نوعان: متفق على سكونه، متفق على فتحه، وجملة المتفق على إسكانه،
خمسائة وست وستون ياء نحو: «إني جاعل، وأنى فضلتكم، فمن تبعني فإنه مني
ومن عصاني، الذي خلقني، هو يطعمني، يميني»، الخ، وسكن لكثرتة، ولیدل على
الأصل، وأما النوع الثاني المتفق على فتحه فجملته، ثمان وتسعون ياء، ولهذا الفتح
إشارتان، الأولى: أن يقع بعدها ساكن لام التعريف أو شبهها نحو: التي وجملته
إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعاً، «نعمتي التي» في مواضعها الثلاثة،
«بلغني الكبير»، «حسبي الله» في الموضعين، «بئس الأعداء»، مسني السوء، مسني
الكبير، وليي الله»، «شركائي الذين» في مواضعها الأربعة، «أروني الذين، ربّي الله»،
جاءني البيئات، نبأني العليم»، حركت بالفتح حملاً على النظير فراراً من الحذف.
الثانية: أن يقع قبلها ساكن ألف أو ياء، فالذي قبلها ألف في ست كلمات في ثمانية
مواضع: «هداي» في الموضعين، «وإيأي فيأيأي»، «رؤيأي» في الموضعين، «مشوأي»،
عصأي» وسيأتي ذكر: «بشراي، وحسرتأي» في موضعه، وأما الذي قبلها ياء تسع

كلمات وقعت في اثنتين وسبعين موضعاً وهي: «إِلَى، عَلَيَّ، يَدَيَّ، لَدَيَّ، بَنِيَّ، يَا بَنِيَّ، ابْنَتِيَّ، وَالِدِيَّ، مَصْرَحِيَّ»، وحركت الياء في ذلك فراراً من التقاء الساكنين، وكانت فتحة حملاً على النظير أو لحقتها الياء، ثم أدغمت الياء في الياء في نحو: «إِلَى وَعَلَى» للتماثل، وجاز الكسر في «مَصْرَحِيَّ» لغة وكذلك في «يَا بَنِيَّ» يزداد الإسكان كما سيأتي، وأما المختلف فيه بين الفتح والإسكان وهما لغتان فاشيتان في القرآن، وفي كلام العرب، والإسكان فيها هو الأصل الأول؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، وأما الفتح فأصل ثان؛ لأنه اسم على حرف غير مرفوع فقوى بالحركة، وكانت فتحة للتخفيف، وأما جملتها فكما ذكر المصنف فابتدأ بتعريفها، ثم عدّها فقال:

(ص) وَلَيْسَتْ بِلَامِ الْفِعْلِ يَاءٌ إِضَافَةٌ وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ الْأَصُولِ فَتُشْكَلًا
وَلَكِنَّهَا كَالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلِّ مَا تَلِيهِ يَرَى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلًا

(ش) تقدم تعريفها مختصراً وتماهه هي: الياء المتطرفة الزائدة الدالة على المتكلم فهذه أطراف ثلاثة مأخوذة من قوله: ياء إضافة؛ لأن الياء إذا أضيفت كانت متطرفة زائدة على الكلمة المضافة إليها ولا تضاف الياء إلا إذا كانت ياء للمتكلم، وقد ذكر طريقتين للاستدلال عليها، أولهما: أخبر أن ياء الإضافة لا تكون لأمّاً للكلمة إن كانت مما توزن سواء كانت اسماً نحو: «الداعي، المهتدي، النواصي، الزاني»، أو فعلاً ماضياً نحو: «ألقى إلي»، أو مضارعاً نحو: «أم من يأتي آمناً، أنهتدي أم، وإن أدري أقرب، يقضى بالحق، تزدري أعينكم» فالياء، فيما ذكر من أصول الكلمة؛ لأنها مقابلة للامها، فليست ياء إضافة، وإن كانت الكلمة مما لا توزن وذلك في الأسماء المبهمة نحو: «الذي، والتي، واللاتي» وفي الضمائر «هي» فالياء في ذلك من أصول الكلمة؛ لأنها وضعت بصورتها، هكذا، وهذا معنى قوله: «وما هي من نفس الأصول» ولهذا ليست ياء إضافة، ثانيهما: إذا صح إحلال هاء الضمير وكافه أي بوضع كل منهما موضع الياء أو وضع أحدهما مكان الياء كانت ياء إضافة فتقول: في نحو: سبيلي، سبيله، وسبيلك، ومثال ما تحل الهاء دون الكاف نحو: «فاذكروني، لم حشرتني»، ولهذا قدمت الهاء؛ لعموم إحلالها بخلاف الكاف ولما كانت كلمة ياء إضافة تدل

على المتكلم احترز بها مما تدل على المخاطبة المؤنثة نحو: «افنتى، اركعى، وهزى إليك»، واحترز من الياء الواقعة فى جمع المذكر السالم نحو: «حاضرى المسجد، عابرى سبيل، برادى رزقهم، والمقيمى الصلاة»، فليس هذا من ياءات الإضافة لما فى الأول من الدلالة على الخطاب، ولما فى الثانية من حيث كونها نائبة عن حركة، وما كان كذلك لا يقوى على أن يضاف إليه، وهذا كله مما لا يصح وضع هاء الضمير، ولا كافة موضع الياء فيه لذلك ليست ياؤه إضافة، فإن قيل: قد عبر بلام الفعل فهل هى لام الفعل أو لام الكلمة؟ قلت: التعبير صحيح، لأن من عبر بأنها لام الكلمة لأنها تشمل كل ما دخله الصرف، ومن عبر بأنها لام الفعل، فنظر للحروف التى وضعها علماء الصرف المكونة من كلمة فعل، فالفاء فاء الفعل أو الكلمة والعين واللام كذلك، فيكون المراد بلام الفعل لام فَعَلَ.

* تشبيهه: إن الكاف والهاء والياء اجتمعت وافتقرت، فاجتمعت فى ضمير النصب، وافتقرت، فالكاف تحركت بحركة الضم إذا كان بعدها ميم الجمع، وتحرك بغيرها إذا لم تكن نحو: «ذلك، أولئك»، وأما الهاء فتحركت اتباعاً لما قبلها كسراً أو ضمّاً إلا إذا كان بعدها ألف فتحت نحو: فيها، فأثر فيها ما بعدها وما قبلها لضعفها فقبولت بالصلة، أما الياء فتوسطت، فتحركت بحركة هى: الفتحة لخفتها عليها وتسكن لضعفها عن الكاف لذلك تقوى بالمد، والمد يقوم مقام الحركة.

(ص) وَفِي مَائَتِي يَاءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ وَثِنْتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلًا

(ش) لما فرغ من المتفق عليه منها شرع فى بيان المختلف فيه، فأخبر أن القوم أى: الأئمة السبعة اختلفوا فى مائتى واثنتى عشرة ياء إضافة، وقد زاد عليها صاحب التيسير اثنتين هما: «فما آتان الله» فى النمل، «فبشر عباد» فى الزمر لكونهما مفتوحتين فبلغ عددها عنده مائتين وأربع عشرة ياء لكن الإمام الشاطبى عددهما فى الزوائد لحدفهما رسماً، وقوله: منيفة أى زيادة وقوله: مُجْمَلًا أى عددها الشامل لجميع الأقسام، وأحكيه: مضارع حكى أى أذكر.

(ص) فَتِسْعُونَ مَ هَمْزٌ يَفْتَحُ وَتَسْعُهَا فَأرنبى وَتَفْسِتْنى اتبغنى سكونها
سَمَا فَتَحُهَا إِلا مَوَاضِعَ هُمَلًا لِكُلِّ وَتَرَحَّمْنى أَكُنْ وَلَقَدْ جَلًّا

(ش) قد سلف ذكر عدد المختلف فيه إجمالاً، أما تفصيله فهو قسمان: إما بعده همز، أو غير همز، فالذى بعده همز قسمان: همزة قطع، أو همزة وصل، فأما الذى بعده همزة قطع أنواع ثلاثة، فالهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وأما همزة الوصل فعلى نوعين: إما أن تصحبه لام التعريف أو لا، فصارت أنواع ما بعده همزة خمسة والسادس هو: الذى بعده أى حرف غير الهمز، ثم ذكر على الترتيب المذكور، وبدأ بما بعده همز مفتوح؛ لكثرتة، ولكثرة الفاتحين له عن غيره، فأخبر أن عدد ياء الإضافة التى بعدها همزة مفتوحة تسع وتسعون ياء اختص بفتحها المشار إليهم «بسما» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو نحو: «إنى أعلم، إنى أرى»، ولما كان بعض المواضع داخلة تحت ضابط ما بعده همز مفتوح، قد اتفق على إسكانها خصها بالذكر ليعلم أن ما عداها هو المختلف فيه وهى أربعة: «أرنى أنظر» بالأعراف، «ولا تفتنى ألا» بالتوبة، «فاتبعنى أهدك» بمریم، «وترحمنى أكن» بهود.

* تنبيه: إن هذه الأربعة ليست من التسع والتسعين بل زائدة عليه.

(ص) ذرونى وأدعونى اذكرونى فتحها
 ليبلونى معه سبيلى لنافع
 يوسف إنى الأولان ولي بها
 وياء أن فى اجعل لى وأربع إذ حمت
 وتحتى وقل فى هود إنى أراكم
 ويحزنى حرميهم تعدانى

دواء وأوزعنى معاً جاد هطلاً
 وعنه وللبصرى ثمان تنخلاً
 وضيفى ويسر لى ودونى تمثلاً
 هداها ولكنى بها اثنان وكلاً
 وقل فطرن فى هود هاديه أوصلاً
 حشرتنى أعمى تأمرونى وصلاً

(ش) شرع فيما استثنى من هذا النوع، وأهل «سما» لهم فى ذلك حالات ثلاث: ما اختص بعضهم بفتحها، وما أضيف معهم غيرهم، وما جاء فيه الخلاف عن بعضهم، فابتدأ بالأولى، فأخبر أن يقرأ بفتح ياء «ذرونى أقتل»، وياء «ادعونى أستجب»، وياء «فاذكرونى أذكركم» للمشار إليه بدال «دواء» وهو: ابن كثير، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «أوزعنى أن» فى النمل والأحقاف للمشار إليهما بالجيم والهاء فى قوله: «جاد هطلاً» وهم: ورش والبيزى، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ليبلونى

أشكر»، وياء «سبيلي أَدعوا» لنافع، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ثمانى ياءات لمن عاد إليه ضمير و«عنه»، وهو: نافع ومعه البصرى، وهو: أبو عمرو، وهى ثلاث بيوسف «قال أحدهما إني»، وقال الآخر إني، حتى يأذن لى أبى»، الرابعة، «فى ضيفى أليس» بهود، الخامسة: «ويسر لى أمرى» بطة، السادسة: «من دونى أولياء» بالكهف، السابعة والثامنة: «اجعل لى آية» فى آل عمران ومريم، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياءات أربع للمشار إليهم بالهمز والحاء والهاء فى قوله: «إذ حمت هداها» وهم: نافع وأبو عمرو والبرى وهى: «ولكنى أراكم» بهود والأحقاف، الثالثة: «من تحتى أفلا» بالزخرف، الرابعة: «إنى أراكم بخير» بهود، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «فطرنى أفلا» فى هود للمشار إليهما بالهاء والهمز فى قوله: «هاديه أوصلا» وهما: البرى ونافع، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ليحزننى أن» بيوسف وياء «اتعداننى أن» بالأحقاف، وياء «لم حشرتنى أعمى» بطة، وياء «تأمروتنى أعبد» بالزمر للمشار إليهما «بحرمى» وهما: نافع وابن كثير وجملة الحالة الأولى أربع وعشرون.

(ص) أرهطى سَمَا مَوْلَى وَمَا لى سَمَا لَوَى لَعَلَى سَمَا كَفْوًا مَعى نَفَرُ الْعَلَا
عِمَادٌ وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدى حُسْنُهُ إِلَى دُرِّهِ بِالْخُلْفِ وَأَفْقُ مُسُوهُلَا

(ش) الحالة الثانية وعدد يائها عشر، فأخبر أن يقرأ بفتح «أرهطى أعز» للمشار إليهم بسما والميم فى قوله سما مولى وهم نافع: وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، ولم يذكر هشاماً معهم تبعاً للتيسير، وإن كان الدانى خرج فيه عن طريقه فى هذا الموضع، والأولى: أن يقرأ له بالوجهين؛ لأنهما صحيحان، والفتح أشهر وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، وهو طريقه فى رواية هشام، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ما لى أَدعوكم» للمشار إليهم بسما واللام فى قوله: «سما لوى» وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وهشام، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء لعلى فى مواضعها الستة وهى: «لعلى أرجع» فى يوسف، «لعلى آتيكم» فى طه والقصص، «لعلى أعملُ صالحاً» فى المؤمنون، «لعلى أطلعُ» فى القصص، «لعلى أبلغُ» فى غافر للمشار إليهم بسما والكاف فى قوله: «سما كفوًا» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «معى» التى بعدها همز وهى موضعان: «معى أبداً» بالتوبة، «معى أو رحمنا» بالملك

للمشار إليهم بنفر والألف والعين في قوله: «نفر العلا عماداً» وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع وحفص الثالثة: وهى موضع واحد، فأخبر أن يقرأ بفتح ياء «عندى أو لم» للمشار إليهم بالحاء والهمز والبدال في قوله: «حُسْنُهُ إِلَى دُرِّهِ بِالْحُلْفِ» هم: أبو عمرو ونافع وابن كثير بخلف عنه .

تنبيه: ظاهر النظم أن يقرأ بالوجهين لكل من البزى، وقنبل على أن الخلاف فيه مفرع، والذي حققه علماء القراءة أن هذا الخلاف موزع على الراويين لذلك يقرأ للبزى بالإسكان، ولقنبل بالفتح، ولذا أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وعندى تحت النمل سكن لأحمد وعن قنبل فافتح على ما تأصلا

وتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم السالفة فى هذا النوع القراءة بإسكان الياء .

(ص) وَثِنْتَانِ مَعَ خَمْسِينَ مَعَ كَسْرِ هَمْزَةٍ بِفَتْحِ أُولَى حُكْمٍ سِوَى مَا تَعَزَّلَا

(ش) لما فرغ مما فتح بعده الهمز شرع فيما بعده همز مكسور وثنى به لقله عدده ورجاله عما سلف وجملة عدها اثنتان وخمسون ياء، فأخبر أن يقرأ بفتح الياء التى كسرت الهمزة بعدها نحو: «مِنِّي إِلا، مِنِّي إِنَّكَ» للمشار إليهما بالهمز والحاء فى قوله: «أولى حكم» وهما: نافع وأبو عمرو، ثم قال: «سوى ما تعزلا» أى خرج عن الأصل بنقص بعض الرواة أو الإمامين اللذين قامات بأصل فتحها أو بزيادة عليهما .

(ص) بِنَاتِي وَأَنْصَارِي عِبَادِي وَلَعْنَتِي وَمَا بَعْدَهُ إِنْ شَاءَ بِالْفَتْحِ أَهْمَلًا وَفِي إِخْوَتِي وَرَشِّ يَدِي عَنْ أُولَى حِمَى وَفِي رُسُلِي أَصْلُ كَسَا وَأَفِي الْمُلَا

(ش) شروع فيما تعزل وانفصل عن حكم هذا النوع الذى قام به البعض، فأخبر أن يقرأ بفتح ياء «بناتى إن» فى الحجر، وياء «أنصارى إلى الله» بآل عمران والصف، وياء «بعبادى إنكم» بالشعراء، وياء «لعنتى إلى يوم» بص، وياء الكلمة التى وقع بعدها إن شاء وهى: «ستجدنى إن شاء» فى الكهف والقصص والصفات للمشار إليه بهمزة «أهملا» وهو: نافع، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «إخوتى إن» ببيوسف لورش، ثم شرع فى حالة الزيادة، فأخبر أن يقرأ بفتح ياء «يدى إليك» للمشار إليهم بالعين والهمز والحاء فى قوله: «عن أولى حمى» وهم: حفص ونافع وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بفتح ياء «ورسلى» إن بالمجادلة للمشار إليهما بالهمز والكاف فى قوله: «أصل كسا» وهما: نافع وابن عامر فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من التراجم القراءة بإسكان الياء .

(ص) وَأُمِّي وَأَجْرِي سُكْنَا دَيْنَ صُحْبَةٍ
وَحَزْنِي وَتَوْفِيقِي ظِلَالٌ وَكُلُّهُمْ
وَذُرِّيَّتِي يَدْعُونَنِي وَخِطَابُهُ
دُعَائِي وَأَبَائِي لِكُوفِ تَجَمُّلاً
يُصَدِّقُنِي أَنْظِرْنِي وَأَخْرَتْنِي إِلَى
... ..

(ش) انتقل من ترجمة الفتح إلى ترجمة الإسكان، فأخبر أن يقرأ بإسكان ياء «وأمي إلهين» وبإسكان ياء «إن أجرى إلا» في مواضعها التسعة، وهي موضع بيونس، واثنان بهود وخمسة بالشعراء، وموضع بسبأ للمشار إليهم بالبدال وصحبة في قوله: «دين صحبة» وهم: ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ياء «دعائي إلا»، وياء «آبائي إبراهيم» بيوسف للكوفيين، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ياء «وحزني إلى الله»، وياء «وما توفيقى إلا بالله» للمشار إليهم بظاء «ظلال»، وهم: ابن كثير والكوفيون، فتعين لمن لم يذكر في تراجم الإسكان القراءة بالفتح، واعلم أن جملة العدد الذى انعزل عن الحكم العام فى هذا النوع خمس وعشرون، وتبدأ من قوله: «بناتى» إلى قوله «وتوفيقى» وما عداها يجرى فيه الحكم العام وجملتها سبع وعشرون ياء يتم العدد الكلى لها، واعلم بأنه قد وجد الضابط فى خمس كلمات تقع فى تسعة مواضع خُولِفَتْ فيها القاعدة العامة لاتفاق الأئمة السبعة على إسكانها وهى: ياء «ردءاً يصدقنى» بالقصص، ياء «أنظرنى إلى» فى الأعراف والحجر ووص، ياء «أخرتنى إلى» بالمنافقون، ياء «ذريتى» فى الأحقاف، ياء «يدعوننى إليه» بيوسف، والمحاطب منه هما «وتدعوننى إلى النار، أما تدعوننى إليه» بغافر وهما المرادان بقوله وخطابه.

(ص) وَعَشْرٌ يَلِيهَا الْهَمْزُ بِالضَّمِّ مُشْكَلاً
فَعَنْ نَافِعٍ فَافْتَحَ وَأَسْكِنَ لِكُلِّهِمْ
بِعَهْدِي وَأَتُونِي لِتَفْتَحَ مُقْفَلاً

(ش) لما فرغ من النوع الثانى شرع فى الثالث وهو: ما بعده همز مضموم لقلّة الفاتحين له، وجملته عشر ياءات، فأمر أن يقرأ بفتح الياء التى وليها همز مضموم نحو: «إني أعيذها» بآل عمران، «إني أريد» بالقصص لنافع، فتعين للباقيين الإسكان، ثم أمر أن يقرأ لجميع الأئمة السبعة بإسكان ياءين: «بعهدى أوف» بالبقرة، «آتونى أفرغ» بالكهف للاتفاق على إسكانهما.

(ص) وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَيَسْكَانُهَا فَاشٍ وَعَهْدِي فِي عَلَا
وَقُلْ لِعِبَادِي كَانَ شَرْعًا وَفِي النُّدَا حِمَى شَاعَ آيَاتِي كَمَا فَاحَ مَنَزِلًا

(ش) لما فرغ مما وقع بعده همزة قطع شرع فيما وقع بعده همزة وصل وهو نوعان: همزة الوصل المنفردة أو مصاحبة للام التعريف وما شابهها، فابتدأ بالمصاحب للام، وجملته أربع عشرة ياء، فأخبر أن يقرأ بإسكان ياء الأربع عشرة جميعها للمشار إليه بفاء «فاشٍ» وهو: حمزة، منها: «آتاني الكتاب، ربي الذي»، وسيأتي سردها بعد، ثم ذكر من وافق حمزة في بعضها، فأخبر أن يقرأ بإسكان ياء «عهدى الظالمين» للمشار إليهما بالفاء والعين في قوله: «في عَلَا» وهما: حمزة وحفص، وأخبر أن يقرأ بإسكان ياء «قل لعبادى الذين» للمشار إليهم بالكاف والشين في قوله: «كان شرعاً» وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي، وأخبر أن يقرأ بإسكان ياء لفظ «عباد» المسبوق بياء النداء وأتى بعدها لام التعريف، وهما موضعان: «يا عبادى الذين آمنوا» بالعنكبوت، «قل يا عبادى الذين أسرفوا» بالزمر للمشار إليهم بالحاء والشين في قوله: «حمى شاع»، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ياء «عن آياتى الذين» فى الأعراف للمشار إليهما بالكاف والفاء فى قوله: «كما فاح»، وهما: ابن عامر وحمزة.

وخلاصة القول: فى هذا النوع أن حمزة سكن جميعها، اختص بإسكان تسعة منها ووافق بعض الرواة أو الأئمة فى الخمسة المذكورة آنفاً، والباقيون بفتح الكل، وقد بينها الناظم لثلاث تلتبس بغيرها من المتفق عليه فقال:

(ص) فَخَمْسُ عِبَادِي أَعْدُدْ وَعَهْدِي أَرَادَنِي وَرَبِّي الَّذِي آتَانِ آيَاتِي الْحُجْلَا
وَأَهْلَكْنِي مِنْهَا وَفِي صَادَ مَسْنِي مَعَ الْأَنْبِيَا رَبِّي فِي الْأَعْرَافِ كَمَلَا

(ش) اعلم بأن الناظم قد ذكر هذا النوع إجمالاً فى قوله: «وفى اللام للتعريف أربع عشرة» وبيّن تفصيلها هنا لثلاث تلتبس بغيرها من المتفق على فتحه، فأمر أن لفظ «عبادى» تعد منه خمسة مواضع منها الثلاث التى ذكرها، وهى: «قل لعبادى» بإبراهيم، «يا عبادى الذين» بالعنكبوت، «قل يا عبادى الذين أسرفوا» بالزمر، بقى

اثنان هما، «عبادى الصالحون» بالأنبياء، «من عبادى الشكور» بسبأ، السادسة: «عهدى الظالمين» بالبقرة، السابعة: «إن أرادنى الله» بالزمر، الثامنة: «ربى الذى» بالبقرة، التاسعة: «أتنى الكتاب» بمريم، العاشرة: «عن آياتى الذين» بالأعراف، الحادية عشر: «إن أهلكنى الله» بالملك، الثانية عشر والثالثة عشر: «مسنى الضر» بالأنبياء، «مسنى الشيطان» بص، الرابعة عشر: «إنما حرم ربى الفواحش»، «كملاً» أى كمل عدها تفصيلاً وفق الإجمالى، قوله: «فإسكانها فاش» فيه، إشارة أن إسكان حمزة فى هذا النوع قد فشا وانتشر، وظهر عند أهل الأداء وغيرهم حتى فاحت رائحته المسكية فى المجالس العلمية.

(ص) وَسَبْعُ بُهْمَزِ الْوَصْلِ فَرْدًا وَقَتْحُهُمْ
وَنَفْسِي سَمَا ذِكْرِي سَمَا قَوْمِي الرِّضَا
أَخِي مَعَ إِنِّي حَقُّهُ لَيْتَنِي حَلَا
حَمِيدُ هُدَى بَعْدِي سَمَا صَفْوُهُ وَلَا

(ش) لما فرغ من النوع الرابع عاماً والأول: لهزمة الوصل شرع فى النوع الخامس عاماً، والثانى لهزمة الوصل الذى انفرد عن لام التعريف وجملته سبع، فصلها واحدة واحدة، فأخبر أن يُقرأ بفتح ياء «أخى أشدُّ» بطة مع ياء «إنى اصطفيتك» بالأعراف للمشار إليهما «بحق» وهما: ابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر أن يُقرأ بفتح ياء «يا ليتنى اتخذت» بالفرقان للمشار إليه بحاء «حلا»، وهو: أبو عمرو، ثم أخبر أن يُقرأ بفتح ياء «لنفسى أذهب» وياء «ذكرى أذهب»، للمشار إليهم «بسما»، هم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، وإنما كرر لفظ «سما» لضرورة النظم لا غير، ثم أخبر أن يُقرأ بفتح ياء «قومى اتخذوا» بالفرقان للمشار إليهم بالألف والهاء والهاء فى قوله: «الرضا حميد هدى» وهم: نافع وأبو عمرو والبرى، ثم أخبر أن يُقرأ بفتح ياء «من بعدى اسمه أحمد» للمشار إليهم بسما والصاد فى قوله: «سما صفوه» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة وقوله: «الولا» أى المتابعة، فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من تراجع هذا النوع القراءة بالإسكان.

(ص) وَمَعَ غَيْرِ هَمْزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ
وَمَحْيَاى جِيءَ بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ خُولًا
(ش) لما فرغ من أنواع ما بعده همز، شرع فيما ليس بعده همز، وجملته ثلاثون

ياء، وقد فصلها واحدة بعد واحدة كى لا تلتبس بما اتفق على إسكانه، فابتدأ فأخبر أن يقرأ بفتح ياء قوله «ومحياى» بالأنعام للمشار إليه بجيم «جىء» وهو ورش بخلاف عنه بين الإسكان والفتح، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «محياى» للمشار إليهم بخاء «خولا» وهم الأئمة جميعهم عدا نافع فیتعين له القراءة بالإسكان من روايته، وقد تقدم الخلاف لورش بين الإسكان والفتح، أما قالون فليس له إلا الإسكان .
 تنبيه: إن من أسكن لزمه إشباع الألف فيمد مدأ طويلاً؛ لأنه صار من قبيل المد اللازم.

(ص) وَعَمَّ عَلًا وَجَهِيَّ وَبَيْتِي بِنُوحٍ عَن لَوَى وَسِوَاهُ عُدَّ أَصْلًا لِيَحْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء «وجهي» فى الموضعين هما، «وجهي لله» بآل عمران، «وجهي للذى» بالأنعام للمشار إليهم بعم والعين فى قوله: «وعمّ علا» وهم: نافع وابن عامر وحفص، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «بيتي مؤمناً» بنوح للمشار إليهما بالعين واللام فى قوله: «عن لوى» وهما: حفص وهشام، ثم أخبر أن يقرأ «بيتي» فى غير نوح وهو موضعان: «بيتي للطائفين» بالبقرة والحج بفتح يائه فى الموضعين للمشار إليهم بالعين والهمز واللام فى قوله: «عد أصلاً ليحفلاً» وهم: حفص ونافع وهشام.

(ص) وَمَعَ شُرَكَائِي مِنْ وَرَائِي دُونُوا وَلى دِينَ عَن هَادٍ بِخَلْفٍ لَهُ الْحَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء «شركائى قالوا» بفصلت وفتح ياء «من ورائى وكانت» بمرم للمشار إليه بدال «دونوا» وهو: ابن كثير، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ولى دين» آخر الكافرون للمشار إليهم بالعين واللام والألف فى قوله: «عن هادٍ بخلف له الحلا» وهم: حفص واليزى وهشام ونافع بخلاف عن اليزى وحده.

(ص) مَمَاتِي أَتَى أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ وَفِي النَّمْلِ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ماتى لله» للمشار إليه بهمزة «أتى» وهو: نافع، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «إن أرضى واسعة» بالعنكبوت وياء «هذا صراطى» بالأنعام لابن عامر، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «مالى لا أرى» بالنمل للمشار إليهم بالدال واللام والراء والنون فى قوله: «دم لمن راق نوفلاً» وهم: ابن كثير وهشام والكسائى وعاصم.

(ص) وَلِي نَعَجَّةٌ مَا كَانَ لِي اثْنَيْنِ مَعَ مَعِي ثَمَانِ عَلَا وَالظَّلَّةُ الثَّانِي عَنْ جَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء «ولى نعة واحدة» بص وفتح ياء لى فى موضعين هما: «وما كان لى عليكم» بإبراهيم، «ما كان لى من علم» بص وفتح ياء «معى» فى ثمانية مواضع هى: «معى بنى إسرائيل» فى الأعراف، «معى عدواً» بالتوبة «معى صبراً» ثلاثة فى الكهف، «ذكر من معى وذكر» بالأنبياء، «إن معى ربى» بالشعراء، «معى رداءً» بالقصص أى بفتح كل هذا للمشار إليه بعين علا وهو: حفص الأسدى عن عاصم، وأخبر أن يقرأ بفتح ياء «معى» فى موضع واحد هو: «من معى من المؤمنين» فى الشعراء المعبر عنه بالظلة كما جاء فى متن الشاطبية للمشار إليهما بالعين والجيم فى قوله: «عن جلا» وهما: حفص وورش.

فائدة: لفظ «معى» ورد أحد عشر موضعاً فى القرآن العظيم وهى قسمان: ما وقع بعدها همز وهما موضعان، وقد تقدم الكلام عليها مع الهمز المفتوح، وأن حفصاً يفتح جميعها ويوافقه بعض الأئمة فيما بعده همز ويوافقه ورش فى ثانى موضع من الظلة وهى سورة الشعراء.

(ص) وَمَعَ تَوَمَّنُوا لِي يُؤْمِنُوا بِي جَاوِيَا عِبَادِي صِفْ وَالْحَدْفُ عَنْ شَاكِرٍ دَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء «وإن لم تؤمنوا لى» بالدخان، «وليؤمنوا بى» لعلهم «البقرة للمشار إليه بجيم «جا» وهو: ورش، فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من تراجع هذا النوع القراءة بإسكان الياء، ثم أخبر أن يقرأ بفتح ياء «يا عبادى لا خوف» بالزخرف وإثبات يائها كما لفظ به ويقف بإثباتها ساكنة للمشار إليه بصاد «صف» وهو: شعبة، ثم أخبر أن يقرأ بحذف يائها فى الحالين للمشار إليهم بالعين والشين والبدال فى قوله: «عن شاكر دلا» وهم: حفص وحمزة والكسائى وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بإثباتها فى الحالين.

وخلاصة القول فى ذلك: أن نافعا، وأبا عمرو وابن عامر يثبتونها فى الحالين ساكنة، ويلزم مدها مداً طبيعياً، وأن شعبة يثبتها ساكنة وقفاً مفتوحة وصلًا، والباقون يحذفونها فى الحالين وهم ابن كثير وحمزة والكسائى.

* تنبيهه : إن قيل : كيف علم الحذف في الحالين؟ قلت : من النطق بها ثابتة متحركة وهو الذي روى عن شعبة، وإن قيل : كيف تشعب الخلاف فيها دون غيرها؟ قلت : لاختلاف رسم المصاحف فيها فإن ياءها ثابتة في مصحف المدينة والشام، محذوفة في العراقي والمكي لذا لم يختلف في غيرها نحو : « يا عباد فاتقون » لاتفاق المصاحف على حذف يائه، وبهذا تحقق لنا أن كل إمام اتبع مصحف بلده، وإن قيل : لم يقيد موضع الخلاف، وكيف تحقق أنه هذا؟ قلت : اعتماداً على اشتهاار الخلاف في رسمه .

(ص) وَفَتَّحُ وُلِيَّ فِيهَا لَوْرَشٍ وَحَفْصِهِمْ وَمَالِي فِي يَسِ سَكْنٍ فَتُكْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ياء « ولى فيها » بظه لورش وحفص فتعين للباقيين إسكانها، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ياء « ومالى لا أعبد » فى يس للمشار إليه بفاء « فتكملاً » وهو : حمزة فتعين للباقيين القراءة بفتحها وقوله فتكملاً : إشارة لإتمام أحكام ياءات الإضافة .

* * *

باب مذاهبهم فى ياءات الزوائد

اعلم أن تعريفها: زيادتها فى القراءة على الكتابة أى على رسم المصاحف ويزاد فى شرح هذا عند توضيح البيت الأول هنا، وأما الفارق الذى يميز بين الياءين الإضافة والزائدة .

الأول : أن الإضافة ثابتة فى المصاحف، والزائدة محذوفة .

الثانى : الإضافة تكون زائدة على الكلمة والزائدة تكون زائدة أو من أصولها كما سيأتى فى الأمثلة .

الثالث : يجرى الخلاف فى الإضافة بين الفتح والإسكان والزائدة بين الحذف والإثبات .

الرابع : الإضافة تتصل بأنواع الكلمة والزائدة تتصل بالاسم والفعل دون الحرف .

الخامس : الإضافة تقع بعد الحركة والسكون، والزائدة لا تقع إلا بعد الحركة .
وأما اسمها أو علتها فقال :

(ص) وَدُونِكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدًا لِأَنَّ كُنَّ عَنْ خَطِّ الْمَصَاحِفِ مَعَزِلًا

(ش) اعلم بأن الناظم يخبر عن علة تسميتها بالزوائد فقال : دونك : اسم فعل أمر بمعنى خذ أى خذ من القواعد ياءات تسمى بالزوائد؛ لأنها عزلت عن رسم المصاحف العثمانية، فلم يكتب لها صورة وتسمى بالزوائد لزيادتها على الرسم عند من يثبتها، أما من لم يثبتها، فليست عنده بزائدة وتكون لأمًا للكلمة أو زائدة عنها نحو: «إذا يسر، يوم يأت، لا يهدين، تعلمن» .

(ص) وَتَثَبْتُ فِي الْحَالَيْنِ دُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأَوْلَى النَّمْلِ حَمْرَةٌ كَمَلًا
وَفِي الْوَصْلِ حَمَادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ وَجَمَلَتْهَا سِتُونٌ وَاثْنَانِ فَاعِقِلًا

(ش) عبر عن بيان القاعدة العامة فى ياءات الزوائد للأئمة السبعة كل وفق

مذهبه، فأخبر أن مذهب المشار إليهما بالدال واللام في قوله: «درأ لوامعاً» وهما: ابن كثير وهشام إثبات الياء في الحالتين أى الوصل والوقف فيما أثبتاه منها بخلاف هشام، وليس له إلا موضع واحد، «ثم كيدون» في الأعراف، وهذا الموضع عنه بخلاف كما سيأتى فعلى هذا يكون له الحذف في الحالين والإثبات في الحالين، فيكون المجموع أربعة أما ما صوبه أهل الأداء عن هشام فيهما أنه ليس له إلا الإثبات في الحالتين أى الوصل والوقف، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وكيدون في الأعراف عند هشامهم بإثباته فأقرأه وقفاً وموصلاً

ثم أخبر أن حمزة وافق من أثبت في الحالتين في موضع واحد، هو: «أتمدونن بمال» المعبر عنها بقوله: «وأولى النمل حمزة كمالاً» أى كمل مذهب المثبتين في الحالين، وفي قوله: «أولى النمل» وفقاً لمذهب الناظم على أن النمل فيها زائدتان، فهذه الأولى والثانية: «فما آتان الله»، وعلى مذهب الداني تكون الزائدة في النمل واحدة وهى: «أتمدونن» بخلاف ما ذكر عن الناظم بأن في النمل اثنتين، ثم أخبر أن مذهب المشار إليهم بالحاء والشين والهمز في قوله: «حماد شكور إمامه»، وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي ونافع، إثبات الياء حالة الوصل فيما نسب إليهم منها، فتعين لمن لم يذكر في الترجمتين الحذف في الحالين، أما المذهب الرابع وهو: إثبات الياء وقفاً وحذفها وصلماً، فلم يتعرض له الناظم هنا بل ذكره مفرقاً، فذكر بعضه في مرسوم الخط نحو: «واد النمل»، وبعض ذكره في سوره نحو: «هاد، ووال» في الرعد «والمناد» في ق اهـ.

تنبيه: إن حمزة لم يثبت من ياءات الزوائد إلا اثنتين هما: «دعاء» بإبراهيم، «أتمدونن» بالنمل وكل منها على مذهب، فإثبات الأولى في الوصل، أما الثانية: هو موضع النمل فبالإثبات في الحالين، ثانياً: إن قالون وأبا عمرو قد خالفا قاعدتهما العامة فى: «فما آتان الله» بالنمل بإثباتها فى الوقف مع الخلاف كما سيأتى، وأن حفصاً قد خالف قاعدته العامة فيها فأثبتها وقفاً بخلاف أيضاً، ثم قال: «وجملتها ستون واثنان»، أخبر أن عددها الإجمالى اثنتان وستون، وقد عدها صاحب التيسير إحدى وستين؛ لأنه أسقط: «فما آتان الله» بالنمل، وأسقط أيضاً: «فبشر عباد» فى الزمر

وعدهما من بئات الإضافة، فإن قلت ينبغى : أن يكون عددها ستين فما الوحدة التي أتى بها قلت : هي « يا عباد لا خوف » بالزخرف ذكرها في البابين لذا أشار بقوله : فاعقلا؟ أى تعقل المسألة وما حولها حتى تكون من أهل هذا العلم الكبير .

(ج) من أثبتها في الحالين فعلى الأصل؛ لأنه لام الكلمة أو ضمير المتكلم غالباً، ويستحق الثبوت، قال ابن قتيبة هي : لغة الحجازيين ويوافق الرسم تقديراً، لأن ما حذف لعارض في حكم الموجود كالف الرحمن، وأما حذفها في الحالين فقد وافق الرسم والتخفيف والاجتزاء بالكسرة عنها؛ لأنها تدل عليها، وهي لغة هذيل، وأما إثباتها وصلأ لا وقفاً فقد راعى الأصل والرسم وجمع بينهما، وخص الوقف بالحذف؛ لأن الأليق به التخفيف، ومن أثبت في الوقف دون الوصل نحو « واق وهاد » فقد راعى الأصل بإثبات الباء لما حذف للتنوين أما حذفها في الوصل فقد حذفها لاجتماع الساكنين، الباء والتنوين .

(ص) فَيَسْرِي إِلَى الدَّاعِ الجَّوَارِ المُنَادِيهِ سِدِينَ يُؤْتِينَ مَعَ أَنْ تَعْلَمَنِي وَلَا
وَأَخَّرْتَنِ الإِسْرَاءَ وَتَتَّبِعُنَّ سَمَاءَ وَفِي الكَهْفِ نَبْغِي يَأْتِ فِي هُودٍ رُفْلًا
سَمَاءَ وَدُعَائِي فِي جَنِّي حَلْوِ هَدِيهِ وَفِي اتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ حَقَّهُ بَلَا
وَإِنْ تَرَنِي عَنْهُمْ تُمِدُّونَنِي سَمَاءَ فَرِيْقًا وَيَدْعُ الدَّاعِ هَاكِ جَنِّي حَلَا

(ش) لما ذكرها إجمالاً ابتداءً في تفصيلها واحدة واحدة ومع كل رجالها، فأخبر أن يقرأ بإثبات الباء في تسع كلمات، هي : « إذا يسر » في الفجر ثانيها : « مهطعين إلى الداع » بالقمر، « ومن آياته الجوار » بالشورى، « المناد من مكان » في ق، « عسى أن يهدين، أن يؤتين خيراً، أن تعلمن مما علمت » الثلاث بالكهف، وفي الإسراء « لئن أَخَّرْتَنِ إِلَى »، و« ألا تتبعين أفعصيت » بطله للمشار إليهم « بسما » وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات باء : « ما كنا نبغ » في الكهف، وباء « يأت لا تكلم » بهود للمشار إليهم بالراء وسما في قوله، « رفلا سما » وهم : الكسائي ونافع وابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات : « وتقبل دعاء » بإبراهيم للمشار إليهم بالفاء والجيم والحاء والهاء في قوله : « في جنى حلوه هديه » وهم : حمزة وورش

وأبو عمرو والبزى، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «اتبعون أهدكم» بالطول للمشار إليهم بحق والباء فى قوله: «حقه بلا» وهم: ابن كثير وأبو عمرو وقالون، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء: «إن ترن أنا أقل» بالكهف لمن عاد إليهم ضمير عنهم فى رمز، «حقه بلا»، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وقالون: ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء: «قال أتمدونن» بالنمل للمشار إليهم بسما والفاء فى قوله: «سما فريقاً» وهم: نافع، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «الداع إلى شىء» بالقمر للمشار إليهم بالهاء والجيم والحاء فى قوله: هاك جنى حلا وهم: البزى وورش وأبو عمرو.

تنبيه: يؤخذ مما ذكر فيما تقدم من التراجم الإطلاق والتقيد فأطلق الكلمات التى لا نظير لها نحو: «يسر، والمناد، يؤتين، أن تعلمن، تتبعن، إن ترن، تمدونن» والتقيد لفظي وغيره، فاللفظي: قيّد «الداع» بإلى، «أخرتنى» بالإسراء، «نبغى» بالكهف، «يات» بهود «اتبعون» بأهدكم، «الداع» بيدع، وأما المقيد بغير اللفظ هو «الجوار»؛ لأن بعده حركة، وغيره من لفظه بعده ساكن وهما: «الجوار المنشآت»، «الجوار الكُنس»، «يهدين»؛ لأن نظيرها التى فى القصص ذكرت بعد بأنه متفق على إثباته «دعاء» لأن نظيره الذى فى نوح تقدم ذكره فى ياءات الإضافة فعلم هذا، وما قبله من القرائن ويقاس ما ذكر فى باقى الباب على هذا.

(ص) **وَفِي الْفَجْرِ بِالْوَادِي دَنَا جَرِيَانَهُ** **وَفِي الْوَقْفِ بِالْوَجْهِينِ وَأَفَقَ قُنْبَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «بالواد وفرعون» فى والفجر للمشار إليهما بالدال والجيم فى قوله: «دنا جريانه»، وهما: ابن كثير وورش، ثم أخبر أن يقرأ لقبيل عند الوقف بالوجهين، الحذف والإثبات وبالأول قرأ له الدانى على أبى الحسن بن غلبون، وبالثانى قرأ به له على فارس، فليعلم.

وخلاصة القول فيها: أن ورشاً له إثباتها وصلأ وحذفها وقفأ وفق قاعدته، وأما ابن كثير فقد اختلف راويه عنه فأثبتها البزى وصلأ ووقفأ وفق القاعدة العامة لشيخه، وأما قنبل فقرأها بإثبات الياء فى الحالين، ويزاد له حذفها فى الوقف فيكون له وجهان فى الوقف.

(ص) وَأَكْرَمَنِي مَعَهُ أَهَانِنِ إِذْ هَدَى وَحَذَفُهُمَا لِلْمَازِنِي عُدَّ أَعْدَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياءى «أكرمن وأهانن» فى والفجر للمشار إليهما بالهمز والهاء فى قوله: «إذ هدى» وهما: نافع والبزى، ثم أخبر أنه جاز فيهما الحذف والإثبات للمازنى أبى عمرو، لكن الحذف فيهما اشتهر عنه لذلك عبر الناظم بأنه أعدل من الإثبات وكلاهما حالة الوصل على قاعدته.

(ص) وَفِي النَّمْلِ آتَانِي وَيُفْتَحُ عَنْ أَوْلَى حِمَى وَخِلَافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلَا عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «فما آتان الله» وفتحها فى النمل حالة الوصل للمشار إليهم بالعين والهمز والحاء فى قوله: «عن أولى حمى» وهم: حفص ونافع وأبو عمرو، ثم ذكر حالة الوقف، فأخبر أن يقرأ فيها بالخلاف بين الحذف والإثبات للمشار إليهم بالياء والحاء والعين فى قوله: «بين حلا علا» وهم: قالون، وأبو عمرو وحفص وتعين للباقيين القراءة بحذفها فى الحالين.

وخلاصة القول: فيها أن ورشاً يقرؤها بإثبات يائها مفتوحة وصلأً ويحذفها وقفأً، وأما قالون وأبو عمرو وحفص فيثبتونها وصلأً مفتوحة ولهم فى الوقف إثباتها ياء ساكنة مديةً أو حذفها والباقي يحذفها فى الحالين وقيدها احترازاً مما عدت فى الإضافة نحو: «آتاني الكتاب» أو اتفق على إثباتها نحو: «وآتاني رحمة».

(ص) وَمَعَ كَالْجَوَابِ الْبَادِ حَقَّ جَنَاهُمَا وَفِي الْمُهْتَدِ الْإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَا
وَفِي آتَبَعَنَ فِي آلِ عَمْرَانَ عَنْهُمَا وَكَيْدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلَا
بِخَلْفٍ وَتَوْتُونِي بِيُوسُفَ حَقُّهُ وَفِي هُودٍ تَسْأَلُنِي حَوَارِيهِ جَمَلَا
وَتُخْزُونَ فِيهَا حَجَّ أَشْرَكْتُمُونَ قَدْ هَدَانِ اتَّقُونَ يَا أَوْلَى اخْشَوْنَ مَعَ وَلَا
وَعَنَّهُ وَخَافُونِي وَمَنْ يَتَّقِي زَكَا بِيُوسُفَ وَأَفَى كَالصَّحِيحِ مُعَلَّلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «كالجواب وقدر»، فى سبأ، وياء «والباد ومن» فى الحج للمشار إليهم بحق والجيم فى قوله: «حق جناهما»، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وورش، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «فهو المهتد» فى الإسراء والكهف للمشار إليهما بالهمز والحاء فى قوله: «أخو حلا» وهما: نافع وأبو عمرو، ثم أخبر أن

يقرأ بإثبات ياء: «ومن اتبعن وقل» بآل عمران لمن عاد إليهما ضمير عنهما المرموز لهما بأخو حلا وهما: نافع وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء، «ثم كيدون فلا» في الأعراف للمشار إليهما بالحاء واللام في قوله: «حجّ ليحماً بخلف» وهما: أبو عمرو وهشام بخلف عنه، وقد تقدم عنه الأوجه التي صوّبها أهل الأداء فيه، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «تؤتون موثقاً» بيوسف للمشار إليهما «بحق»، وهما: ابن كثير وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «فلا تسألن ما» في هود للمشار إليهما بالحاء والجيم، في قوله: «حواريه جملاً»، وهما: أبو عمرو وورش، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء ست كلمات هي: «ولا تخزون في ضيفي» بهود، ياء «أشركتمون من» بإبراهيم، ياء «قد هدان» بالأنعام، ياء «واتقون يا أولى الألباب» بالبقرة ياء «واخشون ولا تشتروا» بالمائدة، ياء «وخافون إن» بآل عمران للمشار إليه بحاء «حج» وهو: أبو عمرو والهاء في وعنه تعود لمرموز حج، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «ومن يتق» بيوسف للمشار إليه بزاي «زكا» وهو: قنبل، قوله: «كالصحيح مُعللاً» فيه إشارة إلى وجه هذه القراءة في اللغة هو أن من العرب من يجرى المعتل مجرى الصحيح ببقاء الحرف الأخير، ولا يحذف من الكلمة شيئاً، ويكتفى بالسكون المقدر على المعتل مع الجازم منه ما جاء في الشعر:

* ألم يأتيك والأنباء تنمى *

(ص) وفي المتعالي دُرُهُ وَالتَّلَاقِ وَالتَّ سَنَادِ دَرَا بَاغِيهِ بِالْخُلْفِ جُهَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «المتعالي» في الرعد للمشار إليه بدال «دره» وهو: ابن كثير، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء «يوم التلاق، ويوم التناد» كلاهما بغافر للمشار إليهم بالدال والباء والجيم في قوله: «درا باغيه بالخلف جهلاً»، وهم: ابن كثير وقالون وورش بخلف عن قالون وحده، هذا ما يستفاد من النظم، لكن المحررين ذكروا أن الذي ينبغي أن يقرأ به لقالون فيهما من طريق هذا النظم وأصله، إنما هو الحذف فقط، لأنه رواية الجمهور عنه دون الإثبات فإنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

* لعيسى التلاق والتناد احذفنهما *

(ص) وَمَعَ دَعْوَةِ الدَّاعِي دَعَانِي حَلَا جَنِيَّ وَلَيْسَا لِقَالُونَ عَنِ الْغُرِّ سَبَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياءى «دعوة الداع إذا دعان» كلاهما فى البقرة للمشار إليهما بالحاء والجيم فى قوله: «حلا جنى»، وهما: أبو عمرو وورش، ثم أخبر أنه ليس إثبات هاتين الياءين لقالون وارداً عن الرواة الغر المشهورين عنه، بل ورد له الإثبات عن رواية دونهم فى الشهرة:

وفى ما ذكر دليل على جواز الحذف والإثبات إلا أن الحذف أكثر لشهرة رواته.

(ص) نَذِيرِي لَوْرَشٍ ثُمَّ تَرْدِينَ تَرْجُمُو نِ فَاعْتَزَلُونِي سِتَّةَ نَذْرِي جَلَا وَعِيدِي ثَلَاثَ يَنْقِذُونَ يَكْذِبُو نِ قَالِ نَكِيرِي أَرْبَعٌ عَنْهُ وَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء تسع كلمات فى تسعة عشر موضعاً لورش، أولها: «نذير ولقد» فى الملك، ثانيها: «لتردين ولولا» فى والصفات، ثالثها: «أن ترجمون»، رابعها: «فاعتزلون» كلاهما بالدخان، خامسها: لفظ «ونذر» فى مواضعها الستة كلها بالقمر، سادسها: «وعيد» فى مواضعها، موضع بإبراهيم وموضعان فى ق، سابعها: «شيئاً ولا ينقذون» فى يس، ثامنها: «أن يكذبون قال سنشد» فى القصص، تاسعها: «نكير» فى مواضعها الأربعة، ففى الحج «نكير فكأين» وفى سبأ «نكير قل»، وفى فاطر «نكير ألم تر»، وفى الملك «نكير أو لم يروا»، فإن قيل: كيف علم إضافة جميعها لورش؟ قلت: لوقوع جميع الكلمات بين الاسم والضمير فى عنه.

(ص) فَبَشِّرْ عِبَادِي افْتَحْ وَقِفْ سَاكِنًا يَدًا وَوَاتَّبِعُونِي حَجَّ فِي الزُّخْرَفِ الْعُلَا

(ش) أمر أن يقرأ «فبشر عباد» بالزمر بإثبات ياء مفتوحة وصلأ ثابتة ساكنة وقفاً للمشار إليه بياء «يداً» وهو: السوسى، وفى قوله: «وقف ساكناً يداً فيه» إشارة إلى ترك الجدال فيما نقل نحو هذا؛ لأن المنقول لا يرد بقياس ولا جدال لأنه وقع فى نقل هذه الكلمة اختلاف كثير وتعين للباقيين القراءة بحذفها فى الحالين اتباعاً للرسم، ولذا عدها الناظم فى الزوائد وتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من التراجم الحذف، فى الحالين كما يرعى كل وفق مذهبه، فمن مذهبه الإثبات فى الحالين ومن مذهبه الإثبات

وصلاً والحذف وقفاً فكل على مذهبه، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء « واتبعون هذا »
بالزخرف للمشار إليه بحاء « حجج » وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بحذفها في
الحالين .

(ص) **وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَدْفُ بِالْحُلْفِ مَثَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء « فلا تسألني عن شيء » في الكهف في الحالين
لكل الأئمة السبعة؛ لأنها ثابتة في الرسم باتفاق المصاحف، ثم أخبر أن يقرأ بحذف
يائها للمشار إليه بميم « مثلاً » وهو: ابن ذكوان بخلاف عنه بين الحذف والإثبات
وأطلق هذا الخلاف، فاشتمل الحاليتين، فيترتب على هذا الخلاف إثباتها في الحالين،
وحذفها فيهما قال في النشر: والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان نصاً وأداءً، فإن قيل:
كيف يفهم إثبات يائها للكل في الحالين؟ قلت: من وجهين:

الأول: أنها ليست من ياءات الزوائد وهي زائدة عليها لاتفاق المصاحف على
رسمها لكنه ذكرها للخلاف الذي وقع عن ابن ذكوان .

الثاني: أنها لما رسمت فلا تجوز مخالفة الرسم إلا بنص أو دليل .

(ص) **وَفِي نَرْتَعِي خُلْفَ زَكَ وَجَمِيعِهِمْ بِالْإِثْبَاتِ تَحْتَ النَّمْلِ يَهْدِينِي تَلَا**

(ش) أخبر أن يقرأ بإثبات ياء « نرتع » بيوسف للمشار إليه بزاي زكا، وهو قُنْبُل
بخلف عنه بين الحذف والإثبات في الحالين وفق قاعدته فهذا ما يستفاد من النظم لكن
المحققين قالوا: إن الإثبات طريق ابن شنبوذ وأن الحذف طريق ابن مجاهد فعلى هذا
يكون الإثبات ليس من طريق النظم، فليعلم. نبه عليه النشر، والباقون بحذفها في
الحالين، ثم أخبر أن يقرأ بإثبات ياء « أن يهديني سواء » بالقصص المعبر عنها بتحت
النمل لكل القراء وذلك لاتفاق المصاحف على رسمها بالياء، فإن قيل: حيث كانت
هذه وتسالني الكهف ليستامن الزوائد فما فائدة ذكرهما؟ قيل: قد سبق قريباً أن ذكر
تسالني الكهف لما وقع فيها من خلاف لابن ذكوان، وأما ذكر « يهديني » التي في
القصص للتأكيد أن التي من الزوائد هي التي في الكهف .

(ص) **فَهَذَى أَصُولَ الْقَوْمِ حَالَ أَطْرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللَّهِ فَانْتَضَمَتْ حُلَا**

(ش) لما تمت أصول القواعد الكلية للقراء أشار إلى هذا فقال: « فهذى أصول »

إلخ، أى أخبر أن الأصول هي القواعد العامة والكلية للقراء التى تنطبق على ما تحتها من الجزئيات الكثيرة، والمقصود منها الأبواب السالفة الذكر لتضمنها أصولاً وقواعد لكل قارئ، فالعامة التى يكون تحتها جزئيات متعددة، وأما القوم فهم القراء السبعة، فكأنه يقول: قد تمت القواعد الكلية، فعند دعوتى لها وطلبى لأنظمتها أجابت وجاءت مطردة فى كل الجزئيات وانقادت طيبة بتوفيق الله وعونه.

(ص) وَإِنِّى لَأَرْجُوهُ لِنَظْمِ حُرُوفِهِمْ نَفَائِسَ أَعْلَاقٍ تُنْفَسُ عَطَلًا

(ش) أخبر أنه يرجو الله ليسهل له نظم قراءتهم غير المطردة التى لا ينقاس عليها غيرها، ولم تندرج تحت قاعدة عامة أو كلية، والحروف هى: الكلمات القرآنية المختلف فيها بين القراء، التى دلت على نفسها، ثم شبه علم هذه القصيدة بالنفائس والجواهر يتزين بها كل من حفظ علم هذه القصيدة، ويتجرد عنها من لم يحصل على علمها ويكون معطلا عن الزينة لخموله.

(ص) سَأَمْضِي عَلَى شَرْطِي وَبِاللَّهِ أَكْتَفِي وَمَا خَابَ ذُو جِدِّ إِذَا هُوَ حَسْبًا

(ش) أخبر أنه تعهد على نفسه بأنه قال: سأستمر على ما شرطته من بيان الرمز والقيود والاكتفاء بالضد عن الضد، وما يتعلق بذلك، وأكتفى بالله فى مطلوبى؛ لأنه لا يحرم مجداً فى طلبه إذا اكتفى بالله وأخلص فى طلبه وقال: حسبى الله، وهذا آخر ما نظمه فى الأصول، والله ميسر كل مأمول، ومؤمل كل مسئول، اللهم كما وفقتنى لشرح الأصول وفقنى لشرح فرش الحروف إنك أنت الله القديم الدائم المعروف.

* * *

باب فرش الحروف «سورة البقرة»

الفرش لغة: البسط، والحروف جمع حرف، وقد أطلق من هنا على كل حرف اختلف الأئمة في نطقه وقراءته ذكر في موضعه بسورته فرشاً، إما لقلته دوره أو لانتشاره فكأنه انفرش إذ كانت الأصول ينسحب حكم الواحد منها على الجميع غالباً، وقد يجيء في الفرش ما يكون مطرداً للدليل لفظي أو غيره نحو: «قيل، وغيض»، وإمالة «التوراة وفواخ السور»، وقلت: في الأصول غالباً إذ قد يجيء فيها غير المطرد نحو ياءات الإضافة والزوائد فكل منهما يشبه أخاه في أماكن، وقد قيل: إن بعضهم سماه الفروع على مقابلة الأصول، فالتسمية في كل من الأصول والفرش باعتبار الكثير الغالب، وقوله: سورة البقرة أى التي يذكر فيها البقرة، واعلم أنه لما فرغ من الكلام على الأصول، وهى الأبواب السالفة شرع فى الفروع فابتدأه سورة سورة فيذكر ما فيها من الكلمات المختلف فيها بين الأئمة، أما الكلمة التى لم تذكر فتبقى على كيفيتها ما لم تندرج تحت أصل من الأصول السالفة، وإن لم يصبها أصل ولا فرع فتسمى متفق عليها، ثم شرع فى بيان المختلف فيه فقال:

(ص) وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحَ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدَ ذَكَاءٍ وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْلاً

(ش) أخبر أن يقرأ، «وما يخدعون إلا»، بالفتح قبل الساكن يعنى فى الياء وبعد الساكن يعنى فى الدال، والمراد بالساكن الحاء ويلزم من سكونها حذف الألف للمشار إليهم بـ «ذكا» وهم: ابن عامر والكوفيون، ولما كانت قراءة الباقيين لا تؤخذ من الضد ألزم نفسه بيانها، فأحالها إلى الحرف الأول، وهو «يخدعون» فعلى هذا تكون قراءة الباقيين بضم الياء، وفتح الحاء وألف بعدها وكسر الدال، فإن قيل: كيف علم الخلاف فى الحرف الثانى؟ قلت: من وجهين: النطق بما سبقه الواو، الثانى: إحالة قراءة الغير على الحرف الأول ومن باب أولى خروج موضع النساء حيث أخرج ما هنا، واعلم أن المراد بالحرف: الفعل وسماه حرفاً تنبيهاً على مذهب سيبويه فى إطلاقه

الحرف على كل كلمة، وإن قيل: حيث نطق بالقراءة فلا حاجة للتقييد، قلت: بل إن هذا للتوضيح خاصة نحن في البداية.

(ج) من قرأ بفتح الياء والذال وسكن الخاء فعلى أنه مضارع خدع الثلاثي المجرد والمعنى أن المفاعلة من جانب واحد كقول القاضي: عاقبت اللص، وأما من قرأ بضم الياء وفتح الخاء وألف بعدها وكسر الدال، فعلى أنه مضارع خادع الثلاثي المزيد، والمعنى لمناسبة الأول والمفاعلة في هذا تكون على بابها أي من الجانبين إذ هم يخادعون أنفسهم بما يمتنونها من الأباطيل وتمنيهم أنفسهم كذلك أيضاً، وإما أن تكون المفاعلة من جانب واحد كما في القراءة الأولى.

(ص) وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَأْوُهُ بُفْتَحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمٌّ وَثَقْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «بما كانوا يكذبون» بتخفيف الذال، ويلزم من تخفيفها سكون ما قبلها وهو الكاف، ثم بفتح الياء للكوفيين، وهم: عاصم وحمزة والكسائي، ولما لم يمكن أخذ قراءة الباقين من الضد وفق ما اصطاح عليه نص عليها، فأخبر أن يقرأ للباقيين بضم الياء وتثقيل الذال أي تشديدها، ويلزم من تثقيلها فتح ما قبلها وهو الكاف، فإن قيل: كيف خصت هذه الكلمة دون كلمتي التوبة والانشقاق؟ قلت: إن النطق بكلمة لا تعم إلا بقريظة.

(ج) من قرأ بالتخفيف على أنه مضارع كذب مجرد الثلاثي، ومن ثقل فعلى أنه مضارع كذب الثلاثي المزيد بالتضعيف.

(ص) وَقِيلَ وَغِيضٌ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُمَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رَجَالٌ لَتَكْمُلًا وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيْقٌ كَمَا رَسَا وَسِيءٌ وَسِيءَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإشمام كسر الحرف الأول من هذه الأفعال المذكورة ضمًّا، وهي: «قيل» حيث وقع، و«غيض» في هود، و«جىء» بالزمر والفجر للمشار إليهما بالراء واللام في قوله: «رجال لتكملا»، وهما: الكسائي وهشام، ثم أخبر أن يقرأ بهذا الإشمام في لفظ «حيل» بسبأ، و«سيق» موضعي الزمر للمشار إليهما بالكاف والراء في قوله: «كما رسا»، وهما: ابن عامر والكسائي، ثم أخبر أن يقرأ بهذا

الإشمام أيضاً فى لفظ: «سئ» فى هود والعنكبوت، و«سيئت» فى الملك للمشار إليهم بالكاف والراء والهمز فى قوله: «كان راويه أنبلا»، وهم: ابن عامر والكسائى ونافع فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من هذه التراجم القراءة بالكسر الخالص فى الحرف الأول من هذه الكلمات، وقد تقدم تعريفه عند أنواعه وتوضيحه للفكرة أن كفيته: خلط حركة بحركة، أما تعريفه: هو أن تنحو بكسر أوائل كلماته نحو الضمة وبالياء بعدها نحو الواو وتوضيح كيفية الأداء: أن الحرف الأول من هذه الكلمات محرك بحركة مركبة من حركتين، كسر وضم وجزء الضمة مقدم وهو قليل ويليه جزء الكسرة وهو كثير، ولا يضبط إلا بالتلقى والأخذ مشافهة من أفواه الشيوخ المتقنين، ومحل الحرف الأول، واختص بهذه الأفعال السبعة المذكورة للنص والسماع ويشترط: أن يكون مبنياً للمجهول، احترازاً مما كان من الأسماء والأفعال التى لم تستوف الشروط نحو: «قيلاً، وقيله، قال، حال، ساء» إلى غير ذلك وعلم تعميم الحكم لذكر كلمات هنا من غير هذه السورة.

(ج) من أشم الكسر ضمناً دلالة على أنه أصل ما يستحقه وهو: لغة بنى أسد لغة فاشية حيث أبقوا شيئاً من الكسر تنبيهاً على ما استحقته هذه الأفعال من الاعتلال، ولهذا قال: «لتكملاً» أى لتكمل الدلالة على الأمرين، وقياساً على من مذهبه الإمالة فى نحو: «رمى، وقضى»؛ لإرادة الدلالة على أصل الألف الياء؛ لأن من شأن العرب فى كثير من كلامها، المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول، وأما من قرأ بإخلاص الكسر، فقد راعى ما وجب لها من الاعتلال لبنائها للمفعول كمن أتى بالفتح فى نحو: «رمى، وقضى» فقرأه بالألف لما وجب فيهما من الاعتلال وهى لغة قريش.

(ص) وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَالْأَمَهَا
وَمَا هِيَ أَسْكَنُ رَاضِيَا بَارِدًا حَلَا
وَتُمْ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ
وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يَمَلٍ هُوَ أَنْجَلَا

(ش) أمر أن يقرأ بإسكان هاء هو وهاء هى الضميرين المنفصلين المرفوعين بشرط سبقها بحرف من ثلاثة أحرف، الواو أو الفاء أو لام زائدة نحو: «وهو بكل، فهو وليهم، لهو الغنى، وهى تجرى، فهى كالحجارة، لهى الحيوان»، للمشار إليهم بالراء

والباء والحاء فيقوله: «راضياً بارداً حلاً» وهم: الكسائي وقالون وأبو عمرو، ثم أمر بإسكان هاء، «ثم هو يوم القيامة» في القصص للمشار إليهما بالراء والباء في قوله: «رفقأبان»، وهما: الكسائي وقالون، ثم ذكر مذهب الغير، فأخبر أن يقرأ بضم هاء هو وبكسر هاء هي لمن لم يذكر في ترجمة مما سبق وهم الباكون، ثم أخبر أن الأئمة السبعة اتفقوا على ضم هاء «يمل هو» كما لفظ به، وذكر «يمل هو» بلفظه للتأكيد، وأن الحكم يشمل جميع ما في القرآن لاتفاق الكلمة لفظاً وخطاً، ويترتب على ذلك إذا كانت اللام من أصل الكلمة نحو: «لهو ولعب، لهو الحديث» فلا خلاف في إسكانها للكل.

(ج) مَنْ قَرَأَ بِتَسْكِينِ الْهَاءِ فَعَلَىٰ أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِالْحَرْفِ قَبْلَهَا اتِّصَالًا لَا تَنْفَصِلُ عَنْهُ، فَصَارَتْ مِثْلَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَسَكَنَ وَسَطُهَا تَخْفِيفًا تَشْبِيهًا لَهَا فِي تَسْكِينِ الْحَرْفِ الْمُتَوَسِّطِ أَصَالَةً مَنْ نَحْو: عَضُدٌ، عَجْزٌ، كَتْفٌ فِي تَخْفِيفِهَا بِتَسْكِينِ وَسَطِهَا عِنْدَ الْعَرَبِ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ، وَأَمَّا مَنْ ضَمَّهَا مِنْ «هُوَ» وَكَسَرَهَا مِنْ «هِيَ» فَعَلَىٰ الْأَصْلِ قَبْلَ دُخُولِ حَرْفٍ مِنْ هَذَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ لَا يَلْزَمُهَا فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ وَكَأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ.

(ص) وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامُ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتَكْمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ بتخفيف لام «فأزلهما» وبزيادة ألف قبل اللام لحمزة، فتعين للباقيين القراءة بتشديد اللام وحذف الألف.

فائدة: إن الضمير في: قبله عائد على اللام وهي من حروف الهجاء، يجوز تكبيرها وتانيثها.

(ج) من قرأ بالألف والتخفيف، فالمعنى أنه من الزوال والتنحية أي أزالهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله بالثبات فيه فكان مطابقاً لما بعده، وهو: «فأخرجهما مما كانا فيه»، أي أبعدهما عن الجنة بالمعصية، وأما من قرأ بحذف الألف مع تشديد اللام فللإجماع في قولهم: «إنما استزلهم الشيطان» أي أكسبهم الذلة، فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان، إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل والخيال بتزيين المعصية وتحسين الخطأ حتى يوقعه والفعل في القراءتين ماضٍ والهمز للتعدية.

(ص) وَأَدَمَ فَارْفَعُ نَاصِبًا كَلِمَاتِهِ بِكَسْرِ وَلِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحْوَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «فتلقى آدم من ربه كلمات» برفع ميم آدم ونصب كلمات بالكسر؛ لأنه جمع مؤنث سالم لجميع القراء إلا المكي، فقد أخبر عنه بأنه يقرأ بعكس ما ذكر، فيقرأ بنصب ميم «آدم»، ورفعت تاء «كلمات» وقوله: تحوّلًا إشارة إلى انتقال نصب كلمات إلى آدم وتحوّل وانتقال رفع آدم إلى كلمات.

(ج) من قرأ برفع «آدم» فعلى أنه فاعل أسند الفعل إليه ونصب «كلمات» على المفعولية بمعنى أخذها آدم ودعّابها، ومن قرأ بنصب آدم فعلى المفعولية ورفع كلمات على الفاعلية أسند الفعل إليها.

(ص) وَتَقْبِلُ الْأُولَى أَنْثَوًا دُونَ حَاجِزٍ وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفَ حَلَاً
وَإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَاً
وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكُمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورَى مُخْتَلِسًا جَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «ولا يقبل منها شفاعه» بتاء التانيث للمشار إليهما بالبدال والحاء في قوله: «دون حاجز» وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير وقيدها بالأولى احترازاً من: «ولا يقبل منها عدل»؛ لأن الفعل هناك مسند إلى مذكر وهو «عدل» فلا يجوز فيه إلا التذكير ومعنى دون حاجز، أي دون مانع من التانيث؛ لأن الشفاعه مؤنثة.

(ج) من قرأ بالتانيث فلأن الفعل مسند إلى شفاعه وهي مؤنثة، ومن قرأ بالتذكير فعلى أن التانيث غير حقيقي وللفضل.

ثم أخبر أن يقرأ بحذف الألف التي بعد الواو في لفظ: «واعدنا» الواقع في قصة موسى في مواضعها الثلاثة، فهنا «وإذ واعدنا موسى»، وفي الأعراف «وواعدنا موسى»، وفي طه «وواعدناكم جانب» للمشار إليه بحاء «حلا»، وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الألف، فإن قيل: إن قوله «جميعاً» يشمل ما ذكر وغيره نحو «أفمن وعدناه»، «الذي وعدناهم» فكيف علم التخصيص بما وقع في قصة موسى؟ قلت: ذكر الموضع الأول في قصة موسى، ثانياً: إن المواعدة في قصة موسى

تقبل المفاعلة على الحقيقة؛ لأن الله وعد موسى الوحي، وموسى وعد الله المجيء بخلاف موضع القصص والزخرف ونحوهما فلا يقبل المفاعلة.

(ج) من قرأ بإثبات الألف بعد الواو فيحتمل أن «واعد» بمعنى: «وعد» وعلى هذا يكون الفعل صادراً من واحد، ويحتمل أن يكون على أصل المفاعلة فعلى هذا يكون الفعل صادراً من اثنين فالله وعد موسى الوحي، وموسى قد وعد الله المجيء للميقات، أو الوعد من الله والقبول من موسى وأنه يشبه الوعد، أو أن وعد موسى هو: معاهدته الله، ومن قرأ بدون ألف بعد الواو فعلى هذا يكون الوعد من الله تعالى فحسب، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان كسر همزة «بارئكم» في الموضعين، وإسكان ضم الراء في خمسة ألقاظ، الأول: «يأمركم» في سبعة مواضع، الثاني والثالث: «يأمرهم بالمعروف» بالأعراف «أم تأمرهم» في الطور ولا غيرهما، الرابع: «ينصركم» المرفوع اثنان، «فمن ذا الذي ينصركم» بآل عمران، ثانيها: «جند لكم ينصركم» بالملك، الخامس: «وما يشعركم» في الأنعام لا غير، وذلك لمن عاد إلى رمزه ضمير له وهو يعود إلى الحاء التي لأبي عمرو، وأخبر أن كثيراً من المشايخ الأجلاء من أهل الأداء كشف عن الدورى ونقل عنه الاختلاس فيما ذكر، وهي الرواية المختارة، وكيفية الاختلاس: أن يؤتى بثلاثي الحركة حتى يكون الذاهب منها أقلها والباقي معظمها ويترتب على هذا يكون للدورى وجهان: الإسكان والاختلاس وهو المفضل له، وليس للسوسى إلا الإسكان وتعين للباقيين القراءة بإتمام الحركة، فإن قيل: من أين تعلم صفة الحركة للباقيين؟ قيل: الأفضل والأولى النطق في جميع الكلمات بالتحريك، أى بإعطاء كل كلمة ما يخصها من جر أو رفع لتؤخذ قراءة الباقيين من اللفظ على حد وباللفظ استغنى عن القيد.

تنبيه: لا تعارض بين ما ذكر هنا وما يذكر في آل عمران في رفع «يأمركم» إذ الإسكان لا ينافي رفع راء «يأمركم» أو أى حركة؛ لأن السكون جىء به للتخفيف فصار عارضاً كمروض سكون الوقف، ولا يؤثر العارض مع الأصلي.

(ج) من قرأ بالإسكان فقد شبه حركة الإعراب بحركة البناء، فأسكن حركة الإعراب تخفيفاً لتوالي الحركات، ومن قرأ بالاختلاس، فجنح إلى أنها لغة للعرب في

الضمات والكسرات تخفيفاً فجيء به لما كان تمام الحركة مستثقلاً لتوالى الحركات وكثرتها، والإسكان بعيد؛ لأنه يغير الإعراب عن جهته فتوسط بين الأمرين، وأما من أتم الحركة فقد راعى الأصل فى الكلمة، ولم يستثقل توالى الحركات؛ لأنها فى تقدير كلمتين.

(ص) وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بَنُوْنَهُ وَلَا ضَمَّ وَأَكْسِرُ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا
وَذَكَّرْهُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَنْشَوْنَا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصِلَا

(ش) ذكر أن هنا وفى الأعراف لفظ: «نغفر لكم»، فأخبر أن يقرأ «يغفر» فى السورتين بنون مفتوحة، وبكسر الفاء للمشار إليهم بالحاء، والظاء فى قوله: «حين ظللا» وهم: أبو عمرو وابن كثير والكوفيون، فتعين لنافع وابن عامر القراءة بضم أولهما وفتح الفاء إلا أنه أخبر أن يقرأ بياء التذكير هنا للمشار إليه بهمزة أصلاً وهو: نافع، وأخبر أن يقرأ بتاء التانيث فى السورتين للشامى، وأخبر أن نافعاً يوافق الشامى على التانيث فى الأعراف.

وخلاصة ما فى السورتين: أن تضم الأول وتفتح الفاء لنافع وابن عامر وله التانيث فى السورتين، أما نافع فيذكر فى البقرة، ويؤنث فى الأعراف وغيرهما بنون مفتوحة وكسر الفاء فى السورتين.

(ج) من فتح النون وكسر الفاء فعلى أنه مضارع مبنى للفاعل هو ضمير العظمة، وأما من قرأ بضم الأول وفتح الفاء فعلى البناء للمفعول والتانيث والتذكير؛ لأن «خطاياكم» مؤنث غير حقيقى فمن أنث راعى اللفظ، ومن ذكر اعتبر أن التانيث غير حقيقى والفصل.

(ص) وَجَمَعًا وَقَرَدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبِيِّ ءَةَ الْهَمْسِزِ كُلِّ غَيْرِ نَافِعٍ اِبْدَلَا
وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعَ بُيُوتِ النَّبِيِّ الْيَاءِ شَدَدٌ مُبْدَلَا

(ش) اعلم أن لفظ النبى وقع فى القرآن مفرداً وجمعاً، فالمفرد اشتمل على مفرد ومصدر، فالمفرد نحو: «النبى، نبى، نبياً» والمصدر لفظ «النبوة»، وأما الجمع فاشتمل على المذكور السالم وعلى التكسير نحو: «النبىون، النبیین، أنبياء»، وقد ورد اختلاف

الأئمة في ذلك، فأخبر أن يقرأ بإبدال الهمز حرفاً من جنس ما قبله فتبدل ياء إن كان قبلها ياء أو كسر، أو واو إن كان قبلها واو، فإبدالها ياء في المفرد وجمع المذكر السالم وجمع التكسير وتبدل واو في المصدر فإذا اجتمع مثلان صغير؛ لأن أولهما ساكن والثاني متحرك كالياءين في المفرد والجمع السالم، وأما الواوان ففي «النبوءة» وجب إدغام الأول في الثاني، ويصير اللفظ بياء واحدة مشددة أو واو واحدة مشددة كما في «النبوءة» إلا جمع التكسير قبله متحرك، فتظهر الحركة على الياء لخفتها في نحو: «أنبياء»، وذلك كله لجميع القراء السبعة إلا نافعاً، فقرأ ذلك كله بالهمز في الحالين إلا راوية قالون، فقد استثنى موضعين فأبدل همزتهما ياء، ثم أدغم فيها ما قبلها فصار لفظهما مشدداً: «للنبي إن أراد، بيوت النبي إلا»، كلاهما بالأحزاب، وذلك التشديد حالة الوصل فقط، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَقَالُونَ حَالَ الْوَصْلِ فِي النَّبِيِّ مَعَ بِيُوتِ النَّبِيِّ لِلْيَاءِ شُدُّ مَبْدَلًا

فإن قيل: كيف استثنى هذين الموضعين؟ قلت: قد راعى النص والنقل والقياس، أما الأولان فلا تفصيل معهما، وأما القياس فإنه راعى فيه مذهبه العام بتسهيله للهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين حال كسرهما أو ضمهما فإن له التسهيل إذا كان قبلها ألف، أما إذا كان واو ففيه وجهان: التسهيل والإدغام، ولم توجد واو إلا في موضع: «بالسوء إلا»، ولم يوجد قبله ياء إلا في موضعى الأحزاب هما «للنبي إن، وبيوت النبي إلا»، فوجب فيهما لقالون الإدغام وصلماً بخلاف الوقف لزوال موجب الإدغام وهو: اجتماع الهمزتين، فإن قيل: كيف جاز الوجهان التسهيل والإدغام في: «بالسوء إلا» ووجب الإدغام وحده في هذين الموضعين؟ قلت: لأن الواو في «بالسوء إلا»، أصلية بخلاف الياء في الموضعين، فإنها زائدة، وذلك سيراً على طريق أن الأصلى يجوز فيها وجهان، أما الزائد فيجب فيه الإدغام كما جاء من أصول وقف حمزة ويدغم فيه الواو والياء مبدلاً إلخ.

(ج) من هَمَزَ فَعَلَى الْأَصْلِ؛ لَأَنَّهُ مِنَ النَّبَأِ، وَمَنْ أَبْدَلَ فَإِنَّهُ أَجْرَاهُ عَلَى التَّخْفِيفِ

لكثرة دوره واستعماله.

(ص) وَفِي الصَّابِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهَزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِنِ فَصْلًا
وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةٌ وَقَفُّهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَأَقْفًا ثُمَّ مُوصِلًا

(ش) أمر أن يقرأ بزيادة همزة مكسورة في: «الصابئين» بالبقرة والحج بعد الباء وتزاد الهمزة مضمومة بعد الباء المسكورة في: «الصابئون» بالمائدة كما لفظ بهما للمشار إليهم بخاء «خذ» وهم القراء جميعاً ما عدا نافعاً، فقد تعين له حذف الهمز مع بقاء كسر الباء في «الصابين» وضمها في «الصابون»، وذلك على قاعدة حمزة فيما لم يرسم له صورة، من قوله: «والحذف رسمه»، «ومستهزؤون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل» وكذا يقال في نحو: «يضاهون» في التوبة.

(ج) من حذف الهمز فيما ذكر فإن اللام في كل منها حرف علة فإذا وقع بعدها واو الرفع يكون لفظها «الصابيون» بضم الياء الواقعة مكان لام الكلمة استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فاجتمع ساكنان الياء والواو، فتحذف الياء لالتقاء ساكنين فضمت الياء مناسبة للواو أو يقال: نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، ثم حذفت وعلى هذا لا حاجة لحركة جديدة، فصار لفظها «الصابون» بوزن الغازون، وأما نحو: «الصابئين» فإذا وقع بعدها ياء النصب كان لفظها «الصابئين» بياءين أو لاهما مكسورة استثقلت الكسرة على الياء، فحذفت فالتقى ياءان ساكنتان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين والأولى حذف الأولى فصار لفظها والصابين بوزن الغازين.

وأما من قرأ بإثبات الهمز فيهما فعلى أن الهمز لام الكلمة فيكون لفظها مفرداً الصابئ بوزن الفاعل وهو بمعنى: التارك لدينه أي صبأ الرجل دينه إذا خرج منه وتركه. ثم أخبر أن يقرأ بإسكان زاي «هزؤًا» كيف وقع وإسكان فاء «كفؤًا» للمشار إليه بفاء «فُصلاً»، وهو: حمزة، ثم أخبر أن يقرأ بضم زاي «هزؤًا» وفاء «كفؤًا» للباقيين في الحالتين، ثم أخبر أن يقرأ بإبدال همزه واوًا إذا وقف عليه لحمزة، ثم أخبر أن يقرأ بإبدال همزه واوًا في الحالين لحفص، فتعين للباقيين القراءة بتحقيق الهمز في الحالين.

وخلاصة القول: فيها إن حمزة يقرؤها وصلًا بالهمز المحقق مع سكون الحرف

الثانى، وأما إذا وقف فله وجهان: النقل إلى الساكن قبله؛ لأنه يسكن الحرف الثانى، ثم سكون الثانى مع إبدال همزه واو، فهذا اتباع للرسم والأول اتباع للقياس، وأما حفص فيضم الحرف الثانى مع إبدال همزه واو فى الحالين، والباقون بضم الثانى مع تحقيق الهمز فى الحالين.

(ج) من سكن الثانى مراعاة للتخفيف لتوالى الحركات، ومن ضمه فعلى الأصل ومن حقق الهمز فعلى الأصل ومن أبدله فالتخفيف.

(ص) وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا . وَغَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «عما يعملون» الذى قبل أفتطمعون، بياء الغيب للمشار إليه بدال «دنا» وهو ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب، قوله هنا. أى بعد «هزوا» لهذا قال «دنا» أى قرب مما انقضى فيه الكلام فعلى هذا يكون قيداً، ثم أخبر أن يقرأ «عما يعملون أولئك» بياء الغيب للمشار إليه بالهمزة والصاد والبدال فى قوله: «إلى صفوه دلاً» وهم: نافع وشعبة وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب وقيدته بالثانى؛ لأن السابق أول موضع من هذا النوع فلذا كان هذا اللفظ هو الثانى.

(ج) «عما يعملون» الأول من قرأ بالخطاب فعلى نسق ما قبله من نحو قوله: «ثم قست قلوبكم»، ومن قرأ بالغيب فعلى الالتفات من الخطاب إلى الغيبة إعرافاً عنهم لكثرة مخالفتهم أو قطعه عن الأول واستئناف أخبار عنهم ولهذا قال بعده: «أن يؤمنوا»، وأما الثانى: فوجه الغيب فيه لمناسبة «يردون إلى»، ووجه الخطاب لمناسبة «منكم إلا خزي»، ويحتمل أن يكون الخطاب لأمة محمد ﷺ.

(ص) حَظِيَّتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبَ شَائِعٌ دُخْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ به «حظيئته» بحذف الألف بعد الهمز على التوحيد للأئمة السبعة ما عدا نافعاً فيتعين له إثبات الألف على الجمع.

(ج) من قرأ بالإفراد فعلى أنه يراد بها الجنس ومقابلة للسيئة فى أفرادها، ومن قرأ بالجمع فعلى أنه جمع مؤنث سالم بمعنى أن الكبائر كثيرة ومتعددة فجاء اللفظ مطابقاً للمعنى.

ثم أخبر أن يقرأ « لا يعبدون إلا الله » بياء الغيب للمشار إليهم بالشين والبدال في قوله: « شايع دُخُلًا » وهم: حمزة والكسائي وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بئاء الخطاب .

(ج) من قرأ بالخطاب فعلى الالتفات وليناسب ما بعده: « وقولوا للناس »، ومن قرأ بياء الغيب فعلى سياق أول الآية .

(ص) وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضْمَهُ وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَأَحْسِنُ مَقُولًا

(ش) أمر أن يقرأ « وقولوا للناس حسنًا » بفتح الحاء والسين كما لفظ به للمشار إليهما بشين « شكرًا » وهما: حمزة والكسائي، ثم بين قراءة الباقيين، فأخبر أن يقرأ للباقيين بضم الحاء وإسكان السين، وقد تلفظ به لزيادة التوضيح وقوله: « وأحسن مقولًا » حيث أظهر القراءة إظهارًا لا ركافة معه، وفيه إشارة أنه أمر لكل من تلقى هذا العلم وتعلمه أن ينقله إلى غيره بصدق وأمانة .

(ج) من قرأ بضم الحاء وإسكان السين فعلى أن يجعل صفة لمصدر محذوف تقديره « قولًا حسنًا »، أو على حذف مضاف أى ذا حسن، أو على أنها لغة فى الحسن يقال الحُسْن والحَسَن، والبُخْل والبَخْل، والرُّشْد والرَّشْد، وقيل: انتصب مفعولاً مطلقاً من المعنى؛ لأن المعنى: وليحسن قولكم حسنًا، وأما من قرأ بالفتحتين فعلى أنه صفة لمصدر محذوف والتقدير: وقولوا للناس قولًا حسنًا .

(ص) وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءُ خُفَّفَ ثَابِتًا وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « تظَاهرون عليهم » بتخفيف الظاء للمشار إليهم بئاء « ثابتًا » وهم: الكوفيون، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف ظاء: « وإن تظاهرا عليه » فى التحريم لمن عاد على رمزهم ضمير « عنهم » وهم الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بتشديد الظاء فى السورتين .

(ج) الأصل تظَاهرون، تظاهرا فمن خفف حذف إحدى التاءين والمحذوف الثانية عند سيبويه، والأولى عند الكوفيين، وأما من شدد فقد أدغم الثانية فى الظاء .

(ص) وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ تَفَادُوهُمْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقُ نَفْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ: «أسرى» بفتح الهمز وإسكان السين بلا ألف بوزن قتلى لحمزة في قراءة الباقيين «أسارى» بضم الهمز وفتح السين بعدها ألف بوزن «سُكارى» كفعالى كما لفظ بالقراءتين.

(ج) من قرأ «أسرى» بوزن فعلى فهو جمع أسير، ومن قرأ «أسارى» بزنة فعالى فهو جمع أسرى ونظيره سكرى يجمع على سكارى فيكون جمع الجمع وقيل: هو جمع أسير المفرد.

ثم أخبر أن يقرأ «تُفادوهم» بضم التاء والمد أى إثبات ألف بعد الفاء ويلزم فتح ما قبلها للمشار إليهم بالهمز والراء والنون فى قوله: «إِذْ رَأَى نَقْلًا» وهم: نافع والكسائى وعاصم فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء والقصر، أى بحذف الألف بعد الفاء ويلزم من حذفها إسكان الفاء.

(ج) من قرأ بضم التاء والمد فهو مضارع فادى الثلاثى المزيد وعليها فالمفاعلة إما على بابها للثنتين على معنى: أن يعطى الأسير المال ويعطيه الأسر، الإطلاق، وإما على غير بابها ففاعل بمعنى فعل مثل قول أبى العباس: فاديت نفسى، فهى إذا من جانب واحد، وأما من قرأ بفتح التاء وحذف الألف فهو مضارع فدى الثلاثى المجرد.

(ص) وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسَ إِسْكَانَ دَالِهِ دَوَاءً وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان دال لفظ: «القدس» حيث وقع للمشار إليه بدال «دواء» وهو: ابن كثير، ثم ذكر قراءة الباقيين، فأخبر أن يقرأ للباقيين القراءة بضم الدال.

(ج) الإسكان والضم لغتان .

(ص) وَيُنزَلُ خَفِّفَهُ وَتُنزَلُ مِثْلُهُ
وَحَفِّفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ وَالَّذِي
وَمُنزَلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ
وَتُنزَلُ حَقَّهُ وَهُوَ فِي الْحَجَرِ ثَقْلًا
فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّيِّ عَلَى أَنْ يُنزَلَ
وَحَفِّفَ عَنْهُمْ يُنزَلُ الْغَيْثُ مُسَجَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ كل ما جاء من لفظ «ينزل» بشرط: أن يكون مضارعاً مضموم الأول مبدوءاً بأحد أحرف ثلاثة، الياء أو التاء أو النون نحو: «أن ينزل الله، أن تنزل عليهم، وتنزل من القرآن»، بتخفيف الزاى ويلزم إسكان ما قبله للمشار إليهما

«بحق» وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بتشديد الزاى، ويلزم منه فتح ما قبله، هذه القاعدة العامة، ثم ذكر ما خرج عنها فهو فى حكم المستثنى فقال: «وهو فى الحجر ثقلاً»، أخبر أن يقرأ بتشديد «وما نُنزلهُ إلا»، فى الحجر الموضع الثانى؛ لأنه مبدوء بالنون ويعود ضمير «هو» على المبدوء بها فكانه مستثنى منه فعلى هذا يكون مشدداً للجميع باتفاق، أما الموضع الأول فليس داخلاً هنا لوجهين: الأول: قد خص بالذكر فى سورته، الثانى: لم يضم أوله فى قراءة تهما وهو متفق على تشديد زاىه كالثانى وهو: «ما ننزل الملائكة»، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف ما وقع فى سبحان أى الإبراء للبصرى وهو موضعان، «وننزل من القرآن، حتى تنزل علينا»، وشده ابن كثير كالباقيين، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف «على أن ينزل آية» فى الأنعام للمكى أى ابن كثير، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف زاى: «إنى منزلها عليكم» بالمائدة للمشار إليهم بحق، والشين فى قوله «حق شفاؤه» وهم، ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف زاى «ينزل الغيث» لمن عاد على رمزهم ضمير «عنهم» وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى ووقع فى موضعين فى لقمان والشورى فإن قيل: كان يكتفى بذكر مثال واحد؟ قلت: قد يكون لتعميم الحكم لاختلاف الحروف المبتدأ بها كالتاء والياء والنون اهـ.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع نزل الثلاثى المزيد بالتضعيف أو التنزيل، والدليل: «ونزلناه تنزيلاً»، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أنزل مزيد الثلاثى بهمزة التعدية أو الإنزال.

(ص) وجبريلُ فُتِحَ الجِيمُ والرأُ وبعدها وَعَى هَمَزَةٌ مَكْسُورَةٌ صُحْبَةٌ وَلَا بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذِفُ شُعْبَةً وَمَكِّيُّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ «جبريل» حيث وقع وهو موضعان هنا، والثالث بالتحريم بفتح الجيم والراء وبإثبات همزة مكسورة بعد الراء للمشار إليهم «بصحبة» وهم: شعبة وحمزة والكسائى، ثم أخبر أن يقرأ بحذف الياء بعد الهمزة لشعبة، ثم أخبر أن يقرأ بفتح الجيم للمكى، فتعين لمن لم يذكر القراءة بكسر الجيم والراء وإثبات ياء بدون همز كما لفظ به فصار فيها من القراءات أربع: فتح الجيم والراء بعدها همزة

مكسورة وبعد الهمزة ياء مديّة بوزن جبرعيل لحمزة والكسائي، الثانية: كذلك مع حذف الياء بوزن جبرعل لشعبة، الثالثة: فتح الجيم وكسر الراء بعدها ياء بدون همز لابن كثير، الرابعة: كذلك مع كسر الجيم للباقيين، وكلها لغات، فالأولى لتميم وقيس وكثير من أهل نجد، وأما الرابعة: لغة الحجازيين، وأما الثانية والثالثة: فلغتان عن بعض العرب.

(ص) وَدَعْ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحذفُ أَجْمَلًا

(ش) معنى دع: اترك أى أمر أن يقرأ لفظ «ميكائيل» بترك الياء الثانية والهمز، أى بحذفهما للمشار إليهما بالعين والحاء فى قوله: «على حُجَّةٍ» وهما: حفص وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بحذف الياء وحدها للمشار إليه بهمزة «أجملا» وهو: نافع، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الياء والهمزة كلفظه.

فصار فيها ثلاث قراءات: الأولى: بحذف الهمز والياء بعدها بوزن ميثاق لأبى عمرو وحفص، الثانية: بحذف الياء فقط لنافع بوزن ميكاعل، والباقيون بإثبات الهمزة والياء بوزن ميكاعيل.

فائدة: ميكائيل بها ياءان الأولى بين الميم والكاف، والثانية: بين الهمزة واللام، فما الذى أعلمنا بأن الثانية التى فيها الخلاف؟ قوله: والهمز قبله، فلما عرف ذلك أعاد ذكرها بحرف العهد، فقال: «والياء يحذف أجملا».

(ج) كلها لغات عن العرب.

(ص) وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولكن الشياطين»، بتخفيف نون «ولكن» ويلزم من تخفيفها كسرهما وصلًا لالتقاء الساكنين، وتسكن وقفًا، وبرفع نون «الشياطين» للمشار إليهم بالكاف والشين فى قوله: «كما شرطوا»، وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي، ثم ذكر قراءة الباقيين، وإن كانت مفهومة من الضد، ولكن ذكرها لزيادة الإيضاح، فأخبر أن يقرأ بعكس قراءة السالفين أى بتشديد: «ولكن» ويلزم فتحها فى الوصل وتسكن فى الوقف مع ظهور التشديد وإعطاء الغنة حقها من الحركات وبنصب

نون «الشياطين» للمشار إليهم بالنون وسما في قوله: «نحو سَمًا»، وهم: عاصم، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو وهم الباقون.

(ج) من شَدَّد «ولكن» فعلى أنها من أخوات إن فتعمل عملها، «والشياطين» اسمها منصوب بها، وأما من قرأ بتخفيف «ولكن» فعلى أنها حرف عطف أو ابتداء؛ لأن العطف سبقها وهو الواو فعلى هذا تكون «الشياطين» مبتدأ مرفوعاً على الابتداء ومثلها: «ولكن الله رمى، ولكن الناس» ونحو ذلك.

(ص) وَنَسَخَ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنَسَخَ بِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتَ إِلَّا (ش) أخبر أن يقرأ ما نَسَخَ بضم النون الأولى وكسر السين للمشار إليه بكاف «كفى» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون والسين معاً.

(ج) من قرأ بفتح النون والسين فعلى أنه مضارع نسخ الثلاثي المجرد، ومن قرأ بضم النون وكسر السين فعلى أنه مضارع أنسخ الثلاثي المزيد بهمزة التعدية.

ثم أخبر أن يقرأ «أو ننسها» بالتقييد الذي ذكر لابن عامر في «ما ننسخ» وهو ضم النون الأولى وكسر السين مع إضافة ترك الهمز للمشار إليهم بالذال والهمز في قوله «ذكت ألا» وهم: ابن عامر والكوفيون ونافع، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون والسين مع إثبات همز بعد السين، ويلزم سكونها من وجهين: الأول: للجازم، الثاني: إطلاق الناظم لها بعدم بيان حركة لها.

(ج) من قرأ بضم النون وكسر السين فعلى أنه مضارع أنسى الثلاثي المزيد بهمزة التعدية أو يكون من النسيان أو الترك، ومن قرأ بفتح النون والسين وإثبات همزة ساكنة فعلى أنه مضارع نسا ينسا من النساء وهو التأخير وألا بفتح الهمز أو كسره مفرد: آلاء وهو النعم.

(ص) عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوِ الْأُولَى سَقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا وَفِي آلِ عَمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيمٍ وَفِي الطُّولِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا (ش) أخبر أن يقرأ عليم وقالوا بإسقاط الواو الأولى للمشار إليه بكاف «كفلاً» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو والمراد بالأولى التي قبل القاف بخلاف التي بعد اللام فمتفق على إثباتها؛ لأنه ضمير.

(ج) من قرأ بإثبات الواو فعلى عطف جملة، ومن قرأ بحذفها فعلى الاستئناف أو ملحوظاً فيه بمعنى العطف واكتفى بالضمير عن الربط بالواو، وكل اتبع مصحفه فقد رسمت في جميع المصاحف ما عدا الشامي، فحذفت منه، واعلم أن لفظ عليم قيد لإخراج ما لم يسبق بها.

اعلم أن لفظ «فيكون» المسبوقة بلفظ «كن» وقع في القرآن في ثمانية مواضع اتفق على رفع نون موضعين منها هما: «قال له كن فيكون» الموضوع الثاني: من آل عمران، «ويوم يقول كن فيكون» في الأنعام، واختلف في ستة مواضع هي: «كن فيكون وقال الذين» بالبقرة، «كن فيكون ويعلمه» الأول من آل عمران، «كن فيكون وإن الله ربي» في مريم «كن فيكون ألم تر إلى الذين» في الطول، «كن فيكون والذين هاجروا» في النحل، «كن فيكون فسبحان الذي» في يس، فأخبر أن يقرأ بنصب رفع نون «فيكون» في المواضع الأربعة الأولى للمشار إليه بكاف «كفلا»، وهو ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة برفع نون الأربعة الأوّل وقوله «وهو باللفظ اعمالاً»، فيه إشارة إلى وجه قراءة النصب.

(ج) من قرأ برفع النون فإما عطفاً على «يقول»، وإما على الاستئناف أي فهو يكون، وأما من قرأ بالنصب فعلى أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية لوقوعه في جواب «كن» الذي جاء على لفظ الأمر، وأشبه الأمر الحقيقي، فلما كان على صورة الأمر الحقيقي شبيهاً وجرى مجرى الحقيقي، فكيف كان شبيهاً، ولم يكن أمراً حقيقياً؟ قلت: لوجهين الأول: عقلي، وهو أن لفظ «كن» ليس بأمر على الحقيقة إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوين يدل على ذلك، أن الخطاب بالتكوين لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود مكون، ولا يرد على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء، الثاني: إن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل وإما في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، ثم تقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان، ثم تقول: اذهب تنتفع بالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفعلان والفاعلان، فغير جائز كقولك: اذهب تذهب، والعلة في عدم جوازه؛ لأن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

والخلاصة : أن لفظ « كن » ليس أمراً حقيقة؛ لأن المعنى : إن الله تعالى إذا أراد شيئاً ما، تحقق، ولا يحول دون تحققه حائل، ولكن لما كان على صورة الأمر ولفظه لفظ الأمر جرى مجرى الأمر الحقيقي فنصب المضارع في جوابه .

(ص) وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَأَوِيًا وَانْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا

(ش) بقية المواضع المختلف فيها، فأخبر أن يقرأ بنصب رفع نون « فيكون » في موضعي النحل ويس للمشار إليهما بالكاف والراء في قوله « كفى رأوياً » وهما : ابن عامر والكسائي، فتعين للباقيين القراءة برفع النون وقوله : « بالعطف نصبه »، فيه إشارة إلى وجه قراءة ابن عامر والكسائي، وقوله : « وانقاد معناه » أى قرب وسهل بعطفه على « أن يقول » وقوله : يعملا الجمل القوى على السير .

(ج) من قرأ بالرفع فعلى الاستئناف أى فهو يكون، ومن قرأ بالنصب فبالعطف على « أن يقول » قبلها .

(ص) وَتُسَالُ ضُمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَكُوا بِرَفْعِ خُلُودًا وَهَو مِنْ بَعْدِ نَفْيِ لَأَ

(ش) أخبر أن يقرأ « ولا تسأل عن »، بضم التاء وتحريك اللام بالرفع للمشار إليهم بخاء « خلوداً » وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعا فيقرؤه بفتح التاء وإسكان اللام وهو الجزم .

(ج) من قرأ بفتح التاء وإسكان اللام فعلى أن لا ناهية، ومن قرأ بضم التاء ورفع اللام فعلى أن لا نافية، والجملة فى موضع الاستئناف أو نصب على الحال .

(ص) وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرُ إِبْرَاهِيمَ لَأَحَ وَجَمَلًا
وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً أَخِيرًا وَتَحْتِ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزِلًا
وَفِي مَرِيْمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنْزِلًا
وَفِي النَّجْمِ وَالشُّورَى وَفِي الذَّرَارِيَاتِ وَالْحَدِيدِ وَيُرْوَى فِي امْتِحَانِهِ الْأَوْلَى
وَوَجْهَانِ فِيهِ لِأَبْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا وَوَاتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلًا

(ش) اعلم أن لفظ « إبراهيم » قد ورد فى القرآن العظيم فى تسعة وستين

موضِعاً، فاتفق الأئمة على قراءة ستة وثلاثين موضعاً بكسر الهاء بعدها ياء وهى ما عدا المذكور هنا، واختلفوا فيما ذكر هنا وعددها ثلاثة وثلاثون موضعاً فى كسر الهاء وفتحها، وقد سردها الناظم مع سورها، فأخبر أن جميع لفظ «إبراهيم» فى البقرة وعددها خمسة عشر موضعاً، وأن فى النساء ثلاثة أواخر، هى: «ملة إبراهيم»، واتخذ الله إبراهيم، وأوحينا إلى إبراهيم»، وموضع آخر الأنعام هو: «قيماً ملة إبراهيم»، موضعين آخر التوبة، «استغفار إبراهيم، إن إبراهيم لأواه»، وموضع فى سورتها هو: «وإذ قال إبراهيم»، الذى عبر عنه «بتحت الرعد»، وأن فى النحل موضعين: «إن إبراهيم كان أمة، اتبع ملة إبراهيم»، وفى مريم ثلاثة، «واذكر فى الكتاب إبراهيم، يا إبراهيم لئن لم، ومن ذرية إبراهيم»، وموضع آخر العنكبوت، «ولما جاءت رسلنا إبراهيم» وفى والنجم موضع «وإبراهيم الذى وفى»، وموضع فى الشورى «وما وصينا به إبراهيم»، وفى الذاريات موضع «ضيف إبراهيم»، وفى الحديد موضع «ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم»، والأول من المتحنة، «أسوة حسنة فى إبراهيم»، فأخبر أن يقرأ فى جميع هذه المواضع بالألف بعد الهاء، ويلزم فتح الهاء كما نطق به للمشار إليه بلام «لاح» وهو: هشام، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهاء، ويلزم من كسرهما قلب الألف بعدها ياء، وأخبر أن يقرأ بالوجهين لابن ذكوان فى مواضع البقرة الخمسة عشر وما عداها فيكسر الهاء مع الباقيين كالمواضع المتفق عليها.

(ج) من قرأ «إبراهام»، و«إبراهيم» فعلى أنهما لغتان.

ثم أخبر أن يقرأ بفتح خاء «واتخذوا من مقام» للمشار إليهما «بعم» وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بكسر الخاء.

(ج) من قرأ بكسر الخاء فعلى أنه أمر، وأما من قرأ بالفتح فعلى أنه ماض عطفاً على ما قبله.

(ص) وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرُ دُمْ يَدَا وَفِي فَصَلَّتْ يُرَوَى صَفَا دَرَهُ كَلَا
وَأَخْفَاهُمَا طَلَقٌ وَخَفَّ ابْنُ عَامِرٍ فَأَمْتِعُهُ أَوْصَى بِوَصْنِي كَمَا اعْتَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان كسر راء «وأرنا مناسكنا، فقالوا أرنا الله»،

وبإسكان كسر راء « أرني كيف، أرني أنظر » للمشار إليهما بالدال والياء في قوله « دُمُ يداً »، وهما: ابن كثير والسوسي، وأخبر أن يقرأ بإسكان كسر راء « أرنا اللذين » للمشار إليهم بالياء والصاد والدال والكاف في قوله: « يُرَوِي صَفَاً دَرَّةً كَلَا »، وهم: السوسي وشعبة وابن كثير وابن عامر، وأخبر أن يقرأ بإخفاء كسر الراء في لفظتي « أرنا وأرني » حيث وقعا للمشار إليه بطاء « طَلَّق » وهو: الدورى عن أبى عمرو، والمراد من الإخفاء: اختلاس الحركة، فتعين للباقيين القراءة بإتمام حركة كسر الراء في كل المواضع.

(ج) قيل: إن الإسكان للتخفيف تشبيهاً بفخذ وكتف، وأما الكسر فعلى الأصل، وأما الاختلاس، فأمر وسط جرى به بين الأمرين ليدل على كل من تطرف، والأولى أنها لغات.

ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف تاء « فَأَمْتَعَهُ فَيَلًا » ويلزم إسكان ما قبلها لابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء ويلزم فتح ما قبلها فمن شدد فهو مضارع متع مزيد بالتضعيف والتخفيف أمتع بهمزة التعدية، ثم أخبر أن يقرأ « وأوصى » بهمزة قطع مفتوحة بين الواوين وإسكان الواو الثانية وتخفيف الصاد للمشار، إليهما بالكاف والألف في قوله: « كما اعتلا » وهما: ابن عامر ونافع في قراءة الباقيين « ووصى » بواوين مفتوحتين وحذف الهمزة وتشديد الصاد كما لفظ بالقراءتين.

(ج) من قرأ بإثبات الهمزة بين الواوين فعلى أنه فعل ماض الثلاثى المزيد بهمزة التعدية أو من الإيضاء، ومن قرأ بحذف الهمزة فعلى أنه ماض مزيد بالتضعيف أو من التوصية، وكل اتبع رسم مصحف بلده.

(ص) وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابَ كَمَا عَلَا شَفَا وَرَءُوفٌ قَصْرٌ صُحْبَتِهِ حِلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ « أَمْ يَقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ »، بتاء الخطاب للمشار إليهم بالكاف والعين والشين في قوله: « كما علا شفا » وهم: ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) من قرأ بالخطاب لمناسبة: « قل أتحاجوننا، قل أنتم »، ومن قرأ بالغيب فعلى أنه إخبار عن اليهود والنصارى.

ثم أخبر أن يقرأ بقصر همزة رءوف حيث وقع أى: بحذف حرف المد للمشار إليهم بصحبة والحاء فى قوله « صحبته حلا » وهم: شعبة وحمزة والكسائى، وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات حرف المد نحو « بالناس لرءوف رحيم، بالمؤمنين رءوف »، وقد تقدم فى أم القرآن أن العموم أخذ من اتفاق الكلمة فى اللفظ، وهذا اصطلاح من الاستقراء وتتبع النظم فيسمى: اصطلاحاً استقرائياً.

(ج) من قرأ بالقصر فهو على أصل الكلمة؛ لأنها كعضد بزنه فعل، ومن قرأ بالإثبات لحرف المد فهو من فروع الكلمة لأنه كعطوف بزنة فعول، ويقال: إنهما لغتان.

(ص) وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا وَلَا مَ مَوْلِيهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « عما يعملون ولئن »، بقاء الخطاب للمشار إليهم بالكاف والشين فى قوله « كما شفا »، وهم: ابن عامر وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب، وعلم أنه هو هذا لذكر الناظم له مرتباً.

(ج) من قرأ بالخطاب فلمناسبة « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم »، ومن قرأ بالغيب فلمناسبة، « وإن الذين أوتوا الكتاب ».

ثم أخبر أن يقرأ بفتح لام موليها ويلزم قلب يائها ألفا للمشار إليه بكاف « كُمَلًا » وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بكسر اللام ويلزم بقاء الياء على أصلها.

(ج) من قرأ بكسر اللام فعلى أنه اسم فاعل ومن قرأ بفتحها فعلى أنه اسم مفعول.

(ص) وَفِي يَعْمَلُونَ الْغَيْبَ حَلٌّ وَسَاكِنٌ
 وَفِي النَّاءِ يَاءٌ شَاعَ وَالرَّيْحَ وَحَدًّا
 وَفِي النَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا
 وَفِي سُورَةِ الشُّورَى وَمِنْ تَحْتِ رَعْدِهِ
 بِحَرْفِيهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثَقْلًا
 وَفِي الْكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَلًا
 وَفَاطِرِ دُمٍ شُكْرًا وَفِي الْحِجْرِ فُصْلًا
 خُصُوصٌ وَفِي الْفُرْقَانِ زَاكِيهِ هَلَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « عما يعملون ومن حيث »، بقاء الغيب للمشار إليه بحاء « حل » وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالخطاب، وعلم أن بعدها « ومن حيث » لذكرها مرتبة عقب ما قبلها من الكلمات المختلف فيها.

(ج) من قرأ بالخطاب فلمناسبة « فاستبقوا الخيرات »، ومن قرأ بالغيب مناسبة لقوله: « ولكل وجهة ».

ثم أخبر أن يقرأ موضعي « يطوع »، بإسكان العين وتثقيب الطاء وبالياء المثناة تحت مكان التاء المثناة فوق للمشار إليهما بشين « شاع »، وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالتاء المثناة فوق وتخفيف الطاء وفتح العين.

(ج) من قرأ بالتاء المثناة فوق والتخفيف، وفتح العين فعلى أنه فعل ماض في محل جزم بمن على أنها شرطية أو صلة لمن على إنها اسم موصول لا محل لها، ومن قرأ بالياء المثناة تحت مع التشديد وإسكان العين، وهو جزم لكنه عبر عنه بالسكون للتوصل إلى القراءة الثانية، فعلى أنه مضارع مجزوم بالسكون فعل الشرط؛ لأن من على هذا شرط فقط، والأصل على هذا الوجه يتطوع فأدغمت التاء في الطاء للتجانس، ثم اعلم أن لفظ « الريح »، ورد في القرآن منكرًا ومُعَرَّفًا، فاما المنكر نحو: « ريح يوسف، ريحاً صرصراً »، فاتفق الأئمة على توحيدده، وجملته عشرة مواضع، وأما المعرف فجملته ثمانية عشر موضعاً، والقراء فيه على مذاهب ثلاثة، ما اتفق الأئمة على جمعه وهو: « ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات » الموضع الأول بالروم ووجه جمعه جمع « مبشرات »، وما اتفق على إفراده هو: « الريح العقيم » في والذاريات، وما اختلف فيه وهي بقية الجملة وهذا الخلاف نوعان، الأول: ما كان بين الأئمة السبعة، والثاني: ما كان عن بعض الأئمة المتممين للعشرة، فأما ما كان عن بعض العشرة فخمسة مواضع قد اختص بجمعها أبو جعفر، وهي: « قاصفاً من الريح بالإسراء، « ولسليمان الريح » بالأنبياء، وسبأ، « تهوى به الريح » بالحج، « الريح تجري » بص، وأما ما دار الخلاف فيه بين الأئمة السبعة فجملته أحد عشر موضعاً بينها المصنف بسورها، فأخبر أن يقرأ لمن عاد إلى رمزها ألف التثنية في « وحدا » وهما: حمزة والكسائي بتوحيد لفظ الريح في ثلاثة مواضع « وتصريف الرياح » هنا والشريعة، « تذرود الرياح » في الكهف.

وأخبر أن يقرأ للمشار إليهم بالبدال والشين في قوله « دُم شكراً » وهم: ابن كثير وحمزة والكسائي بتوحيد الريح في أربعة مواضع، « يرسل الرياح » في النمل والأعراف

وثانى الروم، الذى فى فاطر « أرسل الرياح »، وأخبر أن يقرأ بتوحيد « وأرسلنا الرياح » بالحجر للمشار إليه بفاء « فصلا »، وهو حمزة، وأخبر أن يقرأ بتوحيد « يسكن الريح » فى الشورى، « اشتدت به الريح » فى إبراهيم للمشار إليهم بحاء « خصوص » وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعاً، وأخبر أن يقرأ بتوحيد « أرسل الرياح » فى الفرقان للمشار إليهما بالزاي والهاء فى قوله: « زاكبه هلاًلا »، وهما: قنبل والبزى راويا ابن كثير فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من هذه التراجم القراءة بالجمع، الزاكي الطاهر والمبارك الكثير، والهاء للتوحيد وهلا: قال لا إله إلا الله.

(ج) من قرأ بالجمع نظر لاختلاف أنواع الرياح حيث تعددت فى هبوبها جنوباً وشمالاً، ودبوراً وصباً وغير ذلك، وفى أوصافها، حارة، وباردة، ولينة وعاصفة وعقيماً ولواقح وبشراً ونكباء وأى نوع من جنوب وشمال أو صبا يوصف بجمع هذه الأوصاف، ومن قرأ بالتوحيد وهو الأفراد فعلى إرادة الجنس أو على إقامة المفرد مقام الجمع.

(ص) وَأَيُّ خِطَابٍ بَعْدَ عَمٍّ وَلَوْ تَرَى وَفِي إِذْ يَرُونَ الْيَاءُ بِالضَّمِّ كُلاًّ

(ش) أخبر أن يقرأ « ولو يرى الذين ظلموا »، بقاء الخطاب للمشار إليهما « بعمٍّ » وهما، نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب، قوله « بعد » أى أن كلمة « ترى » الواقع عليها الخطاب بعد مسألة الريح، وقد بدئ البيت باستفهام دل على تعظيم الخطاب وتفخيم شأنه وتهويل أمره لما فيه من الدلالة على شدة العذاب الذى أعده الله لمتخذى الأنداد من دون الله، وفى قوله « عم » به إشارة إلى أن الخطاب عام لكل من تتأتى منه الرؤية، وأما من قرأ بالغيب فعلى أن الفاعل ضمير مستتر والذين ظلموا مفعول به أو الفاعل الذين ظلموا.

ثم أخبر أن يقرأ « إذ يرون العذاب » بضم الياء للمشار إليه بكاف « كُلاًّ » وهو ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من قرأ بفتح الياء فعلى البناء للفاعل من رأى البصرية، والفاعل واو الجماعة، وأما من قرأ بالضم فعلى البناء للمفعول من أريت المنقولة من رأيت بمعنى أبصرت، وواو الجماعة نائب فاعل والعذاب مفعول به والتقدير: يريهم الله العذاب.

(ص) وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتِ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَن زَاهِدٍ كَيْفَ رَتَّلَا

(ش) أخبر أن طاء «خطوات» ساكنة حيث وقع، ثم أخبر أن يقرأ بضم سكونها للمشار إليهم بالعين والزاي والكاف والراء في قوله: «عن زاهد كيف رتلا»، وهم: حفص وقنبل وابن عامر والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الطاء الذي أخبر به في بدء البيت وهو في خمسة مواضع

(ج) هما: لغتان .

(ص) وَضَمُّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُومًا كَسْرُهُ فِي نَدِّ حَلَا
قِلِ ادْعُوا أَوْ انْقُصْ قَالَتْ أَخْرَجْ أَنْ اَعْبُدُوا وَمَحْظُورًا انظُرْ مَعَ قَدْ اسْتَهْزِئْ اَعْتَلَا
سَوِيٌّ أَوْ وَقُلْ لِابْنِ الْعَلَا وَبِكَسْرِهِ لَتَنْوِينُهُ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا
بِخُلْفٍ لَهُ فِي رَحْمَةٍ وَخَبِيثَةٍ وَرَفْعُكَ لَيْسَ الْبِرُّ يُنْصَبُ فِي عُلَا

(ش) اعلم أنه إذا التقى ساكنان صحيحان متصلان في كلمتين بأن كان أولهما آخر الكلمة الأولى لزم تحرك الأول لجميع القراء، فأخبر أن تكون حركته ضمة بشرطين: أن يكون ثالث حرف مضمومًا ضمًّا لازمًا، الثاني: أن يكون الساكن الثاني قبله همزة تبدأ بالضم، فأخبر أن يقرأ بكسر هذا الضم للمشار إليهم بالفاء والنون والحاء، في قوله في: نَدِّ حَلَا وهم: حمزة وعاصم وأبو عمرو، وحروف الساكن الأول ستة مجموعة في كلمة «لتنود» وقد أتى لكل بمثال، فاللام: «قل ادعوا»، ونحوه: «قل انظروا»، والتاء: «قالت اخرج»، وليس غيره، والنون: «أن اعبدوا» ونحوه، «فمن اضطر»، والواو «أو انقص، أو اخرجوا، أو ادعوا الرحمن» ولا رابع لها، والذال «ولقد استهزئ» بالأنعام والرعد والأنبياء والتنوين «محظورًا انظر» ونحوه «عذاب اركض»، ثم أخبر باستثناء ما كان الساكن الأول واوًا أو لامًا نحو: «أو انقص، قل ادعوا»، فيقرأ بالضم لابن العلاء: أبي عمرو .

ثم أخبر باستثناء ما كان آخره تنوينًا فيكسره ابن ذكوان نحو: «فتيلا انظر»، واختلف عنه من المنون في موضعين بين الضم والكسر هما: «برحمة ادخلوا» بالأعراف، «خبثة اجتثت» بإبراهيم، فتعين لمن لم يذكر في ترجمة مما ذكر القراءة بالضم حالة الوصل، اعلم أن العبرة في الساكن الأول والمدار فيه على اللفظ سواء

رسم فى المصحف نحو: «قل ادعوا»، أم لم يرسم كالتنوين، فإن قيل: ما هو ثالث حرف المذكور فى الشرط الأول؟ قيل: له اعتبار أن الأول يتعلق بحال الوصل، فالساكن الأول هو الحرف الأول، والساكن الثانى هو الحرف الثانى، والحرف الذى بعد الساكن الثانى هو الثالث، الثانى: يتعلق بحال البدء فهزمة الوصل المبدوء بها هى الحرف الأول، والساكن بعدها هو الثانى والحرف الذى بعد هذا الساكن هو الثالث، وأما المحترزات، فالضم احترازاً من غير المضموم نحو: «أن اعمل، أن اتقوا الله» فإن اعتبر التشديد بحرفين فى اتقوا كان الثالث مفتوحاً، وإن اعتبر الخط، فالثالث القاف فحركتها عارضة، وكذا نحو «أن اضرب»، واحترز بالضمه اللازمة عن العارضة نحو: «إن امرؤ»، فإن ضمة الراء عارضة؛ لأنها تتبع الهزمة بعدها ضمّاً وفتحاً وكسراً وكذلك حركة الإعراب من نحو: «بغلام اسمه»، وكذا «عزير ابن» عند من نونه، وكذا ضمة ثالث «أن امشوا» عارضة؛ لأن أصله امشيوا كاضربوا كما فى علم الصرف، فكل ذلك يحرك بالكسر اتفاقاً، فإن قيل: ما ميزان الضمة اللازمة قيل: ثبوتها فى مضارع مادة الكلمة نحو: دعا يدعو، خرج يخرج بخلاف ضرب يضرب مشى يمشى، وأما ما لم تضم همزته عند البدء فيكسر الساكن الأول مع غيرها للجمع كأن تفتح نحو: «قل الروح، غلبت الروم، إن الحكم»، أو تكسر نحو: «إن امرؤ، أن امشوا، بغلام اسمه، عزير ابن الله، أن اتقوا الله»، قال بعض المحققين: إن هذا الشرط قد جمع كل ما أخرجه الشرط الأول وزيادة فيكتفى به دون حاجة إلى الأول، ومن جنح إلى الاكتفاء به الإمام مكى ابن أبى طالب حيث قال: اختلفوا فى الساكنين إذا اجتمعا من كلمتين وكانت الألف، أى همزة الوصل التى تدخل على الساكن الثانى فى الابتداء تبتدأ بالضم انتهى وجمع صاحب التيسير بين الشرطين فقال: إذا كان بعد الساكن الثانى ضمة لازمة وابتدئت الألف بالضم، أما الإمام الشاطبى فقد جنح إلى بيان الشرطين، فقد ذكر الأول، ويؤخذ الثانى من الأمثلة التى ذكر فى جميعها همزة الوصل التى تبتدأ بالضم فعلى هذا ليس فى كلامه قصور لفهم الشرط الثانى من الأمثلة ضمناً.

(ج) من قرأ بالكسر فعلى الأصل فى التقاء الساكنين، ومن ضم فله وجهتان: ضم الثالث والدلالة على حركة همزة الوصل التى تبتدأ بها هذه الكلمة.

ثم أخبر أن يقرأ بنصب رفع راء « ليس البر أن تولوا » ، للمشار إليهما بالفاء والعين في قوله : « في علا » وهما : حمزة و حفص ، فتعين للباقيين القراءة برفع الراء ، ولا خلاف في رفع راء « وليس البر أن » ؛ لأن المصنف لفظ بما ليس مسبوقة بالواو .
 (ج) من قرأ بالنصب فعلى أنه خبر ليس « مقدماً » ، « وأن تولوا » اسمها ؛ لأنه في تأويل مصدر .

« فائدة » : إن المصدر المؤول أعرف من المحلى بال ؛ لأنه يشبه الضمير في كونه لا يوصف ولا يوصف به ومن قرأ بالرفع فعلى أنه اسم ليس على الأصل ؛ لأن الأصل أن يلي الفعل مرفوعه قبل منصوبه .

(ص) وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَأَرْفَعُ الْبِرْعَمَ فِيهِمَا وَمَوْصٌ ثَقْلُهُ صَحَّ شُلْشَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « ولكن البر » ، في الموضعين ، بتخفيف نون « ولكن » ويلزم كسرهما وصلًا لالتقاء الساكنين وسكونهما وقفًا ، وأمر برفع راء « البر » للمشار إليهما « بعم » وهما : نافع ، وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ، ويلزم فتحها وصلًا وسكونها وقفًا مع التشديد والغنة وينصب راء « البر » بعدها .

(ج) ما تقدم في قوله : « ولكن الشياطين » .

ثم أخبر أن يقرأ « مَوْصٌ جَنْفًا » بتثقيب الصاد ويلزم منه فتح الواو قبلها للمشار إليهم بالصاد والشين في قوله : « صح شلشلا » ، وهم شعبة و حمزة والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الصاد ، ويلزم منه سكون الواو قبلها وتكون مديةً لضم ما قبلها .
 (ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه من وصى الثلاثي المزيد بالتضعيف أو من التوصية ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه من أوصى الثلاثي المزيد بهمزة التعدية أو من الإيضاء .

(ص) وَفَدِيَّةٌ نُونٌ وَأَرْفَعُ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنِ دَنَا وَتَذَلَّلًا مَسَاكِينَ مَجْمُوعًا وَلَيْسَ مُنُونًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ النَّوْنُ عَمَّ وَأَبْجَلًا

(ش) أمر أن يقرأ بتنوين تاء « فدية » ويرفع خفض ميم « طعام » بعدها ، للمشار إليهم باللام والغين والبدال في قوله : « لدى غصن دنا » وهم : هشام وأبو عمرو

والكوفيون وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين «فدية» وبخفض ميم «طعام»، ثم أخبر أن يقرأ «مساكين» بفتح الميم والسين بعدها ألف، وفتح النون بدون تنوين على الجمع، كما لفظ به للمشار إليهما «بعم» وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة، «مسكين»، بكسر الميم وإسكان السين بدون ألف وخفض النون منونة على التوحيد والإفراد.

(ج) من يحذف تنوين «فدية» فلاضافته وخفض «طعام» بالإضافة إليه، ومن قرأ بالتنوين فعلى قطع الإضافة ورفع «طعام» بدل من «فدية»، ومن قرأ بجمع «مساكين»، فنظر لواو الجماعة في «الذين يطيقونه» على كل واحد إطعام مسكين فعلى الجماعة إطعام مساكين، ومن قرأ بالإفراد فنظر لإطعام الفرد الواحد لأن كل فرد عليه إطعام مسكين فقط.

فائدة: إن حركة النون في القراءتين حركة إعراب فمع الجمع فتحت؛ لأنها ممنوعة من الصرف ولهذا عبر فيها بالفتح وصرفت مع الإفراد والخفض.

(ص) وَنَقْلُ قُرْآنٍ وَالْقُرْآنُ دَوَاؤُنَا وَفِي تَكْمِلُوا قَلْ شُعْبَةُ الْمِيمِ ثَقَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بنقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها من لفظ «قرآن» حيث وقع منكراً ومعرفاً ويلزم لهذا حذف الهمزة وفقاً للقاعدة العامة للنقل المشار إليه بدال «دواؤنا» وهو: ابن كثير نحو: «أنزل فيه القرآن، إن قرآن الفجر، إنه لقرآن كريم، قرآن مجيد، فاتبع قرآنه»، فتعين للباقيين القراءة بترك النقل وإبقاء الهمز وحركتها، وقد أخذ العموم من ذكر اللفظ الذي في سورة أخرى، ثم أخبر أن يقرأ «لتكملوا»، بتشديد الميم ويلزم منه فتح الكاف قبله لشعبة، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الميم ويلزم من تخفيفها إسكان القاف قبلها.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع كمل الثلاثي المزيد بالتضعيف، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أكمل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية.

(ص) وَكَسْرُ بَيُوتٍ وَالْبَيُوتُ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بضم كسرباء «بيوت»، والبيوت «حيث جاء منكراً أو معرفاً

للمشار إليهم بالعين والحاء والجيم فى قوله : « عن حمى جلة » وهم : حفص وأبو عمرو وورش نحو : « بأن تاتوا البيوت، بيوت النبى، لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم »، فتعين للباقيين القراءة بكسر الباء.

(ج) من قرأ بضم الباء فعلى الأصل فى جمع فَعَلٍ على فعول كقلب، وقلوب وفلس وفلوس ولهذا أشار المصنف بقوله : « وجهاً على الأصل أقبلاً »، ومن قرأ بكسر الباء فلاجل الباء بعدها استثنافاً بضم الباء بعد ضمه، ولأن الكسر يناسبها، وهكذا يقال فى نحو : « الغيوب وجيوب وشيوخاً » وقيل : لغتان .

(ص) وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يُقْتَلُونَ فَمِنْ قَتُولِكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَأَنْجَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم » بفتح تاء الأول وياء الثانى، وإسكان قافيهما وضم ما بعد القاف، وحذف ألف الثلاثة كما لفظ بها وقرأ الباقيون بضم أول الأولين، وفتح قافيهما وكسر ثالثهما وألف فى الثلاثة بعد القاف، فإن قيل : كيف علمت قراءة الباقيين؟ قلت : من وجهين : الأول : قياسه على لفظ المتفق عليه من مادته من ذلك فى هذه السورة « وقاتلوهم حتى »، الثانى : حملاً على ما سيأتى فى آل عمران من نوعه فى الاختلاف، ومن مادته حيث لفظ بالقراءتين فيها فقال : « وفى يقتلون الثان قال يقاتلون حمزة ».

(ج) من قرأ « تقتلوهم، يقتلوكم، قتلوكم » بالقصر فعلى أنه مضارع قتل الثلاثى المجرد أو من القتل، وقد ناسب « وقاتلوهم حيث » قبله، ولمناسبته : « فقاتلوهم » بعده، ومن قرأ بالمد أى بإثبات الألف، فعلى أنه مضارع قاتل الثلاثى المزيد أو من المقاتلة أى من باب المفاعلة التى لا تقع إلا من الجانبين، ولمشاكلته : « وقاتلوا فى سبيل الله » قبله، « وقاتلوهم حتى » بعده .

(ص) وَيَبْرِفَعُ نُونَهُ فَلَا رَفَثٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجَمَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ « فلا رفث ولا فسوق » برفعهما وتنوينهما للمشار إليهما بقوله : « حقاً » وهما : ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين متلبساً بصورة النصب وهو الفتح، فإن قيل : لم عبر بالرفع والضد الفتح؟ قلت : حيث أن

النصب محلاً له فتسومح في الترجمة ولذا قلت متلبساً بصورة النصب، ولفظ «ولا» الأخيرة جيء بها لوزن البيت، فليست قيداً.

(ج) من قرأ بالرفع والتنوين فعلى أن لا ملغاة لا عمل لها وما بعدها مبتدأ، ويجوز أن تكون لا عاملة عمل ليس في معنى: النهى بمعنى لا ترفثوا ولا تفسقوا، ومن قرأ بالفتح فعلى أنها اسم لا الأولى، ولا مكررة للتوكيد في المعنى والخبر في الحج، ويجوز أن تكون المكررة مستأنفة فيكون في الحج خبر ولا جدال، وأما خبر لا الأولى والثانية فمحذوف دل عليه ما ذكر بعد.

(ص) وَفَتَحَكَ سَيْنَ السَّلْمِ أَصْلُ رِضًا دَنَا وَحَتَّى يَقُولَ الرَّقْعُ فِي اللَّامِ أَوْلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ادخلوا في السلم»، بفتح السين للمشار إليهم بالهمز والراء والبدال في قوله: «أصل رضاء دنا» وهم: نافع والكسائي وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بكسر السين.

(ج) الفتح والكسر لغتان وهما بمعنى واحد وهو: الصلح، وقيل: بالكسر السلام وبالفتح الصلح.

ثم أخبر أن يقرأ «حتى يقول»، برفع اللام للمشار إليه بهمزة «أولا» وهو: نافع، فتعين للباقيين القراءة بنصبها.

(ج) من قرأ بالرفع فعلى وجهين: إما لأنه ماض بالنسبة إلى زمن الإخبار، وإما حال باعتبار حكاية الحال الماضية، ومن قرأ بالنصب على أن الفعل للاستقبال، وإذا كان كذلك نصبته بأن مضمرة بعد حتى على تقدير إلي أن يقول أو كى يقول ونظر في هذا إلى اللفظ وفي الأول إلى المعنى.

(ص) وَفِي التَّاءِ فَاضْمٌ وَأَفْتَحَ الْجِيمُ تُرْجَعُ الْأُمُورُ سَمًا نَصًّا وَحَيْثُ تَنْزَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «تُرْجَعُ الْأُمُورُ» حيث وقع بضم التاء وفتح الجيم للمشار إليهم بسما والنون في قوله: «سما نصاً» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء وكسر الجيم.

(ج) من قرأ بفتح التاء وكسر الجيم فعلى البناء للفاعل، ومن قرأ بضم التاء وكسر الجيم فعلى البناء للمفعول.

(ص) وَإِثْمٌ كَبِيرٌ شَاعَ بِالثَّاءِ مَثَلًا وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «إثم كبير» بالثاء المثلثة ذات النقط الثلاث مكان الباء الموحدة أسفل للمشار إليهما بشين «شاع»، وهما: حمزة والكسائي، ثم أخبر أن يقرأ للباقيين بالباء المنقوطة من أسفل مكان الثاء المثلثة.

(ج) من قرأ بالثاء فعلى معنى الكثرة باعتبار الأثمين، ومن قرأ بالباء فمعنى إثم عظيم؛ لأنه يقال لعظام الفواحش: كبائر.

(ص) قَلِ الْعَفْوُ لِلْبَصْرِيِّ رَفَعٌ وَبَعْدَهُ لِأَعْنَتِكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «قل العفو» برفع الواو للبصري وهو: أبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بنصبها.

(ج) من قرأ برفع الواو فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره قل المنفق هذا إن جعلت ما استفهامية مبتدأ أو ذا اسم موصول خبره و«ينفقون» صلته، والجواب، الجملة المكونة من المقدير هو قل المنفق العفو؛ لأن إعراب الجواب كإعراب السؤال، وأما من قرأ بالنصب فعلى تقدير فعل محذوف تقديره: ينفقون العفو، وهذا إذا جعلت ما وذا بمنزلة اسم واحد فيكون مفعولاً مقدماً تقديره: أى شئ ينفقون، والجواب الجملة المكونة من المقدر ينفقون العفو، وهكذا الجواب كالسؤال فى الإعراب.

ثم أخبر أن يقرأ بتسهيل همزة: «لأعنتكم» لأحمد البزى بخلاف عنه بين التسهيل والتحقيق، فتعين للباقيين القراءة بالتحقيق إلا حمزة وقفاً على ما تقرر له فى باب الوقف على الهمز.

(ج) من حقق فعلى الأصل ومن سهل فلدخول الهمز على خرف من حروف الحلق فخففها قياساً على تخفيف أأعجمى.

(ص) وَيَطْهَرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَآؤُهُ يُضْمٌ وَخَفًّا إِذْ سَمَا كَيْفَ عُولًا

(ش) أخبر أن يقرأ «حتى يطهرن» بإسكان الطاء وبضم الهاء وتخفيفهما للمشار إليهم «بسما» والكاف والعين فى قوله: «سما كيف عولاً» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح الطاء والهاء وتشديدهما.

(ج) من قرأ بفتح الطاء والهاء وتشديدهما فعلى أنه مضارع تطهر الثلاثي المزيد بالتضعيف وبالتاء؛ لأن أصلها يتطهرن فللتجانس بين التاء والطاء سكنت التاء، ثم أدغمت في الطاء وهو بمعنى اغتسل، ومن قرأ بإسكان الطاء وضم الهاء مخففتين فعلى أنه مضارع طهرت المرأة الثلاثي المجرد بمعنى شفيت المرأة من الحيض وقوله « إذ » ليس برموز لاندراجة في سما.

(ص) وَضَمَّ يَخَافًا فَازَ وَالْكَلُّ أَدْعَمُوا تَضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «إلا أن يخافا» بضم الياء للمشار إليه بفاء « فاز » ، وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من ضم الياء فعلى البناء للمفعول ومن قرأ بفتحها فعلى البناء للفاعل .

ثم أخبر أن الأئمة السبعة اتفقوا على إدغام الراء الأولى في الثانية في: « لا تضار والدة »، فصارت راء واحدة مشددة، واختلفوا في حركتها بعد التشديد، فأخبر أن يقرأ بضم الراء فيها للمشار إليهما « بحق » وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح الراء وقوله و« ذو جلا » أى ذو انكشاف وظهور.

(ج) إن أصل هذه الكلمة تضارر بكسر الراء الأولى أو بفتحها مبنياً للفاعل أو للمفعول على اختلاف في تفسيره، والكل صحيح المعنى فى الآية فتوصل إلى الإدغام بالتمائل بسلب حركة الراء الأولى فتسكن فيجب إدغامها فى الثانية، فصار النطق براء واحدة مشددة، فمن قرأها متلبساً بصورة الرفع، وهو الضم فعلى أنه مضارع مرفوع لعدم تقدم ناصب أو جازم عليه أما لا قبله فنافية فى معنى النهى للمشاكلة من حيث أنه جملة خبرية عطفت على مثلها من حيث اللفظ، وأما من قرأ بفتح الراء فعلى أنه مضارع مجزوم بلا الناهية، فالتقى ساكنان، فحركت للساكنين، وكانت فتحة لختها والمناسبة الألف والفتح قبلها والتقاء الساكنين هنا شبه « من يرتد » بالمائدة فإن قيل: إن الفعل معرب، ولم عبر فيه بحركة البناء؟ قلت: لما كانت حركة إحدى القراءتين بناء والأخرى إعراباً، فعبر بالأقرب دلالة على الأخرى وفق الأضداد المصطلح عليها، وإن قيل: إن الضم دل على الفتح والفعل مرفوع، وليس مضموماً، قلت: دلالة الضم على الرفع من حيث أن الضمة أصل علامات الرفع.

(ص) وَقَصْرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّا وَأَتَيْتُمْ هُنَا دَارَ وَجْهًا لَيْسَ إِلَّا مُبْجَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «وما آتيتم من رباً» فى الروم، «ما آتيتم بالمعروف» هنا بالقصر أى بحذف الألف بعد الهمز فى الموضوعين للمشار إليه بدال «دار» وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات الألف بعد الهمز.

(ج) من أثبت الألف فعلى أنه مزيد الثلاثى بهمزة التعدية وهو بمعنى الإعطاء ومن حذف الألف فعلى أنه الثلاثى المجرد وهو بمعنى المحيى.

(ص) مَعَا قَدْرٌ حَرَكٌ مِنْ صَحَابٍ وَحَيْثُ جَا يُضْمُ تَمَسُوهُنَّ وَأَمَدُّهُ شُلُّشُلًا

(ش) أمر أن يقرأ على «الموسع قدره وعلى المقتر قدره»، بتحريك دال «قدره» بالفتح فى دالهما للمشار إليهم بالميم، وصحاب فى قوله: «من صحاب»، وهم: ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بإسكان دال الموضوعين وهذا معنى معاً، وكان التحريك بالفتح لإطلاقه وفقاً للاصطلاح.

(ج) الفتح والإسكان لغتان وهما بمعنى واحد، وقيل: الإسكان الطاقة، والتحريك المقدار، والدليل على الفتح، إجماعهم على فتح: «إننا كل شىء خلقناه بقدر»، وأما على السكون إجماعهم على الإسكان فى قوله تعالى: «حق قدره، لكل شىء قدراً، ليلة القدر».

ثم أخبر أن يقرأ «تمسوهن»، فى مواضعها الثلاثة هنا موضعان، والثالث: بالأحزاب بضم التاء والمد أى إثبات ألف بعد الميم فيصير من قبيل المد اللازم فيمد مدأ طويلاً للمشار إليهما بشين «شُلُّشُلًا» وهما، حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء والقصر، أى بحذف الألف بعد الميم.

(ج) من قرأ بضم التاء ومد الميم فعلى أنه مضارع ماس الثلاثى المزيد بألف المفاعلة، ومن فتح وحذف الألف فعلى أنه مضارع مس الثلاثى المجرد من أحد الجانبين.

(ص) وَصِيَّةٌ أَرْفَعُ صَفْوُ حَرْمِيهِ رِضِيٌّ وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرُ قَنْبَلٍ اِعْتَلَاً وَبِالسَّيْنِ بِأَفْيِهِمْ وَفِي الْخَلْقِ بَصْطَةً وَقُلْ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مُوَصَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ برفع تاء «وصية لأزواجهم» للمشار إليهم بالصاد وحرمى

والراء في قوله: «صفو حرميه رضى» وهم: شعبة ونافع وابن كثير والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بنصبها.

(ج) من قرأ بنصب التاء مفعول لفعل محذوف تقديره: يوصون وصية، والجملة خبر عن والذين، أو الذين فاعل لفعل محذوف تقديره: وليوص الذين يتوفون وصية مفعول مطلق، ومن قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره فعليهم وصية، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره أمرهم وصية وقوله لأزواجهم نعت على كلا القراءتين.

ثم أخبر أن يقرأ «والله يقبض ويبسط» هنا، «في الخلق بصطة» بالصاد كما نطق به في «يبسط، وبصطة» لمن عاد إلى رمزهم ضمير «عنهم» وهم: شعبة ونافع وابن كثير والكسائي إلا قنبلاً، وأخبر أن يقرأ بالسين فيهما للباقيين، وأيضاً قبل معهم، وأخبر أن يقرأ فيهما بالوجهين أى الصاد والسين للمشار إليهما بالقاف والميم في قوله: «قولاً موصلاً» وهما: خلاد وابن ذكوان هذا ما علم من النظم، أما المحققون فقد نبهوا على أن ابن ذكوان ليس له في موضع الأعراف إلا الصاد؛ لأن السين ليست من طريق الناظم فينبغي الاقتصار له على الصاد في الأعراف، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَفِي بَصْطَةِ بِالصَّادِ لَا غَيْرُ فَأَقْرَأَنَّ مَنْ الْحَرَزِ أَعْنَى لِابْنِ ذَكْوَانَ فَاغْتَبَلَا

والخلاصة فيهما: أن نافعاً والبيزى وشعبة والكسائي يقرأون بالصاد في الموضعين، وأن قنبلاً، وأبا عمرو وهشاماً وحفصاً وخلفاً عن حمزة يقرءون بالسين في الموضعين، وأن خلاداً قرأ بالصاد والسين في كل من الموضعين، أما ابن ذكوان فقرأ بالوجهين هنا، وله الصاد فقط في الأعراف وقيد «بصطة»، «بالخلق»، «احتراز» من «بصطة العلم» فإن الأئمة السبعة اتفقوا على قراءتها بالسين؛ لاتباع المصاحف في رسمها بها.

(ج) من قرأ بالسين فعلى الأصل، ومن قرأ بالصاد فعلى أنها مبدلة من السين لاشتراكها في التجانس مع الطاء في صفتي الاستعلاء والإطباق، وإن أردت الزيادة فارجع إن شئت إلى ما قيل في «صراط».

(ص) يُضَاعَفُهُ أَرْفَعُ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَمَا شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ تُقْلًا
كَمَا دَارَ وَأَقْصُرُ مَعَ مُضَعَّفَةٍ وَقُلْ عَسَيْتُمْ بِكُسْرِ السِّينِ حَيْثُ أَتَى أَنْجَلِي

(ش) إن لفظ « فيضاعفه » المسبوق بالفاء اثنان في البقرة والحديد، فأمر أن يقرأ « فيضاعفه له » في السورتين برفع الفاء الأخرى في الموضعين للمشار إليهم بسما والشين في قوله: « سما شكره » وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، فتعين لابن عامر وعاصم القراءة بنصب الفاء، وأخبر أن يقرأ في كل فعل مضارع اشتق من المضاعفة حيث وقع وكذا مصدره وهو موضع واحد مضاعفة في آل عمران بتشديد العين والقصر أى حذف الألف قبلها للمشار إليهما بالكاف والdal في قوله: « كما دار » وهما: ابن عامر وابن كثير نحو: « يُضَاعَفُ لَهُمْ، حَسَنَةٌ يَضَاعَفُهَا »، وجملة الواقع منها عشرة مواضع، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف العين والمد أى بإثبات الألف قبلها، وأخذ العموم من لفظ الكل من وجهين الأول: ذكر المصدر حيث ذكر في سورة أخرى، الثانى: معنى قوله: « كما دار ».

(ج) من قرأ برفع الفاء فعلى الاستئناف أى فهو يضاعفه أو بالعطف على « يقرض »، وأما من قرأ بالنصب فعلى أنه منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية لوقوعه فى جواب الاستفهام، أو معطوف على مصدر يقرض فى المعنى، ولا يصح ذلك إلا بالإضمار، تقديره: من ذا الذى يكون منه قرض فمضاعفة من الله، وأما من حذف الألف وثقل، فعلى أنه مضارع مضعف الثلاثى المزيد بالتضعيف، ومن خفف وأثبت الألف فعلى أنه مضارع ضاعف الثلاثى المزيد بالألف الدالة على المفاعلة، وليست على بابها، وقد حكى أن لفظ ضاعف يدل على الكثرة من لفظ ضعّف فقالوا: إن ضعّف معناه مرتان أما ضاعف معناه يدل على أكثر من مرتين.

ثم أخبر أن يقرأ بكسر سين « عسيتم » حيث وقع، وقد جاء هنا وفى القتال للمشار إليه بالهمزة وهو نافع، فتعين للباقيين القراءة يفتح السين فى الموضعين.

(ج) من قرأ بالكسر فهى لغة أهل الحجاز ومن قرأ بالفتح فهو الأصل للإجماع عليه فى عسى المجرد من الضمير، وقال أبو على وغيره: هما لغتان، قال أبو شامة وباقى الأفعال الموازنة لعسى لا يختلف حاله مع المضمرة نحو: أتى، أتيتم،رمى، رميتم.

(ص) دِفَاعٌ بِهَا وَالْحَجُّ فَتَحٌ وَسَاكِنٌ وَقَصْرٌ خُصُوصًا غَرْفَةٌ ضَمٌّ ذُو وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «لولا دفع الله» هنا والحج بفتح الدال وإسكان الفاء والقصر أى وحذف الألف بعد الفاء للمشار إليهم بخاء «خصوصاً» وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعاً فيتعين له قراءته بكسر الدال وفتح الفاء والمد أى وإثبات الألف بعد الفاء .

(ج) من قرأ بكسر الدال وأثبت ألفاً بعد الفاء فيحتمل أن يكون مصدراً لدفع المجرد ككتب كتاباً، وأن يكون مصدر الدافع الثلاثي المزيد كقاتل قتالاً وتكون من المفاعلة وليست على بابها لجواز أن تكون من جانب واحد نحو: عاقبت اللص، ومن قرأ بفتح الدال وسكن الفاء فعلى أنه مصدر دَفَعَ الثلاثي المجرد .

ثم أخبر أن يقرأ «غرفة بيده» بضم الغين للمشار إليهم بزال «ذو» وهم، ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتحها .

(ج) الفتح والضم لغتان فالمضموم اسم والمفتوح مصدر .

(ص) وَلَا بَيْعٌ نَوْنُهُ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَأَرْفَعُهُنَّ ذَا إِسْوَةَ تَلَا وَلَا لَفُوًا لَا تَأْتِيمَ لَا بَيْعَ مَعَ وَلَا خِلَالَ بِإِبْرَاهِيمَ وَالطُّورِ وَصَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ «لا بيع ولا خلة ولا شفاعاة» هنا، «لا لغو ولا تأتيم» فى الطور، «لا بيع فيه ولا خلال» فى إبراهيم بتنوين الحرف الأخير من هذه الكلمات السبع ورفع للمشار إليهم بالذال المعجمة والهمز فى قوله: «ذا إسوة» وهم: ابن عامر والكوفيون ونافع، فتعين لابن كثير وأبى عمرو القراءة بترك التنوين متلبساً بصورة النصب، وهو الفتح فى المواضع السبعة .

(ج) ما قيل فى قوله: فلا رفث ولا فسوق يقال هنا .

(ص) وَمُدًّا أَنَا فِي الْوَصْلِ مَعَ ضَمِّ هَمْزَةٍ وَفَتْحِ آتَى وَالْخُلْفِ فِي الْكَسْرِ بُجَلًا

(ش) اعلم بأن لفظ «أنا» وقع كثيراً فى القرآن وهو على صفتين: ما بعده همز أو أى حرف غير الهمز، والأئمة السبعة قد اتفقوا على حذف ألف النوع الأخير وصلأ وإثباتها وقفاً نحو: «وأنا على ذلكم، فقال أنا ربكم، وإنما أنا نذير»، واختلفوا فى النوع الذى بعده همز، فأمر أن يقرأ بإثبات ألفه وصلأ إذا ضمت الهمزة بعده

أو فتحت نحو: «أنا أحي، وأنا أول»: للمشار إليه بهمزة «أتى» وهو: نافع، وأخير أن يقرأ إذا كسر الهمز بعد أنا بالخلاف بين إثبات ألف أنا، وحذفها وصلأ للمشار إليه بباء «بُجلاً» وهو، قالون وهو في ثلاثة مواضع: في الأعراف والشعراء والأحقاف، فتعين لمن لم يذكر في الترجمتين القراءة بحذف ألفه وصلأ ولا خلاف في إثباتها وقفاً للجميع ويشترط أن تكون الهمزة بعد أنا همزة قطع كالمثلة السابقة بخلاف ما بعده همزة وصل فتحذف وصلأ كغيرها نحو قوله تعالى: «إِنِّي أَنَا اللَّهُ»، ويزاد فيها أنها حذفت لالتقاء الساكنين.

(ج) اختلف العلماء في الضمير من لفظ أنا على مذهبين: فهو الهمز والنون عند البصريين والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف ومذهب الكوفيين، حروف أنا الثلاثة هو الضمير وفيه لغتان: الأولى إثباتها وصلأ ووقفاً لبنى تميم، الثانية: إثباتها وقفاً فقط فاتفق الجميع على إثباتها وقفاً؛ لأنه الأصل واتباعاً للرسم وموافقة لمذهبي العلماء وموافقة أهل اللغة، أما من أثبتتها وصلأ فقد حمل الوصل على الوقف ومراعاة للغة بنى تميم ومذهب الكوفيين وللهمز بعدها، وأما من حذفها فمراعاة لمذهب البصريين وللتخفيف ومراعاة لغة العرب لغير تميم.

(ص) وَنُنَشِّرُهَا ذَاكَ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ وَصَلَّ يَتَسَنَّهُ دُونَ هَاءِ شَمْرَدَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «كيف ننشزها» بالزاي كلفظه للمشار إليهم بذال «ذاك» وهم، ابن عامر والكوفيون، وأخير لغير ما رمز لهم وهم، نافع وابن كثير وأبو عمرو، أن يقرأ لهم بالراء وعلى هذا تكون بدلاً من الزاي.

(ج) الزاي والراء لغتان فمعنى النشز بالزاي: الارتفاع بمعنى تركيب العظام بعضها على بعض، وأما النشر بالراء أى يحييها بمعنى أنشر الله الموتى أى أحياهم.

ثم أمر أن يقرأ «لم يتسن وانظر»، بحذف هاء السكت بعد النون المشددة وصلأ للمشار إليهما بشين «شَمْرَدَلَا»، وهما، حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإثباتها وصلأ واتفق الجميع على إثباتها وقفاً.

(ج) احتمالات في الهاء، زائدة أو أصلية، فمن نظر إلى الأول، فهاء سكت

وفى حذفها وصلاً نظراً للأصل، ومن أثبتتها فقد أجرى الوصل مجرى الوقف، والمعنى: لم يتسن لم يتغير، وأصل الفعل فيها يتسنن، فلما اجتمعت النونات الثلاث قلبت الأخيرة ياء كما قلبت فى تظنيت، ثم أبدلت الياء ألفاً، ثم حذفت للجازم، فحلت هاء السكت محلها بعد ما حذفت، وأما أنها أصلية أى من أصل الكلمة فعلى وجهين، الأول: أن يكون أصل الألف واواً من قولك: أسنى يسنى إذا مضت عليه السنون، وأصل سنة سنة لقولهم: سنوات، الثانى: أن تكون الهاء أصلاً فى حقيقتها، فيكون اشتقاقه من السنة وأصلها سنه لقولهم: سنهأ فعلى هذا تثبت الهاء وصلاً ووقفاً، وعلى الألف تثبت فى الوقف دون الوصل، وانفقوا على إثباتها فى الوقف لاتفاق المصاحف على رسمها ووفقاً لكل دليل تقدم، فإن نظر إلى الإصالة فظاهر، وإن نظر إلى الزيادة فإنه جىء بها لبيان الحركة واختصاصها بالوقف.

(ص) وَيَبَالُوصِلِ قَالَ اعْلَمْ مَعَ الْجَزْمِ شَافِعٌ فَصِرْهُنَّ ضَمُّ الصَّادِ بِالْكَسْرِ فُصْلاً

(ش) أخبر أن يقرأ «قال اعلم»، بهمزة وصل التى تسقط فى الوصل، ويُظْهَر عند البدء محرّكة بالكسر وفق القواعد العامة الصرفية مع جزم الميم للمشار إليهما بشين «شافع» وهما، حمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بهمزة قطع، ويلزم فتحها فى الحالتين، ورفع الميم.

تنبيه: لفظ «قال»: قيد ليخرج «سعيًا واعلم»، للاتفاق على وصل همزه وجزم

ميمه.

(ج) من وصل الهمز وجزم الميم فهو فعل أمر، والأمر هو الله تعالى أو يكون المرء أمراً نفسه، وأما من قطع ورفع الميم فهو فعل مضارع بمعنى إخبار عن المتكلم.

ثم أخبر أن يقرأ «فصيرهن إليك»، بكسر ضم الصاد للمشار إليه بفاء «فصلاً» وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءة بضم الصاد.

(ج) من ضم الصاد فعلى أنه من صار يصور، ومن كسرهما فعلى أنه من صار يصير، وهما بمعنى واحد أى: القطع أو الميل، وقيل: إن الكسر بمعنى القطع، والضم بمعنى الإمالة.

(ص) وَجُزْءٌ وَجُزْءٌ ضَمُّ الْإِسْكَانِ صِفٌ وَحْيٌ ثَمَّا أَكَلَهَا ذِكْرًا وَفِي الْغَيْرِ ذُو حُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ «جُزءاً» في مواضعه الثلاثة: اثنان منصوباً، وواحد مرفوع، بضم إسكان الزاى للمشار إليه بصاد «صف» وهو: شعبة، فتعين للباقيين القراءة بإسكان زايها، وأخبر أن يقرأ بضم إسكان كاف «أكلها» المضاف إلى ضمير المؤنث حيث وقع نحو «أكلها دائم، أكلها ضعفين»، للمشار إليهم بذاً «ذكراً»، وهم: ابن عامر والكوفيون، وأخبر أن يقرأ فى غير المضاف إلى ضمير المؤنث، وهو قد يضاف أولاً، فالمضاف إلى ضمير المذكر أو إلى الظاهر نحو: «مختلفاً أكله، أكل خَمَطٌ»، أما غير المضاف، نحو: «بعض فى الأكل»، بضم إسكان كاف ما ذكر للمشار إليهم بالذال والحاء فى قوله: «ذو حلا» وهم، ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من هذه التراجم القراءة بإسكان الحرف الثانى فيما ذكر فى هذا البيت .

(ج): ما ذكر فى هذا البيت، لغتان .

(ص) وفى رِبْوَةٍ فى المؤمنِينَ وَهَاهُنَا عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ نَبَّهْتُ كُفْلاً

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح ضم راء «ربوة» فى موضعين هنا، وفى المؤمنون، للمشار إليهما بالنون والكاف فى قوله: «نَبَّهْتُ كُفْلاً»، وهما: عاصم وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بضم الراء .

(ج) هما لغتان والضم لقريش .

(ص) وفى الوصلِ لِلْبِزْيِ شَدُّدٌ تَيْمَمُوا
 وفى آلِ عَمْرَانَ لَهُ لا تَفَرَّقُوا
 وَعِنْدَ الْعُقُودِ التَّاءُ فى لا تَعَاوَنُوا
 تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصَرُوا
 تَكَلَّمُ مَعَ حَرْفِي تَوَلَّوْا بِهِودَهَا
 فى الأَنْفَالِ أَيْضاً ثُمَّ فىهَا تَنَازَعُوا
 وفى التَّوْبَةِ الْغَرَاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُوا
 تَمَيِّزُ يَرْوَى ثُمَّ حَرْفُ تَخَيَّرُوا
 وفى الْحُجْرَاتِ التَّاءُ فى لَتَعَارَفُوا
 وَكُنْتُمْ تَمَنُّونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُوْا

وتَاءَ تَوْفَى فى النَّسَاءِ عَنْهُ مُجْمَلًا
 والأَنْعَامِ فىهَا فَتَفَرَّقُوا مَثَلًا
 وَيَرْوَى ثَلَاثًا فى تَلَقَّفُوا مَثَلًا
 نَارًا تَلْطَى إِذْ تَلَقَّوْنَ ثَقْلًا
 وفى نُورِهَا وَالْأَمْتِحَانَ وَبَعْدَ لا
 تَبْرَجْنَ فى الأَحْزَابِ مَعَ أَنْ تَبَدَّلَا
 نَ عَنْهُ وَجَمَعَ السَّاكِنِينَ هُنَا أَنْجَلًا
 نَ عَنْهُ تَلْهَى قَبْلَهُ الْهَاءُ وَصَلًا
 وَبَعْدُ وَلا حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلًا
 نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمُ مُحْصَلًا

(ش) أمر أن يقرأ للبزي بتشديد التاء بشرطين: أن تقع أول فعل مضارع موصول بما قبل، ووقعت في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها اثنان بخلاف واتفق على الباقي فابتدأ بالمتفق عليه وهو: تاء «ولا تيمموا» هنا، وتاء «إن الذين توفاهم» في النساء، وتاء «ولاتفرقوا» بآل عمران، وتاء «فتفرق بكم» في الأنعام، وتاء «ولا تعاونوا» بالعقود (المائدة)، وتاء «تلقف» في مواضعها الثلاثة، في الأعراف وطه والشعراء، وتاء «تنزل» في مواضعها الأربعة، «ما تنزل الملائكة» بالحجر، «على من تنزل الشياطين تنزل» كلاهما بالشعراء، «شهر تنزل» في القدر، وتاء «ما لكم لا تناصرون» في والصفات، وتاء «ناراً تلتظي» في والليل، وتاء «إذ تلقونه» في النور، وتاء «لا تكلم نفس»، «وإن تولوا فإنني»، «فإن تولوا فقد» الثلاثة بهود، وتاء «فإن تولوا» تنصب الخبر «فإنما» في النور، وتاء «أن تولوهم» في الامتحان.

ثم أخبر أن لفظ «تولوا»، يقع بعد لا في الأنفال وهو «ولا تولوا عنه»، وفيها تاء «ولا تنازعوا»، وتاء «تبرجن»، وأن تبدلَ بهن «كلاهما بالأحراب»، وتاء «هل تربصون» في التوبة، وقوله «جمع الساكنين هنا انجلا» إشارة أن هذا آخر موضع اجتمع الساكنان فيه على حدهما عند بعضهم وقوله الغراء أي المشهورة بصفات لم يحصل عليها غيرها كآية السيف ونحوها، وتاء «تكاد تميز من الغيظ» في الملك، وتاء «لما تخيرون» في القلم، وتاء «عنه تلهي كلا» في الصاخة، ثم أخبر بأن هاء «عنه» قبله توصل على قاعدته فيترتب على هذا إشباع مدها إلحاقاً لها بالمد اللازم، ثم بتشديد تاء «لتعارفوا» وتاء موضعين وقعا بعد لا قبلها هما: «ولا تنابزوا، ولا تجسسوا»، ثلاثتها بالحجرات فهذه إحدى وثلاثون موضعاً شددتها البزي بلا خلاف، واختلف في اثنين عنه هما، تاء «كنتم تمنون» بآل عمران وتاء «فظلتم تفكهون» بالواقعة فله فيهما التخفيف والتشديد وهو على قاعدته في صلة ميم الجمع قبلهما فيلتقى حرف مد بعده التاء المشددة فيلزم المد الطويل مع وجه التشديد هذا ما استفيد من النظم لكن الذي حققه صاحب النشر أن تشديدهما عن البزي عن طريق الزينبي، والزينبي ليس من طرق الحرز ولا التيسير فينبغي الاقتصار له على التخفيف فيهما لذا أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَكُنْتُمْ تَمْنُونَ الَّذِي مَعَ تَفَكَّهُوْ نَ مِنْ عَنِّ أَحْمَدَ خَفِيفَ مِنَ الْحِرْزِ تَعَدِلًا
واعلم أن القيد في هذه المواضع على أنواع ثلاثة :

الأول : ما كان باللفظ نحو: « تيمموا » احترازاً مما زيدت فيه الفاء وهو « فتيمموا » أو يكون اللفظ مضارعاً لفعل ثلاثي مزيد بالتضعيف وتاء تفعل نحو: « تنزل الملائكة » مضارع تنزل تفعل احترازاً مما كان مضارعاً لغير تفعل نحو: « أن تنزل عليهم كتاباً، أن تنزل التوراة » فليس ماضيها تنزل بوزن تفعل .

الثاني : إما بالسورة أو بكلمة تجاورها نحو: وفي آل عمران له « لا تفرقوا »، « الذين توفاهم » بالنساء، و« ناراً تلظى » وعند العقود في « ولا تعاونوا » .

الثالث : إطلاقها إذا لم يكن لها نظير نحو: « تكلم، تميز، تخيرون » .

واعلم بأن صفة الحرف قبل التاء على أنواع ثلاثة :

الأول : أن يكون متحركاً وهو في سبعة مواضع نحو: « إن الذين توفاهم، فتفرق » .

الثاني : أن يسكن سكوناً صحيحاً وهو في عشرة مواضع منها « هل تربصون، ناراً تلظى »، فالنطق فيهما بإعطاء كل حرف حقه فينطق بالحركة في الأول ثم بالتاء المشددة وفي: « هل تربصون » بإظهار سكون لام « هل » بعدها تاء مشددة وفي نحو: « ناراً تلظى، فإن تولوا »، ببقاء إخفاء التنوين والنون وغنتها بعدها تاء مشددة .

الثالث : إذا وقع قبله مد نحو: « ولا تعاونوا، عنه تلهي »، فيلزم مد الحرف الذي قبل التاء المشددة لوجود حرف مد بعده سكون ثابت لذلك يمد مداً مشبعاً إلحاقاً له بالمد اللازم وكذا « كنتم تمنون، فظلمتم تفكّهون » في وجه التشديد وقد سلف أن هذا الوجه فيهما له ليس من الحرز والباقون بتخفيف الكل وصلأً وابتداءً ومعهم البزى ابتداءً .

(ج) « من قرأ بالتخفيف فنظر إلى الرسم، ومن قرأ بالتشديد فنظر إلى الأصل والرسم معاً، لأن أصلها « تيمموا » بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وتفاعل أى تقابل التاء من تفعل وتفاعل نحو: « فتفرق وتعاونوا » فالرسم حذف

إحدى التاءين، فلما دخل على الكلمة حرف دل على معنى فيها كما في هذه المواضع احتاجت الكلمة إلى هذا الحرف كأنه منها، وحيث احتاجت إلى ما ليس منها فمن الأولى رد ما حذف منها فيجتمع تاءان فإن أظهرتا خالف الرسم فأدغمت الأولى في الثانية وفقاً للأصل والرسم معاً فإن قيل: كيف مد في اجتماع الساكنين هنا وهو من كلمتين وامتنع في نحو «قالوا اتخذ الله»؟ قلت: من وجهين: الأول: «نقلى»، وهو النص الذي ورد في كلمات خصها بالذكر تبعاً للرواية، الثاني: «قياس» لما كانت الكلمة الأولى تدل على معنى في الثانية فكأنها منها لذا صار حرف المد في الأول بعده السكون في الثانية كاجتماعهما في كلمة واحدة نحو: «دابة» فأخذت حكمها بخلاف: «قالوا اتخذ»، فليست الكلمة الأولى تدل على معنى في الثانية ويقال: إن الدال على معنى إنما هو حرف.

(ص) نِعْمًا مَعًا فِي النَّوْنِ فَتَحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءٌ كَسْرُ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «فنعمما هي» هنا، «وإن الله نعمما» في النساء بفتح نون «نعمما» في الموضعين للمشار إليهم بالكاف والشين في قوله: «كما شفا» وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بكسر نونهما معاً ثم أخبر أن يقرأ بإخفاء كسر العين في الموضعين للمشار إليهم بالصاد والباء والحاء في قوله «صيغ به حلاً» وهم: شعبة وقالون وأبو عمرو والمراد بالإخفاء: اختلاس كسر العين فتعين للباقيين القراءة بإتمام كسر العين هذا ما استفيد من النظم ويجوز لقالون وأبي عمرو وشعبة إسكان العين لروايته عنهم ونص عنه صاحب التيسير فقال ويجوز الإسكان بذلك لورود النص عنهم والأول أقيس وهو مذهب أكثر أهل الأداء وقد صرح المحقق في نشره أن الداني روى الوجهين جميعاً ثم قال: والإسكان أكثر والإخفاء أقيس، ولصحة الوجهين عنهم أشار صاحب إتحاف البرية بقوله «نعمما اختلس سكن لصيغ به حلاً» وتشدد الميم عند الجميع.

(ج) اعلم أن الأصل في «نعمما» قبل دخول ما عليها: أنها فعل ماض متصرف فتقول فيها نعم ينعم كعلم يعلم لغة حجازية وقيل فيه لغة ثانية: هي كسر النون اتباعاً لكسر العين؛ لأنها من حروف الحلق، وهي لغة لهذيل وقيس وتميم فهم يقولون في نعم

نَعِم كَشِهْدَ شِهْدَ وَلَعَبَ لَعِبَ ، ولما أريد بها الدلالة على إنشاء المدح جردت عن الزمان فنقلت حركة العين إلى النون ثم سكنت العين تخفيفاً لكثرة استعمالها في هذا المعنى فصارت جامدة ومنه قوله تعالى : ﴿ نَعِمَ الْعَبْدُ ﴾ فلما ألحقت « بما » أدغمت ميمها في ما للتخفيف ، وعلى هذا اختلف علماء اللغة على أربع لغات :

الأولى : فتح الفاء وكسر العين وهي الأصلية حجازية .

الثانية : كسر الفاء اتباعاً لكسر العين لهذيل وقيس وتميم .

الثالثة : فتح النون وسكون العين وهي مخففة من الأصلية .

الرابعة : كسر النون وسكون العين وهي مخففة من التميمية والذي يجوز عند القراءة ما عدا الثالثة وهي : فتح الفاء وسكون العين فهذه تجوز عربية لا قراءة .

(ج) فمن قرأ بفتح النون وكسر العين مشبعة فعلى الأصل ، وأما من قرأ بكسر النون والعين معاً فعلى وجهين : الأول : قد وافق هذيل وغيرهم فتكون متصرفة الثانية : لما أريد لها إنشاء المدح جرد من الزمان بسكون العين فكسرت لالتقاء الساكنين ثم كسرت النون تبعاً للعين ، وفي هذا الوجه تكون جامدة فهذا موافق للأول لفظاً لا تقديراً فتأمل . وأما من قرأ بكسر النون وإسكان العين فقد أبقى كسر النون للفظ العين وأبقى إسكان العين لجواز جمع الساكنين عند بعضهم وإن كان الأول غير حرف مد كما تقدم ولقول ابن الجزري : « والصحيح قل ادغامه » ، ومن قرأ بالاختلاس في حركة العين فقد أتى بوجه وسط بين الحركة التامة والسكون الصحيح وهو الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين .

(ص) وَيَا وَيُكْفِّرُ عَنْ كِرَامٍ وَجَزْمُهُ أَتَى شَافِيًا وَالْغَيْرُ بِالرَّفْعِ وَكُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ « ويكفر عنكم » بالياء للمشار إليهما بالعين والكاف في قوله : « عن كرام » وهما : حفص وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بالنون ، وأخبر أن يقرأ بجزم الراء للمشار إليهم بالهمزة والشين في قوله : « أتى شافياً » وهم : نافع وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة برفع الراء وقد صرح بقراءتهم زيادة في البيان وتكملة للبيت .

(ج) من قرأ بجزم الراء فعلى العطف على موضع جواب الشرط، ومن قرأ برفع الراء فعلى الاستئناف، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً فتقديره على النون: ونحن نكفر، وعلى الياء: فهو يكفر، ومن قرأ بالنون فعلى العظمة، ومن قرأ بالياء فعلى الغيب وكلاهما مسند إلى الله عظمة وغيبة.

(ص) وَيَحْسَبُ كَسْرُ السَّيْنِ مُسْتَقْبِلاً سَمًا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا مُؤَصِّلاً (ش) أخير أن يقرأ بكسر سين «يحسب» إذا كان لفظها فعلاً مضارعاً ومبدوءاً بالياء أو التاء سواء اتصل به ضمير أم لم يتصل نحو «يحسبهم، يحسبون، تحسبن، يحسب» حيث وقع للمشار إليهم بسما والراء في قوله: «سما رضاه» وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي فتعين للباقيين القراءة بفتحها وأخذ العموم من قوله: «مستقبلاً».

(ج) من قرأ بفتح السين فعلى القياس؛ لأن القياس في الماضي مكسور العين أن يفتح مضارعه نحو: علم يعلم شرب يشرب، فرح يفرح ولا يأتي مكسوراً إلا في أربعة ألفاظ هي، نعم، ينعم، ويئس، يئس، يبس، يبس، حسب يحسب ولهذا أشار أنه من المقصور فلا يقاس بقوله: «ولم يلزم قياساً مؤصلاً»، ومن قرأ بالكسر فعلى غير القياس كما علم فهي لغة سماعية للحجاز، وأما الفتح فهي لغة تميمية.

(ص) وَقُلْ فَأَذِنُوا بِالْمَدِّ وَأَكْسِرِ فِتْيَ صَفَاً وَمَيْسِرَةَ بِالضَّمِّ فِي السَّيْنِ أُصْلاً

(ش) أمر أن يقرأ «فأذنوا بحرب» بالمد أي بإثبات ألف بعد الهمزة؛ ويلزم منه تحريك الهمز بالفتح قبله وبكسر الذال للمشار إليهما بالفاء والصاد في قوله: «فتي صفا»، وهما: حمزة وشعبة، فتعين أن تقرأ للباقيين بالقصر أي بحذف الألف ويلزم منه إسكان الهمز وفتح الذال كلفظه.

(ج) من قرأ بالمد وهمز قطع قبلها مفتوحة، فمن آذن الثلاثي المزيد بهمزة التعدية وهو بمعنى أعلمه بكذا من الإعلام، ومن قرأ بالقصر وإسكان الهمز فهو من آذن الثلاثي المجرد، وهو بمعنى علم بكذا من العلم وكلاهما فعل أمر.

ثم أخير أن يقرأ بضم سين «إلى ميسرة» للمشار إليه بهمزة «أصلاً» وهو، نافع، فتعين لغيره القراءة بفتحها.

(ج) الضم والفتح لغتان إلا أن الفتح أشهر وأفصح وأقيس ولغة الحجازيين وهما بمعنى اليسار.

(ص) وَتَصَدَّقُوا خِفَّ نَمَا تُرْجَعُونَ قُلْ بِضَمٍّ وَفَتْحٍ عَنِ سِوَى وَوَلَدِ الْعَلَاءِ

(ش) أخبر أن يقرأ بتخفيف صاد، «وأن تصدقوا» للمشار إليه بنون نداء، وهو عاصم فتعين لغيره القراءة بتشديدها.

(ج) الأصل فيها تتصدقوا فمن خفف حذف إحدى التاءين، ومن شدد فقد أدغم التاء الثانية في الصاد للتقارب.

ثم أمر أن يقرأ «يوماً ترجعون فيه» بضم التاء وفتح الجيم للأئمة السبعة ما عدا ولد العلاء وهو: أبو عمرو فتعين قراءته بفتح التاء وكسر الجيم.

(ج) من قرأ بضم التاء وفتح الجيم فعلى البناء للمفعول، ومن قرأ بفتح التاء وكسر الجيم فعلى البناء للفاعل.

(ص) وَفِي أَنْ تَضِلَّ الْكُسْرُ فَازَ وَخَفَّفُوا فَتَذَكَّرَ حَقًّا وَأَرْفَعَ الرَّأْفَةَ

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر همزة «أن تضل» للمشار إليه بفاء «فاز» وهو، حمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة، ثم أخبر أن يقرأ «فتذكر» بتخفيف الكاف، ويلزم منه إسكان الذال قبلها للمشار إليهما «بحق» وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بنصب الراء.

(ج) من قرأ بكسر همز «أن تضل» فعلى أنها شرطية، «تضل» فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه سكون اللام الثانية المحرك بالفتح لالتقاء الساكنين فالفتح في هذا الوجه حركة بناء، أما جواب الشرط موضع الجملة التي دخلت عليها الفاء من فتذكر، وهذه الجملة مكونة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ ضمير القصة، والشأن محذوف تقديره: فهي تذكر، والخبر جملة تذكر، وهذه الجملة المكونة من مبتدأ وخبر في موضع جزم جواب الشرط؛ لأن الفعل رفع لدخول الفاء عليه، ومنه نحو: «ومن عاد فينتقم الله منه»، وأما من قرأ «أن تضل» بفتح الهمز فعلى أنها ناصبة مصدرية «تضل» منصوب بها فتكون الحركة حركة إعراب، ومن نصب راء «فتذكر» فعلى أنها معطوفة

على «تضل»، ومن خفف «فتذكر» فعلى أنه مضارع أذكر الثلاثى المزيد بهمزة التعدية من الإذكار، ومن شدد فعلى أنه مضارع ذكر الثلاثى المزيد بالتضعيف من التذكير.

(ص) تَجَارَةٌ أَنْصَبَ رَفَعُهُ فِي النِّسَاءِ ثَوَى وَحَاضِرَةٌ مَعَهَا هُنَا عَاصِمٌ تَلَا

(ش) أمر أن يقرأ بنصب رفع التاء الأخيرة فى «تجارة عن» فى النساء للمشار إليهم بثناء ثوى وهم: الكوفيون، ثم أخبر أن يقرأ بنصب رفع التاء الأخيرة فى «تجارة» معها ونصب تاء «حاضرة» هنا أى فى هذه السورة لعاصم، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالرفع.

(ج) من قرأ بنصب «تجارة» فى الموضعين فعلى جعل كان ناقصة واسمها مضمّر يعنى الأموال ذات تجارة، وأما من قرأ بالرفع فعلى جعل كان تامة، وقيل إنها ناقصة هنا والخبر «تديرونها»، ويجوز أن يقدر فى النساء دائرة بينكم، و«حاضرة» صفة لتجارة سواء كانت فاعلاً أو اسماً.

(ص) (وَحَقُّ رَهَانٍ ضَمُّ كَسْرِ وَفَتْحَةِ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَا الْعُلَا شَذَا الْجَزْمِ وَالتَّوْحِيدُ فِي وَكِتَابِهِ شَرِيفٌ وَفِي التَّحْرِيمِ جَمْعُ حِمَى عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «فرهان مقبوضة» بضم كسر الراء وبضم فتح الهاء والقصر أى بحذف الألف بعد الهاء للمشار إليهما «بحق» وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بكسر الراء والفتح فى الهاء ومدّها أى بإثبات ألف بعد الهاء كما نطق به.

(ج) من قرأ بضم الراء والهاء وقصرها فعلى أنها جمع رهان ككتاب وكتب أو على أنه جمع رهن كسقف وسقف، وأما من قرأ «رهان» بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها فعلى أنه جمع رهن كجبل وجبال.

ثم أخبر أن يقرأ بجزم راء «فيغفر لمن يشاء» وجزم باء، «ويعذب من يشاء» للمشار إليهم بسما والهمزة والشين فى قوله: «سما العلا شذا» وهم، نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة برفعهما.

(ج) من قرأ بالجزم فعلى أنه معطوفة على «يحاسبكم»، ومن من قرأ بالرفع فعلى الاستئناف أى: فهو يغفر ويعذب، ثم أخبر أن يقرأ «وكتبه ورسله» هنا بكسر

الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد للمشار إليهما بشين « شريف » وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بضم الكاف والتاء وقصرها أى بلا ألف على الجمع، وأخبر أن يقرأ « ربها وكتبه » بالتحريم بضم الكاف والتاء بلا ألف على الجمع للمشار إليهما بالحاء والعين فى قوله: « حمى علا » وهما: أبو عمرو وحفص، فتعين للباقيين القراءة بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على الأفراد.

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى أنه القرآن أو جنس الكتاب، وأما من قرأ بالجمع فعلى وفق تعدد الكتب السماوية.

(ص) وَبَيْتِي وَعَهْدِي فَاذْكُرُونِي مُضَافُهَا وَرَبِّي وَبِي مَنِي وَإِنِّي مَعَا حُلَا

(ش) اعلم أن المصنف قد سبق فى باب ياءات الإضافة بأن بيّن تعريفها وحقيقتها وحكمها، وبيّن أقسامها، فلما كانت هذه الأقسام مجملة غالباً فذكر تفصيلها واحدة واحدة عند نهاية السور التى وقعت فيها لتساوى مع ياءات الزوائد فيعم النفع، فأخبر أن فى هذه السورة من ياءات الإضافة ثمانى: « بيتى للطائفين، عهدى الظالمين، فاذكرونى أذكركم، ربى الذى، وليؤمنو بى لعلمهم، منى إلا من، إنى أعلم ما لا، إنى أعلم غيب»، ولم ينص على الزوائد؛ لأنها مفصلة فى بابها واحدة واحدة وبالله التوفيق.

* * *

سورة آل عمران

(ص) وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ مَا رُدُّ حُسْنُهُ وَقُلُّلٌ فِي جَوْدٍ وَبِاخْتَلَفٍ بُلَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإضجاع ألف « التوراة » حيث وقع للمشار إليهم بالميم والراء والحاء فى قوله: « ما رد حسنه » وهم: ابن ذكوان والكسائي وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بتقليل ألفها للمشار إليهما بالفاء والجيم فى قوله: « فى جودٍ » وهما: حمزة وورش، وأخبر بالخطاف بين التقليل والفتح فى ألفها للمشار إليه بباء « بللا » وهو قالون، فتعين

للباقين القراءة بالفتح والمراد من الإضجاع الإمالة الكبرى؛ لأنه تقدم أن الإضجاع من ألقابها، وأن المراد من التقليل الإمالة الصغرى؛ لأنه تقدم أنه من ألقابها، وقد أخذ العموم من حملها على باب الإمالة وأمثلتها نحو: «وأنزل التوراة، وما أنزلت التوراة، فأتوا بالتوراة».

(ص) وَفِي تُغْلِبُونَ الْغَيْبَ مَعَ تَحْشُرُونَ فِي رِضًا وَتَرَوْنَ الْغَيْبَ خُصًّا وَخَلَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «سيغلبون ويحشرون» بياء الغيب فيهما للمشار إليهما بالفاء والراء في قوله: «في رضاء» وهما، حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب بلغهم أنهم «سيغلبون ويحشرون»، ومن قرأ بالخطاب بمعنى: قل لهم في خطابك إياهم «ستغلبون وتحشرون»، واعلم بأن الغيب والخطاب يقعان في موضع واحد كما تقول: قل لزيد يقوم، وقل لزيد قم، مثال ما ورد في القرآن جواز الخطاب والغيب في موضع واحد قوله تعالى في البقرة: «لا يعبدون إلا الله» وما ورد فيه الغيب وحده: «قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر»، وقوله: «قل للمؤمنين يغضوا»، وورد بالخطاب فقط، نحو قوله سبحانه: «قل للمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدِّعُوا»، وقيل المقول لهم اليهود والإخبار عن مشركي مكة.

ثم أخبر أن يقرأ «يرونهم» بياء الغيب للمشار إليهم بخاء «خص» وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعا فإنه يقرؤه بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالخطاب لمناسبة كاف الخطاب في أول الآية، وعلى هذا يكون موضع الجملة صفة لفتتين لاشتمالها على ضمير يعود على الفتتين أو حالا من الكاف في «لكم»، وأما من قرأ بالغيب فعلى الالتفات، وهو بمعنى الخطاب أو على الاستئناف.

(ص) وَرِضْوَانٌ اِضْمُمٌ غَيْرَ تَانِي الْعُقُودِ كَسَسَ سِرَّهُ صَحَّ إِنَّ الدِّينَ بِالْفَتْحِ رُقْلًا

(ش) أمر أن يقرأ بضم كسر راء «رضوان» حيث وقع للمشار إليه بصاد «صح» وهو، شعبية نحو: «ورضوان من الله، ربهم ورضوانا، وكروهوا رضوانه»، إلا قوله: «رضوانه سُبُل» الموضع الثاني من العقود؛ فإنه يقرؤه بكسر الراء وتعين للباقيين القراءة بكسر الراء في الجميع.

(ج) الضم والكسر مصدر رضى وهما بمعنى واحد إلا أن الضم سماعى والكسر قياسى وهما لغتان، ثم أخبر أن يقرأ بفتح همزة «إن الدين» للمشار إليه براء «رُفلاً» وهو: الكسائى، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمزة.

(ج) من قرأ بالفتح فعلى أنه بدل كل من قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أو اشتمال؛ لأن الإسلام يشتمل على القول والتوحيد، أو عطف عليه بحذف الواو على المفعولية، وأما من قرأ بالكسر فعلى الاستئناف.

(ص) وَفِي يَقْتُلُونَ الثَّانِ قَالَ يَقَاتِلُوا نَ حَمْزَةٌ وَهُوَ الْحَبْرُ سَادَ مُقْتَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «ويقاتلون الذين» بضم الياء وفتح القاف وألف بعدها وكسر التاء لحمزة فى قراءة الباقيين بفتح الياء وإسكان القاف وحذف الألف وضم التاء كما لفظ بالقراءتين وقيدته بالثانى احترازاً من الأول وهو: «ويقتلون النبيين» فاتفق القراء على قراءته كقراءة الباقيين فى الثانى.

(ج) من قرأ: «يقاتلون» بزنة يفاعلون فعلى أنه من قاتل الثلاثى المزيد باللف المفاعلة وتقع من الجانبين غالباً، وأما من قرأ: «يقتلون» بزنة يفعلون فعلى أنه من قتل الثلاثى المجرد ويناسب ما قبله؛ لأن مصدرهما القتل.

(ص) وَفِي بَلَدٍ مَيِّتٍ مَعَ الْمَيِّتِ حَفَّفُوا صَفًّا نَفَرًا وَالْمَيِّتَةَ الْخَفُّ خَوْلًا وَمَيِّتًا لَدَى الْأَنْعَامِ وَالْحَجْرَاتِ خُذْ وَمَا لَمْ يَمْتِ لِلْكَلِّ جَاءَ مُثَقَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ «مَيِّت» المصاحب «لبلد» وهو فى موضعين: «سُقْنَاهُ لبلدٍ مَيِّتٍ» فى الأعراف، «فسقناه إلى بلد مَيِّتٍ» فى فاطر، ولفظ المَيِّت المحلى باللف حيث وقع نحو: «الحى من المَيِّت» «والمَيِّت من الحى» بتخفيف الياء للمشار إليهم بالصاد، ونفر فى قوله «صَفًّا نَفَرًا» وهم: شعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، ثم أخبر أن يقرأ: «الأرض المَيِّتة» فى سورة يس بتخفيف يائها للمشار إليهم بخاء «خَوْلًا» وهم القراء السبعة ما عدا نافعاً، ثم أمر أن يقرأ بتخفيف ياء «مَيِّتًا» فى موضعين: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا» بالأنعام «مَيِّتًا فكَرِهْتُمُوهُ» بالحجرات للمشار إليهم بخاء «خذ» وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعاً، وتعين لمن لم يذكر فى ترجمة من هذه التراجم القراءة بتشديد الياء.

واعلم أنه يلزم سكون الياء فى قراءة التخفيف كما يلزم تحريكها بالكسر؛
 لالتقاء الساكنين مع قراءة التشديد، ثم أخبر أن الأئمة اتفقوا على تشديد ياء ما لم
 تتحقق فيه صفة الموت نحو: «وما هو بميت، بعد ذلك لميتون، أفما نحن بميتين، إنك
 ميت وإنهم ميتون»، فإن قيل: لماذا اختصر فى «الميتة» على لفظ يس دون ما شاكلها
 من موضع البقرة والمائدة والنحل؟ قلت: من وجهين: الأول: أن موضع البقرة وأختيها
 لو أرادهما المصنف لذكر الحكم فى البقرة لاتفاقها فى الهدف وهو الحكم بالتحريم.
 الثانى: اتفاق ما فى يس فى الهدف مع المذكور هنا ومخالفة الثلاثة فى الهدف لما فى
 يس وما معها، وأشار إلى ذلك صاحب إتحاف البرية بقوله:

وفى الميتة التخفيف عن غير نافع بيس و الباقى عن السبعة الملا

فعلى هذا ليس قصور ولا ملام على الناظم بل له نفحات وأسرار من بعض
 نفحات القرآن العظيم وأسراره التى خصها الله بكتابه ويرزقها الله لمن يشاء من عباده
 فيظهر هذا فى قلب العبد، وعلى لسانه فإله نسال أن يرزقنا بما رزق به أحبابه من
 العلوم اللدنية والتجليات الربانية.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى الأصل ومن قرأ بالتخفيف فقد اتبع الرسم
 والمخذوف منها عين الكلمة؛ لأن الأصل فيها ميوتة بزنة فيعلة.

(ص) وَكَفَّلَهَا الْكُوفَى ثَقِيلاً وَسَكُنُوا وَضَعْتُ وَضُمُوا سَاكِنًا صَحَّ كَفْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بتشكيل فاء «وكفلها» للكوفيين فتعين للباقيين القراءة
 بتخفيف الفاء.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أن الفاعل هو الله تعالى والهاء مفعوله الثانى،
 «وزكريا» مفعوله الأول، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أن الفاعل «زكريا»، والهاء مفعوله
 وهو فى القراءتين فعل ماض مجرد مع التخفيف ومزيد بالتضعيف مع التشديد.

ثم أخبر أن يقرأ «بما وضعت» بإسكان العين ويضم سكون التاء للمشار إليهما
 بالصناد والكاف فى قوله: «صح كفلا» وهما: شعبة وابن عامر فتعين للباقيين القراءة
 بفتح العين وسكون التاء.

(ج) من قرأ بإسكان العين وضم التاء فعلى أن التاء ضمير فاعل ويكون من كلام أم مريم، ومن قرأ بفتح العين وسكون التاء فعلى أن التاء حرف دل على تأنيث الفاعل إخبار من الله عن أم مريم والفعل مسند إلى أم مريم في القراءتين غير أن إحدى القراءتين الضمير فيها ظاهر والأخرى مستتر جوازاً.

(ص) وَقُلْ زَكَرِيَّا دُونَ هَمَزٍ جَمِيعِهِ صِحَابٌ وَرَفَعٌ غَيْرُ شُعْبَةَ الْأَوْلَى

(ش) أمر أن يقرأ بحذف همز «زكريا» في كل مواضعه للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإثبات همز بعد الألف من لفظ «زكريا»، وأخبر أن كل من همز «زكريا» يرفع الموضع الأول ما عدا شعبة فيقرؤه بالنصب، وأعلم بأنه لم يتعرض لبيان حركته في بقية المواضع لجريان كل وفق ما تتطلبه العوامل، وأن من أثبت الهمز يكن من قبيل المد المتصل، وأما من حذفها يكن مداً طبيعياً إن لم يقع همز أول كلمة بعدها فمفصل.

(ج) «زكريا» به لغات أشهرها هاتان اللغتان وهما الهمز وتركه، لذلك أجازهما أهل اللغة والقراءة فألفه ممدودة ومقصورة للتأنيث ومنع من الصرف لأجلها وقيل: إنه من الأسماء الأعجمية.

(ص) وَذَكَرْ فَنَادَاهُ وَأَضْجَعُهُ شَاهِدًا وَمِنْ بَعْدُ أَنَّ اللَّهَ يُكْسِرُ فِي كَلَامِ

(ش) أمر أن يقرأ «فناداه» بألف منقلبة عن ياء بعد الدال على التذكير فتجب إمالته حسب القاعدة لكنه بين الإمالة بالإضجاع زيادة في التوضيح بأنها من هذا الباب للمشار إليهما بشين «شاهدا» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء ساكنة دالة على التأنيث بعد الدال وعليه فلا إمالة، وقد زيد في «توفاه واستواه» بالأنعام.

(ج) لما كان الفاعل جمع تكسير لحقنه تاء التأنيث فروعى كلاهما فمن قرأ بالتذكير فعلى معنى الجمع ومجازى التأنيث، ومن قرأ بالتأنيث فعلى معنى الجماعة ولفظ التأنيث.

ثم أخبر أن يقرأ بكسر همزة «إن الله يبشرك» الواقع بعد كلمة «فنادته» للمشار

إليهما بالفاء والكاف فى قوله: « فى كِلا » وهما، حمزة وابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة .

(ج) من قرأ بالكسر فعلى إجراء النداء مجرى القول على مذهب الكوفيين أو بإضمار القول على مذهب البصريين، ومن قرأ بالفتح فعلى حذف حرف الجر أى بأن، أو على الأصل؛ لأن الأصل فتحها لذلك كان الكسر فيها لأسباب وما كان أصلاً لا يتوقف على سبب غالباً .

(ص) مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَبَشِّرُكُمْ سَمًا نَعَمْ ضُمَّ حَرَكٌ وَأَكْسِرِ الضَّمُّ أَثْقَلًا نَعَمْ عَمَّ فِى الشُّورَى وَفِى التَّوْبَةِ اعْكَسُوا لِحِمْزَةِ مَعَ كَافٍ مَعَ الْحِجْرِ أَوْلًا

(ش) اعلم بأن كلمة « يبشر » التى وقع فيها الخلاف بين الأئمة فى تسعة مواضع بشرط أن يكون فعلاً مضارعاً فأمر أن أربعة مواضع منها: « يبشرك ببيحى، يبشرك بكلمة »، هنا، « ويبشر المؤمنين » بالإسراء والكهف تُقرأ بضم حرف المضارعة وتحريك الباء بالفتح وبكسر ضم الشين وتشديدها للمشار إليهم بالكاف وسما والنون فى قوله: « كم سما نعم » وهم: ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، وأخبر أن لفظ « يبشر الله » بالشورى، يقرأ بضم حرف المضارعة وفتح الباء وكسر ضم الشين مثقلة للمشار إليهم بالنون وعم فى قوله: « نعم عم » وهم: عاصم ونافع وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بفتح حرف المضارعة وإسكان الباء وبضم الشين، ثم أمر أن لفظ: « يبشرهم ربهم » فى التوبة، « إنا نبشرك بغلام » الموضع الأول بالحجر، « يا زكريا إنا نبشرك، لتبشرك به المتقين » كلاهما بمرم المعبر عنها بكاف؛ لأنها بدئت بها فهذه الأربعة بعكس الترجمة المذكورة فيقرأ فيها بفتح حرف المضارعة وإسكان الباء وضم الشين مخففة لحمزة، فتعين لغيره فى الأربعة القراءة بضم حرف المضارعة وتحريك الباء بالفتح وكسر الشين مع تشديدها .

(ج) من قرأ بضم الحرف الأول وشدد الشين فعلى أنه مضارع بشرُّ الثلاثى المزيد بالتضعيف، ومن قرأ بفتح الحرف الأول وضم الشين فعلى أنه مضارع بشرُّ الثلاثى المجرد من باب نصر .

(ص) نَعَلَّمَهُ بِالْيَاءِ نَصُّ أَيْمَةٍ وَبِالْكَسْرِ أَنَّى أَخْلُقُ اعْتَادَ أَفْصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « ويعلمه الكتاب » بالياء المثناة تحت للمشار إليهما بالنون والهمزة في قوله: « نص أئمة » وهما: عاصم ونافع، فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) كلا القراءتين بدئنا بحرف من أحرف المضارعة فمن قرأ بالياء فعلى أنها للغيب حملاً على: « إن الله يبشرك »، ومن قرأ بالنون فعلى أنها للعظمة على الالتفات من الغيب إلى التكلم وحملاً على قوله: « من أنباء الغيب نوحيه إليك »، وكلا القراءتين يعود فاعلها إلى الله تعالى.

ثم أخبر أن يقرأ بكسر همزة: « أنى أخلق لكم » للمشار إليه بألف « اعتاد » وهو: نافع فتعين للباقيين القراءة بفتح همزة « أنى ».

(ج) من قرأ بفتح همزة « أنى » يحتمل أوجهاً ثلاثة: أحدها، الجر على أنها بدل من « بآية »، الثاني: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي أنى أخلق، الثالث: أن يكون بدلاً من « أنى » الأول، وأما من قرأ بالكسر فعلى إضمار القول أو على الاستئناف فعلى هذا يجوز الوقف على ما قبلها والابتداء بها، ولذا قال: « أفصلاً » إشارة إلى وجه الكسر أن يوقف على ما قبلها ويبدأ بها.

(ص) وَفِي طَائِرًا طَيْرًا بِهَا وَعَقُودِهَا خُصُوصًا وَيَاءٌ فِي نُوقِيهِمْ عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ « طيراً بإذن الله » هنا، « وطيراً بإذني » في المائدة بياء ساكنة بين الطاء والراء للمشار إليهم بخاء خصوصاً وهم القراء السبعة إلا نافعاً وحده فيقرؤه بألف بعد الطاء وبعد الألف همزة مكسورة فتمد؛ لأنه صار من قبيل المد المتصل وقد لفظ بالقراءتين.

(ج) من قرأ « طيراً » بزنة فعلاً فعلى أنه مصدر أو اسم جنس، وأما من قرأ « طائراً » بزنة فاعلاً فهو اسم فاعل.

ثم أخبر أن يقرأ « فيوفيههم أجورهم والله » بالياء التحتية المثناة للمشار إليه بعين علا وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بالنون وتقدم توجيه نظيرها نحو: « ويعلمه الكتاب ».

(ص) وَلَا أَلْفٌ فِي هَاهُنْتُمْ زَكَاجِنِي وَسَهْلٌ أَخَا حَمْدٍ وَكَمْ مُبَدِّلٌ جَلَا

(ش) اعلم أن لفظ «ها أنتم» جاء في القرآن في أربعة مواضع هنا موضعان، الثالث في النساء، الرابع في القتال، فأخبر أن يقرأ بحذف الألف التي قبل الهمز في جميع مواضعها للمشار إليهما بالزاي والجيم في قوله: «زكاجني» وهما: قنبل وورش بزنة سألتهم، فتعين للباقيين القراءة بألف بين الهاء والهمز بزنة قاتلتهم، وأمر أن يقرأ بتسهيل همزها للمشار إليهما بالهمز والحاء في قوله: «أخا حمد» وهما: نافع وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتحقيق الهمز، وقد أخبر أن كثيراً من أهل الأداء رويوا إبدال الهمزة ألفاً مجانسة للفتح قبلها فتلتقى مع سكون النون فيلزم مده مشبعاً؛ لأنه صار من قبيل المد اللام للمشار إليه بجيم «جلا» وهو: روش.

ويتلخص مما ذكر أن يقرأ لقالون وأبي عمرو بإثبات الألف بعدها همزة مسهلة ولورش وجهان: تسهيل الهمزة وهو المعزوة إلى البغداديين أو إبدال الهمزة ألفاً من جنس ما قبلها فتعد مداً طويلاً وهو المعزوة إلى المصريين كلاهما مع حذف الألف بعد الهاء، وأما قنبل فحذف الألف بعد الهاء وحقق الهمز، وأما الباقيون فأثبتوا الألف بعد الهاء مع تحقيق الهمز، فإن قيل: كيف أخذ العموم؟ قلت الاتحاد في النطق وأشبهت اجتماع همزتين من كلمة، ويؤخذ من قوله: «زكاجني» أي: نما ثمره حتى حصد دليل آخر على تعميم مواضعها، وإن قيل: كيف أخذ الخلاف لورش؟ قلت: من قوله «وكم» فهي تدل على كثرة القائلين فدل أن البعض لهم المذهب الذي هو التسهيل.

(ص) وَفِي هَاءِ التَّنْبِيهِ مِنْ ثَابِتِ هُدَى وَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةِ زَانَ جَمَلًا وَيَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَكَمْ وَجِيهٌ بِهِ الْوَجْهَيْنِ لِلْكَلِّ حَمَلًا وَيَقْصُرُ فِي التَّنْبِيهِ ذُو الْقَصْرِ مَذْهَبًا وَذُو الْبَدَلِ الْوَجْهَانِ عَنْهُ مُسَهَّلًا

(ش) اعلم أنه قد جرى عمل المتأخرين على اقتران توجيه لفظ «ها أنتم» بقراءتها وتبعهم الناظم على ذلك فاختلف أهل الأداء على مذهبين: فأخبر عن الأول أن الهاء في «ها أنتم» للتنبية للمشار إليهم بالميم والثاء والهاء في قوله: «من ثابت هدى» وهم: ابن ذكوان والكوفيون والبيزى مستدلاً لهم بدليلين: أن هاء التنبية تدخل

على الضمائر وأسماء الإشارة نحو: « هذا، ها أنتم»، الثاني : أن الهاء لو كانت مبدلة من همزة فمذهب هؤلاء ترك إدخال الألف بين الهمزتين ولكن الألف قد وجدت بعد الهاء وتثبت فتحقق حمل الهاء فيها على التنبيه، وأخبر أن الهاء مبدلة من الهمزة للمشار إليهما بالزاي والجيم في قوله: « زان جَمَلًا » وهما: قنبل وورش ويستدل لهما بوجهين:

الأول : أن الأصل فيها عندهما أنتم فأبدلا من الهمزة الأولى هاء انبأعا للغة من لغات العرب حيث ينطقون إراق هراق، إياك هياك.

الثاني : أن الهاء لو كانت للتنبيه لوجد بعد الهاء ألف خاصة، وأن مذهبهما عدم إدخال ألف بين الهمزتين فثبت أن الهاء مبدلة من الهمز، وأخبر أن غير المذكورين وهم: قالون وأبو عمرو وهشام يحتمل الوجهان عنهم ؛ لأن الألف ثابتة على الاعتبارين بمعنى إذا اعتبرنا أن الهاء للتنبيه فإن الألف تلازمها على أن الكلمة أنتم دخلت عليها هاء التنبيه.

وإذا اعتبرنا أن الهاء مبدلة من همزة الاستفهام فأصل الكلمة أنتم أبدلت الهاء من الأولى ومذهبهم إدخال الألف بين الهمزتين.

فائدة : إنما لم يسهل قنبل، الثانية: لأنه قد أبدل الأولى هاء فلم تجتمع عنده همزتان اعتبار اللفظ ويقال: حيث طرأ التغيير في كلمة فلا يرد تغيير آخر فيها خاصة، وأن الحرفين متواليان، أما ورش فسهل الثانية سيرا على قاعدته واعتبر إبدال الأولى عارضا فلم يعتد به، وهذا المذهب هو المشهور لعدم مصادمته للأصول ويوافق الأداء لذا اعتمده أجلاء المحررين منهم صاحب إتحاف البرية فقال:

ولا ألف في هاهأنتم زكاجنى وسهل أخوا حمد وكم مبدل جلا
وفي هائه التنبيه من ثابت هدى وإبدال من همزة زان جملا
ويحتمل الوجهين عن غير ما مضى وهذا هو المرضى فاعلمه واعملا

ثم قال: « وكم وجيه به الوجهين لكل حملاً » ابتداء للمذهب الثاني أخبر أن جماعة من أهل الأداء ممن لهم وجهة في العلم وشهرة أجازوا احتمال كل من هاء

التنبيه أو إبدالها هاء من الهمز لكل القراء، أما احتمال الوجهين عن قالون وأبي عمرو وهشام فظاهر، وأما ورش وقنبل فوجه الإبدال ظاهر، وأما وجه أنها للتنبيه أن يقال: حذفت ألفها تخفيفاً ولالتقاء الساكنين عند من قال: بالإبدال لورش، وأما الباقون أن هاء التنبيه لهم ظاهر، وأما وجه الإبدال عنهم فلا مانع منه إلا أنهم مدوا بين الهمزتين، وهذا لا يضر جمعاً بين اللغتين لأن الهمزة الأولى مقدره منوية وأريد بالمد الإشارة إلى ذلك، وإن كان ذلك مخالفاً لأصولهم ففيه اتباع للمنقول والأثر.

واعلم بأن هذا المذهب ليس مذكوراً في التيسير، وقد تعقبه صاحب النشر فقال: إنه مصادم للأصول مخالف للاداء بخلاف المذهب الأول فإنه أقرب إلى الصواب، ثم قال: «يقصر في التنبيه ذو القصر»، أراد بهذا بيان ما يترتب على الاحتمالين هاء للتنبيه أو الإبدال إجمالاً وتفصيلاً فالإجمالي أن القصر لصاحب القصر أي لمن مذهبه القصر عند اعتبار الهاء للتنبيه ويقابله أن المد لصاحب المد، وأما التفصيلي هو إذا اعتبر أن الهاء للتنبيه فتصير من قبيل المد المنفصل؛ لأن ها كلمة وأنتم كلمة فيصير كل وفق مذهبه فمن له القصر فقط قصر كالسوسى وابن كثير ومن له المد مدّ كابن عامر وحمزة، ومن له الخلاف بين المد والقصر كقالون والدورى عن أبي عمرو فله ذلك على القاعدة العامة، وأما إذا اعتبر وجه الإبدال فاختلف فيه بين اختصاصه بورش أو هو ومعه بعضهم، فأخبر أن من عنده الهاء بدل من همزة وهو قنبل وورش وكذلك قالون وأبو عمرو وهشام إذ يحتمل عنهم البديل أيضاً فمن مذهبه التسهيل من هولاء يجوز له المد والقصر ولا يكون إلا لقالون والدورى على وجه بخلاف السوسى؛ لأن مذهبه القصر وكذلك قنبل وورش إذ لا ألف في قراءتهما، وأما هشام فله المد قولاً واحداً ولا تسهيل عنده، الثانى: يجوز أن يكون المراد بذى البديل ورشاً، لأنه على وجه يبدل الهمز ألفاً كما قال: «وكم مبدل جلا» فيحمل جواز قصره إذا أخذ له بالتسهيل أو المد إذا أخذ له بالإبدال لالتقاء الساكنين.

(ص) وَضُمَّ وَحَرِّكَ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ مَعَ مُشَدَّدَةٍ مِنْ بَعْدُ بِالْكَسْرِ ذُلًّا

(ش) أمر أن يقرأ «تعلمون الكتاب»، بضم التاء وتحريك العين أى بالفتح مع تشديد اللام بالكسر للمشار إليهم بذاك «ذلاً» وهم: ابن عامر والكوفيون فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء وإسكان العين وفتح اللام وتخفيفها.

(ج) من قرأ بضم التاء وفتح العين وتشديد اللام مكسورة فعلى أنه مضارع علم الثلاثي المزيد بالتضعيف أو من التعليم، ومن فتح التاء وأسكن العين مع تخفيف اللام فعلى أنه مضارع علم الثلاثي المجرد أو من العلم.

(ص) وَرَفَعُ وَلَا يَأْمُرُكُمْ رُوحُهُ سَمًا وَبِالتَّاءِ آتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خَوْلًا
وَكَسْرُ لِمَا فِيهِ وَبِالغَيْبِ تُرْجَعُونَ نَ عَادَ وَفِي تَبْعُونَ حَاكِيهِ عَوْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ برفع راء «ولا يأمركم» للمشار إليهم بالراء وسما في قوله: «روحه سما» وهم: الكسائي ونافع وابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بنصب الراء.

(ج) من قرأ بالنصب فعلى أن «ولا يأمركم» معطوف على «أن يؤتبه» أو على إضمار أن أى ولا له أن يأمركم، ومن قرأ بالرفع فعلى أنه للاستئناف والفاعل يعود على الله أو على بشر أما الأول فيعود على «بشر» فقط، ثم أخبر أن يقرأ «لما آتيناكم» بتاء مضمومة بين الياء والكاف ويلزم حذف الألف للمشار إليهم بخاء خولا وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعاً يقرؤه بنون مفتوحة بعدها ألف كما لفظ به.

(ج) كلا القراءتين إخبار عن الله سبحانه وتعالى، إحداها بتاء المتكلم والأخرى بنون العظمة.

ثم أخبر أن يقرأ «لما آتياكم» بكسر اللام للمشار إليه بفاء «فيه»، وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من قرأ بكسر اللام فعلى أنها لام الجر دلت على التعليل وما مصدرية مجرورة والجار والمجرور متعلق بأخذ، ومن قرأ بفتح اللام فعلى أنها للابتداء، ويحتمل أن تكون للقسم وما موصولة أو شرطية، والجواب «لتؤمنن»، ثم أخبر أن يقرأ «يرجعون أفغير» بياء الغيب للمشار إليه بعين «عاد»، وهو: حفص، وأخبر أن يقرأ «يبغون وله أسلم» بياء الغيب للمشار إليهما بالحاء والعين في قوله: «حاكيه عولاً» وهما: أبو عمرو وحفص فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب في «يرجعون ويبغون» فلمناسبة «هم الفاسقون» والثاني

على « من فى السموات » أى أفغير دين الله بىغى الكفار ووجه خطابهما الالتمات أو قل لهم يا محمد أو لمناسبة أولئك .

(ص) وبِالْكَسْرِ حَجُّ الْبَيْتِ . عَنْ شَاهِدٍ وَغَيْرِهِ سَبُّ مَا تَفَعَّلُوا لَنْ تُكْفَرُوا لَهُمْ تَلَاءً

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر حاء « حج البيت » للمشار إليهم بالعين والشين فى

قوله « عن شاهد » وهم : حفص وحمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بفتح الحاء .

« ج » الفتح والكسر لغتان وقيل إن الفتح مصدر والكسر اسم .

ثم أخبر أن يقرأ « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه » بياء الغيب فى الفعلين لمن

عاد ضمير لهم إلى رمزهم وهم : حفص وحمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بياء

الخطاب فى الفعلين .

(ج) من قرأ بالغيب فىهما فقد أسنده إلى أهل الكتاب ومن قرأ بالخطاب فعلى

إسناده إلى المسلمين المشار إليهم بقوله « كنتم خير أمة » أو قلنا لهم وهو المختار لأن

المؤمنين أولى بالبشارة .

(ص) يَضِرُّكُمْ بِكَسْرِ الضَّادِ مَعَ جَزْمِ رَائِهِ سَمًا وَيَضُمُّ الْغَيْرَ وَالرَّاءَ ثَقَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « لا يضركم كيدهم » ، بكسر الضاد وجزم الراء للمشار

إليهم « بسما » وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو ، ولما لم يتمكن أخذ قراءة الباقيين من

هذا القيد ألزم نفسه بإظهار قراءة الغير فأخبر أن يقرأ للباقيين بضم الضاد وتثقيب الراء

ورفعها لأنه ضد الجزم .

(ج) من قرأ بكسر الضاد وجزم الراء جواباً للشرط وهو من : ضار يضير بمعنى

ضُرُّوا والأصل فيه يضيركم بوزن يغلبكم نقلت كسرة الياء إلى الضاد فالتقى ساكنان

فحذفت الياء للساكنين والكسرة قبلها دالة عليها ، وأما من قرأ بضم الضاد وتثديد

الراء وضمها فهو من : ضر يضر ففى رفعه ثلاثة أوجه : « أولها » : إنه فى نية التقديم أى

لا يضركم كيدهم شيئاً إن تتقوا وهو قول سيبويه « الثانى » : أن الفعل مرفوع بعد فاء

مقدرة والجملة جواب الشرط على حد : من يفعل الحسنات الله يشكرها أى فالله وهذا

قول المبرد وعلى هذين القولين فحركته حركة إعراب « الثالث » : أن الفعل لما جزم

لوقوعه فى جواب الشرط فالسكون المقدر منع ظهوره اشتغال المحل بحركة الضم اتباعاً

لحركة الضاد، والأصل فيه يضرركم كينصركم نقلت حركة الراء الأولى إلى الضاد ثم ادغمت في الثانية فالتقى المثلان ساكنين فحركت الراء بالضم اتباعاً لحركة الضاد، واعلم بأن لفظ لا نافية بمعنى ليس مع القراءتين وأن حركة الحرف الأخير في الوجه الثالث حركة بناء.

(ص) وَفِيمَا هُنَا قُلُّ مُنْزِلِينَ وَمُنْزِلُو نَ لِّلْيَحْصِبِي فِي الْعَنْكَبُوتِ مُثْقَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «منزلين بلي»، هنا، «إنا منزلون على» في العنكبوت بتثقيب الزاي فيهما ويلزم فتح ما قبل الزاي لليحصبي وهو ابن عامر فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الزاي ويلزم منه سكون ما قبل الزاي.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مصدر نزل الثلاثي المجرد ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مصدر نزل المزيد بالتضعيف.

(ص) وَحَقُّ نَصِيرٍ كَسْرٌ وَأَوْ مُسَوِّمٍ سَنَ قُلُّ سَارِعُوا لَا وَأَوْ قَبْلُ كَمَا انْجَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر واو «مسومين» للمشار إليهم بحق والنون في قوله: «وحق نصير» وهم: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم فتعين للباقيين القراءة بفتح الواو.

(ج) من قرأ بالكسر فعلى أنه اسم فاعل من سوم، ومن قرأ بالفتح فعلى أنه اسم مفعول. ثم أمر أن يقرأ «وسارعوا إلى» بحذف الواو الأولى التي قبل السين للمشار إليهما بالكاف والألف في قوله «كما انجلا» وهما: ابن عامر ونافع فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو قبل السين.

(ج) من قرأ بحذف الواو العاطفة فعلى الاستئناف واتباع لرسم مصحف الشام والمدينة، ومن قرأ بإثبات الواو عطفاً على قوله: «وأطيعوا الله» قبل واتباع لما رسم في مصاحفهم.

(ص) وَقَرَحُ بَضْمٌ الْقَافِ وَالْقَرَحُ صُحْبَةٌ وَمَعَ مَدِّ كَائِنٍ كَسْرٌ هَمْزَتِهِ دَلَا
وَلَا يَاءَ مَكْسُورًا وَقَاتِلَ بَعْدَهُ يُمَدُّ وَقَتَحُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ ذُو وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بضم قاف «قرح» حيث وقع وهي مواضع ثلاثة جميعها في هذه السورة وهي «إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ»، «من بعدما أصابهم

القرح « للمشار إليهم بصحبة وهم : شعبة وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بفتح قاف المواضع الثلاثة .

(ج) الفتح والضم لغتان وقيل : المفتوح الجرح والمضموم أُلْمُ ثم أخبر أن يقرأ لفظ « كائن » حيث وقع بإثبات ألف بعد الكاف وبعد الألف همزة مكسورة بوزن نائم للمشار إليه بدال « دلا » وهو ابن كثير فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف ويفتح الهمز بعدها ياء مكسورة مشددة بين الكاف والنون فإن قيل : كيف حالها هل بسيطة أم مركبة ؟ الجواب : إنها مركبة أصله أى الاستفهامية دخلت عليها كاف التشبيه فلما ركبا حدث معنى كم التكثرية أى الدالة على العدد الكثير، ومثلها فى التركيب وإفهام التكثر كذا فى قولهم : له عندى كذا كذا درهمًا ، والأصل فيه كاف التشبيه وذا الذى هو اسم إشارة فلما ركبا حدث فيهما معنى التكثر ككم الخبرية وكأين وكذا كلها بمعنى واحد والنون تنوين فى المعنى أثبت فى الخط على غير قياس قال البغوى : لم يقع للتنوين صورة فى الخط إلا فى هذا الحرف خاصة ، وقال ابن جنى : إن أى مصدر أوى يأوى إذا انضم واجتمع وأصله أوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت وأدغمت مثل طى وشى وخلاصة ما ذكر فى لفظ كأين لما ركبت من كاف التشبيه وأى الاستفهامية ظهر أمران ، معنوى وغيره ، فالمعنوى : حدوث معنى جديد مراد بعد التركيب هو التكثر وهجر المعنى القديم لكل من التشبيه للكاف والاستفهام لأى ، وغير المعنوى هو رسم التنوين نوناً وفيها خمس لغات المشهور اثنتان لتواترهم القراءة الأولى : « كأين » بوزن كصيب بهمزة بعدها ياء مشددة ، وهو الأصل لذا كانت قراءة العامة « الثانى » : « كائن » بألف بعدها همزة مكسورة من غير ياء بوزن فاعل كقائل لفظاً ، وحكى عن المبرد أنه بزنة فاعل حقيقة فيكون من كان يكون وقالوا : إنه بعيد الصحة ؛ لأنه لو كان ذلك لكان معرباً ولم يكن فيه معنى التكثر وعلى هذا يكون التركيب قد أثر فى اللفظ بالبناء وعلى هذا أيضاً يكون موضع « كائن » رفع بالابتداء على أنه مبتدأ وخبره « قتل » أو « معه ربيون » أو محذوفاً تقديره فى الدنيا .

ثم أخبر أن يقرأ « قاتل معه » بالمد أى بإثبات ألف بعد القاف ويفتح ضم القاف

وفتح كسر التاء للمشار إليهم بدال « ذو ولا » وهم : ابن عامر والكوفيون فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بين القاف والتاء وضم القاف وكسر التاء وقوله « بعد » قيد للفظ « قاتل » أى الواقع فى القرآن بعد لفظ كائن فى الترتيب .

(ج) من قرأ بضم القاف وكسر التاء بدون ألف فعلى أنه فعل ماض مبني للمفعول ثلاثى مجرد أو من القتل ومن قرأ بفتح القاف وكسر التاء بينهما ألف فعلى أنه فعل ماض مبني للمعلوم مزيد الثلاثى بالألف الدالة على المفاعلة بين الجانبين .

(ص) وَحَرَّكَ عَيْنَ الرَّعْبِ ضَمًّا كَمَا رَسَا وَرُعْبًا وَيَغْشَى أَنْثَوًا شَائِعًا تَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بتحريك عين « الرعب » بالضم حيث وقع للمشار إليهما بالكاف والراء فى قوله « كما رسا » وهما : ابن عامر والكسائى فتعين للباقيين القراءة بإسكان العين وهو فى مواضع خمسة أربعة معرفة بأل ، الخامس نكرة ، « فى قلوب الذين كفروا الرعب » ، هنا والأنفال ، « وقذف فى قلوبهم الرعب » بالأحزاب ، الحشر « وملتت منهم رعباً » بالكهف .

(ج) الضم والإسكان لغتان فالإسكان لغة تميم وأسد وعامة قيس ، وأما الضم فلغة الحجازيين ، وقيل : الأصل السكون وأتبع ، أو الضم وأسكن للتخفيف وكذا يقال فى نحو ذلك تقدم أو تأخر : « هزأ ، جزأ ، القدس ، خطوات ، رسل » المضاف إلى الضمير ، « السحت ، جرف ، أذن » كيف وقع « قرية ، نكراً ، نذراً » .

ثم أخبر أن يقرأ « يغشى طائفة » بتاء التانيث للمشار إليهما بشين « شائع » وهما : حمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير .

(ج) من قرأ بالتانيث فعلى عود الضمير إلى « أمنة » ، ومن قرأ بالتذكير فعلى عود الضمير إلى « نعاساً » .

(ص) وَقُلْ كُلُّهُ لِّلَّهِ بِالرَّفْعِ حَامِدًا بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ شَائِعٌ دُخْلًا

(ش) أمر أن يقرأ برفع لام « كله » من قوله : « إن الأمر كله لله » للمشار إليه بحاء « حامداً » وهو : أبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بنصب اللام .

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أن « كله » مبتدأ والخبر متعلق لله والجملة خبر إن نحو : إن مالك كله عندى ، ومن قرأ بالنصب فى لام كله فعلى أنه توكيد لاسم إن والله خبر .

ثم أخبر أن يقرأ « بما تعملون بصير ولئن » ، بياء الغيب للمشار إليهم بالشرين والبدال في قوله « شايح دخللا » وهم : حمزة والكسائي وابن كثير فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب وعلم أن هذا من الترتيب لأن بما يعملون هي التي وقعت بعد كله .

(ج) من قرأ بالغيب فعلى أنه يناسب « الذين كفروا » ومن قرأ بالخطاب فلمناسبة « لا تكونوا » خطاباً للمؤمنين .

(ص) وَمِثْمٌ وَمِثْنَا فِي ضَمِّ كَسْرِهَا صَفَا نَفْرٌ وَرَدًّا وَحَفْصٌ هُنَا اجْتِلَاً
وَبِالْغَيْبِ عَنْهُ تَجْمَعُونَ وَضَمِّ فِي يُغَلُّ وَفَتْحُ الضَّمِّ إِذْ شَاعَ كَفَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ بضم كسر الميم الأولى من « متم » الجمع وميم « متنا » المثني وميم « مت » المفرد في جميع القرآن للمشار إليهم بالصاد ونفر في قوله : « صفا نفر » وهم : شعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر نحو « ولئن متم ، أنذا متنا ، أنذا ما مت » وأخبر أن يقرأ بضم كسر ميم موضعي آل عمران فقط لحفص فتعين للباقيين القراءة بكسر ميم الجميع ومعهم حفص في غير آل عمران .

(ج) من قرأ بضم الميم فهو من مات يموت كقال ويقال في تصرف ماضيه أصله موت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وفي المضارع فإن أصله يموت نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها ، ومن قرأ بكسر الميم فأصل الماضي منه موت كخوف تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فهو من باب علم ، وأصل المضارع منه يموت بوزن يعلم نقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً فصار مثل يخاف فيقال في الماضي منه عند إسناده لتاء الضمير متم كما يقال خفتم ؛ لأن أصله موتم بوزن علمتم نقلت كسرة الواو إلى الميم بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين .

ثم أخبر أن يقرأ « مما يجمعون ولئن » ، بياء الغيب لما عاد إلى رمزه ضمير عنه وهو : حفص فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب .

(ج) من قرأ بالغيب إلتفاتاً أو راجعاً للكفار ، ومن قرأ بالخطاب جرياً على « قتلتم » ثم أخبر أن يقرأ « أن يغل » ، بضم الياء ويفتح ضم الغين للمشار إليهم بالهمز

والشين والكاف فى قوله: «إذ شاع كفلا» وهم: نافع وحمزة والكسائى وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وضم الغين.

(ج) من ضم الياء وفتح الغين فعلى البناء للمفعول ومن قرأ بفتح الياء وضم

الغين فللبناء للفاعل من باب نصر ينصر.

(ص) بِمَا قُتِلُوا التَّشْدِيدُ لَبَّى وَبَعْدَهُ وَفِي الْحَجِّ لِلشَّامِيِّ وَالْآخِرُ كَمَلًا
دَرَاكٍ وَقَدْ قَالَا فِي الْأَنْعَامِ قَتَلُوا وَبِالْخَلْفِ غَيْبًا يَحْسَبَنَّ لَهُ وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بتشديد تاء «لو أطاعونا ما قتلوا» للمشار إليه بلام لبي

وهو: هشام والمراد بهذا دليلان: الأول: الترتيب؛ لأنها الواقعة بعد لفظ يغل «الثانى» التلطف بها بدون سبق واو أما الذى قبل «يغل» فمسبق بواو فلا خلاف فى تخفيفه، وأخبر أن يقرأ الموضع الواقع بعد هذا وهو، «ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله»، وقوله «ثم قتلوا» فى الحج بتشديد تائهما للشامى وهو: ابن عامر، وأخبر أن يقرأ «وقتلوا لأكفرن» الموضع الأخير هنا بتشديد التاء للمشار إليهما بالكاف والبدال فى قوله: «كملا دراك» وهما: ابن عامر وابن كثير، وأخبر أن يقرأ بتشديد تاء «قتلوا» فى الآية التى تبدأ بقدر فى الأنعام وهى قوله: «قد خسر الذين قتلوا» لمن عاد إلى رمزهما ضمير التثنية فى قالا وهما: ابن عامر وابن كثير فتعين لمن لم يذكر فى أى ترجمة من هذه التراجم القراءة بتخفيف التاء.

ثم أخبر أن يقرأ «صادقين ولا يحسبن»، بالغيب للمشار إليه بلام «له» وهو: هشام بخلاف عنه فيقرأ للباقيين بالخطاب كالوجه الآخر لهشام فإن قيل: كيف علم موضع الخلاف فى الذى بعده «الذين قتلوا؟» قلت: من وجهين: الأول: من الترتيب لأنه قد ذكر بعده وأن ويحزن»، «الثانى»: إن قلنا ولا بكسر الواو فعلى هذا تكون هى والت قتلوا الأولى بدء ترجمة التشديد ووقعت بعدها.

(ج) قتلوا من خفف فعلى أنه مجرد وهو الأصل ومن شدد فمزيد بالتضعيف لإرادة التكثير وكلاهما ماض.

(ج) ولا يحسبن من قرأ بالغيب فعلى الفاعل ضمير الرسول أو من يصلح للحسبان وأما الخطاب فعلى أنه الرسول أو لكل مخاطب.

(ص) وَإِنَّ أَكْسِرُوا رِفْقًا وَيَحْزُنُ غَيْرَ الْأَنْدِ سَبِيَاءٍ بِضَمٍّ وَاكْسِرَ الضَّمُّ أَحْفَلًا
 (ش) أمر أن يقرأ بكسر همزة « وفضل وإن »، للمشار إليه براء رفقًا وهو:
 الكسائي فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من قرأ بالكسر فعلى أنه استئناف ومن فتحها فعلى العطف على نعمة أى
 وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين، وأخبر أن يقرأ لفظ « يحزن » حيث وقع بضم الياء
 وبكسر ضم الزاى للمشار إليه بهمز « أحفلا » وهو، نافع نحو: « ولا يحزنك الذين،
 ليحزنتنى أن »، إلا « لا يحزنهم الفزع » بالأنبياء فيقرؤه بفتح الياء وضم الزاى فتعين أن
 يقرأ للباقيين بفتح الياء وضم الزاى فى جميع القرآن معهم نافع فى الأنبياء.

(ج) من قرأ بفتح الياء وضم الزاى فعلى أنه مضارع حزن الثلاثى المجرد من باب
 نصر ينصر، ومن قرأ بضم الياء وكسر الزاى فعلى أنه مضارع أحزن الثلاثى المزيد بهمزة
 التعدية.

(ص) وَخَاطَبَ حَرْفًا تَحْسِبَنَّ فَخُذْ وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَقٌّ وَذُومَلَا
 (ش) أخبر أن يقرأ لفظى « يحسبن » بتاء الخطاب وهما: « ولا يحسبن الذين
 كفروا، ولا يحسبن الذين يبخلون » للمشار إليه بفاء « فخذ » وهو: حمزة فتعين للباقيين
 القراءة بياء الغيب فيهما.

(ج) من قرأ بالخطاب فعلى أن المخاطب الرسول أو كل واحد، ومن قرأ بالغيب
 فعلى إسنادهما إلى المذنبين بعدهما.

ثم أمر أن يقرأ « بما تعملون خبير لقد »، بياء الغيب للمشار، إليهما بحق وهما:
 ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب جرياً على « يبخلون » ومن قرأ بالخطاب فعلى الالتفات .
 (ص) يَمِيزَ مَعَ الْأَنْفَالِ فَكَسِرَ سُكُونَهُ وَشَدَّدَهُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمُّ شُلْشَلًا
 (ش) أمر أن يقرأ لفظ « يميز » فى موضعيه، « حتى يميز هنا، ليميز الله » فى
 الأنفال، بكسر سكون الياء الثانية وتشديدها وفتح الميم قبلها وضم الياء الأولى
 للمشار إليهما بشين شلشلا وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بإسكان الياء
 وكسر الميم قبلها وفتح الياء الأولى وتصير الثانية مدية كلفظه.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع ماز الثلاثى المجرد، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع ميز مزيد الثلاثى .

(ص) سَنَكْتُبُ بَاءً ضُمَّ مَعَ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ أَرْفَعُوا مَعَ يَا يَقُولَ فَيَكْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «سكنتب ما قالوا» ، بياء مضمومة وفتح ضم التاء، ورفع لام «قتلهم»، وبالياء فى «ويقول»، للمشار إليه بفاء «فيكملاً» وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بنون مفتوحة وضم التاء من «سكنتب» ونصب لام «قتلهم» والنون فى ويقول وقوله «فيكملاً» إشارة إلى إتمام المعانى اللغوية .

(ج) من قرأ «سكنتب» بياء مضمومة وفتح التاء فعلى بنائه للمفعول ورفع لام «قتلهم» عطفاً على ما الموصولة النائية عن الفاعل، ويقول بياء الغيبة، ومن قرأ «سكنتب» بالنون مفتوحة وضم التاء فعلى البناء للفاعل ونصب قتلهم عطفاً على ما منصوبة المخل على المفعولية ونقول بنون العظمة .

(ص) وَيَالزُّبَيْرِ الشَّامِي كَذَا رَسْمُهُمْ وَيَالْ كِتَابِ هِشَامٍ وَأَكْشِفِ الرَّسْمَ مُجْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «وبالزبير» هنا بزيادة باء موحدة جارة قبل لام التعريف كما نطق به للشامى وهو عبدالله ابن عامر، وأخبر أن يقرأ لهشام «وبالكتاب» بياء موحدة جارة قبل لام التعريف كما لفظ به، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بحذف الباء التى قبل لام التعريف فى أيهما .

(ج) من قرأ بزيادة الباء فى الكلمتين كهشام، فقد اتبع الرسم فى المصحف الشامى، ومن قرأ بحذفها فقد اتبع رسم مصاحف بلادهم فى اتفاقهم على حذفها، وهذا للعامة من القراء، ومن قرأ بزيادة باء «الزبير» دون «الكتاب»، فقد اتبع ما وصله من الرواية، فإن قيل: ما العلة فى اختلاف الراويين عن قارئ واحد خاصة، وإن ذلك فى الرسم؟ الجواب: قد وقع هذا لاختلاف الطرق، والتفصيل هو: أن الإمام الدانى روى فى المقنع عن أبى الدرداء: أن الباء ثابتة فى الموضعين للشامى، وقال هارون بن موسى الأخفش: إن الباء زيدت فى «الزبير» وحده فى مصحف الإمام للشام الذى وجهه إليها سيدنا عثمان فالأول: نقله ورواه هشام، والثانى: نقله ورواه ابن ذكوان، وهذا الكشف والبحث ما وصلنا إليه فيه معنى لقوله: واكشف الرسم مجملاً .

(ص) صَفَا حَقَّ غَيْبٍ يَكْتُمُونَ يَبِينُنْ
وَحَقًّا بَضْمَ الْبَاقِلَا يَحْسِبْنَهُمْ
نَ لَا تَحْسَبَنَّ الْغَيْبُ كَيْفَ سَمَا اَعْتَلَا
وَعَيْبٍ وَفِيهِ الْعَطْفُ أَوْ جَاءَ مُبَدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «لتبيننه للناس ولا تكتمونه»، بياء الغيب في الفعلين للمشار إليهم بالصاد وحق في قوله: «صفا حق» وهم: شعبة وابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بالخطاب فيهما.

(ج) من قرأ بالغيب في الفعلين فعلى إسنادهما لأهل الكتاب، ومن قرأ بخطابهما فعلى الحكاية أى: «ولنا لهم ونظيره قوله: «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله».

ثم أخبر أن يقرأ «لا تحسبن الذين يفرحون»، بياء الغيب في «لا تحسبن» للمشار إليهم بالكاف وسما في قوله: «كيف سما» وهم: ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بياء الخطاب، ثم أخبر أن يقرأ «فلا تحسبنهم»، بضم الباء وبياء الغيب للمشار إليهما بقوله وحقًا وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بفتح الباء الموحدة وبياء الخطاب.

(ج) «لا تحسبن الذين يفرحون، فلا تحسبنهم»، ابن كثير وأبو عمرو قرءا بياء الغيب فيهما مع ضم باء الثانى على أن «الذين» فاعل الأول ومفعولاه مقدران لدلالة ما بعده عليهما أى أنفسهم «بمفازة من العذاب»، وأما فاعل الثانى فهو ضمير الذين أى واو الجماعة المحذوف لاجتماع الساكنين، ومن قرأ بالخطاب فيهما على أن الفاعل لهما ضمير المخاطب، «والذين» مفعول أول، «وبمفازة من العذاب» المفعول الثانى دل عليه ما بعده فهو مقدر منوى، ومن قرأ بغييب الأول وخطاب الثانى فقد أسند الأول إلى «الذين»، ويسند الثانى إلى المخاطب ومفعولاً يحسب الأول محذوفان للدلالة عليهما مما تبين بعد الموضع الثانى وقوله: «وفيه العطف أو جاء» إلخ، فيه إشارة إلى الدلالة على جميع الأوجه إجمالاً.

فأخبر أن يعرب الفعل الثانى بدلاً من الأول، وقيل: توكيداً له إذا توافقا غيباً أو خطاباً فصحة وجه إبداله من الأول على تقدير أن فاء فلا زائدة على حد قول القائل

وإذا أهلكت فعند ذلك فاجزعي، وجواز إعرابه بدلاً؛ لأن الكلام إذا طال الفصل بينه وبين ما يتعلق به جاز إعادته ليتصل بالمتعلق به كقوله تعالى: ﴿فلما جاءهم كتاب من عند الله﴾ فلما طال الفصل قبل الجواب أعاد الفصل بالفاء فقال: «فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به» وتجاوز الإعادة بلا فاء قال سبحانه في موضع آخر: «إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم»، وسمى نحو هذا بدلاً باعتبار أنه عوض منه وإلا فهو بالتأكيد أشبه على اصطلاح النحويين، وأما وجه العطف بين الفعلين فهو على قراءة من غاير بين الفعلين غيباً وخطاباً، فالثانية عطف على الأولى لا بدل على حد قولك: ما قام زيد فلا تظننه قائماً وعلى هذا فلا يخرج التفصيل المتقدم عن هذين الوجهين اهـ.

(ص) هُنَا قَاتَلُوا أُخْرَ شَفَاءً وَبَعْدُ فِي بَرَاءَةِ أُخْرَ يَقْتُلُونَ شَمْرَدَلًا

(ش) قال الله تعالى: ﴿وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا لِأَكْفَرَنَّ﴾ هنا وقال ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيَقْتُلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ﴾ في التوبة، فأمر الناظم بتأخير «قاتلوا» المبني للفاعل بعد المبني للمفعول هنا، وتأخير المبني للفاعل بعد المبني على المفعول في التوبة للمشار إليهما بشين شفاء وشمردلا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتقديم المبني للفاعل على المبني على المفعول في السورتين.

(ج) لما كانت واو العطف لمطلق الجمع ولا تفيد ترتيباً ولا قيوداً جاز تقديم ما كانت رتبته التأخير وتأخير ما كانت رتبته التقديم، كما وقع في مادة القتل في الموضوعين المذكورين، أو يحمل ذلك على التوزيع أي منهم من قتل ومنهم من قاتل، وأما من قدم المبني للفاعل على المفعول فهو الأصل في اللغة والمعتاد عقلاً؛ لأن القتال قبل القتل ويقال قتل ثم قُتل.

(ص) وَيَا أَتْهَى وَجْهِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَمَنِّي وَأَجْعَلُ لِي وَأَنْصَارِي الْمَلَا

(ش) أخبر أن فيها من ياءات الإضافة ست: «أسلمت وجهي لله»، «إني» في موضعين: «إني أعيدها، أني أخلق»، «مني إنك، اجعل لي آية، من أنصاري إلى الله».

* * *

سورة النساء

(ص) وَكُوفِيهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا وَحَمْزَةً وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بتخفيف سين «تساءلون به»، للكوفيين، فتعين للباقيين

القراءة بتشديدها.

(ج) أصلها تتساءلون بوزن تتفاعلون بها تاءان، تاء الفاعل وتاء المضارعة، فمن

قرأ بتخفيف السين فعلى حذف إحدى التاءين الأول أو الثانية؛ لأن الباقية تدل على ما حذف، ومن قرأ بالتشديد أبدلت التاء الثانية سيناً للتقارب بينهما، ثم أدغمت في السين.

ثم أخبر أن يقرأ بخفض ميم «الأرحام» لحمزة فتعين للباقيين القراءة بنصب الميم.

(ج) من قرأ بالخفض عطفاً على الضمير المجرور في به على مذهب الكوفيين، أو

أعيد الجار وحذف للعلم به، أو جر على القسم تعظيماً للأرحام حثاً على صلتها وجوابه إن الله، ومن قرأ بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة، أو على محل به كقولك: مررت به وزيداً أو هو من عطف الخاص على العام.

(ص) وَقَصْرُ قِيَامًا عَمَّ يَصِلُونَ ضَمَّ كَمْ صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةٌ جَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «لكم قياماً»، بالقصر أى بحذف الألف التى بعد الياء

للمشار إليهما بعمّ وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات الألف بعد الياء.

(ج) كلاهما مصدر وقيماً وقياماً بمعنى واحد، وقال بعضهم: إن «قيماً»

مقصود من القيام والمعنى أن الله جعلها سبب قيام أبدانكم أى بقائها وكذا يقال فى موضع العقود.

ثم أخبر أن يقرأ بضم ياء «ناراً وسيصلون»، للمشار إليهما بالكاف والصاد فى

قوله: «كم صفا» وهما: ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء.

(ج) من قرأ بضم الياء فعلى أنه مضارع مبنى للمجهول، ومن قرأ بفتحها فعلى

أنه مضارع مبنى للمعلوم.

ثم أخبر أن يقرأ برفع « تاء واحدة فلها » ، لنافع، فتعين للباقيين القراءة بنصب تاء « واحدة » .

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أن كان تامة اكتفت بمرفوعها فهو الفاعل، ومن قرأ بالنصب فعلى أن كان ناقصة فعلى هذا تكون واحدة خبرها واسمها مستتر فيها والتقدير: وإن كانت المتروكة واحدة .

(ص) وَيُوصَى بِفَتْحِ الصَّادِ صَحَّ كَمَا دَنَا وَوَأْفَقَ حَفْصٌ فِي الْأَخِيرِ مُجْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح صاد « يوصى بها » فى الموضعين للمشار إليهم بالصاد والكاف والبدال فى قوله: « صح كما دنا » ، وهم: شعبة وابن عامر وابن كثير، وأخبر أن حفصاً وافقهم فى فتح صاد الموضع الأخير، فتعين للباقيين القراءة بكسر صاد الموضعين ووافقهم حفص فى الموضع الأول .

(ج) من قرأ بالكسر فيهما فعلى أنه مبنى للفاعل، وهو الأصل، ومن قرأ بفتح صادهما فتقلب الياء ألفاً فى اللفظ، ويصير مبنياً للمفعول، ومن قرأ بكسر الأولى وفتح الأخير قد جمع بين اللغتين .

(ص) وَفِي أُمِّ مَعٍ فِي أُمِّهَا فَلَأُمِّهِ لَدَى الْوَصْلِ ضَمُّ الْهَمْزِ بِالْكَسْرِ شَمْلًا
وَفِي أُمِّهِاتِ النَّحْلِ وَالنُّورِ وَالزُّمْرِ مَعَ النَّجْمِ شَافٍ وَأَكْسِرَ الْمِيمَ قَيْصَلًا

(ش) اعلم أن لفظ « أم » وقع فى القرآن كثيراً على صفات مسبوقة باسم أو فعل أو حرف، مضافاً إلى ضمير أو ظاهر أو غير مضاف مفرداً أو جمعاً، نحو: « هن أم الكتاب، ولتنذر أم القرى، إلى أم موسى، وما كانت أمك، وأمه صديقة، أمها رسولاً، وأمى إلهين، منهن أمهاتكم »، وإنما وقع الخلاف بين القراء فى ثمانية مواضع منها، فأخبر أن يقرأ بكسر ضم الهمزة فى أربعة حالة الوصل بما قبلها هى: « فى أم الكتاب » بالزخرف، « فى أمها رسولاً » بالقصص، « فلأمه الثلث، فلأمه السدس » هنا للمشار إليهما بشين « شمللاً » وهما: حمزة والكسائى، وأخبر أن يقرأ بكسر ضم الهمز وصلأ فى مواضع أربعة: هى « من بطون أمهاتكم » فى النحل، « أو بيوت أمهاتكم » فى النور، « فى بطون أمهاتكم » فى الزمر والنجم للمشار إليهما بشين « شاف » وهما:

حمزة والكسائي وأخبر أن يقرأ بكسر ميم الأربع مواضع الأخيرة للمشار إليه بفاء « فيصلاً »، وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءة بضم الهمزة في المواضع الثمانية وفتح الميم في المواضع الأربعة الأخيرة وصلاً وكذلك إذا ابتدأ الجميع بلفظ أم المفصول أو أمهات وعلم كسر ضم الهمز في أمهات أو كسر ميمها مما سبق وقوله: فيصلاً له معنيان: الأول: فاصل بين قراءة حمزة والكسائي، الثاني: كسر الهمز في هذه المواضع، ولم تكسر في نحو: عليكم أمهاتكم لفقد العلة التي تذكر بعد.

(ج) من قرأ بكسر الهمز لاتباع الكسر قبلها أو ما يقوم مقام الكسر وهو الياء المدية، ومن كسر الميم فلا تبايع كسر الهمز قبلها، ومن قرأ بضم وفتح ميم الأواخر فعلى الأصل وقيل: إنها لغات.

(ص) وَنَدْخِلْهُ نُونٌ مَعَ طَلَاقٍ وَفَوْقُ مَعَ نُكْفَرُ نَعْدَبُ مَعَهُ فِي الْفَتْحِ إِذْ كَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بالنون في الأفعال الثلاثة في مواضعها السبعة المقيدة بسورها للمشار إليهما بالهمز والكاف في قوله: «إذ كلاً»، وهما، نافع وابن عامر وهي: «يدخله جنات، يدخله ناراً»، هنا «يدخله جنات» في الطلاق، «يكفر عنه سيئاته ويدخله» في التغابن المعبر عنها بفوق وقوله «يدخله جنات، يعذبه عذاباً» كلاهما في الفتح، فعلم مما ذكر أن لفظ «يدخله وقع» في مواضع خمسة «يكفر» موضع واحد، «يعذب» موضع واحد، فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية في المواضع السبعة.

(ج) من قرأ بالياء التحتية فعلى الغيب، ومن قرأ بالنون فعلى العظمة والفاعل لكل يعود على الله.

(ص) وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ يُشَدُّ لِلْمَكِيِّ فَذَانِكَ دُمٌ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «هذان» في طه والحج، «هاتين على»، في القصص، «واللذان» هنا، «اللذين» في فصلت بتشديد نونات المواضع الخمسة للمكي وهو: عبد الله بن كثير، وأخبر أن يقرأ بتشديد نون «فذانك» للمشار إليهما بالبدال والحاء في قوله: «دُمٌ حلاً» وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين

القراءة بتخفيف نونات جميع المواضع، فإن قيل: أطلق الحرف المشدد فكيف علم أنه النون؟ قيل: من وجهين، الأول: الشهرة أنه إذا أطلق التشديد في نحو هذه الألفاظ، فالمقصود نوناتها، الثاني: إن الترجمة السالفة قد ذكر فيها النون، فعطف عليه، وكأنه يقول وتشدد النون في هذه الكلمات للمكى، ويترتب لمن شدد النون في هذه الآتى: أنه إذا كان قبل النون المشددة ألف لزم المد الطويل؛ لأنه من قبيل المد اللازم ووقع في «واللذان، هذان، فذانك»، أما «هاتين والذين» فيجوز فيهما المد والتوسط والقصر؛ لأن قبل الحرف المشدد ياء ليننة قياساً على حكم حرف عين الواقع فى أولى مريم والشورى.

(ج) من قرأ بتشديد النون فعلى أن إحدى النونين عوض عن الألف المحذوفة من «هذان، وهاتين، فذانك» ومن الياء المحذوفة فى «واللذان، الذين» وحذفنا لاجتماع الساكنين هما سكون النون وسكون علامة التثنية، وكان حق الياء فى الذى أن تبقى مثل بقائها فى نحو القاضى فتقول واللذيان ولكنهم حذفوها لأن تثنية الأسماء المبهمة على غير قياس أو لطول الكلام بالصلة، وأما من قرأ بالتخفيف فعلى إجراء التثنية على أصل تخفيف نونه، يجوز أن يكون المحذوف من هاتين ألف أو ياء؛ لأن الإشارة فيها إما تا أو تى اهد.

(ص) وَضَمَّ هُنَا كَرَهَا وَعِنْدَ بَرَاءَةٍ شِهَابٌ وَفِي الْأَحْقَافِ ثُبَّتَ مَعْقِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «كرها ولا»، هنا، «أو كرها لن»، فى التوبة بضم كاف الموضعين للمشار إليهما بشين شهاب وهما: حمزة والكسائى، وأخبر أن يقرأ «كرهاً ووضعته كرهاً» فى الأحقاف بضم كافهما للمشار إليهم بالثاء والميم فى قوله «ثبت معقلا» وهم: الكوفيون وابن ذكوان، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بفتح كاف المواضع كلها.

(ج) الفتح والضم لغتان وعن الفراء الفتح هو الإكراه والضم ما يفعله الإنسان كارهاً له نفسه.

(ص) وَفِي الْكُلِّ فَافْتَحْ يَا مُبَيَّنَةً دَنَا صَحِيحًا وَكَسَرُ الْجَمْعِ كَمْ شَرَفًا عَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ بفتح ياء «مبينة» في مواضعها الثلاثة هنا والأحزاب والطلاق للمشار إليهما بالدال، والصاد في قوله «دنا صحيحاً» وهما: ابن كثير وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بكسر يائها في الكل، ثم أخبر أن يقرأ بكسر ياء «مبينات» الجمع في مواضعها الثلاثة: اثنان في النور والثالث في الطلاق للمشار إليهم بالكاف والشين والعين في قوله: «كم شرفاً علا» وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح ياء مواضعها الثلاثة.

(ج) من قرأ بالكسر فيهما فعلى أنه اسم فاعل، أما من فتحهما فعلى أنه اسم مفعول.

(ص) **وَفِي مُحَصَّنَاتٍ فَاكْسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا وَفِي الْمُحَصَّنَاتِ اكْسِرْ لَهُ غَيْرَ أَوْلَى**

(ش) أمر أن يقرأ بكسر صاد «محصنات» منكرًا أو معرفًا نحو: «محصنات غير، يرمون المحصنات» للمشار إليه براء. راويًا وهو: الكسائي إلا قوله تعالى: ﴿وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الأول من القرآن فإنه يفتح صاده وتعين للباقيين القراءة بفتح الصاد في المحصنات حيث جاء معرفًا ومنكرًا.

(ج) من قرأ بكسر الصاد فعلى أنه اسم فاعل بمعنى أنهم يحصن أنفسهم بالعفاف، أو فروجهن بالحفظ، ومن قرأ بالفتح فعلى أنه اسم مفعول بمعنى أنه أسند الإحصان إلى غيرهن من زوج أو ولي أو إلى الله تعالى، وأما «والمحصنات من النساء»، وهو الأول فاتفقوا على فتح صاده على أنه اسم مفعول؛ لأن المراد به الزوجات ذات الأزواج لأن الأزواج قد أحصنوهن فهن محصنات.

(ص) **وَضَمٌّ وَكَسْرٌ فِي أَحَلِّ صِحَابِهِ وَجُوهٌ وَفِي أَحْصَنَ عَن نَّفَرِ الْعُلَا**

(ش) أخبر أن يقرأ «وأحل لكم»، بضم الهمز وكسر الحاء للمشار إليهم «بصحاب» وهم: حفص وحمزة والكسائي وقوله: «صحابه وجوه» إشارة إلى الإشادة برواة هذا الوجه بأن رواه رؤساء من قولهم هم وجوه القوم أى إشرافهم، ثم أخبر أن يقرأ «فإذا أحصن»، بضم الهمز وكسر الصاد للمشار إليهم بالعين ونفر والألف في قوله: «عن نفر العلاء»، وهم: حفص وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ونافع، فتعين لمن

لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بفتح الهمز والحاء في «أحل» وفتح الهمز والصاد في «أحصن».

(ج) من قرأ «أحل» بضم الهمز وكسر الحاء فعلى البناء للمفعول عطفاً على «حرمت»، ومن قرأ بفتح الهمز والحاء فعلى البناء للفاعل عطفاً على الفعل الناصب لكتاب.

(ج) من قرأ «أحصن» بفتح الهمز والصاد فعلى أنه مبنى للفاعل بمعنى أحصن فروجهن وأزواجهن، ومن قرأ بضم الهمز وكسر الصاد فعلى البناء للمفعول بمعنى أن المحصن لهن الزوج.

(ص) مع الحج ضموا مدخلاً خصه وسلّ فسَل حركوا بالنقل رأشه دلاً (ش) أخبر أن يقرأ بضم ميم «مدخلاً» من قوله «مدخلاً كريماً» هنا، «مدخلاً يرضونه» في الحج للمشار إليهم بخاء «خصه» وهم القراء السبعة ما عدا نافعا فيقرأ له بفتح ميم الموضوعين، وقوله خصه: خص الخلاف بهذين.

(ج) من قرأ بضم الميم فعلى أنه مصدر أو اسم مكان أو اسم مفعول من أدخل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية، ومن قرأ بالفتح فعلى أنه مصدر أو اسم كان من دخل الثلاثي المجرور والمعنيان متقاربان.

اعلم بأن مادة السؤال قد تكون أمراً أو مضارعاً دخل عليه لام الأمر، وعلى هذا قد يسبق بعاطف أو لا، فاتفق الأئمة على نقل حركة الهمز وحذفها إن لم يسبق بعاطف نحو: «سل بني إسرائيل، سلهم أيهم»، وإن سبق بعاطف واو أو فاء فنوعان: إما أن يكون أمراً للمخاطب، وإما أن يكون للغائب، فإن كان للغائب - وهو المسبوق بلام الأمر - فأجمع الأئمة على بقاء همزه وحركته على الأصل نحو: «وليسئلوا ما أنفقوا»، وأما إن كان للمخاطب فقد وقع اختلاف القراء فيه بين النقل وعدمه وهو المراد هنا فأمر أن يقرأ لفظ الأمر من سأل للمخاطب المسبوق بواو أو فاء بالنقل أى ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها، ثم حذف الهمز كلفظه للمشار إليهما بالراء والبدال في قوله «رأشه دلاً» وهما: الكسائي، وابن كثير نحو: «واسئلوا الله، فسئلوا

أهل، واسئل القرية»، فتعين للباقيين القراءة بعدم النقل أى بإبقاء همزه وحركته وإسكان ما قبلها.

(ج) من قرأ بعدم النقل فعلى الأصل ولقلة دورانه فى الغائب المسبوق بعاطف، ومن قرأ بالنقل فى المخاطب المسبوق بعاطف فلكثرة استعماله ودورانه، وأما اتفاقهم على نقل ما لم يسبق بشيء فلكونه أكثر استعمالاً ودوراناً فناسبه ولازمه التخفيف بالنقل.

(ص) وَفِي عَاقِدَتِ قَصْرٍ ثَوِيٍّ وَمَعَ الْحَدِيدِ إِدْفَتْحُ سُكُونِ الْبُخْلِ وَالضَّمُّ شَمْلًا
(ش) أخبر أن يقرأ «والذين عقدت» بالقصر، أى بحذف الألف بعد العين للمشار إليهم بئاء ثوى، وهم الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات الألف بعد العين.

(ج) من قرأ بحذف الألف فعلى أنه ماض الثلاثى المجرى أسند إلى الإيمان، ومن قرأ بإثبات الألف فعلى أنه ماض مزيد الثلاثى بألف المفاعلة.

ثم أخبر أن يقرأ «ويأمرون الناس بالبخل» هنا، وفى الحديد بفتح سكون الخاء وفتح ضم الباء للمشار إليهما بشين «شملاً» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بضم الباء وسكون الخاء.

(ج) ضم الباء وإسكان الخاء أو فتحهما لغتان كالحزْن والحزَن، والعُرب والعُرب.

(ص) وَفِي حَسَنَةِ حَرَمِيٍّ رَفَعٍ وَضَمُّهُمْ تَسْوَى نَمًا حَقًّا وَعَمَّ مُثَقَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «حسنة يضاعفها»، برفع التاء للمشار إليهما بحرْمى وهما: نافع وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بنصب تاء «حسنة».

(ج) من قرأ برفع التاء فعلى أن كان تامة غير محتاجة إلى خبر، بمعنى حدث ووقع، وأما من قرأ بالنصب فعلى أن كان ناقصة تحتاج إلى خبر، فأضمر اسمها و«حسنة» خبر، وحسن الإضمار لتقدم ذكر «مثقال ذرة»، والأولى: أن تكون الحسنة الاسم والمثل هو الخبر ليكون ذلك موافقاً للتاء التى فى: «وإن تك»، فعلى هذا يكون التقدير: وإن تكن الحسنة مثل ذرة، لأنك لو أضمرت المثقال لقبح الإتيان بالتاء فى،

وإن تك، فأضمر ما يليق ويوافق للتاء في وإن تك وهو الحسنه وجعلت « مثقال ذرة »
الخبر، فالتقدير: يكون وإن تكن الحسنه مثل أى مثقال ذرة اهـ.

ثم أخبر أن يقرأ بضم تاء « لو تسوى » للمشار إليهم بالنون وحق في قوله « نما
حقا » وهم عاصم وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء، وأخبر أن يقرأ
بتشديد سين « لو تسوى » للمشار إليهما بعمّ وهما نافع وابن عامر، فتعين للباقيين
القراءة بتخفيف السين.

(ج) من قرأ بضم التاء وخفف السين فعلى أنه مضارع مبنى للمفعول من :
سويت الشيء على الشيء إذا طبعته عليه، والباقيون بفتح التاء فالأصل عندهم
تسوى، فمن شدد السين أدغم التاء الثانية في السين بعد قلبها وإسكانها للتقارب
بينهما وهو الأصل، ومن خفف السين فعلى حذف إحدى التاءين وترك الإدغام لئلا
يتوالى تشديدان كذا يقال في : « تظاهرون، وتساءلون »، ونحو ذلك.

(ص) وَلَا مَسْتُمْ أَقْصَرُ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا وَرَفَعُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ النَّصْبُ كُلًّا

(ش) أمر أن يقرأ « أو لامستم النساء »، هنا وتحت أى المائدة، بالقصر أى
بحذف الألف بعد اللام، وقبل الميم للمشار إليهما بشين « شفا » وهما : حمزة
والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بين اللام والميم الأولى .

(ج) من قرأ بحذف الألف فعلى أنه ثلاثى مجرد، ومن قرأ بإثبات الألف فعلى
أنه ثلاثى مزيد بالألف التى للمفاعلة وهما بمعنى واحد، لأن كلاً من الرجل والمرأة
ينال من صاحبه ما يناله الآخر، وقيل : لمستم بحذف الألف ما دون الجماع، وبالألف
الجماع.

ثم أخبر أن يقرأ « ما فعلوه إلا قليل منهم » بنصب رفع لام قليل للمشار إليه
بكاف « كللا » وهو : ابن عامر فتعين للباقيين القراءة برفعها .

(ج) من قرأ بالنصب فعلى الاستثناء واتباع المصحف الشامى لرسمها بالألف
فيه، ومن قرأ بالرفع فعلى البدل من الضمير المرفوع فى « فعلوه » وهو المختار، وأما
الكوفيون فيجعلونه عطفاً على الضمير بإلا؛ لأنها من حروف العطف عندهم وكذا
رسم فى مصاحفهم .

(ص) وَأَنْتَ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظَلِّمُونَ غَيْبَ شَهِدِ دَنَا إِدْغَامُ بَيْتٍ فِي حُلَا

(ش) أمر أن يقرأ «كأن لم يكن» بتاء التانيث للمشار إليهما بالعين والبدال في

قوله: «عن دارم» وهما: حفص وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير.

(ج) من قرأ بالتانيث فحماً على ظاهر اللفظ، ومن قرأ بالتذكير؛ فلان التانيث

مجازي ونظراً للمعنى؛ لأن الود والمودة بمعنى واحد.

ثم أخبر أن يقرأ «ولا يظلمون فتيلاً أينما»، بياء الغيب للمشار إليهم بالشين

والبدال في قوله: «شهد دنا» وهم: حمزة والكسائي وابن كثير فتعين للباقيين القراءة

بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب فلمناسبة: «ألم تر إلى الذين»، صدر الآية، ومن قرأ

بالخطاب، فلمناسبة: «لم كتبت علينا القتال»، ثم أخبر أن يقرأ بإدغام تاء «بيت» في

طاء «طائفة» للمشار إليهما بالفاء والحاء في قوله: «في حلاً» وهما: حمزة وأبو

عمرو، فتعين للباقيين القراءة بإظهار التاء عند الطاء ويلزم فتح التاء من وجهين: الأول:

كونه فعلاً ماضياً، الثاني: كما نطق به.

(ج) وجه الإجماع عن أبي عمرو على إدغام بيت لأن قياسه بيت؛ لأنه مسند

لمؤنث لكنه مجازي فجاز حذفها، فصارت اللام مكانها فالتزم إسكانها لضرب من

النيابة، وهذا وجه موافقة حمزة له فمن نظر إلى اللفظ بإدغام كبير، ومن نظر إلى

أصلها بوجود تاء ساكنة بيتت طائفة مثل قالت طائفة وحذفت فهو صغير..

(ص) وَإِشْمَامُ صَادٍ سَاكِنٍ قَبْلَ دَالِهِ كَأَصْدَقُ زَايَا شَاعٍ وَأَرْتَا حَ أَشْمَلًا

وَفِيهَا وَتَحْتَ الْفَتْحِ قُلُ فَتَثَبْتُوا مِنْ الثَّبْتِ وَالْغَيْرُ الْبَيَانُ تَبَدُّلاً

(ش) أخبر أن يقرأ بإشمام الصاد زايماً إذا كانت الصاد ساكنة بعدها دال حيث

وقعت نحو: «ومن أصدق، يصدفون، قصد» للمشار إليهما بشين «شاع» وهما:

حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالصاد الخالصة، وأخذ العموم من وجوه كاف

كأصدق، ولفظاً: شاع، وأشماً وأيضاً من تنوين صاد ساكن.

(ج) من قرأ بالصاد الخالصة فعلى الأصل، ومن قرأ بإشمام الصاد الزاي؛ فلان

الصاد لما كانت مهموسة والبدال مجهورة كرهوا الخروج من الهمس إلى الجهر، فأشمو
الصاد شيئاً من الزاى لمناسبتها الصاد فى الصغير والبدال فى الجهر.

ثم أخبر أن لفظ «فتشبتوا» فى مواضع ثلاثة منها موضعان هنا وموضع فى
الحجرات المعبر عنها بتحت الفتح فيقرأ بشاء مثلثة فباء موحدة بعدها تاء مثناة فوق من
الثبت أى الثبوت أو من التثبيت للمشار إليهما فى البيت السابق، وهما: حمزة
والكسائى والدليل على أنهما المرادان قوله: والغير أى غير حمزة والكسائى وهم
الباقون يقرءون بباء موحدة بعدها ياء مثناة تحتيه، ثم نون من التبيين.

(ج) المراد بالتثبث الوقف نحو: «أشد تثبتاً» خلاف الإقدام والسرعة، والبيان
الظهور فوجه التثبث: الاحتياط من زلل السرعة، ووجه التبين: الأمان من الوقوع فى
المحذور.

(ص) وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا وَغَيْرُ أَوْلَى بِالرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «لمن ألقى إليكم السلام» بالقصر أى بحذف الألف بين اللام
والميم للمشار إليهم بعمّ والفاء فى قوله «عم فتى»، وهم: نافع وابن عامر وحمزة،
فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بين اللام والميم وقيد هذا الأخير أى من آخر
السورة احترازاً مما وقع قبله موضعان، وفى النحل ثالث فلا خلاف فى قصر هذه
الثلاثة.

(ج) والقصر والألف - المد - لغتان والمعنى لكل: القصر بمعنى الاستسلام
والانقياد، وأما الألف فالظاهر أنه التحية، وقيل: الانقياد.

ثم أخبر أن يقرأ «من المؤمنين غير أولى» برفع الراء للمشار إليهم بالفاء وحق
والنون فى قوله «فى حق نهشلا»، وهم: حمزة وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين
للباقيين القراءة بنصب الراء.

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أنه صفة «القاعدون»، ومن قرأ بالنصب فعلى
الاستثناء أو الحال من «القاعدون».

(ص) وَنُؤْتِيهِ بِأَلْيَاءٍ فِي حِمَاهُ وَضَمُّ يَدٍ خُلُونُ وَفَتَحُ الضَّمُّ حَقُّ صِرَاً حَلَا
وَفِي مَرِيْمٍ وَالطُّوْلُ الْأَوَّلُ عَنْهُمْ وَفِي الثَّانِ دُمٌ صَفْوَاً وَفِي فَاطِرٍ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه» بالياء التحتية في الفعل للمشار إليهما بالفاء والحاء في قوله: «في حماد» وهما: حمزة وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالنون فإن قيل: إن لفظ «يؤتيه» موضعان في هذه السورة فكيف علم بأن المراد هنا؟ قيل: التزام الترتيب ولذا جاء بعد «غير أولى».

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب، وهو يناسب قوله: «ومن يفعل ذلك»، ومن قرأ بالنون فعلى العظمة للإلتفات.

ثم أخبر أن لفظ يدخلون من قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ هنا وفي مريم، والموضع الأول من الطول أى غافر يقرأ بضم الياء، وفتح ضم الحاء للمشار إليهم بحق والصاد في قوله: «حق صراً» وهم: ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وضمير عنهم يعود إليهم، وأخبر أن يقرأ «سيدخلون جهنم» بضم الياء، وفتح ضم الحاء للمشار إليهما بالبدال والصاد في قوله: «دُمُ صفواً» وهما: ابن كثير وشعبة وهو الموضع الثانى من غافر، وأخبر أن يقرأ «جنات عدن يدخلونها» فى فاطر بضم الياء، وفتح ضم الحاء للمشار إليه بحاء «حلاً» وهو: أبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بفتح الياء وضم الحاء.

(ج) من قرأ بضم الياء وفتح الحاء فعلى البناء للمفعول، ومن قرأ بفتح الياء وضم الحاء فعلى البناء للفاعل.

(ص) وَيَصَالِحًا فَاضْمُمُ وَسَكْنُ مُخَفَّفًا مَعَ الْقَصْرِ وَأَكْسِرُ لَامَهُ ثَابِتًا تَلَا

(ش) أمر أن يقرأ «أن يصلحاً» بضم الياء وإسكان الصاد وتخفيفها والقصر أى بحذف ألف الصاد وكسر اللام للمشار إليهم بثناء «ثابتاً» وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وفتح الصاد وتشديدها مع المد أى إثبات ألف الصاد وفتح اللام كلفظه.

(ج) من قرأ «يصلحاً» بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام فعلى أنه مضارع أصلح الثلاثى المزيد بهمزة التعدية، وأما من قرأ «يصالحاً» بفتح الياء والصاد مشددة وألف بعدها وفتح اللام فعلى أنه مضارع تصالح الثلاثى المزيد بألف وتاء التفاعل

والأصل فيه تتصالحا أدغمت التاء فى الصاد بعد قلبها من جنسها ، ثم سكنت للتقارب بينهما .

(ص) وَتَلَوُوا بِحَدْفِ الْوَاوِ الْأُولَى وَلَامَهُ فَضُمَّ سُكُونًا لَسْتَ فِيهِ مُجَهَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « تلووا » بحذف الواو الأولى وأمر بضم سكون اللام للمشار إليهم باللام والفاء والميم فى قوله : « لست فيه مُجَهَّلًا » وهم : هشام وحمزة وابن ذكوان ، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو الأولى مضمومة كلفظه ، وإسكان اللام ، وقيد الأولى احترازاً من الثانية فإنها ثابتة باتفاق .

(ج) من قرأ بإسكان اللام بعدها واوان أو لاهما مضمومة فعلى أنه مضارع لوى يلوى وأصله تلويون بوزن تضربون استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين فضمت عين الفعل وهى الواو لمناسبة واو الجماعة بعد ، أو يقال : نقلت ضمة الياء إلى الواو قبلها بعد سلب حركتها فسكنت الياء ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وحذفت نون الرفع للجازم ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، ولما كان المحذوف لام الكلمة فوزنها تلووا تفعوا ، وأما من قرأ بضم اللام وحذف الواو الأولى ففيه وجهان ، الأول : أصله كالوجه الأول إلا أنه أبدال الواو المضموم همزاً ، ثم ألقى حركتها على اللام قبلها وحذفت الهمزة أو يقال : نقلت ضمة الواو التى هى عين الكلمة إلى الساكن قبلها وهى اللام التى فاء الكلمة ، فسكنت الواو ، ثم حذفت فصار تلووا بوزن تفوا فهذا والقراءة الأولى بمعنى واحد وهو اللى ، الثانى : أنه مضارع لوى من الولاية بمعنى لوى أمره إذا أقبل عليه وأصله تولييون ، فحذفت فاء الفعل ولامه ؛ لأنه لفيق مفروق حذفت الفاء لحذف فاء المثال ، وحذفت لامه لالتقاء الساكنين والنون للجازم ، فلم يبق منه إلا العين مثل : وعى يعى ع وتقول فيه : لوى يلى فصار وزنه هنا تعوا .

(ص) وَنَزَلَ فَتَحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ حِصْنُهُ وَأَنْزَلَ عَنْهُمْ عَاصِمٌ بَعْدُ نَزْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل » بفتح ضم الحرف الأول من نزل وأنزل ، وبفتح كسر زايهما للمشار إليهم بحصن وهم : نافع والكوفيون وضمير عنهم يعود عليهم ، وأخبر أن يقرأ ، « وقد نزل عليكم » بفتح ضم النون ، وفتح

كسر الزاى لعاصم، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بضم الحرف الأول وكسر الزاى.

(ج) من قرأ بفتح الأول من الأفعال وفتح الزاى فعلى البناء للمفعول. بضم الأول كسر الزاى فعلى البناء للمفعول.

(ص) وَيَا سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ عَزِيزٌ وَحَمَزَةٌ
بِالإِسْكَانِ تَعَدُّوا سَكْنُوهُ وَخَفَّفُوا
سَيُؤْتِيهِمْ فِي الدَّرْكِ كُوفٌ تَجَمَّلًا
خُصُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «سوف يؤتيهم» بالياء التحتية للمشار إليه بعين «عزیز» وهو: حفص، وأخبر أن يقرأ «سنؤتيهم أجراً» بالياء التحتية لحمزة، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بالنون.

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب، ومن قرأ بالنون فعلى العظمة والالتفات وكلاهما مسند إلى الله.

ثم أخبر أن يقرأ بإسكان راء «الدرك» للكوفيين، فتعين للباقيين القراءة بالتحريك المطلق وهو: الفتح.

(ج) الفتح والإسكان لغتان وقيل بأن الفتح جمع دركة كبقر وبقرة، وأن السكون مصدر.

ثم أخبر أن يقرأ «لا تعدوا في السبت» بإسكان العين وتخفيف الدال للمشار إليهم بخاء «خصوصاً» وهم القراء السبعة ما عدا نافعاً فيقرؤه بفتح العين وتشديد الدال، وأخبر أن يقرأ لقالون بإخفاء حركة العين، فتعين لورش إتمامها، وقد أشار إلى وجه آخر لقالون ضمناً بقوله مسهلاً وهو إسكان العين مع تشديد الدال، وعلم بلفظ مسهلاً بأن المصنف على علم ودراية بجواز الوجهين لقالون هما إخفاء حركة العين وإسكانها كلاهما مع تشديد الدال لكنه اقتصر على الإخفاء وترك ذكر الإسكان لما يقع عليه من اعتراض من أهل اللغة لما فيه من الجمع بين الساكنين، وقد ذكر الإمام الداني في التيسير الوجهين، قال بعد أن ذكر له الاختلاس وهو الإخفاء، والنص له بالإسكان، وقد أكد هذا بقول آخر، وقال: إن الإخفاء أقيس والإسكان أثر فالشاطبي إذ لم يذكر الإسكان صريحاً فهو معلوم ضمناً ولذا أشار صاحب إتخاف البرية بقوله:

نَعْمًا اِخْتَلَسَ سَكْنٌ لِّصَيِّغِ بِهِ حُلًّا وَتُعَدُّوْا لِعِيْسَى مَعَ يَهْدَى كَذًّا اِجْعَلًا

(ج) من قرأ بإسكان العين وتخفيف الدال فعلى أنه مضارع عدا يعدو الثلاثي المجرد مثل غزا يغزو ودعا يدعو غير أن يعدوا من الأفعال الخمسة فأصله تعددون كينصرون استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وحذفت النون للجازم فصار لا تعدوا بزنة لا تفعوا، وأما قراءة تحريك العين أو إسكانها مع تشديد الدال فعلى أنه مضارع اعتدى بزنة افتعل مزيد الثلاثي بهمزة الوصل والتاء، وأصل اعتدى عد الثلاثي المجرد المذكور في القراءة السالفة، فصار عدا يعدو أصل اعتدى يعتدى غير أنه هنا من الأفعال الخمسة فأصله يعتديون كيضربون استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضم ما قبل واو الجماعة للمناسبة، وحذفت النون للجازم، ولما كان بين التاء والدال من التجانس في الصفات وتماه في المخرج نقلت حركة التاء إلى ما قبلها أو حذفت على خلاف بين العلماء، وعلى كل صارت التاء ساكنة، فتدغم في الدال، فصارت الدال مشددة وتصير لا تعدوا بوزن لا تفتعوا فمن قرأ بفتح العين فتحة تامة فمن القائلين بنقل حركة التاء إلى ما قبلها أو تخلصاً من التقاء الساكنين، ومن قرأ بإسكان العين فمن القائلين بحذف حركة التاء وبقاء سكون العين عملاً بجواز الجمع بين الساكنين، والأصل هو سكون العين، وأما من قرأ باختلاس الحركة فللدلالة على أصلها السكون أو لمراعاة الجانبيين أو أنه أتى بحالة متوسطة بين الحركة التامة والسكون التام والله أعلم.

(ص) وَفِي الْأَنْبِيَاءِ ضَمُّ الزُّبُورِ وَهَاهُنَا زُبُورًا وَفِي الْإِسْرَاءِ حِمَزَةٌ أُسْجِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ حمزة بضم زاي «زبوراً» في مواضعه الثلاثة هي، «ولقد كتبنا في الزبور» في الأنبياء، «وآتينا داود زبوراً» هنا وفي الإسراء، فتعين للباقيين القراءة بفتح الزاي في المواضع الثلاثة.

(ج) الضم والفتح لغتان ، وقيل إن الضم جمع زبر وزبور كقدر وقدور ودهر ودهور، والفتح اسم الكتاب المنزل على داود، واعلم أنه ليس في هذه السورة شيء من ياءات الإضافة، ولا من يآت الزوائد.

* * *

سورة المائدة

(ص) وَسَكُنْ مَعَا شَنْتَانُ صَحًا كِلَاهُمَا وَفِي كَسْرٍ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدٌ دَلًا

(ش) أمر أن يقرأ « شتآن قومٍ » في الموضعين بإسكان النون الأولى للمشار إليهما بالصاد والكاف في قوله: « صح كلاهما » وهما: شعبة وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح نونهما.

(ج) الإسكان والفتح مصدران بمعنى واحد أى شتأه بالغ في بغضه، أو الساكن مخفف من المفتوح، وقيل: إن الساكن صفة كغضبان وعطشان والفتح مصدر كطيران.

ثم أخبر أن يقرأ « أن صدوكم » بكسر الهمزة للمشار إليهما بالحاء والذال في قوله: « حامدٌ دلاً » وهما: أبو عمرو، وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من قرأ بفتح « أن » فعلى أنه مفعول لأجله أى لأن صدوكم ومنعوكم دخول المسجد الحرام، ومن قرأ بكسرها فعلى أنها شرطية وجواب الشرط دل عليه ما قبله على معنى إن حصل منهم صد وإن كان قد وقع؛ لأن الصد وقع عنه سنة ست، والآية نزلت سنة ثمان، وقد صح وقوع مثل ذلك في القرآن نحو: « وإن كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك »، وقوله: حامدٌ دلاً فيه رد قول من نفى قراءة الكسر، وقال بأن الصد قد وقع والشرط إنما يكون فيما لم يقع.

(ج) مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةٌ شَفَا وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رِضًا عَلَا

(ش) أمر أن يقرأ « قاسية » بالقصر أى بحذف الألف بعد القاف، وتشديد الياء فتصير قسيّة بزنة عطية للمشار إليهما بشين « شفا » وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف القاف وتخفيف الياء كلفظه.

(ج) من قرأ بإثبات الألف وتخفيف الياء فعلى وزن فاعله اسم فاعل من قسى يقسو من القسوة فاصل يائه واو، ومن قرأ بقصر القاف وتشديد الياء فعلى وزن فعيلة، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء فعيل، وفعيلة هنا للمبالغة بمعنى فاعلة.

ثم أخبر أن يقرأ بنصب لام (وأرجلكم إلى) للمشار إليهم بعم والراء والعين في قوله : « عم رضاً علا » ، وهم : نافع وابن عامر والكسائي وحفص ، فتعين للباقيين القراءة بخفض اللام .

(ج) من قرأ بالنصب فعلى وجوهه ، الأول : أنه معطوف على الوجوه والأيدي أى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوى ذلك وتعضده ، الثانى : أنه معطوف على موضع براءوسكم ، والأول أقوى ؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع ، وعلّة عطفه على وجوهكم وأيديكم ؛ لأن الجميع ثابت غسله من جهة السنة ، وإنما فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله (وامسحوا براءوسكم) للتنبيه على الترتيب المشروع سواء قيل بوجوبه أو استحبابه ، وأما الخفض فعلى وجهين ، الأول : العطف على « براءوسكم » لفظاً ومعنى حملاً لمسح الأرجل فى بعض الأحوال وهو لبس الخفين ، ويعزى للشافعى رحمه الله تعالى ، وقيل : عطف المغسول على المسحوق للتنبيه على عدم الإسراف فى استعمال الماء فيها ؛ لأنها مظنة لصب الماء كثيراً لذلك عطفت على المسحوق لكن المراد غسلها ، ووجه عطفها على « براءوسكم » لفظاً ومعنى قد نسخ بوجوب غسلها بالسنة كما سبق ، الثانى : خفض بحرف جر دل عليه المعنى ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف تقديره ، وافعلوا بأرجلكم غسلًا .

(ص) وَفِي رُسُلْنَا مَعَ رُسُلِكُمْ ثُمَّ رُسُلَهُمْ
 وَفِي كَلِمَاتِ السُّحْتِ عَمَّ نُهَى قَتَى
 وَرَحْمًا سَوَى الشَّامِي وَنَذْرًا صَحَابَهُمْ
 وَنُكْرٍ دَنَا وَالْعَيْنَ فَارَقَ وَعَظْفَهَا
 وَفِي سُبُلْنَا فِي الضَّمِّ الْإِسْكَانُ حُصْلًا
 وَكَيْفَ أَتَى أُذُنَ بِهِ نَافِعٌ تَلَا
 حَمَوَةٌ وَنُكْرًا شَرَعُ حَقُّ لَهُ عَلَا
 رِضَى وَالْجُرُوحَ أَرْقَعَ رِضَى نَفَرٍ مَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان ضم سين رسل حيث وقع مضافاً إلى نون العظمة أو ضمير المخاطبين أو الغائبين نحو : « رسلنا بالبينات ، ورسلكم بالبينات » فى غافر ، ولا نظير لها ، « رسلهم بالبينات » ، وإسكان ضم باء سبل المضاف إلى نون العظمة ، وهو فى موضعين ، « وقد هدانا سبلنا » فى إبراهيم ، « لنهدينهم سبلنا » بالعنكبوت

للمشار إليه بحاء حصلا وهو: أبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم حاء لفظ «السحت» فى مواضعها الثلاثة للمشار إليهم بعم والنون والفاء فى قوله «عم نهى فتى» وهم: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وأخبر أن يقرأ بإسكان ضم ذال «أذن» حيث وقع منكرأ ومعرفاً مفرداً أو مثنى نحو: «هو أذن»، والأذن بالأذن، وفى أذنيه وقرأ «لنافع»، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم حاء «وأقرب رحماً» بالكهف، ولا نظير لها لكل القراء السبعة ما عدا الشامى وهو ابن عامر، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم ذال «نذراً» من قوله «عذراً أو نذراً» فى الرسائل للمشار إليهم بصحاب والحاء فى قوله «صحابهم حمود» وهم: حفص وحمزة والكسائى وأبو عمرو، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم كاف «نكراً» المنصوب فى مواضعها الثلاثة اثنان بالكهف وموضع بالطلاق للمشار إليهم بالشين وحق واللام والعين فى قوله «شرع حق له علا» وهم حمزة والكسائى وابن كثير وأبو عمرو وهشام وحفص، ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم كاف «نكر» المنخفض فى القمر ليس غيره للمشار إليه بدال «دنا»، وهو: ابن كثير، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بضم الحرف الثانى من الكلمة.

(ج) الضم والإسكان لغتان وقيل: إن الإسكان فى كل وما ماثله كخطوات لغة تميم وأسد وعامة قيس والضم لغة الحجازيين، ثم أمر أن يقرأ برفع نون «والعين» وعطفها أى ما عطف عليه وهو رفع فاء «والأنف» ونون «والأذن» و«السن» للمشار إليه براء «رضاً» وهو: الكسائى، فتعين للباقيين القراءة بنصب الأسماء الأربعة، ثم أمر أن يقرأ برفع حاء «والجروح» للمشار إليهم بالراء ونفر فى قوله «رضا نفر» وهم: الكسائى وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بنصب الحاء.

(ج) «والعين، والأنف، والأذن، والسن، والجروح»، من قرأ بنصب الخمسة فعلى العطف على اسم إن لفظاً، والجار والمجرور بعد كل خبر لما قبله، وأما «قصاص» فخبر «الجروح» أى وإن الجروح قصاص فهذا من باب عطف الجمل على الجمل فى الجملة؛ لأنه عطف مفردات الجمل التالية على مفرد الجملة الأولى بمعنى: أن الاسم معطوف على الاسم والخبر معطوف على الخبر على حد قولك: إن زيدا قائم وعمراً قاعد، وأما من قرأ برفع الخمسة ففيه أوجه ثلاثة أحدها: أنها مبتدآت والمجرور بعدها

خبر من باب عطف جمل على جملة كقولك : فعلت كذا وزيد فعل كذا « الثاني » :
 أن المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله : « بالنفس » تقديره : أن النفس مأخوذة
 هي بالنفس فالعين معطوفة على هي والمجرورات على هذه أحوال مبينة للمعنى ؛ لأن
 المرفوع على هذا فاعل للجار « الثالث » : أنها معطوفة على المعنى ؛ لأن معنى كتبنا
 عليهم قلنا لهم النفس بالنفس إجراء لكتبنا مجرى قلنا ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً
 على أن وما عملت فيه ؛ لأنها هي وما عملت فيه في موضع نصب ، وأما من قرأ
 بنصب الأربعة ورفع « والجروح » فنصب الأربعة على ما تقدم ذكره ، وأما رفع
 « والجروح » فيحتمل الأوجه الثلاثة السالفة ، ويجوز أن يكون مستأنفاً أى والجروح
 قصاص في شريعة سيدنا محمد ﷺ .

(ص) وَحَمْزَةٌ وَلِيَحْكُمَ بِكُسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ تَبْعُونَ خَاطَبٌ كَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « وليحكم » بكسر اللام ونصب الميم لحمزة فتعين للباقيين
 القراءة بإسكان اللام وجزم الميم بالسكون وعلمت قراءة الباقيين من قوله : يحركه فكان
 المصنف يقول حرك اللام بالكسر والميم بالنصب لحمزة فحينئذ تعين للباقيين
 إسكانهما .

(ج) من قرأ بكسر اللام ونصب الميم فعلى أنها لام كى ونصب الفعل بأن
 مضمرة بعدها ، ومن قرأ بإسكان اللام على أنها لام الأمر وأصلها الكسر وسكنت
 تخفيفاً وجزم الفعل بها ، ثم أخبر أن يقرأ « أفحكم الجاهلية يبغون » بناء الخطاب
 للمشار إليه بكاف « كملًا » وهو : ابن عامر فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .

(ج) من قرأ بالغيب فلمناسبة قوله « وإن كثيراً من الناس لفاسقون » ، ومن قرأ
 بالخطاب فعلى معنى قل لهم يا محمد أفحكم الجاهلية يبغون .

(ص) وَقَبْلَ يَقُولُ الْوَاوُ غُصْنٌ وَرَأْفَعٌ سَوَى ابْنِ الْعَلَا مَنْ يَرْتَدُّ عَمَّ مُرْسَلًا
 وَحُرْكَ بِالْإِدْغَامِ لِلغَيْرِ دَالُهُ وَبِالْخَفْضِ وَالْكَفَّارِ رَأْوِيهِ حَصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « نادمين يقول » بإثبات واو عاطفة قبل « يقول » للمشار إليهم
 بغين « غصن » وهم أبو عمرو والكوفيون فتعين للباقيين القراءة بدون واو قبل « يقول » ،
 وأخبر أن يقرأ برفع لام « يقول » لكل القراءة السبعة ما عدا أبا عمرو فتعين نصبه له .

(ج) من قرأ بدون واو ورفع اللام فعلى الاستثناف جواب لسؤال مقدر هو: ماذا يقول المؤمنون؟ وأما إثبات الواو فمعها نصب اللام ورفعها فمن نصب فعلى العطف على أن يأتى باعتبار المعنى، أو بالعطف على « فيصبحوا على » جعله منصوباً بأن فى جواب الترجى على مذهب الكوفيين ومن رفع اللام فعلى الاستثناف .

ثم أخبر أن يقرأ « من يرتدد » بدالين الأولى مكسورة والثانية ساكنة كلفظه على الإظهار وقوله مرسلأ أى مطلقاً؛ لأنه أطلق من عقال الإدغام لذلك صار مظهرأ للمشار إليهما بعمّ وهما: نافع وابن عامر، وأخبر أن يقرأ للباقيين بإدغام الدال الأولى فى الثانية مع تحريك الدال المشددة لالتقاء الساكنين وكان فتحاً لاطلاق التحريك أو لخفة الفتح .

(ج) من قرأ بالفك أى بدالين مكسورة فمجزومة، وهو الإظهار فعلى الأصل واتباع لما رسم فى المصحف المدنى والشامى، وهى لغة الحجازيين، ومن قرأ بدال واحدة مشددة فعلى التخفيف واتباع لرسم مصاحفهم وكان التخلص من التقاء الساكنين فتحاً لخفته ثم خبر أن يقرأ « من قبلكم والكفار » بخفض الراء للمشار إليهما بالراء والحاء فى قوله: « روايه حصلاً »، وهما: الكسائى وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بنصب الراء .

(ج) من قرأ بالخفض فعلى العطف على الموصول المجرور بمن، ومن قرأ بالنصب فعلى العطف على الموصول الأول المفعول به لتتخذوا .

(ص) وَبَاعَبُدْ اَضْمُمْ وَأَخْفِضِ التَّاءَ بَعْدُ فُزْ رِسَالَتَهُ اجْمَعْ وَأَكْسِرِ التَّاءَ كَمَا اعْتَلَا
صَفَا وَتَكُونُ الرَّفْعُ حَجَّ شُهُودُهُ وَعَقَدْتُمْ التَّخْفِيفُ مِنْ صُحْبَةٍ وَلَا
وَفِي الْعَيْنِ فَامَدُ مَقْسِطًا فَجَزَاءُ نَوْ وَنُوا مِثْلَ مَا فِي خَفْضِهِ الرَّفْعُ ثَمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ بضم « باعبد » وخفض تاء « الطاغوت » بعدها للمشار إليه بفاء « فز » وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءة بفتح باء « عبد » ونصب تاء « الطاغوت » .

(ج) من قرأ بضم باء « عبد » فعلى أنه معطوف على « القردة »، وهو اسم مفرد بمعنى المبالغة كيقظ وندس ثم أضيف إلى « الطاغوت »، ومن قرأ بفتح باء « عبد » فعلى أنه فعل ماض معطوف على « غضب » و« جعل » ونصب تاء « الطاغوت » على أنه مفعول .

ثم أمر أن يقرأ « رسالته والله يعصمك » بالجمع وكسر التاء ويلزم منه إثبات ألف

بين اللام والتاء للمشار إليهم بالكاف والألف والصاد في قوله « كما اعتلا صفا » وهم ابن عامر ونافع وشعبة فتعين للباقيين القراءة بحذف الألف وفتح التاء على التوحيد، فإن قيل: إن الحركة في جمع المؤنث السالم وتوحيده حركة إعراب، فكيف عبر المصنف بحركة البناء فيه هنا؟ قلت: لما كان جمع المؤنث السالم ومفرده متحدين في حركة الإعراب مختلفين في حركة البناء جنح إلى ذكر ما له ضد وهو حركة البناء بخلاف حركة الإعراب كما تقول: إن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة ومفرده ينصب بالفتحة، فحركة الإعراب متحدة فيهما، وهو النصب؛ أما حركة البناء فمخالفة، واعلم بأنه ذكر كلا بما يناسبه فقد ذكر الجمع معه الكسر، وذكر الأفراد معه الفتح في الأنعام فقال: « رسالات فرداً وافتحوا » وأيضاً في الأعراف « ويقصر ذريات مع فتح تائه » فهذا اصطلاح يطبق في كل ما مائل ذلك.

(ج) من قرأ بالجمع فعلى أن كل حكم رسالة أى لتعدد الأحكام. ومن قرأ بالأفراد فعلى أنه مصدر يصلح للقليل والكثير ثم أخبر أن يقرأ « وحسبوا ألا تكون » برفع النون للمشار إليهم بالحاء والشين في قوله « حج شهوده » وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بنصب النون.

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أن أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أى أنه، ولا نافية، وتكون تامة، « وفتنة » فاعلها، والجملة خبر أن وهى مفسرة لضمير الشأن، وحسب حينئذ للتيقن لا للشك؛ لأن أن المخففة لا تقع إلا بعد تيقن، ومن قرأ بالنصب فعلى أن أن الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفى بلا، ولا لا تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها من ناصب أو جازم أو جار، وحسب حينئذ على بابها من الظن؛ لأن الناصبة لا تقع بعد علم، والمخففة لا تقع بعد غيره.

ثم أخبر أن يقرأ « عقّدم الإيمان » بتخفيف القاف للمشار إليهم بالميم وصحبة في قوله « من صحبة » وهم: ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بتشديد القاف، وأمر بالمد أى بإثبات ألف بعد العين للمشار إليه بميم « مقسطاً » وهو: ابن ذكوان فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد العين.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه ثلاثى مجرد وهو الأصل، ومن قرأ بالتشديد

فلكثرة الحالفين أو للتأكيد وهو مزيد الثلاثي بالتضعيف، ومن قرأ بإثبات الألف فعلى أنه مزيد الثلاثي بألف المفاعلة فقد يكون على غير بابه ويوافق معناه للثلاثي المجرد وقد يكون على بابه إذا وقع بين اثنين، ووزنه فاعلتم، ثم أمر أن يقرأ بتنوين همزة «فجزاء» وأخبر أن يقرأ برفع خفض لام «مثل» للمشار إليهم بئاء «ثملاً» وهم: الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين همزة «فجزاء» وخفض لام «مثل».

(ج) من قرأ بتنوين «فجزاء» فعلى قطع الإضافة ورفع «مثل» صفة لجزاء، ومن ترك التنوين فعلى إضافته لمثل فلهذا خفض مثل، وعلى هذا «فجزاء» مصدر مضاف لمفعوله، وأما موقع «فجزاء»: فإما الرفع على الابتداء والخبر محذوف أى فعلية جزء، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى، فالواجب جزء وإما فاعل لفعل محذوف تقديره فليزمه جزء.

(ص) وَكَفَّارَةٌ نَوْنٌ طَعَامٌ بَرَفْعٍ خَفْ ضِهْ دُمٌ غَنَى وَأَقْصُرَ قِيَامًا لَهُ مَلَأَ

(ش) أمر أن يقرأ بتنوين تاء «أو كفارة»، وبرفع خفض ميم «طعام» للمشار إليهما بالبدال والغين فى قوله: «دُمٌ غَنَى» وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين تاء «أو كفارة» وخفض ميم «طعام».

(ج) من قرأ بتنوين «كفارة» فعلى قطع الإضافة، ورفع «طعام» على أنه بدل من «كفارة» أو عطف بيان لها أو خبر لمبتدأ محذوف أى هى طعام، ومن قرأ بترك تنوينها فعلى إضافتها إلى «طعام» وبهذا تخفض «طعام» للتعين، ثم أمر أن يقرأ «قيامًا للناس» بالقصر أى بدون ألف بعد الياء للمشار إليهما باللام والميم فى قوله: «له مَلَأَ» وهما: هشام وابن ذكوان، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الياء (ج) تقدم فى النساء ع ند قوله تعالى ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾.

(ص) وَضَمَّ اسْتَحَقَّ أَفْتَحَ حَفْصٌ وَكَسَرَهُ وَفَى الْأَوَّلِينَ الْأَوَّلِينَ فَطَبُّ صِلَا
 وَضَمَّ الْغُيُوبِ يَكْسِرَانِ عُيُونًا أَلْ سَعِيُونَ شَيْوُخًا دَأَنَّهُ صُحْبَةً مَلَا
 جُيُوبٍ مُنِيرٌ دُونَ شَكٍّ وَسَاحِرٌ بِسِحْرٍ بِهَا مَعَ هُودٍ وَالصَّفِّ شَمَلًا
 (ش) أمر أن يقرأ «استحق» بفتح ضم التاء وفتح كسر الحاء لخفض، فتعين للباقيين القراءة بضم التاء وكسر الحاء.

(ج) من قرأ بضم التاء وكسر الحاء فعلى البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير الإثم أو الإيضاء وغير ذلك، ومن قرأ بفتح التاء والحاء فعلى البناء للفاعل، والفاعل «الأوليان»، والمفعول وصيتها.

تنبيه : من ضم التاء ضم الهمزة ابتداءً ومن فتح التاء كسرهما فى البدء .

ثم أخبر أن يقرأ للمشار إليهما بالفاء والصاد فى قوله : « فطب صلا » وهما : حمزة وشعبة «عليهم الأولين» بتشديد الواو وفتحها وكسر اللام بعدها ياء ساكنة مدية، وفتح النون على الجمع فى قراءة الباقيين «الأوليان» بإسكان الواو، وفتح اللام والياء وألف بعدها وكسر النون كما لفظ بالقراءتين .

(ج) من قرأ «الأوليان» على التثنية؛ لأنه مثنى أولى بمعنى الأحق أى الأحقان بالشهادة لقربتهما ومعرفتتهما، وفى رفعه خمسة أوجه : أحدها أنه خبر لمبتدأ محذوف أى هما الأوليان، الثانى : هو مبتدأ وخبره آخران، الثالث : هو فاعل «استحق»، وقد ذكر، الرابع : هو بدل من الضمير فى «يقومان»، الخامس : أنه صفة لآخران .

تنبيه : إن «الآخران» نكرة فقد وصف به «الأولين»؛ لأنه لم يقصد به اثنين بأعينهما، وهذا محكى عن الأخفش، ومن قرأ الأولين؛ بتشديد الواو، وكسر اللام بعدها ياء ساكنة مدية وفتح النون فعلى أنه جمع أول المقابل لآخر، وهو منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره أعنى أو مجرور صفة للذين أو بدل منه أو من الضمير فى «عليهم» مرفوع «استحق» ضمير «الإثم» أى إثم الأولين، واعلم بأن هذه الآية من أصعب آى القرآن وأشكله تفسيراً وإعراباً والله أعلم .

وأخبر أن يقرأ بكسر ضم الحرف الأول من لفظ «الغيوب» فى مواضعها الأربعة اثنان هنا، والثالث فى التوبة والرابع فى سبأ لمن عاد إلى رمزهما ضمير يكسران وهما : حمزة وشعبة، وأخبر أن يقرأ بكسر ضم الحرف الأول من لفظ «عيون» حيث جاء معرفاً أو منكرأ نحو : «فيها من العيون، فى جنات و عيون» وكسر ضم الحرف الأول من كلمة «شيوخاً» من قوله : «لتكونوا شيوخاً» فى غافر، وليس غيرها للمشار إليهم بالدال وصحبة والميم فى قوله : «دأنه صحبة ملا» وهم : ابن كثير وشعبة وحمزة

والكسائي وابن ذكوان ، وأخبر أن يقرأ بكسر ضم الحرف الأول من لفظ « جيوب » من قوله : « على جيوبهن » فى النور ، ولا غيره للمشار إليهم بالميم والبدال والشين فى قوله : « منير دون شك » ، وهم : ابن ذكوان وابن كثير وحمزة والكسائي ، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بضم الحرف الأول من الكلمة .

« ج » تقدم مع البيوت فى البقرة .

ثم أخبر أن يقرأ « سحر مبين » هنا ، وفى هود وفى الصف بفتح السين وإثبات ألف بعدها وكسر الحاء للمشار إليهما بشين « شمللا » وهما : حمزة والكسائي فى قراءة الباقيين بكسر السين وإسكان الحاء بدون ألف كما لفظ بالقراءتين .

(ج) من قرأ بكسر السين وإسكان الحاء فعلى أنه مصدر ، ومن قرأ بفتح السين والألف وكسر الحاء فعلى أنه اسم فاعل ، ومعنى كل مفهوم ، وقوله « شمللا » فيه إشارة إلى أن كلاً له معنى مشهور أهـ .

(ص) وَخَاطَبَ فِي هَلْ يَسْتَطِيعُ رَوَاتَهُ وَرَبُّكَ رَفَعُ الْبَاءِ بِالنَّصْبِ رُتْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لمن تكرر برمز الرء له فى قوله « رواته » « رتلا » وهو : الكسائي بتاء الخطاب فى « هل تستطيع » وينصب رفع باء « ربك » ، فتعين للباقيين القراءة بياء غيب « يستطيع » ورفع باء « ربك » .

(ج) من قرأ بالخطاب فى الفعل والنصب فى الاسم فعلى أن المخاطب عيسى ويكون هو الفاعل و« ربك » منصوب على التعظيم والمعنى : هل تستطيع سؤال ربك ، والكسائي على قاعدته العامة فى إدغام لام هل فى التاء ، ومن قرأ بالغيب فى الفعل والرفع فى الاسم فعلى أن « ربك » فاعل « يستطيع » بمعنى : هل يقدر ربك أو يفعل أو يحيبك ربك ويطيعك على إنزال المائدة من السماء التى طلبناها .

(ص) وَيَوْمَ بَرَفَعِ خُذٌ وَإِنِّي ثَلَاثُهَا وَلِي وَيَدِي أُمِّي مُضَافَاتُهَا الْعَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ برفع ميم « هذا يوم » للمشار إليهم بخاء « خذ » وهم : جميع القراء السبعة ما عدا نافعا ، فتعين قراءته له بنصب الميم .

(ج) من نصب الميم فعلى الظرفية ، وهذا إشارة لقوله تعالى : « أنت قلت » ، وهو مبتدأ وخبره متعلق الظرف ، والتقدير : هذا القول واقع « يوم » ينفع فى يوم معمول

الخبر فالفتحة فتحة إعراب، والكوفيون يجعلون يوم خير المبتدأ وبنى على الفتح لإضافته لجملة فعلية، وإن كانت معربة والبصريون يشترطون فى البناء تصوير الجملة بفعل ماض وينفع محله خفض بالإضافة، ومن قرأ برفع الميم فعلى أنه خير للمبتدأ أى هذا اليوم يوم ينفع والجملة محلها نصب بالقول، ثم أخبر أن فيها من ياءات الإضافة ست إني فى مواضع ثلاثة: «إني أخاف الله، إني أريد، فإني أعذبه، لى أن أقول، يدى إليك، أمى إلهين»، وليس فيها زائدة للأئمة السبعة.

* * *

سورة الأنعام

(ص) وَصَحْبُهُ يُمْصِرُ فَتَحِ ضَمٌّ وَرَأَوُهُ بِكَسْرٍ وَذَكَرْتُ لَمْ يَكُنْ شَاعٌ وَأَنْجَلًا
وَفَتَنَتْهُمْ بِالرُّفْعِ عَنِ دِينِ كَامِلٍ وَبَارَيْنَا بِالنَّصْبِ شَرَفٌ وَصَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ « من يصرف » بفتح ضم الياء وكسر الراء للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بضم الياء وفتح الراء.

(ج) من قرأ بضم الياء وفتح الراء فعلى البناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير العذاب، ومن قرأ بفتح الياء وكسر الراء فعلى البناء للفاعل وهو الله، والمفعول محذوف هو ضمير العذاب والضمير فى عنه يومئذ يعود على قوله مَنْ.

ثم أمر أن يقرأ « ثم لم يكن » بياء التذكير للمشار إليهما بشين « شاع » وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء التانيث، ثم أخبر أن يقرأ « فتنتهم إلا » برفع التاء للمشار إليهم بالعين والبدال والكاف فى قوله « عن دين كامل » وهم: حفص وابن كثير وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء.

(ج) من قرأ بالتانيث فى يكن ورفع فتنتهم على أنها اسم تكن ولذا أنت الفعل، وإلا أن قالوا خبرها، ومن قرأ بالتانيث مع النصب على أن فتنتهم خبر مقدم، وإلا أن قالوا اسم تكن مؤخر وأنت الفعل لتانيث الخبر؛ لأن الاسم المؤول من مصدر أن

قالوا هم قولهم فى قوة مقالتهم ، ومن قرأ بالتذكير ولا يكون إلا مع النصب فعلى أن «فتنتهم» خبر مقدم، «إلا أن قالوا» اسم مؤخر، وذكر الفعل لتذكير الاسم أى قولهم . ثم أخبر أن يقرأ بنصب باء «والله ربنا» للمشار إليهما بشين «شرف» وهما حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بخفض الباء .

(ج) من قرأ بالخفض فعلى النعت أو البدل أو عطف بيان، ومن قرأ بالنصب فعلى النداء أو المدح أو إضمار أعنى .

(ص) نَكْذَبُ نَصْبُ الرَّفْعِ فَازَ عَلَيْهِمْ وَفِي وَنَكُونُ أَنْصِبُهُ فِي كَسْبِهِ عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «نرد ولا نكذب» بنصب رفع الباء للمشار إليهما بالفاء والعين فى قوله: «فاز عليه» وهما: حمزة وحفص، ثم أمر أن يقرأ «ربنا ونكون» بنصب رفع النون الأخيرة من كلمة «ونكون» للمشار إليهم بالفاء والكاف والعين فى قوله: «فى كسبه علا» وهم: حمزة وابن عامر وحفص، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة برفع باء «ولا نكذب» أو نون «ونكون» .

(ج) من قرأ برفع الفعلين فعلى العطف على «نرد» أى: يا ليتنا نرد ونوفق للإيمان والتصديق، أو يكون على القطع أى ونحن لا نكذب ونكون من المؤمنين، ويجوز أن يكونا حالين أى يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، ومن قرأ بنصبهما فعلى إضمار أن بعد واو المعية فى جواب التمنى، ومن قرأ برفع «ولا نكذب» ونصب الثانى فعلى تمنيا الأولين وكون الأخير جواباً أى: يا ليتنا نرد وباليتنا لا نكذب ونكون من المؤمنين ويجوز فى الأول الوجوه الثلاثة السالفة .

(ص) وَلَلدَّارُ حَذْفُ اللّامِ الأُخْرَى ابْنُ عامِرٍ وَالآخِرَةُ المَرْفُوعُ بِالْحُفْضِ وَكُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ «وللدار» بحذف اللام الأخيرة وهى لام التعريف ويلزم من حذفها تخفيف الدال لابن عامر، ويقرأ له بخفض رفع تاء «الآخرة» قوله وكلاً أى حذف اللام من «وللدار» وخفض رفع تاء «الآخرة» موكول إليه ومنسوب له فتعين للباقيين القراءة بإثبات لام التعريف فى الكلمة الأولى ورفع تاء الكلمة الثانية، ويلزم من إثبات لام التعريف إدغامها فى الدال فتشدد .

(ج) من قرأ بحذف اللام الأخيرة من الكلمة الأولى فأصلها دار دخلت عليها لام الابتداء، ثم أضيف إلى الآخرة فخفض بإضافة لدار إليها ورسم بلام واحدة في المصحف الشامي، وأما من قرأ بإثبات اللام الأخيرة في الكلمة الأولى فقد لزم منه إدغام اللام الأخيرة في الدال فتشدد؛ لأن أصلها كما تقدم دار دخلت عليها لام التعريف فأدغمت في الدال، ثم بعد ذلك دخل عليها لام الابتداء ورفعت الكلمة الثانية على الصفة للأولى، وقد رسمت بلامين فيما عدا المصحف الشامي، ولذلك فلا خلاف في حرف يوسف بأنه كقراءة ابن عامر هنا للجميع؛ لاتفاق المصاحف على رسمه بلام واحدة.

(ص) وَعَمَّ عَلًّا لَا يَعْقِلُونَ وَتَحْتَهَا
وَيَسَ مِنْ أَصْلٍ وَلَا يُكْذِبُونَكَ أَلْ خَفِيفٌ أَتَى رُحْبًا وَطَابَ تَأْوَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «أفلا يعقلون» هنا وفي الأعراف بقاء الخطاب للمشار إليهم بعمّ والعين في قوله «عمّ علا» وهم: نافع وابن عامر وحفص، وأمر أن يقرأ «أفلا يعقلون» في يوسف بقاء الخطاب للمشار إليهم بعم والنون في قوله: «عم نيطلا» وهم: نافع وابن عامر وعاصم، وأخبر أن يقرأ «أفلا تعقلون» في «يس» بقاء الخطاب للمشار إليهما بالميم والهمز في قوله: من أصل وهما: ابن ذكوان ونافع، فتعين لمن لم يذكر في ترجمة من هذه التراجم القراءة بقاء الغيب.

(ج) من قرأ بالخطاب فعلى الالتفات، ومن قرأ بالغيب فلمناسبة ما قبله.

ثم أخبر أن يقرأ «فإنهم لا يكذبونك» بتخفيف الذال ويلزم إسكان ما قبل الحرف المخفف للمشار إليهما بالهمزة والراء في قوله «أتى رحباً» وهما: نافع والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الذال ويلزم فتح ما قبل الحرف المشدد.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أكذب مزيد الثلاثي بهمزة التعدية، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع كذب الثلاثي المزيد بالتضعيف.

(ص) أَرَيْتَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٌ وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلًّا

(ش) أعلم أن كلمة رأى بزنة فعل فالراء فاء الكلمة، والهمزة عينها والألف

المنقلبة عن ياء لامها، فأخبر أن يقرأ بإسقاط العين وهي الهمزة للمشار إليه براء «راجع» وهو: الكسائي بشرطين: أن يسبق بهمزة استفهام، وأن يسند إلى ضمير المخاطب المرفوع نحو: «أرايتكم، أفرأيت» فتعين للباقيين القراءة بإثباتها، وأخبر أن يقرأ بتسهيلها لنافع، وأخبر أن كثيراً من أهل الأداء رووا إبدالها حرف مد من جنس حركة ما قبلها فتكون ألفاً ويمد مداً طويلاً؛ لأنه يصير من قبيل المد اللازم للمشار إليه بجيم «جلا» وهو: ورش وعلى هذا يكون له وجهان: التسهيل كقالون، والإبدال حرف مد ويتفرع على هذا إذا وقف على رأيت اجتماع ثلاثة سواكن، فقد منع له الإبدال الشمس ابن الجزري حالة الوقف؛ بحجة أنه لم يوجد في كلام العرب اجتماع سواكن ثلاثة لكن السيد هاشم أجاز اجتماع السواكن الثلاثة لكن مع توسط الياء وعليه عملنا.

(ج) من قرأ بإسقاط الهمز مبالغة في التخفيف، والعلة أن تخفيفها كان إسقاطاً إنما كان هذا حملاً على سقوطها في بعض تصاريفها كالمضارع والأمر مع الاستفهام وغيره نحو: «أسمع وأرى، ويرى الذين»، وقيل: إن الإسقاط لغة مشهورة من لغات العرب، ومن أثبتها محققة فعلى الأصل، ومن قرأها بالتسهيل فقد نظر إلى الأمرين جميعاً، فمن نظر إلى الأصل فقد نطق بلفظ همزة عموماً، ومن نظر إلى اجتماع همزتين في كلمة جعلها تسهيلاً أهـ.

(ص) إِذَا فُتِحَتْ شَدْدُ لِسَامٍ وَهَآ هُنَا فَتَحْنَا وَفِي الْأَعْرَافِ وَأَفْتَرَبْتِ كِلَا

(ش) أمر أن يقرأ «إذا فتحت بأجوج» بالأنبياء بتشديد التاء الأولى وبتشديد تاء «فتحننا عليهم» هنا وتاء «لفتحنا عليهم» في الأعراف وتاء «فتحننا أبواب» في القمر للشامي وهو ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف تاء الأربعة وقوله: كِلا ليس رمزاً للتصريح بالنسب ويجوز أن يقال إشارة إلى كِلا «فتحت وفتحننا».

(ج) التخفيف والتشديد لغتان غير أن التشديد فيه معنى التكثير والتكرير.

(ص) وَبِالْغُدُوَّةِ الشَّامِيِّ بِالضَّمِّ هَاهُنَا وَعَنْ أَلْفٍ وَأَوْ فِي الْكَهْفِ وَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ربهم بالغداة» هنا وفي الكهف بضم الغين وبإسكان الدال وبواو مفتوحة مكان الألف كلفظه للشامي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الغين وبالف بعد الدال مكان الواو فيلزم فتح الدال قبل الألف لمجانسته لها.

(ج) من قرأ «غدوة» بضم الغين والواو فالأشهر أنها معربة بالعلمية الجنسية كأسامة في الأشخاص فهي غير مصروفة، أو أن «غدوة» علم وضع للتعريف فلا تدخل عليها أل كسائر الأعلام، وأما كتابتها بالواو في المصاحف فكالصلاة والزكاة، وجوابه: أن تنكير «غدوة» لغة ثابتة حكاها سيبويه والخليل تقول: أتيتك غدوة بالتنوين على أن صاحب هذه القراءة لا يعرف اللحن؛ لأنه عربي، ومن قرأ بفتح الغين والألف بعد الدال فعلى أن غداة اسم لذلك الوقت دخلت عليها لام التعريف.

(ص) وَإِنَّ بِفَتْحِ عَمَّ نَصْرًا وَيَعْدُكُمْ سَبِيلَ بَرَفَعٍ خَذٌ وَيَقْضِ بَضْمٌ سَا نَعَمٌ دُونَ الْبَاسِ وَذَكَرَ مُضْجَعًا
نَمَا يَسْتَبِينَ صُحْبَةً ذَكَرُوا وَلَا كُنْ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدْدٌ وَأَهْمِلًا تَوْقَاهُ وَأَسْتَهْوَاهُ حَمْزَةٌ مُنْسِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح همزة «أنه من عمل» للمشار إليهم بعم والنون في قوله: عَمَّ نَصْرًا وهم: نافع وابن عامر وعاصم، وأخبر أن يقرأ بفتح همزة «فأنه غفور رحيم» الواقع بعد السابق للمشار إليهما بالكاف والنون في قوله: كم نما وهما: ابن عامر وعاصم، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بكسر الهمزة.

(ج) «أنه، فأنه» فيهما ثلاث قراءات فتحهما أو كسرهما أو فتح الأول وكسر الثاني، فالفتح في الأولى على أنها بدل من «الرحمة» بدل شيء من شيء أو على الابتداء، والخبر محذوف أى عليه إنه ألخ أو على تقدير حرف الجر أى اللام، وأما فتح الثانية فعلى أن محلها رفع مبتدأ والخبر محذوف أى فغفرانه ورحمته حاصلان، وأما كسر الأولى فعلى أنها مستأنفة، وأن الكلام قبلها تام، وكذا الثانية بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لمن الموصولة أو جواباً لها إن جعلت شرطاً وباعتبار هذا الشرط لا بد من كسر إن كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾.

ثم أخبر أن يقرأ «وليستين» بياء التذكير للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث إلا نافعاً فيقرؤه بتاء الخطاب، فإن قيل: قد علم التذكير من ضد التانيث، فكيف علم الخطاب؟ قيل: قد ضاق التنبيه عليه بضده فكان المراد القراءة الأخرى بالتاء فاتفق كل من التانيث والخطاب في التاء

لفظاً واغتفر اختلافهما معنى، ثم أخبر أن يقرأ برفع لام «سهل» للمشار إليهم بخاء خذ وهم: القراء السبعة ما عدا نافعا فيقرؤه بنصب اللام.

(ج) «ولتستبين سبيل» من ذكر يستبين رفع سبيل على الفاعلية فاعل مذكر على حد قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ والباقون يقرءون بالتاء فمن حملها على التانيث رفع سبيل فاعل لمؤنث على حد قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ ومن حملها على الخطاب تعين له نصب سبيل على المفعولية والخطاب سيدنا محمد ﷺ.

ثم أخبر أن يقرأ «يقض الحق» بضم سكون قاف «يقض» مع ضم كسر الضاد وتشديدها وإهمال نقطها فيصير «يقص» كيشد للمشار إليهم بالنون والدال والهمز في قوله: نعم دون إلباس وهم: عاصم وابن كثير ونافع، فتعين للباقيين القراءة بإسكان القاف بعدها ضاد معجمة مكسورة مخففة كلفظه.

(ج) يقرأ «يقص الحق» من القصص، «ويقص الحق» من القضاء وكلاهما فعل مضارع مرفوع غير أن الرفع ظاهر في الأول مقدر في الثاني على الياء المحذوفة للرسم، فإن قيل: لم عبر بعلامات البناء مع أن حركة الصاد في يقص حركة إعراب؟ قلت: لما كان الأغلب للبناء فاغترت حركة الصاد.

ثم أخبر أن يقرأ لحمزة «توفته، استهوته» بالفاء بعد الفاء في الأول وبعد الواو في الثاني على التذكير، ثم أخبر أن يقرأ له بإضجاع ألف هذين؛ لأنها منقلبة عن ياء، ولو لم يذكر الإضجاع لجزت فيها الإمالة من القاعدة العامة، فتعين للباقيين القراءة بتاء ساكنة مكان الألف على التانيث.

(ج) «توفته، استهوته»، من قرأ بالتذكير فيهما فعلى ملاحظة معنى الجمع أو للفصل بالمفعول، ومن قرأ بالتانيث فيهما فعلى ملاحظة معنى الجماعة، والتفصيل فإن الفعل توفي، استهوى مذكر، وألفه تمال؛ لأنها منقلبة عن ياء، وإن لحقته تاء التانيث الساكنة فتحذف ألفه لالتقاء الساكنين فيصير «توفته، استهوته» وكلاهما فعل ماض وكذا يقال في كل ما شاكلهما نحو: «فنادته الملائكة» في آل عمران، وقيل في لفظ توفاه على قراءة التذكير أنه فعل مضارع على أن الأصل فيه تتوفاه حذفت منه إحدى التاءين على حد تنزل وبابه والأول أظهر.

(ص) مَعَا خُفِيَّةٌ فِي ضَمِّهِ كَسْرُ شَعْبَةٍ
وَأُنْجِيَتْ لِلْكَوْفِيِّ أَنْجَى تَحَوُّلاً
قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ يُثْقَلُ مَعَهُمْ هَشَامٌ وَشَامٌ يُنْسِينِكَ ثَقَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ معاً أى موضعي «خفية» بوزن فعلة من قوله: «وخفية لئن»، هنا، و«خفية إنه» فى الأعراف بكسر ضم الحاء فى الموضعين لشعبية، فتعين للباقيين القراءة بضم الحاء فيهما.

(ج) الضم والكسر لغتان كأسوة وإسوة.

ثم أخبر أن يقرأ «لئن أنجانا» بألف بين الجيم ونا ضمير المفعول للكوفيين وألفها منقلبة عن ياء فتمال لحمزة والكسائي وتفتح لعاصم كلٌ وفق قاعدته العامة فى قراءة الباقيين أنجيتنا بياء ساكنة بعدها تاء مخاطب وهما بين الجيم ونا ضمير المفعول كما لفظ بالقراءتين.

(ج) قوله تحوُّلاً فيه إشارة إلى توجيه القراءتين إجمالاً، فاما التفصيل، فمن قرأ «أنجانا» فعلى الغيب لمناسبة يدعونا، ومن قرأ «أنجيتنا» فعلى خطاب الله تعالى لمناسبة ما قبله لدعائهم، والفاعل هو المولى سبحانه فى القراءتين غيباً وخطاباً.

ثم أخبر أن يقرأ «قل الله ينجيكم» بتشديد الجيم، ويلزم منه فتح ما قبله لمن عاد إليهم ضمير معهم وهم الكوفيون ويوافقهم على هذا هشام، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الجيم، ويلزم منه إسكان ما قبله.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع نجىّ مزيد الثلاثى بالتضعيف، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أنجى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية.

ثم أخبر أن يقرأ «وإما ينسينك» بتشديد السين ويلزم لذلك فتح الحرف الذى قبل للشامى، فتعين للباقيين القراءة بتخفيفها، ويلزم لذلك سكون الحرف الذى قبله.

(ج) من قرأ بالثقل مضارع نسى مضعف الثلاثى، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أنسى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية.

(ص) وَحَرْفِي رَأَى كَلَا أَمِلَ مُزْنٌ صُحْبَةٌ
وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعٌ مُضْمَرٌ
مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا

وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأِ أَمِلَ فِي صَفَا يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلَا
وَقَفَّ فِيهِ كَالأَوَّلَى وَنَحْوَ رَأَتْ رَأَوْ رَأَيْتَ بِفَتْحِ الْكُلِّ وَقَفَا وَمَوْصِلَا

(ش) اعلم بأن لفظ رأى الفعل الماضى الثلاثى المجرد الذى ختم بياء رسماً غالباً منقلبة ألفاً لفظاً قسماً ما بعده محرك، وما بعده ساكن، فالذى بعده محرك من اسم ظاهر نحو: رأى كوكباً، رآ قميصه، أو حركة ضمير نصب مخاطب أو غائب نحو: رآك، رآه، رآها، فأمر أن يقرأ بإمالة حرفيه أى الراء والهمز فى نوعى هذا القسم للمشار إليهم بالميم وصحبة فى قوله: مُرِّنٌ صحبة وهم: ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائى، وأخبر أن يقرأ بإمالة الهمز فقط للمشار إليه بحاء حسن وهو: أبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بإمالة الراء للمشار إليه بياء «يُجتلا» وهو السوسى بخلاف عنه.

وأخبر أن يقرأ بالخلاف بين فتح الراء والهمز أو إمالتهما فيما بعده ضمير نحو: «رآك، رآه» للمشار إليه بميم مصيب وهو: ابن ذكوان، والوجهان من طريق الشاطبية والتهيسير، أما من حمل هذا الخلاف لابن ذكوان على أن يكون له أربعة أوجه هذان الوجهان، ثم إمالة الهمز فقط، أو إمالة الراء دون الهمز، فإن الوجه الثالث لا يجوز إلا من طريق النشر ولا يقرأ به من طريق الشاطبية ولا التهيسير، أما إمالة الراء دون الهمز فلا يجوز من طريق الشاطبية ولا التهيسير بل ولا من طرق النشر وإلى ذلك أشار صاحب الكنز العلامة الجمزورى فقال:

وَفِي خِلَافٍ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٍ فَبِالاضْجَاعِ وَالْفَتْحِ قَدْ تَلَا
كَذَا بِفَتْحِ الرَّأِ وَإِضْجَاعِ هَمْزِهِ وَلَا عَكْسٍ فَاقْرَأْ بِالثَّلَاثِ مُرْتَلًا

وقوله: بالثلاث أى لمن صحت من طريقه كما تقدم والمراد بأن كل إمام يقرأ بما صح من طريقه بشرط ألا يتجاوز الأوجه الثلاثة.

ثم أخبر أن يقرأ بتقليل الراء والهمز معاً سواء وقع بعده ظاهر أو مضمير لعثمان المكنى بأبى سعيد والملقب بورش، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى هذه التراجم القراءة بفتح الحرفين أى الراء والهمز.

«تنبيه» تجرى قاعدة أوجه البدل الثلاثة لورش من القصر والتوسط والمد ولما فرغ

مما بعده حركة شرع فيما سكن بعده وهو نوعان: ما انفصل عنه السكون خطأ بأن كان أول الكلمة التالية أو اتصل به السكون بأن كان في كلمته فذكر الأول فأمر أن يقرأ بإمالة الراء من رأى نحو: «رآ القمر» وصلاً للمشار إليهم بالفاء والصاد والياء في قوله: «في صفايد بخلف» وهم: حمزة وشعبة، والسوسى بخلف عنه وأمر أن يقرأ بإمالة الهمز في ذلك للمشار إليهما بالياء، والصاد بخلف عنهما في قوله: «وقل في الهمز خلف يقى صلا» وهما: السوسى وشعبة بخلاف عنهما أيضاً هذا ما استفيد من النظر، أما المحقق الإمام ابن الجزرى فقد نبه على ما ذكر من خلاف عن السوسى وشعبة فخلاصة ما ذكره الإمام عن السوسى في رأى الواقع قبل الحركة فقد جاء عنه الخلاف في الراء فلا يصح إمالتها؛ لأنه لم يرد عنه من طرق صحيحة فالإقتصار له على فتح الراء وإمالة الهمز أما الخلاف عنه في الحرفين قبل الساكن فلا يصح من طرفنا بل ولا من طرق النشر فيقتصر له على فتح الراء والهمز معاً لا غير، وأما الخلاف المذكور عن شعبة في الهمز قبل الساكن فلا يجوز ولا يصح من طرق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق النشر فيقتصر له على إمالة الراء وفتح الهمز كحمزة ثم أشار إلى ذلك صاحب إتحاف البرية.

وَحَرَفِي رَأَى لِلْسُوسِيِّ فَافْتَحَ لِسَاكِنُ وَرَأَى غَيْرِهِ كَالْهَمْزَةِ فِي وَتَأَى كَلَا
وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأَى أَمَلُ فِي صَفَا وَمَا أَتَاكَ بَدَأُ فِي الْبَيْتِ عَن شُعْبَةَ أَهْمَلَا

ولما فرغ من حكم رأى التي قبل الساكن وصلاً شرع في بيان ما فيها وقفاً فأمر أنه إذا وقف على رأى الواقع قبل الساكن بأن تكون مثل الأولى أى التي وقعت قبل الحركة فمن مذهب إمالة حرفيها أمالهما ومن مذهب إمالة الهمز أمالها ومن مذهب التقليل قلل وله فيها ثلاثة البدل وقفاً أيضاً ومن مذهب فتح الحرفين فتحهما. ولما فرغ مما انفصل منه الساكن ابتداء فيما اتصل به السكون سواء كان هذا السكون على الياء التي هي لام الكلمة أو قلبت ألفاً وزالت لساكن اتصل ببقية الكلمة نحو: «رأيتهم، رأيتهم، فرأوه» فقد أخبر باتفاق الأئمة جميعاً على فتح الراء والهمز في الوقف والوصل.

(ج) الفتح والإمالة لغتان، وقيل: إن الإمالة فيما بعده حركة إنما للسبب العام

الذى هو الألف المنقلبة عن الياء التى هى ثابتة فى الرسم، وأما الإمالة فى الراء فإن كانت الهمزة مماله بعدها فإنما هى إمالة لإمالة، وإن كان ما بعدها غير ممال لوجود الذى سكن بعده كإمالة حمزة للراء الواقعة قبل الساكن فقد حمل الوصل على الوقف أو لوجود الياء رسماً، وأما فتح الهمز قبل الساكن لمراعاة حذف الياء وصلأ وأما النوع الذى بعده ساكن متصل فاتفقوا على فتح حرفيه لعدم الألف المنقلبة عن الياء وصلأ ووقفأ.

(ص) وَخَفَّفَ نُونًا قَبْلُ فِي اللَّهِ مِنْ لَهُ بِخُلْفِ أْتَى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكْ أَوْلَا

(ش) اعلم بأن بعض الكلمات التى وقع الخلاف فيها لا يمكن النطق بها فى النظم لعدم قبول التفعيلات لها فحينئذ ينطق بكلمة قبلها أو بعدها ليسهل نطق التفعيلات وقد وقع التعبير بالقبيلية هنا وفى سورة النحل قوله: «ومن قبل فيهم» والبعديّة ما وقع من بعض ياءات الإضافة نحو: «وما بعده إن شاء» فأخبر أن يقرأ بتخفيف نون «أتجاجونى» التى قبل «فى الله» للمشار إليهم بالميم واللام والهمزة فى قوله: مَنْ لَهُ بِخُلْفِ أْتَى وهم: ابن ذكوان وهشام ونافع بخلاف عن هشام فيصير نطقهم بنون خفيفة مكسورة فتعين للباقيين القراءة بنون واحدة مشددة مكسورة وهو الوجه الثانى لهشام.

(ج) اعلم أن الأصل فى الفعل المضارع الذى رفع بثبوت النون واتصل به الياء ضمير النصب جاز إلحاقه بنون الوقاية من كسر آخره نحو: «أتجاجونى» فأصله أتجاجوننى فللعرب فى مثل ذلك ثلاث لغات، إبقاء النونين على حالهما مظهرتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة على الأصل لاتفاقهم على إظهارهما فى نحو: «يدعوننى» غيباً فى يوسف خطاباً فى غافر «أتجادلوننى» فى الأعراف «ليحزننى» «اللغة الثانية» إدغام النون الأولى فى الثانية وهو الكثير والمختار، ويلزم من ذلك النطق بنون واحدة مشددة «الثالثة» حذف إحدى النونين فتبقى نون واحدة مخففة كراهة للتضعيف، وقد قرئ بهذه اللغات الثلاثة فى الزمر «أفغير الله تأمروننى»، وقرئ فى «أتعداننى» بالأحقاف بالإظهار والإدغام دون الحذف، ولم يقرأ هنا إلا بالإدغام والحذف، وقد اختلف العلماء فى النون المحذوفة فهى الأولى عند سيبويه ومن تبعه،

بحجة أنها نائبة عن الضمة وقد تحذف هذه الضمة تخفيفاً كما جاء حذفها عند أبي عمرو من الراء من نحو: «يشعركم»، أو المحذوفة الثانية عند الأخفش ومن معه وإليه جنح الإمام الشاطبي فأشار إليه بقوله: «والحذف لم يك أولاً» بحجة أن الأولى؛ علامة للرفع والعلامة أولى بالبقاء من مراعاة الوقاية، ولأن الاستثقال قد وقع بالثانية والأولى تقوم مقامها في وقاية الفعل من الكسر ولم يتقدم ناصب ولا جازم لذا كانت أولى بالبقاء.

(ص) وَفِي دَرَجَاتِ النُّونِ مَعَ يُوْسُفَ نُوْيَ وَوَاللَّيْسَعِ الحُرْفَانِ حَرَكَ مُثْقَلًا
وَسَكَّنَ شِفَاءً وَأَقْتَدَهُ حَذْفُ هَاءِ شِفَاءً وَبِالتَّحْرِيكِ بِالكُسْرِ كَفَلًا
وَمَدَّ بِخُلْفِ مَاجٍ وَالْكَلِّ وَأَقِفَ بِإِسْكَانِهِ يَذْكَو عَبِيرًا وَمَنْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «درجات من نشاء» هنا وفي يوسف بالنون والمراد بالنون تنوين التاء للمشار إليهم بئاء «نوى» وهم: الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين في السورتين.

(ج) من قرأ بتنوين تاء «درجات» فعلى قطع الإضافة وتصير «من نشاء» منصوب المحل على المفعولية، ومن قرأ بترك تنوينها فعلى إضافة المصدر لمفعوله.

ثم أمر أن يقرأ «والليسع» الحرفين أى الموضعين هنا وفي صاد بتحريك اللام فيلزم فتحها ثم أخبر بتثقيلها وأمر بإسكان الياء للمشار إليهما بشين «شفاء» وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بإسكان اللام وفتح الياء.

(ج) من قرأ بتشديد اللام مفتوحة وإسكان الياء فعلى أن أصله لَيْسَعٌ كضَيْغَمٍ، وقدر تنكيهه فدخلت عليه لام أل للتعريف ثم أدغمت اللام فى اللام، ومن قرأ بإسكان اللام وفتح الياء ففيه وجهان «الأول»: أنه اسم أعجمى زيد عليه أل كالكلمات والعزى «الثانى»: أنه عربى وهو فعل مضارع سُمى به ولا ضمير فيه فأعرب ثم نكر ثم عرّف بالألف واللام، والأصل فيه يوسع بكسر السين كيوسع ثم حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كحذفها فى يدع ويهب وبابه، ثم فتحت السين من أجل حرف الحلق ثم أخبر أن يقرأ بحذف هاء «اقتده قل» وصلاً للمشار إليهما بشين «شفاء» وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بإثباتها وصلاً، وأخبر أن تحرك

بالكسر هاء اقتده للمشار إليه بكاف « كفلا » وهو: ابن عامر فتعين للباقيين القراءة بإسكانها، وأخبر أن يقرأ بمد حركة هاء « اقتده » أى توصل بقدر حركتين للمشار إليه بميم « ماج » وهو: ابن ذكوان بخُلف عنه فتعين لهشام القراءة بالقصر أى بترك صلتها وهو الوجه الآخر لابن ذكوان غير أن وجه القصر ليس من طريق الشاطبية؛ لأن الدانى لم يذكره فى التيسير بل ولا فى الجامع قال المحقق: ولا أعلم أن القصر من طريق الدانى، واقتصر على ذكر المد فقط وقد أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وَعِنْدَ ابْنِ ذَكْوَانَ فَصَلَّ كَسْرَهَا اقْتَدَهُ وَمَا قَصَرَهُ لِلْحِرْزِ يَرُوى فَيَحْمِلُ

ولما فرغ من حكم الوصل شرع فى حكم الوقف عليه فأخبر أن جميع الأئمة اتفقوا على إثبات الهاء ساكنة فى الوقف، وهذا معنى قوله: « والكل واقف بإسكانه ».

(ج) اعلم بأن هاء « اقتده » اتفق الأئمة على إثباتها وقفاً ساكنة، واختلفوا فى الوصل فيها فبعضهم حذفها والبعض الآخر أثبتها، فمن حذفها فهى عنده هاء سكت مراعاة لما وضعت له، فقد وضعت لبيان حركة الحرف الأخير لهذا ثبتت وقفاً وحذفت وصلاً لبيان الحركة به، ومن أثبتها فيما أن تحرك وإما أن تسكن، فمن حركها فعلى أنها هاء ضمير كأى هاء ضمير، فمن أشبع الحركة أو قصرها فعلى حد هاء الضمير فى « فآلقه » من قصر هائه ومده ويعود هذا الضمير على الاقتداء أو الاهتداء المصدر للفعل، وأما من قرأ بإسكانها فتحتمل الوجهين، فإن قدرت أنها للسكت ووقف للدلالة على أصلها واتباع للرسم، وإن وصل بها فقد أجرى الوصل مجرى الوقف، وإن قدرت ضميراً فإنه يعود إلى الاقتداء المدلول عليه باقتده أو إلى الهدى المدلول عليه بهداهم وحكمه كأى ضمير فيسكن فى الوقف كغيره، وإن سكنت وصلاً فعلى حد من سكنت له هاء الضمير فى نحو: « فآلقه ».

(ص) وَتَبْدُونَهَا تُخْفُونَ مَعَ تَجْعَلُونَهُ عَلَى غَيْبِهِ حَقًّا وَيُنذِرُ صَنْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون » كثيراً بياء الغيب فى الأفعال الثلاثة للمشار إليهما بحقاً وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فى الثلاثة.

(ج) من قرأ بالغييب فعلى مناسبة قوله: «إذ قالوا ما أنزل»، ومن قرأ بالخطاب، فلمطابقة قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ﴾ ومطابقته لما بعده قوله: «وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ».

ثم أخبر أن يقرأ «ولتنذر أم القرى» بياء الغيب للمشار إليه بصاد صندلا وهو: شعبة، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغييب فعلى أن الضمير للقرآن في قوله: «وهذا كتاب»، ومن قرأ بالخطاب فعلى أنه لسيدنا محمد ﷺ.

(ص) وَبَيْنَكُمْ أَرْفَعُ فِي صَفَا نَفْرٍ وَجَا عِلْ أَقْصُرُ وَفَتَحُ الْكُسْرَ وَالرَّفْعَ ثَمَلًا وَعَنْهُمْ يَنْصَبُ اللَّيْلُ وَأَكْسِرُ بِمُسْتَقَرٍّ رُ الْقَافَ حَقًّا خَرَقُوا ثِقْلَهُ أَنْجَلًا

(ش) أمر أن يقرأ برفع نون «تقطع بينكم» للمشار إليهم بالفاء والصاد ونفر في قوله: في صفا نفر وهم: حمزة وشعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بنصب النون.

(ج) من قرأ بالنصب فعلى أنه ظرف لتقطع، والفاعل يعود على الاتصال أى تقطع ما كان بينكم من الوصل والمودة، ومن قرأ بالرفع فعلى أنه توسع في الظرف فاستند إليه الفعل، فصار اسماً ويعضد هذا ويقويه قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقٌ﴾ وقوله: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾.

ثم أمر أن يقرأ «جاعل» بالقصر أى بحذف الألف بعد الجيم وبفتح كسر العين وفتح رفع اللام ونصب لام «الليل» الأخيرة للمشار إليهم بشاء «ثملاً»، وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الجيم وكسر العين ورفع لام «جاعل» كما لفظ به، وبخفض لام «الليل» الأخيرة.

(ج) من قرأ «جاعل» بألف وكسر العين ورفع اللام فعلى أنه اسم فاعل وأضيف إلى «الليل» فخفض وهو مفعوله ويناسب «فالتق الإصباح»، ومن قرأ بحذف الألف وفتح العين ولام «جعل» على أنه فعل ماض ونصب «الليل» على أنه مفعول أيضاً ويناسب قوله: (وهو الذى جعل لكم النجوم) أو على أن «فالتق» بمعنى فلق.

ثم أمر أن يقرأ بكسر قاف «فمستقر ومستودع» للمشار إليهما بقوله «حقاً» وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح القاف .

(ج) من كسر القاف فعلى أنه اسم فاعل، ومن فتحها فعلى أنه مصدر أو اسم مكان أى فلکم مكان تستقرون فيه .

ثم أخبر أن يقرأ بتشديد راء «وخرقوا له» للمشار إليه بألف انجلا وهو: نافع، فتعين للباقيين بتخفيفها .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه فعل ثلاثى مجرد، ومن قرأ بالثقل فعلى أنه مزيد الثلاثى بالتضعيف .

(ص) وَضَمَّانٍ مَعَ يَسٍ فِي ثَمَرٍ شَفَا وَدَارَسَتْ حَقَّ مَدَّهُ وَلَقَدْ حَلَا
وَحَرَكٌ وَسَكُنٌ كَافِيًا وَأَكْسِرِ أَنَهَا حِمَى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دَرٌّ وَأَوْبِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «انظروا إلى ثمره، كلوا من ثمره» هنا، «ليأكلوا من ثمره» فى يس بضم التاء والميم للمشار إليهما بشين «شفا» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء والميم فى المواضع الثلاثة .

(ج) من قرأ بضم التاء والميم فى المواضع الثلاثة فعلى أنه جمع ثمرة كخشبة وخشب، ومن قرأ بفتحهما فعلى أنه اسم جنس كشجر وشجرة وبقروبقرة .

ثم أخبر أن يقرأ «وليقولوا درست» بالمد أى بإثبات ألف بعد الدال للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الدال، وأمر أن يقرأ بتحريك السين وهو الفتح وإسكان التاء للمشار إليه بكاف كافياً وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإسكان السين وفتح التاء .

(ج) من قرأ «دارست» بألف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء فعلى أنه مزيد الفعل الثلاثى بألف المفاعلة والتاء فاعل، والمعنى: أنك دارست غيرك وذاكرته، ومن قرأ كذلك مع حذف الألف فعلى زنة فعل ثلاثى مجرد، والمعنى: أتقنت بالدرس أخبار الأولين وفاعله تاء المخاطب كالسابقة، ومن قرأ بفتح السين وإسكان التاء بلا ألف فعلى أنه ثلاثى مجرد والتاء تاء التانيث الساكنة والفاعل «الآيات» والمعنى: انمحت

وذهبت وقدمت وبليت ومضى عليها دهور؛ لأنها من أساطير الأولين فتريد إحياءها وعرضها علينا .

ثم أمر أن يقرأ بكسر همزة « وما يشعركم إنها » للمشار إليهم بالبدال والحاء والصاد فى قوله : حمى صوبه بالخلف در وهم : ابن كثير وأبو عمرو وشعبة بخلف عنه، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمز وهو الوجه الآخر لشعبة .

(ج) من قرأ بكسر الهمز فعلى الاستئناف بمعنى إخبار بعدم إيمان من طبع على قلبه، ولو جاءتهم كل آية، ومن قرأ بالفتح فعلى أنها بمعنى لعل وهى فى مصحف أبي هكذا، أو على تقدير لام العلة والتقدير إنما الآيات التى يقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون وما يشعركم اعتراض بين العلة والمعلول .

(ص) وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ كَمَا فَشَا وَصُحْبِهِ كُفُوًا فِي الشَّرِيعَةِ وَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « إذا جاءت لا يؤمنون » هنا بقاء الخطاب للمشار إليهما بالكاف والفاء فى قوله : كما فشا وهما : ابن عامر وحمزة، وأخبر أن يقرأ « لا يؤمنون ويل لكل » فى الشريعة للمشار إليهم بصحبة والكاف فى قوله : صحبة كفء وهم : شعبة وحمزة والكسائى وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بياء الغيب .

(ج) لا يؤمنون هنا الخطاب فيها لملاحظة « وما يشعركم » على أنها للمشركين، ومن قرأ بالغيب فعلى ملاحظة أن الكاف فى « يشعركم » للمؤمنين وتكون بياء الغيب للمشركين، وأما لا يؤمنون بسورة الجاثية، فمن قرأها بالغيب أى كفار مكة، ومن قرأها بالخطاب فلمناسبة قوله : « وفى خلقكم » .

(ص) وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ ضَمٌّ فِي قِبَلًا حَمَى ظَهِيرًا وَلِلْكَوْفَى فِي الْكَهْفِ وَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « قِبَلًا ما كانوا » هنا بضم كسر القاف وبضم فتح الباء للمشار إليهم بالحاء والظاء فى قوله : حَمَى ظَهِيرًا وهم : أبو عمرو وابن كثير والكوفيون، وأخبر أن يقرأ « قِبَلًا وما نرسل » فى الكهف بضم كسر القاف وبضم فتح الباء للكوفيين، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بكسر القاف وفتح الباء .

(ج) قبلاً بها قراءتان وهما لغتان بمعنى عياناً وقيل: المضموم هنا جمع قبيل وهو: الكفيل لقولهم: «أو تأتي بالله والملائكة قبلاً»، والمكسور القاف وفتح الباء من قبل وجوههم كما تقول: أتيتك قبلاً، ولم أك دبراً وكذا في الأنعام وقيل: في المكسور القاف كأنه طوائف من العذاب، وقد يكون من المواجهة كما تقدم.

(ص) وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلْفِ ثَوَى وَفِي يُونُسَ وَالطُّورِ حَامِيهِ ظَلَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «كلمت ربك صدقاً» هنا بترك الألف بعد الميم للمشار إليهم بثناء «ثوى» وهم الكوفيون، وأخبر أن يقرأ «كذلك حقت كلمت ربك، حقت عليهم كلمت ربك»، كلاهما بيونس، «وكذلك حقت كلمت» ربك بغافر المعبر عنها بالطور بترك الألف بعد الميم في المواضع الثلاثة للمشار إليهم بالحاء والطاء في قوله: حاميهِ ظللاً وهم: أبو عمرو وابن كثير والكوفيون، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بإثبات الألف بعد ميم «كلمت».

(ج) من قرأ بحذف الألف فعلى الإفراد على إرادة الجنس أو أن المفرد المضاف يعم ويعطى معنى الجمع، أو لأن الكلمة بمعنى الكلام على حد قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ وتقول كلمة زهير لقصيدته، ومن قرأ بإثبات الألف فعلى الجمع؛ لأن كلماته متنوعة، أمراً ونهياً وغير ذلك، وقد أجمع الأئمة على جمع قوله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ وأيضاً ﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾.

(ص) وَشَدَّدَ حَفْصٌ مُنْزَلَ وَأَبْنُ عَامِرٍ وَحُرْمٌ فَتَحَ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ إِذْ عَلَا وَفُصِّلَ إِذْ تَنَّى يَضِلُّونَ ضَمٌّ مَعَ يَضِلُّوا الَّذِي فِي يُونُسَ ثَابِتًا وَلَا (ش) أخبر أن يقرأ «منزل من ربك» بتشديد الزاي ويلزم فتح ما قبلها لحفص وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الزاي ويلزم سكون ما قبلها.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه من نزل المضعف، ومن قرأ بالتخفيف من أنزل المتعدى بالهمزة.

ثم أخبر أن يقرأ «ما حرم عليكم» بفتح ضم الحاء وفتح كسر الراء للمشار

إليهما بالهمز والعين في قوله: «إذ علا» وهما: نافع وحفص، فتعين للباقيين القراءة بضم الحاء وكسر الراء، وأخبر أن يقرأ «فصل لكم» بفتح ضم الفاء وبفتح كسر الصاد للمشار إليهم بالهمز والتاء في قوله: «إذ تُنِّي» وهم: نافع والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بضم الفاء وكسر الصاد.

(ج) من فتحهما فعلى بنائهما للفعل وإسنادهما إلى ضمير الله تعالى، ومن ضمهما فعلى بنائهما للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به، أما وجه المخالفة ببناء الأول للفاعل فلقرينه من الظاهر وتنبهاً على الأصالة والثاني للمفعول لبعده.

ثم أخبر أن يقرأ «لِيُضِلُّوْا بِأَهْوَاهِهِمْ»، هنا، «ليضلوا عن» في يونس بضم أول الفعلين في السورتين للمشار إليهم بئاء «ثابتاً» وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح أول الفعلين في الموضعين.

(ج) من قرأ بفتح أولهما فعلى أنه مضارع ضلّ الثلاثي المجرد، ومن قرأ بضم أولهما فعلى أنه مضارع أضل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية.

(ص) رِسَالَاتٍ فَرْدًا وَأَفْتَحُوا دُونَ عِلَّةٍ وَضَيْقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرَكٌ مُثْقَلًا
بِكَسْرِ سِوَى الْمَكِّيِّ وَرَأَى حَرَجًا هُنَا عَلَى كَسْرِهَا إِلْفٌ صَفَاً وَتَوَسَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «يجعل رسالته» بالإنفراد، وأمر بفتح التاء ويلزم من إفراده حذف الألف بين اللام والتاء للمشار إليهما بالبدال والعين في قوله: «دون علة» وهما: ابن كثير وحفص، فتعين للباقيين القراءة بالجمع وكسر التاء ويلزم من جمعه إثبات الألف بين اللام والتاء وتقدم في المائدة علة التعبير بعلامة البناء دون الإعراب.

(ج) من قرأ بالإنفراد فعلى إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع فعلى من نظر لتعدد الرسالات.

ثم أخبر أن يقرأ «صدره ضيقاً»، هنا، «مكاناً ضيقاً» في الفرقان بتحريك الياء بالكسر مع التثقيب لجميع القراء ما عدا المكى وهو: ابن كثير، فتتعين القراءة له بإسكان الياء مع التخفيف فيه.

(ج) التشديد والتخفيف لغتان كَمِيَّتْ ومِيَّتْ وَسَيْدٌ وَسَيْدٌ، وقيل: إن التشديد في الأجرام، والتخفيف في المعاني.

ثم أخبر أن يقرأ بكسر راء « حرجاً كأنما » للمشار إليهما بالهمز والصاد في قوله: «إلف صفا» وهما: نافع وشعبة فتعين للباقيين القراءة بفتح الراء.

(ج) الفتح والكسر لغتان كالذَنْفِ والذِنْفِ أو الفتح مصدر بمعنى ذا حرج، والكسر صفة نحو: حذر وحذر، أو الفتح جمع حرجة وهي: ما التف من الشجر لا ينفذ فيه شيء كذلك قلب المناق لضيقه لا يصل إليه شيء من الخير.

(ص) وَيَصْعَدُ خِفَّ سَاكِنٌ دُمٌّ وَمَدَّةٌ صَحِيحٌ وَخِفَّ الْعَيْنُ دَاوِمٌ صَنْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « كأنما يصعد » بتخفيف الصاد وإسكانها للمشار إليه بدال «دُمٌّ» وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الصاد وفتحها، وأخبر أن يقرأ بالمد أى بإثبات ألف بعد الصاد للمشار إليه بصاد «صحيح» وهو: شعبة فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف، وأخبر أن يقرأ بتخفيف العين للمشار إليهما بالدال والصاد في قوله: « داوم صندلاً » وهما: ابن كثير وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بتشديد العين.

(ج) يصعد فيها ثلاث قراءات، الأولى: لابن كثير وهي تخفيف الصاد وإسكانها فلا ألف مع تخفيف العين على أنه مضارع صعد الثلاثي المجرد من باب علم يعلم، الثانية: تشديد الصاد وألف بعدها مع تخفيف العين على أنه مضارع تصاعد الثلاثي المزيد بالتاء وألف المفاعلة، والأصل فيه يتصاعد فأدغمت التاء في الصاد للتقارب، وهو من التفاعل لشعبة، الثالثة: تشديد الصاد والعين بدون ألف بينهما على أنه مضارع تصعد الثلاثي المزيد بالتاء والتضعيف؛ لأنه من التفاعل فأدغمت التاء في الصاد لما تقدم.

(ص) وَنَحْشُرُ مَعَ ثَانٍ بِيُونُسَ وَهُوَ فِي سَبَا مَعَ نَقُولُ أَلْيَا فِي الْأَرْبَعِ عُمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «ويوم يحشرهم جميعاً» الذي بعد «يصعد» هنا، «ويوم يحشرهم كأن» الموضع الثاني بيونس، «ويوم يحشرهم جميعاً» بعده، «ثم يقول»

كلاهما بسبب بالياء فى الأفعال الأربعة للمشار إليه بعين «عَمَلًا» وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بالنون فى الأفعال الأربعة.

(ج) «يحشر» أفعال ثلاثة رابعها، «ثم يقول» فى سبأ، فمن قرأ فيها بالياء فعلى الغيب، وأما من قرأ بالنون فعلى العظمة لله تعالى، وكلاهما مسند إلى الله تعالى.

(ص) «وَخَاطَبَ شَامٍ يَعْمَلُونَ وَمَنْ تَكُونُ فِيهَا وَتَحْتَ النَّمْلِ ذَكَرَهُ شُلْشُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «عما يعملون وربك الغنى» بتاء الخطاب للشامى فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) قراءة الخطاب لطباق «إن يشأ يذهبكم»، وقراءة الغيب لطباق «ولكل درجات مما عملوا».

ثم أمر أن يقرأ «يكون له عاقبة» هنا وتحت النمل أى القصص بياء التذكير للمشار إليهم بشين «شُلْشُلًا» وهما حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث فى الموضوعين.

(ج) التانيث مراعاة للفظ والتذكير مراعاة للمعنى؛ لأن عاقبة مؤنث مجازى ولوجود الفصل.

(ص) «مَكَانَاتٍ مَدَّ النَّوْنَ فِي الْكُلِّ شُعْبَةً بَزَعَمِهِمُ الْحَرْفَانَ بِالضَّمِّ رَتْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «مكانات» حيث وقع بمد النون أى بإثبات ألف بعدها لشعبة وهو فى خمسة مواضع، الأول هنا: واثنان بهود، الرابع: فى يس، الخامس: فى الزمر، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد النون.

(ج) من قرأ بإثبات الألف فعلى الجمع؛ لأن كل واحد له مكانة، وأما حذف الألف فعلى التوحيد لإرادة الجنس.

ثم أخبر أن يقرأ بضم زاي «بزعمهم» فى الموضوعين للمشار إليه براء «رتلا» وهو: الكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح الزاي فيهما.

(ج) الضم لغة بنى أسد والفتح لغة الحجاز، وقيل: هما بمعنى واحد وقيل: المفتوح مصدر والمضموم اسم.

(ص) وَزَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفَعٍ قَتَّ
 وَيَخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شِرْكَائِهِمْ
 وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ
 كَلَّلَهُ دَرَّ الْيَوْمَ مِنْ لَامِهَا فَلَا
 وَمَعَ رَسْمِهِ زَجَّ الْقُلُوسِ أَبِي مَزَا
 لَ أَوْلَادِهِمْ بِالنَّصَبِ شَامِيَهُمْ تَلَا
 وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِيِّينَ بِأَلْيَاءٍ مُثَلَا
 وَلَمْ يَلْفَ غَيْرَ الظَّرْفِ فِي الشُّعْرِ فَيَصِلَا
 تَلَّمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجْهَلَا
 دَةَ الْأَخْفَشِ النَّحْوِيَّ أَنْشَدَ مُجْمَلَا

(ش) أَخْبِرَ أَنْ يَقْرَأَ « وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شِرْكَائِهِمْ »
 بضم الزاي وكسر الياء من « زين » ورفع لام « قتل » ونصب دال « أولادهم » وخفض رفع
 همزة « شركائهم » للشامى وهو : ابن عامر، وأخبر أن لفظ « شركائهم » قد رسمت
 صورة همزه ياء فى مصحف الشاميين الذى أرسله إليهم سيدنا عثمان بن عفان رضى
 الله عنه، فتعين للباقيين القراءة بفتح الزاي والياء من « زين » ونصب لام « قتل » وخفض
 دال « أولادهم » ورفع همز « شركائهم »، وقد رسمت صورة الهمز واوا فى مصاحفهم .

(ج) « زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » قرأ جميع الأئمة ما عدا
 الشامى بفتح الزاي والياء من « زين » على البناء للفاعل ونصب لام « قتل » على
 المفعولية وخفض دال « أولادهم » بإضافة قتل إليه من إضافة المصدر لمفعوله، ورفع همزة
 « شركائهم » على الفاعلية لزين، وأما الشامى وهو : ابن عامر فضم الزاي وكسر الياء
 من « زين » مبنياً للمفعول، ورفع « قتل » على أنه نائب للفاعل ونصب « أولادهم »
 مفعول المصدر وخفض « شركائهم » بإضافة المصدر إلى فاعله لكنه فصل بينهما
 بالمفعول، وبهذا دخل الاعتراض على هذه القراءة حتى أنكرها البعض ونسب قائمها إلى
 الجهل، وحجتهم : أنه لم يقع فى كلام العرب الفصل بين المضاف والمضاف إليه
 إلا بالظرف، وذلك خاص فى ضرورة الشعر، فكيف يجوز فى منشور الكلام بل فى
 القرآن المعجز الفصل بينهما بغير الظرف .

كما قال الزمخشري : واعلم بأن من تعرض للظعن فى هذا وإنكار ذلك
 قسمان منهم من أنكرها وضعفها مخالفتها القياس الذى وصل إليه ولفصيح الكلام،
 والفريق الآخر قد تخطى إنكاره للقراءة إلى شخصية الإمام، فنسبه إلى الجهل وقد تولى
 الناظم بالرد على هؤلاء وردهم فى صور ثلاث الأولى : ذكر حجتهم وما استدلوا به فقال :

ومفعوله بين المضافين فاصل، ولم يلف غير الظرف في الشعر فيصلا

أن المنكرين لقراءة ابن عامر كالزمنخشرى ومن تبعه احتجوا بوجود فاصل بين المضاف والمضاف إليه قائلين: إن هذا الفصل لا يوجد إلا إذا كان ظرفاً في ضرورة الشعر لتوسيعهم في الظرف ما لا يتوسع في غيره، وأخبر عن دليل حجتهم فقال: «كلله در اليوم من لامها» وعلى هذا فلا يوجد الفصل بينهما في كلام منثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته .

الصورة الثانية: توجيه اللوم والذم إلى الفريق الذي نسب الجهل إلى الإمام فقال: «فلا تلم من ملئى النحو إلا مجهلاً». الصورة الثالثة: تعضيد قراءة ابن عامر بالرد على منكريها بوجوه، الأول: استدلال المصنف بوجود الفاصل بالمفعول في الشعر فقال: «زج القلوص أبى مزاده»، الثانى: رسم لفظ شركائهم بالياء فى المصحف الشامى الذى أرسله سيدنا عثمان بن عفان، الثالث: صحة هذه القراءة لتواترها حيث تلقاها سيد من سادات التابعين عن أعيان الصحابة وهم تلقوها من أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله ﷺ وابن عامر رحمه الله، ممن يحتج بكلامه؛ لأنه من صميم العرب وفصحائهم، وكان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به؛ لأنه ولد فى حياة النبى ﷺ على قول، وقد تلقى عن كبار الصحابة رضى الله عنهم كأبى الدرداء، ومعاوية بن أبى سفيان وغيرهما، وقد نقل تلميذه الذمارى أنه قرأ على عثمان بن عفان رضى الله عنه فهو أعلى القراء السبعة سنداً، وكان رحمه الله مشهوراً بالثقة والأمانة، وكمال الدين والعلم، أفنى عمره فى القراءة والإقراء وأجمع علماء الأمصار على قبول نقله، وقد أخذ البخارى عن هشام بن عمار وهو قد أخذ عن أصحاب أصحابه .

قال المحقق: ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان فى حلقة أربعمائة عريف

يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها، ولا أشار إليها بضعف، ويكفى فى فضله وجلالته أن أفضل الخلفاء بعد الصحابة المجتمع على ورعه وفضله وعدالته وهو: عمر بن عبد العزيز جمع له بين الإمامة والقضاء ومشیخة الإقراء بمسجد دمشق أحد عجائب الدنيا، وهى يومئذ دار الخلافة ومعدن التابعين

ومحل محط رجال العلماء من كل قطر، الرابع: أن الكوفيين أجازوه مطلقاً إن كان في تقديمه حسن وهو كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك؛ لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبي من المضاف أى لأنه معموله ومقدر التأخير أى لأنه المضاف إليه فاعل في المعنى فلا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنشور مثله؛ لأنه ناف، ومن أسند هذه القراءة مثبت والإثبات مرجح على النفي بإجماع، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع عن قوله: فما باله لا يكتفى بناقلى القراءة عن التابعين وعن الصحابة رضى الله عنهم أجمعين.

وقد تقدم الدليل مما جاء في الشعر وأول البيت مما أنشده أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة النحوى صاحب الخليل وسيبويه قال: فرججتها بمزجة: زج القلوص، والتقدير زج أبى مزادة القلوص، فالقلوص مفعول فصل به بين زج وأبى مزادة وأبى مزادة الأخفش بفتح الهاء من مزادة ويجوز قراءتها بالتاء مفتوحة.

(ص) وَإِنْ يَكُنْ أَنْتَ كَفْؤُ صَدُقٍ وَمَيْتَةٌ دَنَا كَافِيًا وَأَفْتَحَ حِصَادٍ كَذَى حَلَا
نَمَا وَسُكُونُ الْمُعْزِرِ حِصْنٌ وَأَنْثُوا يَكُونُ كَمَا فِي دِينِهِمْ مَيْتَةٌ كَلَا

(ش) أمر أن يقرأ «على أزواجنا وإن يكن» بناء التانيث للمشار إليهما بالكاف والصاد فى قوله: «كفؤ صدق» وهما: ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير، وأخبر أن يقرأ برفع تاء «ميتة فهم» كلفظه للمشار إليهما بالبدال والكاف فى قوله: «دنا كافياً» وهما: ابن كثير وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء.

(ج) «يكن ميتة» من قرأ بتانيث يكن نظر لتانيث ميتة لفظاً، ورفع ميتة على أن كان تامة وهو لابن عامر، وقرأ شعبة بالتانيث للفظ ونصب ميتة على أنها خير كان، والتقدير: وإن تكن الأجنة ميتة، وقرأ ابن كثير بالتذكير على أن الفاعل مؤنث مجازى، ورفع ميتة على أن كان تامة، وقرأ الباقيون بالتذكير والنصب على أن كان ناقصة والتقدير: وإن يكن ما فى بطنها ميتة.

ثم أمر أن يقرأ بفتح حاء «حصاده» للمشار إليهم بالكاف والحاء والنون فى قوله: «كذى حلا نما» وهم: ابن عامر وأبو عمرو وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بكسر الحاء.

(ج) الفتح والكسر لغتان فالكسر لغة للحجاز والفتح لأهل نجد .

ثم أخبر أن يقرأ بإسكان عين، «ومن المعز» للمشار إليهم بحصن وهم: نافع والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح العين، وهما لغتان: اسم جمع لماعز نحو: صاحب وصاحب، وخادم وخدم .

ثم أخبر أن يقرأ «إلا أن يكون» بقاء التانيث للمشار إليهم بالكاف والفاء والبدال في قوله: «كما في دينهم» وهم: ابن عامر وحمزة وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير، وأخبر أن يقرأ برفع تاء «ميتة» كلفظه للمشار إليه بكاف «كلا» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء .

(ج) «يكون ميتة» قرأ بالتانيث والرفع ابن عامر على تمام كان، وقرأ ابن كثير وحمزة بالتانيث والنصب على تقدير: إلا أن تكون المأكولة أو النفس ميتة، وقرأ الباقيون بالتذكير والنصب على أن يكون المأكول ميتة .

(ص) وَتَذَكَّرُونَ الْكُلَّ خَفَّ عَلَى شَدًّا وَإِنَّ أَكْسِرُوا شَرَعًا وَبِالْخَفِّ كَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بتخفيف ذال «تذكرون» حيث جاء إذا كان مبدوءاً بقاء واحدة مثناة فوق للمشار إليهم بالعين والشين في قوله: «علا شذا» وهم حفص: وحمزة والكسائي نحو «وصاكم به لعلكم تذكرون»، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الذال .

(ج) الأصل فيه «تذكرون» بقاء عين فوق تاء المضارعة وتاء تفاعل، فمن قرأ بالتخفيف حذف إحدى التاءين، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه قلب التاء الثانية ذالاً، ثم أدغمها فيها .

ثم أخبر أن يقرأ «وأن» الذي بعد «تذكرون» وهو «وأن هذا صراطى» بكسر همزته للمشار إليهما بشين «شرعاً» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة، وأخبر أن يقرأ بتخفيف نون، «وأن هذا» ويلزم سكونها للمشار إليه بكاف «كملاً» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتشديد نونها، ويلزم منه فتحها وصلأ وإسكانها وقفاً وإظهار الغنة .

(ج) الكسر في الهمز على الابتداء والاستئناف، والفتح على تقدير حرف جر

أى بان أو لأن، وأما تشديد نونها، فهذا اسمها «وصراطى» خبرها، وأما تخفيفها ولا يكون إلا مع فتح همزه فاسمها ضمير الشأن أو القصة، «وهذا صراطى» مبتدأ، وخبر، والجملة خبر «وأن» المخففة من الثقيلة.

(ص) وَيَأْتِيهِمْ شَافٍ مَعَ النَّحْلِ فَارُقُوا مَعَ الرُّومِ مَدَاهُ خَفِيفًا وَعَدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «إلا أن تأتيهم الملائكة»، هنا، وفي النحل بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم بشين «شافٍ» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء التانيث في السورتين.

(ج) قرئ بالتانيث مراعاة لتانيث اللفظ ولمعنى الجماعة، وبالتذكير لمعنى الجمع والتانيث المجازى.

وأخبر أن يقرأ «فرقوا دينهم»، هنا وفي الروم بالمد أى بإثبات ألف بعد الفاء وتخفيف الراء لمن عاد إلى رمزهما ضمير ألف التثنية فى مداه وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف وتشديد الراء فى السورتين.

(ج) من قرأ بالتشديد فهو مزيد الثلاثى بألف المفاعلة والمعنيان متقاربان؛ لأن من فرق دينه فأمن ببعض، وكفر ببعض فقد فارق دينه الذى أمر به.

(ص) وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ خَفٌّ فِي قِيمًا ذَكََا وَيَاءُ أَتْهَا وَجْهِي مَمَاتِي مُقْبِلًا وَرَبِّي صِرَاطِي ثُمَّ إِنِّي ثَلَاثَةٌ وَمَحْيَايَ وَالْإِسْكَانَ صَحَّ تَحْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «قِيمًا ملة» بكسر القاف وفتح الياء وتخفيفها للمشار إليهم بذا «ذكا» وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح القاف وكسر الياء وتشديدها.

(ج) من قرأ بكسر القاف وفتح الياء مخففة فهو مصدر قام الثلاثى المجرد، ومن قرأ بفتح القاف وكسر الياء مشددة فهو مصدر على وزن فيعل فأصله قيوم اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءم فأدغمت الياء فى الياء مثل تصرف فى سيد، فصار بمعنى ديناً مستقيماً.

ثم أخبر أن فيها من الإضافة ثمانى ياءات، «وجهى للذى، ومماتى لله، ربي إلى

صراط مستقيم، صراطى مستقيماً»، «إنى» فى مواضع ثلاثة، «إنى أمرت أن، إنى أخاف إن، إنى أراك»، «ومحياى»، وقوله: «والإسكان صح تحملاً» فيه إشارة إلى صحة نقل الإسكان عن قالون فى «محياى» ولا التفات إلى من طعن فيه من النحاة.

* * *

سورة الأعراف

(ص) وَتَذَكَّرُونَ الْغَيْبِ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ كَرِيماً وَخَفِ الذَّالِ كَمْ شَرْفًا عَلَا

(ش) أمر أن يقرأ بزيادة ياء مشناة للغيب قبل التاء للمثناة فوق فى «تذكرون» الواقع أول السورة هنا للمشار إليه بكاف كريماً وهو: ابن عامر، فتصير قراءته «ما يتذكرون»، فتعين للباقيين القراءة بحذف الزيادة وتصير قراءتهم «تذكرون» مخففاً للذال أو مشدداً ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف ذال «يذكرون» هذه للمشار إليهم بالكاف والشين والعين فى قوله: كم شرفاً علأ وهم: ابن عامر وحمزة والكسائى وحفص، فتعين للباقيين القراءة بتشديدها، فإن قيل: قد تكرر ذكر حفص وحمزة والكسائى مع ابن عامر هنا، فكيف؟ قلت: لوجهين، الأول: قد يوهم انفراد ابن عامر أنه خاص بهذا الموضع فذكرهم معه دل على بقاء حكمهم على التعميم، الثانى: زيادة فائدة أن الحكم السابق أطلق الحرف الذى يقع عليه التشديد وقيدته هنا وهو الذال.

(ج) من قرأ بزيادة ياء الغيب قبل التاء فعلى معنى ما يتذكرون هؤلاء يا محمد والوجهان تقدما فى الأنعام.

(ص) مَعَ الزُّخْرُفِ اعْكِسْ تَخْرُجُونَ بَفَتْحَةٍ وَضَمٍّ وَأَوْلَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثْلًا بِخَلْفِ مَضَى فِي الرُّومِ لَا يَخْرُجُونَ فِي رِضًا وَلِبَاسِ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلًا

(ش) أخبر أن لفظ «تخرجون» من قوله «ومنها تخرجون»، هنا، «كذلك تخرجون» فى الزخرف، «وكذلك تخرجون» الموضع الأول من الروم، تُقرأ بفتح أول الفعل وضم ثالثه فى المواضع الثلاثة للمشار إليهم بالشين والميم فى: قوله «شافيه مثلاً

بخلف مضى فى الروم» وهم: حمزة والكسائى وابن ذكوان بخلف عنه فى موضع الروم فقط، وبجواز الوجهين فيه فتح الأول وضم الثالث وبالعكس أن يضم الأول ويفتح الثالث، أما الموضعان الأولان فمع حمزة والكسائى، وأخبر أن يقرأ «لا يخرجون منها» فى الجائية بفتح أول الفعل وضم ثالثه للمشار إليهما بالفاء والراء فى قوله: «فى رضا» وهما: حمزة والكسائى، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالعكس أى يضم أول الفعل وفتح الثالث.

واعلم بأنه قيد الأول بالروم احترازاً من الثانى وهو: «إذا أنتم تخرجون»، وقد أطلق لفظ لا يخرجون وهما موضعان فى الشريعة والحشر فكيف علم أنه موضع الشريعة دون الحشر؟ قلت: المراد من وجهين أن موضع الجائية عقب المواضع المختلف فيها وقبل الآخر فى الترتيب، الثانى: إن موضع الجائية مطابق للمواضع المختلف فى البناء للمجهول لذا خرج الموضع الثانى من الروم وموضع الحشر.

تنبيه: إنى سلكت من القواعد المستنبطة بأنى خصصت القيد المذكور وهو فتح الأول وضم الثالث للمذكورين، وجعلت العكس للمسكوت عنهم والله الموفق.

(ج) فتح الأول وضم الثالث على البناء للفاعل، أما العكس بضم الأول وفتح الثالث فعلى البناء للمفعول.

ثم أخبر أن يقرأ برفع سين (ولباسُ التقوى) للمشار إليهم بالفاء وحق والنون فى قوله: «فى حق نَهشلا» وهم: حمزة وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بنصب السين.

(ج) من قرأ بالنصب فعلى عطفه على «لباساً أو ريشاً»، ومن قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ، وذلك مبتدأ ثان «وخيرٌ» خبر الثانى، والمبتدأ الثانى وخبره خبر للاول، والرابط اسم الإشارة، أو خير لمخذوف تقديره هو: أو ستر العورة لباس التقوى.

(ص) وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لَشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلًا وَخَفَّفَ شَفَا حُكْمًا وَمَا الْوَاوُ دَعَّ كَفَى وَحَيْثُ نَعَمَ بِالْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ رُتْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «خالصة يوم» برفع التاء الفوقية كلفظه للمشار إليه بهمزة أصل وهو: نافع. فتعين للباقيين القراءة بنصبها.

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أنها خبر هي وقوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ متعلق بالخبر، ويجوز أن يكون «للذين آمنوا» خبر المبتدأ «وخالصة» خبر بعد خبر، ومن قرأ بالنصب فعلى الحال بمعنى خالصة يوم القيامة للمؤمنين لاحظ للكافرين فيها.

ثم أخبر أن يقرأ «ولكن لا يعلمون» بياء الغيب كما لفظ به لشعبة، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب، وعلم الخلاف في هذا الموضوع؛ لأنه الثاني المسبوق بلا النافية بعد خالصة.

(ج) من قرأ بالغيب فعلى أن الضمير يعود على الطائفة السائلة أو عليهما، ومن قرأ بالخطاب فعلى عود الضمير إما للسائلين وإما لأهل الدنيا.

ثم أخبر أن يقرأ «لا تفتح لهم» بياء التذكير كما نطق به للمشار إليهما بشين «شملا» وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث، ثم أمر بتخفيف تاء «يفتح» ويلزم سكون الفاء قبلها للمشار إليهم بالشين والحاء في قوله: «شفا حكماً» وهم: حمزة والكسائي وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء ويلزم فتح الفاء قبلها.

(ج) فالتذكير على الجمع وتأنيثه فعلى معنى الجماعة والتخفيف على الأصل والتشديد للتكثير.

ثم أمر أن يقرأ بترك واو «وما كنا لنهتدي» للمشار إليه بكاف «كفى» وهو ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو.

(ج) من قرأ بإثبات الواو فعلى الحال أو على الاستئناف، ومن قرأ بتركها فإما على الاستئناف، وإما على أنها الجملة الثانية الموضحة المبينة للأولى.

ثم أخبر أن يقرأ لفظ «نعم» بكسر العين للمشار إليه براء «رُتلاً» وهو: الكسائي حيث وقع في أربعة مواضع هنا اثنان ثالثها في الشعراء رابعها في والصفات، فتعين للباقيين القراءة بفتح العين في الكل.

(ج) الكسر والفتح لغتان فالكسر لغة صحيحة لكنانة وهذيل خلافاً لمن طعن فيها، والفتح لغة باقي العرب.

(ص) وَأَنَّ لَعْنَةَ التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ نَصُهُ سَمَا مَا خَلَا الْبَزَىٰ وَفِي النُّورِ أَوْصِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بتخفيف نون «أن» ويلزم منه سكونها ورفع تاء «لعنة» للمشار إليهم بالنون وسما مستثنى منهم البزى، فيصير القائمون بهذه القراءة حقيقة هم: عاصم ونافع وقنبل وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بتخفيف نون «وأن» ويلزم منه سكونها ورفع تاء «لعنة» من قوله «والخامسة أن لعنة الله» في النور للمشار إليه بهمزة «أوصلا» وهو: نافع فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتشديد نون «أن» ويلزم فتحها وبنصب تاء «لعنت».

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى الأصل ونصب «لعنة» اسمها والخبر الجار والمجرور بعده، ومن قرأ بتخفيف «أن» فعلى أنها هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، «ولعنة» بالرفع مبتدأ أو الجار والمجرور بعده خبر، والجملة خبر «أن» المخففة من الثقيلة.

(ص) وَيُغْشَىٰ بِهَا وَالرَّعْدُ ثَقُلَ صُحْبَةً وَوَالشَّمْسُ مَعَ عَطْفِ الثَّلَاثَةِ كَمَلًا
وَفِي النَّحْلِ مَعَهُ فِي الْآخِرِينَ حَفْصُهُمْ وَنُشْبِرًا سُكُونُ الضَّمِّ فِي الْكُلِّ ذُلًّا
وَفِي النَّوْنِ فَتْحُ الضَّمِّ شَافٍ وَعَاصِمٌ رَوَى نُونَهُ بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «يغشى الليل»، هنا وفي الرعد بتثقيل الشين ويلزم فتح ما قبلها للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الشين، ويلزم سكون ما قبلها.

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع غشى الثلاثى المزيد بالتضعيف، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أغشى من مزيد الثلاثى بهمزة التعدية.

ثم أخبر أن يقرأ «والشمس والقمر والنجوم مسخرات» برفع الكلمات الأربع هنا والنحل كلفظه للمشار إليه بكاف «كملا» وهو: ابن عامر، وأخبر أن حفصاً يقرأ برفع «والنجوم مسخرات» الاسمين الأخيرين بالنحل وفقاً لابن عامر، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بنصب الأسماء الأربعة في السورتين وعلم رفع سين «والشمس» من إطلاق اللفظ، وعلم رفع راء «والقمر» وميم «والنجوم» وتاء «مسخرات» من قوله: مع عطف الثلاثة وقوله: «كملاً» أى تم الرفع وكمل فى الأسماء الأربعة أى فى

المعطوف والمعطوف عليه، واعلم بأن المعطوف معدود ثلاثة مجازاً، والحقيقة أن المعطوف اثنان، وأما الثالث وهو مسخرات ليس معطوفاً لكنه فى حيز ما عطف فأعطى حكمه ولذا قال: مع عطف الثلاثة.

(ج) من قرأ برفع الأربعة فعلى أن «الشمس» مبتدأ «والقمر والنجوم» معطوفان عليه «ومسخرات» خبر، ومن قرأ بنصب الأربعة فالثلاث معطوفات على «السموات» هنا وعلى الليل فى النحل ومسخرات منصوب بالكسرة على الحال من المفاعيل، وقيل: فى النحل على إضمار فعل أى جعل النجوم، ومن قرأ بنصب الأولين فى النحل فعلى ما تقدم ورفع له لأخيرين فيها فعلى المبتدأ والخبر.

ثم أخبر أن يقرأ لفظ «بُشراً» فى مواضعه الثلاثة هنا وفى الفرقان والنمل بإسكان ضم الشين للمشار إليهم بذاك ذللاً وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بضم الشين، وأخبر أن يقرأ بفتح ضم الحرف الأول وهو النون للمشار إليهما بشين شاف وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بضم الحرف الأول نوناً كان أو باء، وأخبر أن يقرأ لعاصم بباء موحدة من أسفل مكان النون، فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) من قرأ «نُشراً» بضم النون والشين معاً فعلى أنه جمع نشور نحو: صبور وصبر، وكذلك إن سكت الشين؛ لأن السكوت للتخفيف، ومن قرأ بفتح النون وإسكان الشين فعلى أنه مصدر نشر بعد الطى بهذا يصير مفعولاً مطلقاً، ومن قرأ بالباء المضمومة وإسكان الشين فهو جمع بشير ككرم جمع كريم وسكنت الشين للتخفيف.

(ص) وَرَأَى مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ خَفْضُ رُفْعِهِ
بِكُلِّ رَسَاٍ وَالْخَفْءُ يُبْلِغُكُمْ حَلَا
مَعَ أَحْقَافِهَا وَالْوَأْوَاءُ زِدْ بَعْدَ مَفْسِدِ
مَنْ كَفَرُوا وَبِالْإِخْبَارِ إِنَّكُمْ عَلَا
أَلَا وَعَلَى الْجُرْمِىِّ إِنَّ لَنَا هُنَا
وَأَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانَ حَرْمِئِهِ كَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بخفض رفع راء «من إله غيره» حيث وقع ومواضعه تسعة أربعة هنا وثلاثة فى هود واثنان فى المؤمنون للمشار إليه براء «رسا» وهو: الكسائى،

ويلزم من خفض الراء كسر الهاء بعدها ياء مديّة في الروصل لفظاً، فتعين للباقيين القراءة برفع الراء، ويلزم منه ضم الهاء فتوصل بواو مديّة لفظاً وفقاً للقواعد العامة لهاء الضمير .

(ج) من قرأ بالخفض فهو نعت لإله أو بدل منه على اللفظ، ومن قرأ بالرفع فهو نعت لإله على المحل أو بدل منه؛ لأن «من» زائدة والتقدير: ما لكم إله .

ثم أخبر أن يقرأ «أبلغكم رسالات ربي» في الموضعين هنا، «وأبلغكم ما أرسلت به» في الأحقاف بتخفيف لام «أبلغكم» في المواضع الثلاثة، ويلزم منه إسكان ما قبل الحرف المنخفض للمشار إليه بحاء «حلا» وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتشديد اللام، ويلزم فتح ما قبلها في كل المواضع .

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع ببلغ مزيد الثلاثي بالتضعيف، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أبلغ الثلاثي المزيد بهمزة التعديّة .

ثم أمر أن يقرأ بزيادة واو بعد لفظ «مفسدين» وقبل قاف «قال الملا» في قصة صالح للمشار إليه بكاف «كفواً» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بترك هذه الواو .

(ج) من قرأ بزيادة الواو فعلى العطف واتباع لرسم مصحفه، ومن حذفها فعلى الاستئناف بينهما على التراخي وعليه بقية الرسوم .

ثم أخبر أن يقرأ «إنكم لتأتون الرجال» بهمزة واحدة مكسورة على الخبر للمشار إليهما بالعين والهمز في قوله: «علا ألاً» وهما: حفص ونافع، وأخبر أن يقرأ «إن لنا لأجراً» بهمزة واحدة مكسورة على الإخبار للمشار إليهم بالعين وحرى في قوله: و على الحرى وهم: حفص ونافع وابن كثير، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة على الاستفهام وكل من اجتمع عنده همزتان من كلمة فهو على قاعدته السابقة من التسهيل والتحقيق والإدخال وعدمه .

ثم أخبر أن يقرأ بإسكان واو «أو أمن أهل القرى» للمشار إليهم بحرعى والكاف في قوله: «حرميه كلا» وهم: نافع وابن كثير وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح الواو، ولا يخفى ما لورش فيها من النقل .

(ج) من قرأ بإسكان الواو فعلى أن حرف العطف مكون من الهمز والواو، وعلى

هذا تكون للتقسيم على معنى أفامنوا إحدى العقوبتين، ومن قرأ بفتح الواو فهي حرف العطف والهمز قبلها داخلة عليها للاستفهام الإنكارى وهو بمعنى أو أمنوا مجموع العقوبتين .

(ص) عَلِيٌّ عَلِيٌّ خَصُوصًا وَفِي سَاحِرٍ بِهَا وَيُونُسَ سَحَارٍ شَفَا وَتَسَلَّسَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « حقيق على » بياء ساكنة رسماً خفيفة منقلبة ألفاً لفظاً لانفتاح ما قبلها للمشار إليهم بياء « خصُوصًا » وهم القراء السبعة ما عدا نافعا فيقرؤه بياء مشددة مفتوحة كما لفظ بالقراءتين .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنها حرف جرّ دخلت على أن المصدرية وتكون على بمعنى الباء أى حقيق بقول الحق، ومن قرأ بالتشديد فعلى حرف جر أيضاً دخلت على ياء المتكلم فاجتمع مثلان ياء على وياء المتكلم أدغمت الأولى فى الثانية، فصارت ياء واحدة مشددة فتحرّكت لالتقاء الساكنين، وكانت حركتها فتحة لحفتها على الباء ولفتح ما قبلها، وقال بعضهم: إن الأصل فى ياء الإضافة الفتح .

ثم أخبر أن يقرأ يأتوك « بكل ساحر » ، هنا ، « أئتوني بكل ساحر » بيونس بفتح الحاء وتشديدها بعدها ألف للمشار إليهما بشين « شفا » ، وهما : حمزة والكسائي فى قراءة الباقيين بكسر الحاء وتخفيفها قبلها ألف كما نطق به للقراءتين .

(ج) من قرأ بألف بعد السين وكسر الحاء فعلى وزن فاعل، ومن قرأ بتشديد الحاء بعدها ألف فعلى وزن فعّال بناء للمبالغة مثل : عالم وعلام .

(ص) وَفِي الْكُلِّ تَلْقَفُ خَفٌ حَفْصٌ وَضُمٌّ فِي سَنَقْتُلُ وَأَكْسِرُ ضَمَّهُ مُتَثَقَلًا وَحَرَكُ ذَكََا حُسْنٌ وَفِي يَقْتُلُونَ خُذٌ مَعَا يَعْرِشُونَ الْكُسْرَ ضَمَّ كَذِي صِلَا (ش) أخبر أن يقرأ لفظ « تلقف » بتخفيف القاف ويلزم إسكان ما قبلها لحفص وهو فى ثلاثة مواضع هنا وطه والشعراء، فتعين للباقيين القراءة بتشديد القاف ويلزم فتح ما قبلها فى كل مواضعه .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع لقف الثلاثى المجرد كعلم يعلم، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع لقف مزيد الثلاثى بالتضعيف، وعلى هذا يكون الأصل تتلقف حذف إحدى التاءين تخفيفاً، ومن هذا كان تشديد التاء للبنى وصلأ بما قبلها .

ثم أمر أن يقرأ « قال سنقتل » بضم النون وبكسر ضم التاء وتشديدها وبتحريك القاف بالفتح للمشار إليهم بالذال والحاء في قوله: « ذكنا حسن » وهم: ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو، فتعين لنافع وابن كثير القراءة بفتح النون وإسكان القاف وضم التاء مع تخفيفها، ثم أمر بالأخذ في لفظ « يقتلون أبناءكم » بالتقييد المذكور في « سنقتل » وهو أن يقرأ « يقتلون أبناءكم » بضم الأول وهو: الياء وتحريك القاف بالفتح وبكسر ضم التاء وتشديدها للمشار إليهم بخاء « خذ » وهم: الأئمة السبعة ما عدا نافعاً، فتعين قراءته فيه بفتح الياء وسكون القاف وضم التاء وتخفيفها.

(ج) « سنقتل ويقتلون »، من قرأ فيهما بفتح أولهما وسكن القاف وضم التاء مخففة فعلى أنه الأصل لكونه مضارعاً لقتل الثلاثي المجرد من باب نصر ينصر، ومن قرأ بضم حرف المضارعة وحرك القاف بالفتح وكسر التاء مشددة فعلى أنه مضارع لقتل الثلاثي المزيد بالتضعيف للتكثير لتعدد المحل أو للمبالغة.

ثم أمر أن يقرأ بضم كسر راء « يعرشون » في الموضعين هنا، وفي النحل للمشار إليهما بالكاف والصاد في قوله: « كذى صلا » وهما: ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بكسر الراء في الموضعين.

(ج) الكسر والضم لغتان فالكسر من باب ضرب يضرب والضم من باب نصر ينصر.

(ص) وَفِي يَعْكُفُونَ الضَّمُّ يُكْسَرُ شَافِيَا وَأَنْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ كُفْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر ضم كاف « يعكفون » للمشار إليهما بشين « شافيا » وهما حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بضم الكاف.

(ج) الضم والكسر لغتان، فالكسر لغة أسد من باب ضرب يضرب والضم من نصر ينصر لغة باقي العرب.

ثم أخبر أن يقرأ « وإذ أنجيناكم » بحذف الياء والنون فيصير لفظه « أنجناكم » كأنقاكم للمشار إليه بكاف « كفلا » وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإثبات ياء ساكنة لينة بعدها نون فيصير لفظه « أنجيناكم »، فإن قيل: من أين يعلم إثبات الألف

بعد الجيم فى قراءة ابن عامر؟ قلت : الجواب من وجهين، الأول : قد تلفظ المصنف بالألف بعد الجيم، الثانى : إن بين الجيم والكاف أحرف ثلاثة الياء والنون والألف، فلما أخبر عن حذف الأولين بقى الأخير وهو الألف .

تنبيه : إن الألف الموجودة فى قراءة ابن عامر بعد الجيم ليست ألف نون العظمة إنما هى لام الفعل المنقلبة عن ياء وعلى هذا يكون المحذوف حقيقة نون العظمة وألفها التى بعدها فى تعبير المصنف تسامح؛ لأن مراده الوصول إلى النطق الصحيح لكل قراءة .

(ج) من قرأ « أنجياكم » بحذف الحرفين فلمناسبة قوله : « قال أغير الله أبغياكم »، ومن قرأ « أنجيناكم » بإثبات الحرفين فلمناسبة قوله : « وجاوزنا بينى وإسرائيل » قبلها، « وواعدنا موسى »، بعدها والأولى على وزن أتقاكم، والثانية : على وزن أسقيناكم .

(ص) وَدَكَاءُ لَا تَنْوِينَ وَأَمْدُدُهُ هَامِزًا شَفَا وَعَنِ الْكُوفِيِّ فِي الْكَهْفِ وَصَلًا

(ش) أمر أن يقرأ « دكأ وخر » هنا بمده أى بإثبات ألف بعد الكاف بعدها همزة، ويلزم فتحها وفقاً للقواعد وبحذف التنوين للمشار إليهما بشين « شفا » وهما : حمزة والكسائى ويصير لهما من قبيل المد المتصل فكل على مذهبه، وأخبر أن يقرأ « دكأ وكان » فى الكهف بالتقييد المذكور وهو إثبات ألف بعد الكاف بعد الألف همزة ويلزم فتحها للقواعد النحوية، وبحذف التنوين للكوفيين، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بإثبات التنوين على الكاف بدون ألف ومن غير همز .

(ج) من قرأ « دكاء » بوزن فعلاء كحمراء فعلى أنه مفعول ثان لجعله والمعنى : الربوة الناشئة من الأرض أو بمعنى المستوية من قولهم ناقة دكاء للمستوية السنام وألفها ألف التانيث الممدودة، لذلك منعت من الصرف، ومن قرأ « دكأ » بالتنوين على الكاف فهى مصدر إن جعلت « جعله » فى موضع دكه دكأ، والمشهور فى القراءتين أنهما بمعنى واحد وأنهما مفعول ثان لجعله .

(ص) وَجَمَعُ رِسَالَاتِي حَمْتَهُ ذُكُورُهُ
وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ وَضَمُّ حَلِيهِمْ
وَفِي الرَّشْدِ حَرَكَ وَأَفْتَحَ الضَّمَّ شُلْشُلًا
بِكَسْرِ شَفَا وَأَفِ وَالْإِتْبَاعُ ذُو حُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « برسالاتي » بإثبات ألف بعد اللام على الجمع للمشار إليهم بالحاء والذال في قوله « حمته ذكوره » وهم : أبو عمرو وابن عامر والكوفيون ، فتعين للباقيين القراءة بحذف الألف على التوحيد .

(ج) تقدم في سورة المائدة .

ثم أمر أن يقرأ « سبيل الرشد » بتحريك الشين وهو الفتح وبفتح ضم الراء للمشار إليهما بشين « شلشلا » وهما : حمزة والكسائي ، وأخبر أن يقرأ « مما علمت رشداً » في الكهف بالتقييد المذكور وهو تحريك الشين بالفتح وفتح ضم الراء للمشار إليه بحاء « حسناه » وهو : أبو عمرو ، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجميتين القراءة بضم الراء وإسكان الشين ، فإن قيل : إن المصنف أطلق في الكهف وبها مواضع ثلاثة ، فكيف الدليل أن الأخير هو المراد؟ الجواب من وجهين : الأول : إن الجامع بينهما قصة موسى ، الثاني : موافقته لما قبله ولما بعده من رءوس الآي في الموازنة في وجه سكون الوسط وهما « علماً وصبراً » ، أما الموضعان الآخريان في الكهف ، فاتفق على فتح رائيهما وشينهما لموازنتهما لما قبلها وما بعدهما ، ولأن أغلب رءوس أي هذه السورة محرك الوسط ، ولعل الموضع الثلاثة بالجن قد يكون سبب اتفاق الأئمة لهذا وللمعنى المراد .

(ج) الضم والسكون أو فتح الحرفين لغتان في المصدر كالبخل والبخل ، وقيل : الرشد بالضم الصلاح ، وبالفتح الدين ولهذا أجمع على ضم « فإن آنتم منهم رشداً » وعلى فتح « فأولئك تحروا رشداً » .

ثم أخبر أن يقرأ « من حليهم » بكسر ضم الحاء للمشار إليهما بشين « شفا » وهما : حمزة والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بضم الحاء .

(ج) الأصل فيها أن « حليهم » جمع حلى مثل كعب وكعوب فالتفصيل أن حلى مفرد حلوى بوزن فعل وفعول اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء الأولى في الياء الثانية فيصير اللفظ بياء واحدة مشددة فكسرت اللام لمناسبة الياء فمن ضم الحاء فعلى الأصل ومن كسرهما فاتباع لكسرة اللام ، وقد أشار المصنف إلى شهرة الكسر بقوله : « والإتباع ذو حلا » أي بأن الإتباع مستحسن ؛ لأنه ذو حلاوة لشهرته عند العرب وليس ذو حلا رمزاً فهما لغتان .

(ص) وَخَاطَبَ تَرَحُّمًا وَتَغْفِيرًا لَنَا شَدًّا وَبَارِبْنَا رَفَعٌ لَغَيْرِهِمَا أَنْجَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا» بناء الخطاب فى الفعلين وينصب باربنا «للمشار إليهما بشين شداً» وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب فى الفعلين ورفع باء «ربنا».

(ج) من قرأ بالخطاب فيهما حكاية لدعائهم والفاعل مستتر ونصب «ربنا» على النداء حذف منه ياء النداء، ومن قرأ بغيبهما حكاية لإخبارهم فيما بينهم، أى قال بعضهم لبعض: لئن لم يرحمنا ربنا إلخ، ورفع باء ربنا على الفاعلية.

(ص) وَمِيمَ ابْنِ أُمِّ أَكْسِرٍ مَعًا كَفُوُّ صُحْبَةٍ وَأَصَارَهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدُّ كُلُّلًا

(ش) أمر أن يقرأ «قال ابن أم» هنا «قال يا ابن أم» بطة بكسر الميم فى الموضوعين للمشار إليهم بالكاف وصحبة فى قوله «كفو صحبة» وهم: ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الميم فى السورتين.

(ج) «ابن أم» فى الموضوعين من قرأ بالفتح ففيه مذهبان: فمذهب البصريين أن لفظ ابن وأم بنيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا ليس ابن مضافاً لأم بل هو مركب معها فحركتها حركة بناء، الثانى: مذهب الكوفيين هو أن ابن مضاف لأم وأم مضافة لياء المتكلم، وقد قلبت ألفاً كما تقلب فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو يا غلاماً، ثم حذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة كما يجتزأ عن الياء بالكسرة، وحينئذ فحركة ابن حركة إعراب وهو مضاف لأم فهى فى محل خفض بالإضافة، وأما قراءة الكسر فعلى رأى البصريين هو كسر بناء؛ لأجل ياء المتكلم بمعنى أننا أضفنا هذا الاسم المركب كله لياء المتكلم فكسر آخره، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة، وأما على رأى الكوفيين يكون الكسر كسرة إعراب، وحذفت الياء مجتزأ عنها بالكسرة كما اجتزئ عنها بالفتحة.

ثم أخبر أن يقرأ «عنهم إصرهم» بفتح الهمزة وفتح الصاد بين ألفين على الجمع كما نطق به للمشار إليه بكاف «كللاً» وهو: ابن عامر وقوله: والمد تأكيد لإثبات الألفين ولم يكن تقييداً؛ لأن لفظ الجمع أغنى عن الكل ونظير ما اقتصر فيه على ذكر

قوله: « واجمعوا آثاركم شرقاً علًا »، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمزة وسكون الصاد وحذف الألفين على التوحيد .

(ج) الأفراد لإرادة الجنس، والجمع لاختلاف أنواع الثقل الذي كان عليهم محمولاً .

(ص) خَطِيئَاتِكُمْ وَحَدُّهُ عَنْهُ وَرَفَعَهُ كَمَا أَلْفُوا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عُدْلًا
وَلَكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَنُوحِهَا وَمَعْدِرَةٌ رَفَعَ سِوَى حَفْصِهِمْ تَلَا

(ش) أمر أن يقرأ « خطيئات » بحذف الألف بعد الهمزة على التوحيد لمن عاد ضمير عنه إلى رمزه في البيت السابق وهو ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الألف بعد الهمزة على الجمع، وأخبر أن يقرأ « خطيئاتكم » برفع التاء المثناة فوق للمشار إليهما بالكاف والهمزة في قوله: « كما ألفوا » وهما: ابن عامر ونافع، وأخبر أن غير هذين وهم الباقيون يقرأ لهم بكسر تاء « خطيئاتكم »، ثم استدرك من الباقيين المشار إليه بحاء « حج » وهو: أبو عمرو، فأخبر أن يقرأ له « خطايا » بفتح الطاء والياء بعد كل منهما ألف بوزن قضايا وعطايا هنا وفي نوح كما نطق به .

(ج) « خطيئتكُم » من رفع التاء توحيداً أو جمعاً فعلى أنه نائب للمفاعل، ومن كسرها فعلى المفعولية والجمع في هذا جمع مؤنث سالم، ومن قرأ « خطايا » بوزن عطايا فعلى أنه جمع تكسير مفعول، ثم أخبر أن يقرأ « قالوا معذرة » برفع التاء للأئمة السبعة ما عدا حفصاً فيقرؤه بالنصب .

(ج) من رفع التاء فعلى أنها خبر مبتدأ محذوف أى هى معذرة أو موعظتنا معذرة، ومن قرأ بنصب التاء فعلى وجوه ثلاثة أظهرها أنها منصوبة على المفعول لأجله أى وعظناهم لأجل المعذرة، الثانى: منصوبة على المصدر بفعل مقدر من لفظها تقديره: نعتذر معذرة، الثالث: أنها منصوبة على المفعول به .

(ص) وَبَيْسٍ بِيَاءٍ أُمَّ وَالْهَمْزُ كَهْفُهُ وَمِثْلُ رَيْسٍ غَيْرُ هَذَيْنِ عَوْلًا
وَبَيْسٍ اسْكُنْ بَيْنَ فَتَحَيْنِ صَادِقًا بِخَلْفٍ وَخَفَّفَ يُمْسِكُونَ صَفَا وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « بيس بما كانوا » بياء ساكنة مدية وكسر الباء قبلها كما ما

نطق به على وزن غير وقيل، للمشار إليه بهمزة «أم» وهو: نافع، وأخبر أن تقرأ بئس بباء مكسورة بعدها همزة ساكنة مكان الباء في القراءة الأولى على وزن بئر للمشار إليه بكاف «كهفه»، وهو ابن عامر .

ثم أخبر أن تقرأ لغير نافع وابن عامر وهم الباقون عولوا على قراءتها بفتح الباء بعدها همزة مكسورة بعدها ياء ساكنة مدية فيتلفظ بها «بئيس» بوزن رئيس كما نطق به، ثم أخبر أن تقرأ «بيئس» بياء ساكنة اكتنفها فتحتان الباء قبل وفتحة الهمز بعد كما نطق به على وزن ضيغم للمشار إليه بصاد «صادقاً» وهو: شعبة بخلف والوجه الآخر كمن قرءوا على وزن رئيس .

(ج) الأصل فيها «بئس» كحذر وكتف تقول بئس الرجل، ثم نقلت إلى التسمية فوصف به العذاب فعلى هذا، فمن قرأ بكسر الباء وإسكان الهمز مثل بئر، فعلى أنه نقلت حركة الهمزة إلى الباء بعد سلب حركتها، فسكنت الهمزة، أو أن الباء كسرت لحرف الحلق بعدها وسكنت الهمزة تخفيفاً، وكذلك من قرأ بكسر الباء وإبدال الهمزة مثل غير وعيس إلا أنه بالغ في تخفيف الهمز وهاتان القراءتان على الأصل، ومن قرأها على وزن رئيس فقيل: إنه مصدر مراد به التكثير والمبالغة، وقيل: إنه اسم فاعل أى بعذاب شديد البأس، ومن قرأ بوزن ضيغم وبرزخ فإنه ملحق بجعفر، وكلها لغات وصف بها العذاب، ثم أمر أن يقرأ «والذين يمسون» بتخفيف السين ويلزم منه إسكان الميم قبلها للمشار إليه بصاد «صفا» وهو: شعبة، فتعين للباقيين القراءة بتشديد السين ويلزم فتح الميم قبلها .

(ج) من قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع مسك الثلاثي المزيد بتضعيف العين مصدره التمسك، ومن قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أمسك الثلاثي المزيد بهمزة التعديّة مصدره الإمساك .

(ص) وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتٍ مَعَ فَتْحِ تَائِهِ وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ تَحْمَلًا
وَيَاسِينَ دُمُ غُصْنًا وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوْ وَلِ الطُّورِ لِلْبَصْرِ وَبِالْمَدِّ كَمَ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «من ظهورهم ذريتهم» هنا، «ألحقنا بهم ذريتهم» الموضع

الثانى بالطور بالقصر أى بحذف الألف بعد الياء التحتية وبفتح التاء الفوقية على التوحيد للمشار إليهم بظاء « ظهير »، وهم: ابن كثير والكوفيون، وأخبر أن يقرأ « حملنا ذريتهم » فى يس بالتقييد المذكور وهو القصر أى بحذف الألف بعد الياء التحتية، وفتح التاء الفوقية للمشار إليهم بالدال والغين فى قوله « دم غصناً » وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالمد أى بإثبات الألف بعد الياء التحتية وكسر التاء الفوقية على الجمع .

ثم أخبر أن يقرأ « ذريتهم بإيمان » الموضع الأول من الطور بكسر رفع التاء المثناة الفوقية للبصرى وهو أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة برفعها، وأخبر أن يقرأ هذا الموضع بالمد، أى بإثبات ألف بعد الياء المثناة التحتية على الجمع للمشار إليها بالكاف والحاء فى قوله: « كم حلا » وهما: ابن عامر وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف على التوحيد .

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع فالتعدد والكثرة، ومن رفع التاء فعلى الفاعلية ومن كسرها فعلى المفعولية، وأما من جهة التعبير فيها بحركة البناء فقد تقدم تفصيل ذلك فى المائدة تحت قوله رسالته اجمع... إلخ .

(ص) يَقُولُوا مَعًا غَيْبٌ حَمِيدٌ وَحَيْثُ يَدُ حُدُونٌ بَفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فُصْلًا
وَفِي النَّحْلِ وَالْأَهْ الْكِسَائِي وَجَزْمُهُمْ يَذَرُهُمْ شَفَا وَالْيَاءُ غُصْنٌ تَهْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « أن تقولوا »، « أو تقولوا إنما » هنا بياء الغيب فى الفعلين للمشار إليه بحاء « حميد » وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فيهما .

(ج) الغيب حملاً على ما قبلهما فى قوله « وأشهدهم على أنفسهم » لثلا يعتذروا فيقولوا ما شعرنا، وأما الخطاب فعلى الالتفات من الغيبة إلى الخطاب .

ثم أخبر أن يقرأ لفظ « يلحدون » فى مواضعه الثلاثة هنا وفى النحل وفى فصلت بفتح ضم الياء وفتح كسر الحاء للمشار إليه بفاء « فُصْلًا » وهو: حمزة، وأخبر أن يقرأ للكسائى موضع النحل فقط، أى بفتح الياء والحاء وفقاً لحمزة ومتابعة له، فتعين للباقيين القراءة بضم الياء وكسر الحاء ومعهم الكسائى هنا، وفى فصلت وخالفهم فى النحل موافقاً لحمزة فيها .

(ج) من قرأ بفتح الياء والحاء فعلى أنه مضارع لحد الثلاثي المجرد، ومن قرأ بضم الياء وكسر الحاء فعلى أنه مضارع لأحد الثلاثي المزيد بهمزة التعدية .

ثم أخبر أن يقرأ « ويذرهم في طغيانهم » بجزم الراء للمشار إليهما بشين « شفا » وهما : حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة برفع الراء، وأخبر أن يقرأ « ويذرهم » بالياء المثناة تحت للمشار إليهم بغين « غصن » وهم : أبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بالنون .

(ج) من قرأ بالياء فعلى أنها للغيب، ومن قرأ بالنون فعلى العظمة، وكلاهما مسند إلى الله تعالى، ومن قرأ بالجزم فعلى العطف على محل ما بعد الفاء في قوله تعالى « فلا هادي له »؛ لأنه جواب الشرط وتقدم نظيره في البقرة عند قوله « ويكفر عنكم »، وأما الرفع فعلى الاستئناف .

(ص) (وَحَرَكٌ وَضَمُّ الْكَسْرِ وَأَمْدُودُهُ هَامِزًا وَلَا نُونَ شِرْكًَا عَن شَدَا نَفَرٍ مَلَا

(ش) أمر أن يقرأ « شركاء فيما » بتحريك الراء وهو الفتح وبضم كسر الشين وبالمد أى بإثبات ألف بعد الكاف، ثم بعد الألف همزة ويلزم فتحها مناسبة لما قبلها وفق القواعد العربية وبترك تنوينه للمشار إليهم بالعين والشين ونفر في قوله : « عن شدا نفر » وهم : حفص وحمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمر وابن عامر ويصير عندهم من قبيل المد المتصل فكل منهم يمده وفق مذهبه، فتعين لمن بقى وهما : نافع وشعبة القراءة بكسر الشين وإسكان الراء وتنوين الكاف ولا ألف بعدها ولا همز كما نطق به .

(ج) من قرأ « شركاء » بزنة فعلاء، فعلى أنه جمع شريك للمبالغة ككريم وكرماء وشهيد وشهداء، ومنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ومن قرأ « شركًا » بوزن إفكًا فهو مصدر على تقدير مضاف أى ذا شرك .

(ص) (وَلَا يَتَّبِعُوكُمْ خَفَّ مَعَ فَتَحَ بَائِهِ وَيَتَّبِعُهُمْ فِي الظُّلَّةِ احْتَلَّ وَاعْتَلَى

(ش) أخبر أن يقرأ « لا يتبعوكم هنا »، « يتبعهم الغاؤون » في الظلة أى الشعراء بتخفيف التاء المثناة فوق، ويلزم إسكانها وفتح الباء الموحدة للمشار إليه بألف « احتل » وهو : نافع، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء ويلزم فتحها وبكسر الباء الموحدة في السورتين .

(ج) التشديد على أنه مضارع اتبع الثلاثي المزيد بهمزة الوصل وتاء افتعل والتخفيف على أنه مضارع تبع الثلاثي المجرد من باب علم يعلم وهما لغتان .

(ص) وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ رِضًا حَقَّهُ وَيَا يَمْدُونَ فَاضْمُمْ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَعْدَلًا

(ش) أمر أن يقرأ « طيف » بياء ساكنة لينة بين الطاء والفاء ولا ألف ولا همز كضيف للمشار إليهم بالراء وبحق في قوله: « رضا حقه » وهم: الكسائي وابن كثير وأبو عمرو في قراءة الباقرين « طائف » بألف بعد الطاء بعدها همزة مكسورة بوزن نائم كما نطق بالقراءتين .

(ج) من قرأ « طيف » بزنة ضيف وبيع فعلى أنه مصدر طاف يطيف كباع يبيع ومعناه: الوسوسة، ومن قرأ طائف بزنة نائم وقائم فعلى أنه من طاف يطوف كقال يقول ومعناه الخاطر وقيل: هما لغتان كالميت والمائت .

ثم أمر أن يقرأ « وإخوانهم يمدونهم » بضم الياء وبكسر ضم الميم للمشار إليه بهمزة « أعدلا » وهو: نافع فتعين للباقرين القراءة بفتح الميم وضم الميم .

(ج) من قرأ بفتح الياء وضم الميم فعلى أنه مضارع مد الثلاثي المجرد الذي عينه ولامه من جنس من باب نصر ينصر، ومن قرأ بضم الياء وكسر الميم فعلى أنه مضارع أمد مزيد الثلاثي بهمزة التعدية .

(ص) وَرَبِّي مَعِيَ بَعْدِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا عَذَابِي آيَاتِي مُضَافَاتُهَا الْعُلَا

(ش) أخبر أن فيها سبع ياءات إضافة، « حرم ربي الفواحش، معى بنى إسرائيل، من بعدى أعجلتم، إني أخاف، إني اصطفيتك، عذابي أصيب، آياتي الذين يتكبرون » .

* * *

سورة الأنفال

(ص) وَفِي مُرْدِفَيْنِ الدَّالِ يَفْتَحُ نَافِعٌ وَعَنْ قُنْبُلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعْوَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « من الملائكة مردفين » بفتح الدال لنافع، فتعين للباقيين القراءة بكسرها، ثم أخبر أن قنبلاً قد روي عنه الفتح، قال صاحب النشر: وما روى عن ابن مجاهد عن قنبل من الفتح فليس بصحيح عن ابن مجاهد؛ لأنه نص في كتابه على أنه قرأ به عن قنبل قال: وهو وهم وكان يقرأ له ويقرئ بكسر الدال قال الداني: وكذلك قرأت من طريقه وطريق غيره عن قنبل وعلى ذلك أهل الأداء عنه فعلى هذا لا يجوز له إلا الكسر كالباقيين.

(ص) وَيُعْشَى سَمًا خِفًا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكُسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « إذ يغشاكم » بتخفيف الشين ويلزم منه إسكان ما قبلها للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الشين ويلزم منه فتح ما قبلها، وأمر أن يقرأ « إذ يغشاكم » بفتح ضم الياء، وبفتح كسر الشين ويلزمه قلب الياء ألفاً، وأمر أن يقرأ برفع سين « النعاس » للمشار إليهم بحقاً وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بضم ياء المضارعة وكسر الشين ويلزمه بقاء الياء على أصلها ونصب سين النعاس.

(ج) من قرأ بفتح الياء وفتح الشين فعلى أنه مضارع غشى الثلاثي المجرد ورفع النعاس على الفاعلية، ومن قرأ بضم الياء وكسر الشين مخففة فعلى أنه مضارع أغشى مزيد الثلاثي بهمزة التعدية، ومن قرأ بضم الياء كسر الشين مشددة فعلى أنه مضارع غشى مزيد الثلاثي بالتضعيف وكلا القراءتين مع نصب « النعاس » على المفعولية والفاعل ضمير البارئ سبحانه وتعالى.

(ص) وَتَخْفِيفُهُمْ فِي الْأَوَّلِينَ هُنَا وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ وَاَرْفَعْ هَاءَهُ شَاعَ كُفْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولكن الله قتلهم، ولكن الله رمى» بتخفيف نون ولكن في الموضوعين ويلزم سكون النون وقفاً وكسرهما وصلأً لالتقاء الساكنين، ثم أمر برفع هاء لفظ الجلالة بعدهما للمشار إليهم بالشين والكاف في قوله: «شاع كُفلاً» وهم: حمزة والكسائي وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النونين، ويلزم فتحها وصلأً وإسكانها وقفاً مع مراعاة التشديد والغنة وبنصب هاء لفظ الجلالة وقوله في الأولين قيد لهذين، واحتراز من الأخيرين وهما «ولكن الله سلم»، «ولكن الله ألف» لاتفاق الكل على تشديدهما.

(ج) تقدم في البقرة تحت شرح قوله: «ولكن خفيف إلخ».

(ص) وَمَوْهِنٌ بِالَّتَخْفِيفِ ذَا عٍ وَفِيهِ لَمْ يُنَوِّنْ لِحِفْصِ كَيْدٍ بِالْحَفْضِ عُولَا

(ش) أخبر أن يقرأ «موهن كيد» بتخفيف الهاء ويلزم سكون ما قبلها للمشار إليهم بذال ذاع وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الهاء ويلزم فتح ما قبلها، وأخبر أن يقرأ «موهن» بترك تنوينه لحفص، فتعين للباقيين القراءة بالتنوين، وأخبر أن يقرأ «كيد الكافرين» بخفض الدال للمشار إليه بعين «عولا» وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بنصب الدال.

(ج) «موهن» اسم فاعل في جميع الأوجه فمن شدده فعلى أنه من وهن الثلاثي المزيد بالتضعيف ونونه لقطع الإضافة وهو الأصل، ومن خفف فعلى أنه من أوهن مزيد الثلاثي بهمزة التعدية، ثم نون فقطعت الإضافة وهو الأصل، وعلى كلا القراءتين نصبت كيد على المفعولية، ومن خففه وحذف تنوينه للإضافة لذلك خفضت «كيد» من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

(ص) وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحَ عَمَّ عَلَا وَفِيهِمَا الْعُدْوَةَ اكْسِرَ حَقًّا الضَّمَّ وَأَعْدَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولو كثرت وإن» بفتح همزة «إن» الواقع بعد «موهن كيد» للمشار إليهم بعم والعين في قوله: «عمَّ علا» وهم: نافع وابن عامر وحفص، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمزة.

(ج) من قرأ بفتح الهمزة فعلى تقدير لام العلة، ومن قرأ بالكسر فعلى الاستئناف، ثم أمر أن يقرأ «بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة» بكسر ضم العين فى الموضوعين للمشار إليهما بحقًا وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بضم العين فيهما.

(ج) الكسر والضم لغتان .

(ص) وَمَنْ حَيَّيْ أَكْسِرُ مُظْهِرًا إِذْ صَفَا هُدًى وَإِذْ يَتَوَقَّى أَنْشُوهُ لَهُ مُلَا

(ش) أمر أن يقرأ «من حيي» بكسر الياء الأولى وإظهارها فيصير اللفظ «من حيي» بياءين مكسورة فمفتوحة على الأصل للمشار إليهم بالهمزة والصاد والهاء فى قوله: إذ صفا هدى وهم: نافع وشعبة والبزى، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام والفتح وتفصيل هذا لاجتماع المثلين المتحركين، فأريد التخفيف فسكنت الياء الأولى، ثم أدغمت فى الثانية، فصار اللفظ بياء واحدة مشددة بقيت على فتحها.

(ج) اعلم بأن الفعل الماضى الثلاثى الذى عينه ولامه من جنس واحد إن كانا صحيحين وجب إدغام العين فى اللام كمد وشد، وإن كانا معتلين ففيه لغتان مشهورتان الإظهار والإدغام نحو: حى وعى فمن قرأ بالإظهار فعلى الأصل ولاستثقال الإدغام والتشديد فى الياء نحو: رضى، وعمى، ومن قرأ بياء واحدة فللرسم ومشددة للإدغام لاجتماع المثلين ولأجل استئصال الكسرة على الياء الأولى حذفت فسكنت، ثم أدغمت فى الثانية فيصير اللفظ بياء واحدة مشددة.

ثم أمر أن يقرأ «إذ يتوفى الذين كفروا» بقاء التانيث للمشار إليهما باللام والميم فى قوله «له ملا» وهما: هشام وابن ذكوان راويا ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير.

(ج) من قرأ بالتانيث فعلى مراعاة التانيث لفظًا ولمعنى الجماعة، ومن قرأ بالتذكير؛ لأن التانيث غير حقيقى وعلى معنى الجمع.

(ص) وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فُشَا عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولا يحسبن الذين كفروا» هنا بياء الغيب للمشار إليهم بالكاف والفاء والعين في قوله «كما فشا عميماً» وهم: ابن عامر وحمزة وحفص، وأخبر أن يقرأ «لا تحسبن الذين كفروا» في النور بياء الغيب للمشار إليهما بالفاء والكاف في قوله: «فاشيه كحلا» وهما: حمزة وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) فالخطاب فيهما على أن «الذين» مفعول أول «وسبقوا» ثان والمخاطب النبي ﷺ، وأما الغيب فالفاعل يعود الضمير على الرسول ﷺ أو يفسره السياق أي قتل المؤمنين، وإن جعل الفاعل الذين فالمفعول محذوف أي أنفسهم، والثاني سبقوا.
(ص) وَإِنَّهُمْ أَفْتَحَ كَافِيًا وَأَكْسَرُوا لَشُعْبَةَ السَّلْمِ وَأَكْسَرُوا فِي الْقِتَالِ فَطَبُّ صِلَا
(ش) أخبر أن يقرأ «إنهم لا يعجزون» بفتح الهمزة للمشار إليه بكاف «كافياً» وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بكسرها.

(ج) من قرأ بالفتح فعلى تقدير لام العلة أي لأنهم، ومن قرأ بكسرها فعلى الاستئناف.

ثم أمر أن يقرأ «وإن جنحوا للسلم» بكسر السين لشعبة، ثم أمر أن يقرأ «وتدعوا إلى السلم» في القتال بكسر السين للمشار إليهما بالفاء والصاد في قوله: «فطب صلا» وهما: حمزة وشعبة، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بفتح السين.

(ج) تقدم في البقرة .

(ص) وَثَانِي يَكُنْ غُصْنٌ وَثَالِثُهَا ثَوَى وَضَعْفًا بِفَتْحِ الضَّمِّ فَاشِيهِ نُفْلَا
وَفِي الرُّومِ صِفٌ عَنْ خُلْفِ فَصْلِ وَأَنْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حُلَا حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « وإن يكن منكم مائة » الموضع الثانى بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم بغين غصن وهم : أبو عمرو والكوفيون ، وأخبر أن يقرأ « فإن يكن منكم مائة صابرة » بياء التذكير كما نطق به ، وهو الموضع الثالث للمشار إليهم بباء « ثوى » وهم : الكوفيون ، فتعين لمن يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بباء التانيث ، وقيد بالثانى والثالث احتراز من الأول والرابع وهما « إن يكن منكم عشرون ، وإن يكن منكم ألف » فقد اتفق الأئمة على تذكيرهما ، فتأمل .

(ج) يكن منكم الثانى والثالث التذكير فيهما لوجود الفصل بالجار والمجرور ، ولأن تانيث مائة غير حقيقى ، وأما تانيثهما لملاحظة التانيث اللفظى ، وأما من ذكر الثانى ، فلما تقدم وأنت الثالث فعلى ملاحظة وصف مائة بصابرة .

ثم أخبر أن يقرأ « فيكم ضعفاً » بفتح ضم الضاد للمشار إليهما بالفاء والنون فى قوله : « فاشبه نفلا » وهما : حمزة وعاصم وأخبر أن يقرأ « من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً » بفتح ضم الضاد فى الروم للمشار إليهم بالصاد والعين والفاء فى قوله : « صف عن خلف فصل » فالصاد لشعبة والفاء لحمزة والعين لحفص بخلاف عنه فى مواضع الروم الثلاثة والوجهان عن حفص صحيحان لكن الفتح روايته عن عاصم ، أما الضم فاخياره لما رواه عن الفضل بن مرزوق بسند إلى ابن عمر رضى الله عنهما فقال ابن عمر : قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت على ، وقد جاء فى كتاب مكى قال حفص : ما خالفت عاصماً فى شىء مما قرأته عليه إلا ضم الصاد فى هذه المواضع الثلاثة ، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بضم الضاد .

(ج) الفتح والضم مصدر فالفتح فى العقل والرأى ، والضم فى البدن .

ثم أمر أن يقرأ « النبى أن يكون » بباء التانيث فى « يكون » ، وأن يقرأ « من الأسارى » بضم الهمز ، وفتح السين بعدها ألف بوزن فعالى للمشار إليه بحاء « حلا »

وهو: أبو عمرو فیتعین للباقین القراءة بتذكیر یكون، وأن یقرأ لهم «من الأسرى» بفتح الهمز وإسكان السین بوزن فعلى كما نطق به فی القراءتین.

تنبيه: إنما الخلاف وقع «فی الأسرى» المعرف اتباعاً لما تلفظ به فلا خلاف فی «أسرى»؛ لأنه نكرة.

(ج) من أنت «یكون» فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع، أما «الأسارى» فعلى وزن فعالى ككسالى «والأسرى» كقتلى.

(ص) وَلَايَتِهِمْ بِالْكَسْرِ فُزُّ وَبِكَهْفِهِ شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «ما لكم من ولايتهم» بكسر الواو للمشار إليه بفاء فز وهو: حمزة، وأخبر أن يقرأ «هنالك الولاية» فى الكهف بكسر الواو أيضاً للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائى فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بفتح الواو.

(ج) الكسر والفتح لغتان، فالفتح من النصرة والنسب، والكسر من الإمارة. ثم أخبر أن فيها ياءى إضافة هما «إنى أرى ما لا ترون، إنى أخاف الله».

* * *

سورة التوبة

(ص) وَيُكْسَرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ وَوَحَدَ حَقَّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوْلَى

(ش) أخبر أن يقرأ « لا أيمان لهم » بكسر الهمزة لابن عامر، فتعين للباقيين القراءة

بفتح الهمزة.

(ج) من كسر الهمزة فعلى أنه مصدر أمن بمعنى الدين أو إعطاء الأمان، والفتح

على أنه جمع يمين ويناسب ما قبله، « وإن نكثوا أيمانهم »، وما بعده « قومًا نكثوا أيمانهم ».

ثم أخبر أن يقرأ « مسجد الله شاهدين » بإسكان السين بدون ألف على التوحيد

للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بفتح السين وإثبات ألف بعدها مساجد على الجمع وقيدته بالأول احترازاً من الثاني وهو: « إنما يعمر مساجد الله » فاتفقوا على جمعه.

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع فعلى شمول

المساجد كلها.

(ص) عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ وَنَوْنُوا عَزِيْرٌ رِضًا نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ « عشيراتكم » بالجمع ويلزم إثبات ألف بعد الراء للمشار

إليه بصاد « صدق » وهو: شعبة فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد ويلزم له حذف الألف بعد الراء.

(ج) الجمع باعتبار تعدد العشائر وليشاكل جمع الألفاظ الأخر، وأما الأفراد

ففيه الدلالة على معنى الجمع.

ثم أخبر أن يقرأ « عزيز ابن » بتنوين الراء للمشار إليهما بالراء والنون في قوله

« رضا نص » وهما: الكسائي وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين، وقوله:

« وبالكسر وكُلًّا » إخبار عن أن كل من نَوَّن التزم كسر التنوين للساكنين وصلًا سواء

كان مذهبه كسر أول الساكنين من نحو: « قل انظروا » كعاصم أو مذهبه الضم

كالكسائي، فلا يجوز ضمه لفقده بعض الشروط منها: ليست ضمة الثالث ضمة لازمة فإن قيل: ما فائدة ذكر المصنف لذلك؟ قلت: للتنبيه والزيادة في التوضيح.

(ج) جاز تنوين «عزيز» عربية وعجمة، فعلى العربية أنه لما أمكن صرفه، وهو مبتدأ «وابن خبره» فيثبت تنوينه؛ لأن شرط حذفه وصفه بابن، وأما بقاء التنوين فعلى العجمة اعتباره ثلاثياً ساكن الوسط فلا أثر لياء التصغير ولا للعجمة فيه وكسر لالتقاء الساكنين.

وأما وجه حذفه على اللغتين، فعلى العربية أنه مبتدأ وابن صفته، والخبر محذوف تقديره: «وقالت اليهود»: عزيز ابن الله إلهنا أو نبينا فحذف تنوينه؛ أنه علم وصف بابن مضاف إلى علم أو ابن خبر على الصفة بجامع تحديد الفائدة، أو حذف للساكنين حملاً للتنوين على حرف المد، وأما على العجمة أنه علم أعجمي زائد على ثلاثة فيمتنع الصرف.

تنبيه: إن ألف ابن مرسومة في المصاحف جميعها

(ص) يُضَاهُونَ ضَمُّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَأَعْقِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «يضاهئون قول» بكسر ضم الهاء وبزيادة همزة مضمومة بعد الهاء على وزن يقاتلون لعاصم، فتعين للباقيين القراءة بضم الهاء وترك زيادة الهمز على وزن ينادون.

(ج) من قرأ «يضاهون» بضم الهاء وبدون همز على وزن ينادون مضارع ضاهى بوزن نادى فالأصل فيه يضاهيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، فضمت الهاء لتناسب الواو بعدها، ومن قرأ يضاهئون بكسر الهاء وبزيادة همزة بعدها بوزن يقاتلون على أنه مضارع ضاهياً فلامه همزة فلم يحذف منه شيء، وهما لغتان.

(ص) يَضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فُتْحِ ضَادِهِ صِحَابٌ وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «يضل به الذين» بضم الياء وفتح الضاد للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وكسر الضاد

وقوله: ولم يخشوا الخ إخبار عن المعتزلة بأنهم تعجبوا ممن كانت قراءتهم بفتح الياء وكسر الضاد وعلقوا عليها قال في قراءة حفص وحمزة والكسائي أنهم لم يخشوا هناك مطلقاً.

(ج) من قرأ بضم الياء وفتح الضاد فعلى أنه مبنى للمفعول ومن قرأ بفتح الياء وكسر الضاد فعلى أنه مبنى للفاعل.

(ص) وَأَنْ تُقْبَلَ التَّذْكِيرُ شَاعَ وَصَالَهُ وَرَحْمَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَأَقْبَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «أن تقبل منهم» بياء التذكير للمشار إليهما بشين شاع وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.

(ج) من قرأ بالتانيث فمراعاة للفظ، ومن قرأ بالتذكير فعلى أن الفاعل مؤنث مجارى وللفصل.

ثم أخبر أن يقرأ «ورحمة للذين آمنوا» بخفض رفع التاء للمشار إليه بفاء فاقبلا وهو حمزة، فتعين للباقيين القراءة برفع التاء..

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أنه معطوف على «أذن» أي هو أذن وهو رحمة، ومن قرأ بالخفض فعلى أنه معطوف على خير.

(ص) وَيُعْفُ بِنُونٍ دُونَ ضَمِّ وَقَاؤُهُ يُضَمُّ تَعَذَّبَ تَاهُ بِالنُّونِ وَصَلًا

وَفِي ذَالِهِ كَسْرٌ وَطَائِفَةٌ بِنَصِّ سَبِ مَرْفُوعِهِ عَنِ عَاصِمٍ كُلُّهُ اِعْتَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «إن نعف عن طائفة» بنون غير مضمومة فتفتح في ويضم فائه، ويقرأ «تعذب» بالنون مكان التاء المثناة الفوقية وبكسر الذال وينصب رفع تاء «طائفة بأنهم» كل هذا روى عن عاصم ونسب، فتعين للباقيين القراءة «يعف» بياء مضمومة وفتح الفاء «تعذب» بالتاء المثناة الفوقية المضمومة وفتح الذال وبرفع تاء «طائفة بأنهم».

(ج) قراءة عاصم «نعف، نعذب» بالنون في الفعلين مفتوحة في الأول مضمومة في الأخير مع ضم فاء الأول وكسر ذال الأخير بالبناء على الفاعل لعظمة

المولى سبحانه، ونصب تاء « طائفة » الأخير في الآية على المفعولية، وأما الباقون فيقرءون « يعف » بالياء المضمومة للتذكير وفتح الفاء « تعذب » بالتاء المثناة الفوقية المضمومة للتأنيث وفتح الذال للبناء للمجهول في الفعلين ورفع تاء « طائفة » الثاني على النيابة للفاعلية والنائب للفعل الأول الجار والمجرور .

تنبيه: لما أسند الفعل الأول إلى الطائفة ضمناً ذكر، وأما الفعل الثاني لما أسند إليها صريحا أنث معنى اهدنويرى .

(ص) وَحَقُّ بِيْضِ السُّوءِ مَعَ ثَانٍ فَتَحِهَا وَتَحْرِيْكَ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمَّهُ جَلًا

(ش) أخبر أن يقر « دائرة السوء »، هنا وفي الفتح وهو الموضع الثاني فيها بضم السين فيهما ويلزم من الضم أن تكون الواو مدية، وتصير من قبيل المتصل للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح سين الموضعين، ويلزم من فتحه أن تكون الواو بعده لينة فلا مد فيها غير ما يجوز لورش وفق قواعد اللين عنه .

(ج) فالضم اسم وهو بمعنى العذاب والضرر والبلاء، وأما الفتح فمصدر بمعنى الذم بإسكان الراء .

(ج) الضم والإسكان لغتان كالجمعة والجمعة .

(ص) وَمِنْ تَحْتِهَا الْمَكِيُّ يَجْرُ وَزَادَ مِنْ صَلَاتِكَ وَحَدَّ وَأَفْتَحَ التَّاءَ شَدًّا عَلَا
وَوَحَدَ لَهُمْ فِي هُوْدَ تَرْجِيءُ هَمْزُهُ صَفَا نَفَرٍ مَعَ مُرْجَوْنٍ وَقَدْ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « تحتها الأنهار » بجر التاء الثانية وبزيادة لفظ من الجارة قبلها للمكى وهو ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء الثانية وترك زيادة لفظ « من » قبلها، فإن قيل إن لفظ « تحتها » أكثر من موضع في هذه السورة فكيف علم الموضع الذى وقع الخلاف فيه؟ قلت: من الترتيب فقد وقع هذا الموضع فى الآية التى تعقب لفظ « قرية » المذكور قبل وذكر بعدها « صلاتك » .

(ج) من قرأ بحذف من الجارة فاتباعاً لحذفها فى رسم مصاحف بلادهم ونصب

«تحتها» على الظرفية، وأما من قرأ بإثبات «من» الجارة فيخفف «تحتها» بها للنص ولرسمه الثابت في المصحف المكي .

ثم أمر أن يقرأ «إن صلاتك» هنا بالتوحيد وبفتح التاء كما نطق به للمشار إليهم بالشين والعين في قوله: شذا علا وهم: حمزة والكسائي وحفص، وأخبر أن يقرأ «أصلاتك تأمرك» في هود بالتوحيد لمن عاد إلى رموزهم ضمير لهم وهم: حمزة والكسائي وحفص، وتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بالجمع ويلزم له إثبات واو مفتوحة بين اللام والألف وتكسر التاء في التوبة، أما في هود فقد اتفق الأئمة على رفعها لهذا لم يتعرض المصنف لحركتها.

(ج) من قرأ بالجمع فعلى تعدد أنواعها، ومن أفردوا فلإرادة الجنس، ولأن الأفراد يعطى معنى الجمع والمعنى الدعاء..

تنبيه هام: إن الأصل فيها صلوة بزنة فعلة وقد رسمت واواً في جميع المصاحف للدلالة على الأصل فيقال في تصريفها أى صلوة قلبت الواو ألفاً لفظاً ويبقى رسمها واواً وعند إرادة جمعها ترد هذه الواو التي هي لام الكلمة؛ لأن جمع التكسير أو التصغير يردان الأشياء إلى أصولها فيؤتى بالواو عند الجمع فجمعها إن لم يكن جمع تكسير فيشبهه؛ لأنه ردها إلى أصلها وفتتح الواو للألف التي بعدها والتي جئ بها هي والتاء للدلالة على جمعها وحينئذ تكون الألف في المفرد غير الألف في الجمع فتأمل .

ثم أخبر أن يقرأ «ترجئ من» في الأحزاب «ومرجؤن» هنا بهمزة ويلزم ضمها وفق قواعد اللغة للمشار إليهم بالصاد ونفر في قوله: صفا نفر وهم: شعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فإن الواو فيه تكون لينة فلا مد فيها .

(ج) الهمز وتركه لغتان، ويحتمل أن يكون كل منهما أصلاً لأنه يقال: أرجأت وأرجيت، أو تكون الياء بدلاً من الهمز؛ لأنه عهد تتخفيفها إلى الياء كثيراً كقرأت وقربت، وتوضأت وتوضيت .

(ص) وَعَمَّ بِلَا وَوَاوِ الَّذِينَ وَضَمَّ فِي مَنْ أَسَّسَ مَعَ كَسْرٍ وَبُنْيَانُهُ وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «عليم حكيم الذين» بغير واو قبل الذين للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر، وأمر أن يقرأ لهما «أفمن أسس» بضم الهمز وكسر السين الأولى في الموضعين ويرفع نون «بنيانه» في الموضعين، فتعين للباقيين القراءة «حكيم والذين» بإثبات واو قبل «الذين» وفتح همزة من «أسس» معا وسينهما الأولى في الموضعين ونصب نون «بنيانه» في الموضعين، فإن قيل: كيف تحقق الخلاف في لفظ الذين هذا؟ قلت: من التزام المصنف للترتيب، وإن قيل: موضع «أسس» أكثر من موضعين قلت: قيده الناظم بما سبق بمن والمجاورة لموضعي «بنيانه».

(ج) «حكيم الذين» من حذف الواو فعلى الاستئناف وإتباع لحذفها في رسم المصحف المدني والشامي، ومن أثبتها فعلى العطف على ما تقدم من الجمل عطف جملة على جملة.

(ج) «أفمن أسس، أم من أسس»، من قرأ فيهما بضم الهمز وكسر السين الأولى فيهما فعلى البناء للمجهول، ولذلك رفع نون «بنيانه» في الكلمتين على أنه نائب الفاعل، وأما من قرأ بفتح همزتهما وفتح سينهما الأولى فعلى البناء للفاعل وعلى هذا نصب «بنيانه» على المفعولية والفاعل يعود على من السابقة عليهما.

(ص) وَجُرْفٍ سَكُونُ الضَّمِّ فِي صَفْوٍ كَامِلٍ تَقَطَّعَ فَتَحُ الضَّمِّ فِي كَامِلٍ عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «شفا جرف» بإسكان ضم الراء للمشار إليهم بالفاء والصاد والكاف في قوله: في صفو كامل وهم: حمزة وشعبة وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بضم الراء.

(ج) الضم والإسكان لغتان كالجُمُعة والجُمُعة..

ثم أخبر أن يقرأ «إلا أن تقطع» بفتح ضم التاء للمشار إليهم بالفاء والكاف والعين في قوله: في كامل علا وهم: حمزة وابن عامر وحفص، فتعين للباقيين القراءة بضم التاء..

(ج) من قرأ «تقطع» بضم التاء فعلى البناء للمعقول، ومن فتحها فعلى البناء للفاعل، والأصل فيه تتقطع من التفعّل حذف إحدى التاءين مثل تنزل، وإنما جئ بالحذف للتخفيف.

(ص) بَزِيغٌ عَلَيَّ فَصَلِّ يَرُونَ مُخَاطَبٌ فَشَا وَمَعِيَ بِيَاءَيْنِ جَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « يزيغ قلوب » بياء التذكير كلفظه للمشار إليهما بالعين والفاء في قوله: على فصل وهما: حفص وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.
(ج) من قرأ بالتذكير فعلى معنى الجمع، ومن قرأ بالتانيث فعلى معنى الجماعة.

ثم أخبر أن يقرأ « أو لا يرون » بتاء الخطاب للمشار إليه بفاء فشا وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) قراءة الخطاب للمؤمنين ولمناسبة قوله: « يا أيها الذين آمنوا »، وأما قراءة الغيب فللمنافقين ولمناسبة قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾.
ثم أخبر أن فيها من ياءات الإضافة اثنتين، « معى أبدأ، معى عدوا ».

* * *

سورة يونس

(ص) وَإِضْجَاعُ رَأْيِ كُلِّ الْفَوَاحِشِ ذَكَرُهُ حَمِيٌّ غَيْرَ حَفْصٍ طَاوِيَا صُحْبَةً وَلَا
وَكَمْ صُحْبَةً يَأْكُفُ وَالْحَلْفُ يَأْسِرُ وَهِيَ صِفٌ رِضًا حُلُومًا وَتَحْتُ جَنِي حَلَا
شَفَا صَادِقًا حَامِيمٌ مُخْتَارُ صُحْبَةٍ وَبَصْرٌ وَهُمْ أَدْرَى وَبِالْحَلْفِ مَثَلًا
وَذُو الرِّاءِ وَرَشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ وَنَافِعٌ لَدَى مَرِيْمٍ هَايَا وَحَا جِيْدُهُ حَلَا

(ش) اعلم بأن الحروف المتقطعة الواقعة في أوائل السور على النصف من حروف الهجاء، وأن لها حكمين عام وخاص فالعام يعلم تفصيله من علم التجويد، والخاص ما هو أمامنا وهو الإمالة فإن قيل: لم كان خاصاً؟ قلت: لأمر منها أن هذه الإمالة عند بعض القراء دون البعض، ومنها أنها دخلت بعض الحروف دون البعض الآخر، وإن قيل: ما هو البعض الذي دخلته الإمالة؟ قلت: هي أحرف خمسة فقط المجموعة في قولهم: « حتى طهر » دون التسعة الباقية، وإن قيل: ما علة اختصاصها

بهذه؟ قلت: لما كان هجاء الحرف منها على حرفين آخرها حرف مد لفظاً فاشبهت ألفه الألف المنقلبة عن الياء فجرت مجراها، وأعطت حكمها، فابتدأ المصنف بتوزيع هذه الأحرف ورجال كل حرف فقال: وإضجاع راكلاً إلخ، أخبر أن يقرأ بإضجاع، أى بإمالة كل راء واقعة فى فوائخ السور، وقد جاءت فى أول سور ست من أول يونس إلى أول الحجر للمشار إليهم بالذال والحاء فى قوله: ذكره حمى غير حفص وهم: ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو ما عدا حفصاً، فيقرأ بفتحها مع الباقيين، ثم قال: «طاوياً صحبة» أى أخبر أن يقرأ بإضجاع الطاء والياء، فالطاء من «طه» و«طسم» معاً و«طس» أول النمل والياء من أول «يس والقرآن» للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائى، ثم قال: «وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر» أى أخبر أن يقرأ بإضجاع الياء من فاتحة مريم المعبر عنها بكاف؛ لأن مطلعها كاف للمشار إليهم بالكاف وصحبة وهم: ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائى.

وقد ذكر الناظم الخلاف عن السوسى بقوله: والخلف ياسر، فهذا خروج منه عن طريق التيسير وليس من طريق النشر أيضاً فعلى هذا لا يقرأ له إلا بالفتح فيها، وقد أشار إلى ذلك صاحب إتحاف البرية للسوسى ولقالون بعد، ثم قال:

وهاصف رضا حلوا وتحت جنى حلا شفا صادقاً

أخبر عن إضجاع الهاءين هاء كاف وهاء تحت أى طه، فأخبر أن يقرأ بإضجاع ها مريم للمشار إليهم بالصاد والراء والحاء فى قوله: صف رضا حلوا وهم: شعبة والكسائى وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بإضجاع ها طه المعبر عنها بتحت للمشار إليهم بالجيم والحاء والشين والصاد فى قوله: جنى حلا شفا صادقاً، وهم: ورش وأبو عمرو وحمزة والكسائى وشعبة، ثم قال: «حاميم مختار صحبة» أخبر أن يقرأ بإضجاع الحاء من حم فى سورها السبع للمشار إليهم بالميم وصحبة فى قوله: مختار صحبة، وهم: ابن ذكوان وشعبة وحمزة والكسائى.

ثم قال: «وبصر وهم أدرى وبالخلف مثلاً»، أخبر أن يقرأ بإضجاع راء «أدرى» حيث وقع لمن عاد إلى رمزهم ضمير وهم ومعهم البصرى فيصير المليون لراء أدرى

نحو: «ولا أدراكم به، وما أدراك» هم: أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي وابن ذكوان بخلف عنه بين الإضجاع والفتح في راء أدرى فقط، ولما فرغ من الكلام على الإمامة الكبرى المعبر عنها بالإضجاع شرع في الكلام على ما جاز فيه الإمامة الصغرى المعبر عنها ببين بين فقال: وذو الرء ورش بين بين، أخبر أن يقرأ لورش بالتقليل في الرء الواقعة في فوائح سورها الست، ثم قال: ونافع لدى مريم هايا، أخبر أن يقرأ لنافع من روايته بتقليل الهاء والياء بفاتحة مريم ثم قال: وحا جیده حلا، أخبر أن يقرأ بتقليل الحاء من حم في سورها السبع للمشار إليهما بالجيم والحاء في قوله: جیده حلا وهما: ورش وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر في ترجمة من هذه التراجم القراءة بالفتح.

تنبيه: إن ما ذكر عن قالون بتقليل الهاء والياء من فاتحة مريم، وما ذكر للسوسى من إمالة الياء منها تعقبه صاحب النشر بأن في هذا خروجاً من الناظم عن طريقه، فينبغي ألا يقرأ لكل من الراويين بغير الفتح، ولذا أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

لَقَالُونَ هَايَا بِمَرِيْمٍ فَافْتَحَا وَتَقْلِيلِهِ فِي الْحِرْزِ لَيْسَ مَعُولًا
لَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ فِي نَشْرِهِمْ فَعَهُ وَمَا قِيلَ لِلْسُوسِيِّ يَا عَيْنٍ مِنْ كَلَا
أى ليس من التيسير ولا من النشر..

تعليقات: اعلم بأن ورشاً لم يمل إمالة كبرى إلا الهاء من فاتحة طه عليه الصلاة والسلام، فإن قيل: لم عبر المصنف مرة بإضجاع الرء ومرة بالمصاحب لها فقال: في الأول وإضجاع را وفي الثانى: وذو الرء؟ قلت: لما كانت الإمالة لا تقع إلا بإمالة الحرف وما قبله كان بينهما اشتراك لا يجوز انفكاكه، جاز التعبير بأحدهما، وفيه دليل على أن الإمالة لا تقع بأحدهما دون الآخر.

(ص) يَفْصَلُ يَا حَقُّ عَلَا سَاحِرٌ طَبِيٌّ وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَأَفَقَ الْهَمْزُ قُنْبُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «بالحق يفصل» بالياء للمشار إليهم بحق وبالعين في قوله: حق علا وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحفص، فتعين للباقيين القراءة بالنون فإن قيل: لم يقيد الناظم هذا بشئ فكيف علم أن هذا هو؟ قلت: المراد «يفصل» الواقع في حيز «ساحر وضياء»؛ ولذا ذكر معهما.

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب مسند إلى الله في قوله: خلق الله ومناسبة ليدير وما بعده، وأما النون فإسناده إلى المتكلم المعظم نفسه مناسبة لقوله: «أن أوحينا» على جهة الالتفات، ثم أخبر أن يقرأ «لساحر مبین» بفتح السين بعدها ألف وكسر الحاء كما نطق به للمشار إليهم بظاء ظبي وهم: ابن كثير والكوفيون في قراءة الباقيين «سحر» بكسر السين وإسكان الحاء بدون ألف، فإن قيل: إن الناظم لم يتعرض لبيان قراءة الباقيين مطلقاً فكيف علمت؟ قلت: تحمل على النظير المتقدم فإن قيل: إن ما تقدم بين الترجمتين اجتماع وافتراق ترجمة في المائدة والأخرى في الأعراف بمعنى أن الخلاف في المائدة بين «سحر وساحر» وفي الأعراف بين «ساحر وسحار» فعلى أيهما يحمل؟ قلت: على ما في المائدة من وجهتين، الأول: اتفاق لفظي الخلاف هنا والمائدة الثاني: اتفاق الصفة في السورتين وهي مبین، ولفظ مبین يوصف به العاقل وغير العاقل بخلاف عليم فلا يوصف به إلا العاقل.

(ج) تقدم في المائدة.

ثم أخبر أن يقرأ لفظ «ضياء» في مواضعه الثلاثة هنا والأنبياء والقصص بهمزة مكان الياء محررة بحركتها لقبيل، وقرأ الياقون بالياء المفتوحة مكان الهمز بعد الضاد كما نطق به واتفق الجميع على بقاء الهمز الأخير المتطرف.

(ج) من قرأ بالياء بعد الضاد فعلى أنه جمع ضوء كحوض وحياض، ثم أبدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، أو مصدر ضاء يضيء لغة في أضاء كقام يقوم قياماً، ثم فعل فيها كذلك، وأما من قرأ بالهمزتين فعلى أنه جمع أو مصدر إن ثبت ضاء أى ضوءاً، ثم قلب بأن أخرت الواو أو الياء، وقدمت الهمزة، فلما تطرفت الواو أو الياء إثر ألف زائدة فقلبت همزة عند قوم وعند آخرين قلبت ألفاً، ثم قلبت الألف همزة لثلاثاً يجتمع ألفان ويكون وزنه «فلاع».

(ص) وفي قُضِيَ الْفُتْحَانِ مَعَ أَلْفٍ هُنَا وَقُلْ أَجَلُ الْمُرْفُوعِ بِالنَّصْبِ كَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «لقضى إليهم أجلهم» بفتح القاف والضاد، ثم بالفتح المنقلبة عن الياء ونصب رفع لام «أجلهم» للمشار إليه بكاف كمالا وهو: ابن عامر،

فتعين للباقيين القراءة بضم القاف وكسر الضاد وياء مفتوحة كما لفظ به وبرفع لام «أجلهم» .

(ج) من قرأ بفتح القاف والضاد فعلى البناء للمفاعل، ونصب «أجلهم» على المفعولية، ومن قرأ بضم القاف وكسر الضاد وفتح الياء فعلى البناء للمفعول ورفع لام «أجلهم» على النيابة عن الفاعل .

(ص) وَقَصْرُ وَلَا هَادٍ بِخُلْفِ زَكَاَ وَفِي الْـ سَقِيَامَةَ لِأَوَّلِي وَبِالْحَالِ أَوْلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولا أدراكم» هنا، «لا أقسم بيوم القيامة» بالقصر أى بحذف ألف لا فى الموضعين للمشار إليهما بالهاء والزاي فى قوله: هاد بخلف زكا وهما: البزى وقنبل راويا ابن كثير بخلاف عن البزى، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف لا فى السورتين، وهذا الوجه الثانى للبزى .

تنبيه: قِيدُ الموضع الأول بالقيامة احترازُ من الثانى وموضع البلد فلا خلاف فى إثبات ألفهما، أما هنا فقيده بقيد لفظى اقتترانه بالواو، والآخر معنوى هو: الترتيب بمعنى أن القصر يقع فى «ولا» الواقع عقب «لقضى إليهم أجلهم» .

(ج) من قرأ بإثبات ألف لا فى الموضعين على أن لا نافية مؤكدة عطف نفى، والمعنى: ولو شاء الله ما قرأته عليكم ولا أعلمتكم به على لسانى، فالأول والثانى منفيان: وهى قراءة الجمهور وجملة المعطوف والمعطوف عليه جواب لو، وأما من قرأ بحذف ألف لا فعلى أنها لام الابتداء فتصير لام التوكيد أى: «لو شاء الله ما تلوته عليكم»، ولأعلمتكم به على لسان غيرى ولفظ «أعلم» ماضى، وأما «لا أقسم بيوم القيامة» فمن حذفها فعلى أن اللام لام الابتداء فتصير للتوكيد، أو جواب قسم مقدر دخلت على مبتدأ محذوف أى لأننا أقسم، وإذا كان الجواب اسميه أكد بالام، وإذا كان خبرها مضارعاً جاز أن يكون للحال؛ لأن البصريين يمتنعون أن يقع فعل الحال جواباً للقسم فإن ورد ما ظاهره ذلك كما هنا جعل الفعل خبر المضممر فيعود الجواب جملة اسمية والتقدير: والله لأننا أقسم، وأما من قرأ بالإثبات فعلى أنها موافقة لما بعدها وفى معناها، وقد اختلف المفسرون قال القرطبى: لا نافية للرد على منكرى

البعث والجنة والنار، ثم استأنف: أقسم بيوم القيامة، وقيل: إنها زائدة صلة، وقد جاء عن الزمخشري قولان: أنها نافية جيء بها لتأكيد القسم الثانى نفي للقسم على معنى أن المذكور قدرة فوق كل ذلك ..

«تهميشه» إن الوضع الأصلي والقاعدة العامة للفعل المضارع صلاحيته للحال والاستقبال فإذا دخلت عليه لام الابتداء المؤكدة فتعينه للحال كهذا، ولذا أشار الناظم بقوله: وبالحال أولاً، فليس فى حاجة إلى نون التوكيد التى تؤذن للاستقبال اهـ.

(ص) وَخَاطَبَ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُنَا شَدًّا وَفِي الرَّوْمِ وَالْحَرْفَيْنِ فِي النَّحْلِ أَوَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «عما يشركون وما كان» هنا، «عما يشركون ظهر» فى الروم، «عما يشركون ينزل»، «عما يشركون خلق الإنسان» فى النحل بقاء الخطاب فى الأفعال الأربعة من لفظ يشركون للمشار إليهما بشين شذا وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب فى الأفعال الأربعة وقيده موضعى النحل بالأولية لإخراج ما عداه فيها أو فى غيرها.

(ج) الخطاب لرده لما قبله نحو: «أتنبئون الله»، فحمل آخر الكلام على أوله فى الخطاب أو يقال: قرئ بالخطاب فى السور الثلاث جرياً على ما سبق، وقرئ بالغيب فى الأربعة مواضع استأنف نزه الله نفسه عن إشراكهم.

(ص) يُسِيرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى مَتَاعَ سِوَى حَفْصٍ بَرَفَعٍ تَحْمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «ينشركم» بفتح الياء بعدها نون ساكنة وشين معجمة مضمومة للمشار إليه بكاف كفى وهو: ابن عامر، فى قراءة الباقيين «يسيركم» بضم الياء بعدها سين مهملة مفتوحة، ثم ياء مكسورة مشددة كما نطق بالقراءتين.

(ج) قراءة ابن عامر «ينشركم» من النشر والبت قال تعالى: ﴿فَانشُرُوا فِي الْأَرْضِ﴾، ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ وقراءة الباقيين: «يسيركم» من التسيير وقيل: يجمع السير والمشى قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا﴾ وقال «فامشوا فى مناكبها»، ثم أخبر أن يقرأ برفع عين «متاع الحياة» للأئمة السبعة ما عدا حفصاً فيقرؤه بالنصب.

(ج) من قرأ بنصب العين فعلى أنه مصدر مؤكد لعامله أى تمتعون متاع

أو ظرف زمان أى زمن متاع، أو مفعول به أى تبتغون متاع، أو مفعول لأجله أى لأجل متاع، ومن قرأ برفع العين فعلى أنه خبر «بغيتكم» أو خبر محذوف أى: ذلك أو هو متاع، «وعلى أنفسكم» خبر بغيتكم.

(ص) وَإِسْكَانٌ قِطْعًا دُونَ رَيْبٍ وَرُودُهُ وَفِي بَاءٍ تَبَلُّوا التَّاءُ شَاعَ تَنْزُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان طاء «قطعا من الليل» للمشار إليهما بالبدال والراء فى قوله: دون ريب وهما: ابن كثير والكسائى فتعين للباقيين القراءة بفتح الطاء.

(ج) من أسكن الطاء قيل: هى ظلمة آخر الليل، وقيل: سواد الليل، وأما فتحها فجمع قطعة كدمنة ودمن ثم أخبر أن يقرأ «تبلوا كل» بقاء حمزة والكسائى وفى قراءة الباقيين القراءة بالباء فيصير اللفظ لهم بقاء مثناة فوقية بقاء موحدة أسفل قبل اللام.

(ج) من قرأ بقاء مثنيتين فوقيتين فهو من التلاوة والقراءة، ومن قرأ بقاء مثناة فوقية بقاء موحدة أسفل فهو من البلاء وهو الاختبار والامتحان وكل ذلك واقع يوم القيامة.

(ص) وَيَا لَا يَهْدِيْ اَكْسِرُ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلٌ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخَفَّفَ شُلْشَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «أمن لا يهدى» بكسر الياء الأولى للمشار إليه بصاد صفيًا وهو: شعبة فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء، وأخبر أن يقرأ بكسر هاء «لا يهدى» للمشار إليه بنون نل وهو: عاصم فتعين للباقيين القراءة بفتح الهاء، وأخبر أن يقرأ بالإخفاء أى باختلاس فتحة هاء «لا يهدى» للمشار إليهما بالباء والحاء فى قوله: بنو حمد وهما: قالون وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بإتمام الحركة، ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف دال «لا يهدى» ويلزم منه إسكان الهاء للمشار إليهما بشين شلشلا وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال ويلزم منه فتح ما قبله، وقد ورد عن قالون إسكان الهاء مع تشديد الدال وهو الأشهر قال الدانى: والنص عن قالون بالإسكان، وعلى هذا يكون له وجهان: الاختلاس والإسكان فى الهاء كلاهما مع تشديد الدال وإلى الوجهين أشار صاحب إتحاف البرية:

نعما اختلس سكن لصيغ به حلا وتعدوا ليعسى مع يهدى كذا اجعلا

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع هدى الثلاثى المجرد وهما: حمزة والكسائى وأما الأصل فيه عند غيرهما اهتدى فاتفق على إدغام التاء فى الدال للتجانس بينهما فتصير الدال مشددة، فمن قرأ بفتح ياء المضارعة فعلى الأصل وفتح الهاء هى حركة التاء المنقولة إليها عند إدغامها فى الدال، وهذا لورش وابن كثير وابن عامر، ومن فتح الياء، وأخفى فتحة الهاء لاعتبارين أى لما كانت الهاء أصلاً ساكنة وعرضت لها الحركة المنقولة إليها أعطت أمراً وسطاً بين الأمرين ليدل عليهما وهو الإخفاء المسمى بالإختلاس، وهذا لقالون وأبى عمرو، وأما وجه إسكان الهاء مع تشديد الدال لقالون فعلى مذهب من أجاز الجمع بين الساكنين، ومن قرأ بكسر الهاء فقط وهو: حفص فعلى مذهب من لم ينقل حركة المدغم بل يحذفها فيلتقى الساكنان فكسر أولهما وهو الهاء، ومن قرأ بكسر الهاء والياء معاً فالهاء لما تقدم والياء اتباع للهاء.

«تنبيه»: لا يجوز كسر ياء المضارعة إلا فى نحو هذا.

(ص) وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَأَرْفَعُ النَّاسَ عَنْهُمَا وَخَاطَبَ فِيهَا يَجْمَعُونَ لَهُ مُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولكن الناس» هنا بتخفيف النون ويلزم كسرها وصلأ لالتقاء الساكنين وسكونها وقفاً وأمر برفع سين «الناس» لمن عاد ضمير عنهما إلى رمزها وهما: حمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ويلزم فتحها وصلأ وإسكانها وقفاً مع التشديد والغنة.

(ج) تقدم فى البقرة.

ثم أخبر أن يقرأ «مما يجمعون» هنا بتاء الخطاب للمشار إليهما باللام والميم فى قوله: له ملا وهما: هشام وابن ذكوان راويا ابن عامر فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) الغيب لمناسبة ما قبله من نوعه، والخطاب لمناسبة ما بعده نحو: «قل أرأيتم» وما بعده.

(ص) وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعَ سَيِّرَسَا وَأَصْفَرُ فَارْفَعُهُ وَأَكْبَرُ فَيَصَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «وما يعزب عن ربك»، «لا يعزب عنه» فى سببٍ بكسر ضم الزاى فيهما للمشار إليه براء رسا وهو: الكسائى فتعين للباقيين القراءة بضم الزاى فى الموضعين .

(ج) الكسر والضم لغتان فالكسر من باب ضرب، والضم من باب نصر ينصر . ثم أمر أن يقرأ «ولا أصغر، ولا أكبر» برفع رائيهما للمشار إليه بفاء فيصلا وهو: حمزة فتعين للباقيين القراءة بنصب الراء فى الكلمتين .

(ج) قال كثير من الشراح: إن الرفع عطف على موضع «من مثقال»؛ لأنه مرفوع على الفاعلية ومن مزيد على حد: وكفى بالله، وأما الفتح فعلى العطف على لفظ «من مثقال» أو «ذرة» وجرأ بالفتحة نيابة عن الكسر لعدم صرفهما للوزن والصفة، وقال بعضهم: إن الرفع على الإبتداء، والفتح على أنه اسم لا، بنى معها على الفتح كالوجهين فى لا المكررة مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله ففتحها على البناء ورفعهما على الإبتداء .

تنبيه: فإن قيل: كيف عبر بالرفع الذى يقابله النصب مع هذا فإن المحكوم عليه فى الوجه الآخر مخفوض؟ قلت: إن علامتى النصب والخفض لما إتفقتا تعبيراً فى الاسم الذى لا ينصرف فيقال: رأيت أحمد ونظرت إلى أحمد فيقول: فى الأول منصوب بالفتحة وفى الثانى مخفوض بالفتحة فقد اتفقا فى النهاية واختلفا فى البداية فعبر بالرفع الذى يقابله النصب ففيه تسامح؛ لأن المراد المخفوض بالفتحة تبعاً للرأى الأول وأما الثانى فظاهر؛ لأن الكلام دائر بين الرفع والنصب؛ لأن اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب وهما الوجهان اللذان فى الكلمتين وهذه إشارة من الإشارات البارعة للإمام الشاطبى وإلا لقال ارفع حفصه أو نحو ذلك .

(ص) مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السَّحْرِ حُكْمٌ تَبَوَّأَ بِيَا وَقَفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيَحْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «به السحر» بالقطع والمد للمشار إليه بحاء حكم وهو: أبو عمرو، فالمراد بالقطع زيادة همزة قطع فى أول الكلمة فهى همزة الاستفهام فيكون بعدها همزة الوصل، والمراد بالمد أى إبدال همزة الوصل ألفاً فيصير اللفظ بهمزتين

همزة قطع للاستفهام ثم همزة الوصل المبدلة حرف مد فتلتقى بسكون اللام بعدها فتمد مدّاً طويلاً؛ لأنه من قبيل المد اللازم ويجوز له وجه آخر هو تسهيل همزة الوصل؛ لأنه تجرى فيه قاعدة همزة الوصل التي توسطت بين همزة استفهام ولام ساكنة نحو قوله: «الذكرين»، وهذا من قوله: «وإن همز وصل بين لام مسكن وهمزة الاستفهام» إلخ، وقد اقتصر المصنف على ذكر الوجه الأول وهو: وجه الإبدال حرف مد؛ لأنه الوجه المقدم والأولى عند أهل الأداء، ولا يمنع اقتصاره على ذكر الأول عدم جواز الثاني والدليل على جوازه حملة على نظيره، وقياسه على نحو: «الذكرين» وقد أشار صاحب إتحاف البرية إلى الجواز بقوله:

مع المد قطع السحر حكم وخذله بتسهيله أيضاً كالآن مثلاً

فتعين للباقيين القراءة بهمزة الوصل مع القصر ويلزم عدم زيادة همزة قطع فيصير اللفظ بهمزة وصل بعدها لام ساكنة التي تسمى لام التعريف واللام الشمسية.

(ج) من قرأ بالقطع والمد فعلى همزة القطع هي للاستفهام، ويلزم أن تكون مفتوحة وهمزة الوصل بعدها أبدلت ألفاً من جنس حركة ما قبلها أو تسهيلها تشبيهاً لها بهمزة القطع مع القصر ومن قرأه بهمزة واحدة فهي همزة الوصل على الإخبار.

ثم أخبر أنه روى عن حفص الوقف بإبدال همزة «تبوءا» ياء لكنه لم يصح نقلها بل ذلك حكاية لذا قال الناظم: لم يصح فيحتملاً أى لم يصح هذا النقل ولم يثبت تواتره عن حفص، فلهذا أنكره أبو العباس الأشناني ولم يعرفه بل قال: وقف حفص كالوصل على الهمز ا. هـ.

(ص) وَتَبَّعَانَ النُّونَ حَفَّ مَدًّا وَمَا جَ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «ولا تتبعان سبيل» بتخفيف النون للمشار إليه بميم مدّاً وهو: ابن ذكوان فيمده مدّاً طبيعياً وقد أشار إلى المد الطبيعي بقوله: حَفَّ مَدًّا أى مده مدّاً خفيفاً، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون فيمد لهم مدّاً مشبعاً؛ لأنه

صار من قبيل المد اللازم، ثم أخبر أنه قد روى عن ابن ذكوان وجه آخر هو: فتح الباء الموحدة وإسكان التاء قبلها وتثقيل النون، والحق أنه وجه مهمل ومتروك فلا يقرأ به من طرق النظم وأصله، وقد أشار إلى ضعفه بقوله: ما ج فإنها كلمة دلت على الرمز ظاهراً ولها معنى آخر، وهو الاضطراب في هذا الوجه، وقد قال ابن الجزرى فى نشره عن الدانى: إنه غلط ممن رواه عنه فلا يؤخذ به وقال صاحب إتخاف البرية:

وتتبعان النون خف مداً وقل سكون وفتح ثم تشديد أهملًا

(ج) «تتبعان» اعلم بأن الجميع اتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الياء، واختلفوا فى تشديد النون وتخفيفها فعلى أن لا نافية معناه النهى نحو: «لا تعبدون إلا الله»، «لا تضارُّ والدة» عند من رفع أو يجعل حالاً من فاستقيما أى غير متبعين، ومن شددها فعلى أن لا ناهية والنون للتوكيد.

(ص) وَفِي أَنَّهُ أَكْسِرُ شَافِيًا وَبِنُونِهِ وَنَجْعَلُ صِفًا وَالْخَفُّ نُنْجٌ رِضًا عَلَا
وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي وَنَفْسِي يَاؤُهَا وَرَبِّي مَعَ أَجْرِي وَإِنِّي وَلِي حُلَا

(ش) أمر أن يقرأ «قال آمنت إنه» بكسر همزة أنه للمشار إليهما بشين شافيا وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بفتح همزة إنه، فإن قيل: كيف قصد هذا الموضع ليكون الخلاف واقعاً فيه؟ قلت: الترتيب فى الذكر.

(ج) من كسر الهمز فعلى الاستئناف أو على إضمار القول، وأما من فتحها فعلى أن محلها النصب مفعول به لآمنت؛ لأنه بمعنى صدقت أو على إسقاط الباء وهو كثير.

ثم أخبر أن يقرأ «ويجعل الرجس» بالنون للمشار إليه بصاد صف وهو: شعبة، فتعين للباقيين القراءة بالياء.

(ج) فالنون للدلالة على العظمة لله سبحانه ويناسب «ومتعناهم»، وأما الياء فعلى الغيب ويناسب «يعقلون» والفاعل على القراءتين يعود إلى الله سبحانه وتعالى. ثم أخبر أن يقرأ «حقاً علينا ننج المؤمنين» بتخفيف الجيم ويلزم إسكان ما قبله

للمشار إليهما بالراء والعين في قوله: رضا علا وهما: الكسائي وحفص فتعين للباقيين القراءة بتشديد الجيم ويلزم فتح ما قبله، فإن قيل: كيف يتحقق موقع الموضع الثانى؟ قلت: من وجهين، الأول: إن المراد به الثانى الذى ذكر بعد «ويجعل الرجس» الثانى: لفظ الأول والثانى خال من الكاف بخلاف ما سبقهما فإنه مقرون بها وهو: «فاليوم ننجيك» فإنه هو وخلافه متفق على التشديد بين الأئمة السبعة.

(ج) على كلا القراءتين فإنه مضارع فمن شدد فماضيه نجى مزيد الثلاثى بالتضعيف، ومن خفف فماضيه أنجى مزيد الثلاثى بهمزة التعديّة.
«تنبيه»: يوقف عليه بحذف الياء اتباعاً للرسم فتسكن الجيم للأئمة السبعة.
ثم أخبر أن فيها من ياءات الإضافة خمس: «نفسى إن أتبع»، «وربى إنه لحق»، «إن أجرى إلا على الله»، «إنى أخاف»، «ما يكون لى أن أبدله».

* * *

سورة هود عليه السلام

(ص) وَإِنى لَكُمْ بِالْفَتْحِ حَقُّ رَوَاتِهِ وَبَادِئِ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح همزة «إنى لكم نذير» للمشار إليهم بحق والراء فى قوله حق رواته وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائى فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمزة.

(ج) من قرأ بالكسر فعلى إضمار القول، ومن قرأ بالفتح فعلى تقدير حرف الجر أى بئنى، ثم أخبر أن يقرأ «بادئ» بهمزة بعد الدال للمشار إليه بحاء حلا وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بترك الهمزة ولما حذف الهمزة لزم قيام صورتها بالياء مكانها ولزم فتح الهمز فى القراءة الأولى وفتح الياء فى القراءة الثانية على الظرفية.

(ج) من قرأ بالهمز فعلى أنه من الابتداء وهو: أول الرأى بدون تفكر ولا روية، ومن قرأ بترك الهمز فعلى أنه من بدا يبدو إذا ظهر، ويحتمل أن الياء مبدلة من الهمز فيكون من المهموز من بدأ أى ابتداء فتكون اتفقت مع الأولى فى المعنى وإن اختلفتا فى اللفظ.

(ص) وَمِنْ كُلِّ نَوْءٍ مَعْ قَدْ أَفْلَحَ عَالِمًا فَعَمِيَّتْ أَضْمُهُ وَتَقَلَّ شَدَا عِلًّا
وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ وَفَتَحُ يَا بَنَى هُنَا نَصٌّ وَفِي الْكُلِّ عُولًا
وَأَخِرَ لِقَمَانَ يُوَالِيهِ أَحْمَدُ وَسَكَنَهُ زَاكٌ وَشَيْخُهُ الْأَوْلَى

(ش) أمر أن يقرأ بتنوين لام «من كل زوجين» هنا وفى المؤمنين المبدوءة بقد أفلح للمشار إليه بعين عالماً وهو: حفص فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين اللام فى الموضعين.

(ج) من قرأ بترك التنوين فعلى الإضافة وفى ذلك وجهان، أولهما: أن اثنين مفعول احمل أى احمل فيها اثنين من كل زوج «ثانيها»: أن من زائدة، والمفعول كل، واثنين توكيد، وهذا للاخفش، ومن قرأ بالتنوين فعلى أن زوجين مفعول، واثنين صفة له فيه معنى التاكيد، وتكون من على هذا متعلقة بالفعل: احمل أو اسلك على الحال والتقدير: من كل شىء أو صنف.

ثم أمر أن يقرأ «فعميت عليكم» بضم العين وتشكيل الميم للمشار إليهم بالشرين والعين فى قوله شذا علا وهم: حمزة والكسائى وحفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح العين وتخفيف الميم.

(ج) من قرأ بفتح العين والتخفيف فعلى أنه ماض ثلاثى مجرد مبنى للفاعل مصدره العمى وهو الخفاء، ومن قرأ بضم العين والتشديد فى الميم فعلى أنه ماض مزيد الثلاثى بالتضعيف مبنى للمفعول مصدره التعمية بمعنى الإخفاء، ولا خلاف بين الأئمة فى تخفيف موضع القصص، ثم أخبر أن يقرأ بضم ميم «مجرها» للأئمة السبعة ما عدا من عاد ضمير سواهم إلى رمزهم وهم: حمزة والكسائى وحفص فيقرأ لهم بفتح الميم.

(ج) فتح ميم «مجراها» لحفص وحمزة والكسائي على أنه مصدر جرى الثلاثى المجرد، والباقون بضم الميم فعلى أنه مصدر أجرى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية. ثم أخبر أن يقرأ «يا بنى اركب» هنا بفتح الياء للمشار إليه بنون نص وهو: عاصم، وأخبر أن يقرأ بفتح ياء ما جاء من لفظ «يا بنى» بشرط ضم الحرف الأول منه للمشار إليه بعين عولا وهو: حفص وهو فى خمسة مواضع غير ما هنا موضع بيوسف، وثلاثة فى لقمان، وموضع فى والصفات، وأخبر أن أحمد البزى يوالى حفصاً ويوافقه فى فتح ياء الأخير فى لقمان وهو: «يا بنى أقم الصلاة»، وأخبر أن يقرأ بإسكان ياء الموضع الأخير من لقمان أيضاً للمشار إليه بزاي زاك وهو: قنبل، وأخبر أن يقرأ بإسكان ياء «يا بنى لا تشرك» الموضع الأول من لقمان لشيخ قنبل وهو: ابن كثير، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بكسر الياء، وقد علم شرط ضم الحرف الأول من اللفظ ليحترز مما فتح أوله فلا خلاف فى فتح يائه نحو: «يا بنى لا تدخلوا، يا بنى اذهبوا، اجنبنى وبنى».

(ج) «يا بنى» مضموم الأول، اعلم أنه اجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المبدلة من لام الكلمة وياء المتكلم فوجب إدغام الأولى فى الثانية للتماثل ثم تحذف الثالثة لتوالى الياءات أو الأمثال، فمن قرأ بالكسر فللدلالة على الياء المحذوفة، ومن قرأ بالفتح فلاجل استثقال الكسرة بين الياءات أبدلت فتحة تخفيفاً فانقلبت ياء الإضافة ألفاً ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة قبلها للدلالة عليها كما تحذف الياء مع الكسرة، لأنها أصلها، وأما من سكن الياء فلأنه لما حذفت ياء المتكلم أى الإضافة بقى ياء مشددة المكونة من ياء التصغير والياء المبدلة من لام الكلمة فحذفت لام الكلمة، وبقيت ياء التصغير ساكنة خفيفة على مذهب من جوز تخفيف المشدد وقفاً ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

(ص) وَفِي عَمَلٍ فَتْحٌ وَرَفْعٌ وَنَوْنٌ وَغَيْرَ أَرْفَعُوا إِلَّا الْكِسَائِيَّ ذَا الْمَلَأِ

(ش) أخبر أن يقرأ «عمل غير» بفتح الميم ورفع اللام وتنوينها وأمر برفع راء «غير» للائمة السبعة ما عدا الكسائي فيقرأ له بكسر الميم وفتح اللام بدون تنوينها

ونصب راء «غير» وقد وصف الكسائي بأنه ذو الأشراف أى مشايخه أو أصحابه
ومن دَوَّن هذه القراءة عائشة وأم سلمة رضى الله عنها عن النبي ﷺ ..

(ج) من قرأ عمل بكسر الميم وفتح اللام بدون تنوين فعلى أنه فعل ماض
من باب علم ونصب «غير» مفعول به، أو نعت لمصدر محذوف أى عملاً غير
صالح، وضمير إنه لابن نوح، ومن قرأ بفتح الميم ورفع اللام منونة فهو خبر «إنه»
ورفع «غير» على الصفة، أما عود ضمير إنه ففيه أقوال ثلاثة، إما على الابن أو على
السؤال والنداء، أو على الركوب.

(ص) وَتَسْأَلُنِ خِفُّ الْكَهْفِ ظِلُّ حِمَىٰ وَهَآ هُنَا غُصْنُهُ وَأَفْتَحْ هُنَا نُونُهُ دَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «فلا تسألني عن شيء» بالكهف بتخفيف نون «تسألني»
ويلزم إسكان ما قبلها للمشار إليهم بالطاء والحاء فى قوله: ظل حمى وهم: ابن كثير
والكوفيون وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ هنا «فلا تسألن ما ليس» بهذا التقييد أى
بتخفيف النون ويلزم سكون ما قبل للمشار إليهم بغين غصن وهم: أبو عمرو
والكوفيون، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بتشديد النون ويلزم
فتح ما قبلها، ثم أمر أن يقرأ بفتح نون «تسألني ما ليس» هنا أى بهود للمشار إليه
بدال دالا وهو: ابن كثير فتعين للباقيين القراءة بكسر النون.

(ج) «فلا تسألن» فى السورتين، من قرأ بالتخفيف فعلى أن الفعل معرب
لجزمه بلا الناهية، والنون للوقاية أما الياء فمن أثبتها فعلى الأصل ومن حذفها
فللتخفيف واكتفى بالكسرة عنها؛ لأنها تدل عليها واتبع الرسم هنا أما موضع
الكهف فأجمعوا على إثبات الياء؛ لاتفاق المصاحف على إثباتها إلا ما ورد عن ابن
ذكوان اتباعاً للنص، وأما من شدد النون فالفعل معها مبنى على الفتح فمنهم من
فتحها على أنها نون التوكيد الثقيلة ولا التفات عنده إلى نون الوقاية أو ياء
المفعول ومن كسرها فعلى وجهين الأول: أنها نون التوكيد الخفيفة أدغمت فى نون
الوقاية الثانى: بأنها نون التوكيد الثقيلة اجتمع معها نون الوقاية فيكون الأصل فى
هذا تسألني على حد إني، إنني فحذفت إحدى النونات لتوالى الأمثال، وأما الياء

فمن أثبتتها فعلى الأصل ومن حذفها فكسر النون عنده على وجوه إما لالتقاء الساكنين، أو للدلالة على الياء المحذوفة، أو كسرت نون التوكيد الثقيلة لتقوم مقام الوقاية إذا قدر حذفها.

تنبيه: إن الفعل تقدمه لا الناهية فعملها مع التخفيف لفظاً ومع التشديد محلاً، ومن وقف على النون فالسكون مع التخفيف بدون غنة، وأما التشديد فالسكون مع الغنة.

(ص) وَيَوْمَئِذٍ مَعَ سَالٍ فَافْتَحَ أَنَّى رِضًا وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ النَّوْنُ ثَمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «خزى يومئذ» هنا، «عذاب يومئذ» بالمعارج بفتح ميم الموضعين للمشار إليهما بالهمز والراء في قوله: أتى رضا وهما: نافع والكسائي، وأخبر أن يقرأ بهذا القيد أى بفتح ميم «فزع يومئذ» فى النمل للمشار إليهم بحصن وهم: نافع والكوفيون، فتعين لمن لم يكن فى إحدى الترجمتين القراءة بكسر الميم ثم أخبر أن يقرأ بالنون أى بتنوين عين «فزع» المعبر عنها بقبله للمشار إليهم بئاء ثملاً وهم: الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين عين «فزع» على الإضافة، ومن نونه فعلى ترك الإضافة.

(ج) «يومئذ» هنا والمعارج والنمل من كسر الميم فعلى أنها مجرورة بإضافة أى بإضافة «خزى» هنا إليها أو «عذاب» فى المعارج أو «فزع» عند من لم ينون «فزع» فى النمل فحركته حركة إعراب وإن أضيف إلى إذ المبني لجواز انفصاله عنه، وأما من فتح الميم فحركتها بناء لإضافته إلى غير متمكن إلا من نون «فزع» قبله فحركته حركة إعراب؛ لكونه منصوباً على الظرف منصوباً بفزع أو آمنون.

تنبيه: لما كان الخلاف دائراً هنا بين حركتى الإعراب والبناء، فكيف عبر بحركة البناء دون الإعراب؟ قلت: لما كانت القراءة تان خاليتين من التنوين جنح إلى التعبير بحركة البناء لخلوها من التنوين غالباً

(ص) ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ يُنَوِّنْ عَلَى فَصْلِ وَفِي النَّجْمِ فَصْلًا
نَمَا لثَمُودٍ نُونُوا وَأَخْفَضُوا رِضًا وَيَعْقُوبُ نَصَبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ «ألا إن ثمود» هنا «وثمود وأصحاب» في الفرقان «وثمود وقد تبين» في العنكبوت بترك تنوين دال ثمود في السور الثلاث للمشار إليهما بالعين والفاء في قوله: على فصل وهما: حفص وحمزة ثم أخبر أن يقرأ بالتقييد السالف وهو ترك تنوين دال «وثمود فما» في والنجم للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله فصلاً نما وهما: حمزة وعاصم فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتنوين الدال .

(ج) من قرأ بتنوين الدال فعلى صرفها؛ لأنه أريد بها الحى ويوقف عليها لهم بالألف التى تبدل من التنوين، ومن قرأ بترك التنوين فعلى منع الصرف منه للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة هى المرادة والمقودة ويقفون على الدال بالسكون بدون ألف وإن رسمت فى المصاحف .

ثم أمر أن يقرأ «لثمود» بخفض الدال وتنوينها للمشار إليه براء رضا وهو: الكسائى فتعين للباقيين القراءة بنصب الدال وترك التنوين ويكون المراد بالنصب الفتح النائب عن الخفض فى الاسم الذى لا ينصرف .

(ج) من قرأ بالتنوين جعله منصرفاً باعتبار إرادة الحى فخفض بالكسرة الظاهرة، ومن ترك التنوين اعتبره ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لإرادة القبيلة فيصير مخفوضاً بالفتحة فالقراءتان معربتان؛ لأنهما مخفوضتان .

ثم أخبر أن يقرأ «يعقوب قالت» بنصب رفع الباء الموحدة للمشار إليهم بالعين والفاء والكاف فى قوله: عن فاضل كلا وهم: حفص وحمزة وابن عامر فتعين للباقيين القراءة برفعها ..

(ج) النصب على أنه مفعول لفعل محذوف أى ووهبنا له، والرفع على أنه مبتدأ، والخبر «من وراء» .

(ص) هُنَا قَالَ سَلِمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعَ تَنَزُّلاً

(ش) أخبر أن يقرأ «قال سلم» هنا وفى والذاريات المعبر عنها بفوق الطور بكسر السين وإسكان اللام وقصرها أى بحذف الألف بعدها كلفظه للمشار إليهما بشين شاع وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح السين وفتح اللام ومدتها أى وإثبات ألف بعدها أى سلام .

(ج) سلم كذا سلام لغتان في المصدر مثل: حل وحلال، حرم وحرام.
(ص) وفَاسِرٌ أَنْ اسْرِبِ الوَصْلُ دَنَاوَهَا هُنَا حَقٌّ إِلَّا امْرَأَتُكَ ارْفَعْ وَأَبْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «فأسر» هنا والحجر والدخان، «وأن أسر» بظه والشعراء بالوصل أى بهمزة وصل فى همز أسر فى المواضع الخمسة للمشار إليهما بالهمز والبدال فى قوله: أصل دنا وهما: نافع وابن كثير ويلزم من وصلها كسر النون وصلًا لالتقاء الساكنين فى الموضعين الأخيرين وأما الابتداء فتكسر همزتهما فتتعين للباقيين القراءة بالقطع أى بهمزة قطع فى الكل ويلزم أن تكون حركتها فتحة فى الكل كما يلزم سكون النون قبل همزة القطع فى الموضعين الأخيرين على الأصل فيهما.

(ج) من قرأ بهمزة الوصل فإنه فعل أمر من سرى الثلاثى المجرد ويشهد لها قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ من باب ضرب يضرب، ومن قرأ بهمزة القطع فإنه أمر من مزيد الثلاثى بهمزة التعدية، ويشهد لها قوله تعالى: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى﴾.

ثم أمر أن يقرأ «إلا امرأتك» برفع التاء فى هذه السورة للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء وقوله ها هنا احتراز مما وقع فى العنكبوت وهو «إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك» فلا خلاف فى نصبه.

(ج) من قرأ بالنصب فعلى الاستئناف «من أهلك»، ومن قرأ بالرفع فعلى البديل من «أحد» وهذا المراد من قوله: وأبدلا.

(ص) وَفِي سَعْدُوا فَأَضْمُ صِحَابًا وَسَلَّ بِهِ وَخِفُّ وَإِنْ كَلَّا إِلَى صَفْوِهِ دَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ «وأما الذين سعدوا» بضم السين للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائى فتعين للباقيين القراءة بفتح السين، وقوله: وسل به أى فتش وتفحص والمعنى أى طريق يضمك ويوصلك إلى هؤلاء لتسعد بسعادتهم أو سل ربك الضم مع هؤلاء السعداء أو يقال ابحت وفتش عن وجه الضم؛ لأنه يقتضى أن يكون سَعَدٌ متعدياً وهى لغة مجهولة ويدل على وجودها قولهم: مسعود والمعروف أسعده الله بالالف وقيل: إن سعد لغة هذيل يقال سعد كما يقال جن اهـ.

(ج) من قرأ بضم السين فعلى البناء للمفعول، ومن قرأ بفتحها فعلى البناء للفاعل ثم أخبر أن يقرأ «وإن كلا» بتخفيف النون ويلزم إسكانها للمشار إليهم بالهمز والصاد والذال في قوله: إلى صفوه دلا وهم: نافع وشعبة وابن كثير فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ويلزم منه فتحها.

(ص) وَفِيهَا وَفِي يَسَ وَالطَّارِقُ الْعُلَا يُشَدُّدُ لَمَّا كَامِلٌ نَصٌّ فَاعْتَلَا
وَفِي زُخْرُفٍ فِي نَصٍّ لَسُنِّ بِخُلْفِهِ وَيُرْجَعُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ إِذْ عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «وإن كلا لما» هنا، «وإن كل لما جميع» في يس، «نفس لما» في الطارق بتشديد الميم لما في المواضع الثلاثة للمشار إليهم بالكاف والنون والفاء في قوله: كاملٌ نصٌّ فاعتلا وهم: ابن عامر وعاصم وحمزة، وأخبر أن يقرأ بالتقييد السالف وهو: تشديد الميم من لما في الزخرف للمشار إليهم بالفاء والنون واللام في قوله: في نصٍّ لسُنِّ بخلفه وهم: حمزة وعاصم وهشام بخلاف عنه؛ فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتخفيف ميم لما وهو الوجه الآخر لهشام في الزخرف.

(ج) «وإن كلا لما»، فيها أربع قراءات «الأول»: تخفيف إن ولما، فالتخفيف في إن على إعمالها مخففة وهي لغة ثابتة فقد سمع «إن عمراً لمنطلق» وأما لما فاللام فيها هي الداخلة على خبر إن وما موصولة أو نكرة موصوفة، وأما لام «ليوفينهم» فلام القسم وجملة القسم مع جوابه صلة الموصول أو صفة لما، والتقدير على الأول: وإن كلاً للذين والله ليوفينهم، وعلى الثاني: وإن كلاً لخلق أو لفريق والله ليوفينهم والموصول أو الموصوف خبر لإن، «الثانية»: تشديد إن وتخفيف لما، قال في الدر: هي واضحة جداً فإن المشددة عملت عملها، واللام الأولى للابتداء، دخلت على خبر إن، والثانية جواب قسم محذوف تقديره: وإن كلاً للذين والله ليوفينهم. «الثالثة»: تشديدهما، فإن على حالها وأما لما فقليل: أصلها لمن ما فعلى أنها من الجارة دخلت على ما الموصولة أو الموصوفة أي لمن الذين والله إلخ، أو لمن خلق والله إلخ أدغمت النون الساكنة في الميم على القاعدة فصار في اللفظ ثلاث ميمات فخففت الكلمة

بحذف إحداهن وهي الأولى المكسورة لتوالي الأمثال فصار اللفظ كما ترى «الرابعة»: تخفيف إن وتشديد لما فعلى أن «إن» نافية «ولما» بمعنى إلا، وأما «كلاً» فنصب بمفسر «ليوفينهم» أو بتقدير: وإن أمرى كلاً، وأما بقية المواضع من السور الثلاث ففي لما التشديد والتخفيف، فمن قرأ بتشديدها فهي بمعنى إلا، وإن قبلها نافية، بمعنى ما والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ وكذا يقدر في الباقي، وأما من قرأ بالتخفيف ففيه مذهبان فالأول للبصريين أن إن مخففة من الثقيلة، واللام فارقة، وما مزيدة والثاني للكوفيين أن «إن» نافية، ولما بمعنى إلا.

ثم أخبر أن يقرأ «يرجع الأمر» بضم الياء وفتح الجيم للمشار إليهما بالهمزة والعين في قوله: إذ علا وهما: نافع وحفص فتتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وكسر الجيم.

(ج) من ضم الياء وفتح الجيم فعلى البناء للمفعول، ومن فتح الياء وكسر الجيم فعلى البناء للفاعل.

(ص) وَخَاطَبَ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا وَآ خِرَ النَّمْلِ عِلْمًا وَأَرْتَادَ مَنْزِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «وما ربك بغافل عما تعملون» خاتمتى هود والنمل بتاء الخطاب للمشار إليهم بالعين وعم في قوله: علماً عم وهم: حفص ونافع وابن عامر، فتتعين للباقيين القراءة بياء الغيب في الموضعين.

(ج) من قرأ بالخطاب فيهما لمناسبة ما قبله من الخطاب، ومن قرأ فيهما بالغيب فلمناسبة ما قبله من الغيب، وهذا أمر لا يخفى على من تأمل.

(ص) وَيَا أَتْهَا عَنِّي وَإِنِّي ثَمَانِيًا وَضَيْفِي وَلَكِنِّي وَنُصْحِي فَاقْبَلَا

شِقَاقِي وَتَوْفِيقِي وَرَهْطِي عُدَّهَا وَمَعَ فَطْرَنَ أَجْرِي مَعًا تَحْصِ مُكْمَلًا

(ش) أخبر أن فيها ثمانية عشر ياء إضافية، «عنى إنه»، ومنها «إنى» ثمانى هي، «فإنى أخاف الله»، «إنى أخاف»، «إنى إذا لمن»، «إنى أعظك»، «إنى أعود»، «إنى أشهد الله»، «إنى أراكم بخير وإنى أخاف»، «فى ضيفى أليس»، «ولكنى أراكم»، «نصحى إن أردت»، «شقاقي أن»، «وما توفيقى إلا بالله»، «أرهطى أعز»،

« فطرني أفلا»، « مالا إن أجرى»، « إن أجرى إلا»، وقوله: تحص مكملا فهو بمعنى إذا رمت إحصاء ما ذكرت فيكمل العد.

* * *

سورة يوسف عليه السلام

(ص) وَيَا أَبَتِ افْتَحْ حَيْثُ جَالِبِنِ عَامِرٍ وَوَحْدَ لِلْمَكِّيَّ آيَاتِ الْوَلَا

(ش) أمر أن يقرأ لفظ « يا أبت » بفتح التاء المثناة لابن عامر في موضعه الثمانية وهي موضعان هنا، وأربعة في مريم، والسابع في القصص وآخرها في والصفات، وتعين للباقيين القراءة بكسر التاء.

(ج) « يا أبت » التاء فيه للتأنيث اللفظي للمبالغة، وهي في الجملة عوض عن ياء الإضافة فالأصل فيه يا أبي حذفت منه ياء الإضافة ثم عوض عنها تاء التأنيث فمن كسرهما فقد نقلت كسرة ما قبل الياء وهو الباء للتاء ثم فتحت الباء جريا على قاعدة فتح ما قبل تاء التأنيث، وقيل: إن في كسرهما دلالة على الياء المحذوفة، أما من فتحها فلدالتين الأولى: الدلالة على بقاء حركة المعوض عنه على العوض، الثانية؛ أن الأصل يا أبي بكسر الباء وفتح الياء ففتحت الباء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف وعوض عنها تاء التأنيث وفتحت للدلالة على أن أصلها الألف المنقلبة عن الياء..

ثم أخبر أن يقرأ بتوحيد « آية للسائلين » ويلزم منه حذف الألف بعد الياء للمكي فتعين للباقيين القراءة بالجمع ويلزم منه إثبات ألف بعد الياء.

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع فلتعدد الحوادث أو اشتغال قصصهم على الآيات.

(ص) غِيَابَاتٍ فِي الْحَرْفَيْنِ بِالْجَمْعِ نَافِعٌ
وَأَدْغَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ عَنْهُمْ
وَيَرْتَعُ سُكُونُ الْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ ذَوْجِي
شِفَاءً وَقَلَّلَ جَهْبَدًا وَكِلَاهُمَا
وَتَأْمَنَّا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفْصَلًا
وَيَرْتَعُ وَيَلْعَبُ يَاءُ حِصْنٍ تَطَوَّلًا
وَبُشْرَايَ حَذَفُ الْيَاءِ ثَبِتٌ وَمَيَّلًا
عَنِ ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفْضُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «غيابة» معاً بالجمع، ويلزم إثبات ألف بعد الباء الموحدة من أسفل لنافع فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد ويلزم حذف ألف بعد الباء الموحدة في الموضعين.

(ج) الجمع بمعنى أن كل ما غاب عن النظر من الجب غيابة أو على اعتبار به حفر، والتوحيد بمعنى ما غاب من أسفل الجب أو لأنه لم يلق إلا في واحدة منها، والجب: البئر.

اعلم أن لفظ «تأمنا» الأصل فيه تأمنا بنونين مضمومة فمفتوحة بعدها ألف بزنة تعلمنا، وقد قرئ شاذاً كذلك، وهو القياس وكان شاذاً لمخالفته النص وخط المصاحف لرسمها فيها بنون واحدة، أما عبارة المصنفين والشرح فيما تواتر فيها من القراءات أن القراء قد أجمعوا على إدغام النون الأولى في الثانية، واختلفوا في كيفية الإدغام فبعضهم أدغمه إدغاماً محضاً بدون إشارة وهو: أبو جعفر أما باقي القراء فبالإدغام مع الإشارة، وقد اختلف أهل الأداء في كيفية الإشارة عنهم أي عن باقي الأئمة، فبعض أهل الأداء جعلها إخفاء حركة النون الأولى أي اختلاس حركتها وهذا معنى قوله: مفصلاً أي أن الإخفاء يؤخذ منه الإظهار أي بيان حركتي النونين، وقد عبر بعضهم عنه بالروم، وعلى هذا يكون الإدغام معه غير تام؛ لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف صوتها، ويعتبر إدغاماً مجازياً؛ لأنه غير صحيح، وبه قطع الشاطبي ولهذا قدمه في النظم، وكذا اختاره الإمام الداني وقال: هو الذي ذهب إليه أكثر القراء والنحويين، وأما كثير من أهل الأداء فقد جعل الإشارة إشماماً فيشير بضم شفتيه إلى ضم النون المدغمة قبل استكمال التشديد والغنة أي في نهاية الغنة،

وعلى هذا يكون إدغامه تاماً وصحيحاً لأنه إدغام حقيقة، وبه قطع سائر الأئمة من أهل الأداء، وحكاه الشاطبي، واختاره صاحب النشر وقال: إني لم أجد نصاً يخالفه وإلى حقيقة الإدغام قرب وأيضاً أصرح في اتباع الرسم وبه ورد النص عن الأصبهاني حتى قال بعضهم: قد أجمع على الإدغام، قال ابن مجاهد: كلهم قرأ لا تأمناً بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاقاً، وقال أبو الحسن الحوفي: جمهور القراء على الإشمام للإعلام بأن النون من تأمن كانت مرفوعة، وقد اتضح مما ذكر بصحة الوجهين فيها لكل القراء ما عدا أبا جعفر وهما: إخفاء حركة النون مع الإدغام المجازي ثم الإشمام مع الإدغام الحقيقي غير أن الإشمام وهو الإشارة إلى حركة أشهر وأكثر، والعمل جارٍ على جواز الوجهين.

«تعميشة»: اختلف الشراح في تحديد النطق بهذا الإشمام هل يصحب غنة الإدغام جميعها أو في آخرها والأولى الأخير أن يكون في نهاية الغنة قياساً على سكون الوقف فيكون الإشمام عقب السكون فكذلك يكون عقب الإدغام في نهاية الغنة، قال مكى: لا تأمناً بإشمام النون المدغمة الضم بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد، وأما قول الشاطبي: وأدغم مع إشمامه فيه احتمالان إما أن يصحب الإدغام إلى نهاية غنته، وإما مع نهاية غنته وهو الأولى؛ لأنه إشارة إلى حركة فإذا صاحب الإدغام إلى نهاية الغنة كان زمن الإشارة إلى الحركة قد استغرق زمن حركتين؛ لأنه قد استغرق زمن الغنة لذلك كان الأولى والأحق أن تكون في نهاية الغنة، والله أعلم.

(ج) من قرأ بالإدغام المحض فقد اتبع الرسم، ومن قرأ بالإخفاء فللدلالة على الوجهتين فدل على الأصل لوجود ما يسمى حركة، ودل على الرسم لكون الحركة ليست تامة، ومن قرأ بالإدغام مع الإشمام فقد راعى الوجهتين فدل على الأصل بالإشمام، ودل على الرسم بالإدغام؛ لاتفاق المصاحف على رسمها بنون واحدة، ووجه دلالة الإشمام على الأصل على أنه محرك في تأمناً بخلاف ما أصله ساكن نحو: منا ولنا وعنا فإن قيل: لم كانت الإشارة ضمّاً؟ قلت: لأن الحركة المشا إليها ضم.

«تنبيه»: قد لازمت الغنة الإدغام هنا، وهذه الغنة صفة ذات وجهين أولها سكون ونهايتها إشمام أى إشارة إلى حركة على وجه.

ثم أخبر أن يقرأ « يرتع ويلعب » بالياء فى الفعلين للمشار إليهم بحصن وهم : نافع والكوفيون فتعين للباقيين القراءة بالنون فيهما، وأخبر أن يقرأ « يرتع » بإسكان كسر العين للمشار إليهم بالذال والحاء فى قوله : ذو حمى وهم : ابن عامر الكوفيون وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بكسر العين .

(ج) « يرتع » من قرأ بسكون العين سواء بدئ بالياء أو بالنون فهو مضارع رتع يرتع الثلاثى المجرد من باب نفع ينفع وهو مجزوم بالسكون فى جواب شرط مقدر ومعنى الرتع : التمتع فى أكل الفواكه والانتساع فى الملاذ يقال : رتع فلان فى ماله إذا أنفق فى شهواته ؛ لأن الأصل فى الرتع ، أكل البهائم فى الخصب من الربيع ، ويستعار للإنسان إذا أريد به الأكل الكثير ، وأما إذا بدئ بالياء والنون أيضاً وكسر العين فهو مضارع ارتعى يرتعى الثلاثى المزيد بالتاء ؛ لأنه بزنة افتعل يفتعل وجزم بحذف حرف العلة فى جواب شرط مقدر . ومن أثبت الياء فعلى لغة من أجرى المعتل مجرى الصحيح فى حذف الحركة وإبقاء الحرف والمبدوء بالياء مسند إلى يوسف والمبدوء بالنون مسند إلى يوسف وإخوته ، وأما يلعب فليس فيها إلا البدء بالياء أو النون عطفاً على يرتع فاتفقا بدئاً وإسناداً ، ولا خلاف فى فتح عين « يلعب » وإسكان بانه .

ثم أخبر أن يقرأ « يا بشرى هذا » بحذف ياء الإضافة للمشار إليهم بئاء ثبت وهم : الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بإثبات ياء الإضافة مفتوحة وصلأ ساكنة وقفاً وعلم فتحها من اللفظ ، وأخبر أن يقرأ بإمالة ألف تأنيث بشرى للمشار إليهما بشين شفاء وهما : حمزة والكسائى ، وأمر أن يقرأ بتقليل ألفها للمشار إليه بجيم جهبذا وهو : ورش ، ثم أخبر أن يقرأ بهذين الوجهين المذكورين وهما : الإمالة والتقليل فى ألف يا بشرى لابن العلاء أبى عمرو ، وأخبر أن يقرأ بفتح ألفها عن من رجع إليه ضمير عنه وهو : أبو عمرو فيجتمع له أوجه ثلاثة جائزة له هى : الفتح والإمالة والتقليل على هذا الترتيب وفقاً للشهرة والأفضلية ، ولذا أشار صاحب إتخاف البرية بقوله :

وبشرى فافتح ثم أضجع وقللا وجوه على الترتيب عند فتى العلاء
فتعين لمن لم يذكر القراءة بالفتح .

(ج) من قرأ «يا بشرى» بحذف الياء فعلى نداء البشرى مطلقاً كأنه قال يا بشرى أقبلى فهذا أوانك، ومن أثبت ياء الإضافة فعلى إضافة البشرى لنفسه فتكون خاصة وفتحت الياء على القياس، وحمزة والكسائي قد أمالا ألف التانيث وفاقاً لقاعدتهما فى الإمالة؛ لأنها ألف تانيث لا سيما وقبلها راء وأما ورش فقلل ألفها وفاقاً لأصله فى إمالة ذوات الراء فكل وافق أصله غير أبى عمرو فإنه أماله وفاقاً لأصله؛ لأنها من ذوات الراء وياء الإضافة فى حكم الانفصال والفتح لرسمها بالألف أما الثالث فقد راعى كلا السببين وأتى بأمر وسط هو: التقليل.

(ص) وَهَيْتُ بِكَسْرِ أَصْلُ كُفُوٍّ وَهَمْزُهُ لِسَانٌ وَضَمُّ التَّاءِ لَوِىُّ خُلْفُهُ دَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ «هيت لك» بكسر الهاء للمشار إليهما بالهمز والكاف فى قوله: أصل كفوؤ وهما: نافع وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بفتح الهاء، وأخبر أن يقرأ «هيت» بهمزة مكان الياء فىلزم سكونها للمشار إليه بلام لسانه وهو: هشام فتعين للباقيين القراءة بياء ساكنة بين الهاء والتاء كلفظة مديّة إذا كسر ما قبلها لينه إذا فتح، وأخبر أن يقرأ «هيت» بضم التاء للمشار إليهما باللام والذال فى قوله: لوى خلفه دلاً وهما: هشام، وابن كثير بخلف عن هشام بين الفتح والضم إلا أن الضم ليس من طريق الناظم وتفصيل ذلك: أن طريقة أحمد الحلوانى المروى عنه من جميع طرقه فتح التاء، قال المحقق: وهو الذى قطع به الدانى فى التيسير والمفردات ولم يذكر مكى ولا المهديوى ولا ابن سفيان ولا ابن شريح ولا صاحب العنوان ولا كل من ألف فى القراءات من المغاربة عن هشام سواه وأجمع العراقيون أيضاً عليه عن هشام من طريق الحلوانى ولم يذكروا سواه فعلى هذا يقتصر له القراءة بالفتح من طريق النظم وأصله كما تبين، ويتعين للباقيين القراءة بالفتح.

(ج) «هيت» قرأ أبو عمرو والكوفيون بفتح الهاء والتاء بينهما ياء ساكنة لينة بوزن كيف وليت وقرأ نافع وابن ذكوان بكسر الهاء والياء الساكنة المديّة وفتح التاء بوزن قيل وغيض، وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وياء ساكنة لينة وتاء مضمومة، وقرأ هشام

بكسرو الهاء بعدها همزة ساكنة ثم تاء مفتوحة أو مضمومة وذلك كله لغات، وهى تدل على اسم فعل ماض بمعنى : هلم أى أقبل وتعال فعلى هذا تكون التاء من أصل الكلمة فمن فتحها بناها على الفتح تخفيفاً أو إلحاقاً بالفعل الماضى؛ لأنه اسمه أو قياساً على الأسماء المبنية على الفتح نحو: أين وكيف ومن ضمها قياساً على ما بنى من الأسماء نحو: حيث، ومن كسرها فعلى أصل التقاء الساكنين وقيل: إن المهموز فعل ماض من هاء يهئى كجاء يجئ، وتحتل قراءة نافع وابن ذكوان أن أصلها الهمز فخفت.

(ص) وَفِي كَافٍ فَتْحُ اللَّامِ فِي مُخْلِصًا ثَوَىٰ وَفِي الْمُخْلِصِينَ الْكُلُّ حِصْنٌ تَجَمَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «إنه كان مخلصاً» بالسورة التى أولها كاف وهى : مريم بفتح اللام للمشار بشاء ثوى وهم : الكوفيون، وأخبر أن يقرأ بفتح لام ما جاء معرفاً بال من لفظ المخلصين نحو: «إنه من عبادنا المخلصين» للمشار إليهم بحصن وهم : نافع والكوفيون فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بكسر اللام، وقيد مخلصاً بمریم ولفظ المخلصين بالالف واللام فلا يرد عليه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا﴾، ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾؛ فإنه متفق على الكسر.

(ج) من كسر اللام فهو اسم فاعل، ومن فتحها فهو اسم مفعول.

(ص) مَعَا وَصَلُ حَاشَا حَجَّ دَأْبًا لِحْفَصِهِمْ فَحَرَكٌ وَخَاطِبٌ تَعَصِرُونَ شَمَرْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ «حاشا لله» فى الموضعين بإثبات ألف بعد الشين فى الوصل كلفظه للمشار إليه بحاء حج وهو: أبو عمرو فتعين للباقيين القراءة بحذف الألف وصلأ، وانفقوا على حذف الألف وقفاً فيوقف بالسكون على الشين للكل.

(ج) من قرأ بإثبات الألف بعد الشين وصلأ فعلى الأصل والنص، ومن حذفها

فقد اتبع الرسم.

ثم أمر أن يقرأ «سنين دأبا» بتحريك الهمز وهو بالفتح لحفص فتعين للباقيين القراءة بإسكان الهمز.

(ج) الهمز والإسكان لغتان فى مصدر دأب يدأب وهو بمعنى: دوام ولازم.

ثم أمر أن يقرأ « وفيه يعصرون » بتاء الخطاب للمشار إليهما بشين شمر دلا
وهما : حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .

(ج) من قرأ بالخطاب فمسند لضمير المستفتين على حد : تزرعون ، وتأكلون ،
ومن قرأ بالغيب فمسند لضمير الناس على حد قوله : « فيه يغاث » .

(ص) وَيَكْتَلُ بِيَأْشَافٍ وَحَيْثُ يَشَاءُ نُؤُ نُ دَارٍ وَحَفِظًا حَافِظًا شَاعَ عَقْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « أخانا يكتل » بالياء للمشار إليهما بشين شاف وهما :
حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بالنون .

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب مسند ضميره إلى الأخ ، ومن قرأ بالنون فعلى
أنها للمعظم نفسه أو معه غيره وهنا الذي معه غيره ، لأن المراد الكل .

ثم أخبر أن يقرأ « حيث يشاء » هنا بالنون للمشار إليه بدال دار وهو : ابن كثير ،
فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية .

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب مسنداً لضمير يوسف ، وأما النون فعلى العظمة
للمولى لمناسبة « مكننا » ونحوه .

ثم أخبر أن يقرأ « خير حافظاً » بفتح الحاء وكسر الفاء بينهما ألف للمشار إليهم
بالشين والعين في قوله : شاع عقلا وهم : حمزة والكسائي وحفص ، في قراءة الباقيين
حفظاً بكسر الحاء وسكون الفاء بدون ألف كما نطق بالقراءتين .

(ج) من قرأ « حافظاً » بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء بوزن فاعل ونصب
على الحال والتمييز ، ومن قرأ « حفظاً » بكسر الحاء وإسكان الفاء بلا ألف فهو مصدر
نصب على التمييز .

(ص) وَفَتِيهِ فَتْيَانِهِ عَنْ شَدًّا وَرُدُّ بِالْإِخْبَارِ فِي قَالُوا أَيْنَكَ دَغْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « وقال لفتيانه » بألف ونون بين الياء والهاء للمشار إليهم

بالعين والشين في قوله: عن شذا وهم حفص وحمزة والكسائي، في قراءة الباقيين «لفتيته» بدون ألف وتاء مثناة فوق مكان النون كما لفظ بالقراءتين.

(ج) من قرأ «لفتيانه» بألف ونون بين الياء والهاء فعلى أنه جمع كثرة لفتى، ومن قرأ «لفتيته» بدون ألف وتاء مثناة فوقية مكان النون فعلى أنه جمع قلة وهما لغتان في جمع في كصبيان وصبية على معنى أن الخطاب كان لجميع الأتباع والذين باشروا العمل قليل منهم.

ثم أمر أن يقرأ «قالوا أئنك» بالإخبار ويلزم حذف الهمزة الأولى المفتوحة وتبقى الهمزة المكسورة للمشار إليّه بدال: دغفلا وهو: ابن كثير فتعين للباقيين القراءة بالاستفهام ويلزم إثبات همزة زائدة مفتوحة قبل الهمزة المكسورة فيجتمع في قراءتهم همزتان مفتوحة فمكسورة من كلمة فكل على قاعدته من التسهيل والتحقيق في الهمزة الثانية والإدخال وعدمه بينهما.

(ص) وَيِيَّاسُ مَعًا وَاسْتِيَّاسُ اسْتِيَّاسُ وَتِيَّ اسْوَا اِقْلِبْ عَنِ الْبَرِّ بِخُلْفٍ وَأَبْدَلَاً

(ش) قد ذكر خمسة مواضع من مادة اليأس وهي نوعان ماضى ومضارع، فالماضى موضعان: «فلما استيأسوا منه»، «حتى إذا استيأس» كلاهما في هذه السورة، المضارع ثلاثة، «ولا تيأسوا من روح الله»، «إنه لا ييأس» كلاهما في هذه السورة، «أفلم ييأس الذين» في الرعد، أمر أن يقرأ بالقلب والإبدال للبنى بخلف عنه، والمراد القلب المكانى مع بقاء وزن الكلمة وتفصيل ذلك أن تجعل الهمز مكان الياء والياء مكان الهمز مع بقاء هيئة الكلمة ووزنها فيصير الهمز ساكناً بعد أن كان مفتوحاً والياء مفتوحة بعد أن كانت ساكنة، أو أن المراد بالقلب التقديم والتأخير بين الحرفين ثم قال: وأبدلاً أى أبدل الهمزة التى صارت ساكنة فتبدل ألفاً من جنس حركة ما قبلها فيصير النطق له «يايس، استاييس» فتعين للباقيين القراءة بياء ساكنة بعدها همزة مفتوحة بدون قلب وبدون إبدال في المواضع الخمسة، وهذا الوجه الآخر للبنى ورسوم المضارع منها بالألف في المصاحف محذوفة في الماضى.

(ج) من قرأ بتقديم الياء الساكنة وتأخير الهمزة المفتوحة فعلى الأصل، ومن قرأ بتقديم الهمز ساكناً مبدلاً بعده ياء مفتوحة ففيها قولان، الأول: أنها من أيس أصلها يئس المأخوذ منها القراءة الأولى للجماعة غير أن الفرع فيه قلب أى تقديم وتأخير، وذلك يقع فى الكلام كثيراً نحو: صعقه وصعقه وجذب وجبذ «الثانى»: أن كليهما فعل ماض أصل قائم بنفسه فتكون الماضى والمضارع للجماعة بوزن يئس يئس أما وزن وجه البزى أيس يأيس فاقتربا معنى .

(ص) وَيُوحَىٰ إِلَيْهِمْ كَسْرُ حَاءٍ جَمِيعِهَا وَنُونٌ عَلَا يُوحَىٰ إِلَيْهِ شَدَاً عَلَاً

(ش) اعلم بأن لفظ «يوحى» فى القرآن كثير لكن الذى دار فيه الخلاف بين الأئمة فى قراءته بالياء أو بالنون أربعة مواضع لا غير فأخبر أن يقرأ «يوحى إليهم» بكسر الحاء وبالنون من «يوحى» المقرون بلفظ «إليهم» كما صرح به للمشار إليه بعين علا وهو: حفص فى كل ما وقع منه وهو فى مواضع ثلاثة هنا وفى النحل والأول فى الأنبياء، وأخبر أن يقرأ «يوحى إليه» بهذا التقييد هو كسر الحاء والنون من يوحى المقرون بلفظ إليه وهو الموضع الثانى بالأنبياء للمشار إليهم بالشين والعين فى قوله: شدا علا وهم: حمزة والكسائى وحفص فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالياء فى أوله وفتح الحاء .

(ج) من قرأ بالنون وكسر الحاء مبنياً للفاعل وضمير العظمة يعود على الله وإليهم متعلق بيوحى، ومن قرأ بالياء وفتح الحاء فعلى البناء للمفعول وإليهم نائب الفاعل وكلاهما يناسب ما قبل أو بعد .

(ص) وَثَانِي نُنَجِّ أَحْذِفُ وَشَدَدُ وَحَرَكَنُ كَذَانُلُ وَخَفَّفُ كَذَبُوا ثَابِتًا تَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ «فننجى» بحذف النون الثانية وتشديد الجيم وتحريك الياء وهو الفتح للمشار إليهما بالكاف والنون فى قوله: كذائل وهما: ابن عامر وعاصم فتعين للباقيين القراءة بإثبات النون الثانية ساكنة وتخفيف الجيم وإسكان الياء مديّة كلفظه .

(ج) من قرأ بحذف النون وتشديد الجيم وفتح الياء فهو فعل ماض مبني للمجهول من نجى الثلاثي المزيد بالتضعيف ونائب الفاعل «من»، ومن قرأ بإثبات النون الثانية ساكنة وخفف الجيم وسكن الياء فهو مضارع أنجى الثلاثي المزيد بهمزة التعدية مبني للمعلوم والفاعل يعود على الله ثم أمر أن يقرأ «أنهم قد كذبوا» بتخفيف الذال للمشار إليهم بئاء ثابتاً وهم: الكوفيون فتعين للباقيين القراءة بتشديد الذال.

(ج) التخفيف بأنه ماض ثلاثي مجرد مصدره الكذب، والتشديد على أنه فعل ماض المزيد بالتضعيف ومصدره التكذيب.

(ص) وَأَنْى وَإِنِّى الْخُمْسُ رَبِّى بِأَرْبَعٍ أَرَانِى مَعَا نَفْسِى لِيَحْزُنِّى حَلَا
وَفِى إِخْوَتِى حُزْنِى سَبِيلِى بى وَلى لَعَلِّى آبَائِى أبى فَاخْشَ مَوْحِلاً

(ش) أخبر أن فيها من ياءات الإضافة اثنتين وعشرين «أنى» مفتوح الهمز واحدة هي «أنى أوف الكيل»، وإنى مكسور الهمز خمس هي «قال أحدهما إنى أرانى»، «وقال الآخر إنى»، «وقال الملك إنى أرى»، «إنى أنا أخوك»، «لكم إنى أعلم» وأخبر بأن لفظ «ربى» أربعة مواضع هي «ربى أحسن»، «علمنى ربى»، «إلا ما رحم ربى»، «أستغفر لكم ربى»، وأخبر أن منها «أرانى» فى موضعين هما «أرانى أعصر»، «أرانى أحمل»، «وما أبرئ نفسى»، «ليحزنى أن»، «إخوتى إن»، «وحزنى إلى الله»، «سبيلى أذعوا»، «أحسن بى إذا»، «يأذن لى»، «لعلى أرجع»، «آبائى إبراهيم»، «أبى أو يحكم الله لى» ثم قال: فاخش موحلاً أى احذر الغلط فى إخوة يوسف عليه السلام.

* * *

سورة الرعد

(ص) وَزَرَعٌ نَخِيلٌ غَيْرُ صِنَوَانٍ أَوْلَىٰ لَدَىٰ خَفْضِهَا رَفَعٌ عَلَا حَقَّهُ طُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « وزرع ونخيل صنوان وغير » برفع خفض أواخر الكلمات الأربع للمشار إليهم بالعين وبحق في قوله : علا حقه وهم : حفص وابن كثير وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بخفض أواخر الكلم الأربع ، وقوله : أولاً ؛ ليخرج صنوان الثاني لاتفاقهم على خفضه لإضافة غير إليه .

(ج) من قرأ بالرفع فقد عطف « وزرع ونخيل » على « قطع » ، « وصنوان » نعت لنخيل ، « وغير » عطف على « صنوان » ، ومن خفض عطف « وزرع ونخيل » على « أعناب » ، « وصنوان » صفة لنخيل وعطف غير على صنوان .

(ص) وَذَكَرْتُ سَقَىٰ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَقُلْ بَعْدَهُ بَالِيَا نَفْضُلٌ شُلْشُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ « يسقى بماء » بياء التذكير لعاصم وابن عامر فتعين للباقيين القراءة بتاء التأنيث .

(ج) التذكير على تقدير يسقى المذكور ، والتأنيث على تقدير تسقى هذه الأشياء ، ويعضدها بقوله : « بعضها » ثم أمر أن يقرأ « ونفضل بعضها » بالياء المثناة التحتية للمشار إليهما بشين شلشلا وهما : حمزة والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بالنون ، وقوله : بعده أى « يفضل » الواقع بعد « يسقى » فى التلاوة .

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب لمناسبة ما قبله ، ومن قرأ بالنون فللعظمة والفاعل لهما يعود على لفظ الجلالة .

(ص) أَيْنَا فَنَدُو اسْتِفْهَامُ الْكُلِّ أَوْلَىٰ سِوَى نَافِعٍ فِي النَّمْلِ وَالشَّامِ مُخْبِرٌ وَدُونَ عِنَادِ عَمٍّ فِي الْعَنْكَبُوتِ مُخْرٌ سِوَى الْعَنْكَبُوتِ وَهُوَ فِي النَّمْلِ كُنْ رِضًا وَعَمٌّ رِضًا فِي النَّازِعَاتِ وَهُمْ عَلَىٰ

أَيْنَا فَنَدُو اسْتِفْهَامُ الْكُلِّ أَوْلَىٰ
سِوَى النَّازِعَاتِ مَعَ إِذَا وَقَعَتْ وَلَا
جِرًا وَهُوَ فِي الثَّانِي أَتَى رَاشِدًا وَلَا
وَزَادَهُ نُونًا إِنَّا عَنْهُمَا اعْتَلَىٰ
أَصُولِهِمْ وَأَمَدُّ لَوَى حَافِظِ بِلَا

(ش) اعلم أن لفظ الاستفهام المكرر قد وقع في القرآن كثيراً، وقد حصره المحققون في أحد عشر موضعاً في تسع سور أولها هنا، ثانيها وثالثها ﴿أَذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا أَئِنَّا﴾ بالإسراء، رابعها ﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ بالمؤمنون، خامسها، ﴿أَذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَئِنَّا﴾ بالنمل، سادسها ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ، أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ بالعنكبوت، سابعها ﴿أَذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا﴾ في السجدة، ثامنها وتاسعها ﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ في الصافات، عاشرها ﴿أَذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا﴾ في الواقعة، الحادي عشر ﴿أَئِنَّا لَمُرُدُّوْنَ فِي الْحَافِرَةِ أَئَذَا﴾ في النازعات، فالأئمة فيه على مذاهب ثلاثة إجمالاً فمنهم من استفهم في الموضعين، ومنهم استفهم في الأول وأخبر في الثاني والعكس لأهل المذهب الثالث وقد ذكرها المصنف مفصلة فأخبر أن يقرأ بالاستفهام في الموضع الأول من هذه المواضع الأئمة السبعة ما عدا نافعاً في أول النمل فيقرؤه بالإخبار ثم قال: والشام مخبر إلخ أخبر أن يقرأ فيما عدا أول النمل بالإخبار في الموضع الأول للشامى سوى الأول من سورتي الواقعة والنازعات، ثم قال: ودون عناد إلخ أخبر أن يقرأ بإخبار الموضع الأول من العنكبوت للمشار إليهم بالدال والعين وعم في قوله: ودون عناد عم وهم: ابن كثير وحفص ونافع وابن عامر، ولما فرغ من الموضع الأول شرع في الموضع الثاني فقال: وهو في الثاني إلخ أخبر أن يقرأ بالإخبار في الموضع الثاني من الهمز المكرر سوى الثاني من العنكبوت للمشار إليهما بالهمز والراء في قوله: أتى راشداً وهما: نافع والكسائي ثم قال: وهو في النمل إلخ أخبر أن يقرأ بالإخبار في الموضع الثاني بالنمل مع زيادته نونا للمشار إليهما بالكاف والراء في قوله: كن رضا وهما: ابن عامر والكسائي، ثم قال: وعم رضا إلخ أخبر أن يقرأ بالإخبار في الموضع الثاني في والنازعات للمشار إليهم بعم والراء في قوله: وعم رضا وهم: نافع وابن عامر والكسائي فتعين لم لم يذكر في إحدى تراجم الموضع الثاني القراءة بالاستفهام وكذا الاستفهام عند كل من استثنى له موضع فأكثر أما الاستفهام في الأول فمعلوم من قوله: فذو استفهام الكل أولاً إلا ما اختص به نافع أو ابن عامر، ثم قال: وهم على أصولهم إلخ أخبر أن يقرأ كل وفق مذهبه المعلوم من الأصول تحقيقاً أو تسهياً للهمزة الثانية والفصل بين الهمزتين أو

عدمه إلا من خالف قاعدته في هذا فأخبر أن يقرأ بالمد بإثبات ألف بين الهمزتين المسمى بالفصل للمشار إليهم باللام والحاء والباء في قوله: لوى حافظ بلا وهم: هشام وأبو عمرو وقالون، فإن قيل: ما فائدة ذكر رجال الفصل بين الهمزتين؟ قلت: الفائدة خاصة بهشام؛ لأن قاعدته العامة الفصل وعدمه وهنا له الفصل فقط فإن قيل: ما فائدة ذكر قالون وأبي عمرو؟ قلت: عدم توهم اختصاص هشام بهذا بالمد دونهما ومن زيادة التوضيح، وخلاصة هذا التفصيل: أن القاعدة العامة لنافع والكسائي الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني إلا نافعاً في النمل والعنكبوت فعكس فيهما، فأخبر في الأول واستفهم في الثاني، وأما الكسائي ففي العنكبوت قد استفهم في الأول والثاني، وأما بقية المواضع فعلى قاعدته غير أنه زاد الموضع الثاني من النمل نوناً، وأما ابن عامر فقاعدته العامة إخباره للأول واستفهامه للثاني إلا في سور ثلاث الأول: النمل فقد استفهم في الأول، وأخبر في الثاني مع زيادة نون في الأخير، الثانية: الواقعة، استفهم في الأول والثاني، الثالثة: والنازعات، استفهم في الأول، وأخبر في الثاني كالنمل بدون زيادة نون في والنازعات، وأما ابن كثير وحفص فقاعدتهما العامة استفهام الأول والثاني في الكل إلا العنكبوت، فقد أخبرا في الأول واستفهما في الثاني، وأما الباقون وهم: أبو عمرو وشعبة وحمزة فالقاعدة العامة الاستفهام في الموضعين في جميع القرآن الكريم.

(ج) من قرأ باستفهام الأول والثاني فعلى التأكيد؛ لأن الأول صدر الكلام، والثاني موضع الاستفهام إذ الاستفهام في الموضع عن الثاني لا عن الأول؛ لأنهم لم يشكوا في الموت بل في البعث، وأما الاستفهام في الثاني فقط فعلى الأصل إذ هو موقع الاستفهام، وأما الاستفهام في الأول والإخبار في الثاني فلأن الأول صدر الكلام ولما استفهم به استغنى عن استفهام الثاني كما في قوله تعالى: ﴿أفأنت مت فهم الخالدون﴾ وإنما الاستفهام عن الخلو لا عن الموت، فإن قيل: قد عبر الناظم بلفظتى أنذا وجاء خلافه في العنكبوت وعكسه في والنازعات قلت: الإجابة من وجهين عبر بالغالب، الثاني: المراد من تكرار الاستفهام تعاقبه وانصبابه على معنى واحد فإن موضع العنكبوت منصب على معنى واحد كغيره، ولا يعد استفهاماً مكرراً إلا إذا نصب على معنى واحد.

(ص) وَهَادٍ وَوَالٍ قِفٍ وَوَأَقٍ بِيَاءِهِ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةً تَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ بإثبات الياء وقفاً بعد دال «هاد»، ولام «وال»، وقف «واق» و«باق» حيث وقعت هذه الألفاظ للمشار إليه بدال دنا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بحذفها وقفاً في الكلمات الأربع، ويلزم من الوقف حذف تنوينها، ثم يسكن الحرف الأخير منها، أما حالة الوصل فتحذف الياء للجميع للتونين.

(ج) من أثبت الياء وقفاً فلزوال المانع وهو: التونين وهو القياس وإنما حذفها لالتقاء الساكنين فعلى الأصل والقياس، ومن قرأ بحذفها في الحالين، فقد حذفها في الوصل لالتقاء الساكنين، ثم أجرى الوقف مجرى الوصل فحذفها واتباعاً للرسم.

ثم أخبر أن يقرأ «أم هل تستوى الظلمات» بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث، فإن قيل: إن لفظ «يستوى» موضعان متجاوران فكيف يعلم تحديد المختلف فيها؟ قلت: إذ المختلف فيه هو الأخير بدليلين لفظي ومعنوي، فاللفظي علم من قوله: وبعد صحاب أي، وبعد «أم هل يستوى» كلمة «يوقدون» فبهذا تبين بأن «يستوى» الأخير هو الذي فيه الخلاف؛ لأن بعده كلمة «يوقدون»، وأما المعنوي: أن المصنف رحمه الله تعالى له لفتات لغوية وأسرار إلهية قد يكون ذلك منها فيدل بالفتات على بعض الأمور فقد يكون أراد أن يكون طالب هذا العلم على صلة ببعض قواعد اللغة العربية فإذا وصل إلى هذه القواعد تبين له أن الخلاف بين القراء إنما يكون في مستوى الأخير؛ لأن فاعله مؤنث مجازي فيجوز في فعله المسند إليه التانيث والتذكير بخلاف الأول فلا يجوز فيه إلا بياء التذكير فقط؛ لأن فاعله وهو الأعمى مذكر وتقدم نظيره في التوجيه.

(ص) وَبَعْدُ صِحَابٍ يُوقِدُونَ وَضَمُّهُمْ وَصُدُّوا ثَوَى مَعَ صُدِّ فِي الطَّوْلِ وَأَنْجَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ومما يوقدون» بياء الغيب كلفظه للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب وقوله: وبعد أي «يوقدون» التي بعد «يستوى» الأخير كما تقدم.

(ج) من قرأ بالغيب لمناسبة «أم جعلوا»، ومن قرأ بالخطاب لمناسبة «قل

أفأخذتم».

ثم أخبر أن يقرأ « وصدوا عن السبيل » هنا « وصد عن السبيل » فى الطول بضم صاد الموضوعين للمشار إليهم بشاء ثوى وهم : الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح الصاد فى السورتين .

(ج) من فتح الصاد فعلى البناء للفاعل، ومن ضم الصاد فعلى البناء للمفعول وكلاهما ماضٍ .

(ص) وَيُثَبِّتُ فِي تَخْفِيفِهِ حَقَّ نَاصِرٍ وَفِي الْكَافِرِ الْكُفَّارُ بِالْجَمْعِ ذُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ « ويثبت وعنده » بتخفيف الباء الموحدة أسفل ويلزم إسكان ما قبلها للمشار إليهم بحق والنون فى قوله : حق ناصر وهم : ابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الباء الموحدة ويلزم منه فتح ما قبلها .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع أثبت مزيد الثلاثى بهمزة التعدية، ومن قرأ بالتشديد فعل أنه مضارع ثبت مزيد الثلاثى بالتضعيف .

ثم أخبر أن يقرأ « وسيعلم الكفار » بالجمع فيلزم له ضم الكاف وفتح الفاء مشددة بعدها ألف للمشار إليهم بذال ذلا وهم : ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة الكافر على التوحيد فيلزم له فتح الكاف وكسر الفاء بينهما ألف كما نطق بالقراءتين .

(ج) من قرأ بالجمع فهو جمع تكسير فالمراد به العموم، ومن قرأ بالإفراد فلا إرادة الجنس .

* * *

سورة إبراهيم عليه السلام

(ص) وَفِي الْخَفِضِ فِي اللَّهِ الَّذِي الرَّفْعُ عَمَّ خَا
وَفِي النَّوْرِ وَأَخْفِضْ كُلَّ فِيهَا وَالْأَرْضَ هَا
كَهَا وَصَلِّ أَوْ لِلْسَّاكِنِينَ وَقَطْرَبَةَ
لِقْ أَمْدُدْهُ وَأَكْسِرْ وَأَرْفَعِ الْقَافَ شَلْشَلَا
هَنَا مُصْرَجِيَّ أَكْسِرْ لِحْمَزَةٍ مُجْمَلًا
حَكَاهَا مَعَ الْفَرَاءِ مَعَ وَلَدِ الْعَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «الله الذى» برفع خفض الهاء من لفظ «الله» للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بخفض الهاء.

(ج) من قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الموصول، أو خبر مضمرة أى هو الله، ومن قرأ بالخفض فعلى البدل من «العزیز الحميد» قبله، أو على أنه عطف بيان؛ لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته على المعبودين.

ثم أمر أن يقرأ «أن الله خلق» هنا، «والله خلق كل» بالنور بالمد أى بإثبات ألف بعد الحاء وكسر اللام ورفع القاف فتصير خلق خالق فى السورتين وخفض لام «كل» فى النور وخفض ضاد «الأرض» هنا للمشار إليهما بشين شلشلا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الحاء وفتح اللام والقاف فتصير اللفظ خلق ونصب لام كلفى النور ونصب صاد الأرض هنا.

(ج) من قرأ بفتح اللام والقاف فعلى أنه فعل ماض، ولهذا نصب «الأرض» عطفًا على «السموات» المنصوب على المفعولية، ومن قرأ خالق بكسر اللام ورفع القاف على أنه خبر «أن» هنا أضيف إلى السموات وعطفت الأرض على السموات فخفضت، ورفع خالق فى النور على أنه خبر المبتدأ أضيف إلى كل فخفضت بالإضافة ونصبت على المفعولية مع الأولى.

ثم أمر أن يقرأ «وما أنتم بمصرخى» بكسر الياء المشددة لحمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) «مصرخى» الأصل فيها مصرخين لى جمع مصرخ وهو: المستغيث، فحذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة، فالتقى ساكنان ياء الجمع وياء الإضافة، فأدغمت ياء الجمع فى ياء الإضافة فصارت ياء واحدة مشددة وجب تحريكها فاختلف فى الحركة بين الفتح والكسر، فمن فتحها لأمر منها: أن ياء الإضافة لما أدغمت فيها ياء الجمع التقى الساكنان كان التخلص منهما إما فتحة لحفتها على الياء، وإما فتحها للدلالة على حركتها الأصلية مضافة، وإما إبقاء حركتها الأصلية بمعنى (لما) أدغمت ياء الجمع فيها بقيت حركتها، وإما فتحها للفرار من توالى ثلاث كسرات، وأما من

كسرها، وقد طعن فيها جماعة من العلماء محتجين بأن ياء الإضافة يدور حكمها بين الإسكان والفتح، فإن تعذر أحدهما تعين الآخر وتعذر السكون، فتعين الفتح لا غير، ولا عبرة بتعيينهم للفتح بعدم جواز غيره؛ لأن الكسر جائز على أنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فقرأ بها حمزة فهي قراءة متواترة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها جماعة من التابعين كالأعمش وغيره ولغة بنى يربوع.

وقد أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله: لحمزة مجملًا كها وصل إلخ، أى أن حمزة أتى بوجه فيه من الجمال والحسن فى اللغة علاوة على النقل والنص وهو: الكسر، فأخبر عن وجهين إجمالاً، فقال عن الأول: كها وصل، وعن الثانى: أو للساكنين وتفصيل الأول: أنه شبه بهاء الوصل أى الضمير، لاتحادهما، أى كونهما على حرف واحد وفى حالتى النصب والجر وكونهما ضميراً فمن حالات هاء الضمير أن تكسر إذا كسر ما قبلها أو سكنت الياء قبلها نحو: به، عليه، لهذا حملت الياء هنا فى «مصرخى» على هاء الضمير بأن توصل الياء بياء كما توصل الهاء بياء فى: عليه، وفيه عند بعضهم فكسرت الياء لسبقها بياء ساكنة فتوصل بياء كالهاء فى عليه وهى لغة بنى يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير هاء عليه بالياء، فلما كسر حمزة ياء الإضافة فى بمصرخى حذف ياء الصلة التى بعد ياء الإضافة؛ لأن مذهبه بحذف ياء الصلة من نحو: عليه، وفيه، فعلى هذا يكون قد اجتمع فيه ثلاث ياءات، ياء الجمع وياء الإضافة وياء الصلة، فحذف حمزة الأخيرة، وقد بقيت الكسرة لتدل عليها، وأما التقاء الساكنين، وهو أن ياء الجمع لما أدغمت فى ياء الإضافة اجتمع ساكنان، ياء الإعراب ساكنة وياء الإضافة ساكنة فكسرت ياء الإضافة على ما هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين، وهناك وجه ثالث زائد على ما ذكره الناظم هو أن الياء كسرت اتباعاً لكسرة إبنى بعد، كما قرأ بعضهم «الحمد لله» بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام بعدها.

تنبيه: إن من حكى هذه القراءة ونسبها إلى لغة بنى يربوع: قطرب والفراء وأبو عمرو ابن العلاء.

(ص) وَضُمُّ كِفَا حِصْنٍ يَضِلُّوا يَضِلُّ عَنْ وَأَفِيدَةً بَالِيَا بِخُلْفٍ لَهُ وَلَا

(ش) أمر أن يقرأ «ليضلوا عن» هنا، «ليضل عن» في الحج ولقمان والزمر بضم ياء المواضع الأربعة للمشار إليهم بالكاف وحصن في قوله: كفا حصن وهم: ابن عامر ونافع والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح ياء هذه المواضع.

تنبيه: حذفت لام «ليضلوا» للوزن، وذكر من عقب لام يضل احترازاً بما فصلت عنها فلا خلاف فيه نحو: «فيضلك عن» بسورة ص.

(ج) من فتح الياء فهو مضارع ضل الثلاثي المجرد، ومن ضمها فهو مضارع أضل الثلاثي المزيد بهمز التعدية.

ثم أخبر أن يقرأ «فاجعل أفئدة» بإثبات ياء بعد الهمزة الثانية، ويلزم أن تكون ساكنة مدية للمشار إليه بلام له وهو: هشام بخلف عنه، فتعين للباقيين القراءة بحذف الياء وهو الوجه الآخر لهشام.

(ج) من أثبت الياء فعلى وزن أفعيلة وهو لغة لغرض المبالغة في الإشباع لبعض العرب المشبعين الذين يقولون: الدراهم والمصاريف، وليس ضرورة بل لغة مستعملة معروفة، ومن حذف الياء فعلى أنه جمع فؤاد كغراب وأغربة وجواب وأجوبة وهو القياس.

(ص) وفي لتزول الفتح وأرفعه راشداً وما كان لي إني عبادي خذ ملاً (ش) أخبر أن يقرأ «لتزول منه» بفتح اللام الأولى، وأمر برفع اللام الثانية للمشار إليه براء راشداً وهو: الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بكسر اللام الأولى ونصب الثانية.

(ج) من فتح اللام ورفع الأخيرة فعلى أن أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن مقدر، واللام الأولى هي الفارقة بين المخففة والنافية والفعل بعدها مرفوع والتقدير: وإنه كان مكرهم، ومن قرأ بكسر اللام الأولى ونصب الأخيرة فعلى أن إن نافية بمعنى: ما، واللام لام الجحود، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها نحو قوله تعالى: ﴿وما كان الله ليطلعكم على الغيب﴾.

ثم أمر أن فيها ثلاثة ياءات إضافة، «وما كان لي عليكم، إني أسكنت، قل لعبادي الذين آمنوا».

* * *

سورة الحجر

(ص) وَرُبَّ خَفِيفٍ إِذْ نَمَا سَكَّرَتْ دَنَا تَنْزَلُ ضَمُّ التَّالِثُ عِبَةً مُثَلَا
وَبِالنُّونِ فِيهَا وَأَكْسِرَ الزَّأَى وَأَنْصَبِ أَلْ مَلَائِكَةَ الْمُرْفُوعُ عَنْ شَائِدِ عُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بتخفيف الباء الموحدة من «ربما يود» للمشار إليهما بالهمز والنون في قوله: إذ نما وهما: نافع وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الباء.

(ج) التخفيف والتشديد لغتان فالتخفيف لغة الحجاز وعامة قيس، والتشديد لغة أسد وتميم.

ثم أخبر أن يقرأ بالتقييد المذكور أى بتخفيف كاف «سكرت أبصارنا» للمشار إليه بدال دنا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الكاف.

(ج) التخفيف على أنه ماض ثلاثي مجرد، والتشديد على أنه مزيد الثلاثي بتضعيف العين.

ثم أخبر أن يقرأ بضم تاء «ما تنزل» لشعبة، فتعين للباقيين فتحها، وأخبر أن يقرأ بنون موضع التاء المضمومة لشعبة، فتحرك بحركتها، وأمر بكسر الزاى وبنصب رفع تاء الملائكة للمشار إليهم بالشين والعين في قوله: شائد علا وهم: حمزة والكسائي وحفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء وفتح الزاى ورفع تاء الملائكة.

(ج) «ما تنزل الملائكة» فيها ثلاث قراءات، الأولى: لشعبة بضم التاء وفتح الزاى على أنه مضارع مبنى للمجهول ورفع تاء الملائكة على أنه نائب للفاعل، الثانية: لحفص وحمزة والكسائي بنون مضمومة موضع التاء مكاناً وحركة، وكسر الزاى على أنه مضارع نزل مزيد الثلاثي بالتضعيف مبنى للفاعل ونصبت تاء الملائكة على المفعولية، الثالثة: كقراءة شعبة غير أن التاء مضمومة لشعبة مفتوحة لغيره، وعليها يكون مضارعاً مبنياً للفاعل، وفاعلها الملائكة، والأصل فيها عندهم: تنزل فتحذف إحدى التاءين، وماضيه تنزل بزنة تفعل.

(ص) وَثُقُلَ لِلْمَكِّي نُونٌ تُبَشِّرُونَ نَ وَأَكْسِرُهُ حَرْمِيَا وَمَا الْخُذْفُ أَوْلَا

(ش) أخبر أن يقرأ بتشديد نون «فيم تبشرون» للمكى ابن كثير، فتعين للباقيين

القراءة بتخفيفها، وأمر أن يقرأ بكسر نونه للمشار إليهما بقوله حرماً وهما: نافع وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) «فيم تبشرون» الأصل فيه: تبشرونني بنونين الأولى: للرفع، والأخرى: للوقاية، والياء مفعول، وقد اتفق رسم المصاحف على حذف يائه، وكذلك الأئمة السبعة لمناسبة رءوس الآي، فمن ثقل فقد أدغم النون الأولى في الثانية، وأما من خفف فعلى حذف إحدى النونين، فأما من كسرهما فللدلالة على الياء المحذوفة، وأما من فتحها فإما للتخفيف وإما على أن النون علامة للرفع مفتوحة على أصلها كتون يقومون، يخرجون، وقد اختلف العلماء في المحذوف من النونين، فقال سيبويه: ومن تبعه بحذف الأولى، ومما استدل به أن النون نائبة عن الضمة، والضمة قد تحذف تخفيفاً كتسكين أبي عمرو: «وما يُشعركم»، فمن باب أولى جواز حذف النائب عنها، ومنها: أن المعهود حذف الأول، وقال الأخفش ومن تبعه: إن المحذوف الثانية، ومما استدل به أن الاستثقال قد حصل بها، وجواز قيام الأولى بوظيفة الثانية بالوقاية، وأن الأولى علامة للرفع، ومن دل على علامة أولى بالبقاء مما يدل على الوقاية، ولأن الأولى ليس هنا داع على حذفها من ناصب أو جازم.

(ص) وَيَقْنِطُ مَعَهُ يَقْنُطُونَ وَتَقْنُطُوا وَهَنْ بِكَسْرِ النُّونِ رَافِقْنَ حُمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر نون «يقنط» المضارع وهو في ثلاثة مواضع: «ومن يقنط» هنا، «إذا هم يقنطون» في الروم، «لا تقنطوا» في الزمر للمشار إليهما بالراء والحاء في قوله: رافقن حملاً وهما: الكبسائي وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون في المواضع الثلاث.

(ج) من قرأ بكسر النون فعلى أنه من باب ضرب يضرب، ومن قرأ بفتح النون فعلى أنه من باب علم يعلم، فلما كان الأول لغة أهل الحجاز وأسد، وهي الأكثر أجمعوا على فتح الماضي في قوله بعد ما قنطوا.

(ص) وَمُنْجُوهُمْ خِفٌّ وَفِي الْعَنْكَبُوتِ نُنْدٌ جِيْنٌ شَفَا مُنْجُوكَ صُحْبَتُهُ دَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «إنما لمنجورهم» هنا، «لننجينه وأهله» في العنكبوت

بتخفيف الجيم، ويلزم إسكان ما قبلها في الموضعين للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي، وأخبر أن يقرأ بهذا القيد «إنا منجوك وأهلك» بتخفيف الجيم، ويلزم إسكان ما قبلها للمشار إليهم بصحبة والdal في قوله: صحبته دلا وهم: شعبة وحمزة والكسائي وابن كثير، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتشديد الجيم ويلزم منه فتح ما قبلها.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مصدر أو مضارع أنجى المزيد بهمزة التعدية، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مصدر أو مضارع نجى مزيد الثلاثى بالتضعيف.

(ص) قَدَرْنَا بِهَا وَالنَّمْلِ صِفَ وَعِبَادٍ مَعُ بَنَاتِي وَإِنِّي تُمَّ أَنِّي فَأَعْقِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «قدرنا إنها» هنا، و«قدرناها» بالنمل بتخفيف الdal في الموضعين للمشار إليه بصاد صف وهو: شعبة، وعلم التخفيف من عطفه على الترجمة السالفة، ومن اللفظ، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الdal في الموضعين.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه فعل ثلاثى مجرد، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مزيد بالتضعيف.

ثم أخبر أن فيها أربع ياءات إضافة، «نبي عبادى أنى»، «بناتى إن»، «أنى أنا الغفور»، «إنى أنا النذير».

* * *

سورة النحل

(ص) وَيُنَبِّتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ وَفِي شُرَكَائِ الْخُلُوفِ فِي الهمزِ هَلْهَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ «ينبت لكم» بالنون للمشار إليه بصاد صح، وهو: شعبة للباقيين القراءة بالياء.

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب لمناسبة (هو الذى أنزل)، ومن قرأ بالنون فعلى

ضمير العظمة للالتفات، فالفاعل في كليهما مسند إلى الله تعالى، فالعظمة فيها دلالة على أن النعم العظيمة لا تصدر إلا عن عظمة.

ثم أخبر أن يقرأ (والذين يدعون) هنا بياء الغيب كلفظه لعاصم، فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب فعلى مناسبة (وبالنجم هم يهتدون)، والخطاب لمناسبة (والله يعلم ما تسرون وما تعلنون).

ثم أخبر أن يقرأ (شركائي الذين) بخلاف بين حذف الهمز وإثباته في «شركائي» للمشار إليه بهاء هلهلا وهو: البزى فيصير له وجهان، إثبات همزة ويلزم كسرهما لياء الإضافة بعدها المفتوحة ويصير من قبيل المد المتصل، وهو الوجه الصحيح عنه الذي يجب الاقتصار عليه له، أما الوجه الآخر وهو ترك الهمز وحذفه فيصير بياء مفتوحة عقب ألف الكاف كلفظ «هداي» فيمد مداً طبيعياً فلا تصح القراءة به للبزى؛ لأنه ليس من طريق النظم ولا أصله، وقد نبه على تركه المحقق صاحب النشر فقال: والحق أن وجه ترك الهمز في «شركائي» لم يثبت عن البزى من طريق التيسير ولا الشاطبية، ولا من طريق كتابنا، وأما ما ذكره الداني في ترك الهمز للبزى فيه فهو حكاية لا رواية، وقد أشار الشاطبي إلى ضعفه بقوله: هلهلا، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الهمز كالوجه الأول للبزى، ولا يخفى مراعاة المذاهب في مده متصلاً فإن قيل: من أين تعلم قراءة الباقيين أنها بإثبات الهمز؟ قلت: لتقدم ذكر الخلاف على ذكر الهمز على حد ما يقال في ترجمة: انصب الرفع أو اخفض الرفع.

(ج) من قرأ بإثبات الهمز فعلى الأصل، ومن قرأ بترك الهمز فعلى أنها لغة في قصر الممدود، وكثيراً ما يأتي في الشعر، ونادر وقوعه في الكلام المنثور.

(ص) وَمِنْ قَبْلِ فِيهِمْ يَكْسِرُ النَّونَ نَافِعٌ مَعًا يَتَوَقَّاهُمْ حِمَزَةٌ وَصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر نون «تשאقون» الواقعة قبل لفظ «فيهم» لنافع، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون، وعلم أنه قد سبق في الأنعام التنبيه على عدم استقامة التفعيلات بقبول بعض الكلمات فتقيد بذكر كلمة قبلها أو بعدها كما هنا، وإن كانت التفعيلات تقبل ذكر «تשאقون» مخففة القاف لكن لم يقرأ به أحد.

(ج) «تُشاقون» مثل «تبشرون» إلا أن «تُشاقون» ليس فيها تشديد النون.

ثم أخبر أن يقرأ (تتوفاهم الملائكة) معاً أى فى الموضوعين هنا بياء التذكير كلفظه لحمزة، فتعين للباقيين القراءة ببناء التانيث فى الموضوعين.

(ج) من قرأ بالتانيث فقد راعى اللفظ، ومعنى الجماعة، ومن قرأ بالتذكير فقد راعى معنى الجمع والتانيث المجازى.

(ص) سَمَا كَامِلًا يَهْدَى بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ وَخَاطِبٌ تَرَوًّا شَرْعًا وَالْآخِرُ فِي كَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (فإن الله لا يهدى) بضم الياء وفتح الدال للمشار إليهم بسما والكاف فى قوله: سما كاملاً وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وكسر الدال.

(ج) من قرأ بفتح الياء وكسر الدال فعلى البناء للفاعل وهو الله سبحانه، و«مَنْ» فى موضع نصب مفعول، ومن قرأ بضم الياء وفتح الدال فعلى البناء للمفعول، و«من» فى موضع رفع نائب الفاعل.

ثم أمر أن يقرأ (أو لم يروا إلى ما خلق الله) ببناء الخطاب للمشار إليهما بشين شرعاً وهما: حمزة والكسائى، وأن يقرأ (ألم يروا إلى الطير) المعبر عنه بالأخير بالخطاب للمشار إليهما بالفاء والكاف فى قوله: فى كلا وهما حمزة وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بياء الغيب.

(ج) كل من الخطاب والغيب فله مناسبة قبله أو بعده يوصل إليها بالتأمل.

(ص) وَرَأَى مُفْرَطُونَ أَكْسِرَ أَيْضًا تَتَفَيُّوْا أَلْ مُؤَنَّثُ لِلْبَصْرِيِّ قَبْلُ تَقْبُلًا

(ش) أمر أن يقرأ بكسر راء (مفراطون تالله) للمشار إليه بهمز أضاً وهو: نافع،

فتعين للباقيين القراءة بفتح الراء.

(ج) من كسر الراء فعلى أنه اسم فاعل من أفرط مزيد الثلاثى بهمزة التعدية،

ومن فتحها فهو اسم مفعول.

ثم أخبر أن يقرأ (يتفياً ظلاله) ببناء التانيث للبصرى وهو: أبو عمرو، فتعين

للباقيين القراءة بياء التذكير.

(ج) من أنث فقد لاحظ معنى الجماعة، ومن ذكر فقد لاحظ معنى الجمع؛ لأن الفاعل جمع تكسير.

(ص) وَحَقُّ صِحَابٍ ضَمَّ نُسْقِيكُمْ مَعًا لِشُعْبَةَ خَاطِبٍ يَجْحَدُونَ مُعَلَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (نسقيكم) هنا، وفي المؤمنون بضم النون في الموضوعين للمشار إليهم بحق وصحاب في قوله: وحق صحاب وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون في السورتين وقوله: معا إشارة للموضوعين.

(ج) من قرأ بفتح النون فعلى أنه مضارع أسقى الثلاثى المجرد، ومن قرأ بضمها فهو مضارع أسقى المزيد بالهمزة.

ثم أمر أن يقرأ (أفبنعمة الله يجحدون) بقاء الخطاب لشعبة، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) من قرأ بالخطاب فلمناسبة قوله: ﴿والله فضل بعضكم﴾، ومن قرأ بالغيب فلمناسبة قوله تعالى: ﴿فما الذين فضلوا﴾ أو للالتفات عن الخطاب إلى الغيبة لسقوطهم عن درجة الاعتبار.

(ص) وَظَعْنَكُمْ إِسْكَانَهُ ذَائِعٌ وَنَجْدٌ — زَيْنَ الَّذِينَ التُّونُ دَاعِيَهُ نُؤَلًا
مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصُّ الْأَخْفَشُ يَاءُهُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بإسكان عين «ظعنكم» للمشار إليهم بذال ذائع وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح العين.

(ج) التسكين والفتح لغتان كما في النَّهْرُ وَالنَّهْرُ، وَالسَّمْعُ وَالسَّمْعُ، وَالشَّعْرُ وَالشَّعْرُ.

ثم أخبر أن يقرأ (ولنجزين الذين صبروا) بالنون للمشار إليهم بالبدال والنون والميم في قوله: داعيه نُؤَلًا ملكتُ وهم: ابن كثير وعاصم وابن ذكوان بخلف عنه، وقد ورد في ذلك الخلاف تفصيل وهو: أن الداني قد وهم من روى عن ابن ذكوان النون قال في التيسير: وكذلك أى النون قال النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان: وهى عندى وهم؛ لأن الأخفش ذكر ذلك فى كتابه بالياء عنه.

فالجواب : أن عدم ثبوت ذلك عنده لا ينافى ثبوته عند غيره، وقد ثبت ذلك

من جميع طرق العراقيين، وقطع به الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني، وما احتج به الداني من نص كتاب الأخفش لا تثبت به حجة على النفي إذ يحتمل أنه ذكر في كتابه أحد الوجهين وهو الياء إلا أنه كان يقرأ بالوجهين الياء والنون، وحيث ثبتت قراءته بالوجهين فيقدم الإقراء على الذكر عند التعارض فعلى هذا يقرأ لابن ذكوان بالوجهين، وقد صححهما صاحب النشر، فتعين للباقيين القراءة بالياء.

(ج) من قرأ بالنون فعلى الالتفات من الغيبة إلى التكلم أو لمناسبة (ويوم نبعث)، ومن قرأ بالياء فعلى الغيب لمناسبة (وما عند الله باق).

(ص) سَوَى الشَّامِ ضُمُّوا وَأَكْسَرُوا فُتِنُوا لَهُمْ وَبُكْسِرُ فِي ضَيْقٍ مَعَ النَّمْلِ دُخْلًا (ش) أمر أن يقرأ (من بعد ما فتنوا) بضم الفاء وكسر التاء للأئمة السبعة ما عدا الشامي وهو: ابن عامر، فيتعين له قراءته بفتح الفاء والتاء معاً.

(ج) من قرأ بفتح الفاء والتاء معاً فإنه مبني للفاعل، ومن قرأ بضم الفاء وكسر التاء فعلى البناء للمفعول.

ثم أخبر أن يقرأ (في ضيق مما) هنا، وفي النمل بكسر الضاد في الموضعين للمشار إليه بدال دخللا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتح الضاد في الموضعين.

(ج) الفتح والكسر لغتان كالقول والقليل قال الأخفش: ضاق يضيّق ضيقاً، وقال أبو عبيدة: ضيق بالفتح مخفف ضيق كميّت من ميّت.

* * *

سورة الإسراء

نُ رَأَوْ وَضَمُّ الْهَمْزِ وَالْمَدُّ عُدْلًا	وَيَتَّخِذُوا غَيْبٌ حَلًا لَيْسُوءٌ نُو
كَفَى يَبْلُغْنَ اِمْدُدَّهُ وَأَكْسَرُ شَمْرَدَلًا	سَمَا وَيُلْقَاهُ يُضَمُّ مُشَدَّدًا
بِفَتْحِ دَنَا كُفْرًا وَنَوْنٌ عَلَى اعْتِلًا	وَعَنْ كُلِّهِمْ شَدَّدٌ وَقَا أَفْ كُلِّهَا

(ش) أخبر أن يقرأ (ألا تتخذوا) بياء الغيب للمشار إليه بحاء حلا وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب.

(ج) من قرأ بالغيب فعلى مناسبة (وجعلناه هدى)، ومن قرأ بالخطاب فعلى الالتفات من الغيب إلى الخطاب.

ثم أخبر أن يقرأ (ليسوء وجوهكم) بالنون للمشار إليه براء راو وهو: الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية، وأخبر أن يقرأ «ليسوء» بضم الهمز والمد، أى بإثبات واو مدية بعد الهمز للمشار إليهم بالعين وسما فى قوله: عدلا سما وهم: حفص ونافع وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمز والقصر، والمراد منه حذف حرف المد بعد الهمز.

(ج) قرأ الكسائي بالنون مع فتح الهمزة بزنة لنقول على أنه مضارع أسند إلى المعظم نفسه مناسبة بعثنا، ورددنا، وأمددنا، وعدنا، وقرأ ابن عامر وشعبة وحمزة بالياء وفتح الهمز فعلى أنه مسند إلى الله تعالى أو الوعد بمعنى الموعود وهو العذاب أو على الالتفات من التكلم إلى الغيبة، وأما الباقيون فبالياء التحتية مع ضم الهمز وإثبات حرف مد بعده بزنة ليقولوا على أنه من الأفعال الخمسة منصوب بحذف النون والواو ضمير الجماعة فاعل يعود على العباد المبعوثين عليهم ولمناسبة قوله تعالى: ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ﴾.

ثم أخبر أن يقرأ (كتاباً يلقاه) بضم الياء التحتية وتشديد القاف ويلزم فتح اللام للمشار إليه بكاف كفى وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وتخفيف القاف ويلزم إسكان ما قبله.

(ج) من قرأ بضم الياء والتشديد فعلى أنه مضارع قد بنى للمفعول من لقي الثلاثى المزيد بالتضعيف، ومن قرأ بفتح الياء والتخفيف فعلى أنه مضارع مبنى للفاعل من لقي الثلاثى المجرد.

ثم أمر أن يقرأ (إما يبلغان) بالمد أى بإثبات ألف بعد الغين فتجتمع مع تشديد النون فيمد مداً طويلاً؛ لأنه من قبيل المد اللازم، وتكسر النون للمشار إليهما بشين

شمر دلا وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الغين وفتح النون، وأمر أن يقرأ بتشديد النون للجميع اتفاقاً.

(ج) (إما يبلغن) فإن شرطية، وما زائدة فمن قرأ بالقصر وفتح النون مشددة فعلى أنه مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والجملة فى محل جزم فعل الشرط «وأحدهما» فاعل، و«أو كلاهما» معطوف عليه، ومن قرأ بإثبات الألف بعد الغين فعلى أن الفعل مجزوم بحذف نون الرفع وبقيت نون التوكيد الثقيلة وكسرت تشبيهاً بنون المثنى المخدوفة للجازم لتقوم مقامها والألف فاعل يعود إلى الوالدين، و«أحدهما» بدل من الألف بعض من كل و«أو كلاهما» معطوف عليه وعلى كلا القراءتين، فجواب الشرط: «فلا تقل»، وكذا يقال فى نحوه: و«لا تتبعان» فى وجه تشديد النون.

ثم أخبر أن يقرأ لفظ «أف» فى مواضعها الثلاث هنا، والأنبياء والأحقاف بفتح الفاء للمشار إليهما بالبدال والكاف فى قوله: دنا كُفُوا وهما: ابن كثير وابن عامر، فتعين للباقيين كسر الفاء فى السور الثلاث، وأمر أن يقرأ بتنوين فاء «أف» للمشار إليهما بالعين والألف فى قوله: على اعتلا وهما: حفص ونافع فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين.

(ج) المشهور فى لفظ «أف» أنه اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر بنى لمشابتها الحرف فى النيابة عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وبنيت على حركة الالتقاء الساكنين الأول سكون الحرف المدغم، والثانى: سكون الحرف الأخير فمن نطق بالكسر فإنه أصل التخلص من التقاء الساكنين، ومن قرأ بالفتح فللتخفيف، ومن نون أراد التنكير ومن لم ينون أراد التعريف وقيل: إنها لغات فمن كسر فإنه لغة أهل الحجاز واليمن والفتح لغة قيس.

(ص) وبِالْفَتْحِ وَالتَّحْرِيكِ خِطْأً مُصَوَّبٌ وَحَرَكَهَ الْمَكِّيُّ وَمَدَّ وَجَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (كان خطأ) بفتح الحاء وتحريك الطاء وهو الفتح للمشار إليه بميم مصوب وهو: ابن ذكوان، وأخبر أن يقرأ «خطأ» بتحريك الطاء ولا يكون إلا فتحاً ومدها أى بإثبات ألف بعدها فيصير من قبيل المد المتصل للمكى، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بكسر الحاء وإسكان الطاء ولا ألف.

(ج) من قرأ بكسر الخاء وإسكان الطاء فعلى أنه مصدر خطئ خطأ كآثم إثماً فهو مصدر سماعي، ومن قرأ بفتح الخاء والطاء فعلى أنه مصدر قياسي خطئ خطأ فهو خطأ من باب تعب، وكلا الوجهين بمعنى مجانبة الصواب سواء كان عن عمد أو غيره، ومن قرأ بكسر الخاء وفتح الطاء ممدودة فعلى أنه مصدر خاطأ خطاء بوزن قاتل قتالاً من باب المفاعلة وهو قليل الاستعمال بزنة فداء.

(ص) **وَخَاطَبَ فِي يُسْرِفِ شُهُودٌ وَضَمْنَا بِحَرْفَيْهِ بِالْقِسْطِ كَسْرٌ شَدًّا عَلَا**

(ش) أخبر أن يقرأ (فلا يسرف) بتاء الخطاب للمشار إليهما بشين شهود وهما: حمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب.

(ج) من قرأ بالغيب فعلى أن الفاعل عائذ على الولي، ومن قرأ بالخطاب فعلى الالتفات من الغيب إلى الخطاب والمخاطب هو الولي أو الإنسان.

ثم أخبر أن يقرأ (وزنوا بالقسطاس) هنا، وفي الشعراء بكسر ضم القاف في الموضعين للمشار إليهم بالشين والعين في قوله: شذاً علا وهم: حمزة والكسائي وحفص، فتعين للباقيين القراءة بضم القاف في السورتين.

(ج) **الضم والكسر في القاف لغتان، فالضم لغة الحجازيين والكسر لغة غيرهم.**

(ص) **وَسَيِّئَةٌ فِي هَمَزِهِ اضْمُمٌ وَهَائِهِ وَذَكَرٌ وَلَا تَنْوِينَ ذِكْرًا مُكْمَلًا**

(ش) أمر أن يقرأ (كان سيئه) بضم الهمز وضم الهاء والتذكير وترك التنوين للمشار إليهم بذال ذكراً وهم: ابن عامر والكوفيون، والمراد بالتذكير وضع هاء ضمير المفرد المذكر مكان هاء التانيث، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمز وبتاء تانيث مفتوحة منونة كما نطق به.

(ج) من قرأ بالتذكير فعلى أنه اسم «كان» مضافاً إلى هاء الضمير الراجع إلى

اسم الإشارة والمشار إليه ما ذكر من الأوامر والنواهي السابقة من قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ﴾ إلى هنا، ولا شك أن فيما سبق خيراً مأموراً به وسيئاً وهو المنهى عنه صريحاً أو ضمناً فأخبر بأن سيئه وهو المنهى عنه كان عند ربك مكروهاً وهو الخبر، ومن قرأ بالتانيث مع التنوين والنصب فعلى أن «سيئة» خبر كان واسمها ضمير يعود على كل،

واسم الإشارة عائد في هذه القراءة على ما ذكر من النواهي السابقة صريحاً أو ضمناً، و«عند ربك» متعلق بمكروهاً متقدماً عليه ومكروهاً خبر بعد خبر، والمعنى على ذلك: كل ما سبق من النواهي المتقدمة كالشرك وعقوق الوالدين وقتل الأولاد إلى آخره كان سيئه مكروهاً عند ربك مستوجبة لعقابه وغضبه.

(ص) وَخَفَّفَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَأَضْمَمَ لِيَذْكُرُوا شَفَاءً وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرُ فُصْلاً
وَفِي مَرْيَمَ بِالْعَكْسِ حَقٌّ شِفَاؤُهُ يَقُولُونَ عَنْ دَارٍ وَفِي الثَّانِ نَزْلاً
سَمَا كِفْلُهُ أَنْتَ يُسَبِّحُ عَنْ حَمِي شَفَاً وَأَكْسِرُوا إِسْكَانَ رَجْلِكَ عَملاً

(ش) أمر أن يقرأ (ليذكروا) هنا، وفي الفرقان بتخفيف الذال والكاف وضم الكاف ويلزم من التخفيف إسكان الذال؛ لأنها الحرف الثاني للمشار إليهما بشين شفاء وهما: حمزة والكسائي، وأخبر أن يقرأ (أراد أن يذكر) في الفرقان بهذا التقييد وهو تخفيف الذال والكاف وضمهما ويلزم أيضاً من تخفيف الذال إسكانها للمشار إليه بفاء فصلاً وهو: حمزة، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتشديد الذال والكاف وفتحهما، ثم أخبر أن يقرأ (أولاً يذكر الإنسان) في مريم بعكس القيد السالف وهو تشديد الذال والكاف وفتحهما للمشار إليهم بحق والشين في قوله: حق شفاؤه وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي، فتعين أن يقرأ هذا الموضع لغيرهم بتخفيف الذال والكاف وضم الكاف ويلزم من التخفيف إسكان الذال.

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلي أنه مضارع ذكر الثلاثي المجرد من باب نصر ينصر وهو بمعنى الذكر أي التذكير ضد النسيان، ومن قرأ بالتشديد فعلي أنه مضارع تذكر بوزن تفعل، فصار المضارع يتذكر أبدلت التاء ذالاً، ثم أدغمت في الذال وهو بمعنى التذكر الذي هو التيقظ والمبالغة في الانتباه من الغفلة.

ثم أخبر أن يقرأ (كما يقولون) بياء الغيب كلفظه للمشار إليهما بالعين والذال في قوله: عن دار وهما: حفص وابن كثير، وأخبر أن يقرأ (عما يقولون) بياء الغيب المعبر عنه بالثاني للمشار إليهم بالنون وسما، والكاف في قوله: نزلاً سما كفله وهم: عاصم ونافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) الغيب لمناسبة قوله (وما يزيدهم)، وأما الخطاب فلمناسبة قوله (إنكم لتقولون).

ثم أمر أن يقرأ (تسبح له السموات) ببناء التانيث للمشار إليهم بالعين والحاء والشين في قوله: عن حمى شفا وهم: حفص وأبو عمرو وحمزة والكسائي فتعين للباقيين القراءة بياء التذكير.

(ج) من قرأ بالتانيث فلاسناده إلى «السموات»، ومن قرأ بالتذكير؛ لأن تانيث الفاعل مجازى وللفاعل.

ثم أمر أن يقرأ بكسر إسكان جيم «ورجلك» للمشار إليه بعين عملا وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الجيم.

(ج) من كسر الجيم فعلى أنه صفة مشبهة بمعنى راجل ضد الراكب كحذر وحاذر، ومن أسكنها فعلى أنه اسم جمع لراجل كصاحب وصاحب وراكب وركب.

(ص) وَيَخْسِفُ حَقَّ نُونُهُ وَيُعِيدُكُمْ فَيَغْرِقُكُمْ وَأَتَانِ يُرْسِلُ يُرْسِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (أن يخسف بكم)، (أو يرسل عليكم)، (أن يعيدكم فيه)، (فيرسل عليكم)، (فيغرقكم) بالنون في الأفعال الخمسة للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية في الأفعال الخمسة.

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب لمناسبة قوله (ربكم الذى يزجى) ومن قرأ بالنون فللمعظم نفسه لمناسبة قوله (وإذ قلنا للملائكة) أو للالتفات من الغيبة إلى التكلم والفاعل فيها يعود على الله تعالى.

(ص) خِلَافِكَ فَافْتَحْ مَعَ سُكُونٍ وَقَصْرِهِ سَمَا صِفَ نَأَى أُخْرَ مَعَا هَمَزُهُ مُلَا

(ش) أمر أن يقرأ (خلفك إلا) بفتح الخاء وإسكان اللام والقصر أى بحذف الألف بعد اللام للمشار إليهم بسما والصاد فى قوله: سما صف وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بكسر الخاء وفتح اللام ومدها أى إثبات ألف بعد اللام.

(ج) وهما لغتان بمعنى واحد، أى بعد خروج.

ثم أمر أن يقرأ (ونأى بجانبه) هنا، وفي فصلت بتأخير الهمز بعد الألف فيصير النطق ناء كجاء لهذا كان من قبيل المد المتصل للمشار إليه بميم ملا وهو: ابن ذكوان، فتعين للباقيين بتقديم الهمز على الألف « نأى » كراى لهذا كان من قبيل مد البدل في السورتين .

(ج) من قرأ بتقديم الهمز على الألف فعلى الأصل فالفه منقلبة عن ياء وهو ماض من النأى بمعنى البعد يقال : نأى يئأى بمعنى بعد، ومن قرأ بتقديم الألف على الهمز ففيه وجهان الأول : أنه مقلوب نأى بزنة فعل فحصل القلب بتقديم لام الفعل على عينه فصار نياً فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار ناء مثل : شاء وجاء على وزن فلع، الثاني : أصل بنفسه فيكون ناء ألفه منقلبة عن واو من النوء بمعنى : النهوض فيقال : ناء ينوء بوزن فعل يفعل .

تَفْجَرُ فِي الْأُولَى كَتَقْتُلُ ثَابِتٌ وَعَمَّ نَدَى كَسَفَا بِتَحْرِيكِهِ وَلَا
(ص) وَفِي سَبَا حَفْصٌ مَعَ الشُّعْرَاءِ قُلٌ وَفِي الرُّومِ سَكُنٌ لَيْسَ بِالْخَلْفِ مُشْكَلاً

(ش) أخبر أن يقرأ (تفجر لنا) بفتح التاء وإسكان الفاء وضم الجيم وتخفيفها بوزن تقتل للمشار إليهم بشاء ثابت وهم : الكوفيون في قراءة الباقيين بضم التاء وفتح الفاء وكسر الجيم وتشديدها، وقد أشار إلى القراءتين إحداهما لفظاً والأخرى وزناً، وعلم أن الخلاف في هذا بقيدتين قوله الأولى ثانياً النطق بما خلا من الفاء احترازاً مما اقترن بالفاء فلا خلاف في تشديده .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع فجر الثلاثي المجرد من باب نصر ينصر، ومن قرأ بالتشديد فعلى أنه مضارع فجر الثلاثي المزيد بالتضعيف فهو للدلالة على الكثير .

ثم أخبر أن يقرأ (كسفاً أو) هنا بتحريك السين فيكون فتحاً للمشار إليهم بعم والنون في قوله : وعم ندى وهم : نافع وابن عامر وعاصم، وأخبر أن يقرأ بهذا التقيد وهو تحريك السين بالفتح في (كسفاً من) في سبأ، وفي الشعراء لحفص، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بإسكان السين، وأمر أن يقرأ بإسكان سين (كسفاً

فترى) فى الروم للمشار إليهما باللام والميم فى قوله : ليس بالخلف مشكلا وهما : هشام وابن ذكوان راويا ابن عامر بخلف عن هشام، فتعين للباقيين القراءة بفتح السين فى الروم وهو الوجه الآخر لهشام، واتفقوا على إسكان سين (كسفاً فى) الطور .

(ج) من قرأ بفتح السين فعلى أنه جمع كسفة كقطعة وقطع، ومن قرأ بالسكون فعلى زنه اسم جمع كسفة كسدرة وسدر أو هو مفرد كالقطع وكأنهم طلبوا أن يسقط السماء عليهم طبقاً واحداً .

(ص) وَقُلْ قَالَ الْأُولَىٰ كَيْفَ دَارَ وَضُمَّ تَا عَلِمْتَ رِضًا وَأَلْيَاءُ فِي رَبِّي أَنْجَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (قال سبحان) بفتح القاف واللام بينهما ألف للمشار إليهما بالكاف والذال فى قوله : كيف دار وهما : ابن عامر وابن كثير فى قراءة الباقيين (قل سبحان) بضم القاف وإسكان اللام بدون ألف كما لفظ بالقراءتين، وقيد بالأولى أى بعد كسفا احتراز مما وقع قبل أو بعد .

(ج) من قرأ بفتح القاف واللام فهو فعل ماض، ومن قرأ بضم القاف وإسكان اللام فهو فعل أمر أخبر أن يقرأ بضم تاء (لقد علمت) للمشار إليه براء رضا وهو : الكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء .

(ج) من فتح التاء فعلى الخطاب لفرعون أى علمت ذلك ولكنك عاندت، ومن ضم التاء فعلى أنه ضمير فاعل للمتكلم وهو موسى وكان موسى يقول : أنا غير شك فيما جئت به .

ثم أخبر أن فيها من الإضافة ياء واحدة هى (رحمة ربى إذا) .

* * *

سورة الكهف

(ص) وَسَكَّتْهُ حَفِصٌ دُونَ قَطْعٍ لَطِيفَةٌ
عَلَىٰ أَلْفِ التَّنْوِينِ فِي عَوَجًا بَلَا
وَفِي نُونٍ مِّنْ رَّاقٍ وَمَرْقَدِنَا وَلَا
مِ بَلْ رَانَ وَالْبَاقُونَ لَا سَكَّتْ مُوَصَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لحفص بسكتة لطيفة أى قصيرة بدون قطع أى من غير تنفس على الألف المبدلة من التنوين فى (عوجاً) بالكهف، وعلى نون (وقيل مَنْ) بالقيامة، وعلى أَلِف (مرقدنا) بيس وعلى لام (بل ران) بالمطففين، وأخبر أن يقرأ للباقيين بترك السكت فى المواضع الأربعة وقوله: موصلاً، فيه أوجه الأول: إن الباقيين لم يصل إلينا السكت عنهم فى ذلك، ولم ينقل، الثانى: إن السكت لا يتأتى إيجاده أو إعدامه إلا فى الوصل، الثالث: زيادة توضيح وتأكيد عن الباقيين، فإن قيل: قد قيد وجه الباقيين بالوصل دون حفص، قلت: هذا إذا خصصتها بالباقيين فحينئذ لم يقيد لحفص؛ لأن الوصل من لوازم السكت إذ لا حاجة لذكره، وإن كانت كلمة موصلاً تعم الوجهين فظاهر، فإن قيل: حيث تحقق بأن الوصل ملازم للسكت، فكيف يتأتى على الألف المبدلة من التنوين التى هى من خواص الوقف؟ قلت: فيه وجهان، الأول: أجرى الوصل مجرى الوقف، الثانى: لما اشترك السكت مع الوقف فى صفة قطع الصوت جرى عليه بعض أحكام الوقف كتحقيق ذلك من إبدال التنوين ألفاً فى «عوجاً» وإظهار إخفائها وإظهار نون «من راق» ولام «بل ران» وغير ذلك، فإن قيل: قيد الحرف المسكوت عليه ما عدا «مرقدنا» فما هو الحرف المسكوت عليه فيه؟ قلت: الحرف المسكوت عليه الألف المدية وعلم ذلك من النظم بالعطف؛ لأن العطف بالواو والعطف بها يكون على الأول وفق القواعد النحوية.

(ج) من قرأ بالسكت على «عوجاً» فثلاً يتوهم أن «قيماً» نعت لعوجاً، وعلى «مرقدنا» ليعلم أن لفظ هذا ليس صفة للمرقد، وأما على «من راق» و«بل ران» ليعلم أن كلا منهما كلمتان وليستا كلمة واحدة بوزن فعّال، ومن قرأ بترك السكت فعلى الأصل.

(ص) وَمِنْ لَدُنْهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنَ مُشْمَهُ وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنِ شُعْبَةَ اعْتَلَا
وَضُمَّ وَسَكَّنَ ثُمَّ ضَمَّ لِغَيْرِهِ وَكُلُّهُمْ فِي الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ تَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (من لدنه) بإسكان ضمة الدال مع إشمامها الضم وبكسر النون والهاء بعد الدال لشعبة، والمراد بالإشمام: الإشارة بالعضو إلى الضمة من غير صوت يسمع، وقد نبه عليه الإمام الجعبرى بقوله: لا يكون الإشمام بعد الدال بل معه

تنبيهاً على أن أصلها الضم وسكنت تخفيفاً أهد. وهو القول الأقرب إلى الصواب، ثم أمر لغير شعبة وهم الباقون بضم الدال وإسكان النون وضم الهاء، ثم أخبر أن كل إمام يتبع قاعدته الأصلية في باب هاء الكناية فشعبة يصلها بياء لوقوعها بين كسرتين، وابن كثير يصلها بواو، والباقون بعدم الصلة.

(ج) من قرأ بالضم التام في الدال وإسكان النون وضم الهاء فعلى الأصل، ومن قرأ بإسكان الدال وأشمها الضم وكسر النون والهاء، فإسكان الدال تخفيفاً كإسكان وسط عضد وكتف فالتقى سكون الدال مع النون الساكنة فكسرت النون وتبعه كسر الهاء، وكان حقه أن يكسر أول الساكنين إلا أنه يلزم منه العود إلى ما قرأ منه، وأما إشمام الدال فللتنبيه على أصل حركتها، وأما لفظ لدن فهو ظرف غير متمكن بمعنى عند ومبنى على السكون.

(ص) وَقُلْ مَرْفَقًا فَتَحْ مَعَ الْكَسْرِ عَمَّهُ وَتَزَوَّرُ لِلشَّامِي كَتَحْمَرُّ وَصَلَاً
وَتَزَاوَرُ التَّخْفِيفُ فِي الزَّايِ ثَابِتٌ وَحَرْمِيَّهُمْ مُلَّتْ فِي اللّامِ ثَقَلَاً

(ش) أمر أن يقرأ (مرفقاً وترى) بفتح الميم وكسر الفاء للمشار إليهما بعمه وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بكسر الميم وفتح الفاء.

تنبيه: من فتح الميم فخم الراء ومن كسرهما رققها وهو الصواب كما في النشر خلافاً للصقلي؛ لأنه يجعل الكسرة عارضة لزيادة الميم.

(ج) فتح الميم وكسر الفاء والعكس لغتان وقيل: فتح الميم مصدر كالمراجع، وأما كسرهما فللعضو وهما بمعنى واحد وهو ما يرتفق به.

ثم أخبر أن يقرأ (تزور) بإسكان الزاي وتشديد الراء بوزن تحمر للشامي وهو ابن عامر، وأخبر أن يقرأ «تزاور» بتخفيف الزاي بعدها ألف وتخفيف الراء للمشار إليهم بئاء ثابت وهم: الكوفيون، والباقون كذلك غير أنهم شددوا الزاي كلفظه.

(ج) الأصل فيها ما عدا ابن عامر تتزاور مضارع تزاور على وزن تتفاعل تفاعل، فمن خفف الزاي فعلى حذف إحدى التاءين، ومن شدها فعلى إدغام التاء الثانية في الزاي، وأما ابن عامر، فيقرأ له بوزن تخضر مضارع ازور بوزن اخضر، والكل بمعنى: الميل والانحراف.

ثم أخبر أن يقرأ (ملكت منهم) بتثقيल اللام الثانية للمشار إليهما بحر ميمهم وهما؛ نافع وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتخفيفها .

(ج) التخفيف من مجرد الثلاثي، والتشديد على أنه من الثلاثي المزيد بالتضعيف للمبالغة .

(ب) (بَوْرَقِكُمْ الْإِسْكَانُ فِي صَفْوِ حُلُوهِ وَفِيهِ عَنِ الْبَاقِينَ كَسْرٌ تَأْصِلًا)

(ش) أخبر أن يقرأ (بورقكم هذه) بإسكان الراء للمشار إليهم بالفاء والصاد والحاء في قوله: في صفو حلوه وهم: حمزة وشعبة وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ بكسر الراء للباقيين .

(ج) من قرأ بالكسر فعلى الأصل، وإليه أشار الناظم بقوله: تأصلا، وأما الإسكان فللتخفيف كعضد وكتف .

(ص) (وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةِ شَفَا وَتَشْرِكُ خِطَابٌ وَهُوَ بِالْجَزْمِ كُمَلًا)

(ش) أخبر أن يقرأ (مائة سنين) بحذف تنوين التاء المثناة الفوقية للمشار إليهما بشين شفا وهما : حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإثبات التنوين .

(ج) من قرأ بإثبات التنوين فعلى قطع الإضافة « وسنين » عطف بيان لثلاث المميز بمائة، ومن قرأ بحذف التنوين فعلى إضافة « مائة » لسنين على القياس في تمييز المائة والألف في مجيئه مجروراً بالإضافة، وإنما وقع جمعاً، والقياس أن يكون مفرداً رعاية للأصل إذ الأصل أن يكون التمييز مطابقاً للمميز، لكنهم التزموا في تمييز ما فوق العشرة أن يكون مفرداً ميلاً إلى الاختصار، فعلى هذا يكون مجيء التمييز مفرداً في هذا ونحوه خالفاً للأصل موافقاً للقياس، ومجيئه جمعاً موافق للأصل، ولا يرد على القراءتين أن تمييز الثلاث إلى العشرة يجب أن يكون جمعاً وهنا وقع مفرداً، وكان القياس ثلاث مائتين أو ثلاث مئات؛ لأننا نقول: إن المائة وإن كان واحداً في اللفظ، فهو جمع في المعنى كالرهنط والنفر .

ثم أخبر أن يقرأ (ولا يشرك في) بتاء الخطاب وجزم الكاف للمشار إليه بكاف كملا وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب ورفع الكاف، ولا خلاف في

قوله: (ولا يشرك بعبادة) آخر السورة فإنه بالغيب مع الجزم للجميع، وعلم ذلك من وضعه في محله مرتباً.

(ج) من قرأ بالغيب ورفع الكاف فعلى الخبر، فلا نافية وأسند الفعل إلى ضمير يعود إلى الله تعالى، ومن قرأ بالخطاب وجزم الكاف فعلى النهى ولا ناهيه وجزم الفعل بها، وأسند إلى ضمير المصطفى ﷺ والمراد أمته .

(ص) **وَفِي ثَمَرٍ ضَمِيهِ يَفْتَحُ عَاصِمٌ بِحَرْفِيهِ وَالْإِسْكَانُ فِي الْمِيمِ حُصْلاً**

(ش) أخبر أن يقرأ (وكان له ثمر)، (وأحيط بثمره) بفتح ضمتى الثاء والميم لعاصم، وأخبر أن يقرأ بإسكان ميمهما للمشار إليه بحاء حصلاً وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بضم الثاء والميم والمراد بضميه: حركة الثاء والميم والمراد بحرفيه: الموضعان .

(ج) فتح الثاء والميم على أنه جمع نحو: بقرة وبقرة، أو اسم جمع لثمرة، ومن ضمهما ففيه أوجه ثلاثة، الأول: أنه جمع ثمرة كخشبة وخشب، أو جمع ثمار ككتاب وكتب، أو جمع ثمر كأسد وأسد، وكذا من أسكن الميم فله الأوجه الثلاثة وسكنت الميم تخفيفاً.

(ص) **وَدَعَّ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمٌ ثَابِتٌ وَفِي الْوَصْلِ لَكِنَّا فَمُدَّ لَهُ مَلَأَ**

(ش) أمر أن يقرأ (خيراً منهما) بترك الميم الثانية، ويلزم منه فتح الهاء لمناسبة الألف بعدها للمشار إليهم بالحاء والطاء في قوله: حكم ثابت وهم: أبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الميم، ويلزم منه ضم الهاء لمناسبة الميم، كما يلزم فتح هذه الميم لمناسبة الألف كما لفظ به.

(ج) من قرأ بحذف الميم فعلى أفراد الضمير في «جنته»، وعليه الرسم العراقي، ومن قرأ بإثباتها فعلى أنه مثني يعود الضمير على الجنتين، وعليه الرسم المدني والمكي والشامي .

ثم أخبر أن يقرأ (لكننا هو الله) بالمد أى بإثبات ألف بعد النون المشددة حالة الوصل للمشار إليهما باللام والميم في قوله: له ملا وهما: هشام وابن ذكوان راويا ابن عامر،

فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد النون وصلأً، وقيد هذا الخلاف بين القراءة وصلأً؛ لاتفاقهم على إثباتها وقفأً لانفاق رسم المصاحف على إثبات ألفها .

(ج) أصل «لكنأ» : لكن أنا ألقيت حركة همزة أنا على نون لكن، ثم حذفت الهمزة أو يقال : حذفت الهمزة بحركتها تخفيفاً لكثرة الاستعمال فاجتمع المثان، فادغم الأول فى الثانى، فصار النطق بنون واحدة مشددة، وقد اختلف الأئمة فى ألفها وصلأً، فمن حذفها جعلها كهاء السكت من نحو: كتابيه، وحسابيه؛ لأنه يؤتى بها لبيان حركة الفتح قبلها فى الوقف فكذلك الألف بعد النون هنا، وهذا مذهب البصريين؛ لأن الاسم عندهم «أن» أى الهمزة والنون فقط من أنا، وإنما زيدت الألف عندهم لبيان حركة النون وقفأً، أو تحذف الألف اكتفاء على مذهب الكوفيين، وأما من أثبتها فلوجوه، إجراء للوصول مجرى الوقف، أو أن إثباتها عوض عن الهمز المحذوف، أو لاتباع الرسم، أو كأنه جعل لفظ «أنا» بتمامه الاسم وهو مذهب الكوفيين، وأما حالة الوقف فاتفق الأئمة على إثبات الألف إتباعاً لرسمها فى جميع المصاحف أو أن الألف عوض عن الهمزة المحذوف أو موافقة المذهبين البصرى والكوفى .

(ص) وَذَكَرَ يَكُنْ شَافٍ وَفِي الْحَقِّ جَرُّهُ عَلَى رَفْعِهِ حَبْرٌ سَعِيدٌ تَأْوِلًا

(ش) أمر أن يقرأ «ولم يكن له» بياء التذكير للمشار إليهما بشين شاف وهما .

حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث .

(ج) التذكير نظراً للمعنى على أن «فئة» مؤنث غير حقيقى، والتانيث اعتبار

للفظ .

ثم أخبر أن يقرأ (لله الحق) برفع جر القاف للمشار إليهم بالحاء والسين والتاء فى قوله : حبرٌ سعيدٌ تأولا وهم : أبو عمرو وأبو الحارث وحفص الدورى راويا الكسائى، فتعين للباقيين القراءة بجر القاف .

(ج) من قرأ برفع القاف فعلى أنه نعت للولاية أى الولاية ذات الحق ثابتة لله،

أو على القطع، بأنه خبر محذوف أى الولاية ثابتة لله هو الحق، أو على أنه مبتدأ خبره

محذوف أى الحق ذلك، ومن قرأ بالجر فعلى أنه نعت لله على حد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقَّ﴾ .

(ص) وَعَقْبًا سَكُونُ الضَّمُّ نَصٌّ فَتَى وَيَا نُسَيْرُ وَالْي فَتَحَهَا نَفْر مَلَا
وَفِي النَّونِ أَنْتَ وَالْجِبَالُ بِرَفْعِهِمْ وَيَوْمَ يَقُولُ النَّونُ حَمَزَةٌ فَضْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (وخير عقباً) بإسكان ضم القاف للمشار إليهما بالنون والفاء فى قوله: نصّ فتى وهما: عاصم وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بضم القاف .
(ج) وهما لغتان بمعنى العاقبة .

ثم أخبر أن يقرأ (نسير الجبال) بفتح الياء، وأمر بوضع حرف التانيث وهو التاء مكان النون وبرفع لام الجبال للمشار إليهم بنفر وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالنون وكسر الياء ونصب لام الجبال وقوله: والى فتحها إشارة إلى بعض توجيهه قراءة المذكورين أى أن هولاء النفر قد تابع فتح ياء نسير لفتح السين قبلها .

(ج) من قرأ بتاء التانيث وفتح ياء «نسير» فعلى بناء الفعل للمفعول ورفع «الجبال» على النيابة للفاعل، ومن قرأ بنون المضارعة وكسر الياء فعلى البناء للفاعل، والفاعل نون العظمة لله ونصب «الجبال» على المفعولية .

ثم أخبر أن يقرأ (يقول نادوا) بالنون فى الفعل الأول لحمزة، فتعين للباقيين القراءة بالياء .

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب، ومن قرأ بالنون فعلى التكلم والعظمة وكلاهما مسند إلى الله تعالى .

(ص) لِمَهْلِكِهِمْ ضَمُّوا وَمَهْلِكٌ أَهْلِهِ سَوَى عَاصِمٍ وَالْكَسْرُ فِي اللّامِ عَوْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (وجعلنا لمهلكهم) هنا بضم الميم الأولى وبضم ميم «مهلك» بالنمل للأئمة السبعة ما عدا عاصمًا فيقرؤها بفتح ميم الموضعين، وأخبر أن يقرأ بكسر اللام التى بعد الهاء فى الموضعين للمشار إليه بعين عولا وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح لام الموضعين .

(ج) ضم الميم وفتح اللام مصدر ميمي من: أهلك، وفتحهما على أنه مصدر ميمي قياسى من: هلك وفتح الميم وكسر اللام على أنه مصدر ميمي سماعى من هلك.

(ص) **وَمَا كَسَرَ أَنْسَانِيهِ ضُمَّ لِحَفْصِهِمْ وَمَعَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ فِي الْفَتْحِ وَصَلًا**
(ش) أمر أن يقرأ (وما أنسانيه إلا) هنا (بما عاهد عليه الله) فى الفتح بضم كسر الهاء الواقعة بعد الياء المثناة التحتية فى الموضعين حفص، فتعين للباقيين القراءة بكسر هاء الموضعين.

(ج) من كسر الهاء فعلى القياس وهو: وجود الياء قبلها مدية أو لينة، ومن ضمها فللدلالة على الحركة الأصلية لهاء الكناية ويزاد فى موضع الفتح المحافظة على تفخيم لفظ الجلالة، أما فى الكهف فالضم فيه للتنبيه على محاوراة الشيطان اهـ.

(ص) **لِتَغْرِقَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً وَقُلْ أَهْلُهَا بِالرَّفْعِ رَأُوِيهِ فَصَلًا**
(ش) أخبر أن يقرأ (لتغرق أهلها) بياء الغيب وفتح ضمها وفتح كسر الراء ورفع لام «أهلها» للمشار إليهما بالراء والفاء فى قوله: راويه فصلا وهما: الكسائى وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب وضمها وكسر الراء ونصب لام أهلها.

(ج) من قرأ بتاء مضمومة وكسر الراء على أنه مضارع أغرق الثلاثى المزيد بهزمة التعدية ونصب «أهلها» على المفعولية، ومن قرأ بياء الغيب وفتحها وفتح الراء فعلى أنه مضارع غرق الثلاثى المجرد، ورفع «أهلها» على الفاعلية.

(ص) **وَمَدَّ وَخَفَّفَ يَاءَ زَاكِيَةَ سَمًا وَنُونٌ لَدُنِي خَفَّ صَاحِبُهُ إِلَى وَسَكَنُ وَأَشْمِمُ ضَمَّةَ الدَّالِ صَادِقًا تَخَذَتْ فَخَفَّفَ وَأَكْسَرَ الْحَاءَ دُمَّ حُلًا**
(ش) أمر أن يقرأ (نفساً زاكية) بالمد أى بإثبات ألف بعد الزاى وتخفيف الياء للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الزاى وتشديد الياء «زكية».

(ج) من مد وخفف فعلى أنه اسم فاعل من زكا بمعنى طاهرة من الذنوب، ووصفها بهذا؛ لأنه لم يرها أذنبت أو لأنها صغيرة لم تبلغ حد التكليف، ومن قصر وشدد فهى بوزن فعيلة صيغة مبالغة من الزكا وبمعنى الطهارة أيضاً.

ثم أخبر أن يقرأ (من لدنى) بتخفيف النون للمشار إليهما بالصاد والهمز في قوله : صاحبه إلى وهما : شعبة ونافع، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون، ثم أمر أن يقرأ بإسكن ضم دال « لدنى » وإشمامها الضم للمشار إليه بصاد صادقاً وهو : شعبة، فتعين للباقيين القراءة بالضم الخالص فى الدال، واعلم بأن حقيقة الإشمام الإشارة بالعضو إلى الضمة من غير صوت، وقال أبو على : إن هذا الإشمام ليس فى حركة خرجت إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الضمة، وأما كيفية النطق به فى الكلمتين هنا وأول السورة لدنى و، لدنه فاختلف أهل الأداء على مذهبين الأول : مقارنة إشمام الضم بالسكون ويسمى بالإشمام الكلى؛ لأنه طابق وقارن جميع السكون الثانى مقارنة الإشمام بالضم آخر النطق بالسكون، وقبل كسر النون ويسمى : الإشمام الجزئى، وعلم هذان المذهبان من مضمون ما صرح به صاحب التيسير وابن مجاهد فقال ابن مجاهد : يشم الدال هنا شيئاً من الضم، وقال : هناك أى فى أول السورة بإشمام الدال الضمة، وقال صاحب التيسير : أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وتخفيف النون هنا وقال بإشمامها شيئاً من الضم هناك، أما قول الجعبرى فيما سبق فالمراد آخر سكون الدال، وقبل كسر النون فبهذا يكون من القائلين بالإشمام الجزئى أو المراد مقارنة الدال عموماً؛ فيكون موافقاً لغيره ويصير الخلال لفظياً .

(ج) « لدنه » و« لدنى » الأكثر على أن الأصل فيها لدن بوزن فعل بضم الدال وإسكان النون وهى ظرف بمعنى عند، وقد دار الخلاف بين الأئمة فيها من ضبط الدال والنون، فمن ضم الدال فعلى الأصل ومن أسكنها فللتخفيف، ومن أشم سكونها الضم فقد راعى الأصل والتخفيف، وأما من شدد النون فعلى الأصل؛ لأنه أبقى نون لدن على سكونها، ثم أدخلت عليها نون الوقاية لتقى الآخر من الكسر محافظة عليه كما حوفظ على سكون نون من، وعن الجارتين عند إلحاق نون الوقاية فيصير اللفظ بنون واحدة مشددة مكسورة، وأما من خففها فاستغنى بنون لدن عن نون الوقاية فكسرت لمناسبة ياء المتكلم؛ لأن الأصل فى الأسماء إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسر ما قبلها إذا كان صحيحاً فلا حاجة لنون الوقاية نحو : غلامى، وفرسى، وقيل : إن أصله لدُ فهى لغة فيها فعلى هذا تكون نونها للوقاية .

ثم أمر أن يقرأ (لتخذت عليه) بتخفيف التاء الأولى وكسر الخاء للمشار إليهما بالبدال والحاء فى قوله : دم حلا وهما : ابن كثير وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء الأولى وفتح الخاء .

(ج) من خف التاء وكسر الخاء فعلى أنه فعل ماض ثلاثى مجرد تخذ مضارعه يتخذ من باب علم يعلم ، ولم يقع منه من هذا الباب مضارع ولا ماض إلا هذا الموضع غالباً وهى لابن كثير وأبى عمرو ، وأما من شدد التاء الأولى وفتح الخاء فعلى أنه ماضى الثلاثى المزيد بهمزة الوصل وتاء افتعل ؛ لأن اتخذ على وزن افتعل .

(ص) وَمِنْ بَعْدُ بِالتَّخْفِيفِ يُبَدِّلُهَا هُنَا وَفَوْقَ وَتَحْتَ الْمَلِكِ كَافِيهِ ظَلَلًا

(ش) أى قد ثبت الخلاف فى لفظ « يبدل » الواقع بعد « لتخذت » فى التلاوة ، فأخبر أن يقرأ (أن يبدلها ربهما) هنا ، (أن يبدله أزواجاً) بالتحريم المعبر عنها بفوق الملك ، (أن يبدلنا خيراً) فى سورة (ن) وهى التى تحت الملك بتخفيف الدال ويلزم سكون ما قبلها فى المواضع الثلاثة للمشار إليهم بالكاف والطاء فى قوله : كافيه ظللا وهم : ابن عامر وابن كثير والكوفيون ، فتعين للباقيين القراءة ، بتشديد الدال ويلزم فتح ما قبلها فى السور الثلاث .

(ج) من خفف فعلى أنه مضارع أبدل مزيد الثلاثى بهمزة التعدية ، ومن شدد فعلى أنه مضارع بدل مزيد الثلاثى بالتضعيف ، وكذا يقال فى موضع النور قوله : (وليبدلنهم من بعد خوفهم) .

(ص) فَأَتْبَعَ خَفَّفَ فِي الثَّلَاثَةِ ذَاكِرًا وَحَامِيَةَ بِالْمَدِّ صُحْبَتُهُ كَلًّا
وَفِي الهمزِ يَاءٌ عَنْهُمْ وَصِحَابُهُمْ جَزَاءُ فَنُونَ وَأَنْصَبِ الرَّفْعَ وَأَقْبَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (فاتبع) وفى موضعى ، (ثم أتبع سبياً) بتخفيف التاء المثناة ، ويلزم سكونها كما يلزم من هذا السكون فتح ما قبله وما قبله همزة وصل ، فتصير همزة قطع مفتوحة كلفظه فى المواضع الثلاثة للمشار إليهم بذاكروهم : ابن عامر والكوفيون ، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء المثناة ، ويلزم فتحها فلا حاجة لفتح ما قبلها ، فلهذا كان ما قبلها همزة وصل لا تظهر إلا عند البدء بها .

(ج) التخفيف مع همزة القطع على أنه ماضى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية بوزن أفعل مصدره الإفعال والتشديد مع همزة الوصل على أنه ماضى الثلاثى بالألف والناء؛ لأنه على وزن افتعل صارت فاؤه تاء ساكنة فوجب إدغامها فى تاء افتعل .

ثم أخبر أن يقرأ (عين حمئة) بالمد أى بإثبات ألف بعد الحاء وبياء مفتوحة مكان الهمزة كما نطق به كناية للمشار إليهم بصحبة، والكاف فى قوله: صحبته كلا وهم: شعبة وحمزة والكسائى وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الحاء وبهمزة مفتوحة بعد الميم .

(ج) من قرأ «حمئة» بالقصر أى بحذف الألف وهمزة بعد الميم فعلى أنه صفة مشبهة، ومن مدها مع الياء المفتوحة بعد الميم فعلياً اسم فاعل بوزن فاعلة .

ثم أخبر أن يقرأ (فله جزاء الحسنى) بتنوين همزة «جزاء» وينصب رفعها للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين بترك التنوين والرفع فى الهمزة .

(ج) من قرأ بالتنوين والنصب فعلى أن «الحسنى» مبتدأ و«جزاء» حال منه والخبر الجار والمجرور قبله والتقدير: فله الحسنى حال كونه مجزياً بها، ومن قرأ برفع الهمزة وبلا تنوين فيها فعلى أنه مبتدأ أضيف إلى «الحسنى» والخبر الجار والمجرور أيضاً .

(ص) عَلَى حَقِّ السُّدَيْنِ سُدًّا صِحَابُ حَقِّ قِي الضَّمُّ مَفْتُوحٌ وَيَسُّ شِدًّا عَلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ (بين السدين) بفتح ضم السين للمشار إليهم بالعين وحق فى قوله: على حق وهم: حفص وابن كثير وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ (سداً قال) بفتح ضم السين للمشار إليهم بصحاب وحق فى قوله: صحاب حق وهم: حفص وحمزة والكسائى وابن كثير وأبو عمرو، وكلا الموضوعين هنا، ثم أخبر أن يقرأ (سداً ومن خلفهم سداً) بفتح ضم سين الموضوعين فى يس للمشار إليهم بالشين والعين فى قوله: شد علا وهم: حمزة والكسائى وحفص، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بضم السين .

(ج) الضم والفتح لغتان، أو المفتوح مصدر، والمضموم اسم، أو المضموم ما كان خلقياً والمفتوح ما كان مصنوعاً .

(ص) وَيَأْجُوجَ مَأْجُوجَ أَهْمَزِ الْكُلَّ نَاصِرًا وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ شُكْلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ياجوج وماجوج) هنا (فتحت ياجوج وماجوج) في الانبياء بهمزة ساكنة بعد الفتح، كما نطق به للمشار إليه بنون ناصراً وهو: عاصم، فتعين للباقيين القراءة بترك الهمز ويلزم إتباع الرسم اثباتاً وحذفاً، فلهذا تثبت مكانها ألف لرسمها بها، وما رسمت ياء تبدل ياء نحو: حامية، وما كانت صورته محذوفة ولم يبق لها أثر نحو: الصابين وسبق توجيهه في الهمز المفرد.

ثم أخبر أن يقرأ (يفقهون) هنا بضم الياء وكسر القاف للمشار إليهما بشين شكلاً وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء والقاف معاً.

(ج) من فتح الياء والقاف معاً فهو مضارع فقه الثلاثي المجرد من باب علم يعلم وهو بمعنى: لا يفقون كلام غيرهم لجهلهم بلسان من يخاطبهم وقلة فطنتهم، ومن ضم الياء وكسر القاف فهو مضارع أفقه مزيد الثلاثي بهمزة التعدية.

(ص) وَحَرَّكَ بِهَا وَالْمُؤْمِنِينَ وَمُدَّهُ خَرَجًا شَفَاً وَأَعَكِسَ فَخَرَجَ لَهُ مُلَأً

(ش) أمر أن يقرأ (لك خرجاً) هنا، (أم تسألهم خرجاً) في المؤمنين بتحريك الراء، والمراد تحريكها بالفتح والمد أى بإثبات ألف بعد الراء في الموضعين للمشار إليهما بشين شفاً وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الراء والقصر أى حذف الألف في الموضعين.

ثم أمر أن يقرأ: (فخرج) بعكس التقييد المذكور وعكسه إسكان الراء بدون ألف كلفظه للمشار إليهما باللام والميم فى قوله: له ملا وهما: هشام وابن ذكوان راويا ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالتقييد المذكور هو تحريك الراء أى بالفتح ومد الراء أى إثبات ألف بعدها.

(ج) المد والقصر لغتان، والمعنى واحد، وقيل: المقصور مصدر، والممدود اسم لما يخرج من المال، وقيل: المقصور: ما يجعل من المال من غير قصد التكرار، والممدود: ما يضرب على الرأس أو الأرض مع التكرار.

(ص) وَمَكَّنِي أَظْهَرَ دَلِيلًا وَسَكَّنُوا
 كَمَا حَقَّهُ ضَمَّاهُ وَأَهْمَزَ مُسَكَّنًا
 لَشُعْبَةَ وَالثَّانِي فَشَا صَفَّ بِخُلْفِهِ
 وَزَدَ قَبْلَ هَمْزِ الْوَصْلِ وَالغَيْرِ فِيهِمَا
 مَعَ الضَّمِّ فِي الصُّدْفَيْنِ عَنِ شُعْبَةَ الْمَلَأَ
 لَدَى رَدْمًا ائْتُونِي وَقَبْلُ اكْسِرِ الْوَلَا
 وَلَا كَسَرَ وَأَبْدَأُ فِيهِمَا الْيَاءَ مُبْدِلًا
 بِقَطْعِهِمَا وَالْمَدَّ بَدَأُ وَمَوْصِلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ما مكنى) بالإظهار، ويلزم منه فك النونين فيصير اللفظ بنون مفتوحة بعدها نون مكسورة للمشار إليه بدال دليلاً وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالإدغام، ويلزم منه إدخال النون الأولى في الثانية، فيصير اللفظ بنون واحدة مشددة مكسورة.

(ج) تقدم في باب الإدغام لكن نذكر ما فيها زيادة في التوضيح، فمن أظهر فعلى الأصل في الحروف؛ لأن النون الأولى لام الفعل، والثانية نون الوقاية، واتباع لرسمها في المصحف المكى، ومن أدغم فعلى التخفيف لوجود التماثل واتباع رسمها بنون واحدة في غير المصحف المكى.

ثم أخبر أن يقرأ (بين الصدفين) بإسكان الدال وضم الصاد لشعبة، وروى ذلك عنه أئمة أشرف ثقة من المشايخ، وأخبر أن يقرأ « الصدفين » بضم الصاد والدال معا للمشار إليهم بالكاف وحق في قوله: كما حقه وهم: ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتحهما.

(ج) كلها لغات قال الألوسى: إن الفتح لغة تميم وضم الحرفين لغة حمير، ونقل الفراء أن الفتح لغة الحجازيين، والضم لغة القرشيين، والإسكان لغة غيرهم.

ثم أخبر أن يقرأ لشعبة بهمزة ساكنة في لفظ « ائتوني » من قوله: (رَدْمًا ائتوني)، ثم أمر بكسر الحرف الذى وآلى الهمزة فى السبق وهو التنوين فى « ردمًا » لالتقاء الساكنين وصلاً، وأخبر أن يقرأ بهذا التقييد فى لفظ « ائتوني » الثانى من قوله: « قال ائتوني » بهمزة ساكنة أيضاً، وأخبر ألا يكسر قبل هذا الثانى لتحرك ما قبل الهمز الساكن للمشار إليهما بالفاء والصاد فى قوله: فشَا صَفَّ بِخُلْفِهِ وهما: حمزة وشعبة بخلاف عنه فى الأخير فقط، ولما فرغ من حكم الوصل فيهما شرع فى حكم البدء

بأحدها فقال: وابدأ فيهما الياء إلخ، أخبر أن يقرأ في حالة البدء بأحدهما لشعبة أو حمزة بإبدال الهمز الساكن ياء، ويلزم أن تكون مدية وبزيادة همز وصل قبلها، ويلزم أن تكون حركتها كسراً وهذا فرع عن قوله: وإبدال أخرى الهمزتين إذا سكنت عزم، ثم شرع في قراءة الباقيين، فأخبر أن يقرأ للباقيين في الموضعين بهمزة قطع ويلزم فتحها من القواعد النحوية لما سيذكر قريباً في سورة طه، وأخبر بالمد أى بإثبات ألف بعد الهمزة في الموضعين وإخباره عن همزة القطع وإثبات المد بعدها إنما يكون ذلك في حالتى البدء والوصل.

(ج) من قطع الهمز فهو أمر من الثلاثى المزيد بهمزة التعدية آتى يؤتى بمعنى أعطى، مصدره الإعطاء، ومن وصل همزته فهو أمر من آتى يأتى الثلاثى المجرد وهو بمعنى جاء مصدره المجيء.

(ص) وَطَاءَ فَمَا اسْتَطَاعُوا لِحِمَزَةٍ شَدُّوْا وَأَنْ يَنْفَذَ التَّذْكِيرُ شَافٍ تَأْوِلاً

(ش) أخبر أن يقرأ (فما استطاعوا أن) بتشديد الطاء لحمزة، وذلك مروى عنه من أهل الأداء، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الطاء، وعلم الخلاف فيما قرن بالفاء من لفظه وهو الأول ليخرج الثانى فلا خلاف فى تخفيف طائه.

(ج) الأصل استطاعوا فمن شدد الطاء فقد دل على الأصل؛ لأنه أدغم تاء الافتعال فى الطاء للتجانس بينهما، وأما طعن الزجاج وأبى على فيها للجمع بين الساكنين فهو مردود لتواترها؛ ولأن الجمع بينهما جائز فى نحو ذلك ومسموع، كما إذا كان أحد الساكنين عارضاً للوقف نحو: القدر، والفجر، فليس ممتنعاً، وكذلك ما كان للإدغام نحو ما نحن بصده، ومن خفف الطاء حذف تاء الافتعال للتخفيف.

ثم أخبر أن يقرأ (أن ينفذ كلمات) بياء التذكير للمشار إليهما بشين شافٍ وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتاء التأنيث.

(ج) من أنت فقد راعى اللفظ وهو الأصل، ومن ذكر فعلى أن الفاعل مؤنث غير حقيقى.

(ص) ثَلَاثٌ مَعِيَ دُونِي وَرَبِّي بِأَرْبَعٍ وَمَا قَبْلَ إِنْ شَاءَ الْمُضَافَاتُ تُجْتَلَى

(ش) أخبر أن فيها من ياءات الإضافة تسعاً هي: (معى صبراً) ثلاثة مواضع (من دوني أولياء)، (وربى) فى أربعة مواضع، (قل ربى أعلم بعدتهم)، (ولا أشرك ربى أحداً)، (فعسى ربى أن)، (لم أشرك بربى أحداً) وقوله: وما قبل إن شاء، فالمراد به لفظ: «ستجدنى»؛ لأنه الذى وقع قبل لفظ إن شاء الله. والله أعلم.

* * *

سورة مريم عليها السلام

(ص) وَحَرَفًا يَرِثُ بِالْجُزْمِ حُلُوْرُضًا وَقُلْ خَلَقْتُ خَلْقَنَا شَاعَ وَجْهًا مُجْمَلًا
وَضَمُّ بِكِيَا كَسْرُهُ عَنْهُمَا وَقُلْ عِتِيَا صِلِيَا مَعَ جِثِيَا شَذًا عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ كلمتى (يرثنى ويرث) بجزم الشاء فيهما أى بالسكون للمشار إليهما بالحاء والراء فى قوله: حلو رضا وهما: أبو عمرو والكسائى، فتعين للباقيين القراءة برفع الشاء فى الموضعين.

(ج) من جزمهما فعلى أن الأول مجزوم فى جواب الدعاء وهو قوله: (فهب لى)، والثانى معطوف، ومن رفعهما فعلى أن الأول صفة لولياً، والثانى معطوف والمعنى: ولياً وارثاً لى ووارثاً من آل يعقوب.

ثم أمر أن يقرأ (وقد خلقناك) بنون بعدها ألف بين القاف والكاف للمشار إليهما بشين شاع وهما: حمزة والكسائى، فى قراءة الباقيين «خلقناك» بقاء مضمومة بين القاف والكاف كما نطق بالقراءتين.

(ج) من قرأ بالباء المضمومة فعلى إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم وحده لمناسبة قوله: (هو على هين)، ومن قرأ بنون بعدها ألف على إسناد الفعل إلى ضمير التعظيم لمناسبة قوله قبل: (إنا نبشرك) وبعد (وآتيناه الحكم).

ثم أخبر أن يقرأ (سجداً وبكياً) بكسر ضم الباء لمن رجع إلى رمزهما ضمير عنهما وهما: حمزة والكسائى، وأمر أن يقرأ بكسر ضم عين «عتياً» وصاد «صلياً»

وجيم «جثياً» للمشار إليهم بالشين والعين فى قوله: شذأ علا وهم: حمزة والكسائى وحفص، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بضم أول الكلمة.

(ج) الكلمات الأربع «بكياً، عتياً، صلياً، جثياً»، فأصل «بكياً، وصلياً»: بكوى، وصلوى كقعود وجلوس من بكى يبكى، وصلى يصلى، وأصل «عتياً، وجثياً»: عتوو، وجثوو كجلوس من عتى يعتو فقد انضح بأن لام الأولين ياء ولام الأخيرين واو، فمن القواعد الصرفية أن وزن فعول ولامه واو قد يكون جمعاً أو مصدرأ، فإن كان جمعاً كجثوو وجب قلبها ياء، وإن كان مصدرأ كعتوو وجب قلبها ياء حملاً له على القلب فى الجمع السالف، وقيل: تقلب الواو ياء لتطرفها رابعة واو فعول ولهذا قد اجتمعت الواو والياء فى الأربع كلمات، وسبقت إحداهما بالسكون فتقلب الواو ياء، فاجتمع ياءان فتدغم الأولى فى الثانية، ثم يكسر ما قبل الياء المدغمة للمناسبة، فمن قرأ بكسر أول الكلمة، فقد أتبعه حركة الثانى، ومن ضمه فعلى الأصل فى بناء فعول. تنبيه: هذه الكلمات منها ما هو جمع وهو: «بكياً وجثياً» جمع لباك وجاث، ومنها ما هو مصدر وهو: «صلياً وعتياً» وعلم الواوى واليائى.

(ص) وَهَمَزُ أَهَبٍ بِأَلْيَا جَرَى حُلُوُّ بَحْرِهِ بِخُلْفٍ وَنَسِيًّا فَتَحَهُ فَائِزٌ عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (لأهب لك) بالياء موضع الهمز للمشار إليهم بالجيم والحاء والياء فى قوله: جرى حلو بحره بخلف وهم: ورش وأبو عمرو وقالون بخلاف عنه، فتعين للباقيين القراءة بالهمز موضع الياء كما لفظ به وهو الوجه الآخر لقالون.

(ج) قرئ بالهمز على إسناد الفعل إلى الرسول المرسل إليها إسناداً مجازياً، وقرئ بالياء على إسناد الفعل إلى الله تعالى إسناداً حقيقياً، واعلم بأن الهمزة والياء من حروف أنيت التى تزداد فى أول المضارع.

ثم أخبر أن يقرأ بفتح نون «نسياً» للمشار إليهما بالفاء والعين فى قوله: فائز علا وهما: حمزة وحفص، فتعين للباقيين القراءة بكسر النون.

(ج) الفتح والكسر لغتان بمعنى واحد هو: الشئ الحقيق الذى من حقه أن ينسى ولا يبالى به، وقيل: النسى بالكسر مصدر نسى، وأما الفتح فهو الاسم.

(ص) وَمَنْ تَحْتَهَا أَكْسِرُوا خَفِضَ الدَّهْرُ عَنْ شَذَا وَخَفْتُ تَسَاقَطُ فَاضِلًا فَتَحَمَلًا
وَبِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ وَالْكَسْرِ حَفْصُهُمْ وَفِي رَفْعِ قَوْلِ الْحَقِّ نَصْبٌ نَدٍ كَلًّا

(ش) أمر أن يقرأ (فناداها من تحتها) بكسر ميم «من» وخفض تاء «تحتها»
للمشار إليهم بالالف والعين والشين في قوله: الدهر عن شذا وهم: نافع وحفص
وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الميم ونصب التاء.

(ج) قرئ بكسر ميم «من» على أنها حرف جر وخفض «تحتها» بها، وفاعل
«فناداها» يعود على المولود عيسى المعلوم من المقام أو الملك، أما من فتح ميم «من»
فعلى أنها اسم موصول فاعل «فناداها» ونصب «تحتها» على أنها ظرف مكان متعلق
بمحذوف صلته.

ثم أخبر أن يقرأ بتخفيف سين (تساقط) للمشار إليه بفاء فاضلاً وهو: حمزة،
وأخبر أن يقرأ لحفص بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف، فتعين للباقيين القراءة
بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف ومعهم حمزة غير أنه يخفف السين.

(ج) من ضم التاء وخفف السين وكسر القاف فعلى أنه مضارع ساقط الثلاثي
المزيد بألف المفاعلة على غير بابه، وفاعله يعود على «النخلة» و«رطباً» مفعوله، وأما
من فتح التاء والقاف فالأصل تتساقط مضارع تساقط، فمن شدد السين فقد أدغم التاء
في السين للتقارب بينهما، ومن خففها فعلى حذف إحدى التاءين مبالغة في
التخفيف، وقد أشار إلى هذا الحذف بقوله: فتحملاً والفاعل في الوجهين يعود على
«النخلة»، و«رطباً» تمييز أو يعود على ثمرة المفهومة من المقام و«رطباً» حال.

ثم أخبر أن يقرأ (مریم قول) بنصب رفع اللام للمشار إليهما بالنون والكاف في
قوله: ند كلا وهما: عاصم وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة برفع اللام.

(ج) من نصب لام «قول» فعلى أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله، وعامله
محذوف وجوباً تقديره: أقول قول الحق، هذا إن أريد بالحق معنى الصدق، فإن أريد
به أنه اسم من أسمائه تعالى فنصبه على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أمدح قول
الحق أي قول الله وكلمته الذي هو عيسى، ومن رفع اللام فعلى أنه خبر بعد خبر

أو بدل من عيسى أو صفة له، والحق يحتمل فيه معنى الصدق وكونه اسماً من أسمائه تعالى إن قدر أنه خبر بعد خبر أما إن قدر أنه بدل أو وصف تعين أنه اسم من أسماء الله تعالى.

(ص) وَكَسْرُ وَأَنَّ اللَّهَ ذَاكَ وَأَخْبَرُوا بِخُلْفٍ إِذَا مَا مُتُّ مَوْفِينَ وَصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بكسر همزة (وإن الله ربي) للمشار إليهم بذال ذلك وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح همزة و«إن».

(ج) من كسر الهمزة فعلى الاستثناف أو على العطف على قوله (إني عبد الله)، ومن فتحها فعلى أنه مجرور بلام محذوفه أى لأن أو عطفاً على الياء فى و«أوصانى».

ثم أخبر أن يقرأ (أثذا مامت) هنا بالإخبار ويلزم منه النطق بهمزة واحدة مكسورة للمشار إليه بميم موفين وهو: ابن ذكوان بخلف عنه، فتعين للباقيين القراءة بالاستفهام، ويلزم منه النطق بهمزتين مفتوحة فمكسورة فيزداد فيه الهمزة الأولى المفتوحة، وهذا الوجه الآخر لابن ذكوان وهم على أصولهم عند اجتماع الهمزتين من كلمة من التحقيق والتسهيل والإدخال وعدمه .

(ج) من قرأ بهمزة واحدة فعلى الإخبار، ومن قرأ بهمزتين فعلى الاستفهام.

(ص) وَنُنَجِّي خَفِيفًا رُضٌ مُّقَامًا بِضْمِهِ دَنَا رِيًّا أَبْدَلُ مُدْغِمًا بِأَسْطًا مَلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ (ثم ننجي الذين) بتخفيف الجيم ويلزم منه إسكان النون قبلها ويترتب على إسكانها إخفاؤها للمشار إليه براء رُضٌ وهو: الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الجيم، ويلزم فتح ما قبلها.

(ج) من خفف «فعلى» أنه مضارع أنجى مزيد الثلاثى بهمزة التعدية، ومن شدد «فعلى» أنه مضارع نجى المزيد بالتضعيف.

ثم أخبر أن يقرأ (خيرٌ مُّقَامًا) بضم الميم الأولى للمشار إليه بدال دنا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من ضم الميم فعلى أنه مصدر ميمي أو اسم مكان من أقام، ومن فتحها فعلى أنه مصدر ميمي أو اسم مكان من قام.

ثم أمر أن يقرأ (ورثياً) بإبدال الهمز ياء من جنس حركة ما قبلها، ثم إدغام الياء المبدلة في الثانية فيكون النطق بياء مشددة بعد الراء وصلأً ووقفاً للمشار إليهما بالياء والميم في قوله: باسطاً ملا وهما: قالون وابن ذكوان، فتعين للباقيين القراءة بالهمز الساكن المحقق من غير إبدال ولا إدغام.

(ج) من حقق الهمز فعلى الأصل؛ لأن الأصل الإظهار، ومن أبدل فأدغم فللنص واتباع الرسم والتخفيف.

(ص) وولداً بها والزخرف اضمم وسكنن شفاءً وفي نوح شفاً حقهُ ولا

(ش) أمر أن يقرأ ما بهذه السورة من لفظ ولداً وهي مواضع أربعة (وولداً أطلع)، (ولداً لقد)، (ولداً وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً) والخامس في الزخرف (إن كان للرحمن ولد) بضم الواو وإسكان اللام في المواضع الخمسة للمشار إليهما بشين شفاء وهما: حمزة والكسائي، وأخبر أن يقرأ بهذا التقييد الذي هو ضم الواو وإسكان اللام في قوله (وولده إلا) في نوح للمشار إليهم بالشين وحق في قوله: شفاً حقهُ وهم: حمزة والكسائي وابن كثير وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترحميتين القراءة بفتح الواو واللام.

(ض) وفيها وفي الشورى يكاد أتى رضاً وطاً يتفطرن اكسروا غير أثقلاً وفي التاء نون ساكن حج في صفاً كمال وفي الشورى حلاً صفوه ولا

(ش) أخبر أن يقرأ (يكاد السموات) هنا وفي الشورى بياء التذكير كلفظه للمشار إليهما بالهمز والراء في قوله: أتى رضاً وهما: نافع والكسائي، فتعين القراءة بتاء التأنيث في الموضوعين.

(ج) التذكير على أن الفاعل مؤنث غير حقيقي، والتأنيث على اللفظ وهو الأصل ثم أمر أن يقرأ (ينفطرن منه) بكسر الطاء وتخفيفها وبنون ساكنة موضع التاء المثناة من فوق للمشار إليهم بالحاء والفاء والصاد والكاف في قوله: حج في صفاً كمال

وهم : أبو عمر وحمزة وشعبة وابن عامر، وأخبر أن يقرأ (ينفطرن) فى الشورى بهذا التقييد الذى هو كسر الطاء وتخفيفها وبنون ساكنة موضع التاء للمشار إليهما بالحاء والصاد فى قوله : حلا صفوه وهما : أبو عمرو وشعبة، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بفتح الطاء وتثقيلها وبتاء مفتوحة مثناة بين الياء والفاء كما نطق به .

(ج) من قرأ بتاء مفتوحة وفتح الطاء وشددها فعلى أنه مضارع تفطر بوزن تفعل الثلاثى المزيد بالتاء والتضعيف بمعنى تشقق إذا شققه مرة بعد مرة، ومن قرأ بالنون الساكنة وكسر الطاء مخففة فعلى أنه مضارع انفطر الثلاثى المزيد بهمزة الوصل والنون وهو بمعنى انشق .

(ص) وَرَائِي وَاجْعَلْ لِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا وَرَبِّي وَآتَانِي مَضَافَاتُهَا الْوَلَا

(ش) أخبر أن فيها ست ياءات إضافة هى (من ورائي وكانت)، (اجعل لى آية)، (إني أعوذ)، (إني أخاف أن)، (سأستغفر لك ربى إنه)، (آتاني الكتاب) .

* * *

سورة طه عليه الصلاة والسلام

(ص) لِحِمَزَةٍ فَاضْمُمُ كَسْرَهَا أَهْلُهُ امْكُثُوا مَعًا وَافْتَحُوا إِنِّي دَائِمًا حُلَا

(ش) أمر أن يقرأ (لأهله امكثوا) هنا، وفى القصص بضم كسرهاء الضمير لحمزة فى الموضعين فتعين للباقيين القراءة بكسرها الضمير فى السورتين .

(ج) من كسرهاء الضمير فلوقوعها بعد كسر، ومن ضمها فلوجوه : للدلالة على أصل حركتها أو لمناسبة ضم كاف « امكثوا »، أو للدلالة على حركة همز الوصل فى البدء وذلك حسن .

ثم أمر أن يقرأ (إني أنا ربك) بفتح همزة « إني » للمشار إليهما بالبدال والحاء فى قوله : دائماً حلا وهما : ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بكسر همزة « إني » .

(ج) من كسر الهمز فعلى تقدير القول أو إجراء النداء مجرى القول فعلى الأول نودى يا موسى فقيل: إني أنا ربك، وعلى الثانى يكون نودى بمعنى قيل فياخذ حكمه وهو مذهب كوفى، ومن فتح الهمزة فعلى تقدير حرف الجر أى نودى بآنى أنا ربك .

(ص) وَنَوْنٌ بِهَا وَالنَّازِعَاتِ طُوًى ذَكَا وَفِي اخْتَرْتِكَ اخْتَرْنَاكَ فَازَ وَثَقَّلَا
وَأَنَا وَشَامٍ قَطْعُ أَشَدُّ وَضَمٌّ فِي أَبْ سِتْدَا غَيْرِهِ وَأَضْمُّ وَأَشْرِكُهُ كَلْكَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (المقدس طوى) هنا والنازعات بتنوين واو «طوى» فى السورتين للمشار إليهم بزال ذكاوهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين .

(ج) مَنْ نَوْنٌ فعلى الأصل؛ لأنه اسم واد وهو مذكر مصروف، ومن لم ينونه لم يصرفه؛ لأنه جعله اسماً لبقعة أو لأرض أو هو معدول عن طاورٍ تقديراً كعمر عن عامر .

ثم أخبر أن يقرأ (اخترتك) بنون مفتوحة بعدها ألف بين الرء والكاف للمشار إليه بفاء فاز وهو: حمزة وفى قراءة الباقيين (اخترتك) بقاء مضمومة موضع النون والألف كما نطق بالقراءتين وأخبر أن يقرأ لحمزة أيضاً بتشكيل «وأنا» الواقع قبل «اخترتك»، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف «وأنا» .

(ج) من خفف «وأنا» فعلى أنه ضمير منفصل مبتدأ، «واخترتك» بقاء مضمومة على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم وحده، ومن شدد «وأنا» فعلى أن أصلها أننا مركبة من أن المشددة التى للتوكيد وأن والنصب فتكون الألف بعدها اسمها بعد الحذف وهو لما توالى النونات حذفت إحداها للتخفيف قيل: إن المحذوف الثانية وهو الأولى وقيل الثالثة واكتفى بالألف لدالاتها عليها، وقيل الحذف فاسمها (نا) ضمير العظمة «واخترتك» مسند إلى ضمير العظمة لصلاحيه الأسلوب والجملة على الوجهين خبر .

ثم أخبر أن يقرأ للشامى وهو: ابن عامر (أشدد به) بهمزة قطع ويلزم فتحها فى الحالين، فتعين للباقيين القراءة بهمزة وصل وهى التى تسقط وصلاً وثبتت بدءاً ولما كانت لم تثبت إلا فى الابتداء أخبر عن حركتها أنها ضمة لغير ابن عامر ثم أمر أن يقرأ (وأشركه) بضم الهمز للمشار إليه بكاف كلكلا وهو: ابن عامر فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة .

(ج) «أشدد، وأشركه»: من قرأ في الأول بهمزة الوصل فتح همز الثاني في الحالين على أنهما فعلاً أمر مراداً بهما الدعاء والطلب من موسى، وحملاً على ما قبله فالتفصيل، إن الأول أمر ماضيه شدَّ الثلاثي المجرد مضموم عين مضارعه، وهذا من دواعي ضمة همزة أمره بدءاً. وأما الثاني، فأمر ماضيه الثلاثي المزيد بهمزة التعدية فلما احتيج الأمر منه إلى همزة وصل ليبدأ بها أتى بهمزة ماضيه للدلالة على أن ماضيه رباعى وزناً؛ لذلك كانت همزته همزة قطع يلزم فتحها مع الأمر كما لزم مع الماضي، وأما من قرأ بهمزة قطع في الأول لزمه ضم همزة الثاني على أنهما فعلاً مضارعان جزم الأول في جواب الأمر (واجعل لى وزيراً)، والثاني معطوف عليه مجزوم، وهذا إخبار من موسى عليه السلام عن نفسه، فالتفصيل أما الأول حيث أخبر قطع همزه فيلزم فتحها؛ لأنه مضارع مصاغ من الرباعى وزناً والمزيد من الثلاثى أصلاً، فإن من القواعد الصرفية أن يصاغ المضارع من الماضي مع زيادة حرف من حروف أنيت على حروف ماضيه، فإن كان الماضي ثلاثياً مجرداً لزم فتح حرف المضارعة وهو الأول من الفعل فتقول في المضارع المصاغ من ضرب وقال ورمى: أضرب أقول أرمى بفتح أولها ومنه شد أشدد فك إدغام الأخيرين لسكون الأخير، وإن كان الماضي رباعياً أصلاً أو وزناً نحو: دحرج، أكرم، قاتل نعم بتشديد العين لزم تغيير حركة الأول من المضارع ثم بعض الحركات منه زيادة على الحرف الأول للفرق بينه وبين المضارع الذى يصاغ من الثلاثى المجرد، واتفق أهل اللغة على تغيير حركة الحرف الأول لاتفاقهما فى أمرين هما العدد ثم الحرف الأول ويعبر عن هذا بالاتفاق فى اللفظ. وأما اختلافهما فى المعنى فالأول: إن كلاً من المضارع والماضى له معنى خاص «الثانى»: أن الحرف الأول وهو المبدوء به الفعلان له مع كل نوع معنى، تفصيل ذلك أن همزة نحو أكرم تدل على التعدية مع الماضي، وتدل على المتكلم وحده أو التكلم مع المضارع فكانت حركتها ضمة مع المضارع. فتحة مع الماضي ومنه (وأشركه)، ويحمل ضم بقية حروف أنيت على الهمز فى نحو ذلك كما يحمل المضارع المصاغ من الرباعى الأصلى كيد حرج على الرباعى وزناً نحو: «أشركه» فى ضم أوله والله أعلم .

(ص) مَعَ الزُّخْرُفِ اقْصُرْ بَعْدَ فَتْحِ وَسَاكِنِ مَهَادًا ثَوَى وَأَضْمَمَ سَوَى فِي نَدٍ كَلَا
وَيَكْسِرُ بِاقْيِهِمْ وَفِيهِ وَفِي سُدَى مُمَالٌ وَقُوفٌ فِي الْأُصُولِ تَأْصِلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لكم الأرض مهذا) بالقصر بعد فتح ميم «مهذا» وإسكان الهاء هنا وفي الزخرف للمشار إليهم بثا ثوى وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بكسر الميم وفتح الهاء والمد أى إثبات ألف بعد الهاء كلفظه فى السورتين.

(ج) من فتح الميم وأسكن الهاء فعلى أنه مصدر بمعنى المفعول، ومن كسر الميم وفتح الهاء بعدها ألف فعلى أنه مصدر ككتب كتاباً فهما بمعنى واحد؛ لأنهم سموا المكتوب كتاباً.

ثم أمر أن يقرأ (مكاناً سوى) بضم السين للمشار إليهم بالفاء والنون والكاف فى قوله: فى نَدٍ كَلَاوَهُمْ: حمزة وعاصم وابن عامر، ثم أخبر أن يقرأ بكسر سين «سوى» للباقيين.

(ج) كسر السين وضمها لغتان .

تنبيهه : ذكر حكماً يتعلق بالأصول وهو أن الإمالة حالة الوقف على سوى لمن لهم الإمالة لا تمنع لزوال التنوين، وقد وجدت الإمالة فى نظيرها ووزنها وهو (أن يترك سدى) بالقيامة ولا يؤثر أيضاً فى تركها خلاف الأئمة فى حركة السين؛ لأن السين أول الكلمة والحرف الممال آخرها فلا تعارض.

(ص) فَيُسْحِتْكُمْ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ وَتَخْفِيفٌ قَالُوا إِنَّ عَالِمَهُ دَلَا
وَهَذَيْنِ فِي هَذَا حَجٌّ وَثِقْلُهُ دَنَا فَاجْمَعُوا صِلْ وَأَفْتَحِ الْمِيمَ حَوْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (فيسحتكم) بضم الياء المثناة تحت وكسر الحاء للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء التحتية وفتح الحاء معاً.

(ج) من فتح الياء والحاء معاً فعلى أنه مضارع سحته الثلاثى المجرد، وهى لغة الحجازيين، ومن ضم الياء وكسر الحاء فعلى أنه مضارع أسحته مزيد الثلاثى بالهمزة، وهى لغة تميم وكلاهما بمعنى استأصله.

ثم أخبر أن يقرأ (قالوا إن) بتخفيف النون ويلزم إسكانها للمشار إليهما بالعين والبدال في قوله: عالمه دلاوهما: حفص وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ويلزم فتحها، وأخبر أن يقرأ هذين بياء ساكنة لينة بعد الذال للمشار إليه بحاء حج وهو: أبو عمرو في قراءة الباقيين بألف مديّة بعد الذال كما نطق بالقراءتين، وأخبر أن يقرأ بتشكيل نون (هذان) للمشار إليه بдал دنا وهو: ابن كثير، فإن قيل: قد سبق حكم تشديد النون لابن كثير في النساء فما الفائدة في إعادته؟ قلت: لما تعدد الخلاف في هذه الكلمة تم ما فيها تأكيداً لما سبق وتجديداً للعهد كما سبق ذكر الإمالة في «سوى» فتعين للباقيين القراءة بتخفيفها.

(ج) (إن هذان) فيها أربع قراءات تخفيف النونين والألف لحفص، وتخفيف نون إن وتشديد نون هذان مع الألف لابن كثير، وتشديد نون إن وهذين بالياء، وتخفيف نونها لأبي عمرو، الرابعة: تشديد نون إن وتخفيف نون هذان مع الألف للباقيين، فأما وجه قراءة حفص وابن كثير، فعلى أن إن مخففة من الثقيلة مهملة، وهذان مبتدأ و«لساحران» خبر واللام هي الفارقة بين المخففة والنافية عند البصريين فهي الفارقة عندهم، ومذهب الكوفيين أن إن نافيه واللام بمعنى إلا نحو: «إن نظنك لمن الكاذبين» أما تشديد نون هذان لابن كثير فعلى أنه عوض عن ألف المفرد التي حذفت لألف التثنية وفرقاً بين المعرب والمبني، وأما قراءة أبي عمرو فواضحة لصحة النص وتواترها وموافقتها للغة العربية وجيدة لكن اعترض عليها لمخالفتها الرسم. الجواب: أن الرسم يحتملها؛ لأن هذان لم ترسم لا بالياء ولا بالألف. فاحتمل أن يكون المحذوف الياء اختصاراً كما تحذف الألف اختصاراً في مواضع كثيرة أو حذفت كما تحذف ياءات الزوائد في الرسم وبعض من ياءات الإضافة منها المضافة إلى المنادى: يا قوم، يا رب، وأما وجه قراءة الباقيين ففيها أوجه منها: أن اسمها ضمير الشأن وجملة هذان لساحران خبرها والتقدير: إنه هذان لساحران الثاني: أنها بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبره أي نعم هذان لساحران الثالث: أنها ناصبة وعاملة النصب، وهذان منصوب بها على لغة من يلزم المثني الألف في الأحوال الثلاثة نحو قول الشاعر: إن أباهاً وأبا أباهاً قد بلغا في المجد غايتها «الرابع»: حمل المثني هذان على

المفرد هذا فى التزامه طريقة واحدة فى الرفع والنصب والجر كما حمل أكثر العرب الذين جمعاً على المفرد فالزموه الياء فى أحواله الثلاثة.

ثم أمر أن يقرأ (فأجمعوا) بهمزة الوصل فتوصل حركة الفاء بسكون الجيم فيلزم إسقاط همزة الوصل ثم يفتح الميم للمشار إليه بحاء حولا وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفصل حركة الفاء من سكون الجيم فلزم إثبات همزة قطع بينهما ويلزم فتحها ثم تكسر الميم.

(ج) من قرأ بهمزة القطع وكسر الميم فعلى أنه أمر من الرباعى لذلك فتحت همزته للدلالة على ما اشتق منه وعلى أصله، ومن قرأ بهمزة الوصل وفتح الميم فعلى أنه أمر الثلاثى المجرد وتقدم التفصيل فى (أشدد).

(ص) وَقُلْ سَاحِرٍ سِحْرٍ شَفَاً وَتَلَقَّفْ أُرْ فَعِ الْجَزْمِ مَعَ أَنْتَى تُخَيَّلُ مُقْبِلًا

(ش) أمر أن يقرأ (كيد سحر) بكسر السين وإسكان الحاء بدون ألف بينها للمشار إليها بشين شفاً وهما: حمزة والكسائى فى قراءة الباقيين (ساحر) بفتح السين وكسر الحاء بينهما ألف كما لفظ بالقراءتين.

(ج) (كيد ساحر) من فتح السين وكسر الحاء وألف بينهما فهو اسم فاعل مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، ومن كسر السين وسكن الحاء فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو على تقدير مضاف أى كيد ذى سحر فتتحد القراءتان معنى.

ثم أمر أن يقرأ (تلقف. ما صنعوا) برفع جزم الفاء وأن يقرأ بتاء تأنيث (يخيل إليه) للمشار إليه بميم مقبلا وهو: ابن ذكوان فتعين للباقيين القراءة بجزم فاء تلقف وبياء التذكير فى يخيل إليه.

(ج) « تلقف » من جزم الفاء فى جواب الأمر، ومن رفع الفاء فعلى الاستئناف أى فإنها تلقف أو حال من المفعول مقدره.

(ج) « يخيل » من ذكّر فعلى أنه مسند إلى المصدر المؤول من « أنها تسعى » أى سعيها، ومن أنت فعلى أنه مسند إلى ضمير يعود إلى الحبال والعصى، وأنها تسعى بدل اشتغال من ذلك الضمير.

(ص) وَأَنْجَيْتَكُمْ وَأَعَدْتُكُمْ مَا رَزَقْتَكُمْ شَفَاً لَا تَخَفُ بِالْقَصْرِ وَالْجَزْمِ فَصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ قد (أنجيتكم من عدوكم وواعدتكم)، (ما رزقتكم) بتاء مثناة فوقية مضمومة قبل الكاف في الأفعال الثلاثة كما نطق به للمشار إليهما بشين «شفا» وهما: حمزة والكسائي، وقرأ الباقون (أنجيناكم وواعدناكم ما رزقناكم) بنون مفتوحة بعدها ألف قبل الكاف مكان التاء المضمومة في الأفعال الثلاثة، فإن قيل: إن الناظم لم يتعرض لقراءة الباقيين بشيء ما، فكيف تعلم؟ قلت: اعتماداً على ما تقدم من النظائر السالفة التي يدور الخلاف فيها بين تاء المتكلم وحده ونون العظمة نحو: ما في آل عمران: وبالتاء آتينا مع الضم وما في مريم: وقل خلقت خلقنا.

(ج) من قرأ بتاء مضمومة بلا ألف بعدها فعلى إسنادها إلى تاء المتكلم مناسبة لقوله تعالى: «فيحل عليكم»، ومن قرأ بنون مفتوحة وألف بعدها فعلى إسنادها إلى نون العظمة مناسبة لقوله: «ونزلنا عليكم».

ثم أخبر أن يقرأ (لا تخاف دركاً) بالقصر أى بحذف الألف بعد الحاء وجزم الفاء للمشار إليه بفاء فصلاً وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الحاء ورفع الفاء.

(ج) «لا تخاف» من حذف الألف وجزم الفاء فعلى أنه مجزوم فى جواب الأمر وهو أسر أو فاضرب ويجوز أن تكون لا ناهية فى الفعل مجزوم بها والجملة حينئذ مستأنفة لا محل لها من الإعراب أو فى موضع نصب على الحال من فاعل اضرب أو صفة لطريقاً، ومن أثبت ألفاً بعد الحاء ورفع الفاء جملة مستأنفة أو حال من فاعل اضرب أى اضرب حال كونك غير خائف زو صفة لطريقاً، والعائد محذوف أى فاضرب لهم طريقاً لا خاف فيه دركاً.

(ص) وَحَا فَيَحِلُّ الضَّمُّ فِي كَسْرِهِ رِضًا وَفِي لَامٍ يَحُلُّ عَنْهُ وَأَفَى مُحَلَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بضم كسر حاء «فيحل عليكم» وبضم كسر اللام الأولى فى (ومن يحلل عليه) للمشار إليه براء رضا وهو: الكسائي، والضمير فى عنه يعود إليه، فتعين للباقيين القراءة بكسر حاء «فيحل» وبكسر اللام الأولى فى (ومن يحلل).

(ج) من كسر حاء يحل واللام الأولى من «يحلل» فعلى أنه مضارع من باب

ضرب يضرب وهو بمعنى حل عليه الدين أى وجب قضاؤه ولذا أجمعوا على كسر حاء (أن يحل عليكم غضب) وكذا (ويحل عليه عذاب مقيم)، لأنها بمعنى يجب، ومن ضم الحاء واللام الأولى فعلى أنه مضارع من باب نصر، ينصر وهو بمعنى ينزل، ولذا اجمعوا على ضم حاء (أو تحل قريباً من دارهم) .

(ص) وَفِي مَلَكِنَا ضَمُّ شَفَا وَأَفْتَحُوا أُولَى نُهَى وَحَمَلْنَا ضُمَّ وَأَكْسَرُ مُثَقَّلًا كَمَا عِنْدَ حَرْمَى وَخَاطَبَ يَبْصُرُوا شَذًا وَبَكْسَرِ اللَّامِ تُخَلِّفُهُ حَلًا دِرَاكٍ وَمَعَ يَاءٍ يَنْفُخُ ضَمُّهُ وَفِي ضَمِّهِ افْتَحَ عَنْ سِوَى وَلَدِ الْعَلَا (ش) أخبر أن يقرأ (بملكنا ولكننا) بضم الميم للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي، وأخبر أن يقرأ بفتح ميم « بملكنا » للمشار إليهما بالهمزة والنون في قوله: أولى نهى وهما: نافع وعاصم، فتعين لمن لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بكسر الميم .

(ج) تحرك ميمه بكل الحركات لغات فى المصدر، فالضم بمعنى السلطان، والفتح مصدر ملك ، وبالكسر ما حازته اليد .

ثم أمر أن يقرأ (حملنا أوزاراً) بضم الحاء وكسر الميم وتشديدها للمشار إليهم بالكاف والعين وحرمى فى قوله: كما عند حرمى وهم: ابن عامر وحفص ونافع وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتح الحاء والميم وتخفيفها .

(ج) من ضم الحاء وكسر الميم مشددة فعلى أنه ماضى مزيد الثلاثى بالتضعيف مبنى للمجهول متعدد لاثنين الأول نا وهو نائب الفاعل والثانى « أوزاراً »، ومن فتح الحاء والميم مخففة فعلى أنه مجرد الثلاثى مبنى للمعلوم متعدد لواحد وهو أوزاراً، ثم أخبر أن يقرأ (بما لم يبصروا) بتاء الخطاب للمشار إليهما بشين شذاً وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .

(ج) الخطاب على أن السامرى خاطب بذلك موسى وأتباعه، والغيب على أن الضمير للقوم .

ثم أخبر أن يقرأ (تخلفه وانظر) بكسر اللام للمشار إليهما بالحاء والدادل فى قوله: حلا دراك وهما: أبو عمرو وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتحها .

(ج) من فتح اللام فهو مضارع مبنى للمفعول يتعدى إلى مفعولين ونائب
الفاعل ضمير المخاطب، والثاني الهاء بمعنى: لن يخلفك الله الموعد بل يبعثك إليه من
قبرك، ومن كسر اللام فعلى أنه مضارع مبنى للفاعل ويتعدى إلى اثنين أولها الهاء
والثاني محذوف بمعنى: لن تخلف أنت الله الوعد.

وأخبر أن يقرأ (يوم ينفخ) بياء مضمومة ويفتح ضم الفاء للأئمة السبعة ما عدا ولد
العلا، فيتعين أن يقرأ له «ننفخ» بنون مفتوحة وضم الفاء لولد العلا، وهو أبو عمرو.

(ج) من قرأ بياء مضمومة على الغيب وفتح الفاء فمبنى للمفعول ونائب الفاعل
الجار والمجرور بعده، ومن قرأ بنون مفتوحة وضم الفاء فهو مبنى على فاعل العظمة.

(ص) وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِيِّ وَأَجْزِمُ فَلَا يَخْفُ وَإِنَّكَ لَا فِي كَسْرِهِ صَفْوَةُ الْعُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (فلا يخاف ظلماً) بالقصر أى بحذف الألف بعد الخاء،
ويجزم الفاء للمكى ابن كثير فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الخاء ورفع
الفاء.

(ج) من رفع الفعل فعلى أن لا نافية والفعل بعدها مرفوع لتجرده من الناصب
والجازم، والجملة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو لا يخاف، وجملة المبتدأ أو الخبر
فى موضع جزم جواب الشرط، ومن جزم الفعل فعلى أن لا ناهية، والفعل بعدها
مجزوم بها والجملة فى موضع جزم جواب الشرط.

ثم أخبر أن يقرأ (تعرى وأنك) بكسر الهمزة للمشار إليهما بالصاد والألف فى
قوله: صفوة العلا وهما: شعبة ونافع، فتعين للباقيين القراءة بفتحها.

(ج) من فتح الهمز فعلى أنه معطوف على المصدر المنسبك من أن وما بعدها
فى قوله تعالى: (ألا تجوع فيها ولا تعرى) والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العرى
وعدم الظمأ فيها فهذا من عطف المفردات، ومن كسر الهمزة فعلى أنه معطوف على
قوله: (إن لك ألا تجوع) وهذا من عطف الجمل.

(ص) وَبِالضَّمِّ تُرَضَى صِفٌ رِضًا يَأْتِيهِمْ مُؤٌ نَثٌّ عَن أُولَى حِفْظٍ لَعَلَى أَخَى حُلَا
وَذِكْرَى مَعَا إِنِّى مَعَا لى مَعَا حَشْرٌ تَنَّى عَيْنِ نَفْسِى إِنِّى رَأْسِى أَنجَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (لعلك ترضى) بضم التاء للمشار إليهما بالصاد والراء فى قوله : صف رضاً وهما : شعبة والكسائى ، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء .

(ج) من فتح التاء فهو مبنى للفاعل ، ومن ضمها فهو مبنى للمفعول ، وكلاهما فعل مضارع ثم أخبر أن يقرأ (أو لم تأتهم) بتاء التانيث للمشار إليهم بالعين والهمزة والحاء فى قوله : عن أولى حفظ وهم : حفص ونافع وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بيد التذكير .

(ج) التانيث على لفظ « بينة » ، وأما التذكير فعلى أن « بينة » بمعنى البيان أو قال : إن تانيث بينة مجازى فيجوز تانيث فعله وتذكيره .

ثم أخبر أن فيها ثلاث عشرة ياء إضافة هى (لعلى آتيكم) ، (أخى اشدد) ، (لذكرى إن الساعة) ، (فى ذكرى اذهب) ، (إنى آنت ناراً) ، (إنى أنا ربك) ، (ولى فيها مآرب) ، (ويسرلى أمرى) (لم حشرتنى أعمى) (عينى إذا) ، (لنفسى اذهب) ، (إننى أنا الله) ، (ولا برأسى إنى خشيت) .

* * *

سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

(ص) وَقُلْ قَالَ عَنْ شَهِدٍ وَأَخْرُهَا عَلَاً وَقُلْ أَوْ لَمْ لَا وَأَوْ دَارِيهِ وَصَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (قال ربي يعلم) بفتح القاف واللام بينهما ألف للمشار إليهم بالعين والشين فى قوله : عن شهد وهم : حفص وحمزة والكسائى ، وأخبر أن يقرأ (قال رب احكم) المعبر عنها بآخر السورة بهذا التقييد أى بفتح القاف واللام بينهما ألف للمشار إليه بعين علا وهو : حفص ، فتعين لمن لم يذكر فى أحد الموضعين القراءة بضم القاف وإسكان اللام بدون ألف كما لفظ بالقراءتين .

(ج) من فتح القاف واللام وألف بينهما فهو فعل ماضٍ إخبار من الرسول عن

المولى عز وجل، ومن ضم القاف وأسكن اللام فهو فعل أمر من الله ليوجب الطاعنين في رسالته.

ثم أمر أن يقرأ (أو لم ير الدين) بحذف الواو للمشار إليه بدال داريه وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو.

(ج) من حذف الواو فعلى الاستثناف والهمزة للتوبيخ واتباع للمصحف المكي، ومن أثبتتها فعلى أن الواو عاطفة، والمعطوف عليه بعد همزة الاستفهام الإنكارى، ويدل عليه الكلام السابق وهو قوله تعالى: (أم اتخذوا من دونه آلهة) فتقدير الكلام: أأشركوا بالله ولم يتدبروا فى خلق السموات إلخ ليستدلوا على وحدانية الله تعالى وعلى أنها ثابتة فى جميع المصاحف غير المكي كما تقدم.

(ص) وَتُسْمِعُ فَتَحُ الصَّمِّ وَالْكَسْرِ غَيْبَةً سَوَى الْيَحْصَبِيِّ وَالصَّمِّ بِالرَّفْعِ وَكَلًّا وَقَالَ بِهِ فِي النَّمْلِ وَالرُّومِ دَارِمٌ وَمِثْقَالٌ مَعَ لُقْمَانَ بِالرَّفْعِ أَكْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (ولا يسمع) هنا بياء الغيب وفتح ضمها، وبفتح كسر ميمها، وبرفع ميم «الصَّمِّ» للأئمة السبعة ما عدا اليحصبي وهو ابن عامر، فيقرأ له بتاء خطاب مضمومة وكسر الميم فى «تسمع» وينصب ميم «الصَّمِّ»، وأخبر أن يقرأ (ولا تسمع الصم) فى النمل والروم بهذا التقييد وهو بياء الغيب وفتح ضمها فى «يسمع» وفتح كسر ميمها وبرفع ميم «الصَّمِّ» فى السورتين للمشار إليه بدال دارم وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة فى موضعى النمل والروم بتاء الخطاب وضمها وكسر الميم فى «ولا تسمع»، و«الصم» بالنصب مثل قراءة ابن عامر فى الأنبياء.

(ج) من قرأ بالخطاب وضم تائه وكسر الميم من «تسمع» فعلى أنه فعل مضارع أسمع مزيد الثلاثى بهمزة التعدية، ونصب «الصم» على المفعول الأول، و«الدعاء» مفعول ثان، ومن قرأ بياء الغيب وفتحها فى «يسمع» وفتح ميمها فعلى أنه مضارع سمع الثلاثى المجرد، ورفع «الصم» على الفاعلية.

ثم أخبر أن يقرأ (مِثْقَالُ حَبَّةٍ) هنا، وفى لقمان برفع لام الموضعين للمشار إليه بهمزة أكملًا وهو: نافع؛ فتعين للباقيين القراءة بنصب اللام فى السورتين.

(ج) من رفع اللام فعلى أن كان تامة و«مثقال» فاعلها؛ لأنها اکتفیت بمرفوعها؛ لذا أشار الناظم إلى التمام بقوله: أكملها، ومن نصب اللام فعلى أن كان ناقصة ويكون «مثقال» الخبر واسمها مقدرًا والتقدير: وإن كان الشيء مثقال، وفي لقمان: إن تك المظلمة مثقال، وعلى قراءة نافع يكون تانيث الفعل على المعنى؛ لأن المثقال سيئة أو حسنة.

(ص) جُذَاذًا بِكَسْرِ الضَّمِّ رَأَوْ وَتَوْنُهُ لِيُحَصِّنَكُم صَافِي وَأَنْتَ عَنْ كِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (جذاذاً إلا) بكسر ضم الجيم للمشار إليه براء راو وهو: الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بضم الجيم.

(ج) الضم والكسر لغتان في مصدر جذ، والجذاذ هو الفتات والقطع يقال: جذذت الشيء إذا قطعتة وفتته ثم أخبر أن يقرأ «ليحصنكم» بالنون للمشار إليه بصاد صافي وهو: شعبة وأن يقرأ (ليحصنكم) بتاء التانيث للمشار إليهما بالعين والكاف في قوله: عن كلا وهما: حفص وابن عامر، فتعين لمن لم يذكر القراءة بياء التذكير.

(ج) من أنت فعلى أن الفاعل ضمير صنعتته أو إلى ضمير اللبوس، وأنت الفعل لتأويل اللبوس بالدروع وهي مؤنثة، ومن ذكّر فعلى أن الفاعل الله تعالى أو داود أو اللبوس، وأما من قرأ بالنون فعلى العظمة لمناسبة (وعلمناه).

(ص) وَسَكَنَ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْقَصْرِ صُحْبَةً وَحَرَمٌ وَنُنَجِّي أَحْذِفْ وَثَقُلْ كَذِي صِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (وحرم على) بإسكان الراء بين كسر الحاء والقصر أى حذف الألف بعد الراء كلفظه للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة «وحرام» بفتح الحاء والراء وإثبات ألف بعد الراء.

(ج) «حرم وحرام» لغتان كحل وحلال ثم أمر أن يقرأ (وكذلك ننجي) بحذف النون الثانية وبتشديد الجيم للمشار إليهما بالكاف والصاد في قوله: كذى صلا وهما: ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بإثبات نون ثانية ساكنة وتخفيف الجيم، ولا يخفى إخفاؤها عند الجيم.

(ج) «وكذلك ننجي المؤمنين»: اعلم بأن المصاحف اتفقت على رسمها بنون

واحدة، واختلف فيها علماء القراءات بين إثبات النون الثانية وحذفها، فمن أثبتها فينطق بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة وتخفيف الجيم على أنها فعل مضارع أنجي مزيد الثلاثي بهمزة التعدية مسند إلى ضمير العظمة لله عز وجل ونصب المؤمنين مفعول به فهي قراءة ظاهرة واضحة وهو الأصل في الأفعال، فإن قيل: خالفت الرسم بزيادة نون ساكنة عليه قيل: حذفت في الخط تخفيفاً للتمائل أو لإخفائها، وأما من حذفها فينطق بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم فقد وافقت رسم المصاحف واختارها أبو عبيدة لذلك، واختلف علماء اللغة في توجيهها على أقوال «الأول»: أن الأصل فيه ننجي بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم مضارع مبنى للفاعل حذفت منه النون الثانية تخفيفاً فصار نجي على حد حذفها في قوله: «ونزل الملائكة» «الثاني»: أن الأصل ننجي بضم الأولى وإسكان الثانية مضارع أنجي فادغمت النون في الجيم لاشتراكهما في الجهر والاستفال والانفتاح والتوسط بين القوة والضعف على حد إدغامها في إجماع وإجانة بتشديد الجيم فيهما أصلهما انجاسة، انجانة الثالث: أنها فعل ماض مبنى للمفعول سكنت يأؤه للتخفيف، ويشهد لها قراءة أبي الحسن البصرى بإسكان ياء «وذروا ما بقى من الربا» ويكون نائب الفاعل المصدر لا المؤمنون والتقدير: أنجي النجاء المؤمنين على حد قراءة أبي جعفر (ليجزى قوماً) أى ليجزى الجزاء قوماً.

(ص) وَلِلْكَتُبِ اجْمَعُ عَنْ شَذَا وَمُضَافُهَا مَعِيَ مَسْنَى إِنِّي عَبَادِي مُجْتَلًا

(ش) أمر أن يقرأ «للكتب» بالجمع فيلزم منه ضم الكاف والتاء من غير ألف كما نطق به للمشار إليهم بالعين والشين في قوله: عن شذا وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد ويلزم منه كسر الكاف وفتح التاء بعدها ألف للكتاب.

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى إرادة الجنس، ومن قرأ بالجمع فللتعدد.

ثم أخبر أن فيها من ياءات الإضافة أربع (من معي وذكر)، (مسنى الضر)، (إني إله)، (عبادى الصالحون).

* * *

سورة الحج

(ص) سُكَارَىٰ مَعَا سَكَرَىٰ شَفَا وَمُحَرَّكَ
لِيُقَطِّعَ بِكَسْرِ اللّامِ كَمْ جِيْدُهُ حَمَلًا
لِيُقَضُّوا سَوَىٰ بَزِيْهِمْ نَفْرًا جَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (سكارى وما هم بسكارى) بفتح السين وإسكان الكاف بدون ألف بعدها فى الموضوعين للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائى، وفى قراءة الباقيين بضم السين وفتح الكاف بعدها ألف فى الموضوعين كما نطق بالقراءتين.

(ج) «سكارى وسكرى» مفردا سكران فهما لغتان كأسرى وأسارى غير أن الأصل فى جمع فعلان فعالى إلا أنه شبه سكرى بجمع ما هو من الأمراض نحو: صرعى، ومرضى لما يلقون فى الحشر من الأهوال ما يصيرون به كالصرعى والمرضى.

ثم أخبر أن يقرأ (ثم ليقطع) بتحريك اللام بالكسر للمشار إليهم بالكاف والجيم والحاء فى قوله: كم جيده حلا وهم: ابن عامر وورش وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ (وليوفوا نذورهم وليطوفوا) بالتقييد المذكور وهو تحريك اللام بالكسر فى الموضوعين لابن ذكوان، وأخبر أن يقرأ (ثم ليقضوا) بهذا التقييد وهو تحريك اللام بالكسر للمشار إليهم بنفرو والجيم مستثنى منهم البزى فى قوله: سوى بزيتهم نفر جلا وهم: قنبل وأبو عمرو وابن عامر وورش، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى التراجم القراءة بإسكان اللام.

(ج) «ثم ليقطع، ثم ليقضوا، وليوفوا، وليطوفوا» هذه الكلمات ونحوها مما بدئت بلام الأمر، فالأصل فيها الكسر بدليل كسرها، إذا لم يدخل عليها أحد أحرف ثلاثة الفاء أو الواو أو ثم، وهى على أقسام فإن الفاء متصلة بلام الأمر لفظاً وخطاً، والواو متصلة بها لفظاً لا خطاً فلا يصح فصلهما منها بالوقف بخلاف ثم فيصح فصلها بالوقف لذا كانت منفصلة خطاً ولفظاً فعلى هذا تكون الفاء أقرب اتصالاً من الواو والواو أقرب اتصالاً من ثم فهذا اتفق القراء على إسكان ما سبق بالفاء نحو: «فليمدد، فلينظر»، واختلفوا فيما بعد الواو وثم إذا نص عليه من الرواية عن أهل

الأداء، فمن قرأ بالكسر فعلى الأصل، ومن قرأ بالإسكان فللفرق بينها وبين لام التأكيد أو للتخفيف لتوالي الحركات الحاصلة من حرف العطف واللام وأول الفعل، وألحقت بإسكان الهاء من وهو وهى المسبوقة بأحد هذه الأحرف، وقد ألحق إسكان هاء « وهو » أو « فهى » المنفصل بالمتصل كعضد وكتف، وأما الإسكان فيما بعد ثم فحماً لها على اشتراكها مع الفاء والواو فى العطف، وأما الوجه فى إسكان ما بعد الواو وتحريك ما بعد ثم إنما للفرق بين المستقل وغيره والمنفصل والمتصل.

(ص) وَمَعَ فَاطِرٍ أَنْصَبَ لَوْلُؤًا نَظْمُ الْفِهَةِ وَرَفَعُ سَوَاءٌ غَيْرُ حَفْصٍ تَنْخَلًا
وغيرُ صحابٍ فى الشريعةِ ثمَّ وُلْدٌ يوقفوا فحرَّكهُ لشُعْبَةَ أَثْقَلًا
فَتَخَعَطْفُهُ عَنِ نَافِعٍ مِثْلُهُ وَقُلْ مَعَا مَنْسِكًا بِالْكَسْرِ فى السَّيْنِ

(ش) أمر أن يقرأ (من ذهب ولؤلؤاً) بنصب الهمزة الثانية هنا وفى فاطر للمشار إليهما بالنون والهمز فى قوله: نظم إلفه وهما: عاصم ونافع، فتعين للباقيين القراءة بخفض الهمزة الثانية فى السورتين.

(ج) فالنصب على أنه معطوف على محل « من أساور » أى يحلون أساور ولؤلؤاً، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف يدل عليه المقام أى ويؤتون لؤلؤاً، والخفض على أنه معطوف على « ذهب » أى يحلون أساور من ذهب وأساور من لؤلؤ.

ثم أخبر أن يقرأ (سواء العاكف) برفع الهمز للأئمة السبعة ما عدا حفصاً، فيتعين له نصب الهمز، وأخبر أن يقرأ (سواء محياهم) بهذا التقيد وهو رفع الهمز فى الشريعة وهى الجائية لكل القراء السبعة ما عدا المشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائى فيتعين لهم نصب الهمز.

(ج) رفع الهمز فى « سواء » على أنه خير مقدم فى السورتين « والعاكف » مبتدأ مؤخر هنا، « محياهم » مبتدأ هناك ونصب الهمز على أنه مفعول ثان لجعلناه هنا، وهو مصدر فى معنى اسم الفاعل فارتفع « العاكف » فاعل به والتقدير: جعلناه مستويًا فيه العاكف والباد، ونصبه فى الشريعة على الحال من الضمير المنصوب فى وتجعلهم أى نجعل العاصين حال استوائهم فى الفسق كالمؤمنين.

ثم أمر أن يقرأ (وليوفوا) بتحريك الواو الأولى أى بالفتح وتشديد الفاء لشعبة، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الواو وتخفيف الفاء، وأخبر أن يقرأ (فتخطفه) بهذا التقييد وهو تحريك الحاء أى بالفتح وتشديد الطاء لنافع فتعين للباقيين القراءة بإسكان الحاء وتخفيف الطاء.

(ج) «وليوفوا» التخفيف على أنه مضارع أو فى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية، والتشديد على أنه مضارع وفى مزيد الثلاثى بالتضعيف.

(ج) «فتخطفه» التخفيف على أنه مضارع خطف الثلاثى المجرد من باب علم يعلم، وأما من ثقل فالأصل فيه تتخطفه بتشديد الطاء مضارع تخطفه حذف منه إحدى التاءين على حد تكلم أو أن أصله تختطفه مضارع اختطف نقلت حركة التاء وهى تاء الافعال إلى الحاء ثم أدغمت التاء فى الطاء وفتحت لثقل التضعيف.

ثم أخبر أن يقرأ (منسكاً ليدكروا)، (منسكاهم) بكسر سين الموضعين للمشار إليهما بشين شلشلا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح سين الموضعين.

(ج) الفتح والكسر لغتان فى المصدر، وقيل: إن الكسر اسم مكان النسك، والفتح مصدر.

(ص) وَيَدْفَعُ حَقَّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ وَالْمُضْمُومُ فِي أُذُنِ اعْتِلَاءَ
نَعَمْ حَفِظُوا وَالْفَتْحُ فِي تَا يُقَاتِلُوا نَ عَمُّ عُلَاهُ هُدِمَتْ خَفٌّ إِذْ دَلَاءَ

(ش) أخبر أن يقرأ (إن الله يدافع) بفتح الياء والفاء وإسكان الدال بينهما والقصر للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمر وفى قراءة الباقيين «يدافع» بضم الياء وفتح الدال بعدها ألف وكسر الفاء كما نطق بالقراءتين.

(ج) من قرأ «يدافع» بوزن يقاتل فهو مضارع دافع مزيد الثلاثى بألف المفاعلة وليست على بابها بل هى هنا من جانب واحد كسافر، ويحتمل أن المفاعلة لقصد المبالغة فى الدفع عنهم، ومن قرأ «يدفع» بوزن يفعل فهو مضارع دفع الثلاثى المجرد.

ثم أخبر أن يقرأ (أذن للذين) بضم الهمزة للمشار إليهم بالألف والنون والحاء

فى قوله : اعتلا نعم حفظوا وهم : نافع وعاصم وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة .

(ج) من فتح الهمز فهو ماض مبنى للمعلوم يعود على الله وللذين فى موضع نصب ، ومن ضمها فهو ماض مبنى للمجهول محذوف فاعله للمعلم به ، وللذين نائب فاعل .

ثم أخبر أن يقرأ (يقاتلون بأنهم) بفتح التاء المثناة فوق للمشار إليهم بعم والعين فى قوله : عمّ علاه وهم : نافع وابن عامر وحفص ، فتعين للباقيين القراءة بكسر التاء الفوقية .

(ج) « يقاتلون » فعل مضارع ، ففتح التاء لبنائه للمفعول ؛ لأن المشركين قاتلوا المؤمنين ، وكسر التاء للبناء للمعلوم والمفعول محذوف أى المشركين .

ثم أخبر أن يقرأ (لهدمت) بتخفيف الدال للمشار إليهما بالهمزة والدال فى قوله : إذ دلا وهما : نافع وابن كثير ، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال .

(ج) « هدمت » فعل ماض فتخفيفه أنه ثلاثى مجرد ، وتشديده على أنه مزيد الثلاثى بالتضعيف .

(ص) وَبَصْرِيٌّ أَهْلَكْنَا بِنَاءٍ وَضَمَّهَا تَعُدُّونَ فِيهِ الْغَيْبُ شَايِعٌ دُخْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (قرية أهلكتها) ببناء مضمومة بعد الكاف للبصرى وهو : أبو عمرو فى قراءة الباقيين « أهلكتها » بنون مفتوحة بعدها ألف موضع التاء كما نطق به .

(ج) من قرأ بالتاء المضمومة فللمتكلم وحده ويناسب « فأملت » ، ومن قرأ بالنون بعدها ألف فعلى العظمة لمناسبة « مكناهم » والفاعل فى كليهما مسند إلى الله تعالى .

ثم أخبر أن يقرأ (يعدون وكأين) بياء الغيب للمشار إليهم بالشين والدال فى قوله شايع دخلا وهم : حمزة والكسائى وابن كثير فتعين للباقيين القراءة ببناء الخطاء .

« تنبيهه » : لفظ فيه قيد يدل على تخصيص الخلاف فى هذا الموضع ليخرج

« تعدون ذلك » بالسجدة فلا خلاف لاتفاقهم على خطابه .

(ج) الغيب لمناسبة «ويستعجلون» وغيره، وأما الخطاب ليكون أعم أو فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب لشدة التوبيخ للكفار.

(ص) وَفِي سِبَاٍ حَرْفَانِ مَعَهَا مُعَاجِزِينَ حَقٌّ بِلَا مَدٍّ وَفِي الْجِيمِ ثَقَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (معاجزين أولئك) في مواضع ثلاثة اثنان في سبإ والثالث هنا بلا مد أى بحذف الألف بعد العين وتشديد الجيم للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد العين وتخفيف الجيم في المواضع الثلاثة، والمراد بقوله: حرفان أى موضعى «معاجزين» فى سبإ.

(ج) من أثبت الألف وخفف الجيم فعلى أنه اسم فاعل من عاجز الثلاثى المزيد بألف المفاعلة وهو بمعنى سابقه فسبقه، ومن حذف الألف مع التشديد فعلى أنه اسم فاعل من عجز الثلاثى المزيد بالتضعيف بمعنى مثبطين للمؤمنين عن السير فى الخير.

(ص) وَالْأَوَّلُ مَعَ لُقْمَانَ يَدْعُونَ غَلَبُوا سِوَى شُعْبَةَ وَالْيَاءُ بَيْتِي جَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (وأن ما يدعون من دونه) هنا، وفى لقمان بياء الغيب كلفظه للمشار إليهم بغين غلبوا مستثنى منهم شعبة، وهم: أبو عمرو وحفص وحمزة والكسائى فتعين للباقيين وشعبة القراءة بقاء الخطاب فى الموضعين، وقيد الأول هنا احترازاً من الأخير هو (تدعون من دون الله) فلا خلاف لاتفاق السبعة على خطابه.

(ج) الغيب لمناسبة «ويعبدون من دون الله» هنا، ومناسبة «ولئن سألتهم» فى لقمان والخطاب هنا لمناسبة «سخر لكم»، «الذى أحياكم»، وفى لقمان لمناسبة (ما خلقكم ولا بعثكم)، «يا أيها الناس»، ولتوجيه الكفار الحاضرين ثم أخبر أن فيها بياء إضافة واحدة، هى (بيتى للطائفين) وقوله: جملاً إشارة لجمال البيت الحرام.

* * *

سورة المؤمنون

(ص) أَمَانَاتِهِمْ وَحَدَّ وَفِي سَالٍ دَارِيًّا
مَعَ الْعَظْمِ وَأَضْمُمُ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ حَقَّهُ
صَلَاتِهِمْ شَافٍ وَعَظْمًا كَذَى صَلَا
بِتَنْبِتٍ وَالْمَفْتُوحُ سَيْنَاءُ ذَلَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لأماناتهم) هنا وفي المعارج بالتوحيد ويلزم منه حذف الألف بعد النون للمشار إليه بدال داريا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالجمع في السورتين ويلزم منه إثبات الألف بعد النون كلفظه .

(ج) التوحيد لإرادة الجنس؛ لأن المصدر يصدق على الواحد، والمتعدد وأما الجمع فهو لإرادة الأنواع لأنها مختلفة أو باعتبار أنه يصدق على كل تكليف .

ثم أخبر أن يقرأ (على صلاتهم) بهذا التقييد وهو التوحيد، ويلزم منه حذف الواو بعد اللام للمشار إليهما بشين شافٍ وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالجمع، ويلزم منه إثبات واو مفتوحة بعد اللام ولا خلاف في توحيد الأول هنا وكذا موضعا المعارج وعلم الخلاف في الثاني لذكره بعد أمانة .

(ج) التوحيد لقصد إرادة الجنس، وأما الجمع فلإرادة تعدد الأنواع من نقلٍ وفرضٍ صبحٍ وغيره .

(تنبيه) إن الألف التي في مفرد « صلاة » غير الألف التي في الجمع فالتى في المفرد يتلفظ بها ألفاً وترسم واواً فتكون ألفاً منقلبة عن واو كالألف المنقلبة عن الياء؛ لأن الأصل فيها صلوة بوزن فعلة كخلوة وندوة لذلك اتفقت المصاحف على رسمها بالواو للتنبيه على الأصل، والقاعدة اللغوية تنبئ بأن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها لذلك ردت هنا عند الجمع ثم جيء بالألف والتاء اللتين علامة لجمع المؤنث السالم .

ثم أخبر أن يقرأ (عظماً فكسوناً العظم) بالتقييد المتقدم وهو التوحيد في الموضوعين، ويلزم منه فتح العين وإسكان الظاء بدون ألف بعدها كما نطق به للمشار إليهما بالكاف والصاد في قوله: كذى صلا وهما: ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بالجمع في الموضوعين ويلزم منه كسر العين وفتح الظاء وألف بعدها .

(ج) التوحيد لقصد إرادة الجنس ، وأما الجمع فلتعدد الأنواع واختلافها من دقيقة وغليلة، مستديرة ومستطيلة وغير ذلك ونظراً لما اتفق عليه نحو: « وانظر إلى العظام »، « يحيى العظام » .

ثم أمر أن يقرأ (تنبت بالدهن) بضم التاء الأولى وبكسر ضم الباء الموحدة من أسفل للمشار إليهما بحقه وهما : ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء الأولى وضم الباء الموحدة .

(ج) ضم التاء الأولى وكسر الباء على أنه مضارع أنبت الثلاثي المزيد بهمزة التعدية، وأما فتح التاء الأولى وضم الباء فهو مضارع نبت الثلاثي المجرد من باب نصر ينصر .

ثم أخبر أن يقرأ (من طور سيناء) بفتح السين، ويلزم أن تكون الياء بعده لينة للمشار إليهم بذال ذلا وهم : ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بكسر السين، ويلزم أن تكون الياء بعده مدية .

(ج) الكسر والفتح لغتان، فالكسر لغة كنانة والفتح لغة أكثر العرب .

(ص) وَضُمُّ وَقَفْحٍ مَنْزِلًا غَيْرَ شُعْبَةٍ وَنُونٌ تَتْرَاحِقُهُ وَأَكْسِرِ الْوَلَا
وَأَنَّ ثَوَى وَالنُّونَ خَفَّفَ كَفَى وَتَهْ جُرُونٌ بِضَمٍّ وَأَكْسِرِ الضَّمِّ أَجْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (منزلاً وأنت) بضم الميم وفتح الزاي للأئمة السبعة ما عدا شعبة، فيتعين أن يقرأ له بفتح الميم وكسر الزاي .

(ج) الوجهان على أنهما مصدر ميمي أو اسم مكان .

ثم أخبر أن يقرأ (تتراكلما) بتنوين الرأ للمشار إليهما بحقه وهما : ابن كثير وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين .

(ج) قاعدة نحوية : إن الكلمة إذا ختمت بألف رابعة زائدة دلت على التأنيث وكان الذي ختم بها واحداً من ثلاثة الجمع نحو : قتلى ، المصدر ونحو : نجوى ، الصفة نحو : سكرى سفلى سيما، وكل هذا على وزن فعلى أما إذا ختم بها اسم فيجوز صلاحية دلالتها على التأنيث أو اللاحق كأرطى شجر يدبغ به، وعلقى نبت، وأما « تتراً » فمصدر منصوب على الحال بمعنى متتابعين، واختلفت القراءة في تنوينه وعدم تنوينه، فمن ترك تنوينها فهي غير مصروفة؛ لأن الألف ألف التأنيث المقصورة كدعوى وذكرى فتمال لحمزة والكسائي وتقلل لورش وتفتح للباقيين وأما من نونها فقد صرفها فهو على

وزن فعل كنصر، فإن وصل فلا خلاف في التفخيم لوجود التنوين، وأما إن وقف فاختلف العلماء في ألفه فقال قوم بالفتح بناء على أن ألفه مبدلة من التنوين، ولهذا رسمت بالألف بالاتفاق كما قال الجعبري في شرح العقيلة: وألف التنوين لا تمال نحو: « ذكراً وعوجاً وأمتاً » قال الداني في كتاب الإمالة: وعليه القراء وعامة أهل الأداء وبه قرأت وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد وأبي طاهر بن أبي هاشم وسائر المتصدرين، وقال مكى في الكشف: والمعمول به الوقف على منع الإمالة لأبي عمرو وفي كل الوجوه وهى الرواية، وقال قوم بالإمالة بناء على أن الألف للإلحاق بجعفر فألفها كالف أرطى فلما نون ذهبت للساكنين فإذا ذهب التنوين للوقف عادت ألف الإلحاق، وهذا مذهب سيبويه، فإن قيل: إن الإلحاق لا يتأتى في المصادر قيل: لا يتأتى على المشهور ويتأتى نادراً وهذا منه، وعليه عمل شيوخنا المغاربة قال شيخ شيوخنا في علم النصر: والعمل عندنا على الإمالة في الوقف وبه الأخذ كما ذهب إليه الشاطبي قال القيسي:

ولابن العلاء في الوقف تترا فأضجعا إذا قلت للإلحاق وافتحه مصدرا

وذكره الداني في غير كتاب الإمالة فاضطرب كلامه رحمه الله فيه، وجنح المحقق إلى الأول قال: ونصوص أكثر الأئمة تقتضى فتحها لأبي عمرو وإن كان للإلحاق من أجل رسمها بالألف فقد شرط مكى وابن بليمة وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة بياء ولا يريدون بذلك إلا إخراج تترا، والحاصل أن لأبي عمرو في تترا إذا وقف وجهين الفتح والإمالة والفتح أقوى والله أعلم.

ثم أمر أن يقرأ (وإن هذه) التى وقعت بعد « تترا » بكسر الهمزة للمشار إليهم بشاء ثوى وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة، وأمر أن يقرأ بتخفيف نون وأن ويلزم سكونها للمشار إليه بكاف كفى وهو: ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ويلزم فتحها.

(ج) من كسر الهمزة فعلى الاستئناف أو العطف على قوله: (إنى بما تعملون)، ومن فتح الهمزة فعلى تقدير حرف الجر قبلها أى لأن وهذه اسم إن وأمتكم الخبر على القراءتين لأنهما مع تشديد نون وإن، ومن خففها فعلى أن أن المخففة من

الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف « وهذه أمتكم » مبتدأ وخبر والجملة في محل رفع خبر إن المخففة ولفظ أمة منصوب على الحال على جميع الأوجه، والعامل في تلك الحال معنى الإشارة، ثم أخبر أن يقرأ (سامراً تهجرون) بضم التاء وكسر ضم الجيم للمشار إليه بهمزة أجملا وهو نافع، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء وضم الجيم .

(ج) من فتح التاء وضم الجيم فهو مضارع هجر مضارع هجر الثلاثى المجرد من باب نصر، ومن ضم التاء وكسر الجيم فهو مضارع أهجر مزيد بالهمزة .

(ص) **وَفِي لَامٍ لِلَّهِ الْأَخِيرِينَ حَذْفُهَا** **وَفِي الْهَاءِ رَفْعُ الْجَرِّ عَنْ وَلَدِ الْعُلَا**

(ش) أخبر أن يقرأ (سيقولون لله) الموضع الثانى والثالث بحذف لام الجر، ويلزم إثبات همزة وصل رسماً موضعها صاحبة لام أل لهذا يبدأ بفتحها ورفع جر الهاء من لفظ الجلالة لابن العلا وهو أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بإثبات لام قبل لفظ الجلالة هى لام الجر ويلزم كسرهما وصلأ وبدأ وقيد بالأخيرين احترازاً من الأول هو (سيقولون لله قل أفلا تذكرون) فإنه بلام الجر المكسورة باتفاق وأيضاً (فقل الحمد لله) ثابتة لام جره باتفاق .

(ج) (سيقولون الله قل أفلا تتقون)، (سيقولون الله قل فأتى تسحرون) من حذف لام الجر ورفع الهاء فقد حذفها لفظاً فهى ثابتة رسماً وزيد فى الرسم قبلها ألف المصاحبة للام التعريف التى هى لام أل فيبدأ بها مفتوحة؛ لأنها رسمت فى المصحف البصرى رفع على أنه مبتدأ لخبر مقدر الله ربها، الله بيده، ومن أثبت اللام فقد أثبت حركتها مكسورة لفظاً وهى ثابتة رسماً عند الجميع؛ لأن لفظ الجلالة اتفق على رسمه بلامين وخفض الهاء لمطابقة السؤال معنى الجواب إذ معنى : مَنْ مَالِكُ هَذِهِ الدَّارِ، ولمن هذه الدار واحد، قال أبو عبيدة: كان الكسائى يحكى عن العرب أنه يقال للرجل: من رب هذه الدار فيقولك فلان ولفلان، وحذفت همزة الوصل تخفيفاً، أما القراءة الأولى فطابق الجواب السؤال لفظاً ومعنى .

(ص) **وَعَالِمٌ خَفَضَ الرَّفْعَ عَنْ نَفْرٍ** **وَفَتَحَ شِقْوَتَنَا وَأَمَدُّدٌ وَحَرَكُهُ شُلْشُلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (عالم الغيب) هنا بخفض رفع الميم للمشار إليهم بالعين

ونفر فى قوله : عن نفر وهم : حفص وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة برفع الميم .

(ج) من خفض الميم فهو بدل من لفظ الجلالة أو صفة له، ومن رفعها فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف أى هو عالم .

ثم أخبر أن يقرأ (شقاوتنا) بفتح الشين ثم أمر بالمد والتحرك أى بإثبات ألف بعد القاف وبتحريكها أى بالفتح للمشار إليهما بشين شلشلا وهما : حمزة والكسائى ، فتعين للباقيين القراءة بكسر الشين وإسكان القاف والقصر أى حذف الألف كما نطق به .

(ج) كلاهما مصدر لشقى كرضى لغتان من مصدر شقى .

(ص) وَكَسْرُكَ سَخْرِيًّا بِهَا وَبِصَادِهَا عَلَى ضَمِّهِ أَعْطَى شِفَاءً وَأَكْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (سحريا حتى) هنا، (سخرىا أم) فى (ص) بضم كسر السين فيهما للمشار إليهم بالهمز والشين فى قوله : أعطى شفاء وهم : نافع وحمزة والكسائى ، فتعين للباقيين القراءة بكسر السين فى الموضعين، ولا خلاف فى ضم السين بموضع الزخرف .

(ج) الضم والكسر لغتان بمعنى واحد وهو : الاستهزاء وقيل : الضم بمعنى الاستخدام بغير أجرة والكسر الاستهزاء .

(ص) وَفِي أَنَّهُمْ كَسْرٌ شَرِيفٌ وَتَرْجَعُونَ ن فى الضم فتح واكسر الجيم واكتملا

(ش) أخبر أن يقرأ (بما صبروا أنهم) بكسر الهمزة وأن يقرأ (إلينا لا يرجعون) بفتح ضم التاء المثناة فوق وكسر الجيم للمشار إليهما بشين شريف وهما حمزة والكسائى ، فتعين للباقيين القراءة بفتح همز إنهم وبضم تاء ت رجعون وفتح الجيم .

(ج) من كسر همزة « إنهم » فعلى الاستئناف ومفعول « جزيتهم » محذوف أى الخير والنعيم فى الجنة، ومن فتحها فعلى المفعول الثانى لجزيتهم أى فوزهم أو تقدير حرف الجر أى لأنهم أو بأنهم .

(ج) « ترجعون » من فتح التاء وكسر الجيم فعلى البناء للمفاعل، ومن ضم التاء وفتح الجيم فعلى البناء للمفعول .

(ص) وَفِي قَالِ كَمْ قُلُ دُونَ شَكِّ وَبَعْدَهُ شَفَا وَبِهَا يَاءٌ لَعَلِّي عُلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ (قال كم لبثتم) بضم القاف وإسكان اللام بعدها للمشار إليهم بالدال والشين في قوله: دون شك وهم ابن كثير وحمزة والكسائي وأن يقرأ (قال إن لبثتم) الواقع بعد قال كم في التلاوة بالتقييد السالف وهو ضم القاف وإسكان اللام بعدها للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي في قراءة من لم يذكر في إحدى الترجمتين القراءة بفتح القاف واللام بينهما ألف كما نطق بالقراءتين.

(ج) من ضم القاف وأسكن اللام فعلى أنه فعل أمر، وفتح القاف واللام بينهما ألف فعلى أنه فعل ماض ثم أخبر أن فيها ياء إضافة واحدة هي: (لعلّي أعمل صالحاً)، والله أعلم.

* * *

سورة النور

(ص) وَحَقٌّ وَقَرَضْنَا ثَقِيلًا وَرَأْفَةٌ يُحَارُّكُهُ الْمَكِيُّ وَأَزْتَعُ أَوْلَا
صَحَابٌ وَغَيْرُ الْخَفْضِ خَامِسَةُ الْأَخِي رَأْنُ غَضَبِ التَّخْفِيفِ وَالْكَسْرِ أَدْخَلَا
وَيَرْفَعُ بَعْدَ الْجُرِّ يَشْهَدُ شَائِعٌ وَغَيْرُ أَوْلَى بِالنَّصْبِ صَاحِبُهُ كَلًّا

(ش) أخبر أن يقرأ (وقرضناها) بتثقيب الرأء للراء للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الراء.

(ج) من خفف الراء فهو ثلاثي مجرد بمعنى: أوجبنا أحكامها، ومن ثقلها فهو مزيد الثلاثي بالتضعيف على معنى: كثرة الأحكام المفروضة في هذه السورة كحد الزنا والقذف واللعان والاستئذان وغض البصر إلى غير ذلك.

ثم أخبر أن يقرأ (رأفة في دين) بتحريك الهمز أي بفتحها لمكى، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الهمزة.

(ج) فتح الهمزة وإسكانه لغتان فى مصدر رأفة، ومعناها: أشد الرحمة ثم أخير أن يقرأ (فشهادة أحدهم أربع) برفع العين كلفظه للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بنصب العين، وقيد الأول احترازاً من الثانى وهو (أن تشهد أربع شهادات) فلا خلاف فى نصبه للتصريح بالفعل قبله.

(ج) من رفع العين فعلى أنه خير المبتدأ وهو فشهادة، أما النصب فعلى أنه مفعول مطلق ناصبه فشهادة وحينئذ فشهادة مبتدأ، وخبرها محذوف أى فشهادة أحدهم أربع شهادات واجبة أو خير لمبتدأ محذوف أى فالواجب شهادة أحدهم إلخ. ثم أخبر أن يقرأ (والخامسة أن غضب) برفع التاء المثناة فوق كلفظه للأئمة السبعة ما عدا حفصاً، فيتعين له نصب التاء وقيد بالأخير لاتفاق القراء على رفع الأول وهو (والخامسة أن لعنت).

(ج) من رفع التاء فعلى الإبتداء، وخبره «أن غضب الله»، ومن نصب التاء فعلى أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: وتشهد الشهادة الخامسة، أو عطفاً على «أربع شهادات» و«أن غضب» بدل منه.

ثم أخبر أن يقرأ (أن غضب الله) بتخفيف النون ويلزم سكونها، وبكسر الضاد ويرفع الهاء من لفظ الجلالة الواقع بعد «غضب» للمشار إليه بهمزة أدخلها وهو نافع، فتعين للباقيين القراءة بتشديد النون ويلزم فتحها وفتح الضاد وجر الهاء من لفظ الجلالة.

(ج) من شدد النون فعلى أنها للتوكيد على الأصل وفتح غضب اسمها وإضافتها إلى لفظ الجلالة فجر بالإضافة، ومن خفف فعلى أنها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، و«غضب» بكسر الضاد فعل ماض، ولفظ الجلالة بالرفع فاعل، والجملة خبر أن المخففة.

ثم أخبر أن يقرأ (يشهد عليهم) بياء التذكير كلفظه للمشار إليهما بشين شائع وهما حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.

(ج) التذكير؛ لأن الفاعل جمع تكسير أو على معنى الجمع، أما التانيث فعلى أن الفاعل مؤنث مجازى أو معنى الجماعة.

ثم أخبر أن يقرأ (غير أولى) هنا بنصب الراء للمشار إليهما بالصاد والكاف في قوله : صاحبه كلا وهما شعبة وابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بخفض الراء .

(ج) النصب على الاستثناء أو الحال ، والخفض على أنه نعت للتابعين أو بدل

منه .

(ص) وَدَرِيٌّ أَكْسِرُ ضَمَّهُ حُجَّةً رِضًا وَفِي مَدِّهِ وَالْهَمْزُ صُحْبَتُهُ حُلَاً

(ش) أمر أن يقرأ (درى) بكسر ضم الدال للمشار إليهما بالحاء والراء في قوله :

حجة رضا وهما أبو عمرو والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بضم الدال ، وأخبر أن يقرأ بالمد والهمز فيلزم مما ذكر فك إدغام الياءين على الإظهار فتصير الياء الأولى مديّة وهمز الثانية ويكون من المد المتصل للمشار إليهم بصحبة والحاء في قوله : صحبته حلا وهم : شعبة وحمزة والكسائي وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بالقصر وترك الهمز ويلزم من هذا اجتماع ياءين سكنت أولهما فلزم إدغام الأولى في الثانية فيصير اللفظ بياء واحدة مشددة بعد الراء .

(ج) فيها ثلاث قراءات « الأولى » ضم الدال وتشديد الياء بلا همز بوزن

« فعلى » فالياء ياء النسب ؛ لأن الكوكب نسب إلى الدر لفرط ضيائه ونوره ، ويجوز أن يكون أصله الهمز بوزن فعيل من الدرء بمعنى الدفع ثم خفف الهمز وأبدل منه الياء ؛ لأن قبلها ياء زائدة كياء « برئ وخطيئة » فوجب إدغام الياء الأولى في الثانية لاجتماع المثلين الذى سكن أولهما ثم كسرت الراء لمناسبة الياء . . « الثانية » بضم الدال وبعد الراء ياء مديّة بعدها همز فهى فعيل على الإظهار وصار من المد المتصل فهو من درأ مصدره الدرء فإذا أريد المبالغة فهو دروء بوزن فعول كسبوح وقدوس فالدرء بمعنى الدفع ؛ لأنه يرفع الخفاء وهو كثير فى الصفات نحو : العلية والسرية ، وفى الأسماء قليل نحو : المرية « الثالثة » : كالثانية إلا أنها بكسر الدال ويقال : إن درء يجمع على دروء فعلى كلا القولين من كون دروء بوزن فعول جمعاً أو للمبالغة فقد توالى فيه ضمان ثم واو فقلبت الواو ياء فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فانقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء فصارت مشددة ثم كسر ما قبلها للمناسبة فمن أظهر أبقى الهمز على أصله قبلها ياء مديّة ومن قلب الهمز ياء أدغم فيها ما قبلها

ومن ضم الدال فعلى الأصل ومن كسرهما فأتبعها حركة الراء بعدها فيصير النطق بوزن صديق، سكين، سكير.

(ص) يُسَبِّحُ فَتَحَ الْبَاءِ كَذَا صِفٌ وَيُوقَدُ أَلْ مُؤَنَّثُ صِفٌ شَرْعًا وَحَقٌّ تَفَعَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يسبح له) بفتح الباء للمشار إليها بالكاف والصاد في

قوله: كذا صف وهما ابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بكسر الباء.

(ج) من فتح الباء فعلى أنه مضارع مبنى للمفعول، والجار والمجرور بعده نائب

الفاعل، وأما «رجال» فهو فاعل لفعل محذوف يدل عليه المقام كأنه قيل: من الذى

يسبحه فقيل: رجال أى يسبحه رجال، ويجوز أن ترفع رجال على الابتداء والخبر «فى

بيوت»، فعلى الأول يوقف على «الأصل» وعلى الثانى لا يوقف عليه، ومن كسر الباء

فهو مضارع مبنى للمعلوم وله متعلق به و«رجال» فاعله.

ثم أخبر أن يقرأ (يوقد) بتاء التانيث للمشار إليهم بالصاد والشين فى قوله:

صف شرعاً وهم شعبة وحمزة والكسائى، فتعين لمن لم يذكر القراءة بياء التذكير،

وأخبر أن يقرأ (توقد) بفتح التاء والواو والدال وتشديد القاف المفتوحة لكل بوزن

تكلم أى تفعل للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو وفى قراءة الباقيين بضم

أوله وإسكان الواو مدية وتخفيف القاف ورفع الدال كما نطق به.

(ج) «يوقد» مضارع مبنى للمفعول فمن ذكره فعلى أن الفاعل «المصباح»،

ومن أنه «فعلى» أن الفاعل «الزجاجة أو المشكاة» ومن قرأه بزنة تفعل كتقدم فهو

فعل ماض مزيد الثلاثى بالتضعيف وتاء التفعيل وفاعله المصباح.

(ص) وَمَا نَوَّنَ الْبَرْزَى سَحَابٌ وَرَفَعَهُمْ لَدَى ظُلُمَاتٍ جَرْدَارٍ وَأَوْصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (من فوقه سحاب) بترك تنوين الباء للبرى؛ فتعين للباقيين

القراءة بإثبات تنوين الباء. ثم أخبر أن يقرأ (ظلمات بعضها) بجر رفع التاء المثناة

للمشار إليه بدال دار وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة برفع التاء المثناة، وعلم أنه

الثانى لذكره مرتباً واتفق على جر الأول

(ج) «سحاب، ظلمات»: من ترك تنوين «سحاب» وجر «ظلمات» فعلى

إضافة «سحاب» إلى «ظلمات»، ومن أثبت التنوين وجر «ظلمات» فعلى أن «ظلمات» بدل من ظلمات الأول، ومن نون «سحاب» أيضاً ورفع «ظلمات» فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف أى هذه أو تلك ظلمات، وأما سحاب فهي مبتدأ أو من فوقه خبر.

(ص) كَمَا اسْتَخْلَفَ اضْمُمُهُ مَعَ الْكَسْرِ صَادِقًا وَفِي يُبَدِّلَنَّ الْخِفُّ صَاحِبَهُ دَلًّا (ش) أمر أن يقرأ (كما استخلف) بضم التاء وكسر اللام للمشار إليه بصاد صادقاً وهو شعبة، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء واللام معاً.

(ج) «استخلف» فعل ماض فممن فتح التاء واللام فعلى بنائه للفاعل وبيبتدأ بهمزة مكسورة، ومن ضم التاء وكسر اللام فعلى بنائه للمفعول و«الذين» نائب الفاعل وبيبتدأ بهمزة مضمومة لأمور منها ضم الثالث.

ثم أخبر أن يقرأ (وليبدلنهم) بتخفيف الدال ويلزم منه إسكان ما قبله للمشار إليه بالصاد والدال فى قوله: صاحبه دلا وهما: شعبة وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال ويلزم منه فتح ما قبله.

(ج) من شدد فعلى أنه مضارع بدل مزيد الثلاثى بالتضعيف، ومن خفف فعلى أنه مضارع أبدل مزيد الثلاثى بهمزة التعدية.

(ص) وَثَانِي ثَلَاثَ أَرْفَعُ سَوَى صُحْبَةٍ وَقِفْ وَلَا وَقِفْ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أَبَدِلًا (ش) أمر أن يقرأ (ثلاث عورات) برفع التاء المثلثة الأخيرة لنافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وحفص المشار إليهم بغير صحبة، فتعين للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائي القراءة بنصب التاء المثلثة الثانية وقيده بالثانى احترازاً من الأول وهو: «ثلاث مرات» فلا خلاف فى نصبه.

(ج) قوله: وَقِفْ وَلَا وَقِفْ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أَبَدِلًا، إشارة إلى ما ترتب على القراءة حالة الوقف على ما قبلها فقوله: قف أمر بحسن الوقف على ما قبل. على التفصيل الآتى: فإذا رفعت «ثلاث» حسن الوقف على «العشاء»؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف أى ثلاث ويحسن الوقف على ما قبل أيضاً إذا نصب بفعل مضممر أى: اتقوا أوقات ثلاث أما إذا قدر «ثلاث» بدلاً من «ثلاث مرات» لم يحسن الوقف الاختيارى وهذا معنى قوله: وَلَا وَقِفْ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أَبَدِلًا.

* * *

سورة الفرقان

(ص) وَيَأْكُلُ مِنْهَا النَّوْنَ شَاعَ وَجَزَمْنَا وَيَجْعَلُ بَرْفَعٍ دَلَّ صَافِيهِ كَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يأكل منها) بالنون للمشار إليهما بشين شاع وهما : حمزة والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية المثناة .

(ج) من قرأ بالنون فالفاعل يعود على الواو في « وقالوا » ضمير المتكلمين ، وأما الياء فعلى الغيب يعود على الرسول ثم أخبر أن يقرأ (ويجعل لك) برفع جزم لام « ويجعل » للمشار إليهم بالبدال والصاد والكاف في قوله : دل صافيه كملًا وهم : ابن كثير وشعبة وابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بجزم اللام .

(ج) من رفع فعلى الاستئناف ، ومن جزم فعلى العطف على محل الجزم على الجواب وهو جعل لك .

(ص) وَنَحْشُرُ يَا دَارٍ عَلَاً فَيَقُولُ نُؤُ نُ شَامٍ وَخَاطِبٍ يَسْتَطِيعُونَ عَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (ويوم يحشرهم) هنا بالياء المثناة التحتية للمشار إليهما بالبدال والعين في قوله : دار علا وهما : ابن كثير وحفص ، فتعين للباقيين القراءة بالنون ، وأخبر أن يقرأ (فيقول أنتم) بالنون للشامي وهو : ابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بالياء التحتية المثناة .

(ج) من قرأ بالياء فيهما فعلى أن الفاعل يعود على ربك من قوله : (كان على ربك) وأما النون فيهما فعلى الالتفات من الغيب إلى التكلم والإسناد إلى نون العظمة والمناسبة « واعتدنا » قبل (وقال الذين لا يرجون لقاءنا) بعد ، وأما قراءة النون في الأول وبالياء في الثاني فعلى ما تقدم فالنون للعظمة والياء على الأصل في اتباع الأسلوب .

ثم أمر أن يقرأ (فما يستطيعون) بقاء الخطاب للمشار إليه بعين عملا وهو : حفص ، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .

(ج) الخطاب على أن ضمير الفاعل لعابدى الآلهة، وأما الغيب فعلى أن ضمير الفاعل يعود على الآلهة.

(ص) وَنُنزِلُ زِدَهُ النُّونَ وَأَرْعَفَعُ وَخِفَّ وَالْ مَلَائِكَةُ المُرْفُوعُ يُنصَبُ دُخْلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ونزل) بزيادة نون بعد الأولى و برفع اللام وتخفيف الزاى، ويلزم سكون ما قبلها وهى النون التى زيدت وينصب رفع تاء «الملائكة» الواقع بعد «نزل» للمشار إليه بدال دخللا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بحذف النون الثانية وفتح اللام وتشديد الزاى ورفع تاء الملائكة.

(ج) من قرأ بنون واحدة وتشديد الزاى وفتح اللام فعلى أنه ماض مبنى للمفعول مزيد بالتضعيف ورفع «الملائكة» على أنه نائب فاعل، ومن قرأ بنونين أولها مضمومة وثانيتها ساكنة وتخفيف الزاى ورفع اللام فعلى أنه فعل مضارع أنزل الثلاثى المزيد بهمزة التعدية مسند إلى ضمير العظمة ونصب «الملائكة» على المفعولية، وكل اتبع رسم مصحف بلده؛ فإنها رسمت بنونين بالمصحف المكى وبنون واحدة فيما عداه من المصاحف العثمانية.

(ص) تَشَقَّقُ خِفُّ الشُّينِ مَعَ قَافٍ غَالِبٌ وَيَأْمُرُ شَافٍ وَاجْمَعُوا سُرْجًا وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (تشقق) هنا وفى (ق) بتخفيف الشين للمشار إليهم بغين غالب وهم: أبو عمر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الشين فى السورتين.

(ج) الأصل فيها تتشقق: فمن شدد فإنه أدغم التاء الثانية فى الشين بعد قلبها وإسكانها للتقارب، ومن خفف فعلى حذف إحدى التاءين نحو: لا تكلم، فلما كان الحذف أخف من الإدغام فى اللغة عبر بقوله: غالب لما فى الإدغام من اجتماع مشددين متواليين.

ثم أخبر أن يقرأ (لما يأمرنا) بياء الغيب كلفظه للمشار إليهما بشين شاف وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب، وأخبر أن يقرأ أيضاً (فيها سرجاً) بالجمع ويلزم منه ضم السين والراء بدون ألف، فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد ويلزم منه كسر السين وفتح الراء بعدها ألف.

(ج) « يأمرنا » بالغيب والخطاب أسند الفعل معها إلى الرسول بتأويل : ويأمرنا محمد أو تأمرنا يا محمد .

(ج) « سراجاً » فالجمع على إرادة الكواكب ؛ لأن كل كوكب سراج ، وأما التوحيد فعلى إرادة الشمس ، ويمكن اتحاد مدلول القراءتين فيحمل التوحيد على إرادة الجنس ، ويحمل الجمع على التعظيم فيتحد كل مع الآخر .

(ص) (وَلَمْ يَقْتَرُوا اضْمُمْ عَمَّ وَالْكَسْرَ ضُمَّ ثِقُ يُضَاعَفُ وَيَخْلُدُ رَفَعُ جَزَمُ كَذَى صِلَا (ش) أمر أن يقرأ (ولم يقتروا) بضم الياء المثناة التحتية للمشار إليهما بعم وهما : نافع وابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بفتحها ، وأمر أن يقرأ بضم كسر التاء المثناة الفوقية للمشار إليهم بثناء ثِقُ وهم : الكوفيون ، فتعين للباقيين القراءة بكسرها .

(ج) فيها ثلاث قراءات الأولى ضم الياء التحتية وكسر التاء الفوقية على أنه مضارع أقتر مزيد الثلاثي بهمزة التعدية « الثانية » : فتح الياء الأسفل وضم التاء الأعلى على أنه مضارع قتر الثلاثي المجرد من باب نصر ينصر « الثالثة » : فتح الأول وكسر الثالث على أنه مضارع قتر مجرد الثلاثي أيضاً باب ضرب يضرب .

(ج) ، والكل لغات .

ثم أخبر أن يقرأ (يضاعف له ، ويخلد فيه) برفع جزم آخر الفعلين للمشار إليهما بالكاف والصاد في قوله : كذى صلا وهما ابن عامر وشعبة ، فتعين للباقيين القراءة بجزم الحرف الأخير من الفعلين .

(ج) من رفع فاء « يضاعف » فعلى الاستئناف أو على الحال من فاعل « يلق » ، ومن جزم الفاء منه فعلى أنه بدل اشتمال من « يلق » ، وأما « يخلد » فمعطوف على « يضاعف » في الحالتين :

(ص) (وَوَحَدَ ذُرِّيَاتِنَا حَفْظُ صُحْبَةٍ وَيَلْقَوْنَ فَاضْمُمَهُ وَحَرَكَ مُثَقَّلًا سِوَى صُحْبَةٍ وَالْيَاءُ قَوْمِي وَلَيْتَنِي وَكَمْ لَوْ وَلَيْتَ تُوْرِثُ الْقَلْبَ أَنْصُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (ذرياتنا قرّة) يالتوحيد ويلزم منه حذف الألف بين الياء والتاء للمشار إليهم بالحاء وصحبة في قوله : حفظ صحبة وهم : أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي ، فتعين للباقيين القراءة بالجمع كلفظه ، ويلزم منه إثبات ألف بين الياء والتاء .

(ج) فالتوحيد على إرادة الجنس، والجمع على إرادة التعدد والكثرة .

ثم أمر أن يقرأ (ويلقون فيها) بضم الياء وتحريك اللام بالفتح وتشديد القاف لنافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر وحفص المشار إليهم بسوى صحبة، فتعين أن يقرأ بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف لصحبة وهم : شعبة وحمزة والكسائي .

(ج) من قرأ بالتخفيف فعلى أنه مضارع مبنى للفاعل من لقي الثلاثى المجرد، ومن ثقل فهو مضارع لقي مزيد الثلاثى بالتضعيف مبنى للمفعول .

ثم أخبر أن فيها ياءى إضافة هما : (قومی اتخذوا) ، (ياليتنى اتخذت) ، ثم تم الناظم البيت بموقف الظالم وما يقع له من الندامة يوم القيامة فأراد ألا يقع المرء فى نحو ذلك فأخبر أن قول المرء لو أنى فعلت كذا من الخير وليتنى فعلت كذا من الإحسان والبر فذلك مما يورث القلب ألماً كثيراً ممضاً كالم وقوع السيف فى القلب من غير أن يجنى من وراء هذا القول ثمرة أو فائدة تعود عليه؛ لذلك قد نهى الشارع عن التفوه بنحو هذا القول لما فى صحيح مسلم أن النبى المصطفى ﷺ قال : إن أصابك شئ فلا تقل : لو أنى فعلت كذا ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن (لو) تفتح عمل الشيطان ، والأنصل جمع نصل وهو السيف .

* * *

سورة الشعراء

(ص) وَفِي حَازِرُونَ الْمُدَّ مَائِلًا فَرِهِي
مَعَ الْهَمْزِ وَأَخْفِضُهُ وَفِي صَادٍ غَيْطَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (لجميع حازرون) بالمد أى بإثبات ألف بعد الحاء للمشار إليهم بالميم والياء فى قوله : مائلٌ وهم : ابن ذكوان والكوفيون، وأخبر أن يقرأ (بيوتاً فارهين) بهذا التقييد أى المد يعنى بإثبات ألف بعد الفاء للمشار إليهم بزال ذاع وهم : ابن عامر والكوفيون فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الحاء فى « حازرون » وبعد الفاء فى « فارهين » .

(ج) القصر والمد فيهما لغتان على أن المد فيهما اسم فاعل ومعناه في «حاذرون»: الخائف مما حدث أو الذي أخذ حذره، ومعناه في «فارهمين» كذلك، وأما القصر فكل منهما صفة مشبهة ومعناه في حذر: المطبوع على الحذر وأما الفره معناه: الأشر أو المعجب بصنعتة والبطر.

ثم أمر أن يقرأ (خلق الأولين) بضم الخاء وبتحريك اللام بالضم للمشار إليهم بالألف والكاف والفاء والنون في قوله: العلا كما في ندي وهم: نافع وابن عامر وحمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بفتح الخاء وإسكان اللام.

(ج) لغتان في المصدر فالضمتان بمعنى العادة والطبيعة، وأما الفتح مع السكون فبمعنى: الكذب.

ثم أخبر أن يقرأ (أصحاب ليكة) هنا وفي (ص) بإسكان اللام وزيادة همزة بعدها ويلزم أن تكون قطع مفتوحة وخفض التاء كلفظه للمشار إليهم بغين غيطلا وهم: أبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام وترك الهمزة وفتح التاء.

(ج) أعلم أن لفظ «الأيكة» وقع في أربعة مواضع في الحجر و(ق) وها هنا و(ص) فقد خصت المصاحف كل موضعين برسم الأولان بالفتحة بينهما لام هكذا «الأيكة» كما اتفقت على رسم الأخيرين بحذف الألفين هكذا «ليكة» وأما القراءة فقد اتفقوا على قراءة الأولين بشغل أكثر حروفها فأسكنوا اللام بعدها همزة قطع على الألف الثانية وجعل الأولى همزة وصل لحاجة البدء فيها اتباعاً للرسم، وأما الأخيران فقد اختلفوا فيها فمن قرأ بفتح اللام والتاء وترك الهمز بينهما فعلى اتباع الرسم، ولأنه صار اسماً للبلدة والبقعة، ومنعت من الصرف للعلمية والتأنيث كطلحة وهي بوزن ليلة، وحينئذ تكون اللام فيها جزءاً من الكلمة لا المعرفة التي توجب الصرف، ومن أسكن اللام وأتى بهمزة بعدها وخفض التاء فللدلالة على المعنى الأصلي والحمل المختلف فيه على المتفق عليه وهو بمعنى الغيضة ويلزم حين البدء همزة وصل مفتوحة ليتوصل إلى النطق الساكن، وأعلم أن بوجود همز الوصل دلت على أنها مع اللام لام آل التي للتعريف فتصير الكلمة مركبة من كلمتين آل وأيكة نحو: الأرض، والإنسان بخلاف الوجه الأول فإنها كلمة واحدة «ليكة» فإن قيل: إن همزة

الوصل لم توجد لها فى الرسم صورة قلت : إن القراءة قد توافق الرسم تحقيقاً كالوجه الأول أو احتمالاً كالوجه الأخير لحملها على المتفق عليه اهـ .

(ص) وَفِي نَزْلِ التَّخْفِيفِ وَالرُّوحِ وَالْأَمِينِ سَنُ رَفَعَهُمَا عَلُو سَمًا وَتَبَجَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (نزل به) بتخفيف الزاى ويرفع حاء الروح ونون الأمين

للمشار إليهم بالعين وسما فى قوله : علو سماوهم : حفص ونافع وابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد زاى نزل ونصب آخر الاسمين بعدها .

(ج) من خف «نزل» على أنه مجرد الثلاثى ورفع الروح على الفاعلية، ومن

ثقل نزل على أنه مزيد الثلاثى بالتضعيف والفاعل يعود على الله ونصب الروح على المفعولية، والأمين صفة له على الحالتين .

(ص) وَأَنْتَ يَكُنْ لِلْيَحْصَبِيِّ وَارْفَعْ آيَةً وَقَافَتَوْ كُلُّ وَأَوْظَمَانِهِ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (أو لم يكن) بقاء التانيث وأمر برفع تاء (آية أن) لليحصبى

وهو : ابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بقاء التذكير ونصب تاء «آية» .

(ج) من رفع «آية» ففاعل «تكن» على أنها تامة، ولهم تتعلق بها، و«أن

يعلمه» بدل من «آية» أو خبر محذوف أى أو لم يحدث لهم آية علم علماء بنى، فإن كانت ناقصة فاسمها ضمير القصة، وآية خبر مقدم، وأن يعلمه مبتدأ مؤخر، والجملة خبر يكن، أو لهم خبر مقدم، «وآية» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «تكن»، و«أن يعلمه» إما بدل من «آية» أو خبر مضمرة أى هى أن يعلمه، والتانيث للفظ القصة أو الآية ومن ذكّر ونصب آية على جعل «أن يعلمه» اسمها و«آية» خبر أى علم علماء بنى اسراءيل بنبوة محمد ﷺ من التوراة آية تدلهم عليه، والتذكير للمصدر المؤول؛ لأنه مذكر .

ثم أخبر أن يقرأ للمشار إليهم بالطاء والحاء فى قوله : ظمّانه حلاوهم : ابن كثير والكوفيون وأبو عمرو (فتوكل على العزيز) بواو العطف قبل الفعل مكان فاء العطف فى قراءة من بقى وهما : نافع وابن عامر .

(ج) من قرأ بالواو فعلى أنه معطوف على قوله : (ولا تدع مع الله)، ومن قرأ

بالفاء فيما أن يكون واقعاً فى جواب شرط مقدر يعلم من السياق أى فإذا أنذرت عشيرتك فعصوك فتوكل وإما معطوف على فعل قبله مرتب عليه بدون حذف .

(ص) وَيَا خَمْسِ أَجْرِي مَعَ عِبَادِي وَلِي مَعِيَ مَعًا مَعَ أَبِي إِنِّي مَعًا رَبِّي أَنْجَلًا

(ش) أخبر أن فيها ثلاث عشرة ياء إضافة، هي: (إن أجرى إلا) في خمسة مواضع في قصة نوح وهود وصالح ولوط وشعيب، (بعبادى إنكم)، (عدولى إلا)، (إن معى ربي)، (ومن معى من المؤمنين)، (واغفر لأبى إنه)، (إنى أخاف أن يكذبون ويضيق)، (إنى أخاف عليكم)، (ربى أعلم بما تعلمون).

* * *

سورة النمل

(ص) شَهَابِ بُنُونِ ثِقْ وَقُلْ يَا تَيْنِي دَنَا مَكْتُ افْتَحْ ضَمَّةَ الْكَافِ نَوْفَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (أو آتيكم بشهاب) بتنوين الباء المعبر عنه بالنون؛ لأنها أصله للمشار إليهم بثناء ثِقْ وهم الكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين.

(ج) من قرأ بالتنوين فعلى أنه مقطوع عن الإضافة و«قبس» بدل منه أو صفة له أى مقتبس أو مقبوس، ومن ترك التنوين فعلى أنه مضاف إلى «قبس» لبيان النوع كخاتم حديد.

ثم أمر أن يقرأ (أو لياتيني) بالتقييد السالف وهو زيادة نون، ويلزم أن تكون خفيفة بعد النون المشددة وتكسر مناسبة للياء بعدها كلفظه للمشار إليه بدال دنا وهو ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بترك النون الزائدة والاقتران على نون واحدة مشددة، ويلزم كسرها للياء بعدها.

(ج) من قرأ بالنون فالأولى مشددة مفتوحة للتأكيد والثانية مخففة مكسورة للوقاية فهذا على الأصل وعليه رسم المصحف المكى، ومن قرأه بنون واحدة فهي مشددة إما أن تكون للتأكيد ثم كسرت لتقوم مقام نون الوقاية المحذوف فى نحو: وإنى، وإما أن تكون نون التوكيد الخفيفة دخلت عليه نون الوقاية فأدغمت فى نون الوقاية حينئذ لا حذف وعليه رسم بقية المصاحف.

ثم أمر أن يقرأ (فمكث غير) بفتح الكاف للمشار إليه بنون نوفلا وهو :
عاصم، فتعين للباقيين القراءة بضمها وهما لغتان .

(ص) مَعَا سِبَاً افْتَحَ دُونَ نُونٍ حَمِيٍّ هُدًى وَسَكَنَهُ وَأَنَوِ الْوَقْفَ زُهْرًا وَمَنْدَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (من سبأ) هنا، (لقد كان لسبأ) فى سورته بفتح الهمز وترك التنوين فى الموضعين المعبر عنه بالنون؛ لأنها أصله للمشار إليهما بالحاء والهاء فى قوله : حمى هدى وهما : أبو عمرو والبزى، وأخبر أن يقرأ للمشار إليه بزى زهرا وهو : قنبل بإسكان الهمز وصلاباً بنية الوقف حملاً للوصل على الوقف كمن ألحق هاء السكت بنحو : « يتسنه » .

(ج) من فتح الهمز بلا تنوين فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنه اسم للقبيلة أو البقعة، ومن خفضها منونة فهو منصرف لإرادة الحى، ومن سكن الهمز وصلاباً على نية الوقف فقد أجرى الوصل مجرى الوقف، وحمله عليه، والأولى أن يكون من نوع المنصرف لتحقيقه، واعلم أن فى ملاحظة نية الوقف بقاء لإعراب لهذه الكلمة عند إسكان همزها أو سكن للتخفيف .

(ص) أَلَا يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفٌ مُبْتَلًا أَلَا وَيَا وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأَهُ بِالضَّمِّ مُوَصَّلًا
أَرَادَ أَلَا يَا هَوْلًا اسْجُدُوا وَقِفٌ لَهُ قَبْلَهُ وَالْغَيْرُ أَدْرَجَ مُبَدَلًا
وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا وَإِنْ أَدْعَمُوا بَلَا وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَحَفَّ يَسْجُدُوا وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (ألا يسجدوا) بتخفيف اللام كلفظه للمشار إليه براء راوٍ، وهو : الكسائى ويترتب على تخفيف اللام أمور، منها : أن كلمة يسجدوا كلمتان منفصلتان تقديراً، وإن اتصلتا لفظاً ورسماً ولما تعلق حكم انفصالها بالوقف الاختبارى بالوحدة المنوى وصلاباً بين أنه إذا وجه إليك أن تقف وقفاً اختبارياً بالوحدة وما فى معناه من اضطرار أو انقطاع نفس أو عطاس أو سؤال أو نسيان على مفردات جملة ألا يسجدو للكسائى صاحب الرمز السابق؛ لأن الكلام محمول عليه فأمر بجواز الوقف له على ألا، أو على ألا يا معاً، أو على ألا يسجدوا، وله الابتداء اختباراً باسجدوا مضموم الهمز، وهذا معنى قوله : موصلاً إجمالاً، أما التفصيل موصلاً أى

بهمز الوصل، أو مبلغاً هذا النقل القراء أى الابتداء بضم همز الوصل من اسجدوا، وقد خص غير الناظم الوقف على ألا يا؛ لأنه موضع الاختبار كما فى شرح الغاية لابن مهران بأنه روى عن الكسائى أنه وقف على ألايا وابتدأ باسجدوا، قال فإن صح ذلك فعلى طريق إظهار الأصل لا على طريق الاختبار فى الوقف، كأنه قيل له فعلاً: أثبت النون كما فى: ألا يتقون، ألا تقاتلون. ألا تجدون فأخبرهم بأصل الكلمة، وهذا ظاهر كلام صاحب التيسير فإنه قال: قرأ الكسائى ألا يسجدوا بتخفيف اللام، ويقف ألايا ويبتدئ اسجدوا على أنه فعل أمر أى ألايا أيها الناس اسجدوا، ثم ذكر علة ذلك فأخبر أنه يريد التنبيه على المحذوف لفظاً المنوى، والمقدر وصلأ هو هؤلاء، ونحوه، ثم ذكر ما بقى مما يجوز له الوقف عليه فقال: وقف له قبله أمر بجواز الوقف على ما قبل ألا يسجدوا وهو «يهتدون»، ولما فرغ مما اختص الكسائى به شرع فيما للباقيين فقال: والغير أدرج إلخ أخبر أن للباقيين أموراً فى هذه الجملة منها: إدراج «يهتدون» مع «ألا يسجدوا» أى توصل الجملتان سواء أكان محل الجملة الثانية وموقعها من الجملة الأولى بدلاً أم مفعولاً على ما يفصل بعد، ومنها أن ألا مكونة من أن الناصبة ولا النافية فأمر بإدغام النون من أن فى لا النافية فيصير التللفظ بلام مشددة، ثم أخبر أن هذه النون المدغمة ليست مقطوعة أى لا صورة لها فى الرسم باتفاق المصاحف ومنها: أنه أمر بأن يوقف للباقيين جوازاً على لفظ يسجدوا أو على ألا المكونة من أن الناصبة ولا النافية ولا يوقف على أن؛ لاتصالها رسماً.

(ج) «ألا يسجدوا» من خف اللام فعلى أن لا حرف استفتاح وتنبيه، وأما يا عنده فى نية الفصل من يسجدوا فيها وجهان، الأول: أنها حرف نداء حذف المنادى؛ لأنه مفعول، ويجوز حذفه لقريظة أخرى هى اسجدوا؛ لأنه فعل أمر ولما دل واوه على مذكر عاقل كان المحذوف المقدر من جنسه نحو: يا هؤلاء، يا قوم، ومثله فى لسان العرب لغة فصيحة نثراً أو نظماً فمن الأول قد سمع: ألايا ارحمونا ومن الثانى: ألايا سمع أعظك بخطة. الوجه الثانى: أن يا حرف تنبيه على الفعل مؤكداً للفظ ألا، وعلى معناها هذا فلا شىء مقدر محذوف ولفظ اسجدوا فعل أمر سواء كانت يا نداءً أو تنبيهاً، فإن قلت: هذه مخالفة لرسم المصاحف إذ فيها زيادة ألفين عن الرسم،

الجواب عن الحذف: إن حذف ألف يا مطرد في الرسم نحو: يا نوح، يا قوم، وحذف ألف الوصل مطرد في الرسم في نحو: بسم الله، وكلمة «يسجدوا» اجتمع فيها سواكن ثلاث ألف يا وألف وصل اسجدوا والسين فحذف الأولان وبقي الثالث فلما سقطا في اللفظ سقطا في الرسم.

تنبيه: إن هذا الرسم احتمال قراءة الكسائي وغيره فتوضيح هذا مبنى على اتصال نون أن بلا النافية في الرسم وعدم صورة لها فيكون رسمها في المصاحف ألا فإن شددت بإشارة الرسم وصول النون من أن الناصبة ليسجدوا فالياء فيه ياء من أحرف أنيت ويسجدوا منصوب بحذف النون، وأما من خف ألا دلت على التنبيه وعلى غيره فدل على كلمة اسجدوا فعل أمر فيفصل من الياء فلا بد أن يكون لكل معنى وقد سبق بيان معانيها فلفظ ألا مشدداً أو مخففاً اتحد رسمها ووزعها اللفظ على ما بعدها، وأما إثبات الكسائي ألف يا أو إثبات ألف اسجدوا في الابتداء في حالة الاختبار بالموحدة فإنما هو للدلالة أو للتنبيه على أصل كل منهما، وإن كان الإمام الكسائي قد فعل هذا للدلالة وللتنبيه على الأصل كما ذكر في غاية ابن مهران ويقال: إن إثبات ألف يا وفقاً لحذف المنادى، وقد وجد نظير لاجتماع السواكن الثلاث مع حذف الأولين فنظير «يسجدوا» قوله تعالى: (يَبْتَؤْم) فحذفت ألف «يا» وحذفت ألف ابن كما حذفتا في الرسم في يسجدوا، وهذا اللفظ متحد لفظاً ورسمياً في القراءتين مختلف تقديراً مضارع في وجه، وأمر في الآخر، وأما من شدد اللام من ألا فالحاصل من إدغام نون أن الناصبة في لا النافية فإن عملت النصب في لفظ «يسجدوا» بأن حذف منه نون الرفع وأن الياء المبدوء بها هي الياء التي من أحرف المضارعة وأما لا النافية ففيها وجهان «الأول»: ليست زائدة باعتبارين أولهما. إذا كان المصدر المؤول من الجملة الثانية بدلاً من أعمالهم أى زين لهم الشيطان ترك السجود «ثانيهما»: إذا كان المصدر مفعولاً له أى زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا أى عدم السجود «الوجه الثاني»: أنها زائدة بالاعتبارين «أولهما»: إذا كان المصدر بدلاً من السبيل أى فصدّها عن السجود «ثانيها»: إذا كان المصدر مفعولاً به ليهتدون أى لا يهتدون للسجود.

(ص) وَتُخْفُونَ خَاطِبَ تُعْلِنُونَ عَلَى رِضًا تُمِدُّونِنِي الإِدْغَامَ فَازَ وَثَقَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ما يخفون وما يعلنون) بتاء الخطاب في الفعلين للمشار إليهما بالعين والراء في قوله: على رِضًا وهما: حفص والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب فيهما.

(ج) من قرأ بالخطاب مخفياً ألا فهو لمناسبة النداء والأمر والمخاطب من حكيت لهم القصة وهم المؤمنون والنبى ﷺ، ومن قرأ بالخطاب مشدداً ألا فعلى الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، ومن قرأ الغيبة مشدداً ألا فعلى أصل أسلوب الكلام نحو: لا يهتدون، فالضمائر كلها للغيبة.

ثم أخبر أن يقرأ (تمدونن بمال) بإدغام النون الأولى في الثانية فينطق بنون واحدة مشددة مكسورة ويلزم مد الواو قبلها مداً مشبَعاً؛ لأنه من قبيل المد اللازم للمشار إليه بفاء فاز وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بالإظهار، ويلزم منه فك النونين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة.

(ج) من أدغم فإنه أدغم نون الرفع في نون الوقاية للتخفيف، ومن أظهر فقد فك النونين على الأصل.

(ص) مَعَ السُّوقِ سَاقِيهَا وَسُوقِ أَهْمِرُوا زَكَاً وَوَجْهَ بِهِمْزٍ بَعْدَهُ الْوَاوُ وَكُلًّا

(ش) أمر أن يقرأ (عن ساقِيها) هنا، (بالسوق) في (ص)، (على سوقه) في الفتح بهمز ساكنة بعد السين في المواضع الثلاثة كما لفظ به للمشار إليه بزاي زكا وهو قنبل، وأخبر أنه وكل إلى صاحب الزاي وهو قنبل أن يقرأ له بوجه آخر أى إثبات همز بعده واو فيلزم أن تكون مدية وأن يضم ما قبلها فيما فيه واو وهو «السوق» و«سوقه»؛ فيصير اللفظ فيهما بوزن فعول كقروء، فتعين للباقيين القراءة بترك الهمزة في المواضع كلها فيصير النطق بألف مدية بعد السين في «ساقِيها» وبواو مدية بعد السين في غيرها اتباعاً لصورة همزة كل في الرسم.

(ج) «ساقِيها»، بالهمز وعدمه لغتان نحو كأس وكاس، وقيل: من العرب من يقلب حرف المد همزة كما يقلب الهمزة حرف مد، ومن ذلك: ياجوج ومأجوج كما

سبق. وأما «السوق» و«سوقه» إما أن الواو الساكنة إذا انضم ما قبلها ربما قدّرت الضمة فيه فقلبوها همزة نحو: «موقدة، موسى» وعليه قراءة «عاداً الأولى»، أو لأن الواو مهموز، أو لأن الأصل فعل بضمّتين قلبت الواو همزة كما قالوا: «أقتت» في «وقتت» ثم أسكن تخفيفاً، وأما وجه ضم الهمز بعده واو فعلى جمع ساق المهموز جمعه سئوق بوزن فعل وفعل كطل وطلول، وطبل وطبول، وقصر وقصور وأما قراءة الباقيين بدون همز فعلى الأصل؛ لأن المفرد ساق بفتح العين، والجمع سوق بوزن فعل بفتح العين جمعها فعل بإسكان العين كأسد وأسد.

(ص) نَقُولَنَّ فَاضْمُ رَابِعًا وَنُبَيَّتَ نَهْ وَمَعَا فِي النُّونِ خَاطِبٌ شَمْرَدَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لنبيته وأهله ثم لنقولن) بضم الحرف الرابع في الفعلين وهو التاء في الأول واللام الثانية في الثاني، وأخبر أن يقرأ بتاء الخطاب مكان الحرف الأول فيهما وهو النون للمشار إليهما بشين شمردلا وهما: حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بالنون أول الفعلين وفتح الرابع منهما.

(ج) من قرأ بالنون أول الفعلين وفتح رابعهما فعلى إسنادهما إلى ضمير جماعة المتكلمين وهو حكاية لما قالوه وبنى الفعلان على الفتح لمباشرتهما نون التوكيد لفظاً وتقديراً، ومن قرأ بتاء الخطاب أول الفعلين وضم ما قبل نون التوكيد وتقديراً، ومن قرأ بتاء الخطاب أول الفعلين وضم ما قبل نون التوكيد فلانفصالهما عنها تقديراً إذ الأصل لتببيتونه لنقولون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ثم واو الجماعة لالتقاء الساكنين اكتفاء بالضم قبلها وهو بمعنى حكاية بعضهم لبعض.

(ص) وَمَعَ فَتْحِ أَنَّ النَّاسَ مَا بَعْدَ مَكْرِهِمْ لِكُوفٍ وَأَمَّا يُشْرِكُونَ نَدِ حَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بفتح همزة (أن الناس كانوا) وبفتح همزة (أنا دمرناهم) وهو المراد بقوله: ما بعد مكرهم للكوفيين، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمزة في الموضعين.

(ج) «إنا دمرناهم» من فتح الهمز فعلى أن المصدر منها بدل من عاقبة، أو خير لمبتدأ محذوف، وعاقبة فاعل كان إن كانت تامة أو اسمها إن كانت ناقصة، و«كيف»

حال على الأول وخبر مقدم على الثانى، ومن كسر إنا فعلى الاستئناف، وكان ناقصة، وأما « أن الناس » من كسرها فعلى الاستئناف ومن فتحها فعلى تقدير حرف الجر مقدر وهو إما باء التعدية أو السببية .

ثم أخبر أن يقرأ (أما يشركون) بياء الغيب كلفظه للمشار إليهما بالنون والحاء فى قوله : ندحلا وهما : عاصم وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب .

(ج) من قرأ بالغيب مناسبة لطرفيه وأمطرنا عليهم بل أكثرهم ومن قرأ بالخطاب فعلى الالتفات من خطاب النبى ﷺ إلى خطابهم ومناسبة لقوله : (ويجعلكم خلفاء) .

(ص) (وَشَدَّدُ وَصِلُ وَأَمْدُدُ بِلِ ادَّارَكَ الَّذِي ذَكَا قَبْلَهُ يَذْكَرُونَ لَهُ حُلَاً

(ش) أمر أن يقرأ (بل ادارك) بتشديد الدال ويلزم فتحها والمد أى إثبات ألف بعد الدال وبهمزة وصل قبلها ويلزم منه كسر لام « بل » وصلاً لالتقاء الساكنين للمشار إليهم بالألف والذال فى قوله : الذى ذكا وهم : نافع وابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بهمزة قطع ويلزم فتحها وإسكان لام بل قبلها فى الحالتين وتخفيف الدال ويلزم إسكانها وبالقصر أى حذف الألف بعد الدال .

(ج) من وصل الهمز وشدد الدال وأثبت ألفاً بعدها فعلى أن الأصل تدارك أبدلت التاء دالاً ثم أدغمت فيما بعدها فتعذر النطق بالساكن فاحتيج لاختلاب همزة وصل للتمكن من النطق بالساكن والتوصل إليه فأتى بهمزة وصل وهذه تثبت ابتداء فقط وتسقط فى الدرج وتكسر ابتداء وفق القواعد العربية : أما كسر لام بل وصلاً فلالتقاء الساكنين وصار اللفظ « ادارك » مثقلاً من تفاعل إلى افتاعل بمعنى تتابع وتلاحق، وأما من قطع الهمز ويلزم فتحها وفق القواعد؛ لأنها تنبئ أن همزة القطع فى الماضى لا تكون إلا مفتوحة كما سبق توضيحها وخفف الدال وحذف ألفها فعلى وزن أفعال كأدغم وهو بمعنى الأول فاتحدت القراءتان وقيل : إن هذا بمعنى بلغ، وانتهى، وفنى .

ثم أخبر أن يقرأ (قليلاً ما يذكرون) هنا بياء الغيب كما لفظ به للمشار إليهما

باللام والحاء فى قوله، له حلا وهما هشام وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب
قوله: قبله أى قبل ادراك .

(ص) **بِهَادِي مَعَا تَهْدِي فَشَا الْعَمِي نَاصِبًا وَبِأَلْيَا لِكُلِّ قِفٍ وَفِي الرُّومِ شَمَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (تهدى العمى) هنا وفى الروم بتاء مثناة فوق مفتوحة وإسكان الهاء وينصب ياء العمى للمشار إليه بفاء فشا وهو: حمزة فى قراءة الباقيين «بهادى» بباء موحدة مكسورة وفتح الهاء بعدها ألف كما لفظ بالقراءتين وبخفض ياء «العمى» فى السورتين ثم ذكر حالة الوقف على كلمة «تهدى» أو «بهادى» على إحدى القراءتين، فأمر أن يقرأ بإثبات الياء وقفاً هنا لجميع القراء وأما موضع الروم فأخبر أن يوقف عليه بإثبات الياء للمشار إليهما بشين شمللا وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين الوقف بدون ياء فتحذف ويوقف على الدال ساكنة فى موضع الروم فقط .

(ج) من قرأ «بهادى» بباء موحدة مكسورة وفتح الهاء بعدها ألف فعلى أنه اسم فاعل ثم أضيف إلى «العمى» فخفض وهو معمول له، ومن قرأ «تهدى» بتاء مفتوحة بعدها هاء ساكنة فعلى أنه مضارع مرفوع للتجرد أسند إلى المخاطب وهو الرسول ﷺ ونصب «العمى» على أنه مفعول، وأما من وقف بالياء، فعلى الأصل ومن حذف فللنص والرواية والرسم ووافق الأصل فى النمل وخالفه فى الروم .

تنبيه: إن لفظها إما اسم فاعل وإما فعل فجاز إثبات الياء وحذفها مع اسم الفاعل ومن قرأها فعلاً مضارعاً أثبتتها بلا خلاف فإن وجه ذلك: إن الفعل لا يدخله تنوين حتى تحذف الياء لأجله بخلاف اسم الفاعل فيدخله التنوين وصلماً فتحذف وصلماً لالتقاء الساكنين، فإن من وقف وأثبتها يكون ردها لزوال المانع وهو التنوين ومن حذفها فى الوقف فقد أجرى الوقف مجرى الوصل .

(ص) **وَأَتَوْهُ فَأَقْصُرُ وَأَفْتَحِ الضَّمَّ عِلْمُهُ فَشَا تَفْعَلُونَ الْغَيْبَ حَقَّ لَهُ وَلَا**

(ش) أمر أن يقرأ (وكل آتوه) بالقصر أى بحذف الألف بعد الهمزة وبفتح ضم التاء للمشار إليهما بالعين والفاء فى قوله علمه فشا وهما: حفص وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات الألف بعد الهمز وضم التاء .

(ج) من قرأ بقصر الهمزة وفتح التاء فعلى أنه فعل ماض بمعنى جاءوه والأصل فيه آتيوه على وزن فعلوه كضربوه فلما ضمت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت فتحة التاء لتدل على الألف المحذوف والواو فاعل والهاء مفعول، وأما من قرأ بإثبات ألف بعد الهمز وضم التاء فعلى أنه اسم فاعل من المجيء أيضاً أى كل جائيونه والأصل فيه آتيونه بوزن فاعلونه كضاربونه فلما انضمت الياء وكسر ما قبلها فاستثقل ذلك ألقىت ضمة الياء على التاء قبلها بعد سلب حركتها فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبقيت حركتها على ما قبلها تدل عليها ونأسبت واو الجماعة، وقيل: استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء وواو الفاعل فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم ضمت التاء لتناسب واو الفاعل ثم تحذف النون للإضافة على كلا التقديرين ثم أضيف إلى الهاء مفعوله، ثم أخبر أن يقرأ (خبير بما يفعلون) بياء الغيب للمشار إليهم بحق واللام فى قوله: حق له وهم: ابن كثير وأبو عمرو وهشام، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) الغيب حملاً على قوله تعالى (وكل آتوه)، وأما الخطاب فحملاً على قوله تعالى: (وترى الجبال).

(ص) وَمَالِي وَأُورِعْنِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا لِيَبْلُونِي الْيَاءَاتِ فِي قَوْلٍ مِّنْ بَلَاءٍ (ش) أخبر أن فيها خمس ياءات إضافة (مالي لا أرى)، (أوزعني أن)، (إني موضعان، (إني آنست)، (إني ألقى)، (ليبلوني أن أشكر). وقوله: فى قول من بلاء، معناه فى قوله من خبر هذا العلم وعلم أسراره ومرن عليه.

* * *

سورة القصص

(ص) وَفِي نُورِي الْفَتْحَانَ مَعَ أَلْفٍ وَيَا نِهٍ وَثَلَاثٌ رَفَعُهَا بَعْدَ سُكْلَا (ش) أخبر أن يقرأ (ويرى) بياء مفتوحة وفتح الراء بعدها ألف منقلبة عن ياء

فيلزم إمالتها وبرفع ثلاثة أسماء بعد « ويرى » وهى نون (فرعون وهامان) ودال (وجنودهما) للمشار إليهما بشين شكلاً وهما: حمزة والكسائى وفى قراءة الباقيين ونرى بنون مضمومة وكسر الراء وفتح الياء كما نطق به وينصب أوأخر الأسماء الثلاثة التى بعد ونرى .

(ج) من قرأ ونرى بنون مضمومة وكسر الراء ونصب الياء فعلى أنه مضارع أرى مزيد الثلاث همزة التعدية الأصل فيه أرى كأكرم حذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء فى جميع تصاريفه تخفيفاً فمضارعه مضموم أوله ونصب بفتحة ظاهرة على الياء لعطفه على « نمن » ، ومسند إلى ضمير العظمة لمناسبة طرفيه (أن نمن ، وأوحينا) ونصبت الأسماء الثلاثة بعد « فرعون » مفعول ، و« هامان وجنودهما » معطوفان على « فرعون » ، ومن قرأ (ويرى) بياء مفتوحة وفتح الراء فهو مضارع رأى الثلاثى المجرد منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر ورفع فرعون على أنه فاعل ورفع هامان وجنودهما عطفاً عليه .

(ص) وَحَزْنًا بِضَمٍّ مَعَ سُكُونٍ شَفَا وَيَصْدُرُ اضْمُمُّ وَكَسْرُ الضَّمِّ ظَامِيهِ أَنَهْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (عدواً وحزناً) بضم الحاء وإسكان الزاى للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائى ، فتعين للباقيين القراءة بفتح الحاء والزاى .

(ج) لغتان يقال : إن فتح الحاء والزاى من باب تعب تعباً فهو مصدر ، وأما ضم الحاء وإسكان الزاى مصدر من باب نصر ينصر ومنه (لا يحزنهم الفزع) .

ثم أمر أن يقرأ (حتى يصدر) بضم الياء وبكسر ضم الدال للمشار إليهم بالطاء والهمزة فى قوله : ظاميه أنهلا وهم : ابن كثير والكوفيون ونافع ، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وضم الدال .

(ج) من فتح الياء وضم الدال فهو مضارع صدر الثلاثى المجرد من باب نصر ينصر بمعنى يرجع ومن ضم الياء وكسر الدال فهو مضارع أصدر المزيد بهمزة التعدية ، بمعنى : يرد الرعاء مواشيهم عن الماء .

(ص) وَجِدْوَةٌ اِضْمُمُ فُرْتُ وَالْفَتْحُ نَلٌ وَصَحْدٌ سِبَةٌ كَهْفٌ ضَمُّ الرَّهْبِ وَأَسْكِنُهُ ذُبْلًا

(ش) أمر أن يقرأ (أو جذوة) بضم الجيم للمشار إليه بفاء فزت وهو: حمزة، وأن تقرأ بفتح الجيم للمشار إليه بنون نل وهو: عاصم، فتعين للباقيين القراءة بكسر الجيم.

(ج) كلها لغات في الجذوة وهي بمعنى القطعة الغليظة من الحطب فيها نار ليس فيها لهب، ثم أخبر أن يقرأ (من الرهب) بضم الراء للمشار إليهم بصحبة والكاف في قوله: وصحبة كهف وهم: شعبة وحمزة والكسائي وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتحها، وأمر أن يقرأ بإسكان الهاء للمشار إليهم بزال ذبلا وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهاء.

(ج) كلها لغات في المصدر بمعنى واحد وهو: الخوف من رهب من تعب.
(ص) يُصَدِّقْنِي أَرْفَعُ جَزْمَهُ فِي نُصُوصِهِ وَقُلْ قَالَ مُوسَى وَأَحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلًا
(ش) أمر أن يقرأ (يصدقني إني) برفع جزم القاف للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: في نصوصه وهما: حمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بجزم القاف.

(ج) من رفع القاف فعلى الاستئناف أو الجملة صفة لردء أو حال من ضمير النصب من أرسله، ومن جزم القاف فعلى أنه جواب الأمر أو جواب لفعل مقدر دل عليه «أرسله».

ثم أمر أن يقرأ (قال موسى) هنا بحذف الواو قبل قال للمشار إليه بدال دخلا وهو ابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بإثبات الواو.

(ج) من حذف الواو فعلى الاستئناف إنها جملة مستأنفة وقعت جواباً لسؤال يعلم من الجملة السالفة، ومن أثبتها فبالعطف على جملة (قالوا) وكان القصد الجمع بين مقالتهن ومقالة موسى ومقالة فرعون، وكل اتبع رسم مصحفه فإنها ثابتة في المصاحف إلا المكي فإنها محذوفة فيه.

(ص) نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحُ يَرْجَعُونَ نَ سِحْرَانِ ثِقٌ فِي سَاحِرَانِ فَتَقَبَّلَا
(ش) أخبر أن يقرأ (لا يرجعون فأخذناه) بضم الياء وفتح الجيم للمشار إليهم بالنون ونفر في قوله: نما نفر وهم: عاصم وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وكسر الجيم.

(ج) من فتح الياء وكسر الجيم فعلى البناء للفاعل، ومن ضم الياء وفتح الجيم فعلى البناء للمفعول، ثم أخبر أن يقرأ (قالوا سحران) بكسر السين وإسكان الحاء بدون ألف بينهما للمشار إليهم بشاء ثق وهم: الكوفيون في قراءة الباقيين (سحران) بفتح السين وكسر الحاء بينهما ألف كما لفظ بالقراءتين.

(ج) من كسر السين وأسكن الحاء فمصدر يعود على القرآن والتوراة، ومن فتح السين وكسر الحاء بينها ألف فهو اسم فاعل يعود على محمد وموسى أو موسى وهارون، وعلى الوجهين خبر لمبتدأ محذوف أى هما كذا وكذا.

(ص) وَيُجِبِي خَلِيطٌ يَعْقِلُونَ حَفِظْتُهُ وَفِي خُسْفٍ الْفَتْحَيْنِ حَفْصٌ تَنَخَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يجبى إليه) بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم بحاء خليل وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعا فقد تعين أن يقرأ له بياء التانيث.

(ج) فالتانيث على الأصل ومراعاة للفظ، والتذكير للفصل أو الفاعل مؤنث مجازى؛ لأنه بمعنى الرزق، ثم أخبر أن يقرأ (أفلا يعقلون أفمن) بياء الغيب كلفظه للمشار إليه بحاء حفظته وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بياء الخطاب.

(ج) فالخطاب لمناسبة قوله: (وما أوتيتم)، والغيب لمناسبة قوله: (فتلك مساكنهم). ثم أخبر أن يقرأ (لخسف بنا) بفتح الحاء والسين لحفص وفي قراءة الباقيين بضم الحاء وكسر السين كما نطق به.

(ج) فتح الحاء والسين على البناء للفاعل، ومن ضم الحاء وكسر السين فعلى البناء للمفعول ونائب الفاعل الجار ومجروره.

(ص) وَعِنْدِي وَذُو الثَّنِيَا وَإِنِّي أَرَبُّ لَعَلِّي مَعَارَبِي ثَلَاثٌ مَعِي أَعْتَلًا

(ش) أخبر أن فيها اثنتى عشرة ياء إضافة هي (عندى أو لم يعلم)، (ستجدنى إن شاء الله) المعبر عنها بقوله: ذو الثنیا بالضم اسم من الاستثناء، وأخبر أن لفظ إنى فى أربعة مواضع، (إنى آتست)، (إنى أنا الله)، (إنى أخاف أن يكذبون)، (إنى أريد)، وأخبر أن لفظ لعلى موضعان، (لعلى آتيكم)، (لعلى أطلع)، وأخبر أن لفظ

ربى فى مواضع ثلاثة (عسى ربي أن)، (ربى أعلم بمن)، (ربى أعلم من)، (فأرسله معى رداءً).

* * *

سورة العنكبوت

(ص) يَرَوْنَ صُحْبَةً خَاطِبٌ وَحَرَكٌ وَمُدٌّ فِي الْ نَشْأَةً حَقًّا وَهُوَ حَيْثُ تَنْزَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (أو لم يروا كيف) بقاء الخطاب للمشار إليهم بصحبة وهم:

شعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بقاء الغيب.

(ج) الغيب حملاً على قوله: (فقد كذب أمم)، والخطاب حملاً على نحو

قوله: (أن اعبدوا الله واتقوه). ثم أمر أن يقرأ لفظ (النشأة) فى مواضعها الثلاثة

بتحريك الشين أى بالفتح وبالمد أى بإثبات ألف بعد الشين بوزن الكلاءة، ويصير من

قبيل المد المتصل للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة

بإسكان الشين والقصر أى بحذف الألف بعدها فى المواضع الثلاثة.

(ج) لغتان فى المصدر، فالقصر بوزن الرأفة والرحمة، والمد بوزن الكلاءة، وما

لحمزة فيها تقدم.

(ص) مَوْدَةٌ الْمَرْفُوعُ حَقٌّ رَوَاتِهِ وَنَوْنُهُ وَأَنْصَبُ بَيْنَكُمْ عَمَّ صَنْدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (مودة) هنا برفع التاء للمشار إليهم بحق والراء فى قوله:

حق روايته وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء،

وأمر أن يقرأ بتنوين تاء (مودة) ونصب نون (بينكم) للمشار إليهم بعم والصاد فى

قوله: عم صندلا وهم: نافع وابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بحذف تنوين التاء

وخفض نون «بينكم».

(ش) من نصب (مودة) مضافة أو مقطوعة عن الإضافة فعلى أن ما كافة للفظ

إن عن العمل، ويكون قد نصب (مودة) على أنها مفعول لأجله، والمفعول الثانى

للفظ (اتخذتم) محذوف والتقدير: اتخذتم من دون الله أو ثانياً آلهة للمودة ومن أضافه إلى « بينكم » فعلى الاتساع ومن نون فعلى الأصل ونصب « بينكم » على الظرفية أو على أنه صفة لمودة، وأما من رفع تاء (مودة) مع الإضافة فعلى أنه جعل ما موصولة اسم إن و« مودة » خبرها والتقدير: إن الذين اتخذتموهم أو ثانياً مودة بينكم وقيل: إن مودة خبر المبتدأ محذوف أى هى مودة وتكون ما كافة لإن عن العمل .

(ص) وَيَدْعُونَ نَجْمَ حَافِظٍ وَمَوْحِدٌ هُنَا آيَةٌ مِنْ صُحْبَةٍ دَلَالًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يدعون) هنا بياء الغيب كلفظه للمشار إليهما بالنون والحاء فى قوله : نجم حافظ وهما : عاصم وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب .
(ج) الغيب لمناسبة (مثل الذين اتخذوا)، والخطاب للالتفات . ثم أخبر أن يقرأ (آية من ربه) هنا بالتوحيد، ويلزم منه حذف الألف بين الياء والتاء للمشار إليهم بصحبة والبدال فى قوله : صحبة دلا وهم : شعبة وحمزة والكسائي وابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالجمع، ويلزم منه إثبات الألف بين الياء والتاء .

(ج) التوحيد لإرادة الجنس، والجمع لإرادة الأنواع .

(ص) وَفِي وَتَقُولُ الْيَاءُ حِصْنٌ وَيُرْجَعُونَ نَ صَفْوٌ وَحَرْفُ الرُّومِ صَافِيهِ حُلَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (ويقول ذوقوا) بالياء للمشار إليهم بحصن وهم نافع والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بالنون .

(ج) الغيب لمناسبة (وكفروا بالله)، والنون للعظمة لمناسبة إنا أنزلنا ثم إلينا وكلاهما مسند إلى الله .

ثم أخبر أن يقرأ (يرجعون والذين) بياء الغيب هنا كلفظه للمشار إليه بصاد صفو وهو شعبة، وأخبر أن يقرأ (ترجعون ويوم) فى الروم بهذا التقييد وهو ياء الغيب للمشار إليهما بالصاد والحاء فى قوله : صافيه حلالا وهما : شعبة وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بتاء الخطاب .

(ج) الخطاب لمناسبة قوله : (يا عبادى الذين) هنا وفى الروم على الالتفات، وأما الغيب هنا فلمناسبة قوله (كل نفس) وفى الروم لمناسبة قوله : (أولم يسيروا) .

(ص) وَذَاتُ ثَلَاثٍ سَكَنْتَ بَأَنْبُوتَيْنِ نَ مَعُ خِفَّهُ وَالْهَمْزُ بِالْيَاءِ شَمْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (لنبوئنهم) هنا بشاء مثلثة ساكنة مكان الباء الموحدة وتخفيف الواو وبالياء التحتية المثناة مكان الهمز للمشار إليهما بشين شمللا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بياء موحدة وفتحها بعد النون الأولى وتشديد الواو بعدها همزة كما لفظ به .

(ج) كلاهما مضارع فالأول من الثواء وهو الإقامة في الجنة، والثاني من التبوء وهو الإقامة أيضاً وقيل: الإنزال .

(ص) وَإِسْكَانٌ وَلَ فَكُسِرَ كَمَا حَجَّ جَانْدَى وَرَبَّى عِبَادِي أَرْضِي لِيَا بِهَا أَنْجَلًا (ش) أمر أن يقرأ (وليتمتعوا فسوف) بكسر إسكان اللام للمشار إليهم بالكاف والحاء والجيم والنون في قوله: كما حجَّ جاندَى وهم: ابن عامر وأبو عمرو وورش وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بإسكان اللام .

(ج) كسر اللام وإسكانها وجهان جائزان في لام الأمر إذا سبقها حرف من اثنين على ما تقدم توضيحه في الحج ثم أخبر أن فيها من ياءات الإضافة ثلاث هي (ربى إنه هو العزيز) (يا عبادى الذين آمنوا إن أرضى واسعة) .

* * *

ومن سورة الروم إلى سورة سبأ

(ص) وَعَاقِبَةُ الثَّانِي سَمًا وَبِنُونِهِ نَذِيقُ زَكَاً لِلْعَالَمِينَ أَكْسِرُوا عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (عاقبة الذين أساءوا) برفع التاء المثناة كلفظه للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء، وقيد عاقبة بالثاني احترازاً عن الأول والثالث فمتفق على رفعهما .

(ج) من رفع (عاقبة) فعلى أنها اسم كان، وخبرها (السواى)، وأن (كذبوا) مصدرها مجرور أى كان عاقبتهم أسوأ عاقبة لتكذيبهم، ويحتمل أن المصدر المؤول من أن كذبوا الخبير، «السواى» مفعول مطلق لأساءوا، وأما من نصبها فعلى أنها خبر

كان مقدم واسمها السوأي ومصدر أن كذبوا مجرور أيضاً، أو أن « كذبوا » اسمها،
« والسوأي » معمول لأساءوا كما سبق أى كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا.

ثم أخبر أن يقرأ (ليذيقهم بعض) بالنون للمشار إليه بزكا وهو قنبل،
فتعين للباقيين القراءة بالياء، فإن قيل: إن لفظ نذيق تناول لفظتى « ليذيقهم بعض »،
« وليذيقكم » من الغائب والمحاطب فكيف وجه الخلاف إلى الأولى وأنها المرادة؟ قلت:
من وجهين: الأول: لما ذكره الناظم قبل « للعالمين » كانت إشارة إلى ما جاور « للعالمين »
وقرب منها الثاني: الأسلوب فالأسلوب الأول يحتمل الخلاف أما الأسلوب الثاني
فتأكد فيه الياء للعطف على أن يرسل.

(ج) من قرأ بالياء، فعلى الغيب إسناده لضمير اسم الله تعالى، أما قراءة النون
فعلى العظمة للالتفات من الغيبة إلى المتكلم.

ثم أخبر أن يقرأ (للعالمين ومن آياته) بكسر اللام الأخيرة للمشار إليه بعين علا
وهو: حفص فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام الأخيرة.

(ج) من كسر اللام فهو اسم فاعل جمع عالم ضد الجاهل كأن النذير للعالم
دون الجاهل، قلت: خصوا بالنذير لتقصيرهم فكان المسؤولية عليهم، ومن فتح اللام
فهو اسم جمع وقيل: جمع عالم، وهو كل موجود سوى الله.

(ص) لَتَرَبُّوا خِطَابٌ ضُمُّ وَالْوَاوُ سَاكِنٌ أَتَى وَأَجْمَعُوا آثَارَكُمْ شَرْفًا عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (ليربوا) بتاء الخطاب وضمها وإسكان الواو للمشار إليه
بهزمة أتى وهو نافع، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب وفتحها وفتح الواو.

(ج) من قرأ بالخطاب فعلى أنه مضارع أربى مزيد الثلاثى بهزمة التعدية على
هذا صار من الأفعال الخمسة فالأصل فيه تربيون بوزن تفعلون كتكرمون استثقلت
الضمة على الياء فتحذف أو تنقل إلى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت فالتقى
ساكنان هى وواو الفاعل فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم تضم الباء الموحدة لمناسبة
واو الجماعة، إذا لم تنقل الحركة إليها ثم حذفت النون للنصب، وعلى هذا تكون الياء
المحذوفة لام الكلمة والواو فاعل، ومن قرأ بالغيب فهو مضارع ربي الثلاثى المجرد

منصوب بالفتحة الظاهرة على الواو؛ لأنها لام الكلمة والفاعل يعود على الربا أى لا يزيد الربا، ثم أمر أن يقرأ (فانظر إلى آثار) بالجمع ويلزم منه إثبات ألفين مكتنتى التاء المثلثة للمشار إليهم بالكاف والشين والعين فى قوله: كَمْ شَرَفًا عَلَا وَهَم: ابن عامر وحمزة والكسائى، وحفص فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد، ويلزم منه حذف الألفين.

(ج) من جمع فعلى تعدد أثر المطر، ومن أفرد فعلى قصد الجنس وهو عليوزن أفعال كأذان جمع أذن وأنهار جمع نهر .

(ص) وَيَنْفَعُ كُوفِيٌّ وَفِي الطَّوْلِ حِصْنُهُ وَرَحْمَةٌ أَرْفَعُ فَائِزًا وَمُحَصَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (فيومئذ لا ينفع) هنا بياء التذكير كلفظه للكوفيين، وأخبر أن يقرأ (يوم لا ينفع) بغافر بهذا الاطلاق أى بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم بحصن وهم نافع والكوفيون، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بتاء التانيث، وهذه آخر مسائل سورة الروم.

(ج) التانيث للإشارة إلى اللفظ والدلالة على الأصل، وأما التذكير فعلى أن (معدرة) مؤنث غير حقيقى .

ثم أمر أن يقرأ (هدى ورحمة للمحسنين) برفع التاء للمشار إليه بفاء فائزاً وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بنصب التاء.

(ج) من رفع التاء فهو إما معطوف على «هدى» سواء أكانت خبراً ثانياً لاسم الإشارة وهو تلك أم خبراً لمبتدأ محذوف أى هو هدى وإما مرفوع على أنها خبر لمبتدأ محذوف أى هى رحمة إن نصبت هدى على الحال، ومن نصب تاء «رحمة» فبالعطف على «هدى» إن جعلت حالاً من «الكتاب» أو «آيات» والعامل فى الحال معنى اسم الإشارة أى أشير .

(ص) وَيَتَّخِذُ الْمَرْفُوعُ غَيْرَ صِحَابِهِمْ تَصَعَّرَ بِمَدٍّ خَفَّ إِذْ شَرَعَهُ حَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (علم ويتخذها) برفع الذال لنافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وشعبة المشار إليهم بغير صحابهم، فتعين أن يقرأ بفتح الذال لصحابهم وهم: حفص وحمزة والكسائى .

(ج) من رفع فعلى الاستئناف أو العطف على «يشترى»، ومن نصب فعطفاً

على « ليضل » ثم أخبر أن يقرأ (ولا تصاعر) بالمد أى بإثبات ألف بعد الصاد وتخفيف العين للمشار إليهم بالهمزة والشين والحاء فى قوله : إذ شرعهُ حلا وهم : نافع وحزمة والكسائى وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف وتشديد العين كما لفظ به .

(ج) من أثبت الألف وخفف العين فهو مضارع صاعر مزيد الثلاثى بالألف ، ومن حذف الألف مع التشديد فهو مضارع صعر الثلاثى المزيد بالتضعيف فهما لغتان بمعنى ولا تمل خدك عن الناس تكبراً .

(ص) وَفِي نِعْمَةٍ حَرَكٌ وَذَكَرَ هَاؤُهَا وَضَمٌّ وَلَا تَنْوِينَ عَن حُسْنِ اعْتِلَاءِ

(ش) أمر أن يقرأ (نعمة ظاهرة) بتحريك العين فتفتح وبهاء مذكر مضمومة بدون تنوين للمشار إليهم بالعين والحاء والألف فى قوله : عن حسن اعتلا وهم : حفص وأبو عمرو ونافع ، فتعين للباقيين القراءة بإسكان العين وهاء تانيث منصوبة منونة كما نطق به .

(ج) من فتح العين وهاء لمذكر مضموم فعلى أنه جمع نعمة أضيف إلى ضمير مذكر يعود على الله وذلك للتنوع وكثرة النعم (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) ، ومن أسكن العين وهاء تانيث منونة منصوبة فعلى التوحيد والتاء للتانيث التى يختم بها الاسم المؤنث والمراد الجنس ؛ لأنه مصدر .

(ص) سَوَى ابْنِ الْعَلَاءِ وَالْبَحْرِ أُخْفِيَ سُكُونُهُ فَشَا خَلَقَهُ التَّحْرِيكَ حِصْنٌ تَطَوَّلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (والبحر يمده) برفع الراء كلفظه للقراءة السبعة ما عدا أبا عمرو المشار إليه بقوله : سوى ابن العلاء ، فتعين أن يقرأ بنصب الراء لابن العلاء وهو أبو عمرو .

(ج) من رفع عطفها على المصدر المنسبك من أن وما بعدها ، وهذا المصدر إما فاعل لفعل محذوف تقديره : ولو ثبت كون ما فى الأرض إلخ عند سيبويه ، وأما عند المبرد فالمصدر مبتدأ بناء على أن يجوز دخولها على الجمل الاسمية ، وهذا بناء على أن الكلام من عطف المفردات فالواو للعطف أو للحال فتكون جملة : والبحر يمده حالية

أى كون البحر ممدوداً، ومن نصب فعلى أنه معطوف على « ما » اسم إن وجملة « يمدّه » معطوف على أقلام، أو نصب بمفسر يفسره يمد وهذه آخر مسائل سورة لقمان .

ثم أخبر أن يقرأ (ما أخفى لهم) بإسكان الياء للمشار إليه بفاء فشا وهو: حمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء .

(ج) من أسكن الياء فعلى أنه مضارع أخفى الثلاثى المزيد بهمزة التعدية وهو مرفوع للتجرد من الناصب والجازم وأسند إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه، ومن فتح الياء، فهو فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على ما .

ثم أخبر أن يقرأ (خلقه وبدأ) بتحريك اللام فتفتح للمشار إليهم بحصن وهم: نافع والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بإسكان اللام .

(ج) من فتح اللام على أنه فعل ماض، والجملة فى موضع نصب صفة لكل أو موضع جر صفة لشيء ومن أسكن اللام فعلى أنه مصدر بدل احتمال من لفظ كل .

(ص) لَمَّا صَبَرُوا فَآكَسِرْ وَخَفُّ شَذًا وَقُلْ بِمَا يَعْمَلُونَ اثْنَانِ عَنِ وَلَدِ الْعَلَاءِ

(ش) أمر أن يقرأ (لما صبروا) بكسر اللام وتخفيف الميم للمشار إليهما بشين شذا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام وتشديد الميم وهذه آخر مسائل سورة السجدة .

(ج) من كسر اللام وخفف الميم فعلى أن اللام حرف جر وعلّة متعلّقة بجعل وما مصدرية أى جعلناهم أئمة هادين لصبرهم، ومن فتح اللام وشدد الميم فعلى أن « لما » هنا هى التى فيها معنى الجزاء، وهى ظرف بمعنى حين أى جعلناهم أئمة حين صبروا، وجوابها محذوف دل عليه ما قبله أو هو نفسه هو الجواب والتقدير، ولما صبروا جعلناهم أئمة وهذا آخر مسائل سورة السجدة .

ثم أمر أن يقرأ (بما يعملون خبيراً)، (بما يعملون بصيراً) بسورة الأحزاب بياء الغيب فى الموضعين كلفظه لابن العلاء وهو أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فى الموضعين .

(ج) (بما يعملون خبيراً) (بما يعملون بصيراً) فالغيب فيهما على أن الواو

للكافرين والمنافقين وأما الخطاب فيإسناده للمؤمنين، وأمره ﷺ بالتقوى تفحيماً
لشأنها أو الخطاب له ﷺ لفظاً ولأتمته معنى .

(ص) وَبِالْهَمْزِ كُلِّ اللَّاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ ذَكَا وَبِیاءِ ساكِنِ حَجِّ هُمَّلاً
وَكَالِیاءِ مَكْسوراً لَوْرَشٍ وَعَنْهُمَا وَقَفَ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ زَاكِيهٌ بَجَلًا

(ش) اعلم أن لفظ اللاء يقع في القرآن في أربعة مواضع الأول هنا: (اللائى يظاهرون) الثانى: (إلا اللائى ولدنهم) فى المجادلة، الثالث: (واللائى يئسن) الرابع: (واللائى لم يحضن) كلاهما فى الطلاق، فأخبر أن يقرأ فى جميع مواضعها بإثبات همزة مكسورة بعدها ياء، ويلزم أن تكون مديّة لكسر الهمزة للمشار إليهم بذاك وهم: ابن عامر والكوفيون فى الحالين، وأخبر أن يقرأ بياء ساكنة بعد الألف بدون همز فى الحالين للمشار إليهما بالحاء والهاء فى قوله: حج هملا وهما: أبو عمرو والبيزى، وأخبر أن يقرأ بهمزة مكسورة مسهلة بين بين المعبر عنه بقوله: وكالياء مكسوراً لورش فى الوصل وقد أخبر بقوله: وعنهما أى أن ما روى عن روى عن روى عن أبى عمرو والبيزى وصلاً زيادة لهما على ما تقدم فيصير الوجه الثانى لهما ولما كان مذهب القائلين بالتسهيل خاص بالوصل أراد أن يبين حالة الوقف لأصحاب هذا المذهب فأمر أن يوقف على الهمز المسهل وصلاً بإبداله ياء ساكنة، ثم أخبر أن يقرأ بالهمز، ويلزم كسره وتحقيقه فى الحالين بلا ياء كلفظه للمشار إليهما بالزى والباء فى قوله: زاكيه بجلا وهما: قنبل وقالون، والختلاصة أن لفظ اللاء اتفق الأئمة على إثبات همز بعد الألف، واختلفوا فى الياء التى بعد الهمز فأثبتها ابن عامر والكوفيون على الأصل بوزن الداعى والقاضى وحذفها الباقون واختلفوا فى كيفية النطق بالهمز فحققها قالون وقنبل وسهلها بين الهمز والياء ورش والبيزى وأبو عمرو وصلاً، وأبدلوها ياء ساكنة وقفاً مع المد الطويل ثم للبيزى وأبى عمرو وجه ثان إبدالها ياء ساكنة وصلاً ووقفاً؛ فيجتمع الساكنان فيمد مداً طويلاً.

تنبيه: يجب مراعاة القواعد الأصلية كل وفق قاعدته فمن حقق الهمز توسطت كابن عامر أو تطرفت كقالون فمن قبيل المد المتصل، وأما من سهلها كورش والبيزى وأبى عمرو فى وجه لهما فيجوز لكل المد والقصر فى الألف التى قبل الهمز؛ لأنه من

قبيل حرف المد الواقع قبل همز مغير: وإن حرف مد قبل همز مغير إلخ ويتفق الثلاثة في مقدار القصر، أما المد فورش مده أطول وغيره متوسط هذا وصلاً، أما إذا وقف لكل منهم فإنه يجوز لكل منهم ثلاثة أوجه: إبدال الهمز ياء ساكنة فيجتمع الساكنان فيمد مداً طويلاً مشبَعاً لكل هذا الوجه خاص بالسكون وإذا وقف بالروم فيقف بتسهيلها مع المد والقصر كالوصل وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

وبالروم كل اللاء سهل وأبدلاً بيا ساكن وقفاً لمن فيه سهلاً

وأما من أبدل الهمزة ياء ساكنة في الحالين فيجتمع الساكنان فيمد مداً طويلاً؛ لأنه صار من قبيل المد اللازم وهذا الوجه الآخر للبيزى وأبى عمرو وقال: إنه لغة قريش والوجهان عنهما صحيحان كما في النشر وهما في الشاطبية كجامع البيان وليس في التيسير إلا الوجه الأخير، أما وجه التسهيل فمن زيادات القصيدة على أصله.

(ج) من أثبت الياء على وزن الداعى والرامى فعلى الأصل؛ لأنه جمع للتي في المعنى ومن حذف الياء وحقق الهمز اجتزاء بالكسرة عن الياء للتخفيف كالداع ومن سهل فقد بالغ في التخفيف وهو وجه قوى وهو القياس وهذا وصلاً؛ فإذا وقف سكن الهمز فيمتنع التسهيل بين بين؛ لأنه في حاجة إلى حركة تامة وقد زالت بالسكون فأبدل الهمز ياء وأسكنت لاستثقال الكسرة ولا يكون إلا مع الإشباع فإن قيل: لم لم يجز التوسط والقصر، قلت: إن الهمز لما قلب ياء جاء السكون مع الياء ولم تأت الياء متحركة ثم سكنت فأشبهه اللازم فأعطى حكم لزوم المد بالإشباع وقلت مع الحركة التامة لجواز التسهيل مع الروم وقفاً كما سلف ذكره، وأما من قرأ بياء ساكنة بعد الألف ففيه وجهان الأول: حذف الهمزة وبقيت الياء على سكونها، ولا وجه له؛ لأنه على غير قياس «الثاني»: حذف الياء لتطرفها كما تحذف في الداع ونحوه تخفيفاً فبولغ في تخفيفها فأبدلت الهمزة ياء ثم سكنت فاجتمع الساكنان على كلا الوجهين فأشبع، والوجه الأخير أولى وقيل: إنها لغات .

وَفِي الْهَاءِ خَفَّفَ وَأَمَدُّ الطَّاءَ ذُبْلًا
هُنَا وَهُنَاكَ الطَّاءُ خَفَّفَ نَوْفَلًا

(ص) وَتَطَّاهَرُونَ اضْمُمْهُ وَأَكْسِرْ لِعَاصِمٍ
وَخَفَّفَهُ ثَبَّتْ وَفِي قَدْ سَمِعَ كَمَا

(ش) أمر أن يقرأ (تظهرون) هنا بضم الأول وكسر الهاء لعاصم فتعين لغيره القراءة بفتح الأول والهاء، وأمر أن يقرأ بتخفيف الهاء ومد الظاء أى إثبات ألف بعدها للمشار إليهم بذال ذبلا وهم: ابن عامر والكوفيون، فتعين لغيرهم القراءة بتشديد الهاء وقصر الظاء أى حذف الألف بعدها، وأخبر أن يقرأ بتخفيف الظاء للمشار إليهم بئاء ثبت وهم الكوفيون، فتعين لغيرهم القراءة بتشديد الظاء، ثم أخبر أن موضعي المجادلة (يظاهرون منكم) (والذين يظهرون من) حكمهما حكم ما ذكر في «تظاهرون» هنا إلا أن الظاء هناك أى فى موضعي المجادلة اختص بتخفيفها المشار إليه بنون نونلا وهو: عاصم، فعلى هذا تكون قراءة حمزة والكسائي كابن عامر هنا والباقون ما قرأه هنا يقرؤه فى المجادلة .

(ج) من قرأ (تظهرون) بفتح الأول والهاء وتشديد الحرفين الظاء والهاء بدون ألف بينهما فعلى أنه مضارع تظاهر الذى أصله تتظهر أدغمت التاء الثانية فى الظاء وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو فى السورتين، ومن قرأ تظاهرون بفتح الأول وتخفيفها وتشديد الظاء بعدها ألف فهو: لابن عامر فى السورتين أنه مضارع تظاهر الذى أصله تتظاهر أدغمت التاء الثانية فى الظاء للتقارب وفى هذين الوجهين مراعاة الأصل، ومن قرأ بفتح الأول والهاء وتخفيف الحرفين أى الظاء والهاء بينهما ألف فعلى أنه مضارع تظاهر الذى أصله تتظاهر كالوجه الثانى، إلا أنه حذف إحدى التائين فى هذا الوجه فيصير بوزن تناصرون الذى أصله تتناصرون وهذا: لحمزة والكسائي هنا، وأما فى المجادلة فهما كابن عامر، ومن قرأ بضم الأول وألف بعد الظاء وكسر الهاء مخففتين فعلى أنه مضارع ظاهر مزيد الثلاثى بألف فاعل بوزن يقاتلون، وهو: لعاصم والوجهان الأخيران اتبع فهما الرسم .

(ص) وَحَقُّ صِحَابٍ قَصْرٌ وَصَلِ الظُّنُونُ وَالرُّسُولُ السَّبِيلَا وَهُوَ فِي الْوَقْفِ فِي حُلَا (ش) أخبر أن يقرأ (بالله الظنوننا)، (وأطعنا الرسولنا)، (السبيلا ربنا) بالقصر أى بحذف الألف وصلا بعد النون الثانية فى «الظنوننا» وبعد اللام الثانية فى كلمتي «الرسولنا» و«السبيلا» للمشار إليهم بحق وصحاب فى قوله: وحق صحاب وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات الألف فى

هذه المواضع وصلاً، ولما فرغ من حكم الوصل شرع فى حكم الوقف على كل كلمة منها فأخبر أن يقرأ بالقصر أى بحذف الألف وفقاً فى المواضع الثلاثة للمشار إليهما بالفاء والحاء فى قوله: فى حلا وهما حمزة وأبو عمرو، فتعين لغيرهما القراءة بالمد أى بإثبات الألف وفقاً على أى موضع من المواضع الثلاثة .

(ج) من أثبتتها فى الحالين فأثبتتها فى الوقف لأمر: اتباع الرسم ومناسبة الفواصل المنونة وهذا ما عليه جميع فواصل السورة هذه وتشبيه الألف بهاء السكت؛ لأنها من خواص الوقف لما بينهما من اجتماع فى صفة الخفاء، وأثبتها وصلاً إجراء للوصل مجرى الوقف، وأما من حذفها فى الحالين فاتبع الأصل، وأما من أثبتها وفقاً وحذفها وصلاً فقد راعى الرسم والأصل كما تقدم .

(ص) مَقَامَ لِحْفِصٍ ضَمَّ وَالثَّانِ عَمَّ فِي الدُّ دُخَانَ وَأَتَوْهَا عَلَى الْمَدِّ ذُو حَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (لا مقام لكم) بضم الميم الأولى لحفص، وأخبر أن يقرأ (فى) مقام أمين) الموضع الثانى من الدخان بالتقييد السالف وهو ضم ميم «مقام» الأولى للمشار إليهما بعمّ وهما: نافع وابن عامر، أما الموضع الأول فلا خلاف فى فتح ميمه وهو (مقام كريم)، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترحمتين القراءة بفتح الميم الأولى .

(ج) الضم على أنه اسم مكان بمعنى لا موضع قيام لكم، وأما الفتح فعلى أنه مصدر قام، ويجوز أن يكون اسم مكان .

ثم أخبر أن يقرأ (لأتوها وما تلبثوا) بالمد أى بإثبات ألف بعد الهمز للمشار إليهم بالذال والحاء فى قوله: ذوحلاً وهم: ابن عامر والكوفيون وأبو عمرو، فتعين لنا نافع وابن كثير القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الهمزة .

(ج) من قصر فعلى أنه فعل ماض ثلاثى مجرد بمعنى جاء، وأما المد فعلى أنه ماض مزيد الثلاثى بهمزة التعدية وهو بمعنى أعطى أى الإعطاء .

(ص) وَفِي الْكُلِّ ضَمَّ الْكَسْرُ فِي أَسْوَةِ نَدَى وَقَصْرُ كَفَا حَقُّ يَضَاعَفُ مُثَقَّلًا
وَبَالِيَا وَفَتَحَ الْعَيْنُ رَفَعَ الْعَذَابِ حِصًّا مِنْ حُسْنٍ وَتَعَمَّلَ نُؤْتُ بِالْيَاءِ شَمْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ (أسوة) فى مواضعه الثلاثة موضع هنا واثنان فى

المتحنة بضم كسر همزة للمشار إليه بنون ندى وهو: عاصم، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمز في المواضع الثلاثة .

(ج) الضم والكسر لغتان، فالضم لغة قيس وتميم، والكسر لغة الحجاز، والأسوة: الاقتداء اسم وضع موضع المصدر .

ثم أخبر أن يقرأ (يضاعف لها) بالقصر أى بحذف الألف بعد الضاد وتشديد العين للمشار إليهم بالكاف وحق في قوله: كفا حق وهم: ابن عامر وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الضاد وتخفيف العين، وأخبر أن يقرأ «يضاعف» بالياء وفتح العين ورفع باء «العذاب» للمشار إليهم بحصن والحاء في قوله: حصن حُسن وهم: نافع والكوفيون وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالنون وكسر العين ونصب باء «العذاب» .

(ج) من قرأ بالنون وكسر العين فعلى البناء للفاعل مسنداً إلى ضمير العظمة ونصب «العذاب» على المفعولية، ومن قرأ بالياء وفتح العين فعلى البناء للمفعول ورفع «العذاب» نائب الفاعل، أما التثقيب وحذف الألف أو إثباتها مع التخفيف فلغتان تقدم نظيره إلا أن التخفيف لغة الحجازيين والتشديد لتمييم وفيه معنى التكثر .

ثم أخبر أن يقرأ (وتعمل صالحاً) بياء التذكير كلفظه، (نوتها) بالياء من التقييد للمشار إليهما بشين شمللاً وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بتاء التأنيث فى الأول وبالنون فى الثانى .

(ج) (يعمل) التذكير على إسناده على لفظ من، والتأنيث على معنى من ولفظ «منكن»، وأما (نوتها) فمن قرأ بالياء فعلى الغيب وأما النون فعلى العظمة للالتفات .

تنبيه: لما كان الخلاف فى «يعمل» دائراً بين التذكير والتأنيث أطلقه على لفظ التذكير بخلاف «نوتها» فالخلاف فيها دائر بين الغيب والتكلم فقيده بالياء، والعلة فى هذا خلاف الإسناد بينهما والله أعلم .

(ص) وَقَرْنَ افْتَحْ إِذْ نَصُوا يَكُونُ لَهُ نُوى يَحِلُّ سَوَى البَصْرِى وَخَاتَمٌ وَكَلَا
بِفَتْحٍ نَمَا سَادَاتِنَا اجْمَعُ بِكَسْرَةٍ كَفَسَى وَكَثِيرًا نُقْطَةً تَحْتَ نُفْلًا

(ش) أمر أن يقرأ (وقرن فى بيوتكن) بفتح القاف للمشار إليهما بالهمز والنون فى قوله: إذ نصبوا وهما: نافع وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بكسر القاف.

(ج) علم أن لفظ (قرن) به قراءتان كسر القاف وفتحها، وعلى القراءتين فهو فعل أمر، فمن فتح القاف فالأصل فيه أنه مشتق من القرار الذى فعله قرر يقرر اقرر من باب علم يعلم اعلم نقلت حركة الراء الأولى إلى القاف ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع الراء الثانية الساكنة ثم استغنى عن همزة الوصل من أمره بحركة أوله وهو القاف المنقولة من الراء، وأما من كسر القاف فالأصل فيه عنده أنه اختلف فى اشتقاقه على وجوده، الأول: إن جعل مصدره الوقار فيكون أصل اشتقاقه قر يوقر اقرر مثل وعد يوعد أوعد فلما وقعت الواو ساكنة بين ياء وكسرة أو كسرتين حذفت وهى لغة مسموعة لا يستعمل غيرها، ثم استغنى عن همزة الوصل فى الأمر لتحرك القاف، فيصير النطق بقاف مكسورة، وقرن بوزن علقن محذوف الفاء «الثانى»: إن جعل مصدره القرار وهو الثبات والسكون، فيكون أصل اشتقاقه قرر يقرر اقرر من باب ضرب يضرب اضرب، فألقت حركة الراء الأولى على القاف ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما تقدم، ثم استغنى عن همزة الوصل بحركة القاف فيصير اللفظ وقرن بوزن فلن محذوف العين «الثالث»: قيل: إنه أبدل من الراء الأولى ياء كما فعلوا فى قيراط ودينار فبقيت الياء مكسورة بكسرة الراء فاستثقلت الكسرة على الياء فألقت على القاف فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم استغنى عن همزة الوصل بحركة القاف المنقولة من الراء فيصير اللفظ « وقرن» بوزن فلن مساوياً لما قبله، ثم أخبر أن يقرأ (أن يكون لهم الخيرة) بياء التذكير كلفظه للمشار إليهم باللام والشاء فى قول الناظم: له ثوى وهم: هشام والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بقاء التانيث.

(ج) التذكير للفصل أو أن «الخيرة» مؤنث مجازى أو أن معنى «الخيرة» الاختيار وأما التانيث فحمل على اللفظ.

ثم أخبر أن يقرأ (لا يحل لك النساء) بياء التذكير كلفظه للأئمة السبعة ما عدا البصرى وهو أبو عمرو، فتعين أن يقرأ له بقاء التانيث.

(ج) التذكير للجمع وللتفريق بين الفاعل وفعله، وأما التانيث فلمراد الجماعة ولتانيث معنى النساء.

ثم أخبر أن يقرأ (وخاتم النبيين) بفتح التاء المثناة فوق للمشار إليه بنون نما وهو :
عاصم، فتعين للباقيين القراءة بكسر التاء المذكورة .

(ج) فتح التاء على أنه اسم للآلة كالطابع والقالب، وأما الكسر فعلى أنه اسم فاعل .

ثم أمر أن يقرأ (سادتنا) بالجمع وكسر التاء ويلزم من الجمع إثبات ألف بعد
المدال للمشار إليه بكاف كفى وهو : ابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بالإفراد وفتح التاء
ويلزم من الإفراد حذف الألف بعد الدال .

(ج) من قرأ بالجمع وكسر التاء فهو جمع مؤنث سالم لسادة، ومن أفرد ونصب
التاء فلفظه سادة وهذا اللفظ له طرفان مفرد بالنسبة لما قبله، وجمع تكسير؛ لأن سادة
جمع سيد؛ فيكون الأول جمع الجمع والله أعلم .

ثم أخبر أن يقرأ (لعناً كثيراً) بالباء الموحدة بعد الكاف للمشار إليه بنون نفلا
وهو : عاصم ، وفى قراءة الباقيين بالثاء المثلثة مكان الباء الموحدة كلفظه .

(ج) من قرأ بالباء فعلى معنى الكبير أى أشد اللعن أو عظمه، والثاء المثلثة فمن
الكثرة أى مرة بعد الأخرى .

* * *

سورة سبأ و فاطر

(ص) وَعَالِمِ قُلْ عَلَامِ شَاعٍ وَرَفَعُ خَفَضِهِ عَمَّ مِنْ رَجَزِ أَلِيمٍ مَعَا وَلَا
عَلَى رَفَعِ خَفَضِ الْمِيمِ دَلَّ عَلِيمُهُ وَنَخَسِفَ نَشَأَ نُسْقِطُ بِهَا أَلْيَاءُ شَمَلَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (علام الغيب) هنا بفتح اللام مشددة بعدها ألف بوزن فعال
للمشار إليهما بشين شاع وهما : حمزة والكسائي وفى قراءة الباقيين « عالم » بكسر اللام
وتخفيفها قبلها ألف بوزن فاعل كما لفظ بالقراءتين .

وأخبر أن يقرأ برفع خفض ميم (عالم) للمشار إليهما بعم وهما : نافع وابن
عامر، فتعين للباقيين القراءة بخفض الميم .

(ج) رفع الميم على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو « عالم » أو مبتدأ والخبر

« لا يعزب »، أما جرهما فعلى أنه بدل من « ربي »، أو من لفظ الجلالة في قوله: « الحمد لله »، أما من قرأ (علام) بزنة فعال فإنه صيغة مبالغة، ومن قرأ (عالم) بوزن فاعل فاسم فاعل على الأصل.

ثم أخبر أن يقرأ (من رجز أليم) هنا وفي الجاثية برفع خفض ميم أليم للمشار إليهما بالبدال والعين في قوله: دل عليه وهما: ابن كثير وحفص، فتعين للباقيين القراءة بخفض الميم في السورتين.

(ج) رفع الميم على أنه صفة لعذاب، وأما خفضها فعلى أنه نعت لرجز.

ثم أخبر أن يقرأ (ينشأ يخسف بهم الأرض أو يسقط) بالياء التحتية في الأفعال الثلاثة للمشار إليهما بشين شمللا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالنون في هذه الأفعال.

(ج) الياء دلالة على الغيب والنون للعظمة، وكلاهما مسند إلى الله تعالى.

(ص) وفي الرِّيحِ رَفَعٌ صَحٌّ مَنَسَاتُهُ سَكُو نُ هَمَزَتِهِ مَاضٍ وَأَبْدَلُهُ إِذْ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (الريح غدوها) هنا برفع الحاء للمشار إليه بصاد صح وهو:

ضعبة فتعين للباقيين القراءة بنصب الحاء.

(ج) الرفع على أنه مبتدأ، ولسليمان الخبر، وأما النصب فعلى تقدير فعل أى

وسخرنا لسليمان الريح.

ثم أخبر أن يقرأ (منساته) بإسكان الهمز للمشار إليه بميم ماض وهو: ابن

ذكوان، وأمر أن يقرأ بإبدال هذا الهمز ويلزم أن يكون الإبدال ألفاً مجانستها ما قبل

للمشار إليهما بالهمز والحاء في قوله: إذ حلا وهما: نافع وأبو عمرو، فتعين للباقيين

القراءة بهمز مفتوح محقق.

(ج) من قرأ بفتح الهمز فعلى الأصل، ومن قرأ بإسكانها فعلى التخفيف وهو

ثابت مسموع إلا أنه قد طعن فيه لمخالفته القياس لأن قياس؛ تخفيفها التسهيل بين بين

لكنه لما جاء فيه النص والسمع فلا توقف للقياس مع هذا وأما من أبدلها ألفاً فقد بالغ

في تخفيفها، وقد ورد فيه النص، وهي لغة أهل الحجاز.

(ص) مَسَاكِنِهِمْ سَكْنُهُ وَأَقْصُرُ عَلَى شَدًّا وَفِي الْكَافِ فَافْتَحَ عَالِمًا فَتُبَجَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ (فى مساكنهم) بإسكان السين والقصر أى بحذف الألف بعدها للمشار إليهم بالعين والشين فى قوله: على شذاً وهم: حفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح السين والمد أى بإثبات ألف بعدها، وأمر أن يقرأ (مسكنهم) بفتح الكاف للمشار إليهما بالعين والفاء فى قوله: عالماً فتبجلا وهما: حفص وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بكسر الكاف.

(ج) من سكن السين وقصرها فعلى التوحيد، وهو مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه ومعناه: السكنى فمن فتح الكاف فهو المصدر القياسى، ومن كسرهما فقد خرج على الأصل الذى هو القياس لكونه سماعياً، وقد جاء فى ألفاظ محفوظة هذا وكذا المسجد والمطلع، وأما من فتح السين ومدتها فعلى الجمع أنه لما كان لكل واحد منهم مسكن كان الجمع دليلاً على ذلك موافقة اللفظ للمعنى.

(ص) نُجَازِي بِيَاءٍ وَأَفْتَحَ الزَّأْيَ وَالْكَفُورَ رَوَّرَفُعٌ سَمَاكِمَ صَابَ أَكْلٍ أَضِفْ حَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (وهل نجازى) بياء تحتية فى أول الفعل وبفتح الزاى ورفع راء (الكفور) للمشار إليهم بسما والكاف والصاد فيقوله: سماكم صاب وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بالنون أول الفعل وكسر الزاى وينصب راء (الكفور).

(ج) (نجازى) فعل مضارع، فمن قرأ فيه بالنون وكسر الزاى فعلى البناء للفاعل ونصب الكفور على المفعولية، ومن قرأه بالياء التحتية وفتح الزاى فعلى البناء للمفعول ورفع الكفور على أنه نائب الفاعل.

ثم أمر أن يقرأ بإضافة (أكل) إلى (خمت) فيلزم من الإضافة حذف تنوين لام «أك» للمشار إليه بحاء حلاً وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بترك الإضافة فيلزم تنوين لام أكل.

(ج) من أضاف فقد حذف التنوين من إضافة الشيء إلى جنسه، لأنه على معنى «من» كثوب خز، وأما من قطع الإضافة فقد نون فيكون لفظ «خمت» إما بدلاً أو عطف بيان لأكل أو صفة لها.

(ص) وَحَقُّ لَوْىٍ بَاعِدُ بِقَصْرِ مُشَدِّدًا وَصَدَّقَ لِلْكَوفَى جَاءَ مُثَقَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (باعد بين) بالقصر أى بحذف الألف قبل العين مع تشديد العين للمشار إليهم بحق واللام فى قوله : حق لوى وهم : ابن كثير وأبو عمرو وهشام ، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف قبل العين وتخفيفها .

(ج) من شدد وقصر أو خفف ومد فهو فى الحالتين فعل أمر ، وهما من مزيد الثلاثى ثم أخبر أن يقرأ (صدق عليهم) بتثقيب الدال للكوفيين ، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الدال .

(ج) من شدد أو خفف فهو ماضٍ ثلاثى مزيد مع التشديد مجرد مع التخفيف .
(ص) **وَفَرَعُ فَتَحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ كَامِلٌ وَمَنْ أذِنَ اضْمَمُ حُلُوْ شَرَعٍ تَسْلَسَلًا**
(ش) أخبر أن يقرأ (فزع عن) بفتح ضم الفاء وفتح كسر الزاى للمشار إليه بكاف كامل وهو : ابن عامر ، فتعين للباقيين القراءة بضم الفاء وكسر الزاى .
« تنبيه » : لا خلاف فى تشديد الزاى .

(ج) (فزع) فعل ماضٍ ، فمن فتح الفاء والزاى فعلى البناء للفاعل ، ومن ضم الفاء وكسر الزاى فللبناء للمفعول ، ثم أمر أن يقرأ (لمن أذن له) بضم الهمز للمشار إليهم بالحاء بفتح الهمز .

(ج) من ضم الهمز فعلى البناء للمفعول ، ومن فتحها فعلى البناء للفاعل .
(ص) **وَفِي الْغُرْفَةِ التَّوْحِيدُ فَازَ وَيُهْمَزُ التَّ تَنَاوَشُ حُلُوًّا صُحْبَةً وَتَوَصَّلًا**
(ش) أخبر أن يقرأ (وهم فى الغرفات) بالتوحيد ، ويلزم منه إسكان الراء بدون ألف بعد الفاء للمشار إليه بفاء فاز وهو : حمزة ، فتعين للباقيين القراءة بالجمع ، ويلزم منه ضم الراء وإثبات ألف بعد الفاء .

(ج) من قرأ بالجمع فلتعدد الغرف ليطابق اللفظ المعنى ، ومن قرأ بالتوحيد فعلى إرادة الجنس .

ثم أخبر أن يقرأ (التناوش) بهمز ، ويلزم وجوده بعد الألف على الواو فيحرك بحرکتها وهى الضم فيصير من قبيل المد المتصل للمشار إليهم بالحاء وصحبة فى قوله :

حلولاً صحيحة وهم : أبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بترك الهمز وبالواو المضمومة بعد الألف فيمد مداً طبيعياً وفق ما نطق به .

(ج) قرئ بالهمز المضموم مصدر تناءش يتناوش تناوُشاً لمعنى إذا تأخر وأبطأ وقيل : إن الهمز مقلوب عن واو كوقتت وأقتت قال الزجاج : كل واو مضمومة ضمة لازمة فانت فيها بالخيار إن شئت همزتها، وإن شئت تركت همزها، وصورتها واو على حد ثلاث أدور بالهمز والواو، وأما من قرأه بواو مضمومة بلا همز مصدر ناش ينوش تناوُشاً بمعنى : من أين لهم تناولوا ما طلبوه من الإيمان بعد فوات وقته، فهما لغتان .

(ص) وَأَجْرِي عِبَادِي رَبِّي الْيَا مُضَافَهَا وَقُلْ رَفَعُ غَيْرُ اللَّهِ بِالْخَفْضِ شُكْلًا

(ش) أخبر أن في سورة سبأ ثلاث بئات إضافة هي : (إن أجرى إلا) (عبادى الشكور) ، (ربى إنه سميع) وتمت السورة .

ثم أمر أن يقرأ (خالق غير الله) بخفض رفع الراء للمشار إليهما بشين شكلا وهما : حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة برفع الراء .

(ج) من رفع الراء فهو نعت لخالق على المحل ومن للتأكيد، ومن خفضها فعلى أنه نعت له على اللفظ .

(ص) وَنَجْزِي بِيَاءٍ ضُمَّ مَعَ فَتْحِ زَايِهِ وَكُلٌّ بِهِ أَرْفَعُ وَهُوَ عَنُ وُلْدِ الْعَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (كذلك نجزي) بياء مضمومة مع فتح الزاي و برفع لام كل كفور عن ولد العلا وهو : أبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بنون مفتوحة وكسر الزاي وينصب لام كل .

(ج) من قرأ (يجزي) بياء مضمومة وفتح زايه فعلى البناء للمجهول ورفع لام « كل » نائب فاعل، وأما من قرأ بنون مفتوحة وكسر الزاي فعلى البناء للمعلوم والفاعل نون العظمة، ونصب لام كل عليانه مفعول .

(ص) وَفِي السَّيِّءِ الْمُخْفُوضِ هَمْزًا سَكُونُهُ فَشَا بَيْنَاتٍ قَصْرُ حَقِّ فَتَى عَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (ومكر السيء) بإسكان خفض الهمز للمشار إليه بفاء فشا وهو : حمزة، فتعين للباقيين القراءة بخفض الهمز وقيده بالمخفوض احترازاً من المرفوع وهو (ولا يحيق المكر السيء) فلا خلاف فى رفعه للاتفاق على حركته .

(ج) من خفض الهمز فعلى الأصل ومن سكنها فللتخفيف، وعلّة ذلك أنه لما سبق الهمز ياءً مشددة فهو فى مقام كسرتين، والكسرة ثقيلة وهى على الياء المشددة أثقل من كسرة على همز فالكسر على الهمز ثقيل وهو فى نفسه ثقيل فلاجتماع أشياء ثقيلة مال حمزة إلى إسكان الهمزة تخفيفاً، وهذا مذهبه، أو إجراء للوصل مجرى الوقف فإن قيل : كيف يعرب؟ قلت : إنه مخفوض بالإضافة منع ظهور خفضها السكون الذى أتى به تخفيفاً لتوالى الحركات الثقيلة على الأول أو السكون الذى جىء به وصلاً حملاً للوصل على الوقف وإجراؤه مجراه، وكذا يقال فيما سكن فى الطرف نحو: « من سبأ » عند المسكن لها بالمذهبين، أما ما كان متوسطاً كبارئكم، « ويأمركم » عند سكون أبى عمرو فيعرب على المذهب الأول وهو توالى الحركات .

ثم أخبر أن يقرأ (على بينت منه) بالقصر أى بحذف الألف بعد النون على التوحيد المشار إليهم بحق والفاء والعين فى قوله: حق فتىّ علّا وهم: ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد النون على الجمع .

(ج) من قرأ بالتوحيد فعلى قصد الجنس، ومن قرأ بالجمع فعلى التعدد؛ لأن الكتاب مشتمل على آيات بينات على حد قوله: (وآتيانهم بينات من الأمر) .

* * *

سورة يس عليه الصلاة والسلام

(ص) وَتَنْزِيلُ نَصْبِ الرُّفْعِ كَهْفُ صِحَابِهِ وَخَفَّفُ فَعَزَّزْنَا لِشُعْبَةَ مُجْمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (مستقيم تنزيل) بنصب رفع اللام للمشار إليهم بالكاف وصحاب فى قوله: كهف صحابه وهم: ابن عامر وحفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة برفع اللام .

(ج) نصب اللام على أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أى نزل، وأما رفعها

فعلى أنه خبر لمبتدأ مقدر أى هذا أو ذلك أو القرآن تنزيل، أو على أنه مبتدأ والخبر مقدر أى تنزيل العزيز هذا أو ذلك، ثم أمر أن يقرأ (فعززنا) بتخفيف الزاى الأولى لشعبة، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الزاى الأولى .

(ج) (فعززنا) فعل ماض فالتخفيف على أنه ثلاثى مجرد، والتشديد على أنه مزيد الثلاثى بالتضعيف .

(ص) وَمَا عَمِلَتْهُ يَحْذِفُ الْهَاءَ صُحْبَةً وَوَالْقَمَرَ أَرْقَعُهُ سَمًا وَلَقَدْ حَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (وما عملته) بحذف الهاء للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الهاء .

(ج) من حذف الهاء أو أثبتها فقد اتبع مصحف بلده إلا حفصاً فقد خالف مصحف الكوفة وذلك للنص والرواية، وأما الكلام عند أهل اللغة فإن «ما» . تحتمل معان ثلاثة موصولة أو موصوفة أو نافية فإن قدرت موصولة أو موصوفة فالعائد محذوف على القراءة الأولى ثابت على الثانية لجواز حذفه وإثباته ، وإن قدرت نافية فلا حاجة للعائد على القراءة الأولى، أما الثانية فيعود على «ثمره» .

ثم أمر أن يقرأ (والقمر قدرناه) برفع راء والقمر للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بنصب الراء، وقيد القمر المسبوق بحرف الواو احترازاً مما سواه فلا خلاف فيه .

(ج) الرفع على الابتداء وما بعده خبر، وأما نصب فعلى الاشتغال بفعل مقدر يفسره المذكور .

(ص) وَخَايَخْصِمُونَ أَفْتَحَ سَمَالِدُ وَأَخْفِ حُلْدٌ وَبَرٌّ وَسَكْنُهُ وَخَفَّفَ فَتَكْمِلًا

(ش) أمر أن يقرأ (وهم يخصمون) بفتح الخاء للمشار إليهم بسما واللام فى قوله: سمالذ وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام ، فتعين للباقيين القراءة بكسر الخاء وأمر أن يقرأ بإخفاء فتحة الخاء أى اختلاسها للمشار إليهما بالخاء والباء فى قوله حُلُوبٌ وهما: أبو عمرو وقالون، فتعين لغيرهما القراءة بإتمام الحركة، وأمر أن يقرأ بتسكين الخاء، وتخفيف الصاد للمشار إليه بفاء فتكملا وهو حمزة، فتعين لغيره

القراءة بتشديد الصاد أما الخاء فكل ما سبق في شرحها، واعلم أنه قد روى عن قالون وجه آخر زيادة على السالف وهو إسكان الخاء مع تشديد الصاد، وإلى ذلك أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

نعما اختلس سکن لصيغ به حلا وتعدو العيسى مع يهدى كذا
جعلاً وفي يخصمون اقرأ كذلك عنده ففي كل الوجهين تيسيراً عملاً
فالوجهان صحيحان ولعل الشاطبي أهمل ذكر الثاني لما فيه من الجمع بين
الساكنين.

(ج) من قرأ بإسكان الخاء وتخفيف الصاد فعلى أنه مضارع خصم يخضم من باب ضرب يضرب، أما ما عدا هذه فالأصل يختصمون بوزن يفتعلون، وقد اتفقوا على إدغام التاء في الصاد للتقارب بينهما، فمنهم من أبقى الخاء على سكونها فالتقى الساكنان، ومنهم من نقل حركة التاء إلى الخاء ففتحها، ومنهم من حذف حركة التاء فكسر الخاء لالتقاء الساكنين، ومنهم من اختلس فتحة الخاء إشارة إلى أصلها السكون.

(ص) (وَسَاكِنٍ شَغَلٍ ضُمَّ ذِكْرًا وَكَسْرٌ فِي ظِلَالٍ بِضْمٍ وَأَقْصَرَ اللَّامُ شُلْشَلًا
(ش) أمر أن يقرأ (في شغل) بضم سكون الغين للمشار إليهم بذاً ذكراً وهم:
ابن عامر والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الغين.
«ج» لغتان في المصدر.

ثم أخبر أن يقرأ (في ظلال) بضم كسر الظاء وقصر اللام أى بحذف الألف بين اللامين المشار إليهما بشين شلشلا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بكسر الظاء ومد اللام أى بإثبات ألف بين اللامين.

(ج) من قصر اللام الأولى على أنه جمع ظلّه نحو: غرفة، ومن مدها فهو جمع ظل نحو: ذئب وذئاب.

(ص) (وَقُلْ جِبِلًّا مَعَ كَسْرٍ ضَمِّيهِ ثِقْلُهُ أَخُو نَصْرَةَ وَأَضْمُمُ وَسَكْنُ كَذَى حُلَا
(ش) أمر أن يقرأ (جيبلاً كثيراً) بكسر ضم الجيم وكسر ضم الباء وتثقيب اللام للمشار إليهما بالهمزة والنون في قوله: أخو نصرّة وهما: نافع وعاصم. وأمر أن يقرأ

(جبلأ) بضم الجيم وإسكان الباء للمشار إليهما بالكاف والحاء فى قوله: كذى حُلا وهما: ابن عامر وأبو عمرو، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بضم الجيم والباء، ولمن يذكر فى الترجمة الأولى تخفيف اللام .

(ج) لغات بمعنى الخلق وقيل: (جبلأ) بضمّتين جمع جبيل كـرغيف ورجف .

(ص) وَنَنكُسُهُ فَاضْمُهُ وَحَرَكٌ لِعَاصِمٍ وَحَمَزَةٌ وَأَكْسِرُ عَنْهُمَا الضَّمُّ أَثْقَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ننكسه) بضم النون الأولى وتحريك الثانية فتفتح وبكسر ضم الكاف مثقلة لعاصم وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وبضم الكاف مخففة .

(ج) من شدد فهو مضارع نكس مزيد الثلاثى بالتضعيف، ومن خفف فهو مضارع نكس الثلاثى المجرد من باب نصر ينصر .

(ص) لِيُنذِرَ دُمُ غُصْنًا وَالْأَحْقَافُ هُمْ بِهَا بِخُلْفٍ هُدًى مَالِي وَإِنِّي مَعًا حُلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (لينذر من كان) هنا بياء الغيب كلفظه للمشار إليهم بالبدال والغين فى قوله: دم غصنا وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون، وأخبر أن يقرأ (لينذر الذين) فى الأحقاف لمن عاد ضميرهم إلى رمزهم وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون بالتقييد السالف وهو بياء الغيب، وأخبر أن يقرأ للمشار إليه بهاء هدى وهو: البزى بخلف عنه فى الأحقاف بالوجهين، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فى السورتين، وهذا الوجه الثانى للبزى فى الأحقاف .

«تنبية»: إن الخطاب عن البزى فى الأحقاف لا غير أما الغيب فليس من طرق

التيسير بل من زيادات القصيد .

(ج) الخطاب للرسول ﷺ فى الموضوعين أما الغيب إما الضمير يعود على القرآن

أو للرسول، ثم أخبر أن فيها ثلاث ياءات إضافة هى (مالى لا أعبد) (إنى إذا لفى)، (إنى آمنت) .

* * *

سورة والصفات

(ص) وَصَفًا وَزَجْرًا ذِكْرًا ادْغَمَ حَمْزَةً وَذَرُورًا بِلَا رُومٍ بِهَا التَّاءُ فَثَقَّلًا
وَخَلَادُهُمْ بِالْخَلْفِ فَالْمُلَقِيَاتِ قَالَ مُغَيِّرَاتٍ فِي ذِكْرًا وَصَبْحًا فَحَصَلًا

(ش) أخبر أن حمزة أدغم تاء (والصفات) في صاد (صفاً)، وتاء (فالزاجرت) في زاي (زجراً)، وتاء (فالتاليات) في ذال (ذكراً) هنا، وتاء (والذاريات) في ذال (ذرواً) في والذاريات، وأخبر أن يقرأ بإدغام تاء (فالملقيات) في ذال (ذكراً) في والمرسلات، وتاء (فالمغيرات) في صاد (صبحاً) في والعاديات لخلاد بخلاف بين الإظهار والإدغام عنه في الموضعين.

«تنبية»: قوله: بلا روم بها التا فثقلا، إشارة أن إدغام حمزة أو خلاد في هذه الكلمات إدغام محض يلزمه التثقيب، وحيث لازمه التثقيب التزم بأمرٍ وامتنع معه أمر فلزم مده مداً مشبعاً طويلاً لالتحاقه بالمد اللازم، وامتنع معه الروم؛ لأن الروم تلازمه الحركة بخلاف مذهب السوسى في هذا ونحوه فلا يمنع وجه الروم؛ لأنه عنده من قبيل المد العارض فإن قيل: هل للسوسى الإدغام في هذه الكلمات؟ وما الدليل؟ قلت: إن السوسى له الإدغام فيها؛ لأنها داخلة تحت قاعدة السوسى العامة للإدغام، ومعلوم أن الكلام في الأصول عام غالباً وفي الفرش خاص إذا خلا من ذكر القرينة الدالة على العموم، ويتعين للباقيين القراءة بإظهار الكلمات الست، وهو الوجه الثانى لخلاد في المرسلات والعاديات.

(ص) بَزِينَةَ نُونٍ فِي نَدٍ وَالْكَوَاكِبِ انْصَبُوا صَفْوَةً يَسْمَعُونَ شَدًّا عَلًا
بِثَقْلِيهِ وَأَضْمُمُ تَاعَجِبْتَ شَدًّا وَسَا كِنِّ مَعَا أَوْ أَبَاؤُنَا كَيْفَ بَلَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ (الدنيا بزينة) بتنوين التاء المثناة الفوقية للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: في ندي وهما: حمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين، ثم أمر أن يقرأ بنصب باء (الكواكب) للمشار إليه بصاد صفوة وهو: شعبة، فتعين للباقيين القراءة بخفض الباء.

(ج) من نون «بزينة» فعلى قطع الإضافة ومن خفض (الكواكب) فعلى أنها عطف بيان أو بدل بعض أو مصدر وجعلت (الكواكب) نفس الزينة مبالغة، وأما من نصب (الكواكب) فعلى أن الزينة مصدر عامل و«الكواكب» مفعوله، أو نصب «الكواكب» بتقدير أعنى، أو على البدل من محل بزينة. وأما من ترك التنوين وحذفه فعلى الإضافة وعليه جر «الكواكب» فقط لإضافته إليه من إضافة الأعم إلى الأخص؛ فهي للبيان كثوب خز أو من إضافة المصدر إلى مفعوله.

ثم أخبر أن يقرأ (لا يسمعون) بتثقيب حرفي يسمعون وهما السين والميم أى بتشديدهما للمشار إليهم بالشين والعين فى قوله شذاً علا وهم : حمزة والكسائي وحفص، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الحرفين ويلزم منه إسكان السين.

(ج) من شدد الحرفين فالأصل فيه يتسمعون بوزن يتكلمون أدغمت التاء فى السين للتقارب بينهما فهو من مزيد الثلاثى، ومن خفف الحرفين فيها فاصله يسمعون بوزن يدفعون مضارع سمع الثلاثى المجرد ثم أمر أن يقرأ (بل عجبت) بضم التاء للمشار إليهما بشين شذا وهما : حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء.

(ج) من ضم التاء فعلى أنه ضمير المتكلم أى قل يا محمد بل عجبت أو أن هؤلاء من رأى حالهم يقول : عجبت؛ لأن العجب لا يجوز عليه تعالى على الحقيقة؛ لأنه انفعال النفس من أمر عظيم حفى سببه، وإسناده له تعالى فى بعض الأحاديث فمؤول بصفة تليق بكماله مما يعلمه هو كالضحك والتبشيش ونحوها، فاستحالة إطلاق ما ذكر عليه تعالى محمولة على تشبيهها بصفات المخلوقين، وحينئذ فلا إشكال فى إبقاء التعجب هنا على ظاهره مسنداً إليه تعالى على ما يليق به منزهاً عن صفات المحدثين كما هو طريق السلف الأسلم، وأما من فتحها فالضمير للرسول ﷺ أى بل عجبت من قدرة الله تعالى على هذه الخلائق العظيمة وهم يسخرون منك مما تريهم من آثار قدرة الله تعالى أو من إنكارهم البعث مع اعترافهم بالخالق.

ثم أخبر أن يقرأ (أو آباؤنا الأولون) هنا، وفى الواقعة بإسكان واو أو للمشار إليهما بالكاف والباء فى قوله : كيف بللا وهما : ابن عامر وقالون، فتعين للباقيين القراءة بفتح واو أو فى السورتين.

(ج) من أسكن واو «أو» فعلى أن «أو» هي العاطفة لأحد الشيئين والمراد منها الإباحة، وأما من فتحها فعلى أن الواو للعطف أعيدت معها همزة الإنكار .

(ص) **وَفِي يَنْزُقُونَ الزَّأىَ فَكَسِرُ شَذَا وَقُلْ فِي الأُخْرَى ثَوَى وَأَضْمُ يَزُقُونَ فَكَمَلًا** (ش) أمر أن يقرأ (ينزفون وعندهم) هنا بكسر الزاى للمشار إليهما بشين شذاً وهما: حمزة والكسائي . وأمر أن يقرأ (ينزفون وفاكهة) فى الواقعة بالتقييد السالف وهو كسر الزاى للمشار إليهم بثاء ثوى وهم الكوفيون؛ فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بفتح الزاى، وقد عبر عن موضع الواقعة بالأخرى .

(ج) (ينزفون) فعل مضارع فمن كسر الزاى فهو من أنزف الرجل: ذهب عقله من السكر أو أنزف نغد شرابه أى لا يسكرون من شراب الجنة، وهو مبنى للفاعل مزيد الثلاثى بهمزة التعدية، ومن فتح الزاى من نزف الرجل أى سكر وعليه منزوف ونزيف ثم عدى فصار أنزفه أى أسكر ثم بنى للمفعول، ثم أمر أن يقرأ بضم ياء (ينزفون) للمشار إليه بفاء فاكملًا وهو: حمزة . فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء .

(ج) من ضم الياء فهو مضارع أزف الثلاثى المزيد بهمزة التعدية، ومن فتح الياء فهو مضارع زف الثلاثى المجرد من باب ضرب يضرب، والمعنى متحد وهو: الإسراع .

(ص) **وَمَاذَا تَرَى بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ شَائِعٌ وَإِلْيَاسَ حَذَفُ الهمزِ بِالْخَلْفِ مَثَلًا** (ش) أخبر أن يقرأ (ماذا ترى) بضم التاء وكسر الراء ويلزم من كسر الراء رد الألف بعدها إلى أصلها ياء ساكنة مدية للمشار إليهما بشين شائع وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء والراء، ويلزم انقلاب الياء بعد الراء ألفاً، وكل على أصله فى الألف المنقلبة فتمال لأبى عمرو وتقلل لورش والباقون بدون إمالة فكل يوافق قاعدته، ولا إمالة عند حمزة والكسائي لوجود الأصل وهو الياء .

(ج) (ترى) فعل مضارع فمن فتح التاء والراء فماضيه رأى المتفق على نقل حركة همزه إلى الراء قبلها ثم حذفه أعنى حذف عينه من المضارع والأمر باطراد تخفيفاً فيصير ترى على وزن تفل، وأما من ضم التاء وكسر الراء فماضيه أرى الذى

أصله أراى كأكرم على وزن أفعل، لكنه استثنى ما وقع وما تصرف من لفظ أرى فالأصل فيه أراى نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فيصير أرى بوزن أفل ثم حذفت همزته التى هى عينه فى جميع تصاريفه تخفيفاً حملاً على الماضى منه إلا المصدر فيبقى همزه إلا إذا كان مضارعاً فيزاد فيه حمزة التعدية؛ لأن المضارع قبل حذف عينه أُرئى كأأكرم فلما حذفت العين فى الأول فصار أُررى فاجتمع فى مضارع هذا الوزن عامة همزتان متلاصقتان أولاهما همزة المضارع مضمومة ثاتيتها همزة التعدية مفتوحة فلما كان الفعل المضارع من هذا الوزن مبدوءاً بهمزتين نحو: أأكرم الأولى للمضارعة وهى الدالة على التكلم والثانية همزة ماضيه أكرم على وزن أفعل؛ وجب حذف همز ماضيه وهى الثانية المسماة بهمزة التعدية لزيادتها ولثقل اجتماعها مع همز المضارعة فى كلمة ولاستجابة بناء الفعل لهمزة المضارعة بكسر عينه اهـ. وحمل على المبدوء بالهمزة ما بدئ بغيره من أخواته نحو: تؤخره ولن يعجل، أن تودوا، فإن قيل: لم كان الحذف للثانية دون الأولى؟ قيل: لحاجة ابتداء الفعل المضارع بحرف من أحرف المضارعة لذلك يجب دخول أحد حروف المضارعة على أحرف الماضى بأسرها أى مباشرة، وتبين من بعض ما ذكر أن الهمز الذى ابتدئ به الماضى غير الذى ابتدئ به المضارع فهمزة الماضى للتعدية، والمضارع للتكلم.

(ج) الوجهان بمعنى الرأى والاعتقاد.

ثم أخبر أن يقرأ (وإن الياس) بحذف همز إلياس للمشار إليه بميم مثلاً وهو: ابن ذكوان بخلف عنه، ويلزم من حذفها أنها همزة وصل تسقط فى الدرج أى وصلًا وتثبت فى الابتداء، فإن قيل: وما حركتها مبتدأة، الفتح على أنها همزة أل التى للتعريف دخلت على ياس، وهو الأكثر، ولا نعلم من الأئمة من أجاز كسرهما على هذا الوجه، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الهمزة ويلزم من إثباتها أن تكون همزة قطع، ويترتب على قطعها هذا إثباتها فى الحالىن، فإن قيل: ما حركتها؟ قلت: الكسر للنص واللفظ وعلى أنها من الأسماء الأعجمية التى بنيت على همز مكسور كإسحاق وإسماعيل وإبراهيم، وهذا الوجه الآخر لابن ذكوان، وضعف الدانى الوجه الأول، والصواب صحة كل من الوجهين.

(ج) إن لفظ (إلياس) اسم أعجمي سرياني تلاعبت به العرب فقطعت همزته تارة ووصلتها أخرى، وقد ورد قطعها ووصلها عن أئمة القراءة، فمن قطعها نظر إلى أصلها أنها من الأسماء الأعجمية، وأنها كلمة واحدة بنيت على كسر الهمز كإسحاق، وأما من وصلها فنظر إليها بعد انتقالها إلى اللغة العربية لذلك اختلفوا في أصلها فقال بعضهم: إن الأصل فيها أنها همزة قطع وصلت فيكون قطعها مثل قطع همزة إسحاق، فيكون غير منصرف لأمرين هما: العجمة والعلمية، وأما الأكثر من الأئمة على أنها كلمتان «ياس» دخلت عليها أل التي للتعريف كاليسع فيكون همزة همز وصل وصلاً وابتداء، وهو منصرف كنوح، وينبنى على هذا الخلاف حكم الابتداء فعلى الأول يبتدأ بكسر الهمز، وعلى الثاني يبتدأ بهمز مفتوح، وهو الصواب؛ لأن وصل همز القطع لا يجوز إلا للضرورة، وأن أكثر أئمة القرآن نصوا عليه دون غيره، ولأنه الأول في التوجيه، وأيضاً لا نعلم من أئمة القراءة من أجاز الابتداء بكسر الهمز في هذا الوجه، والله أعلم.

(ص) وَغَيْرُ صَحَابِ رَفَعَهُ اللَّهُ رَبِّكُمْ وَرَبَّ الْيَاسِينَ بِالْكَرِّ وَصُلَا
مَعَ الْقَصْرِ مَعَ إِسْكَانِ كَسْرٍ دَنَا غِنَى وَإِنِّي وَذُو الثَّنِيَا وَأَنَّى أُجْمِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (الله ربكم ورب) برفع الأسماء الثلاثة لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة المشار إليهم بقوله: وغير صحاب، فتعين أن يقرأ بنصب الأسماء الثلاثة للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحزمة والكسائي.

(ج) من نصب لفظ الجلالة فبديل من «أحسن» أو عطف بيان ونصب باء «ربكم» نعت للفظ الجلالة، ونصب باء «رب» على أنه عطف على «ربكم»، وأما من رفع لفظ الجلالة فعلى أنه مبتدأ، ورفع «ربكم» خبره، و«رب» بالرفع عطف على «ربكم» أو خبر محذوف تقديره: هو.

ثم أخبر أن يقرأ (آل ياسين) بكسر الهمزة وقصرها أى بحذف الألف بعدها وإسكان كسر اللام للمشار إليهم بالبدال والغين في قوله: دنا غنى وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة ومدّها أى إثبات الألف بعدها وكسر اللام.

(ج) من فتح الهمز وكسر اللام وأثبت ألفاً بينهما فعلى أن آل مضاف وياسين مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وآل بمعنى ابن أو ولد، وياسين بمعنى أبوه فيكون التقدير: على ابن ياسين أو ولد ياسين، أو آل بمعنى أهل والتقدير: على أهل ياسين المراد من آمنوا بالنبي ﷺ وقد سلم عليهم لأجله، وأما من كسر الهمز وأسكن اللام فعلى أن النبي إلياس المتقدم أنه قد ورد في اسمه لغتان إلياس وإلياسين كطور سيناء وسنين، وأعلم بأن لفظ «إلياسين» إن روعى فيه الأفراد للدلالة على الرسول وحده يكن مجروراً بالفتح؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة، وإن روعى فيه الدلالة على الرسول وقومه بمعنى أن كل واحد منهم يسمى إلياس تغليياً كالمهالبة في المهلب روعى فيه إعراب جمع المذكر السالم فحينئذ يكون مجروراً بالياء، ثم اعلم أن المصاحف قد انفقت على رسمها مقطوعة على كلمتين آل كلمة «ياسين»، فعلى القراءة الأولى قد وافقت الرسم على أنها كلمتين تحقيماً، فيجوز الوقف على كل كلمة منها، وأما القراءة الأخرى فهي كلمة واحدة لفظاً وإن انفصلت رسماً فلا يوقف فيها إلا على النون ولا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، ويمتنع اتباع الرسم فيها ولم يقع لها نظير، وإلى اتصالها لفظاً لهؤلاء المذكورين أشار الشاطبي بقوله: وصل.

ثم أخبر أن فيها ثلاث ياءات إضافة هي: (إني أرى)، (أنى أذبحك)، (ستجدى إن) المعبر عنها بقوله: وذو الثنيا أى المصاحب لقوله: إن شاء الله؛ فعبر عن المشيئة بذى الثنيا؛ لأنها بمعنى الاستثناء لأن الثنيا اسم فى الاستثناء.

* * *

سورة ص

(ص) وَضَمُّ فَوَاقٍ شَاعٍ خَالِصَةَ أَضْفٍ لَهُ الرُّحْبُ وَحَدُّ عَبْدَنَا قَبْلُ دُخْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (مالها من فواق) بضم الفاء للمشار إليهما بشين شاع

وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الفاء.

(ج) لغتان فى المصدر فالضم لغة تميم وأسد وقيس، والفتح لغة الحجاز ومعناه: الزمان بين حلتي الحالب .

أمر أن يقرأ بإضافة (خالصة) إلى (ذكرى)، ويلزم منه ترك تنوين التاء للمشار إليهما باللام والألف فى قول المصنف: له الرحب وهما: هشام ونافع؛ فتعين للباقيين القراءة بترك الإضافة ويلزم منه تنوين تاء خالصة .

(ج) من أضاف فعلى وجود، أحدها: أن يكون إضافة « خالصة » إلى « ذكرى » البيان؛ لأن الخالصة قد تكون ذكرى وغير ذكرى كالشهاب يكون قبساً وغيره، الثانى: أن « خالصة » مصدر بمعنى إخلاص فيكون مصدراً مضافاً لمفعوله، والفاعل محذوف أى بأن أخلصوا ذكرى الدار، وتناسوا عند ذكرها ذكر الدنيا، وقد جاء مصدر خالصة بوزن فاعلة كالعاقبة، أو مضافاً إلى الفاعل وهو ذكرى والتقدير: بأن خلصت لهم ذكرى الدار، ومن ترك الأضافة بأن نون فعلى أن « خالصة » بمعنى الإخلاص فيكون « ذكرى » منصوباً به، أو بمعنى الخلوص فيكون ذكرى مرفوعاً به، أو خالصة اسم فاعل على بابيه، وذكرى بدل منه أو عطف بيان، أو منصوبة بإضمار أعنى أو مرفوعة بإضمار مبتدأ تقديره: هى .

ثم أمر أن يقرأ (عبدنا إبراهيم) بالتوحيد، ويلزم منه فتح العين وإسكان الباء بدون ألف كلفظه للمشار إليه بدال دخللا وهو: ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بالجمع، ويلزم منه كسر العين وفتح الباء بعدها ألف .

(ج) من وحد فعلى إرادة الجنس، وإبراهيم بدل كل من كل، وإسحاق ويعقوب عطفاً على عبدنا، ومن قرأ بالجمع فعلى التعدد وإبراهيم بدل بعض من كل وكذا إسحاق ويعقوب بدل بعض من كل .

(ص) وَفِي يُوعَدُونَ دُمَّ حَلَاً وَبِقَافِ دُمٍّ وَثَقَّلَ غَسَاقًا مَعًا شَائِدٌ عَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (هذا ما يوعدون) هنا بياء الغيب كلفظه للمشار إليهما بالدال والحاء فى قوله: دم حلا وهم: ابن كثير وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ (هذا ما يوعدون) فى سورة (ق) بهذا التقييد وهو بياء الغيب للمشار إليه بدال دم وهو: ابن كثير، فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بتاء الخطاب .

(ج) الخطاب فيهما للمؤمنين، وأما الغيب هنا فلمناسبة (وعندهم قاصرات) ومناسبة (وأزلقت الجنة) في قاف .

ثم أخبر أن يقرأ (حميم وغساق) هنا (إلا حميماً وغساقاً) في النبأ بثقليل السين في الموضوعين للمشار إليهم بالشين والعين في قوله: شائد علا وهم: حمزة والكسائي وحفص، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف السين في السورتين .

(ج) التثقيل والتخفيف لغتان في المصدر، ومعناه: ما يغسق من صديد أهل النار أى يسيل .

(ص) وَأَخْرُ لِلْبَصْرِيِّ بِضَمٍّ وَقَصْرِهِ وَوَصَلُ اتَّخَذْنَاهُمْ حَلَا شَرَعُهُ وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (وأخر من شكله) بضم الهمزة وقصره أى بحذف الألف بعدها للبصرى وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة ومدّه أى إثبات ألف بعده .

(ج) من ضم الهمز وقصرها فعلى أنه جمع أخرى نحو: الكبرى، والكبير، وممنوع من الصرف للوصفية والعدل، ومن فتح الهمز فعلى أنه مفرد، ولا ينصرف للوزن الغالب والصفة .

ثم أخبر أن يقرأ (اتخذناهم سخرياً) بالوصل فالمراد أن تكون همزة اتخذناهم همزة وصل للمشار إليهم بالحاء والشين في قوله: حلا شرعه وهم: أبو عمر وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإثبات همزة قطع ويلزم فتحها في الحالين .

(ج) من قرأ بهمزة الوصل فعلى الإخبار، وصفة هذه الهمزة أنها تحذف في الوصل وتثبت في البدء ويلزم أن تكون حركتها كسرة مراعاة للقاعدة الصرفية والتجويدية، ومن قرأ بهمزة قطع فعلى الاستفهام؛ لأن همزة الوصل حذفت وبقيت همزة الاستفهام لاختلاف حركتهم ولو اتفقتا في الحركة لبقيتا كالله .

(ص) وَقَالِحُقِّ فِي نَصْرٍ وَخُدْيَاءَ لِي مَعًا وَإِنِّي وَبَعْدِي مَسْنَى لَعْنَتِي إِلَى

(ش) أخبر أن يقرأ (قال فالحق) برفع قاف فالحق كلفظه للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: فى نصر وهما: حمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بنصب قاف فالحق .

(ج) الرفع على الابتداء (لأملان) أو على الخبرية أى أنا الحق أو قوله الحق، وأما النصب فعلى أنه مفعول مطلق أى أحق الحق أو على الإغراء أى الزموا واتبعوا واسمعوا، وقد علم الخلاف فى المسبوق بالفاء من لفظه فلا خلاف فيما سبق بالواو وهو الثانى فهو منصوب بأقول .

ثم أمر يأخذ ست ياءات إضافة هى (لى اثنتان) (ولى نعمة)، (ما كان لى من علم)، (إنى أحببت)، (من بعدى إنك)، (مسنى الشيطان) (لعنتى إلى يوم الدين) .

* * *

سورة الزمر

(ص) أَمِنْ خَفِّ حَرْمِيَّ فَشَا مَدَّ سَالِمًا مَعَ الْكَسْرِ حَقَّ عَبْدَهُ اجْمَعُ شَمْرَدَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (أمن هو قانت) بتخفيف الميم للمشار إليهم بحرمة والفاء فى قوله: حرمى فشا وهم: نافع و ابن كثير وحمزة، فتعين للباقيين القراءة بتشديد الميم .

(ج) من خفف فالهمزة للاستفهام التقديرى، ومن اسم موصول، ويقدر معادل دل عليه قوله: (هل يستوى الذين يعلمون) أى أمن هو موحد متمسك خاشع كمن هو مشرك مضل، أو الهمز للنداء يعنى يا من هو قانت والمنادى كل موصوف بصفة القنوت أو للنبي ناداه فقال له: «قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»، ومن شدد فعلى أن «أمن» مركبة من أم ومن فللتماثل، وقد سكن أولهما فوجب الإدغام ورسمت موصولة والمعادل لأم محذوف يعنى أهذا الذى خير أم من هو قانت، وحذف لدلالة هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون عليه .

ثم أخبر أن يقرأ (سالمًا) بالمد أى بإثبات ألف بعد السين وكسر اللام كلفظه للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد السين وفتح اللام من سلمًا .

(ج) من مد السين وكسر اللام فهو اسم فاعل بمعنى خلص من الشركة فيه، ومن قصر السين وفتح فعلى أنه مصدر سلم بمعنى خلوص صفته.

ثم أمر أن يقرأ (بكاف عباده) بالجمع، ويلزم منه كسر العين وفتح الباء وإثبات ألف بعد الباء للمشار إليهما بشين شمردلاً وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد، ويلزم منه فتح العين وإسكان الباء بدون ألف بعدها.

(ج) فالجمع على إرادة الأنبياء والمطيعين من المؤمنين ليوافق اللفظ المعنى، وأما التوحيد فعلى أن المراد نبينا سيدنا محمد ﷺ.

(ص) وَقُلْ كَاشِفَاتُ مُمَسِكَاتٍ مُنُونًا وَرَحْمَتِهِ مَعَ ضُرِّهِ النَّصْبُ حُمْلًا

(ش) أمر أن يقرأ (كاشفات ضرد)، (ممسكات رحمته) بتنوين تاء «كاشفات» و«ممسكات» وينصب راء «ضره» وتاء «رحمته» للمشار إليه بحاء حُملاً وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين تاء «كاشفات» و«ممسكات» وخفض راء «ضره» وتاء «رحمته».

(ج) (كاشفات وممسكات) اسم فاعل فمن نونه فهو بشرطه يعمل عمل فعله فنصب ما بعده راء «ضره» وتاء «رحمته» على المفعولية، ومن ترك التنوين فأضافه إلى ما بعده إضافة لفظية للتخفيف.

(ص) وَضُمَّ قَضَى وَأَكْسِرَ وَحَرَكُ وَبَعْدُ رَفَّ بِعُ شَافٍ مَفَازَاتٍ اجْمَعُوا شَاعَ صَنْدَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (قضى عليها الموت) بضم القاف وكسر الضاد وتحريك الياء فتفتح ورفع ما بعدها وهي تاء «الموت» للمشار إليهما بشين شافٍ وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح القاف والضاد وإسكان الياء، ويلزم من إسكانها قبلها ألفاً لفتح ما قبلها فيجوز تقليلها لورش على مذهبه وفتحها له ولغيره.

(ج) من ضم القاف وكسر الضاد في «قضى» فعلى البناء للمفعول ورفع تاء «الموت» نائب للفاعل، وأما من فتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً بعد إسكانها فعلى البناء للفاعل ونصب تاء «الموت» مفعول.

ثم أمر أن يقرأ (مفازات) بالجمع ويلزم منه إثبات ألف بعد الزاي كلفظه

للمشار إليهم بالشين والصاد في قوله: شاع صندلا وهم: حمزة والكسائي وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بالتحديد، ويلزم منه حذف الألف بعد الزاي.

(ج) الجمع؛ لأن أسباب الفوز كثيرة، ولأن لكل ناج مفاضة أى خصلة منجية ومسعدة، وأما التوحيد فهو مفيد لمعنى الجمع لكونه اسم جنس .

(ص) وَزَدَ تَأْمُرُونِي النَّوْنَ كَهْفًا وَعَمَّ خَفَّ فُهُ فَتَحَتْ خَفَّ وَفِي النَّبِيِّ الْعُلَا لِكُوفٍ وَخُذِيَا تَأْمُرُونِي أَرَادَنِي وَإِنِّي مَعَا مَعَ يَا عِبَادِي فَحَصَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (تأمروني أعبد) بزيادة نون في « تأمروني » على نونه فيلزم اجتماع نونين فيه للمشار إليه بكاف كهفًا وهو: ابن عامر ، فتعين لغيره القراءة بترك زيادة هذه النون ويلزم أن يقتصر على نون واحدة كلفظه، وأخبر أن يقرأ بتخفيف نونه المنطوق بها للمشار إليهما بعمّ وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بتشديدها، وخلاصة الترجمتين للقراء أن يقرأ لابن عامر بنونين خفيفتين مظهرتين فيلزم فتح الأولى وكسر الثانية، وأما نافع فيقرأ له بنون واحدة خفيفة ويلزم كسرها، وأما الباقيون فيقرأ لهم بنون واحدة مشددة ويلزم كسرها.

(ج) من قرأ بنونين خفيفتين فللدلالة على الأصل، وعلى رسمها في المصحف الشامي فالنون الأولى للرفع والثانية للوقاية، وأما من قرأ بنون واحدة مشددة أو مخففة فأما من شدها فقد أدغم نون الرفع في نون الوقاية للتماثل تخفيفاً، وأما من خففها فقد بالغ في تخفيفها بحذف إحدى النونين، والأولى حذف الثانية التي للوقاية لأمر: التكرير بها وقع، والاستثقال من أجلها دخل، وعلامة الإعراب أولى بالبقاء، وتقوم مقامها في الكسر، ورسمت نون واحدة في جميع المصاحف إلا المصحف الشامي فرسمت بنونين وكسرت النون المباشرة للياء مناسبة لها مشددة أو مخففة.

ثم أمر أن يقرأ (فتحت أبوابها) في الموضعين هنا (وفتحت السماء) في النبيا بتخفيف التاء الأولى للكوفيين، فتعين للباقيين القراءة بتشديد التاء الأولى في المواضع الثلاثة .

(ج) تقدم في سورة الأنعام .

ثم أمر بأخذ خمس ياءات إضافة وهي (تأمروني أعبد)، (أرادني الله)، وإني
اثنان هما (إني أمرت) (إني أخاف)، (يا عبادي الذين أسرفوا) .

* * *

سورة المؤمن أو غافر

(ص) وَتَدْعُونَ خَاطِبُ إِذْ لَوَى هَاءٌ مِنْهُمْ بِكَافٍ كَفَى أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثَمَلًا
وَسَكُنَ لَهُمْ وَأَضْمُ يَظْهَرُ وَأَكْسِرُنْ وَرَفَعَ الْفُسَادَ أَنْصَبَ إِلَى عَاقِلٍ حَلًا
(ش) أمر أن يقرأ (والذين يدعون من دونه) بتاء الخطاب للمشار إليهما
بالهمزة واللام في قوله : إذ لوى وهما : نافع وهشام، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .
(ج) فالخطاب على الالتفات أو بإضمار أقل، وأما الغيب فلمناسبة (منهم
شيء)، (ما للظالمين) قبله .

ثم أخبر أن يقرأ (أشد منكم) هنا بالكاف بعد النون موضع الهاء للمشار إليه
بكاف كفى وهو ابن عامر في قراءة الباقيين بالهاء موضع الكاف كلفظه .
(ج) من قرأ بالكاف فعلى الخطاب للالتفات، وأما من قرأ بالهاء فعلى الغيب
لمناسبة (أو لم يسيروا) .

ثم أمر أن يقرأ (أو أن يظهر) بزيادة همز قبل الواو مفتوحة كلفظه وبإسكان
الواو للمشار إليهم بئاء ثملا وهم الكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بترك زيادة الهمزة
وفتح الواو .

(ج) من زاد الهمز وأسكن الواو فعلى أن أو للعطف الدالة على أحد الشيتين أو
الإباحة والتخيير، وأما حذف الهمز وفتح الواو فعلى أن الواو نفسها حرف عطف الدال
على مطلق الجمع .

ثم أمر أن يقرأ (يظهر) يضم الياء وكسر الهاء وينصب رفع دال « الفساد »
للمشار إليهم بالهمز والعين والحاء في قوله : إلى عاقل حلا وهم : نافع وحفص وأبو عمرو،
فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء والهاء معاً ويرفع « الفساد » .

(ج) من ضم الياء الياء وكسر الهاء فهو مضارع أظهر مزيد الثلاثي بهمز
التعدية، والفاعل « موسى » ونصب دال « الفساد » على أنه مفعول، وأما من فتح الياء
والهاء معاً فعلى أنه مضارع ظهر المجرد الثلاثي، ورفع (الفساد) على أنه فاعل له .
(ص) فَأَطْلَعِ أَرْفَعِ غَيْرَ حَفْصٍ وَقَلْبِ نَوْ وَنُوا مِنْ حَمِيدٍ أَدْخَلُوا نَفْرٌ صَلَا
عَلَى الْوَصْلِ وَأَضْمُ كَسْرُهُ يَتَذَكَّرُو نَ كَهْفٌ سَمًا وَأَحْفَظُ مَضَافَاتِهَا الْعُلَا
ذُرُونِي وَأَدْعُوْنِي وَإِنِّي ثَلَاثَةٌ لَعَلِيٌّ وَفِي مَالِي وَأَمْرِي مَعَ إِلَيَّ
(ش) أمر أن يقرأ (فأطلع إلى) برفع العين للأئمة السبعة ما عدا حفصاً يتعين أن
يقرأ له بنصبها .

(ج) فالرفع معطوف على « أبلغ »، وأما النصب فعلى أنه منصوب بأن بعد فاء
السببية لوقوعها في جواب الأمر هو « ابن »، وقيل : لوقوعه في جواب الترجي وهو
لعلّي حملاً على التمني على مذهب الكوفيين .

ثم أمر أن يقرأ (على كل قلب) بتنوين الباء للمشار إليهما بالميم والحاء في
قوله : من حميد وهما : ابن ذكوان وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بترك تنوين الباء .
(ج) من نون فعلى قطع الإضافة وجعل (متكبر) صفة، ومن أضاف فقد ترك
التنوين فعلى إضافة قلب إلى موصوف محذوف أي قلب شخص ومتكبر إما صفة
لقلب أو لشخص .

ثم أخبر أن يقرأ (الساعة ادخلوا) بالوصل، فالمراد أن تكون همزة (ادخلوا)
همزة وصل، وأمر أن يقرأ بضم كسر الحاء للمشار إليهم بنفر والصاد في قوله : نفر صلا
وهم : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بالقطع، والمراد همزة
قطع، ويلزم فتحها في الخالين وكسر الحاء .

(ج) من ضم الحاء مع همزة الوصل فهذا وصلاً، أما في البدء فيبتدئ بهمزة
مضمومة وفق القاعدة الصرفية والتجويدية، وهو فعل أمر من دخل الثلاثي المجرد
كنصر، وعلى هذا نصبت آل على النداء أي ادخلوا يا آل ومن قطع الهمزة فعلى أنه
فعل أمر من أدخل المزيد بهمزة التعدية كأكرم ونصب آل، على المفعولية، ثم أخبر أن

يقرأ (قليلاً ما يتذكرون) بياء الغيب كلفظه للمشار إليهم بالكاف وسما في قوله :
كهف سما وهم : ابن عامر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ، فتعين للباقيين القراءة بتاء
الخطاب .

(ج) فالخطاب بتاءين من فوق للالتفات ، وأما الغيب فلمناسبة قوله تعالى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ ﴾ ثم أمر بحفظ ما فيها من ياءات الإضافة وهي ثمانية ، (ذروني
أقتل) ، (ادعوني أستجب) وإني في ثلاثة مواضع ، (إني أخاف أن يبدل) ، (إني
أخاف عليكم مثل) ، (إني أخاف عليكم يوم) ، (لعلني أبلغ الأسباب) (مالي
ادعوكم إلى النجاة) ، (وأفوض أمري إلى الله) .

* * *

سورة فُصِّلَتْ

(ص) وَإِسْكَانُ نَحْسَاتٍ بِهِ كَسْرُهُ ذَكَأ وَقَوْلُ مُمِيلِ السَّيْنِ لِلْيَيْتِ أَخْمِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (أيام نحسات) بكسر إسكان الحاء للمشار إليهم بذلك
ذكاوهم ابن عامر والكوفيون ، فتعين للباقيين القراءة بإسكان الحاء ، وأخبر أن قول من
قال بإمالة سين (نحسات) قول مخمل أى متروك ، فلا إمالة فيه لأحد ، وأما قول
صاحب التيسير : وروى الفارسي عن أبي طاهر عن أصحابه عن أبي الحارث إمالة فتحة
السين ، ولم أقرأ بذلك وأحسبه وهماً ، فهي حكاية لا رواية لقوله ولم أقرأ إلخ ، وأما
على تقدير أنه غير وهم بل صحيح كما قال الجعبري فليس من طرفه ولا من طرق
النشر كما ذكره ؛ فلهذا لا يصح الأخذ به ولا يقرأ به . والله أعلم .

(ص) وَنَحْشُرُ يَاءَ ضَمٍّ مَعَ فَتْحِ ضَمِّهِ وَأَعْدَاءُ خُذْ وَالْجَمْعُ عَمَّ عَقْنَقَلَا

لَدَى ثَمَرَاتٍ ثُمَّ يَا شُرَكَاءِ آلِ مُضَافٍ وَيَا رَبِّي بِهِ الْخَلْفُ بُجَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (يحشر أعداء) بياء وضمها وفتح ضم الشين ورفع همزة
« أعداء » الأخيرة كلفظه للمشار إليهم بخاء خذوهم الأئمة السبعة إلا نافعاً ؛ فيتعين أن
يقرأ له بالنون وفتحها وبضم الشين ونصب همزة « أعداء » الأخيرة .

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب وضم الياء وفتح الشين فعلى البناء للمفعول، ورفع همزة (أعداء) نائب فاعل لمناسبة (فهم يوزعون)، وأما من قرأ بالتون فعلى العظمة، وأما فتحها مع ضم الشين فعلى البناء للفاعل ونصب همز (أعداء) مفعول به ويناسب قوله تعالى (ونجين الذين آمنوا).

ثم أخبر أن يقرأ (من ثمرات من) بالجمع، ويلزم منه إثبات ألف بعد الراء للمشار إليهم بعم والعين في قوله: عم عنقلا وهم، نافع وابن عامر وحفص، فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد، ويلزم منه حذف الألف بعد الراء.

(ج) فالجمع لاختلاف الأنواع وتعددتها، وأما التوحيد فعلى قصد إرادة الجنس. ثم أخبر أن فيها ياء إضافة الأولى (شركائى قالوا) وقد سبق الخلاف فيها بين الأئمة فى بابها وذكرت فى قسم ما ليس بعده همز هناك أما الثانية فهى (ربى إن لى عنده) فياء ربي دخلت تحت عموم القسم الذى بعده همز مكسور الذى اختص بفتحه نافع وأبو عمرو إلا أن هذا الموضع لما كان فيه خلاف عن قالون بين الفتح والإسكان ذكره، فإن قيل: لم يذكره مع القاعدة فى الباب العام وخصه بالذكر هنا قيل: إن صاحب التيسير استدركها هنا فى سورتها فاتبعه الناظم وفاء منه رحمهما الله، وحشرنا فى زمرتهما آمين.

* * *

سورة الشورى والزخرف والدخان

(ص) وَيُوحَىٰ بِفَتْحِ الْحَاءِ دَانَ وَيَفْعَلُو نَ غَيْرُ صِحَابٍ يَعْلَمُ أَرْقَعُ كَمَا اعْتَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (كذلك يوحى) بفتح الحاء ويلزم منه قلب الياء ألفاً بعدها للمشار إليه بدال دان وهو ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بكسر الحاء ويلزم منه رد الألف بعدها إلى أصلها ياء ساكنة مدية.

(ج) من فتح الحاء فعلى البناء للمفعول، و«إليك» نائب الفاعل، ولفظ الجلالة

مبتدأ، أو مرفوع بفعل مضمر كأنه قيل: من يوحى؟ قيل: يوحى الله، وأما كسر الحاء فعلى البناء للفاعل ولفظ الجلالة الفاعل، وإليك متعلق بيوحى.

ثم أخبر أن يقرأ (ما يفعلون) هنا بياء الغيب كلفظه لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة المشار إليهم بقوله: غير صحاب، فتعين أن يقرأ بياء الخطاب لصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي.

(ج) فالخطاب على الالتفات وأما الغيب لمناسبة قوله: (وهو الذى يقبل التوبة).

ثم أخبر أن يقرأ (ويعلم الذين) برفع الميم للمشار إليهما بالكاف والألف فى قوله: كما اعتلا وهما: ابن عامر ونافع، فتعين للباقيين القراءة بنصب الميم.

(ج) فالرفع على الاستئناف أو خبر لمبتدأ محذوف، وأما من نصب الميم فعلى وجوه منها على تقدير: وأن يعلم؛ لأنه صرف عن الجواب لفظاً، وعطف على المعنى، وتوضيح ذلك: أنه لما صرف عطفه على اللفظ إلى عطفه على المعنى والمؤدى إلى هذا أنه لما لم يحسن عطف « ويعلم » مجزوماً على ما قبله إذ يكون المعنى: إن يشأ يعلم عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذى قبله بإضمار: (أن ليكون) فى تأويل مصدر، وأما الكوفيون فيجعلون الواو نفسها ناصبة أو معطوف على تعليل مقدر أى يفرقهم لينتقم منهم ويعلم تبعاً للزمخشري.

(ص) بِمَا كَسَبَتْ لَأَفَاءَ عَمَّ كَبِيرٍ فِي كِبَائِرِ فِيهَا ثُمَّ فِي النَّجْمِ شَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (فيما كسبت) بدون فاء كلفظه للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الفاء قبل الياء.

(ج) من حذف الفاء فعلى أن « ما » فى (وما أصابكم) موصولة مبتدأ، (وبما كسبت) خبره أو على أن ما شرطية تكون الفاء محذوفة مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ ﴾، ومن أثبت الفاء على أن ما شرطية، وهو الأظهر أى فهى بما كسبت، أو موصولة، والفاء تدخل فى حيز الموصول إذا أجرى مجرى الشرط.

ثم أخبر أن يقرأ (كبير الإثم) هنا، وفى النجم بكسر الباء بعدها ياء ساكنة مدية للمشار إليهما بشين شملًا وهما: حمزة والكسائي، وفى قراءة الباقيين كباير

بفتح الباء بعد همز مكسور بينهما ألف مدية، ويكون من قبيل المتصل عندهم، وقد نطق بالقراءتين .

(ج) من قرأ بكسر الباء بعدها ياء مدية بدون همز فعلى التوحيد لإرادة قصد الجنس، وأما من فتح الباء بعدها ألف وبعد الألف همزة مكسورة فعلى الجمع لتعدد أنواع الكبائر.

(ص) وَيُرْسِلُ فَارْفَعُ مَعَ فَيُوحِي مُسَكِّنًا أَتَانَا وَأَنْ كُنْتُمْ بِكُسْرِ شَذَا الْعُلَا

(ش) أمر أن يقرأ برفع لام (أو يرسل) وبإسكان ياء فيوحي للمشار إليه بهمزة أتانا وهو: نافع، فتعين لغيره القراءة بنصب لام يرسل وفتح ياء فيوحي .

(ج) من رفع لام (يرسل) فعلى أنه خبر مبتدئ أي هو يرسل أو على الاستئناف أو حال عطفاً على الصريحة أي موحياً أو مرسلأ، ومن نصب اللام فيما على العطف عامل المصدر أي إلا أن يوحى وحيأ أو يرسل، وإما بالعطف على المصدر بمعنى أنه منصوب بأن مضمرة وأن وما دخلت عليه مؤول بمصدر معطوف على وحيأ، وهو حال أي إلا موحياً أو مرسلأ، وأما (فيوحي) فمعطوف على (يرسل) في الحالتين وهذا آخر مسائل سورة الشورى .

ثم أخبر أن يقرأ (صفحاً أن كنتم) بكسر الهمزة للمشار إليهم بالشين والألف في قوله: شذا العلا وهم: حمزة والكسائي ونافع، فتعين للباقيين القراءة بفتح همزة إن .

(ج) من كسر همزة إن فعلى أنها حرف شرط وجواب الشرط مقدر يفسره أفنضرب، والمعنى: إن أسرفتم نترككم، وأما من فتح الهمزة فعلى تقدير لام العلة أي لأن كنتم .

(ص) وَيَنْشَأُ فِي ضَمٍّ وَثِقَلٍ صِحَابُهُ عِبَادُ بَرَفَعِ الدَّالِّ فِي عِنْدَ غَلْفَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (أو من ينشأ) بضم الياء وثنقيل الشين، ويلزم منه فتح ما قبلها للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وتخفيف الشين ويلزم منه سكون ما قبل .

(ج) من ضم الياء وثقل الشين فهو مضارع مبنى للمفعول من نشأ مضاعف الثلاثي، ومن فتح الياء وخفف الشين مضارع مبنى للفاعل من نشأ ينشأ من باب فتح يفتح الثلاثي المجرد .

ثم أخبر أن يقرأ بباء موحدة أسفل ويفتحها بعدها ألف ويرفع دال (عباد الرحمن) للمشار إليهم بغين غلغلا وهم: أبو عمرو والكوفيون، وفي قراءة الباقي بنون ساكنة مكان الباء ويفتح الدال بدون ألف بينهما كما نطق بالقراءتين.

(ج) من قرأ (عباد) بفتح الباء ورفع الدال بينهما ألف فعلى أنه جمع عبد، وهو خبرهم وأما من قرأ بنون ساكنة بعد العين وفتح الدال فعلى أنه ظرف، وهو خبرهم أيضاً، والرسم أشتمل عليهما.

(ص) **وَسَكَنَ وَزَدَ هَمَزًا كَوَاوٍ أَوْ شَهَدُوا أَمِينًا وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْحَلْفِ بَلَلًا**

(ش) أمر أن يقرأ (أشهدوا) بإسكان الشين وبزيادة همزة مضمومة مسهلة بين الشين والهمزة الأولى كلفظه فيكون النطق بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مضمومة بعدها الشين ساكنة للمشار إليه بهمزة أمينا وهو نافع، وأخبر أن يقرأ بالمد مع الخلاف أى بإثبات ألف بين الهمزتين وبحذفها للمشار إليه بباء بللا وهو قالون، فتعين للباقيين القراءة (أشهدوا) بفتح الشين وترك زيادة الهمزة الثانية والاقتصار على الهمزة الأولى المفتوحة فإن قيل: من أين يؤخذ حركة الهمزة الثانية تسهيلها؟ قلت: يؤخذ ضمها وتسهيلها من قوله: كواو ويؤخذ الضم من اللفظ أيضاً فإن قيل: إن تسهيلها معلوم من باب الهمزتين من كلمة فكيف أشار إليه هنا؟ قلت: إما أن الفصل قد طال فأراد تجديد العهد أو للتأكيد أو لما أتى الخلاف عن قالون بين الإدخال وعدمه استذكر كل ما فيها.

(ج) من قرأ بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين فعلى أنه فعل ماض ثلاثى مجرد مبنى للفاعل دخلت عليه همزة الاستفهام، وأما من قرأ بهمزتين فالأولى للاستفهام دخلت على فعل مزيد الثلاثى بهمزة التعدية مبنى للمفعول؛ لذا ضمت الهمزة الثانية وسكنت الشين على قياس الرباعي المبنى للمفعول كأكرم وأصله: أشهدهم الله.

(ص) **وَقُلْ قَالَ عَنِ كَفْوٍ وَسَقْفًا بِضَمِّهِ وَتَحْرِيكُهُ بِالضَّمِّ ذَكَرَ أَنْبَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (قال أو لو) بفتح القاف وفتح لام وإثبات ألف بينهما قال للمشار إليهما بالعين والكاف فى قوله: عن كفؤوهما: حفص وابن عامر، وفى قراءة الباقيين بضم القاف وإسكان اللام بدون ألف كما نطق بالقراءتين.

(ج) من فتح القاف واللام وألف بينهما فهو فعل ماضٍ، ومن ضم القاف وأسكن اللام فهو فعل أمر، ثم أخبر أن يقرأ (لبيوتهم سقفاً) بضم السين وبتحريك القاف بالضم للمشار إليهم بالذال والهمز في قوله: ذُكِرَ أنبىلاً وهم: ابن عامر والكوفيون ونافع، فتعين لابن كثير وأبى عمرو القراءة بفتح السين وإسكان القاف.

(ج) من فتح السين وسكن القاف فعلى الأفراد لإرادة الجنس، ومن ضم السين والقاف فعلى الجمع نحو: رهن ورهن.

(ص) (وَحُكْمٌ صِحَابٍ قَصْرٌ هَمْزَةٌ جَاءَنَا وَأَسُورَةٌ سَكَنٌ وَبِالْقَصْرِ عُدْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (جاءنا قال) بالقصر أى بحذف الألف بعد الهمزة للمشار إليهم بالحاء وصحاب فى قوله: وحكم صحاب وهم: أبو عمرو وحفص وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الهمز.

(ج) من حذف الألف بعد الهمز فعلى الأفراد فيعود الضمير على «من» وهو العاشى، ومن أثبت الألف بعد الهمز فعلى التثنية فيعود الضمير على العاشى وقرينه.

ثم أمر أن يقرأ (عليه أسورة) بإسكان السين والقصر أى بحذف الألف بعدها للمشار إليه بعين عُدلاً وهو: حفص، فتعين للباقيين القراءة بفتح السين والمد أى بإثبات ألف بعدها.

(ج) من أسكن السين وحذف الألف فعلى أنه جمع سوار مثل: خمار وأخمرة، وأما من فتح السين وأثبت بعدها ألفاً فعلى أنه جمع أسورة مثل: أساقى وأسقية، وعلى هذا يكون أساور جمع الجمع فالأصل فى أساور أساوير عوض عن الياء تاء التانيث كزنادقة.

(ص) (وَفِي سَلْفًا ضَمًّا شَرِيفٍ وَصَادُهُ يَصُدُّونَ كَسْرُ الضَّمِّ فِي حَقِّ نَهْشَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (سلفاً) بضم السين واللام للمشار إليهما بشين شريف وهما: حمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح السين واللام.

(ج) من ضم الحرفين فهو جمع سلف مثل: أسد وأسد أو جمع سليف كرجيف ورغف، وأما من فتحهما فعلى أنه جمع لسالف كخادم وخدم، أو أنه مصدر يطلق على الجماعة من سلف الرجل وسلف الرجل: أبأوه المتقدمون.

ثم أخبر أن يقرأ (منه يصدون) بكسر ضم الصاد للمشار إليهم بالفاء وحق والنون في قوله: في حق نهشلا وهم: حمزة وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ، فتعين للباقيين القراءة بضم الصاد .

(ج) (يصدون) فعل مضارع فمن ضم صاده فهو من صد يصد بضم عينه من باب شد يشد ، ومن كسر الصاد فهو من صد يصد بكسر عينه من باب نم ينم فهما لغتان .

(ص) **أَلْهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا وَقُلْ أَلْفًا لِلْكَوْفِ ثَالِثًا أَبَدِلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (آلهتنا خير) بتحقيق الهمزة الثانية للكوفيين، فتعين للباقيين القراءة بتسهيل الهمزة الثانية، وأخبر أن جميع القراء اتفقوا على إبدال الهمزة الثالثة ألفاً مديّة .

(ج) آلهتنا مما اجتمع فيه ثلاث همزات مثل: (آآمنتهم) في مواضعه الثلاثة، فالأصل في آلهتنا: ألهة جمع إله كأعمدة جمع عماد، ثم دخلت عليها همزة الاستفهام فصارت الهمزات ثلاث الأولى: للاستفهام والثانية: همزة أفعله والثالثة: فاء الكلمة، وبيان حكم هذه الهمزات عند أئمة القراءة فاتفقوا على تحقيق الأولى لصدارتها كما اتفقوا على إبدال الثالثة ألفاً وفقاً للقاعدة الصرفية والرواية، واختلفوا في الثانية فمن حققها فعلى الأصل، ومن سهلها فلثقل اجتماعهما . اعلم أنه مما يجب مراعاته من الأصول فنحو هذا لم يجز للمدخلين بين الهمزتين الإدخال هنا كراهة توالى أربع متشابهات ثانياً لم يبدل الثانية أحد من أهل الأداء عن ورش لثلا يجتمع ألفان فيجب حذف أحدهما فيلتبس الاستفهام بالخبر، فيتعين التسهيل مع جواز ثلاثة البدل له .

(ص) **وَفِي تَشْتَهِيهِ تَشْتَهِي حَقَّ صُحْبَةٍ وَفِي يُرْجَعُونَ الْغَيْبُ شَائِعٌ دُخْلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (ما تشتهيه الأنفس) بحذف الهاء الثانية التي للضمير للمشار إليهم بحق وصحبة في قوله: حق صحبة وهم: ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بإثبات الهاء الثانية أى هاء ضمير الغائب المفرد كما نطق بالقراءتين .

(ج) من حذف الهاء الأخيرة فعلى جواز حذف العائد على الموصول إذا كان العائد مفعولاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾، وأما من أثبتها فعلى الأصل، وكل اتبع رسم مصحف بلده حذفاً وإثباتاً.

ثم أخبر أن يقرأ (وإليه يرجعون) هنا بياء الغيب للمشار إليهم بالشين والبدال في قوله شايع دخللا وهم: حمزة والكسائي وابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بقاء الخطاب.

(ج) فالخطاب للالتفات أو للاستئناف أو للتراخي، وأما الغيب فلمناسبة (فذرهم يخوضوا).

(ص) وفي قبيله اكسر وأكسر الضم بعد في نصير وخاطب تعلمون كما انجلا (ش) أمر أن يقرأ (وقيله يا رب) بكسر اللام وبكسر ضم الهاء للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: في نصير وهما: حمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام وضم الهاء.

(ج) من خفض اللام وكسر الهاء فهو معطوف على (الساعة) أى علم الساعة، وعلم قبيله، ومن نصب اللام وضم الهاء فعلى أحد وجوه خمسة، «الأولى»: أنه معطوف على مفعول «يكتبون» المحذوف أى (لديهم يكتبون) ذلك وقيله «الثاني»: أنه معطوف على مفعول (يعلمون) المحذوف أى وهم يعلمون الحق وقيله «الثالث»: أنه معطوف على قوله: «سرهم ونجواهم» أى نسمع سرهم ونجواهم وقيله «الرابع»: أن يكون معطوفاً على موضع (الساعة) أى أن لفظ علم الساعة معناه يعلم الساعة وقيله «الخامس»: مصدر على المفعول المطلق أى: ويقول قبيله: والقول قول محمد أو عيسى، واعلم بأن القول والقيل والقال مصادر بمعنى واحد.

ثم أمر أن يقرأ (فسوف يعلمون) آخر سورة الزخرف بقاء الخطاب للمشار إليهما بالكاف والألف في قوله: كما انجلا وهما، ابن عامر ونافع، فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب، وعلم الخلاف في هذا الترتيب.

(ج) فالخطاب على الالتفات، وأما الغيب فلمناسبة قوله تعالى: (فاصفح عنهم).

(ص) بِتَحْتِي عِبَادِي يَا وَيْلِي دَنَا عَلًا وَرَبُّ السَّمَوَاتِ اخْفِضُوا الرُّفْعَ ثَمَلًا
(ش) أخبر أن فى الزخرف ياءى إضافة هما (من تحتى أفلا تصبرون)، (يا عباد
لا خوف).

ثم أخبر أن يقرأ (كالمهل يغلى) بياء التذكير كلفظه للمشار إليهما بالبدال
والعين فى قوله: دنا علا وهما: ابن كثير وحفص، فتعين للباقيين القراءة بقاء التانيث.
(ج) من قرأ بالتذكير فعلى إسناده إلى ضمير الطعام لا المهل؛ لأنه غير متناول
بل مشبه به، ومن أنت فعلى إسناد الضمير إلى الشجرة والتقدير على الأول: يغلى
الطعام، وعلى الثانى تغلى ثمرة الشجرة.

ثم أمر أن يقرأ (رب السموات) هنا فى الدخان بخفض رفع باء «رب» للمشار
إليهم بقاء ثملا وهم: الكوفيون، فتعين للباقيين القراءة برفع الباء.
(ج) فالخفض على أنه بدل من ربك، وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره (لا إله إلا
هو) أو خبر مبتدأ محذوف هو رب.

(ص) وَضَمَّ اعْتَلَوْهُ أَكْسِرْ غِنَى إِنَّكَ أَفْتَحُوا رَبِيعًا وَقُلْ إِنِّي وَلِيُّ الْيَاءِ جُمَلًا
(ش) أمر أن يقرأ (فاعتلوه إلى) بكسر ضم التاء للمشار إليهم بغين غنى وهم:
أبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بضم التاء.

(ج) اعتلوه فعل أمر فمن ضم التاء من الفعل المضارع المضموم العين من باب
نصر ينصر نصر، وأما من كسر التاء فمضارعه مكسور العين من باب ضرب يضرب
اضرب.

ثم أمر أن يقرأ (ذق إنك) بفتح الهمز للمشار إليه براء ربيعاً وهو: الكسائى؛
فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمز.

(ج) من فتح الهمز فعلى تقدير الجار أى لأنك أو بآنك، وأما من كسر الهمز
فعلى الاستئناف المفيد للعلة.

ثم أخبر أن فى الدخان ياءى إضافة هما (إنى آتيكم بسلطان)، (وإن لم تؤمنوا
لى فاعتزلون).

* * *

سورة الشريعة والأحقاف

(ص) مَعَارْفُ آيَاتٍ عَلَى كَسْرِهِ شَفَا وَإِنَّ وَفِي أَضْمِرٍ بِتَوْكِيدٍ أَوْلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (آيات لقوم يوقنون) (آيات لقوم يعقلون) بكسر رفع التاء المثناة فوق في الموضعين للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة برفع التاء في الموضعين، ثم أخبر عن بعض وجوه هذه القراءة إجمالاً فقال: وإن وفي أضمر بتوكيد أولاً، وإليك التفصيل:

(ج) من رفع الموضعين فعلى أن كلاً منها مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور هو «في خلقكم»، و«اختلاف» خبر مقدم، والجملة مستأنفة أو على التأكيد للجملة الأولى، وقيل بعطف «آيات» على محل إن ومعموليها أو على اسم إن قبل دخول الناسخ و«في خلقكم» و«اختلاف» معطوفان على «في السموات»؛ فهذا يكون من عطف المفردات، وأما من نصب فإن روعي إضمار إن في الأول وإن وفي، في الأخير فآيات اسم إن المقدر إضماره، وخبرها الجار والمجرور المقدم، وعلى هذا تكون الواو من عطف الجمل للتأكيد، وهذا الوجه الذي أشار إليه الناظم بقوله: وإن وفي أضمر بتوكيد أولاً، والمعنى: أن تضمّر إن، في الموضعين، وتضمّر في الأخير فقط لوجودها في الأول، وإن لم يراع إضمار إن فتكون آيات معطوفة على اسم إن الظاهرة السابقة و«في خلقكم» و«اختلاف» معطوفان على «في السموات»، ويكون هذا من عطف المفردات، وقيل: إن «آيات» معاً تأكيد للأول، وأما «في خلقكم» و«اختلاف» فمعطوفان على «في السموات»، وقد تكرر معهما حرف العطف تأكيداً لما في العطف بالواو على عاملين أي على عمل عاملين أو معمولي عاملين نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً أي وإن في الحجرة عمراً، وقد أجاز بعضهم العطف على عاملين، ويحتمل قول الناظم هذا الوجه بقوله: بتوكيد أولاً.

«تنبيه»: إن الإضمار مع العطف، ولا إضمار مع توكيد المفردات.

(ص) لِنَجْزِي يَأْنَصَ سَمًا وَعِشَاوَةً بِهِ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ وَالْقَصْرُ شَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (لنجزى قوماً) بالياء للمشار إليهم بالنون وسما في قوله:

نص سما وهم: عاصم ونافع وابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) من قرأ بالياء فعلى الغيب، وأما النون فعلى الالتفات إلى التكلم بنون

العظمة والفاعل يرد إلى الله، ثم أخبر أن يقرأ (عشاوة فمن) بفتح الغين وإسكان الشين

والقصر أي بحذف الألف بعد الشين للمشار إليهما بشين شمللا وهما: حمزة

والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الغين وفتح الشين والمد أي إثبات ألف بعد

الشين عشاوة بوزن قلادة.

(ج) عشاوة وعشوة لغتان في المصدر وهو بمعنى الغطاء.

(ص) وَوَالسَّاعَةَ أَرْفَعُ غَيْرَ حَمْزَةٍ حُسْنًا أَلْ مُحَسَّنُ إِحْسَانًا لِكُوفٍ تَحْوَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (حق والساعة) برفع التاء للائمة السبعة ما عدا حمزة؛ فيتعين

أن يقرأ له بنصب التاء.

(ج) فالرفع على أنه مبتدأ والخبر «لا ريب» فيها أو بالعطف على محل اسم

إن، وأما النصب فعلى أنه معطوف على اسم إن، وهذه آخر مسائل سورة الشريعة.

أخبر أن يقرأ (بوالديه إحساناً) بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء ثم إسكان الحاء

وفتح السين بعدها ألف للكوفيين وفي قراءة الباقيين (حسناً) بدون همزة وضم الحاء

وإسكان السين كما نطق بالقراءتين.

(ج) من قرأ (إحساناً) بوزن إنساناً فعلى أنه مصدر أحسن الثلاثي المزيد بهمزة

التعدية محولاً من حسناً بضم الحاء وإسكان السين قراءة الباقيين فهو مصدر حسن على

تقدير حذف موصوف مضاف أي وصية ذات حسن فحذف الموصوف والمضاف

الصفة وأقيم المضاف إليه مقامه، وتحولاً: انتقل من وزن إلى وزن ومعنى أكثر، والله

أعلم.

(ص) وَغَيْرُ صِحَابٍ أَحْسَنُ أَرْفَعُ وَقَبْلَهُ وَبَعْدُ بِيَاءٍ ضَمَّ فِعْلَانِ وَصَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز) برفع نون «أحسن»

وبياء مضمومة في أول الفعلين قبله وبعده وهما «نتقبل» و«نتجاوز» لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة المشار إليهم بقوله: وغير صحاب؛ فتعين أن يقرأ بنصب نون أحسن وبنون مفتوحة في أول الفعلين المضارعين قبل وبعد لصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي.

(ج) من قرأ بضم ياء أول الفعلين فعلى بنائهما للمفعول، ورفع أحسن على النيابة عن الفاعل، ومن قرأ بنون مفتوحة أول الفعلين فالنون للعظمة وبنيا للفاعل ونصب أحسن مفعول به.

(ص) وَقُلْ عَنْ هِشَامٍ أَدْعَمُوا تَعِدَانِي نُوقِيَهُمْ بِأَيْلَاهُ حَقٌّ نَهْشَلًا

(ش) يخبر أن أهل الأداء قد نقلوا في (أتعدانني) إدغام النون الأولى في النون الثانية فيصير النطق بنون واحدة مشددة مكسورة لهشام ويترتب له المد الطويل فيها؛ لأنه صار من قبيل المد اللازم، فتعين للباقيين القراءة بالإظهار، ويلزم منه فك النونين محركتين مكسورتين.

(ج) من أدغم فلاجتماع المثلين نون الرفع ونون الوقاية فأدغم الأولى في الثانية تخفيفاً ولتوالي كسرهما، وأما من أظهرهما بأن حركتهما بحركتها وهما الكسرتان فعلى الأصل واتباعاً للرسم.

ثم أخبر أن يقرأ (وليوفيهم أعمالهم) بالياء للمشار إليهم باللام وحق والنون في قول المصنف له: حق نهشلا وهم: هشام وابن كثير وأبو عمرو وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) فالياء للغيب وأما النون فعلى العظمة، وكل له ما يناسبه قبل وبعد، والإسناد إلى الله تعالى.

(ص) وَقُلْ لَا يُرَى بِالْغَيْبِ وَأَضْمُمْ وَبَعْدَهُ مَسَاكِنُهُمْ بِالرَّفْعِ فَاشِيهِ نُؤَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لا يرى إلا) بياء الغيب وبضمها ورفع نون (مساكلهم) الواقع بعد «تري» للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: فاشيه نؤلا وهما: حمزة وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب ويفتحها في «تري» ونصب نون «مساكلهم».

(ج) من قرأ (لا يرى) بياء الغيب وضمها فعلى أنه مضارع مبنى للمفعول، ورفع نون (مساكنهم) على أنه نائب فاعل، وأما تاء الخطاب وضمها فعلى أنه مبنى للفاعل، ونصب نون مساكنهم مفعول به .

(ص) وَيَسَاءُ وَلَكِنِّي وَيَا تَعِدَانِي وَإِنِّي وَأُوزِعْنِي بِهَا خُلْفُ مَنْ تَلَا

(ش) أخبر أن في الأحقاف أربع ياءات إضافة هي (ولكني أراكم)، (أتعداني أن أخرج)، (إني أخاف عليكم)، (أوزعني أن أشكر) وقد تقدم الخلاف فيها في بابها بين الأئمة، والله أعلم.

* * *

ومن سورة محمد ﷺ إلى سورة الرحمن عز وجل

(ص) وَبِالضَّمِّ وَأَقْصِرُ وَأَكْسِرُ التَّاءَ قَاتَلُوا عَلَى حُجَّةٍ وَالْقَصْرُ فِي آسِنٍ دَلَا
وَفِي آنْفًا خُلْفٌ هَدَىٰ وَبِضْمِهِ وَكَسْرٍ وَتَحْرِيكِ وَأَمْلِي حُصْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (والذين قتلوا) هنا بضم القاف والقصر أي بحذف الألف بعدها وكسر التاء للمشار إليهما بالعين والحاء في قوله: على حجة وهما: حفص وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح القاف والتاء بينهما ألف .

(ج) (قتلوا) ماض فمن ضم القاف وكسر التاء فعلى البناء للمفعول، ومن فتحهما مع الألف فللبناء للفاعل .

ثم أخبر أن يقرأ (غير آسن) بالقصر أي بحذف الألف بعد الهمزة للمشار إليه بدال دلا وهو: ابن كثير، وأخبر أن يقرأ (آنفاً) بهذا التقييد وهو القصر أي بحذف الألف بعد الهمز للمشار إليه بهاء هدى وهو: البزى بخلف عنه، فتعين لمن لم يذكر في الترجمتين القراءة بالمد أي بإثبات ألف بعد الهمز، وهو الوجه الآخر للبزى في آنفاً .

(ج) القصر فيهما صفة مشبهة بزنة حذر، وأما المد فعلى أنه اسم فاعل مثل: حاذر وضارب وقيل: إن الوجهين لغتان في كليهما، وآسن بمعنى تغير، وآنفأ بمعنى الساعة.

ثم أخبر أن يقرأ (وأملى لهم) بضم الهمز وكسر لام «أملى» وتحريك الياء بعدها فتفتح للمشار إليه بحاء حصلًا وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة واللام وإسكان الياء فيلزم قلبها ألفًا لسكونها وفتح ما قبلها ويراعى فيها الإمالة لأصحابها والفتح لغيرهم.

(ج) (أملى) فعل ماض، فمن فتح الهمزة واللام وأسكن الياء المنقلبة ألفًا فعلى البناء للفاعل وهو الله ويجوز أن يعود على الشيطان مجازًا، وأما من ضم الهمز وكسر اللام فعلى البناء للمفعول.

(ص) (وأسرأرهم فأكسر أصحابًا ونبلوتن نكم نعلم الأياصِف ونبلوتن وأقبلاً (ش) أمر أن يقرأ (يعلم أسرارهم) بكسر الهمز للمشار إليهم بصحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة.

(ج) من كسر الهمز فهو مصدر أسر بوزن أفعال فعل ماض عينه ولامه من جنس واحد ومزيد بهمزة التعدية أى أسر إسراراً كأمد إمداداً، وأما فتح الهمز فعلى أنه جمع سر.

ثم أخبر أن يقرأ (ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوتن) بالياء فى الأفعال الثلاثة للمشار إليه بصاد صِف وهو: شعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بالنون فى الثلاثة، وتمت سورة القتال.

(ج) فالياء للدلالة على الغيب لمناسبة «والله يعلم»، وأما النون فللعظمة ومناسبة (ولو نشاء لأريناكمهم).

(ص) (وفى يؤمنوا حق وبعث ثلاثة وفى ياء يؤتية غدير تسللاً (ش) أخبر أن يقرأ (لتؤمنوا بالله) وثلاثة أفعال بعده وهى (تعززه وتوقروه وتسبحوه) بياء الغيب فى الألفاظ الأربعة كلفظه للمشار إليهما بقوله: حق وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فى الأفعال الأربعة.

(ج) فالغيب مناسبة لما قبله، وأما الخطاب فالمعنى المراد أى أرسلناه إليكم .
ثم أخبر أن يقرأ (فسيؤتيه أجراً) بالياء التحتية المثناة للمشار إليهم بغين غدير
وهم : أبو عمرو والكوفيون، فتعين للباقيين القراءة بالنون .
(ج) فالياء للدلالة على الغيب، وأما من قرأ بالنون فعلى العظمة ويناسب (إنا
أرسلناك) .

(ص) وَبِالضَّمِّ ضُرّاً شَاعَ وَالْكَسْرُ عَنْهُمَا بِلَامِ كَلَامِ اللَّهِ وَالْقَصْرُ وَكَلَامِ
(ش) أخبر أن يقرأ : (إن أراد بكم ضراً) بضم الضاد للمشار إليهما بشين شاع
وهما حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الضاد .
(ج) الضم والفتح لغتان فى المصدر كالضعف والضعف .

ثم أخبر أن يقرأ (كلام الله) بكسر لام كلام والقصر أى بحذف الألف بعدها
لمن عاد ضمير عنهما إلى رمز الشين من شاع وهما : حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين
القراءة بفتح اللام والمد أى بإثبات ألف بعدها .

(ج) من كسر اللام وقصرها فهو جمع كلمة اسم جنس، ومن فتح اللام ومدها
مصدر يدل على الكثرة من الكلام .

(ص) بِمَا يَعْمَلُونَ حَجَّ حَرَكَ شَطَّاهُ دُعَا مَا جِدٍ وَأَقْصُرُ فَآزَرَهُ مُلَا
(ش) أخبر أن يقرأ (بما تعملون بصيراً) هنا بياء الغيب كلفظه للمشار إليه
بحاء حج وهو : أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب .

(ج) فالغيب رداً على قوله : (كف أيديهم) ويعد (هم الذين كفروا)، وأما
الخطاب فناسب (وأيديكم، وصدوكم)، ثم أخبر أن يقرأ (أخرج شطئه) بتحريك
الطاء ففتح للمشار إليهما بالذال والميم فى قوله : دعا ماجد وهما : ابن كثير وابن ذكوان،
فتعين للباقيين القراءة بإسكان الطاء .
(ج) وهما لغتان فى المصدر كالسمع .

ثم أمر أن يقرأ (فآزره) بالقصر أى بحذف الألف بعد الهمز للمشار إليه بميم
ملا وهو : ابن ذكوان؛ فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الهمز، وهذه آخر
مسائل سورة الفتح .

(ج) من أثبت الألف ومد الهمز فهو فعل ماض أصله: أأزره بوزن أكرمه فمضارعه يؤزر كيكرم لكن قلبت الهمزة الثانية ألفاً في الماضي وفق القواعد الصرفية والتجويدية، وأما من قصر همزه بأن حذف ألفها فهو الماضي الثلاثي المجرد كضربه يضربه وهو بمعنى أعانه وقواه .

(ص) وَفِي يَعْمَلُونَ دُمُ يَقُولُ بِيَاءٍ إِذْ صَفَاً وَأكْسِرُوا أَدْبَارَ إِذْ فَازَ دُخُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (والله بصير بما يعملون) خاتمة الحجرات بياء الغيب كلفظه للمشار إليه بدال دم وهو : ابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بئاء الخطاب .

(ج) فالغيب يناسب (يمنون)، والخطاب يناسب (يمن عليكم) .

ثم أخبر أن يقرأ (نقول للجهنم) بالياء للمشار إليهما بالهمزة والصاد في قوله: إذ صفا وهما : نافع وشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بانون .

(ج) فالياء للدلالة على الغيب، وأما النون فللعظمة، والفاعل في كليهما يعود على الله، ويرد كل إلى ما يناسبه .

ثم أمر أن يقرأ (وأدبار السجود) بكسر الهمزة للمشار إليهم بالهمز والفاء والدال في قوله: إذ فاز دخلا وهم: نافع وحمزة وابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة .

(ج) من كسر الهمزة فهو مصدر أدبر أى مضى، وأما من فتحها فعلى أنه جمع دبر، ومعناه: آخر الصلاة أى عقب الانتهاء منها . وجمع باعتبار تعدد السجود .

(ص) وَبِأَلْيَا يُنَادِي قِفْ دَلِيلًا بِخُلْفِهِ وَقُلْ مِثْلُ مَا بِالرَّفْعِ شَمَمٌ صَنْدَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (يوم يناد) بإثبات ياء بعد الدال وقفاً للمشار إليه بدال دليلاً وهو: ابن كثير بخلف عنه؛ فتعين للباقيين القراءة بحذف الياء وقفاً وهو الوجه الثانى لابن كثير، أما حالة الوصل فاتفقوا على حذفها، وهناتمت سورة ق .

(ج) فالإثبات للدلالة على الأصل والحذف اتباع الرسم .

ثم أمر أن يقرأ (مثل ما أنكم) برفع اللام للمشار إليهم بالشين والصاد في قوله: شمم صندلا وهم: حمزة والكسائي وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بنصب اللام .

(ج) من رفع «مثل» فعلى أنه صفة «لحق» ولا يضر تقدير إضافتها إلى معرفة؛

لأنها لا تتعرف بذلك لتوغلها في الإبهام، أو على أنها خبر ثان، أو على أنها هي مع ما قبلها خبر واحد على حد: هو حلو حامض، وأما من نصبها فعلى الحال من الضمير المستكن في «لحق»، أو على أنها نعت «لحق»، وبنى على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، وهو ما إن كانت بمعنى شيء.

(ص) وَفِي الصَّعْقَةِ أَقْصَرُ مُسْكِنِ الْعَيْنِ رَأَوِيًّا وَقَوْمٌ بِخَفْضِ الْمِيمِ شَرَّفَ حُمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (فأخذتهم الصاعقة) بالقصر أى بحذف الألف بعد الصاد وإسكان العين للمشار إليه براء رأويًا وهو: الكسائي، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الصاد وتكسر العين لهم فإن قيل: إن الكسر ليس ضد السكون المطلق فكيف أخذ بالكسر هنا؟ قيل: أخذ الكسر من نظيره المجتمع عليه نحو: «فأخذتكم الصاعقة، فأخذتهم صاعقة العذاب»، وقال الإمام أبو شامة: لو عبر الناظم فقال: مسكن الكسر لحل الإشكال.

(ج) من حذف الألف وأسكن العين فعلى أنه مصدر صعق صعقة على حد: فأخذتهم الصيحة واتباع للرسم ومعناه: الصوت الذى يصحب الصاعقة، وأما من قرأ بالألف وكسر العين فهو مصدر بوزن فاعلة كالواقعة والرادفة وهو بمعنى: النار النازلة من السماء للعقوبة، وقيل: هما لغتان فى المصدر بمعنى: التى تنزل وتحرق.

ثم أخبر أن يقرأ (وقوم نوح) فى والذاريات بخفض الميم للمشار إليهم بالشين والحاء فى قوله: شَرَّفَ حُمَلًا وهم: حمزة والكسائي وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بنصب الميم.

(ج) فالخفض على أنه معطوف على (وفى موسى) أو (وفى ثمود) لقربه، وأما النصب فعلى أنه معطوف على معنى (فأخذتهم) أى فاهلكناهم، واهلكنا قوم نوح، أو على معنى (فأخذناه وجنوده) أى أغرقناه، وأغرقنا قوم نوح، وهذا آخر مسائل السورة.

(ص) وَبَصَّرِ وَأَتَّبَعْنَا بِوَاتَّبَعَتْ وَمَا
رِضًا يَصْعَقُونَ اضْمُمُهُ كَمْ نَصَّ الْمَسِيءِ
وَصَادٌ كَزَايِ قَامَ بِالْخَلْفِ ضَبْعُهُ
أَلْتَنَّا أَكْسِرُوا دَنِيًّا وَإِنَّ أَفْتَحُوا أَنْجَلًا
طَرُونَ لِسَانَ عَابَ بِالْخَلْفِ زُمَلًا
وَكَذَّبَ يَرُوبِهِ هَشَامٌ مَثَقَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (وأتبعناهم ذرياتهم) بقطع الهمز وتخفيف التاء وإسكانها وإسكان العين ونون مفتوحة بعدها ألف للبصرى وهو : أبو عمرو، وفي قراءة الباقيين (وأتبعتهم) بوصل الهمز وتشديد التاء وفتحها وفتح العين بعدها تاء ساكنة مكان النون كما نطق بالقراءتين .

(ج) الفعل هنا فعل ماض على القراءتين، فمن وصل الهمز وشدد التاء الأولى وسكن الثانية بينهما عين مفتوحة مزيد الثلاثى بهمزة الوصل والتاء؛ لأنه على وزن افتعل لحقته تاء التانيث الساكنة؛ لأنه مسند إلى (ذرياتهم) لصدور الفعل عنها، وأما من قطع الهمز وخفف التاء وأسكنها هى والعين بعدها نون مفتوحة بعدها ألف أى نون العظمة المسند إليها الفعل وهو مزيد الثلاثى بهمزة التعدية و يناسب ما قبل وما بعد نحو : « وزوجناهم ، وألحقنا »، ثم أمر أن يقرأ (وما ألتناهم) بكسر اللام للمشار إليه بدال دنيا وهو : ابن كثير، فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام .

(ج) لغتان فى ألتنا وهو فعل ماض، فمن كسر لامة فهو من باب علم يعلم، وأما من فتح فهو من باب ضرب يضرب ومعناه : نقص .

ثم أمر أن يقرأ (ندعوه إنه) بفتح الهمز للمشار إليهما بالألف والراء فى قوله : انجلا رضا وهما : نافع والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بكسر الهمز .

(ج) من كسر الهمزة فعلى الاستئناف، وأما من فتح الهمزة فعلى تقدير حرف العلة أى لأنه ثم أمر أن يقرأ (فيه يصعقون) بضم الياء للمشار إليهما بالكاف والنون فى قوله : كم نص وهما : ابن عامر وعاصم، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء .

(ج) (يصعقون) فعل مضارع، فمن فتح ياءه فهو مبنى على الفاعل، ومن ضم الياء فهو مبنى على المفعول، ثم أخبر أن يقرأ (أم هم المسيطرون) بالسین كلفظه للمشار إليهم باللام والعين والزاي فى قوله : لسان عاب بالخلف زملا وهم : هشام وحفص وقنبل إلا أن حفصاً له الخلاف وحده، وأخبر أن يقرأ بالصاد كالزاي، والمراد : الإشمام الذى هو خلط صوت الصاد بصوت الزاي فيمتزجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي؛ ويكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي؛ لذلك يصير النطق

بالصاد ظاء كظاء العوام للمشار إليهما بالقاف والضاد في قوله: قام بالخلف ضبعه وهما: خلاد وخلف راويا حمزة بخلف عن خلاد، فتعين للباقيين القراءة بالصاد الخالصة وهو الوجه الآخر لحفص وخلاد.

(ج) فالسين على الأصل، وأما الصاد الخالصة فاتباع للرسم، وأما من أشم الصاد زايا فقد أتى بحرف يلائم كلاً من البديل و المبدل فقد وافق البديل، وهو الصاد في المخرج وفي أكثر الصفات، ووافق المبدل منه، وهو السين في المخرج وفي صفة الصفير، وإن أردت زيادة إلى الإشمام ففي أم القرآن وهذا آخر مسائل سورة والطور. ثم أخبر أن يقرأ (ما كذب الفؤاد) بتشديد الذال المعجمة لهشام، فتعين للباقيين القراءة بتخفيها.

(ج) (ما كذب) فعل ماض فمن خفف الذال فإنه ثلاثي مجرد، ومن شددها فهو مزيد الثلاثي بالتضعيف.

(ص) تَمَارُونُهُ تَمْرُونُهُ وَأَفْتَحُوا شَذًا مَنَاءَةً لِلْمَكِّيِّ زِدِ الْهَمْزَ وَأَحْفَلًا وَيَهْمَزُ ضِيْرِي خُشْعًا خَاشِعًا شَفَا حَمِيدًا وَخَاطِبٌ تَعْمَلُونَ فَطِبٌ كَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (أفتمرونه) بفتح التاء وإسكان الميم للمشار إليهما بشين شذاً وهما: حمزة والكسائي، وقد زاد الناظم لهما تقييد الفتح على النطق للتوضيح، وفي قراءة الباقيين (أفتمارنه) بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها بوزن أفتجادلونه كما نطق بالقراءتين.

(ج) من ضم التاء وفتح الميم وأثبت ألفاً بعدها فعلى أنه مضارع ماري الثلاثي المزيد بألف المفاعلة أى أصلها أن تكون من الجانبين كقاتل وجادل، فالأصل فيه تماريونه على وزن تقاتلونه. استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الراء لمناسبة واو الجماعة أو يقال: استثقلت الضمة على الياء فنقلت حركتها إلى الراء الساكن قبلها فتحركت بحركتها فسكنت الياء فحذفت لالتقاء الساكنين، ومعناه: أفتجادلونه فيما علمه ورآه على حد قوله تعالى (يجادلونك في الحق بعد ما تبين)، وأما من قرأ بفتح التاء وإسكان الميم بدون ألف « أفتمرونه » فعلى أنه مضارع مري يمرى من باب ضرب يضرب فالأصل فيه تمر يونه كيضربونه؛ فيجرى فيه ما جرى في الوزن الأول، ومعناه: أفتجدونه على ما يرى وعلمه.

ثم أمر أن يقرأ (ومناة) بزيادة همزة، ويلزم أن تكون مفتوحة وبعد الألف كلفظه فتصير من قبيل المد المتصل للمكى؛ فتعين لغيره القراءة بترك الهمز، والكل يقفون عليها بالهاء للرسم.

(ج) قيل: لغتان، فمن همز (مناة) فعلى وزن مجاعة، ومن ترك همزة مناة فعلى وزن نجة، وقد قال الزمخشري في اشتقاق القراءتين: فأما اشتقاق قراءة ابن كثير: فمن النوء وهو المطر؛ لأنهم كانوا يستمطرون عند الأنواء تبركاً، ووزنها حينئذ مفعلة فالفها منقلبة عن واو وهمزتها أصلية وميمها زائدة، وأما اشتقاق قراءة الباقيين من يمنى من باب ضرب يضرب ومعناه: يصب أى يراق عندها دماء الأضاحى قال أبو البقاء: إن ألف منى يمنى منقلبة عن ياء، ويجوز أن تكون عن واو، ومنه: سنوات فوزنها على قراءة ترك الهمز فعلة فتكون الميم أصلية. وعلى القراءتين هى صخرة سميت بهذا الاسم؛ لأنها كانت من الأصنام التى تعبدون من دون الله.

ثم أخبر أن يقرأ (قسمة ضيزى) بالهمز بين الضاد والزاي ويلزم سكون الهمز لوقوعها مكان الياء الساكنة لمن عاد إليه الضمير المستتر فى ويهمز وهو: المكى، فتعين للباقيين القراءة بترك الهمز فيلزم القراءة لهم بياء ساكنة مدية بين الضاد والزاي لوجود رسمها بينهما.

(ج) من همز فهو من ضأزه يضأزه إذا نقصه حقه وجر عليه، ومن ترك الهمز فهو من ضازه يضيئه بمعناه السالف؛ فالهموز والمتروك الهمز كل منها مصدر، وإن قيل: إن ضيزى المتروك الهمز صفة فالصفات يكون أولها مضموماً كحبلتى وصغرى أو مفتوحاً كسلوى وسكرى فكسر الضاد هنا لثلا ينقلب الياء واواً، وهذا آخر مسائل سورة والنجم.

ثم أخبر أن يقرأ (خاشعاً أبصارهم) بفتح الخاء بعدها ألف وكسر الشين وتخفيفها للمشار إليهم بالشين والخاء فى قوله: شفا حميداً وهم: حمزة والكسائى وأبو عمرو، وفى قراءة الباقيين (خشعاً) بضم الخاء وفتح الشين وتشديدها من غير ألف كما لفظ بالقراءتين.

(ج) من فتح الخاء وأثبت بعدها ألفاً وكسر الشين خفيفة فعلى أنه اسم فاعل،

واسم الفاعل يجرى مجرى الجمع وهو « خشعاً »؛ ولهذا لم تحلقه علامة التأنيث حملاً على هذا الجمع، والباقون (خشعاً أبصارهم) بضم الخاء وتشديد الشين فهو جمع الخاشع فهما لغتان في اسم الفاعل وجمعه إذا أسند إلى الظاهر نحو: مررت برجل قاعد غلماناه وعود غلماناه .

ثم أمر أن يقرأ (سيعلمون غداً) بقاء الخطاب للمشار إليهما بالفاء والكاف في قوله: فطب كلا وهما: حمزة وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب .

(ج) فالخطاب المراد منه الأمة؛ لأنهم سيرون تعذيب المكذابين من الأمم الماضية، وأما من قرأ بالغيب فالضمير للامم .

* * *

سورة الرحمن جلّ وعلا

(ص) وَوَالْحَبُّ ذُو الرِّيحَانِ رَفَعُ ثَلَاثِهَا بِنَصْبٍ كَفَى وَالنُّونُ بِالْخَفْضِ سُكْلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (والحب ذو العصف والريحان) بنصب رفع باء « والحب » وذال « ذا العصف » ونون « والريحان » التي أشارت إليها بالثلاث للمشار إليه بكاف كفى وهو: ابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة برفع الألفاظ الثلاثة إلا أن المشار إليهما بشين شكلا وهما: حمزة والكسائي يقرآن يخفض نون « والريحان » .

« تنبيه »: قد أطلق الرفع والنصب فيها ليخصص كل بما يلائمه فرفع الحب والريحان بالضمه فيهما ونصبهما بالفتحة فيها، وأما رفع ذو فترفع بالواو وتنصب بالألف ولا خلاف في خفض العصف؛ لأنه مضاف إليه .

(ج) فالنصب في « والحب، والريحان » على إضمار فعل نحو: أخص أو خلق أو عطفاً على « والأرض »، وأما ذا فوصف للحب، ورسم بالألف في المصحف الشامي، وأما رفع « والحب، والريحان » فبالعطف على « فاكهة » أي فيها فاكهة والحب والريحان، وذو صفة الحب، ورسمت بالواو في بقية المصاحف، وأما خفض « والريحان » عطفاً على « العصف » .

(ص) وَيَخْرُجُ فَأَضْمُ وَأَفْتَحِ الضَّمَّ إِذْ حَمَى وَفِي الْمُنْشَأَاتِ الشَّيْنُ بِالْكَسْرِ فَاحْمِلًا صَحِيحًا بِخَلْفِ نَفْرُغِ الْيَاءِ شَائِعٌ شَوَاطِظُ بِكَسْرِ الضَّمِّ مَكِيَّهُمْ جَلًّا (ش) أمر أن يقرأ (يخرج منهما) بضم الياء وفتح ضم الراء للمشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله: إذ حمى وهما: نافع وأبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وضم الراء.

(ج) يخرج فعل مضارع، فمن ضم الياء وفتح الراء فعلى البناء للمجهول، ومن فتح الياء وضم الراء فعلى البناء للمعلوم.

ثم أخبر أن يقرأ (الجوار المنشآت) بكسر الشين للمشار إليهما بالفاء والصاد في قوله: فاحملا صحيحا بخلف وهما: حمزة وشعبة بخلف عنه؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الشين وهو الوجه الآخر لشعبة.

(ج) فالكسر على أنه اسم فاعل، وأما الفتح فعلى أنه اسم مفعول.

ثم أخبر أن يقرأ (سنفرغ لكم) بالياء للمشار إليهما بشين شائع وهما: حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) «سنفرغ» مضارع فمن قرأه بياء الغيب، ومن قرأه بالنون فعلى العظمة، وكلاهما مسند إلى الله.

ثم أخبر أني قرأ (عليكما شواظ) بكسر ضم الشين للمكي وهو ابن كثير فتعين للباقيين القراءة بضم الشين.

(ج) الضم والكسر لغتان بمعنى اللهب.

(ص) وَرَفَعَ نَحَاسٌ جَرَّ حَقًّا وَكَسَرَ مِيًّا وَقَالَ بِهِ لِلْيَثِ فِي الثَّانِ وَحَدَهُ وَقَوْلِ الْكِسَائِيِّ ضَمَّ أَيُّهُمَا تَشَا (ش) أخبر أن يقرأ (ونحاس فلا) بجر رفع السين للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو فتعين للباقيين القراءة برفع السين.

(ج) فالخفض عطفًا على «نار»، وأما الرفع فعلى «شواظ».

إن لفظ (يطمثهن) موضعان فى هذه السورة فأمر أن يقرأ بضم كسر ميم
الموضع الأول للمشار إليه بتاء تهدى وهو: الدورى عن الكسائى، وأخبر أن جماعة من
شيوخ أهل الأداء نقلوا ضم كسر ميم الموضع الثانى لأبى الحارث الليث، وأخبر أن
آخرين نقلوا أن الليث نص على ضم كسر ميم الموضع الأول، وأخبر أن قومًا الأئمة
نقلوا التخيير عن الكسائى بمعنى: أنه إذا ضم الأول كسر الثانى، وإذا كسر الأول ضم
الثانى، وجاء هذا التخيير عنه نصًا وأداءً؛ لأنه جمع بين اللغتين، وقد نقل الدانى مقالة
الكسائى وهى أنه قال الكسائى: ما أبالى أيهما قرأت بالضم أو الكسر بعد أن
لا أجمع بينهما، وعمل بهذا التخيير بعض من قراء أهل الأداء، وخلاصة القول ما قاله
الإمام الجعبرى أنه نقل عن الكسائى ثلاثة مذاهب « أولها »: ضم الأول وكسر الثانى
من الروایتين « ثانيها »: التخيير بينهما للروایتين أيضًا « ثالثها »: كسر الأول وضم
الثانى من رواية الليث، وإذا أردت جمعها فى التلاوة فاقرا الأول بالضم ثم بالكسر،
والثانى بالكسر ثم بالضم، ويتعين للباقيين القراءة بكسر الميم فى الموضعين.

(ج) من كسر الميم فمن باب ضرب يضرب، وأما من ضمها فمن باب نصر
ينصر وهما لغتان .

(ص) وَأَخْرُهَا يَا ذِي الْجَلَالِ ابْنَ عَامِرٍ بِوَاوٍ وَرَسْمُ الشَّامِ فِيهِ تَمَثَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (ذو الجلال) الأخير ختام السورة بواو بعد الذال؛ ويلزم أن
يضم ما قبلها فتصير مدية لابن عامر، وفى قراءة الباقيين بياء بعد الذال، ويلزم أن يكسر
ما قبلها فتصير مدية كما لفظ به، وأخبر أن الواو قد رسمت فى المصحف الشامى، أما
غيره فرسمت فيه ياء وهى الواو ومديتان وقفًا.

(ج) فالواو اتباع للرسم وأنه نعت لاسم، وأما الياء فاتباع للرسم وهو صفة
لريك .

* * *

سورة الواقعة والحديد

(ص) وَحُورٌ وَعَيْنٌ خَفِضُ رَفْعِهِمَا شَفَاً وَعُرْبًا سُكُونُ الضَّمِّ صُحْحٌ فَاعْتَلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ بخفض رفع راء « و حور »، وبخفض رفع نون « عين » للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة برفع الراء والنون فيهما.

(ج) فالرفع في (و حور) عطفاً على (ولدان)، أو مبتدأ والخبر محذوف أى لهم أو فيها حور، وأما خفض الراء فعطفاً على (جنات النعيم) من جهة اللفظ لا المعنى على حد: علفتها تبناً وماء بارداً؛ فالمعنى: ينعمون ويكرمون بحور عين، وأما عين فنعت لحور رفعا وخفضاً.

ثم أخبر أن يقرأ (عرباً) بإسكان ضم الراء للمشار إليهما بالصاد والفاء في قوله: صحح فاعتلا وهما: شعبة وحمزة؛ فتعين للباقيين القراءة بضم الراء وهما لغتان كما تقدم في نظيره.

(ص) وَخِفُّ قَدْرُنَا دَارَ وَأَنْضَمَّ شَرْبٌ فِي نَدَى الصَّفْوِ وَأَسْتَفْهَامٌ إِنَّا صَفَاً وَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (نحن قدرنا) بتخفيف الدال للمشار إليه بدال دار وهو: ابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال.

(ج) فالتخفيف على أنه ماض ثلاثي مجرد، وأما التشديد فعلى أنه ماض مزيد الثلاثي بالتضعيف، ثم أخبر أن يقرأ (شرب الهيم) بضم الشين للمشار إليهم بالفاء والنون والألف في قوله: في ندى الصفو وهم: حمزة وعاصم ونافع؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الشين.

(ج) الضم والفتح لغتان في مصدر شربت الإبل وقيل: الضم الاسم، والفتح المصدر.

ثم أخبر أن يقرأ (إننا لمغرمون) بالاستفهام ويلزم منه زيادة همز مفتوح قبل همزته المكسورة فيصير اللفظ «إننا أننا» بهمزتين مفتوحة فمكسورة للمشار إليه بصاد

صفا وهو: شعبة، ويتعين له التحقيق مع القصر وفق القاعدة العامة للهمزتين؛ فتعين للباقيين القراءة بالإخبار، ويلزم منه أن يكون بهمزة واحدة مكسورة كلفظه.

(ص) بِمَوْقِعِ الْإِسْكَانِ وَالْقَصْرِ شَائِعٌ وَقَدْ أَخَذَ اضْمُمٌ وَأَكْسِرِ الْخَاءَ حَوْلًا وَمِيثَاقُكُمْ عَنْهُ وَكُلٌّ كَفَى وَأَنْظَرُونَا بِقَطْعِ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ فَيَصِلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (بموقع النجوم) بإسكان الواو والقصر أى بحذف الألف بعدها كلفظه للمشار إليهما بشين شائع وهما: حمزة والكسائي، فتعين للباقيين القراءة بفتح الواو والمد أى إثبات ألف بعدها.

(ج) من فتح الواو وأثبت بعدها ألفاً فعلى أنه جمع تكسير لتعدد المواقع؛ فيوافق اللفظ المعنى، وأما من أسكن الواو وحذف الألف بعدها فعلى الأفراد لقصد إرادة الجنس، وتمت سورة الواقعة.

ثم أخبر أن يقرأ (وقد أخذ) بضم الهمز وكسر الخاء ورفع قاف «ميثاقكم» كلفظه للمشار إليه بحاء حولاً وهو: أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الهمزة والخاء ونصب قاف ميثاقكم.

(ج) من ضم الهمز وكسر الخاء فعلى البناء للمفعول، ورفع (ميثاقكم) نائب فاعل، وأما من فتح الهمزة والخاء فعلى البناء للفاعل، ونصب «ميثاقكم» على أنه مفعول.

ثم أخبر أن يقرأ (وكل وعد) برفع لام كل كلفظه للمشار إليه بكاف كفى وهو: ابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بنصب اللام.

(ج) من نصب (كلا) فعلى أنه مفعول مقدم لوعده «والحسنى» مفعول ثانى أى وعد الله كلهم الحسنى وقد رسم بالألف فى مصاحفهم، وأما من رفع لام وكل فعلى أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، والعائد محذوف أى وكل وعده الله الحسنى، ورسم بحذف الألف فى المصحف الشامى.

ثم أخبر أنه يقرأ (أنظرونا نقتبس) بالقطع؛ ويلزم منه إثبات همزة قطع مفتوحة فى ابتداء كلمة «أنظرونا» وكسر ضم الظاء للمشار إليه بفاء فيصلا وهو: حمزة؛ فتعين للباقيين القراءة بالوصل، ويلزم منه وجود همزة وصل التى تسقط فى الوصل، وتظهر فى البدء وضم الظاء.

(ج) من قرأ بالوصل فقد أتى بهمز وصل التي سلف تعريفها وهي دخلت على فعل أمر ثلاثي مجرد كنصر فيبدأ فيها بضم الهمز لضم الثالث وهو الظاء؛ لأنهم يضمونها وهو بمعنى النظر أو الانتظار، ومن قطع فأتى بهمزة قطع مفتوحة في الحالين؛ لأن همزته همزة التعدية التي يؤتى بها في الماضي والأمر؛ لأن أنظرونا بوزن أكرمونا ومعنى الانتظار والإمهال أي أمهلونا وأرفقوا بنا كي ندر ككم فنستضيء بنوركم فهو أمر أيضاً.

(ص) وَيُؤْخَذُ غَيْرُ الشَّامِ مَا نَزَلَ الْخَفِيَّ فِ إِذْ عَزَّ وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدِ دُمٍ صِلَاً

(ش) أخبر أن يقرأ (لا يؤخذ منكم) بياء التذكير كلفظه للأئمة السبعة ما عدا الشامي وهو ابن عامر؛ فيتعين أن يقرأ له بياء التانيث.

(ج) فالتذكير؛ لأن الفاعل مؤنث مجازي وللفصل، وأما التانيث فعلى الأصل ولمراعاة اللفظ، ثم أخبر أن يقرأ (وما نزل من الحق) بتخفيف الزاي للمشار إليهما بالهمز والعين في قوله: إذ عزوهما: نافع وحفص؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الزاي. (ج) نحو ذلك تقدم كثيراً.

ثم أخبر أن يقرأ (المصدقين والمصدقات) بالتقييد السالف وهو تخفيف صادى الكلمتين؛ لأنهما الواقعتان بعد (وما نزل) للمشار إليهما بالبدال والصاد في قوله: دُم صلا وهما: ابن كثير وشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديدهما.

(ج) الأصل في الاسمين: المتصدقين والمتصدقات، فمن شدد أدغم التاء في الصاد للتقارب، وعلى هذا فمعناه: الصدقة والإعطاء، ومن خفف فقد حذف التاء وجعله من صدق بمعنى التصديق وهو الإيمان.

(ص) وَأَتَاكُمْ فَأَقْصُرْ حَفِيظًا وَقُلْ هُوَ أَلْ سَغْنِيُّ هُوَ أَحْذِفْ عَمَّ وَصَلًا مُوَصَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ (بما آتاكم) بالقصر أي بحذف الألف بعد الهمز للمشار إليه بحاء حفيظاً وهو: أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بالمد أي بإثبات ألف بعد الهمز.

(ج) (آتاكم) فعل ماض فمن قصر همزة فقد حذف الألف على أنه ثلاثي مجرد وبمعنى جاءكم، وأما مد همزة بإثبات ألف بعدها؛ فإنه ثلاثي مزيد بهمز التعدية وأصله: أتى بمعنى أعطى.

ثم أمر أن يقرأ (فإن الله هو الغنى) هنا بحذف لفظ هو للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بإثبات لفظ هو بين لفظ الجلالة وصفته الأولى.

(ج) من حذف هو فعلى أن لفظ الغنى خبر إن، وأما من أثبتتها ففيها أوجه: إما أن تكون فاصلة بين الاسم والخبر ويسميه البصريون فصلاً أى يفصل الخبر عن الصفة ويسميه الكوفيون عماداً أى يعتمد عليه الخبر، وبعضهم أعربه مبتداً، والغنى خبره والجملة منهما خبر إن، والأكثر على الوجه الأول، وكل اتبع مصحف بلده إثباتاً وحذفاً قوله: وصلأ نقله موصلأ : ذاع خبره؛ فدونه الأئمة فى كتبهم.

* * *

ومن سورة المجادلة إلى سورة ن

(ص) وفى يتناجون أقصر النون ساكناً وقدمه وأضم جيمه فتكملاً

(ش) أمر أن يقرأ (ويتناجون) بالقصر أى بحذف الألف بعد النون وإسكانها وتقديمها على التاء المثناة فوق، ويلزم تأخير التاء أى بجعل كل منهما مكان الأخرى، وبضم الجيم للمشار إليه بفاء فتكملاً وهو: حمزة؛ فيصير النطق بقراءته ينتجون كينتهون بوزن يفتعلون؛ فتعين للباقيين القراءة يتناجون بتقديم التاء على النون وفتح النون وإثبات ألف بعدها وفتح الجيم كما نطق به.

(ج) من قرأ (يتناجون) كيتخاصمون على وزن يتافعلون فأصله يتناجون تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الجيم لتدل على الألف المحذوفة، ومن قرأ ينتجون فأصله ينتجون كيتخضمون بوزن يفتعلون استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت لسكونها وسكون الواو ثم ضمت الجيم لمناسبة واو الجماعة أو يقال: استثقالاً للضمة على الياء فنقلت إلى الجيم، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فيصير اللفظ بوزن يذهبون، وكلا القراءتين من النجوى وهو: السر.

(ص) وَكَسَرَ انْشِرُوا فَاصْمُمْ مَعًا صَفْوَ خَلْفِهِ عَلَاءَ عَمٍّ وَأَمَدُّ فِي الْمَجَالِسِ نَوْفَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (انشزوا فانشزوا) بضم كسر الشين فى الكلمتين للمشار إليهم بالصاد والعين وعم فى قوله: صفو خلفه علأ عم وهم: شعبة وحفص ونافع وابن عامر بخلاف عن شعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الشين فى الفعلين وهو الوجه الآخر لشعبة، ويترتب على هذا حكم الابتداء، فمن ضم الشين ابتداءً بهمزة وصل مضمومة، ومن كسر الشين ابتداءً بهمزة مكسورة.

(ج) الكلمتان فعل أمر فمن ضم الشين فمن باب نصر ينصر، ومن كسر الشين فمن باب ضرب يضرب.

ثم أمر أن يقرأ (فى المجالس) بالمد أى بإثبات ألف بعد الجيم، ويلزم فتح ما قبل الألف للمشار إليه بنون نوفلا وهو: عاصم؛ فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الجيم ويلزم سكون الجيم.

(ج) فالمد على أنه جمع تكسير للتعدد، وأما القصر فعلى التوحيد، والمراد منه إرادة الجنس.

(ص) وَفِي رُسُلِي أَلْيَا يُخْرِبُونَ الثَّقِيلَ حَزْ وَمَعَ دَوْلَةَ أَنْثَى يَكُونُ بِخُلْفٍ لَا

(ش) أخبر أن فى المجادلة ياء إضافة واحدة هى (أنا ورسلى إن الله)، ثم أخبر أن يقرأ (يخربون) بتثقيب الراء ويلزم فتح ما قبلها للمشار إليه بحاء حَزْ وهو: أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الراء ويلزم إسكان ما قبلها.

(ج) (يخربون) مضارع فمن خففه فماضيه أخرب الثلاثى المزيد بهمزة التعدية، ومن شدده فإن ماضيه خرب الثلاثى المزيد بالتضعيف.

ثم أمر أن يقرأ (كى لا يكون دولة) برفع تاء دولة كلفظه، وأن يقرأ يكون بالتأنيث والتذكير للمشار إليه باللام فى: لا وهو: هشام؛ فتعين للباقيين القراءة بنصب تاء دولة وتذكير يكون.

(ج) أما (يكون) فالتأنيث لمراعاة الأصل واللفظ، وأما التذكير فواجب إذا نصبت دولة لتذكير فاعله وهو الفىء وجائز مع رفع «دولة»؛ لأن الفاعل يكون مؤنثاً مجازياً، وأما رفع (دولة) فعلى أن كان تامة، ودولة فاعلها، وأما نصبها فعلى أن كان

ناقصة، واعلم أنه لا يتأتى التأنيث مع النصب لا قراءة ولا عربية، ويترتب على هذا أوجه ثلاثة فقط للكل فالتأنيث مع الرفع لا غير، والتذكير مع الرفع كلاهما على الفاعلية لأن يكون تامة، والثالث: التذكير مع نصب دولة على أنها ناقصة.

(ص) وَكَسَرَ جِدَارَ ضُمَّمٍ وَالْفَتْحَ وَأَقْصَرُوا ذَوِي أَسْوَةٍ إِنِّي بِيَاءٍ تَوَصَّلًا

(ش) أمر أن يقرأ (وراء جدر) بضم كسر الجيم وبضم فتح الدال والقصر أى بحذف الألف بعد الدال للمشار إليهم بالذال والهمز فى قوله: ذوى أسوة وهم: ابن عامر والكوفيون ونافع؛ فتعين لابن كثير وأبى عمرو القراءة بكسر الجيم وفتح الدال والمد أى إثبات ألف بعد الدال.

(ج) من ضم الجيم والدال جدر على وزن فعل، فعلى أنه جمع تكسير ليوافق اللفظ المعنى، وأما من كسر الجيم وفتح الدال ومدها فعلى التوحيد لقصد إرادة الجنس.

ثم أخبر أن فى سورة الحشر ياء إضافة واحدة هى (إنى أخاف الله).

(ص) وَيُفْصَلُ فَتَحُ الضَّمِّ نَصٌّ وَصَادُهُ بِكَسْرِ ثَوَى وَالثَّقْلُ شَافِيهِ كَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يفصل بينكم) بفتح ضم ياء يفصل للمشار إليه بنون نص وهو: عاصم فتعين للباقيين القراءة بضمها، وأخبر أن يقرأ بكسر صاد يفصل للمشار إليهم بشاء ثوى وهم: الكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الصاد، وأخبر أن يقرأ بتشديد هذه الصاد للمشار إليهم بالشين والكاف فى قوله: شافيه كملاً وهم: حمزة والكسائى وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الصاد، ويلزم إسكان الحرف الذى قبله كما يلزم فتحه قبل التشديد كما تقدم كثير فى نحو ذلك.

(ج) (يفصل) فيها أربع قراءات فالأولى: فتح الياء وكسر الصاد مخففة لعاصم مضارع فصل الثلاثى المجرد من ضرب يضرب.. الثانية: بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد وتشديدها لحمزة والكسائى فهو مضارع مبنى للفاعل ماضيه فصل الثلاثى المزيد بالتضعيف «الثالثة»: كالثانية غير أن الصاد فتحت لابن عامر، ومثلها فى التوجيه غير أن هذه فعلها مبنى للمفعول «الرابعة»: بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد وتخفيفها فعلى أنه مضارع مبنى للمجهول وهم الباقيون من فصل المجرد.

(ص) وَفِي تُمْسِكُوا ثِقْلًا حَلًا وَمُتِمًّا لَأَ تُنُونَهُ وَأَخْفِضَ نُورَهُ عَنْ شَذَا دَلًا

(ش) أخير أن يقرأ (ولا تمسكوا) بتثقيل السين ويلزم فتح ما قبلها للمشار إليه بحاء حلا وهو: أبو عمرو، فتعين للباقيين القراءة بتخفيف السين وإسكان ما قبلها.

(ج) هو مضارع فمن خففه فماضيه أمسك الثلاثي المزيد بهمزة التعدية، وأما التشديد فماضيه مسك الثلاثي المزيد بالتضعيف، وهذه آخر مسائل سورة المتحنة.

ثم أمر أن يقرأ بترك تنوين ميم (تمم) أي بحذفه وبخفض راء «نوره»، ويلزم كسر الهاء بعدها للمشار إليهم بالعين والشين والذال في قوله: عن شذا دلا وهم: حفص وحمزة والكسائي وابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بإثبات تنوين ميم «تمم» ونصب راء «نوره»، ويلزم منه ضم الهاء بعدها وفق قواعد هاء الكناية.

(ج) من ترك تنوين «تمم» فهو اسم الفاعل أضيف إلى مفعوله؛ لذلك خفض «نوره» بالإضافة؛ لأنه مفعوله، وأفادت الإضافة هنا تخفيفاً، وأما من نونه فعلى أصل اسم الفاعل بأنه يعمل إذا كان للحال أو للاستقبال، «ونوره» منصوب به على المفعول به.

(ص) وَلِلَّهِ زِدٌ لَامًا وَأَنْصَارٌ نُونًا سَمًا وَتُنْجِيكُمُ عَنِ الشَّامِ ثِقَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (كونوا أنصار الله) بزيادة لام على لفظ الجلالة فلزم أن تكون هذه اللام مكسورة كلفظه وبتنوين راء «أنصار» قبل لفظ الجلالة للمشار إليهم بسما وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بترك زيادة اللام وترك تنوين أنصار.

(ج) من ترك التنوين فعلى إضافته للفظ الجلالة ومن نونه فقطع أنصاراً عن الإضافة فاحتيج لام الجر قبل لفظ الجلالة فلفظ الجلالة مخفوض بهذه اللام.

ثم أخير أن يقرأ (تنجيكم من) بتشديد الجيم ويلزم فتح ما قبله للشامى وهو: ابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الجيم، ويلزم منه إسكان ما قبله.

(ص) وَبَعْدَى وَأَنْصَارِي بِيَاءٍ إِضَافَةٌ وَخَشْبٌ سَكُونُ الضَّمِّ زَادَ رِضًا حَلًا

(ش) أخبر أن في الصف ياءى إضافة هما (من بعدى اسمه أحمد) (أنصارى إلى الله) ولا خلاف في الجمعة فرشاً، ثم أخير أن يقرأ (كانهم خشب) بإسكان ضم

الشين للمشار إليهم بالزاي والراء والحاء في قوله: زاد رضا حلا وهم: قنبل والكسائي وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بضم الشين.

(ص) وَخَفَّفَ لَوَوًا إِلْفًا بِمَا يَعْمَلُونَ صِفًا أَكُونَ بِوَاوٍ وَأَنْصَبُوا الْجِزْمَ حَقْلًا
(ش) أمر أن يقرأ (لوا) بتخفيف الواو الأولى للمشار إليه بهمزة إلفا وهو:
نافع؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الواو الأولى.

(ج) من خف فعلى أنه فعل ثلاثي مجرد أصله لوى بوزن فعل، ومن شدد فعلى أنه ماض مزيد بالتضعيف فأصله لوى على وزن فعَل بتشديد العين فلما أسند كلاهما إلى واو الجماعة والتقت لامه المنقلبة ألفا بفتح ما قبلها فالتقى الساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة.

ثم أخبر أن يقرأ (بما تعملون) ختام المنافيين بياء الغيب كلفظه للمشار إليه بصاد صف وهو: شعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب.

(ج) فالغيب لمناسبة قوله تعالى (ولن يؤخر الله)، وأما من خاطب فلمناسبة قوله تعالى: (مما زقناكم).

ثم أخبر أن يقرأ (فأصدق وأكون) بإثبات واو بعد الكاف، ويلزم أن تكون مدية مناسبة لحركة الكاف كما لفظ به، وينصب جزم النون للمشار إليه بحاء حفلا وهو: أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بترك الواو وجزم النون فيصير اللفظ: وأكن.

(ج) من أثبت الواو بعد الكاف ونصب النون فعلى عطفه على «فأصدق» المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية في جواب الطلب أى التخصيص أو التمنى وهو: «لولا أخرتني»، وأما من جزم النون فحذف الواو لالتقاء الساكنين قال الزمخشري: فبالعطف على محل فأصدق كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن، وقال سيبويه عن الخليل: إنه جزم على توهم الشرط الذى يدل عليه التمنى إذ لا محل هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر وإنما يعطف على المحل حيث يظهر الشرط كقوله تعالى من (يضلل الله فلا هادى له)، وقد انقضت سورة المنافيين، ولا خلاف فى التغاين من الفروع.

(ص) وَبِالْغُ لَا تَنْوِينَ مَعَ خَفْضِ أَمْرِهِ حِفْصٍ وَبِالتَّخْفِيفِ عَرَفَ رُقْلًا

(ش) أمر أن يقرأ بترك تنوين غين (بالغ) وبخفض راء (أمره) ويلزم كسر الهاء بعدها لخص؛ فتعين للباقيين القراءة بتنوين بالغ، ونصب راء «أمره» ويلزم ضم الهاء بعدها.

(ج) من حذف تنوين بالغ فعلى إضافة اسم الفاعل لمعموله تخفيفاً، ولهذا خفض «أمره» بالإضافة إليه، ومن أثبت التنوين فعلى قطع الإضافة على الأصل، ونصب «أمره» على المفعول به .

ثم أخبر أن يقرأ (عرف بعضه) بتخفيف الراء للمشار إليه براء رفلا وهو: الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الراء .

(ج) فالمشدد من الثلاثي المزيد بالتضعيف، والمخفف من المجرد.

(ص) وَضَمَّ نَصُوحًا شُعْبَةً مِنْ تَفَوُّتٍ عَلَى الْقَصْرِ وَالتَّشْدِيدِ شَقَّ تَهْلُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (توبة نصوحاً) بضم النون لشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح النون .

(ج) فالضم على أنه مصدر نصح نصحاً ونصوحاً، وأما الفتح فعلى أنه صيغة مبالغة كضروب، وتمت سورة التحريم.

ثم أخبر أن يقرأ (من تفاوت) بالقصر أى بحذف الالف بعد الفاء وتشديد الواو للمشار إليهما بشين شق وهما: حمزة والكسائي كلفظه، فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الفاء وتخفيف الواو .

(ج) فالتخفيف والتشديد لغتان فى مصدر تفاعل وتفاعلاً تفعلاً كالتعهد والتعاهد .

(ص) وَأَمْنْتُمْ فِي الهمَزَتَيْنِ أَصُولُهُ وَفِي الوَصْلِ الأُولَى قَنْبِلٌ وَأَوًّا أَبْدَلًا

(ش) أخبر أن لفظ (أمنتهم) فى الملك قد تقدم حكم همزتيه فى بابه فى الأصول من تحقيق الهمزة الثانية وتسهيلها لقنبل خاصة، فإن قيل: ما فائدة ذكرها هنا؟ قيل: كى لا تلتبس بآمنتهم صاحبة الهمزات الثلاث لذكرها معها هناك فإن صاحبة الهمزات الثلاث همزتها الثالثة مبدلة ألفاً وميمها الأولى مفتوحة بخلاف هذا؛ فإنه من قبيل الهمزتين وميمها مكسورة ثانياً لما كان هناك قد ذكر إبدال الأولى وأوًّا

ولم يظهر حالته الخاصة بها بقوله: موصلاً احتاج إلى التصريح بأنه يختص بحالة الوصل فقال: وآمنتم إلخ فالمعنى إجمالاً أنه تقدم التفصيل في بابه واضحاً حكمه لكل القراء تحقيقاً وتسهيلاً وإدخالاً وعدمياً إلا أن إبدال الأول خاص بحالة الوصل لقبيل فيبنيه هنا، وكان البيت لم يذكر إلا ما اختص به قبيل بإبدال همزها حال الوصل.

(ص) فَسُحِقًا سَكُونًا ضَمَّ مَعَ غَيْبٍ يَعْلَمُونَ نَ مَنْ رَضَ مَعِيَ بِالْيَا وَأَهْلَكْنِي أَنْجَلًا (ش) أمر أن يقرأ (فسحقاً) بضم سكون الحاء، وأن يقرأ بياء الغيب في قوله (فستعلمون من هو) للمشار إليه براء رض وهو: الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بإسكان الحاء وبتاء الخطاب في (فستعلمون من هو)، واعلم أن لفظ (مَنْ) قيدٌ لقوله (فستعلمون) احتراز مما لم يقع بعده من نحو: (فستعلمون كيف) فإنه متفق على خطابه.

(ج) (سحقاً) الضم والإسكان لغتان، وأما الغيب في (فستعلمون) فلمناسبة (فمن يجير)، وأما الخطاب فعلى (قل أرايتم) ثم أخبر أن في سورة الملك ياء إضافة (معي أو رحمتنا)، (إن أهلكني الله).

* * *

ومن سورة ن إلى سورة القيامة

(ص) وَضَمَّهُمْ فِي يَزْلِقُونَكَ خَالِدٌ وَمَنْ قَبْلَهُ فَاكْسِرْ وَحَرِّكَ رَوَى حَلَا (ش) أخبر أن يقرأ (ليزلقونك) بضم الباء للمشار إليهم بحاء خالد وهم الأئمة السبعة ما عدا نافعاً، فيتعين أن يقرأ له بفتح الياء، وهنا انقصت سورة ن.

(ج) (ليزلقونك) مضارع فمن فتح ياء المضارعة فماضيه زلق الثلاثي المجرد، ومن ضم ياءه فماضيه أزلق مزيد الثلاثي بهمزة التعدية.

ثم أمر أن يقرأ (فرعون ومن قبله) بكسر القاف وتحريك الباء فتفتح للمشار

إليهما بالراء والحاء فى قوله: روى حلا وهما: الكسائى وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح القاف وإسكان الباء.

(ج) (قبله) : ظرف فمن كسر قافه وفتح باءه فمعناه: من معه من أصحابه ومن حوله من أشياعه، وأما من فتح القاف وسكن الباء فهو بمعنى: من تقدمه من الضغاة.

(ص) وَيَخْفَى شِفَاءً مَالِيَهُ مَا هِيَ فَصِلْ وَسُلْطَانِيَهُ مِنْ دُونِ هَاءٍ فَتَوْصِلاً

(ش) أخبر أن يقرأ (لا يخفى منكم) بياء التذكير كلفظه للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائى؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.

(ج) فالتانيث على الأصل ومراعاة للفظ، وأما التذكير فعلى أن الفاعل مؤنث غير حقيقى.

ثم أمر أن يقرأ (عنى مالىه)، (عنى سلطانيه) هنا (وما أدراك ماهيه) فى القارعة بحذف هاء الكلمات الثلاث فى حالة الوصل المسماة بهاء السكت للمشار إليه بفاء فتوصلاً وهو: حمزة؛ فتعين للباقيين القراءة بإثبات هاء الكلمات الثلاث وصلاً، أما فى الوقف فاتفقوا على إثباتها فى كل مواضعها.

(ج) قد اتفق الأئمة على إثباتها وقفاً اتباعاً للرسم ونظراً للأصل إنما جرى بها فى الوقف لبيان حركة ما قبلها، وأما من أثبتها وصلاً فقد أجرى الوصل مجرى الوقف، ومن حذفها فى الوصل فنظر إلى أصل الكلمة.

ولما كان من اختصاصها ظهور حركة الحرف المتصل بها فلما أظهرها الوصل فلا حاجة لها استغناء لظهور الحركة بالوصل.

(ص) وَيَذْكُرُونَ يُؤْمِنُونَ مَقَالَهُ بِخُلْفٍ لَهُ دَاعٍ وَيَعْرُجُ رُتْلاً

(ش) أخبر أن يقرأ (قليلاً ما يؤمنون)، (قليلاً ما يذكرون) بياء الغيب فيها من اللفظ للمشار إليهم بالميم واللام والذال فى قوله: مقاله بخلف له داع وهم: ابن ذكوان وهشام وابن كثير بخلاف عن ابن ذكوان؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب فى الفعلين وهو: الوجه الآخر لابن ذكوان، وهنا تمت الحاقة.

(ج) فالخطاب فيهما لمناسبة (بما تبصرون وما لا تبصرون)، وأما الغيب فلمناسبة (لا يأكله إلا الخاطئون).

ثم أخبر أن يقرأ (تعرج الملائكة) بياء التذكير كما لفظ به للمشار إليه براء رتلا وهو: الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.

(ج) فالتذكير على أن الفاعل مؤنث مجازي، وأما التانيث فعلى الأصل.

(ص) وَسَأَلَ بِهِمْزٍ غُصْنُ دَانَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ الهمزِ أَوْ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ إِبْدَالًا

(ش) أخبر أن يقرأ لفظ (سأل) ابتداء المعارج بهمزة محققة، ويلزم فتحها على الألف المصورة بين السين واللام للمشار إليهم بالغين والبدال في قوله: غصن دان وهم: أبو عمرو والكوفيون وابن كثير، وأخبر أن غير المذكورين من الأئمة السبعة وهم نافع وابن عامر يقرأ لهما بألف مدية مبدلة مكان الهمز، واختلف العلماء في الأصل المبدل منه هذه الألف على أقوال ثلاثة، الأول: إن الألف مبدلة من همزة مفتوحة الأصل فيه سأل مصدره السؤال؛ فصاز اللفظ سأل كقال، فهذا تخفيف وإبدال على غير القياس، بل هو من البديل السماعي؛ لأنها لغة قريش، ولما كان مصدره السؤال فالتقى مع وجه تحقيق الهمز في المعنى، وكان قياسه التسهيل بين بين، لكن لما أبدلت كانت من السماع كما ذكر. «الثاني»: أن الألف مبدلة من واو من سأل يسأل أصله سول كخوف؛ فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصال سأل يسأل كخاف يخاف. الثالث: أن الألف منقلبة عن ياء وهي لغة فيه أي: سأل يسأل مصدره السيل كباع يبيع مصدره البيع من ضرب يضرب، والإبدال في هذين من البديل القياسي، وأما من قرأ بالهمز المحقق المفتوح فقد جعله من السؤال فأتى به على أصله وهي اللغة الفاشية، فإن قيل: كيف التحقق من مكانها وحركتها من الكلمة؟ قلت: علمت حركتها ومكانها مما ورد في القرآن من المتفق عليه نحو: (ولئن سألتهم) وأسأل ثانياً يؤخذ هذان من فحوى معنى الكلم في الرمز فمعنى غصن دان، فإن الغصن يتوسط الشجرة غالباً، والثمرة خلاصة الغصن، فالكلمة هي الشجرة، والهمز هي الغصن، والحركة هي الثمرة، والله أعلم.

(ص) وَتَزَاعَةُ فَارْفَعُ سِوَى حَفْصِهِمْ وَقُلْ شَهَادَاتِهِمْ بِالْجَمْعِ حَفْصٌ تَقْبَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (نزاعة للشوى) برفع التاء للأئمة السبعة ما عدا حفصاً؛
فيتعين أن يقرأ له بنصب التاء .

(ج) فالنصب على أنها حال من «لظى»؛ لأنها معرفة فتكون حالاً مؤكدة،
وقيل: على الاختصاص، وأما الرفع فعلى خمسة أوجه «الأول»: أن تكون (لظى)
خبراً و(نزاعة) خبيراً ثانياً، «الثاني»: أن تكون (لظى) فى موضع نصب على البديل
من الهاء فى (إنها) (ونزاعة) خبر لإِن، «الثالث»: أن تكون (لظى) خبر «إن»
(ونزاعة) بدل من (لظى)، «الرابع»: أن تكون (نزاعة) خبيراً لمبتدأ محذوف أى: هى
(نزاعة)، والجملة حالية، «الخامس»: أن تكون الهاء فى (إنها) للقصبة (ولظى) مبتدأ
(ونزاعة) خبر، والجملة خبر «إن» .

ثم أمر أن يقرأ (بشهاداتهم) بالجمع ويلزم منه إثبات ألف بعد الدال لخفض؛
فتعين للباقيين القراءة بالتوحيد، ويلزم منه حذف الألف بعد الدال .

(ج) فالجمع على اعتبار التعدد لأنواع الشهادة، أما الأفراد فعلى قصد إرادة
الجنس .

(ص) إِلَى نَصْبٍ فَاضْمُومٍ وَحَرَكَ بِهِ عَلَاً كِرَامٍ وَقُلْ وَدَا بِهِ الضَّمُّ أَعْمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (إلى نصب) بضم النون وبتحريك الصاد بالضم للمشار
إليهما بالعين والكاف فى قوله: علا كرام وهما: حفص وابن عامر، فتعين للباقيين
القراءة بفتح النون وإسكان الصاد .

(ج) فمن فتح النون وأسكن الصاد فهو اسم مفرد بمعنى: المنصوب للعبادة أو
للعلم، وأما من ضم النون والصاد فعلى أنه جمع نصب كسقف وسقف، أو جمع
نصاب ككتاب وكتب، أو اسم مفرد جمعه أنصاب وقيل: هما لغتان كالضعف
والضعف، وهنا تمت سورة المعارج .

ثم أمر أن يقرأ (لا تذكرون ودأ) بضم الواو للمشار إليه بهمز أعملا وهو: نافع؛
فتعين لغيره القراءة بفتح الواو وهما: لغتان بمعنى واحد وهو: اسم الصنم فى عهد
نوح .

(ص) دُعَائِي وَإِنِّي ثُمَّ بَيْتِي مُضَافُهَا مَعَ الْوَاوِ فَافْتَحَ إِنَّ كَمْ شَرْفًا عَلَا
وَعَنْ كُلِّهِمْ أَنَّ الْمَسَاجِدَ فَتَحَهُ وَفِي إِنَّهُ لَمَّا بِكَسْرِ صُورَى الْعُلَا

(ش) أخبر أن في سورة نوح ثلاث ياءات إضافة هي: (دعائي إلا، إني أعلنت، بيتي مؤمناً)، ثم أمر أن يقرأ بفتح همزة «إن» بشرطين: تشديدها وسبقها بواو، وجملتها اثنا عشر موضعاً تبدأ من قوله تعالى (وأنه تعالى جد) وتنتهى بقوله (وأنا منا المسلمون) للمشار إليهم بالكاف والشين والعين في قوله: كم شرفاً علا وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص؛ فتعين للباقيين وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة القراءة بكسر الهمز في جميع المواضع المعدودة، وأخبر أن يقرأ بفتح همزة (وأن المساجد لله) لجميع أئمة القراءة. وأخبر أن يقرأ بكسر همزة (وأنه لما قام عبد الله للمشار إليهما بالصاد والألف في قوله: صوى العلاء وهما: شعبة ونافع؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح همزة (وأنه لما).

(ج) فالفتح في الهمز عطف على الضمير في (آمنا به) بدون إعادة الجار على مذهب الكوفيين، وقد جعله القاضى تبعاً للزمخشري بالعطف على محل به كأنه قال صدقناه وصدقنا (أنه تعالى) (وأنه كان) وكذا البقية، وأما كسرها فهو إما على قطعها مما قبلها مبتدئاً بقوله (وأنه تعالى) وعطف عليه ما بعده، وإما على عطفها على قوله (إنا سمعنا قرآناً) فيكون الكلم معمولاً للقول.

(ص) وَنَسَلُكُهُ يَا كُوفٍ وَفِي قَالَ إِنَّمَا هُنَا قُلٌ فَشَا نَصَا وَطَابَ تَقْبُلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (يسلكه عذاباً) بالياء المثناة التحتية للكوفيين؛ فتعين للباقيين القراءة بالنون.

(ج) فالياء تدل على الغيب والمناسبة (عن ذكره)، وأما النون فعلى العظمة، وفيه التفات وخروج وانتقال من غيبة إلى التكلم على حد قوله (سبحان الذى أسرى)، ثم قال (لنريه) (وآتيناه موسى) (وجعلناه هدى)، ثم أخبر أن يقرأ (قل إنما أَدْعُوا) بضم القاف وإسكان اللام للمشار إليهما بالفاء والنون في قوله: فشا نصاً وهما: حمزة وعاصم وفي قراءة الباقيين بفتح القاف واللام بينهما ألف كلفظه بالقراءتين.

(ج) من ضم القاف وأسكن اللام فعلى أنه فعل أمر حملاً له على ما مائله نحو (قل إني لا أملك) (قل إني لن)، (قل إن أدري)، وأما من فتح القاف واللام وألف بينهما فهو ماض حملاً له على نحو (وأنه لما قام).

(ص) وَقُلْ لِبَدَأٍ فِي كَسْرِهِ الضَّمُّ لَازِمٌ بِخَلْفٍ وَيَا رَبِّي مُضَافٌ تَجَمُّلاً

(ش) أمر أن يقرأ (عليه لبداً) هنا بضم كسر لام «لبداً» للمشار إليه بلام لازم وهو: هشام بخلف عنه؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر اللام وهو الوجه الآخر لهشام.

(ج) فالكسر على أنه جمع لبدة بالكسر نحو سدره وسدر، وأما الضم فعلى أنه جمع لبدة بالضم نحو: غرفة وغرف، ثم أخبر أن في سورة الجن ياء إضافة واحدة هي: (ربي أمدأ).

(ص) وَوَطْأً وَطَاءً فَأَكْسِرُوهُ كَمَا حَكَّوْا وَرَبُّ بِخَفْضِ الرَّفْعِ صُحْبَتُهُ كَلَاءً

(ش) أخبر أن يقرأ (أشد وطاء) بكسر الواو وفتح الطاء وألف بعدها فيصير من قبيل المد المتصل للمشار إليهما بالكاف والحاء في قوله: كما حكوا وهما: ابن عامر وأبو عمرو وفي قراءة الباقيين (وطأ) بفتح الواو وإسكان الطاء بدون ألف، كما نطق بالقراءتين، وقد أمر بكسر الواو في قراءة ابن عامر وأبي عمرو؛ فتعين لغيرهما فتحه زيادة في التوضيح.

(ج) من كسر الواو وفتح الطاء بعدها ألف فعلى أنه مصدر واطأ وطاء بوزن قاتل قتالاً الثلاثي المزيد بألف المفاعلة وهو بمعنى: موافقة القلب اللسان، أو موافقة السمع القلب في الليل؛ لأنهما لا يشتغلان في الليل بمسموع ولا بمبصر، وأما من فتح الواو وسكن الطاء فعلى أنه مصدر وطي وطاء الثلاثي المجرد، ومعناه أثبت في الخير، وأحفظ للقلب من قيام النهار.

ثم أخبر أن يقرأ (رب المشرق) بخفض رفع الباء للمشار إليهم بصحبة والكاف في قوله: صحبته كلا وهم: شعبة وحمزة والكسائي وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة برفع الباء.

(ج) فالرفع على أنه مبتدأ، والخبر «لا إله إلا هو»، أو هو خبر لمبتدأ محذوف أي: هو رب، وأما الخفض فعلى أنه بدل من ربك.

(ص) وَثَاثُلَيْهِ فَاَنْصَبَ وَفَا نِصْفِهِ ظُبِيٌّ وَثُلْثِي سُكُونُ الضَّمِّ لَاحَ وَجَمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ بِنَصْبِ فاء (نصفه) وبنصب ثاء (ثلثه) الثانية للمشار إليهم بظاء ظبي. وهم: ابن كثير والكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بخفض الفاء والثاء الثانية. تنبيه: إن هاء الضمير في كل على قاعدتها فتضم بعد الفتح وتكسر بعد الكسر.

(ج) فالنصب عطف على «أدنى»، وأما الخفض فعلى العطف على من «ثلثي». ثم أخبر أن يقرأ بإسكان ضم لام (ثلثي) للمشار إليه بلام لاح وهو: هشام؛ فتعين للباقيين القراءة بضم لامها.

(ج) فالضم دلالة على الأصل، وأما الإسكان فللتخفيف.

(ص) وَوَالرُّجْزَ ضَمَّ الْكُسْرَ حَفْصٌ إِذَا قُلَّ إِذْ وَأَدْبَرَ فَاهْمَزَةٌ وَسَكَنٌ عَنِ اجْتِلَاءِ فَبَادِرٌ وَقَامُسْتَنْفِرَةٌ عَمَّ فَتَحَهُ وَمَا يَذْكُرُونَ الْغَيْبُ خُصٌّ وَخَلَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (والرجز) بضم كسر الراء لحفص؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الراء.

(ج) فالضم والكسر لغتان، فالضم لغة الحجازيين، والكسر لغة التميميين.

ثم أخبر أن يقرأ (إذ أدبر) بإسكان الذال والذال بينهما همزة مفتوحة كلفظه للمشار إليهم بالعين والألف والفاء في قوله: عن اجتلا فبادر وهم: حفص ونافع وحمزة وفي قراءة الباقيين (إذا دبر) بفتحة الذال والذال بينهما ألف مدية بدون همز.

تنبيه: قد نطق في هذه الترجمة بإحدى الكلمتين وقيد الأخرى.

(ج) من سكن الحرفين بينهما همزة فعلى أن «إذ» ظرف لما مضى من الزمان، و«أدبر» همزته قطع؛ لأنه مزيد الثلاثي بهمزة التعدية، وأما فتح الحرفين بينهما ألف مدية فعلى أن «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، «دبر» ثلاثي مجرد.

ثم أخبر أن يقرأ (مستنفرة) بفتح الفاء للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الفاء.

(ج) فمن فتح الفاء فعلى أنه اسم مفعول بمعنى: نفرها القناص، وأما من كسر الفاء فعل أنه بمعنى: نافرة، قال الزمخشري: كأنها تطلب النفار في نفوسها.

ثم أخبر أن يقرأ (وما يذكرون إلا) بياء الغيب للمشار إليهم بخاء خص وهم: الأئمة السبعة ما عدا نافعا؛ فيتعين أني قرأ له بتاء الخطاب.

(ج) فمن قرأ بالغيب فيناسب قوله (بل لا يخافون)، وأما الخطاب فعلى الالتفات أو العموم.

* * *

ومن سورة القيامة إلى سورة النبإ

(ص) وَرَأَى بَرْقًا فَفَتَحَ آمِنًا يَذْرُؤُونَ مَعَهُ يُجِبُونَ حَقَّ كَيْفَ يُمْنَى عَلَاءَ عَلَاءَ

(ش) أمر أن يقرأ (فإذا برق) بفتح الراء للمشار إليه بهمز آمنا وهو: نافع؛ فتعين للباقيين القراءة بكسرها.

(ج) من كسر الراء فمن باب طرب وهو بمعنى: تحير فزعاً، وأما من فتح الراء فعلى أنه من باب دخل وهو بمعنى: لمع من شدة شخوصه من البريق.

ثم أخبر أن يقرأ (يحبون العاجلة ويذرون الآخرة) بياء الغيب في الفعلين كلفظهما للمشار إليهم بحق والكاف في قوله: حق كف وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب في الفعلين.

(ج) فالخطاب إما للالتفات أو على معنى: قل لهم يا محمد بل تحبون إلخ، وأما الغيب فالضمير راجع للإنسان وجمع الضمير؛ لأن المراد الإنسان بالجنس.

ثم أخبر أن يقرأ (يمني) بياء التذكير كلفظه للمشار إليه بعين علا وهو حفص؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء التانيث.

(ج) فالتذكير؛ لعود ضمير الفاعل على «مني»، وأما التانيث؛ فلأن ضمير الفاعل يعود على «نطفة».

(ص) سَلَسِلَ نُونٌ إِذْ رَوَّوْا صَرْفَهُ لَنَا
 وَبِالْقَصْرِ قَفٌ مِنْ عَن هُدَى خُلْفُهُمْ فَلَا
 زَكَا وَقَوَارِيرًا فَنُونُهُ إِذْ دَنَا
 رِضًا صَرْفَهُ وَأَقْصَرُهُ فِي الْوَقْفِ فَيَصَلَا
 وَفِي الثَّانِ نُونٌ إِذْ رَوَّوْا صَرْفَهُ وَقُلُّ

(ش) أمر أن يقرأ (سلاسلًا) بتنوين لام (سلاسلًا) الثانية وصلًا؛ ويلزم إبداله ألفًا وقفًا للمشار إليهم بالهمزة والراء والصاد واللام في قوله: إذ رَوَّوْا صَرْفَهُ لَنَا وَهُمْ: نافع والكسائي وشعبة وهشام؛ فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين وصلًا واختلفوا وقفًا؛ فأمر أن يقرأ بالقصر أى بحذف ألف (سلاسل) الثانية في الوقف للمشار إليهم بالميم والعين والهاء والفاء والزاي في قوله: من عن هدى خلفهم فلا زكا وهم: ابن ذكوان وحفص والبيزى بخلاف عنهم وحمزة وقنبل من غير خلاف عنهما تتعين لأبى عمرو إثبات الألف وقفًا. والخلاصة أن المتونين وقفوا بالألف، وأما غيرهم أى الذين حذفوا التنوين فعلى مذاهب؛ فمنهم من أثبت الألف وهو: أبو عمرو، ومنهم من حذفها ويلزمهم الوقف بالسكون على اللام وهما: حمزة وقنبل ومنهم من له الوجهان أى الحذف والإثبات وهو: البيزى وابن ذكوان وحفص.

(ج) من نون فلو جوه «أولاً»: للتناسب لما بعده المنون المنصوب هو (أغلالاً وسعيراً) «ثانياً»: قول الكسائي وغيره من الكوفيين: إن بعض العرب يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا أفعل التفضيل، وقال الأخفش: سمعنا من العرب من يصرف هذا ويصرف جميع ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، والمراد من العرب الذين سمع منهم هم بنو أسد «ثالثاً»: إن هذا الجمع قد جمع كما جمعوا صواحبات يوسف في صواحب فلما أشبه الأحاد في الجمع؛ فأعطى حكم صرفها، ودل على هذا المعنى قوله: إذ رَوَّوْا صَرْفَهُ لَنَا، وقد وقفوا عليه بالألف المبدلة من تنوينه وصلًا وفق القواعد الصرفية والتجويدية وأنها رسمت ألفًا، ومن لم ينون وصلًا فقد اتبع الأصل حيث إنه جمع تكسير من صيغ منتهى الجموع في منع صرفه، وهى اللغة المشهورة وهؤلاء إذا وقفوا فعلى مذاهب، فمن أثبت الألف فقد اتبع الرسم، ومن حذفها فعلى الأصل ومن له الوجهان الحذف والإثبات فقد اتبع الأصل حذفًا والرسم إثباتًا.

ثم أمر أن يقرأ (كانت قواريراً) بتنوين الراء الثانية وصلأ؛ ويلزم إبدالها ألفاً وقفاً للمشار إليهم بالهمز والبدال والراء والصاد في قوله: إذ دنا رضا صرفه وهم: نافع وابن كثير والكسائي وشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين وصلأ، أما الوقف فاختلفوا فيه، فأمر أن يقرأ بالقصر أى: بحذف ألف (قوارير) الأخيرة للمشار إليه بقاء فيصلاً وهو: حمزة فيلزمه سكون الراء؛ فتعين إثبات ألف بعد راء «قوارير» الثانية مديّة وقفاً لمن بقى، ولما فرغ من مذاهب الأئمة فى «قوارير» الأولى شرع فى بيان ما فى الثانية من مذاهب؛ فأمر أن يقرأ (قوارير من فضة) بتنوين الراء الثانية وصلأ، ويلزم إبدالها ألفاً وقفاً للمشار إليهم بالهمز والراء والصاد فى قوله: إذ رووا صرفه وهم: نافع والكسائي وشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بترك التنوين وصلأ، أما الوقف فاختلفوا فيه، فأمر أن يقرأ لهشام بالمد أى بإثبات الألف بعد الراء الثانية فيها وقفاً لمن عاد ضمير معهم إلى رمزهم القريب وهم: نافع والكسائي وشعبة، فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى بحذف الألف بعد الراء الثانية وقفاً، ويلزمهم إسكان الراء. وخلاصة ما فيهما من القراءات خمس: «الأولى»: تنوينهما معاً وصلأ وإثبات ألفهما وقفاً لنافع والكسائي وشعبة «الثانية»: تنوين الأول وصلأ وإثبات ألفه وقفاً وعدم تنوين الثانى وصلأ وحذف ألفه وقفاً ثم تسكن راؤه لابن كثير، «الثالثة، والرابعة»: عدم تنوينهما وصلأ لهشام وحمزة، وأما فى الوقف فتثبت ألفهما للأول وتحذفان للثانى، «الخامسة»: عدم تنوينهما وصلأ، أما فى الوقف فإثبات ألف الأول وحذف ألف الثانى لأبى عمرو وابن ذكوان وحفص.

تنبيه: ما حذف ألفها تسكن إذا وقف عليها.

(ج) من نون (قواريراً) فللاوجه السالفة فى «سلاسل» كالتناسي يزداد هنا لرءوس الآى فيكون تأكيداً، وكذا قول الكسائي والأخفش، وحمله على الأحاد لاشتراكهما فى الجمع وتنوين الثانى كذلك، ويحمل على الأول فى علة التناسب لرءوس الآى؛ لأن الثانى لم يتصور فيه أنه رأس آية، أما من نون الأول دون الثانى؛ فلأن الأول رأس آية فناسب رءوس الآى وصلأ وقفاً، وترك الثانى لخلوه مما ذكر، وأما من لم ينونهما وصلأ فعلى منعهما من الصرف لصيغة منتهى الجموع على القول المشهور، وجاء عن

هولاء وقفاً مذاهب ثلاثة : إثبات ألفهما فالأول : للرسم ومساواة لرعوس الآي ،
والثاني : للنص والرواية ورسمها في بعض المصاحف أو حملاً له على الأول لمجاورته له
واتحاد اللفظ والوزن ، وأما من حذفهما فللنص والرواية وللأصل ، وأما من أثبت الأولى
وحذف الثانية فلما تقدم ذكره ، والله أعلم .

(ص) وَعَالِيَهُمْ اسْكِنَ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ إِذْ فَشَا وَخُضِرَ بَرَفِعِ الْخَفْضِ عَمَّ حُلَا عَلَا
وَإِسْتَبْرَقُ حِرْمِي نَصْرٍ وَخَاطَبُوا تَشَاءُونَ حِصْنٌ وَقُتَّتْ وَأَوْهَ حَلَا
وَبِالْهَمْزِ بَاقِيَهُمْ قَدَرْنَا ثَقِيلًا إِذْ رَسَا وَجَمَالَاتٍ فَوَحَّدُ شَذَا عَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (عاليهم) بإسكان الياء ويكسر ضم الهاء للمشار إليهما
بالهمز والفاء في قوله : إذ فشا وهما : نافع وحمزة ؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء
وضم الهاء .

(ج) من قرأ بإسكان الياء وكسر الهاء فعلى أنه مبتدأ وفيه معنى الجمع ، وثياب
خبره ، ويجوز أن يكون مبتدأ « وثياب » فاعل سد مسد الخبر ، ومن فتح الياء وضم
الهاء فعلى أنه ظرف بمعنى : فوقهم ثياب فيكون خبراً مقدماً ، وثياب مبتدأ مؤخر .

ثم أخبر أن يقرأ (سندس خضر) برفع خفض الراء للمشار إليهم بعم والحاء
والعين في قوله : عم حلا علا وهم : نافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص ؛ فتعين للباقيين
القراءة بخفض الراء ، ثم أخبر أن يقرأ (وإستبرق) بهذا التقييد أي : برفع خفض القاف
للمشار إليهم بحرمة والنون في قوله : حرمي نصر وهم : نافع وابن كثير وعاصم ؛ فتعين
للباقيين القراءة بخفض القاف .

(ج) (خضر وإستبرق) من رفعهما فعلى أن « خضر » نعت لثياب ، و« إستبرق »
عطف نسق على « ثياب » على حذف مضاف أي : وثياب إستبرق ، وأما من رفع
« خضر » فعلى أنه صفة لثياب ، وخفض « إستبرق » عطفاً على « سندس » أي : ثياب
خضر من سندس وإستبرق ، وأما من خفض « خضر » فعلى أنه صفة لسندس ، وفيه
نعت المفرد بالجمع وأجازه الأخفش ، وأجيب عنه بأنه اسم جمع ، واسم الجمع يوصف
به المفرد والجمع قال تعالى : « السحاب الثقال » ، ورفع « إستبرق » عطف على « ثياب »

كما تقدم، وأما من خفضهما فعلى أن «خضر» نعت لسندس كما مر، و«إستبرق» عطف على «سندس» .

ثم أخبر أن يقرأ (سبيلاً وما تشاءون) بقاء الخطاب للمشار إليهم بحصن وهم: نافع والكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بياء الغيب، وبهذه انقضت سورة الإنسان .

(ج) فالغيب رداً على قوله (نحن خلقناهم)، وأما الخطاب فعلى الالتفات أو الخطاب العام لكافة الخلق، ثم أخبر أن يقرأ (الرسل أقتت) بواو مكان همز القطع محرركة بحركتها وهى الضم للمشار إليه بحاء حلا وهو : أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بالهمز قبل القاف فى أول الكلمة .

(ج) من قرأ بالواو فعلى الأصل؛ لأنه من الوقت، وأما من قرأه بالهمز فعلى أنها بدل من الواو لاستثقال الضمة على الواو .

ثم أخبر أن يقرأ (فقدرنا) بتشديد الدال للمشار إليهما بالهمز والراء فى قوله: إذ رسا وهما: نافع والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الدال .

(ج) فالتخفيف على أنه ماض ثلاثى مجرد من القدرة، وأما التشديد فهو مزيد الثلاثى بالتضعيف من التقدير .

ثم أمر أن يقرأ (كأنه جمالة) بالتوحيد، ويلزم منه حذف الألف بعد اللام للمشار إليهم بالشين والعين فى قوله: شذا علا وهم: حمزة والكسائي وحفص؛ فتعين للباقيين القراءة بالجمع فيلزم منه إثبات ألف بعد اللام (جمالات) .

(ج) فالتوحيد على أنه جمع جمل كحجر وحجارة وقيل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، ومن قرأ بالجمع فعلى أنه جمع لجمالة أو لجمال وهى: الإبل؛ فعلى هذا يكون جمع الجمع، وهنا انقضت سورة المرسلات .

* * *

ومن سورة النبأ إلى سورة العلق

(ص) وَقُلْ لَابِثِينَ الْقَصْرِ فَاشِرْ وَقُلْ وَلَا كِذَابًا بِتَخْفِيفِ الْكِسَائِيِّ أَقْبَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لابتين فيها) بالقصر أى : بحذف الألف بعد اللام للمشار إليه بفاء فاش وهو : حمزة؛ فتعين للباقيين القراءة بالمد أى : بإثبات ألف بعد اللام .

(ج) فالقصر على أنها صفة مشبهة، وأما المد فعلى أنها اسم فاعل من لبث الثلاثي .

ثم أمر أن يقرأ (لغوا ولا كذاباً) بتخفيف الذال للكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديدها .

(ج) فالتخفيف على أنه مصدر كاذب بوزن فاعل كقاتل قتالاً، أو مصدر كذب ككتب كتاباً، وأما التشديد فعلى أنه مصدر كذب تكذيباً وكذاباً، وقيده بالمسبوق بولاً احترازاً مما لم يسبق بها هو وكذاباً، وكل فلا خلاف فى تشديده .

(ص) **وَفِي رَفْعِ بَارِبِ السَّمَوَاتِ خَفْضُهُ ذُلُولٌ وَفِي الرَّحْمَنِ نَامِيهِ كَمَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (رب السموات) بخفض رفع الباء الموحدة للمشار إليهم بذال ذلول وهم : ابن عامر والكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة برفعها، وأخبر أن يقرأ (الرحمن لا يملكون) بالتقيد السالف وهو : بخفض رفع نون الرحمن للمشار إليهما بالنون والكاف فى قوله : ناميه كملاً وهما : عاصم وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة برفع النون .

(ج) من خفضهما فعلى البدلية من « ربك » ، وأما من جربا « رب » فعلى البدلية، ورفع « الرحمن » على الابتداء وخبره « لا يملكون » ، ومن رفعهما معاً فعلى تقدير : هو رب السموات الرحمن ، أو يكون رب مبتدأ والرحمن خبراً، أو الرحمن نعت له أو عطف بيان ولا يملكون خبره .

(ص) **وَنَآخِرَةَ بِالْمَدِّ صُحْبَتُهُمْ وَفِي تَزَكَّى تَصَدَّى الثَّانِ جِرْمِيَّ اثْقَلًا**

(ش) أخبر أن يقرأ (عظماً نخرة) بالمد أى : بإثبات ألف بعد النون للمشار إليهم بصحبة وهم : شعبة وحمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بالقصر أى : بحذف الألف بعد النون .

(ج) فمن أثبت الألف فعلى وزن فاعلة، وأما من حذفها فعلى وزن فعلة، فهما لغتان كحاذر وحذر، وبمعنى البالية .

ثم أخبر أن يقرأ (إلى أن تزكى) فى والنازعات، (له تصدى) فى عبس بثقليل الحرف الثانى من الفعلين وهو الزاى من «تزكى»، والصاد من «تصدى» للمشار إليهما بحرمدى وهما: نافع وابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بخفضهما.

(ج) (تزكى، تصدى) الأصل فيهما: تتزكى، تتصدى على وزن تتفعل بزيادة تاء التفعيل والتضعيف فى ماضيه، فمن شدد فيهما أدغم الثانية فى الحرف الذى بعدها، ومن خفف فعلى حذف إحدى التاءين، واتفقوا على تشديد ما بدئ بالياء نحو: (لعله يزكى)، (ألا يزكى) كما اتفقوا على تخفيف (من تزكى) بالأعلى؛ لأنه فعل ماض.

(ص) (فَتَنْفَعُهُ فِي رَفْعِهِ نَصْبُ عَاصِمٍ وَأَنَا صَبِينَا فَتَحَهُ ثَبْتُهُ تَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (فتنفعه الذكري) بنصب رفع العين لعاصم؛ فتعين للباقيين القراءة برفع العين .

(ج) فالنصب بأن مضمرة بعد الفاء على جواب الترجى مثل (فاطلع) بغفار، وهذا مذهب الكوفة، وقيل: فى جواب التمنى المفهوم من (أو يذكر) قاله ابن عطية، وأقره عليه السمين، وأما الرفع فعطفاً على (أو يذكر).

ثم أخبر أن يقرأ (أنا صبيننا) بفتح الهمز للمشار إليهم بئاء ثبته وهم: الكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بكسرها.

(ج) فالكسر على الاستئناف، وأما الفتح فعلى تقدير حرف العلة أى: لأننا أو على أنه بدل اشتمال من طعامه .

(ص) (وَحَقَّفَ حَقَّ سَجْرَتٍ ثَقُلَ نُشْرَتُ شَرِيعَةٌ حَقَّ سَعْرَتٍ عَنْ أَوْلَى مَلَأَ

(ش) أخبر أن يقرأ (وإذا البحار سجرت) بتخفيف الجيم للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الجيم، ثم أخبر أن يقرأ (وإذا الصحف نشرت) بثقليل الشين للمشار إليهم بالشين وحق فى قوله: شريعة حق وهم: حمزة والكسائى وابن كثير وأبو عمرو، وأخبر أن يقرأ (وإذا الجحيم سعرت) بالتقييد السالف وهو: تثقيل العين للمشار إليهم بالعين والهمز والميم فى قوله: عن أولى ملا وهم: حفص ونافع وابن ذكوان؛ فتعين لمن لم يذكر فى إحدى الترجمتين القراءة بالتخفيف .

(ج) فالتخفيف على الأصل؛ لأنه ثلاثى مجرد، وأما التشديد فللتكثير أو المبالغة، وكل مزيد الثلاثى بالتضعيف .

(ص) وَظَابِضَيْنِ حَقَّ رَأَوْ وَخَفَّ فِي فَعَدَّلَكَ الْكُوفِي وَحَقَّكَ يَوْمَ لَا

(ش) أخبر أن يقرأ (بضنين) بالطاء المشالة مكان الضاد للمشار إليهم بحق والراء فى قوله: حق راو وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائى، وفى قراءة الباقيين بالضاد الساقطة مكان الطاء كلفظه، وهنا انقضت التكوير .

(ج) من قرأ بالطاء القائمة فوزنه فعيل بمعنى: مفعول من ظننت فلاناً أى: اتهمته فالمعنى: ما هو بمتهم بنقص حرف أو زيادته مما أوحى إليه، وأما من قرأ بالضاد فعلى أنه اسم فاعل من ضن أى: بخل أى: لا يبخل بما أوحى إليه من ربه .

ثم أخبر أن يقرأ (فعدلك) بتخفيف الدال للكوفيين؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال .

(ج) فالتخفيف على الأصل؛ لأنه ثلاثى مجرد، وأما التشديد فللمبالغة وهو مزيد الثلاثى بالتضعيف .

ثم أخبر أن يقرأ (يوم لا تملك) برفع ميم «يوم» كلفظه للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بنصبها، وقيده بلفظ لا احترازاً مما وقع قبله فى السورة أو غيرها، وتمت سورة الانفتار .

(ج) فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو يوم، أو على أنه بدل من «يوم الدين» قبله، وأما النصب فعلى الظرف فحركته حركة إعراب عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين أن تكون حركة بناء، وعلى كلا المذهبين هو خبر محذوف أى: الجزء يوم لا تملك، أو منصوب على الظرفية أى يدينون يوم أو مفعول به أى اذكر يوم .

(ص) وَفِي فَكَاهَيْنِ أَقْصَرُ عَلَاً وَخِتَامُهُ بَفْتَحٍ وَقَدَّمَ مَدَّهُ رَاشِدًا وَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (انقلبوا فاكهين) بالقصر أى: بحذف الألف بعد الفاء للمشار إليه بعين علا وهو: حفص؛ فتعين للباقيين القراءة بالمد أى بإثبات ألف بعد الفاء، وتوجيهها كلفظ «لابئين» .

ثم أخبر أن يقرأ (ختامه مسك) بفتح الحاء وتقديم المد بأن تكون الألف بعد

الحاء متقدمة على التاء بوزن قاتله للمشار إليه براء راشداً وهو: الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الحاء وتأخير المد بعد التاء كلفظه، ولا خلاف في فتح التاء.

(ج) من فتح الحاء وجعل الألف بعدها فعلى أنه اسم لما يختم به الكأس بمعنى: خاتم رائحته مسك، وأما من كسر الحاء وأخر الألف بعد التاء فهو مصدر على وزن فعال فمن معانيه: مقطع شره ونهاية شره يجد الشارب رائحة المسك، فاتفق مع المعنى الأول، انقضت سورة التطفيف.

(ص) يُصَلِّي ثَقِيلًا ضَمَّ عَمَّ رِضًا دَنَا وَبَا تَرَكَبَنَّ اضْمَمَّ حَيًّا عَمَّ نَهَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (ويصلى سعيراً) بضم الياء وتشقيل اللام فيلزم فتح الصاد للمشار إليهم بعم والراء والذال في قوله: عم رضا دنا وهم: نافع وابن عامر والكسائي وابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الياء وتخفيف اللام ويلزم سكون الصاد قبلها.

(ج) (يصلى) فعل مضارع، فمن فتح الياء وخفف اللام فمبنى للفاعل ماضيه صلى الثلاثي المجرد من باب علم يعلم وهو بمعنى: دخل، ومن ضم الياء وشدد اللام؛ فمبنى للمفعول من صلى الثلاثي المزيد بالتضعيف فمصدره تصلية.

ثم أمر أن يقرأ (لتركين) بضم الباء الموحدة للمشار إليهم بالحاء وعم والنون في قوله: حياً عمَّ نهلاً وهم: أبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الباء الموحدة.

(ج) من فتح الباء فعلى خطاب الواحد والمراد: الإنسان المتقدم والمعنى: لتركين هولاً بعد هول، وأما ضمها فعلى خطاب الجمع روعى فيه معنى الإنسان أى: الجنس، والأصل فيه لتركبونن حذفت النون لتوالي الأمثال ثم واو الجماعة لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة للدلالة عليها.

(ص) وَمَحْفُوظٌ أَخْفِضْ رَفَعَهُ خُصَّ وَهُوَ فِي الْـ سَمَجِيدِ شَفَا وَالْحِفُّ قَدَّرْتُ لَأَ

(ش) أمر أن يقرأ (في لوح محفوظ) بخفض رفع الظاء للمشار إليهم بخاء خص وهم: القراء السبعة إلا نافعاً؛ فيتعين أن يقرأ له برفع الظاء.

(ج) فالرفع على أنه نعت لقرآن قال تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) والخفض نعت للوح.

ثم أخبر أن يقرأ (العرش المجيد) بالتقييد السالف وهو: خفض رفع الدال للمشار إليهما بشين شفا وهما: حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة برفع الدال، وهذه آخر مسائل البروج ولا خلاف في (والطارق).

(ج) فالخفض إما نعت للعرش، أو نعت لربك من قوله (بطش ربك)، وأما الرفع فعلى أنه خبر بعد خبر أو صفة لذو.

ثم أخبر أن يقرأ (والذى قدر) بتخفيف الدال للمشار إليه براء رتلا وهو: الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بتشديد الدال.

(ج) فالتخفيف على أنه ثلاثي مجرد على الأصل مصدره القدرة، وأما التشديد فهو من مزيد الثلاثي تضيغاً وهو بمعنى القدر أو التقدير والموازنة بين الأشياء.

(ص) وَبَلْ يُؤْتِرُونَ حَزًّا وَتَصَلَّى يُضْمُّ حَزًّا صَفَا يَسْمَعُ التَّذْكَيرُ حَقٌّ وَذُو جَلًّا وَضَمَّ أَوْلُوا حَقًّا وَلَا غَيْبَةً لَهُمْ مُصَيِّرٍ اِشْمَمُ ضَاعَ وَالْخَلْفُ قُلًّا وَبِالسَّيْنِ لَذًّا وَالْوَتْرُ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ فَقَدَرٌ يَرُوي اليَحْصَبِيُّ مُثَقَّلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (بل تؤثرون الحياة) بياء الغيب في الفعل كلفظه للمشار إليه بحاء حز وهو أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب، وهنا انقضت سورة الأعلى.

(ج) فالغيب لمناسبة (الأشقى)؛ لأن المراد به الجنس، وأما الخطاب فيما للعموم، وإما قل لهم: يا محمد.

ثم أخبر أن يقرأ (تصلى ناراً) بضم التاء للمشار إليهما بالحاء والصاد في قوله: حز صفا وهما: أبو عمرو وشعبة؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء.

(ج) (تصلى) مضارع فمن فتح التاء فعلى البناء للفاعل، ومن ضم التاء فعلى البناء للمفعول.

ثم أخبر أن يقرأ (لا تسمع فيها) بياء التذكير للمشار إليهما بحق وهما: ابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء التأنيث، وأخبر أن يقرأ (يسمع) بضم أوله ورفع تاء (لاغية) كلفظه للمشار إليهم بالهمز وحق في قوله: أولو حق وهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح أول يسمع ونصب تاء لاغية.

(ج) (لا تسمع فيها لاغية)، فيها ثلاث قراءات الأولى: (يسمع) بياء مضمومة فالياء للتذكير؛ لأمر منها: أن معنى «لاغية»: اللغو أو للفصل أو أن «لاغية» مؤنث مجازي، وأما ضمها فجعلها مبنية للمفعول؛ لذلك رفع «لاغية» نائب فاعل «الثانية»: كالأولى غير أنها بالتاء مكان الياء فالتاء للتأنيث مراعاة للأصل واللفظ «الثالثة»: بالتاء في أوله مفتوحة، فمن نظر إلى فتحها فعلى البناء للفاعل؛ لذلك نصب «لاغية» على المفعول به، أما التاء فتحمل تأنيثاً وخطاباً، فإن حملت على الأول فالفاعل يعود على وجوه أى: لا تسمع تلك الوجوه فيها لاغية، وأما إن حملت على الخطاب فالمراد: كل مخاطب أى: لا تسمع أنت أيها المخاطب فإن قيل: من أين علم الخطاب وليس ضد التذكير؟ قلت: لما كان ضد التذكير، وهو التأنيث له وجه خاص في الأوجه فلا مانع من احتمال التاء الدالة على التأنيث أن تدل على الخطاب؛ لأن حرف التاء مشترك بينهما لفظاً؛ لأن اشتراك اللفظ لا يمنع اختلاف المعنى، وقد سبق نظيرها في قوله: (ولتستبين سبيل) بالأنعام .

ثم أخبر أن يقرأ (بمصيطر إلا) بإشمام الصاد زايًا للمشار إليهما بالضاد والقاف في قوله: ضاع والخف قللاً وهما: خلف وخلاد بخلاف عن خلاد، وأخبر أن يقرأ (بمصيطر) بالسين مكان الصاد للمشار إليه بلام لذ وهو: هشام؛ فتعين للباقيين القراءة بالصاد الخالصة كلفظه وهو: الوجه الآخر لخلاد، وهنا انقضت سورة الغاشية .

ثم أخبر أن يقرأ (والوتر) بكسر الواو الثانية للمشار إليهما بشين شائع وهما: حمزة والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الواو الثانية .

(ج): وهما: لغتان، فالفتح لغة قريش والكسر لغة تميم .

ثم أخبر أن يقرأ (فقدر عليه) بتشديد الدال لليحصبي وهو: ابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الدال .

«ج» تقدم نظيره .

(ص) وَأَرْبَعٌ غَيْبٌ بَعْدَ بَلٍّ لَا حُصُولَهَا يَحُضُونَ فَتَحُ الضَّمُّ بِالْمَدِّ ثَمَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ بياء الغيب في أربعة أفعال وقعت بعد لفظ (بل لا) هي (تكرمون، ولا تحضون، وتأكلون، وتحبون) للمشار إليه بحاء حصولها وهو: أبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة بتاء الخطاب في الأفعال الأربعة .

(ج) فالغيب حملاً على معنى الإنسان؛ لأن المراد به الجمع، وأما الخطاب فلهذا المعنى أيضاً مع الالتفات، أو على معنى: قل لهم يا محمد: بل لا تكرمون إلخ.

ثم أخبر أن يقرأ (ولا تحاضون) بفتح ضم الحاء والمد أى: بإثبات ألف بعد الحاء فلما اجتمع الساكنان صار من قبيل المد اللازم فتمد مداً طويلاً للمشار إليهم بشاء ثملا وهم: الكوفيون؛ فتعين للباقيين القراءة بضم الحاء والقصر أى: بحذف الألف بعد الحاء.

(ج) من فتح الحاء وأثبت ألفاً بعدها فالأصل فيه: تتحاضون كتتخاصمون على وزن تتفاعلون حذف إحدى التاءين تخفيفاً، ثم لزم إدغام الضاد الأولى فى الثانية فصار اللفظ بشاء واحدة مخففة، وبضاد واحدة مشددة، ويمد مداً مشبعاً لما تقدم، وأما من ضم الحاء بدون ألف فهو: من حض الثلاثى المجرد الذى عيته ولامه من جنس واحد بمعنى: تماثلاً فهو من باب شد، تشد والوجهان اتحدا معنى.

(ص) يُعَذَّبُ فَاْفَتْحَهُ وَيُوثِقُ رَاوِيَا وَيَاءَ أَنْ فِي رَبِّي وَفَكَ أَرْقِسُنْ وَلَا وَبَعْدَ اخْفِضْنِ وَأَكْسِرْ وَمُدَّ مُنُونًا مَعَ الرَّفْعِ إِطْعَامٌ نَدَى عَمَّ فَاْنَهَلَا

(ش) أمر أن يقرأ (لا يعذب) (ولا يوثق) بفتح الذال فى الأول والثاء المثناة فى الثانى للمشار إليه براء راوياً وهو: الكسائى؛ فتعين للباقيين القراءة بكسر الذال والثاء.

(ج) (يعذب) (ويوثق) مضارعان فمن فتح ثالثهما فعلى البناء للمفعول، ومن كسرهما فعلى البناء للفاعل.

ثم أخبر أن فى (والفجر) ياءى إضافة هما (ربى أكرمن)، (ربى أهانن).

ثم أمر أن يقرأ (فك رقية) برفع الكاف وخفض تاء «رقية» بعدها، وأن يقرأ (إطعام) بكسر الهمزة وبالمد أى: بإثبات ألف بعد العين ورفع الميم وتنوينها كلفظه للمشار إليهم بالنون وعم والفاء فى قوله: ندى عمً فانهلا وهم: عاصم ونافع وابن عامر وحمزة؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الكاف ونصب تاء «رقية» وفتح الهمز والقصر أى: بحذف الألف وعدم تنوين الميم ويلزم فتحها.

(ج) رفع (فك) وخفض (رقية) على أنه مصدر خبر مبتدأ محذوف أى: هو

فك، وأضيف إلى «رقبة» من إضافته إلى مفعول «إطعام» بكسر الهمز وبالف بعد العين، ورفع الميم وتنوينها على أنه مصدر أيضاً عطف على فك من عطف المفردات، وأما من فتح الكاف فعلى أنه فعل ماض، ونصب «رقبة» على المفعولية، وأطعم بفتح الهمز والميم بدون ألف وبدون تنوين فعلى أنه فعل ماض معطوف على فك عطف الجملة .

(ص) وَمُؤْصَدَةٌ فَاهْمِزٌ مَعًا عَنْ فَتَى حِمَى وَلَا عَمَّ فِي وَالشَّمْسِ بِالْفَاءِ وَأَنْجَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (مؤصدة) هنا، وفي سورة الهمزة بهمزة ويلزم سكونها كلفظه للمشار إليهم بالعين والفاء والحاء في قوله: عن فتى حمى وهم: حفص وحمزة وأبو عمرو؛ فتعين للباقيين القراءة باوا مكان الهمزة كرسمه، ويلزم أن تكون ساكنة مدية، وحمزة يوافقهم إذا وقف . انتهت البلد .

(ج) لغتان فالهمز آصدت الباب أى أغلقتة فهو مؤصدة، واللغة الثانية إبدالها واوا من أوصد يوصد .

ثم أخبر أن يقرأ (فلا يخاف) بالفاء قبل لا يخاف للمشار إليهما بعم وهما: نافع وابن عامر، وفي قراءة الباقيين بالواو مكان الفاء كلفظه، وكل موافق لمصحف بلده .

(ج) فالفاء والواو حرفا عطف فمن أثبت الفاء فللمساواة بينه وبين ما قبله من قوله: (فكذبوه فعقروها) إلخ، ومن أثبت الواو فيما للحال أو لاستئناف الأخبار، وأعلم بأنه ليس فى الليل ولا فى والضحى ولا فى الشرح ولا فى والتين شىء من الفرش، والله أعلم .

* * *

ومن سورة العلق إلى آخر القرآن الكريم

(ص) وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ رَأَهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمَّلًا

(ش) أعلم بأن يقرأ (أن رآه استغنى) بإثبات ألف بين الهمز والهاء فى لفظ «رآه» للجميع، ويزاد لقنبل القصر أى حذف الألف بينهما فيصير له وجهان إلا أن القصر قد

ضعفه بعضهم محتجاً بقول ابن مجاهد فى كتاب السبعة : قرأت على قنبل (أن رآه)
 قصراً بغير ألف بعد الهمز، وهو غلط، والأولى أنه وجه صحيح، ولا وجه لتضعيفه
 حيث ضحت الرواية فيجب قبولها فالدليل على صحة هذه الرواية من وجوه،
 « الأول » : إن الإمام الدانى قطع به فى التيسير وغيره « الثانى » : أنه قرأ به غير واحد على
 ابن مجاهد نفسه كصالح المؤدب وبكار بن أحمد والمصوعى والشنبوذى وعبد الله بن
 اليسع الأنطاكى وزيد بن أبى بلال « الثالث » : قال المحقق : ولا شك أن القصر أثبت عن
 قنبل من طريق الأداء، والمد أقوى من طريق النص، وبهما أخذ من طريقه جميعاً بين
 النص والأداء « الرابع » : إن الإمام أبى الحسن السخاوى تلميذ الإمام الشاطبى رحمهما
 الله تعالى قد نظم بيتين بعد هذا البيت فقال :

ونحن أخذنا قصره من شيوخنا بنص صحيح صح عنه فبجلا

ومن ترك المروى من بعد صحة فقد زل فى رأى رأى متخيلا

« الخامس » : قد أشار إلى صحة الوجهين صاحب إتحاف البرية بقوله :

وعن قنبل فاقصر رآه ومدته فقد صحح الوجهان عنه فاعملا

وأما من زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد فى الغاية وخالف فى
 الرواية، أما قول الناظم : ولم يأخذ به متعملاً فالمراد منه أن ابن مجاهد مع روايته
 للوجهين فلم يعمل على تفضيل وجه القصر؛ لأنه طريق الأداء، والمد طريق النص،
 وطريق النص أقوى كما علم؛ والله أعلم.

(ج) من قصر الهمز بوزن رعه فعلى وجوده، « الأول » : أنه لما نقلت حركة العين
 فى مضارعه إلى الفاء وحذفت فى نحو : يرى، ولم يمكن النقل فى الماضى لتحرك الفاء
 فحذف اللام فيه جبراً أو لأن حرف اللين قد يحذف كثيراً مثل : لا أدر، ولعمر،
 ووصنى « الثانى » : أن يخفف الهمز فيجتمع ألفان فتسقط أحدهما لالتقاء الساكنين،
 والأولى أن تكون الثانية لتطرفها فلما انقضت الكلمة ردت الهمزة إلى أصلها فى
 التحقيق « الثالث » : قد يحذف كثيراً فى لغة بعض العرب لام مضارع رأى تخفيفاً نحو
 قولهم : لا أدر، وقولهم : أصاب الناس جهد ولو ير أهل مكة، وقيل : إنها لغة عامة،

وأما من أثبت الألف بي الهمز والهاء فيوزن على رعاه فعلى الأصل، وهنا انقضت سورة العلق.

(ص) وَمَطَّلَعِ كَسْرُ اللَّامِ رَحْبٌ وَحَرْفِيْهِ الْـ كَسْرِيَّةٌ فَاهْمَزْ أَهْلًا مُتَّاهِلًا

(ش) أخبر أن يقرأ « حتى مطلع » بكسر اللام للمشار إليه براء رحب وهو الكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح اللام، وهنا انقضت سورة القدر.

(ج) فالفتح مصدر قياسي، والكسر مصدر سماعي، وقيل: المكسور اسم زمان أو مكان والمفتوح مصدر.

أمر أن يقرأ (شر البرية)، (خير البرية) بهمز الموضعين فيلزم منه إظهار الياء الأولى ووضع الهمز مكان الثانية فيفتح بفتحها فيصير اللفظ بريئة كمليشة بوزن فعيلة، ويصير من قبيل المد المتصل للمشار إليهما بالهمز والميم في قوله: أهلاً متاهلاً وهما: نافع وابن ذكوان؛ فتعين للباقيين القراءة بترك الهمز فيجتمع ياءان الأولى ساكنة مدية والثانية مفتوحة؛ فيلزم إدغام الأولى في الثانية وفق القواعد الصرفية والتجويدية فيصير اللفظ بياء واحدة مشددة مفتوحة كلفظه، وهنا تمت سورة البينة وليس في الزلزال والعاديات والقارعة شيء من الفرش.

(ج) من أثبت الهمز فعلى الأصل؛ لأنه من البرء أي الخلق أي اخترعه، وهمزه كما فعل نافع في النبي، والنبوءة حيث وقع، وأما من لم يظهر الهمز فقد أبدل الياء منها فاجتمع ياءان المدية التي قبل الهمز والياء المبدلة منها؛ فأدغمت الأولى في الثانية فيصير النطق بياء واحدة مشددة مفتوحة فعلى هذا تصير القراءة الأولى ملازمة للإظهار؛ لأنها الأصل أما الثانية فيلازمها الإدغام.

(ص) وَتَاتَرُونَ اضْمُمُ فِي الْأُولَى كَمَا رَسَا وَجَمَعَ بِالتَّشْدِيدِ شَافِيهِ كَمَلًا

(ش) أمر أن يقرأ (لترون الجحيم) بضم التاء للمشار إليهما بالكاف والراء في قوله: كما رسا وهما: ابن عامر والكسائي؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح التاء، وقيده بالأولى احترازاً من الثانية وهي (لترونها) فإنها متفق على فتح التاء منه، وليس في العصر شيء من الفرش.

(ج) (لترون) فعل مضارع، فمن فتح التاء فعلى البناء للفاعل، وأما من ضم

التاء فعلى البناء للمفعول، وأصله: لترأيون كتكرمون نقلت حركة الهمز إلى الراء فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين ودخلت النون الثقيلة فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم حركت الواو للساكنين وكانت حركتها ضمه؛ لأنها الأنسب لها، ولم تحذف؛ لأنها علامة الجمع، وقبلها فتحة بخلاف ما لو كان قبلها ضمة لحذفت لدلالة الضمة عليها نحو: (ولا يصدنك عن آيات الله).

ثم أخبر أن يقرأ (الذى جمع) بتشديد الميم للمشار إليهم بالشين والكاف فى قوله: شافيه كملا وهم: حمزة والكسائى وابن عامر؛ فتعين للباقيين القراءة بتخفيف الميم.

(ج) فالتشديد على التكثر والمبالغة؛ لأنه مزيد الثلاثى، وأما التخفيف فهو ثلاثى مجرد، وهو الأصل.

(ص) وَصُحْبَةُ الضَّمِّينِ فِي عُمْدٍ وَعَوًّا لِإِيلَافِ بَالِيَا غَيْرِ شَامِيهِمْ تَلَا
وَإِيلَافِ كُلِّ وَهُوَ فِي الْخَطِّ سَاقِطٌ وَلِي دِينَ قُلُ فِي الْكَافِرِينَ تَحْصَلًا

(ش) أخبر أن يقرأ (فى عمد) بضم العين والميم للمشار إليهم بصحبة وهم: شعبة وحمزة والكسائى، فتعين للباقيين القراءة بفتح العين والميم، وهنا تمت الهمزة، وليس فى الفيل شىء من الفرش وعوا احفظوا.

(ج) الضمّتان فى العين والميم على أنه جمع عمود كرسول ورسول، أو عماد ككتاب وكتب، وأما من فتحهما فعلى أنه اسم جمع لعمود لا واحد له من لفظه، وقيل: جمع لعمود.

(ش) ثم أخبر أن يقرأ (لإيلاف قريش) بالياء أى بإثبات ياء ساكنة مدية بعد الهمز كما نطق به للسبعة ما عدا الشامى أى ابن عامر؛ فتعين أن يقرأ له بدون ياء أى بحذفها بين الهمز واللام الثانية.

ثم أخبر أن يقرأ «إيلافهم» بالتقييد السالف، وهو إثبات ياء بعد الهمز كلفظه، ويلزم أن تكون ساكنة ومدية للأئمة السبعة، ثم أخبر أن هذه الياء من إيلافهم المتفق على إثباتها للسبعة قراءة قد سقطت فى خط المصحف العثمانى أى ليس لها صورة،

ويفهم من هذا ثبوت ياء الأول في الرسم وأن الألف بعد اللام فيهما ساقطة وصورتها: «لإيلف إلفهم» فقد اختلفوا في الأول مع ثبوت يائه، وأجمع السبعة على قراءة الثاني بالياء مع سقوطها من الرسم، وهذا مما يقوى أمر هؤلاء القراء في اتباعهم فيما يقرءونه بالنقل والنص دون مجرد الرسم، وما يجوز في العربية؛ لأنه ركن الإسناد.

(ج) (لإيلاف قريش إيلافهم) من أثبت الياء فيهما بعد الهمز فللرسم في الأول وللنص والرواية في الثاني وعلى أنهما مصدر آلف يؤلف أصلها: أألف كأكرم يكرم فأبدلت الهمزة ألفاً وفقاً للقاعدة الصرفية فصار آلف يؤلف إيلافاً مزيد الثلاثي بهمز التعدية، ومن حذف ياء الأول فللنص والرواية، وعلى أنها مصدر آلف يآلف إلفاً وإلأفاً نحو: كتب يكتب كتاباً فهو من الثلاثي المجرد، وليس في صورة اليتيم والكوثر والكافرين والنصر شيء من الفرش هنا، ثم أخبر أن في الكافرين ياء إضافة واحدة هي (ولى دين).

(ص) وَهَآءِ أَبِي لَهَبٍ بِالإِسْكَانِ دَوَّنُوا وَحَمَالَةَ المَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ نَزَلَا

(ش) أخبر أن يقرأ (أبي لهب) بإسكان الهاء للمشار إليه بدال دونوا وهو ابن كثير؛ فتعين للباقيين القراءة بفتح الهاء، وقيده بأبي احترازاً من «ذات لهب»؛ فإنه متفق على فتحه وكذا ما كان من لفظه نحو: (لا يغنى من اللهب).

(ج) الإسكان والفتح لغتان كالنهر والنهر، والفتح أكثر استعمالاً؛ ولهذا اتفقوا على فتح ذات لهب ونحوه.

ثم أخبر أن يقرأ (حمالة الخطب) بنصب رفع التاء المثناة للمشار إليه بنون نزلاً وهو: عاصم؛ فتعين للباقيين القراءة برفع التاء المثناة، وليس في سورة الإخلاص والمعوذتين خلاف هنا من الفرش.

(ج) فالرفع صفة لامرأته، (وفى جيدها) الخبر، أو هما خبران لها إن كانت مبتدأ، أما إن كانت عطفاً على ضمير سيصلى تعين رفع حمالة على الصفة، وفى

جيدها فى موضع الحال أو خبر ومبتدأ جملة مستأنفة، وأما النصب فعلى أنه منصوب على الذم أى أذم حمالة؛ لأنها كانت مشتهرة وقيل : على الحال من امرأته .

* * *

باب التكبير

اعلم أن المؤلفين اختلفوا فى ذكر هذا الباب وعدم ذكره فبعضهم لم يذكره أصلاً كابن مجاهد فى سبعته وابن مهران فى غايته، والكثير على ذكره ؛ لكنهم اختلفوا فى موضع ذكره ، فمنهم من ذكره مع باب البسملة، والأكثرون أخروه لتعلقه بالسور الأخيرة فمنهم من ذكره فى موضعه عند سورة والضحى وألم نشرح، ولكن الجمهور من المشاركة والمغاربة جعله آخر كتابه، وهو الأنسب لتعلقه بالختم والدعاء وغير ذلك وقد اتبع الإمام الشاطبى الجمهور فى وضعه آخر نظمه فقال :

(ص) رَوَى الْقَلْبُ ذِكْرُ اللَّهِ فَاسْتَسْقِ مُقْبِلاً وَلَا تَعْدُ رَوْضَ الذَّاكِرِينَ فَتَمَحِلاً

(ش) أخبر أن روى القلب فى ذكر الرب فاطلب السقى من ذكره متوجهاً إليه مقبلاً بجملتك عليه، ولا تتجاوز رياض أهل الذكر فتدخل فى القحط، وتقع فى الأرض اليابسة، وفى البيت إشارة إلى أخبار كثيرة تدل على فضل الذكر منها: قول المصطفى ﷺ : «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا قالوا: وما رياض الجنة يا رسول الله قال: «حلق الذكر» ومنها: «من أحب أن يرتع فى رياض الجنة فليكثر من ذكر الله تعالى» .

(ص) وَأَثَرُ عَنِ الْآثَارِ مَثْرَاءَ عَذْبِهِ وَمَا مِثْلُهُ لِلْعَبْدِ حِصْنًا وَمَوْئِلاً

(ش) أمر المرء بتقديم ندى العذب الذى يلين القلب وينشطه فى إرضاء ربه على غيره من حطام الدنيا أخذاً ذلك عن الآثار ومستنداً عليه من الأحاديث والأخبار، وأخبر أن الذكر لا يمانله حصن للعبد يلتجأ إليه مكان يؤول فى حال الاضطراب إليه، وقد أخذ المصراع الأول، مما نقل أن رجلاً قال: يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت على فأخبرنى بشيء أثبتت به قال: لا يزال لسانك رطباً بذكر الله»، وماخذ المصراع

الثاني مما روى عن النبي ﷺ «إن مثل ذلك يعنى الذكر كمثل رجل طلبه العدو مسراعاً في أثره حتى أتى حصناً فأحرز نفسه كذلك العبد لا ينجو من الشيطان إلا بذكر الله تعالى .

(ص) وَلَا عَمَلٌ أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِهِ غَدَاةُ الْجَزَاءِ مِنْ ذِكْرِهِ مُتَقَبَّلًا

(ش) أخبر أنه ليس عمل من أعمال العبد أكثر إنجاء وأكثر تخليصاً له من عذاب الله صبيحة يوم الجزاء ومكافأة العبيد والإماء من ذكر الله إذا كان مقبولاً لديه ومعولاً عليه، وهذا المعنى مأخذه مما روى عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ « ما من شىء أنجى من عذاب الله من ذكر الله تعالى » ، ومما روى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال المصطفى ﷺ : « ما عمل ابن آدم من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله تعالى » .

(ص) وَمَنْ شَغَلَ الْقُرْآنُ عَنْهُ لِسَانَهُ يَنْلُ خَيْرَ أَجْرِ الذَّاكِرِينَ مُكْمَلًا

(ش) أخبر أن من اشتغل بتلاوة القرآن وكان القرآن شاغلاً لسانه عن الذكر والدعاء تشغله التلاوة عن السؤال عن حضرة الكبير المتعال نال عند الله خير أجر الذاكرين وأحسن مثوبات السائلين مكماً أجره من غير بخس وتاماً من غير نقص، ومأخذ هذا المعنى مما روى عن النبي ﷺ « أنه حكى عن الرب عز وجل أنه قال : من شغله القرآن عن ذكرى ومستلتي أعطيته أفضل ما أعطى السائلين، وقوله : الذاكرين يشمل كل ذاكراً لله تعالى من قارئ القرآن وغيره من الأذكار لكن قارئ القرآن أفضل الذاكرين وجزاؤه أفضل الجزاء، هذا المعنى من قول المصطفى ﷺ : « قراءة القرآن فى الصلاة أفضل من قراءته فى غير الصلاة، وقراءة القرآن فى غير الصلاة أفضل من التسبيح والتكبير، والتسبيح والتكبير أفضل من الصدقة، والصدقة أفضل من الصيام، والصيام جنة من النار » .

(ص) وَمَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِلَّا افْتِتَاحُهُ مَعَ الْخَيْرِ حَلَا وَأَرْتِحَالًا مُوَصَّلًا

(ش) أخبر أنه ليس من الأعمال أفضل إلا افتتاحه ومن الخيرات أتم وأكمل إلا افتتاح القرآن مع ختمه يرتحل ارتحالاً مع الحل موصلاً آخر القرآن بأوله مأخوذ مما جاء فى الحديث : « أى الأعمال أفضل فقال : الحال المرتحل فقيل : ما الحال المرتحل فقال : الخاتم المفتتح » .

(ص) وَفِيهِ عَنِ الْمَكِينِ تَكْبِيرُهُمْ مَعَ أَلْ خَوَاتِمِ قُرْبِ الْخْتَمِ يُرْوَى مُسَلَّسًا

(ش) لما بين الناظم أن ذكر الله يحي الأرواح ويطمئن القلوب ويستر العيوب ويكفر الذنوب، وأنه الحصن الحصين من الشيطان الرجيم، وأنه لا يخلص العبد من عذاب الجحيم، إلا من أخلص لله عمله وأتى الله بقلب سليم، خاصة من شغله القرآن الكريم أعطاه الله الأجر العظيم، وأن أفضل الأعمال الاشتغال بالقرآن مع الحال والارتحال، فكان سائلاً سأل وقال : هل للذكر مدخل في القرآن؟

فأجابه الناظم بقوله : وفيه أى في القرآن مدخل للذكر بشرطين يذكران ، فأخبر

عن إباحة الذكر في القرآن بشرطين :

«الأول» : ذكر معين هو التكبير وحده أو معه تهليل قبله أو زيادة التحميد

بعدهما .

«الثانى» : عن محله وهو خواتيم القرآن أى السور التى هى بقرب ختم القرآن

وفق الرواية المسلسلة المعنونة عن المكيين قرائهم وعلماهم وأئمتهم ومن روى عنهم ، والأصل فى ذلك ما رواه البزى فى الحديث المرفوع إلى النبى ﷺ هو أن البزى روى عن عكرمة بن سليمان قال : قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت والضحى قال لى : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم فىنى قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحى قال لى : كبر حتى تختم ، وأخبره عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد وأمره بذلك ، وأخبره مجاهد أنه قرأ على ابن عباس فأمره بذلك ، وأخبره ابن عباس أنه قرأ على أبي بن كعب فأمره بذلك ، وأخبره أبي بن كعب أنه قرأ على النبى ﷺ فأمره بذلك أخرج البيهقى فى شعب الإيمان والحاكم فى المستدرک .

(ص) إِذَا كَبُرُوا فِي آخِرِ النَّاسِ أَرْدُقُوا مَعَ الْحَمْدِ حَتَّى الْمَفْلِحُونَ تَوَسَّلًا

(ش) لما بين إباحة بعض الذكر فى القرآن وذكر موضعه إجمالاً وهو قرب الختم ،

شرع فى تفصيله ابتداء وانتهاء ، فأخبر أن من مذهبهم التكبير أو آخر السور إذا وصلوا آخر الناس مكبرين فلا ينهون قراءتهم بآخر الناس بل يقرءون الفاتحة وأول البقرة حتى المفلحون توسلاً وتقرباً إلى الله تعالى بطاعته ومعاودة درس كتاب الله العزيز ، وماخذ

هذا المعنى مما روى عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضى الله تعالى عنهم قال: كان النبي ﷺ إذا قرأ قل أعوذ برب الناس قرأ الفاتحة إلى قوله «هم المفلحون».

«تنبيه»: ربما يتوهم من النظم جواز التكبير فى آخر الفاتحة كما يجوز فى آخر الناس وذلك لاتفاق العلماء على منع التكبير بين الفاتحة والبقرة، وقد قال صاحب النشر: إذا كبروا أى أن من يكبر فى آخر الناس يردف التكبير مع قراءة سورة الحمد قراءة أول البقرة حتى يصل إلى «المفلحون» أى: إن هذا الإرداف مخصوص عن التكبير آخر الناس ولم يقل أحد بوروده أول الفاتحة ولو كان للفاتحة لشرع التكبير بين الفاتحة والبقرة، وهذا كان المراد من قول الشاطبى: فى آخر الناس، والله أعلم.

(ص) وَقَالَ بِهِ الْبَزِيُّ مِنْ آخِرِ الضُّحَى وَيَعْضُّ لَهُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ وَصَلًّا

(ش) اعلم أنه قد ذكر فى البيت السابق انتهاء التكبير إجمالاً وهو آخر الناس، وقد ذكر فى هذا ابتداءه؛ فأخبر أن ابتداء التكبير قد ورد فيه مذهبان «فالأول»: أنه قد نص بأن البزى قد روى عن ابن كثير ابتداء التكبير من خاتمة سورة والضحى «الثانى»: أن بعض أهل الأداء قد نقل عن البزى أن ابتداء التكبير من خاتمة والليل والمراد بهذا أول والضحى، وقد أشار إلى المقصود من هذا المعنى صاحب إتحاف البرية بقوله:

وبعض له من آخر الليل وصلا أراد بدء الضحى متأولا

«تنبيه»: اعلم بأن الأصل الذى أدى إلى تشعب المذهبين فى هذا: «أن النبى ﷺ انقطع عنه الوحي فترة من الزمن فقال المشركون: إن محمداً ودعه ربه وقلاه أى تركه وبغضه فهجره فجاءه جبريل بسورة والضحى من المولى فتلاها جبريل فكبر النبى ﷺ تصديقاً لما كان ينتظره من الوحي وفرحاً وسروراً وتكذيباً للكفار، ثم قرأها النبى ﷺ فكان تكبير النبى ﷺ آخر قراءة جبريل وأول قراءته ﷺ وسلم محتملاً؛ فمن هنا تشعب خلاف أهل الأداء، فمن نظر لقراءة جبريل جعله لآخر السورة، ومن نظر لقراءة النبى ﷺ جعله لأول السورة والمرء بالسورة والضحى وذهب جماعة أن ابتداء التكبير أول ألم نشرح فإن قيل: قد ظهر دليل من قال إن ابتداءه آخر والضحى وكذا دليل

القائل أنه لأولها فما حجة من قال بأن ابتداءه أول ألم نشرح؟ أجب عن هذا صاحب غيث النفع فقالك هذا وارد ولم أر من تعرض له صريحاً إلا المحقق وأجاب عنه بأن قال: يحتمل أن يكون الحكم الذى لسورة الضحى انسحب للسورة التى تليها وجعل حكم ما لآخر والضحى لأول ألم نشرح، ويحتمل أنه لما ذكر فيها من النعم عليه ﷺ فكان من تمام تعداد النعم عليه وأعلم أن تكبير النبى ﷺ يحتمل أوصافاً ثلاثة لاحقاً أو سابقاً أو مستقبلاً فالأول لحق قراءة جبريل أى أعقبها، والثانى سبق قراءة النبى ﷺ، وأما الاستقبال انسحاب التكبير على بقية السور بعد والضحى إلى آخر القرآن، وماخذ هذا الانسحاب حديث البزى عن عكرمة السالف ولما ورد عن الشافعى حيث قال للبزى: إنك إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك عليه السلام، وأما انتهاؤه فقد اختلف أهل الأداء فمنهم من قال: آخر الناس وهم الجمهور من المغاربة وبعض المشاركة ومنهم من قال: انتهاؤه أول الناس.

تنبيه «هام»: إن من قال ابتداء التكبير من أول والضحى أو أول ألم نشرح أنها أول الناس ومن قال بابتدائه آخر والضحى فأنها آخر الناس، ولا نعلم أحداً خالف هذا مخالفة صريحة، ويترتب على هذا أن من ذهب أنه لأول السورة لم يكبر فى آخر الناس سواء كان ابتداء التكبير عنده من أول والضحى أو من أول ألم نشرح أما من جعله لآخر والضحى كبر آخر الناس والقول بأنه لآخر السورة هو الراجح.

(ص) فَإِنْ شِئْتَ فَاقْطَعْ دُونَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ صِلِ الْكُلَّ دُونَ الْقَطْعِ مَعَهُ مَبْسُماً

(ش) أخبر عما يجوز من الأوجه بين السورتين مع التكبير بأنها ثلاثة إجمالاً الأول: قطع ما عدا التكبير، الثانى: القطع على التكبير «الثالث»: وصل الجميع بدون قطع على البسملة. وأما تفصيل هذا فالأول قطع ما عدا التكبير كلاً أو بعضاً، وتحتة وجهان يختصان بأول السورة هما الوقف على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة ووصلها بأول السورة أو الوقف على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة والوقف عليها والابتداء بأول السورة، وأما الثانى قطع التكبير أى الوقف عليه ووصل ما عداه كلاً أو بعضاً، وتحتة أربعة أوجه اثنان منها لأواخر السورة هما وصل آخر السورة بالتكبير، والوقف عليه ووصل البسملة بأول السورة، أو وصل آخر السورة بالتكبير

والوقف عليه وعلى البسملة، ومنها اثنان محتملة أولها: الوقف على آخر السورة وعلى التكبير ووصل البسملة بأول السورة « ثانيها »: الوقف على آخر السورة وعلى التكبير ثم على البسملة والبدء بأول السورة، وأما الثالث فهو وصل الجميع بدون قطع أى وقف على البسملة لما تقدم فى بابها فجملة الأوجه الجائزة بين السورتين مع التكبير سبعة ابتداء من بين والضحى وألم نشرح إلى ما بين الفلق والناس، وأما ما بين الليل والضحى فلا يجوز إلا خمسة أوجه بعد إسقاط وجهى آخر السورة إذ لم يقل أحد: إن التكبير لآخر والليل . كذا ما بين الناس والفاحة فلا يجوز غير خمسة أوجه بعد إسقاط وجهى أول السورة إذ لم يقل أحد: إن التكبير لأول الفاتحة، وقد فهم من قوله: أو وصل الكل دون القطع معه مبسلاً وجه ثامن ممنوع هو وصل الجميع مع الوقف على البسملة وعلته تعلم من باب البسملة فإن قيل: إن ظاهر البيت قد دل على أوجه ثلاثة إجمالاً، فكيف جاء التفصيل الذى أوصلها هذا العدد؟ قلت: التعبير بلفظ شئت دل على الجواز ثانياً حمل أو بمعنى الواو فكأنه يقول: فاقطع دونه وعليه ثالثاً حيث دلالة على امتناع وجه إشعار بجواز ما عداه . وإليك جدولاً فى توزيع الدليل .

الدليل	البسملة	التكبير	آخر السورة	اتنسب إلى
فإن شئت فاقطع دونه	وصل وقف	وصل وصل	وقف وقف	لأول السورة
أو عليه	وصل وقف	وقف وقف	وصل وصل	لآخر السورة
وصل الكل دون القطع معه مبسلاً	وصل	وصل	وصل	احتمال كونها
حمل أو بمعنى الواو؛ لأنها لمطلق	وصل	وقف	وقف	لأول السورة أو
الجمع فكان اللفظ فاقطع دونه وعليه	وقف	وقف	وقف	لآخر السورة
مفهوم قوله أوصل الكل دون القطع معه مبسلاً	وقف	وصل	وصل	عدم الجواز

جعلت ترتيبه وفق البيت فالذى كان يقدم ليكون المقدم فى درجة الأولوية وجهاً آخر السورة، وإن كان ترتيب القراءة يخالف هذا .

(ص) وَمَا قَبْلَهُ مِنْ سَاكِنٍ أَوْ مُنَوَّنٍ فَلِلسَّاكِنِينَ أَكْسِرُهُ فِي الْوَصْلِ مُرْسَلًا
وَأُدْرِجْ عَلَى إِعْرَابِهِ مَا سِوَاهُمَا وَلَا تَصِلَنَّ هَاءَ الضَّمِيرِ لِتُوصَلَا

(ش) لما كان موقع التكبير بين السورتين وهمزة لفظ الجلالة منه همزة وصل فلئلا يتوهم متوهم بأنها همزة قطع بين حكم ما قبلها؛ فأخبر أن الواقع قبلها إما ساكن وإما متحرك؛ فإن ساكن وجب كسره لالتقاء الساكنين سواء أكان الساكن تنويناً أم غيره نحو: لحبيرة الله أكبر، فارغب الله أكبر، وأما إن كان قبلها محرك فيبقى على حركته نحو: الفجر الله أكبر، الأبر الله أكبر إلا إذا كان هاءاً للضمير زيد فيه حذف صلتها نحو: خشى ربه الله أكبر، يره الله أكبر على ما سبق فى باب هاء الكناية .

(ص) وَقُلْ لَفِظُهُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَقَبْلَهُ لِأَحْمَدَ زَادَ ابْنُ الْحَبَابِ فَهَلَّلَا
وَقِيلَ بِهَذَا عَنْ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضٌ بِتَكْبِيرِهِ تَلَا

(ش) اعلم أن لفظ التكبير المشهور عن البزى: الله أكبر من غير زيادة تهليل قبله ولا تحميد بعده، وقد زاد ابن الحباب عن البزى التهليل قبله فيصير اللفظ: لا إله إلا الله والله أكبر، وأخبر أنه قد نقل عن أبي الفتح فارس بن أحمد شيخ الدانى ما رواه ابن الحباب من زيادة التهليل قبل التكبير، وقد روى آخرون عن البزى التحميد بعد التكبير الذى قبله التهليل وهى طريق عبد الواحد عن ابن الحباب وطريق فرح عن البزى فيصير اللفظ: لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد، وأخبر أن بعض أهل الأداء قد نقل عن قنبل التكبير من دون تهليل ولا تحميد أيضاً فيفهم أن البعض الآخر لم يرو عنه التكبير فيصير له الوجهان: التكبير وتركه، وعند تكبيره فله ما للبزى من الأحكام والأوجه والحاصل أن فى هذا الباب مباحث :

الأول : السبب فى زروده ، متعدد، والذى عليه الجمهور من العلماء أن الداعى إليه إبطاء الوحى وتأخره عن رسول الله ﷺ فقال المشركون افتراء وزوراً: إن محمداً قد ودعه ربه وقلاه فنزل جبريل بسورة والضحى فتلاها فكبر النبى ﷺ تصديقاً لما كان

ينتظره من الوحي وتكذيباً للكفار ثم قرأ النبي ﷺ وأمر ﷺ أبياً لما بلغ والضحي أن يكبر مع خاتمة كل سورة حتى يختم .

الثاني : « حكمه : أجمع الذين ذهبوا إلى إثبات التكبير على أنه ليس بقرآن، وإنما هو ذكر على وجه الندب من الشارع عند ختم بعض سور القرآن كما ندب إلى الاستعاذة عند ابتداء القراءة ونظراً للإجماع على أنه ليس بقرآن لم يرسم في مصحف من المصاحف العثمانية لا في المكي ولا في غيره، أما كونه مندوباً فلأنه سنة مأثورة عن رسول الله ﷺ لحديث البيهقي عن عكرمة السالف، ولما نقله البيهقي عن الشافعي أنه قال : قال لي الإمام الشافعي : إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن رسول الله ﷺ، وقال الإمام أبو الطيب : هو سنة مأثورة عن رسول الله وعن الصحابة والتابعين .

الثالث : الدليل هو ما روى عن البيهقي أنه قال : سمعت عكرمة بن سليمان يقول : قرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي فلما بلغت والضحي قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم . فإني قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحي قال لي : كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم، وأخبره أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك وأخبره مجاهد عن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أن النبي ﷺ أمره بذلك . رواه الحاكم وقال : هذا حديث صحيح الإسناد .

وقد اتفق الحفاظ على أن حديث التكبير لم يرفعه إلى النبي ﷺ إلا البيهقي، وأما غيره فرواه موقوفاً على ابن عباس ومجاهد، وهذا الحكم عام داخل الصلاة وخارجها . قال الأهوازي : والتكبير عند أهل مكة سنة مأثورة يستعلمونه في قراءتهم ودرسهم وصلاتهم، وقال الإمام المحقق أبو الحسن علي بن جعفر في التبصرة : ابن كثير يكبر من خاتمة والضحي إلى أن قال في الصلاة وغيرها، ويجوز التكبير وحده أو معه تهليل أو معهما التحميد في الصلاة كخارجها ويقال في التكبير ما قيل في السورة التي تقرأ بعد الفاتحة جهراً إن كانت الصلاة جهرية، وسراً إن كانت سرية لكن الأولى الإسرار بالتكبير مطلقاً في الصلاة .

الرابع : فيمن ورد عنهم قال المحقق : اعلم أن التكبير صح عند أهل مكة

قراينهم وعلمائهم وأئمتهم ومن روى عنهم صحة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر اء وضح أيضاً عن غيرهم إلا أن اشتهاره عنهم أكثر لمدائمتهم على العمل عليه بخلاف غيرهم من أئمة الأمصار، ثم قال : وأجمع أهل الأداء على الأخذ به للبزي، واختلفوا فى الأخذ به لقنيل فالجمهور من المغاربة على تركه له كسائر القراء وهو الذى فى التيسير وغيره، وأخذ له جمهور العراقيين وبعض المغاربة بالتكبير، وأخذ له بعضهم بالوجهين . التكبير وتركه، والوجهان فى الشاطبية، واءلم بأن التكبير قد روى أيضاً عن غير البزي وقنيل من الأئمة والرواة لكن المأخوذ به من طريق التيسير والشاطبية اختصاصه بالبزي وقنيل بخلاف عنه .

الخامس : صيغته : إن المشهور عند أهل الأداء فى لفظ التكبير : الله أكبر بدون تهليل قبله وبدون تحميد بعده، وذلك لكل من البزي وقنيل على القول بثبوت التكبير له، وروى بعضهم عنهما زيادة التهليل قبل التكبير والتحميد بعده فيصير اللفظ : لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد .

« تنبيه » : قد جرى عمل الشيوخ فى هذا الباب بقراءة ما صح فيه، وإن لم يكن من طريق الكتاب المقروء به؛ لأن المقام إسهاب وإطناب للتلذذ بذكر الله تعالى عند ختم كتابه العزيز، واءلم بأن الطرق ثلاثة : إفراد التكبير الثانى : التهليل مع التكبير، الثالث : التهليل والتكبير والتحميد، فالتكبير اللفظ المعين وحده عند أهل الأداء، أما التهليل مع التكبير فرواية بعض ممن رروا التكبير، وأما التحميد فرواية بعض ممن رروا التهليل مع التكبير، فيترتب على هذا ما يجوز وما يمنع، فالجائز الإتيان بالتكبير وحده أو التهليل مع التكبير، أو التحميد معهما أى التكبير مع تهليل قبله وتحميد بعده، وأما الممنوع فلا يجوز إفراد واحد منها غير التكبير كما لا يجوز التحميد مع التهليل فقط أو مع التكبير فلا يقتصر على أحدهما مع التحميد اتباعاً للنص والرواية فلم يقل بذلك أحد .

« تنبيه » : إذا اجمعت التهليل مع التكبير فلا يجوز الفصل بينهما بوقف أو سكت، وكذا إذا أضيف إليهما التحميد بل يلزم الوصل كجملة واحدة، ولا يجوز التحميد لأحد بين الليل والضحى قال الشيخ محمد هلالى : « وأول الضحى فلا تحميد له » .

وأما قبل فينبغي الاقتصار له على الطريقتين الأول: أفراد التكبير أو التهليل مع التكبير؛ لأن التحميد له ليس من طرق الكتابين غير أن المقام روعى فيه التفخيم والتعظيم لكتاب الله تعالى. واعلم أن كل من تجاوز ذلك يكون قد خالف شيوخه الذين قاموا بنقل القرآن والذين اختارهم الله واصطفاهم وهداهم وعهد إليهم القيام على خدمة كلامه رزقنا الله السير عليطريقهم والنسج على منوالهم، وألحقنا بهم وحشرنا في زمرةهم وزمرة النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً. ذلك الفضل من الله.

السادس: في ابتدائه وانتهائه: فأما ابتدائه فعلى أقوال ثلاثة الأول: آخر والضحي وهو قول الجمهور «الثاني»: أول الضحي قول جماعة «الثالث»: أول ألم نشرح قول لآخرين، وأما انتهائه فمبنى على ذلك فمن ذهب أنه لأول السورة سواء كان الابتداء عنده أول والضحي أو كان الابتداء عنده أول ألم نشرح فانتهاؤه أول الناس فلا يكبر في آخر الناس أو آخر غيرها ومن ذهب أن ابتداءه عنده آخر والضحي فانتهاؤه عنده آخر الناس، ولا تكبير عنده أول الناس أو أول غيرها بمعنى: أنه إذا أقرئ بطريق من له التكبير وأريد القطع على آخر سورة، فمن قال: إن التكبير لآخر السورة كبر وقطع القراءة عليه وأما إذا أراد الابتداء فإنه يبسمل للسورة من غير تكبير، وأما على مذهب من يقول: إن التكبير لأول السورة فإنه يقطع على آخر السورة من دون تكبير فإذا ابتداء بالسورة التيت ليها أو غيرها ابتداءً بالتكبير إذ لا بد من التكبير إما لآخر السورة أو لأولها حتى لو سجد في آخر العلق فإنه يكبر أولاً لآخر السورة ثم يكبر للسجدة على القول بأن التكبير للآخر، وأما على القول بأنه للاول فإنه يكبر للسجدة فقط ثم يبتدئ بالتكبير لسورة القدر، وكذا الحكم لو كبر في الصلاة فإنه يكبر لآخر السورة ثم يكبر للركوع على القول الأول أو يكبر للركوع ثم يكبر بعد الفاتحة لابتداء السورة على القول الآخر، وإنما تشعب الخلاف في ابتداء التكبير حين نزل جبريل وقرأ على الرسول ﷺ سورة والضحي فلما فرغ من قراءتها كبر النبي ﷺ ثم شرع النبي ﷺ في قراءتها فهل كان تكبيره لختم قراءة جبريل عليه السلام فيكون لآخر السورة أو لابتداء قراءته ﷺ فيكون لأول السورة، وعلى هذا الابتداء بالانتهاء كما تقدم توضيحه والله أعلم.

السابع : يترتب على ما تقدم من كون التكبير لأول السورة أو آخرها حال وصل السورة بالسورة ثمانية أوجه عقلياً يمتنع مها وجه واحد وهو وصل التكبير بآخر السورة وبالبسملة مع الوقف عليها؛ لأن البسملة لأول السورة إجماعاً فلا يجوز انفصالها عنها وتتصل بآخر السورة، أما السبعة الباقية فجائزة وتقدم تفصيلها وجدولها غير أنى أعيدها لما ترتب عليها من أحكام فأقسامها ثلاثة إجمالاً، اثنان على تقدير أول السورة، واثنان على تقدير آخر السورة وثلاثة محتملة على التقديرين . فاما الوجهان المبنيان على تقدير كونه لآخر السورة فأولهما، وصل التكبير بآخر السورة والوقف عليه ووصل البسملة بأول السورة « ثانيهما » : وصل التكبير بآخر السورة والوقف عليه وعلى البسملة، وأما الوجهان المبنيان على تقدير كون التكبير لأول السورة فأولهما : قطع التكبير عن آخر السورة ووصله بالبسملة ووصلها بأول السورة « ثانيهما » : الوقف على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة والوقف عليها والابتداء بأول السورة، وأما الثلاثة المحتملة فأولها : وصل الجميع أعنى وصل التكبير بآخر السورة وبالبسملة وبأول السورة « ثانيها » : الوقف على آخر السورة وعلى لتكبير ووصل البسملة بأول السورة « ثالثها » : قطع الجميع أعنى ثم التهليل مع التكبير والتجميد بعدهما سبق أيضاً مع قصر التهليل وسبق مع مده الوقف على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة والابتداء بأول السورة، وذكرت هنا هذه الوجوه على ترتيب الأولوية، ولا يضر مخالفتها لو قرئت على ترتيب آخر يقرب الفهم ولهذه الأوجه طرق ثلاثة هي التكبير وحده أو التهليل مع التكبير، أو التهليل مع التكبير والتحميد، كل ذلك موضعه قبل البسملة، ولما كان المقام تعظيم كتاب الله العزيز اعتبر قصر المنفصل ومده مداً متوسطاً للتعظيم؛ لأن التهليل ملحق بالقرآن فعمه الحكم فتصير الطرق خمسة تضرب في الأوجه السبعة بخمسة وثلاثين وجهاً تفصيلها، التكبير وحده مع الأوجه السبعة ثم التهليل مع التكبير سبعة مع قصر التهليل وسبعة مع مده جائزة هذه الأوجه الخمس والثلاثون جميعها فيما بين الضحى وألم نشرح إلى ما بين الفلق والناس من سور ختم القرآن الكريم، أما ما بين والليل والضحى ففيه طريقان فقط هما : طريق التكبير وحده أو التهليل مع التكبير بإهمال طريق التحميد

وإسقاط وجهي آخر السورة كما سبق ذكرها، وعلّة كل منها فيصير الطرق ثلاثة: التكبير وحده ثم التهليل مقصوراً وممدوداً مع التكبير، وتصير الوجوه خمسة الوجهان اللذان لأول السورة والثلاثة المحتملة تضرب الثلاثة في الخمسة بخمسة عشر وجهاً، ويزاد أوجه البسملة الثلاثة للراويين باعتبار التكبير لآخر السورة؛ لأنه لا تكبير لآخر الليل أو لنقبل على قول عدم التكبير له فتكون الأوجه ثمانية عشر وجهاً على المذهبين:

وأما ما بين الناس والفاخرة فيجوز فيه الطرق الخمسة مضروبة في الأوجه الخمسة المكونة من وجهي آخر السورة والأوجه الثلاثة المحتملة بإسقاط وجهي أول السورة كما تقدم فتصير الأوجه خمسة وعشرين على مذهب من جعل التكبير لآخر السورة، وأما على مذهب من جعل التكبير لأول السورة فليس لهما إلا أوجه البسملة الثلاثة فتصير الأوجه باعتبار المذهبين ثمانية وعشرين، واعلم أنه يلزم ترتيب هذه الطرق عند اجتماعها فالتهليل بعده التكبير يعقبهما التحميد، ويجب اتصال الثلاثة كما تقدم فيصير اللفظ: لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد اتباعاً للنص والرواية، وتكون بمثابة جملة واحدة وقد تقدم حال ما قبل التكبير محرراً كان أو ساكناً، أما التهليل فما قبله باق على حاله إلا إذا كان ممنوناً أدغم إدغاماً بلاغنة وفق ما علم من قواعد التجويد، وأما الأوجه فقال المحقق: ليس الاختلاف في هذه الأوجه السبعة اختلاف رواية بحيث يلزم الإتيان بها كلها بين كل سورتين وإن لم يفعل ذلك كان إخلالاً في الرواية بل هو اختلاف تخيير، نعم الإتيان بوجه مما يختص بكونه لآخر السورة وبوجه مما يختص بكونه لأولها، أو بوجه من الأوجه المحتملة الثلاثة متعين إذا الاختلاف في ذلك اختلاف رواية فلا بد من الأوجه المحتملة الثلاثة متعين إذا الاختلاف في ذلك اختلاف رواية فلا بد من التلاوة به إذا قصد جمع تلك الطرق.

فائدة: إن البزى له الفتح والاسكان في باء الإضافة من: ولي دين؛ فإن فتح فله جميع الطرق بأوجهها الخمسة والثلاثين، وأما إن سكن فليس له إلا طريق التكبير وحده بأوجهه السبعة واعلم بأنه يطلب ممن افتتح سورة أو آية من القرآن العظيم الاستعاذة فعلى هذا إذا ابتدئ بسورة من سور ختم القرآن للبزى، ولمن أراد تفخيم الختم لأي راوٍ فله الأوجه الثمانية السالفة بدون حذف منها فتفصيلها أربعة على قطع

الاستعاذة هي الوقف على الاستعاذة وعلى التكبير وعلى البسملة، والابتداء بأول السورة ويسمى : قطع الجميع الثاني : الوقف على الاستعاذة وعلى التكبير ووصل البسملة بأول السورة « الثالث » : الوقف على الاستعاذة ووصل التكبير بالبسملة والوقف عليها « الرابع » : الوقف على الاستعاذة ووصل التكبير بالبسملة بأول السورة وأربعة على وصل الاستعاذة هي : وصل الاستعاذة بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة والابتداء بأول السورة « الثاني » : وصل الاستعاذة بالتكبير والوقف عليه ووصل البسملة بأول السورة « الثالث » : وصل الاستعاذة بالتكبير بالبسملة والوقف عليها والابتداء بأول السورة « الرابع » : وصل الجميع أعنى وصل الاستعاذة بالتكبير بالبسملة وأول السورة، وهذه الأوجه جميعها تأتي مع طرق التكبير الخمسة هي التكبير وحده أو التهليل مقصوراً وممدوداً مع التكبير، أو التهليل مقصوراً وممدوداً بعده تكبير بعد التكبير التحميد على هذا الترتيب فيصير المجموع أربعين وجهاً، ويجوز كذلك على قول من أجاز له التكبير وطرقه أما على مذهب من ترك له طريق التحميد فيقل العدد فيصير أربعة وعشرين وجهاً، وأما على قول من لا يرى له ثبوت التكبير فتصير له أوجه الاستعاذة الأربعة المعلومة، وإذا ضم عدد المذهبين مذهب من أثبت التكبير ومن منعه فيصير العدد على الأول أربعة وأربعين وجهاً أو ثمانية وعشرين وجهاً على من منع طريق التحميد وإليك الجدول :

عدد	الاستعاذة	التكبير وحده أو معه غيره	البسملة	الاستعاذة	نوع الوجه
١	الوقف	الوقف	الوقف	الابتداء	قطع الجميع
٢	الوقف	الوقف	الوصل	موصول بما قبله	قطع البعض
٣	الوقف	الوصل	الوقف	الابتداء بها	قطع البعض
٤	الوقف	الوصل	الوصل	موصول بما قبله	قطع البعض
٥	الوصل	الوقف عليه	الوقف	الابتداء	قطع البعض
٦	الوصل	الوقف عليه	الوصل	موصول بما قبله	قطع البعض
٧	الوصل	الوصل	الوقف عليها	الابتداء	قطع البعض
٨	الوصل	الوصل	الوصل	موصول بما قبله	وصل الجميع

باب مخارج الحروف وصفاتها التي يحتاج إليها القارئ

اعلم أن هذا الباب من الفوائد التي زادت على ما في التيسير المشار إليها بقوله:
وألفافها زادت بنشر فوائد، ولا بد من إيراده وإن لم يكن له تعلق بعلم القراءات لثلا
يلحق اللحن القرآن فإن اللحن نوعان : خفى وجلى . فالجلى : ترك الإعراب بمعنى
مخالفته، وأما الخفى فهو ألا يعطى الحروف حقوقها ومستحقاتها بإخراجها من غير
مخارجها وتحليتها بغير صفاتها، والمراد بالحروف حروف الهجاء أى حروف المباني لا
حروف المعاني، فبين هنا مخرج كل منها وبين صفاتها الخاصة به كى لا يختلط حرف
بآخر فقال :

(ص) وَهَآكِ مَوَازِينُ الْحُرُوفِ وَمَا حَكَى جَهَابِذَةُ النَّقَادِ فِيهَا مُحَصَّلًا

(ش) هاك : اسم فعل أمر بمعنى : خذ أى أمر بأخذ موازين الحروف أى مخارج
الحروف، وأطلق عليها موازين باعتبار أنها تميز الحروف بعضها عن بعض فيعرف بها
مقدار كل حرف من حيث الكمال والنقص والزيادة كما تفعل الموازين فى الأشياء
المحسوسة، قوله: جهابذة جمع جهبذ وهو: المتقن الحاذق والناقد الذى يميز بين الجيد
والردئ.

(ص) وَلَا رِيْبَةَ فِي عَيْنِهِنَّ وَلَا رِبَاً وَعِنْدَ صَلِيلِ الزَّيْفِ يَصْدُقُ الْإِبْتِلَاءُ

(ش) المعنى : لا شك فى أن كل حرف من هذه الحروف متعين بمخرجه وصفته
تعييناً يميزه عن غيره فلا يمكن فى أى حرف الزيادة فيه ولا النقص عنه، وقوله : وعند
صليل إلخ أى : وعند نطق الناطق بالحرف ينكشف للماهر الحاذق بمعرفة المخارج
والصفات؛ لأن النطق بالحرف يظهر ما فيه من نطق صحيح أو فيه خلل أو به اعوجاج
كما أن الدرهم تتبين جودته أو رداءته باختباره بصليلة صوته، واعلم أنه لا يعرف
مخرج الحرف إلا إذا سكنته أو شدته وأدخلت عليه همزة الوصل محركة بأى حركة،
واصغ إليه فحيث انقطع الصوت كان مخرجه .

(ص) وَلَا بُدَّ فِي تَعْيِينِهِنَّ مِنَ الْأُولَى عُنُوا بِالْمَعَانِي عَامِلِينَ وَقُولًا

(ش) المعنى: لا بد في تعيين مخارج الحروف وصفاتها على النحو المأخوذ به عن الأئمة المتقدمين المعنيين ببيان معاني هذه المخارج والصفات المهتمين بهذا العلم تعلمًا وتعليمًا.

(ص) فَأَبْدَأُ مِنْهَا بِالْمَخَارِجِ مُرَدِّفًا لَهِنَّ بِمَشْهُورِ الصِّفَاتِ مُفْصَلًا

(ش) أخبر أنه يبدأ بمخارج الحروف ويتبعها بالصفات المشهورة مبيّنًا لذلك كله وموضحًا.

(ص) ثَلَاثٌ بِأَقْصَى الْخَلْقِ وَاثْنَانِ وَسَطُهُ وَحَرْفَانِ مِنْهَا أَوَّلَ الْخَلْقِ جُمْلًا

(ش) أعلم أن الناظم سلك طريقه في ذكر المخارج وما اختص به كل مخرج من الحروف، فأخبر أولاً بذكر المخرج وعدد حروفه، ثانيًا ذكر جميع الحروف مرتبة لتوزع على مخارجها كل عدد يرجع ويرد إلى مخرجه وفق الترتيب الموضوع، فعلم مما ذكر أن للحلق مخارج ثلاثة، أولها: أقصاه ويخرج منه ثلاثة أحرف هي: الهمز والهاء والألف المشار إليها بقوله: أها من الحرف المذكورة بعد «ثانيها»: وسطه، ويخرج منه حرفان هما العين والحاء ثالثها: أوله الذي عبر عنه المصنفون بالأدنى وهو مما يلي الفم ويخرج منه الغين والحاء وأشير إلى مجموع حروف مخارج الحلق بقوله: أهاع حشا غاو خلا.

(ص) وَحَرْفٌ لَهُ أَقْصَى اللِّسَانِ وَفَوْقَهُ مِنَ الْحَنْكِ احْفَظُهُ وَحَرْفٌ بِأَسْفَلًا

(ش) علم من هذا أن أقصى اللسان به مخرجان «أولهما»: من أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى، ويخرج منه القاف «ثانيهما»: من أقصى اللسان لكن مخرجه أسفل من مخرج القاف مع ما يليه من الحنك الأعلى، ويخرج منه الكاف.

(ص) وَوَسَطُهُمَا مِنْهُ ثَلَاثٌ وَحَافَةُ الْأَلْسَانِ فَأَقْصَاهَا حَرْفٌ تَطَوَّلًا

إِلَى مَا يَلِي الْأَضْرَاسَ وَهُوَ لَدَيْهِمَا يَعْزُ وَبِالْيَمْنَى يَكُونُ مُقَلَّلًا

وَحَرْفٌ بِأَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَاهُ قَدْ يَلِي الْحَنْكَ الْأَعْلَى وَدُونَهُ ذُو وَلَا

(ش) أخبر أن وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى يخرج منه أحرف ثلاثة: الجيم والشين والياء، وأما حافة اللسان ففيها مخرجان أولهما: أقصى

حافة اللسان أى أولها مع ما يلي الأضراس اليسرى وهو اليسير والكثير، أو الجهة اليمنى وهو القليل والعسير، أو من الجهتين اليسرى واليمنى معاً وهو الأقل والأعسر أى الأصعب ويخرج منه الضاد ثانيهما: من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه مع ما يليه من الحنك الأعلى، ويخرج منه اللام، ثم انتقل إلى مخرج الطرف وبه خمسة مخارج مفصلة واحداً واحداً فأخبر أن الأول منها هو مخرج يتابع ويوالى مخرج اللام وهو طرف اللسان تحت مخرج اللام قليلاً مع ما يحاذيه من لثة الثنايا العليا، ويخرج منه حرف النون فقط، ويدخل تحته التنوين؛ لأنه نون صغيرة.

(ص) وَحَرَفٌ يُدَانِيهِ إِلَى الظَّهْرِ مَدْخَلٌ وَكَمْ حَادِقٍ مَعَ سَيْبُوِيَهْ بِهِ اجْتَلَا
وَمِنْ طَرْفِ هُنَّ الثَّلَاثُ لِقُطْرُبٍ وَيَحْيَى مَعَ الجُرْمَى مَعْنَاهُ قَوْلًا

(ش) أخبر عن المخرج الثانى للطرف هو مخرج يقارب مخرج النون لكنه إلى ظهر اللسان أدخل مع ما يحاذيه من لثة الثنايا العليا، ويخرج منه الراء، وأخبر أن كثيراً من حذاق العلماء مع سيبويه قد جعلوا لها مخرجين إما أنهم جعلوه أسفل من مخرج النون غير أنه ظهر اللسان أدخل مائلاً قليلاً إلى مخرج اللام لانحرافه وإما أنها تخرج من ظهر اللسان فظهر اللسان غير حافته وغير طرفه؛ فعلى هذا يصير للراء مخارج ثلاثة الأول: من طرف اللسان قريب من مخرج النون لكنه إلى ظهر اللسان أدخل «الثانى»: طرف اللسان إلى ظهر اللسان أدخل أيضاً أسفل من مخرج النون مائلاً قليلاً إلى مخرج اللام لانحرافه «الثالث»: ظهر اللسان غير الحافة وغير الطرف، وهذا المخرج مخرج بحث ودقة واكتشاف من العلماء الحاذقين مع سيبويه، وأخبر أن هذه الأحرف الثلاثة هى: اللام والنون والراء مخرجها واحد هو طرف اللسان وأصول الثنايا العليا وهو مذهب قطرب ويحيى والجرمى فيصير عدد المخارج عندهم أربعة عشر مخرجاً فأما قطرب فهو أبو على على محمد بن المستنير البصرى أخذ النحو واللغة عن سيبويه وغيره، وأما يحيى فهو أبو زكريا الفراء إمام نحاة الكوفة بعد الكسائى وأما الجرمى بفتح الجيم فهو أبو عمرو صالح بن إسحاق أحد نحاة البصرة أخذ عن الأخفش والأصمعى وغيرهما .

(ص) وَمِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ وَمِنْهُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مِثْلَهَا انْجَلَا

(ش) أخبر أن المخرج الثالث للطرف هو : أنه يخرج من طرف اللسان ومن أصول الثنايا العليا ثلاثة : الطاء والذال المهلتان والتاء المثناة فوق ، وأخبر أن المخرج الرابع للطرف هو أنه يخرج من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا العليا ثلاثة هي : الطاء والذال المعجمتان والتاء المثناة .

(ص) وَمِنْهُ وَمِنْ بَيْنِ الثَّنَايَا ثَلَاثَةٌ وَحَرْفٌ مِنْ أَطْرَافِ الثَّنَايَا هِيَ الْعَلَا
وَمِنْ بَاطِنِ السُّفْلَى مِنَ الشَّفَتَيْنِ قُلٌّ وَلِلشَّفَتَيْنِ اجْعَلْ ثَلَاثًا لِتَعْدِلَا

(ش) أخبر أن المخرج الخامس للطرف والأخير هو أنه يخرج من طرف اللسان ومن بين الثنايا أصولها لا أطرافها ثلاثة : الصاد والسين المهملتان والزاي ، ولما فرغ من مخارج اللسان شرع في الشفتين وبها مخرجان فأخبر عن أولهما وهو أنه يخرج من أطراف الثنايا العليا ومن باطن الشفة السفلى الفاء ، وأخبر عن الثاني وهو أن يخرج من الشفتين ثلاثة : الواو والميم والباء الموحدة .

(فائدة) بيان الحروف التي تخرج من مخرج محض أو المشتركة فالمحض سبعة من الحلق وثلاثة من الشفتين أما الفاء فمشاركة بين الشفة والفم ، وأما باقي الأحرف فمن محض الفم .

(ص) وَفِي أَوَّلِ مِنْ كَلِمِ بَيْتَيْنِ جَمْعُهَا سِوَى أَرْبَعٍ فِيهِنَّ كَلِمَةٌ أَوْلَا
أَهَاعَ حَشَا غَاوٍ خَلَا قَارِي كَمَا جَرَى شَرْطٌ يُسْرِي ضَارِعٍ لَاحَ نَوْقَا
رَعَى طَهْرَ دِينَ تَمَّهُ ظِلُّ ذِي ثَنَا صَفَا سَجَلٌ زُهْدٍ فِي وَجْهِ بَنِي مَلَا

(ش) أعلم أنه قد تقدم ذكر كل مخرج وحروفه عدداً ، وهنا قد ذكر الحروف مرتبة وفق ترتيب مخارجها السالفة ليرد كل حرف إلى مخرجه الخاص به ، وقد جعل الحروف أوائل الكلمات في البيتين الثاني والثالث إلا الكلمة الأولى من البيت الثاني هي أهاع فإن حروفها الأربعة معدودة من التسعة والعشرين حرفاً فتعلم أن لفظ أهاع رجعت إلى أقصى الحلق والعين والحاء والغين والحاء من قوله أهاع حشا غاوخلا ردت إلى مخارج الحلق وكذا بقية الحروف الواقعة أوائل الكلمات بعد يرد كل إلى مخرجه وفق الترتيب إلى قوله : وجوه بنى ملا حروف الشفتين .

(ص) وَغُنَّةٌ تَنْوِينٌ وَنُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكَنٌ وَلَا إِظْهَارٍ فِي الْأَنْفِ يُجْتَلَا

(ش) أخبر أن المخرج السادس عشر هو : الأنف، وتخرج منه الغنة مع أحد حرفيها الميم أو النون ولو كانت تنويناً؛ لأنه نون، وأفرده بالذكر لعدم ثبوته في الخط، وحرفا الغنة تظهر فيهما إذا وجد شرطان الإسكان وعدم الإظهار بأن كانا مدغمين أو مخفيين نحو: «أم من، وما هم بمؤمنين، من ولي ولا نصير، مستمر تنزع»، أما إذا تحركتا نحو: (رجل افتري) (مبيين) أو سكتتا وظهرتا بأن وقع بعد كل منها حرف من حروف الإظهار المعلومة في فن التجويد فيخرج كل منها ويرد إلى مخرجه الأصلي فالشفتان للميم وطرف اللسان للنون، ومن هنا تبين أن المخارج نوعان مخرج حرف ومخرج صفة فما تقدم فهو للحرف أما ما في هذا البيت فمخرج الأنف يخرج منه صفة واحدة هي الغنة وهي صفة لحرفين هما النون والميم وإنه مخرج ذات وجهين أنه أصلي للغنة فرعى للنون والميم كالهزمة المسهلة واللام المفخمة والراء المرققة.

(ص) وَجَهْرٌ وَرَخْوٌ وَأَنْفَاتُحْ صِفَاتُهَا وَمُسْتَقِلٌ فَاجْمَعُ بِالْأَضْدَادِ أَشْمَلًا

(ش) لما فرغ من ذكر مخارج الحروف شرع في ذكر صفاتها المشهورة وهي قسمان قسم يصاد بعضه بعضاً الثاني لا ضدية بين أنواعه فبدأ بالأول وهو ثمانى صفات أربع ضد لأربع؛ فأخبر في هذا البيت عن أربع منها بدون حروفها هي الجهر والرخاوة والانفتاح والاستفال فحروف كل منها الباقية بعد المذكور للضد ثم ابتداء بذكر الأضداد بعد مع ذكر حروفها فالأول منها ضد للأول من هذا والثاني ضد للثاني إلخ فقال:

(ص) فَهَمْؤُسَهَا عَشْرٌ حَثَّ كَسْفُ شَخْصِهِ أَجَدَّتْ كَقُطْبٍ لِلشَّدِيدَةِ مُثْلًا
وَمَا بَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدَةِ عُمَرُ نَلُّ وَوَأَيُّ حُرُوفٍ الْمُدُّ وَالرِّخْوُ كَمَلًا

(ش) اعلم أن حروف الهجاء التسعة والعشرين توزع بين كل ضدين من الصفات الثمانية فبدأ بالتوزيع بين الضدين الأولين فأخبر أن للهمس عشرة أحرف مجموعة في قوله: حثت كسف شخصه ومعناه لغة: الخفاء واصطلاحاً: جريان النفس عند النطق بالحرف لضعفه، وضده الجهر ومعناه لغة: الإعلان والإظهار واصطلاحاً: انحباس جرى النفس عند النطق بالحرف لقوته، وحروفه التسعة عشر

الباقية بعد حروف الهمس، وأما التوزيع الثانى على الشدة و الرخوة والبينية أى التوسط؛ فأخبر أن للشدة ثمانية أحرف مجموعة فى قوله: أجدت كقطب ومعناها لغة: القوة واصطلاحاً: انحباس جرى الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج، وضدها الرخاوة ومعناها لغة: «اللين» واصطلاحاً: جريان الصوت مع الحرف لضعف الاعتماد على المخرج أما الصفة التى توسطت بينهما وسميت صفة البنية أو التوسط لعدم كمال احتباس الصوت معها وعدم كمال جريه عند النطق بالحرف فأعطت حكماً متوسطاً بينهما وحروفها خمسة مجموعة فى قوله: عمرنل؛ فعلم مما ذكر أن للشدة ثمانية أحرف وأن للتوسط خمسة فيصير المذكور ثلاثة عشر حرفاً وتصير الأحرف الباقية للرخوة، ثم أخبر أن ما اتصف بصفة المد من حروف واى الثلاثة فيكمل بها حروف الرخوة وتحقق صفة المد بالألف .

لأن المدحل ملازم لها وأما الواو والياء فيوصفان بالمد إذا سكنتا وناسبهما ما قبل من الحركة بأن ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وكذا إن اتصفتا بصفة اللين أو تحركتا فهما والألف معهما من حروف الرخوة؛ فالحاصل أن الألف وإن لازمها المد والواو والياء إن اتصفتا بأى صفة مدية أو لينة أو علة فهى من الرخوة فإن قيل: وحيث اتصف أى واحد منها بأى صفة كانت يكون من حروف الرخوة فما فائدة ذكرها هنا؟ قيل: إن البعض قد ذهب إلى عدها من حروف البينية أى الوسط فيصير عنده عددها ثمانية جمعها فى قوله: «لم يروعنا»، فعلى هذا المذهب تكون مدية متوسطة، وعلى الأول تكون مدية رخوة وهو الأشهر .

(ص) وَقِظْ خُصَّ ضَغَطٍ سَبْعُ عَلْوٍ وَمَطَبَقٌ هُوَ الضَّادُ وَالظَّا أَعْجَمًا وَإِنْ أَهْمَلًا

(ش) وأما التوزيع الثالث فهو بين الاستعلاء والاستفال فأخبر أن للاستعلاء سبعة أحرف مجموعة فى قوله: قظ خص ضغط ومعناه: الارتفاع واصطلاحاً: ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف إلى الحنك الأعلى، وأما الاستفال فمعناه «لغة: الانخفاض» واصطلاحاً: انحطاط اللسان عند خروج الحرف عن الحنك إلى قاع الفم، وحروفه اثنان وعشرون حرفاً الباقية بعد الحروف السبعة الخاصة بالاستعلاء، وأما التوزيع الرابع فبين الإطباق والانفتاح؛ فأخبر أن للإطباق أربعة أحرف هى: الضاد

والظاء المعجمتان أى المنقوطتان والصاد والطاء المهملتان أى لا نقط عليهما ومعناه لغة: «الإلصاق» واصطلاحاً: إطباق أى تلاصق ما يحاذى اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف، وأما الانفتاح فمعناه لغة: الافتراق واصطلاحاً: تجافى كل من الطائفتين أى طائفتى اللسان والحنك عن الأخرى حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف، وحروفه الخمسة والعشرون الباقية بعد الأربعة الخاصة بالإطباق .

(ص) (وَصَادٌ وَسَيْنٌ مُهْمَلَانِ وَزَايَهُمَا صَفِيرٌ وَشَيْنٌ بِالتَّفْشَى تَعْمَلًا

(ش) لما فرغ من القسم المضاد شرع فى القسم الذى لا ضدية له وهى ثمان أيضاً فأخبر أن أولها الصفير معناه لغة: صوت يصوت به للبهائم واصطلاحاً: صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحب حروفه وهى: الصاد والسين المهملتان والزاي، ثم أخبر أن ثانيها التفشى وهو لغة: «الانتشار أو الاتساع واصطلاحاً: انتشار الريح فى الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة وله الشين .

(ص) (وَمُنْحَرِفٌ لَامٌ وَرَاءٌ وَكَرَّرَتْ كَمَا الْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ لَيْسَ بِأَعْفَلًا

(ش) ثم أخبر ثالثها الانحراف معناه: الميل، واصطلاحاً: ميل الحرف بعد خروجه حتى يتصل بمخرج غيره، وله حرفان هما اللام والراء، ثم أخبر أن رابعها التكرير ومعناه لغة: إعادة الشيء مرة بعد أخرى واصطلاحاً: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، وله حرف واحد هو الراء ثم أخبر أن خامسها «الاستطالة ومعناها: الامتداد، واصطلاحاً: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها، ولها حرف واحد هو الضاد، وقوله: ليس بأعفلا أى ليس بمتروك من النقط .

(ص) (كَمَا الْأَلْفُ الْهَائِي وَآوَى لَعْلَةٌ وَفِي قُطْبٍ جَنْدٍ خَمْسٌ قُلُقَلَّةٌ عُلَا وَأَعْرَفُهُنَّ الْقَافُ كُلٌّ يَعُدُّهَا فَهَذَا مَعَ التَّرْفِيقِ كَافٌ مُحَصَّلًا

(ش) ثم أخبر أن سادسها الهوى وهو لاتساع مخرجه بجريانه فى هواء الفم وله الألف ، ثم أخبر أن سابعها العلة سميت بهذا؛ لأنها تعتل بالخروج من حال إلى حال أما حروفها فأربعة مجموعة فى قوله: آوى وهى: الهمزة والألف والواو والياء إلا إذا سكنت الواو والياء، وقد ناسب كل منها ما قبل من الحركة فيلحقان بالألف معها فى

صفة الهوى، وبهذا تثبت لهما صفة المدية فإن قيل: لم لم يذكرهما مع الألف قلت: اقتصر في ذكر الصفات اللازمة لكل فلما كانت الألف تلازمها المدية ولا تنفك عنها، ذكر لها الهوى عنها، ولما كانت الباء والواو يلازمها العلة ذكر لهما العلة وإن قيل: لم عد المصنف الهمز من العلة قيل؟ لما: دخلها التخفيف بالحذف والتسهيل والقلب.

ثم أخبر أن ثامنها القلقلة وهي في اللغة اللقطة والاضطراب، واصطلاحاً في صوت زائد يحدث في المخرج بعد ضغط المخرج فيسمع للحرف نبرة قوية تشبه الحركة، وحروفها خمسة مجموعة في قوله: قطب جد، وأخبر أن القاف أعرف حروف القلقلة لإحساس شدة الصوت فيها ولشهرتها أكثر من غيرها وللإجماع من أهل الأداء على عدها من حروف القلقلة بخلاف غيرها.

* * *

باب خاتمة الشاطبية

(ص) وَقَدْ وَفَّقَ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِمَنِّهِ لِإِكْمَالِهَا حَسَنَاءَ مَيْمُونَةَ الْجَلَاءِ

(ش) أخبر أن الله الكريم وفق بإنعامه العميم منشيء هذه القصيدة فأرشده إلى السداد من فضله وكرمه وعطائه حتى أتمها ووفق لاتساق نظامها حال كونها عروساً حسناء مباركة البروز والجلاء من يحفظها ويتعلم حتى يتقن طرقها نال بركاتها وعمته نفحات المولى المنعم الذي أفاض على ناظمها بما شاء ولم يكن إلا كثرة الفوائد والنكات.

(ص) وَأَبْيَاتُهَا أَلْفٌ تَزِيدُ ثَلَاثَةً وَمَعَ مِائَةِ سَبْعِينَ زُهْرًا وَكُمْلًا

(ش) أخبر أن عدد أبيات هذه القصيدة ألف ومائة وثلاثون وسبعون حال كونها زهراً أى: مضيئة الإشراف كاملة الأوصاف والأخلاق.

(ص) وَقَدْ كُسِبَتْ مِنْهَا الْمَعَانِي عِنَايَةً كَمَا عُرِبَتْ عَنْ كُلِّ عَوْرَاءٍ مِفْصَلًا

(ش) أخير أن هذه القصيدة قد اكتست بالمعاني الجميلة؛ لأنه قد منحها عناية فكره مثل ما جنبت قوافيها الألفاظ المتنافرة العوراء فتمت على ما أراد .

(ص) وَتَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ سَهْلَةً مُنْزَهَةً عَنِ مَنَاطِقِ الْهَجْرِ مَقُولًا

(ش) يقول تمت القصيدة بحمد الله تعالى ومنه سهلة الخلق أى منقادة لمن طلبها للحفظ ومعرفة رموزها مبرأ لسانها ومبعداً أى لفظها عن كل فحش أى ليس فيها كلمة قبيحة يستحى منها .

(ص) وَلَكِنَّهَا تَبَغِي مِنَ النَّاسِ كُفُوهَا أَخَاثِقِي يَعْفُو وَيُغْضِي تَجَمُّلاً

(ش) يقول : إنها تطلب من الناس قارئاً مماثلاً لها فى الكمال والفضل أميناً على ما فيها يؤدى لطالبيه إن رأى زللاً أى عيباً عفا عنه وأغضى بصره وقال قولاً جميلاً إن أمكنه ووفق .

(ص) وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا ذُنُوبٌ وَلِيَهَا فَيَا طَيْبَ الْأَنْفَاسِ أَحْسِنْ تَأْوِلاً

(ش) يقول : ليس فى هذه القصيدة عيب يشينها أو نقص يحط من قدرها إلا ذنوب ناظمها، وهذا من باب التواضع وهضم النفس وإلا فالناظم من كبار الأولياء وخيار الأصفياء أخيراً ينادى صادق الأنفاس نقى الضمير طاهر القلب أن يجتهد فى تحسين تأويلها والدفاع عن هئاتها .

(ص) وَقُلْ رَحِمَ الرَّحْمَنُ حَيًّا وَمَيِّتًا فَتَى كَانَ لِلْإِنصَافِ وَالْحَلْمِ مَعْقِلًا

عَسَى اللَّهُ يَدْنِي سَعْيَهُ بِجَوَازِهِ وَإِنْ كَانَ زَيْفًا غَيْرَ خَافٍ مُزَلَّلًا

(ش) أمر أن تطلب الرحمة لكل صاحب قوة ومروءة يكون للإنصاف فى الكلام والحلم فى مقام الانتقام ملجأ وموثلاً سواء كان حياً أو ميتاً إذ لا يستغنى أحد عن رحمة مولاه، والمراد بالفتى : كل من يتصف بما ذكره، وقيل : أراد بذلك نفسه ويؤيده قوله : عسى الله إلخ أن يتوقع من فضل الله وكرمه أن يقرب سعيه فى نظمه بقبوله ونفع طلابه، وقيل أن يقرب سعيه بأن يسهل عليه الجواز على الصراط، وإن كان السعى المذكور رديئاً غير خاف رداءته وظاهر ما فيه من الزلل .

(ص) فَيَا خَيْرَ غَفَّارٍ وَيَا خَيْرَ رَاحِمٍ وَيَا خَيْرَ مَأْمُولٍ جَدًّا وَتَفَضُّلاً

أَقْلُ عَشْرَتِي وَأَنْفَعُ بِهَا وَيَقْصِدُهَا حَنَّانِيكَ يَا اللَّهُ يَا رَافِعَ الْعُلَا

(ش) ثم انقطع الناظم عن الخلق وتوجه إلى الحق قائلاً: يا خير غفار للذنوب وأكرم راحم للمعيوب وأجل مرتجى في المطلوب خلصني من تبعات الزلات والوقوع في الكروب، وانفع بهذه القصيدة كل من طلب النفع بها بتيسير مقاصده، وتحزن وتعطف علينا يا الله يا رافع السبع الطبايق .

(ص) وَأَخِرُ دَعْوَانَا بِتَوْفِيقِ رَبِّنَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَحَدَهُ عَلَاً

(ش) يقول في انتهاء نظمه فرحاً بتوفيق الله تعالى بإتمامه كما يفرح أهل الجنة بوعد الله لهم فقال: وآخر دعوانا بسبب توفيق ربنا ومولانا أو دعائنا وسؤالنا لتوفيق الله أن قلنا: الحمد لله الذي علا وحده، ولم يشاركه أحد من أهل العلو فيما عنده، وهذا على الأول إشارة إلى اتباع السنة التي هي لأهل الجنة، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

(ص) وَيَعْدُ صَلَاةُ اللَّهِ ثُمَّ سَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ الرَّضِيِّ مُتَخَلِّلاً
مُحَمَّدَ الْمُخْتَارِ لِلْمَجْدِ كَعَبَّةً صَلَاةُ تَبَارَى الرِّيحِ مَسْكَاً وَمَنْدَلاً
وَتُبْدَى عَلَى أَصْحَابِهِ نَفْحَاتِهَا بِغَيْرِ تَنَاهٍ زَرْباً وَقَرْنُفَلاً

أخبر أنه بعد تضرعه في الثناء وتخضعه في الدعاء بطلب الصلاة والسلام من الله المولى أى إعطاء الرحمة والصلاة من الله لسيد المخلوقات الرضى عند الله محمد الموصوف بالمحامد العديدة، والحاسن الفريدة، الذى يحمده الأولون والآخرون يوم القيامة وقت الشفاعة المختار من بين الخلائق لتتبين الحقائق لشرفه حسباً ونسباً من بين الخلائق عجباً وعرباً حال كونه كالقابلة فى توجه الخلائق إليه وإقبالهم عليه، وكالكعبة حيث يطول المجد والشرف حوله ويتبع فعله وقوله صلاة عظيمة تحاكى الريح وتعارضها وتجرى جريها فى عظيم نفعها وعموم أثرها حال كونها مشبهة طيب المسك وعبوق المندل فى انتشارها وتعدد محالها وتظهر الصلاة على أصحاب النبي ﷺ وأحبابه وأشياعه روائحها الطيبة، ونفحاتها العطرة التى لا انقضاء لها ولا انقطاع فى الدنيا ولا فى الآخرة حال كونها مشبهة بالزرنب والقرنفل فى طيب الرائحة وعموم النفع، وكان الفراغ من مراجعته النهائية لهذا التأليف مساء يوم الأحد، من شعبان المكرم سنة تسع وأربعمائة بعد الألف من الهجرة النبوية الموافق اثنين من إبريل سنة تسع وثمانين وتسعمائة بعد الألف من الأعوام الميلادية على يد مدونه ومؤلفه راجى عفوَ رَبِّهِ الأنييس محمد عبد الدايم خميس .

مراجع النفحات الإلهية، فى شرح

متن الشاطبية

من كتب القراءات

(١) سراج القارئ المبتدى وتذكار المقرئ المنتهى للإمام أبى القاسم على بن عثمان ابن الحسين بن القاصح، وقد فرغ من تأليفه ثامن عشر شعبان سنة تسع وخمسين وسبعمائة هـ.

(٢) غيث النفع فى القراءات السبع لسيدى على النورى السفاقسى .

(٣ ، ٤) ارشاد المرید، إلى مقصود القصید لفريد عصره وزمانه الشيخ على ابن محمد الشهير بالضباع المتوفى عام ١٩٥٦م تقريباً، وله أيضاً الإضاءة فى أصول القراءة.

(٥ ، ٦) الوافى شرح الشاطبية فى القراءات السبع، والبدور الزاهرة فى القراءات المتواترة كلاهما للشيخ عبد الفتاح القاضى وفرغ من تأليفهما سنة ١٣٧٤هـ، سنة ١٩٥٥م.

(٧) النشر فى القراءات العشر للإمام محمد بن محمد بن محمد بن على ابن يوسف الدمشقى الشهير بالجزرى، وقد فرغ من تأليفه فى ذى الحجة سنة ٧٩٩ هجرية .

* * *

من كتب اللغة التى اقتبس منها إعراب وجوه القراءات

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها للإمام مكى ابن أبى طالب القيسى توفى فى المحرم عام سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة .

(٢) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن للإمام عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى المعروف بأبى البقاء فرغ من تأليفه سنة ٦١٦ هجرية .

(٣) حاشية الفتوحات الإلهية على شرح الجلالين للإمام الشيخ سليمان الجمل
فرغ من تأليفه عام ألف ومائة وثمان وتسعين هجرية .

(٤) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك للعالم الشيخ محمد
الخضرى وقد فرغ من تأليفه ١١ من ربيع الثانى سنة ألف ومائتين وخمسين هجرية .
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله بن هشام المتوفى
سنة ٧٦١ هجرية .

(٦) شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى وفرغ من تأليفه عام
سنة ١٣١١ هـ .

(٧) لسان العرب للعالم الجليل الأستاذ محمد بن على بن منظور المتوفى سنة
٧١١ هـ، سنة ١٣١١ هـ .

(٨) قلائد الفكر فى توجيه القراءات العشر للشيخين قاسم الدجوى ومحمد
الصادق قمحاوى المتوفى سنة ١٩٨٦ م .

* * *

من الكتب الجامعة بين القراءات وتوجيهها

(١) إبراز المعانى من حرز الأمانى للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبى
شامة المتوفى سنة ٦٦٥ هـ .

(٢) كنز المعانى فى شرح حرز الأمانى « شعلة » للإمام محمد بن الحسين
الموصلى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

(٣) إتخاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للعالم الشيخ أحمد بن البنا
فقد بدأ تأليفه سنة ١٠٨٢ هـ .

(٤) شرح طيبة النشر فى القراءات العشر للإمام محمد العقيلى الشهير بأبى
القاسم النويرى المتوفى سنة ٨٥٧ هـ .

(٥) المعجم المفهرس وضع محمد فؤاد عبد الباقي، وقد تمت مراجعته سنة
١٣٦٣ هـ، سنة ١٩٤٥ .

* * *

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الكتاب
٧	ترجمة الناظم
١٠	ذكر سند الشيخ الضباع إلى الشاطبي
١١	ترجمة المؤلف
١٢	الاصطلاحات
١٣	ابتداء المقدمة للناظم
١٤	بعض صفات القرآن العظيم
١٥	صفة قارئ القرآن الذى يعمل بما فيه
١٥	منزلة قارئ القرآن وأهله
١٦	وصايا المصنف للقارئ
١٨	علامات من اشتهر بنقل القرآن متواترا
١٩	تراجم الأئمة السبعة ورواتهم
٣٠	فصل فى الاصطلاحات
٣٤	جدول رموز القراء والرواة
٣٦	فصل فى بيان أنواع الأحكام
٤٤	فصل فى تسمية القصيدة وأصلها والثناء عليها
٤٥	نداء ورجاء
٤٩	دعاء ورجاء من الله لمن سار على هدى القرآن
٥٠	باب الاستعاذة
٥٥	باب البسملة
٦٤	سورة أم القرآن
٧٠	تنبيهات هامة
٧٢	اصطلاحات
٧٤	باب الإدغام الكبير

٨١ باب إدغام الحرفين المتقاربين فى كلمة وفى كلمتين
٩٢ باب هاء الكناية
٩٧ باب المد والقصر
١١٤ باب الهمزتين من كلمة
١٢٢ باب الهمزتين من كلمتين
١٣٣ باب الهمز المفرد
١٣٩ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
١٤٧ باب وقف حمزة وهشام على الهمز
١٧٢ باب الإظهار والإدغام
١٨٠ باب اتفاقهم فى إدغام إذ إلخ
١٨٣ باب ذكر حروف قربت مخارجها
١٨٦ باب أحكام النون الساكنة والتنوين
١٨٨ باب الفتح والإمالة وبين اللفظين والمراتب التى بين حركتى الفتح والكسر
٢١٧ باب مذهب الكسائى فى رمالة هاء إلخ
٢٢١ باب الرءاءات
٢٣٢ جدول الرءاء وأحكامها
٢٣٣ باب اللامات
٢٣٥ باب الوقف على أواخر الكلم
٢٤٥ باب الوقف على مرسوم الخط
٢٥٢ باب مذاهبهم فى ياءات الإضافة
٢٦٤ باب مذاهبهم فى ياءات الزوائد
٢٧٣ باب فرش الحروف سورة البقرة
٣١٧ سورة آل عمران
٣٣٨ سورة النساء
٣٥٢ سورة المائدة
٣٦١ سورة الأنعام
٣٨٥ سورة الاعراف

٤٠١ سورة الانفال
٤٠٧ سورة التوبة
٤١٣ سورة يونس عليه السلام
٤٢٤ سورة هود عليه السلام
٤٣٣ سورة يوسف عليه السلام
٤٤٣ سورة الرعد
٤٤٧ سورة إبراهيم عليه السلام
٤٥١ سورة الحجر
٤٥٣ سورة النحل
٤٥٧ سورة الإسراء
٤٦٤ سورة الكهف
٤٧٨ سورة مريم عليها السلام
٤٨٣ سورة طه عليه الصلاة والسلام
٤٩٢ سورة الانبياء عليهم الصلاة والسلام
٤٩٦ سورة الحج
٥٠٠ سورة المؤمنون
٥٠٦ سورة النور
٥١١ سورة الفرقان
٥١٤ سورة الشعراء
٥١٧ سورة النمل
٥٢٥ سورة القصص
٥٢٩ سورة العنكبوت
٥٣١ ومن سورة الروم إلى سورة سبأ
٥٤٢ سورة سبأ وفاطر
٥٤٧ سورة يس عليه الصلاة والسلام
٥٥١ سورة الصافات

٥٥٦ سورة ص
٥٥٩ سورة الزمر
٥٦٢ سورة المؤمن « غافر »
٥٦٤ سورة فصلت
٥٦٥ سورة الشورى والزخرف والدخان
٥٧٣ سورة الشريعة والأحقاف
٥٧٦ ومن سورة محمد ﷺ إلى سورة الرحمن عز وجل
٥٨٤ سورة الرحمن جلا وعلا
٥٨٧ سورة الواقعة والحديد
٥٩٠ ومن سورة المجادلة إلى سورة ن
٥٩٦ ومن سورة ن إلى سورة القيامة
٦٠٣ ومن سورة القيامة إلى سورة النبأ
٦٠٧ ومن سورة النبأ إلى سورة العلق
٦١٥ ومن سورة العلق إلى آخر القرآن الكريم
٦٢٠ باب التكبير
٦٣٣ باب مخارج الحروف وصفاتها
٦٤٠ باب خاتمة الشاطبية
٦٤٤ بيان المراجع
٦٤٥ الفهرس